دليلُ إسْرائيل العَامُ ٢٠١١

رئيسُ التحرير

كميل منصور

مساعِد رئيس التحرير

خالد فرّاج



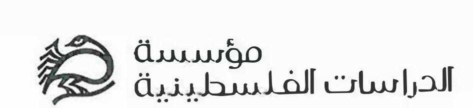
دليل إسرائيل العام ٢٠١١

رئيس التحرير

كميل منصور

مساعد رئيس التحرير

خالد فرّاج



Dalīl Isrā'īl al-'ām 2011
Ra'īs al-taḥrīr: Kamīl Manṣūr
Musā'id ra'īs al-taḥrīr: Khālid Farrāj

The General Survey of Israel 2011
Editor: Camille Mansour
Assistant Editor: Khalid Farraj

ISBN 978-9953-453-42-2

الطبعة الأولى - بيروت
حزيران/يونيو ٢٠١١

المساهمون في الكتاب

موسى أبو رمضان: أستاذ مشارك في القانون في كلية الكرمل الأكاديمية؛ متخصص بالفقه الإسلامي والقانون الدولي العام.

خالد أبو عصبة: محاضر في العلوم الاجتماعية التربوية في كلية بيت بيرل؛ مدير معهد مسار للأبحاث الاجتماعية.

يوسف جبارين: أخصائي حقوقي؛ المدير العام للمركز العربي للحقوق والسياسات.

أمل جمال: رئيس برنامج الإعلام السياسي؛ محاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب.

عزيز حيدر: أستاذ الدراسات الإسرائيلية في جامعة القدس؛ زميل باحث في معهد ترومان ومعهد فان لير في القدس.

أحمد خليفة: باحث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ متخصص بالشؤون الإسرائيلية.

غريغوري خليل: محام فلسطيني/أميركي؛ رئيس مجموعة تيلوس المختصة بتثقيف الأميركيين عن الشرق الأوسط. عمل خبيراً في وحدة دعم المفاوضات في رام الله.

رائف زريق: المدير الأكاديمي لمركز منيرفا للآداب؛ أستاذ القانون في كلية الكرمل الأكاديمية في حيفا، وسابقاً أستاذ زائر في جامعة جورج تاون.

أسعد غانم: محاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة حيفا.

خالد فرّاج: مدير مكتب القدس لمؤسسة الدراسات الفلسطينية؛ عضو هيئة تحرير «مجلة الدراسات الفلسطينية».

مهند مصطفى: طالب دراسات عليا في كلية العلوم السياسية في جامعة حيفا؛ باحث في المركز العربي للحقوق والسياسات.

عوض منصور: محاضر في العلوم السياسية في جامعة القدس.

كميل منصور: باحث؛ رئيس لجنة الأبحاث في مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

فضل النقيب: أستاذ فخري في الاقتصاد الرياضي في جامعة واترلو، كندا؛ باحث في اقتصادات الشرق الأوسط.

المحتويات

تقديم

يسر مؤسسة الدراسات الفلسطينية أن تقدم هذا الكتاب الذي يعرّف الواقع الإسرائيلي الراهن بمختلف جوانبه. فهو يعرض البنى والشؤون الإسرائيلية كافة: الأيديولوجية والسياسية والقانونية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والاستراتيجية، كما يعالج أوضاع الأقلية الفلسطينية في إسرائيل والتمدد الاستيطاني في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. وإذ يهدف الكتاب إلى أن يكون مرجعاً موجزاً وموثوقاً به، فهو ينتهج أسلوباً وصفياً وتحليلياً معاً، مركزاً على التطورات الحالية من دون أن يغفل خلفيتها التاريخية، ومستخرجاً معلوماته من المصادر الأولية - وهي إسرائيلية في أغلب الأحيان - ومرفقاً شروحه بالجداول الإحصائية والخرائط. ويتضمن الكتاب أيضاً ملحقاً بالشخصيات البارزة في إسرائيل تسهيلاً للاستفادة من محتوياته.

يأتي هذا الكتاب كإصدار ثالث للدليل. فقد نُشر الأول سنة ١٩٩٦ والثاني سنة ٢٠٠٤، ولقي كل منهما استحساناً لدى الجمهور العربي، بمن فيهم الباحثون والصحافيون والطلاب، إذ إنه، بتوفيره معلومات أساسية عن مختلف جوانب الحياة في إسرائيل بين دفتي مجلد واحد، سد فراغاً ملحوظاً في المكتبة العربية. وبما أن عجلة التاريخ لا تتوقف، بل تكون شاهدة دوماً على حدوث التحولات بالتدريج، أو التحولات السريعة على الصعد كافة، فقد حرصت مؤسسة الدراسات الفلسطينية على أن تطلب من باحثين متخصصين بالشؤون الإسرائيلية، منهم من ساهم في المجلد الأول أو الثاني، أن يحدّثوا المعلومات والرؤى التحليلية أو يعرضوا نواحي جديدة، لم تعالج من قبل، في فصول جديدة.

إن العالم العربي، مهما تكن أشكال تعامله مع إسرائيل، في أمسّ حاجة إلى فهم دقيق لهذا الكيان الذي استولى على أرض عربية، وجلب إليها المهاجرين، وطور مؤسساته، وجند تحالفاته، وعبأ موارده المادية والبشرية، حتى أضحى الدولة الإقليمية التي لا تقتصر طموحاتها على الساحة الفلسطينية، بل تتخطاها لتشمل المنطقة بأسرها. ومن الجدير التأكيد هنا أن الإلمام بإسرائيل لا يأتي من مجرد متابعة أخبارها اليومية في الصحافة، أو قراءة تصريحات زعمائها التبريرية، أو الاطلاع على تفسيرات كثير من الكتّاب الغربيين وتحليلاتهم، بل يحتاج إلى دراسة موضوعية بعيدة عن العواطف

الهوجاء ونابعة في الوقت ذاته من الالتصاق الأمين بالواقع ومن رؤية عربية أصيلة خالصة. وفي هذا الصدد، يمكن القارئ ملاحظة أن المساهمين في تأليف هذا الكتاب هم، في معظمهم، خبراء فلسطينيون يتقنون اللغة العبرية، ويعرفون موضوعات بحثهم معرفة وثيقة، وقد تلقى بعضهم تحصيله العلمي في جامعات إسرائيلية، وبالتالي يقدمون مزيجاً ضرورياً من المعرفة "الداخلية" والنظرة "الخارجية". وتغتنم مؤسسة الدراسات الفلسطينية هذه الفرصة كي توجه إليهم الشكر الجزيل على مجهودهم العلمي المثمر، كما تشكر السيدة نرمين عباس، مساعدة رئيس قسم التحرير في المؤسسة، على عملها الدؤوب في إخراج هذا المجلد إلى حيز الوجود. ولا يسع المؤسسة أيضاً إلّا أن تذكر فضل الذين خاضوا تجربة الإصدارين السابقين للدليل، كتابةً وتحريراً، وخصوصاً الأستاذ أحمد خليفة، كبير باحثي المؤسسة في بيروت.

كميل منصور

نيسان/ أبريل ٢٠١١

الفصل الأول

إسرائيل : خلفيّة أيديولوجيّة وتاريخيّة

رائف زريق

أولاً: الصهيونية – خلفية أيديولوجية

أ) البيئة السياسية

بدايةً، من الضروري إجراء عرض سريع للبيئة التي نشأ فيها الفكر الصهيوني.[1] فقد نشأت الصهيونية وبدأت أفكارها الرئيسية تتبلور في أواسط القرن التاسع عشر في وسط أوروبا، ولاحقاً في شرقها. وامتازت هذه الفترة بحدوث أمرين في الوقت نفسه: انتشار الأفكار التحررية وقيم المساواة والحرية، كما عبرت عنها الثورة الفرنسية من ناحية، ومن ناحية أُخرى التيقن من صعوبة تحقيق هذه الأفكار على أرض الواقع الأوروبي.

من الناحية الأولى شهد القرن التاسع عشر انتعاشاً واستقراراً نسبياً (استمر من سنة ١٨١٤ حتى سنة ١٩١٤)، وراجت الأفكار الليبرالية والعلمانية فيه، وشهد، مقارنة بالعالم الإقطاعي، عملية انحسار الدين من الحيز العام إلى الحيز الخاص، وبناء مفهوم جديد للأمة والدولة. ففي العالم الإقطاعي، كان هناك دين للدولة، والمشاركة السياسية كانت محصورة في فئات اجتماعية/ اقتصادية معينة، وبالتالي كان عالم السياسة مقفلاً أمام معظم فئات الشعب، وكانت المكانة الاجتماعية/ الاقتصادية تجر وراءها مكانة سياسية. وكذلك الأمر مع الدين، إذ كان لكل فئة دينية قانون يحكمها، ولذا لم يكن الدين قضية فردية، وإنما قضية الحيز العام. أمّا الثورة الفرنسية، فكان من نتائجها أنها أرست، على الأقل نظرياً، نظاماً سياسياً جديداً ونظاماً اقتصادياً جديداً، وأجرت

---

(١) اخترت في هذه المقدمة القصيرة عن البيئة السياسية لنشوء الصهيونية ألّا أتعرض للعلاقة بين الصهيونية والإمبريالية العالمية، وإنما أن أركز على الصهيونية كما فهمها مؤسسوها، أي كحركة قومية في الأساس. واستفدت من المراجع التالية بهذا الشأن: عبد الوهاب المسيري، «الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة» (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ط١، ١٩٨١).
Shlomo Avineri, *The Making of Modern Zionism: Intellectual Origins of the Jewish State* (New York: Basic Books, 1981); Zeev Sternhell, *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism and the Making of the Jewish State* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992); David Vital, *The Origins of Zionism* (Oxford: Oxford University Press, 1975).

عملية «خصخصة» فيما يتعلق بالدين والملكية.[2] فأصبح الانتماء الديني مسألة خاصة، وكذلك الملكية، وهكذا فإن الولوج الفردي والجماعي إلى عالم السياسة أصبح مفتوحاً أمام الجميع، ولم تعد الملكية حاجزاً أمام المشاركة السياسية، وكذلك الدين. وضمن هذا المفهوم الجديد ما عاد الوجود اليهودي على ضفاف المجتمع المسيحي الأوروبي وهوامشه أمراً مفروغاً منه، وأصبح هناك ضرورة لأن يعرّف اليهود أنفسهم من جديد. فالانفتاح على اليهود الذي انطوى عليه النظام الجديد، ولو كان نظرياً، وضعهم في مشكلة حقيقية، إذ حتى ذلك الوقت لم يكن هناك حاجة إلى أن يعرّف اليهود أنفسهم، أمّا وقد اكتشف اليهودي أن في استطاعته الخروج من جماعته الأصلية (اليهود) إلى المجتمع الجديد والانخراط فيه،[3] فقد طفت إلى السطح مسألة الهوية اليهودية ومعناها في المجتمع الأوروبي.

لكن العالم الأوروبي الجديد لم يكن يقوم على الفكر الليبرالي وقيم الحرية فقط، بل أيضاً كان عالماً قومياً بامتياز، من بسمارك في ألمانيا إلى غاريبالدي في إيطاليا، وبالتالي لم يكن المجتمع الأوروبي يعيد إنتاج مفاهيمه ومجتمعه الجديد من خلال الأفكار الليبرالية فحسب، بل أيضاً من خلال المفاهيم القومية. وفي هذا المجال تأثرت الصهيونية بالفكر القومي الشرق الأوروبي الذي نما وتطور شرقي نهر الراين، والذي كان مختلفاً من الفكر القومي الذي نشأ غربيه. ففي غرب أوروبا، وفي فرنسا بالتحديد، جرى

(٢) كما يفسره كارل ماركس في عرضه ماهية الإنجازات التي حققتها الثورة الفرنسية في مقالته عن المسألة اليهودية:
Karl Marx, *Early Writings* (London: Penguin, 1992), pp. 211-242.

(٣) يمكن الإشارة، بصورة عامة، إلى خمسة حلول أساسية لكيفية التعامل مع المسألة اليهودية: الأول، الانخراط الفردي لكل يهودي في مجتمعه، وبالتالي لا حاجة إلى إقامة حركات أو أحزاب يهودية في المنفى. الثاني، الانخراط والبقاء داخل المجتمعات الأوروبية، لكن كجماعة لها حق المطالبة بنوع من الأتونوميا (الحكم الذاتي) الثقافية من دون أي مطالب سيادية على الأرض (هذا مثلاً كان خيار حركة البوند في روسيا). الحلان الثالث والرابع يقومان على فكرة الخروج من أوروبا وإقامة دولة يهودية؛ فالحل الثالث يصر على أن تكون الدولة اليهودية في أرض إسرائيل وهو الحل الصهيوني، والحل الرابع يرى إمكان إقامة الدولة اليهودية فيَ أي بقعة أُخرى، وهو الاقتراح الذي عرض على المؤتمر الصهيوني سنة ١٩٠٣ وأيده هيرتسل لكنه خسر. أمّا الحل الخامس فيقوم على حق اليهود في تقرير مصيرهم، لكن ليس بالضرورة ضمن دولة قومية يهودية حصرية، وإنما ضمن ما هو أقل من دولة قومية وذلك عن طريق شكلين مختلفين: الأول ضمن دولة ثنائية القومية، والثاني بضمان نوع من الأتونوميا اليهودية ضمن دولة عربية داخل فلسطين.

بناء فكرة الأمة على الجغرافيا السياسية، وسبقت فيها الدولة وجود الأمة، أي أن الدولة كانت قائمة، وحدودها معرّفة، وفي واقع الأمر هي التي قامت بتعريف الأمة وبتحديدها تحديداً جغرافياً. وكان المشروع الفرنسي ـ الغربي للأمة مشروعاً تراكمياً اندماجياً يشارك فيه كثير من الفئات الإثنية التي جاءت من أصول متعددة، وهو لا يشترط لبناء الأمة أي انتماء عرقي مسبق، لأن الاندماج فيها هو عمل طوعي وفردي. أمّا في النموذج الشرق الأوروبي (ألمانيا، إيطاليا، روسيا، البلقان)، فإن المشروع القومي هو أساساً مشروع مبني على أساس عرقي ـ لغوي ـ وشائجي تسبق فيه القومية وجود الدولة، فهي التي تقيم الدولة، وهي قائمة ـ أو هكذا يخيل إليها ـ قبل الدولة وبعدها. وما الدولة ضمن هذا المنظور إلّا أداة للمشروع القومي،[4] فهي دائماً في خدمة القومية، وخاضعة لتحقيق أهدافها.

جاءت الصهيونية لتجيب عن المسألة اليهودية ـ مسألة معاناة اليهود وملاحقتهم وصعود اللاسامية ـ بواسطة الأدوات المفاهيمية ذاتها التي كانت سائدة في أوروبا، وخصوصاً في شرقها، وتبنت عالم المفاهيم القومي (والليبرالي؟) نفسه، القائم في الأساس على توحيد اللغة والأرض. فالدولة القومية دولة تقوم على أرض محددة وحدودها واضحة. وإذا أرادت الصهيونية أن تعرّف نفسها بصفتها صاحبة مشروع قومي، عليها أن تعيد تعريف اليهود واليهودية بالمفاهيم الأوروبية القومية العلمانية السائدة، أي أن تموضع نفسها جغرافياً.

ب) الصهيونية واليهودية ـ مشروع انقلابي[5]

من المهم جداً فهم علاقة الصهيونية بالدين اليهودي، أو باليهودية بصورة عامة.

(٤) بشأن النموذج الفرنسي في مقابل النموذج الألماني لمشروع الدولة القومية، راجع:
Rogers Brubaker, *Citizenship and Nationhood in France and Germany* (Cambridge: Harvard University Press, 1992).
وعن تأثر الصهيونية بالنموذج الشرق الأوروبي، راجع: Sternhell, op. cit.

(٥) انظر المقالات التالية وكلها ضمن كتاب «الصهيونية والدين» (بالعبرية)، (تل أبيب: مركز زلمان شازار، ١٩٩٤)؛ شلومو أفينيري، «الصهيونية والتراث الديني اليهودي: ديالكتيك الخلاص والعلمنة»، ص ٩-٢١؛ يسرائيل بارطال، «ردات الفعل على الحداثة في شرق أوروبا: هسكيلاه، أورثوذكسية، قومية»، ص ٢١-٣٢؛ إهود لوز، «الصهيونية ومعادتها عند اليهود المحافظين في شرق أوروبا»، ص ٣٣-٥٤؛ ميخائيل مئير، «اليهودية الليبرالية والصهيونية في ألمانيا»، ص ١١١-١٢٦؛ يعقوب بن تسور، «الأورثوذكسية اليهودية في ألمانيا وعلاقتها بالصهيونية»، ص ١٢٧-١٤١؛ شوئيل ألموغ، «القيم =

هل هي علاقة قطع أم وصل؟ هل الصهيونية نوع من أنواع الثورة، أو الانقلاب داخل اليهودية، أم هي معها في حالة تواصل واستمرارية؟ في الواقع، إن أفضل السبل لفهم الصهيونية يفرض علينا ألّا نغفل أي واحد من هذين البعدين، بل أن نراهما ونفهمهما ضمن علاقة تتراوح بين الكراهية والحب، بين القطيعة والاستمرار، بين الإقصاء والتكامل.

قبل عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل سنة ١٨٩٧ بنحو شهرين، أصدرت اللجنة التنفيذية لمجلس الحاخامين الألمان بياناً رسمياً دانت فيه المحاولة الصهيونية لإقامة دولة قومية في فلسطين.[٦] وبصورة عامة، عارضت الجالية الألمانية اليهودية خلال هذه الفترة المشروع الصهيوني لأسباب عديدة ومتنوعة، وشملت المعارضة الأوساط اليهودية الأورثوذكسية وغير الأورثوذكسية (الليبرالية).

من أسباب المعارضة في أوساط اليهود غير الأورثوذكس، كانت حقيقة أن الصهيونية كحركة تمس موقعهم الاجتماعي/السياسي في ألمانيا، وتزيد في مظاهر اللاسامية، كما أنها مثلت في نظرهم تصوراً وفهماً جديدين منافيين لليهودية، كما فهموها هم في ذلك الوقت، إذ كان في استطاعة المرء، بموجبها، أن يكون ملحداً ويهودياً جيداً في الوقت نفسه. وشكل هذا الفهم الجديد لليهودية، باعتبارها قومية وليست ديناً، تهديداً مباشراً للجماعات اليهودية التي اعتقدت أن اليهودية فقط كدين من الممكن أن تكون ظاهرة أصيلة وسرمدية، وهي وحدها المؤهلة للحفاظ على الوجود اليهودي عبر التاريخ على الرغم من تبدل الأزمان والأماكن. ونتيجة هذا الرفض، بل العداء للصهيونية، أقامت المجموعات اليهودية في ألمانيا لجاناً لمحاربتها، ووصل بها الأمر إلى أنها أقالت أحد الحاخامين سنة ١٩٠٧ لتعبيره عن موقف يدعم المشروع الصهيوني.[٧]

= الدينية في الهجرة الثانية»، ص ٢٨٥-٢٩٩. انظر أيضاً: إليعيزر دون-يحيى، «الأصولية الدينية والراديكالية السياسية: اليشيفوت القومي في إسرائيل»، في: «استقلال: الأعوام الخمسون الأولى» (بالعبرية)، (القدس: مركز زلمان شازار، ١٩٩٨)، ص ٤٣١-٤٧٠؛ عزمي بشارة، «دوامة الدين والدولة في إسرائيل»، «مجلة الدراسات الفلسطينية» العدد ٣ (صيف ١٩٩٠)، ص ٢٤-٤١.

Lilly Weissbrod, «Religion as National Identity in a Secular Society,» *Review of Religious Research*, vol. 24, no 3 (March 1983), pp. 188-205; Menachem Friedman, «The State of Israel as a Theological Dilemma,» in *The Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers*, edited by Baruch Kimmerling (New York: New York Press, 1989), pp. 165-215.

(٦) مئير، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢؛ Vital, op.cit., p. 4.

(٧) المصدر نفسه، ص ١١٥.

أمّا بالنسبة إلى المجموعات الأورثوذكسية في ألمانيا، فقد كان الصراع على أشده، وكان النقاش عن ماهية الصهيونية نقاشاً بشأن ماهية اليهودية وجوهرها (وهو موضوع سنأتي إلى ذكره لاحقاً). فقد حاولت الصهيونية أن تستأثر بعالم الرموز اليهودية ذاته، وأن توظف المصطلحات الدينية الأصل لتحقيق أهدافها، أي «أورشليم»؛ «صهيون»؛ «أرض إسرائيل»؛ «الخلاص»؛ «جمع الشتات»؛ «خلاص الأرض»؛ إلخ. وبالتالي، رأت المجموعات الأورثوذكسية أن الحرب ضد الصهيونية هي حرب دفاع عن النفس، أي الدفاع عن أملاكها الرمزية والمعنوية. وقد أفضت هذه الحرب، في نهاية المطاف، إلى إقامة حركة أغودات يسرائيل في العقد الأول من القرن العشرين كردة فعل على الحركة الصهيونية. ومن الأمور التي تسترعي الانتباه تصريح أحد قادة الحركة بأن «الصهيونية حركة قومية صرفة، قائمة على العرق، وليس بينها وبين الدين أي رابط.»[٨] ففي نظر اليهودية الأورثوذكسية إذاً، في تلك الفترة، كانت الصهيونية حركة علمانية قومية بالخالص.

لقد آمنت الحركات اليهودية الدينية بفكرة الخلاص، لكن اعتبرتها مهمة سماوية، تتم عندما يظهر المشيح المنتظر، ويكمن دور اليهودي المتدين في الابتهال والصلاة وليس أكثر من ذلك. فالخلاص بحاجة إلى عناية إلهية، كما أن الخروج من مصر حدث بمشيئة وبـ«مساعدة» إلهية، وبالتالي فإن دور اليهودي المتدين في مشروع الخلاص هو دور سلبي يكتفي بالصلاة والانتظار. والصهيونية بتركيزها على العنصر الذاتي والعمل المبرمج لتقريب الخلاص من خلال جهد دنيوي أرضي، لهي أشبه بالكفر وبضرب من التدخل في الشؤون الإلهية، ولذلك يجب معارضتها.

لقد حدث أمر مشابه في شرق أوروبا، إلّا إنه كان أقل حدة، نظراً إلى أن عملية انفصال الدين عن الدولة فيه لم تكتمل بالقدر الجاري في غرب أوروبا، حيث كانت عملية العلمنة بلغت قدراً تطلب رداً متطرفاً من القوى اليهودية الدينية المهدَّدة. أمّا في شرق أوروبا، فقد كان هناك نوع ما من التعايش ما بين الديني والقومي منذ البداية في توجهات حركة حوفيفي تسيون (أحباء صهيون)،[٩] وإن لم يمنع ذلك من قيام حركات يهودية أورثوذكسية تعارض بوضوح هذه الحركة. وقد اتخذت هذه المعارضة أشكالاً متعددة، كان بعضها أكثر راديكالية، وبالتالي انطوائياً وانعزالياً، في مقابل مجموعات حاولت أن

---

(٨) بن تسور، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٩) بارطال، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١.

تحافظ داخل المشروع الصهيوني، ومن خلال حوار مستمر معه، على نمط حياة ديني محافظ، فنظمت نفسها فيما يعرف بحركة همزراحي التي ستصبح لاحقاً حركة ذات أهمية قصوى في المجتمع الإسرائيلي، محاولِة أن تجمع بين الدين والسياسة، وبين الخلاص الديني والخلاص الدنيوي.

يشدد كثيرون ممن يعرّفون أنفسهم كعلمانيين وصهيونيين في آن واحد على الطبيعة الثورية للحركة الصهيونية، وعلى كونها انقلاباً على اليهودية والدين. فالصهيونية من هذا المنظور هي مشروع لإعادة اليهود إلى مسرح التاريخ. وبما أن اللاعبين على هذا المسرح، كما تم فهمه في القرن التاسع عشر، هم الذات القومية، فهذا يتطلب صوغ مشروع يهودي قومي جغرافي يعيد لليهود دورهم كلاعب وكذات تاريخية فاعلة تأخذ مصيرها في يدها، وتخرج اليهود من الحالة السلبية التي عاشوها في أوروبا إلى حالة عمل سياسي وفعلي. فالخلاص لا يأتي من الابتهال لله، وإنما من العمل السياسي الجماعي القومي. أمّا فكرتا «خلاص الأرض» و«جمع الشتات» فلا تتمان عبر الصلوات، وإنما عبر المبادرة والعمل، كما أن العودة إلى صهيون لن تنتظر المشيح المنتظر، بل يجب القيام بها هنا والآن وبجهد جماعي وبمساعدة القوى العظمى. وبالتالي ليس من المفاجئ أن ترى إصرار كثيرين من العلمانيين الصهيونيين على أن «الصهيونية ليست استمراراً في الرغبة الدينية اليهودية الخلاصية، وإنما هي أيديولوجيا حداثية وثورية ترمز إلى إحداث قطع واضح عن الإيمان الديني الخلاصي السلبي.»[10] وفي هذا الصدد، يورد أفنيري فكرة «دين العمل» لأهرون دافيد غوردن ـ أحد آباء الحركة العمالية الصهيونية ـ مثالاً لرغبة الصهيونية في اقتلاع الدين التقليدي واستبداله بدين حديث أرضي وعلماني.[11]

تستمد هذه الرؤية العلمانية للصهيونية قوتها من حقيقة أن كثيرين من المنظرين الأساسيين في الصهيونية، أمثال هيرتسل وليو بنسكر، لم يصروا على إقامة الوطن اليهودي في فلسطين بالذات، باعتبار أن المشروع لا يمت للدين بصلة. وعندما سئل هيرتسل مرة عن عودة «المشيح» (المسيح)، قال إن هذه الفكرة سائدة ضمن الأوساط الدينية، أمّا في «دوائرنا الأكاديمية المستنيرة فليس لفكرة كهذه من وجود بطبيعة الحال.»[12] زد على ذلك، فإن المصطلحات الدينية جميعها أخرجت من سياقها وأعيد صوغها وتفسيرها

(١٠) أفنيري، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
(١١) المصدر نفسه، ص ١٥١.
(١٢) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥.

بشكل علماني ـ قومي.[13] لا بل أظهر هيرتسل أكثر من مرة عداءه المباشر للدين ولرجال الدين، محذراً في كتابه «دولة اليهود» من «ميولهم التيوقراطية»، ومؤكداً حرصه على «إبقائهم ضمن حدود معابدهم.»[14] إن الرؤية العلمانية للصهيونية تتحدث عن قومية يهودية يستطيع المرء فيها أن يكون ملحداً تماماً، وأن يدير ظهره للدين، وأن يبقى في الوقت نفسه يهودياً من الناحية القومية.[15]

لكن الصهيونية، وكما يشير كثيرون ـ وخصوصاً من منتقديها ـ لم تستطع في جوانب عديدة أن تعرّف نفسها، وأن تبني مشروعها خارج المنظومة اللغوية الرمزية الدينية، وبالتالي لم تستطع قط قطع «حبل السرة» بينها كحركة علمانية قومية وبين التراث الديني اليهودي،[16] الأمر الذي يشير إلى تواصل بين الديني والقومي، لا إلى الانقطاع بينهما، إذ أدرك هيرتسل، في نهاية المطاف، أنه لن يكون قادراً على تجنيد أوساط واسعة لمشروعه من دون أن يوظف رطانة تاريخية دينية، ولذا فهو ينهي كتابه «البلاد القديمة الجديدة» بالقول إن من سيقيم الدولة في النهاية لن يكون التكنولوجيا ولا الثقة بالنفس ولا الأمم المتحدة، وإنما «الله»![17] وخلال النقاشات في المؤتمر الصهيوني السادس، كان من أهم الادعاءات لتبرير خيار الوطن القومي في فلسطين أن «لا صهيونية من دون صهيون.»[18] وكان ماكس نورداو، أحد مؤسسي المنظمة الصهيونية العالمية، اعتبر أن من دوافع ومبررات اختيار فلسطين موقعاً للاستيطان هو كون الاسم (صهيون) بحد ذاته

(١٣) على سبيل المثال، جرى النظر إلى إحياء اللغة العبرية كإحياء للغة قومية قديمة وليس إحياء للغة مقدسة؛ وجرى التعامل مع رؤيا الأنبياء كرؤيا تبشر بالعدالة الاجتماعية والمساواة بشكل يتماثل مع القيم الليبرالية السائدة في أوروبا؛ وفكرة الخلاص خرجت عن سياق الانتظار السلبي للمشيح المنتظر ولبست لباس العمل القومي الجماعي، إلخ.
(١٤) Theodor Herzl, *The Jewish State* (London : H. Pordes, 1967), p. 71
(١٥) هذه الرغبة في فك الارتباط بين الدين والقومية جامحة لدى المثقفين العلمانيين الصهيونيين (بغض النظر عما إذا كانت المحاولة ناجحة أم لا). انظر: أفنيري، مصدر سبق ذكره.
(١٦) Weissbrod, op.cit.
بشارة، مصدر سبق ذكره؛ المسيري، مصدرسبق ذكره، ص ١١٦-١٣٠؛ أمنون راز ـ كركوتسكين، «العودة إلى تاريخ الخلاص»، في: شموئيل أيزنشتاد وموشيه ليساك (تحرير)، «الصهيونية والعودة إلى التاريخ: تقويم مجدد» (بالعبرية)، (القدس: يد يتسحاق بن ـ زفي، ١٩٩٩)، ص ٢٤٩-٢٧٧.
(١٧) Theodor Herzl, *Altneuland* (Haifa: Haifa Publishing Company, 1960).
(١٨) Weissbrod, op.cit., p. 119.

يُعتبر أسطورة ذات سطوة وقوة كبيرين «وصرخة عظيمة تجمع اليهود.»(١٩) أمّا نحمان سيركين، الاشتراكي الصهيوني العلماني، فقال إن المبادئ التي تقوم عليها الدولة اليهودية الجديدة يجب أن تكون مبادئ العدل والتكافل الاجتماعي بحيث أن «الأمل بقدوم المشيح من الممكن أن يتحول إلى حقيقة سياسية.»(٢٠) ولم يتخلف دافيد بن ـ غوريون نفسه عن توظيف الدين اليهودي وأساطيره أداة في خدمة المشروع الصهيوني ومبرراً أيديولوجياً وأخلاقياً لمشروع الدولة الصهيوني.(٢١)

من غير الغريب في هذه الحال أن يرى البعض أن الصهيونية ما هي في الأساس إلّا محاولة جديدة لتفسير الأسطورة الدينية اليهودية، وهي ليست عملية استبدال جذرية للأسطورة، فجل ما فعلته الصهيونية أنها أسبغت عليها مفاهيم قومية أوروبية.(٢٢) وعلى الرغم من حدة القطع والصراع بين اليهودية كدين وبين المشروع القومي الصهيوني، فإن الفصل لم يتم بين الأمة والدين، أو بين الدين والدولة.(٢٣)

ربما يكون من الصحيح أن نذكر في هذا السياق أن الصهيونية لم تكن الحركة القومية الوحيدة التي تضيف بعداً مقدساً ودينياً إلى مشروعها السياسي، بل هذه هي حال كثير من الحركات القومية في شرق أوروبا، مثل القوميات السلافية والجرمانية واليونانية وحتى القومية الإيرلندية. وقد يركز البعض على هذه الحقيقة كي يدعي أن الصهيونية لا تختلف عن غيرها من الحركات القومية الحديثة، وبالتالي أنها حركة قومية عادية وطبيعية.(٢٤) إلّا إنه يجب الانتباه إلى أنه في الحركات المذكورة جرى إصباغ صبغة دينية مطلقة على الرموز القومية من أجل شحن الجمهور وتعبئته وراءها. لكن في الحالة الصهيونية لم يكن الدين على هامش المشروع القومي، وإنما «استقت [الصهيونية] رموزها القومية وأفكارها ذاتها من التراث الديني، ثم أفرغتها من محتواها الروحي والأخلاقي ونقلتها من مجالها الديني، حيث تجد شرعيتها الوحيدة، إلى المجال السياسي.» وبذلك تمتاز الصهيونية لا بتبني مصطلحات دينية، مثل شعب

(١٩) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.
(٢٠) المصدر نفسه.
(٢١) لمجموعة كاملة من الاقتباسات من أقوال بن ـ غوريون في هذا السياق، راجع: Weissbrod, op. cit., p. 194.
(٢٢) راز ـ كركوتسكين، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦١.
(٢٣) بشارة، مصدر سبق ذكره.
(٢٤) راجع مثلاً: أفينيري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

الله المختار، أو أرض الميعاد، وتحويلها إلى أفكار قومية فحسب، بل أيضاً بـ«تبني سمة بنيوية أساسية في التيار الحلولي اليهودي، وهو الاتجاه نحو المزج العضوي بين المقدس والقومي والمطلق والنسبي.»(٢٥)

نستخلص مما سبق أن هناك علاقة معقدة بين اليهودية والصهيونية. فمن ناحية يمكن رؤية العلاقة باعتبارها علاقة قطع وبتر مع الدين اليهودي، وهكذا تبدو الصهيونية أول وهلة حركة علمانية تماماً. ومن ناحية أُخرى يمكن وصف العلاقة بأنها علاقة استمرار (وإن يكن هناك تحول)، بحيث يكون من المتعذر فصل السياسي عن الديني، والصهيونية عن اليهودية، والنسبي عن المطلق، والأرضي عن السماوي. فقد استُحدثت الصهيونية في حالة صراع معين وتوتر مع اليهودية باعتبارها توجهاً جديداً للتعامل مع العصر الحديث الذي يجمع التراث الليبرالي والقومي معاً، لكن على الرغم من هذا الصراع فقد بقي هناك جذع مشترك. وسنرى في القسم الثاني كيف تطورت هذه العلاقة خلال القرن العشرين. على أي حال، كان هذا المدخل ضرورياً لفهم حقيقتين أساسيتين في تركيب الدولة الإسرائيلية: علمانيتها، وإن كانت محدودة من جهة، وصبغتها الدينية اليهودية، وإن كانت محدودة أيضاً من جهة أُخرى. ولربما تقع إسرائيل في مكان ما بين الولايات المتحدة وإيران، فهي ليست في مكان شبيه بمكان الأولى بكل تأكيد، لكن حتماً ليست في مكان الثانية أيضاً.

ج) الصهيونية والعلاقة الملتبسة بأوروبا

من أجل فهم طبيعة الصهيونية، لا يكفي مراجعة العلاقة بينها كحركة قومية وبين اليهودية كدين، فمن الضروري النظر أيضاً إلى علاقتها بأوروبا. وسنلاحظ أن الالتباس نفسه يعتري هذه العلاقة، إذ ستتضح هنا أيضاً أن علاقات القطع والخروج والاستقلال القومي سرعان ما تتبدل بعلاقات التواصل والتواطؤ والكولونيالية.

تعرض الصهيونية ذاتها عبر دعاتها أنها حركة تحرر قومي نشأت في أوضاع تزايد العداء لليهود داخل أوروبا. فبحجة استحالة التعايش مع الأغيار في أوروبا وعدم جدوى أو إمكان الاندماج في المجتمعات الأوروبية، توجب إيجاد حل جذري للمسألة اليهودية يقوم على إيجاد وطن قومي لليهود خارج أوروبا. والطريقة الوحيدة لتحرير اليهود تكمن في أن يتحولوا إلى شعب كبقية الشعوب، وأن يقيموا دولتهم الخاصة بهم كي يقرروا

(٢٥) المسيري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨-١١٩.

مصيرهم ويحكموا أنفسهم بأنفسهم، وفقط بهذه الطريقة يستطيعون أن يعودوا جماعة قومية وذاتاً فاعلة في التاريخ.

إلّا إن «التاريخ» الذي تود الحركة الصهيونية أن تعيد اليهود إليه هو مفهوم التاريخ كما جرت علمنته في أوروبا. لقد حل المفهوم العلماني للتاريخ، والذي تُشكِّل فيه القوميات الذات الفاعلة والناشطة، محل المفهوم السابق للتاريخ والمسمى بالتاريخ المقدس، ألا وهو الفهم المسيحي الذي أبقى اليهود خارجه. إن المفهوم الأوروبي الجديد للتاريخ يقوم على ترسيخ فكرة العقلانية والتنوير والتقدم الحضاري والاجتماعي التي تشكل الدولة القومية لاعباً أساسياً فيه محل فكرة الخلاص الإلهي. وعندما تدعي الصهيونية أنها تنوي إعادة اليهود إلى التاريخ، فإنها في الواقع تنوي إعادتهم إليه بالطريقة التي تفهمها أوروبا، أي أنها تريد أن «تنجح»، بحسب المفاهيم الأوروبية، في مشروع الدولة القومية كما جرت بلورته في القرن التاسع عشر بكل ما يعني الأمر من مفاهيم أُخرى تتعلق بالتقدم، والحضارة، والعقلانية، والتنوير، إلخ.(٢٦)

وبناء عليه، تبدو الحركة الصهيونية، أول وهلة، أنها في حالة صدامية مع أوروبا القرن التاسع عشر وأفكارها، إلّا إنه سرعان ما يتضح أنها أرادت الخروج من أوروبا كي تنضم إليها، أي أنها محاولة للخروج جغرافياً وجسدياً من أوروبا من أجل الانضمام إليها نظرياً وأخلاقياً. وتحاول الصهيونية، أو تدعي، «التحرر» من الغرب، لكنها تعيد إنتاج أدواته ومفاهيمه النظرية، وبالتالي فهي لا ترفض أوروبا القرن التاسع عشر وأفكارها، وإنما ترفضها بقدر ما رفضت هي اليهود. فالصهيونية لا تعارض من حيث المبدأ الفكر القومي الذي بلغ حدوداً عنصرية (الأمر الذي عانى جرّاءه اليهود أنفسهم)، وكذلك المشروع والفكر الكولونيالي، لا بل إنها تتبنى هذا الفكر وتؤسس له.

لا يحتاج المرء إلى كثير من العناء كي يلاحظ النغمة الاستعلائية الكولونيالية، التي يتسم بها العديد من كتابات الصهيونيين الأوائل. فكتاب هيرتسل «البلاد القديمة الجديدة» ملآن بالتعابير التي تشير إلى بدائية السكان الأصليين وهمجيتهم في مقابل تفوق الأوروبيين وحضارتهم.(٢٧) أمّا في كتابه «دولة اليهود» فإنه يتبنى بوضوح نبرة وخطاب أوروبا القرن التاسع عشر الكولونيالية، والتي تقسم العالم إلى أمم متحضرة وأمم بربرية،

(٢٦) أنا مدين في هذا التحليل لراز ـ كركوتسكين، مصدر سبق ذكره. راجع كذلك: موش إيبل، «أفكار مشيحانية وأفكار صهيونية»، في: أيزنشتاد وليساك، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣-٨٢.

(٢٧) Herzl, *Altneuland*, op. cit., pp. 31-33.

ويضع المشروع الصهيوني بوضوح كجزء من المشروع الأوروبي الحضاري الكولونيالي ويكتب: «بالنسبة إلى أوروبا، سنمثل جزءاً من السد أمام آسيا، سنخدم في الخط الأمامي لندافع عن الحضارة ضد البربرية. وسنبقى كدولة مستقلة متحالفين مع أوروبا التي ستضمن في المقابل وجودنا.»(٢٨) وتحمل هذه الجملة كثيراً من الدلالات التي تفضح علاقات الكراهية/ الحب، العداء/ الحميمية التي اتسمت بها الحركة الصهيونية، وتفسح المجال لقراءة جديدة للحركة الصهيونية تقوم على تقصي جذور الصهيونية في أوروبا نفسها، وتلفت الانتباه إلى وجود وقيام صهيونية غير يهودية متأصلة في التراث الأوروبي، وهي سابقة للصهيونية اليهودية من جهة نشوئها.

وإذا وضعنا جانباً الصهيونية المشيحية القائمة على أفكار دينية خلاصية، نلاحظ أن ثمة صهيونية أوروبية أخذت تتضح معالمها بعد نشوء المسألة الشرقية، وصعود نجم محمد علي بصفته تهديداً لقدرة أوروبا الاستعمارية على التوغل في الإمبراطورية العثمانية.(٢٩) فقد نشأت الحاجة لدى الدول الأوروبية الاستعمارية، وخصوصاً بريطانيا، إلى إيجاد موطئ قدم ثابت في فلسطين باعتبارها رأس حربة في المنطقة. والتقت هذه الحاجة الاستعمارية مع إمكان توظيف أسطورة إحياء دولة يهودية في فلسطين. وبهذا المعنى يكتب إميل توما أن «الكولونيالية البريطانية تصبح صهيونية قبل نشوء الحركة الصهيونية.»(٣٠) وهناك كثير من الأدبيات يقرأ نشوء الحركة الصهيونية في الأساس كاستمرار للمشروع الاستعماري ومن وجهة نظر المصالح الاقتصادية التي يخدمها هذا المشروع، وتظهر فيه الصهيونية أيضاً أداة في أيدي القوى الاستعمارية الكبرى. كما تبدو من ناحية أُخرى مشروعاً استثمارياً للبورجوازية اليهودية الأوروبية نفسها.(٣١)

بناء على ما سبق، يمكن القول إنه لا يمكن فهم الحركة الصهيونية باعتبارها حركة قومية، أو مجرد ذلك، وإنما يجب النظر إليها في سياقها الكولونيالي. وفي المقابل قد يكون

(٢٨) Herzl, *The Jewish State*, op. cit., p 30.

(٢٩) عن الأطماع الأوروبية في المنطقة وفكرة توظيف اليهود كي يكونوا رأس حربة في وجه الشرق، هناك كثير من الأدبيات باللغة العربية. راجع مثلاً: عبد الوهاب المسيري، «الصهيونية» في: «الموسوعة الفلسطينية»، القسم الثاني، الدراسات الخاصة (بيروت، ١٩٩٠)، المجلد السادس، ص ٢٣٩-٢٤٦؛ إميل توما، «جذور القضية الفلسطينية» (الناصرة: المكتبة الشعبية، د.ت)، ص ١١-٢٢.

(٣٠) توما، مصدر سبق ذكره، ص ١١.

(٣١) Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial-Settler State*? (New York: Pathfinder Press, 1973); Stephen Halbrook, «The Class Origins of Zionist Ideology,» *Journal of Palestine Studies*, vol. II, no. 1 (Autumn 1972), pp. 86-110.

من المحدود نظرياً رؤية الحركة الصهيونية كمجرد حركة كولونيالية. إن هذه المراوحة بين الكراهية والحب، بين الانقطاع والتواصل مع أوروبا، قادرة على أن تفسر الحالة الملتبسة الدائمة التي تجد إسرائيل نفسها فيها: ففي مقابل الغرب هي «الآخر»، وفي مقابل الشرق هي الغرب. لقد جمعت الصهيونية بداخلها خطاب المستعمِر وخطاب المستعمَر؛ خطاب الكولونيالية وخطاب تقرير المصير.

من جهة أُخرى، فيما يتعلق بعلاقة الصهيونية بأوروبا مقارنة بعلاقة الصهيونية بالدين اليهودي، يمكن القول إن ما يبدو في كلتا الحالتين حالة انقطاع يتضح لاحقاً أن الصورة مركبة أكثر، وأن بعد الانقطاع هناك تواصل، وبعد التواصل هناك انقطاع. وسيكون ضرباً من محدودية الرؤية غض النظر عن لحظات الانقطاع بالدرجة نفسها التي سيتم فيها غض النظر عن لحظات التواصل. فالصهيونية ليست حركة علمانية تماماً، لكنها ليست حركة دينية، طبعاً، وهي ليست مجرد ذيل للاستعمار، لكنها ليست حركة تحرر قومي بالمعنى المتعارف عليه. فهي تصطدم في لحظة بالغرب، لكن سرعان ما تتواطأ معه، وتتصارع مع الدين، غير أنها سرعان ما توظفه وتتعاون معه. وإذا كانت الصهيونية حركة قومية حقاً، فهي الحركة القومية الوحيدة التي قامت بمساعدة الدول الاستعمارية، وكذلك استعدت وتستعدي سائر الحركات الثورية في العالم الثالث، وتتآمر عليها بالتعاون مع الدول الكولونيالية الاستعمارية العظمى.

د) مميزات أُخرى للصهيونية

(١) الصهيونية ونفي المنفى ونفي الآخر:

يشير كثيرون من المؤرخين وعلماء السياسة[٣٢] إلى أن المقولة الأساسية في الصهيونية تقوم على فكرة نفي المنفى، أي أن المنفى يحضر بصفته صورة دينية وغير طبيعية وموقتة في حياة اليهودي. لذا، فإن حياة اليهودي في المنفى هي غير طبيعية وناقصة، ولا يكتمل الوجود والمعنى الروحي تماماً إلّا عندما يلتقي يهودي المنفى أرضه

(٣٢) أمنون راز ـ كركوتسكين، «منفى داخل السيادة: نحو نقد ‹نفي المنفى› في الثقافة الإسرائيلية»، «تيوريا بيكورِت»، العدد ٤ (١٩٩٣)، ص ٢٣. بشأن فكرة نفي المنفى لدى الصهيونية الدينية، انظر كذلك: يوسف غروني، «نفي المنفى والعودة إلى التاريخ»، في: أيزنشتاد وليساك، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩-٣٦٠؛
Eliezer Don-Yehiya, «The Negation of Galut in Religious Zionism,» *Modern Judaism*, vol. 12 (May 1992), pp. 129-155.

الموعودة، أرض إسرائيل، ويقيم بيته القومي. فاللقاء هذا عضوي يحقق لليهودي اكتماله الروحي، ويجعل أرض إسرائيل، الأرض الموعودة، تتنفس الصعداء أخيراً برجوع «الأبناء الضالين» إليها.

تبقى الحقيقة الأساسية أن للأرض الموعودة تفوقاً على المنفى، وأن لليهودي في الأرض الموعودة أيضاً، تفوقاً على اليهودي الذي يعيش حالة المنفى. في مثل هذه الحالة يتحول المنفى إلى حالة سلبية مشوهة ملأى باللاسامية و«كراهية الأغيار» و«رائحة العبودية»، في حين أن الهجرة إلى أرض إسرائيل تصبح هجرة لا إلى مجرد مكان، وإنما تشكل الطريق إلى السيادة والحرية والكرامة القومية، وهي كلها أمور يتعذر تحقيقها في المنفى. فلا معنى للأرض ـ أرض إسرائيل ـ من دون الشعب، ولا معنى للشعب بلا الأرض. وبالتالي، فالآخر يحضر بصفتين: مرة يكون المنفى ـ عادة أوروبا ـ ومرة أُخرى يكون الشعب الآخر الذي يعيش فوق الأرض الموعودة ـ الشعب الفلسطيني.

إن المعنى المادي لفكرة نفي المنفى يتمثل في فكرة الهجرة وجمع الشتات، وبالتالي لا بد لأي مدخل لفهم إسرائيل من أن يأخذ بعين الاعتبار أنها دولة مهاجرين، لكن من نوع خاص. أولاً، إن هوية المهاجرين الدينية والإثنية محددة سلفاً. فاليهودي يهاجر إلى فلسطين لأنه يهودي، أي أن هويته تحدد مكان هجرته، فهو يحضر إلى المكان حاملاً هويته ومشروعه، وذلك بفارق عن الذين يهاجرون إلى أميركا أو كندا أو أستراليا، إذ يصبح المرء أميركياً بعد أن يهاجر إلى أميركا، ولا يهاجر إليها لأنه أميركي. ثانياً، إن الهجرة لا تحدث لأسباب مادية، أو فقط لذلك، وإنما لاعتبارات أيديولوجية. فحتى عندما نقول إن الصهيونية حركة كولونيالية استعمارية، فإنها في الواقع تعمل ضمن خيارات محددة جداً من ناحية المكان الذي ترغب في الهجرة إليه واستيطانه، لأنها بمعنى من المعاني لم تختر المكان، وإنما هو الذي اختارها، أو قل كانت ملزمة باختياره.

أمّا الوجه المادي الآخر لفكرة نفي المنفى، فيعني إزاحة أو طرد الفلسطينيين من فلسطين كي تصبح وطناً قومياً فيه أغلبية يهودية، لأن الفلسطينيين يقفون حاجزاً بين الذات والموضوع، بين اليهود وأرض إسرائيل. وهكذا تطور الصهيونية علاقة خاصة من نوعها مع الآخر، العربي الفلسطيني، تقوم على تغييبه عن المكان ـ فلسطين. وكما يشير المسيري،[٣٣] فإن ذكر العرب، ولو في مجال التشهير بهم، هو اعتراف ضمني بهم،

(٣٣) المسيري «الأيديولوجية الصهيونية...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢.

لكـن الصهيونييـن يحاولـون إخفـاء العـرب بإدخالهـم فـي مفهوم مقولـة الأغيار المجردة، كأن لا حضـور خاصـاً متميـزاً للفلسـطيني فـي النـص الصهيونـي. ويشـرح بنياميـن بيـت ـ هالحمي، من جهته، أن الفلسطينيين في فلسطين تحولوا في الوعي الصهيوني إلى سكان فائضين عن الحاجة يجب التخلص منهم، وإلى جماعة يجب عدم النظر في حقوقها، أو الاعتـراف بهـا. ورداً علـى أولئـك الذيـن يدعـون أن الحركـة الصهيونية قامت فقط بإغفال وجود الفلسطينيين، لكنها لم تكن تقصد أن تستعمرهم أو تطردهم، يعتبر بيت ـ هالحمي الحديث عن عدم معرفة القيادة الصهيونية بوجود السكان الفلسطينيين الأصليين هو هراء. لقد أصبحت تصفية الفلسطينيين ضرورة، لأن الصهيونية أرادت أرضاً بلا سكان.[٣٤] كما يشير راز ـ كركوتسكين إلى أن تغييب تاريخ البلد وتاريخ سكانه الأصليين يصبح شرطاً لبنـاء الهويـة. وضمـن برامـج التعليـم يجـري تدريس تاريـخ الصراع كموضوع منفصل عن موضوع الاستيطان اليهودي. ولا يظهر الفلسطيني إلّا في لحظات الأزمة، وكعامل معرقل لعملية الاستيطان ولعملية الخلاص الصهيونية.[٣٥]

وتدعي شابيرا[٣٦] أنه من حيث المبدأ نشأ في الفكر الصهيوني توجهان متوازيان بـكل مـا يتعلـق بالعـرب. ففيمـا يتعلـق بهـم كجماعـة ذات حقوق سياسـية، جرى نفي هذا الحق عنهـم، أمّـا فيمـا يتعلـق بهـم كأفـراد، فقـد رأت تيارات واسـعة في الصهيونية أن من الممكن التعامل مع العربي بشكل محترم ولائق شرط أن يتنازل عن ادعائه أنه سيد الأرض وصاحب البلد الوحيد، وأن له حقوقاً قومية فيه. فالجانب القومي في المشروع الصهيوني يلزمهم بعدم الاعتراف بوجود جماعة قومية أُخرى، لكن ما تبقى من تأثير الفكر الليبرالي الأوروبي في الحركة يوجب التعامل بمساواة مع الفرد الفلسطيني.

هكذا تنشأ صناعة فكرية كاملة تقوم على تغييب الآخر، كما تنشأ أول وهلة مجموعتان جغرافيتان وتاريخان منفصلان للبلد يتوازيان ولا يتشـابكان. ويشـكل هذا التغييب عاملاً في الحفاظ على التوازن النفسي الضروري للصهيوني المستوطن، الذي يرفض حقيقة أن يرى نفسـه كغيره من المجتمعات الكولونيالية في أماكن أُخرى، إيماناً منه بعدالة سـؤاله،

(٣٤) انظر: بنيامين بيت ـ هالحمي، «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها»، مجلة «الكرمل»، العددان ٥٥/ ٥٦ (ربيع وصيف ١٩٩٨)، ص ٥٦-٧٩.

(٣٥) راز ـ كركوتسكين، «منفى داخل السيادة...»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤.

(٣٦) Anita Shapira, *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948* (Oxford: Oxford University Press, 1992), p. 356.

وأن ما يقوم به ليس إلّا عملية تحرير للشعب اليهودي وتقرير مصيره.

(٢) الصهيونية كثورة شاملة ومستمرة:

لقد ادعت الصهيونية أنها حركة تحرر قومي غير عادية، واعتبرت نفسـها مشـروعاً ثوريـاً يبغـي قلـب حيـاة اليهـود فـي الشـتات وإحداث تغيير جـذري وراديكالي في حياتهم وفي هويتهم. فكما يفسـر شـموئيل أيزنشـتاد،[٣٧] أن خاصية الحركة تكمن في تركيزها علـى قضيـة الأرض (Territory)، وفـي مـزج هـذا التركيـز بالطابع الثوري لنشـاط الحركة الذي يهدف إلى خلق وبلورة مجتمع وثقافة جديدين واستقلال سياسي، وأيضاً إلى تغيير في مجمل الحياة اليهودية. والطابع الثوري لم يكن موجهاً إلى الخارج فحسب، بل أيضاً إلى اليهودية نفسها، عبر بلورتها من جديد في جوانب الحياة كافة. فقد رغبت الصهيونية فـي تغييـر لبـاس اليهـودي، وعلاقتـه بالعمل والأرض، وبباقي الشـعوب، وفي تحويله إلى كائن إيجابي نشيط وفعال على مسرح التاريخ بصورة عامة.

التقى الطابع الراديكالي الثوري للصهيونية بالمفهوم أعلاه مع الطابع الشمولي للفكر الاشـتراكي القومـي الـذي نشـأ فـي تلـك الفتـرة فـي أوروبـا، والذي ترك بصماتـه في الفكر الصهيوني، ولا سيما في الفكر المركزي فيه، أي فكر الحركة العمالية. لقد نشأ الفكر القومي الاشتراكي تعبيراً عن حالة تراجع الفكر الليبرالي والفكر الماركسي وعلو شأن الفكر القومي. واتسـم هذا الفكر برفضه القاطع للصراع الطبقي (الماركسـية)، وللفكر الليبرالي الذي يرى المجتمع ساحة لصراعات المصالح الفردية. ووجد هذا التوجه أن الحل يكمن في العمل الجماعي المنتج والثورة الاجتماعية الشـاملة التي يشـترك فيها جميع أبناء الشـعب لزيادة الثروة الوطنية. وبالتالي، رأى هذا التيار أن الأمة هي وحدة عضوية تاريخية ثقافية يشـكل الفرد فيها جزءاً عضوياً هو الآخر، ومن حيث المبدأ فإن الجماعة سابقة للفرد من الناحية الأخلاقية.[٣٨] بالإضافـة إلـى ذلـك، وبمـا أن الشـعب اليهـودي موجود في المنفى في كل بقاع الأرض، وأن دور الثورة يكمن في تغيير المبنى الاجتماعي والثقافي لليهود في العالم ونقلهـم إلـى أرض إسـرائيل، فهـذا يعنـي أن مهمـات الثـورة مسـتمرة إلـى أن تتحقق أهداف المشروع. ولا يشكل قيام الدولة، إذاً، ذروة المشروع، وإنما مجرد حلقة واحدة من حلقاته،

(٣٧) شموئيل أيزنشتاد، «الصراع بشأن رموز الهوية الجماعية وحدوده في المجتمع الإسرائيلي»، في: بنحاس غينوسار وأفي باريلي، «الصهيونية خلاف معاصر: اتجاهات بحثية وأيديولوجية» (بالعبرية)، (تل أبيب: جامعة بن ـ غوريون، ١٩٩٦)، ص ٢٣.

(٣٨) Sternhell, op.cit., Chapter 1.

و«الثورة الصهيونية» بهذا المعنى هي ثورة مستمرة غير منقطعة ومتواصلة لأجيال مقبلة.

وفي هذا السياق، لا بأس من اقتباس أقوال بن ـ غوريون المثيرة في هذا الصدد: «لقد أصبحت الدولة القوة والرافعة الرئيسية في تجسيد الصهيونية، لكنها ليست الهدف النهائي. فالهدف هو جمع الشتات الذي لا يتم من دون مساهمة متواصلة وأمينة ومنظمة من الشعب اليهودي بأسره. ولم تنته بعد مهمة الحركة الصهيونية.... فالاختبار الكبير والحاسم هو اختبار الهجرة والاستيطان، وبهذا الاختبار تُمتحن الحركة الصهيونية كلها.»[٣٩] وفي مكان آخر، يقول: «إن قيمة الدولة وقوتها وطاقتها الكامنة تشكل الانتصار الأعظم للفكر والرؤية الصهيونيين. وعلى الحركة بكل حرية ومحبة أن تقنع نفسها بتقبل أولوية الدولة وصدارتها كوسيلة من وسائل الخلاص. لكن في هذه الأولوية للدولة بالذات، يكمن مصدر محدوديتها وانكماشها، إذ إن سلطتها السيادية لا تتعدى حدودها، ونظامها لا يسري إلا على مواطنيها. إن أكثر من أربعة أخماس الشعب اليهودي يعيش حتى الآن ـ ومن يعلم إلى متى؟ ـ خارج هذه الحدود.... وهناك [خارج حدود الدولة] بالذات، تمتلك الحركة الصهيونية، التي أنشئت بإرادة حرة جماعية وبجهد تطوعي، الفرصة والقدرة على عمل ما ليس ممكناً ولا مسموحاً للدولة بأن تعمله. هذه هي الميزة التي تتمتع بها المنظمة [الصهيونية العالمية] مقارنة بالدولة، وهو ما يفسر لماذا لم تضع إقامة الدولة حداً لعهد المنظمة، بل على العكس، زادت في مسؤوليتها ورسالتها بما لا يقاس. إن الدولة والحركة تكمل إحداهما الأُخرى، وتحتاج الواحدة إلى الأُخرى، وبجهدهما المشترك تستطيعان ويتوجب عليهما دفع الشعب اليهودي إلى تحقيق حلمه في الخلاص.»[٤٠]

(٣) إسرائيل مع «سبق الإصرار»:

تشكل الدولة الإسرائيلية حالة فريدة من ناحية حجم التخطيط المسبق الذي جرى لإقامتها، مع أنه لم يكن هناك أرض مشتركة ولا لغة مشتركة ولا اقتصاد مشترك. وعلى

(٣٩) يمينه روزنتال وإيلي سالتيئيل (تحرير)، «دافيد بن ـ غوريون، رئيس الحكومة الأولى: شهادات مختارة» (بالعبرية)، (القدس: أرشيف الدولة، ١٩٩٦)، ص ٥١١.

(٤٠) David Ben- Gurion, «Israel among the Nations,» in State of Israel, *Government Yearbook, 1952* (Jerusalem: Government Printer, 1952), p. 39.

بشأن أقوال بن ـ غوريون عن الثورة المستمرة في مناحي الحياة كافة بصورة عامة، انظر:
David Ben- Gurion, «The Imperatives of the Jewish Revolution,» in *The Zionist Idea*, edited by Arthur Hertzberg (New York: Doubleday, 1959), pp. 606-619.

الرغم من ذلك فإن الحركة الصهيونية، كحركة إرادية تعتمد على الذات من ناحية، وعلى مساعدة الدولة الاستعمارية من ناحية أُخرى، خططت أولاً لإنشاء حركتها القومية، وثانياً لإقامة دولتها، وذلك كله في غياب أي عامل موحد على أرض الواقع تقريباً. وفي ظل غياب المشترك في الواقع تنشأ الحاجة إلى حضور المشترك في الوعي، وإلى مقومات أُخرى مادية تعوض غياب الجسم المركزي المنظم. وبعد أن يتسلح الوعي بمقولات وأفكار معينة، يصبح بحد ذاته جزءاً من الواقع. وعليه، وفي أوضاع تشتت مطلق وغياب الواقع الموحد، فقد احتاجت الحركة الصهيونية إلى خلق خطاب في استطاعته أن يوحد اليهود، وأن يجعل من اللغة، والحلم، والأسطورة، والدافع، والتاريخ، والمستقبل، عالماً يتسع لليهود جميعاً، ويشحنهم شطر الأرض الموعودة، الأمر الذي تمثل في لغة، وفي خطاب غزير المعاني والدلالات؛ خطاب مطلق مشحون عاطفياً ودينياً.

وكما سنرى لاحقاً، فإن عدة عوالم ساعدت المشروع الصهيوني، مع أنه لم يكن حركة إرادية تحقق مشيئة إلهية في التاريخ. إلّا إن ما يهمنا في هذا السياق ليس إرادية الحركة الصهيونية، أو عدمها، وإنما حقيقة أن مشروع الدولة بدأ في الأساس كفكرة لم يسبقها تراكم مادي على الأرض، بل على العكس، الخريطة سبقت الأرض، والنظرية سبقت الممارسة، والبيت القومي سبق البيت الفردي. وتغري هذه الأوضاع بالتعامل مع فلسطين بصفتها ورقة بيضاء خالية، يمكن أن ترسم عليها الحركة الصهيونية، وأن تخطط لما تشاء، من دون أن تكون واعية تماماً للعنف الذي تسقطه النظرية الرمادية على الواقع الحي المركب الذي لا يقبل المقولات الجاهزة. زد على ذلك، فإن غياب الوحدة على الأرض والتراكم المادي خلقا ضرورة ملحة لتأسيس منظمات وهيئات تنسيقية تقوم بمهماتها بشكل مركزي وتنسق باستمرار بين الجوالي اليهودية في العالم وبين الاستيطان اليهودي في فلسطين.

هذا المدخل ضروري لفهم أمرين سنأتي إلى ذكرهما لاحقاً: الأول، كون الصهيونية في الواقع أعنف من النظرية؛ الثاني، كون التخطيط المسبق وصوغ الهدف قبل التأمل في الواقع المعاش جعلا الصدام في لحظة الانتقال من النظرية إلى الواقع متوقعاً إن لم يكن حتمياً. وذلك بأن بياض الورق الذي خُططت عليه الدولة وغياب الفلسطيني عنه أغريا ويغريان كثيرين من الصهيونيين بالادعاء أن النيات كانت في بياض الورق، وأن ما أرغمهم على العنف هو الواقع المادي ورفض الفلسطينيين لوجودهم، ورفض أي حل وسط لتقسيم البلد!

ثانياً: الطريق إلى الدولة ـ الصهيونية في الممارسة

أ) مدخل وملاحظة منهجية

كان على الصهيونية أن تنزل من رحاب الفكرة إلى ضيق المكان، ومن بياض الورق إلى تلون الواقع وتعقيداته. وفي هذا القسم سأعالج باختصار بعض الأمور المركزية والمهمة في طريقة عمل الحركة الصهيونية على أرض الواقع داخل اليشوف (جماعة المستوطنين اليهود في فلسطين قبل قيام الدولة سنة ١٩٤٨)، والتي تركت بصماتها على مؤسسات الدولة وتركيبتها لاحقاً.

هناك كثيرون من علماء الاجتماع والمؤرخين الصهيونيين الذين يقرأون تاريخ الحركة الصهيونية باعتباره في الأساس مسرحاً تتجلى فيه الأفكار الصهيونية، وكأنه أداة طيعة في يدها. ويركز هذا التوجه على الطابع الإرادي للحركة الصهيونية كحركة قومية فكرية بعثية أيقظت الشعب اليهودي من سباته، وسارت بعزم وثقة وإرادة نحو تحقيق الهدف المنشود. وتهمش هذه الرؤية عوامل عديدة أُخرى عند قراءة تاريخ فلسطين، منها تاريخ الشعب الفلسطيني نفسه، والقوى الدولية الفاعلة على الساحة. كذلك يهمش هذا التوجه أهمية بعض العوامل الاقتصادية المادية في تحليل التاريخ ونشوء دولة إسرائيل، مفضلاً عليها اعتبارات أيديولوجية فكرية صرفة، فيبدو تاريخ فلسطين أنه تاريخان لشعبين منفصلين لا يؤثر أحدهما في الآخر، وأن تاريخ كل منهما ما هو إلّا تجليات لجوهر سرمدي ثابت غير متغير تحدده الأفكار والقيم والثقافة.(٤١)

في المقابل، هناك ازدياد ملحوظ في عدد الدراسات التي تتوجه إلى الموضوع من وجهة نظر علائقية ومادية في آن واحد، بمعنى أنها تصر على أن ممارسات الحركة الصهيونية لم تكن كلها وليدة مشروع فكري أيديولوجي، وإنما أتى كثير منها نتيجة الواقع المعاش، وعلاقات القوى القائمة على الأرض. وبالتالي، ما يبدو اليوم بنظرة رجعية أنه كان قدراً محتماً، لم يكن في واقع الحال وفي أوضاع حدوث الحدث إلّا مجرد مصادفة، أو تقاطع مصالح، إلخ، وسأحاول فيما يلي إيفاء التوجهين حقهما.

---

(٤١) كمثال لهذه الدراسات، انظر:
Dan Horowitz and Moshe Lissak, *Origins of the Israeli Polity: Palestine under the Mandate* (Chicago: Chicago University Press, 1977).

ب) دور الانتداب

فيما يلي سأقدم بإيجاز تطور اليشوف في فلسطين ونجاحه منذ سنة ١٩١٧ حتى قيام الدولة. وفي هذا السياق، سأركز على تلك الأمور التي أعتقد أنها تركت أثرها فيما بعد في شكل الدولة ومبناها.

بدايةً، يجب الإشارة إلى أهمية ومركزية وعد بلفور كلحظة حاسمة ومهمة في تاريخ اليشوف، وفي تاريخ الصراع. فبموجب أكثر الإحصاءات سخاءً مع الصهيونية، كان عدد اليهود في فلسطين في سنة ١٩٢٢ يبلغ قرابة ٨٣,٠٠٠ نسمة، أي أنهم شكلوا ١١٪ من سكان فلسطين، إلّا إن عددهم وصل سنة ١٩٤٧ عشية قرار التقسيم إلى ما يقارب ٦٥٠,٠٠٠ نسمة، أي ما يعادل ثلث سكان فلسطين. وهكذا يتبين أن خلال كل الفترة السابقة لوعد بلفور هاجر إلى فلسطين بعض عشرات الآلاف فقط (شكلوا مع يهود فلسطين الأصليين قبل بداية الهجرة ما مجموعه ٨٣,٠٠٠ المشار إليه)، في حين أن عدد المهاجرين اليهود زاد عن ٦٠٠,٠٠٠ مهاجر تقريباً خلال العقود الثلاثة من الوجود البريطاني، الأمر الذي يدل بطبيعة الحال على أهمية الدور البريطاني في إنشاء «الوطن القومي اليهودي» تنفيذاً لوعد بلفور الذي لم يكن مجرد تعبير عن تعاطف دولة عظمى مع فكرة الوطن القومي، بل أيضاً تحوّل، كما نعلم، إلى وثيقة رسمية دولية تبنتها عصبة الأمم عندما أقرت صك الانتداب على فلسطين. ونتيجة توكيل الانتداب إلى بريطانيا، تحول الوعد من وثيقة دولية تتمتع بالإجماع الدولي في تلك الفترة إلى سياسة رسمية تنفذها دولة يسيطر جيشها على فلسطين.

من أهم التغييرات التي أدخلها البريطانيون ليسهلوا عملية إنشاء وطن قومي تلك التي تتعلق بقوانين الهجرة وملكية الأراضي، فتمكن المهاجرون اليهود من الوصول إلى فلسطين بدايةً، ومن ثم تمكنوا من الحصول على الأراضي واستيطانها. وقد اختارت بريطانيا لهذا الغرض مندوبها السامي الأول، هربرت صامويل، من أصل يهودي وذا ميول صهيونية واضحة.(٤٢) فمباشرة بعد توليه المنصب، قام بإجراءات توحي بأن البلد ثنائي القومية، وكان على رأس هذه التغييرات الاعتراف الرسمي بالمؤسسات التمثيلية اليهودية، مثل المنظمة الصهيونية العالمية، وما بات يعرف لاحقاً باسم الوكالة اليهودية،

---

(٤٢) عن دور بريطانيا بصورة عامة في تأسيس الوطن اليهودي في فلسطين، وخصوصاً فترة هربرت صامويل، يمكن مراجعة: سحر الهنيدي، «التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣).

بصفتهما ممثلين شرعيين ووحيدين، لا لليهود في فلسطين فحسب (وذلك ضمن البند ٤ لصك الانتداب نفسه)، بل أيضاً لليهود ولمصالحهم أينما كانوا، أي باعتبارهما ممثلين لأمة كونية فوق الجغرافيا.[٤٣] وقد يصح القول في هذه الحالة إن اليهود قبل أن يكونوا شعباً، كان لهم ممثلون معترف بهم على اعتبار أنهم شعب، أي أن التعامل معهم كأنهم شعب قد حولهم فعلاً إلى شعب.

مما لا شك فيه أن المشروع الصهيوني لم يكن من الممكن أن يتحول من مجرد حلم يراود هيرتسل إلى مشروع عمل وبرنامج سياسي لولا تدخل الدول الكبرى وفي الأساس بريطانيا. فالحرب الكونية الأولى منحت اليهود وعد بلفور، والحرب الكونية الثانية ستحول الوعد إلى حقيقة، وهكذا كانت الصهيونية تتواطأ مع «أعدائها» منذ البداية.

ج) مبنى ثنائي القومية: دور الأيديولوجيا

يتفق كثير من الباحثين على حقيقة كون فترة الانتداب فترة نمو مشروعين قوميين منفصلين داخل أحشاء الانتداب. ويركز البعض على تأثير الأيديولوجيا الصهيونية ومبنى الييشوف نفسه وقدراته التنظيمية كعوامل أولية وأساسية في فهم قدرة الييشوف على الحفاظ على نفسه منفرداً منعزلاً كمشروع قومي تحت مظلة الانتداب.

يشير هذا النمط التحليلي إلى بعض الخصائص البنيوية للييشوف نفسه،[٤٤] منها قدرته على وضع قوانين وآليات تنظم اللعبة الداخلية داخله، وتبت الصراعات الداخلية بين أفراد المجموعة من دون الحاجة، أو اللجوء، إلى محاكم الانتداب. وفي الواقع، أسس اليهود في فترة الييشوف محاكم خاصة بهم لحل النزاعات.[٤٥] يضاف إلى ذلك المؤسسات التعليمية اليهودية التي بقيت منفردة ومع أهداف مختلفة عن بقية الأهداف التعليمية في سائر المدارس. ويصف تقرير وضعته لجنة تحقيق بريطانية بشأن التعليم اليهودي في فلسطين سنة ١٩٤٦ السياسة التعليمية والتربوية في الييشوف بأنها «تطمح إلى التأثير تقريباً في كل جوانب حياة الطفل، وهي غائية أكثر مما هو عليه الأمر في بريطانيا. زد على ذلك أن لها طابعاً عاطفياً، وتعتبر إحدى الأدوات الرئيسية لبناء الوطن

(٤٣) بشأن أهمية الاعتراف، انظر: Horowitz and Lissak, op.cit., pp. 45-49.

(٤٤) انظر بهذا الصدد: Ibid.

(٤٥) عن دور رجال القانون اليهود ومساهمتهم في المشروع القومي اليهودي خلال فترة الانتداب من خلال بناء نوع من محكمة الصلح العبرية لحل النزاعات الداخلية وفقاً لقانون بديل من الانتداب، راجع: Ronen Shamir, *The Colonies of Law: Colonialism, Zionism and Law in Early Mandate Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 2000).

القومي اليهودي في فلسطين.»[٤٦]

كذلك تجدر الإشارة إلى قدرة قيادة الييشوف على تحويل غياب لغة مشتركة من كونه مشكلة إلى جعله رافعة. فعملية إحياء اللغة العبرية القديمة شكلت مساحة يشترك فيها الجميع بشكل متساو من دون أن تطغى أي لغة مهاجر على لغة مهاجر آخر، وبذلك تم إيجاد قاسم مشترك للجميع. كما يمكن أن نضيف إلى ذلك الآليات الخاصة المتعلقة بملكية الأراضي، فقد كان الييشوف معنياً بأن تدخل الأراضي التي يملكها الفلسطينيون في دائرة السوق كي يسهل شراؤها منهم. فأيد فرض حكومة الانتداب الضرائب على الأراضي من أجل أن يضطر الفلاح الفلسطيني إلى بيعها لتسديد الديون المتراكمة عليه. لكن إذا ما اشترت المؤسسات اليهودية الأراضي، كانت هذه الأخيرة حريصة على إخراجها من دورة السوق للحؤول دون انتقالها مجدداً إلى أيد غير يهودية. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، جرى وضع قوانين وأنظمة داخلية تركز على الملكية العامة الجماعية للأراضي وتحصرها في الشعب اليهودي وتمنع عودتها إلى السوق مجدداً. وقد ساهمت الملكية الجماعية للأراضي وسائر الموارد النادرة في تشييد البنية التحتية لجماعة قومية متماسكة.

من الممكن، طبعاً، فهم هذه الممارسات الجماعية التي تتعلق بالأرض والاستيطان والعمل أنها تجليات لمبادئ أيديولوجية من صلب الفكر الصهيوني تتعلق بـ«خلاص الأرض» و«خلاص العمل» و«احتلال العمل» والتكافل الاجتماعي، وغير ذلك من المصطلحات التي أصبحت معروفة، وهي بلا شك ذات تأثير ويجب أخذها بعين الاعتبار. كما يمكن أن يضاف إليها في المقابل ما يتعلق بطبيعة بنية المجتمع الفلسطيني في مواجهة الييشوف. إذ افتقد هذا المجتمع نسبياً مؤسسات منتخبة وشفافة تمكّن الجمهور العريض من المشاركة في اتخاذ القرارات، وبالتالي تنمي الشعور بالمسؤولية عن تنفيذها. ويلاحَظ في هذا الصدد أن درجة التنسيق بين المركز والأطراف لدى المجتمع الفلسطيني لم تكن بالمستوى الذي ساد داخل الييشوف. لكن، على الرغم من هذا وذاك، لا بد من عدم الاكتفاء بالتحليل الذي يركز على الفوارق الأيديولوجية والثقافية بين المجموعتين، ويجب دراسة الواقع المادي العيني المعاش وتأثيره في تطور واقع قومي منقسم تماماً أعواماً عديدة قبل قرار التقسيم.

(٤٦) Great Britain, Commission of Enquiry into the System of Education of the Jewish Community in Palestine, *The System of Education of the Jewish Community in Palestine* (London: H.M. Stationery Office, 1946), p. 5.

د) الاستيطان والأرض والعمل

لم تكن فلسطين مكاناً سهلاً ولا مكاناً مغرياً للاستيطان الكولونيالي. فقد كانت مواردها الخام وثرواتها الطبيعية محدودة، كما كانت نسبة عدد السكان الفلسطينيين إلى مساحة الأرض التي يعيشون فوقها نسبة عالية جداً، إذا ما قارنا مشروع الاستيطان في فلسطين بمشروع الاستيطان في أماكن أُخرى، مثل أميركا الشمالية، أو أستراليا.[٤٧] ففي أميركا الشمالية، مثلاً، كان هناك فائض من الأرض التي يمكن زراعتها واستصلاحها، وبالتالي فإن عملية توسيع المستوطنات الأولى كانت ممكنة وسهلة. وكانت المستوطنات نفسها مدعومة مادياً وعسكرياً ومعنوياً من الدولة الأم، إن كانت بريطانيا أو فرنسا. كذلك نظراً إلى التفوق العسكري التكنولوجي الواضح للمستوطن الأميركي، فقد كان من الممكن لهذا المستوطن بمفرده أن يفرض سيطرته على مناطق جديدة، وأن يستغلها، وكان سلاحه الشخصي كافياً لردع السكان الأصليين.

أمّا الوضع في فلسطين فقد كان مختلفاً، إذ كان هناك بدايات لحركة قومية تعي أهداف المشروع الصهيوني، وتحذر من مخاطره. فالأرض، بالإضافة إلى محدوديتها، لم تكن خالية من السكان كما تخيلها، أو كما أراد أن يتخيلها، الآباء المؤسسون للصهيونية، إذ كانت عامرة بسكانها، وكان أهلها مستعدين للدفاع عنها. وفي أوضاع كهذه كان على الحركة الصهيونية أن تحقق أمرين: الأول هو إقامة مستعمرات جماعية تتم فيها حماية الأرض جماعياً أيضاً في ظل استحالة الاستيلاء عليها والحفاظ عليها بشكل فردي؛ الأمر الثاني هو انعدام إمكان الاكتفاء بصك ملكية الأرض المستولى عليها، وإنما وجوب الوجود الجسدي على الأرض والقيام باستثمارها فعلياً.

لقد حدث أمر مشابه في كل ما يتعلق بالاقتصاد وعلاقات العمل.[٤٨] فبعكس

(٤٧) Baruch Kimmerling, *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics* (Berkeley: Institute of International Studies, 1983).

(٤٨) بشأن الأعمال التي تتميز بتحليلها الاقتصادي لطبيعة العلاقة بين الاستيطان اليهودي والسكان الفلسطينيين، راجع في هذا المجال:

Baruch Kimmerling, *Zionism and Economy* (Cambridge: Schenkman, 1983); Michael Shalev, «Jewish Organized Labor and the Palestinians: A Study of State/Society Relations in Israel,» in *The Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers*, edited by Baruch Kimmerling (New York: New York Press, 1989), pp. 93-133; Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict: 1882-1914* (Berkeley, California: University of California Press, 1996).

الدراسات التقليدية التي تقرأ تاريخ الصهيونية الفعلي باعتباره تجلياً للفكر الصهيوني، هناك كثير من الدراسات التي تقرأ تطور الصراع على خلفية علاقات العمل والعلاقات الاقتصادية والسياسية والصراع في مجمله. وبموجب هذه الرؤية فإن ما هو خاص بالمجتمع الإسرائيلي وبالممارسة الصهيونية نابع أساساً لا من الأيديولوجيا الصهيونية كما جاءت في الكتب، وإنما من تاريخ الصراع نفسه الذي ولد أشكالاً معينة من التنظيم والتأقلم داخل اليشوف اليهودي.

يميز البعض[٤٩] بين الهجرة الأولى (١٨٨١-١٩٠٤) والهجرة الثانية (١٩٠٤-١٩١٤)، ويقرأ الفارق بين الهجرتين على خلفية نوعين مختلفين من حركات الاستيطان. فهناك حركات استيطانية مستعدة لأن تستخدم سكان البلاد الأصليين كقوة عمل في مشروعها، وبالتالي يميل هذا النوع من الاستيطان إلى أن يعمل ضمن منطق سوق رأس المال الصرف. وفي المقابل هناك الاستيطان الذي يسعى للحفاظ على «الصفاء» العرقي لمجموعة المستوطنين من دون أن تتداخل هذه المجموعة بمجموعة السكان الأصليين، فينشأ في النتيجة مجتمعان منفصلان تماماً في جميع المجالات، أو في معظمها. ويشكل الاستيطان في جنوب إفريقيا نموذجاً للاستيطان من النوع الأول، وفي أستراليا نموذجاً للنوع الثاني.[٥٠]

يشكل التحول بين الهجرة الأولى والهجرة الثانية إلى درجة معينة تحولاً بين نوعين من الاستيطان، واحد مستعد لتشغيل العمال العرب داخل الاقتصاد الاستيطاني، والآخر يدعو إلى إقصائهم. وفي نهاية المطاف انتصر التيار الانعزالي الإقصائي، فشكلت الهجرة الثانية، التي فضلت منطق الانغلاق القومي على منطق رأس المال، النواة المؤسساتية لدولة إسرائيل عند قيامها.

(٤٩) Shafir, op.cit., pp. 7-17.

(٥٠) هذا أمر يستدعي التوضيح لأنه يتعارض مع الشعور والانطباع العام عن جنوب إفريقيا بصفتها المثال الأكثر وضوحاً وسطوعاً لمجتمع أبارتهايد انفصالي. إلّا إن الصورة مركبة وهي تجمع بين علاقتي الوحدة والإقصاء. إذ يُعتبر نموذج جنوب إفريقيا مزيجاً بين رغبة في التواصل الاقتصادي القائم على استغلال السكان الأصليين وخلق نوع من الاقتصاد المشترك، وبين رغبة عنصرية في إبقاء حواجز عنصرية بين المجموعتين. إن هذه الوحدة الاقتصادية كانت واحداً من العوامل التي ساهمت في إنشاء أمة جنوب إفريقيا التي ينتمي إليها البيض والسود معاً، والتي تحتضن بداخلها رغبة البيض في إقصاء نفسهم عن السود. في المقابل لم يكن هنالك في فلسطين وحدة اقتصادية، ولم تنشأ أمة إسرائيلية تحوي بداخلها اليهود والفلسطينيين، بعد أن طردت إسرائيل معظم الفلسطينيين. وبالتالي، لم تنشأ الحاجة إلى نظرية أبارتهايد.

لقد وجد العمال اليهود أنفسهم في وضع لا يستطيعون منافسة العمال الفلسطينيين، لأن العامل الفلسطيني بصورة عامة كان أكثر مهارة وأقل تكلفة.(٥١) وبالتالي، إذا رغبت الحركة العمالية داخل الاستيطان في أن تدافع عن نفسها وعن العمال اليهود، كان عليها(٥٢) أن تقيم سداً محكماً يبقي العمال الفلسطينيين خارج سوق العمل اليهودية، وخارج المنافسة مع العمال اليهود، الأمر الذي من شأنه الحفاظ على امتيازات العامل اليهودي وعلى مستوى معيشته. وبهذا المعنى فإن ما يميز الاستيطان الصهيوني في فلسطين في جزء منه هو انتصار حركة العمل على المنطق الرأسمالي الصرف.(٥٣) فإذا كان منطق حركة رأس المال هو منطق التوسع، كان منطق الحركة العمالية الصهيونية منطقاً انغلاقياً، وكان يتفق مع الطابع الإثني ـ القومي للحركة الصهيونية نفسها. وعلى سبيل المثال، إذا قارنا فلسطين بجنوب إفريقيا لوجدنا أنه في الأخيرة انتصر منطق رأس المال الذي يبحث عن الربح أولاً، فأدى إلى توظيف السكان الأصليين وتشغيلهم داخل الاقتصاد الكولونيالي للمستوطنين، الأمر الذي أدى، بدوره، لاحقاً إلى حدوث حالة تداخل واندماج السود في النظام القائم حتى إن بقوا على هامشه. وفي المقابل، أدت الحالة الفلسطينية ـ الصهيونية إلى وضع نشأت فيه مجموعتان منفصلتان في معظم مناحي الحياة تقريباً.

ضمن هذا السياق يمكن فهم دور الهستدروت التي أقيمت مع نهاية الهجرة الثانية، والتي كانت في الأساس مؤسسة قومية من الدرجة الأولى، أي قبل أن تكون مؤسسة نقابية عمالية. وقد تجسد دفاع الهستدروت عن العمال، أو اهتمامها بمصالحهم، في قدرتها على إجبار رأس المال اليهودي على أن يشغّل عمالاً يهوداً، وأن يقصي العمال العرب عن سوق المنافسة.(٥٤) ويعني هذا أن دفاعها عن عمالها كان مرهوناً بمدى دفاعها عن مشروعها القومي، وبمدى قدرتها على إيجاد وخلق الحواجز بين العرب واليهود في فلسطين. وفي كل مرة كان هناك تعارض بين القيم العمالية الاشتراكية والقيم الصهيونية القومية، كانت الحركة تفضل القيم الأخيرة بلا تردد.(٥٥) وهكذا فإن المشروع القومي

(٥١) Shalev, op.cit., p. 95.

(٥٢) المقصود أن واحداً من الإمكانات التي كانت متاحة لها كان تبني استراتيجيا الإقصاء. وهناك، طبعاً، استراتيجيات أُخرى لم يتم اختيارها.

(٥٣) Kimmerling, *Zionism and Economy*, op. cit., p. 19.

(٥٤) Sternhell, op.cit.; Shafir, op.cit., pp. 187-198.

(٥٥) Kimmerling, *Zionism and Territory*, op. cit., pp. 4-6.

الصهيوني كان منذ البداية مشروع الحركة العمالية. وإذا شئنا أن نقلب الرواية الصهيونية العادية لقلنا إن مَن حمل لواء المشروع القومي الانغلاقي الحصري كان الحركة العمالية، وذلك بعكس الاعتقاد الرائج أن الحركة القومية اعتنقت فكراً عمالياً.

لقد شهدت عشرينيات القرن الماضي مرحلة تأسيس كثير من المنشآت والمؤسسات والهيئات التي أدارت عمل الييشوف كأنها دولة داخل دولة. وفي صلب هذه المؤسسات، كانت الهستدروت التي أصبحت لاحقاً في صلب الاقتصاد الإسرائيلي، والتي لا يزال كثير من أذرعها فاعلاً حتى اليوم وذا تأثير مركزي في الاقتصاد الإسرائيلي، منها: تنوفا للتسويق الزراعي ومنتوجات الحليب؛ هامشبير همركزي للتسويق العام؛ سوليل بونيه للبناء والإعمار؛ بنك العمال؛ صناديق المرضى المتعددة للتأمين الصحي؛ شركة هسنيه للتأمين؛ كور الشركة التعاونية للصناعة؛ إيغد للنقل العام.(٥٦) وكانت البنية التي شيدتها الهستدروت وأذرعها تهدف إلى تلبية معظم المتطلبات المادية المباشرة للمستوطنين اليهود، وفقط لهم من دون غيرهم. وعليه، من غير المفاجىء أنه مع مرور السنين أصبح في الواقع داخل فلسطين اقتصادان مختلفان، لا اقتصاد واحد، على الرغم من التأثير المتبادل فيما بينهما، إلى درجة أن حكومة الانتداب كانت تقدم تقارير مختلفة عن اقتصاد كل من المجتمعين.(٥٧)

لقد أدركت الهستدروت في مرحلة مبكرة من الصراع أهمية الديموغرافيا، وأن النجاح في بناء مشروع قومي «خالص» يتطلب «لجم»، أو فلنقل «تأجيل»، طابع الصهيونية الكولونيالي الصرف القائم على منطق الربح الفردي الرأسمالي إلى مرحلة أُخرى، وأن عليها حصر نشاطها في بقعة من الأرض تضمن فيها الوجود اليهودي. ففي الواقع، كان تقسيم فلسطين تم سنين كثيرة قبل أن تقسم سنة ١٩٤٨، لأنه كان هناك مجتمعان منفصلان في كل شيء تقريباً، ومع اندلاع ثورة ١٩٣٦ ازدادت حدة هذا الفصل ليصبح التقسيم حالة شبة حتمية. إلّا إن ما يلفت النظر، ولا يزال تأثيره حاضراً حتى اليوم وبأشكال متعددة، هو أن عملية تقسيم الاقتصاد وسوق العمل على أساس قومي لم يكن من الممكن أن تنجح لولا التدخل الخارجي الذي تمثل في عاملين أساسيين: اقتصادي وسياسي. وتمثل العامل

(٥٦) Shafir, op.cit., p 195.

(٥٧) Moshe Syrquin, «Economic Growth and Structural Change: An International Perspective,» in *The Israeli Economy: Maturing Through Crisis*, edited by Yoram Ben-Porath (Cambridge: Harvard University Press, 1986), pp. 42-74.

الاقتصادي في اعتماد الييشوف على مصادر مالية خارجية أتته من الصهيونية العالمية، والتي لولاها لم يكن من الممكن إرضاء العمال اليهود. أمّا العامل الآخر فكان الدعم السياسي الذي حظي به الييشوف من سلطات الانتداب التي مكّنت من تدفق الهجرة واقتناء الأراضي.

هـ) الدين والدولة: تطور العلاقة

شكل القرن المنصرم مسرحاً لعلاقات دينامية، وأحياناً لتحولات درامتيكية في علاقة اليهودية بالصهيونية وعلاقة الدين بالدولة.(٥٨) وكنا رأينا، مع البدايات الأولى للحركة الصهيونية، كيف وقفت الأورثوذكسية اليهودية في مواجهة الحركة الصهيونية وقاطعتها واتهمتها بالكفر والإلحاد وبتدمير اليهودية كدين. وفي الواقع، وجدت القوى الدينية نفسها في موقف ضعيف تجاه قدرة الحركة الصهيونية على التعامل مع الواقع الاجتماعي والاقتصادي الجديد، وعلى إدارة شبكة من العلاقات الدولية التي مكنتها من الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية. ونتيجة ازدياد أهمية موقع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة وازدياد نفوذها الاقتصادي في حياة اليهود بصورة عامة،(٥٩) فقد وجدت قوى يهودية دينية عديدة نفسها في وضع يعتمد كثير من مؤسساتها على مصادر مالية من خارج المجموعات اليهودية المتدينة، الأمر الذي أدى إلى حدوث توتر معين بين معتقدات هذه الجماعات الدينية، وبين اعتمادها المتزايد على الأموال والمؤسسات غير الدينية.

من جهة أُخرى، بدأت النجاحات التي تحققها الحركة الصهيونية تبهر أنظار الحركات الدينية اليهودية، وبرز بين هذه الإنجازات وعد بلفور وبناء مؤسسات مهمة في أعقاب الهجرة الثانية ومع بداية العقد الثالث للقرن المنصرم. فقد شكلت هذه الإنجازات إثباتاً في يد الحركة الصهيونية أنها قادرة على العمل والتفاعل مع الواقع العيني المعاش، في حين كانت الحركات الدينية اليهودية في حالة انكفاء وعدم ثقة بالنفس. وفي هذه الفترة بالذات، شكل الدين عاملاً لاجماً في السياسة، وتميزت الحركات الدينية اليهودية باعتدال شديد وبرغبتها في الانطواء والانكفاء على ذاتها، وذلك لإيمانها باستحالة تحقيق تغييرات حقيقية من دون عناية إلهية. كما أن هناك بعض الأحداث المركزية الأُخرى التي غيرت رويداً رويداً من توجه الحركات الأورثوذكسية إلى الصهيونية.

(٥٨) دون ـ يحيي، مصدر سبق ذكره؛ Friedman, op. cit.
عن تطورات علاقة الدين بالدولة بعد قيام إسرائيل، راجع: يائير شيلغ، «المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل»، ترجمة سعيد عياش (رام الله: مدار، ٢٠٠٢).
(٥٩) Friedman, op.cit., pp. 167-170.

يُعتبر من أهم هذه الأحداث الكارثة والملاحقة والإبادة المستمرة لليهود في وسط أوروبا. ومن ناحية معنوية، بدا أن هناك حدوداً للعناية الإلهية، وأن الله لم يسعف يهود أوروبا وتركهم يساقون إلى موتهم من دون أن يتدخل ليحمي شعبه المختار، الأمر الذي عزز الادعاءات الصهيونية أنه على اليهود أن يأخذوا مصيرهم في أيديهم. وفيما عدا ذلك فإن الكارثة تسببت بالإبادة البشرية والمادية لكثير من مصادر قوة الحركات الأورثوذكسية اليهودية، كحركة أغودات يسرائيل.(٦٠) ومع ازدياد الحديث عن إمكان فعلي لإقامة دولة يهودية، أصبح من شبه المتعذر على هذه الحركات، كأغودات يسرائيل أيضاً، أن تعارض علناً قيام دولة يهودية. حتى إن بعض قادتها صرح أن قيام دولة إسرائيل لهو «ضرورة حيوية» لا لإيواء اليهود الناجين من الكارثة وحمايتهم فحسب، بل تتطلبه أيضاً اليهودية بذاتها.(٦١) وعندما مَثُل ممثلو أغودات يسرائيل أمام اللجنة الملكية لفحص مسألة تقسيم فلسطين وإقامة دولة يهودية، كان موقفهم مركباً. فمن ناحية رأوا أن إقامة دولة يهودية لا تلتزم التعاليم اليهودية، ولا حرمة السبت، ولا الأكل السوي دينياً (كاشير)، لهي ضرب من التجديف والإلحاد، كما أن معارضة قيام الدولة لهي أمر متعذر، وبالتالي تملصت قيادة الحركة من التصريح علناً بأنها تؤيد قيام دولة إسرائيل. وعندما أُقر قرار التقسيم في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر١٩٤٧، صرح أحد قادة الحركة في اجتماع للجنتها التنفيذية أن «قيام دولة إسرائيل لهو ظاهرة تاريخية. فبعد ألفي عام من المنفى والعبودية، ها نحن نُمنح جزءاً من أرض إسرائيل.... لا شك في أن هذا الحدث تعبير عن عناية إلهية.»(٦٢)

لقد كانت أغودات يسرائيل على دراية تامة بأن الدولة اليهودية التي ستقوم لن تلتزم التعاليم الدينية، وهي أقرب إلى الكفر، لكنها مع ذلك لم تستطع أن تجاهر علناً برفضها، وارتأت بدل ذلك أن تقبل بها كواقع (de facto) من دون أن تعترف بها عرفاً أو قانوناً (de jure). وبذلك تحقق التوازن بين التزامها العقائدي الديني والضرورات البراغماتية. حتى إن عضواً من الحركة وقّع وثيقة إعلان الدولة، وأصبح عضواً في مجلس الدولة الموقت. وعندما قامت دولة إسرائيل، لم تطالب أغودات يسرائيل بتحويلها إلى دولة شريعة يهودية، فهي كانت على علم ويقين بأن هذا لن يتحقق، إذ كانت تعي أنها كحركة تقع على هامش مشروع الدولة، وبالتالي فإن جل مطالبها تمثل أساساً في أمور

(٦٠) Ibid., pp. 176-180.
(٦١) Ibid., p. 182.
(٦٢) Ibid., p. 187.

تضمن لها الحفاظ على نفسها كحركة دينية منعزلة داخل الدولة. وقد تضمنت مطالبها ما يلي: معارضة الزواج المدني؛ احترام قدسية السبت؛ سن قوانين تتعلق بالصيام والأكل؛ استقلالية في التربية وفي المدارس الدينية؛ الحرية الدينية وحرية المجتمع الأورثوذكسي في الحفاظ على نفسه.(٦٣)

لقد تجاوب بن ـ غوريون إيجابياً في رسالة بعث بها إلى حركة أغودات يسرائيل، في ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٤٧، مع بعض المطالب «الانعزالية» للحركة، أي المطالبين الأخيرين، ووافق على موضوع رفض الزواج المدني، لكن تجاوبه كان محدوداً بالنسبة إلى الأمور الأُخرى. وقد شكلت رسالة بن ـ غوريون المعروفة باتفاقية الوضع الراهن (Status Quo) مدخلاً لفهم علاقة الدين بالدولة في إسرائيل لاحقاً، وفي علاقات المجتمع اليهودي الأورثوذكسي مع مؤسسات الدولة.

إن علاقة الدين بالدولة لا تستنفد نفسها بجدل العلاقة بين المجموعات اليهودية الأورثوذكسية في مقابل الصهيونيين العلمانيين (إن جاز التعبير). لقد كان هناك لاعبون آخرون في اللعبة، أهمهم تلك المجموعات الدينية التي حاولت الجمع ما بين الدين اليهودي والصهيونية، والتي لم تر أن العمل الصهيوني النشيط والفعال يرتبط بالضرورة بالإلحاد والتنكر للدين. وشكل هذا التيار ما بات يعرف بالتيار الصهيوني الديني، وكانت من أولى الحركات التي تبنته حركة همزراحي الدينية. بدايةً، شعر هذا التيار بصعوبة مواقفه لأنه لم يكن لديه برنامج واضح في مقابل الوضوح الذي اتسم به قطبا المعادلة، أي نموذج أغودات يسرائيل والنموذج القومي العلماني الصهيوني. وبرزت هذه الصعوبة في فشل معظم المحاولات لإقامة مدارس دينية صهيونية خلال سنوات الييشوف، باستثناء محاولة(٦٤) تمثلت في مدرسة مركاز هراب بقيادة الحاخام كوك التي حاولت أن تجمع بين الطابع العملي النشيط والفعال للصهيونية وبين التزام العقائد والالتزامات الدينية في الوقت نفسه. وكان هذا الجمع يعني ضرورة إخراج الدين من سلبيته واتكاله على المشيئة الربانية، وتخليص الصهيونية من إلحادها ومن تنكرها للدين. فركزت هذه المدرسة على تلك الفرائض الدينية ذات الطابع الأرضي (بمعنى Territorial وليس بمعنى علماني) والمتعلقة بأرض إسرائيل،(٦٥) مثل فريضة استيطان إسرائيل إلى درجة أنه جرى التمييز

(٦٣) Ibid., p. 186.

(٦٤) دون ـ يحيى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣٦.

(٦٥) شيلغ، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.

بين توراة أرض إسرائيل وتوراة خارج أرض إسرائيل.

لقد ارتأت مجموعة مركاز هراب أن تصدّر مشروعها الديني إلى عالم السياسة من خلال تفسير التاريخ والأحداث السياسية من منظور ديني، يتمثل في فهم تاريخ الحركة الصهيونية وإنجازاتها لا باعتبارهما عملاً إلحادياً وتدخلاً في الشؤون الإلهية، وإنما فصلاً من فصول الخلاص الديني. من هذا المنظور، وعلى الرغم من نيات القادة الصهيونيين الإلحادية غير الدينية، فإنهم بنشاطهم إنما ينفذون مهمة دينية إلهية من دون أن يدروا. ولذا فهم ليسوا بالأشرار ومن غير الضروري مقاطعتهم، فالإرادة الإلهية تستعملهم كي تحقق مشروعها المقدس. ضمن هذه الرؤية تصبح الصهيونية نفسها حلقة مهمة في الرواية الدينية وفصلاً ضرورياً من فصولها، وستكون المحطة النهائية للمشروع محطة دينية حتماً.(٦٦) وبالتالي، فإن كل المشروع الصهيوني هو مشروع خلاصي ديني، أو هكذا يجب فهمه.

وهكذا وبعكس المشروع الانعزالي لأغودات يسرائيل التي اعتقدت أنه من الممكن الإبقاء على مشروعها الديني جنباً إلى جنب مع المشروع الصهيوني من دون أن يتداخل أحدهما في الآخر، فإن الثقافة الصهيونية الدينية، كما برزت في مركاز هراب، ارتأت مهمة مختلفة تماماً هي إخضاع المشروع السياسي الصهيوني لمفاهيم خلاصية دينية. إن الأمر الخاص في هذا المجال لا يكمن في مجرد الرؤية الخلاصية للمشروع من حيث أهدافه، فالصهيونية بحد ذاتها تحمل أيضاً بعداً خلاصياً. وما يعطي مركاز هراب مكنوناً راديكالياً هو أنها تضفي صفة الإطلاق والقدسية على الأدوات والوسائل التي ترغب من خلالها في تحقيق أهدافها، الأمر الذي يجعل إمكان الحلول الوسط معها أصعب كثيراً، ويرفع أيضاً المكنون الأصولي الراديكالي.(٦٧)

يمكننا، إذاً، القول إن فترة قيام الدولة، وفيما يخص علاقة المشروع الصهيوني بالدين، شهدت «صهينة» مجموعتين دينيتين، سواء بتراجع قوى دينية أورثوذكسية عن معارضتها لإقامة الدولة، أو بتبني قوى دينية يهودية المشروع الصهيوني تحت تبريرات دينية خالصة. أمّا الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٨ حتى سنة ١٩٦٧، فقد شهدت عملية أسرلة متزايدة للقوى الدينية بشقيها الأورثوذكسي والصهيوني على حد سواء، وخصوصاً باعتماد هذه القوى المتزايد على مؤسسات الدولة وأموالها ووظائفها. غير أنه في المقابل

(٦٦) Friedman, op.cit., p. 71.

(٦٧) انظر: دون ـ يحيى، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٢.

زادت رغبة هذه القوى في ترك بصماتها على المجتمع الإسرائيلي نفسه، وقد برز هذا الميل بصورة خاصة بعد حرب ١٩٦٧ واحتلال الضفة الغربية والأماكن الدينية اليهودية فيها.(٦٨) وقد شكل الاحتلال نقطة تحول في ثقة الجماعات اليهودية عامة واليهودية الصهيونية خاصة (نموذج مدرسة مركاز هراب) بنفسها. فحاولت منذ ذلك الحين التأثير المباشر في صنع القرار الإسرائيلي، وبلغ التحول في نفوذها إحدى ذراه مع إنشاء حركة غوش إيمونيم وانتصار حزب الليكود التاريخي في انتخابات سنة ١٩٧٧.

ونظراً إلى القدسية الخاصة للأماكن التي جرى احتلالها سنة ١٩٦٧، مثل القدس الشرقية والخليل، يشير كثيرون من الباحثين إلى أنه لم يجر الاكتفاء، كما هو مفترض، بطرح الأسئلة السياسية عن مصير المناطق المحتلة بلغة الحسابات العملية، مثل موازين القوى، والميزانيات، والوضع الدولي، والضرورات الأمنية، وإنما أصبح يتم صوغ الأسئلة بلغة دينية، أي إذا كان يحق لأحد من الساسة الإسرائيليين التنازل عن مناطق مقدسة للشعب اليهودي منحها الله لشعبه المختار! فتحول الربانيم من مجرد قيادة روحية دينية إلى قيادة سياسية تبتّ الأمور السياسية المصيرية. كذلك بدأت الصهيونية كحركة علمانية تعتقد أنها تستطيع أن توظف الخطاب الديني من أجل مشروع علماني قومي، لتجد بعد نحو قرن أن القوى الدينية القومية توظف إنجازاتها هي ضمن مشروع ديني. فالصهيونية بدأت كمشروع دولة تستعمل الدين وسيلة، وبعد قرن بدأ يبدو أن المؤسسة الدينية تستعمل مؤسسة الدولة نفسها وسيلة. فهذه الدينامية كانت، ولا تزال، غير محسوسة داخل إسرائيل.

و) خيار العنف

ما بين اعتقاد هيرتسل(٦٩) أن دولة اليهود ستكون دولة محايدة مع حد أدنى من الجيش المهني، وبين عمليات الطرد والتشريد سنة ١٩٤٨ وبعد ذلك، ما يغري الباحث بتقصي التحول الجاري بين النظرية والممارسة. هل كان هيرتسل مؤمناً بما يكتب، لكن الأوضاع فرضت على القيادة الصهيونية تغيير نهجها على أرض الواقع؟ أم أنه كان يخفي حقيقة مشروعه؟

يميل المؤرخون الفلسطينيون، مثل نور الدين مصالحه، إلى الاعتقاد أن الفكر

(٦٨) Friedman, op.cit.

(٦٩) عن تأثير حرب ١٩٦٧، انظر: بشارة، مصدر سبق ذكره؛ Herzl, *The Jewish State*, op cit., p. 729.

«الترانسفيري» القائم على ترحيل الفلسطينيين عن وطنهم فكر متأصل في المشروع الصهيوني مثبتين ذلك باقتباسات عديدة من أقوال القيادة الصهيونية في مختلف المراحل وفي عدة مناسبات.(٧٠) ويهدف استحضار أقوال الصهيونية عن «الترانسفير» وعن ضرورة اتخاذ إجراءات عنيفة ضد الفلسطينيين بهدف إقامة الدولة اليهودية إلى الإشارة إلى وجود النية المسبقة والمبيتة لدى القيادة الصهيونية القيام بفعلتها، بمعنى أن القيادة الصهيونية لا تستطيع، إذا تحدثنا بمفاهيم مستوردة من عالم القانون الجزائي، الادعاء أن ما حدث هو ضرب من الحادث العرضي، أو الإهمال، أو أنه استثناء وخروج عن القاعدة، وإنما أن القيادة الصهيونية قامت بفعلتها هذه مع سبق الإصرار والترصد، علماً بأن المجرم الذي يصرح قبل القيام بجريمته عن نيته القيام بها، ثم يقوم لاحقاً بها، فإن هذا يعني التقاء الأفعال والنيات، وتصبح الجريمة في هذه الحال من نوع «القتل العمد».

بعد أن أصبح طرد الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ حقيقة، ولم يعد في إمكان المؤرخين الإسرائيليين التشكيك فيها نتيجة الكشف عن الأرشيفات الإسرائيلية العسكرية نفسها، أخذ السؤال منحى جديداً، مثل: هل كان الطرد مخططاً له ؟ هل وافقت القيادة على الطرد، أم أنه كان وليد اللحظة؟ هل هناك عوامل تستطيع أن تخفف المسؤولية الأخلاقية عن عملية الطرد، إن لم نقل تبررها؟ وينبري بعض المؤرخين الإسرائيليين للدفاع عن النفس بالقول إن الطرد ليس سياسة ولم يكن معداً سلفاً، وإن العنف لم يكن متأصلاً في المشروع الصهيوني،(٧١) وإن تاريخ الييشوف هو عبارة عن تصاعد إمكان الخيار العسكري وخيار العنف لدى قيادته، في حين أن خيار العنف لم يكن وارداً نظرياً في كتابات المنظرين الصهيونيين الأولى. وتراجع أنيتا شابيرا، مثلاً، كتابات الصهيونيين الأوائل، أمثال هيرتسل ونورداو، لتستدل منهم على أن موضوع العنف والجيش و«الترانسفير» لم يكن موضوعاً رئيسياً لديهم. وللأمانة الفكرية تشير إلى وجود تيارات داخل الحركة الصهيونية كانت رأت منذ فترة مبكرة أن الفلسطينيين لن يتنازلوا عن أرضهم، وأنه لا بد من الوصول إلى

(٧٠) يورد مصالحه عدداً لا حصر له من المحاضر والأقوال التي لا تدع مجالاً للشك في مركزية الفكر «الترانسفيري» في الصهيونية. انظر: نور الدين مصالحه، «طرد الفلسطينيين: مفهوم 'الترانسفير' في الفكر والتخطيط الصهيونيين، ١٨٨٢-١٩٤٨» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢)؛ نور الدين مصالحه، «أرض أكثر عرب أقل: سياسة 'الترانسفير' الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩-١٩٩٦» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ٢٠٠٢). انظر أيضاً: إيلان بابه، «التطهير العرقي في فلسطين» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧).

(٧١) Shapira, op.cit.

نقطة صدامية معهم تلزم باللجوء إلى العنف.[٧٢]

لكن شابيرا ترى أن الخيار العسكري العنيف لم يتبلور إلا مع ثورة ١٩٣٦، وخلال الحرب العالمية الثانية، وضمن حالة من الدفاع عن النفس، باعتبار أنه الملاذ الأخير والاستنتاج الذي لا بد منه من أجل الحصول على الدولة اليهودية، ولذلك يبدو المستوطن اليهودي مضطراً إلى حمل السلاح للدفاع عن نفسه وعن مشروعه. كذلك يشير بعض المؤرخين[٧٣] إلى أن الاعتماد على السلاح وعلى القوة كطريقة لحل النزاعات أصبح منذ تلك الفترة الخيار المفضل لدى قيادة الييشوف في البداية، ولدى قيادة الدولة لاحقاً. وبهذا المعنى جرت عسكرة السياسة في إسرائيل، ليس بمعنى أن المؤسسة العسكرية استلمت السلطة بنفسها، أو أن هناك خلطاً في الصلاحيات بين المؤسسة المدنية البرلمانية ـ الحكومية وبين مؤسسة الجيش، وإنما أن المؤسسة السياسية أصبحت ترى في الخيارات العسكرية طريق الحل الأمثل لكل نزاع وخلاف،[٧٤] وأن القيادات العسكرية قبلت ألا تسيطر على الحكم مباشرة، في مقابل أن توافق القيادة السياسية على تبني مواقف شبيهة بمواقفها ومواقف الجيش التي تقوم على مركزية العنف بصورة عامة وخصوصاً في حل النزاعات.

إن نموذج شابيرا التحليلي فيه ما يفسر هذه الثنائية القائمة، أول وهلة، في الصهيونية بين النظرية والممارسة. فتبدو النظرية مسالمة نسبياً وتدعو إلى طهارة السلاح، لكن في واقع الأمر نجد أن السلاح أصبح الحَكَم في كل خلاف ويستعمل بلا كثير من الطهارة، ويمكن اعتبار تاريخ الييشوف والمواجهة بينه وبين الفلسطينيين أنه مرحلة التحول من اللاعنف إلى العنف، وأن التحول إلى العنف، وفق شابيرا، حدث نتيجة ميل اللاعبين الآخرين إلى استعمال العنف (الفلسطينيون في ثورة ١٩٣٦، وبريطانيا في إبان الحرب العالمية الثانية). وفي المقابل، فإن المؤرخ الإسرائيلي بِني موريس يشير في كتابه الأول

(٧٢) تورد شابيرا اقتباسات من أحاد هعام الذي رأى أن فلسطين ليست بلداً خالياً، وأن سكانه لن يتنازلوا عنه. فأحاد هعام نفسه لم يكن مؤيداً للعنف، لكنه رأى بأم عينيه أن المشروع الصهيوني لا يمكن أن يكون مشروعاً سلمياً. كذلك تورد شابيرا من أقوال يتسحاق إبشتاين الذي رأى أن البلد آهل وليس من المتوقع أن يرحل سكانه عنه بسهولة. من الصهيونيين الأوائل الذين رأوا أن العنف هو السبيل الوحيد، كان بير بوروخوف العمالي وزئيف جابوتنسكي التنقيحي. انظر: Shapira, op.cit., pp. 42-48.

(٧٣) انظر: أوري بن – إليعيزر، «من فوهة البندقية: إنتاج العسكرية الإسرائيلية، ١٩٣٦–١٩٥٦» (بالعبرية)، (تل أبيب: دفير، ١٩٩٥).

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٨.

عن قضية طرد الفلسطينيين سنة ١٩٤٨ إلى أنه لم يكن هناك سياسة طرد موجهة من القيادة الصهيونية، وإنما جرت عمليات العنف والطرد في أثناء المعارك من دون تخطيط مسبق لها. لكن موريس في كتابه الأخير يطور مقولته، ويدعي أنه حتى إن لم يكن هناك تخطيط واضح للطرد، فإن العنف أمر متأصل وبنيوي في الحركة الصهيونية.[٧٥]

إن المثير في حالة الصهيونية، وإسرائيل لاحقاً، هو قدرتها على المزاوجة بين خطاب يتدثر بأخلاقيتها وممارسة قمعية ووحشية. ومما لا شك فيه أن هذه القدرة على المزاوجة بينهما مهمة جداً في الحفاظ على التوازن النفسي لدى الإسرائيلي المتوسط، إذ لا أحد يريد أن يرى نفسه قاتلاً وقامعاً لشعب آخر، وهكذا يبدو النموذج المركب الذي يفصل بين «القيم» و«الممارسة» نموذجاً جيداً لحفظ التوازن. ويعتبر هذا العمل الأيديولوجي التبريري الذي يساهم في عملية شرعنة الممارسة القمعية أمراً مهماً لكل مجموعة مسيطرة وقامعة لا تستطيع الاستمرار في قمعها اعتماداً على قوتها السافرة فقط، فعليها أن تحول قوتها في موازين القوى السافرة إلى تفوق أخلاقي أيضاً، وأن تقنع شعبها بأنه يدافع عن قضية عادلة. ضمن هذا الفهم، في استطاعة النموذج المركب، بعكس نموذج نور الدين مصالحه، أن يفسر لنا الكثير، مع أنه يهدف إلى تخفيف مسؤولية القيادة الصهيونية الأخلاقية.

لكنني أعتقد أن المرء يستطيع فهم الطابع المركب لسؤال العنف في المشروع الصهيوني من دون أن يرفع عن المشروع المسؤولية الأخلاقية. فضمن هذا النموذج يمكن فهم الصهيونية كمَن يدخل نفسه عمداً في وضع يمكن اعتباره دفاعاً عن النفس، فيقوم باستعمال كل قوته لضرب خصومه مدعياً أنه في وضع دفاع عن النفس، وأنه اضطر إلى التصرف بهذه الطريقة العنيفة. إن انعدام الخيارات في مراحل لاحقة لا يعفي من المسؤولية الأخلاقية إذا كان هناك خيارات في بداية الطريق. إن النموذج الذي نقترحه هنا يستطيع أن يفسر الطابع الأيديولوجي الاعتذاري للحركة الصهيونية التي تجمع بين العنف من ناحية، والإيمان بطهارة السلاح والتفوق الأخلاقي من ناحية أُخرى، من دون أن نضطر إلى التنازل عن قدرتنا على تقويم المشروع الصهيوني برمته من وجهة نظر أخلاقية وسياسية. إن مَن يقرر إقامة «وطن قومي»، ويجمع يهود العالم في رقعة آهلة يبني مشروعه القومي عليها، يجب ألّا يفاجأ إذا قاوم السكان الأصليون هذا المشروع.

(٧٥) Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949* (Cambridge: Cambridge University Press, 1988), p. 286; Benny Morris, *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004), p. 588.

ثالثاً: إقامة دولة

أ) من قرار التقسيم إلى إعلان الدولة[٧٦]

عندما اتخذت الجمعية العامة قرارها الذي يوصي بتقسيم فلسطين إلى دولة عربية ودولة يهودية، في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧، كان اليهود يشكلون نسبة ٣٢٪ من مجموع السكان في فلسطين، لكن القرار منحهم السيطرة على ٥٦٪ من أراضي فلسطين.[٧٧] وبموجب القرار، كان على الانتداب البريطاني أن ينتهي بتاريخ لا يتجاوز الأول من آب/ أغسطس ١٩٤٨، على أن يتم تشكيل مجلس دولة موقت في كل من الدولتين العربية واليهودية بتاريخ لا يتجاوز الأول من نيسان/ أبريل ١٩٤٨، تكون وظيفته الأساسية تنظيم الانتخابات لجمعية تأسيسية في كل من الدولتين كي يتسنى لها تسلم السلطة الموقتة وإقرار دستور الدولة. وفي واقع الأمر، أعلن الجانب العربي عدم قبوله قرار التقسيم، ولم تساهم بريطانيا في تطبيق القرار واللائحة الزمنية التي تم ترتيبها، وهكذا اندلعت الحرب غير النظامية.[٧٨] وفي ٢٩ نيسان/ أبريل ١٩٤٨، شرّع البرلمان الإنكليزي قانوناً عرف باسم Palestine Act الذي أقر أن الانتداب على فلسطين سينتهي في ١٥ أيار/ مايو، وأن الصلاحية القانونية للتاج البريطاني ستتوقف في ذلك التاريخ.

أمّا فيما يخص قيادة الييشوف والحركة الصهيونية، فلم يكن إعلان الدولة أمراً مفروغاً منه، فقد سبقته مداولات عديدة وخلافات في الرأي لدى هذه القيادة.[٧٩] وكانت فكرة الإعلان بشكل أحادي الجانب ومن دون تنسيق دولي واضح، تبدو أنها تنطوي، بين السطور، على الخروج الجزئي عن الإرادة الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وعلى خلق وقائع ناجزة على أرض الواقع. إلّا إنه مع الانتهاء الرسمي للانتداب البريطاني، نشأت حالة من الفراغ القانوني والسياسي التي كانت تنتظر تعبئتها، وهكذا جاء إعلان الدولة الإسرائيلية بتاريخ ١٤ أيار/ مايو.

(٧٦) وليد الخالدي، «الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٧٩ - ١٩٩٧» (بيروت: دار النهار، ١٩٩٨)؛ الياس شوفاني، «الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ١٩٩٨).

(٧٧) الخالدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.

(٧٨) المصدر نفسه.

(٧٩) يهوشواع فرويندلخ، «من الخراب إلى النهضة: السياسات الصهيونية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إقامة دولة إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ١٩٩٤).

ب) إعلان الدولة: قراءة أيديولوجية

تشكل وثيقة إعلان الدولة[٨٠] نصاً غزيراً ومكثفاً لكثير من المقولات والأفكار والفرضيات الصهيونية. وتكمن أهميتها القصوى بكونها حظيت بإجماع عام، إذ وافقت عليها التيارات الصهيونية جميعها من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين. وتشكل الوثيقة اللحظة الحاسمة والمكثفة للفكر السياسي الذي انبثق منه كل المبنى القانوني الدستوري للدولة، وكذلك نقطة الوصل بين السياسي والقانوني، بين الأخلاقي والمهني. ويسمح فهم الوثيقة بإدراك طبيعة القانون الإسرائيلي وتفسيراته الممكنة وآفاق تطوره، لا لأن لها موقعاً قانونياً واضحاً باعتبارها جزءاً من دستور الدولة، وإنما بالعكس لكونها الروح السرمدية التي تعيش قبل القانون (الدستور) وبعده، وتشكل مدخلاً تأويلياً للقانون وللدستور نفسه. وتعتبر مقولات وثيقة إعلان الدولة بمثابة «اليد الخفية» التي تتحكم في منطق الأمور من دون أن يكون لها دائماً حضور واضح وجلي. وسأورد بعض الأفكار الرئيسية المهمة في الوثيقة فيما يلي:[٨١]

أولاً: تشكل الوثيقة موقفاً مكثفاً من فكرة نفي المنفى، وتقيم علاقة استثنائية بين اليهودي وأرض إسرائيل. ويبدأ النص العبري بالإشارة إلى المكان فيقول: «في أرض إسرائيل، نشأ الشعب اليهودي، وفيها تبلورت هويته الروحية والدينية والسياسية.... وفيها أبدع قيماً ثقافية ذات دلالة قومية وعالمية، وأورث للعالم كله سفر الأسفار الأزلي.» بهذا يقيم النص علاقة منفردة بين اليهودي وأرض إسرائيل ويومئ إلى أن الإبداعات اليهودية والإنجازات الفكرية والثقافية محصورة كلها فيها، فيتم بذلك استثناء المنفى وتغييبه باعتباره حالة دونية وغير طبيعية ولا تستحق الذكر. وضمن هذه الرؤية تبدو إنجازات اليهود في المنفى، مثل إنجازات الرامبام ابن ميمون وسبينوزا وغيرهما، إنجازات أقل قيمة. وتصف الوثيقة في الفقرتين التاليتين القصيرتين علاقة اليهودي المبعد بأرض إسرائيل باعتبار أن سنين المنفى كلها كانت فترة انتظار، وأهم ما فيها هو الغياب، الغياب عن أرض إسرائيل والشوق إليها. وتقفز الفقرة الرابعة من الوثيقة مباشرة للحديث عن المؤتمر الصهيوني الأول الذي عقد في بازل سنة ١٨٩٧، والذي أعلن فيه هيرتسل حق الشعب اليهودي

(٨٠) انظر النص الإنكليزي للوثيقة في موقع الكنيست:
http://www.knesset.gov.il/docs/eng/megilat_eng.htm

(٨١) أوريت كامير، «الوجهان لوثيقة الاستقلال: الرواية المثيرة لوثيقة الاستقلال الصهيونية ووثيقة الاستقلال الديمقراطية»، «عيوني مشباط»، المجلد ٢٣، العدد ٢ (آذار/ مارس ٢٠٠٠)، ص ٤٧٣.

في البعث القومي على أرضه، وكأن كل ما بين سفر الأسفار والمؤتمر ما هو إلّا صحراء كاملة، كان اليهود فيها غائبين عن التاريخ.[82] فهم خرجوا من التاريخ بخروجهم من أرض إسرائيل، وعادوا إليه مع مؤتمر بازل.

إن منطق نفي المنفى الذي تختفي فيه الفوارق بين يهود اليمن ويهود بولندا، بين يهود روسيا ويهود فرنسا، سيتحول لاحقاً إلى الأساس النظري الذي تقوم عليه فكرة «بوتقة الصهر» التي تسعى لإزالة الحدود داخل مختلف فئات الشعب اليهودي، وتحاول، في المقابل، رسم حدود مع الآخر ـ الفلسطيني.

ثانياً: تتطرق الفقرات من الخامسة حتى العاشرة إلى سرد الأحداث المهمة في التاريخ اليهودي المعاصر والتي من شأنها أن تشكل المبررات الأخلاقية والسياسية لإقامة الدولة. فتشير الفقرة الخامسة إلى وعد بلفور، وإنه لأمر مثير حقاً أن تحوي وثيقة قيام دولة مثل هذه المرجعية. فالوعد أعطته دولة كولونيالية، ثم حُول إلى وثيقة دولية، وتكون الصهيونية بالتالي حركة تحرر من الغرب اللاسامي، بمساعدة الغرب الكولونيالي، فكأنها تتحرر من الغرب بمساعدة الغرب، تعاديه وتتواطأ معه في الوقت نفسه. أمّا الفقرة السادسة، فتتناول هول الجرائم النازية وفظائعها بحق الشعب اليهودي، والضرورة الناتجة من ذلك لإيجاد حل للمشكلة اليهودية عن طريق «إعادة إحياء الدولة اليهودية في أرض إسرائيل»، كي تفتح أبوابها أمام يهود العالم كافة. وأمّا في الفقرة الثامنة فتذكّر الوثيقة بمساهمة المستوطنين اليهود في الحرب ضد النازية، فقد أرادت الدولة الفتية بذلك أن تظهر نفسها في صف القوى العالمية التي تسعى للسلام والتحرر، ووجدت أنه من الملائم والضروري إيراد ذلك داخل النص.

وتشير الوثيقة في الفقرة التاسعة إلى قرار الأمم المتحدة الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر، إلّا إنها تتعامل معه وتقرأه قراءة خاصة بها، إذ تذكر أن الجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قراراً يلزم بإقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل. وهكذا اختزلت الوثيقة القرار القاضي بإقامة دولتين، ليكون قراراً يؤسس لحقها في بناء دولتها اليهودية فقط من خلال تجاهل تام للآخر ـ الفلسطيني. وفي نهاية الفقرة تؤكد أن هذا الاعتراف من الأمم المتحدة بحق الشعب اليهودي في إقامة دولته «غير قابل للمصادرة»، مع أنه يمكن إثارة التساؤل التالي: إذا كانت الأمم المتحدة هي التي أصدرت القرار، فلماذا لا يكون صاحب القرار هو صاحب السيادة في تغييره أو تأويله أو توضيحه؟ فتبدو الأمم

(٨٢) انظر أيضاً أقوال بن ـ غوريون في: Ben-Gurion, «The Imperatives...,» op.cit., p. 604.

المتحدة في الوثيقة، ووعد بلفور قبل ذلك، أداة ضرورية لتحقيق مشيئة التاريخ، بيد إنها لا تملك إلّا أن تعبر عن هذا الحق الطبيعي، وعن هذه الإرادة التاريخية التي لم تصنعها هي.

ثالثاً: تعلن الوثيقة في الفقرة الثالثة عشرة أن مهمتها جمع الشتات واستيعاب الهجرة، وتعبر عن التزامها إحقاق «المساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع مواطنيها من دون تمييز على أساس اللون، والعرق، والجنس»، أي أن جوهر الدولة هو جمع الشتات، أمّا المساواة فهي نوع من القيد المفروض على الدولة خلال ممارستها تحقيق الهدف الذي قامت من أجله. فالنص الوارد هنا بصدد التزام المساواة في الحقوق هو، في واقع الأمر، نقل حرفي تقريباً للنص الوارد في قرار التقسيم. وكان إدراج مثل هذا النص في دستور كلا الدولتين شرطاً أساسياً في قرار التقسيم. وبموجب برتوكولات مجلس الشعب، فإن بن ـ غوريون صرح خلال مناقشة نص الوثيقة أنه أدخل فيه الأمور الأساسية التي طلبتها الأمم المتحدة من القيادة الصهيونية.[83] ويلاحَظ في النص غياب الإشارة إلى المساواة القومية التي ثمة من يرى أن إغفال إدراجها لم يكن مجرد سهو من أولئك الذين صاغوا الوثيقة.[84]

رابعاً: إن قراءة متمعنة في نص الوثيقة لا بد من أن تبين التوتر الدائم في النص بين الكوني والقومي، بين فرادة الشعب اليهودي والرغبة في أن يكون كسائر الشعوب، بين الميل إلى إبراز حالته اللاطبيعية والمتميزة وبين التوق إلى الطبيعي والعادي. فالفقرة السادسة تنتهي بالرغبة في أن يكون الشعب اليهودي شعباً متساوياً في عائلة الشعوب، وفي الفقرة الثامنة مفاخرة بأن اليهود أدوا واجبهم في الحرب، الأمر الذي أعطاهم الحق في الانتماء إلى الشعوب المؤسسة للأمم المتحدة. وتتضمن الفقرة الثالثة عشرة التزام ميثاق الأمم المتحدة، وتتوجه الفقرة الخامسة عشرة إلى الأخيرة كي تقبل إسرائيل دولة عادية في عائلة الشعوب. وحتى إن إسرائيل تتوجه في الفقرة السابعة عشرة إلى بقية الدول العربية لإقامة علاقات حسن جوار وتعاون. وفي المقابل ـ وكما رأينا ـ فهناك رواية خاصة متفردة تقيم علاقة انتقائية بين اليهودي وأرض إسرائيل تتجاوز المكان والزمان، وتعطيه حقاً طبيعياً فيها. كيف يستوي الأمران؟ وكيف يتعايش النصان؟

(٨٣) أمنون روبنشتاين، «القانون الدستوري في دولة إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: شوكن، ط٥، ١٩٩٦)، ص ٥٤.

(٨٤) Erik Cohen, «Israel as a Post-Zionist Society,» in *The Shaping of Israeli Identity: Myth, Memory and Trauma*, edited by Robert S. Wistrich and David Ohana (London: Frank Cass, 1995), pp. 156-166.

من غير الضروري أن يتناقض القومي مع الكوني، والخاص مع العام. فالأفكار الكونية لحقوق الإنسان نشأت أساساً في دول قومية. إلّا إن الحالة اليهودية، كما تشير هي إلى نفسها، لم تكن حالة طبيعية. وكي يتمازج القومي بالكوني، ومن أجل أن تنسجم الحالة اليهودية مع الحالة الإنسانية، كان لا بد من القفز عن الفلسطيني ومن تغييبه، إذ بتغييبه يغيب الجانب الكولونيالي التوسعي الفضائحي للصهيونية ضمن محاولة لإبراز جانبها «التحرري»، فتصبح حركة تحرر بصفتين هما: تحرر من الغرب اللاسامي الذي يرفض وجود اليهودي، وتحرر من الدولة الكولونيالية. وبالتالي يصبح غياب الوجود الفلسطيني عن النص حالة في منتهى الضرورة. فالنص منشغل بتاريخه ـ من أين أتى ـ من التوراة، من المهجر، من الكارثة، من وعد بلفور، وهذا كله يؤسس حق اليهودي في تقرير المصير والسيادة، وهو غير مؤهل (عدا حقيقة كونه غير راغب) لأن يرى أمامه الشعب الفلسطيني، فرؤية هذا الشعب أمامه كان من الممكن أن تحجب عنه تواصله مع الغربي والعالمي، كما يريد أن يراه.

ج) إعلان الدولة ـ والسلسلة القانونية

طوال فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، كان المرسوم الملكي لسنة ١٩٢٢[85] يشكل المرجعية العليا والأخيرة لعملية التشريع القانوني في البلد. ويحضر السؤال من أين تستمد دولة إسرائيل ـ وإعلانها ـ مصدرها وشرعيتها: هل هناك جذع قانوني معين تستمد منه شرعيتها، أم أن قيامها يشكل حالة قانونية جديدة لا تستمد شرعيتها ومرجعيتها إلّا من ذاتها؟ بمعنى آخر، تطرح الوثيقة سؤالاً يتعلق بـ«هوية» كاتب النص: من يعلن الدولة؟ يلاحظ القارئ أنه حتى الفقرة العاشرة لا يفصح النص عن كاتبه، كما لو أن النص حاضر قبل كاتبه والحقيقة موجودة قبل صاحبها وقبل مكتشفها. وفقط في الفقرة الحادية عشرة يماط اللثام وتظهر الـ«نحن» أول مرة، إذ يرد في النص:

> بالتالي، فقد اجتمعنا نحن أعضاء مجلس الشعب، ممثلي الاستيطان اليهودي في أرض إسرائيل والحركة الصهيونية، ويوم انتهاء الانتداب.... ونعلن بهذا إقامة دولة يهودية في أرض إسرائيل، هي دولة إسرائيل.

إن التأمل في هذه «النحن» يقود إلى الملاحظة أن الجسم الذي يعلن الدولة وإقامتها جسم

(٨٥) روبنشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٥٣.

يهودي، وهو أمر غير مفاجئ، لكن من المهم الإشارة إليه. وهذا الجسم الذي يعلن الدولة ليس جسماً يهودياً فحسب، بل هو أيضاً جسم يهودي يمثل اليهود في «أرض إسرائيل» وفي المهجر كذلك. ومن الجدير بأن نذكر هنا أنه خلال الشهر الذي سبق إعلان الدولة، كان المجلس القومي (هفاعد هلئومي)، وهو يمثل الييشوف منذ سنة ١٩٢٠، والوكالة اليهودية، وهي تمثل يهود العالم أينما كانوا منذ سنة ١٩٢٩ تطبيقاً لصك الانتداب، قررا أن يشكلا معاً هيئة من ٣٧ عضواً باسم مجلس الشعب (موعيتست هعام). إذاً، مجلس الشعب هو «النحن» الذي يعلن الدولة، الأمر الذي يعني أنه منذ البداية تستمد الدولة إعلانها ووجودها من خارجها ـ من جسم عالمي خارج الدولة، والتزاماته الأولى ليست للدولة ولا لسكانها ولا حتى لسكانها اليهود، وإنما نحو الأمة اليهودية الكونية أينما كانت. إن أحداً لم يخول مجلس الشعب أن يبادر بهذا الإعلان، حتى إن كان مشكّلاً من هيئتين (المجلس القومي والوكالة اليهودية) كانت سلطات الانتداب تعترف بهما كونهما تحملان صفة تمثيلية لليهود.

يعتبر المنظّرون القانونيون في إسرائيل أن قيام الدولة يشكل نقطة قطيعة مع أسس النظام القانوني السابق، وأن إعلانها لا يستمد مشروعيته ومرجعيته القانونية من أي مرجعية أُخرى، إذ يفصح عن صلاحياته ويعلنها، ليخلق شيئاً من العدم. فـ«النحن» في الفقرة الحادية عشرة هي نفسها التي تقوم في الفقرة الثانية عشرة بإعلان كيفية بناء مؤسساتها، فقد ورد فيها ما يلي:

> إننا نقر أنه بدءاً من لحظة انتهاء الانتداب، الليلة، صباح السبت الموافق فيه ١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨ حتى موعد إقامة المؤسسات المنتخبة والدائمة للدولة، بموجب الدستور الذي ستضعه الجمعية التأسيسية المنتخبة، وفي موعد أقصاه ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، يقوم مجلس الشعب بوظيفته كمجلس الدولة الموقت، في حين أن الجسم التنفيذي للمجلس ـ «إدارة الشعب» ـ سيقوم بدور الحكومة الموقتة للدولة اليهودية، التي ستدعى إسرائيل.

هنا تكمن لحظة «الخلق القانوني»،[86] وباللغة القانونية هنا تكمن «النورما الأساسية»،

(٨٦) عن موضوع «الخلق القانوني» الذي يؤسس نفسه من العدم، انظر:
Ulrich Preuss,«Constitutional Powermaking for the New Polity: Some Deliberations on the Relations between Constituent Power and the Constitution,» in *Constitutionalism, Identity, Difference and Legitimacy: Theoretical Perspectives*, edited by Michael Rosenfeld (Durham: Duke University Press, 1994), pp. 143-165.

أو «المعيار الأساسي» (Grundnorm) للدولة وللنظام القضائي، بحسب تعبير هانس كيلسن.(٨٧) فهذه «النحن» هي التي تحوي وتحمل كل الصلاحيات الأولى، وهي مصدر الشرعية، إذ إنه في هذه اللحظة يقوم الجسم الذي أعلن قيام الدولة (مجلس الشعب)، وهو الذي كان شكّل نفسه بنفسه، بإنشاء هيئة اسمها مجلس الدولة الموقت، ويقرر أنه هو ذاته سيكون مجلس الدولة الموقت هذا، وهو الذي يقرر الجهة (الجمعية التأسيسية المنتخبة) التي ستقوم بصوغ دستور الدولة. بكلام آخر: يمنح الصلاحية لنفسه كي يكون «البنية التحتية» التي سيُشيّد عليها النظامان الدستوري والقضائي لاحقاً.

د) إشكالية الدستور في إسرائيل

من أجل فهم إشكالية الدستور في إسرائيل ودوره في الحياة القانونية والسياسية، لا بد من مدخل مقتضب عن موضوع الدستور ودستورية الحكم، علماً بأن المفهومين لا يتطابقان، إذ تشير فكرة دستورية الحكم إلى وجود قيم معينة يجب أن يتضمنها دستور الدولة (مثل حقوق الإنسان ومبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات)، في حين أن الدستور الفعلي للدولة قد يتضمن أحكاماً تتعارض مع هذه القيم وتكون بالتالي «غير دستورية».

ومن الجدير بالملاحَظة، بدايةً، أن ثمة توتراً دائماً بين الدستور والفكر الليبرالي. إذ تعني الديمقراطية، بمعناها الكلاسيكي على الأقل، حكم الشعب (وهذا يفترض وجود مجموعة من السكان معرّفة بأنها شعب)، وبالتالي تعني حكم الأغلبية. فما تقره الأغلبية هو القانون الذي يجب أن يسري مفعوله. أمّا الدستور فيفترض أن هناك أموراً، مثل الحقوق الفردية الأساسية للمواطنين، تقع خارج اللعبة وخارج صلاحيات الأغلبية، أي أنها تصادر مجالاً معيناً، أو نوعاً معيناً من القرارات من يد الأغلبية. لذا يُطرح التساؤل التالي: بأي حق يمكن وضع حدود لصلاحيات الأغلبية؟ وما هي الهيئة التي تستطيع أن تراجع صلاحية البرلمان الذي يمثل هذه الأغلبية، وأن تلغي قوانينه التي تتعارض مع الدستور، وبأي منطق؟

وتعتبر واحدة من هذه الإجابات ما بات يعرف بنظرية «اللحظة الدستورية»، وفق

(٨٧) Hans Kelsen, *General Theory of Law and State* (New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 2006); Hans Kelsen, *Pure Theory of Law* (Berkeley, California: University of California Press, 1978); G. Hughs, «Validity and the Basic Norm,» in *Essays in Honour of Hans Kelsen*, edited by *California Law Review*, 1971.

بروس أكيرمان.(٨٨) وتفيد هذه النظرية أن هناك لحظات مهمة وتاريخية ومفصلية، يمارس فيها الشعب نوعاً آخر من العمل السياسي، ويشرّع لا لنفسه فحسب، بل أيضاً لأجيال لاحقة. وفي هذه «اللحظات الدستورية» ينسى الناس لحظتهم ولا يتلهون بمصالحهم السياسية المباشرة، وإنما يكتبون تشريعات للمستقبل البعيد، كأنهم يشرِّعون لغيرهم متعالين عن مصالحهم الآنية المباشرة. وفي هذه اللحظات هم لا «يلعبون» سياسة، لكن يضعون قوانين اللعبة السياسية كي يستطيعوا اللعب لاحقاً. وبالتالي هناك مستويان للعمل السياسي: مستوى العمل السياسي اليومي العادي في الصراع بشأن المصالح، وهذا يعبر عن نفسه في تمرير القوانين العادية في البرلمان. لكن هناك نوعاً آخر، أسمى وأرفع وأكثر تاريخية ويتطلب مسؤولية أكبر، ألا وهو لحظة العمل السياسي في «اللحظة الدستورية». وغالباً ما تكون هذه اللحظة ثورة جديدة، أو تأسيساً لدولة جديدة. وهذا ما يبرر حقيقة أن تكون للقوانين والتعليمات التي توضع في مثل هذه اللحظة قيمة خاصة، بحيث تخضع القوانين الأُخرى التي تأتي لاحقاً لمنطق هذه اللحظة وتشريعاتها.

تلتقي هذه النظرية مع نظريات أُخرى تركز على فكرة «النورما الأساسية» لهانس كيلسن السالفة الذكر. وعادة، يمكننا أن نبرر سريان مفعول تشريع ثانوي عن طريق رده إلى أصوله، أي عن طريق الإشارة إلى أنه ارتكز على تشريع رئيسي، أو على قانون سنه البرلمان. وإذا سألنا على ماذا اعتمد القانون نفسه، لأمكننا الرد أنه استند إلى الدستور الذي يقر صلاحية البرلمان بتشريع مثل هذا القانون. لكن لو تساءلنا عن المصدر الذي يستمد منه الدستور صلاحيته، نلاحظ أن السلسلة القانونية تقترب من نهايتها ومن الهاوية. وهذا يعني أنه إذا توغلنا أكثر، سنصل إلى نقطة معينة يتعذر فيها إيجاد جواب قانوني عن مصدر الصلاحية، فندخل إذ ذاك في مجالات السياسة والتاريخ. فإذا سألنا، مثلاً، من صاغ الدستور، يكون الرد مجلس الثورة، أو مجلس الدولة الموقت، أو الهيئة التأسيسية، لكن من أعطاها الحق؟ لا جواب قانونياً على هذا السؤال. فهناك نقطة معينة مفترضة خيالية، أو وهمية، لكن ضرورية لفهم المبنى الدستوري، وهي توصل ما بين التاريخ/ السياسة والقانون، بين الثورة والدولة، وهو ما يمكن الإشارة إليه باعتباره «النورما الأساسية».

من المألوف أن هناك هيئة معينة تظهر في لحظات الفراغ القانوني (بعد الثورة، بعد الاستقلال، إلخ) تتركز فيها الصلاحيات من دون أن تُمنَح إياها، وإنما هي تمنحها

(٨٨) Bruce Ackerman, *We the People: Foundations* (Harvard, Mass.: Harvard University Press, 1993).

لنفسها، والامتحان الوحيد للصلاحيات هو التاريخ. ويسمي القانون الدستوري الهيئة التي تضع دستور البلد الهيئة التأسيسية. فهي تخلق النظام القانوني من العدم، ولا ترتكز على أي شيء يسبقها، وإنما ترتكز على ذاتها وعلى شرعيتها التاريخية والأخلاقية، وهي سيدة نفسها ولا سيادة عليها. وعادة، تستعمل الهيئة التأسيسية صلاحيتها مرة واحدة فقط، إذ تضع الدستور وطرق تغييره، أي الإطار العام للعمل السياسي والتشريعي، ثم تختفي عن مسرح التاريخ. وبعد إقرار الدستور، يكون الجميع خاضعاً له، ولن يعود هناك جسم آخر يعمل في فراغ دستوري، فكل جسم يقوم بأي عملية تشريع لاحقاً، ستجري محاسبته والتعامل معه في ضوء الدستور الذي جرى وضعه.

كيف يؤثر هذا الفارق النوعي بين اللحظة التأسيسية أو اللحظة الدستورية من جهة، وبين السياسة العادية والتشريع القانوني من جهة أُخرى، في إشكالية الدستور في إسرائيل، وفي فهمنا لعلاقة الدستور بالسياسة في الحالة الإسرائيلية؟

لم يرد في وثيقة إعلان الدولة ماهية صلاحيات مجلس الدولة الموقت الذي قُررت إقامته. وبالتالي، وعلماً بأن هذا المجلس هو نفسه مجلس الشعب الذي أعلن الوثيقة، فإنه سيد نفسه وهو يحدد صلاحياته بنفسه. فقد أصدر فوراً، في ١٩ أيار/ مايو ١٩٤٨، «أمر أصول الحكم والقانون»،(٨٩) منح فيه ذاته صلاحيات تشريعية (بما فيها إعلان حالة الطوارئ)، وأقر صلاحيات الحكومة التنفيذية الموقتة، وأعلن استمرار القوانين الانتدابية بما لا يتعارض مع التغيير الناشئ عن إعلان الدولة. وبعد أن منح المجلس نفسه هذه الصلاحيات التشريعية، قام في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ بإصدار «أمر انتخابات الجمعية التأسيسية» أوضح فيه نظام الانتخابات المنوي إجراؤها وفقاً لوثيقة إعلان الدولة. وفي ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، أي قبل أيام قليلة من الانتخابات التي تحددت في ٢٥ من الشهر نفسه، أصدر مجلس الدولة الموقت «أمر الانتقال إلى الجمعية التأسيسية» نص فيه على أن الجمعية التي ستقام بعد الانتخابات ستحل محل المجلس وستتمتع بصلاحياته، الأمر الذي يعني أن الجمعية التأسيسية التي ستنتخب ستكون صاحبة الصلاحيات في كلا المجالين: الصلاحية التشريعية، علماً بأن مجلس الدولة الموقت نقل

(٨٩) لا يعني «الأمر» هنا تشريعاً ثانوياً، وإنما هو تشريع أولي بدرجة قانون (ordinance) صادر عن السلطات الإسرائيلية في مرحلة ما قبل تشكيل الكنيست الأول، وكان يصدر تحت هذه التسمية عن المندوب السامي البريطاني خلال الانتداب. انظر نص الأمر باللغة الإنكليزية في الموقع التالي:
http://www.knesset.gov.il/review/data/eng/law/kns0_govt-justice_eng.pdf

إليها هذه الصلاحية؛ الصلاحية لكتابة دستور الدولة، علماً بأنها مُنحت هذه الصلاحية مباشرة في وثيقة إعلان الدولة. ومن الجدير بالملاحظة أن هذه الازدواجية في جسم واحد لم تنشأ تماماً وفقاً للوثيقة، إذ كانت هذه الأخيرة أقرت من حيث المبدأ إقامة جسمين، أو هيئتين، واحدة تعنى بصوغ الدستور، والأُخرى تكون لها صلاحيات تشريعية عادية، وكان من المفروض أن تكون هاتان الهيئتان منفصلتين من حيث الصلاحية، وطرق العمل، والشخوص الحاضرة في كل منهما.

على كل حال، كان أول عمل قامت به الجمعية التأسيسية سريعاً (١٦ شباط/ فبراير ١٩٤٩) بعد انتخابها إقرار «قانون الانتقال» الذي بموجبه تحولت إلى ما سمته الكنيست الأول، مؤكدة بذلك الجمع بين صلاحيتها كهيئة أُوكل إليها وضع دستور للدولة، وبين صلاحيتها كهيئة تشريعية عادية. غير أن الكنيست الأول لم يستطع وضع دستور لإسرائيل لعدة أسباب سنعرضها بعد قليل. فأقر في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ حلاً وسطاً عرف باسم « قرار هراري» (على اسم عضو الكنيست يزهار هراري الذي بادر إليه) نص على أن تعد لجنة الدستور والقانون والقضاء الدستور في فصول منفردة يقر الكنيست كل واحد منها تباعاً كقانون أساسي إلى أن تنهي اللجنة عملها، فتُجمع كل القوانين الأساسية لتشكل دستور الدولة.(٩٠)

لم يسن الكنيست الأول أي قانون أساسي، لكن خلال السنوات اللاحقة، تم إقرار عدد من القوانين الأساسية أشير إليها بالاسم على أنها كذلك. لكن في كثير من الحالات، لم تحتو هذه القوانين على بنود تحصين، ولم تقر بأغلبية خاصة، وبالتالي من الممكن من حيث المبدأ تغييرها عن طريق أغلبية عادية. ومن ناحية أُخرى، لا تشير هذه القوانين إلى أنه في حالة تعارض بينها وبين أي قانون عادي، فإن تعليمات القانون العادي تصبح لاغية. وعليه، من غير الواضح ما هي الخاصية التي تحظى بها هذه القوانين كي تعتبر قوانين أساسية؟ فإذا كان الجسم نفسه (الكنيست) يستطيع بالإجراء نفسه وبالأغلبية نفسها أن يقر القوانين الأساسية، فما هي خاصيتها؟(٩١) وفي المقابل، من الجدير بأن نسجل أنه في ٥ تموز/ يوليو، أي بعد أقل من شهر من تبني الكنيست اقتراح هراري بشأن القوانين الأساسية، شرّع أحد أهم القوانين، إن لم يكن أهمها على الإطلاق، ألا

(٩٠) روبنشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧. انظر أيضاً أدناه: فصل النظام القانوني، ص ١٢٦ - ١٢٩ (إصدار قوانين أساسية بدلاً من الدستور)؛ فصل نظام الحكم، ص ٦٢ - ٦٤ (أولاً: الأساس التاريخي ـ الدستوري).
(٩١) انظر أيضاً أدناه: فصل النظام القانوني، ص ١٢٩ (مكانة القوانين الأساسية في هرم التشريعات).

وهو قانون العودة.[٩٢] وعلى الرغم من أهميته فإن الكنيست لم يعتبره قانوناً أساسياً.

على أي حال، وبسبب عجز الكنيست الأول عن إقرار دستور للدولة، كان عليه أن يقوم بتكرار الخطوات المتمثلة في «أمر الانتقال إلى الجمعية التأسيسية» لسنة ١٩٤٩ وفي «قانون الانتقال» للسنة نفسها، السالفي الذكر، سعياً منه للحفاظ على تواصل السلسلة الدستورية التي أنشأتها وثيقة إعلان الدولة. فأقر، في ٤ نيسان/ أبريل ١٩٥١، قبيل الدعوة إلى انتخابات الكنيست الثاني، «قانون الانتقال إلى الكنيست الثاني» لسنة ١٩٥١ الذي تضمن الآتي:

- استمرار ولاية الكنيست الأول حتى التئام الكنيست الثاني؛
- منح الكنيست الثاني جميع الصلاحيات التي يتمتع بها الكنيست الأول؛
- النص، فور التئام الكنيست الثاني، على أن يقرأ أي قانون ذكر الجمعية التأسيسية أو الكنيست الأول، كما لو أنه ذكر الكنيست الثاني (إلاّ إذا دلت القرينة على غير ذلك)؛
- التشديد على أن قانون الانتقال إلى الكنيست الثاني يسري على الانتقال إلى الكنيست الثالث وإلى كل كنيست يليه، إلاّ إذا صدر قانون لاحق في الموضوع ذاته.

من الضروري الآن العودة إلى الأسباب التي حالت دون أن تقر الجمعية التأسيسية الدستور، والتمعن في دلالات هذا الأمر السياسية . ومن المعروف أن معارضة هذه الخطوة في مداولات الجمعية التأسيسية أتت من القوى الدينية[٩٣] التي خشيت من تثبيت الانتصار الذي حظيت به الصهيونية بإقامة الدولة، وتحويله إلى وضع ثابت ونهائي. فكما رأينا، كانت لحظة إقامة الدولة واحدة من أكثر اللحظات التي تراجعت فيها القوى الأورثوذكسية اليهودية، وكانت في موقع ضعيف جداً، وبالتالي رأت أنه من غير الحكمة وضع دستور في مثل هذه الأوضاع من شأنه أن يكون دستوراً علمانياً يكتفي بمراعاة القوانين الدينية.

لكن جزءاً آخر من المعارضة كان على أساس مختلف تماماً. إذ إن قيام دولة إسرائيل لم يشكل نهاية المشروع الصهيوني، وإن كان حلقة مهمة فيه، ما دام هدفه تجميع أكثر ما يمكن من يهود العالم في فلسطين، استمراراً لفكرة جمع الشتات ونفي المنفى. فإسرائيل دولة اليهود، كل اليهود، لا اليهود في إسرائيل فقط، بل أيضاً في كل العالم. والمنتفعون

(٩٢) روبنشتاين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥.
(٩٣) المصدر نفسه، ص ٣٧.

من الدولة، أو اليهود الذين قامت الدولة لتخدمهم، موجودون في أكثريتهم خارجها. وبالتالي، من غير المنطقي أن يجري وضع تصور لشكل الدولة ودستورها وتكبيل يد «مواطني الغد» بدستور لم يكونوا شركاء فيه، إذ إن الجمعية التأسيسية المنتخبة فقط من القاطنين ضمن حدود الدولة لا تعكس الإرادة الشعبية الحقيقية بمجملها. وبمعنى من المعاني فإن الكنيست ما هو إلّا مؤتمن على «أرض إسرائيل» ومصالح الشعب اليهودي، في حين أن المالك الحقيقي وصاحب الحق موجود خارج البلد.

يعني هذا الأمر من حيث الدلالة السياسية أن مشروع إقامة الدولة لهو مشروع مستمر أبداً. إذ إن الثورة لم تنته ولم تحقق أهدافها بعد، والدولة لم تقم تماماً ونهائياً، وإنما مشروع إقامتها هو مشروع متواصل: سيكون هناك دائماً جمع شتات واستيعاب مهاجرين، وكذلك حاجة إلى بناء مستعمرات جديدة ومصادرة أراض عربية جديدة، وأيضاً حاجة إلى نفي الفلسطيني وإقصائه. وبالتالي يمكن فهم دينامية العلاقة في إسرائيل بين السياسة والقانون كدينامية بين جدل الثورة والدولة، بين فوضى القوة وقانونية الدولة، بين الطابع الإثني ـ الديني الذي أعلن نفسه في وثيقة إعلان الدولة وبين المبنى المؤسساتي ـ المدني الدولاني الذي يحوي داخله غير اليهود، وهو ملزم بالعمل لمصلحتهم. فالثورة تخاف من تسليم أوراقها للدولة، والإثني يرفض أن يسلم رقبته تماماً للدولة المدنية التي تحوي داخلها غير اليهود، أي الفلسطينيين الباقين في وطنهم. ومن غير المعقول أن تحفر الثورة قبرها بيدها بنقل مركز اتخاذ القرار من المؤسسات القومية اليهودية التي أقامت الدولة وأعلنت استقلالها إلى مؤسسات الدولة التي تحوي غير اليهود.

سياسياً فإن هذا الأمر يعني وجود تزاوج دائم بين منطق الثورة التي ترفض أن تنتهي وبين المنطق المؤسساتي للدولة التي تفرض قيوداً على الثورة نفسها. وبهذا المعنى يمكن رؤية إقامة دولة إسرائيل في الوقت نفسه كإنجاز كبير للصهيونية وكبداية أزمتها. فحتى تلك اللحظة عمل المشروع القومي ـ الإثني ـ الديني اليهودي من دون قيود قانونية وكان يقرر لنفسه وبنفسه. أمّا عندما أقام الدولة، أصبحت هذه الأخيرة ملزمة تجاه مواطنيها، وليس تجاه اليهود فقط. إن ثنائية الدولة/ الثورة هذه ورفض القبول بمؤسسات الدولة كمرجعية نهائية تجلت في كثير من المناسبات.

كانت إحدى هذه المناسبات عندما اغتال يغآل عمير رئيس الحكومة يتسحاق رابين. ومن الأسباب الرئيسية التي ساقها القاتل، فإنه لم يذكر قرار الانسحاب من الأراضي المحتلة فحسب، بل أيضاً ذكر هوية الجسم الذي اتخذ القرار، ألا وهو الكنيست الإسرائيلي الذي

يضم في صفوفه نواباً عرباً. ففي نظره لا يعقل أن يوكل مصير اليهود إلى أيد غير يهودية، أي أن من غير المعقول أن تتنازل الأجسام اليهودية المؤسِسة (الثورية) عن حقها في اتخاذ القرار لمصلحة المؤسسات الدولانية ومنها الكنيست. وضمن هذه الرؤية، تصبح دولة إسرائيل إنجازاً للصهيونية من ناحية، وخيانة لطهارة الثورة القومية من ناحية أُخرى.(٩٤)

وفي هذا السياق، لا يعد منطق يغآل عمير غريباً تماماً، لأنه يمثل إلى حد كبير منطق المؤسسة برمتها. فقد أخرجت إسرائيل كثيراً من الأمور من صلاحيتها المباشرة وأوكلت إدارتها إلى أجسام «خاصة» كي لا تخضع هذه الأجسام للمحاسبة القانونية التي من المفروض أن تسري في كل دولة قانون. وكما هو معروف، فإن قضايا رئيسية ومهمة وحيوية، مثل قضايا الأراضي والاستيطان والهجرة، يجري ترتيبها وتمويلها والتخطيط لها في مؤسسات «خارج» الدولة، مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي. فإبقاء هذه المؤسسات إلى درجة كبيرة خارج القانون واعتبارها مؤسسات خاصة يزيحان عن كاهل الدولة مسؤوليات عديدة تجاه مجمل مواطنيها، ويشكلان تعبيراً معيناً عن استمرار «الثورة»، وعن وفاء لليهود كأمة فوق الجغرافيا عبر «خيانة» مؤسسات الدولة.

أمّا من ناحية دستورية قانونية، فإذا شئنا استعمال مصطلحات أكيرمان لقلنا إنه، بمعنى من المعاني، من الصعب جداً العثور على «اللحظة الدستورية» في الحالة الإسرائيلية، ومن الصعب إيجاد الخط الفارق الذي يميز السياسة اليومية العادية الخاضعة للمساومة السياسية والمصالح الآنية من «السياسة العليا»، أو السياسة التي تدير صنع القرار في «اللحظات الدستورية»؛ تلك اللحظات المميزة والخاصة والاستثنائية التي يتم فيها رسم حدود الملعب السياسي، وتُقر فيها قوانين اللعبة نفسها. فكون الكنيست يقر القوانين العادية والقوانين الأساسية بالإجراء العادي نفسه يخلق نوعاً من البلبلة ويشجع على اختلاط المستويات، وعلى إمكان حدوث عمليات مقايضة بين المستويات المتعددة. فإذا أرادت الأغلبية أن تحصل على إنجاز مادي عيني، يمكنها أن تبدي استعداداً لدفع ثمن دستوري لفئة معينة داخل الكنيست. و«العملة» المتداولة داخل الكنيست هي العملة نفسها التي بواسطتها يجري «شراء» قوانين أساسية، أو قوانين عادية.

دستورياً، يعني هذا الوضع أنه لا يوجد هناك أشياء مفروغ منها تقع خارج المساومة

(٩٤) عن تبرير يغآل عمير في هذا الصدد يمكن مراجعة: ليف غرينبرغ، «ذاكرة في خلاف: أسطورة وقومية وديمقراطية: تأملات في إثر مقتل رابين» (بالعبرية)، (جامعة بئر السبع، ٢٠٠٠)، ص ١٣٠، ١٤٥، ١٦٠.

اليومية. إذ لا توجد قوانين للعبة غير خاضعة للتغيير، الأمر الذي يخلق وضعاً من عدم الثبات والاستقرار، ويوحي لكل فريق بأن كل شيء، بما فيه قوانين اللعبة الأساسية، مفتوح للتغيير والمساومة. بكلام آخر: إن مشروع الدولة لم يكتمل بعد، وحتى الآن لم تعرّف حدودها السياسية، ولم يعرّف تماماً مَن هم مواطنوها، كما أن الجمعية التأسيسية لم تنه عملها بعد. إذاً، تُعتبر إسرائيل دولة في طور التأسيس المستمر، تعيش كأنها ثورة مستمرة، وكأنها دائماً في لحظة «الخلق» الأولى.

رابعاً: علاقة إسرائيل اليوم بإسرائيل الأمس

عند دراسة إسرائيل، كما هي الحال في دراسة أي دولة، يجب فهم الأسس الأيديولوجية والعوامل التاريخية المحيطة التي أدت إلى نشوئها، إذ لا يمكن فهم الحاضر بكل مركباته من دون فهم التاريخ الذي قاد إليه، إلّا إن فهم التاريخ لوحده ليس كافياً لفهم الحاضر، وإنما يجب رصد كل الواقع بتفصيلاته المملة أحياناً، والانتباه إلى الصدف والكوارث والمفاجآت. ومع ذلك، ومن دون أي رغبة في حصر إسرائيل الحالية في تاريخها، ومع ضرورة أخذ منتهى الحذر، يمكننا أن نشير إلى بعض الخطوط العريضة التي تربط إسرائيل اليوم بإسرائيل الأمس، وتظهر أهمية دراسة الخلفية التاريخية والأيديولوجية لقيام هذه الظاهرة.

أ) الطابع المركزي للدولة

لقد أُنشئت إسرائيل بناء على «خطة» مع «سبق الإصرار»، وفي ظل غياب عوامل موحدة متجانسة تجمع اليهود من مختلف بقاع الأرض. فولدت الحاجة إلى فرض هذه الوحدة من أعلى إلى أسفل، أي أن تفرضها النخب الحاكمة على مجمل الفئات العرقية والإثنية. ولا يزال لهذا التوجه بعض اللمسات على المجتمع والدولة في إسرائيل، نذكر منها طريقة الانتخاب ونظام الحكم، إذ تعتبر إسرائيل وحدة انتخابية واحدة وطريقة الانتخاب فيها نسبية ومتساوية. ولا توجد انتخابات مناطقية في إسرائيل، والبلد كله يعتبر منطقة انتخابية واحدة. وفي مقابل هذه المركزية، فإن نسبة الحسم في الانتخابات الإسرائيلية كانت، ولا تزال، متدنية جداً، تراوحت في تاريخ إسرائيل بين ١٪ و٢٪.(٩٥) وتعود هذه النسبة المتدنية إلى الرغبة في تمكين الفئات جميعها على الرغم من اختلافها من أن تعبر

(٩٥) انظر أدناه: فصل نظام الحكم، ص ٧٥ (النظام الانتخابي).

عن ذاتها السياسية والثقافية، وبالتالي فإن النظام السياسي الإسرائيلي هو مزيج من فائض التعددية الحزبية والإثنية من ناحية، ومركزية الحكم من ناحية أُخرى.

زد على ذلك، يظهر الطابع المركزي أكثر ما يظهر في كل ما يتعلق بسياسة الأراضي في إسرائيل، والتي تتم إدارتها عن طريق إدارة أراضي إسرائيل، علماً بأن الأغلبية العظمى من الأراضي في إسرائيل هي أراض عامة (٩٣٪). طبعاً، إسرائيل اليوم ليست إسرائيل سنة ١٩٤٨، وفي مجال الأراضي هناك ميل إلى الخصخصة، وكذلك إلى منح السلطات المحلية صلاحيات أكثر وأوسع، ومن المهم، رصد هذه التطورات وتبصر إمكانات تطورها من أجل معرفة إلى أين وصلت هذه العملية، وما هي آفاق تطورها مستقبلاً.

ب) ماذا تبقى من الخطاب الاشتراكي؟

وكما ذكرنا في عدة مواقع، فإن المشروع الصهيوني كان ذا طابع مركزي وشمولي وعضوي، وهو طابع يمتاز فيه الفكر الاشتراكي (عدا العضوي طبعاً). ففي سنوات الدولة الأولى، سادت أفكار وممارسات ذات طابع اشتراكي برز فيها التكافل والتعاضد الاجتماعي والاقتصادي، لكن ما الذي تبقى من كل هذا في إسرائيل في نهاية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين؟

اقتصادياً، من الواضح أن إسرائيل خطت خطوات عديدة بعيداً عن النموذج الاشتراكي، وإن كان لا يزال هناك بعض الجزر المتباعدة من هذا النموذج (التأمين الصحي الإجباري أحدها). فبعد ستة عقود من تأسيس إسرائيل، سارت في اتجاه خصخصة معظم مرافقها الاقتصادية، في حين أن الهستدروت التي كانت أحد أكبر المشغلين في الدولة والعمود الفقري للاقتصاد الإسرائيلي انهارت انهياراً شبه تام. وسيكون من المفيد لأي بحث مستقبلي تتبع هذا القول، ورصد علاماته الفارقة، ومحاولة تقويم ماذا تبقى من القيم الاشتراكية والتكافل الاقتصادي والاجتماعي.

قد يكون من المفيد مقارنة الليبرالية الاقتصادية في إسرائيل بالليبرالية السياسية، لأن من غير الضروري أن تسير الاثنتان جنباً إلى جنب. فبينما يمكن الإشارة بوضوح إلى حدوث لبرلة اقتصادية بشكل متزايد منذ أواسط الثمانينيات حتى اليوم، يبدو الأمر مركباً فيما يخص اللبرلة السياسية المتعلقة بقيم الحريات الشخصية والضمانات الدستورية لهذه الحريات. فمن الممكن الحديث عن حدوث تطور في هذا المجال خلال التسعينيات، بينما نلاحظ نكسة معينة مع انهيار ما يسمى العملية السلمية واندلاع الانتفاضة الثانية سنة

٢٠٠٠. ويبقى بلا شك أن المسار المختلف للبرلة الاقتصاد عن لبرلة السياسة وعلاقتها بالتطورات الدبلوماسية ـ الأمنية موضوع مهم للاستفاضة والبحث المقارن.

ج) الارتباط بقوى خارجية

منذ البداية، كان على المشروع الصهيوني في فلسطين، ولأسباب ورد ذكرها، أن يرتكز على قوة خارجية سياسياً واقتصادياً كي يستطيع منافسة سكان البلد الأصليين، سياسياً واقتصادياً وعسكرياً. من هنا، ليس من قبيل المصادفة وجود هذا الارتباط الوثيق بكل من الوكالة اليهودية العالمية وبريطانيا والولايات المتحدة والسعي للحصول على شرعية المشروع من خلال إقامة علاقات متعددة مع كثير من الدول.

ماذا تبقى من هذه العلاقة؟ يمكن الإشارة إلى عاملين عند النظر في هذه المسألة: أولاً، إن إسرائيل بعد ستة عقود من قيامها، وخصوصاً بعد حرب ١٩٦٧، ما زال وجودها يعتبر اعتداء على المنطقة برمتها. وحالة العداء هذه تزيد شعورها بالعزلة داخل المنطقة، وترفع منسوب القلق الوجودي لدى سكانها، الأمر الذي يولد ويفاقم الحاجة إلى الاعتماد على قوى خارجية. ثانياً، إن إسرائيل بعد ستة عقود من تأسيسها ليست إسرائيل سنة ١٩٤٨، فهي الآن دولة قوية عسكرياً واقتصادياً، وتؤدي دوراً مهماً في السياسة الأميركية في الشرق الأوسط والسياسة الغربية في المنطقة بصورة عامة. ويعني هذا أنه إذا كانت إسرائيل تحتاج إلى أميركا، فإلى أي حد أميركا بحاجة إلى إسرائيل. وبالتالي، فإن العلاقة مع الدول العظمى أصبحت مركبة أكثر، وبحاجة إلى الأخذ في الاعتبار التطورات الجارية على جانبي المعادلة.

د) جدل الدين والدولة

منذ البداية، قام المشروع الصهيوني على علاقة ملتبسة بالدين اليهودي. وحاول من ناحية إقصاءه من أجل صوغ وبلورة اليهود كشعب، وليس كدين فقط. ومن ناحية أُخرى، امتنع من إقصائه حتى النهاية لأنه كان بحاجة إلى تعريف نفسه عن طريق الاستعانة برموز الدين ومصطلحاته. وكانت الحركات الدينية، والأورثوذكسية بصورة خاصة، من جهتها، تمارس نشاطها إمّا في مواجهة الصهيونية، وإمّا في حالة تواز معها، كما هي الحال مع حركة أغودات يسرائيل. فهذه العلاقة الجدلية بين الدين والدولة أنتجت اتفاقية الوضع الراهن (Status Quo) قبيل قيام الدولة، كما أشرنا إليه أعلاه. فماذا تبقى من هذه الاتفاقية؟

يمكننا الإشارة إلى بعض هذه التطورات.

بعد عقود من وجود القوى الدينية (بشقيها الأورثوذكسي والديني القومي) على هامش المشروع الصهيوني، استعادت هذه القوى ثقتها بنفسها، وأصبحت شريكة أكبر في صوغ وصناعة السياسة في إسرائيل، وخصوصاً بعد سنة ١٩٦٧، وأصبحت شريكة فعالة في حكومات إسرائيل المتعاقبة. وفي المقابل، فإن دخول القوى الدينية، وعلى رأسها القوى الأورثوذكسية، بداية الأشكنازية، ولاحقاً الشرقية مثل شاس، إلى داخل المياه السياسية، واعتمادها الكبير على ميزانيات الدولة، ولّد ردة فعل تطالب بإخضاع هذه القوى لمراقبة الدولة ومؤسساتها. وعلى سبيل المثال، المحاولات المتكررة من مجموعات علمانية إحداث تغييرات في مجالين في اتفاقية الوضع الراهن: الأول، موضوع تجنيد تلاميذ اليشيفوت في الجيش أسوة ببقية اليهود، والثاني فرض النظام التعليمي الرسمي على جميع المدارس الدينية التي تحظى بميزانيات من الدولة. بهذا المعنى تشهد العقود الأخيرة عودة القوى الدينية إلى الدولة وعودة الدولة إلى محاولة السيطرة على القوى الدينية. إذاً، لم يحسم الصراع، ولا يبدو أنه سيحسم في العلاقة المعقدة بين الدين والدولة في إسرائيل.

هـ) الثورة المستمرة وجدل الدولة والقوة

لقد رأى المشروع الصهيوني نفسه مشروع ثورة شاملة مستمرة ومتواصلة، وما قيام الدولة إلّا حلقة من حلقاته، في حين أن «الثورة» مستمرة بهدف جمع شتات اليهود في فلسطين، وتغيير شخصية اليهودي الجديد وصقلها، نظراً إلى أن أصحاب الحق في هذا المشروع هم الشعب اليهودي برمته. ويمكننا أن نسأل بعد مرور ستة عقود وأكثر، هل انتهت الثورة وقامت الدولة فعلاً؟ هل انتهت «اللحظة المؤسسة»؟

لا يمكن الإجابة عن هذا النوع من الأسئلة بنعم أو لا. فإسرائيل اليوم أقرب إلى الدولة منها في سنة ١٩٤٨، وهناك كثير من المسلمات السياسية والقانونية، وليس كل شيء خاضعاً للبحث فيه من جديد. ولا شك في أن هناك مرجعية للعمل السياسي، وكذلك قوانين أساسية تضبط اللعبة القانونية واللعبة السياسية. كما يبدو أن هناك قناعة بأن اليهود الذين ينوون الهجرة إلى إسرائيل قد هاجروا، وأنه لا يوجد هناك جوال يهودية راغبة في الهجرة، أي أن مشروع جمع الشتات قارب على الوصول إلى نهايته. أضف إلى ذلك، فإن إسرائيل بعد ستة عقود من تأسيسها هي على مستوى عال من الثقة بالنفس عسكرياً واقتصادياً، وتبدو أنها انتهت من مرحلة «تأسيسها».

إذا كان كثير من هذا صحيحاً، فإن إسرائيل لم تقطع حبل السرة مع منطق الثورة. ويتضح ذلك جلياً في لحظات الأزمة العسكرية والسياسية، عندما يطفو إلى السطح المنطق السياسي المؤسس والموجه، فيتبنى خطاباً وجودياً وكأن كل الدولة في خطر، ويدعو إلى إرجاء الحقوق والقوانين والدساتير جميعاً وتعليقها. وبالإضافة إلى ذلك هناك الخطاب الديموغرافي المتزايد الذي يتعامل مع العرب المواطنين كأنهم مواطنون موقتون، وكأن وجودهم خاضع للبحث فيه وللنقاش السياسي اليومي.

إن عدم اختفاء شبح «الثورة»، أو شبح «اللحظة المؤسسة»، يعني أن كثيراً من الأمور التي يفترض أنها تعتبر خارج السياسة، وأنها أمور مفروغ منها تماماً، وأنها أبعدت سياسياً عن طاولة البحث فيها والتداول على أساس أنها «تابو» (taboo)، أو من المحرمات، قد تجد نفسها في الحالة الإسرائيلية تعود إلى الطاولة.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- بابه، إيلان. «التطهير العرقي في فلسطين». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٧.
- بشارة، عزمي. «دوامة الدين والدولة في إسرائيل». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٣ (صيف ١٩٩٠).
- بيت-هالحمي، بنيامين. «التاريخ يطارد الصهيونية ويلحق بها». «مجلة الكرمل»، العددان ٥٥/ ٥٦ (ربيع وصيف ١٩٩٨).
- توما، إميل. «جذور القضية الفلسطينية». الناصرة: المكتبة الشعبية، د.ت.
- الخالدي، وليد. «الصهيونية في مئة عام: من البكاء على الأطلال إلى الهيمنة على المشرق العربي، ١٨٧٩ - ١٩٩٧». بيروت: دار النهار، ١٩٩٨.
- شوفاني، الياس. «الموجز في تاريخ فلسطين السياسي (منذ فجر التاريخ حتى سنة ١٩٤٩)». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ٢، ١٩٩٨.
- شيلغ، يائير. «المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل». ترجمة سعيد عياش. رام الله: مدار، ٢٠٠٢.
- المسيري، عبد الوهاب. «الأيديولوجية الصهيونية: دراسة حالة في علم اجتماع المعرفة». الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، ط١، ١٩٨١.
- ــــ. «الصهيونية». في: «الموسوعة الفلسطينية». القسم الثاني، الدراسات الخاصة، المجلد السادس. بيروت، ١٩٩٠.
- مصالحه، نور الدين. «طرد الفلسطينيين: مفهوم 'الترانسفير' في الفكر والتخطيط الصهيونيين، ١٨٨٢-١٩٤٨». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٢.
- ــــ. «أرض أكثر عرب أقل: سياسة 'الترانسفير' الإسرائيلية في التطبيق، ١٩٤٩-١٩٩٦». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٢، ٢٠٠٢.
- الهنيدي، سحر. «التأسيس البريطاني للوطن القومي اليهودي». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٣.

ثانياً: باللغة العبرية

- أفينيري، شلومو. «الصهيونية والتراث الديني اليهودي: ديالكتيك الخلاص والعلمنة». في: «الصهيونية والدين». تل أبيب: مركز زلمان شازار، ١٩٩٤.

- ألموغ، شموئيل. «القيم الدينية في الهجرة الثانية». في: «الصهيونية والدين». تل أبيب: مركز زلمان شازار، ١٩٩٤.
- أيزنشتاد، شموئيل. «الصراع بشأن رموز الهوية الجماعية وحدوده في المجتمع الإسرائيلي». في: بنحاس غينوسار وأفي باريلي. «الصهيونية خلاف معاصر: اتجاهات بحثية وأيديولوجية». تل أبيب: جامعة بن-غوريون، ١٩٩٦.
- إيبل، موش. «أفكار مشيحانية وأفكار صهيونية». في: شموئيل أيزنشتاد وموشيه ليساك (تحرير). «الصهيونية والعودة إلى التاريخ: تقويم مجدد». القدس: يد يتسحاق بن-زفي، ١٩٩٩.
- بارطال، يسرائيل. «ردات الفعل على الحداثة في شرق أوروبا: هسكيلاه، أورثوذكسية، قومية». في: «الصهيونية والدين». تل أبيب: مركز زلمان شازار، ١٩٩٤.
- بن - إليعيزر، أوري. «من فوهة البندقية: إنتاج العسكرية الإسرائيلية، ١٩٣٦-١٩٥٦». تل أبيب: دفير، ١٩٩٥.
- بن تسور، يعقوف. «الأورثوذكسية اليهودية في ألمانيا وعلاقتها بالصهيونية». في: «الصهيونية والدين». تل أبيب: مركز زلمان شازار، ١٩٩٤.
- دون-يحيى، إليعيزر. «الأصولية الدينية والراديكالية السياسية: اليشيفوت القومي في إسرائيل». في: «استقلال: الأعوام الخمسون الأولى». القدس: مركز زلمان شازار، ١٩٩٨.
- راز-كركوتسكين، أمنون. «منفى داخل السيادة: نحو نقد 'نفي المنفى' في الثقافة الإسرائيلية». «تيوريا بيكورت»، العدد ٤ (١٩٩٣).
- ــــ. «العودة إلى تاريخ الخلاص». في: شموئيل أيزنشتاد وموشيه ليساك (تحرير). «الصهيونية والعودة إلى التاريخ: تقويم مجدد». القدس: يد يتسحاق بن-زفي، ١٩٩٩.
- روبنشتاين، أمنون. «القانون الدستوري في دولة إسرائيل». تل أبيب: شوكن، ط٥، ١٩٩٦.
- روزنتال، يمينه وإيلي سالتيئيل (تحرير). «دافيد بن-غوريون، رئيس الحكومة الأولى: شهادات مختارة». القدس: أرشيف الدولة، ١٩٩٦.
- غروني، يوسف. «نفي المنفى والعودة إلى التاريخ»، في: شموئيل أيزنشتاد وموشيه ليساك (تحرير). «الصهيونية والعودة إلى التاريخ: تقويم مجدد». القدس: يد يتسحاق بن-زفي، ١٩٩٩.
- غرينبرغ، ليف. «ذاكرة في خلاف: أسطورة وقومية وديمقراطية: تأملات في إثر مقتل رابين». جامعة بئر السبع، ٢٠٠٠.
- فرويندلخ، يهوشواع. «من الخراب الى النهضة: السياسات الصهيونية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى إقامة دولة إسرائيل». تل أبيب: جامعة تل أبيب، ١٩٩٤.
- كامير، أوريت. «الوجهان لوثيقة الاستقلال: الرواية المثيرة لوثيقة الاستقلال الصهيونية ووثيقة

الاستقلال الديمقراطية». «عيوني مشباط»، المجلد ٢٣، العدد ٢ (آذار/ مارس ٢٠٠٠).

- لوز، إهود. «الصهيونية ومعادتها عند اليهود المحافظين في شرق أوروبا». في: «الصهيونية والدين». تل أبيب: مركز زلمان شازار، ١٩٩٤.
- مئير، ميخائيل. «اليهودية الليبرالية والصهيونية في ألمانيا». في: «الصهيونية والدين». تل أبيب: مركز زلمان شازار، ١٩٩٤.

ثالثاً: باللغة الإنكليزية

- Ackerman, Bruce. *We the People: Foundations.* Harvard, Mass.: Harvard University Press, 1993.
- Avineri, Shlomo. *The Making of Modern Zionism: Intellectual Origins of the Jewish State.* New York: Basic Books, 1981.
- Ben-Gurion, David. «Israel among the Nations.» In State of Israel. *Government Yearbook, 1952*. Jerusalem: Government Printer, 1952.
- ____. «The Imperatives of the Jewish Revolution.» In *The Zionist Idea*. Edited by Arthur Hertzberg. New York: Doubleday,1959.
- Brubaker, Rogers. *Citizenship and Nationhood in France and Germany.* Cambridge: Harvard University Press, 1992.
- Cohen, Erik. «Israel as a Post-Zionist Society.» In *The Shaping of Israeli Identity: Myth, Memory and Trauma*. Edited by Robert S.Wistrich and David Ohana. London: Frank Cass, 1995.
- Don-Yehiya, Eliezer. «The Negation of Galut in Religious Zionism.» *Modern Judaism*, vol. 12 (May 1992).
- Friedman, Menachem. «The State of Israel as a Theological Dilemma.» In *The Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers.* Edited by Baruch Kimmerling. New York: New York Press, 1989.
- Great Britain, Commission of Enquiry into the System of Education of the Jewish Community in Palestine. *The System of Education of the Jewish Community in Palestine.* London: H.M. Stationery Office, 1946.
- Halbrook, Stephen. «The Class Origins of Zionist Ideology.» *Journal of Palestine Studies*, vol. II, no.1 (Autumn 1972).
- Herzl, Theodor. *Altneuland.* Haifa: Haifa Publishing Company, 1960.
- ____. *The Jewish State.* London : H. Pordes, 1967.
- Horowitz, Dan and Moshe Lissak. *Origins of the Israeli Polity: Palestine under*

the Mandate. Chicago: Chicago University Press, 1977.

- Hughs, G. «Validity and the Basic Norm.» In *Essays in Honour of Hans Kelsen.* Edited by *California Law Review*, 1971.
- Kelsen, Hans. *Pure Theory of Law.* Berkeley, California: University of California Press, 1978.
- ____. *General Theory of Law and State.* New Brunswick, N.J.: Transaction Publishers, 2006
- Kimmerling, Baruch. *Zionism and Economy.* Cambridge: Schenkman, 1983.
- ____. *Zionism and Territory: The Socio-Territorial Dimensions of Zionist Politics*. Berkeley: Institute of International studies, 1983.
- Marx, Karl. *Early Writings*. London: Penguin, 1992.
- Morris, Benny. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem, 1947-1949.* Cambridge : Cambridge University Press, 1988.
- ____. *The Birth of the Palestinian Refugee Problem Revisited.* Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
- Preuss, Ulrich. «Constitutional Powermaking for the New Polity: Some Deliberations on the Relations between Constituent Power and the Constitution.» In *Constitutionalism, Identity, Difference and Legitimacy: Theoretical Perspectives*. Edited by Michael Rosenfeld. Durham: Duke University Press, 1994.
- Rodinson, Maxime. *Israel: A Colonial-Settler State?* New York: Pathfinder Press, 1973.
- Shafir, Gershon. *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict: 1882-1914.* Berkeley, California: University of California Press, 1996.
- Shalev, Michael. «Jewish Organized Labor and the Palestinians: A Study of State/ Society Relations in Israel.» In *The Israeli State and Society: Boundaries and Frontiers.* Edited by Baruch Kimmerling. New York: New York Press, 1989.
- Shamir, Ronen. *The Colonies of Law: Colonialism, Zionism and Law in Early Mandate Palestine.* Cambridge: Cambridge University Press, 2000.
- Shapira, Anita. *Land and Power: The Zionist Resort to Force, 1881-1948.* Oxford: Oxford University Press, 1992.
- Sternhell, Zeev. *The Founding Myths of Israel: Nationalism, Socialism and the Making of the Jewish State.* Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992.
- Syrquin, Moshe. «Economic Growth and Structural Change: An International

Perspective.» In *The Israeli Economy: Maturing Through Crisis.* Edited by Yoram Ben-Porath. Cambridge: Harvard University Press, 1986.

- Vital, David. *The Origins of Zionism.* Oxford: Oxford University Press, 1975.
- Weissbrod, Lilly. «Religion as National Identity in a Secular Society.» *Review of Religious Research*, vol.24 , no 3 (March 1983).

رابعاً: مواقع الإنترنت

- http://www.knesset.gov.il

الفصل الثاني

نظام الحكم في إسرائيل

يوسف جبارين و مهند مصطفى

مقدمة

يُعتبر النظام السياسي الإسرائيلي، من الناحية الإجرائية، نظاماً ديمقراطياً برلمانياً. ويدعي التيار الأكاديمي المركزي الإسرائيلي أن إسرائيل تنتمي إلى قائمة الدول الديمقراطية الغربية في العالم، وأنها دولة ديمقراطية ليبرالية بحسب المقاييس المتبعة لتعريف النظام الديمقراطي. غير أن هذا التعريف لا ينطبق تماماً على الحالة الإسرائيلية،[1] بسبب المكانة الخاصة التي يحتلها الدين في الدولة، وبسبب الاحتلال الإسرائيلي وأساليبه، والتمييز المنهجي ضد المواطنين العرب، والثقافة غير الديمقراطية.[2] ولا نعتقد أن عالِم الاجتماع الإسرائيلي، سامي سموحا، يعترف بما فيه الكفاية بدلالة هذا التمييز ضد العرب عندما يسلّم بأن الديمقراطية الإسرائيلية لا تنتمي إلى الأطر المعروفة في الديمقراطية الغربية (الليبرالية والتوفيقية)، ويؤكد في الوقت ذاته أنها نموذج خاص ومميز من الديمقراطيات يطلق عليه اسم «الديمقراطية الإثنية».[3] إن النظام الديمقراطي الإثني، في رأي سموحا، ينطوي على هيمنة مجموعة إثنية على كل ما يتعلق بالحيز، والرموز، والعلَم، والنشيد القومي، والثقافة، والموارد السياسية والاقتصادية، وعلى انحياز الدولة إلى المجموعة المسيطرة، لكنه في الوقت نفسه يمنح الأقليات المساواة. غير أنه من الأصح القول إن إسرائيل التي أُقيمت على أساس صيرورة استعمارية تحمل، كما يقول أسعد غانم، ملامح نظام «استبداد الأكثرية»،[4] ويمكن وصفها بدولة «إثنوقراطية»،[5] كما كتب لاحقاً غانم وأورن يفتاحيل.

---

(١) دافيد شاحر، «نظام دولة إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: يسود، ١٩٩٣)؛ آشر أريان، «الجمهورية الإسرائيلية الثانية: السياسة والنظام على أعتاب القرن الحادي والعشرين» (بالعبرية)، (حيفا: جامعة حيفا، زمورا بيتان، ١٩٩٧)؛ نوح شموئيل أيزنشتاد، «مفارقات الديمقراطية: استمرارية وتغيير» (بالعبرية)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٥).

(٢) بنيامين نويبرغر، «النظام والسياسة في دولة إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٠)، الوحدة ٤–٥.

(٣) Sammy Smooha, «The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State,» *Nations and Nationalism*, vol. 8, no. 4 (2003).

(٤) As'ad Ghanem, «State and Minority in Israel: The Case of the Ethnic State and the Predicament of its Minority,» *Ethnic and Racial Studies*, vol 21, no. 3 (1998).

(٥) أورن يفتاحيل وأسعد غانم، «نحو نظرية للنظام الإثنوقراطي: سياسة التوسع الإثنو-قومية»، «مدينا وحفرا»، العدد ٧ (٢٠٠٤).

أولاً: الأساس التاريخي ـ الدستوري لنظام الحكم[٦]

عشية انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين (١٥ أيار/ مايو ١٩٤٨)، أُعلنت وثيقة إقامة دولة إسرائيل في جلسة خاصة لـ «مجلس الشعب» (موعيتست هعام)، عقدت في مدينة تل أبيب، بحضور ٣٧ ممثلاً عن الاستيطان اليهودي في فلسطين والمنظمة الصهيونية العالمية. وتضمنت الوثيقة تشديداً على فتح أبواب إسرائيل أمام الهجرة اليهودية، وعلى مبادئ الحرية والعدالة والسلام والمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية لجميع السكان بغض النظر عن الدين، أو العرق، أو الجنس، وكذلك حرية العبادة، والضمير، واللغة، والتعليم، والثقافة. ودعت الوثيقة «سكان دولة إسرائيل العرب إلى الحفاظ على السلام، والمشاركة في بناء الدولة على أساس المواطنية الكاملة والمتساوية، والتمثيل الملائم في جميع المؤسسات الموقتة والدائمة»، مع العلم بأنه كان تم في حينه طرد عشرات آلاف الفلسطينيين من ديارهم.[٧]

وفيما يتعلق بانتقال السلطات، فإن الوثيقة نصت على أن تقوم «جمعية تأسيسية منتخبة» بإقرار دستور لدولة إسرائيل في مهلة لا تتجاوز ١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، وعلى أن يتولى مجلس الشعب، إلى حين قيام سلطات رسمية وفقاً للدستور، سلطات «مجلس دولة موقت» (موعيتست مديناه زمنيت)، وعلى أن تكون «إدارة الشعب» (منهيلت هعام)، حكومة موقتة للدولة. وعلى الفور، تحرك مجلس الدولة الموقت كي يضع «أمر أصول الحكم والقانون» للدولة المعلنة. ونقل هذا الأمر[٨] صلاحيات حكومة الانتداب إلى حكومة إسرائيل، كما حدد تركيبة مختلف دوائر الحكومة، والإدارات المحلية وواجباتها وسلطاتها. وتضمن أيضاً النظام القانوني للدولة، والقضايا المتعلقة بفرض الضرائب وتنظيم قروض الدولة وميزانياتها، وتنظيم القوات المسلحة، وتسجيل المؤسسات التجارية والجمعيات التعاونية، وضرورة نشر القوانين والأنظمة في «الجريدة الرسمية».

أمّا فيما يخص وضع دستور للدولة، فإن الوكالة اليهودية كانت كلفت في ٣٠ تشرين

(٦) يستند هذا القسم إلى: الياس شوفاني، «نظام الحكم»، في: «إسرائيل: دليل عام، ٢٠٠٤» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤)، ص ١١-١٥.

(٧) انظر نص الوثيقة في:

http://www.knesset.gov.il/docs/eng/megilat_eng.htm

(٨) يعني «الأمر» هنا تشريعاً بدرجة قانون (ordinance) صادراً عن السلطات الإسرائيلية في مرحلة ما قبل تشكيل الكنيست الأول.

الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ (غداة اعتماد قرار التقسيم في الأمم المتحدة)، لجنة من القانونيين وضع مسودة للدستور، ففعلت ذلك. وقُدِّمت المسودة إلى الحكومة الموقتة التي أدخلت عليها بعض التعديلات، ونشرتها بتاريخ ٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨، فأثارت جدلاً حاداً بشأن قضايا خلافية جوهرية منها: علاقة إسرائيل بيهود العالم، وبالحركة الصهيونية، وبالديانة اليهودية، وبالتالي، «من هو اليهودي؟» وما إذا كان يجب اعتماد التوراة أساساً للتشريع، أو الإبقاء على تبعية الأحوال الشخصية للشرائع الدينية، وحدود الدولة، والموقف من الشعب الفلسطيني. ومن الجدير بالملاحظة أنه على الرغم من الخلافات الأيديولوجية التي أثارتها مسودة الدستور، فإنها تضمنت العديد من المبادىء التي استندت إليها القوانين الأساسية فيما بعد. فقد جاء فيها ما يلي: اللغة العبرية هي اللغة الرسمية؛ تتخذ الدولة شكلاً جمهورياً؛ يكون النظام برلمانياً؛ صلاحيات رئيس الدولة محدودة، وينتخبه البرلمان؛ يتشكل البرلمان من خلال انتخابات عامة، وعلى أساس التمثيل النسبي؛ السلطة التنفيذية في يد الحكومة، وهي مسؤولة أمام البرلمان؛ ضمان الحريات المعروفة في الديمقراطيات الغربية، وكذلك الحقوق والواجبات السياسية والاجتماعية؛ احترام التقاليد الدينية، وكذلك عطلة يوم السبت والأعياد الدينية؛ الصبغة اليهودية العالمية لإسرائيل، أي أن تكون دولة لليهود في أنحاء العالم كافة.[٩]

مهما يكن من أمر، فإن الجمعية التأسيسية التي انتخبت في ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، حاولت معالجة موضوع إقرار دستور للدولة الجديدة، لكنها آثرت بعد عقد أربع جلسات فقط، ومن أجل عدم إعاقة تشكيل مؤسسات الدولة، سن ما سُمي «قانون الانتقال» في ١٦ شباط/ فبراير ١٩٤٩. وقد جاء القانون مكملاً لأمر أصول الحكم والقانون لسنة ١٩٤٨، السالف الذكر، وتحولت الجمعية التأسيسية بموجبه إلى «الكنيست الأول» في ٨ آذار/ مارس ١٩٤٩ مع صلاحيات مزدوجة: سن كل من القوانين والدستور. كما ترتب على قانون الانتقال انتخاب حاييم وايزمن رئيساً أول للدولة (١٦ شباط/ فبراير ١٩٤٩)، وتأليف الحكومة العادية الأولى برئاسة دافيد بن ـ غوريون، ونيلها ثقة الكنيست (١٠ آذار/ مارس ١٩٤٩). ومع اعتماد قانون الانتقال، أعيد طرح مشروع الدستور للمناقشة من جديد في ٨ آذار/ مارس ١٩٤٩. وإزاء استمرار الخلاف، تقدمت الحكومة في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٠، بحلٍّ وسط أقره الكنيست بأغلبية ٥٠ صوتاً ضد ٣٠، وامتناع ٤٠

(٩) Gregory S. Mahler, *Israel: Government and Politics in a Maturing State* (New York: International Thomson Publishing, 1990), pp. 80-83.

من التصويت. وقد نص القرار، الذي يعرف باسم عضو الكنيست يزهار هراري، على وجوب وضع دستور مكتوب لإسرائيل، لكن لا ضرورة للإسراع في إصداره، ويفضل التقدم بذلك بالتدريج، عبر صوغ قوانين عادية تتضمن الأحكام الدستورية للدولة، وتُعرض تباعاً على الكنيست لإقرارها، ويمكن جمعها لاحقاً في وثيقة دستورية واحدة.(١٠)

هكذا يمكن القول إن الحكم في إسرائيل هو، بالنسبة إلى الإسرائيليين اليهود فقط، برلماني رئاسي، يمارس الطقوس الديمقراطية، وخصوصاً فيما يتعلق بمسألة تداول السلطة وفقاً لأصول اللعبة الديمقراطية الغربية. وبما أن هذا الحكم يميز ضد السكان العرب، علماً بأنه أبقاهم فترة طويلة تحت الحكم العسكري وأنظمة الطوارىء، ولا يزال يمارس التفرقة السياسية والاجتماعية والاقتصادية تجاههم، فإن سمته البارزة هي ديمقراطية الأسياد. أمّا في الممارسة الشكلية، فإن النظام في إسرائيل يفصل بين السلطات الثلاث: السلطة التشريعية (الكنيست)؛ السلطة التنفيذية (الحكومة)؛ السلطة القضائية (المحاكم). وتتفرع من هذه السلطات أجهزة بيروقراطية وتنظيمية واسعة جداً. ومع أن القانون يؤكد الفصل فيما بينها، إلّا إنها عملياً سلطات متقاطعة بعضها مع بعض، على المستوى الرسمي - القانوني، وعلى المستوى العملي.(١١)

ثانياً: السلطة التشريعية

يُعتبر الكنيست برلمان إسرائيل، وهو وفق القانون الأساسي: الكنيست لسنة ١٩٥٨ مجلس نواب الدولة، ومصدر سلطة الحكومة المسؤولة أمامه. وأُخذ اسم كنيست من لفظ «هكنيست هغدولا» (المجلس الأكبر)، الذي كان عقد جلساته في القدس بعد عودة اليهود إليها من سبي بابل في القرن الخامس قبل الميلاد بحسب التأريخ اليهودي. كما تم تحديد عدد أعضاء الكنيست بمقتضى عدد أعضاء المجلس الأكبر، وهو ١٢٠ عضواً يتم انتخابهم كل أربعة أعوام (إلّا إذا حُلّ الكنيست قبل ذلك وفق القانون). ويتألف الكنيست من عدة هيئات هي: هيئة الكنيست العامة التي تضم أعضاءه جميعاً؛ لجانه؛ رئيسه، جهازان أحدهم إداري والآخر أمني للحفاظ على أمن المبنى وأعضائه، وهما بإمرة رئيسه.

(١٠) لمزيد من المعلومات بشأن مسألة الدستور، انظر أدناه: فصل النظام القانوني.

(١١) آشر أريان وروت أمير، «الانتخابات المقبلة: بأي طريقة سننتخب؟» (بالعبرية)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩٩٧).

يحظى أعضاء الكنيست بحكم وظيفتهم بالحصانة البرلمانية التي تمنحهم حماية خاصة تهدف إلى تمكينهم من أداء عملهم من دون أن يخشوا من تقديمهم للمحاكمة، أو من المضايقات. ويميز القانون بين نوعين من الحصانة: أولاً، الحصانة الموضوعية (أو الجوهرية)، وهي مطلقة وتحمي عضو الكنيست من المسؤولية الجنائية عن أعمال ارتكبها خلال أداء واجبه كعضو فيه، أو عن تصريحات عبر بها عن مواقفه السياسية؛ ثانياً، الحصانة الشخصية التي تقدم للعضو حماية واسعة النطاق من الاعتقال، أو التعرّض للإجراءات القضائية والتفتيش، أو مصادرة وثائق في حيازته؛ وهذه الحصانة لا يمكن رفعها من أجل محاكمة العضو إلّا في حال ارتكابه جرائم جسيمة تلصق به وصمة عار، مثل: الحصول على رشوة، أو السرقة، أو خيانة الدولة، أو مخالفات جنائية كبيرة. ويحق لكل عضو كنيست، أو الحكومة، التوجه إلى المستشار القضائي للحكومة بتوصية من أجل رفع الحصانة الشخصية عن عضو كنيست معين. ويملك المستشار القضائي الصلاحية المطلقة في اتخاذ القرار بتقديم طلب رفع الحصانة أو لا. وإذا قرر المستشار القيام بذلك فإنه يقدم طلباً إلى لجنة الكنيست، التي تطالب بتفسير لطلب رفع الحصانة، وبعد النقاش داخلها يجري التصويت على الأمر، وإذا اقتنعت اللجنة بضرورة هذا فإنها بدورها تقترح ذلك على الكنيست، الذي لا يناقش هذه المسألة إلّا بعد أن يعطي العضو فرصة الإدلاء بموقفه في الموضوع، سواء في اللجنة، أو في الهيئة العامة للكنيست. ويحتاج قرار رفع الحصانة إلى أغلبية عادية في الكنيست، ويجوز للعضو الاستئناف بشأن القرار من خلال التماس يقدمه إلى محكمة العدل العليا.

أ) لجان الكنيست

يضم الكنيست في الغالب ١٨ لجنة برلمانية في مختلف المجالات والصعد، وتكون العضوية في بعض اللجان متماثلة مع نسبة تمثيل الكتلة البرلمانية من حيث عدد أعضائها. وتتفاوت النسبة بين لجنة وأُخرى، فمثلاً في لجنة الخارجية والأمن يحق لكل كتلة يصل عدد أعضائها إلى خمسة على الأقل أن يمثلها عضو واحد في اللجنة، وفي لجان أُخرى يكون العدد الأدنى أقل من خمسة. وهناك أربعة أنواع من اللجان العاملة في الكنيست:

ـ لجان الكنيست الثابتة: يصل عددها إلى ١٢ لجنة. وفضلاً عن أنها ثابتة فهي ترافق عمل كل دورة كنيست لأن القضايا التي تعالجها تتعلق بصلب عمل الدولة الحديثة، ولا يمكن الاستغناء عنها. وهذه اللجان هي: الكنيست؛ المالية؛ الاقتصاد؛ الخارجية والأمن؛

الداخلية وحماية البيئة؛ الدستور والقانون والقضاء؛ الهجرة والاستيعاب؛ التعليم والثقافة والرياضة؛ العمل والرفاه الاجتماعي؛ شؤون مراقبة الدولة؛ رفع مكانة المرأة؛ البحث والتطور العلمي والتكنولوجي. ويتم انتخاب أعضاء اللجان الثابتة في بداية عمل كل دورة كنيست جديدة. هذا وتناقش هذه اللجان، كل بحسب اختصاصها، اقتراحات القوانين التي يتم إدراجها في الكنيست بعد القراءة التمهيدية في حال جاء الاقتراح من عضو كنيست، أو بعد القراءة الأولى في حال كان اقتراح القانون مقدماً من الحكومة. وتشكل اللجنة الحلقة المهنية في عملية التشريع، إذ يقف إلى جانبها طاقم إداري ومهني يعاونها على مناقشة اقتراحات القوانين المقدمة.

ـ لجان الكنيست التي تنحصر في موضوع معين: ويُعتبر نظام عملها مشابهاً لنظام عمل لجان الكنيست الثابتة، لكن مدة عملها محصورة في زمن محدد إلى أن تتم معالجة الموضوع المقدم، وتشمل هذه القائمة كلاً من: لجنة مكافحة المخدرات؛ لجنة حقوق الطفل؛ اللجنة الخاصة لشؤون العمال الأجانب؛ لجنة شكاوى الجمهور.

ـ اللجان الخاصة: يختلف نظام عملها عن اللجان الثابتة، وهي تجتمع بحسب الحاجة إلى معالجة القضية المدرجة أمامها. وتشكل اللجنة الأخلاقية في الكنيست مثالاً لذلك.

ـ لجان التحقيق البرلمانية: تشكَّل هذه اللجان في أوضاع معينة يقر الكنيست ضرورة التحقيق فيها، مثل فشل، أو إخفاق معين، أو في قضايا يعتقد الكنيست أنها ذات أهمية وطنية عليا. وقد أقيم منذ الكنيست الأول نحو ٢٨ لجنة تحقيق برلمانية، كلجنة التحقيق بشأن تمثيل العرب في الوزارات والشركات الحكومية، وكلجنة التحقيق فيما يتعلق باستيعاب مهاجري إثيوبيا من اليهود.

وفيما يلي لمحة عن مختلف لجان الكنيست، وعن مجال عمل كل منها:

(١) لجنة الكنيست: تهتم بنظامه الداخلي وكل ما ينبع من ذلك، مثل: حصانة أعضائه والنقاش بشأن رفعها؛ إعطاء توصيات بتركيبة اللجان الثابتة فيه وأعمالها؛ التنسيق بين اللجان المتعددة؛ تشكيل قناة لنقل شكاوى الجمهور، أو طلباته، إلى الكنيست ورئيسه؛ متابعة شكاوى أعضائه ومناقشتها؛ مناقشة قضايا غير متعلقة ولا تدخل في أي عمل من أعمال سائر اللجان في الكنيست. وتشمل لجنة الكنيست لجاناً فرعية تابعة لها، وتشكل حلقة متكاملة لأعمالها ونشاطاتها البرلمانية، مثل: اللجنة الفرعية لاستجواب الحكومة من جانب أعضاء الكنيست؛ اللجنة الفرعية لتعديل نظام الكنيست؛ اللجنة الفرعية لحراسة أعضاء الكنيست عند الضرورة؛ اللجنة الفرعية لشؤون الأجيال المقبلة؛ اللجنة الفرعية

التي تهتم بحضور أصحاب الوظائف العليا في الدولة أمام لجان الكنيست.

(٢) لجنة الخارجية والأمن: تعتبر من أكثر اللجان أهمية، وأكثرها حساسية وتأثيراً. ويتضح ذلك بإلقاء نظرة على أسماء لجانها الفرعية: اللجنة الفرعية لجهوزية الجبهة الداخلية؛ اللجنة الفرعية للسياسة الخارجية والدعاية؛ اللجنة الفرعية للقوى العاملة في الجيش؛ اللجنة الفرعية للشؤون الاستخباراتية؛ اللجنة الفرعية للنظرية الأمنية وبناء الجيش؛ اللجنة الفرعية للجهوزية العامة والأمن الجاري؛ اللجنة الفرعية لشؤون التشريع.

(٣) اللجنة المالية: تعالج القضايا المتعلقة بـ: ميزانية الدولة (تحتاج الحكومة إلى موافقة لجنة المالية على أي تعديل لميزانية الدولة، أو إقرارها)؛ الضرائب المفروضة على المواطنين؛ الجمارك؛ المعاملات المصرفية؛ مداخيل الدولة ومصروفاتها. ويتبع اللجنة أربع عشرة لجنة فرعية.

(٤) اللجنة الاقتصادية: تعالج القضايا التالية: الصناعة والتجارة؛ الزراعة والصيد؛ المواصلات؛ الإسكان؛ دائرة أراضي إسرائيل؛ الطاقة والبنى التحتية والمياه وغيرها من القضايا ذات التأثير الاقتصادي. كما تختص بأملاك الفلسطينيين الغائبين وأملاك اليهود في الدول العربية («الدول المعادية»)، وأملاك اليهود المتوفين. ويتبع اللجنة تسع لجان فرعية.

(٥) لجنة الداخلية وحماية البيئة: يتركز اهتمامها على ما يلي: الحكم المحلي الإسرائيلي؛ جودة البيئة؛ شؤون السكان؛ الجنسية؛ الصحافة؛ الشؤون الدينية لليهود وغير اليهود؛ الشرطة والسجون.

(٦) لجنة الدستور والقانون والقضاء: تعالج مسألة سن دستور لدولة إسرائيل، وسن القوانين الأساسية، وقوانين القضاء وأنظمته. وقد عكفت اللجنة في الأعوام الأخيرة على مناقشة مسودة دستور مقترح للدولة.

(٧) لجنة الهجرة والاستيعاب: تتابع استيعاب المهاجرين اليهود من الشتات، وقضايا المجموعات اليهودية في الشتات، مثل مسائل التعليم والتربية اليهودية ـ الصهيونية، كما تهتم بالقضايا التنسيقية بين الدولة والمنظمة الصهيونية العالمية والوكالة اليهودية.

(٨) لجنة التعليم والثقافة والرياضة: إلى جانب المجالات المذكورة، تعالج اللجنة قضايا الفن والمسرح وبرامج التلفزة الحكومية.

(٩) لجنة العمل والرفاه الاجتماعي: تعالج مختلف القضايا المتعلقة بالعمل والرفاه الاجتماعي، مثل: التأمين الاجتماعي للعمال والموظفين، ومخصصات البطالة والتقاعد، والمعاقين.

(١٠) لجنة شؤون مراقبة الدولة: يتركز عملها على نقاش تقارير مراقب الدولة الصادرة دورياً، كما تناقش تقارير مكتب شكاوى الجمهور، وتتدخل في صلاحيات مراقب الدولة والمراقبين الداخليين في مختلف الوزارات والمكاتب الحكومية.

(١١) لجنة رفع مكانة المرأة: تعالج قضايا التمثيل المتساوي للنساء في التعليم والعمل، ومنع التمييز على أساس الجنس في كل المجالات، ومكافحة العنف ضد المرأة. وقد أقيمت لجنة فرعية تعالج مسألة الاتجار بالنساء، والتي انتشرت كظاهرة بارزة في المجتمع الإسرائيلي في الأعوام الماضية.

(١٢) لجنة البحث والتطور العلمي والتكنولوجي: تعالج قضايا مثل: سياسة البحث والتطوير المدني في إسرائيل؛ التكنولوجيا المتقدمة؛ البحث والتنمية البيئية؛ البحث العلمي في الجامعات الإسرائيلية ومراكز الأبحاث؛ صناديق دعم البحث العلمي؛ التواصل مع العلماء اليهود. كما تحمل اللجنة مسؤولية مراقبة المجلس الوطني للبحث والتطوير، ووزارة العلوم والتكنولوجيا، والعلماء الرئيسيين في سلك الدولة.

(١٣) لجنة مكافحة المخدرات: تناقش وتعالج كل ما يتعلق بظاهرة المخدرات في إسرائيل ومعالجتها على المستوى القضائي والسياسي والصحي والاجتماعي.

(١٤) لجنة حقوق الطفل: تعالج قضية حماية حقوقه، ورفع مكانة الطفل والشبيبة في المجتمع.

(١٥) اللجنة الخاصة بمشكلات العمال الأجانب: تعالج مسائل تصاريح دخول العمال الأجانب إلى إسرائيل والإقامة بها؛ التأمين الاجتماعي والصحي؛ اعتقال العمال الأجانب غير القانونيين وطردهم.

(١٦) لجنة شكاوى الجمهور: تقدم الأجوبة عن شكاوى المواطنين أو المؤسسات، والتي تصل إلى اللجنة، وتتابع إجراءات التنسيق بين مختلف الوزارات ومكاتب شكاوى الجمهور فيها.

(١٧) اللجنة الأخلاقية: تضمّ أربعة أعضاء. ووفقاً للبند ١٣د من قانون حصانة أعضاء الكنيست لسنة ١٩٥١، فإن هذه اللجنة تحاسب العضو الذي أخل بالقواعد الأدبية في الكنيست، أو عمل في مجالات أُخرى بهدف الكسب المالي، ويمكنها أن تفرض عليه عقوبات، مثل: التأنيب؛ التحذير؛ الطرد من جلسات الكنيست، أو إقصائه عنها مدة لا تزيد عن ستة أشهر، أو منعه من الحديث من على منبره عشر

جلسات على الأكثر. لكن اللجنة لا تملك صلاحية تقييد الحق الممنوح للأعضاء في التصويت.

وبالنسبة إلى مدى تأثير لجان الكنيست الثابتة، فإن اللجان الثلاث الأولى فقط تمتاز بالأهمية، ويرئسها دائماً أعضاء في الائتلاف الحكومي. فلجنة الكنيست تتمتع بالنفوذ بسبب سيطرتها على نشاطاته اليومية وعمله، في حين تؤثر لجنة الخارجية والأمن ولجنة المالية بشكل ملموس في عمل السلطة التنفيذية والوزارات المعنية. أمّا باقي لجان الكنيست فلا تؤدي دوراً ذا أهمية خارقة في التأثير في القرارات، أو في تنفيذها، وهذا الأمر يرجع إلى سببين:[١٢]

أولاً، ليس هنالك فصل تام وقاطع بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إسرائيل. فالكنيست لا ينظر إلى نفسه بصورة عامة على أنه جسم يعمل بشكل مستقل عن الحكومة، أو ضدها، على الرغم من حدوث ذلك في بعض الأحيان. كما أن اللجان لا تستطيع إلزام شهود لجلساتها، أو الإلزام بكشف وثائق معينة، ولا تملك صلاحيات قضائية لمعاقبة من يرفض المثول أمامها.

ثانياً، العامل المالي، فكي تستطيع اللجان القيام بعملها يجب أن يكون في استطاعتها تشغيل طواقم من المهنيين القادرين على جمع المعلومات وتحليلها ووضعها أمام الأعضاء، الأمر الذي يتطلب ميزانية تفتقر إليها اللجان. وبغياب هذه الطواقم، لا يبقى أمام اللجان إلّا الاعتماد على المعلومات التي تمدها بها الحكومة، وبذلك تفقد ومعها السلطة التشريعية استقلاليتها. غير أن الكنيست، ومن أجل تجاوز هذه الإشكالية، أنشأ مركزاً للبحث والمعلومات في سنة ٢٠٠٠. ومنذ ذلك الحين، يؤدي المركز دوراً فاعلاً، وإن كان محدوداً، في تقليل التبعية للسلطة التنفيذية عن طريق تزويد اللجان بمعلومات عن الأوضاع في إسرائيل، مقارنة بأوضاع مشابهة في العالم. وقد قام المركز بنشر الوثائق التي يعدها لإطلاع الجمهور عليها. ويتم تصنيف الوثائق الصادرة عنه بحسب اختصاصات اللجان في الكنيست.

ب) وظائف الكنيست

يمكن الإشارة إلى ثلاث وظائف رئيسية للكنيست هي: تأليف الحكومة؛ مراقبة السلطة التنفيذية؛ التشريع.

(١٢) أريان وأمير، مصدر سبق ذكره؛ أريان، مصدر سبق ذكره.

(١) تأليف الحكومة:

يؤدي الكنيسـت دوراً مركزياً في عملية تأليف الحكومة، من بدايتها حتى القَسَـم أمامه. فبعد انتهاء الانتخابات وفرز القوائم الفائزة، يجري رئيس الدولة مشـاورات مع جميع الكتل البرلمانية لتحديد المرشح الأكثر قدرة على تأليف الحكومة، فيقوم بتكليفه (يكلَّف، عادة، رئيس الحزب الأكبر في البرلمان)، ويمنحه ٢٨ يوماً لإتمام مهمته. وبعد أن يقوم المكلَّف بالاتفاق مع الكتل التي ترغب في الائتلاف معه خلال المدة المحددة لذلك، عليه عرض برنامج حكومته وتوزيع الحقائب فيها على الكنيسـت، والحصول علـى ثقـة هـذا الأخيـر بأكثريـة ٦١ عضـواً علـى الأقـل. وبخلاف رئيس الحكومة، فإن من غير الضروري أن يكون الوزراء أعضاء كنيست. ويستطيع الكنيست في أي لحظة حجب الثقة عن الحكومة. ولأن الانتخابات لا تأتي، عادة، بحزب يتمتع بالأكثرية في الكنيست جرّاء طبيعة النظام الانتخابي الإسرائيلي، فإن تشكيلة الحكومة تكون ائتلافاً بين أحزاب متعددة تمنح الأحزاب الصغيرة وزناً مبالغاً فيه، الأمر الذي يعرّض الحزب الأكبر للابتزاز، والحكومة للتهديد المتواصل بحجب الثقة عنها، والكنيست للانفراط قبل إتمام ولايته.

(٢) مراقبة عمل الحكومة:

إلى جانب صلاحية الكنيست في حجب الثقة عن الحكومة، وبالتالي في إسقاطها، يمكن تصنيف آليات المراقبة التي يقوم بها الكنيست على الحكومة كما يلي:

أ ـ المراقبة من خلال الاستجوابات والاقتراحات لجدول الأعمال: يسـتطيع عضو الكنيست استجواب الوزير المختص في مسألة معينة. وثمة ثلاثة أنواع من الاستجوابات: استجوابات عادية مكتوبة؛ استجوابات شفوية؛ استجوابات مباشرة مختصرة. ولكل نوع أصولـه، بمـا فيهـا طبيعـة رد الوزيـر المختـص والمهلـة المطلوبة. كما يمكن للعضو، بعد موافقة رئاسة الكنيست، ووفق شروط معينة، إدراج الموضوع للنقاش في جدول الأعمال حتى لو لم يكن ذا أبعاد تشريعية. وفي هذه الحال، يعرض العضو الموضوع، ثم يجيب الوزيـر المختـص عنـه، وبعدهـا يتـم التصويـت بشـأن إدراجه للنقـاش، أو رفضه، وإذا ما صُـوّت علـى إدراجـه يحـال علـى اللجنة المختصة من لجان الكنيسـت، وهناك اقتراحات بشـأن موضوعـات لجـدول الأعمـال يتـم إدراجهـا في جدول اللجنة من دون نقاشـها في هيئة الكنيست.

جدول ١

استجوابات واقتراحات لجدول الأعمال في الكنيست

خلال الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٩

الكنيست	الثالث عشر ١٩٩٢-١٩٩٦	الرابع عشر ١٩٩٦-١٩٩٩	الخامس عشر ١٩٩٩-٢٠٠٣	السادس عشر ٢٠٠٣-٢٠٠٦	السابع عشر ٢٠٠٦-٢٠٠٩
١) استجوابات					
أ ـ استجوابات عادية	٥٧٢٣	٤٠٠٢	٣٥٤٥	٣٦٣٨	٣٧٤٦
منها: استجوابات أجيب عنها		٣٦٤٦	٣٠٢٢	٣٢١٦	٢١٢١
ب ـ استجوابات شفوية	٤٧٧	٢٨٤	٢٢٤	٣٠٤	٢٨٤
٢) اقتراحات لجدول الأعمال	٣٢٤٢	٢٦٧٤	٣٤٨٦		٣٨٤٧
أ ـ لجدول أعمال الكنيست	٥٠٢	٣٣٨	٣٦٨		٥١٢
منها: للنقاش	٣٩٧	٢٧٦	٢٩٣		٤٤٤
رفض النقاش	١٠٥	٦٢	٧٥		٦٨
ب ـ للنقاش في لجنة	١١٥٩	٦٨٧	٦٦٢		١٦٨٢

المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩» (بالعبرية)، الجدول ٦,١٠.

ب ـ المراقبة من خلال لجان الكنيست: تستطيع لجان الكنيست من خلال صلاحياتها مراقبة عمل السلطة التنفيذية. وقد جاء في النظام الداخلي للكنيست في المادة ٩٧/ ك/ ب أن «اللجنـة مخولـة أن تطلـب مـن الوزيـر المختـص تفسـيرات أو معلومـات عـن موضوع حُوِّل إليها، أو يقع في مجال عملها، وعلى الوزير نفسه، أو من خلال ممثل عنه، تقديم التفسيرات، أو المعلومات المطلوبة.»(١٣)

ج ـ المراقبـة مـن خـلال لجـان التحقيـق البرلمانية: تشـكل لجـان التحقيق البرلمانية، التي يعيّنها الكنيسـت، أداة مهمة أُخرى لمراقبة عمل الحكومة والوقوف على إخفاقاتها.

(١٣) انظر نظام الكنيست المحدث حتى ٢٦/ ٧/ ٢٠١٠ في:
http://www.knesset.gov.il/rules/heb/rules2010.pdf

وقد أقام الكنيست منذ إنشائه نحو ٢٨ لجنة تحقيق لمعالجة إخفاقات السلطة التنفيذية وفحصها، أو للبحث في قضايا يرى أنها ذات مصلحة قومية عليا.

د ـ مراقبة ميزانية الدولة: يعتبر إعداد مشروع الميزانية من أهم نشاطات الحكومة، ويؤدي الكنيست دوراً بارزاً ومؤثراً في مراقبة الحكومة في هذا المجال، إذ يحتاج مشروع الميزانية إلى مصادقة الكنيست عليه كقانون مع ما يعني ذلك من إجراءات ومهل زمنية وتعديلات وقراءات. ويوازي عدم مصادقة الكنيست على ميزانية الحكومة حجب الثقة عنها، الأمر الذي يؤدي الى إسقاطها.

هـ ـ المراقبة من خلال مراقب الدولة ومكتب شكاوى الجمهور: للكنيست آلية أُخرى لمراقبة أعمال الحكومة، وهي إشرافه على مكتب مراقب الدولة. فحتى سن القانون الأساسي: مراقب الدولة لسنة ١٩٨٨، كان رئيس الدولة يعيّن هذا المراقب، لكن منذ أن سن القانون، فإن الكنيست هو الذي يعينه لخمسة أعوام في تصويت سري، ويكون المراقب مسؤولاً أمامه فقط وليس تابعاً للحكومة، وتُحدد ميزانيته في لجنة المالية التابعة للكنيست، وتحول إليه مباشرة منها وليس من خلال وزارة المالية. ولا تملك الحكومة صلاحية إقالة المراقب، أو عزله، وإنما تكون هذه من صلاحية الكنيست. أمّا المعلومات عن أداء أجهزة السلطة التنفيذية التي يزود المراقب الكنيست بها في تقريره السنوي فتشكل وسيلة مهمة لمراقبة هذه الأجهزة. فلجنة المراقبة تناقش تقرير مراقب الدولة، كما تناقش تقرير مندوب شكاوى الجمهور، ويشارك المراقب وطاقم مساعديه في النقاشات باستمرار، ويشارك أيضاً ممثلون عن الجهة الخاضعة للمراقبة. ويُطلب من ممثلي الجهة المراقَبة التعقيب على استنتاجات اللجنة، وعلى استنتاجات مندوب شكاوى الجمهور. واستناداً إلى هذه النقاشات، يقوم رئيس اللجنة بالتنسيق مع مكتب المراقب بتحضير «خلاصة واقتراحات لجنة مراقبة الدولة»، كي تعرض على الكنيست للمصادقة عليها، وتحويلها إلى قرار كنيست رسمي. ووفق تعديل قانون مراقب الدولة في سنة ١٩٩٠، أصبحت لجنة مراقبة الدولة مخولة إجبار ذوي الوظائف العالية، أو الذين يشغلون مناصب رفيعة المستوى في الجهة التي تمت مراقبتها (بمن في ذلك ممثلو الجمهور)، على المثول أمامها شخصياً للتعقيب على نتائج المراقبة في الأمور التي تخصهم. وقد نص القانون أيضاً على فرض غرامة على كل شخص لا يخضع لاستدعاء اللجنة من دون سبب وجيه.

(٣) التشريع:

في الكنيست الأول، أُقر أنه مكان التشريع في الدولة، لكن القانون الأساسي: الكنيست لسنة ١٩٥٨ اكتفى بتعريفه بمجلس المنتخَبين في الدولة، ولم يذكره كمؤسسة، أو كسلطة تشريعية، ولا وظائفه الأُخرى. إلّا إن التشريع هو إحدى أهم وظائف الكنيست الذي حدد لنفسه نظاماً لعملية التشريع وأنماطاً متعددة من اقتراحات القوانين. فهناك اقتراحات قوانين يقدمها عضو كنيست، أو مجموعة من الأعضاء (اقتراح قانون شخصي أو خاص)، واقتراحات قوانين حكومية تبادر إليها الحكومة بصفتها السلطة التنفيذية (مشروع قانون).

بالنسبة إلى اقتراح القانون الشخصي الذي يقدمه عضو، أو مجموعة من أعضاء الكنيست، فإن عليه أولاً أن يمر بمكتب رئاسة الكنيست لفحص مدى تناقضه، أو عدم تناقضه مع «القيم الأساسية للدولة» (كون إسرائيل دولة الشعب اليهودي، أو تعريف إسرائيل بأنها دولة يهودية وديمقراطية). وبعد موافقة رئاسة الكنيست على طرح اقتراح القانون، يقدم إلى الهيئة العامة للكنيست من أجل مناقشته بشكل أولي (ما يسمى القراءة التمهيدية)، وبعد النقاش يتم التصويت على الاستمرار في إجراءات التشريع، أو لا. وفي حال قرر الكنيست الاستمرار، يحول الاقتراح إلى اللجنة المختصة التي تقوم بصوغ الاقتراح كمشروع قانون استعداداً لطرحه للقراءة الأولى في جلسة هيئة الكنيست العامة. وفي هذه المرحلة، ينتفي الفارق مع إجراءات أي مشروع قانون تحوله الحكومة إلى الكنيست، إذ من حقها أن تقدمه مباشرة من أجل القراءة الأولى.

تناقش هيئة الكنيست العامة في القراءة الأولى، مع الوزير إذا كان الاقتراح حكومياً، أو مع عضو الكنيست إذا كان شخصياً، الحاجة إلى سن القانون المقترح. فإذا أقره الكنيست بالقراءة الأولى، يُحوّل إلى اللجنة المختصة التي تفحص بنود المشروع بنداً بنداً، وتستمع إلى آراء الخبراء وتصوغه وترسله للقراءة الثانية إلى هيئة الكنيست التي تصوت عليه بنداً بنداً، والتي يمكنها أن تعيد المشروع، أو أي مسألة تفصيلية إلى اللجنة المختصة مرة أُخرى، قبل أن يعاد إليها لإقراره في القراءة الثانية. وفور الانتهاء من القراءة الثانية، يتم التصويت على المشروع ككل، وهو ما يُعتبر القراءة الثالثة. وبعد ذلك، على رئيس الدولة توقيعه، بالإضافة إلى رئيس الحكومة والوزير المختص ورئيس الكنيست، وبذلك يصبح مشروع القانون قانوناً نافذاً بعد نشره في «الجريدة الرسمية».

جدول ٢
القوانين التي سنت في الكنيست بحسب الجهة المبادرة
خلال الفترة ١٩٤٩-٢٠٠٨

الكنيست	المجمل	حكومية	شخصية	نسبة المبادرات الشخصية ٪
من الأول إلى الثامن (١٩٤٩-١٩٧٧)	٢١٣١	١٩١٣	٢١٦	١٠,١٣
التاسع (١٩٧٧-١٩٨١)	٣٨٨	٣٠٦	٨٢	٢١,١٣
العاشر (١٩٨١-١٩٨٤)	٢٠٠	١٦٦	٣٠	١٥,٠٠
الحادي عشر (١٩٨٤-١٩٨٨)	٢٩٣	٢١٩	٧٤	٢٥,٢٥
الثاني عشر (١٩٨٨-١٩٩٢)	٣٥٤	٢٠٨	١٤٦	٤١,٢٤
الثالث عشر (١٩٩٢-١٩٩٦)	٥٠٠	١٩٠	٢٢٠	٤٤,٠٠
الرابع عشر (١٩٩٦-١٩٩٩)	٢٩٣	١١٨	١٤٠	٤٧,٧٨
الخامس عشر (١٩٩٩-٢٠٠٣)	٤٦٣	١٩٠	٢٣٥	٥٠,٧٥
السادس عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٦)	٤٢٣	٢٠٧	١٩٩	٤٧,٠٤
السابع عشر (٢٠٠٦-٢٠٠٩)	٤٥٧	٢٢٧	٢٢٣	٤٨,٧٩

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ١٩٩٦، ٢٠٠٩»، الجدولان ٢٠,٤؛ ١٠,٥.

يتضح من الجدول أعلاه أنه لغاية سنة ١٩٧٧، كانت القوانين المقرة تأتي في معظمها بمبادرة من الحكومة، وليس من أعضاء الكنيست (نحو ١٠٪)، وبعد هذه الفترة، زادت نسبة القوانين المقرة والناتجة من مبادرة أعضاء الكنيست بشكل شبه مطرد، حتى إنها قاربت نسبة النصف من مجمل القوانين. وقد يشير هذا الأمر إلى تلاشي هيمنة الأحزاب الرئيسية (منذ أواسط الثمانينيات من القرن الماضي على الأقل) في الائتلافات الحكومية، وحاجتها إلى التفاوض المستمر مع التكتّلات في داخلها، أو مع أحزاب المعارضة، أو مع الأحزاب الصغيرة التي تتقدم باقتراحات قوانين امتحاناً لنفوذها السياسي. ومن المرجح أن اقتراحات القوانين الشخصية تفوق النسب الواردة في الجدول (قبل سنة ١٩٧٧ وبعدها)، إذ إن اجتيازها مراحل التشريع كلها وصولاً إلى إقرارها كقوانين يكون أقل إمكاناً من

نجاح مشاريع القوانين التي تقدمها الحكومة بعد أن يعدّها طاقم بيروقراطي ومهني، والتي من المفترض أن تتمتع بدعم من الأكثرية النيابية.[١٤]

ج) انتخابات الكنيست

(١) النظام الانتخابي:

تَحدد النظام الانتخابي الإسرائيلي في القانون الأساسي: الكنيست لسنة ١٩٥٨، وجاء في المادة الرابعة من القانون ما يلي: «يُنتخب الكنيست في انتخابات عامة، قطرية، مباشرة، متساوية، سرية. ووفق قانون انتخابات الكنيست، لا يمكن تعديل هذه المادة إلّا بأكثرية أعضائه.»[١٥] ويعني هذا أن على الانتخابات أن تكون:

- عامة: يحق لجميع المواطنين فوق سن ١٨ عاماً المشاركة في التصويت، ولكل المواطنين فوق سن ٢١ عاماً الترشح للانتخابات؛
- قطرية: تجري الانتخابات في يوم واحد على مستوى البلد كله الذي يشكل منطقة انتخابية واحدة؛
- مباشرة: يصوت الناخب بشكل مباشر للقائمة التي يود التصويت لها من دون وسيط بينهما؛
- متساوية: كل مواطن يملك صوتاً واحداً، ولكل صوت وزن متساو مع بقية الأصوات؛
- سرية: لا يسمح لأي شخص بمعرفة لمن أعطى الناخب صوته؛
- نسبية: يتحدد عدد المقاعد في كل قائمة بحسب نسبة الأصوات التي تحوزها على مستوى البلد ككل (شرط ألّا تقل النسبة عن حد معين، وهو ما يسمى نسبة الحسم، وهي ٢٪ منذ سنة ٢٠٠٤، وكانت ١٪ بعد سنة ١٩٤٩، و١,٥٪ بعد سنة ١٩٩٢)، ويتحدد الفائزون في كل قائمة بحسب ترتيبهم فيها.

إن ما يميز النظام الانتخابي الإسرائيلي هو اعتماده الطريقة النسبية الخالصة في التصويت ضمن وحدة انتخابية واحدة واستبعاده أي اعتبار محلي أو مناطقي، وهذا ناجم عن آليات التمثيل في المؤسسات الرسمية الصهيونية في الفترة التي سبقت إقامة الدولة،

(١٤) أريان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٨.

(١٥) انظر نص القانون الأساسي: الكنيست لسنة ١٩٥٨ في:
http://www.knesset.gov.il/laws/special/heb/yesod4.pdf

وعن غياب الالتصاق بمنطقة معينة في فلسطين من جانب مهاجرين جدد لم يرتبط آباؤهم وأجدادهم جيلاً بعد جيل بها، أو بأُخرى في الفترة التي أعقبت إقامة الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى الاعتقاد أن كل بعد من بُعدَي النظام الانتخابي المعتمد يسمح بتحقيق هدف منشود: فنسبية النظام تتيح تمثيل الشرائح والمجموعات المتنوعة في المجتمع الإسرائيلي، أمّا جعل البلد وحدة انتخابية واحدة، أي تبني مركزية التصويت والترشيح، فيهدف إلى صهر المهاجرين في بوتقة واحدة. ويبرز هنا سؤالان هما: ما هي العلاقة بين تحقيق هذين الهدفين وتطبيق النظام الانتخابي الإسرائيلي منذ قيام الدولة حتى اليوم؟ وهل كان من الممكن للنظام الانتخابي الإسرائيلي أن يحقق فعلاً هذين الهدفين؟

(٢) تمثيل الفئات المجتمعية:

ثمة مثلان يسمحان بطرح ادعاء التمثيل الشامل للفئات المجتمعية بفضل النظام النسبي: تمثيل النساء، وتمثيل الفلسطينيين. ويشير الجدول ٣ إلى أن الحد الأقصى الذي بلغه تمثيل النساء وصل إلى ٢٥ مقعداً في الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، أي نحو ٢٠٪ من المقاعد، بينما لم يبلغ إلّا ٩ مقاعد في الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦-١٩٩٩)، أي ٧,٥٪ من المقاعد. أمّا فيما يخص الفلسطينيين الذين تراوحت نسبتهم بين ١٥٪ و١٧٪ من سكان دولة إسرائيل منذ سنة ١٩٤٨ حتى اليوم (من دون احتساب سكان القدس الشرقية)، فإن الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)، كما يبين الجدول ٤، شهد أكبر عدد للنواب العرب في تاريخ البرلمان الإسرائيلي، إذ بلغ ١٤ عضواً، أي ما نسبته ١١,٦٦٪ من المقاعد. وإذا كانت هذه النسبة في الكنيست لا تعادل ظاهرياً سوى ثلثي نسبة السكان الفلسطينيين في إسرائيل، فإن نظرة أدق إلى المعطيات تشير إلى أن عدد الأعضاء الذين يتمتعون بصفة أكثر تمثيلاً للسكان الفلسطينيين لا يتعدى نسبة ٨,٣٣٪ من أعضاء الكنيست (أي ما يعادل أقل من نصف نسبة السكان الفلسطينيين في إسرائيل). ولتوضيح هذا الأمر، من الضروري التمييز بين النواب العرب الأعضاء في الأحزاب الصهيونية (أحزاب العمل والليكود وميرتس) من جهة، وبين النواب العرب الأعضاء في الأحزاب العربية (كالتجمع الوطني الديمقراطي)، أو الأحزاب العربية ـ اليهودية غير الصهيونية (مثل الحزب الشيوعي) من جهة أُخرى.

جدول ٣
تمثيل النساء في الكنيست

الكنيست	الفترة	عدد النساء
الأول	١٩٤٩-١٩٥١	١٢
الثاني	١٩٥١-١٩٥٥	١٢
الثالث	١٩٥٥-١٩٥٩	١٤
الرابع	١٩٥٩-١٩٦١	١٠
الخامس	١٩٦١-١٩٦٥	١٢
السادس	١٩٦٥-١٩٦٩	١٠
السابع	١٩٦٩-١٩٧٣	٨
الثامن	١٩٧٣-١٩٧٧	١٢
التاسع	١٩٧٧-١٩٨١	١٠
العاشر	١٩٨١-١٩٨٤	٩
الحادي عشر	١٩٨٤-١٩٨٨	١٠
الثاني عشر	١٩٨٨-١٩٩٢	٩
الثالث عشر	١٩٩٢-١٩٩٦	١٢
الرابع عشر	١٩٩٦-١٩٩٩	٩
الخامس عشر	١٩٩٩-٢٠٠٣	١٧
السادس عشر	٢٠٠٣-٢٠٠٦	٢٥
السابع عشر	٢٠٠٦-٢٠٠٩	١٨
الثامن عشر	٢٠٠٩ - الحاضر	٢٣

المصدر: موقع الكنيست في الإنترنت:
http://www.knesset.gov.il/main/eng/home.asp

إن الأمر الذي يمكن استخلاصه من الجدولين ٣ و٤ هو أن النظام الانتخابي النسبي لا يؤدي إلى أن يصبح البرلمان نسخة أمينة مصغرة عن مركبات المجتمع، فثمة عوامل عديدة تؤدي دوراً في مدى تمثيل هذه المركبات في البرلمان. وهذه العوامل فيما يخص الفلسطينيين في إسرائيل هي: هيمنة حزب العمل على كل من إدارة الدولة والجيش والفلسطينيين في العقود الثلاثة الأولى بعد النكبة؛ التحولات الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ الثقافية ـ الأيديولوجية لدى الفلسطينيين حتى اليوم؛ تطور وعيهم كمجموعة ذات هوية سياسية مميزة؛ درجة الاندماج أو التنسيق أو الانقسام بين قواهم السياسية؛

درجة تعبئتهم خلال الحملات الانتخابية، مع مراعاة التمييز بين من يمتنع من التصويت لأسباب أيديولوجية ومن يمتنع بسبب اللامبالاة؛ أثر القوانين والإجراءات الإسرائيلية في تقييد التصويت في هذا الاتجاه وفي مكافأة التصويت في الاتجاه المعاكس. إن نسبية النظام الانتخابي الإسرائيلي تؤدي إلى تمثيل فئة اجتماعية في الكنيست بقدر ما تنشأ حركة سياسية تدعي تمثيلها وتنجح في تعبئتها كتشكيل اجتماعي ـ سياسي مميز، وبقدر ما يسمح الجهاز القانوني ـ الأمني للدولة بذلك. فبالنسبة إلى المرأة في إسرائيل، لم تنشأ حركات نسوية قوية بما فيه الكفاية في المجتمع وداخل الأحزاب (ذلك بأن تأثيرها محدود في الأحزاب العلمانية، ومعدوم في الأحزاب الدينية) بحيث تفرض التكافؤ في مقاعد الكنيست. أمّا بالنسبة إلى الفلسطينيين، فبعد أن كان أعضاء الكنيست العرب تابعين في معظمهم للأحزاب الصهيونية حتى سنة ١٩٨١، تراجعت تبعيتهم إلى نصف الأعضاء تقريباً حتى سنة ١٩٩٦، كي تستقر بعد ذلك على ثلث أعضاء الكنيست، علماً بأنه يجب عدم إغفال دلالة الامتناع من التصويت لأسباب أيديولوجية.

جدول ٤

الأعضاء العرب في الكنيست

الكنيست	الفترة	عدد أعضاء العرب		
		في الأحزاب الصهيونية	في الأحزاب غير الصهيونية والعربية	المجموع
الأول	١٩٤٩–١٩٥١	٢	١	٣
الثاني	١٩٥١–١٩٥٥	٦	٢	٨
الثالث	١٩٥٥–١٩٥٩	٧	٢	٩
الرابع	١٩٥٩–١٩٦١	٦	١	٧
الخامس	١٩٦١–١٩٦٥	٦	٢	٨
السادس	١٩٦٥–١٩٦٩	٥	٢	٧
السابع	١٩٦٩–١٩٧٣	٥	٢	٧
الثامن	١٩٧٣–١٩٧٧	٥	٢	٧
التاسع	١٩٧٧–١٩٨١	٧	٣	١٠
العاشر	١٩٨١–١٩٨٤	٣	٢	٥
الحادي عشر	١٩٨٤–١٩٨٨	٢	٥	٧
الثاني عشر	١٩٨٨–١٩٩٢	٤	٥	٩
الثالث عشر	١٩٩٢–١٩٩٦	٥	٥	١٠
الرابع عشر	١٩٩٦–١٩٩٩	٤	٨	١٢
الخامس عشر	١٩٩٩–٢٠٠٣	٤	٩	١٣
السادس عشر	٢٠٠٣–٢٠٠٦	٤	٨	١٢
السابع عشر	٢٠٠٦–٢٠٠٩	٣	١٠	١٣
الثامن عشر	٢٠٠٩ – الحاضر	٤	١٠	١٤

المصدر: موقع الكنيست في الإنترنت: http://www.knesset.gov.il/main/eng/home.asp

(٣) النظام الانتخابي وبوتقة الصهر:

لقد جرى الادعاء أن من شأن مركزية التصويت والترشيح في النظام الانتخابي الإسرائيلي (أي اعتبار البلد وحدة انتخابية واحدة) أن توحد على المدى البعيد الفسيفساء الاجتماعية والإثنية والثقافية التي يشكلها تعدد مجموعات المهاجرين، وأن تجعل المنافسة تتمحور شيئاً فشيئاً حول القضايا الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية بدلاً من الانتماءات الإثنية، لكن من دون فرض حظر على حضور برلماني لأحزاب وقوائم تتشكل على أساس هذه الانتماءات. وقد بدا هذا الرهان التوحيدي ناجحاً في العقود الثلاثة الأولى بعد قيام الدولة نظراً إلى: هيمنة الحركة العمالية ذات الأصول الأشكنازية على الدولة، وعلى فئات من المجتمع (بمن فيها العرب، كما أسلفنا، واليهود الشرقيون)؛ حصول الأحزاب الدينية على حصة محدودة من مقاعد الكنيست وفي الائتلافات الحكومية ضمن ما سمي الحفاظ على الوضع القائم في العلاقة بين الدين والدولة؛ كون المعارضة اليمينية نفسها من أصول أشكنازية.[16]

غير أن الانقلاب السياسي المتمثل في نجاح الليكود الانتخابي على حساب حزب العمل في سنة ١٩٧٧، ولأول مرة في تاريخ الدولة، أومأ إلى بداية مرحلة جديدة في التجاذب بين النزعة نحو الاندماج المجتمعي والنزعة في اتجاه التمايزات القطاعية. فبعد فترة وجيزة بدا فيها أن ما يجري هو مجرد تداول للسلطة بين حزبين كبيرين، تبين أن ثمة تحولات اجتماعية عميقة آخذة في التبلور بالتدريج على الصعيد السياسي هي: تحول جزء من اليهود الشرقيين من حزب العمل إلى حزب الليكود؛ ظهور حزب شاس كممثل لقطاع من اليهود الشرقيين؛ انعتاق الناخبين العرب من التبعية المطلقة للأحزاب الصهيونية، في انتظار تشكل المهاجرين الروس كمجموعة خاصة. وقد انعكست هذه التحولات في تقارب عدد مقاعد حزبي العمل والليكود في الكنيست في انتخابات سنة ١٩٨١ وسنة ١٩٨٤ وسنة ١٩٨٨،[17] وكثرة القوائم الصغيرة وازدياد قدرتها على ابتزاز الحزبين الرئيسيين، وصعوبة تشكيل الائتلاف الحكومي، وضعف مكانة رئيس الحكومة، وغياب

(١٦) آشر أريان، «السياسة والحكم في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: زمورا بيتان، ١٩٩٠)، الفصل السادس؛ آشر كوهين وباروخ سوسر، «بين التوافقية المتصدعة لتصدع التوافقية: تحولات في علاقة الدين والدولة بين التوافقية والحسم»، في: مناحم ماوتنر وآفي ساغي ورونين شمير (تحرير)، «تعددية ثقافية في دولة ديمقراطية يهودية» (بالعبرية)، (تل أبيب: رموت، ١٩٩٨).

(١٧) انظر أدناه: فصل الأحزاب، الجدول ٣، ص ١٨٤.

الاستقرار الحكومي. وظهر هذا الأمر جلياً بعد انتخابات الكنيست الثاني عشر في سنة ١٩٨٨ والتي حصل الليكود فيها على ٤٠ مقعداً في مقابل ٣٩ مقعداً لحزب العمل، والتي أدت إلى تأليف حكومة «وحدة وطنية» انفرط عقدها بعد أقل من ١٥ شهراً بسبب انسحاب حزب العمل منها، فحل محله ائتلاف بزعامة الليكود في حزيران/ يونيو ١٩٩٠ بعد أزمة دامت ٤ أشهر، وتخللتها انشقاقات مصلحية فردية من هذا الحزب أو ذاك وابتزازات من الأحزاب الصغيرة (شاس بصورة خاصة).

في إثر هذه التطورات، ساد الاعتقاد أن النظام الانتخابي النسبي هو المسؤول عن التشرذم وعدم الاستقرار، وأن ثمة حاجة ماسة إلى نظام تمثيلي يعيد إلى السلطة التنفيذية هيبتها وإلى الدولة استقرارها، فتمخض النقاش المكثف والدراماتيكي داخل الكنيست وخارجه عن سن قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة في آذار/ مارس ١٩٩٢. وكان أربعة أعضاء كنيست بادروا إلى تقديم مشروع القانون هم: أوريال لين، رئيس لجنة الدستور والقانون والقضاء، حزب الليكود؛ دافيد ليبائي، حزب العمل؛ أمنون روبنشتاين، حركة شينوي؛ يوآش تسيدون، حزب تسومت.[١٨]

(٤) قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة وأثره في مكانة الكنيست:

شكل قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، الذي طُبِّق أول مرة في انتخابات سنة ١٩٩٦، مرحلة جديدة في السياسة الداخلية الإسرائيلية. وأهم ما تضمنه القانون فيما يخص العلاقة بالكنيست ما يلي:[١٩]

- يُنتخب رئيس الحكومة في انتخابات عامة ومباشرة في اليوم الذي تتم انتخابات الكنيست، وللولاية نفسها (٤ أعوام)؛
- يعيِّن رئيس الحكومة وزراءه، الأمر الذي يحتاج إلى موافقة الكنيست. وفي حال عدم موافقة الأخير على تشكيلة الحكومة، تعني حجب الثقة عن رئيسها ؛
- يستطيع الكنيست بأغلبية أعضائه حجب الثقة عن رئيس الحكومة، وهو ما يعتبر قراراً من الكنيست بحل نفسه؛

(١٨) غدعون ألون، «الانتخابات المباشرة: الصراعات والدراما التي ولدت قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة» (بالعبرية)، (تل أبيب: بيتان، ١٩٩٥)؛ غاي باخور، «دستور لإسرائيل: قصة النضال» (بالعبرية)، (تل أبيب: مكتبة معاريف، ١٩٩٦).

(١٩) انظر نص القانون في: http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic7_eng.htm

- يستطيع رئيس الحكومة، بعد موافقة رئيس الدولة، حل الكنيست، الأمر الذي يستتبع انتخابات متزامنة لكلا الرئاستين.

كان المقصود من آلية الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة تقوية منصبه، وإيجاد «ميزان رعب» بينه وبين الكنيست كون كل طرف يستطيع إنهاء عمل الطرف الآخر،[٢٠] وإحراز الاستقرار الحكومي عن طريق تعزيز القاعدة الحزبية لرئيس الحكومة على حساب الأحزاب الصغيرة التي لن يعود في إمكانها اختيار من ترشحه لرئاسة الحكومة بعد انتخابات الكنيست. غير أنه سرعان ما ظهر أن تطبيق القانون يؤدي إلى إضعاف الأحزاب الكبيرة،[٢١] وإلى عدم الاستقرار، إذ لم تكمل أي من الحكومات التي تألفت على أساس القانون مدتها كاملة (حكومة بنيامين نتنياهو سقطت في سنة ١٩٩٩؛ حكومة إيهود براك سقطت في سنة ٢٠٠١؛ حكومة أريئيل شارون لم تكمل مدتها وجرت الانتخابات في سنة ٢٠٠٣). فالقانون الجديد عمّق هذه الأزمة أكثر من الطريقة السابقة.[٢٢] ومع أنه منح رئيس الحكومة قوة كبيرة قياساً بقوته السابقة، إلّا إنه لم يضعف قدرة الكنيست على إسقاط رئيس السلطة التنفيذية، وإنما أخرج إسرائيل من النظام البرلماني، من دون أن يدخلها قائمة النظم الرئاسية، فأصبح نظام الحكم شبه رئاسي وشبه برلماني في الوقت نفسه.

ومن الأسباب التي تفسر فشل تجربة الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة تغير السلوك الانتخابي للناخبين بعكس الاتجاه المأمول به. ويعزو عزمي بشارة هذا التغير إلى كون القانون الجديد كرّس إمكانين للتعبير السياسي: (١) التعبير عن الموقف السياسي من خلال التصويت لمرشح رئاسة الحكومة من الحزبين الكبيرين التقليديين، بحيث يحسم المواطن موقفه «مع» أو «ضد» معسكر سياسي كبير بغض النظر عن الدوافع؛ (٢) التعبير عن الهوية الجماعية التي ينتمي إليها الفرد، والتي يرغب في أن تُمثّل في الكنيست، بحيث يتم تمثيل مصالح هذه الجماعة برلمانياً (وبالتالي بعثرة المقاعد على حساب الأحزاب الكبيرة). أمّا في ظل النظام الانتخابي السابق، فقد كان على الناخب تجميع حساباته السياسية والمصلحية كلها المتعلقة

(٢٠) آشر أريان ودافيد نحمياس وروت أمير، «سلطة السلطة التنفيذية في إسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٢)، ص ٤٥.

(٢١) انظر أدناه: فصل الأحزاب، الجدول ٥، ص ١٨٧.

(٢٢) مهند مصطفى، «قانون الانتخابات المباشرة وأثره على السياسة الإسرائيلية»، «شؤون دولية»، العدد ٦ (٢٠٠٦)؛ مهند مصطفى، «نظام الحكم والاستقرار السياسي في إسرائيل»، «قضايا إسرائيلية»، العدد ٢٤ (٢٠٠٦).

بهويته الجماعية في ورقة اقتراع واحدة.[٢٣]

ودفعت الأضرار التي سببها قانون الانتخابات المباشرة في نظام الحكم بسياسيين وأكاديميين إلى التجند ضد هذا القانون ومحاولة إلغائه.[٢٤] وقد أُلغي، فعلاً، في سنة ٢٠٠١. ومنذ ذلك الحين، انصب اهتمام مراكز الأبحاث الإسرائيلية وعلماء السياسة على نقاش نظام الحكم الملائم لإسرائيل. هل يكون برلمانياً،[٢٥] أم رئاسياً،[٢٦] أم رئاسياً ـ برلمانياً؟ هل يُتَّبع نظام الانتخابات المناطقية؟ ومن أبرز اللجان التي عالجت الموضوع «اللجنة الرئاسية لفحص مبنى الحكم في إسرائيل» التي عيّنها رئيس الدولة موشيه كتساف في تموز/ يوليو ٢٠٠٥، والتي ضمت ٧٣ عضواً برئاسة رئيس الجامعة العبرية مناحم مغيدور. وقد قدمت اللجنة التي انقسمت إلى ٨ لجان فرعية تقريرها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، وكان من أهم توصياتها ما يلي: اتباع الانتخابات المناطقية (١٧ منطقة) بالنسبة إلى نصف أعضاء الكنيست، وانتخاب الأعضاء الستين الباقين بالطريقة القائمة حالياً (أي النسبية)؛ اشتراط أن ينجح كل حزب مرشح في ثلاث مناطق على الأقل كي يتمثل في الكنيست؛ رفع نسبة الحسم من ٢٪ إلى ٢,٥٪.[٢٧]

(٢٣) عزمي بشارة، «من يهودية الدولة حتى شارون: تناقضات الديموقراطية اليهودية» (رام الله: مواطن، ٢٠٠٣).

(٢٤) يوسي بيلين، «حادثة طرق تدعى قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة»، في: غدعون دورون (تحرير)، «الثورة الانتخابية ـ انتخابات أولية وانتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة» (بالعبرية)، (تل أبيب: هكيبوتس همؤحد، ١٩٩٦).

(٢٥) المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. «طريقة الانتخابات الملائمة لإسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٠).

(٢٦) غدعون دورون، «نظام رئاسي لإسرائيل: حالة الأمة» (بالعبرية)، (القدس: كرمل، ٢٠٠٦).

(٢٧) انظر تقرير لجنة مغيدور في: http://www.ceci.org.il/eng/docs/Report.pdf

(٥) نتائج انتخابات الكنيست:

جدول ٥
الكتل البرلمانية ونتائجها في الكنيست
منذ قيام الدولة حتى سنة ٢٠٠٦[٢٨]

الكنيست	الكتل البرلمانية	نسبة التصويت	المقاعد
الكنيست الأول ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩ ـ ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥١	مباي	٣٥,٧	٤٦
	مبام	١٤,٧	١٩
	الجبهة الدينية	١٢,٢	١٦
	حيروت	١١,٥	١٤
	الصهيونيون العموميون	٥,٢	٧
	الحزب التقدمي	٤,١	٥
	الشرقيون	٣,٥	٤
	الحزب الشيوعي	٣,٥	٤
	قائمة الناصرة الديمقراطية	١,٧	٢
	قائمة المقاتلين	١,٢	١
	فيتسو	١,٢	١
	اتحاد اليمنيين	١,٠	١
الكنيست الثاني ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٥١ ـ ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٥	مباي	٣٧,٣	٤٥
	الصهيونيون العموميون	١٦,٢	٢٠
	مبام	١٢,٥	١٥
	هبوعيل همزراحي	٦,٨	٨
	حيروت	٦,٦	٨
	الحزب الشيوعي	٤,٠	٥
	الحزب التقدمي	٣,٢	٤
	القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل	٢,٤	٣
	أغودات يسرائيل	٢,٠	٣
	الشرقيون	١,٨	٢
	بوعالي أغودات يسرائيل	١,٦	٢
	همزراحي	١,٥	٢
	التقدم والعمل (عربية)	١,٢	١
	اتحاد اليمنيين	١,٢	١
	الزراعة والتطوير (عربية)	١,١	١

(٢٨) بالنسبة إلى نتائج الكنيست السابع عشر والثامن عشر، انظر أدناه: فصل الأحزاب الجدول ٧، ص ١٨٩.

الكنيست الثالث ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٥ ـ ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩	مباي	٣٢,٢	٤٠
	حيروت	١٢,٦	١٥
	الصهيونيون العموميون	١٠,٢	١٣
	الجبهة الدينية القومية	٩,١	١١
	أحدوت هعفوداه	٨,٢	١٠
	مبام	٧,٣	٩
	الجبهة الدينية التوراتية	٤,٧	٦
	الحزب الشيوعي	٤,٥	٦
	الحزب التقدمي	٤,٤	٥
	القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل	١,٨	٢
	التقدم والعمل (عربية)	١,٥	٢
	الزراعة والتطوير (عربية)	١,١	١
الكنيست الرابع ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٩ـ ١٥ آب/ أغسطس ١٩٦١	مباي	٣٨,٢	٤٧
	حيروت	١٣,٥	١٧
	المفدال	٩,٩	١٢
	مبام	٧,٢	٩
	الصهيونيون العموميون	٦,٢	٨
	أحدوت هعفوداه	٦,٠	٧
	الجبهة الدينية التوراتية	٤,٧	٦
	الحزب التقدمي	٤,٦	٦
	الحزب الشيوعي	٢,٨	٣
	التقدم والتطوير (عربية)	١,٣	٢
	التعاون والأخوة (عربية)	١,١	٢
	الزراعة والتطوير (عربية)	١,١	١
الكنيست الخامس ١٥ آب/ أغسطس ١٩٦١ ـ ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥	مباي	٣٤,٧	٤٢
	حيروت	١٣,٨	١٧
	الحزب الليبرالي	١٣,٦	١٧
	المفدال	٩,٨	١٢
	مبام	٧,٥	٩
	أحدوت هعفوداه	٦,٦	٨
	الحزب الشيوعي	٤,٢	٥
	أغودات يسرائيل	٣,٧	٤
	بوعالي أغودات يسرائيل	١,٩	٢
	التعاون والأخوة (عربية)	١,٩	٢
	التقدم والتطوير (عربية)	١,٩	٢

الكنيست السادس ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٥ـ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩	المعراخ	٣٦,٧	٤٥
	غاحل	٢١,٣	٢٦
	المفدال	٨,٩	١١
	رافي	٧,٩	١٠
	مبام	٦,٦	٨
	الليبراليون المستقلون	٣,٨	٥
	أغودات يسرائيل	٣,٣	٤
	القائمة الشيوعية الجديدة	٢,٣	٣
	التقدم والتطوير (عربية)	١,٩	٢
	بوعالي أغودات يسرائيل	١,٨	٢
	التعاون والأخوة (عربية)	١,٣	٢
	هعولام هزيه	١,٢	١
	الحزب الشيوعي	١,١	١
الكنيست السابع ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٩ـ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣	المعراخ	٤٦,٢	٥٦
	غاحل	٢١,٧	٢٦
	المفدال	٩,٧	١٢
	أغودات يسرائيل	٣,٢	٤
	الليبراليون المستقلون	٣,٢	٤
	القائمة الرسمية	٣,١	٤
	القائمة الشيوعية	٢,٨	٣
	التقدم والتطوير (عربية)	٢,١	٢
	بوعالي أغودات يسرائيل	١,٩	٢
	التعاون والأخوة (عربية)	١,٤	٢
	هعولام هزيه	١,٢	٢
	المركز الحر	١,٢	٢
	الحزب الشيوعي	١,١	١
الكنيست الثامن ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣ـ ١٧ أيار/ مايو ١٩٧٧	المعراخ	٣٩,٦	٥١
	الليكود	٣٠,٢	٣٩
	المفدال	٨,٣	١٠
	الجبهة الدينية التوراتية	٣,٨	٥
	الليبراليون المستقلون	٣,٦	٤
	القائمة الشيوعية	٣,٤	٤
	راتس	٢,٢	٣
	التقدم والتطوير (عربية)	١,٤	٢
	موكيد	١,٤	١
	القائمة للبدو والقرويين	١,٠	١

الكنيست التاسع ١٧ أيار/ مايو ١٩٧٧ - ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١	الليكود	٣٣,٤	٤٣
	المعراخ	٢٤,٦	٣٢
	داش	١١,٦	١٥
	المفدال	٩,٢	١٢
	الجبهة الديمقراطية للسلام	٤,٦	٥
	أغودات يسرائيل	٣,٣	٤
	فلاتو - شارون	٢,٠	١
	شلومتسيون	١,٩	٢
	معسكر شيلي	١,٦	٢
	القائمة العربية الموحدة	١,٤	١
	بوعالي أغودات يسرائيل	١,٣	١
	راتس	١,٢	١
	الليبراليون المستقلون	١,٢	١
الكنيست العاشر ٣٠ حزيران/ يونيو ١٩٨١ - ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٨٤	الليكود	٣٧,١	٤٨
	المعراخ	٣٦,٦	٤٧
	المفدال	٤,٩	٦
	أغودات يسرائيل	٣,٧	٤
	الجبهة الديمقراطية	٣,٤	٤
	تامي	٢,٣	٣
	تحيا	٢,٣	٣
	تيلم	١,٦	٢
	شينوي	١,٥	٢
	راتس	١,٤	١
الكنيست الحادي عشر ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٨٤ - ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨	المعراخ	٣٤,٩	٤٤
	الليكود	٣١,٩	٤١
	تحيا - تسومت	٤,٠	٥
	المفدال	٣,٥	٤
	الجبهة الديمقراطية	٣,٤	٤
	شاس	٣,١	٤
	شينوي	٢,٧	٣
	راتس	٢,٤	٣
	ياحد	٢,٢	٣
	القائمة التقدمية للسلام	١,٨	٢
	أغودات يسرائيل	١,٧	٢
	مورشا	١,٦	٢
	تامي	١,٥	١
	كاخ	١,٢	١
	أومتس	١,٢	١

الكنيست الثاني عشر ١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨- ١٣ تموز/ يوليو ١٩٩٢	الليكود	٣١,١	٤٠
	المعراخ	٣٠,٠	٣٩
	شاس	٤,٧	٦
	أغودات يسرائيل	٤,٥	٥
	راتس	٤,٣	٥
	المفدال	٣,٩	٥
	الجبهة الديمقراطية	٣,٧	٤
	تحيا	٣,١	٣
	مبام	٢,٥	٣
	تسومت	٢,٠	٢
	موليدت	١,٩	٢
	شينوي	١,٧	٢
	ديغل هتوراه	١,٥	٢
	القائمة التقدمية للسلام	١,٥	١
	الحزب الديمقراطي العربي	١,٨	١
الكنيست الثالث عشر ١٣ تموز/ يوليو ١٩٩٢ - ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦	العمل	٣٤,٧	٤٤
	الليكود	٢٤,٩	٣٢
	ميرتس	٩,٦	١٢
	تسومت	٦,٤	٨
	المفدال	٥,٠	٦
	شاس	٤,٩	٦
	يهدوت هتوراه	٣,٣	٤
	الجبهة الديمقراطية	٢,٤	٣
	موليدت	٢,٤	٣
	الحزب الديمقراطي العربي	١,٦	٢
الكنيست الرابع عشر ٢٩ أيار/ مايو ١٩٩٦ - ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩	العمل	٢٧,٥	٣٤
	الليكود وحلفاؤه	٢٥,٨	٣٢
	شاس	٨,٧	١٠
	المفدال	٨,١	٩
	ميرتس	٧,٥	٩
	يسرائيل بعلياه	٥,٨	٧
	الجبهة الديمقراطية	٤,٤	٥
	يهدوت هتوراه	٣,٣	٤
	الطريق الثالث	٣,٢	٤
	الحزب الديمقراطي العربي	٣,٠	٤
	موليدت	٢,٤	٢

الكنيست الخامس عشر ١٧ أيار/ مايو ١٩٩٩ - ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣	يسرائيل أحات	٢٠,٢	٢٦
	الليكود	١٤,١	١٩
	شاس	١٣,٠	١٧
	ميرتس	٧,٦	١٠
	يسرائيل بعلياه	٥,١	٦
	شينوي	٥,٠	٦
	حزب المركز	٥,٠	٦
	المفدال	٤,٢	٥
	يهدوت هتوراه	٣,٧	٥
	القائمة العربية الموحدة	٣,٤	٥
	الاتحاد الوطني	٣,٠	٤
	يسرائيل بيتينو	٢,٦	٤
	الجبهة الديمقراطية	٢,٦	٣
	عام إحاد	١,٩	٢
	التجمع الوطني الديمقراطي	١,٩	٢
الكنيست السادس عشر ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣ - ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦	الليكود	٢٩,٤	٣٨
	العمل	١٤,٥	١٩
	شينوي	١٢,٣	١٥
	شاس	٨,٢	١١
	الاتحاد الوطني	٥,٥	٧
	ميرتس	٥,٢	٦
	يهدوت هتوراه	٤,٣	٥
	المفدال	٤,٢	٦
	الجبهة الديمقراطية	٣,٠	٣
	عام إحاد	٢,٨	٣
	التجمع الوطني الديمقراطي	٢,٣	٣
	يسرائيل بعلياه	٢,٢	٢
	القائمة العربية الموحدة	٢,١	٢

المصدر: موقع الكنيست في الإنترنت:
http: / /www.knesset.gov.il /description /eng /eng_mimshal_res.htm

ثالثاً: السلطة التنفيذية

تنص المادة ١ من القانون الأساسي: الحكومة بكل صيغه (سنة ١٩٦٨، ثم سنة ١٩٩٢ مع اعتماد الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة، ثم سنة ٢٠٠١ بعد التراجع عن الانتخابات المباشرة) على أن «الحكومة هي السلطة التنفيذية في الدولة.» ويتبع الحكومة جهاز إداري وشركات حكومية.

أ) الحكومة: رئاستها وتأليفها

تنص المادة ٥ البند الثاني من قانون سنة ٢٠٠١[٢٩] على وجوب أن يكون رئيس الحكومة من أعضاء الكنيست، وعلى إمكان أن يكون الوزير من خارجه. ويمر تأليف الحكومة بعدة مراحل تبدأ بتكليف رئيس الدولة أحد أعضاء الكنيست مهمةَ التأليف بعد مشاورة ممثلي الكتل في الكنيست. ووفقاً للمادة ٧ من القانون الأساسي: الحكومة لسنة ٢٠٠١، فإن على الرئيس إجراء هذا التكليف خلال سبعة أيام من تاريخ نشر نتائج الانتخابات. ويُمنح العضو المكلف مهلة مدتها ٢٨ يوماً لإنجاز مهمته، ويجوز لرئيس الدولة تمديد هذه المدة مدداً إضافية لا تتجاوز معاً ١٤ يوماً (المادة ٨). وتشير المادة ٩ إلى أنه إذا مضت المدد المذكورة من دون أن يبلّغ العضو المكلف رئيس الدولة بشأن تأليف الحكومة، أو إذا بلّغه قبل ذلك عجزه عن تأليفها، أو إذا عرض حكومته على الكنيست ورفض الأخير منحها ثقته، فإن رئيس الدولة يقوم بتكليف عضو كنيست آخر، أو يبلّغ رئيس الكنيست أنه لا يرى إمكاناً للتوصل إلى تأليف حكومة، وكل ذلك خلال ثلاثة أيام من تاريخ مضي المدة، أو من التاريخ الذي يبلّغ فيه عضو الكنيست عجزه عن تأليف الحكومة، أو من تاريخ رفض الكنيست منح الحكومة ثقته، بحسب مقتضى الحال. وعندئذ يصبح في إمكان أعضاء الكنيست، في أكثريتهم، أن يخطروا رئيس الدولة، كتابةً، عن رغبتهم في أن يُكلَّف عضو كنيست معين تأليف الحكومة. وإذا تكرر الفشل مرة أُخرى، يكون الأمر كأن الكنيست حل نفسه بنفسه، وتتوجب الدعوة إلى انتخابات جديدة.

أمّا إذا استطاع عضو الكنيست المكلف تأليف حكومته، فيتعين على هذه الأخيرة المثول أمام الكنيست، وإعلان الخطوط الأساسية لسياستها وتوزيع المهمات بين الوزراء،

(٢٩) انظر القانون الأساسي: الحكومة لسنة ٢٠٠١ في:
http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic14_eng.htm

وطلب منح الثقة. وفقط بعد أن تُمنح الثقة، تُعتبر الحكومة قائمة ويباشر الوزراء مهماتهم منذ تلك اللحظة. ويملك رئيس الحكومة خلال ولاية حكومته صلاحية تعيين وزراء وإقالتهم، الأمر الذي يحتاج إلى موافقة الكنيست.

يستطيع الكنيست حجب الثقة عن الحكومة بقرار يتخذه بأكثرية أعضائه، ويطلب فيه من رئيس الدولة تكليف عضو معين تأليف حكومة جديدة. وفي المقابل، يمنح القانون رئيس الحكومة صلاحية مشابهة لحل الكنيست، فقد جاء في المادة ٢٩ البند أ من القانون أنه «إذا تبين لرئيس الحكومة وجود أكثرية في الكنيست معارضة للحكومة مما يتعذر معه على الحكومة أداء مهماتها بصورة منتظمة، جاز له بموافقة رئيس الدولة حل الكنيست بمرسوم ينشره في الوقائع الإسرائيلية. ويدخل هذا المرسوم حيز التنفيذ بعد ٢١ يوماً من تاريخ نشره.» غير أن البند ب من المادة ذاتها أعطى الكنيست، بأكثرية أعضائه، صلاحية الطلب من رئيس الدولة تكليف عضو كنيست معين تأليف حكومة جديدة، شرط ألّا يكون هذا العضو رئيس الحكومة الذي أصدر المرسوم المذكور، وشرط أن يتم الطلب قبل أن يدخل المرسوم في حيز التنفيذ.

يرئس رئيس الحكومة السلطة التنفيذية في إسرائيل، ويحدد جدول الأعمال الجماهيري والسياسي في الدولة، وهو أهم لاعب سياسي في النظام الإسرائيلي، إذ تنبع قوته من ثلاثة عوامل هي: صلاحيات منصبه كرئيس السلطة التنفيذية، كما حددت في القانون؛ لأنه رئيس أكبر حزب في الكنيست؛ كونه يترأس الائتلاف الحكومي، على الرغم من أن حاجته المعروفة إلى الائتلاف مع أحزاب أُخرى تشكل عامل تقييد في ظل المسؤولية الحكومية الجماعية.(٣٠) ولم تتأثر قوة رئيس الحكومة بشكل جوهري جرّاء التراجع عن نظام الانتخابات المباشرة. فصحيح أن هذا النظام الذي طُبق خلال الفترة ١٩٩٦ـ٢٠٠٣ منح رئيس الحكومة المنتخب في انتخابات عامة نفوذاً لا يستهان به، إلّا إنه لم يعط الدولة الاستقرار المأمول به، بل على العكس.(٣١) وعلى كل حال، لم تنقص رئيسَ الحكومة يوماً صلاحيةُ اتخاذ القرارات المصيرية على الصعيد السياسي والاقتصادي والاستراتيجي، حتى لو لم تكن محل إجماع لدى الرأي العام الإسرائيلي. فقد وقّع يتسحاق رابين اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣ (أي قبل قانون الانتخابات المباشرة

(٣٠) أريان ونحمياس وأمير، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٣١) شيفح فايتس ودافيد إشكول، «النظام والانتخابات ـ العقد الأخير» (بالعبرية)، (تل أبيب: لوغوس، ٢٠٠٥).

لرئيس الحكومة)، وأمر إيهود براك الجيش بالانسحاب من الجنوب اللبناني في سنة ٢٠٠٠ (في ظل القانون المذكور)، وقرر أريئيل شارون تنفيذ خطة فك الارتباط عن قطاع غزة في سنة ٢٠٠٥ (بعد إلغاء القانون).

جدول ٦

الإطار القانوني لسلطة رئيس الحكومة في ثلاث مراحل نظامية

	قبل تغيير طريقة الانتخابات (١٩٤٩-١٩٩٦)	فترة قانون الانتخابات المباشرة (١٩٩٦-٢٠٠٣)	فترة ما بعد الانتخابات المباشرة ٢٠٠٣-
مكانته	الأول بين متساوين	الأول	الأول بين متساوين
تعيينه	يكلف رئيس الدولة رئيس أكبر كتلة برلمانية تأليف حكومته	ينتخب مباشرة من الشعب	كما في الطريقة القديمة
تعيين الوزراء	يعين رئيس الحكومة وزراءه ويحتاج إلى ثقة الكنيست. ومنذ سنة ١٩٨١ أصبح في إمكانه إقالتهم	يعين رئيس الحكومة وزراءه ويحتاج إلى ثقة الكنيست. يستطيع إقالة وزير	كما في الطريقة القديمة
نتائج استقالته	على الكنيست إقرار تعيين رئيس حكومة جديد	انتخابات عامة جديدة لرئاسة الحكومة	كما في الطريقة القديمة
صلاحيته في حل الكنيست	يستطيع الكنيست إعلان انتخابات جديدة	بالتشاور مع رئيس الدولة	بالتشاور مع رئيس الدولة
ثقة الكنيست	الحكومة متعلقة بثقة الكنيست بأغلبية عادية	رئيس الحكومة وحكومته بحاجة إلى ثقة الكنيست. وأي فشل في تمرير قانون الميزانية يؤدي إلى انتخابات للكنيست ورئاسة الحكومة	التصويت على حجب الثقة عن الحكومة يجب أن يرافقه الطلب من رئيس الدولة تكليف عضو كنيست معين تأليف حكومة بديلة
فترة عمل رئيس الحكومة	يحق انتخابه للمنصب من دون تحديد فترات معينة	لا يحق انتخاب رئيس حكومة مرة أُخرى إذا زاول منصبه سبعة أعوام متتالية	كما في الطريقة القديمة

المصدر: أريان ونحمياس وأمير، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.

قامت في إسرائيل ٣١ حكومة منذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ٢٠١٠، على الرغم من أنه أجريت ١٨ دورة انتخابية للكنيست. وفي الفترة المذكورة، شغل منصب رئيس السلطة التنفيذية ١٢ شخصاً، منهم امرأة واحدة؛ خمسة من مواليد البلد (رابين؛ نتنياهو؛ براك؛ شارون؛ أولمرت)، وصل معظمهم إلى كرسي رئاسة الحكومة في سن متقدمة نسبياً وبعد تجربة سياسية أو عسكرية طويلة؛ ثمانية ترأسوا أحزابهم قبل توليهم المنصب.

جدول ٧

رؤساء حكومة إسرائيل بحسب التسلسل التاريخي للحكومات

رئيس الحكومة	حياته	فترة حكومته	الحزب
دافيد بن ـ غوريون	١٨٨٦-١٩٧٣	١٩٤٨-١٩٥٣	مباي
موشيه شاريت	١٨٨٤-١٩٦٥	١٩٥٣-١٩٥٥	مباي
دافيد بن ـ غوريون		١٩٥٥-١٩٦٣	مباي
ليفي إشكول	١٨٩٥-١٩٦٩	١٩٦٣-١٩٦٩	مباي/ العمل
غولدا مئير	١٨٩٨-١٩٧٨	١٩٦٩-١٩٧٤	العمل
يتسحاق رابين	١٩٢٢-١٩٩٥	١٩٧٤-١٩٧٧	العمل
مناحم بيغن	١٩١٣-١٩٩٢	١٩٧٧-١٩٨٣	الليكود
يتسحاق شمير	١٩١٥-	١٩٨٣-١٩٨٤	الليكود
شمعون بيرس	١٩٢٣-	١٩٨٤-١٩٨٦	العمل
يتسحاق شمير		١٩٨٦-١٩٩٢	الليكود
يتسحاق رابين		١٩٩٢-١٩٩٥	العمل
شمعون بيرس		١٩٩٥-١٩٩٦	العمل
بنيامين نتنياهو	١٩٤٩-	١٩٩٦-١٩٩٩	الليكود
إيهود براك	١٩٤٢-	١٩٩٩-٢٠٠١	العمل
أريئيل شارون	١٩٢٧-	٢٠٠١-٢٠٠٦	الليكود/ كديما
إيهود أولمرت	١٩٤٥-	٢٠٠٦-٢٠٠٩	كديما
بنيامين نتنياهو	١٩٤٩-	٢٠٠٩-	الليكود

المصدر: موقع الكنيست في الإنترنت:
http://www.knesset.gov.il/govt/eng/GovtByNumber_eng.asp

ب) الوزارات والوزراء

يشكل الوزراء والوزارات الحكومية الأساس الثاني في السلطة التنفيذية بعد رئيس الحكومة، وتجتمع الحكومة الإسرائيلية مرة واحدة في الأسبوع، عادة يوم الأحد، إلّا إذا استدعت الضرورة اجتماعاً خاصاً خلال أيام الأسبوع. وينبثق من الحكومة، وبشكل غير رسمي، ما يسمى المجلس الوزاري المصغر الذي يتكون من رئيس الحكومة والأعضاء الذين يشرفون على وزارات مهمة مثل: الدفاع؛ المالية؛ الداخلية؛ الخارجية. وقد شكل نتنياهو، مثلاً، في الحكومة الثانية والثلاثين «المجلس السباعي» الذي يضم سبعة وزراء من مختلف الكتل التي تؤلف الحكومة. وثمة أهمية للتمييز بين الوزراء الذين ينتمون إلى حزب رئيس الحكومة، وبين الوزراء الذين ينتمون إلى الأحزاب المشاركة في الحكومة. فوزراء المجموعة الأولى يعينهم رئيس الحكومة، وهم في الأغلب يحصلون على الوزارات المهمة، بالإضافة إلى بعض الوزارات الأُخرى. أمّا الوزراء الذين ينتمون إلى الأحزاب الائتلافية الأُخرى، فإن تحديد هويتهم يرجع إلى مؤسسات الحزب المشارك لا إلى رئيس الحكومة، ويتحدد توزيع الوزارات عليهم بحسب حجم كل كتلة ائتلافية، وبحسب عدد الوزارات المتوفرة، أو التي يتم ابتكارها لإرضاء الكتل المشاركة.

فالحكومة الحادية والثلاثون التي ألّفها إيهود أولمرت، ضمت ٢٤ وزيراً، وأربعة وزراء بلا حقيبة، ونائبي وزير، كما وُزعت الوزارات على خمس كتل برلمانية مشاركة في الحكومة هي: حزب كديما؛ حزب العمل؛ حزب المتقاعدين؛ حركة شاس؛ يسرائيل بيتينو. ووصل عدد وزراء كديما، أي الحزب الحاكم، إلى ١٢ وزيراً، بالإضافة إلى وزير بلا حقيبة، كما حظي بالوزارات المهمة التالية: المالية؛ الخارجية؛ الداخلية؛ الأمن الداخلي؛ بينما حصل حزب العمل، الشريك الأساسي لحزب كديما في الحكومة، على سبع وزارات بالإضافة إلى وزير بلا حقيبة. أمّا الحكومة الثانية والثلاثون التي ألّفها نتنياهو، فضمت ٣٠ وزيراً و٩ نواب وزير، وهي أكبر حكومة في تاريخ إسرائيل، وجاء ذلك بسبب حرصه على إرضاء كل الكتل التي تشكل الحكومة. كما منح نتنياهو رئيس حزب العمل إيهود براك وزارة الدفاع، ورئيس حركة شاس إلياهو يشاي وزارة الداخلية، ورئيس حزب يسرائيل بيتينو وزارة الخارجية، وأبقى وزارتي المالية والمعارف في يد حزب الليكود.

جدول ٨
أسماء الوزراء الرئيسيين في إسرائيل
خلال الفترة ١٩٤٨- ٢٠١٠

الكنيست	رقم الحكومة وبداية عملها	رئيس الحكومة	وزير الدفاع	وزير الخارجية	وزير المالية
مجلس الدولة الموقت	الحكومة الموقتة ١٤/٥/١٩٤٨	دافيد بن-غوريون	بن-غوريون	موشيه شاريت	إليعيزر كابلان
الأول	١) ٨/٣/١٩٤٩	بن-غوريون	بن-غوريون	شاريت	كابلان
	٢) ١/١١/١٩٥٠	بن-غوريون	بن-غوريون	شاريت	كابلان
الثاني	٣) ٨/١٠/١٩٥١	بن-غوريون	بن-غوريون	شاريت	كابلان ليفي إشكول
	٤) ٢٤/١٢/١٩٥٢	بن-غوريون	بن-غوريون	شاريت	إشكول
	٥) ٢٦/١/١٩٥٤	شاريت	بن-غوريون	شاريت	إشكول
	٦) ٢٩/٦/١٩٥٥	شاريت	بن-غوريون	شاريت	إشكول
الثالث	٧) ٣/١١/١٩٥٥	بن-غوريون	بن-غوريون	شاريت غولدا مئير	إشكول
	٨) ٧/١/١٩٥٨	بن-غوريون	بن-غوريون	مئير	إشكول
الرابع	٩) ١٧/١٢/١٩٥٩	بن-غوريون	بن-غوريون	مئير	إشكول
الخامس	١٠) ٢/١١/١٩٦١	بن-غوريون	بن-غوريون	مئير	إشكول
	١١) ٢٦/٦/١٩٦٣	إشكول	إشكول	مئير	بنحاس سابير
	١٢) ٢٢/١٢/١٩٦٤	إشكول	إشكول	مئير	سبير
السادس	١٣) ١٢/١/١٩٦٦	إشكول	إشكول موشيه دايان	أبا إيبن	سبير زئيف شيرف
	١٤) ١٧/٣/١٩٦٩	مئير	دايان	إيبن	شيرف
السابع	١٥) ١٥/١٢/١٩٦٩	مئير	دايان	إيبن	سابير
الثامن	١٦) ١٠/٣/١٩٧٤	مئير	دايان	إيبن	سابير
	١٧) ٣/٦/١٩٧٤	يتسحاق رابين	شمعون بيرس	يغآل ألون	يهوشواع رابينوفيتش+
التاسع	١٨) ٢٠/٦/١٩٧٧	مناحم بيغن	عيزر وايزمن بيغن	دايان* بيغن يتسحاق شمير	سمحا إرليخ يغآل هوروفيتس يورام أريدور
العاشر	١٩) ٥/٨/١٩٨١	بيغن	أريئيل شارون بيغن موشيه أرنس+	شمير	أريدور
	٢٠) ١٠/١٠/١٩٨٣	شمير	أرنس +	شمير	أريدور يغآل كوهين-أورغاد
الحادي عشر	٢١) ١٣/٩/١٩٨٤	بيرس	رابين	شمير*	يتسحاق موداعي* موشيه نسيم*
	٢٢) ٢٠/١٠/١٩٨٦	شمير	رابين*	بيرس*	نسيم
الثاني عشر	٢٣) ٢٢/١٢/١٩٨٨	شمير	رابين*	أرنس	بيرس*
	٢٤) ١١/٦/١٩٩٠	شمير	أرنس	دافيد ليفي	موداعي*
الثالث عشر	٢٥) ١٣/٧/١٩٩٢	رابين	رابين بيرس	بيرس	أبراهام شوحط
	٢٦) ٢٢/١١/١٩٩٥	بيرس	بيرس	إيهود براك+	شوحط
الرابع عشر	٢٧) ١٨/٦/١٩٩٦	بنيامين نتنياهو	يتسحاق مردخاي أرنس +	ليفي شارون	دان ميريدور يعقوف نئمان+ مئير شطريت
الخامس عشر	٢٨) ٦/٧/١٩٩٩	براك	براك	ليفي شلومو بن-عامي	شوحط
	٢٩) ٧/٣/٢٠٠١	شارون	بنيامين بن-إليعيزر* شاؤول موفاز+	بيرس* نتنياهو+	سيلفان شالوم
السادس عشر	٣٠) ٢٨/٢/٢٠٠٣	شارون	موفاز+	شالوم تسيبي ليفني	نتنياهو إيهود أولمرت
السابع عشر	٣١) ٤/٥/٢٠٠٦	أولمرت	عمير بيرتس* براك+	ليفني	أبراهام هيرشزون روني بار-أون
الثامن عشر	٣٢) ٣١/٣/٢٠٠٩	نتنياهو	براك*	أفيغدور ليبرمان*	يوفال شتاينيتس

المصدر: موقع الكنيست في الإنترنت:
http: //www.knesset.gov.il /govt /eng /GovtByNumber_eng.asp

ملاحظة: - الوزراء جميعاً هم من الحزب الحاكم، ما عدا المشار إليهم بـ*.
- الوزراء كلهم هم أعضاء كنيست، ما عدا المشار إليهم بـ +.

تملك الحكومة، بمجموعها، أو من خلال مختلف الوزارات، الصلاحيات التالية:

- إعداد مشاريع القوانين وتقديمها إلى الكنيست.
- تنفيذ القوانين التي يسنها الكنيست.
- وضع الأنظمة، أو ما يسمى التشريعات الثانوية، التي تفصّل طريقة تنفيذ القانون.
- بلورة السياسات وتنفيذها وفق القانون.
- إعلان حالة الطوارئ ٧ أيام في حال عدم التمكن من عقد جلسة الكنيست لهذا الغرض، وتمديد هذه الحالة للفترة ذاتها إذا استمر تعذر عقد جلسة الكنيست (المادتان ٣٨ و٣٩ من القانون الأساسي: الحكومة). ومن الجدير بالذكر أن الكنيست يملك الصلاحية الأصلية لإعلان حالة الطوارئ لمدة أقصاها عام قابل للتجديد، وهو يمدد فعلاً هذا الإعلان كل سنة. وإلى جانب حالة الطوارئ، هناك أنظمة الدفاع الموروثة عن الأنظمة نفسها خلال الانتداب البريطاني، وهي تعطي الحكومة ووزير الدفاع صلاحيات واسعة في قضايا تعتبرها تمس أمن الدولة. وتشمل أنظمة الدفاع أوامر، مثل الاعتقال الإداري وإغلاق مؤسسات وصحف، وغيرها.
- صلاحية البدء بالحرب (المادة ٤٠).
- صلاحية القيام باسم الدولة، ووفقاً للقانون، بأي عمل لا يقع ضمن صلاحية أي سلطة أُخرى (المادة ٣٢).

جدول ٩

أحزاب وحكومات ائتلافية خلال الفترة ١٩٤٩-٢٠٠٦

رقم الحكومة وبداية عملها	رئيس الحكومة	حجم الائتلاف (بالمقاعد)	عدد مقاعد الحزب الحاكم	عدد وزراء الحكومة	عدد وزراء الحزب الحاكم
١) ١٩٤٩/٣/٨	بن-غوريون	٧٣	٤٦	١٢	٧
٢) ١٩٥٠/١١/١	بن-غوريون	٧٣	٤٦	١٣	٨
٣) ١٩٥١/١٠/٨	بن-غوريون	٦٥	٤٥	١٣	٩
٤) ١٩٥٢/١٢/٢٤	بن-غوريون	٨٧	٥٤	١٦	٩
٥) ١٩٥٤/١/٢٦	شاريت	٨٧	٤٥	١٦	٩
٦) ١٩٥٥/٦/٢٩	شاريت	٦٤	٤٠	١٦	١١
٧) ١٩٥٥/١١/٣	بن-غوريون	٨٠	٤٠	١٦	٩

٨) ١٩٥٨/١/٧	بن-غوريون	٦٤	٤٠	١٦	١١
٩) ١٩٥٩/١٢/١٧	بن-غوريون	٨٦	٤٧	١٦	٩
١٠) ١٩٦١/١١/٢	بن-غوريون	٦٨	٤٢	١٦	١١
١١) ١٩٦٣/٦/٢٦	إشكول	٦٨	٤٢	١٥	١٠
١٢) ١٩٦٤/١٢/٢٢	إشكول	٦٨	٤٢	١٦	١١
١٣) ١٩٦٦/١/١٢	إشكول	٧٥	٤٥	١٨	١٢
١٤) ١٩٦٩/٣/١٧	مئير	١٠٧	٥٦	٢٢	١٤
١٥) ١٩٦٩/١٢/١٥	مئير	١٠٢	٥٦	٢٤	١٤
١٦) ١٩٧٤/٣/١٠	مئير	٦٨	٥١	٢٢	١٧
١٧) ١٩٧٤/٦/٣	رابين	٦١	٥١	١٩	١٦
١٨) ١٩٧٧/٦/٢٠	بيغن	٦٢	٤٥	١٧	٩
١٩) ١٩٨١/٨/٥	بيغن	٦١	٤٦	١٨	١٥
٢٠) ١٩٨٣/١٠/١٠	شمير	٦٤	٤٦	١٨	١٥
٢١) ١٩٨٤/٩/١٣	بيرس	٩٧	٤٠	٢٥	٩
٢٢) ١٩٨٦/١٠/٢٠	شمير	٩٦	٤٠	٢٥	١٠
٢٣) ١٩٨٨/١٢/٢٢	شمير	٩٥	٤٠	٢٦	١١
٢٤) ١٩٩٠/٦/١١	شمير	٦٢	٤٠	١٩	٩
٢٥) ١٩٩٢/٧/١٣	رابين	٦٢	٤٤	١٧	١٣
٢٦) ١٩٩٥/١١/٢٢	بيرس	٥٨	٤٤	٢٠	١٥
٢٧) ١٩٩٦/٦/١٨	نتنياهو	٦٦	٣٢	١٨	٩
٢٨) ١٩٩٩/٧/٦	براك	٧٥	٢٧	١٨	٩
٢٩) ٢٠٠١/٣/٧	شارون	٧٣	١٩	٢٦	٨
٣٠) ٢٠٠٣/٢/٢٨	شارون	٨٠	٤٠	٢٣	١٣
٣١) ٢٠٠٦/٥/٤	أولمرت	٧٨	٢٩	٢٤	١١
٣٢) ٢٠٠٩/٣/٣١	نتنياهو	٧٤	٢٧	٣٠	١٥

المصدر: المعلومات حتى حكومة شارون الأولى مأخوذة من: أريان ونحمياس وأمير، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢؛ وبعد هذه الفترة، انظر:

http://www.knesset.gov.il/faction/eng/FactionGovernment_eng.asp

ج) الشركات الحكومية

تعتبر الشركات الحكومية الذراع الثالثة في السلطة التنفيذية بعد رئيس الحكومة والوزارات، إذ إنها تساهم في تنفيذ مهمات وبرامج الحكومة ووزاراتها. ووفقاً لقانون الشركات الحكومية لسنة ١٩٧٥، هناك عدة أنواع من الشركات الحكومية، منها: الشركات التي تملكها الدولة بالكامل؛ الشركات المختلطة الملكية بين الدولة وجهات أُخرى؛ الشركات الحكومية الفرعية التي تكون تابعة لشركات حكومية قائمة. وقد حدد القانون آليات عمل هذه الشركات بعدة نقاط، منها أنها شبيهة بعمل الشركات الخاصة، إلّا إذا حددت الحكومة غير ذلك، وإذا كان هدف الشركة تقديم الخدمات وليس الربح. وتؤدي الشركات الحكومية دوراً مهماً في جميع المجالات، ووصل عددها في سنة ٢٠٠٤ إلى ٩٣ شركة من مختلف الأنواع. ويشير الجدول ١٠ إلى عدد الشركات الحكومية في السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤ ومجالات عملها.

جدول ١٠
عدد الشركات الحكومية في السنوات ٢٠٠٢-٢٠٠٤

السنة	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
كهرباء ومياه	٦	٦	٦
صناعة وتجارة	٨	٨	٨
اتصالات ومواصلات	١٥	١٢	١٠
الطاقة والنفط	٧	٦	٦
الأمن	٩	٧	٧
الزراعة	٧	٧	٧
البناء والإسكان	١٠	١٠	٩
السياحة	١٢	١١	٩
الثقافة والفن	١٨	١٨	١٩
صناديق استكمال	١٢	١٢	١٢
المجمل	**١٠٤**	**٩٧**	**٩٣**

المصدر: وزارة المالية، «التقرير السنوي للشركات الحكومية، ٢٠٠٤»، رقم ٤٤.

ويعود هبوط عدد الشركات الحكومية إلى الخصخصة التي تقوم بها الدولة بهدف التخلص من أعبائها المادية من جهة، وتفعيل عملها وأدائها من جهة أُخرى. ويندرج هذا الأمر في إطار التوجه الليبرالي في الاقتصاد والتراجع عن إطار دولة الرفاه الاجتماعي. وقد تكون الخصخصة إمّا بالكامل، وإمّا جزئياً عن طريق تخلي الحكومة عن نسبة معينة من حصتها. ومنذ سنة ١٩٨٦ حتى سنة ٢٠٠٥، تخلت الدولة عن ملكية ٩١ شركة حكومية، في حين هبطت حصتها في خمس شركات.[٣٢]

رابعاً: مؤسسة رئاسة الدولة

يُعتبر نظام الحكم في إسرائيل نظاماً برلمانياً، وكما أشرنا سالفاً، فإن رئيس الحكومة هو رئيس السلطة التنفيذية في إسرائيل. لكن النظام الإسرائيلي ابتكر مؤسسة رئاسة الدولة التي تمنح صاحب هذا المنصب صلاحيات رمزية أساساً، ومع ذلك، فإن رئيس الدولة يؤدي دوراً ملموساً في الحياة السياسية يُعد طابعه توافقياً تجميعياً.

أ) انتخاب رئيس الدولة وعزله

ينص القانون الأساسي: رئيس الدولة على أن «كل مواطن إسرائيلي مقيم بإسرائيل أهل لأن يكون مرشحاً لتولي منصب رئيس الدولة.»[٣٣] ويتولى رئيس الدولة منصبه لسبعة أعوام فترة واحدة فقط (كانت المدة قبل سنة ١٩٩٨ خمسة أعوام قابلة للتجديد)، ويُنتخب من الكنيست باقتراع سري بأكثرية الأعضاء (٦١ عضواً)، وذلك قبل انتهاء مدة الرئيس السابق ما بين ٣٠ و٩٠ يوماً. أمّا في حالة استقالة الرئيس، أو إقالته، أو وفاته، فيتم انتخاب الخلف في فترة لا تتعدى ٤٥ يوماً. ويُعيّن رئيس الكنيست بالتشاور مع نوابه يوم الانتخاب، ويُعلم أعضاء الكنيست جميعاً خطياً بالموعد المحدد قبل عشرين يوماً. وبعد تعيين الموعد يقوم ١٠ أعضاء كنيست باقتراح مرشح لمنصب رئيس الدولة، ويسلّم الاقتراح خطياً إلى رئيس الكنيست مع الموافقة الخطية للشخص المقترَح، على أن يتم ذلك قبل موعد الانتخاب بعشرة أيام على الأقل، ولا يجوز لعضو الكنيست اقتراح أكثر من مرشح واحد. وبالتالي، يبلّغ رئيس

(٣٢) وزارة المالية، «التقرير السنوي للشركات الحكومية، ٢٠٠٤»، رقم ٤٤.
(٣٣) انظر نص القانون الأساسي: رئيس الدولة في:
http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/basic12_eng.htm

الكنيست جميع الأعضاء قبل موعد الانتخاب بسبعة أيام على الأقل اسم كل مرشح مقترح وكذلك أسماء أعضاء الكنيست أصحاب الاقتراح. وفي بداية جلسة التصويت يعلن رئيس الكنيست أسماء المرشحين.

يحق للكنيست عزل الرئيس عن منصبه، ويتم ذلك بعد أن يقدم ٢٠ عضو كنيست على الأقل شكوى من قيام الرئيس بتصرف غير لائق، مرفقة بطلب عزله عن منصبه. ويجب أن يُتخذ القرار داخل لجنة الكنيست بأغلبية ثلاثة أرباع أعضائها، ثم يعزل الرئيس عن منصبه بعد تصويت ٩٠ عضو كنيست على الأقل.

ب) مكانة رمزية في الأساس

تنص المادة الأولى من القانون الأساسي: رئيس الدولة على أن هذا الأخير «يقف على رأس الدولة.» وفي سنة ١٩٦٢، أقرت محكمة العدل العليا أن رئيس الدولة «يقف فوق السلطات الثلاث... ويمثل بشخصيته الدولة برمتها.»[٣٤] ويُتوقع منه أن يمثل الآراء والقيم الرسمية والقومية للدولة، وأن يكون رمزاً للمواقف الجماهيرية والشعبية في الاتفاق القومي، بعيداً عن الجدل السياسي الحزبي، وعن التقاطب بين قطاعات المجتمع. فمؤسسة الرئاسة تعتبر حجر الزاوية للاستقرار، كما أنها تمثل مبدأ الرسمية واستمرارية الدولة.

ج) صلاحيات فعلية

يعدد القانون الأساسي: رئيس الدولة في المادة ١١ الصلاحيات التي يتمتع بها الرئيس، وهي:

- توقيع القوانين باستثناء القوانين التي تتعلق بصلاحياته؛
- القيام بالمهمات التي يوكلها إليه القانون الأساسي: الحكومة، ولا سيما الإجراءات المتعلقة بتكليفه أحد أعضاء الكنيست تأليف حكومة جديدة، وكذلك ضرورة أن يعطي رئيسَ الحكومة موافقته إذا ما رغب هذا الأخير في حل الكنيست؛
- استلام التقارير المتعلقة بجلساتِ الحكومة؛
- المصادقة على تعيين سفراء إسرائيل في الخارج وتسلم أوراق اعتماد سفراء الدول

(٣٤) عن موقع رئاسة الدولة، انظر:
http://yashan.president.gov.il/defaults/default_he.asp

الأجنبية لدى إسرائيل؛

- توقيع الاتفاقيات مع دول أجنبية، والتي صادق عليها الكنيست؛
- القيام بكل مهمة توكل إليه قانوناً فيما يتعلق بتعيين القضاة أو موظفين آخرين وإقالتهم، وهذا يتضمن عملياً المصادقة على تعيين قضاة المحاكم المدنية، وقضاة المحاكم الدينية اليهودية والإسلامية، وأعضاء مجلس التعليم العالي، وأعضاء الأكاديمية القومية للعلوم، وأعضاء سلطة البث، وأعضاء سلطة النهوض بالسجين، وأعضاء مجلس الحاخامين الأعلى، ومحافظ بنك إسرائيل المركزي، وغيرهم، كلٍ بعد تنسيب الجهات المختصة؛
- صلاحية العفو عن أشخاص محكومين أو تخفيف االعقوبات؛
- القيام بأي مهمات، أو ممارسة أي صلاحية يحددها القانون.

د) رؤساء الدولة خلال الفترة ١٩٤٩-٢٠١٠

يبين الجدول ١١ أسماء الذين شغلوا منصب رئيس الدولة منذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ٢٠١٠. ومن الجدير بالملاحظة أن عيزر وايزمن انتخب لفترتين كل منهما خمسة أعوام، لكنه لم يكمل الفترة الثانية، إذ استقال في أواسط سنة ٢٠٠٠ بعد فضيحة مالية. وتلاه موشيه كتساف ـ وهو أول شخص يُنتخب لهذا المنصب من حزب الليكود التابع للتيار اليميني ـ في ١ آب/ أغسطس مع سريان التعديل المتعلق بفترة الأعوام السبعة غير القابلة للتجديد. غير أن القضية الجنائية المشينة (تهم جنسية واغتصاب) التي نُسبت إليه أدت إلى المطالبة بتنحيته في أواخر سنة ٢٠٠٦، وإلى التوصل إلى مساومة مع الكنيست تمثلت في تعليق مهماته في الربع الأول من سنة ٢٠٠٧ ثم إلى استقالته في نهاية حزيران/ يونيو، أي قبل شهر من انتهاء ولايته. وقد أدت هذه الفضيحة إلى ارتفاع أصوات من الكنيست وخارجه تنادي بإلغاء مؤسسة رئاسة الدولة، كونها لا تشكل أساساً فعلياً، أو ركناً مهماً، في النظام الإسرائيلي، كما أن كثيراً من الأموال العامة يُهدر في سبيل طابع المنصب الرمزي. وفي المقابل، هناك مَن يطالب بتحويل مؤسسة الرئاسة إلى المؤسسة التنفيذية في النظام الإسرائيلي. ومع انتخاب شمعون بيرس خلفاً لكتساف، اتخذت مؤسسة رئاسة الدولة طابعاً خاصاً بسبب شخصيته ودوره في الساحة الدولية.

جدول ١١
رؤساء دولة إسرائيل
منذ سنة ١٩٤٩

الرئيس	السنوات	الرئيس	السنوات
حاييم وايزمن	١٩٤٩-١٩٥٢	حاييم هيرتسوغ	١٩٨٣-١٩٩٣
يتسحاق بن - تسفي	١٩٥٢-١٩٦٣	عيزر وايزمن	١٩٩٣-٢٠٠٠
زلمان شازار	١٩٦٣-١٩٧٣	موشيه كتساف	٢٠٠٠-٢٠٠٧
إفرايم كتسير	١٩٧٣-١٩٧٨	شمعون بيرس	٢٠٠٧-
يتسحاق نافون	١٩٧٨-١٩٨٣		

المصدر: موقع رئاسة الدولة في:
http://yashan.president.gov.il/defaults/default_en.asp

خامساً: السلطات المحلية

تعتبر السلطات المحلية، عادةً، من الأجهزة المهمة في الدولة، كونها الجهاز السياسي والتنظيمي الذي يعالج قضايا السكان اليومية ويتابعها. ومن الجدير في البداية التمييز بين مفهومين للسلطات المحلية:

- الحكم المحلي، ويعني سلطة سياسية مستقلة تحمل مسؤولية تقديم الخدمات المحلية ومهمات قومية، وتعمل في منطقة نفوذ محددة.
- الإدارة المحلية، وهي ذراع تنفيذية للحكم المركزي، وتعمل بالتنسيق مع الوزارات المعنية والمختصة، ويوجهها مبدأ الوكيل الوظيفي لا الإطار الجغرافي المحدود.(٣٥)

قبل قيام الدولة، كانت السلطات المحلية في التجمع اليهودي فاعلة كحكم محلي، لكن عند إقامة الدولة، جرى اتخاذ قرارات وإجراءات عملية سريعة لتطوير الحكم المركزي على حساب السلطات المحلية، كما تم سن العديد من التشريعات لتقييد صلاحيات الدولة ووضعها تحت مراقبة الحكم المركزي. فقد سادت آنذاك روح المركزية في إدارة شؤون الدولة الجديدة، والنظر إلى السلطات المحلية كـ «إدارة محلية» تشكل ذراعاً تنفيذية للحكم المركزي.

(٣٥) فارلة أيزنكنغ - كانه، «أسس الحكم المحلي» (بالعبرية)، (رعنانا: الجامعة المفتوحة، ٢٠٠٤)، ص ٣٠.

لكن مع مرور الوقت، تطورت هذه السلطات لتقترب من مفهوم الحكم المحلي،(٣٦) وزاد اهتمام الناس بعمله وبتحديد مناطق نفوذه. وأصبح الحكم المحلي مشغّلاً مهماً للأيدي العاملة الأجيرة والمهنية، وتحول إلى سلطة سياسية ذات صلاحيات ومهمات واضحة ومحددة، إلّا إن توزيع الصلاحيات بينه وبين الحكم المركزي تم بصورة غير منظمة، ولم ينبع من تفكير منهجي ومنظم، ومن تخطيط مسبق له في المؤسسة الرسمية. وتؤكد الباحثة أيزنكنغ - كانه أنه منذ قيام الدولة حتى الآن لم يجر نقاش عام جدي بشأن صلاحيات الحكم المحلي الإسرائيلي، وأن القرارات التي اتخذت في الأعوام الماضية تمت نتيجة أوضاع وعوامل فرضها الواقع.(٣٧)

أ) تشكيل السلطات المحلية

في إطار تنظيم الحكم المحلي، تم تقسيم الدولة إلى أقضية إقليمية، على غرار النظام المتّبع في القانون الفرنسي المبني على تعزيز المركزية الإدارية، وذلك بهدف تمكين الحكم المركزي من مراقبة ما يحدث في هذه الأقضية عن قرب وبشكل مباشر. ولم يتم تحديد التقسيمات بموجب دوافع سياسية، وإنما اعتماداً على اعتبارات إدارية، على الرغم من الأبعاد السياسية لعملية التقسيم. وقد بقيت مسألة حدود الأقضية وعددها في حالة تغيير حتى سنة ١٩٧٢، وفي نهاية المطاف قامت وزارة الداخلية بتقسيم الدولة إلى ستة ألوية، يضم كل لواء عدة أقضية.

جدول ١٢
التقسيم الإداري في إسرائيل

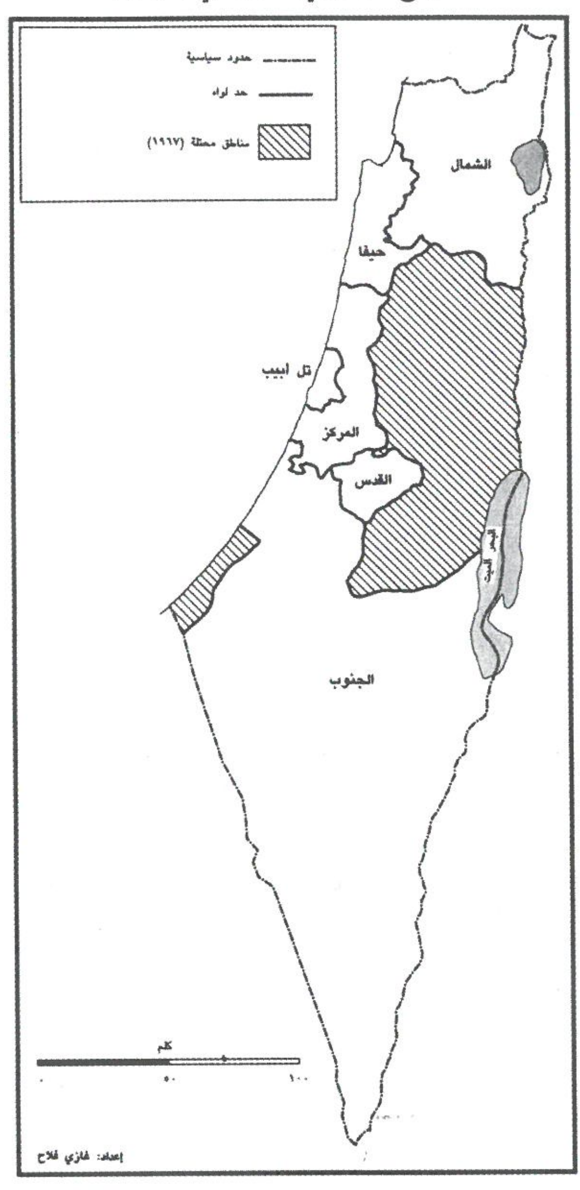
اللواء	القدس	الشمال	حيفا	المركز	تل أبيب	الجنوب
الأقضية	القدس	صفد طبرية المرج عكا الجولان	حيفا الخضيرة	الشارون بيتح تكفا الرملة رحوفوت	تل أبيب	عسقلان بئر السبع

المصدر: موقع المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء:
http: //gis.cbs.gov.il /Website /shnaton60 /viewer.htm

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٨.
(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٢.

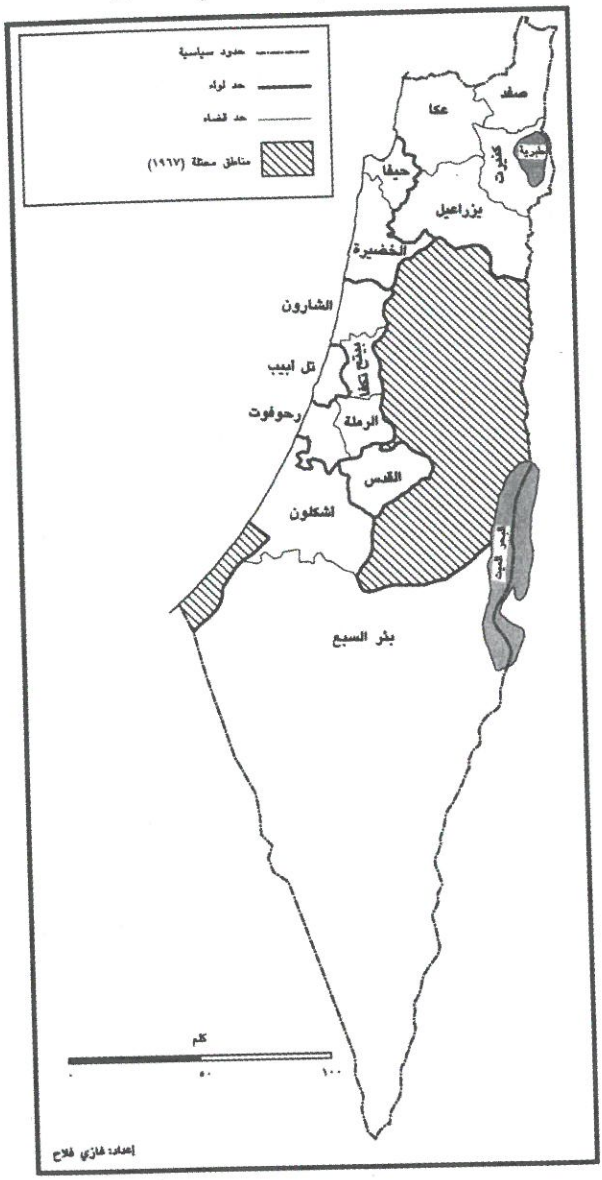
خريطة رقم ١

التوزيع الجغرافي للألوية في إسرائيل



خريطة رقم ٢

التوزيع الجغرافي للأقضية في إسرائيل



بطبيعة الحال، تندرج السلطات المحلية ضمن هذه الأقضية والألوية. وتُعتبر السلطة المحلية كائناً قانونياً، أي أن وجودها نابع من معايير أدرجت في القوانين المعنية ولا كيان لها خارج القانون. ولا يدلي القانون التفسيري لسنة ١٩٨١ بتعريفٍ عام لماهية السلطة المحلية، وإنما يعرّفها في مادته الثالثة من خلال سرده لمختلف أشكالها: «تعني السلطة المحلية أي بلدية، أو مجلس محلي، أو لجنة محلية، أو اتحاد مدن.» ويُعدّ هذا التعريف تعديلاً طفيفاً على تعريف القانون التفسيري (الانتدابي) لسنة ١٩٤٥ الذي ذُكر في مادته الثانية أن عبارة سلطة محلية تعني «أي بلدية، أو مجلس محلي، أو أي سلطة مماثلة أُخرى أنشئت بمقتضى قانون مرعي الإجراء في ذلك الحين، ويقضي بإنشاء السلطات المحلية.» وتُشتق صلاحيات وواجبات السلطات المحلية، على أنواعها، من قانون البلديات وقانون المجالس المحلية اللذين سُنّا في فترة الانتداب، بالإضافة الى الأنظمة التي سنها وزراء الداخلية الإسرائيليون على مر السنين.

جدول ١٣
عدد السلطات المحلية بمختلف أنواعها

	بلديات		مجالس محلية		مجالس إقليمية		مجالس إقليمية صناعية (يهودية)
العدد الإجمالي	٧٧		١٢١		٥٤		٢
في إسرائيل	٧٣		١٠٢		٤٧		٢
	يهودية*	عربية	يهودية	عربية	يهودية	عربية	
	٦٤	٩	٤٢	٦٠	٤٦	١	
في الجولان	–		٦		١		–
			يهودية	عربية	يهودية	عربية	
			١	٥	١	–	
في الضفة الغربية (يهودية)	٤		١٣		٦		–

* بما فيها مدن ذات أقلية عربية.

المصدر: موقع المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء:
http: / /www.cbs.gov.il /publications /local_authorities2007 /local_authorities_h.htm

يملك وزير الداخلية صلاحيات واسعة في قضايا تخص الحكم المحلي، إذ يملك صلاحية إقامة سلطة محلية، أو توسيع نفوذ سلطة قائمة، أو تغيير مكانة بلدة معينة، وذلك بعد توصيات لجنة خاصة تقام لهذا الموضوع. وعلى أساس الترتيبات القانونية والإدارية التي تتعلق بالحكم المحلي، يمكن الإشارة إلى أربعة أنماط من السلطات المحلية:

(١) **البلدية:** هي سلطة محلية لبلدة واحدة حصلت على مكانة بلدية، وتكون، عادة، معرّفة كمدينة. وكي تعترف وزارة الداخلية ببلدة معينة كمدينة وترقّي سلطتها المحلية من مجلس محلي إلى بلدية، فإنها تتأكد، عادة، من توفر الشروط التالية: أن يكون عدد سكان البلدة ٢٠,٠٠٠ نسمة على الأقل؛ أن يكون طابعها مدينياً يشتمل على مناطق مميزة سكنية وتجارية وصناعية؛ أن تقدم خدمات ذات مستوى مقبول، وأن تحتضن مؤسسات جماهيرية؛ أن يتمتع مجلسها المحلي باستقرار ائتلافي، وأن يكون لديه إدارة مالية سليمة. وفي أواخر سنة ٢٠٠٧، كانت وزارة الداخلية الإسرائيلية اعترفت بـ٧٣ بلدية (بما فيها ٩ بلديات عربية)، إلى جانب ٤ أُعطيت هذه الصفة في الضفة الغربية.

(٢) **المجلس المحلي:** هو سلطة محلية لبلدة لم تحصل على مكانة بلدية، ويفوق عدد سكانها عادة ٢٠٠٠ شخص. وفي أواخر سنة ٢٠٠٧، كانت وزارة الداخلية أقرت ١٢١ مجلساً محلياً، منها ١٠٢ داخل إسرائيل، و٦ في الجولان (التي يطبق القانون الإسرائيلي فيها) و١٣ في الضفة الغربية. ومن الجدير بالملاحظة أن أكثرية المجالس المحلية في إسرائيل هي مجالس عربية ـ وأن لكل من البلدات العربية الخمس في الجولان مجلساً محلياً.

(٣) **المجلس الإقليمي:** هو سلطة تضم عدداً من التجمعات الريفية التي يقل عدد سكانها عن ٢٠٠٠ نسمة، وعادة ما يكون لكل تجمع لجنة محلية تدير شؤونه الداخلية. وقد قُسم العمل بين المجلس الإقليمي واللجان المحلية، بحيث تقوم الأخيرة بعملها التقليدي داخل البلدة، بينما يقوم المجلس الإقليمي بمعالجة القضايا التي تتعلق بالمنطقة كلها التي تشمل هذه التجمعات. وكان هناك أربعة مجالس إقليمية مع قيام الدولة (عيمك حيفر؛ يزراعيل؛ نهلال؛ يكنعام)، وبعد أقل من عشرة أعوام، وصل عددها إلى ٤٩ مجلساً إقليمياً ضمت أكثر من ٦٠٠ بلدة، وما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ نسمة في سنة ١٩٥٦.[٣٨]

(٣٨) المصدر نفسه، ص٣٥.

أمّا في سنة ٢٠٠٧، فبلغ عدد المجالس الإقليمية ٥٤ مجلساً تضم بمجموعها ١١٥٠ بلدة تقريباً (منها ٦ مجالس إقليمية في الضفة الغربية تضم نحو ١٢٠ مستعمرة ومجلس واحد في الجولان يضم ٣٠ مستعمرة). ومن الجدير بالذكر أن ثمة مجلساً إقليمياً عربياً واحداً فقط في إسرائيل. فإذا أضفنا إلى هذه المعطيات أن مناطق نفوذ المجالس الإقليمية كلها تحتل المساحة العظمى من فلسطين الانتدابية والجولان في حين أنها لا تضم إلّا نحو ٩٪ من سكان إسرائيل،[٣٩] يتضح أن هدف المجلس الإقليمي أساساً هو حماية المنطقة التابعة له ضد أي تمدد عربي (لا بل خنق الحيز العربي)، أكان في حدود دولة إسرائيل، أم في الضفة الغربية، أم في الجولان.

(٤) **المجلس الإقليمي الصناعي**: هو سلطة تشرف على مناطق صناعية تشمل عدة مدن. ويوجد مجلسان من هذه الفئة.

ب) صلاحيات السلطة المحلية ووظائفها

أمّا صلاحيات السلطة المحلية ومهماتها، وهي تمارَس بحسب طبيعتها وبالتنسيق مع الوزارة المختصة،[٤٠] فتتعلق بالمجالات التالية:

(١) **سن التشريعات المساعدة**: تتمتع السلطة المحلية بصلاحية سن تشريعات ثانوية، تطبيقاً لقوانين وأنظمة الدولة ذات العلاقة، وذلك كي تتمكن من تطبيق الصلاحيات والوظائف المسموح لها بتنفيذها لمصلحة السكان. وتشمل صلاحيات سن التشريعات المساعدة المجالات التالية: جودة البيئة في البلدة؛ جباية الضرائب؛ الصحة والنظافة؛ تنفيذ قوانين السير واللافتات ورخص المحلات.

(٢) **وضع الميزانية وفرض الضرائب**: تملك السلطة المحلية صلاحية وضع الميزانية الخاصة بها وأخذ الموافقة عليها من وزارة الداخلية، وكذلك فرض الضرائب على سكانها، مثل ضريبة الأملاك التي تفرض على البيوت والمحلات والمصانع والأراضي، بالإضافة إلى رسوم خدمات، كالتعليم وغيره من الأنشطة.

(٣) **المقاضاة**: تملك السلطات المحلية مؤسسات شبه قضائية تملك صلاحية النظر في اعتراضات المواطنين على أعمال السلطة المحلية في قضايا، مثل: تصريف المياه، والصرف الصحي، والخدمات التعليمية والاجتماعية.

(٣٩) انظر: http://www.cbs.gov.il/ishuvim/ishuvim_main.htm

(٤٠) أيزنكنغ-كانه، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.

(٤) **التنظيم والبناء**: يعطي قانون التنظيم والبناء لسنة ١٩٨٦ السلطة المحلية صلاحية الإشراف على شؤون التخطيط الخاصة بالمنطقة الواقعة تحت نفوذها، وصلاحية إعطاء رخص البناء والتراخيص الأُخرى من خلال لجان البناء المحلية التي يترأسها عادة رئيس السلطة المحلية. وتمنح هذه الصلاحية السلطة المحلية نفوذاً في قضايا الأرض، لكن يبقى هذا النفوذ مرهوناً بالحصول على تصديق لجان التنظيم على المستويين اللوائي والقطري ومجلس التخطيط القطري وتصديق وزير الداخلية.

(٥) **تطوير البنية التحتية**: للسلطة المحلية مسؤولية تطوير وصيانة البنية التحتية للمنطقة التي تخضع لولايتها، الأمر الذي يشتمل على: الطرق والحدائق العامة؛ شبكة المياه والصرف الصحي؛ الحفاظ على النظافة العامة وعلى البيئة.

(٦) **تقديم الخدمات التعليمية وتلك المتعلقة بالثقافة والرياضة**: يخضع جهاز التعليم في إسرائيل حتى ما قبل الثانوي لسيطرة وزارة المعارف وإدارتها، بينما يقع جهاز التعليم الثانوي تحت إشراف السلطات المحلية من حيث تعيين المعلمين وإدارة المدرسة وصيانتها. وعلى الرغم من أن السلطة المحلية لا تشرف على التعليم ما دون الثانوي، فإن تفعيل جهاز التعليم يقع ضمن صلاحياتها مثل: صيانة مؤسسات التعليم في البلدة في المراحل كافة؛ تقديم خدمات مساعدة للمدارس، مثل السكرتارية والخدمات الجارية واليومية وتسجيل التلاميذ. ويتم تقديم هذه الخدمات بالتنسيق مع وزارة المعارف. وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي السلطة المحلية دوراً مهماً في الإشراف على النوادي والمراكز الشبابية.

(٧) **تقديم خدمات الرفاه الاجتماعي**: تقع خدمات الرفاه الاجتماعي ضمن صلاحيات السلطة المحلية، وذلك بالتنسيق مع وزارة الرفاه الاجتماعي. ويلقي قانون خدمات المساعدة الاجتماعية لسنة ١٩٥٨ المسؤولية عن تقديم خدمات الرفاه على عاتق السلطة المحلية، وهي تشمل: الاعتناء بالعائلات التي تمر بضائقة؛ الاعتناء بالأطفال والشبيبة الذين يعانون جرّاء ضائقة ما؛ مراكز الخدمة النفسية؛ مراكز رعاية الأم والطفل والاعتناء بالمسنين.

(٨) **تقديم خدمات أُخرى**، مثل: الحفاظ على الصحة العامة؛ ترخيص المحال؛ الخدمات الدينية.

جدول ١٤
توزيع السكان على السلطات المحلية بحسب أنواعها
سنة ٢٠٠٨

نمط السلطة المحلية	عدد السكان بالآلاف	النسبة
البلديات	٥٦١٣,٨	٧٦,١
المجالس المحلية	١٠٤٠,٤	١٤,١
المجالس الإقليمية	٦٧٤,١	٩,١
خارج أي سلطة محلية	٤٥,٥	٠,٦
المجمل	٧٣٧٤,٠	١٠٠

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,١٣.

ج) الانتخابات المحلية

(١) النظام الانتخابي:

كان النظام الانتخابي للسلطات المحلية يشبه في الأصل نظام الانتخابات العامة للكنيست، وكان الاقتراعان يُجريان معاً. وبحسب قانون الانتخابات للسلطات المحلية لسنة ١٩٦٥، فإن سكان البلدة ينتخبون وفق النظام النسبي أعضاءَ المجلس المحلي أو البلدي، وهؤلاء بدورهم ينتخبون رئيس المجلس بعد أن يشكل الأخير ائتلافاً بلدياً من خلال القوائم الفائزة. وفي سنة ١٩٧٥، أُدخل تعديلان مهمان على القانون، ففصل التعديل الأول الانتخابات المحلية عن الانتخابات العامة، ونص على أن الأولى تجري كل خمسة أعوام. أمّا التعديل الثاني، فقضى بأن يجري انتخاب رئيس السلطة المحلية مباشرة من السكان لا من خلال المجلس المنتَخب، الأمر الذي يعني أن الناخب يدلي بورقتين في يوم الانتخابات: واحدة لعضوية المجلس، وأُخرى للرئاسة. كما اشترط التعديل أن يحصل المرشح للرئاسة على ٤٠٪ على الأقل مِنَ الأصوات السليمة، وليس فقط على أكبر نسبة من الأصوات بين المرشحين للمنصب. وإذا لم يحصل أي من المرشحين على نسبة الـ ٤٠٪، تُجرى انتخابات لجولة ثانية بعد أسبوعين من الموعد الأصلي بين المرشحَين الأولين بشأن عدد الأصوات. وجرت أولى الانتخابات بحسب القانون الجديد في سنة

١٩٧٨.(٤١)

جاء نظام الانتخاب المباشر لرئيس السلطة المحلية في مصلحة الأحزاب السياسية التي لم تعد تستطيع الوقوف أمام قوة القوائم المحلية التي أصبحت مؤثرة جداً في تركيبة الائتلاف داخل المجلس المنتخَب، وبالتالي في انتخاب رئيسه. وعند مقابلة النظام الجديد بذاك الذي اعتُمد في سنة ١٩٩٢ فيما يخص الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة نرى أن التعديل في الحالتين لم يؤد إلى ما رمى إليه: فعلى الصعيد المحلي، تعززت القوائم المحلية على حساب الأحزاب السياسية، وعلى الصعيد القطري ـ كما رأينا ـ تعززت قوة الأحزاب الصغيرة في الكنيست على حساب الأحزاب الرئيسية.

(٢) الترشيح:

جرت الانتخابات المحلية لسنة ٢٠٠٨ في ١٥٩ سلطة محلية، وتنافس فيها ٦٦٠ مرشحاً بشأن الرئاسة، ويعتبر هذا الرقم مرتفعاً نسبياً مقارنة بعدد المرشحين الذين تنافسوا في الدورات السابقة. ففي انتخابات ١٩٩٨ تنافس ٦٤٨ مرشحاً في ١٦١ سلطة محلية جرت فيها انتخابات، وفي سنة ٢٠٠٣ تنافس ٦٣٨ مرشحاً في ١٥٦ سلطة محلية. وتشمل هذه المعطيات أيضاً الانتخابات لرئاسة السلطات المحلية العربية التي تتميز بكثرة المرشحين والقوائم، فقد تنافس فيها ٢٤٦ مرشحاً، الأمر الذي يعني أن نحو ٣٧٪ من المرشحين كانوا من العرب، كما يظهر في الجدول ١٥، وربما يدل الأمر على التشرذم الاجتماعي الداخلي في المجتمع العربي أكثر مما يدل على حالة تعددية وديمقراطية.

في المقابل، حدث انخفاض في عدد القوائم لعضوية المجالس، ففي انتخابات ١٩٩٨، وصل عدد القوائم إلى ١٧٤٧ قائمة، وفي سنة ٢٠٠٣ تدنى العدد إلى ١٦٨٤ قائمة، واستمر في الهبوط ليصل في انتخابات ٢٠٠٨ إلى ١٥٩٧ قائمة. ويدل هذا التدني على تراجع الأحزاب السياسية عن التنافس في كل المواقع، وذلك بسبب حضور القوائم المحلية المستقلة، كما أنه نابع من انخفاض عدد القوائم في المجتمع العربي بسبب تحالفات بين قوائم محلية وحمائلية وذلك على خلفية التقليص الذي

(٤١) مهند مصطفى، «الانتخابات المحلية في إسرائيل ٢٠٠٨ ما بين السياسي واليومي»، مجلة «قضايا إسرائيلية»، العدد ٣١/ ٣٢ (٢٠٠٨)، ص ٩-١٨؛
Dana Blander, «Elections for the Local Authority – Who, What, When, Where and How?» (2008), in: http://www.idi.org.il/sites/english/parliament/Pages/ElectionsfortheLocalAuthority.aspx

أحدثته وزارة الداخلية في عدد مقاعد المجالس، الأمر الذي أدى إلى رفع نسبة الحسم، فقد هبط عدد القوائم في المجتمع العربي من ٧١٧ في سنة ١٩٩٨ إلى ٥١٣ في سنة ٢٠٠٣.

جدول ١٥
عدد المتنافسين بشأن رئاسة السلطة المحلية
وعدد القوائم المتنافسة في الانتخابات

	عدد السلطات التي أجريت فيها الانتخابات	عدد المتنافسين	منهم: عدد المتنافسين العرب	عدد القوائم المتنافسة
١٩٩٨	١٦١	٦٤٨	٢٣٤	١٧٤٧
٢٠٠٣	١٥٦	٦٣٨	٢٥١	١٦٨٤
٢٠٠٨	١٥٩	٦٦٠	٢٤٦	١٥٩٧

(٣) التصويت:

شهد معدل التصويت في الانتخابات المحلية هبوطاً ملحوظاً منذ أواخر الستينيات من القرن الماضي، فبعد أن كان عالياً (بين ٧٨,٦٪ و٨٢,٧٪) وقريباً من معدل التصويت للكنيست (أقل بنقطتين بصورة عامة من هذا الأخير) في الخمسينيات والستينيات، هبط إلى ٧٣٪ في انتخابات ١٩٧٣.(٤٢) وبدلاً من أن تتحسن نسبة المشاركة في انتخابات سنة ١٩٧٨ (الأولى بعد تعديل النظام الانتخابي) انخفضت جوهرياً إلى ٥٧,٣٪، ولم تتجاوز في الثمانينيات (انتخابات ١٩٨٣ و١٩٨٩) ٥٩,٢٪. ثم عادت فهبطت إلى ٥٦٪-٥٧٪ في التسعينيات، ثم إلى ٤٩,٣٪ في سنة ٢٠٠٣، وإلى ٤٦٪ في سنة ٢٠٠٨. ومع أن انتخابات الكنيست شهدت الظاهرة نفسها أيضاً، إلّا إن معدل التصويت لم يبلغ الهبوط نفسه. ففي الثمانينيات والتسعينيات، كان يتراوح بين ٧٨٪ و٧٩٪؛ وفي انتخابات ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ و٢٠٠٩، كان يبلغ على التوالي: ٦٧,٨٪، ٦٣,٥٪، ٦٤,٧٪.(٤٣)

ويشير هذا الهبوط إلى تراجع الثقة بالعمل السياسي الإسرائيلي سواء أكان قطرياً أم محلياً. وبطبيعة الحال، فإن هذه اللامبالاة تظهر أكثر على الساحة المحلية لأن التنافس فيها يقتصر على الأمور المحلية ولا يتعلق ببرامج سياسية أو أمنية. وتتأكد هذه النزعة

(٤٢) Blander, op.cit.

(٤٣) انظر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩» في الموقع التالي:
http://www.cbs.gov.il/reader/shnaton/templ_shnaton_e.html?num_tab=st10_01&CYear=2009

نحو اللامبالاة في الأمور المحلية إذا دققنا في معدل التصويت لدى السلطات المحلية اليهودية من دون العربية. فقد بلغت نسبة التصويت في البلدات اليهودية ٤٢٪ في انتخابات ٢٠٠٨، في حين بلغت في البلدات العربية ٧٧٪ (وهي نسبة منخفضة مقارنة بالتسعينيات من القرن الماضي)، الأمر الذي يعني أن الكثافة النسبية للمشاركة العربية ساهمت في رفع المعدل الإجمالي إلى ٤٦٪. ومن الجدير بالملاحظة أن التصرف الانتخابي للعرب قياساً بالتصرف اليهودي في الانتخابات المحلية هو معاكس لتصرفهم في الانتخابات العامة للكنيست، إذ إن نسبة مشاركتهم في هذه الانتخابات أقل من المشاركة اليهودية.(٤٤) ويعود هذا الفارق في التصرف العربي إلى ما يلي: كون الساحة المحلية ساحة عربية في حين أن الساحة القطرية هي، غالباً، ساحة إسرائيلية ـ يهودية؛ قوة الجذب الحمائلي على الساحة المحلية؛ دعوة بعض القوى السياسية العربية إلى المشاركة في الانتخابات المحلية ومقاطعة انتخابات الكنيست.

جدول ١٦
معدلات التصويت الإجمالي والعربي في الانتخابات المحلية

السنة	في المجتمع العربي	المعدل العام في الدولة
١٩٧٨	٨٤,١٢	٥٧,٣
١٩٨٣	٨٨,٨	٥٩,٢
١٩٨٩	٨٨,٧	٥٩,٥
١٩٩٣	٨٨,٧	٥٦,٣
١٩٩٨	٩٠,٧	٥٧,٤
٢٠٠٣	٧٥,٠	٤٩,٣
٢٠٠٨	٧٧,٠	٤٦,٠

المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، نتائج الانتخابات للسلطات المحلية في السنوات ١٩٧٨، ١٩٨٩، ١٩٩٣، ١٩٩٨، ٢٠٠٣.

(٤) نتائج الانتخابات:

تمثل الساحة المحلية جزءاً من العمل السياسي لدى الأحزاب الإسرائيلية، فهي فرصة يتم فيها تفعيل الفروع، وإبراز القيادات المحلية، وخصوصاً عندما تسبق الانتخابات موعد انتخابات الكنيست قليلاً. ولدى إعلان النتائج، يدّعي كل حزب أنه المنتصر في هذه الانتخابات، فيعدد المواقع التي انتصر فيها لا المنتمون إليه فحسب، بل المستقلون الذين

(٤٤) انظر أدناه: فصل «الفلسطينيون في إسرائيل»، ص ٣٥٢ - ٣٥٧.

أيدهم الحزب أيضاً. والحقيقة أنه من الصعب بمكان تقدير القوة النسبية لكل حزب في الانتخابات المحلية، بسبب دور المستقلين فيها. وهذه الظاهرة هي عامة في الانتخابات المحلية سواء في المجتمع العربي، أو في المجتمع اليهودي، إذ استمر المستقلون في تعزيز قوتهم على مستوى العضوية في المجالس المنتخبة، وعلى مستوى رئاسة المجالس. ويمكن القول إن الأحزاب الكبيرة بدأت تنسحب من الساحة المحلية، ولا توليها اهتماماً بسبب ما تحمله هذه الانتخابات من استنزاف مادي وبشري.

جدول ١٧
حصة الأحزاب السياسية في انتخابات رؤساء السلطات المحلية
(بالنسبة المئوية)

السنة	١٩٧٨	١٩٨٣	١٩٨٩	١٩٩٣	١٩٩٨	٢٠٠٣
العمل	٤١	٤١	٢٤	٢٨	٢١	٨
الليكود	٢٧	٢٨	٤٦	٣٤	٢٨	١٨
المتدينون	١٢	٥	٣	١	١	٤
القوائم المحلية	١٩	٢٦	٢٧	٣٦	٤٧	٦٣
آخر	١	٠	٠	٠	٣	٧

المصدر: أبراهام بريختا، «هيمنة القوائم المستقلة على الحكم المحلي في إسرائيل»، «مدينا وممشال»، المجلد ٥، العدد ١(٢٠٠٥)، ص ٩٧٩.

يدل صعود قوة القوائم المستقلة، وتراجع قوة الأحزاب عامة، والأحزاب الكبيرة خاصة، على أن اعتبارات التصويت في الانتخابات المحلية مختلفة عن تلك في انتخابات الكنيست، فالأحزاب الكبيرة تحصل مجتمعة على أغلبية الأصوات في انتخابات الكنيست، بينما تحصل القوائم المستقلة على هذه الأغلبية في الانتخابات المحلية. وقد أشار رئيس بلدية حيفا المنتخب، يونا ياهف، في سنة ٢٠٠٨ إلى هذه الظاهرة بقوله: «انتهى عهد الأحزاب على المستوى المحلي، فقد تحولت الانتخابات إلى شخصية ومحلية. الأحزاب الكبيرة انهارت في المدينة [حيفا] وأخذت مكانها القوائم الأهلية والمحلية.»[٤٥] كما أن نتائج الانتخابات في المدن اليهودية الكبيرة، مثل القدس وتل أبيب وبئر السبع، تؤكد غياب المرشحين الحزبيين عن الساحة المحلية.

(٤٥) «يديعوت أحرونوت»، ١٣/١١/٢٠٠٨.

وقد برزت في الانتخابات المحلية قوة انتخابية جديدة هي حزب الخضر الذي يهتم بجودة البيئة، والذي حصل في انتخابات ٢٠٠٨ على ٥٠ مقعداً في ٢٢ موقعاً انتخابياً شارك فيها، وعلى ثلاثة مقاعد في بلدية تل أبيب وحدها. أمّا بالنسبة إلى التمثيل النسائي، فقد فازت في انتخابات ٢٠٠٨ ثلاث نساء برئاسة السلطات المحلية من مجموع ٣٢ امرأة. والنساء الثلاث الفائزات كن رئيسات بلديات في الدورة السابقة. ومع ذلك فقد ارتفع التمثيل النسائي على مستوى عضوية المجالس من ٢١٠ أعضاء في انتخابات ٢٠٠٣ إلى ٣٠٠ عضو في انتخابات ٢٠٠٨.[٤٦]

سادساً: مراقب الدولة[٤٧]

أُنشئت مؤسسة مراقبة الدولة في إسرائيل في سنة ١٩٤٩ بموجب القانون كمؤسسة رسمية مستقلة، وظيفتها مراقبة المؤسسات الحكومية ومؤسسات عامة أُخرى. وتضمّن القانون أساسين في صيغته الأصلية هما: المراقبة بمفهومها التقليدي، أي مراقبة النظام وتطبيق القوانين؛ مراقبة التوفير والنجاعة. ثم أضيف إلى القانون، في إطار تعديله سنة ١٩٥٢، مراقبة النزاهة. ومع مرور السنين، توسعت المراقبة لتشمل أيضاً فحص فاعلية المؤسسات الخاضعة للمراقبة. ومنذ سنة ١٩٧١ يعمل مراقب الدولة كقائم على شكاوى الجمهور أيضاً، إذ سُمح لكل شخص يدعي أن أذى لحقه من مؤسسة رسمية عامة خاضعة لمراقبة الدولة بأن يقدم شكوى ضدها. وفي سنة ١٩٧٣، أسند قانون تمويل الأحزاب إلى مراقب الدولة مهمة مراقبة حسابات الكتل النيابية في الكنيست ومراقبة حساباتها في فترة انتخابات كل من الكنيست والسلطات المحلية. وفي بداية الثمانينيات عمل مكتب مراقب الدولة بين الفينة والأُخرى وكلما اقتضى الأمر، على تقويم نتائج نشاطات النظام وسياسته. وجنباً إلى جنب مع هذا التطور، تم أيضاً توسيع مجالات المراقبة وتطبيقها على مؤسسات غير الإدارة المركزية.

يشكل القانون الأساسي: مراقب الدولة لسنة ١٩٨٨ تتويجاً لتحديد مكانة مراقبة الدولة في إسرائيل، مع تعديل مهم على الممارسة السابقة، أي أن ينتخبه الكنيست في انتخابات سرية (لا أن يعيّنه رئيس الدولة كما في السابق)، وذلك بغية دعم منزلته وعدم

(٤٦) «هآرتس»، ١٣/١١/٢٠٠٨.

(٤٧) عن هذا القسم، انظر: http://www.mevaker.gov.il

انحيازه. ونص القانون أيضاً على أن المراقب يُنتخب لولاية واحدة تستمر سبعة أعوام (جرّاء تعديل القانون في سنة ١٩٩٨، بعد أن كانت فترة ٥ أعوام قابلة للتجديد)، ويكون، في إطار القيام بوظيفته، مسؤولاً أمام الكنيست فقط.[٤٨] وهو مستقل عن الحكومة، كما يقرر الموضوعات التي ستتناولها المراقبة سنوياً، ما عدا الحالات التي يطالَب بمتابعتها من لجنة مراقبة الدولة، أو من الكنيست، أو من الحكومة. ولمراقب الدولة استقلاليته فيما يتعلق بتجنيد مستخدمي المكتب وإقالتهم.

أ) وظائف مراقب الدولة

تنص المادة الأولى من القانون الأساسي: مراقب الدولة على أنه يدقق في أملاك وحسابات والتزامات وإدارة المؤسسات التي تخضع لمراقبته. وكي يقوم بمهمته، فإن له صلاحية الوصول إلى حسابات ومستندات ووثائق كل المؤسسات الخاضعة لرقابته. ويوجب القانون على كل من تطاله صلاحية المراقب أن يوافيه، بناء على طلب هذا الأخير ومن دون تأخير، بالمعلومات والوثائق والتوضيحات وغيرها، أي ما يعتبره المراقب ضرورياً لإنجاز عمله. أمّا النواحي التي على مراقب الدولة فحصها فهي:

(١) **القانونية والانتظام**: يحق لمراقب الدولة التأكد من قانونية العمل الذي قام به موظف عام، أو مَن نفّذ صلاحية، أو من أنفق الأموال العامة، والهدف من ذلك هو التأكد من صلاحية هذا الموظف في القيام بذلك العمل، وكذلك من انتظام الإجراءات التي اتخذت، وخصوصاً تلك المتعلقة بالإنفاق، والتأكد من التزام تنفيذ القانون والمعايير الملائمة.

(٢) **التوفير والنجاعة والفاعلية**: بالنسبة إلى التوفير، على مراقب الدولة أن يفحص الموارد التي تم رصدها للعملية التي تجري مراقبتها، وفيما يتعلق بالنجاعة، فله أن يحقق في النسبة بين الأموال التي رصدت وبين النتائج. أمّا فيما يخص الفاعلية، فيحق له أن يفحص ما إذا تم إنجاز الهدف الموضوع.

(٣) **النزاهة**: يجب أن يتأكد مراقب الدولة من تقيُّد الموظفين العامين بالمعايير وقواعد التصرف الملزمة، مثل: تجنب تضارب المصالح؛ الاعتبارات الشخصية؛ التملق؛ استغلال الموقع والوظيفة. وفي الحالات التي لم يشتمل القانون على قواعد التصرف،

---

(٤٨) بالنسبة إلى دور الكنيست في أعمال مراقب الدولة، انظر أعلاه، ص ٧٢.

فإن مراقب الدولة يقرر المعايير الملائمة. وفي كثير من الأحيان، تحصل هذه المعايير على مكانة ملزمة في الأنظمة، وهناك حالات ينصح فيها المراقب بالنظر في إمكان تعديل القانون.

ب) الجهات الخاضعة للمراقبة

يُعدّ نطاق الجهات الخاضعة للمراقبة في إسرائيل بين الأوسع في العالم. وتُطبق المراقبة على ما يلي: كل المكاتب والوزارات الحكومية؛ مؤسسات الدولة؛ مختلف الشُعب في الجهاز الأمني (وزارة الدفاع؛ الجيش الإسرائيلي؛ الصناعات العسكرية؛ حتى الأقسام الأكثر سرية)؛ الشركات التابعة لمؤسسات تخضع للمراقبة؛ السلطات المحلية. وتضم المؤسسات الخاضعة للمراقبة أيضاً عشرات الشركات الحكومية التي يقوم كثير منها بوظائف مهمة على مستوى اقتصاد الدولة، مثل استغلال الموارد الطبيعية والبنى التحتية، وتقديم خدمات حيوية للجمهور، وكذلك الهيئات والشركات التي تشارك الحكومة في إدارتها، حتى إنْ لم يكن لتلك الأخيرة قسط في أموال هذه الشركات. كما أن المؤسسات التي تتلقى دعماً حكومياً هي عرضة للمراقبة، غير أن المراقبة لا تنفذ بشأنها إلّا إذا اتخذت لجنة شؤون مراقبة الدولة التابعة للكنيست، أو مراقب الدولة، قراراً بذلك، ويكون مستوى المراقبة وفقاً لذلك القرار. وتدخل في هذا الإطار مؤسسات كبيرة عامة، مثل الجامعات وشركات النقل العام وصناديق المرضى وهيئات أُخرى. وللمراقب أيضاً صلاحية تنفيذ المراقبة على أي تنظيم عمالي عام، من دون أن تنفذ هذه المراقبة على نشاطاته كتنظيم مهني.

وتخضع للمراقبة أيضاً كل جهة يضعها القانون صراحة تحت المراقبة. والمثال الأبرز لذلك هو قانون تمويل الأحزاب لسنة ١٩٧٣ الذي منح مراقب الدولة صلاحية مراقبة إدارة الشؤون المالية للكتل النيابية والأحزاب. ويهدف هذا القانون إلى كبح مصروفات هذه الأحزاب ومنع تعلقها بمتبرعين ذوي مصلحة، بما في ذلك مراقبة استخدام الأموال المرصودة لها من الخزينة العامة، بحسب القواعد التي ينص عليها القانون. ويفحص مراقب الدولة المداخيل والمصروفات في حسابات الأحزاب الجارية وفي حساباتها في أثناء فترة انتخابات الكنيست والسلطات المحلية، إذ يفحص ثلاث نواح هي: ما إذا كانت المصروفات في إطار الحد الأعلى الذي ينص عليه القانون؛ ما إذا كانت المداخيل خاضعة للتحديدات التي حددها القانون الخاص بتلقي التبرعات؛

ما إذا أدارت هذه الأحزاب حساباتها وفقاً لتوصيات مراقب الدولة. وفي حال كان تقرير مراقب الدولة سلبياً، ويكشف عن تجاوزات، فإن للأخير صلاحية فرض غرامات مالية على الأحزاب والكتل.

من جهة أُخرى، وبحسب القواعد التي وضعتها الحكومة في سنة ١٩٧٧، ولمنع تعارض المصالح خلال نشاطات الوزراء ونوابهم، فإن عليهم التصريح لمراقب الدولة، عند تسلمهم المنصب، وفي كل سنة، بمداخيلهم وأملاكهم والأموال التي في حيازتهم، وبما يقومون به من عمل. وقد أُنيطت بمراقب الدولة مهمة فحص التزامهم ذلك.

ج) تقرير مراقب الدولة

يقدم مراقب الدولة تقارير متنوعة، أهمها التقرير السنوي الذي يضم إجمالاً لعمليات مراقبة الوزارات الحكومية وأجهزة الأمن ومصانع الدولة ومؤسساتها، ولتوصياته من أجل تصحيح العيوب ومنع حدوثها مرة أُخرى، ولإنجازات الجهات الخاضعة للمراقبة في تدارك العيوب التي كشفتها المراقبة في الأعوام السابقة. ومنذ سنة ١٩٩٩، شُرع في تقديم التقرير على مرحلتين: يُقدّم القسم الأول لرئيس الدولة حتى أواسط تموز/يوليو من كل سنة، بينما يُقدم القسم الثاني في أواسط شباط/فبراير من السنة التالية. ويضع مراقب الدولة التقرير على طاولة الكنيست، وينشره على الملأ بعد عشرة أسابيع تقريباً من تقديمه، ويُرفقه بتقرير آخر عن حقوق الدولة والتزاماتها. وعلى رئيس الحكومة تقديم ملاحظاته عن التقرير السنوي لمراقب الدولة، خلال عشرة أسابيع من تاريخ تلقيه إياه، ويتم وضع هذه الملاحظات مرفقة بتقرير المراقب على طاولة الكنيست. وبالنسبة إلى جزء التقرير المتعلق بأجهزة الأمن، فإن لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست، وبعد استشارة المراقب، تقرر إمكان وضع هذا الجزء، أو أي قسم منه على طاولة الكنيست، أو عدم وضعه، أو نشر أقسام معينة منه للجمهور، وذلك حفاظاً على أمن الدولة، أو من أجل عدم المس بعلاقات الدولة الخارجية، أو بعلاقاتها الدولية والتجارية.

أمّا فيما يتعلق بالجهات الأُخرى التي تخضع للمراقبة، مثل السلطات المحلية والجمعيات ومؤسسات التعليم العالي، فيتم تقديم التقارير بشأنها إلى لجنة مراقبة الدولة التابعة للكنيست، وإلى الوزراء ذوي الشأن، وإلى الجهة المراقَبة نفسها. وتُنشر النتائج المتعلقة بهذه الجهات ضمن تقارير منفردة عن جهة معينة، أو عن موضوع معين، أو في ملف تقارير يضم نتائج مراقبة مجموعة من الجهات. أمّا تقرير المراقب تبعاً لقانون

تمويل الأحزاب، والمتضمن تدقيقاً في مداخيل ومصاريف وإدارة حسابات الكتل النيابية في الكنيست، فيُقدم سنوياً إلى رئيس الكنيست. وفي السنة التي تعقد فيها انتخابات، يُقدم إلى رئيس الكنيست أيضاً تقرير بالأمور ذاتها خاص بفترة الانتخابات.

وينشر مراقب الدولة، بين الفينة والأُخرى، إذا ما طلبت منه ذلك لجنة مراقبة الدولة أو الحكومة، التوصيات التي يراها ملائمة. وعلى سبيل المثال، فقد قدم توصيات في الموضوعات التالية: طريقة تقديم الدعم الحكومي للسلطات المحلية؛ شروط ترك الخدمة للموظفين ذوي الرتب العالية؛ تنفيذ التوقيت الصيفي؛ سداد مصاريف موظفي الدولة.

د) الفساد في النظام الإسرائيلي

على الرغم من الأطر القانونية والقضائية والإدارية، بما فيها مؤسسة مراقبة الدولة، فإن ظاهرة الفساد في الجهاز السياسي والبيروقراطي الإسرائيلي ازدادت في الأعوام الأخيرة. وتشمل هذه الظاهرة ما يلي: تعيين موظفين على أسس سياسية فئوية؛ رشاوى؛ استغلال صلاحية منصب سياسي؛ تسهيلات في عمليات شراء وبيع وغيرها من المظاهر. ووصلت تُهَم الفساد إلى رأس الهرم السياسي من رئيس الدولة (عيزر وايزمن وموشيه كتساف، كما أشرنا أعلاه) إلى الوزراء (أمثال أبراهام هيرشزون، وزير المالية في حكومة إيهود أولمرت؛ أفيغدور ليبرمان، وزير الخارجية في حكومة بنيامين نتنياهو الثانية)، مروراً برؤساء الحكومات (مثل أريئيل شارون وأولمرت).

وفي تقرير أصدره مركز البحث والمعلومات التابع للكنيست يتبين أن من أكثر المشكلات التي تشغل بال المواطن الإسرائيلي هو مسألة الفساد في نظام الحكم، بحيث تصل درجة القلق إزاءها إلى درجة القلق نفسها إزاء الإرهاب والجريمة.[٤٩] وعندما طُلب من المستطلَعين أن يرتبوا مستوى الفساد في مختلف المؤسسات، جاءت مؤسسات الحكم والنظام في إسرائيل (البرلمان والأحزاب السياسية) في أعلى درجات الفساد مقارنةً بباقي المؤسسات، كما أنها الأعلى قياساً بالمعدل العالمي.

---

(٤٩) ليئور بن-دافيد، «الفساد في النظام» (بالعبرية)، (القدس: الكنيست، مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٥).

جدول ١٨

المشكلات الأكثر قلقاً للمواطن الإسرائيلي

المشكلة	المعدل في إسرائيل	المعدل العالمي
غياب الأمن/ جريمة/ إرهاب	٣,٥	٣,٥
البطالة	٣,٥	٣,٥
الفساد السياسي	٣,٥	٣,٤
الفقر	٣,٤	٣,٤
مشكلات بيئية	٣,٢	٣,٣
فساد إداري	٣	٣,٢
تضخم مالي	٢,٨	٣,٤
انتهاك حقوق الإنسان	٢,٧	٣,١

المصدر: ليئور بن ـ دافيد، «الفساد في النظام» (بالعبرية)، (القدس: الكنيست، مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٥)، ص ٦.

المراجع

أولاً: بالعربية

- بشارة، عزمي. «من يهودية الدولة حتى شارون: تناقضات الديموقراطية اليهودية». رام الله: مواطن، ٢٠٠٣.
- مصطفى، مهند. «قانون الانتخابات المباشرة وأثره على السياسة الإسرائيلية». «شؤون دولية»، العدد ٦ (٢٠٠٦).
- ______. «نظام الحكم والاستقرار السياسي في إسرائيل». «قضايا اسرائيلية»، العدد ٢٤ (٢٠٠٦).
- ______. «الانتخابات المحلية في اسرائيل ٢٠٠٨ ما بين السياسي واليومي». «قضايا اسرائيلية»، العدد ٣١/ ٣٢ (٢٠٠٨).
- وزارة المالية، «التقرير السنوي للشركات الحكومية، ٢٠٠٤»، رقم ٤٤.

ثانياً: بالعبرية

- أريان، آشر. «السياسة والحكم في إسرائيل». تل أبيب: زمورا بيتان، ١٩٩٠ .
- ______. «الجمهورية الإسرائيلية الثانية: السياسة والنظام على أعتاب القرن الحادي والعشرين». حيفا: جامعة حيفا، زمورا بيتان، ١٩٩٧.
- ______ وروت أمير. «الانتخابات المقبلة: بأي طريقة سننتخب؟». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩٩٧.
- ______ ودافيد نحمياس وروت أمير. «سلطة السلطة التنفيذية في إسرائيل». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٢.
- ألون، غدعون. «الانتخابات المباشرة: الصراعات والدراما التي ولدت قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة». تل أبيب: بيتان، ١٩٩٥.
- أيزنشتاد، نوح شموئيل. «مفارقات الديمقراطية: استمرارية وتغيير». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٥.
- أيزنكنغ ـ كانه، فارلة. «أسس الحكم المحلي». رعنانا: الجامعة المفتوحة، ٢٠٠٤.
- باخور، غاي. «دستور لإسرائيل: قصة النضال». تل أبيب: مكتبة معاريف، ١٩٩٦.
- بريختا، ابراهام. «هيمنة القوائم المستقلة على الحكم المحلي في إسرائيل». «مدينا وممشال»، المجلد ٥، العدد ١ (٢٠٠٥).
- بن ـ دافيد، ليئور. «الفساد في النظام»، القدس: الكنيست، مركز البحث والمعلومات، ٢٠٠٥.
- بيلين، يوسي. «حادثة طرق تدعى قانون الانتخابات المباشرة لرئاسة الحكومة» في: غدعون دورون (تحرير). «الثورة الانتخابية ـ انتخابات أولية وانتخابات مباشرة لرئاسة الحكومة».

تل أبيب: هكيبوتس همؤحد، ١٩٩٦.

- دورون، غدعون. «نظام رئاسي لإسرائيل: حالة الأمة». القدس: كرمل، ٢٠٠٦ .
- شاحر، دافيد . «نظام دولة إسرائيل». تل أبيب: يسود، ١٩٩٣.
- فايتس، شيفح ودافيد إشكول. «النظـام والانتخابات ـ العقد الأخير». تل أبيب: لوغوس، ٢٠٠٥ .
- كوهين، آشـر وباروخ سوسـر. «بين التوافقية المتصدعـة لتصدع التوافقية: تحـولات في علاقة الدين والدولة بين التوافقية والحسم». في: مناحم ماوتنر وآفي ساغي ورونين شمير (تحرير). «تعددية ثقافية في دولة ديمقراطية يهودية». تل أبيب: رموت، ١٩٩٨.
- المعهد الإسرائيلي للديمقراطية. «طريقة الانتخابات الملائمة لإسرائيل». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٠.
- نويبرغر، بنيامين. «النظام والسياسـة في دولة إسـرائيل». الوحدة ٤-٥. تـل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٠.
- يفتاحيل، أورن وأسـعد غانم. «نحو نظرية للنظام الإثنوقراطي: سياسـة التوسـع الإثنو ـ قومية». مدينا وحفرا، العدد ٧ (٢٠٠٤).

الصحف:

- هآرتس (تل أبيب).
- يديعوت أحرونوت (تل أبيب).

ثالثاً: بالإنكليزية

- Ghanem, As'ad. «State and Minority in Israel: The Case of the Ethnic State and the Predicament of its Minority.» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 21, no. 3 (1998).
- Mahler, Gregory S. *Israel: Government and Politics in a Maturing State* (New York: International Thomson Publishing, 1990.
- Smooha, Sammy. «The Model of Ethnic Democracy: Israel as a Jewish and Democratic State.» *Nations and Nationalism*, vol. 8, no 4 (2003).

مصادر الإنترنت:

- Blander,Dana. «Elections for the Local Authority – Who, What, When, Where and How?» 2008. http://www.idi.org
- http://www.cbs.gov
- http://www.ceci.org
- http://www.knesset.gov
- http://www.mevaker.gov
- http://yashan.president.gov

الفصل الثالث

النظام القانوني

موسى أبو رمضان

مقدمة

لا يوجد في إسرائيل دستور مكتوب، وإنما قوانين أساسية يتناول كل منها موضوعاً معيناً من الموضوعات التي تتناولها الدساتير المكتوبة عادة: نظام الحكم، والسياسات الاجتماعية والاقتصادية، والحقوق، والحريات. وقد احتوى عدد من هذه القوانين قيماً استقيت من «إعلان إقامة دولة إسرائيل» الصادر في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨، وترسخت، على الرغم من عدم اعتبار الإعلان وثيقة دستورية، لتكتسب قيمة دستورية تحت المبدأ القائل بأن «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.»

وبالنسبة إلى النظامين القانوني والقضائي، فهما عبارة عن مجموعة من بقايا الأنظمة القانونية والقضائية التي سادت فلسطين في فترتي الحكم العثماني والانتداب البريطاني، مع التعديلات والتطويرات التي طرأت منذ سنة ١٩٤٨ إلى اليوم. فبعد قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، صدر «أمر[١] أصول الحكم والقانون»، والذي بموجبه تم الاستمرار في تطبيق القوانين التي كانت قائمة قبل قيام الدولة، ويعني هذا استيعاب الأنظمة التي كانت سائدة خلال تلك الفترتين. إذ إن بريطانيا بعد احتلالها فلسطين، ومن ثم انتدابها عليها، أصدرت تشريعات تنص على استمرارية تطبيق القوانين العثمانية، بالإضافة إلى استيعاب القوانين البريطانية. ومع أن البرلمان الإسرائيلي (الكنيست) سن كثيراً من القوانين في مجالات متعددة، الأمر الذي غير بصورة ملحوظة في الأنظمة القانونية الموروثة من فترتي الحكم العثماني والانتداب البريطاني، إلّا إن عدداً كبيراً من القوانين الموروثة من تينك الفترتين السابقتين ما زال ذا أهمية، وذلك إمّا بسبب الاستمرار في سريان مفعول القوانين، كتلك المتعلقة بتنظيم الأحوال الشخصية، وإمّا بسبب اعتبارها مصدراً قانونياً لتفسير بعض المواد القانونية. وهذا التطور التاريخي هو السبب الرئيسي الذي جعل المجمل العام للنظامين القانوني والقضائي في إسرائيل عبارة عن لوحة فسيفساء تتكوّن من أنظمة متعددة.

---

(١) استعملت كلمة «أمر» في هذه الدراسة في مفهومين مختلفين: الأول هو تشريع بدرجة قانون (ordinance) صادر عن المندوب السامي الانتدابي، أو عن السلطات الإسرائيلية في مرحلة ما قبل تشكيل الكنيست الأول، والثاني هو أمر صادر عن المحاكم (warrant).

الهدف من هذا الفصل[٢] هو التعريف بالوضع الدستوري في إسرائيل، وبالنظامين القانوني والقضائي فيها.

أولاً: الوضع الدستوري

سيتم تناول هذا الموضوع في ثلاثة أقسام: يبين الأول إصدار قوانين أساسية بدلاً من دستور، ويتطرق الثاني إلى مكانة القوانين الأساسية في هرم التشريعات، ويعالج الثالث المبدأ الدستوري: «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية.»

أ) إصدار قوانين أساسية بدلاً من دستور

على الرغم من احتواء إعلان إقامة الدولة على فقرة تتضمن إقامة جمعية تأسيسية يكون دورها سن دستور للدولة، فإن هذه الجمعية، التي انتُخبت في كانون الثاني/ يناير ١٩٤٩، لم تستطع تبني دستور مكتوب، وإنما قامت بإصدار قانون الانتقال لسنة ١٩٤٩ الذي بموجبه تحولت إلى الكنيست الأول مع صلاحيات مزدوجة: سن دستور للدولة الجديدة، وسن القوانين. ناقش الكنيست الأول الحاجة إلى دستور، لكن بسبب الخلافات الحادة في موضوعات مهمة، مثل الدين والقومية والحدود والحقوق الأساسية للمواطن وحقوق الأقلية العربية ومكانتها،[٣] لم يوضع دستور دائم لإسرائيل، وإنما تم في ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٠ تبني القرار الذي أُطلق عليه اسم عضو الكنيست يزهار هراري، والذي نص على أن «الكنيست الأول يلقي على لجنة الدستور والقانون والقضاء مسؤولية إعداد مشروع دستور لإسرائيل. ويكون الدستور مبنياً من فصول منفردة بحيث يصبح كل منها قانوناً أساسياً بحد ذاته. وتقدم هذه الفصول إلى الكنيست. وعندما تنهي اللجنة عملها، توحد هذه الفصول كلها لتصبح دستور الدولة.»

منذ سنة ١٩٥٨ حتى سنة ٢٠٠٢، أصدر الكنيست ١١ قانوناً أساسياً، تناولت مسائل متعلقة بنظام الحكم والسياسات الاجتماعية والاقتصادية والحقوق والحريات، وهي على

(٢) أود أن أشكر أمين رباح على مساعدتي في مراحل متعددة من إعداد هذا الفصل، علماً بأن المسؤولية التامة عن مضمونه تقع على عاتقي. (م.أ.ر)

(٣) أنيس شقور، «النظام القانوني»، في: صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، «دليل إسرائيل العام» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٧)، ص ٨.

التوالي بحسب تواريخ صدورها:[٤]

(١) قانون أساسي: الكنيست لسنة ١٩٥٨: يبين هذا القانون أن الكنيست هو مجلس النواب لدولة إسرائيل، ومقره القدس. كما يبين: طريقة الانتخابات، وحق الانتخاب والترشيح، وفترة ولايته، وفترة ولاية أعضائه، وحصانتهم، بالإضافة إلى مختلف نشاطاته هو ولجانه. وفي التعديل رقم ٩، الذي أقره الكنيست سنة ١٩٨٥، ورد نص يتعلق بمنع المشاركة في الانتخابات لأي قائمة، مهما تكن، إذا كان في أهدافها أو أعمالها أي من الأمور التالية: نفي كيان دولة إسرائيل بصفتها دولة للشعب اليهودي، ونفي طابع الدولة الديمقراطي، أو التحريض أياً يكن على العنصرية.

(٢) قانون أساسي: أراضي إسرائيل لسنة ١٩٦٠: يهدف هذا القانون إلى الحفاظ على ملكية الدولة للأراضي المسجلة باسمها، أو باسم سلطة التطوير، أو باسم الصندوق القومي اليهودي الدائم، وذلك بحظر التصرف فيها، سواء بالبيع أو بأي طريقة أُخرى، باستثناء نوع الأراضي، أو الصفقات، التي ينص عليها القانون. وحدد القانون أن كلمة «أراض» تشمل الأرض والأبنية وأي منشآت ثابتة مقامة عليها.

(٣) قانون أساسي: رئيس الدولة لسنة ١٩٦٤: ينظم هذا القانون بصورة رئيسية المسائل المتعلقة برئيس الدولة، أي مكانته، وطريقة انتخابه، ومؤهلاته وصلاحياته، وإجراءات عمله.

(٤) قانون أساسي: الحكومة لسنة ١٩٦٨ وتعديلاته (١٩٩٢، ٢٠٠١): يبين هذا القانون أن الحكومة هي السلطة التنفيذية للدولة، وأن مقرها في مدينة القدس. وينظم مسائل متعددة، منها: علاقة الحكومة بالكنيست؛ تركيبتها؛ صلاحيات الوزراء ونوابهم وواجباتهم وفترة ولايتهم وأجورهم؛ إجراءات تأليفها، وفترة ولايتها، وحلها، وطريقة انتخاب رئيسها. وفي سنة ١٩٩٢، عُدل هذا القانون لجهة طريقة انتخاب رئيس الحكومة؛ فألغي أسلوب الانتخاب غير المباشر ليحل محله أسلوب الانتخاب المباشر. لكن، في سنة ٢٠٠١، تم التراجع عن هذا الأسلوب في الانتخاب، واعتُمد ثانية أسلوب الانتخاب غير المباشر، مثلما كان في القانون الأصلي لسنة ١٩٦٨.

(٥) قانون أساسي: اقتصاد الدولة لسنة ١٩٧٥: يتناول هذا القانون موضوعات

(٤) «The Existing Basic Laws: Full Texts,» http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_yesod1.htm [10 August 2009].

تتعلق بميزانية الدولة، ومسألة طباعة الأوراق النقدية، وصك العملات. كما يمنع فرض الضرائب، أو أي دفعات أُخرى إلزامية، أو تغيير مقدارها، إلّا بواسطة قانون.

(٦) قانون أساسي: الجيش لسنة ١٩٧٦: أهم ما يميز هذا القانون هو تنظيم علاقة الجيش بالحكومة من ناحيتين: من ناحية كونه خاضعاً للحكومة، ومن ناحية مكانة رئيس هيئة الأركان العامة وخضوعه لوزير الدفاع. وينص القانون على مسائل أُخرى، كواجب أداء الخدمة وتعليمات الجيش وأوامره. ويحظر تشكيل، أو تزويد، أي قوة أُخرى غير الجيش الإسرائيلي إلّا إذا ورد نص آخر في القانون. وقد أُخذ بعين الاعتبار، عند وضع هذا القانون، «أمر جيش الدفاع الإسرائيلي لسنة ١٩٤٨»، الذي تضمن الأساس الدستوري والقانوني للجيش.

(٧) قانون أساسي: القدس عاصمة إسرائيل لسنة ١٩٨٠: كان الهدف من هذا القانون ترسيخ مكانة القدس كعاصمة لدولة إسرائيل، وكمدينة موحدة. ويتناول القانون مسألة الأماكن المقدسة، وضمان حقوق أبناء الديانات، وإعطاء القدس أولوية خاصة من أجل تطويرها.

(٨) قانون أساسي: القضاء لسنة ١٩٨٤: ينظم هذا القانون المسائل المتعلقة بالقضاء، مثل: أنواع المحاكم ودرجاتها وصلاحياتها، وتعيين القضاة ومؤهلاتهم وفترة ولايتهم. كما ينص على مبدأ استقلال القضاء وعلانية المحاكمة.

(٩) قانون أساسي: مراقب الدولة لسنة ١٩٨٨: يبين القانون صلاحيات مراقب الدولة ومهماته في مراقبة بعض الهيئات الحكومية، وأن عليه تقديم تقريره إلى الكنيست فقط.

(١٠) قانون أساسي: كرامة الإنسان وحريته لسنة ١٩٩٢: في ضوء فشل الكنيست في التوصل إلى اتفاق على مشروع «القانون الأساسي: حقوق الإنسان»، وذلك بسبب معارضة الأحزاب الدينية لبعض بنوده، فقد تقرر إصدار أجزاء القانون التي لا تتضمن تبايناً جوهرياً في وجهات النظر. وبناء عليه، تم إصدار «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته لسنة ١٩٩٢»، الذي نص في المادة ١ على أن حقوق الإنسان في إسرائيل تعترف بقيمة الإنسان وقدسية حياته وحريته، وأن هذه القيم ستُحترم من خلال المبادئ المتضمنة في وثيقة إعلان إقامة دولة إسرائيل. كما نص في المادة ١/أ على أن الهدف من هذا القانون الأساسي إرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية. كذلك نص على عدة حقوق وحريات، كحرية التنقل من إسرائيل وإليها، بحيث يكون لكل شخص الحق في

مغادرتها، ويحق لكل مواطن إسرائيلي دخولها، وعلى حماية الحرية الشخصية والملكية الخاصة من التفتيش، وعلى الخصوصية أو السرية في التعبير الشفوي والمكتوب. وقد منع هذا القانون انتهاك الحقوق المنصوص عليها فيه، إلّا بواسطة قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل، يبغي نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها.

(١١) قانون أساسي: حرية العمل لسنة ١٩٩٤ (حل محل القانون ذاته لسنة ١٩٩٢): أكد قانون سنة ١٩٩٤ ما ورد في قانون سنة ١٩٩٢ من ناحية حق كل شخص، مواطناً كان أو مقيماً، في القيام بأي عمل أو مهنة أو تجارة. وتضمن مواد جديدة مشابهة لتلك التي وردت في «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته». فقد نص في المادة ١ على أن حقوق الإنسان في إسرائيل تعترف بقيمة الإنسان وقدسية حياته وحريته، وأن هذه القيم ستُحترم من خلال المبادئ المتضمنة في وثيقة إعلان إقامة الدولة. وفي المادة ٢ نص على أن الهدف من القانون دعم حرية العمل من أجل إرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية في قانون أساسي. وقد منع هذا القانون انتهاك الحقوق المنصوص عليها فيه، إلّا بواسطة قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل، يبغي نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها، أو بحسب تخويل مفصل للقانون.

ب) مكانة القوانين الأساسية في هرم التشريعات

من المعروف أن للدساتير المكتوبة مكانة تسمو على القوانين العادية في هرمية التشريعات، وينجم عن هذه المكانة عدم جواز تعديل الدستور أو إلغائه إلّا بآخر من درجته. فإذا عدل قانون عادي مواد في الدستور أو ألغاها أو تعارض معها، فإنه يمكن الطعن في مشروعية القانون المعدِّل، أو اللاغي لأحكام الدستور، أو المتعارض معها، أمام المحكمة المختصة. فهل تتمتع القوانين الأساسية في إسرائيل بمكانة أعلى من القوانين العادية في هرم التشريعات؟

تطورت مكانة القوانين الأساسية في إسرائيل من حالة عدم الاعتراف بسموها إلى حالة الاعتراف بذلك السمو، وذلك بعد أن أقرت محكمة العدل العليا سنة ١٩٩٣ في قضية «بنك همزراحي»[٥] بأن للكنيست صلاحية سن قوانين ذات مكانة دستورية. وبالتالي، يمكن توضيح مكانة القوانين الأساسية من خلال التمييز بين الفترة التي سبقت الحكم

(٥) استئناف مدني ٦٨٢١/ ٩٣، بنك همزراحي همئوحاد م. ض. ضد المجدل قرية تعاونية، «قرارات قضائية»، ٤٩(٤)، (بالعبرية)، ص ٢٢١ (من الآن فصاعداً: «بنك همزراحي»).

في قضية «بنك همزراحي» وبين الفترة التي أعقبت هذا الحكم. من هنا، سيتم عرض هذا الموضوع في قسمين: يتناول الأول فترة عدم سمو القوانين الأساسية، ويعالج الثاني فترة سموها.

(١) فترة عدم سمو القوانين الأساسية:

كان الرأي السائد في هذه الفترة أن القوانين الأساسية التي لم يتم تحصينها، أي لم يدرج نص فيها يحدد طريقة تعديلها بأغلبية خاصة، لا تتمتع بمكانة أعلى من مكانة القوانين العادية. فمثلاً، قيد «القانون الأساسي: الكنيست» تعديل أربعة من بنوده بتوفر شروط معينة عند التصويت على التعديل في الكنيست. فالمادة ٤، التي تحدد أن الكنيست يشكَّل عن طريق انتخابات عامة ومباشرة وسرية ووفق مبدأ المساواة وبحسب النظام النسبي، تنص على أنه: «لا يعدل هذا البند إلّا بأغلبية أعضاء الكنيست»، أي ٦١ عضو كنيست. وتقرر المادة ٩/أ أنه لا يمكن إطالة مدة ولاية الكنيست المحددة بأربعة أعوام في المادة ٨ إلّا بأغلبية ٨٠ عضواً. أمّا المادة ٤٤ فتحظر تغيير «القانون الأساسي: الكنيست» بواسطة أنظمة الطوارئ، وتنص المادة ٤٥ على أنه «لا يمكن تغيير المادة ٤٤ أو المادة ٤٥ إلّا بأغلبية ٨٠ عضو كنيست.» كما نصت المادة ٥٦ من «القانون الأساسي: الحكومة»، في صيغته الصادرة سنة ١٩٩٢، على أنه «لا يمكن تغيير هذا التشريع إلّا بأغلبية أعضاء الكنيست»، أي من جانب ٦١ عضواً. هذا وفي سلسلة من الأحكام القضائية، تقرر أن قانوناً يخل بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة ٤ من «القانون الأساسي: الكنيست»، ولا يقره الكنيست بالأغلبية اللازمة، هو قانون ملغى.[٦]

أمّا القوانين الأساسية التي لا يتطلب تعديلها أغلبية خاصة، فلم تنل مكانة مميزة في هرم التشريعات. فقد قررت محكمة العدل العليا[٧] أنه على الرغم من أن المادة ٢١ في قانون المعايير لسنة ١٩٥٣ تناقض المادة ٣١/د في «القانون الأساسي: الحكومة»، الذي لم يكن تغييره يتطلب أغلبية خاصة، فإنها لا تعتبر ملغاة. وقد قال القاضي برنزون

(٦) عدل عليا ٦٩/ ٩٨، برغمن ضد وزير المالية، المصدر نفسه، ٢٣(١)، ص ٦٤٩؛ عدل عليا ٢٤٦/ ٨١، أغودا درخ ضد مؤسسة الإعلام، المصدر نفسه، ٣٥(٤)، ص ١؛ عدل عليا ١٤١/ ٨٩، روبنشتاين ضد رئيس الكنيست، المصدر نفسه، ٣٧(٣)، ص ١٤١؛ عدل عليا ١٤٢/ ٨٩، تنوعه لأور ضد رئيس الكنيست، المصدر نفسه، ٤٤(٣)، ص ٥٢٩.

(٧) عدل عليا ١٠٧/ ٧٣، «نجب» ـ تحت شيروت لاوتو موفيل م. ض. ضد دولة إسرائيل، المصدر نفسه، ٢٨(١)، ص ٦٤٠.

في هذا الحكم: «كون قانون المعايير محدداً وخاصاً، وكون ‹القانون الأساسي: الحكومة› قانوناً عاماً، يُعطى قانون المعايير أفضلية بسبب التحديد الذي فيه.»

ولا يقف الأمر عند إمكان تعارض قانون عادي مع القوانين الأساسية فقط، بل يمتد أيضاً إلى إمكان أن يغير قانون عادي قوانين أساسية. ففي قرار لمحكمة العدل العليا[٨] ورد: «لا يوجد أي دليل على أنه من غير الممكن تعديل قانون أساسي إلّا بواسطة قانون أساسي، فالفارق بين الاثنين [العادي والأساسي] هو فارق لغوي بحت.» لهذا، لا يوجد أي أفضلية قانونية لقوانين أساسية على قوانين عادية إلّا إذا كان القانون الأساسي حصيناً. فالعلاقة بين قانون أساسي وقانون عادي هي العلاقة نفسها بين قانونين عاديين. وعندما يتناقض قانون أساسي غير حصين مع قانون عادي، يتم فحص أي القانونين أحدث، وأيضاً أي القانونين خاص وأيهما عام. وبحسب ذلك، فالقانون الأحدث هو الذي يفوق القانون الأقدم، والقانون الخاص هو الذي يفوق القانون العام. وهذا المفهوم للقوانين الأساسية تغير مع إصدار الحكم القضائي بشأن «بنك همزراحي»، كما سنرى في القسم التالي.

(٢) فترة سمو القوانين الأساسية:

تحوّل قرار المحكمة في قضية «بنك همزراحي» إلى سابقة في القانون الإسرائيلي تفيد بأن أي قانون أساسي يكون غير قابل للتغيير إلّا بواسطة قانون أساسي آخر. فمحكمة العدل العليا اختارت بين معيارين: الأول، تعريف رسمي يأخذ بعين الاعتبار اسم القانون، والثاني، تعريف يأخذ في الحسبان جوهر القانون. وطرح المعيار الثاني السؤال التالي: هل مضمون القانون هو مضمون دستوري أم لا؟

يقول القاضي أهرون براك في قضية «بنك همزراحي» ما يلي: «لا يمكن تغيير قانون أساسي إلّا بواسطة قانون أساسي.» ويضيف قائلاً: «أنا على علم بأنه في الماضي عُدلت قوانين أساسية بواسطة قوانين عادية، ولا أريد أن أنتقص من مكانة هذه التعديلات، التي أُجيزت بواسطة أحكام صادرة عن هذه المحكمة. لذلك فالتعديلات السابقة تحافظ على مكانتها، لكن من الآن فصاعداً، لن يتم تعديل قانون أساسي إلّا بواسطة قانون أساسي.»[٩] وقال الرئيس شمغار هو الآخر: «من الآن فصاعداً، من الأصح أن نتبنى

(٨) عدل عليا ٧٧/ ٦٠، كسلر ضد رئيس لجنة الانتخابات المركزية للكنيست، المصدر نفسه، ٣١(٢)، ص ٥٥٦، ٥٦٠.

(٩) الفقرتان ٦٠، ٦١ من القرار في قضية «بنك همزراحي»، مصدر سبق ذكره.

سياسة سلم التشريعات فيما يخص القوانين الأساسية. وبحسب هذا السلم من غير الممكن تغيير قانون أساسي إلّا بواسطة قانون أساسي.»[10] هذه الآراء تسري على تغيير القوانين، إلّا إنها لا تسري على الانحراف عن أحكام القانون، والفارق بين تغيير القانون بواسطة قانون، والانحراف عن أحكام القانون غير واضح.[11] ومن هنا، نرى مدى أهمية قرار الحكم في قضية «بنك همرزاحي»، من جهة الثورة الدستورية وبلورة نظام الحكم الدستوري في إسرائيل.

ج) المبدأ الدستوري: «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية»

تبين وثيقة إعلان إقامة الدولة أن إسرائيل دولة يهودية مفتوحة لليهود المقيمين بها، أو بأي مكان آخر في العالم. وتم تجسيد هذا المبدأ في قانون العودة لسنة ١٩٥٠، وفي قانون الجنسية لسنة ١٩٥٢. فقد منح القانون الأول كل يهودي في العالم الحق في المجيء إلى إسرائيل والاستقرار فيها، وكذلك حق العمل والتملك، وخُصِص لكل وافد جديد مساعدات وتسهيلات تمكنه من الإقامة بالبلد والتأقلم. كما تضمن قانون الجنسية شروطاً ميسرة من أجل منح الجنسية الإسرائيلية لليهود.[12] وتضمنت وثيقة إعلان إقامة الدولة أيضاً كثيراً من القيم التي تشكل، عادة، دعائم الديمقراطية، كالمساواة في الحقوق الاجتماعية والسياسية بين المواطنين كافة، بغض النظر عن الدين أو العرق أو الجنس، وكضمان حرية الدين والضمير واللغة والتعليم والثقافة، إضافة إلى تبني المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة. وفي أوائل تسعينيات القرن الماضي، تم دمج المبدأين: الدولة «اليهودية» والدولة «الديمقراطية» في مبدأ واحد: «دولة إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية»، كي يعمل به في آن واحد، وذلك في «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته» (المادة ١/أ)، و«القانون الأساسي: حرية العمل» (المادة ٢).

المصطلحان في مبدأ «دولة يهودية وديمقراطية» متناقضان. وإذا تم تفسير مصطلح «دولة يهودية» على أساس أن إسرائيل هي دولة دين يهودي، فستظهر مشكلة جدية فيما يتعلق بحقوق الذين ليسوا يهوداً، لأن اليهودية تقوم بالتفريق بين أتباعها وسائر

(١٠) المصدر نفسه، الفقرة ٢٧.

(١١) أمنون روبنشتاين وبراك مدينه، «القانون الدستوري لدولة إسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: شوكن، ط ٤ موسعة، ١٩٩٦).

(١٢) لمزيد من المعلومات عن القانونين وعن التساؤل «من هو اليهودي؟»، انظر: شقور، مصدر سبق ذكره، ص ٦-٨.

الشعوب.[13] ويتعلق الأمر الأساسي بكيفية تفسير علاقة الدين بالدولة. وإذا فُسر مصطلح «دولة يهودية» كدولة صهيونية، فيمكن أن يتكوّن تمييز ضد الأقليات غير اليهودية، وتحديداً الأقلية العربية. إذ إن هنالك تناقضاً غير قابل للجسر بين الصهيونية والمساواة.[14] وحتى إذا أخذنا الصهيونية المقلصة إلى أدنى الحدود، فهي أيضاً، بدورها، تدعم قانون العودة، وهو قانون يميز قومياً.

ومصطلح «ديمقراطية» غامض وقابل للتأويل بطرق متعددة، لكن ثمة مبدأً لا يمكن من دونه الحديث عن الديمقراطية، وهو مبدأ المساواة،[15] إذ إنه يقف في مركز الآلية الديمقراطية.[16] وبالإضافة إلى ذلك، ففي الديمقراطية لا يتم الاهتمام بحقوق الأكثرية فحسب، بل أيضاً بأخذ حقوق الأقلية في الاعتبار،[17] وبألّا تكون هذه الديمقراطية عبارة عن أبارتهايد (نظام الفصل العنصري، كما كان الحال في جنوب إفريقيا قبل سنة ١٩٩٤).

التناقض الموجود بين مصطلحي «يهودية» و«ديمقراطية» يدعو إلى التساؤل: كيف يفسر مبدأ «إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية» كي يُعمل بالمصطلحين في آن واحد من دون انتهاك لحقوق الإنسان، وبالتالي لمبدأ الديمقراطية؟ يعرض كل من «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته»، و«القانون الأساسي: حرية العمل» قاعدة متطابقة للتوفيق بين

(١٣) عن الدين اليهودي ومبدأ المساواة بين اليهودي وغير اليهودي، انظر: يوئيل لرنر، «المفرّق بين شعب إسرائيل وبقية الشعوب» (بالعبرية)، (القدس: معهد سنهدرين، ١٩٩٢). وانظر أيضاً: أفيغدور لفونتين، «يهودية وديمقراطية ـ أحاديث شخصية»، «عيوني مشباط»، المجلد ١٩، العدد ٣ (١٩٩٥)، ص ٥٢١-٥٤٦ وخصوصاً ص ٥٣٢. لكن راجع أيضاً نقداً لمقالة لفونتين وصورة أُخرى لليهودية في: أشير معوز، «قيم دولة يهودية وديمقراطية»، «عيوني مشباط»، المجلد ١٩، العدد ٣ (١٩٩٥)، ص ٥٤٧-٦٣٠.

(١٤) سامي سموحا، «فجوات طبقية، طائفية، قومية، والديمقراطية في إسرائيل»، في: أوري رام (تحرير)، «المجتمع الإسرائيلي: جوانب ناقدة» (بالعبرية)، (تل أبيب: بريروت، ١٩٩٣)، ص ١٨٧-١٩٧. وبالنسبة إلى نظرة مؤسسي الصهيونية إلى اليهود الشرقيين، ومنها يمكن استنتاج النظرة إلى غير اليهود، راجع:

Joseph Massad, «Zionism's Internal Others: Israel and the Oriental Jews,» *Journal of Palestine Studies,* vol. XXV, no. 100 (Summer 1996), pp. 53–68.

(١٥) Olivier Duhamel, *Les démocraties: régimes, histoire, exigences* (Paris: Seuil, 1993), p. 284.

(١٦) Ibid.

(١٧) Elia Zureik, Fouad Moughrabi and Vincent F. Sacco, «Perception of Legal Inequality in Deeply Divided Societies: The Case of Israel,» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 3 (1993), p. 423.

المصطلحين، تتمثل في أن كلا القانونين يتضمن أحكاماً تسمح بتقييد الحقوق والمبادئ المدرجة فيهما، أو بعبارات أُخرى، بانتهاك هذه الحقوق والمبادئ إذا توفرت شروط معينة. فقد نصت المادة ٤ من «القانون الأساسي: حرية العمل» على التالي: «يمنع انتهاك الحقوق المنصوص عليها في هذا القانون الأساسي، إلّا بواسطة قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل، يبغي نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها، أو بحسب تخويل مفصل لقانون كالمذكور أعلاه.» أمّا المادة ٨ من «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته»، فتضمنت النص ذاته ما عدا الجملة الخاصة بالتخويل. إذاً، كيف استفاد كل من الفقه والقضاء من هذا النص من أجل التوفيق بين مصطلحي الديمقراطية واليهودية؟

(١) موقف الفقه من تفسير المبدأ:

يعتبر الفقه أن القانونين الأساسيين المتعلقين بحقوق الإنسان وضعا شروطاً متراكمة، على المشرِّع تحقيقها كلها إن كان يريد مس الحقوق الواردة فيهما. فإذا لم يحقق أي شرط منها، منع من مس أي حق من الحقوق المحمية. وإذا صدر عنه تشريع لا يتوافق والمذكور أعلاه، فلمحكمة العدل العليا الصلاحية الكاملة في إعلان أن هذا التشريع ملغى. والشروط المتوجب على المشرع أن يحققها من أجل أن يملك الصلاحية القانونية الدستورية لمس الحقوق المحمية هي: ١) أن يتم الانتهاك في قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل؛ ٢) أن يكون هدف القانون نبيلاً؛ ٣) ألّا يكون الانتهاك مبالغاً فيه. فإذا انتهك قانون حقوقاً أساسية من دون أن يحقق أحد هذه الشروط، يعتبر ملغياً.[١٨] ومن الممكن أن يتم تقييد الحقوق أيضاً في تشريعات ثانوية، لكن في هذه الحالة يجب أن يكون تخويل صلاحية القيام بهذا الانتهاك مفصلاً، وأن يجيب على الشروط التي سبق ذكرها.

والمطلع على فحوى هذين القانونين يعتقد، أول وهلة، أنهما منسجمان مع روحية المعاهدات الدولية والدساتير الديمقراطية. كذلك تقوم المراجع القانونية بهذا التشبيه وخصوصاً بالوثيقة الدستورية المتعلقة بالحقوق والحريات في كندا. لكن، في فقرة التقييد الواردة في القانونين الأساسيين، هنالك شروطاً خاصة لا تظهر في الإعلانات والمواثيق العالمية المتعلقة بحقوق الإنسان، ولا في الدساتير الديمقراطية، ولا حتى في وثيقة الحقوق والحريات الكندية التي أُدعي أن هذه الشروط مأخوذة عنها. فبحسب النصين المتضمنين في القانونين الأساسيين، يمكن تقييد الحقوق الأساسية إذا تلاءم

(١٨) «بنك همزراحي»، مصدر سبق ذكره.

التقييد مع «قيم دولة إسرائيل». وتفسير هذه القيم لن يحيد في كل الأحوال عن القيم والأهداف التي وُجد القانونان من أجل تطبيقها، وتم النص عليها في موادهما، سواء بصورة عامة في النص الذي فحواه أن حقوق الإنسان في إسرائيل تعترف بقيمة الإنسان وقدسية حياته وحريته، وأن هذه القيم ستُحترم من خلال المبادئ المتضمنة في وثيقة إعلان إقامة الدولة،[١٩] أو بشكل أكثر تخصيصاً في النص الذي يربط الهدف من احترام الحقوق في القانونين بإرساء قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.[٢٠] إذ من الممكن أن ينتج من تطبيق هذه الشروط وضع فيه تمييز ضد الفلسطينيين. ففي تعريف القيم بهذه الطريقة يوجد انتهاك لوحدة الجنس البشري وعالمية حقوق الإنسان،[٢١] لأن هذه الحقوق هي حقوق الإنسان اليهودي لا حقوق الإنسان بصورة عامة، أو على الأقل ليست حقوق مواطني الدولة كافة. في هذا الشأن، يمكن اقتباس كلمات عضو الكنيست شولاميت ألوني، وبها تحفظت من الصفة اليهودية للدولة التي حُددت في المادة ١ من «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته»، إذ قالت: «لا يوجد مكان في العالم تقيد فيه حريات مدرجة في معاهدات، أو إعلان، أو قانون، أو دستور، بسبب انتماء قومي أو عرقي. وفي هذه الأيام نشهد تمييزاً في القانون كما في الممارسات، تمييزاً بين إنسان وآخر، نحن نشهد وحشية الحكومة ضد المواطنين العرب.»[٢٢]

(٢) موقف القضاء من تفسير المبدأ:

القضاء الإسرائيلي حافل بالقرارات التي تطبق مبدأ «الدولة اليهودية»، كقضية

(١٩) المادة ١ من «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته»؛ المادة ١ من «القانون الأساسي: حرية العمل».

(٢٠) المادة ١/أ من «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته»؛ المادة ٢ من «القانون الأساسي: حرية العمل». بشأن مفهوم جديد للمصطلح، انظر: شولاميت ألموغ، «قانون أساسي: حرية الامتهان، وكرامة الإنسان وحريته»، «مشباط وممشال»، المجلد الأول (١٩٩٢/ ١٩٩٣)، ص ١٨٨، ١٩٢. في الملاحظة ٢٩ تقول المؤلفة أنه، في رأيها، من الممكن أن نُدخل قيماً أُخرى إلى قيم دولة إسرائيل، وهي تقدم الصهيونية مثالاً لقيمة كهذه.

(٢١) Sélim Abou, *Cultures et droits de l'homme* (Paris: Hachette, 1992).

(٢٢) «مداولات الكنيست» (١٩٩٥)، ص ١٢٤١. عضو الكنيست شيفح فايس أضاف قائلًا: «نحن نتكلم على إعلان حقوق إنسان عالمية. لو كُتب، مثلاً، في أي دستور أن هدفه حماية كرامة الإنسان من أجل تبجيل أميركا كدولة أميركية لانتقدناه بشدة»، المصدر نفسه، ص ١٢٤٣.

«بوركان».[٢٣] ففي هذه القضية قررت المحكمة تفضيل القيم اليهودية المتمثلة في إعادة الحي اليهودي كما كان قبل سنة ١٩٤٨، على مبدأ عدم التمييز العنصري، عندما أيدت رفض شركة لإعادة تطوير الحي اليهودي في البلدة القديمة في القدس الطلب الذي قدمه لها بوركان (وهو عربي مسلم من سكان القدس) للحصول على بيت في مشروع تأجير طويل الأمد تقوم به الشركة، وذلك على أساس أن التأجير طويل الأمد خصص لليهود فقط. وهناك قضية «وتد» التي تمحورت حول تخصيص موارد لليهود المتدينين الذين يدرسون في مؤسسات دينية، في حين أن المؤسسات الخاصة بالمسيحيين والمسلمين والدروز لا تمتلك مثل هذه المخصصات.[٢٤]

والسؤال الذي يطرح نفسه بعد تبني مصطلح «دولة يهودية وديمقراطية» في القوانين الأساسية التي تتعلق بالحقوق والحريات هو: كيف يوفق القضاء بين «اليهودية» و«الديمقراطية» في أحكامه؟

في قضايا حقوق الإنسان في إسرائيل، وبعد التأكد من أن للفرد حقاً تم انتهاكه، على القاضي أن يبحث عن التوازن بين الحقوق.[٢٥] ففي حالة التناقض فيما بينها، يقوم القاضي بفحص الآتي: إن كانت للحقوق مكانة قانونية متطابقة، يوازن القاضي بينها مع محاولة تطبيق كلا الحقين المتنازعين. وإذا لم يستطع أن يجد هذا التوازن، عليه أن يقوم بتنازلات متبادلة في الحقوق. وفي حالة وجود حقين لا يتمتعان بالمكانة القانونية ذاتها،

(٢٣) عدل عليا ١١٤/ ٨٨، بوركان ضد وزير المالية وآخرين، «قرارات قضائية»، ٣٢(٢)، (بالعبرية)، ص ٨٠٩. وبسبب الضجة الإعلامية بشأن القرار، انتقد القاضي حاييم كوهين محامي بوركان، وطلب من النيابة العامة أن تقدم بحقه شكوى بسبب خرقه قواعد نقابة المحامين التي تمنع نشر تفصيلات المحاكمات. للمقارنة بين تعامل المحكمة مع الحلم الصهيوني ومع بوركان العربي، انظر: أفيغدور فلدمان، «الدولة الديمقراطية في مقابل الدولة اليهودية: فراغ من دون أماكن، زمن من دون تعاقب»، «عيوني مشباط»، المجلد ١٩، العدد٣ (١٩٩٥)، ص ٧١٧-٧٢٧. الحكم في قضية بوركان يبرهن على معايير محكمة العدل العليا المزدوجة. وبشأن الادعاء بعدم تفعيل معايير مزدوجة بالنسبة إلى العرب في إسرائيل، انظر: إيلان سبان، «تأثير المحكمة العليا في موقع العرب في إسرائيل»، «مشباط وممشال»، المجلد الثالث (١٩٩٥/ ١٩٩٦)، ص ٥٤١، ٥٦٩.

(٢٤) عدل عليا ٢٠٠/ ٨٠، محمد وتد ضد وزير المالية وآخرين، «قرارات قضائية»، ٢٨(٣)، (بالعبرية)، ص ١١٣. في هذه القضية تم الاعتراف بأن الانتماء الديني يشكل فارقاً ذا أهمية في عملية تخصيص الموارد.

(٢٥) François Rigaux, «La conception occidentale des droits de l'homme face à l'Islam,» *Revue trimestrielle des droits de l'homme* (1990).

يقوم القاضي بمحاولة تطبيق الحقين، وإذا لم يستطع فعل ذلك، يعطي الحق ذا المكانة القانونية الأعلى الأولوية.[٢٦] وفي عملية موازنة المصالح، على القاضي أن يأخذ في الحسبان قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، فكيف يتم تفسير هذه القيم، علماً بأن عملية التفسير يمكن أن تحدث تمييزاً ضد من هم من غير اليهود؟

من المتفق عليه في القانون الإسرائيلي أن يُستعمل أسلوب التفسير المسمى «التفسير بحسب الغاية»،[٢٧] لا التفسير الكلامي البسيط والواضح، وإنما ذاك التفسير الذي يحاول معرفة قصد المشرِّع كي يجد التفسير الصحيح والأكثر دقة للقانون الأساسي المتعلق بحقوق الإنسان. لكن إن وجد إجماع على طريقة التفسير (البحث عن الغاية)، فهنالك اختلاف بشأن الغاية ذاتها. على سبيل المثال، يقول القاضي أهرون براك إن غاية «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته» هي الحفاظ على كرامة الإنسان وحريته،[٢٨] وإن المادة المتعلقة بالهدف في القانون تدل على ذلك. وهي ليست غاية موقتة، أو وسيلة فحسب، وإنما غاية مركزية وأساسية. وبالتالي لا يعتقد القاضي براك أنه من الصحيح القول إن القانون الأساسي أعطى قيم دولة إسرائيل مكانة عليا، وبالتأكيد أنه لم يعط تلك القيم التي لا تتعلق بكرامة الإنسان وحريته مثل تلك المكانة. ومن الجدير بالذكر ثمة مَن يعتقد، خلافاً لبراك، أن هدف «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته» هو «صوغ وترسيخ قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية»،[٢٩] وأن كرامة الإنسان وحريته هما وسيلة فقط لمثل هذا الترسيخ.

ويصرح القاضي براك أن «القيم اليهودية التي نتحدث عنها موجودة في محور التجربة العالمية، الذي يلائم طابع الدولة الديمقراطي. لذلك، بحسب هذه النظرية، لا مكان لربط قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية بالقانون الديني اليهودي. ويجب الأخذ بعين الاعتبار أن في إسرائيل أقلية غير يهودية كبيرة، وفعلاً أن قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية هي القيم العالمية نفسها المشتركة بين بني البشر جميعاً، والتي نمت من التقليد والتاريخ

(٢٦) على سبيل المثال: استئناف مدني ٩٢/ ٥٢، رام مهندسيم ضد بلدية الناصرة العليا، «قرارات قضائية»، ٤٧(٥)، (بالعبرية)، ص ١٨٩، ٨٠٣.

(٢٧) أهرون براك، «تفسير قانوني: تفسير دستوري» (بالعبرية)، (القدس: نبو للنشر، ١٩٩٤)، المجلد الثالث، ص ٣٢٧.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) انظر مثلاً: يهوديت كارب، «بعض الأسئلة عن كرامة الإنسان وفق القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته»، «مشباطيم»، المجلد ٢٥، الأعداد ١-٣ (١٩٩٥)، ص ١٢٩.

اليهوديين.»[٣٠] في الإمكان الاستنتاج من أقوال القاضي براك أنه يجب تفسير مصطلح «دولة يهودية» على أسس عالمية، لأن من الواجب أخذ بقية السكان الذين يعيشون في الدولة من غير اليهود في الاعتبار. فإذا أعطيت القيم اليهودية للدولة أفضلية مقارنة بكرامة الإنسان، فإن مثل هذا الفهم يناقض مفاهيم حقوق الإنسان التي تدعي أن يكون الإنسان مركز النظام، وأن القانون ليس إلّا وسيلة لتحقيق هدف المشرِّع.[٣١]

لكن في فترة متأخرة، تراجع القاضي براك عن موقفه هذا. ففي كتابه «تفسير قانوني»[٣٢] كتب أنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار القيم المشتركة بين الديمقراطية والتاريخ والتقاليد اليهوديين، كما شدد على التناغم والمزج فيما بين هذه القيم. وفي هذه الكلمات نجد تفسيراً آخر للعلاقة بين اليهودية والديمقراطية، والذي يحد أيضاً من العالمية.

من الواضح أنه يوجد اختلاف في الآراء بشأن الأهمية المعطاة للقيمة اليهودية والقيمة الديمقراطية؛ فهناك مَن يعتقد أن القيمة اليهودية تتغلب على القيمة الديمقراطية،[٣٣] وهناك مَن يعتقد أن ليس من الضروري أن تتصادم هاتان القيمتان. وفي حالة التصادم يجب، كما قال القاضي مناحم إلون، المحافظة على التمثيل الملائم للقيمتين، ومحاولة التوصل إلى الجمع بينهما، لكن إذا تعذر التوصل إلى هذا المزيج، يجب تفضيل يهودية الدولة على ديمقراطيتها. ففي الموت الرحيم، على سبيل المثال، يجب التدقيق في أصول الأنظمة الديمقراطية وأيضاً في نظام القانون العبري، فإذا لم يتم العثور على أي دولة تكون شرائعها مطابقة للقانون العبري وتعتمد «المزج بين القيمتين» (اليهودية والديمقراطية)، يتوجب علينا أن نفسر قيمة الدولة الديمقراطية بحسب قيمة الدولة اليهودية.[٣٤]

ومما سبق يقتضي أن يتحول عمل القاضي إلى بحث أكاديمي من أجل إثبات وجود دول ديمقراطية تسير على النحو الذي يمليه الدين اليهودي. وإذا لم يتم إيجاد مثل هذه الدول، فالأمر سيان. وفي هذا النهج النتيجة معروفة سلفاً، وعلى القاضي فقط أن يبحث

---

(٣٠) براك، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٨-٣٤١.

(٣١) القاضي زوسمان في: استئناف مدني ٤٨١/ ٧٣، إلزه ههجنه ضد زتسل، «قرارات قضائية»، ٢٥(١)، (بالعبرية)، ص ٥٠٥، ٥١٦.

(٣٢) براك، مصدر سبق ذكره.

(٣٣) انظر: أهرون براك، «قانون الوكلاء» (بالعبرية)، (القدس: نبو للنشر، ١٩٩٥)، المجلد الأول، ص ٦٠-٦١، إذ ينقل عن قاضي محكمة العدل العليا مناحم إلون قوله إن كلمة «يهودية» ذكرت قبل كلمة «ديمقراطية»، وإن معنى الكلمة الأولى يعلّمنا معنى الكلمة الثانية.

(٣٤) المصدر نفسه.

عن إسناد في أنظمة أُخرى. وبالإضافة إلى ذلك فإن في نهج القاضي مناحم إلون تجاهلاً لبقية الأديان. ففي الحكم القضائي يعل شيفر،[٣٥] والذي يسمح بالموت الرحيم، يفحص القاضي مناحم إلون أصول القانون العبري، ويستنتج أنه يسمح بذلك. هذا الحكم يقوي التوجه الذي يهدف إلى تفضيل القيم اليهودية على القيم المشتركة لمواطني الدولة، وهو أخطر من بقية الأحكام السابقة لأنه يغض الطرف عن نتائج الحكم على غير اليهود في دولة إسرائيل. ويبدو أنه بدلاً من التوصل إلى تسوية[٣٦] ترضي الأطراف جميعاً، عرباً ويهوداً، فإن «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته» هو عبارة عن تسوية بين اليهود المتدينين واليهود العلمانيين من دون ضم العرب في إسرائيل إلى هذا التجمع.

***

يخلص هذا القسم إلى أن تضمين مبدأ «دولة يهودية وديمقراطية» في القوانين الأساسية التي تتعلق بحقوق الإنسان يؤدي إلى انتهاك حقوق الأقليات غير اليهودية، ويؤكد التوجه القائم على تفضيل يهودية الدولة على ديمقراطيتها. والمصطلح «دولة يهودية وديمقراطية» فيه انحراف واضح عن مبدأ «الديمقراطية السياسية» التي يدعمها مبدأ المساواة.[٣٧] وعلى الرغم من النقاشات الحادة في شأن ماهية التفسير الصحيح لهاتين القيمتين، فإن في الإمكان الجزم أن التقييد التشريعي والقضائي بشأن القيمة اليهودية هو خاص بدولة إسرائيل، وأنه سبب في انتهاك حقوق الإنسان.

وعلى الرغم من الأوجه المتعددة ليهودية الدولة، فإن هناك تخوفاً من انعكاسها سلباً على بقية المجالات القانونية. وقد عبرت اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتربوية، في تعليقاتها على التقرير الذي قُدم إليها عن دولة إسرائيل، عن قلقها إزاء يهودية الدولة بقولها: «تعبر اللجنة عن قلقها أن يؤدي التركيز المفرط على كون الدولة 'دولة يهودية' إلى التمييز، وإلى إعطاء مواطنيها غير اليهود مكانة الدرجة الثانية.»[٣٨]

---

(٣٥) استئناف مدني ٥٠٦/ ٨٨، يعل شيفر، قاصر ضد دولة إسرائيل، «قرارات قضائية»، ٤٨(١)، (بالعبرية)، ص ١٦٨.

(٣٦) كارب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩.

(٣٧) سموحا، مصدر سبق ذكره.

(٣٨) الأمم المتحدة/ المجلس الاقتصادي والاجتماعي/ اللجنة الدولية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، E/C.12/1/Add. 27, 4 December 1998, par. 10.

ثانياً: النظام القانوني

على الرغم من اختلاف الباحثين في شأن عدد الأنظمة القانونية وطبيعتها وتسميتها،[٣٩] فإن هناك نظامين قانونيين متعارف عليهما: ١) النظام القانوني الروماني ـ جرماني، الذي يمنح التشريع المكتوب أهمية خاصة، والذي ينطوي في أغلبية الدول التي تطبقه على سن مدونات قانونية شاملة، كالقانون المدني والجزائي؛ ٢) النظام الأنغلو ـ سكسوني، ويعرف أيضاً بـ«القانون العام» (Common Law). وللقاضي في هذا النظام مكانة تفوق مكانته في النظام الأول، فهو ليس مجرد آلة تطبق القانون، وإنما يضع القانون بذاته من خلال القرارات التي يصدرها. فالقرارات الصادرة عن المحاكم الأعلى درجة تتمتع بمكانة قانونية ملزمة كسوابق قضائية، وعلى جميع المحاكم الأدنى درجة التقيد بها. أمّا المحكمة الأعلى درجة فهي غير ملزمة بالتقيد بقراراتها السابقة. والتطور التقليدي للقانون في النظام الأنغلو ـ سكسوني يتم من قضية إلى قضية لا وفق النظريات القانونية الأكاديمية.

وقد تعايش هذان النظامان في فلسطين في عهد الانتداب البريطاني، فما هو وضعهما في إسرائيل بعد إعلان قيامها؟ سيتم عرض هذا الموضوع في ثلاثة أقسام: الأول يبين الخلفية التاريخية لاستيعاب الأنظمة القانونية السابقة، والثاني يتطرق إلى مكانة النظامين القانونيين الروماني ـ جرماني والأنغلو ـ سكسوني، ويتناول الثالث أثر القانون الديني في النظام القانوني.

أ) الخلفية التاريخية لاستيعاب الأنظمة القانونية السابقة

خلال عهد الحكم العثماني حتى أواسط القرن التاسع عشر، كانت الشريعة الإسلامية تشكل أساس النظام القانوني في فلسطين، وفي سائر أقطار الإمبراطورية العثمانية. ومع توجه هذه الأخيرة نحو الإصلاحات ذات الطابع الغربي (فيما سمي «التنظيمات»)، اعتُمد بالتدريج النظام القانوني الروماني ـ جرماني، ولا سيما من ناحية تقنين التشريعات. وصدرت في إثر ذلك تشريعات، مثل قانون التجارة العثماني، والقوانين المتعلقة بتشكيل المحاكم النظامية التي استقيت أحكامها من القانون الفرنسي، أو قانون الأراضي الذي

(٣٩) René David et Camille Jauffret-Spinosi, *Les grands systèmes de droit contemporains* (Paris: Dalloz, 1988).

استُمد من الأعراف السائدة، ومن القوانين الغربية (الفرنسية والألمانية). وحتى عندما استقيت الأحكام من الشريعة الإسلامية، مثل «مجلة الأحكام العدلية» (وهي بمثابة القانون المدني)، أو قانون العائلة العثماني (المنظم للمسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية)، فقد أصبحت القوانين الجديدة بمثابة القانون الوضعي الواجب التطبيق، وقد رتبت محتوياتها في مواد تحمل أرقاماً متسلسلة.

وبعد انتهاء الحكم العثماني وإقامة الانتداب البريطاني على فلسطين، سن البريطانيون مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢. وفي المادة ٤٦ منه تم تحديد النظام القانوني في البلد، فقد بينت هذه المادة القوانين التي ستطبق في المحاكم، من عثمانية وبريطانية، ومدى تطبيقها وشروطه. وبموجب هذه المادة، وجد في فلسطين في الحقبة الانتدابية قوانين من الحقبة العثمانية تعكس النظام القانوني الروماني ـ جرماني. وفي الوقت ذاته، أصبح للسوابق القضائية قيمة قانونية إلزامية كما في النظام الأنغلو ـ سكسوني، بالإضافة إلى سن قوانين جديدة ألغت بعض القوانين العثمانية لتسهيل استيعاب النظام الأنغلو ـ سكسوني، كالقوانين المتعلقة بتنظيم المحاكم.

وفي أعقاب انتهاء الانتداب البريطاني على فلسطين، وإعلان قيام دولة إسرائيل، تم إصدار «أمر أصول الحكم والقانون» في ١٩ أيار/ مايو ١٩٤٨، الذي نص في المادة ١١ منه على إبقاء سريان مفعول القوانين التي كانت قائمة عشية ١٤ أيار/ مايو من السنة نفسها، وذلك إن لم يكن فيها تناقض مع هذا الأمر، أو مع قوانين أُخرى كان سنها مجلس الدولة الموقت، أو بحسب أوامره، مع الأخذ بعين الاعتبار التغييرات الناتجة من إقامة الدولة وسلطاتها. وبموجب هذه المادة، فإن القوانين التي كانت قائمة عشية ١٤ أيار/ مايو ما زالت تحافظ على مكانتها، لكن وفق شروط معينة:

- عدم تناقض القوانين السابقة مع الأوامر أو القوانين الأُخرى الصادرة عن مجلس الدولة الموقت، أو بحسب أوامره. ولهذا، فقد نص «أمر أصول الحكم والقانون» في المادة ١٥/ أ منه على أن تحل كلمة «إسرائيل» كلما وردت كلمة «فلسطين». ونصت المادة ١٥/ ب على إلغاء أي تشريع يُلزم باستعمال اللغة الإنكليزية لغة رسمية. إلّا إنه لم يتم إلغاء مكانة اللغة العربية كلغة رسمية، لذلك فهي لغة رسمية في إسرائيل حتى اليوم. ويلاحَظ أحياناً اختلافات وعدم وضوح في الأحكام القضائية في موضوع إبقاء الأوامر الانتدابية، أو إلغائها، مثل مسألة استمرارية سريان مفعول مرسوم الأماكن المقدسة لسنة

١٩٢٤ حتى بعد سن قانون المحافظة على الأماكن المقدسة لسنة ١٩٦٧،(٤٠) و«القانون الأساسي: القدس عاصمة إسرائيل».(٤١)

• استيعاب قوانين الانتداب بعد إجراء تعديلات عليها لتتلاءم مع إقامة الدولة وسلطاتها. والتعديلات المعنية هنا تقنية، مثل تبديل أسماء السلطات البريطانية بأسماء سلطات ملائمة للدولة الجديدة. أمّا التعديلات الجوهرية التي قد تنبع من تغيير السلطة، فتتعدى الإطار الذي تسمح به المادة ١١ من «أمر أصول الحكم والقانون». فقد رفضت محكمة العدل العليا، مثلاً،(٤٢) أن تلغي أوامر الأمن الانتدابية، بحجة أن ذلك يستلزم تفعيل وجهة النظر الخاصة بالقاضي، على عكس التعديلات التقنية التي لا تتطلب اجتهاداً خاصاً منه.

ب) نظام قانوني مختلط: روماني ـ جرماني وأنغلو ـ سكسوني

يحمل النظام القانوني في إسرائيل في طياته بعض مميزات النظام الأنغلو ـ سكسوني والنظام الروماني ـ جرماني. والسبب المركزي في ذلك هو الإرث القانوني من الحقبتين العثمانية والانتدابية، واختلاف المصادر التي اقتبس منها المشرع الإسرائيلي فيما بعد خلال فترة التقنين في إسرائيل. لهذا سنتكلم على ملامح النظامين في قسمين، الأول يتناول التقنين وملامح النظام الروماني ـ جرماني، ويبين الثاني هيمنة النظام الأنغلو ـ سكسوني.

(١) التقنين وملامح النظام الروماني ـ جرماني:

إن عملية التقنين المكثفة التي قامت بها إسرائيل منذ قيامها تشير إلى أنها اعتمدت إلى حد كبير النظام القانوني الروماني ـ جرماني. ففي الستينيات، بدأت إسرائيل عملية تقنين القانون المدني، وكانت تطبق، حتى تلك الفترة، «مجلة الأحكام العدلية» الموروثة من الحقبة العثمانية حتى الانتدابية. ومن المعلوم أن هذه المجلة تنظم المجالات التي ينظمها القانون المدني عادة، مثل البيوع، والإجارة، والوكالة، والشركات، وغيرها. واختار المشرع الإسرائيلي ألّا يلغي المجلة بكاملها مرة واحدة، ويُحل قانوناً مدنياً جديداً مكانها، بل قرر أن يجري التقنين على مراحل، بحيث يسن في كل مرحلة مجالاً واحداً من مجالات

(٤٠) عدل عليا ٢٢/ ٦٨، حوغيم لتوميم ضد وزير الشرطة، «قرارات قضائية»، ٢٤(٢)، (بالعبرية)، ص ١٤١.
(٤١) عدل عليا ٥٣٧/ ٨١، شتنغر ضد حكومة إسرائيل، المصدر نفسه، ٣٢(٤)، ص ٦٧٣.
(٤٢) عدل عليا ٥/ ٤٨، لفين ضد غوبرنيك، المصدر نفسه، ١(١)، ص ٥٨.

القانون المدني كقانون مستقل.

لم تهدف القوانين الجديدة المتعلقة بالقانون المدني إلى «إصلاح أو تحسين القانون المحلي، وإنما سعت لتغيير النظام القانوني القديم الأجنبي، بواسطة تبديله بنظام قانوني إسرائيلي أصلي وحديث. والغاية من سن القوانين المتعددة في مجال القانون المدني الإسرائيلي بحسب رغبة المشرع هي توحيد هذه القوانين في مجلد قانوني كامل. ومن الممكن أن نلاحظ اليوم أنه يمكن اعتبار هذه القوانين فصولاً من مجلد قانوني مدني لا قوانين فردية فقط من دون قواسم مشتركة بينها.»(٤٣) غير أن الأمر الذي يشوه مغزى عملية التقنين هو دمج موضوعات متعددة في العملية، واستعمال آلية خاصة بالنظام الروماني ـ جرماني مع إعطاء معانٍ أنغلو ـ سكسونية.(٤٤)

وقد ذكر أهرون براك في كتابه «قانون الوكلاء» ما يلي: «من الممكن أن نتكلم على مدونة قانونية على الطريقة الإسرائيلية. والاختلاف بين المدونة الأوروبية والمدونة الإسرائيلية هو أن للثانية صفاتها الخاصة المنبثقة من طرق سنها ومن مبناها ومن مضمون ترتيباتها، وبالتالي تؤثر هذه الاختلافات في إكمالها وتطويرها.» وعلى سبيل المثال، نجد في قانون العقود لسنة ١٩٧٣ تأثيرات من عدة مذاهب قانونية،(٤٥) إذ إن بعض الترتيبات نُقل عن القانون الألماني، وبعضها عن القانون العام الأنغلو ـ أميركي، كما أن بعض المصطلحات أُخذ عن القانون العبري.(٤٦) فقواعد «الضرر المعنوي» مأخوذة عن القانون العبري والقانون الفرنسي، وقواعد «عقد لمصلحة طرف ثالث» مأخوذة عن القانون الألماني والقانون العبري، ومبدأ «سلامة النية في المفاوضات لإبرام العقود» مأخوذ عن القانون الألماني.(٤٧) كما يوجد تأثير للقانون الإنكليزي في القواعد المتعلقة بالعقود، كالقاعدة التي تقضي بأن مسبب الضرر يدفع تعويضات إذا تنبأ، أو استطاع أن يتنبأ، بالضرر قبل حدوثه. وقد تأثر قانون المبيعات لسنة ١٩٦٨ باتفاقية لاهاي بشأن القانون الموحد للبيع الدولي للبضائع، والقوانين

(٤٣) براك، «قانون الوكلاء»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠-٦١.
(٤٤) غوالتيرو فروكاتشه، «مبادئ تفسير القانون الإسرائيلي وخصوصاً قوانين العقود في ضوء القانون الإنكليزي»، «عيوني مشباط»، المجلد الثالث، العدد ١ (١٩٧٣)، ص ١١٢، ١١٨، ١١٩.
(٤٥) Gabriella Shalev and Shael Herman, «A Source Study of Israel's Contract Codification,» *Louisiana Law Review*, vol. 35, no. 3 (Spring 1975), pp. 1091-1115.
(٤٦) براك، «قانون الوكلاء»، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠-٦١.
(٤٧) يوئيل زوسمان، «سلامة النية في العقود ـ الارتباط بالقانون الألماني»، «عيوني مشباط»، المجلد الأول، العدد ١ (١٩٧٩)، ص ٤٨٥-٤٨٩.

الموحدة للتجارة الدولية. وهذه الاتفاقية نفسها تأثرت بالقانون الأوروبي.(٤٨)

وقد تم حتى الآن تشريع ثلاثة وعشرين قانوناً يمكن اعتبارها من صلب القانون المدني. ومن المفروض في المستقبل أن تُجمع هذه التشريعات المدنية المبعثرة لتشكل مدونة مدنية واحدة. والأمر شبيه بالمجال الدستوري الذي تعتمد فيه إسرائيل على قوانين أساسية متعددة من المفروض أن تُجمع، وأن تؤلف الدستور المكتوب في المستقبل. لقد مكّن تقنين التشريعات المتعددة في المجال المدني من تحديث عدد من الأحكام القانونية في فترة زمنية قصيرة. لكن من جهة أُخرى، لا تخلو عملية التقنين على هذا النحو من بعض السلبيات، مثل عدم التناسق بين العبارات والمصطلحات وغياب الفلسفة القانونية الواحدة. وأدى هذا الوضع إلى تكليف أوري يدين، الذي كان يشغل منصب مساعد المستشار القانوني للحكومة، تجميع القوانين ذات العلاقة التي سنت بين سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٨٦ في مدونة رئيسية واحدة. غير أن يدين توفي بعد فترة قصيرة ولم يكمل عمله، فجرى إنشاء لجنة خاصة ترأسها أهرون براك، الذي كان قاضياً في محكمة العدل العليا الإسرائيلية (أصبح رئيساً للمحكمة في سنة ١٩٩٥)، والتي أنهت عملها سنة ٢٠٠٤ بالتوصل إلى نص متكامل اعتمدته وزارة العدل.

وكان الخط الموجه للجنة هو تقنين القوانين السارية مع الحرص على تعديل السلبيات. وكان هناك مجالات احتاجت إلى تعديلات طفيفة، إلّا إن ثمة مجالات احتاجت إلى تعديلات جذرية، بحسب ما ورد في مذكرة اقتراح التقنين المقدم: «أُعد اقتراح قانون أحكام المعاملات المالية من أجل أن يكون تقنيناً للقانون المدني في إسرائيل. فالاقتراح ليس تجميعاً لعدة قوانين في مجال القانون المدني فحسب، وليس ‹كونفدرالية› لأحكام مستقلة، بل تمت عملية تخطيط اقتراح القانون وبلورته وصوغه من أجل أن يكون بمثابة المدونة المدنية أيضاً. وهو يطمح إلى تنظيم العلاقات القانونية في مجالات القانون المدني بشكل متكامل، وذلك من دون الإبقاء على مجالات غير معالجة. إذاً، يُعتبر الاقتراح بمثابة ‹فدرالية› لأحكام مترابطة تخضع لسياسة شاملة».(٤٩) ويشمل المجال المدني، لكن لا

(٤٨) زئيف زلتنر، «قانون المبيعات ١٩٦٨»، في: ج. تدسكي (تحرير)، «تفسير قوانين العقود» (بالعبرية)، (القدس: الجامعة العبرية ـ معهد الدراسات القانونية، ١٩٧٥)، ص ٩-١٠.

(٤٩) انظر: http://www.justice.gov.il/NR/rdonlyres/F4C8889A-234F-4A90-9B5A-B30C5B1B2E2A/0/mamonot.pdf

(الدخول في ١٥/ ٤/ ٢٠١٠).

يشمل المجالين الجنائي والتجاري، أو قوانين الأحوال الشخصية باستثناء أحكام الوراثة. ولم تجتاز هذه المسودة حتى الآن القراءات المطلوبة من أجل جعلها قانوناً ملزماً.

وبالنسبة إلى قوانين الشركات، فقد طبق لغاية سنة ٢٠٠٠ قانون الشركات لسنة ١٩٢٩، الذي سُن في عهد الانتداب البريطاني، والمستمد من التشريع الإنكليزي المتعلق بالشركات، بما في ذلك السوابق القضائية. وفي سنة ١٩٩٩، صدر قانون شركات جديد دخل في حيز التنفيذ بتاريخ ١/ ٢/ ٢٠٠٠. وهذا القانون لا يلغي بنود قانون الشركات القديم (الانتدابي) جميعها، أي أن تأثير التشريع الإنكليزي يبقى قائماً فيه. وهناك ثلاثة أسباب أساسية دفعت المشرع الإسرائيلي إلى تنظيم شامل لقوانين الشركات في إسرائيل: السبب الأول هو التطورات في العالم الغربي، فدول كثيرة، مثل بريطانيا (التي أخذ عنها القانون)، وفرنسا، والولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، قامت بسن قوانين حديثة تتماشى مع المستجدات العالمية. والسبب الثاني هو قصور تنظيم قانون الشركات لسنة ١٩٢٩ في موضوعات كثيرة في هذا المجال.(٥٠) والسبب الثالث هو ضرورة ملاءمة قوانين الشركات وفق الواقع الاقتصادي ومبنى السوق الإسرائيلية.(٥١) وقد تأثر القانون الجديد بالقانون الأميركي، الأمر الذي يعكس عملية الأمركة التي تحدث في المجتمع الإسرائيلي عامة، وداخل الحوار القانوني خاصة.

القانون الجنائي لسنة ١٩٧٧ هو الآخر مأخوذ عن أنظمة ومذاهب قانونية متعددة. وقد أدخل في جعبته كثيراً من الجرائم الموجودة في قانون العقوبات لسنة ١٩٣٦(٥٢) الصادر في عهد الانتداب البريطاني. وفي تعديل أُجري عليه سنة ١٩٩٤، أدخل على الفصل الأول تأثيرات من القانون الجنائي الألماني.

(٢) هيمنة النظام الأنغلو ـ سكسوني:

على الرغم من كون النظام القانوني الإسرائيلي نظاماً مختلطاً، فإن ملامح النظام

(٥٠) موشيه كيشت، «تفسير قوانين الشركات» (بالعبرية)، (تل أبيب: سدان، ٢٠٠١)، ص ١٠-١٢.

(٥١) إيريت حبيب سيغال، «قوانين الشركات بعد إصدار قانون الشركات الجديد» (بالعبرية)، (تل أبيب: أل ـ طر للإنتاج، ١٩٩٩)، المجلد الأول، ص ١٠-١٢.

(٥٢) يورام شاحر، «أصول أمر قانون العقوبات ١٩٣٦»، «عيوني مشباط»، المجلد السابع، العدد ١ (١٩٧٩/ ١٩٨٠)، ص ٧٥-١١٣. يحتوي هذا المصدر على وصف مشوق وصوري لكيفية انتقال القانون الجنائي من أماكن متعددة في العالم إلى فلسطين. انظر أيضاً:
Norman Abrams, «Interpreting the Criminal Code Ordinance, 1936: The Untapped Well,» *Israel Law Review*, vol. 7 (1972), pp. 25-64.

الأنغلو ـ سكسوني تبدو واضحة فيه بسبب العمل بمبدأ السوابق القضائية الذي يتعين بموجبه على كل المحاكم ألّا تنحرف عن القرارات الصادرة عن المحكمة العليا، بصفتها الاستئنافية وبصفتها محكمة عدل عليا. أمّا المحكمة العليا فهي غير ملزمة بتطبيق القرارات السابقة الصادرة عنها. وتؤدي هذه المحكمة دوراً مركزياً، فهي إذ تضع سوابق مُلزمة، تقوم بتطوير النظام القانوني وتحديثه. وإضافة إلى هذه الصبغة الأنغلو ـ سكسونية، ففي كتابة القرارات القضائية يحق لقضاة الأقلية الرافضين لرأي الأكثرية أن يسجلوا ملاحظاتهم.

إن القضاة، وخصوصاً قضاة محكمة العدل العليا، يتحلون بقدرة كبيرة على «صنع القانون» من خلال صلاحيتهم لمراجعة التشريعات (Judicial Review) التي تتناقض مع القوانين الأساسية، والتي أصبحت تحتل مكانة دستورية أعلى من القوانين العادية، ومن خلال تفسير القوانين القديمة باللجوء إلى روح العصر من دون الاعتماد على المصادر التي أُخذت عنها. وقد ورد في قرار للمحكمة العليا ما يلي: «التشريعات التي وضعت في فترة الانتداب... كانت فُسرت بصورة تختلف عن تفسيرها بعد قيام الدولة. ونحن في غنى عن القول إن مبادئ دولة إسرائيل ـ دولة يهودية، حرة، وديمقراطية ـ تختلف جوهرياً عن المبادئ التي فرضها المنتدب على هذه الأرض. ومبادئنا الأساسية هي مبادئ دولة ديمقراطية تسعى وراء الحرية والعدالة، وهذه المبادئ هي التي ستبعث روحاً في تفسير هذه القوانين وفي تفسير بقية القوانين... كذا كان منذ قيام الدولة وبالتأكيد فإن هذا ما سيكون بعد سن 'القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته'، الذي يأخذ من قيم دولة إسرائيل، كدولة يهودية وديمقراطية، أساساً له.»[٥٣]

ج) تأثير القانون الديني في النظام القانوني

من التشريعات التي تواصل سريان مفعولها في إسرائيل منذ الحقبة العثمانية هي التي تنظم مسائل الأحوال الشخصية. فالمواطنون الذين ينتمون إلى طائفة دينية معترف بها، يطبق عليهم القانون الديني الخاص بهم في مجال الأحوال الشخصية. وحتى الوقت الراهن، فإن المحاكم الدينية التي كانت موجودة في الحقبتين العثمانية والانتدابية لا تزال قائمة، وذلك على الرغم من إنشاء محكمة قضايا العائلة التي سلبت المحاكم الدينية كثيراً من صلاحياتها في هذا المجال.

(٥٣) عدل عليا ٢٧٢٢/ ٩٢، العمارين ضد قائد قوات الجيش الإسرائيلي في قطاع غزة، «قرارات قضائية»، (١٠)، (بالعبرية)، ص ١٠٥.

وعلى الرغم من كون مصادر القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية مصدراً دينياً، فإن القانون الديني المفروض ليس قانوناً دينياً صرفاً، لأنه يخضع لنظام الدولة القانوني ولقيم حقوق الإنسان، ولا سيما بعد الثورة الدستورية سنة ١٩٩٢، والتي تتمثل في «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته». وقد قلصت الجهات التشريعية والمحكمة العليا سطوة القانون الديني بالتدريج. وفيما يتعلق بالتنظيم الطائفي، فقد قامت المحكمة العليا بفرض مبدأ الديمقراطية على هذا الموضوع. وقد أدت هذه التعديلات المركزية، التي كان لها تأثير في تفسير التشريعات الدينية العثمانية، إلى بلورة النظام القانوني الديني وتطبيقه بشكل يختلف عما كان عليه الأمر في السابق، إذ إن ماهية هذه القوانين أُلبست زياً يتلاءم والواقع الدستوري الإسرائيلي.

ثالثاً: النظام القضائي

لإبراز خصائص أي نظام قضائي، يقتضي تناول عدة موضوعات، منها: أنواع المحاكم وهيكليتها واختصاصها؛ توزيعها الجغرافي؛ الإجراءات المتبعة فيها؛ المسائل المتعلقة بالقضاة (تعيينهم، ونقلهم، وندبهم، وعزلهم، وتدريبهم، واستقلالهم)؛ نظام النيابة العامة وأشخاصها، وأعوان القضاة (المحامون، وموظفو المحاكم باختصاصاتهم كافة)؛ علاقة المحاكم بعضها ببعض وبالسلطات الأُخرى. وبسبب محدودية حجم الفصل، سيقتصر هذا القسم على إبراز خصائص النظام القضائي في إسرائيل من خلال التركيز على أنواع المحاكم من ناحية تركيبتها واختصاصاتها. يمكن تصنيف المحاكم في إسرائيل في نوعين: محاكم عادية ومحاكم خاصة، وسيتم تناولهما فيما يلي.

أ) المحاكم العادية

هي المحاكم التي تختص بالنظر في القضايا المدنية والجزائية والإدارية. وتتدرج في مستواها لتوفر درجتين من التقاضي: محاكم الدرجة الأولى تنظر في القضايا لأول مرة (بدايةً)، ومحاكم الدرجة الثانية تنظر في القضايا لثاني مرة (استئنافاً). وتحتل المحكمة العليا الدرجة الأعلى في هرمية المحاكم في إسرائيل، تليها المحاكم المركزية، ثم محاكم الصلح. وفيما يلي توضيح لتركيبة كل منها واختصاصها. وتعمل هذه المحاكم بموجب قانون المحاكم لسنة ١٩٨٤، وقانون المحاكم للقضايا الإدارية لسنة ٢٠٠٠.

(١) المحكمة العليا:

هي المحكمة الأعلى درجة في هرم المحاكم. وسيقتصر التعريف بها على تركيبتها واختصاصها بصورة عامة، مع التركيز على دورها في الرقابة على مؤسسات الدولة.

أ ـ تركيبة المحكمة: تتكون من عدد من القضاة ذوي الخبرة. وعادة، تبتّ هيئة مكونة من ثلاثة قضاة القضايا المطروحة أمامها. أمّا في المسائل الأكثر أهمية، كالقضايا الدستورية والقضايا التي تتميز بكون القرارات التي ستصدر بشأنها تشكل سوابق قضائية، فيتم توسيع الهيئة إلى عدد فردي أكثر من ثلاثة. ويمكن عقد المحكمة من قاض واحد للنظر في طلبات الأوامر الموقتة والانتقالية والمشروطة، وفي استئناف قرار موقت لمحكمة مركزية، وفي استئناف قرار قاض واحد في محكمة مركزية كان بتّ، بدوره، استئناف قرار محكمة صلح، وفي المداولة الأولية لاستئناف ما. ويترأس هيئة القضاة رئيس المحكمة العليا، وإذا غاب، فنائبه، فإذا غاب، فالأقدم في الخدمة، وإن تساوى قاضيان في مدة الخدمة، فيترأس المحكمة الأكبر سناً.

ويجب أن يتمتع قضاة المحكمة العليا بمؤهلات عالية. وبحسب المادة ٢ من قانون المحاكم، يُشترط لتولي منصب قاض في المحكمة، أن يكون المرشح عمل قاضياً مدة خمسة أعوام في المحكمة المركزية، أو كان محامياً مسجلاً في سجلات نقابة المحامين عمل مدة عشرة أعوام على الأقل، خمسة منها (على الأقل) في إسرائيل في أحد المجالات التالية: المحاماة أو القضاء، أو في أي وظيفة قانونية أُخرى في خدمة الدولة، أو في أي خدمة أُخرى مقررة في المراسيم، أو في تدريس القانون في الجامعات، أو في معاهد عالية لتدريس القانون (كالمقرر في المراسيم)، أو في أي عمل قانوني واضح آخر.

ب ـ اختصاص المحكمة كمحكمة استئناف وعدل عليا: تعقد المحكمة العليا بصفتين: الأولى بصفتها الاستئنافية للنظر في القضايا الجزائية والمدنية المستأنفة إليها من المحاكم الأدنى درجة (المركزية)، والثانية بصفتها محكمة عدل عليا للنظر في الأمور التي ترى أن من واجبها إصدار أمر بها من أجل تحقيق العدالة، شرط ألّا تكون هذه الأمور من اختصاص أي محكمة أُخرى.(٥٤) ومع مراعاة هذه الشروط، تكون المحكمة بصفتها محكمة عدل عليا مخولة ما يلي:(٥٥)

(٥٤) المادة ١٥/ج من «القانون الأساسي: القضاء».
(٥٥) المادة ١٥/ د من «القانون الأساسي: القضاء».

- إعطاء أوامر بالإفراج عن أشخاص معتقلين أو محبوسين من دون وجه حق.
- إعطاء أوامر لسلطات الدولة، وللسلطات المحلية وموظفيها، وللأشخاص والهيئات والمؤسسات ذات الوظائف الاجتماعية وفقاً للقانون، بتنفيذ عمل معين، أو الامتناع من تنفيذ عمل معين، أو التوقف عن أداء مهماتهم إذا كان تعيينهم أو انتخابهم غير قانوني.
- إعطاء أوامر للمحاكم والأشخاص والهيئات ذات الصلاحيات القضائية أو شبه القضائية وفقاً للقانون ـ ما عدا المحاكم التي يناقشها هذا القانون، وما عدا المحاكم الدينية ـ ببتّ موضوع معين أو بعدم بتّه، وإعطاء أوامر بإلغاء مداولات تمت خلال انتهاك القانون.
- إعطاء أوامر للمحاكم الدينية بأن تقوم ببتّ، أو تمتنع من بتّ، موضوع معين وفقاً لصلاحية هذه المحاكم؛ مع الأخذ في الاعتبار أن محكمة العدل العليا لن تنظر في طلب الملتمس إذا كان هذا الأخير امتنع من ذكر موضوع الصلاحية أمام المحكمة الدينية في أول فرصة سنحت له. أمّا إذا لم تسنح له فرصة معقولة لإعلاء مشكلة الصلاحية حتى صدور القرار من المحكمة الدينية، فمحكمة العدل العليا مخولة أن تلغي مداولات تمت، أو قرارات اتخذتها المحكمة الدينية من دون صلاحية.

اختصاصات محكمة العدل العليا هي اختصاصات محكمة قضاء إداري. فالنظام القضائي في إسرائيل هو قضاء موحد يجمع بين القضاء العادي والإداري، متأثراً بذلك بالنظام القضائي الأنغلو ـ سكسوني، وعلى خلاف النظام الفرنسي الذي يفصل بين القضاءين.

وقد ارتفعت مكانة محكمة العدل العليا في الأعوام العشرين الأخيرة في إسرائيل، إذ قامت بتعريف حدود ومجالات صلاحياتها وتوسيعها. وحتى حين وضعت العراقيل أمام الرقابة القضائية، فإن محكمة العدل العليا قامت بتوسيع حدود القانون ليتسنى لها مراقبة أعمال السلطات والهيئات في الدولة. على سبيل المثال، عندما يعطي المشرع إحدى سلطات الدولة حرية مطلقة في اتخاذ القرار، فإنها لا تحظى بحصانة أمام محكمة العدل العليا.(٥٦) وفيما يتعلق بحق المثول أمام هذه المحكمة، فقد توسع هذا الحق إلى أن أصبح فضفاضاً بحيث يسمح لعدد كثير من المتضررين بالمثول أمامها، إذ إنها تسمح اليوم بتقديم الالتماسات حتى لو كان السبب عقائدياً، إلى درجة أن المبدأ القائل

(٥٦) مداولة إضافية ١٦/ ٦١، مسجل الشركات ضد كردوش، «قرارات قضائية»، ١٦(٢)، (بالعبرية)، ص ١٢٠٩.

بأن المحاكم تمتنع من بتّ الموضوعات المختلف في شأنها اجتماعياً تم تقليصه إلى درجة إلغاء مفاعيله.[٥٧]

كما وسعت محكمة العدل العليا قائمة الهيئات التي ترزح تحت سوط رقابتها. فالرقابة القضائية لا تشمل الدولة وسلطاتها المحلية فقط، بل أيضاً تمتد لتطال الشركات الحكومية التي أخذت على عاتقها وظائف ذات أهمية بالنسبة إلى الجمهور. على سبيل المثال، طالت الرقابة القضائية شركة الكهرباء التي تعتبر شركة حكومية.[٥٨] وقامت محكمة العدل العليا أيضاً بصوغ معايير جوهرية في المجتمع الإسرائيلي، ومن هذا الموقع ترتفع الأصوات المؤيدة لتدخل محكمة العدل العليا ولوضعها مبادئ جوهرية، أو المستنكرة لهذا الأمر.[٥٩]

وقد أثار ميل المحكمة العليا إلى توسيع صلاحياتها نقاشاً حاداً في إسرائيل، إذ بدا أن توسع هذه الصلاحيات يأتي في اتجاه مضاد للتحولات الاجتماعية (تقوية التيارات اليمينية والحريدية)، التي انعكست في انتصار الليكود في انتخابات سنة ١٩٧٧ وتعمقت في السنوات اللاحقة. وبهذا الصدد، يعرض مناحم ماوطنر كيف تشكل المحكمة العليا الملجأ الأخير بالنسبة إلى «المهيمنين السابقين»، أي المنتمين إلى النخبة الأشكنازية الليبرالية التي فقدت سيطرتها الحصرية على تحديد قيم المجتمع الإسرائيلي. ويشرح ماوطنر أن هذا الدور الذي تؤديه المحكمة العليا عرضة للاهتزاز، إذ من الصعب على قضاة لم ينتخبهم الجمهور أن يظلوا مسيطرين على تحديد قيم الدولة والمجتمع، في حين يمنح الناخبون أصواتهم لممثلين يعطون قواعد الشريعة اليهودية الأولوية على حساب المبادئ العلمانية والليبرالية الغربية. وقد كانت المحاولة التي قام بها وزير العدل الإسرائيلي دانييل فريدمان (٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٩) لتعديل إجراءات تعيين قضاة المحكمة العليا تعبيراً عن استياء اليمين من توجهات المحكمة.[٦٠]

(٥٧) عدل عليا ٩١٠/ ٨٦، ربلر ضد وزير الشرطة، المصدر نفسه، ٤٢(٢)، ص ٤٤١، ٤٤٧.

(٥٨) عدل عليا ٧٣١/ ٨٦، ميكرو داف ضد شركة الكهرباء الإسرائيلية م. ض. وآخرين، المصدر نفسه، ٤١(٢)، ص ٤٤٩.

(٥٩) روت غبيزون ومردخاي كريمنتسر ويواب دوتان. «رقابة قضائية، مع وضد ـ مكانة محكمة العدل العليا في المجتمع الإسرائيلي» (بالعبرية)، (القدس: يديعوت أحرونوت وماغنس، ٢٠٠٠).

(٦٠) مناحم ماوطنر، «القانون والثقافة في إسرائيل على أبواب القرن الحادي والعشرين» (بالعبرية)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠٠٨)، ص ٢١٨-٢٢٥.

جـ ـ دور المحكمة في الرقابة على مؤسسات الدولة:

١ ـ الرقابة على أعمال الكنيست الإدارية والتشريعية: تأخذ المحكمة العليا، بصفتها محكمة عدل عليا، على عاتقها عملية مراقبة أعمال الكنيست وانتقادها. وهذه المراقبة تتم على مستويين: الأول يتعلق بمراقبة فعاليات الكنيست، والثاني يخص مراقبة أعماله في المهمات التشريعية.

بالنسبة إلى المستوى الأول من الرقابة والمتعلق بفعاليات الكنيست، فمحكمة العدل العليا تدخلت في قرارات الكنيست، كقراره بإبعاد عضو فيه عن منصبه،[٦١] وقرارات برفع الحصانة عن أعضاء فيه.[٦٢] كما تدخلت في ترتيبات عمله الداخلية ، لكن لم تقم بالتدخل إذا كان من شأن ذلك أن يشكل انتهاكاً لـ «نسيج الحياة البرلمانية»، أو لـ «قيم جوهرية في نظامنا الدستوري.»[٦٣]

أمّا بالنسبة إلى المستوى الثاني من الرقابة، والمتعلق بدور الكنيست في التشريع، فقد نظرت المحكمة العليا، بصفتها محكمة عدل عليا، في دستورية القوانين التي تصدر عنه من ناحية توافقها مع القوانين الأساسية، وذلك على الرغم من أنه الهيئة التي تعبر عن رغبات الشعب، وبالتالي سيادته. وقد رأينا في القسم الأول من هذا الفصل كيف أخذت المحكمة العليا على عاتقها صلاحية الرقابة على قوانين تنتهك تشريعات حصينة في القوانين الأساسية، وكيف قامت بإلغاء قوانين تنتهك حقوقاً منصوصاً عليها في «القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته»، و«القانون الأساسي: حرية العمل». فالقرار القضائي «بنك همزراحي»[٦٤] زود المحكمة العليا سلاحاً غير تقليدي، قامت باستعماله لإلغاء قوانين،[٦٥] منها: تعديل قانون خدمات الاتصال السريعة (بيزيك) لسنة ١٩٨٢، الذي تم استيعابه في إطار قانون تعزيز الإنماء والتشغيل لتحقيق أهداف الميزانية لسنة ١٩٩٨. وأعطى هذا التعديل رخصة بث إذاعي لكل من قام بتشغيل محطة إذاعة قطرية مدة خمسة

(٦١) عدل عليا ٣٠٨/ ٨١، فلاتو شارون ضد لجنة الكنيست، «قرارات قضائية»، ٣٥(٤)، (بالعبرية)، ص ١١٨.

(٦٢) عدل عليا ١٨٤٣/ ٩٣، بنحاسي ضد لجنة الكنيست وآخرين، المصدر نفسه، ٤٥(٤)، ص ٤٩٤.

(٦٣) عدل عليا ٤٨٢/ ٨٨، رايسر، رئيس لجنة الكنيست ضد شلومو هيلل، رئيس الكنيست، المصدر نفسه، ٤٥(٤)، ص ١٤٢.

(٦٤) «بنك همزراحي»، مصدر سبق ذكره.

(٦٥) مثل القرار: عدل عليا ١٧١٥/ ٩٧، دائرة ميري الاستثمارات في إسرائيل ضد وزير المالية وآخرين، «قرارات قضائية»، ٥١(٤)، (بالعبرية)، ص ٣٦٧.

أعوام، ويُلتقط بثها في معظم أنحاء إسرائيل. ومن الادعاءات المتنوعة في القضية، فإن الملتمسين ادعوا أن هذا التعديل ينتهك «القانون الأساسي: حرية العمل». فالمادة ٣ منه تنص على أن «لكل مواطن أو مقيم بالدولة حرية القيام بأي عمل أو مهنة أو تجارة.» وقد استنتجت المحكمة أن المساس بالقدرة على التنافس يعتبر انتهاكاً لحرية العمل.[٦٦] وبعد أن قررت المحكمة وجود انتهاك لحرية العمل، قامت بفحص التعديل وفقاً لفقرة التقييد الموجودة في المادة ٤ والتي تنص على التالي: «لا مساس بحرية العمل إلّا بواسطة قانون ملائم لقيم دولة إسرائيل، يبغي نيل هدف نبيل، وبدرجة غير مبالغ فيها، أو بحسب تخويل مفصل للقانون.» وتوصلت المحكمة إلى النتيجة أن تعديل القانون لا يتلاءم مع فقرة التقييد المنصوص عليها في القانون الأساسي، لذلك أعلنت إلغاء تعديل قانون خدمات الاتصال السريعة (بيزيك).[٦٧]

٢ ـ الرقابة على بقية المحاكم:

- **الرقابة على المحاكم الدينية:** وفقاً للمادة ١٥ (٢) (٤) من «القانون الأساسي: القضاء»، فإن محكمة العدل العليا قادرة على تفعيل الرقابة على قرارات المحاكم الدينية، وذلك عند خروجها عن نطاق الصلاحية. وفسرت محكمة العدل العليا معنى الخروج عن الصلاحية بشكل واسع. فمثلاً، انتهاك «قوانين العدل الطبيعي» يعتبر خروجاً عن الصلاحية.[٦٨] وهنا يجب أن نسأل: هل يعتبر انتهاك محكمة دينية أمراً موجهاً إليها مباشرة خروجاً عن الصلاحية يوجب تدخل محكمة العدل العليا وفقاً للمادة ١٥ (٢) (٤)؟[٦٩] أو أن الخروج عن مبادئ القانون المدني يعتبر موضوعاً يستدعي تدخل المحكمة كي تمنح عوناً عادلاً كالمنصوص عليه في المادة ١٥ من «القانون

(٦٦) الفقرة ٢٦ من القرار: عدل عليا ١٠٣٠/ ٩٩، كابل وآخرون ضد رئيس الكنيست وآخرين، ٢٦/ ٣/ ٢٠٠٢ (بالعبرية).

(٦٧) للتوصل إلى النتيجة، قامت المحكمة بالتركيز على الوسائل لتحقيق الهدف عندما يكون الهدف نفسه هدفاً نبيلاً (الفقرة ٣٦ للحكم القضائي). ويتم فحص ذلك وفقاً لثلاثة أسس فرعية: الأول، ملاءمة منطقية بين الهدف والوسيلة، ووفقاً لهذا الأساس، يتم الفحص إن كانت الوسيلة تقود بشكل منطقي إلى الهدف؛ الثاني، التأكد من عدم وجود طرق أخرى للتوصل إلى الهدف تنتهك الحق بدرجة أدنى؛ الثالث، تفحص الربح النابع من الانتهاك في مقابل الخسارة الناتجة من عدم انتهاك الحق.

(٦٨) عدل عليا ٧/ ٨٣، بياريس ضد المحكمة الربانية اللوائية في حيفا وآخرين، «قرارات قضائية»، ٣٨(١)، (بالعبرية)، ص ٦٧٣، ٦٨٣.

(٦٩) عدل عليا ١٨٤٢/ ٩٢، بلوغروند ضد المحكمة الربانية العليا، المصدر نفسه، ٤٦(٣)، ص ٤٢٣.

الأساسي: القضاء»؟[٧٠]

في الخيار الأول، أي إذا اعتبر انتهاك محكمة دينية أمراً موجهاً إليها مباشرة خروجاً عن الصلاحية يوجب تدخل محكمة العدل العليا وفقاً للمادة ١٥ (٢) (٤) من «القانون الأساسي: القضاء»، فإن قرار المحكمة الدينية يعتبر ملغياً من أصله. أمّا إذا اعتبر انتهاك محكمة دينية أمراً موجهاً إليها بشكل غير مباشر ـ الخروج عن القانون المدني ـ موضوعاً يستدعي تدخل المحكمة كي تمنح عوناً عادلاً كالمنصوص عليه في المادة ١٥ من «القانون الأساسي: القضاء»، فيكون القرار قابلاً للإلغاء، وذلك وفقاً لما ترتئيه محكمة العدل العليا.

- **الرقابة على محكمة العمل القطرية:** تعتبر العلاقة المباشرة بين محكمة العدل العليا ومحكمة العمل القطرية، من حيث محاولات الأولى للتأثير في بلورة سياسة قرارات الثانية، علاقة طويلة. فمحكمة العدل العليا أخضعت محكمة العمل القطرية رويداً رويداً لرقابتها. وقد جرت نقاشات حامية بشأن هذا الموضوع في المجال الأكاديمي.[٧١]

كانت درجة تدخل محكمة العدل العليا في قرارات محكمة العمل القطرية مثيرة للجدل حتى في محكمة العدل نفسها. ففي قرار للأكثرية[٧٢] كتبت ما يلي: «هنالك أهمية دستورية وشعبية عليا بألّا يكون لأي جهاز، أو لأي شخص في الدولة يشغل منصباً قضائياً، أو إدارياً، وفقاً للقانون حصانة من الرقابة القضائية على أعماله أو إغفالاته الممكنة. والكنيست قادر، طبعاً، على تشريع العكس، لكن حتى ذلك الحين يجب ألّا تفترض نية كهذه، إلّا إذا عبِّر عنها بلغة واضحة وقاطعة لا تُبقي مجالاً للشك. والرأي السائد هو أنه عند إلغاء، أو تقييد، صلاحية محكمة العدل العليا في مجال معين، فليس كافياً القول إن القرار في هذه القضية نهائي، أو غير قابل للاستئناف، أو للاستئناف الإضافي، وبقية الأمور على هذا النحو. فمحكمة العدل العليا مسؤولة عن الحفاظ على قانونية وسلامة أفعال

(٧٠) محكمة خاصة ١/ ٨١، نجار ضد نجار، المصدر نفسه، ٣٨(١)، ص ٣٦٥. أقوال القاضي إلون في: براك، «قانون الوكلاء»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨٣.

(٧١) أهرون براك، «نقد قضائي ومسؤولية رسمية ـ مدى انتقاد المحكمة العليا لقرارات محكمة العمل القطرية»، «هبركليت»، المجلد ٣٨، العدد ١ (١٩٨٨)، ص ٢٤٥. وانظر أيضاً: مناحم غولدبرغ، «نقد قضائي ومسؤولية رسمية ـ مدى انتقاد المحكمة العليا لقرارات محكمة العمل القطرية»، المصدر نفسه، ص ٢٦٣.

(٧٢) عدل عليا ٤٠٣/ ٧١، الكدوري ضد محكمة العمل القطرية، «قرارات قضائية»، ٢٦(٢)، (بالعبرية)، ص ٦٦.

السلطات العامة في الدولة، ولهذه الوظيفة أهمية دستورية وشعبية من الدرجة الأولى. وقد يؤدي أي مساس بهذا الدور إلى ضعضعة الأسس التي تقوم عليها سطوة القانون في الحياة العامة في الدولة، وإلى المساس بصميم الجهاز القضائي فيها. لذا علينا أن نقرر أن أي إلغاء، أو تقييد، لصلاحية النقض القضائي لمحكمة العدل العليا يجب أن يتم وفقاً لقرار واضح وصريح من المشرع في الدولة.»

وعبّر القاضي حاييم كوهين عن رأي الأقلية في القضية نفسها أعلاه قائلاً:[٧٣] «حذار من أن تحسب محكمة العدل العليا أن لها صلاحية القضاء في قرار اتخذ ضمن الصلاحية المطلقة لمحكمة العمل، إلّا إذا كشف الالتماس عن خروج عن الصلاحية، أو عن مساس بقواعد العدل الطبيعي.» ثم أضاف أن المشرع صرح عن نيته، بشكل غير قابل للتأويل، أن الموضوعات الخاضعة للصلاحيات الوحيدة لمحكمة العمل القطرية يتم تداولها فقط في مجلسه. وفي قضية أُخرى أمام محكمة العدل العليا،[٧٤] قال حاييم كوهين، وهو يعبر أيضاً عن رأي الأقلية، إنه «حتى لو ارتكبت محاكم العمل بمختلف درجاتها خطأً قانونياً واضحاً، فليس من صلاحية محكمة العدل العليا تقديم العون إلى الطرف الذي خسر القضية بسبب هذا الخطأ. كذلك ليس من صلاحية هذه المحكمة تقديم العون له، لأن الموضوع يتعلق بصلاحية محكمة أُخرى، هي محكمة العمل.» لكن حين وُجد في الموضوع خروج عن الصلاحية، فإن حاييم كوهين كان ينضم إلى رأي بقية الهيئة في أن لمحكمة العدل العليا صلاحية التدخل في القرار.[٧٥]

لقد وُضحت قاعدة تدخل محكمة العدل العليا في قرارات محكمة العمل القطرية وأُقرت في القرار القضائي «خطيب»،[٧٦] ثم تم التصرف وفق هذه القاعدة في قرارات قضائية لاحقة كثيرة. على سبيل المثال، قررت محكمة العدل العليا في قضية «شلمة نكاش» ضد محكمة العمل القطرية وثلاثة آخرين[٧٧] التالي: «تدخُّلنا في قرارات محكمة العمل القطرية مفهوم ضمناً. والقاعدة المأخوذ بها اليوم هي التي أُقرت في قرار محكمة العدل

(٧٣) المصدر نفسه.
(٧٤) عدل عليا ٢٥٤/ ٧٣، تساري ضد محكمة العمل القطرية، المصدر نفسه، ٢٨(١)، ص ٣٧٢، ٣٨٧.
(٧٥) عدل عليا ٣١٩/ ٧٨، شمن ضد محكمة العمل القطرية، المصدر نفسه، ٣٤(٢)، ص ٧٥، ٧٧.
(٧٦) عدل عليا ٥٢٥/ ٨٤، نبيل خطيب وآخرون ضد محكمة العمل القطرية، المصدر نفسه، ٤٠(١)، ص ٦٧٣.
(٧٧) عدل عليا ٦١٩٤/ ٩٧، شلمة نكاش ضد محكمة العمل القطرية وثلاثة آخرين، المصدر نفسه، ٥٣(٥)، ص ٤٣٣، ٤٥٧.

العليا (خطيب)، والتي تفرض علينا التدخل في قرارات محكمة العمل عند تحقق شرطين متراكمين: الأول، اكتشاف خطأ قانوني جوهري في القرار القضائي. والثاني، تحقيق العدل الذي يفرض أن تتدخل محكمة العدل العليا في ضوء أوضاع القضية.»

تقوم محكمة العدل العليا بالتدخل أيضاً حين يبرز سؤال عن انعدام صلاحية محكمة العمل القطرية.[٧٨] من هنا فإننا نرى الأسلوب الواضح الذي تتصف به محكمة العدل العليا في بسط ذراعيها على كل مجال من أجل فرض رقابتها من جهة، ومن أجل فرض هيمنتها القضائية من جهة أُخرى.

(٢) المحاكم المركزية:

هي أدنى درجة من المحكمة العليا. وتعقد بصفتين: بصفتها الابتدائية للنظر في قضايا لأول مرة، وبصفتها الاستئنافية للنظر في الاستئنافات المرفوعة إليها من محاكم الصلح. وفيما يلي تعريف بها من ناحية تركيبتها، ومن ناحية اختصاصها.

أ ـ تركيبة المحكمة: تتألف من عدد من القضاة، ويقرر وزير العدل العدد في كل محكمة مركزية بأمر صادر عنه. وتفتتح هذه المحاكم جلساتها بهيئة من ثلاثة قضاة في القضايا الجزائية التي عقوبتها الإعدام، أو السجن لمدة تزيد عن عشرة أعوام، وفي الاستئنافات بشأن قرارات محكمة الصلح، وفي أي قضية أمر قاضي المحكمة المركزية بأن يتم تداولها في هيئة من ثلاثة قضاة. أمّا بقية القضايا، فتتم مداولتها أمام قاض واحد. ويقع على عاتق رئيس المحكمة المركزية، أو نائبه، تعيين الهيئات والقضاة المرفوعة أمامهم مختلف القضايا.

ويُشترط في قاضي المحكمة المركزية أن يكون خدم لأعوام أربعة قاضياً في محكمة الصلح، أو زاول مهنة المحاماة لسبعة أعوام على الأقل، وكان مسجلاً في سجلات نقابة المحامين.

ب ـ اختصاص المحكمة: تباشر المحاكم المركزية صلاحياتها بشأن القضايا المدنية والجزائية كلها التي ليست ضمن صلاحية محاكم الصلح، وكذلك النظر في الاستئنافات بشأن قرارات محاكم الصلح. كما يعود إليها بت الالتماسات والدعاوى والاستئنافات الإدارية وفق قانون المحاكم للقضايا الإدارية لسنة ٢٠٠٠ الذي نص على

(٧٨) عدل عليا ١٢١٤/ ٩٧، الحاخام يتسحاق حلميش ضد محكمة العمل القطرية، المصدر نفسه، ٥٣(٢)، ص ٦٤٧، ٦٧١.

نقل صلاحيات من محكمة العدل العليا إلى المحكمة المركزية من أجل خفض الضغط عن الأولى، الناتج من كثرة القضايا المرفوعة أمامها، وخصوصاً أنها كانت تقوم ببتّ القضايا الإدارية في مجلس هو الأول والأخير. وقد عرّفت المادة ٢ من القانون القضايا الإدارية بأنها «القضايا المتعلقة بالخلافات بين الإنسان والسلطات.» وتشمل صلاحيات المحاكم الإدارية ما يلي:

- النظر في التماس ضد قرار سلطة في القضايا التالية: ضرائب المجالس المحلية؛ إباحة المعلومات؛ التعليم؛ مجالس دينية؛ مناقصات عامة وحركات اجتماعية؛ ترخيص مصالح؛ قضايا صلاحية وعدم صلاحية إشغال مناصب في المقاعد المنتخبة في المجالس المحلية؛ قضايا الخدمات السياحية وفقاً لقانون الخدمات السياحية لسنة ١٩٧٥/١٩٧٦؛ قضايا التخطيط والبناء وفقاً لقانون التخطيط والبناء لسنة ١٩٦٥ (عدا الفصلين الخامس والثامن والعاشر)؛ جرائم جنائية.
- النظر في الاستئنافات بشأن الموضوعات التالية: ترخيص بالاستئناف يُعطى للمحاكم الإدارية وفق أحكام قانون محددة، مثل استئناف قرار مسجل الجمعيات التعاونية وفقاً لقانون الجمعيات التعاونية، ما عدا قضايا تفكيك الجمعيات التعاونية؛ التحكيم في الخلافات؛ مصادرة أملاك بصورة موقتة.
- النظر في دعاوى التعويضات النابعة من الإخلال بمناقصة أجرتها سلطة عامة.

ومن الجدير بالذكر أن الاستئناف بشأن قرارات المحكمة المركزية، كمحكمة للقضايا الإدارية، يُرفع إلى محكمة العدل العليا في مجلسها كمحكمة استئناف في الموضوعات الإدارية. إضافة إلى ذلك، فإن لقاضي المحكمة المركزية، في مجلسه كقاض في الأمور الإدارية، أن يحوّل أمراً رُفع أمامه إلى محكمة العدل العليا لتنظر فيه، إذا اعتقد أن الأمر ذو أهمية خاصة، ويتطلب قراراً سريعاً، وأن يكون في غاية الحساسية. وفي الإمكان استئناف القرارات الصادرة عن المحاكم المركزية، كمحكمة قضاء إداري، أمام محكمة العدل العليا من دون حاجة إلى إذن من الأخيرة، إلّا في حال بتّت المحكمة الإدارية استئنافاً إدارياً؛ ففي هذه الحالة يجب الحصول على إذن من محكمة العدل العليا.

ومن أجل أن تُغطى الموضوعات القانونية جميعها تحت غطاء القضاء، أُعطيت المحاكم المركزية صلاحية بتّ كل القضايا التي ليست ضمن صلاحية أي من المحاكم الأُخرى، عادية كانت أو خاصة. وقد قامت محكمة العدل العليا بنقل صلاحيات كثيرة بواسطة القرارات القضائية، فمثلاً نقلت قضايا المناقصات العامة

إلى المحكمة المركزية.(٧٩)

(٣) محكمة الصلح:

هي المحكمة الأدنى درجة في هرم المحاكم، وتنظر في القضايا التي تدخل ضمن اختصاصها بداية. وفيما يلي تعريف بتركيبتها واختصاصها.

أ ـ تركيبة المحكمة: يختلف عدد القضاة من محكمة صلح إلى أُخرى، وذلك وفق ما يرتئيه وزير العدل. ويتم التداول في هذه المحاكم في هيئة مكونة من قاض واحد، لكن في إمكان القاضي، الذي يجلس للقضاء، أو رئيس المحكمة، أن يقرر بتّ قضية معينة في هيئة مكونة من ثلاثة قضاة. ويعيّن رئيس المحكمة، أو نائبه، الهيئات القضائية في القضايا المتعددة. ويشترط فيمن يعيَّن قاضياً في محكمة الصلح أن يكون مواطناً إسرائيلياً مسجلاً في سجلات نقابة المحامين، وأن يكون عمل خمسة أعوام على الأقل في مهنة المحاماة.

ب ـ اختصاص المحكمة: تنظر هذه المحاكم في القضايا الجزائية والمدنية. فهي تبتّ القضايا الجزائية التي عقوبتها غرامة مالية، أو سجن مدة لا تزيد عن ٧ أعوام، باستثناء القضايا المتعلقة بالشركات، وهي: جرائم رشوة؛ اختلاس من جانب مدير؛ سرقة من جانب مسؤول؛ الاستيلاء على أشياء بالخداع؛ تسجيل كاذب في وثائق شركة؛ مساس المدير العام للشركة بقدرتها على تنفيذ تعهداتها. فهذه الجرائم يُطبق عليها قانون القيود التجارية (١٩٨٨)، وربما تكون عقوبتها ٥ أعوام أو أكثر، وقد يقرر النائب العام للواء تقديم لائحة اتهام فيها إلى المحكمة المركزية لا إلى محكمة صلح. كما أن محكمة الصلح مخولة بتّ القضايا المذكورة في الملحق الثاني لقانون المحاكم والتي تقدر عقوبتها بأكثر من سبعة أعوام، مثل الجرائم بحسب أمر المخدرات الخطرة لسنة ١٩٧٣، الذي يمنع زراعة المخدرات وإنتاجها وتحضيرها، وحيازتها، وتصديرها، واستيرادها، والتجارة بها، والسمسرة، والنقل، ودفع قاصر إلى تعاطيها.

وتنظر محكمة الصلح في القضايا المدنية التالية: ١) الدعاوى التي تقل قيمتها عن ٢,٥٠٠,٠٠٠ شيكل، ما عدا الدعاوى المتعلقة بالعقارات. لكن إذا قُدمت دعوى مضادة للدعوى الأصلية، فالمحكمة المركزية مخولة بتّ القضية مهما تكن قيمة الدعوى المضادة؛ ٢) الدعاوى المتعلقة باستعمال عقارات، أو حيازتها، أو توزيعها، أو توزيع حقوق

(٧٩) عدل عليا ٩١/ ٩٩١، فاسترناك ضد وزير الإعمار والإسكان، المصدر نفسه، ٤٧(٤)، ص ٣٧١.

استعمالها. ومن الجدير ذكره أن محاكم الصلح غير مخولة بتّ قضايا الاستئجار طويل الأمد، وأنها تمارس صلاحياتها أيضاً في عملها كمحكمة قضايا العائلة.

ب) المحاكم الخاصة(٨٠)

تشمل هذه المحاكم: المحاكم الدينية، ومحكمة قضايا العائلة، ومحاكم العمل، والمحاكم العسكرية. وفيما يلي تعريف بكل نوع من هذه المحاكم على التوالي.

(١) المحاكم الدينية:

توجد في إسرائيل أربعة أنواع من المحاكم الدينية: لليهود تدعى «المحاكم الربانية»؛ للدروز وللمسلمين تسمى «المحاكم الشرعية»؛ للمسيحيين يطلق عليها «المحاكم الكنسية». وفيما يلي عرض لهذه الأنواع.

أ ـ المحكمة الدينية لليهود (الربانية): تعمل هذه المحكمة بموجب قانون القضاء في المحاكم الربانية (زواج وطلاق) لسنة ١٩٥٣. ويكون التقاضي فيها على درجتين: ابتدائية من خلال المحكمة الربانية اللوائية، واستئنافية من خلال المحكمة الربانية العليا.

١ ـ تركيبة المحكمة: عادة، يعقد القضاة اللوائيون جلساتهم في هيئة من ثلاثة قضاة، إلّا إذا تقرر غير ذلك. ويتمتع القاضي الرباني باستقلالية قضائية، إذ لا سيادة عليه سوى سيادة القانون. ويوجد مجلس حاخامين أعلى يقوم بتأهيل القضاة. أمّا شروط التأهيل وترتيباتها، فيقررها وزير الأديان، ويوافق عليها المجلس الرباني الأعلى. ويُشترط فيمن يرغب في أن يكون قاضياً ربانياً أن يكون مواطناً في دولة إسرائيل، وإن كان يحمل أكثر من جنسية، عليه أن يتنازل عن الجنسية الأُخرى.

ثمة لجنة لتعيين القضاة الربانيين مكونة من عشرة أعضاء هم: الحاخامان الأكبران لإسرائيل؛ قاضيان من المحكمة الربانية العليا ينتخبهما قضاة المحكمة ويمارسان هذه الصلاحية مدة ثلاثة أعوام؛ وزير الأديان؛ وزير آخر تندبه الحكومة؛ عضوان ينتخبهما الكنيست بانتخاب سري، ويزاولان هذه الصلاحية ما داما عضوين فيه، وإذا انتهت ولايته يواصلان هذا العمل حتى ينتخب الكنيست الجديد عضوين مكانهما؛ أخيراً محاميان

(٨٠) يشمل اصطلاح «المحاكم الخاصة» المحاكم التي تنشأ على سبيل التخصص، مثل المحكمة الدينية، ومحكمة قضايا العائلة، ومحكمة العمل، كما يشمل المحاكم التي توجد كاستثناء من أصل من أجل غاية معينة، كالمحاكم العسكرية.

تنتخبهما النقابة. ويكون الحاخامان الأكبران في دولة إسرائيل، وأيضاً عدة حاخامين محليين قضاة بحكم وظائفهم. ويحضر وزير الأديان قرار التعيين، ويوقّعه رئيس الدولة.

لدى الجهاز الديني اليهودي إمكان تأثير كبير في تعيين القضاة. فرئيس المحكمة الربانية العليا هو حاخام إسرائيل الأكبر. لذلك توجد روابط بين تدرج المناصب الدينية وتدرج المناصب القضائية الربانية.

٢ ـ اختصاص المحكمة: تتمتع المحاكم الربانية بصلاحية مطلقة بشأن قضايا الزواج والطلاق لليهود في إسرائيل، وتطبق القانون التوراتي على هذه القضايا. وتتضمن صلاحية المحاكم الدعاوى المرافقة لدعاوى الطلاق، كنفقة الزوجة والأولاد. وتناقش المراجع القانونية سباق الصلاحيات بين المحاكم الربانية والمدنية بالنسبة إلى مسألة النفقة، إذ قد يتوجه الزوج إلى محكمة ربانية ويقدم دعوى طلاق، ويضم مسألة النفقة إلى الدعوى، لأنه يعلم بأن المحكمة الربانية تحكم بنفقة أقل من المحكمة المدنية. والزوجة أيضاً تستطيع رفع دعوى أمام محكمة ربانية أو مدنية في موضوع النفقة، إلّا إن الزوجات، عادة، يفضلن المحاكم المدنية للسبب المذكور.

تصنف صلاحية المحاكم الربانية بشأن قضايا الزواج والطلاق والأمور المتعلقة بهما بأنها صلاحيات مطلقة. ويوجد نوع آخر من الصلاحيات، وهو صلاحيات مختارة ممنوحة للمرأة، بحيث تستطيع أن تختار بين تفعيل هذه الصلاحية أو عدم تفعيلها. وهنالك نوع ثالث من الصلاحيات، يعترف القانون فيه بصلاحية المحاكم الربانية أن تقوم بتداول الأمر، شرط أن تكون الدعوى متعلقة بأحد الموضوعات المذكورة في المادة ٥١ من دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢، أو في أمر الإرث الانتدابي، وشرط أن يوافق جميع الأطراف على ذلك.

ب ـ المحكمة الدينية الدرزية: تعمل هذه المحكمة بموجب قانون المحاكم الدينية الدرزية لسنة ١٩٦٢. ففي هذه السنة، تكونت أول محكمة دينية خاصة بالدروز، ويكون التقاضي فيها على درجتين: بدائية واستئنافية. وقبل إقامة هذه المحاكم، كان الدروز يتوجهون إلى المحاكم الشرعية الخاصة بالمسلمين للنظر في قضايا الزواج والطلاق.(٨١) وفيما يلي تعريف بتركيبة المحكمة واختصاصها.

١ ـ تركيبة المحكمة: تعقد المحكمة الدينية الدرزية جلساتها في هيئة من ثلاثة

(٨١) سنة ١٩٥٧، اعترفت حكومة إسرائيل بالطائفة الدرزية، وهذه أول مرة يتم فيها الاعتراف بالدروز كطائفة دينية مستقلة عن سائر المسلمين في فلسطين.

قضاة. فإذا تعذر ذلك، يمكن التداول في هيئة ناقصة. ويكون مؤهلاً للتعيين كقاض درزي مَن توفرت فيه الشروط التالية: ١) تلقى تأهيلاً ملائماً في المذهب الدرزي؛ ٢) يتلاءم سلوكه مع مكانة قاض مذهبي درزي؛ ٣) يبلغ من العمر ما لا يقل عن ثلاثين عاماً، وهو متزوج، أو كان متزوجاً.

ويعيِّن رئيس الدولة القاضي المذهبي الدرزي، وبحسب توصيات لجنة تعيينات تضم تسعة أعضاء هم: رئيس المجلس الديني الدرزي؛(٨٢) رئيس محكمة الاستئناف الدرزية (وإذا كان هو نفسه رئيس المجلس الديني الدرزي، يستبدل بقاضي مذهب تنتخبه هيئة القضاة مدة ثلاثة أعوام)؛ قاضيان مذهبيان تنتخبهما هيئة القضاة المذهبيين مدة ثلاثة أعوام؛ وزير العدل، وزير آخر تعيّنه الحكومة؛ عضو درزي ينتخبه الكنيست بانتخابات سرية، ويمارس صلاحياته ما دام بقي عضواً فيه. وإذا لم يكن في الكنيست أي عضو درزي، يُستبدل بشخصية درزية أُخرى ينتخبها الكنيست بانتخابات سرية، وتمارس صلاحياتها ما دام الكنيست لم ينتخب شخصية أُخرى.

٢ ـ اختصاص المحكمة: للمحكمة الدينية الدرزية صلاحية مطلقة للنظر في قضايا الزواج والطلاق لدى الدروز. وصيغة صلاحيات هذه المحكمة شبيهة بصيغة صلاحيات المحاكم الربانية. كما أن المشرع منح هذه المحكمة صلاحية متوازية مع المحاكم المدنية في الموضوعات المذكورة في المادة ٥١ من دستور فلسطين وفي قانون الإرث. وتُمنح المحكمة الصلاحية في هذه الحالة إذا عبرت الأطراف المتنازعة كلها عن موافقتها على مثل هذا التخويل.

(٨٢) يتألف المجلس الديني الدرزي من: ١) ستين رجل دين درزياً، منهم ثلاثون سائساً يزاولون أعمالهم في الخلوات الدرزية، وإذا ارتفع عدد السُوَّاس (جمع سائس) عن ثلاثين، يعيِّن وزير الأديان ثلاثين سائساً من الخلوات ذات عدد المصلين الأكبر، وذلك بعد التشاور مع السواس الذين يزاولون أعمالهم؛ ٢) خمسة عشر عضواً هم مرشحو المجالس المحلية الدرزية؛ ٣) خمسة عشر عضواً ينتخبهم الوزير بعد تشاور مع المجالس المحلية والسواس الفاعلين. وللمجلس الدرزي الصلاحيات التالية: معالجة القضايا الدينية كافة؛ تمثيل الطائفة الدرزية في القضايا الدينية أمام سلطات الدولة ومؤسساتها المتعددة؛ القيام بتعليم الدين وبأعمال أُخرى؛ تطوير الأماكن المقدسة وإدارتها؛ إقامة مؤسسات دينية، ومبان دينية ومبان جماهيرية ذات طابع ديني. ومن المهم ذكره أنه كي يكون الدرزي مؤهلاً ليصبح عضواً في المجلس، عليه أن يكون مواطناً إسرائيلياً ومقيماً بشكل دائم بإسرائيل.

هذا الطلب يُخرج الدروز السوريين من الجولان المحتل عن أهليتهم لمثل هذا التعيين، بسبب رفضهم قبول الجنسية الإسرائيلية.

جـ ـ المحكمة الدينية للمسلمين (المحكمة الشرعية الإسلامية): في قضايا الأحوال الشخصية، حافظت إسرائيل على الوضع الذي كان قائماً في عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، وذلك من ناحية الإبقاء على المحاكم الشرعية الإسلامية لتنظر في قضايا الأحوال الشخصية المتعلقة بالمسلمين، ومن ناحية استمرارية العمل بقانون العائلة العثماني لسنة ١٩١٧. ويتم التقاضي في المحاكم الشرعية الإسلامية على درجتين: إذ توجد محاكم تنظر في القضية لأول مرة، ومحاكم تنظر في القضية بصفتها محكمة استئناف، وقرارها يعتبر نهائياً. وقضاة هذه المحاكم هم مواطنون إسرائيليون من المسلمين العرب، وتعيِّنهم لجنة تعيين خاصة برئاسة وزيري الأديان والعدل.(٨٣)

وحتى صدور التعديل رقم ٥ على قانون قضايا العائلة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١، كان اختصاص المحاكم الشرعية الإسلامية يشمل المسائل المتعلقة بالأحوال الشخصية كافة: الزواج والطلاق والنفقة والحضانة والوصاية، إضافة إلى صلاحيتها للنظر في قضايا الإرث والوصايا إذا وافقت الأطراف على ذلك. لكن التعديل الذي جرى على قانون قضايا العائلة قلص صلاحياتها، بحيث أصبحت تقتصر على قضايا الزواج والطلاق فقط. أمّا القضايا الأُخرى، كالنفقة والحضانة، فأصبحت ضمن اختصاص محكمة قضايا العائلة.(٨٤)

وإضافة إلى التعديل رقم ٥ لقانون قضايا العائلة، ثمة قوانين أُخرى تهدف إلى النهش في صلاحيات المحاكم الدينية بصورة عامة، وضمنها المحاكم الشرعية الإسلامية. فقانون سن الزواج، وقانون الإرث، وقانون الأسماء، مثلاً، نقلت صلاحيات النظر فيها إلى المحاكم المدنية. وعلى الرغم من هذا التوجه، فإن المحاكم الشرعية ما زالت تتمتع بصلاحيات واسعة ومطلقة أيضاً، أي أنها هي فقط تستطيع الجزم بالقضايا التي ذكرها قانون أصول المحاكمات الشرعية.

د- المحاكم الدينية للمسيحيين (المحاكم الكنسية): لكل طائفة مسيحية معترف بها في إسرائيل محكمة خاصة بها. ويعيِّن الرؤساء الروحيون لهذه الطوائف قضاة المحاكم الكنسية.(٨٥) وقد حُدد اختصاص هذه المحاكم في مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢

(٨٣) شقور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥.

(٨٤) نص التعديل رقم ٥ الوارد في قانون قضايا العائلة على أن تكون محكمة قضايا العائلة مؤهلة لبتّ دعاوى عائلية في الموضوعات التي تقرر أن تكون تحت صلاحية مطلقة في المادة ٥٢ أو المادة ٥٤ من دستور فلسطين (١٩٢٢-١٩٤٧)، ما عدا قضايا الزواج والطلاق.

(٨٥) شقور، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦.

ليشمل قضايا الزواج والطلاق والنفقة، إضافة إلى قضايا الإرث والوصايا إذا وافقت الأطراف على ذلك.(٨٦) وقد قلص التعديل رقم ٥ لقانون قضايا العائلة صلاحيتها، لتقتصر على مسائل الزواج والطلاق فقط.

(٢) محكمة قضايا العائلة:

بناء على قانون قضايا العائلة لسنة ١٩٩٥، أُنشئت محكمة مدنية تختص بالنظر في مسائل معينة تتعلق بالأحوال الشخصية من خلال انتزاع بعض صلاحيات المحاكم الدينية. وفيما يلي تعريف بالأسباب التي أدت إلى إنشائها، وتعريف باختصاصها.

أ ـ أسباب تأسيس المحكمة: دفعت المشكلات التالية التي كانت تعتري النظام القديم (بحسب وصف القاضيين دان أربل ويهوشواع غيفمن)(٨٧) إلى تأسيس محكمة قضايا العائلة:

- انشغال عدد كبير من القضاة في دعاوى نابعة من خلاف عائلي واحد.
- ارتفاع التكلفة المالية للدعاوى، والمماطلة فيها نتيجة كثرة القضايا وعدد الجلسات في المحاكم، والتي يتم تداولها أمام هيئات قضائية متعددة.
- الحلول التي وفرتها المحاكم لم تكن شاملة، وإنما جزئية.
- التأثير المدمر لطول مدة المحاكمات في الزوجين وأولادهما.
- الكفاءة المتدنية لدى محامي الخلافات العائلية.
- جباية رسوم عالية في المحاكم في عمليات توزيع الأملاك بين الزوجين، وذلك وفقاً لمعايير معقدة وغير معروفة للأطراف.
- عدم واقعية ما يتطلبه قانون أصول المحاكمات من أدلة صارمة على الخلافات الزوجية.
- انتهاك الحياة الشخصية للمتخاصمين، فقضايا الطلاق مفتوحة أمام الجمهور، كما أنها تنشر في وسائل الإعلام، الأمر الذي يضر بأبناء الزوجين.
- نقص الوسائل الحديثة لحل مشكلات الزوجين.
- صعوبات في تنفيذ الحكم القضائي النهائي.

(٨٦) المادة ٥٤ من مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢.

(٨٧) دان أربل ويهوشواع غيفمن، «قانون محكمة قضايا العائلة، ١٩٩٥»، «هبركليت»، المجلد ٤٣، العدد ٣ (١٩٩٧)، ص ٤٣٢.

ب ـ اختصاص المحكمة: لمحكمة قضايا العائلة صلاحية بتّ الخلافات العائلية. وقد تضمن القانون الجديد تعريفاً بالأحوال الشخصية أوسع من الذي كان في فترة الانتداب.(٨٨) فقد نص القانون على ثلاثة أنواع من الصلاحيات:

- صلاحيات بشأن قضايا الأحوال الشخصية كما ورد تعريفها في مرسوم دستور فلسطين لسنة ١٩٢٢، بما في ذلك دعاوى النفقة والسكن وتوثيق أبوة أو أمومة، والدعاوى المتعلقة بإعادة طفل مخطوف، باستثناء إدارة أملاك أشخاص مفقودين.
- صلاحيات بشأن قضايا مدنية بين أفراد العائلة بشأن التركة. ويعرّف القانون أفراد العائلة كما يلي: زوج/ زوجة (يشمل أزواجاً غير متزوجين)؛ ابن (يشمل ابن الزوج أو الزوجة)؛ أهل (يشمل أهل الزوجين وإخوة الزوجين).
- صلاحيات بشأن قضايا محددة بموجب قوانين معينة منها: قانون الأسماء لسنة ١٩٥٦؛ قانون الإرث لسنة ١٩٦٥؛ قانون القضاء في موضوعات السماح بالزواج (حالات خاصة) لسنة ١٩٦٩؛ قانون العلاقات المالية بين الزوجين لسنة ١٩٧٣؛ قانون تبني الأطفال لسنة ١٩٨١؛ قانون منع العنف في العائلة لسنة ١٩٩١؛ قانون اتفاقيات لحمل الأجنة (تصديق الاتفاقية ومكانة الطفل) لسنة ١٩٩٦.

وتنفَّذ إجراءات موازنة الموارد بين الزوجين، أو إجراءات توزيع الأملاك بينهما، أو في دعوى متعلقة بقاصر ـ عدا دعاوى متعلقة بأملاك قاصر ـ بالتوافق مع قرار محكمة قضايا العائلة، وتحت رقابتها، إلّا إذا أمر القاضي بأن يتم التنفيذ بحسب الطرق الاعتيادية في دوائر تنفيذ الأحكام القضائية.

وتوجد تسهيلات في الإجراءات المتبعة أمام هذه المحكمة، إذ تعفى من القيود المعروفة في أصول المحاكمات، وعلى صعيد الأدلة إن لم تُقرر المحكمة غير ذلك، فهي مطالبة بأن تتصرف بالطرق التي تحقق القانون والعدل بالشكل الأمثل. وبالإضافة إلى ذلك فإنها مخولة أن تسمع شهادة القاصر من دون حضور أي شخص، أو في حضور الأشخاص الذين تسمح لهم، وكذلك أن توقف سماع شهادة قاصر، أو أن تمنع من استجوابه إذا رأت أن ضرراً ربما يحدث نتيجة هذا الاستجواب. وقد تؤدي هذه القواعد إلى تشويه القانون، لأن قانون البينات الإسلامي متشدد في إجراءاته، ولأن المحكمة مطالبة بالعمل بحسب القانون الإسلامي في الأمور التي تخص المسلمين.

(٨٨) المصدر نفسه.

وضع مناشيه شوا،(٨٩) المختص بقوانين العائلة، تبريرات موضوعية ضد التعديل رقم ٥ لقانون قضايا العائلة. وفي رأيه، سيسبب التعديل سباق صلاحيات بين المحاكم الدينية والمحاكم المدنية بشأن قضايا النفقة. فكل طرف سيرغب في استباق الطرف الآخر إلى رفع الدعوى. والزوج سيفضل التوجه إلى محكمة دينية باعتبارها تحكم بنفقة أقل، والزوجة ستفضل المحاكم المدنية لأنها تتوقع أنها ستراعي مصالحها. وسباق الصلاحيات هذا سيؤدي إلى تطويل المداولات، لأن محاكم متعددة ستناقش موضوعات تتعلق بأصول المحاكمات والصلاحيات بدل القضايا الجوهرية، وكذلك إلى رفع تكلفة الدعاوى، ومن ثم ترجيح كفة الطرف الأقوى في كسب الدعوى باعتباره يمتلك الموارد المالية التي تمكنه من محاربة الطرف الآخر. وسيخلق سباق الصلاحيات جواً من الشك بين الزوجين، وبدلاً من أن يطمح الجهاز القضائي إلى تحقيق الهدوء العائلي، سيسبب توترات وفرقة بين الزوجين نتيجة تخوف كل طرف من أن يقوم الطرف الآخر بتقديم دعوى ضده.

ومن معوقات عمل المحكمة أنها يجب أن تحكم بموجب القوانين الخاصة بكل طائفة على حدة. ففي قضايا النفقة، مثلاً، القانون النافذ هو القانون الإسلامي، وبالتالي، لمعرفة جوهر القانون الديني، على القضاة تعلم اللغات من أجل قراءة المراجع القانونية الأصلية. وبسبب معوقات اللغة، وصعوبة الإلمام بالمسائل الدينية، من الصعب على القضاة المدنيين أن يحكموا بشكل صحيح.

(٣) محكمة العمل:

في ضوء أهمية قوانين العمل وخصوصيتها، ارتأى المشرع أن يقيم محكمة متخصصة في هذا المجال. وقد قيل عن هذه الأهمية ما يلي: «الفرع المسمى قوانين العمل هو فرع جديد نسبياً في جهازنا القضائي، وهو مبني على مبادئ اجتماعية واقتصادية خاصة به، تكونت وفُسِّرت من داخل واقعنا المميز. وهذا الفرع بحاجة إلى جهاز قضائي خاص به، من أجل تجسيد الخبرة العملية والقضائية التي تراكمت حتى اليوم الحاضر، ولتفسير قوانين العمل القائمة والمستقبلية.»(٩٠) تعمل محكمة العمل بموجب قانون محكمة العمل لسنة

(٨٩) مناشيه شوا، «مشروع قانون محاكم قضايا العائلة (تعديل رقم ٤) (مساواة صلاحيات القضاء) ١٩٩٨»، نعمة أم نقمة على النساء المسلمات والمسيحيات»، «هبركليت»، المجلد ٤٤، العدد ١ (١٩٩٨/ ١٩٩٩)، ص ٣٥٨. عندما كتب شوا مقالته عن مشروع القانون المعدل كان التعديل يحمل الرقم ٤، لكنه حمل الرقم ٥ لدى إقراره في الكنيست.

(٩٠) مشروع قانون ٧٤٨، ١٩٦٨، ص ٢٤.

١٩٦٩، ويكون التقاضي فيها على درجتين: محكمة لوائية للدرجة الأولى، ومحكمة قطرية للاستئناف ولعدد من القضايا يحددها القانون. وفيما يلي تعريف بمحكمة العمل من ناحيتي تركيبتها واختصاصها.

أ ـ تركيبة المحكمة: تتألف المحكمة اللوائية من قاض محترف، وممثل عن العمال، وممثل عن أصحاب العمل. والقاضي المؤهل لتعيينه قاضياً في المحكمة المركزية، يكون مؤهلاً للتعيين في محاكم العمل. ويُشترط فيه أن يكون ذا خبرة في مجال العمل والعمال، أو بالبحث والتدريس في مجالات القضاء أو القانون أو الاقتصاد، أو أن يكون عضواً في نقابة المحامين وعمل في مجال القانون، أو في خدمة الدولة في مجال قضائي مدة خمسة أعوام على الأقل. ويُعيِّن رئيس الدولة القاضي، بناء على توصية من لجنة اختيار القضاة، تتمثل فيها الحكومة بوزير العدل ووزير الرفاه والعمل. أمّا ممثل العمال وممثل أصحاب العمل في المحكمة، فيعينان لمدة ثلاثة أعوام قابلة للتجديد، وذلك بعد التشاور مع نقابتي العمال وأصحاب العمل، وبموجب توصيات منهما. وبعد التعيين لا يجوز أن يرتبط القاضي وممثلا الجمهور بأي منظمة تمثل العمال أو أصحاب العمل، ولا سلطة عليهم إلّا سلطة القانون والضمير. وتعقد المحكمة برئاسة القاضي المحترف، الذي يحق له أن يقضي أحياناً بمفرده.(٩١)

تتألف محكمة العمل القطرية من ثلاثة أو خمسة أو سبعة أعضاء، يعيّنون وفق الطريقة التي يُعين فيها قضاة المحاكم اللوائية. وعندما تعقد المحكمة للاستماع إلى استئناف قرار محكمة العمل اللوائية، تتكون من ثلاثة أعضاء برئاسة قاض محترف وعضوية ممثل عن العمال وممثل عن أرباب العمل. أمّا عندما تعقد لسماع قضايا بين أطراف في اتفاق عمل جماعي بشأن مفعوله أو تفسيره أو تنفيذه أو الإخلال به، فتتألف من سبعة أعضاء، ثلاثة منهم قضاة محترفون. أمّا في سائر القضايا، فتعقد المحكمة في هيئة مؤلفة من خمسة أعضاء.(٩٢)

ب ـ اختصاص المحكمة:

١ ـ اختصاص محكمة العمل اللوائية: لهذه المحكمة صلاحية مطلقة للنظر فيما يلي: سماع الدعاوى بين العامل أو من يحل محله، وبين صاحب العمل أو من يحل

(٩١) شقور، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ٢١-٢٢.

محله، وذلك في كل ما يتصل بعلاقات العمل وشروطه، باستثناء الدعاوى بحسب أمر الأضرار (صيغة جديدة)؛ دعاوى نزاعات العمل والإضرابات؛ دعاوى من يحق لهم أن يكونوا أطرافاً في اتفاق عمل جماعي خاص كمفهومه في قانون الاتفاقات الجماعية لسنة ١٩٥٧ (قانون الاتفاقات الجماعية)، وفيما يتعلق بسريان مفعول هذا الاتفاق أو تفسيره أو تنفيذه أو الإخلال به، أو بأي ترتيب جماعي آخر؛ دعاوى العمال وأصحاب العمل ضد صناديق التوفير والتقاعد العمالية، وبالعكس؛ دعاوى المخصصات الناجمة عن علاقات عامل برب العمل بحسب قانون التأمين الوطني والقوانين الأُخرى. كما يحق لها أن تفرض عقوبات على من يخالف قوانين العمل.

٢ـ اختصاص محكمة العمل القطرية: لمحكمة العمل القطرية صلاحية مطلقة لسماع القضايا الناشئة بين من يحق لهم أن يكونوا أطرافاً في اتفاقات عمل جماعية عامة، وذلك في موضوعات تتعلق بسريان مفعولها، وتفسيرها، وتنفيذها أو نقضها، أو بتنظيم عمل وكل ما يتفرع منه بشأن سريان مفعوله أو تفسيره أو تنفيذه أو انتهاكه كل تشريع آخر. كما تنظر في الدعاوى بين منظمة عمالية وأُخرى، وذلك إذا انبثقت الدعاوى من قضايا تتعلق بعلاقات العمل. إضافة إلى ما سبق، للمحكمة صلاحية النظر في الاستئنافات المرفوعة إليها بشأن قرارات محكمة العمل اللوائية. ويجدر هنا التذكير بأن محكمة العدل العليا أخضعت محكمة العمل القطرية بالتدريج لرقابتها.

(٤) المحاكم العسكرية:

على العموم، تعمل هذه المحاكم بموجب قانون القضاء العسكري لسنة ١٩٥٥. وتوجد عدة أنواع منها في إسرائيل: لوائية؛ بحرية؛ خاصة؛ ميدانية؛ لقوانين السير. ويتم استئناف قرارات جميع هذه المحاكم في محكمة الاستئناف العسكرية. وفيما يلي تعريف بهذه المحاكم من ناحية تركيبتها واختصاصها.

أ- تركيبة المحكمة: تعقد المحاكم العسكرية من الدرجة الأولى في هيئة مكونة من ثلاثة قضاة، وأمّا محكمة الاستئناف العسكرية فتعقد في هيئة من خمسة أشخاص. ويحق لقائد الجيش أن يقيم محكمة عسكرية عاجلة مؤلفة من قاض عسكري منفرد، شرط أن يكون ضابطاً في الجيش الإسرائيلي، وأن يكون عمل في المجال القانوني مدة خمسة أعوام لمن يعين في محكمة لوائية، وسبعة أعوام لمن يعين في محكمة الاستئناف العسكرية. وتنتخب لجنة خاصة القضاة العسكريين، ويعيّنهم رسمياً رئيس الدولة. ولكل

محكمة عسكرية رئيس ونائب رئيس يعينهما وزير الدفاع. وبعكس المحاكم العادية، فإن مدة خدمة القضاة العسكريين محددة زمنياً وليست مدى الحياة.

ب ـ اختصاص المحكمة: يمكن تصنيف اختصاص المحاكم بحسب الأشخاص الذين تتم محاكمتهم: أفراد الجيش، أو المدنيين.

١ ـ اختصاص المحكمة بقضايا الجيش: تعمل المحاكم العسكرية الخاصة بأفراد الجيش بموجب قانون القضاء العسكري لسنة ١٩٥٥، وقانون العقوبات العام. وتنحصر صلاحياتها في مقاضاة أفراد الجيش الذين هم في الخدمة الفعلية، أو في الاحتياط، وذلك بشأن المخالفات التي يرتكبونها ضد أنظمة الجيش وقوانينه وتعليماته، وفي قضايا أُخرى مع أنها غير عسكرية. كما تسري صلاحيات هذه المحكمة على كل من تسلّم من الجيش سلاحاً ليستخدمه في مهمة أُوكلت إليه، وعلى كل من هو في حماية الجيش، أو يعمل فيه، أو في المصانع العسكرية، أو مبعوث من الجيش، وعلى أسرى الحرب. ولهذه المحاكم صلاحية فرض عقوبات منوعة، مثل: التوبيخ؛ الغرامة؛ الحبس؛ الطرد من الجيش؛ خفض الرتبة؛ دفع تعويضات؛ سحب رخصة السياقة أو منعها ، وكذلك صلاحية فرض عقوبة السجن المؤبد.(٩٣)

٢ ـ اختصاص المحكمة بقضايا المدنيين:(٩٤) درجت إسرائيل على تقديم المدنيين من الفلسطينيين إلى هذه المحاكم بتهمة ارتكاب أعمال عدائية ضدها. وقد أقيمت هذه المحاكم بموجب أنظمة الدفاع (الطوارئ) التي سنت في عهد الانتداب البريطاني سنة ١٩٤٥، للنظر في القضايا التي ترفعها إليها النيابة العامة العسكرية. وبناء عليه، لهذه المحكمة صلاحية الاعتقال والإفراج بكفالة، وكذلك فرض عقوبات الحبس المؤبد والإعدام. ويحق للمتهم أمامها أن يوكل محامياً مدنياً. ويجب أن تصدر المحكمة قراراتها بالإجماع.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٧-٢٨.
(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٨-٢٩.

خاتمة

يبين هذا الفصل أن لكل من النظام الدستوري والقانوني والقضائي في إسرائيل تعقيداته الخاصة به. والتعقيد في النظام الدستوري ليس ناجماً عن غياب وثيقة دستورية مكتوبة، وإنما عن تبني مبادئ دستورية متناقضة مستقاة من إعلان قيام الدولة (إسرائيل دولة يهودية وديمقراطية)، ومن قوانين أساسية ذات مكانة دستورية. إذ كيف يمكن توفر الديمقراطية بمفهومها العالمي المتعارف عليه، إذا كان يُشترط في تطبيقها إقرانها بمبدأ «يهودية الدولة»؟

ويتعلق التعقيد الظاهر في النظام القانوني بكونه نظاماً مختلطاً: روماني ـ جرماني وأنغلو ـ سكسوني. فالتشريع في إسرائيل متأثر بالنظام الروماني ـ جرماني لناحية إعطاء عملية التقنين أهمية من جهة، ومتأثر بالنظام الأنغلو ـ سكسوني لناحية إعطاء السوابق القضائية أهمية من جهة أُخرى. غير أنه لا يمكن القول إن لهذا النوع من التعقيد أثراً سلبياً في النظام بمجمله في الدولة.

أمّا التعقيد في النظام القضائي، فهو ناجم عن ذلك الموجود في النظام الدستوري، لا عن هيكلية المحاكم أو اختصاصها. فالتقاضي في جميع أنواع المحاكم، بما في ذلك اختصاصها الإداري، يتم على درجتين، الأمر الذي يوفر أرضية لتحقيق العدالة فيما يخص مواطني الدولة اليهود. وعلى الرغم من سعي محكمة العدل العليا لفرض سيطرتها على سائر المحاكم، فإن هذا التدخل يبقى محكوماً بإطار تحقيق العدالة.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- الخوري، شحادة ونيقولا الخوري. «إيجاز تاريخ الكنيسة المقدسية الأرثوذكسية». القدس: بيت المقدس، ١٩٢٥.
- شقور، أنيس. «النظام القانوني». في: صبري جريس وأحمد خليفة (تحرير)، «دليل إسرائيل العام». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط٣، ١٩٩٧.

ثانياً: باللغة العبرية

- أربل، دان ويهوشواع غيفمن. «قانون محكمة قضايا العائلة، ١٩٩٥». «هبركليت»، المجلد ٤٣، العدد ٣، ١٩٩٧.
- ألموغ، شولاميت. «قانون أساسي: حرية الامتهان، وكرامة الإنسان وحريته». «مشباط وممشال»، المجلد الأول، ١٩٩٢/ ١٩٩٣.
- براك، أهرون. «نقد قضائي ومسؤولية رسمية ـ مدى انتقاد المحكمة العليا لقرارات محكمة العمل القطرية». «هبركليت»، المجلد ٣٨، العدد ١، ١٩٨٨.
- ــــــ. «تفسير قانوني: تفسير دستوري». المجلد الثالث. القدس: نبو للنشر، ١٩٩٤.
- ــــــ. «قانون الوكلاء». المجلد الأول. القدس: نبو للنشر، ١٩٩٥.
- روبنشتاين، أمنون وبراك مدينه. «القانون الدستوري لدولة إسرائيل». القدس: شوكِن، ط٤ موسعة، ١٩٩٦.
- زلتنر، زئيف. «قانون المبيعات ١٩٦٨». في: ج. تدسكي (تحرير)، «تفسير قوانين العقود». القدس: الجامعة العبرية ـ معهد الدراسات القانونية، ١٩٧٥.
- زمير، أيال. «قانون عقد تعهد ١٩٧٤». في: ج. تدسكي (تحرير)، «تفسير قوانين العقود». القدس: الجامعة العبرية ـ معهد الدراسات القانونية، ١٩٩٤.
- زوسمان، يوئيل. «سلامة النية في العقود ـ الارتباط بالقانون الألماني». «عيوني مشباط»، المجلد الأول، العدد ١، ١٩٧٩.
- سبان، إيلان. «تأثير المحكمة العليا في موقع العرب في إسرائيل». «مشباط وممشال»، المجلد الثالث، ١٩٩٥/ ١٩٩٦.
- سموحا، سامي. «فجوات طبقية، طائفية، قومية، والديمقراطية في إسرائيل». في: أوري رام (تحرير)، «المجتمع الإسرائيلي: جوانب ناقدة». تل أبيب: بريروت، ١٩٩٣.
- سيغال، إيريت حبيب. «قوانين الشركات بعد إصدار قانون الشركات الجديد». المجلد الأول.

تل أبيب: أل ـ طر للإنتاج، ١٩٩٩.

– شاحر، يورام. «أصول أمر قانون العقوبات ١٩٣٦». «عيوني مشباط»، المجلد السابع، العدد ١ (١٩٧٩/١٩٨٠).

– شوا، مناشيه. «مشروع قانون محاكم قضايا العائلة (تعديل رقم ٤) (مساواة صلاحيات القضاء) ١٩٩٨، نعمة أم نقمة على النساء المسلمات والمسيحيات». «هبركليت»، المجلد ٤٤، العدد ١ (١٩٩٨/١٩٩٩).

– غبيزون، روت ومردخاي كريمنتسر ويواب دوتان. «رقابة قضائية، مع وضد ـ مكانة محكمة العدل العليا في المجتمع الإسرائيلي». القدس: يديعوت أحرونوت وماغنس، ٢٠٠٠.

– غولدبرغ، مناحم. «نقد قضائي ومسؤولية رسمية ـ مدى انتقاد المحكمة العليا لقرارات محكمة العمل القطرية». «هبركليت»، المجلد ٣٨، العدد ١ (١٩٨٨).

– فروكاتشه، غوالتيرو. «مبادئ تفسير القانون الإسرائيلي وخصوصاً قوانين العقود في ضوء القانون الإنكليزي». «عيوني مشباط»، المجلد الثالث، العدد ١ (١٩٧٣).

– فريشتيك، غيدي. «حقوق الإنسان في يهودية القدس». القدس: معهد سنهدرين، ١٩٩٢.

– فلدمان، أفيغدور. «الدولة الديمقراطية في مقابل الدولة اليهودية: فراغ من دون أماكن، زمن من دون تعاقب». «عيوني مشباط»، المجلد ١٩، العدد٣ (١٩٩٥).

– «قرارات قضائية». القدس: نقابة المحامين.

– كارب، يهوديت. «بعض الأسئلة عن كرامة الإنسان وفق القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته». «مشباطيم»، المجلد ٢٥، الأعداد ١-٣ (١٩٩٥).

– كوهين، حاييم. «قيم الدولة اليهودية والديمقراطية ـ تأملات في القانون الأساسي: كرامة الإنسان وحريته». في: أرنون غبريئيلي وميغال دويتش (تحرير)، «هبركليت، كتاب اليوبيل: ٥٠ عاماً (١٩٤٣-١٩٩٣)». تل أبيب: نقابة المحامين في إسرائيل، ١٩٩٤.

– كيشت، موشيه. «تفسير قوانين الشركات». تل أبيب: سدان، ٢٠٠١.

– لرنر، يوئيل. «المفرّق بين شعب إسرائيل وبقية الشعوب». القدس: معهد سنهدرين، ١٩٩٢.

– لفونتين، أفيغدور. «يهودية وديمقراطية ـ أحاديث شخصية». «عيوني مشباط»، المجلد ١٩، العدد ٣ (١٩٩٥).

– ماوطنر، مناحم. «القانون والثقافة في إسرائيل على أبواب القرن الحادي والعشرين». تل أبيب: جامعة تل أبيب، ٢٠٠٨.

– «مداولات الكنيست» (١٩٩٥).

– معوز، أشير. «قيم دولة يهودية وديمقراطية». «عيوني مشباط»، المجلد ١٩، العدد ٣ (١٩٩٥).

– هفنوغ، مناحم. «إسرائيل ـ أمن وسيادة القانون». القدس: نبو للنشر، ١٩٩١.

ثالثاً: باللغة الإنكليزية

- Abrams, Norman. «Interpreting the Criminal Code Ordinance, 1936: The Untapped Well.» *Israel Law Review,* vol. 7 (1972).
- Al-Haj, Majed. «The Attitude of the Palestinian Arab Citizens in Israel towards Soviet Jewish Immigration.» *International Journal of Refugee Law*, vol. 2 (1993).
- Massad, Joseph. «Zionism's Internal Others: Israel and the Oriental Jews.» *Journal of Palestine Studies*, vol. XXV, no. 100 (Summer 1996).
- Shalev, Gabriella and Shael Herman. «A Source Study of Israel's Contract Codification.» *Louisiana Law Review*, vol. 35, no. 3 (Spring 1975).
- «The Existing Basic Laws: Full Texts,» http://www.knesset.gov.il/description/eng/eng_mimshal_yesod1.htm.
- Vatikiotis, P. J. «The Greek Orthodox Patriarchate of Jerusalem between Hellenism and Arabism.» *Middle Eastern Studies*, vol. 30, no. 4 (October 1994).
- Zureik, Elia, Fouad Moughrabi and Vincent F. Sacco. «Perception of Legal Inequality in Deeply Divided Societies: The Case of Israel.» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 25, no. 3 (1993).

رابعاً: باللغة الفرنسية

- Abou, Sélim. *Cultures et droits de l'homme*. Paris: Hachette, 1992.
- David, René et Camille Jauffret-Spinosi. *Les grands systèmes de droit contemporains*. Paris: Dalloz, 1988.
- De Schutter, Olivier. «Égalité et différence: le débat constitutionnel sur la discrimination positive aux États-Unis.» *Revue trimestrielle des droits de l'homme* (1991).
- Duhamel, Olivier. *Les démocraties: régimes, histoire, exigences*. Paris: Seuil, 1993.
- Rigaux, François. «La conception occidentale des droits de l'homme face à l'Islam.» *Revue trimestrielle des droits de l'homme* (1990).
- Rivero, Jean. *Les libertés publiques: les droits de l'homme*. Paris: PUF, 1987.
- Woehrling, José. «La Cour Suprême du Canada et la problématique de la limitation des droits et libertés.» *Revue trimestrielle des droits de l'homme* (1993).

الفصل الرّابع

الأحزاب السّياسيّة

أحمد خليفة

يوجد في إسرائيل ١٤ حزباً سياسياً ممثلاً في الكنيست المنتخب سنة ٢٠٠٩ (منفرداً أو في إطار كتلة انتخابية ـ برلمانية)، وعدد من الحركات والتنظيمات التي لا ينطبق عليها تماماً تعريف الحزب السياسي. وتعود جذور عدد من هذه الأحزاب إلى فترة اليیشوف (وهي التسمية التي تطلق على «مجتمع» المستوطنين اليهود في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل)، وقد أدى دوراً مهماً في تكوين هذا المجتمع في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، وساهم في إقامة الدولة الصهيونية بصورة أو بأُخرى، وواصل بعد قيامها أداء أدوار متعددة في الحياة السياسية والعامة، انطلاقاً من رؤيته الشاملة للأمور وفهمه لدوره. وينتمي إلى هذه الفئة حزب الليكود، وحزب العمل، والحزب الديني أغودات يسرائيل (في إطار كتلة يهدوت هتوراه)، وحزب راكح (حداش) في الوسط العربي.

أمّا سائر الأحزاب فقد نشأت في العقود الثلاثة الأخيرة. وتمثل أغلبيتها مجموعات إثنية، أو قطاعية، أو الفلسطينيين في إسرائيل، وتضع التشديد على القضايا التي تخص المجموعات أو القطاعات التي تمثلها. وينتمي إلى هذه الفئة أحزاب كديما، وشاس، وديغل هتوراه (في إطار كتلة يهدوت هتوراه)، وإسرائيل بيتنا، والاتحاد الوطني، والبيت اليهودي، وأحزاب وحركات الوسط العربي: الحزب الديمقراطي العربي؛ التجمع الوطني الديمقراطي؛ الحركة العربية للتغيير؛ حركة أبناء البلد؛ الحركات الإسلامية.

سيبين هذا الفصل الخصائص العامة للنظام الحزبي، والمستجدات التي أثرت فيه، وأيضاً نشوء الأحزاب السياسية وتطورها وبرامجها السياسية ومشاركتها في الحكم. ونشير إلى أن الأحزاب العربية سيتم التطرق إليها بصورة عامة، إذ إن فصلاً آخر من هذا الكتاب يتناولها بالتفصيل.

أولاً: الخصائص العامة للنظام الحزبي

يتسم النظام الحزبي الإسرائيلي بخصائص عامة يساعد الإلمام بها في فهم كثير من الظواهر المهمة في الحياة الحزبية والسياسية في إسرائيل، وفي فهم أفضل لكل حزب على حدة، كما يساعد، جزئياً، في فهم أسباب عدم الاستقرار الملحوظ في الحكم في إسرائيل في العقدين الأخيرين. ومن أبرز خصائص هذا النظام ما يلي: كثرة الأحزاب وتنوع أنماطها؛ كثرة الانشقاقات والاندماجات فيما بينها؛ قيام بعضها بأدوار تتجاوز الأدوار المألوفة

للأحزاب في الديمقراطيات الغربية؛ التأثير القوي للخلافات الأيديولوجية والانقسامات الإثنية في تكوين وتغيير معالم الخريطة الحزبية وموازين القوى داخلها؛ انقسام هذه الخريطة إلى معسكرات عريضة يختلف عددها باختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها.

كانت هذه الخصائص موجودة في معظمها لدى قيام إسرائيل سنة ١٩٤٨، وظلت ملازمة للنظام الحزبي فيها، إلّا إن ذلك لم يحل دون تمتع الحكم والنظام السياسي في العقود الثلاثة الأولى بقدر كبير من الاستقرار. لكن مع مرور الوقت، وخصوصاً منذ سنة ١٩٧٧، أخذت تطرأ على النظام الحزبي تغيرات مهمة أثرت سلباً بقوة، ولا تزال، في استقرار الحكم وتماسك الحكومة وثبات سياساتها. وقد حدثت هذه التغيرات بفعل الأحداث والتطورات عميقة الأثر، التي مرت بها إسرائيل خلال تاريخها القصير، في المجالات الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والتأثيرات المتبادلة بين هذه الأحداث والتطورات وبين النظامين الحزبي والسياسي.

أ) كثرة الأحزاب

ربما كان أول ما يلفت النظر إلى النظام السياسي الإسرائيلي كثرة الأحزاب وتوالي ظهور أحزاب جديدة ـ وخصوصاً قبل الانتخابات العامة ـ غالباً ما يختفي معظمها بعد انتخابات الكنيست مباشرة، أو خلال ولاية كنيست (أربعة أعوام، إذا لم تجر انتخابات مبكرة)، أو ولايتين. فعلى سبيل المثال، خاض انتخابات الكنيست الثامن عشر، التي جرت في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، ما لا يقل عن ٣٣ قائمة انتخابية، بعضها مؤلف من أكثر من حزب واحد، نجح في الوصول منها إلى الكنيست ١٢ قائمة فقط، بينما خاضت انتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)، أيضاً على سبيل المثال، ٣١ قائمة انتخابية، نجح في الوصول منها إلى الكنيست أيضاً ١٢ قائمة فقط.

وتعكس كثرة الأحزاب الانقسامات الموجودة في المجتمع الإسرائيلي، وأبرزها حالياً: الانقسام الإثني بين اليهود الشرقيين (السفارديم) واليهود الغربيين (الأشكنازيم)؛ الانقسام الاجتماعي/ الثقافي (وفي جانب منه الإثني) بين المهاجرين القدامى (شرقيين وغربيين) والمهاجرين الجدد القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً («اليهود الروس»)؛ الانقسام القومي بين الفلسطينيين العرب واليهود؛ الانقسامات بشأن هوية الدولة وطابعها العام القائم بين اليهود العلمانيين والدينيين؛ الانقسامات الأيديولوجية والسياسية بشأن مستقبل المناطق الفلسطينية والعربية المحتلة والقضايا السياسية/ الأمنية

الناجمة عن الاحتلال، والتي تمحورت في التسعينيات من القرن الماضي حول اتفاق أوسلو، والمستعمرات اليهودية في المناطق المحتلة، وما يسمى «قضايا الحل الدائم» بين الفلسطينيين وإسرائيل، وانضاف إليها في العقد الأول من القرن الحالي موضوع الانسحاب من غزة في سنة ٢٠٠٥ والرؤية السياسية التي جرى الانسحاب في إطارها. كما لا بد من أن نأخذ في الاعتبار، فيما يتعلق بهذه الظاهرة، الطموحات السياسية لزعماء يتمتعون بشعبية معينة.

ويساعد في استمرار هذه الظاهرة سهولة تشكيل الأحزاب،[1] ونظام الانتخابات النسبي الذي يتيح للأحزاب الصغيرة الوصول إلى الكنيست بسهولة نسبية. وتعتبر إسرائيل، بموجب هذا النظام، دائرة انتخابية واحدة يجري التنافس فيها بشأن مقاعد الكنيست الـ ١٢٠ من خلال قوائم انتخابية، ويكفي أن تجتاز أي قائمة نسبة الحسم، التي هي حالياً ٢٪ من أصوات المقترعين، كي يحق لها التمثيل في الكنيست، وتكون حصة كل قائمة من المقاعد بنسبة حصتها من أصوات المقترعين، مع ملاحظة أن النسبة كانت ١٪ حتى انتخابات سنة ١٩٩٢، وجرى رفعها إلى ١,٥٪ حتى انتخابات ٢٠٠٣، وإلى ٢٪ ابتداء من انتخابات ٢٠٠٦. ونظراً إلى أن أياً من الأحزاب لم يحصل ولا مرة واحدة في تاريخ الانتخابات الإسرائيلية على أغلبية مطلقة في الكنيست تمكّنه من الحكم منفرداً، فإن الحزب المكلّف تأليف الحكومة كان دائماً بحاجة إلى شركاء ائتلافيين لهذا الغرض، وهو ما يتيح للأحزاب الصغيرة دائماً الفرصة للمشاركة في الحكم ومغانمه، ويشجع على بقائها وتكاثرها.

واكتسبت هذه الظاهرة زخماً إضافياً في تسعينيات القرن الماضي بفعل قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، الذي أقره الكنيست سنة ١٩٩٢، وطبق في انتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦) وانتخابات الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)، وألغي سنة ٢٠٠١، بعد أن اتضح أنه بدلاً من أن يؤدي إلى تقوية الأحزاب الكبيرة وإضعاف الصغيرة، أدى عند التطبيق إلى زيادة قوة الأحزاب الصغيرة وإضعاف الكبيرة.

(١) يكفي لتشكيل حزب اتفاق مئة شخص يحملون الجنسية الإسرائيلية على ذلك، ودفع الرسوم المطلوبة، وتسجيله لدى المخوّل قانونياً تسجيل الأحزاب. وبالنسبة إلى خوض الانتخابات، يحق للأحزاب الممثلة في الكنيست السابق المشاركة في الانتخابات تلقائياً، لكن الأحزاب الأُخرى التي ترغب في المشاركة يتعين عليها أن تجمع تواقيع ٢٥٠٠ شخص من أصحاب حق الاقتراع، وأن تسجل نفسها كأحزاب سياسية، وأن تودع سنداً بمبلغ معين تسترده في حال فوزها بمقعد واحد في الكنيست على الأقل.

ب) الانشقاقات والاندماجات

السمة البارزة الثانية للنظام الحزبي هي كثرة الانشقاقات والاندماجات، وتوالي نشوء تكتلات انتخابية ـ برلمانية من المألوف أن تحتفظ الأحزاب المتكتلة فيها بأطرها ومؤسساتها الحزبية المستقلة، بينما تنشط انتخابياً وبرلمانياً في إطار التكتل العام، ومن خلال هيئات مشتركة متفق عليها، مع ملاحظة أن التكتلات تتم في الغالب بين أحزاب متشابهة في النظرة العامة والأهداف بعيدة المدى، أو الأهداف الحيوية. وتنتهي هذه التكتلات بمرور الوقت، إمّا باندماج الأحزاب المكونة لها، كلها أو بعضها، وإمّا بانفراط عقدها، كلياً أو جزئياً. وتكفي نظرة خاطفة إلى تواريخ الأحزاب، كبيرها وصغيرها، لإصابة المرء بالدوار جرّاء التغيرات المتلاحقة في الخريطة الحزبية.

وترجع أسباب الاندماجات والتكتلات عامة إلى الرغبة في تحسين الفرص الانتخابية، أو في مواجهة تكتلات منافسة أكبر، أو في دعم قوى أو سياسات معينة، أو ببساطة الحصول على نصيب من مغانم الحكم، وحتى أحياناً إلى رغبة زعماء حزب متعثر في البقاء في قيد الحياة سياسياً من خلال الاندماج في حزب أرسخ شعبية، وأضمن مستقبلاً. أمّا أسباب الانشقاق فترجع، بصورة عامة، إلى خلافات أيديولوجية أو سياسية، أو إلى منافسات بشأن الزعامة والمناصب الحزبية والسياسية العليا.

ويعود معظم الاندماجات والانشقاقات منذ سنة ١٩٦٧ إلى الخلافات بشأن مصير المناطق الفلسطينية والعربية التي احتلت في تلك السنة، والسياسات الواجب اتباعها فيها وتجاهها، ونتيجة ما نجم عن وقوعها في قبضة إسرائيل من مستعمرات وحروب ومعاهدات واتفاقات وانسحابات، من جهة، وإلى تمرد اليهود الشرقيين على هيمنة اليهود الغربيين في الأحزاب التي كانوا ينشطون من خلالها، من جهة أُخرى.

ج) الأدوار المتعددة

السمة البارزة الثالثة للنظام الحزبي هي الأدوار المتعددة التي يؤديها بعض الأحزاب، والتي يخرج قسم منها من النطاق السياسي المحض، أو من الدور المألوف للأحزاب في الديمقراطيات الغربية. وهي أدوار متحدرة من فترة الييشوف، عندما كانت هذه الأحزاب تتولى مباشرة جلب المستعمرين اليهود من أعضائها وأنصارها وتوطينهم في فلسطين، وتوفير أماكن سكن وعمل لهم، وتطبيبهم ورعايتهم اجتماعياً، وتثقيفهم سياسياً، ودمجهم في الشرائح الاجتماعية التي تتشكل قواعدها الحزبية والانتخابية منها.

ومع أن الدولة أخذت على عاتقها كثيراً من هذه المهمات، فإن بعض الأحزاب القديمة والجديدة، وخصوصاً الدينية منها، يمارس، كلياً أو جزئياً، أنشطة اجتماعية واقتصادية واستيطانية واسعة النطاق، وذلك من خلال الشبكات التعليمية، ومؤسسات الرعاية الطبية والاجتماعية، والمشاريع الاقتصادية، والهيئات الاستيطانية، التابعة له أو الواقعة ضمن دائرة نفوذه. ولا تتورع هذه الأحزاب عن استخدام نفوذها السياسي للحصول على أموال طائلة من خزينة الدولة لتعزيز هذه الأنشطة، أو لإقالة الهيئات والمؤسسات والمشاريع التابعة لها (أو المسيطرة عليها) من عثراتها. ويشكل استخدام حزب شاس، الممثل الأقوى لليهود الشرقيين، نفوذه بشكل فاضح ومفرط لتمويل شبكة التعليم التابعة له، وللمحافظة على إعفاء طلاب مدارسه الدينية (اليشيفوت) من الخدمة العسكرية، المصدر الأكثر حدّة حالياً للاستياء من هذه الظاهرة.

د) الاعتبارات الأيديولوجية

السمة البارزة الرابعة هي استمرار التأثير القوي للأيديولوجيا في الحياة السياسية والحزبية. وقد أشرنا أعلاه إلى كون الخلافات الأيديولوجية بشأن مصير المناطق المحتلة والمستعمرات ومستقبل العلاقات بالفلسطينيين وما يتصل بذلك من سياسات وأمور، وبشأن العلاقة بين الدين والدولة، مصدرين رئيسيين لكثرة الأحزاب والانشقاقات والاندماجات فيما بينها. وقد كان النظام الاقتصادي، ودور كل من الحكومة والهستدروت في الأنشطة الاقتصادية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، واحداً من المصادر المهمة للانقسامات في الساحة الحزبية في الماضي، لكن يوجد الآن شبه إجماع على ضرورة استمرار الاقتصاد المختلط المكون من ثلاثة قطاعات: حكومي وهستدروتي وخاص، مع السعي الحثيث لتقليص القطاعين الحكومي والهستدروتي وتشجيع القطاع الخاص، ولتحرير الاقتصاد من الإجراءات والقيود الحكومية والبيروقراطية. كذلك هناك شبه إجماع على وجوب استمرار خدمات الرعاية الاجتماعية التي تقدمها الدولة إلى المواطنين.

ويظهر تأثير الاعتبارات الأيديولوجية بشكل صارخ في المعيار المزدوج لتصنيف الأحزاب الشائع في إسرائيل، والمستمد من المصدرين الأكثر أهمية للانقسامات في العقود الأخيرة: الموقف من مستقبل المناطق المحتلة والمستعمرات وما يتفرع من ذلك من قضايا سياسية، من ناحية، والموقف من العلاقة بين الدين والدولة، من ناحية أُخرى. وتُقسَّم الأحزاب اليهودية الحالية بموجب هذا المعيار المزدوج إلى أحزاب يمينية هي:

الليكود، وإسرائيل بيتنا، والاتحاد الوطني، وإلى أحزاب يسارية يقتصر عددها حالياً على حزبين هما: العمل، وميرتس، وإلى أحزاب دينية هي: شاس، وأغودات يسرائيل، وديغل هتوراه، والبيت اليهودي، وإلى حزب وسط هو: كديما.

من الواضح أن مدلولي «اليمين» و«اليسار»، بناء على هذا المعيار، لا علاقة لهما بالمدلولات المألوفة عالمياً في أدبيات هذين المصطلحين السياسية. ومن الشائع أن تدرج أحزاب بورجوازية، تكويناً ورؤية وبرامج اجتماعية ـ اقتصادية، ضمن معسكر اليسار، وأن تدرج أحزاب تطرح برامج اجتماعية ـ اقتصادية أقرب إلى المعنى المألوف لمصطلح اليسار ضمن معسكر اليمين.

لكن عدداً من علماء السياسة والاجتماع البارزين يتحفظ من هذا التصنيف الشائع للأحزاب، ويطرح تصنيفات أُخرى أقرب في نظره إلى تمثيل الواقع الاجتماعي/ السياسي الفعلي. ونخص بالذكر منها التصنيف الذي يقسم الأحزاب إلى معسكرين عريضين، بناء على نظرتها الشاملة إلى الأمور، هما: معسكر «قومي/ محافظ/ يميني»، ومعسكر «معتدل/ ليبرالي/ يساري»، وذلك بالصبغة الإسرائيلية لهذه المصطلحات. وتدرج في المعسكر الأول الأحزاب اليمينية والدينية معاً، وفي الثاني أحزاب «اليسار» والوسط.(٢)

وهنا يجدر لفت النظر إلى أمر في منتهى الأهمية، وهو أن مواقف الأحزاب الرئيسية اليهودية، سواء كانت يمينية أو يسارية أو وسطية، تجاه القضايا والأحداث المصيرية المعتمدة أساساً في تصنيفها، ليست، ولم تكن قط، ثابتة، وإنما استمرت مع مرور الوقت في التغيّر منزلقة إلى اليمين ونحو التطرف أكثر فأكثر، مع ترسخ الاحتلال وتجذر الاستيطان اليهودي في المناطق وتوسعه تحت حكم اليمين أو اليسار (أو حكمهما معاً) على حد سواء، وما يسمى حالياً وسطاً في إسرائيل لا يستمد صفته هذه من مواقف معتدلة ثابتة، وإنما من موقعه بين يمين متطرف وآخر أكثر تطرفاً من جهة، وبين يسار زاحف باستمرار نحو اليمين، من جهة أُخرى.

هـ) الانقسامات الإثنية/ القومية

السمة الخامسة والأخيرة، التي نود الإشارة إليها، هي التأثير القوي أيضاً للانقسامات

(٢) انظر على سبيل المثال:
Gabriel Sheffer, «Political Change and Party System Transformation,» in *Parties, Elections and Cleavages: Israel in Comparative and Theoretical Perspective,* edited by Reuven Y. Hazan and Moshe Maor (London: Frank Cass, 2000), pp. 166-167.

الإثنية والانقسام القومي في الحياة الحزبية والسياسية. وهي سمة لم تكن إجمالاً ملحوظة في العقود الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل،(٣) واستجدت مع انتقال أغلبية اليهود الشرقيين من التصويت لحزب العمل إلى التصويت لليكود (وأحزاب اليمين) في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧)، الأمر الذي ساهم في كسر احتكار اليسار للحكم وهيمنته على الحياة السياسية، وتكرر هذه الظاهرة في الانتخابات اللاحقة المتتالية، ثم توالي ظهور أحزاب قائمة على أساس إثني صرف في الثمانينيات والتسعينيات تمثل اليهود الشرقيين والمهاجرين القادمين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، وتوجه معظم أنشطتها إلى تحسين أوضاعهم وخدمة مصالحهم، وبموازاة ذلك توالي ظهور أحزاب تمثل الأقلية القومية العربية.

ثانياً: تطورات ومستجدات أثرت في النظام الحزبي

ذكرنا أعلاه أن الخصائص التي يتسم بها النظام الحزبي حالياً كانت موجودة في معظمها لدى قيام إسرائيل، وأنه بمرور الوقت طرأت على هذا النظام تطورات ومستجدات مهمة أثرت سلباً في استقرار الحكم. ولا يتسع المجال هنا، طبعاً، للإحاطة بكل هذه التطورات أو الإفاضة في شرح مسبباتها ونتائجها، ولذا سنكتفي بعرض موجز لأبرز التغيرات التي طرأت على النظام السياسي/ الحزبي بصورة عامة، مع سرد سريع للأسباب التي أدت إليها وأوجه تأثيرها، وذلك من خلال العناوين التالية: الخريطة الحزبية وموازين القوى؛ هيكلية الأحزاب ونمط القادة؛ المعسكرات والحدود بينها؛ الأحزاب العربية.

أ) الخريطة الحزبية وموازين القوى

اتسم النظام الحزبي في إسرائيل في العقود الثلاثة الأولى لقيام الدولة الصهيونية بوجود حزب كبير مهيمن على الحياة السياسية، هو حزب مباي (لاحقاً: العمل/ المعراخ)، وإلى جانبه عدد من الأحزاب المتوسطة الحجم والصغيرة. وكان الفارق من حيث عدد المقاعد في الكنيست بين مباي وسائر الأحزاب، بما فيها حزب حيروت (لاحقاً: غاحل/ الليكود)، أكبر وأقوى أحزاب المعارضة، كبيراً جداً إلى

(٣) شارك في انتخابات الكنيست الأول (١٩٤٩) والكنيست الثاني (١٩٥١) حزبان قائمان على أساس إثني هما «القائمة السفاردية» والرابطة اليمنية، لكن هذه الظاهرة اختفت عن مسرح الحياة السياسية ولم تعاود الظهور إلّا مع تأسيس حزب تامي الديني، الممثل لليهود الشرقيين، سنة ١٩٨١.

درجة جعلت مباي دائماً المرشح البديهي لتأليف الحكومة، والقادر على اختيار من يشاء من الأحزاب الصغيرة لمشاركته في الحكم، ووضع السياسات المنسجمة مع نظرته إلى الأمور وتنفيذها. ولم يكن من الممكن، في ظل هذا الوضع، أن يؤدي الحزب المعارض الرئيسي، أو الأحزاب الصغيرة، دوراً ذا شأن في تأليف الحكومة، أو في تقرير السياسات. وقد اتسمت تلك الفترة، نتيجة ذلك، وأيضاً بفضل عوامل لا مجال هنا للدخول فيها، باستقرار كبير في الحكم، على الرغم من كثرة الأحزاب والانقسامات العميقة في المجتمع والحياة السياسية.

هذا الوضع تغير جذرياً في إثر انتخابات الكنيست التاسع التي جرت سنة ١٩٧٧، والتي نقلت مباي/ العمل إلى صفوف المعارضة، وأحلت الليكود محله في سدة الحكم. فقد أسفرت تلك الانتخابات عن انخفاض كبير في تمثيل حزب العمل/ المعراخ من ٥١ مقعداً في الكنيست الثامن (١٩٧٣) إلى ٣٢ مقعداً في الكنيست التاسع (١٩٧٧)، في مقابل ارتفاع في تمثيل الليكود إلى ٤٣ مقعداً، الأمر الذي جعله، لأول مرة في تاريخ إسرائيل، الحزب الأكبر والمرشح الأول لتأليف الحكومة. ورافق ذلك أيضاً انخفاض كبير في قوة معسكر اليسار في مقابل معسكر اليمين القومي والديني.

جدول ١

موازين القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين

في الفترة ١٩٤٨-١٩٧٣

عدد المقاعد (من مجموع ١٢٠ مقعداً)*

الكنيست سنة الانتخابات	الأول ١٩٤٩	الثاني ١٩٥١	الثالث ١٩٥٥	الرابع ١٩٥٩	الخامس ١٩٦١	السادس ١٩٦٥	السابع ١٩٦٩	الثامن ١٩٧٣
مباي/ العمل/ المعراخ	٤٦	٤٥	٤٠	٤٧	٤٢	٤٥	٥٦	٥١
حيروت/ غاحل/ الليكود	١٤	٨	١٥	١٧	١٧	٢٦	٢٦	٣٩

* يشير عدد المقاعد في هذا الجدول (والجداول اللاحقة، ٢ ـ ٦) إلى حصص الحزبين الكبيرين والمعسكرات في بداية ولايات الكنيست. وهٰذه غالباً ما كانت تتغير نتيجة الانشقاقات والاندماجات في أثناء الولايات، لكن هذه التغيرات كانت إجمالاً هامشية، ولم تؤد إلى اختلاف نجم عنه تغيير الموازين العامة بين المعسكرات. ويمكن الاطلاع على نتائج انتخابات الكنيست المتتالية في موقع الكنيست في الإنترنت:
http://www.knesset.gov.il

جدول ٢

موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات(٤)

في الفترة ١٩٤٨-١٩٧٣

عدد المقاعد (من مجموع ١٢٠ مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	الأول ١٩٤٩	الثاني ١٩٥١	الثالث ١٩٥٥	الرابع ١٩٥٩	الخامس ١٩٦١	السادس ١٩٦٥	السابع ١٩٦٩	الثامن ١٩٧٣
معسكر اليسار	٦٥	٦٠	٥٩	٦٣	٥٩	٦٤	٥٨	٥٢
قوائم عربية تابعة لمباي	٢	٥	٥	٤	٤	٤	٤	٣
معسكر اليمين	١٤	٨	١٥	١٧	١٧	٢٦	٣٢	٣٩
معسكر الوسط	١٢	٢٤	١٨	١٤	١٧	٥	٤	٧
المعسكر الديني	١٦	١٥	١٧	١٨	١٨	١٧	١٨	١٥
أحزاب أُخرى	١١	٨	٦	٣	٥	٤	٤	٤

(٤) جرى إدراج الأحزاب في هذا المعسكر أو ذاك بناء على عدة معايير: رؤيتها الشاملة للأمور، ومواقفها السياسية، والدوافع إلى تأسيسها، والسمة الغالبة على أنشطتها، والسمة الغالبة بالنسبة إلى تحالفاتها السياسية. ونظراً إلى اختلاف المعايير في التصنيف لدى علماء السياسة والاجتماع والمحللين السياسيين في إسرائيل، ومنعاً للالتباس، نذكر الأحزاب المدرجة في كل من المعسكرات، مع ملاحظة أن كثيراً منها اختفى من الساحة السياسية، أو تغيّر اسمه نتيجة الانشقاقات والاندماجات والتكتلات. ويتحتم أن نضيف أن مركز الخريطة الحزبية (الوسط) ينزلق باستمرار نحو اليمين، أحياناً بالتدريج وببطء، وأحياناً بصورة فجائية وسريعة، وأن مواقف سياسية كثيرة اعتبرت في فترات سابقة يمينية ومتطرفة باتت تعتبر الآن «يسارية» ومعتدلة.

معسكر اليسار: مباي؛ مبام؛ أحدوت هعفوداه ـ بوعالي تسيون؛ رافي؛ المعراخ؛ حزب العمل؛ هعولام هزيه ـ قوة جديدة؛ موكيد؛ معسكر شيلي؛ ياحَد؛ ميرتس؛ إسرائيل واحدة؛ عام إحاد (شعب واحد).

معسكر اليمين: حيروت؛ غاحل؛ القائمة الرسمية؛ المركز الحر؛ الليكود؛ شلومتسيون؛ تحيا؛ تيلمْ؛ تسومتْ؛ أومتس؛ كاخ؛ موليدت؛ الطريق الثالث؛ إسرائيل بيتنا؛ الاتحاد الوطني.

معسكر الوسط: الصهيونيون العموميون؛ الحزب التقدمي؛ حزب الأحرار (الحزب الليبرالي الإسرائيلي)؛ الأحرار المستقلون (الليبراليون المستقلون)؛ حركة حقوق المواطن (راتس)؛ الحركة الديمقراطية للتغيير (داش)؛ شينوي؛ يسرائيل بعلياه (في انتخابات سنة ١٩٦٦ ولاحقاً جرى إدراجه في معسكر اليمين)؛ حزب الوسط.

المعسكر الديني: الجبهة الدينية الموحدة؛ همزراحي، هبوعيل همزراحي؛ أغودات يسرائيل؛ بوعالي أغودات يسرائيل؛ الحزب الديني القومي (المفدال)؛ الجبهة الدينية التوراتية، تامي؛ مورشا؛ شاس؛ ديغل هتوراه؛ يهدوت هتوراه؛ ميماد.

أحزاب أُخرى: الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي)؛ راكح (لاحقاً حداش)؛ قائمة السفارديم والطوائف الشرقية؛ اتحاد اليمنيين؛ قائمة المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات (wizo)؛ قائمة فلاتو ـ شارون؛ القائمة التقدمية للسلام؛ الحزب الديمقراطي العربي؛ القائمة العربية الموحدة؛ التجمع الوطني الديمقراطي؛ الحركة العربية للتغيير.

وقد تحسن وضع حزب العمل/ المعراخ في الانتخابات التالية، لكنه لم يسترد قط مكانته السابقة. وحافظ الليكود على قوته البرلمانية المستجدة حتى مطلع تسعينيات القرن الماضي، لكنه لم ينجح في الوصول إلى مكانة شبيهة بمكانة مباي في فترة ازدهاره. فبعد فترة من الحكم استمرت نحو سبعة أعوام، أوجدت انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤) وضعية شبه تكافؤ برلماني بين معسكري اليسار والوسط والأحزاب العربية من ناحية، وبين معسكر اليمين القومي والديني من ناحية أُخرى، تعذر معها على أي من حزب الليكود أو حزب العمل تأليف حكومة برئاسته، الأمر الذي اضطرهما إلى تأليف حكومة وحدة وطنية تناوب على رئاستها شمعون بيرس (حزب العمل) ويتسحاق شمير (الليكود). وأسفرت الانتخابات التالية (١٩٨٨) عن عودة معسكر اليمين القومي والديني إلى التفوق على المعسكر المقابل، إلّا إن شمير فضل الاستمرار في حكومة الوحدة الوطنية لتفادي ابتزاز الأحزاب الصغيرة له في مقابل منحه تأييدها، لكن هذه المرة برئاسته وحده. وقد انفرط عقد حكومة الوحدة الوطنية الثانية في ربيع سنة ١٩٩٠ بسبب الخلاف بين الحزبين في شأن مبادرة سلام أميركية لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، واستمر الليكود في الحكم حتى انتخابات الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢).

وقد اتسم عقد الثمانينيات من زاوية ثبات الحكم بقدر لا يستهان به من الاستقرار، قائم على استعداد الحزبين الكبيرين للتشارك في الحكم، والتعاون على لجم الأحزاب الصغيرة التي تكاثر عددها في هذه الأثناء وازدادت شروطها ومطالبها، إلّا إنه اتسم في الوقت نفسه بجمود سياسي وعجز عن التقدم في حل كثير من المشكلات الكبرى التي كانت تواجهها إسرائيل نتيجة اختلاف الرأي بين الحزبين الكبيرين في شأن الحلول الأكثر ملاءمة لهذه المشكلات.

جدول ٣
موازين القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين
في الفترة ١٩٧٧–١٩٨٨
عدد المقاعد (من مجموع ١٢٠ مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	التاسع ١٩٧٧	العاشر ١٩٨١	الحادي عشر ١٩٨٤	الثاني عشر ١٩٨٨
حزب العمل	٣٢	٤٧	٤٤	٣٩
الليكود	٤٣	٤٨	٤١	٤٠
الحزبان معاً	٧٥	٩٥	٨٥	٧٩

جدول ٤
موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات
في الفترة ١٩٧٧–١٩٨٨
عدد المقاعد (من مجموع ١٢٠ مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	التاسع ١٩٧٧	العاشر ١٩٨١	الحادي عشر ١٩٨٤	الثاني عشر ١٩٨٨
معسكر اليسار	٣٤	٤٧	٤٤	٤٢
قوائم عربية تابعة لـمباي	١	–	–	–
معسكر اليمين	٤٥	٥٣	٤٨	٤٧
معسكر الوسط	١٧	٣	٩	٧
المعسكر الديني	١٧	١٣	١٣	١٨
أحزاب أُخرى	٦	٤	٦	٦

مع انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية الثانية سنة ١٩٩٠ دخلت إسرائيل في حالة من عدم الاستقرار السياسي مستمرة حتى الآن، واتسمت على صعيد النظام السياسي/ الحزبي بـ: ضمور حجم الحزبين الكبيرين وقوتهما بالتدريج؛ تكاثر الأحزاب الصغيرة وازدياد قوتها البرلمانية وقدرتها على فرض شروطها السياسية ومطالبها المصلحية على الحزب المرشح لتأليف الحكومة في مقابل تأييدها له؛ تضخم ظاهرة الأحزاب الإثنية مع ظهور حزبين ممثلين لـ«اليهود الروس» (يسرائيل بعلياه، الذي انفرط عقده واختفى من الحياة السياسية في إثر انتخابات ٢٠٠٣، وإسرائيل بيتنا الذي استمر في الوجود وازدادت قوته باطراد)، إضافة إلى الحزبين الممثلين لليهود الشرقيين (شاس وديغل هتوراه)، وبموازاة ذلك ظهور عدة أحزاب عربية. وأدى ذلك كله، بتفاعله مع الانقسامات داخل الأحزاب، والخلافات بينها بشأن أوسلو وقضايا «الحل الدائم» مع الفلسطينيين، إلى عجز كل من حزب العمل والليكود عن تأليف حكومة مستندة إلى قاعدة برلمانية عريضة، أو إلى قاعدة متماسكة، وعن وضع سياسات منسجمة وتنفيذها.

وقد تداول الحكم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي حتى آذار/ مارس ٢٠٠١ كل من الليكود وحزب العمل،(٥) لكنهما حكما، إمّا استناداً إلى قاعدة برلمانية ضيقة

(٥) الليكود بزعامة يتسحاق شمير حتى تموز/ يوليو ١٩٩٢؛ حزب العمل بزعامة يتسحاق رابين ثم شمعون بيرس من تموز/ يوليو ١٩٩٢ حتى حزيران/ يونيو ١٩٩٦؛ الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو من حزيران/ يونيو ١٩٩٦ حتى تموز/ يوليو ١٩٩٩؛ حزب العمل بزعامة إيهود براك من تموز/ يوليو ١٩٩٩ حتى آذار/ مارس ٢٠٠١، الليكود بزعامة أريئيل شارون منذ آذار/ مارس ٢٠٠١ حتى كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

(حكومتا رابين وبيرس)،[٦] وإمّا إلى ائتلاف حكومي مكون من عدة أحزاب ذات أهداف وبرامج سياسية متناقضة ومطالب مصلحية متنافرة (حكومات رابين ونتنياهو وبراك وحكومة شارون الأولى)،[٧] الأمر الذي أدى إلى سقوط الحكومات كلها التي تم تأليفها في تلك الفترة قبل أوانها. وفي آذار/ مارس ٢٠٠١ عاد الحزبان الكبيران، تحت وطأة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، إلى التشارك في حكومة وحدة وطنية ذات توجهات يمينية متطرفة برئاسة أريئيل شارون، لكن حزب العمل ما لبث أن انسحب منها في أواخر سنة ٢٠٠٢.

ولا أدل على اضطراب الوضع السياسي في تلك الفترة من حقيقة أنه لم يكمل أي كنيست أو حكومة خلالها ولايتهما القانونية، وأنه تعاقب على رئاسة الحكومة ستة رؤساء حكومة مختلفين، وأنه جرت خلالها انتخابات عامة خمس مرات (واحدة منها اقتصرت على انتخاب رئيس الحكومة سنة ٢٠٠١)، وأنه خلال ولاية الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦-١٩٩٩) انسحب ما لا يقل عن ٢٩ عضو كنيست من أحزابهم وشكلوا كتلاً منشقة أو انتقلوا إلى أحزاب منافسة. ولم يتحسن الوضع بعد ذلك، إذ لم يكمل أي من الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩-٢٠٠٣) والسادس عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٦) والسابع عشر (٢٠٠٦-٢٠٠٩) مدته القانونية (٤ أعوام)، كما لم تكمل أي حكومة ولايتها المفترضة.

وقد تمخضت انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٦) عن هزيمة كبرى لحزبي العمل وميرتس، اللذين يشكلان القاعدة الأساسية لليسار، إذ انخفض تمثيل حزب العمل في الكنيست إلى مجرد ١٩ مقعداً في مقابل ٢٦ مقعداً في الكنيست الخامس عشر، وميرتس إلى ٦ مقاعد فقط (في مقابل ١٠ مقاعد)، بينما حقق الليكود انتصاراً كبيراً بحصوله على ٣٨ مقعداً في مقابل ١٩ مقعداً في الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩).

(٦) تشكلت حكومة رابين من ٣ أحزاب هي: العمل وميرتس وشاس. وكان مجموع مقاعدها في الكنيست ٦٢ مقعداً، انخفض إلى ٥٥ مقعداً بعد انسحاب شاس منها سنة ١٩٩٤، الأمر الذي اضطر رابين وبيرس إلى الاعتماد على دعم الحزبين العربيين (حداش والحزب الديمقراطي العربي، ٥ مقاعد معاً) للبقاء في الحكم.

(٧) تشكلت حكومة نتنياهو من ٧ أحزاب (الليكود، غيشر، تسومت، المفدال، الطريق الثالث، شاس، يسرائيل بعلياه)، وحكومة براك من قائمة إسرائيل واحدة (حزب العمل + ميماد + غيشر) وخمسة أحزاب أُخرى (ميرتس، شاس، المفدال، حزب الوسط، يسرائيل بعلياه)، وحكومة شارون الأولى (حكومة الوحدة الوطنية) من ٦ أحزاب (الليكود، العمل، يسرائيل بعلياه، شاس، شعب واحد، الاتحاد الوطني/ إسرائيل بيتنا).

كما أسفرت الانتخابات عن احتلال حزب الوسط العلماني الأشكنازي شينوي، ممثل الطبقة البورجوازية، مساحة كبيرة في الخريطة الحزبية بحصوله على ١٥ مقعداً، متفوقاً بذلك على حزب شاس الديني، ممثل اليهود الشرقيين، الذي انخفض تمثيله من ١٧ مقعداً إلى ١١ مقعداً. ولم يقل إثارة عن ذلك انخفاض تمثيل حزب يسرائيل بعلياه من ٦ مقاعد إلى مقعدين، واندماجه بعد الانتخابات في الليكود رافعاً بذلك عدد مقاعد الأخير إلى ٤٠ مقعداً.

جدول ٥

موازين القوى البرلمانية بين الحزبين الكبيرين

في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣

عدد المقاعد (من مجموع ١٢٠ مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	الثالث عشر ١٩٩٢	الرابع عشر ١٩٩٦	الخامس عشر ١٩٩٩	السادس عشر ٢٠٠٣
حزب العمل	٤٤	٣٤	٢٦ (إسرائيل واحدة)	١٩
الليكود	٣٢	٣٢	١٩	٣٨
الحزبان معاً	٧٦	٦٦	٤٥	٥٧

جدول ٦

موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات

في الفترة ١٩٩٢-٢٠٠٣

عدد المقاعد (من مجموع ١٢٠ مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	الثالث عشر ١٩٩٢	الرابع عشر ١٩٩٦	الخامس عشر ١٩٩٩	السادس عشر ٢٠٠٣
معسكر اليسار	٥٦	٤٣	٣٨	٢٨
معسكر اليمين	٤٣	٣٨	٣٣	٤٧
معسكر الوسط	-	٧	١٢	١٥
المعسكر الديني	١٦	٢٣	٢٧	٢٢
أحزاب أُخرى	٥	٩	١٠	٨

ما عَنته نتائج انتخابات سنة ٢٠٠٣ هو: على صعيد **النظام السياسي/ الحزبي**: وجود حزب كبير (الليكود) بات يشكل مركز الثقل في الحياة السياسية، وإلى جانبه ثلاثة أحزاب

متوسطة الحجم (العمل، شينوي، شاس)، وعدد من الأحزاب الصغيرة، ومن شأن هذا الأمر أن يساعد في استقرار الحكم، لأن الحزب الكبير الذي يُكلَّف، عادة، مهمة تأليف الحكومة لا يحتاج إلى عدد كبير من الأحزاب لضمان أغلبية برلمانية فعّالة؛ **على صعيد المعسكرات**: عودة معسكر الوسط، بعد فترة طويلة من التشرذم والضعف، ممثلاً بشينوي، بقوة إلى الحياة السياسية والخريطة الحزبية؛ **على صعيد موازين القوى**: اختلال هذه الموازين اختلالاً فادحاً لمصلحة معسكر اليمين القومي وضد حزب العمل ومعسكر اليسار، وخصوصاً إذا أضفنا إلى معسكر اليمين القومي المعسكر الديني، بناء على ميله الطبيعي إلى التحالف مع اليمين القومي؛ **على صعيد الأحزاب الصغيرة**: تحجيم قدرتها على ممارسة الضغوط وابتزاز المكاسب؛ **على صعيد الظاهرة الإثنية**: تضاؤل رغبة «اليهود الروس» في المشاركة في الحياة السياسية من خلال أحزاب إثنية؛ **على صعيد الانقسام العربي ـ اليهودي**: تمسك العرب بالتصويت لأحزابهم العربية، وانصرافهم أكثر فأكثر عن التصويت للأحزاب الصهيونية؛ وأخيراً، **على صعيد الحكم**: إمكان ثبات سياسات الحكومة وانسجامها مع رؤية الحزب الحاكم.

لكن انتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦) والثامن عشر (٢٠٠٩) بددت التوقعات في إمكان استقرار الحكم لجهة تأليف حكومات مستقرة، أو مجلس نيابي قادر على إكمال مدته القانونية، كما غيرت معالم الخريطة الحزبية إلى حد كبير، سواء على صعيد كل حزب على حدة، أو على صعيد موازين القوى بين المعسكرات. وقد سبق انتخابات الكنيست السابع عشر، التي أُجريت في ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٦، حدثان مهمان على الصعيد الحزبي، أولهما انشقاق مؤسس الليكود وزعيمه، أريئيل شارون، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، مع عدد كبير من قادة الحزب وكوادره عن حزبهم، وتأسيسهم حزباً جديداً سُمّي كديما، حُدِّدت هويته كحزب وسطي، وثانيهما إصابة شارون في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦ بجلطة دماغية أدخلته في غيبوبة لم يستفق منها، وحلول إيهود أولمرت محله في رئاسة الحكومة والحزب. وقد أضعف الانشقاق الليكود، ومعسكر اليمين عامة، وانعكس ذلك في نتائج الانتخابات، التي منحت معسكر اليسار ـ الوسط اليهودي ٦٠ مقعداً في الكنيست، وخفضت حصة معسكر اليمين القومي ـ الديني إلى ٥٠ مقعداً، وأصابت الليكود بزعامة بنيامين نتنياهو، الذي حل محل شارون في رئاسة الحزب، بنكسة كبرى، إذ لم يحصل إلّا على ١٢ مقعداً فقط.

جدول ٧

نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر(*) والثامن عشر(**)

عدد المقاعد (من مجموع ١٢٠ مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	السابع عشر ٢٠٠٦	الثامن عشر ٢٠٠٩
كديما	٢٩	٢٨
الليكود	١٢	٢٧
إسرائيل بيتنا	١١	١٥
حزب العمل	١٩	١٣
شاس	١٢	١١
يهدوت هتوراه	٦	٥
الاتحاد الوطني	٩	٤
حداش ـ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة	٣	٤
القائمة العربية الموحدة ـ الحركة العربية للتغيير	٤	٤
التجمع الوطني الديمقراطي ـ بلد	٣	٣
الحركة الجديدة ميرتس	٥	٣
البيت اليهودي ـ المفدال الجديد	ـ	٣
المتقاعدون	٧	ـ

* **المصدر**: أُخذت أعداد مقاعد الكنيست السابع عشر من:
http://www.knesset.gov.il/elections17heb/results/main_results.asp

** وأُخذت أعداد مقاعد الكنيست الثامن عشر من:
http://www.knesset.gov.il/elections18heb/results/main_results.aspx

جدول ٨

موازين القوى البرلمانية بين المعسكرات

في انتخابات ٢٠٠٦ و٢٠٠٩

عدد المقاعد (من مجموع ١٢٠ مقعداً)

الكنيست سنة الانتخابات	السابع عشر ٢٠٠٦	الثامن عشر ٢٠٠٩
اليسار ـ الوسط	٦٠	٤٤
اليمين القومي والديني	٥٠	٦٥
الأحزاب العربية	١٠	١١

ألّف أولمرت الحكومة، وبالإضافة إلى كديما، شارك فيها حزب العمل، وحزب المتقاعدين، وشاس، ونالت ثقة الكنيست بأغلبية ٦٥ صوتاً في ٢٤/ ٥/ ٢٠٠٦، لكنها لم تكمل، لا هي ولا الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)، مدتهما القانونية، لأسباب سيرد شرحها لاحقاً (في التعريف الخاص بحزب كديما)، أدت إلى حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة. وقد أُجريت الانتخابات، فعلاً، في ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩، وكانت نتيجتها هزيمة ساحقة لمعسكر اليسار ـ الوسط اليهودي، الذي حصل على مجرد ٤٤ مقعداً في الكنيست الثامن عشر، في مقابل ٦٥ مقعداً حصل عليها معسكر اليمين القومي ـ الديني. وبناء على توصية أغلبية الكتل النيابية اليهودية كلّف رئيس الدولة (شمعون بيرس) رئيس الليكود، بنيامين نتنياهو، تأليف الحكومة، فأنجز هذه المهمة في أواخر آذار/ مارس، وحازت ثقة الكنيست في ٣١/ ٣/ ٢٠٠٩ بأغلبية ٦٩ صوتاً، وضمت الأحزاب التالية: الليكود؛ إسرائيل بيتنا؛ شاس؛ البيت اليهودي؛ حزب العمل، المحسوب على اليسار.

وفي قراءة سريعة لنتائج انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩)، على غرار القراءة في نتائج انتخابات ٢٠٠٣، ترتسم الصورة التالية: على **صعيد النظام السياسي الحزبي،** احتل الخريطة الحزبية حزبان متوسطا الحجم (٢٨ مقعداً لكديما و٢٧ مقعداً لليكود) ومجموعة من الأحزاب الصغيرة، وغاب عنها الحزب الكبير القادر على إضفاء نوع من الاستقرار على الحكم وعلى اتخاذ قرارات حاسمة. **وعلى صعيد المعسكرات،** بقي حزب الوسط، كديما، موجوداً بقوة في الساحة السياسية، إذ حصل على ٢٩ مقعداً، ولم ينفرط عقده حتى لحظة كتابة هذه السطور (أوائل سنة ٢٠١٠)، من غير أن يعني ذلك أنه لن يلقى مصير الأحزاب الوسطية جميعاً التي سبقته، والتي انفرط عقدها بعد فترة قصيرة، أو أطول قليلاً، من إنشائها. **وعلى صعيد موازين القوى،** مُني معسكر اليسار اليهودي (حزبا العمل وميرتس) بهزيمة ساحقة، إذ حصل حزب العمل على مجرد ١٣ مقعداً، وهذا رقم كارثي غير مسبوق في تاريخه، بينما حصل ميرتس على ثلاثة مقاعد فقط، متحولاً بذلك إلى أصغر حزب في الوسط اليهودي. وفي المقابل ارتفعت قوة اليمين القومي ـ الديني البرلمانية من ٥٠ مقعداً في الكنيست السابع عشر إلى ٦٥ مقعداً في الكنيست الثامن عشر، وبذلك استرد تفوقه. **وعلى صعيد نفوذ الأحزاب الصغيرة،** عززت نتائج الانتخابات قدرة الأحزاب الصغيرة على الابتزاز السياسي والمالي وفرض رؤاها السياسية ومطالبها المصلحية على الحزب الحاكم، سواء أكان الليكود أم كديما. **وعلى صعيد الظاهرة الاثنية،** دل فوز حزب إسرائيل بيتنا، ممثل اليهود الروس بـ ١٥ مقعداً في الكنيست الثامن عشر،

على عودة المهاجرين الروس إلى تفضيل المشاركة في الحياة السياسية من خلال حزب إثني، بعد أن كانت انتخابات ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ أوحت بعكس ذلك. **وعلى صعيد الانقسام اليهودي ـ العربي،** أظهرت نتائج الانتخابات استمرار تمسك الناخبين العرب بأحزابهم الممثلة لهم، وانصرافهم عن الأحزاب الصهيونية. وأخيراً، **على صعيد استقرار الحكم،** توحي النتائج بإمكان استمرار الظاهرة المألوفة في العقدين الأخيرين، المتمثلة في سقوط الحكومة وحل البرلمان قبل انتهاء مدتهما القانونية.

أمّا أسباب هذه التطورات التي طرأت على النظام السياسي/ الحزبي فترجع إلى عدة عوامل، منها:

- تحوّل أغلبية اليهود الشرقيين في أواخر سبعينيات وأوائل ثمانينيات القرن الماضي من التصويت لحزب العمل/ المعراخ إلى التصويت لمصلحة الليكود وأحزاب اليمين القومي والديني. وقد قامت حرب تشرين الأول/ أكتوبر، التي أدت إلى ارتباك كبير في الساحة السياسية، بدور مهم في جعل هذا التحول ممكناً.
- وفي المقابل، توجه أغلبية اليهود الغربيين في الثمانينيات إلى التصويت لمصلحة حزبي العمل وميرتس، الأمر الذي ساهم في نشوء حالة من شبه التكافؤ بين معسكر اليسار ومعسكر اليمين القومي ـ الديني في انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)، وأدى إلى انتعاش معسكر اليسار إلى حد ما لاحقاً. لكن وضعه في مقابل معسكر اليمين القومي ـ الديني ما لبث أن أخذ في التدهور بالتدريج وباطراد في العقدين الأخيرين إلى أن انتهى إلى نتيجة بائسة في انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩).
- تجذّر القضايا السياسية ـ الأيديولوجية المتصلة بالمناطق التي احتلت في سنة ١٩٦٧ في صميم اهتمامات الدولة والمجتمع والأحزاب، ونشوء وتفاقم الخلافات بشأن مستقبلها والسياسات الواجب اتباعها تجاهها، وازدياد حدّة هذه الخلافات في التسعينيات نتيجة اتفاق أوسلو، الأمر الذي ساهم في تشرذم الخريطة السياسية الحزبية وحدوث تصدعات وانشقاقات أصابت الأحزاب والمعسكرات كافة، ثم الانسحاب من غزة في سنة ٢٠٠٥، وهو ما أدى إلى انشقاق الليكود وظهور حزب كديما
- تمرد عدد من أبرز قادة اليهود الشرقيين الناشطين في الليكود والأحزاب الدينية في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي على هيمنة اليهود الغربيين على قيادات تلك الأحزاب وتمثيلها في الكنيست، وإقدام هؤلاء القادة على الانشقاق وتأسيس أحزاب إثنية صرفة تمثل اليهود الشرقيين (تامي/ ١٩٨١، شاس/ ١٩٨٤، ديغل هتوراه/ ١٩٨٨،

غيشر/ ١٩٩٤)، الأمر الذي ساهم في زيادة عدد الأحزاب الصغيرة وقوتها، وفي إضعاف الليكود والأحزاب التي تعرضت للانشقاق.

- الهجرة الكبرى من الاتحاد السوفياتي سابقاً في أوائل تسعينيات القرن الماضي وإقدام عدد من زعماء «اليهود الروس» في النصف الثاني من العقد المذكور على تشكيل حزبين ممثلين لهم، الأمر الذي ساهم في تفاقم الانقسامات وتضخم ظاهرة الأحزاب الصغيرة، وأدى، بتفاعله مع تأثيرات قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، إلى ضمور الحزبين الكبيرين وتكاثر الأحزاب الصغيرة، وإلى حالة من عدم الاستقرار في الحكم.
- ظهور عدد من الأحزاب العربية في أواخر ثمانينيات القرن الماضي وفي التسعينيات منه ونجاحها في استقطاب أغلبية الناخبين العرب، وقد أثر هذا بصورة رئيسية في حزبي العمل وميرتس.
- عمليات المقاومة المسلحة والانتفاضتان الفلسطينيتان الأولى والثانية التي غرست عميقاً في الوعي الإسرائيلي أن الاحتلال وإخضاع الشعب الفلسطيني بالقوة لا يمكن أن يستمرا، وأنه لا بد من التوصل إلى حل مع الفلسطينيين، وهو ما أدى إلى تغير مواقف أحزاب رئيسية في اتجاه الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية والقبول بقيام دولة فلسطينية في غزة وعلى أجزاء من الضفة الغربية، وإلى ردات فعل معاكسة استمرت في التمسك برؤية أرض إسرائيل الكاملة وما يترتب عليها، الأمر الذي زاد الخريطة الحزبية تشرذماً.
- قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة، الذي شُرِّع سنة ١٩٩٢ وألغي سنة ٢٠٠١.

ب) هيكلية الأحزاب ونمط القادة

تتكون هيكلية الأحزاب الإسرائيلية بصورة عامة من مؤتمر هو السلطة العليا في الحزب، وإليه يرجع أمر تقرير السياسات العامة. ويتألف عادة من عدد يقارب الألف عضو في الأحزاب المتوسطة الحجم، ويتجاوز الألفين أو الثلاثة آلاف في حالة الحزبين الكبيرين. ويجتمع مرة واحدة كل بضعة أعوام، إلّا إذا طرأت أمور خطرة تستدعي عقده. ويحل محله في تقرير السياسات العامة بين دورتي انعقاده مجلس أو لجنة مركزية منتخبة منه، تتألف من بضع مئات، وتجتمع عدة مرات في العام الواحد. وتدير هيئات أصغر، مثل أمانة السر واللجنة التنفيذية والمكتب السياسي، السياسات والشؤون الحزبية اليومية.

ويحدد دستور الحزب ونظامه الداخلي صلاحيات الهيئات وأسس اختيارها والعلاقات فيما بينها.

وتوحي هذه الصورة بتوفر مقدار كبير من الديمقراطية فيما يختص بتقرير السياسات واختيار القادة، لكن واقع الأمر كان لفترة طويلة بعيداً جداً عن ذلك. وكانت السمة الغالبة هي سيطرة مجموعة صغيرة من الأفراد مكونة من صفوة الزعامة السياسية والبيروقراطية العليا للأحزاب على مقدراتها، واحتكارها عملية تقرير السياسات واختيار الأعضاء للمناصب الحزبية والعامة العليا، بل حتى تعيين الورثة. وقد استغلت الصفوة في مختلف الأحزاب سيطرتها هذه لشراء الولاءات وإدامة بقائها في القمة. وكانت الأداة الرئيسية التي استخدمتها لهذا الغرض ما كان يسمى لجان «التعيين» أو «الترشيح»، المختارة وفقاً لآلية معينة ونتيجة صفقات متفق عليها بين أفراد الصفوة، والتي كانت مهمتها تسمية مرشحي الأحزاب للكنيست وللمناصب الحزبية والرسمية والعامة العليا، ومن ثم عرضها على الهيئات المخولة للحصول على موافقة شكلية منها.

بدأ هذا الوضع يتغير بالتدريج منذ أوائل الثمانينيات، مع تبني عدد من الأحزاب، واحداً تلو الآخر، نتيجة ضغوط حزبية وعامة، آليات أكثر ديمقراطية لانتخاب القادة واختيار المرشحين لخوض انتخابات الكنيست. وقد تحققت نقلة كبيرة في هذا الاتجاه في أوائل تسعينيات القرن الماضي عندما تبنى حزب العمل، ثم الليكود، نظام الانتخابات الأولية المغلقة (closed primaries)، الذي يعني مشاركة جميع أعضاء الحزب، أو أعضاء اللجنة المركزية، في انتخاب رئيس الحزب ومرشحه لرئاسة الحكومة، وكذلك مرشحيه لخوض انتخابات الكنيست. وحذت حذوهما لاحقاً عدة أحزاب أُخرى رئيسية، بينها المفدال وميرتس. لكن هذه النقلة لم تحدث في جميع الأحزاب، وما زال هناك عدة أحزاب لم تطرق الديمقراطية أبوابها.

وقد نجحت هذه الآليات الديمقراطية، لدى الأحزاب التي اعتمدتها، في كسر احتكار الزعماء النافذين للقيادة، وتمخضت عنها عدة نتائج إيجابية، لكنها أدت، فيما أدت إليه، وبتفاعلها مع عوامل أُخرى متعددة، إلى حدوث تغيّر بالغ الأهمية في نمط الزعماء السياسيين. ويمكن القول، بصورة عامة، إن إسرائيل انتقلت، من ناحية نمط صفوة الزعامة السياسية، من مرحلة حَكَم وعارض فيها زعماء «تاريخيون» كانوا يتمتعون بشعبية كبيرة وخبرة واسعة بإدارة اللعبة السياسية وسيطرة محكمة على أحزابهم، إلى مرحلة زعماء من نتاج المؤسسة البيروقراطية الحزبية، تمتعوا بشعبية أقل وسيطرة أضعف على أحزابهم،

ثم إلى المرحلة الحالية التي تتسم بنمط من الزعماء أبرز مؤهلاتهم هو جاذبيتهم في نظر جمهور الناخبين أو القاعدة العريضة لأحزابهم، وقد يفتقرون إلى الخبرة بالحكم وإدارة اللعبة السياسية، وأحياناً حتى إلى احترام وولاء المؤسسات والقادة الآخرين في الأحزاب التي ينتمون إليها. ونضيف أنه نتيجة المخاوف الأمنية، الحقيقية أو الوهمية، المغروسة عميقاً في الوعي الإسرائيلي، بات الماضي العسكري يشكل في نظر الجمهور العريض جزءاً مهماً، إن لم يكن الأهم، من مؤهلات الزعيم السياسي لتولي القيادة. وليس مصادفة أن ثلاثة من رؤساء حكومة إسرائيل في الفترة ما بعد سنة ١٩٩٢ (يتسحاق رابين، إيهود باراك، أريئيل شارون)، وزعيمي حزب العمل السابقين (بنيامين بن - إليعيزر وعَمْرام متسناع)، وزعيم المفدال في سنة ٢٠٠٢ (إيفي إيتام)، هم جميعاً جنرالات سابقون.

ج) المعسكرات والحدود بينها

إضافة إلى التغيرات في حجوم المعسكرات وموازين القوى فيما بينها، قد يلحظ المتتبع لتطور مجريات الأمور في الساحة الحزبية الإسرائيلية ظاهرة يجدر تفسيرها، تتجسد في سهولة انتقال أحزاب أو مجموعات أو قادة حزبيين بارزين من معسكر إلى آخر، وهذا أمر (إذا استثنينا معسكر الوسط) كان مستحيلاً تقريباً في العقود الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل، واستجد بعد احتلال الضفة الغربية وغزة والجولان في سنة ١٩٦٧، وأصبح مألوفاً في تسعينيات القرن الماضي.

لقد كانت الحدود بين المعسكرات الثلاثة، معسكر اليسار ومعسكر اليمين والمعسكر الديني، أشبه بأسوار صلدة. وكانت الانشقاقات والاندماجات بين الأحزاب تتم داخل المعسكر نفسه من دون أن تعبر شظاياها أو تكتلاتها الحدود من معسكر إلى آخر. وكان الانتماء إلى هذا المعسكر أو ذاك يعني رؤية أيديولوجية شاملة، ونمط حياة، وإطاراً اجتماعياً/ ثقافياً مغلقاً، ومصدر رزق ومنافع اجتماعية، وسيطرة أحزاب قوية مركزية التنظيم وذات سطوة على أعضائها وأنصارها. ولذا، لم يكن من السهل الانسلاخ عن ذلك كله واستبداله بفضاء مغاير.

أمّا معسكر الوسط، ممثل الشرائح البورجوازية، فقد كانت أحزابه، قادة وأعضاء، مكونة من خليط من سكان المدن وأغنياء الريف. وهو متنوع الرؤية السياسية والمعتقدات، وأنماط الحياة، والإطارات الاجتماعية والثقافية، وغير متكّل في مصدر رزقه والخدمات الاجتماعية التي يحتاج إليها على مشاريع الأحزاب ومؤسساتها ونفوذها و«الكوتا»

المخصصة لكل منها. ولم تكن أحزابه ممركزة، أو تمتلك إطارات تنظيمية محكمة، أو حتى متماسكة جيداً. ولذا، لم يكن من المستغرب أن تتأرجح الميول فيه بين اليمين واليسار. ولم يكن مفاجئاً أن ينقسم الحزب التاريخي الذي كان يمثله (حزب الأحرار المتحدر من حزب الصهيونيين العموميين) في أواسط الستينيات إلى شطرين، انضم الشطر الأكبر منهما، الأقرب إلى معسكر اليمين، إلى حيروت ليشكلا معاً كتلة غاحل، بينما بقي الشطر الأقرب إلى اليسار مستقلاً تحت اسم حزب الأحرار المستقلين.

لكن هذه «الأسوار» بدأت بالتصدع بعد احتلالات سنة ١٩٦٧، والتي أزاحت القضايا الأيديولوجية والسياسية السابقة لتلك الحرب عن مكان الصدارة في اهتمامات الدولة والمجتمع والأحزاب، وأحلت محلها القضايا المتصلة بالمناطق المحتلة، والتي أحدثت، بدورها، انقسامات عميقة وخلافات حادة داخل معسكر اليسار، وأدت إلى انسلاخ مجموعات وأحزاب وقادة بارزين فيه عنه وانتقالهم إلى معسكر اليمين، كان أبرزها مجموعة حركة أرض إسرائيل الكاملة، وحزب القائمة الرسمية (الذي أسسه دافيد بن - غوريون)، وحزب تيلم (الذي أسسه موشيه دايان).

وفي تسعينيات القرن الماضي تداخلت المواقف من قضايا المناطق المحتلة والسلام مع الفلسطينيين والعرب واتفاق أوسلو مع التطورات الاجتماعية والاقتصادية، والتغيرات الحزبية، والتراخي في الالتزام الأيديولوجي تجاه القضايا التي كانت في الماضي قائمة في أساس الانقسام بين المعسكرات، لتؤدي مجتمعة إلى تآكل كبير في «الأسوار» بين المعسكرات، ولتجعل ممكناً انتقال حزب يميني، مثل غيشر (بزعامة دافيد ليفي)، إلى معسكر اليسار، وانتقال مجموعة من أبرز قادة الليكود (دان ميريدور، إيهود أولمرت، روني ميلو، يتسحاق مردخاي) إلى معسكر الوسط، ثم عودتها هي وحزب غيشر إلى الليكود من دون أن يرف لهما جفن، ولتجعل ممكناً أيضاً عبور حزب ديني، مثل ميماد، إلى معسكر اليسار وبقاءه هناك. أمّا المثال الأبرز والأوضح لهذه الظاهرة فهو حزب كديما الذي عرّف نفسه بأنه حزب وسطي، والذي تألفت قيادته من عدد من كبار زعماء الليكود (يمين) وحزب العمل (يسار) وحزب شينوي (وسط)، بعد أن انشقوا عن أحزابهم الأصلية.

د) الأحزاب العربية

في العقود الأربعة الأولى من قيام إسرائيل لم يكن هناك أحزاب سياسية عربية صرفة، مستقلة ومعترف بها قانونياً. وكان الفلسطينيون العرب يمارسون في البداية النشاط السياسي

وحقهم في الانتخاب والترشيح للكنيست، إمّا من خلال الحزب الشيوعي الإسرائيلي (ماكي، لاحقاً راكح ـ القائمة الشيوعية الجديدة، وفيما بعد حداش ـ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة)، وهو حزب عربي ـ يهودي مشترك معاد للصهيونية، وإمّا من خلال القوائم الانتخابية التابعة لمباي (لاحقاً، المعراخ ـ التجمع العمالي)، وفي وقت لاحق من خلال العضوية المباشرة في الأحزاب الصهيونية التي فتحت الباب بالتدريج أمام قبولهم أعضاء فيها. ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى حظر الدولة الصهيونية على العرب تشكيل أحزاب مستقلة فعلاً، وقائمة على أساس انتمائهم القومي.

وقد جرت محاولات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي لتشكيل حركات سياسية عربية، تمثلت أولاها في إقامة الجبهة العربية سنة ١٩٥٨، التي ضمت في عضويتها الشيوعيين والناصريين والقوميين، لكنها لم تُعمّر طويلاً، وانفرط عقدها بسبب الخلافات بين العناصر المكوّنة لها على خلفية الخلاف الكبير الذي نشب بين الناصرية والاتحاد السوفياتي في الخمسينيات. وتمثلت ثانيتها في تشكيل العناصر القومية في الوسط العربي لحركة الأرض، التي نشطت في أوائل الستينيات وحظرتها السلطات الإسرائيلية رسمياً عندما حاولت التحوّل إلى حزب سياسي مُسجل قانونياً سنة ١٩٦٥. وتمثلت المحاولة الثالثة في تشكيل حركة أبناء البلد التي أنشأتها عناصر قومية في أوائل السبعينيات، ومارست أنشطة سياسية وإعلامية وطالبية، شبه سرية وعلنية، غير معترف بها قانونياً.

وقد حدث تطور بارز على هذا الصعيد سنة ١٩٨٣، عندما شكّلت مجموعة انشقت عن حداش تنظيماً اتخذ اسم الحركة التقدمية ـ الناصرة، وتحول إلى تنظيم قطري سنة ١٩٨٤ عندما اتحد مع مجموعة من أم الفحم انشقت عن حركة أبناء البلد، ومع شخصيات بارزة في الوسط العربي، لتأسيس الحركة التقدمية. وقد تكتلت الحركة التقدمية، قبيل انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)، مع تنظيم ألترنتيفا (البديل) اليهودي لإنشاء القائمة التقدمية للسلام، وخاضت الانتخابات التي جرت في تلك السنة، وفازت فيها بمقعدين في الكنيست. وفي سنة ١٩٨٨، حدثت نقلة كبيرة في اتجاه تشكيل أحزاب عربية صرفة عندما انسحب عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشه، الذي كان عضواً في حزب العمل الإسرائيلي من حزبه في أوائل تلك السنة، وأقدم مع عدد كبير من رؤساء وأعضاء المجالس العربية ورجال دين مسلمين ومسيحيين ورجال أعمال، على إقامة الحزب الديمقراطي العربي، الذي خاض انتخابات الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨)، وفاز فيها بمقعد واحد. وكان هذا أول حزب عربي صرف ينشأ في إسرائيل من دون أن تعمد

السلطات الحاكمة إلى حظره. وفتح تشكيله الباب أمام قيام أحزاب عربية أُخرى ظهرت في تسعينيات القرن الماضي، أبرزها: التجمع الوطني الديمقراطي (بزعامة عزمي بشارة)؛ الحركة العربية للتغيير (بزعامة أحمد الطيبي)؛ القائمة العربية الموحدة التي كانت مكونة في سنة ٢٠٠٣ من شطر من الحركة الإسلامية (برئاسة عبد المالك دهامشه)؛ الحزب الديمقراطي العربي (برئاسة طلب الصانع)؛ الحزب القومي العربي (برئاسة محمد كنعان). وقد خاضت القائمة العربية الموحدة والحركة العربية للتغيير انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩) في قائمة انتخابية واحدة.

ويبدو أن المؤسسة الحاكمة الإسرائيلية باتت قلقة جداً إزاء التطورات الجارية في أوساط الأقلية العربية في إسرائيل، وإزاء تزايد وعي وجرأة وحدّة هذه الأقلية في مطالبتها بحقوقها القومية والسياسية والمدنية، وبصفة خاصة إزاء الدور الذي تؤديه الأحزاب السياسية العربية في بلورة الوعي الفلسطيني العربي، وفي تنظيم هذه الأقلية وقيادة أنشطتها الموجَّهة لتحقيق أهدافها. وقد أقدمت المؤسسة الحاكمة، من خلال لجنة الانتخابات المركزية، قبيل انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) على محاولة لمنع التجمع الوطني الديمقراطي، وزعيمه عضو الكنيست عزمي بشارة، من خوض الانتخابات، ولمنع عضو الكنيست أحمد الطيبي أيضاً من المشاركة فيها، وذلك تمهيداً لنزع الشرعية عن الحزبين، وربما حظرهما لاحقاً، أو ربما حظر الأحزاب العربية كافة. فاتخذت لجنة الانتخابات المركزية قراراً بمنع التجمع الوطني الديمقراطي وكل من بشارة والطيبي من خوض الانتخابات آنذاك، لكن المحكمة العليا الإسرائيلية نقضت القرار، وتكررت محاولة اللجنة المركزية للانتخابات منع التجمع الوطني الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة ـ الحركة العربية للتغيير من خوض انتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦) والثامن عشر (٢٠٠٩)، وتكرر إحباط المحكمة العليا للمحاولتين. ويتساءل كثيرون إن كان ذلك نهاية المطاف.

ثالثاً: الأحزاب السياسية

أ) معسكر اليمين القومي

يندرج تحت تصنيف معسكر اليمين القومي في إسرائيل حالياً (أوائل سنة ٢٠١٠) ثلاثة أحزاب: حزب الليكود الحاكم، وحزب إسرائيل بيتنا الواقع في الخريطة الحزبية إلى يمينه، وحزب الاتحاد الوطني الواقع في أقصى اليمين.

(١) الليكود:

الليكود (التكتل) هو حزب يميني أُسس سنة ١٩٧٣ من حزبي حيروت والأحرار، اللذين كانا متكتلين في إطار كتلة غاحل (غوش حيروت ـ ليبراليم/ كتلة حيروت ـ الأحرار)، ومن حزبين صغيرين هما المركز الحر والقائمة الرسمية، ومن مجموعة من أصول عمالية كانت تنتمي إلى حركة أرض إسرائيل الكاملة. وانضم إليه بعد انتخابات سنة ٢٠٠٣ حزب يسرائيل بعلياه، ممثل «اليهود الروس».

وكان المبادر بالدعوة إلى تأسيسه الجنرال أريئيل شارون، الذي استقال من الجيش قبيل انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) وانضم إلى حزب الأحرار. وكان الحزب الأكبر والأقوى في الليكود منذ تأسيسه هو حيروت، بزعامة مناحم بيغن، وتمكن في نهاية الأمر من ابتلاع كل الأحزاب ودمجها فيه. وقد تم ذلك سنة ١٩٨٥، عندما وافقت الأحزاب المكونة لليكود على التخلي عن أُطرها ومؤسساتها المستقلة، والاندماج في حزب واحد، أو بالأحرى في حزب حيروت. وقد كان الهدف من تشكيل الليكود تجميع اليمين في إسرائيل في كتلة برلمانية ـ انتخابية، أملاً بإزاحة حزب العمل عن الحكم والحلول محله، من أجل تنفيذ برنامج اليمين سياسياً واقتصادياً. لكن الليكود لم يتمكن من تحقيق ذلك في انتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) التي أُجريت بعد فترة قصيرة من تأسيسه، على الرغم من التدهور الكبير الذي كان طرأ على شعبية حزب العمل في إثر حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، وإنما تحقق ذلك في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧).

وقد حكم الليكود إسرائيل في إثر انتخابات سنة ١٩٧٧ بالتحالف مع الأحزاب الدينية ومشاركة الحركة الديمقراطية للتغيير حتى سنة ١٩٨١، وبالتحالف مع الأحزاب الدينية واليمينية حتى سنة ١٩٨٤، وتمكن في أثناء ذلك من تنفيذ برنامج استيطاني واسع النطاق في الضفة الغربية، كما تمكن من إحداث «انقلاب اقتصادي» موازٍ لـ «الانقلاب السياسي» الذي أوصله إلى الحكم سنة ١٩٧٧. إلّا إنه اضطر عقب انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)، نتيجة نشوء وضعية تكافؤ بين معسكر اليسار ومعسكر اليمين الديني والقومي، إلى التشارك مع حزب العمل في حكومة وحدة وطنية تناوب على رئاستها كل من شمعون بيرس (حزب العمل) ويتسحاق شمير (الليكود). وفضل الحزبان الاستمرار في التشارك في الحكم عقب انتخابات الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨) في إطار حكومة وحدة وطنية ثانية، لكن هذه المرة برئاسة شمير وحده، بسبب رجحان كفة اليمين على

كفة اليسار في هذه الانتخابات. وقد انفرط عقد هذه الحكومة بانسحاب حزب العمل منها سنة ١٩٩٠، بينما استمر الليكود في الحكم بالتحالف مع الأحزاب الدينية وأحزاب أقصى اليمين حتى انتخابات الكنيست الثالث عشر، التي أُجريت سنة ١٩٩٢، وأسفرت عن خسارة الليكود الحكم وانتقاله إلى صفوف المعارضة.

عاد الليكود إلى الحكم سنة ١٩٩٦، وذلك بعد فوز زعيمه بنيامين نتنياهو في انتخابات رئاسة الحكومة التي أُجريت في تلك السنة، ليخسره في انتخابات سنة ١٩٩٩، ويعود إليه مرة أُخرى في سنة ٢٠٠١، بزعامة أريئيل شارون، الذي كان حل محل نتنياهو في رئاسة الحزب، وذلك بفضل فوزه على منافسه من حزب العمل إيهود براك، في انتخابات مبكرة لرئاسة الحكومة أجريت في تلك السنة. وقد عرض شارون بعد فوزه بالمنصب على حزب العمل المشاركة في حكومة وحدة وطنية لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، ولمواجهة تفاقم الوضعين الأمني والاقتصادي، فوافق على ذلك، وانضم إلى الحكومة، لينسحب منها في أواخر سنة ٢٠٠٢ لاعتبارات حزبية داخلية. وفي إثر فوز الليكود الساحق في انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) بحصوله على ٣٨ مقعداً ازدادت إلى ٤٠ مقعداً بعد انضمام حزب يسرائيل بعلياه إليه، ألّف شارون حكومة ائتلافية مكونة من الليكود وشينوي وحزب المفدال وحزب الاتحاد الوطني.

وكان من المنتظر أن يحظى شارون، بعد أن أعاد الليكود إلى سدة الحكم بأغلبية كبيرة في انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)، بولاء قادة الحزب وكوادره، لكن ذلك لم يحدث، إذ لم تمضِ فترة طويلة قبل أن تدب الخلافات في صفوفه وتدخله في أزمة خطرة أدت في نهاية المطاف إلى تصدعه وانشقاق زعيمه ومؤسسه، شارون بالذات، ومجموعة كبيرة من وزراء ونواب وكوادر الحزب عن حزبهم وتأسيسهم حزباً جديداً سُمّيَ كديما، حُدِّدت هويته كحزب وسطي، متحرر من أيديولوجيا الليكود الجامدة. وكان أبرز من انشق معه من قادة الحزب إيهود أولمرت، وتسيبي ليفني، ومئير شطريت، وجدعون عزرا، ومئير هيرشزون، وتساحي هنغبي، وتبعهم لاحقاً شاؤول موفاز.

وكان السبب في الخلاف بين شارون وخصومه، ونشوب الأزمة وتفاقمها، مواقف وقرارات اتخذها الأول، واعتبرها صقور الحزب تخلياً عن مبدأ «أرض إسرائيل الكاملة» وحق اليهود في الاستيطان في جميع أرجائها، وخروجاً عن عقيدة الحزب ومبادئه وبرنامجه السياسي، وكانت فعلاً كذلك. وأبرز هذه المواقف والقرارات قبول شارون بحل الدولتين، الذي يعني القبول بقيام دولة فلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع

غزة بكامله، وإعلانه خطة تقضي بانسحاب إسرائيل من جانب واحد (أي من دون الاتفاق مع الفلسطينيين) من قطاع غزة وتفكيك المستعمرات اليهودية الموجودة فيه، وتفكيك ٤ مستعمرات هامشية في الضفة الغربية كخطوة رمزية. وقد حصل شارون، بعد لأي وكبير عناء، على موافقة الحكومة على خطة الانسحاب من غزة في ٦/ ٦/ ٢٠٠٤، وموافقة الكنيست في ٢٥/ ١٠/ ٢٠٠٤، وعلى مصادقة كليهما على المخصصات المالية اللازمة لإتمامها، وجرى التنفيذ في آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

وقد برّر شارون خطته بالقول إنه لا يمكن الاستمرار في السيطرة على شعب آخر، وإن الوقت حان لرسم حدود إسرائيل النهائية، وإنه من أجل المحافظة على إسرائيل «دولة يهودية وديمقراطية»، وتفادي الخطر الديموغرافي الفلسطيني، لا مفرّ من القبول بالتخلي عن أجزاء من «أرض إسرائيل»، والانفصال عن المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية، وذلك من جانب واحد (في حالة غزة) نظراً إلى عدم وجود «شريك فلسطيني» في حينه يمكن التوصل معه إلى حل متفق عليه. ولم يعيّن شارون الحدود التي أراد رسمها، إلّا إن كثيرين يعتقدون أنها كانت في ذهنه مطابقة، تماماً أو تقريباً، لمسار الجدار الفاصل الذي تواصل إسرائيل إقامته في الضفة الغربية، على الرغم من الادعاء أن الجدار إجراء أمني، ولا يُقصد به أن يكون حدوداً سياسية.

على أي حال، أثارت خطة شارون عاصفة هوجاء في الليكود، ومعارضة عدد كبير من وزراء الحزب ونوابه وأغلبية أعضائه، كما أظهرت نتيجة استفتاء أُجري في ٤/ ٥/ ٢٠٠٤، وشارك فيه نصف أعضاء الحزب البالغ عددهم آنذاك ١٩٣,٠٠٠ عضو، رفض ٦٠٪ منهم الخطة. وذلك بالإضافة إلى رفض شريكي الليكود في الائتلاف الحكومي آنذاك الخطة، أي، حزبي إسرائيل بيتنا والاتحاد الوطني، الأمر الذي دفع شارون، من أجل الحصول على أغلبية في الحكومة لإقرارها، إلى فصل وزيري الحزبين المذكورين من الحكومة قبيل التصويت عليها، وأدى ذلك، طبعاً، إلى انسحاب الحزبين من الائتلاف الحكومي.

في أواخر خريف سنة ٢٠٠٥ كان الوضع في الليكود ازداد سوءاً، واتخذ تمرد صقور الحزب على سلطة شارون منحى عملياً بتصويتهم في الكنيست مع المعارضة ضد تعيينات وزارية اقترحها شارون، وهو ما أفشل الاقتراح. ويبدو أن شارون أدرك أنه لا يستطيع الاستمرار في الحكم في مثل هذا الوضع، فأقدم في ٢١/ ١١/ ٢٠٠٥ على إعلان انشقاقه عن الليكود وتأسيسه حزب كديما، وفي الوقت نفسه طلب حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة. وقد كان لهذا الإعلان المفاجىء وقع الصاعقة على الليكود،

الذي سارع إلى انتخاب زعيم صقوره، بنيامين نتنياهو، رئيساً للحزب بدلاً من شارون، ووجّهت قيادته جُل اهتمامها إلى رص الصفوف والحؤول دون التحاق من تبقى من القادة بالحزب الجديد.

أُجريت انتخابات الكنيست السابع عشر في ٢٨ آذار/ مارس ٢٠٠٦، واتضحت العواقب الكارثية على الليكود نتيجة الانشقاق بحصوله على ١٢ مقعداً في الكنيست فقط، في مقابل ٢٩ مقعداً حصل عليها كديما. وتوقع المراقبون لليكود سنوات طويلة في المعارضة ومستقبلاً مظلماً. لكن أداء حزب كديما، الذي ألّف الحكومة برئاسة إيهود أولمرت (الذي كان حل محل شارون في رئاسة الحزب بسبب إصابة هذا الأخير بجلطة دماغية في بداية السنة)، في الحكم كان سيئاً، ونجم عن ذلك ارتفاع شعبية خصمه ومنافسه الرئيسي، الليكود، وأتت انتخابات الكنيست الثامن عشر، التي أُجريت في ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩، وكانت هي أيضاً انتخابات مبكرة، لتعيد الليكود إلى الحكم، استناداً إلى فوزه بـ ٢٧ مقعداً في الكنيست، وفوز معسكر اليمين القومي ـ الديني بـ ٦٥ مقعداً، في مقابل فوز معسكر اليسار ـ الوسط اليهودي بـ ٤٤ مقعداً فقط (بما فيها ٢٨ مقعداً لكديما).

وفي ضوء تركيبة الكنيست الجديدة لم يكن من المستغرب أن يُكلّف نتنياهو تأليف الحكومة، على الرغم من ادعاء حزب كديما أنه الأحق بالتكليف، لكونه الحزب الأكبر في الكنيست، ولو بزيادة مقعد واحد عن مقاعد الليكود. وقد عمد نتنياهو لدى عمله على تركيب الائتلاف الحكومي إلى الاتفاق أولاً مع الأحزاب اليمينية: إسرائيل بيتنا، وشاس، والبيت اليهودي، ثم توجه إلى حزب العمل، المحسوب على اليسار، وأقنعه بالانضمام إلى الائتلاف الحكومي. وهكذا ضمت الحكومة عدداً كبيراً من أشد قادة اليمين تطرفاً، أبرزهم من الليكود: بنيامين زئيف بيغن، وموشيه يعالون، وجدعون ساعر، ويسرائيل كاتس، وليمور ليفنات؛ وزراء إسرائيل بيتنا جميعاً، وأبرزهم: أفيغدور ليبرمان وعوزي لنداو؛ زعيم البيت اليهودي دانييل هيرشكوفيتس. وثمة شبه إجماع في إسرائيل على أن هذه الحكومة هي أشد الحكومات تطرفاً في تاريخها فيما يتعلق بقضايا الأمن والخارجية، التي تندرج تحتها القضايا المتصلة بالمناطق المحتلة.

كان الهم الأساسي لنتنياهو، عشية انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩)، تعزيز النواة الصلبة المتمسكة بمبادىء الليكود، وذلك لرص صفوف الحزب وجذب الناخبين الميالين إلى طروحات اليمين، وفي الوقت نفسه استمالة الناخبين الميالين إلى طروحات أحزاب الوسط، وعمل على تحقيق ذلك باستعادة قادة يتمتعون بجاذبية خاصة كانوا تركوا

الحزب في فترات سابقة، مثل بنيامين زئيف بيغن، ابن مِناحِمْ بيغن، الذي يعتبر من أكثر صقور اليمين تطرفاً وتمسكاً بـ «أرض إسرائيل الكاملة»، من جهة، وقادة على غرار دان ميريدور الذي ترك الحزب في سنة ١٩٩٩ للانضمام إلى حزب وسطي، والذي يُعرف عنه تمسكه بمواقف معتدلة فيما يتعلق بقضايا الأمن والخارجية، من جهة أُخرى.

هذا الهمّ الأساسي، وإدراك الليكود أن منافسه الرئيسي في الانتخابات هو كديما وأن المعركة بينهما ستتمحور حول استمالة ناخبي الوسط، نجم عنهما خوض الأول المعركة الانتخابية ببرنامج سياسي مقتضب، على غير عادته، واضح في أمور أساسية معينة، وغامض أو متجاهل أموراً أُخرى أساسية أيضاً اعتاد في برامجه الانتخابية السابقة أن يكون واضحاً وتفصيلياً بشأنها. ما كان الليكود واضحاً بشأنه هو معارضته أي انسحابات من جانب واحد، ورفضه عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى وطنهم، وإصراره على بقاء القدس عاصمة لإسرائيل، موحدة وتحت السيادة الإسرائيلية، ورفضه التفاوض مع الفلسطينيين بشأن حل نهائي للصراع بينهما في المستقبل القريب. أمّا ما كان غامضاً بشأنه، أو تم تجاهله، فهو المستعمرات والنشاط الاستيطاني في المناطق المحتلة، والتطرق إلى حل الدولتين (أي إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل)، والمفاوضات مع سورية لتحقيق السلام ومصير الجولان، وبصورة عامة «التنازلات» المستعد لتقديمها للتوصل إلى سلام مع الفلسطينيين والعرب. وفيما يلي مقتطفات من البرنامج السياسي الذي خاض الليكود على أساسه انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)، تشمل أهم ما جاء فيه:

«التهديد الإيراني

[.......]

يجب أن يكون منع إيران من الحصول على السلاح النووي هو الأولوية الأولى للحكومة المقبلة، سواء انطوى ذلك على حشد الرأي العام العالمي لفرض عقوبات اقتصادية ودبلوماسية على إيران، أو الاستعداد لرد عسكري مناسب في حال فشل الجهود الأُخرى كلها.

«لا انسحابات أحادية الجانب بعد الآن

إن الـ ٤٠٠٠ صاروخ التي أطلقت على الجليل خلال حرب لبنان الثانية، والـ ٤٠٠٠ صاروخ التي أطلقت على إسرائيل من قطاع غزة، أثبتت للعديد من المواطنين أن التحذيرات التي أطلقها حزب الليكود وزعيمه ضد الانسحابات من جانب واحد لم تكن فارغة [....].

لا يجوز أن تتم أي انسحابات من جانب واحد في المستقبل، فكل منطقة ستنسحب منها إسرائيل ستسيطر عليها «حماس»، وكل انسحاب من جانب واحد سيوحي للآخرين بالضعف والاستسلام. إن حزب الليكود على استعداد لتقديم تنازلات في مقابل السلام، على غرار التنازل الذي قدمه مناحم بيغن في فترة اتفاق السلام مع الرئيس المصري أنور السادات ـ تنازل في ظل تسوية سلمية حقيقية وموثوق بها [....].

«سلام يمكن أن ينجح

إن المفاوضات الحالية التي بدأت في أنابوليس، والتي تركز على التوصل فوراً إلى اتفاق بشأن الوضع النهائي، هي مفاوضات مضللة. لا أعتقد أن الفلسطينيين مستعدون اليوم لحل وسط أيديولوجي ذي أبعاد تاريخية من شأنه إنهاء النزاع [....]. على إسرائيل أن تركز جهودها على مساعدة أبو مازن وسلام فياض في تحسين الحياة اليومية للشعب الفلسطيني، وأن تعمل خاصة على مساعدة الفلسطينيين على تنمية اقتصادهم بسرعة.

«المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين ـ في يد الدول العربية

إن حكومة برئاسة الليكود لن تسمح للآلاف، وبالتأكيد ليس للملايين، من اللاجئين الفلسطينيين بدخول إسرائيل. وإسرائيل لن تتحمل أي مسؤولية أخلاقية عنهم.

«القدس موحدة وتحت الحكم الإسرائيلي

إن حكومة برئاسة الليكود ستحافظ على القدس مدينة موحدة كعاصمة لإسرائيل تحت الحكم الإسرائيلي [....]. إن القدس هي جوهر الثقافة اليهودية، وسنستمر في الحفاظ على هويتها هذه، مع منح أبناء الديانات الأُخرى كلها حرية ممارسة معتقداتهم في الأماكن المقدسة بالنسبة إليهم. وأسوأ ما يمكن فعله من أجل السلام هو تقسيم القدس.»[٨]

ونضيف، من أجل إيضاح موقف الليكود مما تم تجاهل إيضاحه، أو ذكره في البرنامج الانتخابي للكنيست الثامن عشر، مقتطفات من البرنامج الانتخابي للكنيست السابع عشر (٢٠٠٦) تبين مواقف الحزب من المستعمرات والساحة الفلسطينية والجولان، والتي من المؤكد أنه لم يطرأ عليها فعلياً أي تغيير، على الأقل لدى نواته القيادية الصلبة وأغلبية الأعضاء.

---

(٨) **المصدر**: مترجم عن العبرية من الموقع الإلكتروني لرئيس الحزب بنيامين نتنياهو: http://www.netanyahu.org.il
نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٥٢ ـ ١٥٣.

المستوطنات والنشاط الاستيطاني

«ستعمل الحكومة على تعزيز المستوطنات وتمتين التواصل الجغرافي بين كتل المستوطنات في يهودا والسامرة وبين مناطق الدولة داخل الخط الأخضر.

«غور الأردن هو المنطقة الأمنية الشرقية لدولة إسرائيل، والاستيطان فيه يشكل مدماكاً مهماً من وجهة النظر الأمنية. وستعمل حكومة الليكود على تعزيز الاستيطان والبنى التحتية في غور الأردن، وستعارض أي انسحاب منه.

«الساحة الفلسطينية

إن كياناً فلسطينياً معادياً ومسلحاً في وسط البلد سيولّد تهديداً إرهابياً على الدولة ومواطنيها. وفي حال حدوث مواجهة عامة في منطقتنا، من الممكن أن يتعاون مع دول معادية ويفاقم التهديد العسكري على إسرائيل إلى حد كبير، بسبب عدة عوامل، بينها قربه من المراكز السكانية الكثيفة، والقيادات، والمنشآت الاستراتيجية، والمطارات المدنية والعسكرية.

لذلك ستضمن حكومة الليكود أن يكون نهر الأردن حداً أمنياً لإسرائيل، وستصر على مبدأ التجريد من السلاح، وعلى تصفية البنى التحتية للإرهاب، وعلى وقف التحريض والتهديدات، وعلى إيقاف التثقيف والدعاية الهادفة إلى تصفية دولة إسرائيل.

ستكون سياسة الليكود موجهة إلى اقتلاع ‹حماس›، وفي المرحلة الأولى إلى منع ترسخ وانتشار سلطة ‹حماس›، من أجل إزالة التهديد الذي تشكله على دولة إسرائيل [....].

ستعمل حكومة الليكود على إقامة أقصى درجة من الفصل بين سكان إسرائيل والسكان الفلسطينيين. لا تنوي إسرائيل العودة إلى المدن ومراكز السكان الفلسطينية أو تولي حكمها، وستقلص الاحتكاك إلى الحد الأدنى المطلوب من أجل المحافظة على الأمن ومحاربة الإرهاب حتى هزيمته.

«الساحة الشمالية

[....] الجولان جزء لا يَتجزأ من دولة إسرائيل، ويشكل منطقة أمنية حيوية للدفاع عن شمال الدولة. لن تقوم إسرائيل بانسحاب في هضبة الجولان. بالنسبة إلى لبنان، ستعمل حكومة الليكود، سوية مع الولايات المتحدة ودول أُخرى، لإزالة تهديد الصواريخ وتجريد حزب الله من سلاحه كما ينص على ذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٥٥٩، وكما

ينص على نقل السيطرة في الجنوب اللبناني إلى الجيش اللبناني.»[(٩)]

وعلى صلة بتوجه الليكود السياسي، تجدر الإشارة إلى ثلاث خطوات أقدم عليها الحزب خلال سنة ٢٠٠٩، تحت وطأة ضغط الإدارة الأميركية التي كانت معنية بإحياء المفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وبدت ظاهرياً أنها انحراف عن مبادىء الليكود وسياساته وتوجه مبدئي نحو الوسط. الخطوة الأولى كانت إعلان نتنياهو في خطاب ألقاه في جامعة بار ـ إيلان استعداد إسرائيل للموافقة على إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، والخطوة الثانية كانت إعلان الحكومة، بتاريخ ٢٥/ ١١/ ٢٠٠٩، تجميداً جزئياً وموقتاً لإصدار تراخيص لبناء جديد في المستعمرات، باستثناء القدس والمباني والمنشآت العامة، والخطوة الثالثة كانت الموافقة على بدء مفاوضات مع السلطة الفلسطينية بشأن قضايا الحل النهائي من أجل التوصل إلى اتفاق سلمي معها.

ولا يتسع المجال هنا لشرح هذه الخطوات والتدقيق فيما أحيطت به من شروط مستحيلة، وما رافقها من استثناءات وتحفظات معاكسة وشروحات قام بها كبار الوزراء في الحكومة لإيضاح القصد منها وحدودها ومدى جدّيتها، ونكتفي بالقول إن المختصين والمحللين السياسيين الجديين أجمعوا في معظمهم على أنها خطوات تكتيكية وتضليلية، القصد منها إرضاء الإدارة الأميركية، وأنها تفتقر إلى الجدية، ولا تدل على أي تغير في عقيدة الليكود وسياساته الاستراتيجية. ويمكن الرجوع، للتأكد من ذلك، إلى الصحف الإسرائيلية الصادرة في أواخر تشرين الثاني/ نوفمبر وطوال كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، والتي تحفل بمناقشات هذه الخطة وتقويماتها.

أخيراً، نشير إلى أن بنية الحزب التنظيمية تتكوّن من المؤتمر الذي هو السلطة العليا فيه، واللجنة المركزية (المركز) التي هي المؤتمر نفسه عندما يجتمع بهذه الصفة، والمكتب السياسي، والسكرتاريا. وقد تبنى الحزب، في أوائل تسعينيات القرن الماضي، نظام الانتخابات الأولية (primaries) لاختيار مرشحيه للمناصب العليا الحزبية والعامة، ومرشحيه لانتخابات الكنيست، لكنه عاد فتراجع عنه لاحقاً، وخُوّلت اللجنة المركزية القيام بذلك.

وقد ترأس الليكود منذ تأسيسه: مناحم بيغن (١٩٧٣-١٩٨٣)؛ يتسحاق شمير (١٩٨٣-١٩٩٣)؛ بنيامين نتنياهو (١٩٩٣-١٩٩٩)؛ أريئيل شارون (١٩٩٩-٢٠٠٥)؛

(٩) **المصدر**: مترجم عن العبرية من موقع الليكود في الإنترنت: http://www.Likud.org.il/matzaa.asp نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦٦ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ١٦٧ ـ ١٦٨.

بنيامين نتنياهو (٢٠٠٥-). أمّا **تمثيله في الكنيست (عدد المقاعد)**، فكان كالآتي: الكنيست الثامن (١٩٧٣) ـ ٣٩؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧) ـ ٤٣؛ الكنيست العاشر (١٩٨١) ـ ٤٨؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)-٤١؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨)-٤٠؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢)-٣٢؛ الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦)-٣٢؛ الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)-١٩؛ الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)-٣٨، و٤٠ بعد انضمام حزب يسرائيل بعلياه إلى الليكود في إثر الانتخابات مباشرة؛ الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)-١٢؛ الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)-٢٧.

(٢) إسرائيل بيتنا (يسرائيل بيتينو):

هو حزب صهيوني، يميني، عنصري، يمثل أساساً «اليهود الروس»، أي المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ويقع في الخريطة الحزبية إلى يمين الليكود، أسسه سنة ١٩٩٩ أفيغدور ليبرمان، الذي هاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٧٨، وكان قبل إقدامه على تأسيسه عضواً بارزاً في الليكود وشغل منصباً رفيعاً فيه، لكنه استقال احتجاجاً على توقيع زعيمه ورئيس الحكومة آنذاك، بنيامين نتنياهو، مذكرة واي ريفر (١٩٩٨) التي اتفق فيها الفلسطينيون وإسرائيل على المضي قدماً في تطبيق اتفاق أوسلو (١٩٩٣). وقد شاركه في التأسيس اثنان من قادة حزب يسرائيل بَعَلياه، ميخائيل نودلمان ويوري ستيرن، اللذان انشقا هما أيضاً عن حزبهما لأسباب ضمنها معارضتهما للمذكرة المذكورة، وامتناع قيادة حزبهما من معارضتها. وكان الهدف من إنشاء الحزب استقطاب وتمثيل المهاجرين الروس ذوي الميول اليمينية المتطرفة الذين لم يكونوا راضين عن مواقف وسياسات يسرائيل بعلياه، الحزب الوحيد الممثل لليهود الروس آنذاك، والذي كان يعرّف نفسه بأنه حزب وسطي ويتصرف على هذا الأساس.

وقد خاض حزب إسرائيل بيتنا انتخابات الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩) على أساس برنامج انتخابي جرى التركيز فيه على حاجات المهاجرين الروس وحل مشكلاتهم، وفاز فيها بأربعة مقاعد، وتحالف في أوائل سنة ٢٠٠٠ مع حزب الاتحاد الوطني اليميني المتطرف، وخاضا انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) معاً في إطار قائمة مشتركة برئاسة ليبرمان فازت بـ٧ مقاعد، كانت حصة إسرائيل بيتنا منها ٤ مقاعد. وقد انضم الاتحاد الوطني إلى حكومة أريئيل شارون التي أُلفت في إثر الانتخابات، إلّا إنه انسحب منها في حزيران/يونيو ٢٠٠٤ لمعارضته خطة الانفصال عن قطاع غزة التي كان شارون

أعلنها وشرع في العمل على إقرارها منذ أوائل تلك السنة.

قبيل انتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦) بفترة وجيزة، انفصل حزب إسرائيل بيتنا عن الاتحاد الوطني، وخاض الانتخابات منفرداً، وحقق تقدماً ملحوظاً بفوزه بـ ١١ مقعداً، وكان من العوامل التي ساعدته في إحراز هذه النتيجة اختفاء حزب يسرائيل بعلياه من الساحة السياسية عقب فشله الذريع في انتخابات ٢٠٠٣، التي لم يحصل فيها إلّا على مقعدين فقط، وذوبانه في الليكود بعد الانتخابات بفترة وجيزة. وقد رفض إسرائيل بيتنا في البداية المشاركة في الحكومة التي ألّفها إيهود أولمرت، رئيس حزب كديما وقتئذ، في إثر فوز حزبه في الانتخابات، لكنه وافق على الانضمام إليها لاحقاً، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، وشغل زعيمه، أفيغدور ليبرمان، منصب وزير الشؤون الاستراتيجية، إلّا إنه ما لبث أن انسحب منها في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، احتجاجاً على قبول أولمرت إدراج موضوع القدس ضمن قضايا المفاوضات التي كان يجريها آنذاك مع رئيس السلطة الفلسطينية.

في انتخابات الكنيست الثامن عشر، التي أُجريت في ١٠/٢/٢٠٠٩، حقق حزب إسرائيل بيتنا انتصاراً كبيراً بفوزه بـ ١٥ مقعداً في الكنيست، رفعته إلى مقام الحزب الأكبر الثالث في إسرائيل بعد كديما والليكود، وعززت إلى حد كبير موقعه في الحياة السياسية والمنظومة الحزبية اليمينية، التي حققت بدورها انتصاراً كبيراً على معسكري اليسار والوسط اليهوديين معاً، وذلك بفوزها بـ ٦٥ مقعداً في الكنيست في مقابل ٤٤ مقعداً لليسار والوسط اليهوديين. وقد تمكن إسرائيل بيتنا، بفضل قوته البرلمانية، من فرض شروطه على زعيم الليكود، بنيامين نتنياهو، الذي كُلف بعد الانتخابات تأليف الحكومة. وكان من أهم هذه الشروط تعيين رئيسه أفيغدور ليبرمان، السيىء الصيت والمقاطَع إقليمياً، وإلى حد ما عالمياً، في عواصم كثيرة بسبب تطرفه المفرط وعنصريته وخطابه السياسي الفظ والاستفزازي، وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الحكومة، بالإضافة إلى منح الحزب أربع حقائب وزارية أُخرى.

يضم حزب إسرائيل بيتنا بين صفوفه عدداً من أبرز الزعماء المعروفين بتعصبهم وعدوانيتهم، ونخص بالذكر منهم، بالإضافة إلى ليبرمان، عضوي الكنيست عوزي لنداو ودانييل أيالون. ويتميز الحزب بالعنصرية والفاشية، واعتماده مبدأ استخدام القوة القصوى في التعامل مع الفلسطينيين والعرب لردعهم أو معاقبتهم. وعلاوة على ذلك، يتسم بالتركيز على الفلسطينيين في إسرائيل ومضايقتهم بمواقف استفزازية وعنصرية، ويعتبرهم خطراً ماثلاً ومستقبلياً على إسرائيل، أمنياً وديموغرافياً، وذلك لتمسكهم بهويتهم الفلسطينية

ورفضهم التماثل مع الدولة اليهودية ورموزها، وإعلان الولاء لها، من جهة، ولتفوق نسبة تكاثرهم الطبيعي على نسبة التكاثر اليهودي، الأمر الذي يهدد بتحول إسرائيل في مستقبل ليس بعيداً إلى دولة ذات أغلبية فلسطينية عربية، من جهة أُخرى.

نورد فيما يلي مقتطفات من البرنامج السياسي الذي خاض حزب إسرائيل بيتنا على أساسه انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩)، تبيّن بشكل عام مواقفه تجاه ما يسمى قضايا الأمن والخارجية:

«محور الشر: إيران، وسورية، والمنظمات الإرهابية

إن عدونا الرئيسي هو إيران التي تهدف إلى تدمير دولة إسرائيل. وشركاؤها هم سورية، ومنظمات إرهابية عربية، بما في ذلك منظمات فلسطينية. فإيران تمارس الإرهاب ضدنا بواسطة حزب الله من لبنان و‹حماس› من غزة، وتزودهما بعشرات الآلاف من الصواريخ. وقد أدى فشل إسرائيل في حرب لبنان الثانية، وسياسة التنازلات وضبط النفس المتواصل إزاء الإرهاب، إلى تعزيز قوة حزب الله ووصول ‹حماس› إلى السلطة في مناطق السلطة الفلسطينية وغزة، وإلى بناء مكانة إيران كقوة عظمى في الشرق الأوسط، وتشجيع جهودها الرامية إلى تطوير سلاح نووي [....].

«مقاربة جديدة من السياسة الأمنية

سيعمل حزب ‹إسرائيل بيتنا› على ترميم القدرة الردعية الإسرائيلية بصورة جذرية، وذلك عن طريق انتهاج سياسة أمنية واضحة ومسؤولة تتميز بالمبادرة والحزم. والهدف هو إحباط تزود إيران بالسلاح النووي، بالطرق الممكنة كلها، وتكبيد الطرف الآخر ثمناً فادحاً وغير متناسب لقاء كل ضرر يلحقه بنا، بحيث يدرك أن أي استفزاز يقوم به ضدنا لن يكون مجدياً له. إن إسرائيل ستعتبر سورية مسؤولة مباشرة عن أي اعتداء ينبثق من لبنان، وستستبدل سياسة ضبط النفس والردود المحدودة بمعركة دائمة ضد الإرهاب، وستنهي كل مواجهة بحسم واضح لمصلحتنا، ولن تسمح للطرف الآخر بتحقيق أي إنجاز نتيجة العدوان والإرهاب [....].

«النزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي

إن الإدعاء الذي يقول إن النزاع ‹الإسرائيلي ـ الفلسطيني› هو لب النزاع في الشرق الأوسط ادعاء باطل من الأساس [....]. والاستنتاج الواضح الذي يترتب على ذلك هو أن المطالبة بإقامة دولة فلسطينية، وكذلك بـ ‹حق العودة›، إنما تهدفان إلى تمويه الهدف

الحقيقي، ألا وهو إزالة دولة إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية.

«غزة ـ كيان إرهابي

إن غزة هي كيان إرهابي سياسي، وجهادي، ومعادٍ، وتحكمه ‹حماس› التي يجب إلحاق الهزيمة بها. فأيديولوجيتها تقوم على تدمير إسرائيل، وهي ستدفع ثمناً باهظاً لقاء مشاركتها في محور الشر.

إن حزب ‹إسرائيل بيتنا› يعتبر غزة ويهودا والسامرة [الضفة الغربية] كيانين منفصلين، وسيعمل على منع تنقل الأشخاص والسلع فيما بينهما ـ على غرار ما كان قائماً من قبل. إننا نؤكد أن المفاوضات مع السلطة الفلسطينية ستتطرق إلى يهودا والسامرة فقط. وعلى إسرائيل أن تعلن أن المعابر ستغلق خلال فترة معقولة، وأن الانفصال عن غزة، كما وعد شارون، سيكون تاماً: لا بضائع، ولا تزويد بالكهرباء، والوقود، والمياه، وأماكن العمل، وتحويل الأموال وما إلى ذلك. وسترد إسرائيل على كل تهديد أو عملية أمنية بيد قوية.

«سورية

إن أي تسوية سلمية مع سورية ستستند إلى مبدأ السلام في مقابل السلام [....].

«هضبة الجولان

إن الجولان جزء من أرض إسرائيل التاريخية، وجزء من دولة إسرائيل. وسيبقى الجولان بكامله، في ظل أي اتفاق سلام، جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل.

«السلام في مقابل السلام

إن السلام هو أمنيتنا، لكنه لا يشكل قيمة أسمى من بقاء دولة إسرائيل كدولة للشعب اليهودي، ومن الأمن الدائم لمواطنيها كافة [....].

ينادي حزب ‹إسرائيل بيتنا› بمقاربة فحواها أنه يتوجب علينا التحرر من هاجس مبدأ ‹الأراضي في مقابل السلام›. وأي اتفاق سلام يصار إلى توقيعه في المستقبل سيقوم على مبدأ التبادل ـ ‹السلام في مقابل السلام›، وعلى أقصى درجة ممكنة من الفصل بين السكان [اليهود والعرب]، وعلى حل إقليمي بمشاركة مصر والأردن [....].

«تبادل الأراضي والسكان

إن التسوية المقترحة اليوم تتضمن مطالبة إسرائيل بإخلاء المستوطنات كلها من يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، على غرار ما حدث لمستوطنات غوش قطيف [في قطاع غزة]. بكلمة أُخرى، إقامة دولة فلسطينية متجانسة لا يقيم بها ولا يهودي واحد، في حين

ستتحول دولة إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية تضم في داخلها ما يزيد على ٢٠٪ من أبناء الأقليات. إن هذا النموذج غير قابل للبقاء [....].

لذلك يجب أن تكون التسوية، نظرياً أيضاً، متساوقة، وأن تضمن استقراراً على المدى البعيد، خلافاً للتسوية التي لن تؤدي إلّا إلى تخليد النزاع الذي يشكل الاحتكاكُ بين الشعبين أحدَ أسبابه [....]. ولهذا السبب، فإن أي حل يجب أن يشتمل على أقصى درجة من الفصل بين الشعبين.

«القدس

إن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل وللشعب اليهودي، ولهما فقط. لن تُجرى أي مفاوضات بشأن القدس. وسيصار إلى تعزيز مكانة المدينة عن طريق تسريع البناء من أجل ربطها فوراً بمعاليه أدوميم [شرقاً] وغوش عتسيون [جنوباً]، ولإقامة اتصال جغرافي بين المستوطنات المحيطة بالقدس.

«قانون المواطنة

يُعتبر القانون ركناً مهماً لأمن إسرائيل كدولة يهودية وصهيونية وديمقراطية، وهو يرهن الحصول على المواطنة بإعلان الولاء للدولة كدولة يهودية، ولرموزها وسيادتها، ولوثيقة الاستقلال، وبالقبول بواجب خدمة الدولة عن طريق أداء الخدمة العسكرية، أو أي خدمة أُخرى بديلة. وفقط من يوقّع هذا الإعلان سيكون مواطناً يحظى بالحقوق والواجبات كلها، أمّا من يرفض ذلك، فلن يحظى إلّا بالحقوق التي يتمتع بها من يحمل إقامة دائمة، من دون الحق في أن ينتَخب ويُنتخب للكنيست.»[١٠]

ومن اللافت للنظر في هذا البرنامج السياسي لانتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٩) غموضه فيما يتعلق بمبدأ تبادل السكان والأراضي، ولذا، نقتطف من البرنامج السياسي لانتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٦) ما هو كفيل بإيضاحه:

«i. يتبادل الطرفان، إسرائيل والفلسطينيون، أراضي على أساس اعتبارات ديموغرافية. التطلع هو التوصل إلى خط متفق عليه مع الفلسطينيين وتكريس هذا الاتفاق في محافل الأسرة الدولية والأمم المتحدة.

(١٠) **المصدر:** مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
http://www.beytenu.org.il/85/0/article.html
نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٥٣ ـ ١٥٥.

«ii. التجمعات (المدن والقرى) العربية الواقعة في وادي عارة والمثلث تنتقل إلى سيادة السلطة الفلسطينية.

«iii. تنتقل المستوطنات الإسرائيلية في 'الكتل الكبيرة' القريبة من 'الخط الأخضر' إلى السيادة الإسرائيلية (مثل أريئيل، معاليه أدوميم، غوش عتسيون وغيرها).

«iv. يكون حوالي ١٧٠ ألف عربي من القاطنين في منطقة متروبوليتان القدس مشمولين في منطقة السلطة الفلسطينية.

«v. بعد إتمام هذه العملية تكون إسرائيل قد تحررت من التزاماتها الاقتصادية تجاه المواطنين الذين يكونون خارج مناطق سيادتها بما في ذلك مخصصات التأمين الوطني.»[١١]

تتكوّن قاعدة إسرائيل بيتنا الانتخابية في الأساس من المهاجرين الروس، الذين تدل معطيات التصويت في انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩) على أن الحزب حصل على ثلثي مقاعده في الكنيست بفضل أصواتهم، كما يتمتع بتأييد قوي في مدن التطوير التي حل فيها ثانياً بعد الليكود، وبتأييد لا يستهان به في المستعمرات القائمة في المناطق المحتلة، وفي الوسط الدرزي (تضم كتلته البرلمانية نائباً درزياً هو حمد عمار)، وإجمالاً في الأوساط الكارهة للفلسطينيين في إسرائيل، وخصوصاً التي تحس أنه يعبر بجرأة عن مشاعرها.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)-٤؛ الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)-٤ (من مجموع ٧ للاتحاد الوطني الذي كان جزءاً منه)؛ الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)-١١؛ الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩ ـ)-١٥.

(٣) الاتحاد الوطني:

الاتحاد الوطني (هَئيحود هَليئومي) هو حزب يميني، عنصري، شديد التطرف، يقع في الخريطة الحزبية في أقصى اليمين، ويدعو إلى التمسك بـ «أرض إسرائيل الكاملة» وعدم التخلي عن أي شبر فيها، وإلى تكثيف الاستيطان وتوسيعه بحيث يمتد إلى أرجائها كافة. وهو شديد العداء للفلسطينيين ويرفع أحد مكوناته، حزب موليدت، لواء «الترانسفير»، أي تهجير سكان الضفة الغربية إلى الدول العربية علناً، ويضم بين صفوفه نسبة عالية من المستوطنين، الذين يعتبرونه الأكثر تمثيلاً لهم، ولا يتورع أعضاؤه وأنصاره عن استفزاز

(١١) **المصدر:** http://almash-had.madarcenter.org/almash-had/viewarticle.asp?articalid=2956
نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٦٦ (ربيع ٢٠٠٦)، ص ١٧٦.

الفلسطينيين والاعتداء عليهم في أي مناسبة تسنح لهم.

تأسس هذا الحزب في أيار/ مايو ١٩٩٩ من ائتلاف ثلاثة أحزاب صغيرة تمثل أقصى اليمين، وهي موليدت وتِكوما وحيروت الجديد، وانضم إليه في أوائل سنة ٢٠٠٠ حزب إسرائيل بيتنا، الممثل لليهود الروس، ولاحقاً في أوقات مختلفة انضمت إليه ثلاثة أحزاب صغيرة هي الحزب الديني القومي المتجدد، وهَتِكفا، والحزب الديني المفدال. لكن أغلبية هذه الأحزاب عادت فانسحبت منه لأسباب متنوعة، بحيث بات مكوناً لدى خوضه انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-) من موليدت وتكوما وهَتِكفا فقط، بالإضافة إلى حزب هامشي يدعى «أرض إسرائيل لنا» التحق به قبل الانتخابات بفترة وجيزة.

خاض الاتحاد الوطني انتخابات الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩) بزعامة بنيامين زئيف بيغن، ابن مناحِمْ بيغن، وفاز فيها بـ ٤ مقاعد فقط، اعتبرها بنيامين بيغن محصلة هزيلة، ورفضاً من الشعب لطروحات الائتلاف، فانسحب من حزبه، واستقال من الكنيست، واعتزل السياسة(*)، وحل محله في رئاسة الائتلاف رحبعام زئيفي، زعيم موليدت. وقد شارك الاتحاد الوطني في الحكومة التي ألّفها أريئيل شارون في إثر فوزه في انتخابات رئاسة الحكومة التي أجريت في أوائل سنة ٢٠٠١، وتسلم زئيفي فيها منصب وزير السياحة، وبقي فيه حتى اغتياله على يد الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠١، فحلّ محله في رئاسة موليدت ومنصبه الوزاري بنيامين ألون، وحل محله في رئاسة الائتلاف، أفيغدور ليبرمان، زعيم حزب إسرائيل بيتنا، الذي كان انضم إلى الاتحاد الوطني في شباط/ فبراير ٢٠٠١، مع احتفاظ كل منهما باستقلاله الذاتي.

قبيل انتخابات سنة ٢٠٠٣، انسحب حيروت الجديد من الاتحاد الوطني، وخاض الانتخابات منفرداً، لكنه فشل في الفوز بأي مقعد، وتلاشى بالتدريج. وقد فاز الاتحاد الوطني في تلك الانتخابات بـ ٧ مقاعد، في الأساس بفضل انضمام إسرائيل بيتنا إليه، وشارك في إثر الانتخابات في الائتلاف الحكومي الذي شكله شارون من الليكود، وشينوي، والحزب الديني القومي (المِفدال)، ويسرائيل بَعَلياه، وأُسندت إلى ممثلَيه في الحكومة، أفيغدور ليبرمان وبنيامين ألون، حقيبتان وزاريتان، لكن الحزب انسحب من الحكومة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٤ لمعارضته خطة الانسحاب من غزة التي كان شارون أعلنها وشرع في العمل على إقرارها في أوائل تلك السنة، وانضم إليه في آب/ أغسطس

(*) عاد إلى ممارسة النشاط السياسي من خلال حزب الليكود قبيل انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩)، وهو حالياً (أوائل سنة ٢٠١٠) عضو كنيست ووزير في حكومة نتنياهو.

٢٠٠٥ الحزب الديني القومي المتجدد، الذي أسسته مجموعة انشقت في آذار/ مارس ٢٠٠٥ عن الحزب الديني القومي بزعامة عضوي الكنيست إيفي إيتام ويتسحاق ليفي، وذلك لمعارضتها خطة الانسحاب من غزة، ولرفض زعيم حزب المفدال آنذاك زفولون أورليف، الانسحاب من الحكومة بعد إقرارها الخطة (في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧). وغيّر الحزب الديني القومي المتجدد اسمه إلى «أحي»، وهو عبارة عن الأحرف الأولى من ثلاث كلمات عبرية هي: «أرض، مجتمع، يهودية».

قبيل انتخابات سنة ٢٠٠٦ بفترة قصيرة انفصل حزب إسرائيل بيتنا عن الاتحاد الوطني، وقرر خوض الانتخابات منفرداً. وعوّض هذه الخسارة قرار الحزب الديني القومي (المفدال) في الدقائق الأخيرة قبيل الانتخابات بالانضمام إلى الاتحاد الوطني وخوض الانتخابات معه في قائمة مشتركة سميت الاتحاد الوطني ـ الحزب الديني القومي، وفازت بـ ٩ مقاعد.

وفي أواخر سنة ٢٠٠٨، تمهيداً لانتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩)، انصهر الحزبان في حزب واحد سمياه «البيت اليهودي»، وكان الهدف من ذلك توحيد أحزاب اليمين تحت مظلة واحدة، لكن الخلافات ما لبثت أن دبت بين قادة الحزبين لأسباب منها ما يتعلق بعدم إجراء انتخابات داخلية لاختيار رئيس الحزب وقائمة مرشحيه للكنيست، وإيكال الأمر إلى لجنة خاصة اختارت البروفسور دانييل هيرشكوفيتس رئيساً، من خارج القادة السياسيين، وانحازت في ترتيب الأسماء في القائمة الانتخابية إلى الحزب الديني القومي، ومنها ما يتعلق بهوية الحزب، هل هو حزب ديني أم علماني. وكانت نتيجة هذه الخلافات تفكك العناصر المكوّنة لـ «البيت اليهودي»، ثم تبلورها قبيل انتخابات الكنيست الثامن عشر في حزبين، خاض الانتخابات كل منهما في قائمة منفصلة، **أولهما** الاتحاد الوطني، الذي أعادت أحزاب تِكوما وموليدت وهَتِكفا تكوينه وانضم إليها حزب هامشي يدعى «أرض إسرائيل لنا»، **وثانيهما** البيت اليهودي ـ المفدال الجديد، الذي لم يتبق فيه أساساً سوى الحزب الديني القومي وشخصيات دينية كانت شجعت على تأسيس البيت اليهودي على أمل توحيد أحزاب اليمين. أمّا حزب أحي، بزعامة إيفي إيتام ويتسحاق ليفي، فقد انضم إلى الليكود وتلاشى فيه.

من الناحية الأيديولوجية/ السياسية، يلخص البرنامج السياسي الذي خاض الحزب على أساسه انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)، نظرته العامة، ونقتطف منه ما يلي:

«يعلن الحزب أن القدس هي العاصمة الأبدية للشعب اليهودي في دولة إسرائيل؛ يطالب بالبناء الحرّ في جميع أنحاء المدينة لضمان وحدتها، وبنقل المكاتب كلها،

المؤسسات والمنظمات العامة إليها؛ يلح في ضرورة أن تكون السفارات والقنصليات الأجنبية جميعاً في القدس فقط؛ سيناضل لضمان الوصول الحر إلى الأماكن المقدسة كافة، وبصفة خاصة حق اليهود في الصلاة في جبل الهيكل [الحرم القدسي الشريف]؛ سيعمل على منع أي بناء غير قانوني من جانب العرب في القدس الشرقية وفي مناطق يهودا والسامرة [الضفة الغربية] المحيطة بالقدس.

«يعلن الحزب أن أمن إسرائيل لا يمكن تحقيقه ببساطة من خلال حل سياسي، وإنما يتعين على إسرائيل أن تسود عسكرياً [....].

«يجب أن تتمسك إسرائيل بالمبادىء التالية: حق الشعب اليهودي في أرضه بالتضافر مع حقه في السلام والأمن؛ الاتفاقيات كلها الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية باطلة وملغاة [....]؛ لن تقوم دولة أجنبية بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط.

«يتعهد الحزب بالمحافظة على طابع إسرائيل اليهودي والصهيوني؛ سيطالب بعدم السماح لأي حزب بالترشح للحصول على مقاعد في الكنيست ما لم يقر بطابع إسرائيل اليهودي [....].

«[....] يدين الحزب اقتلاع اليهود من بيوتهم في غزة ومنطقة شمال السامرة وتهجيرهم قسراً، ويطالب بألّا تقدم أي حكومة أُخرى، مهما يكن الحزب الذي يُولى رئاسة الحكومة، أبداً على اقتلاع أي تجمع سكاني يهودي، أو التخلي عن أي أجزاء من أرض إسرائيل.

«يؤمن الحزب بضرورة أداء الخدمة العسكرية الإجبارية. ومع أن دراسة التوراة ضرورية للمحافظة على تراث الشعب اليهودي، إلّا إن عدم المساواة في تحمل عبء الخدمة الإجبارية لا يمكن القبول به. سيؤيد الحزب ويشجع إيجاد إطارات تجمع بين الخدمة العسكرية ودراسة التوراة، على غرار يشيفات هِسْدير ووحدات الناحل الحريدية.

«يعلن الحزب أن سياسة إسرائيل الخارجية يجب أن تركز على سيادة إسرائيل، مع السعي للسلام مع الشعوب العربية المحيطة بها بواسطة ‹السلام في مقابل السلام› [....].

«يعارض الاتحاد الوطني أي عملية تفاوضية توحي بتخلي إسرائيل عن مرتفعات الجولان بأي شكل كان، وسيدفع في اتجاه تخصيص أموال أكثر للتطوير في هذه المنطقة.»[١٢]

---

(١٢) المصدر: مترجم عن العبرية، من المصدر التالي:
http://www.ynetnews.com/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPrevie
(الدخول بتاريخ ٢٧/ ١/ ٢٠١٠).

تتكون قاعدة الاتحاد الوطني الانتخابية من مؤيدين لفكرة أرض إسرائيل الكاملة بين مختلف الشرائح والفئات الاجتماعية، ويحظى بنسبة تأييد عالية في أوساط المستوطنين في الضفة الغربية وسكان القدس وبين الجنود في الجيش الإسرائيلي، وفي أوساط المتدينين من أعضاء الحزب الديني القومي (المفدال) وأنصاره الذين هجروا الحزب لاعتقادهم أن لديه استعداداً للمساومات السياسية.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)–٤؛ الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)–٧؛ الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦) (قائمة الاتحاد القومي/ المفدال)–٩؛ الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩–)–٤.

ب) المعسكر الديني

ينقسم عالم المتدينين في إسرائيل في الأساس إلى قسمين هما: المتدينون الصهيونيون، الذين يسمون بالعبرية «هَتِسيونيم هَداتييم»، والمتدينون المتشددون الذي يسمون «حريديم» (وَرعين) (مفردها: حَريدي)، وينتمي كلاهما إلى التيار الأورثوذكسي في اليهودية. ويمثل القسم الأول في الساحة السياسية الإسرائيلية حزب البيت اليهودي ـ المفدال الجديد، ويمثل القسمَ الآخر حزبا أغودات يسرائيل وديغل هتوراه (المتحدان حالياً في كتلة يهدوت هتوراه) وحزب شاس. ولا توجد أحزاب تمثل التيارين الإصلاحي والمحافظ في اليهودية، اللذين يشكل أتباعهما أقلية صغيرة في إسرائيل.

وينقسم عالم المتدينين المتشددين (الحريديم) بدوره إلى قسمين: الطوائف الحسيدية والطوائف الليتوانية. والحسيدية هي حركة صوفية نشأت في ليتوانيا (جنوب شرق بولندا) في القرن الثامن عشر، ودعت إلى مبادئ مخالفة للتعاليم الدينية التقليدية السائدة آنذاك، قائلة إن هدف الدين هو الالتصاق بالله من خلال تركيز الفكر كله في الخالق، وبذل الجهود للتعرف إلى مزاياه من دون الحاجة إلى التعمق في دراسة التعاليم الدينية، لأن مجرد إقامة الصلوات والشعائر الدينية تحل محلها. وتدعي الحركة أيضاً أن في استطاعة كل إنسان، إذا كان صالحاً وصديقاً، التماثل مع الله ومعرفة أسراره. وقد أثارت هذه الحركة غضب الحاخامين، واستثارت تياراً معارضاً لها اعتبر الحسيدية ضرباً من ضروب الشعوذة. وقد دعي هذا التيار باسم «هَمِتْنَغديم»، أي المعارضين، وغلبت على أعضائه تسمية «الليتوانيين»، نظراً إلى نشوء التيار في ليتوانيا.

وقد خبا الخصام بين التيارين بمرور الوقت. وحل محله، منذ أوائل القرن الماضي،

نمط من التعايش والتعاون السياسي في إطار حزب أغودات يسرائيل ومجلس كبار علماء التوراة ـ الهيئة الروحية والسياسية العليا للحزب. لكن الخصام تجدد قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨، وأدى إلى انشقاق «الليتوانيين» عن أغودات يسرائيل وتأسيسهم حزباً جديداً باسم ديغل هتوراه، ما لبث أن عاد إلى التكتل مع الحزب الأم قبيل انتخابات سنة ١٩٩٢ في كتلة يهدوت هتوراه.

(١) البيت اليهودي ـ المِفدال الجديد:

البيت اليهودي (هَبايت هَيهودي/ همِفدال هَحَداشاه) هو حزب ديني، صهيوني، متطرف قومياً في عدائه للعرب والفلسطينيين، يحتل في الخريطة الحزبية موقعاً في أقصى اليمين، ويُنظر إليه، هو والاتحاد الوطني، باعتبارهما أشد الأحزاب الإسرائيلية تطرفاً من الناحية السياسية. تأسس هذا الحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨، عشية انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-) من اندماج الحزب الديني القومي (المفدال) والأحزاب الثلاثة التي كان يتكون منها ائتلاف الاتحاد الوطني (موليدت وتِكوما وأحي)، وحظي بتأييد حاخامي الصهيونية الدينية الكبار ورعايتهم. وكان الهدف من تأسيسه توحيد أحزاب اليمين لتحسين فرصها في الانتخابات.

لكن هذا الاندماج لم يعمّر طويلاً، إذ سرعان ما دبت الخلافات بين قادته قبيل الانتخابات في شأن عدة أمور أساسية، أبرزها اختيار رئيس الحزب وقائمة مرشحيه للكنيست، وتحديد هوية الحزب، هل هو حزب ديني أم لا. ففي أثناء المفاوضات لوضع اتفاق الدمج موضع التنفيذ، طالب الحاخام يتسحاق ليفي، رئيس حزب أحي، باعتماد مبدأ الانتخابات التمهيدية من جانب الأعضاء (open primaries)، من أجل اختيار رئيس الحزب الجديد وقائمة مرشحيه للكنيست، لكن اقتراحه رُفض، واتُّفق على تأليف لجنة عامة مكونة من ٣٩ عضواً للقيام باختيار الرئيس وقائمة المرشحين، الأمر الذي أثار استياءه الشديد. وعندما أنهت اللجنة عملها، اتضح أنها تجاهلت قادة الأحزاب المكوِّنة للحزب الجديد، واختارت الحاخام دانييل هيرشكوفيتس، أستاذ الرياضيات في معهد التخنيون، رئيساً للحزب، واتضح أيضاً أن خمسة من الأماكن الستة الأولى في القائمة، أُعطيت لأعضاء في الحزب الديني القومي سابقاً، وتسبب ذلك، بالإضافة إلى رفض عدد من قادة أحزاب الاتحاد الوطني سابقاً تحديد هوية الحزب كحزب ديني، بانسحاب معظم أعضاء موليدت وأحي ونصف أعضاء تكوما تقريباً من البيت اليهودي. وهكذا، عندما

أُعلنت قائمة مرشحي البيت اليهودي للانتخابات، اتضح أن الحزب الجديد هو الحزب الديني القومي تقريباً، باسم جديد. وقد خاض الحزب انتخابات الكنيست الثامن عشر، التي أجريت في ١٠/٢/٢٠٠٩، وفاز فيها بثلاثة مقاعد، وشارك حالياً (أوائل سنة ٢٠١٠) في الحكومة التي ألّفها زعيم الليكود، بنيامين نتنياهو، بعد الانتخابات.

من الناحية الأيديولوجية/ السياسية، يبيّن البرنامج السياسي الذي خاض الحزب على أساسه انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)، مواقفه من المناطق المحتلة، ومصيرها، والاستيطان اليهودي فيها، والاتفاقيات التي عقدت مع الفلسطينيين، وفيما يلي مقتطفات منه.

«**السلام والأمن**

«**أ ـ تكامل التوراة والشعب والأرض**

تتمسك الحركة بالمبدأ الذي وجّه الصهيونية الدينية منذ بداية طريقها: أرض إسرائيل ملك للشعب اليهودي بحسب التوراة، وستسعى لتجسيده كاملاً.

«**ب ـ السلام**

تؤيد الحركة المفاوضات السلمية المباشرة مع الدول العربية كلها، ومع السلطة الفلسطينية، بناء على الأسس التالية:

- ضمان الأمن الكامل والوطيد للفرد والدولة، والكفاح الذي لا هوادة فيه للقضاء على الإرهاب داخل الدولة وعلى حدودها.
- في المنطقة الممتدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، لن تقوم سوى دولة إسرائيل، ولن يقام فيها دولة فلسطينية. إن الأردن الذي يشكل الفلسطينيون نحو ٧٥٪ من سكانه، هو الدولة الفلسطينية، ويجب أن يجد فيه عرب يهودا والسامرة [الضفة الغربية] وغزة، التعبيرَ عن هويتهم القومية.
- القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لشعب إسرائيل ودولة إسرائيل فقط، ولن تقسَّم.
- الاستيطان اليهودي في أنحاء أرض إسرائيل هو الأساس لتملّك أجزاء أرض إسرائيل كلها، الخاضعة لسيطرتنا ولأمن الدولة. وبناء على ذلك، يجب تعزيزه وضمان عدم اقتلاع أي مستوطنة يهودية من مكانها في ظل أي اتفاق سياسي، وإبقاء المستوطنات اليهودية كلها القائمة في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]

تحت السيادة الإسرائيلية [....].

- إن هضبة الجولان، بناء على قانون [ضم] الجولان، هي جزء لا يتجزأ من دولة إسرائيل، وستبقى تحت السيادة الإسرائيلية في زمن السلام أيضاً.
- ستعمل الحركة من أجل أن تخوض دولة إسرائيل حرباً لا هوادة فيها ضد بنى الإرهاب والمنظمات الإرهابية في يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، وقطاع غزة، وحيثما توجد.

[.......]

- ستعارض دولة إسرائيل (حق العودة) للسكان العرب إلى مناطق أرض إسرائيل.

[.......]

«ج ـ العملية السياسية ـ إلغاء اتفاق أوسلو

إزاء الحرب الإرهابية الإجرامية التي بدأتها السلطة الفلسطينية والمنظمات الإرهابية، فإن الحركة تعتبر اتفاق أوسلو وخطة خريطة الطريق مُلغيَين نظرياً، وستعمل على إلغائهما عملياً بواسطة قرار إسرائيلي رسمي.»[١٣]

وتتكون قاعدة الحزب الانتخابية في الأساس من المتدينين الصهيونيين الأشكنازيين، ويحظى بتأييد كبير في أوساط المستوطنين اليهود في الضفة الغربية، وبين الشبان المتدينين الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي، وبتأييد لا يستهان به في مدن التطوير.

التمثيل في الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩ـ): ٣ مقاعد.

وبما أن البيت اليهودي ـ المفدال الجديد هو، كما ذكرنا، المفدال القديم تقريباً، نورد فيما يلي تعريفاً موجزاً بالمفدال القديم، الذي كان في العقود الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل أهم الأحزاب الدينية.

(٢) المفدال:

تأسس المفدال (مِفلغا داتيت لِئُوميت/ الحزب الديني القومي) سنة ١٩٥٦ من اتحاد حزبين دينيين صهيونيين قديمين، هما: همزراحي وهبوعيل همزراحي. أُسس أولهما في روسيا سنة ١٩٠٢، وأُسس الآخر في فلسطين سنة ١٩٢٢. وكانا يؤلفان معاً الجناح

(١٣) المصدر مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت: http://www.111.org.il نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٥٦ – ١٥٧.

الديني في الحركة الصهيونية. وكان أبرز قادته لدى تأسيسه حاييم موشيه شابيرا، ويوسف بورغ، ويتسحاق رفائيل، وزيرح فيرهافتيغ.

حافظ الحزب بعد تأسيسه، وحتى سنة ١٩٧٧، على «التحالف التاريخي» الذي كان قائماً بين همزراحي وهبوعيل همزراحي وبين حزب مباي، والذي تعود بداياته إلى أواسط عقد الثلاثينيات، وشارك في الحكومات الائتلافية كلها التي تألفت بزعامة حزب مباي/ العمل حتى خسارة الأخير الحكم سنة ١٩٧٧. وكان يتولى تقليدياً وزارتي الأديان والداخلية، ويوجه جلّ اهتمامه إلى القضايا الداخلية المتصلة بالطابع الديني للدولة، وتلك التي تمس مصالح جمهور المتدينين مباشرة، ويقلّ التدخل في السياسة الخارجية/ الأمنية والسياسات الاقتصادية/ الاجتماعية. وهذا ما كان يجعله شريكاً مريحاً لحزب مباي/ العمل في أغلبية الحكومات التي أُلّفت. وقد ركز الحزب من خلال مشاركته في الحكم، في العقود الثلاثة الأولى من قيام الدولة، على إنشاء وتنظيم المؤسسات الدينية والاجتماعية الموجهة إلى تلبية حاجات جمهوره وتوسيع شبكة التعليم الديني الرسمي والمعاهد الدينية التابعة له، وعلى تحسين الخدمات الاجتماعية والصحية لجمهور المتدينين. وسعى للمحافظة على الوضع الراهن (Status quo) الموروث من فترة ما قبل قيام الدولة فيما يختص بالعلاقة بين الدين والدولة، ولإرسائه على أساس تشريعي.

لكن حزب المفدال، في إثر «الانقلاب السياسي» الذي وقع سنة ١٩٧٧، والذي أحل الليكود في سدة الحكم محل حزب العمل، قلب ظهر المجن لحزب العمل واتجه إلى التحالف مع اليمين القومي. وشارك في الحكومتين اللتين ألّفهما مناحم بيغن بعد انتخابات سنة ١٩٧٧ وسنة ١٩٨١، وفي حكومتي الوحدة الوطنية اللتين تألّفتا في إثر انتخابات سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٨، ورفض المشاركة في الحكومة التي أُلّفت بزعامة حزب العمل بعد انتخابات سنة ١٩٩٢، وشارك في الحكومة التي ألّفها بنيامين نتنياهو سنة ١٩٩٦، لكنه ساهم في إسقاطها في أواخر سنة ١٩٩٨ لموافقة رئيسها على اتفاقية واي ريفر. كما شارك في الحكومة العريضة التي ألّفها إيهود براك سنة ١٩٩٩، لكنه أيضاً ساهم في إسقاطها في أواخر سنة ٢٠٠٠ احتجاجاً على المواقف التي طرحها براك في المفاوضات التي جرت بين الفلسطينيين والإسرائيليين في كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠. وشارك في الحكومتين اللتين ألّفهما أريئيل شارون سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٣.

وقد جاءت هذه المواقف منسجمة مع التحول الجذري الذي أخذ يطرأ على المفدال منذ أواسط السبعينيات، وحوّله من حزب معتدل في قضايا الخارجية والأمن (التي تصنف

ضمنها القضايا المتصلة بالمناطق المحتلة) إلى حزب شديد التطرف قومياً، ومن حزب منشغل أساساً بالقضايا الدينية إلى حزب يضع «أرض إسرائيل الكبرى» في رأس قائمة اهتماماته. وقد حدث هذا التحول من خلال صراع عنيف بين العناصر المتطرفة والعناصر الأقل تطرفاً، أدى إلى عدة انشقاقات نجم عن أحدها تأسيس مجموعة منشقة، بزعامة عضوي الكنيست حنان بورات وتسفي هندل، حزب تكوما (١٩٩٩)، وكان آخرها انشقاق مجموعة بزعامة عضوي الكنيست إيفي إيتام ويتسحاق ليفي عن الحزب في آذار/ مارس ٢٠٠٥ لمعارضتهما بقاء المفدال في حكومة شارون بعد إقرارها خطة الانسحاب من غزة.

كانت الصراعات والانشقاقات في المفدال، في العمق، انعكاساً لعدد من التغيرات الجذرية السياسية والاجتماعية التي طرأت على إسرائيل في العقود الأخيرة (نمو مشاعر التطرف القومي، ونمو الأصولية الدينية الحريدية، وبروز الطوائف الشرقية سياسياً)، وأدت بدورها إلى تفكك قاعدة الحزب الانتخابية التقليدية وضعف قوته البرلمانية. وقد انخفضت قوة المفدال في الكنيست من عدد يتراوح بين ١٠ مقاعد و١٢ مقعداً في العقود الثلاثة الأولى من قيام إسرائيل إلى ٦ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٨١، وإلى ٤ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٨٤، وارتفعت إلى ٥ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٨٨، وإلى ٦ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٩٢، وارتفعت استثنائياً إلى ٩ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٩٦، لتعاود الانخفاض إلى ٥ مقاعد في انتخابات سنة ١٩٩٩، وحصل على ٦ مقاعد في انتخابات سنة ٢٠٠٣، وخاض انتخابات سنة ٢٠٠٦ في قائمة مشتركة مع الاتحاد الوطني، فازت بـ ٩ مقاعد، كانت حصة المفدال منها ٤ مقاعد. وقد عكس هذا الضعف الذي طرأ على المفدال انقلاب موازين القوى داخل المعسكر الديني، إذ بينما كانت قوة الأحزاب الحريدية البرلمانية في العقود الثلاثة الأولى أقل بنحو النصف من قوة المفدال، أصبحت بعدها تفوقه بضعف أو بضعفين.

من الناحية الأيديولوجية/ السياسية تلخص المقتطفات أعلاه من البرنامج السياسي لحزب البيت اليهودي مواقف المفدال من قضايا الأمن والخارجية، التي تدخل ضمنها القضايا المتعلقة بالمناطق المحتلة. أمّا بالنسبة إلى القضايا الداخلية فيسعى المفدال لتشكيل دولة إسرائيل وفقاً للتوراة، ويعارض أي مساس بالتشريعات الدينية في أي مجال، ويعمل على تعديل قانون العودة وقانون تسجيل السكان بحيث يتقرر فيهما بوضوح أن اليهودي هو فقط من ولد لأم يهودية أو تهوّد وفقاً للشريعة اليهودية. وفيما يتعلق بالمسألة الشائكة المتصلة بإعفاء المتدينين الذين يدرسون التوراة من الخدمة العسكرية، والتي تثير حفيظة

العلمانيين وأوساط واسعة في الرأي العام، فإن المفدال يدعو إلى حل هذه المشكلة من خلال الترتيب المسمّى «يشيفوت هِسْدير»، والذي يدرس بموجبه أعضاء المفدال المجندون في الجيش التوراة في نطاق خدمتهم العسكرية، ويدعو إلى حل المشكلة بالنسبة إلى الحريديم من خلال إطارات تتجاوز الخدمة الإجبارية في الجيش.

(٣) يهدوت هتوراه:

يهدوت هتوراه (يهود التوراة) هي كتلة انتخابية - برلمانية دينية أُلّفت عشية انتخابات سنة ١٩٩٢ من حزبي أغودات يسرائيل وديغل هتوراه، ممثليّ الطوائف الأشكنازية الحريدية. وقد اتفق الحزبان على السعي لتوحيد الحزبين ومجلسي كبار علماء التوراة المُشرفين عليهما، لكن عملية التوحيد لم تتم بعد. وقد كان عدد المقاعد التي فازت الكتلة بها في الانتخابات المتعاقبة على الشكل التالي: ٤ (١٩٩٢)؛ ٤ (١٩٩٦)؛ ٥ (١٩٩٩)؛ ٥ (٢٠٠٣)؛ ٦ (٢٠٠٦)؛ ٥ (٢٠٠٩). وربما تجدر الإشارة إلى أن الحزبين انفصل أحدهما عن الآخر في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤، لخلاف بينهما بشأن توقيت الانضمام إلى حكومة شارون في تلك السنة، لكنهما عادا إلى الائتلاف قبيل انتخابات سنة ٢٠٠٦. وشاركت يهدوت هتوراه في الحكومات جميعها، ما عدا حكومة يتسحاق رابين سنة ١٩٩٢. ومن المعروف أن يهدوت هتوراه ترفض تولي منصب وزاري، وتشارك في الحكومات الائتلافية من خلال تولي منصب نائب وزير، ورئاسة لجنة برلمانية مهمة، وذلك لأسباب سنأتي إلى ذكرها لاحقاً.

(٤) أغودات يسرائيل:

أغودات يسرائيل (جمعية إسرائيل) هو حزب سياسي ديني معاد للصهيونية. أُسس سنة ١٩١٢ في بولندا على يد زعامات دينية تقليدية من ألمانيا وليتوانيا وهنغاريا وبولندا، تنتمي إلى التيار الأورثوذكسي في اليهودية، كان بينها خلافات بشأن أمور كثيرة جوهرية وثانوية، لكن جمعها العداء للصهيونية، عقيدة وحركة وبرنامجاً سياسياً واجتماعياً.

وقد اعتبر حزب أغودات يسرائيل العقيدة الصهيونية القائمة على فكرة القومية العلمانية (وما امتزج بها من عقائد كالليبرالية والاشتراكية، وغير ذلك)، ودعوتها اليهود إلى التخلي عن العيش في «المنفى»، وإلى الهجرة إلى فلسطين وإقامة دولة ومجتمع عصري فيها على أُسس جديدة، كفراً ومروقاً من الدين، وتخريباً للأسس الروحية والمادية التي كانت تقوم عليها حياة الطوائف اليهودية في العالم، وتمرداً على المشيئة الإلهية.

وتمسك الحزب، في المقابل، بالتوراة والشريعة اليهودية أساساً وحيداً وحصرياً لتنظيم حياة الأفراد والجماعات اليهودية وسلوكهم. كما تمسك بفكرة «الخلاص المشيحاني» القائلة بأن خلاص «الشعب اليهودي» (والعالم)، وعودة اليهود «المنفيين» إلى «الأرض المقدسة»، وقيام «مملكة الرب» على الأرض لن تتم إلّا مع عودة «المشيح المنتظر»، الذي سيظهر عندما تشاء العناية الإلهية ذلك، ولا تتم على يد الحركة الصهيونية، أو من خلال أي مسعى بشري.

وقد عادى الحزب في البداية، ولفترة طويلة خلال الانتداب البريطاني على فلسطين، الحركة الصهيونية وحاربها بشدة. كما رفض أتباعه في فلسطين الاندماج في مجتمع المستوطنين اليهود الجدد، وقاطعوا مؤسساته الصهيونية والرسمية، وعاشوا منعزلين عنه. لكن هذا العداء والمقاطعة خفا بمرور الوقت، ونشأت منذ أواسط الثلاثينيات أشكال من التفاهم والتعاون بين أغودات يسرائيل (ولا سيما جناحه العمالي، بوعالي أغودات يسرائيل) والمؤسسات الصهيونية السياسية والاستيطانية، أدت عشية قيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ إلى سحب معارضة الحزب لقيام دولة يهودية، وإلى مشاركته في مجلس الدولة الموقت، وفي أول حكومة ائتلافية، ولاحقاً في انتخابات الكنيست، وفي «لعبة» الحكم والمعارضة. إلّا إن ذلك لم يعنِ اعترافه رسمياً بإسرائيل كدولة يهودية، وإنما مجرد قبوله بها كأمر واقع، والاستفادة من «اللعبة السياسية» لخدمة المصالح الروحية والمادية لأتباعه وأنصاره. ولا يزال أغودات يسرائيل يرفض الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية، وبعلمها ونشيدها ورموزها ومناسباتها الوطنية، ويرفض خدمة شبانه من طلاب اليشيفوت في الجيش الإسرائيلي، ويعارض وضع دستور علماني للدولة. كما يرفض منذ سنة ١٩٥٢، على الرغم من مشاركته في حكومات ائتلافية متعددة بزعامة المعراخ والليكود، القبول بمناصب وزارية.

تعرض حزب أغودات يسرائيل في تاريخه الطويل لعدة انشقاقات، حدث أولها في أواسط الثلاثينيات عندما انشقت عنه مجموعة من أبناء «اليشيوف القديم» وأسست جمعية تبنت لاحقاً اسم «ناطوري كارتا» (حراس المدينة، بالآرامية)، وثانيها في أواسط الأربعينيات، عندما انشقت حركة بوعالي أغودات يسرائيل (عمال جمعية إسرائيل) التابعة له عن التنظيم العالمي لأغودات يسرائيل، وأنشأت تنظيماً عالمياً خاصاً بها، وتحولت إلى حزب مستقل تقريباً مع قيام إسرائيل. وجرى ثالثها سنة ١٩٨٤، عندما انشق ممثلو الطوائف الشرقية في الحزب وأسسوا حزباً جديداً دعي شاس. أمّا رابعها فكان قبيل انتخابات سنة

١٩٨٨، عندما انشق أتباع الحاخام إليعيزر مناحم شاخ، الزعيم الديني الأعلى للطوائف الليتوانية، بتعليمات منه، وأسسوا حزباً دعي ديغل هتوراه. وقد اختفى بوعالي أغودات يسرائيل من الخريطة الحزبية بعد عودته إلى الحزب الأم في أواخر الثمانينيات. وتكتل ديغل هتوراه مع أغودات يسرائيل قبيل انتخابات سنة ١٩٩٢ في كتلة دعيت يهدوت هتوراه، ظلت متماسكة ما عدا فترة قصيرة أشرنا إليها أعلاه.

يركز الحزب في نشاطه السياسي على القضايا الدينية والاجتماعية التي لها تأثير في الطابع العام للدولة ونمط حياة جمهوره ومصالحه. ويبدي اهتماماً أقل بقضايا الخارجية والأمن، بما في ذلك المناطق المحتلة. ويمكن تلخيص موقفه السياسي على النحو التالي: برنامجه السياسي الرسمي صقري، وهناك عناصر قوية فيه (في الأساس أعضاء بوعالي أغودات يسرائيل سابقاً وأتباع طائفة حباد الحسيدية) تعارض التخلي عن أي شبر من «أرض إسرائيل»، وتشدد على ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه في أنحائها كافة، وعناصر أقل تشدداً تعتبر أن خلاص «الشعب اليهودي»، وجمع «شتاته»، واستعادته «أرضه المقدسة» ستتم فقط على يد «المشيح المنتظر». وبصورة عامة، يمكن القول إن المشاعر السلبية في أوساط أغودات يسرائيل تجاه الدولة الصهيونية آخذة في التآكل مع مرور الوقت.[١٤] وهناك من يعتبر أن المشاعر «القومية» المتنامية في أوساطه هي واحدة من أهم التغيرات التي طرأت على الحياة السياسية في الثمانينيات والتسعينيات في إسرائيل، وأن أبرز تجلياتها هو التأييد الفعال الذي يمنحه أغودات يسرائيل للمستوطنين ومعارضته أي تنازلات إقليمية ثمناً للسلام مع الفلسطينيين.[١٥]

يسعى الحزب في مجال القضايا الدينية لتعديل القوانين بحيث تصبح أكثر انسجاماً مع أحكام الشريعة اليهودية بحسب تفسيرها الأورثوذكسي، وفي المجال الاجتماعي يسعى لزيادة المخصصات الرسمية لشبكة المؤسسات التعليمية والاجتماعية والدينية التابعة له. وقد نجح في ثمانينيات القرن الماضي، من خلال استغلال وضعية شبه التكافؤ بين حزبي

(١٤) يعتقد باروخ كيمرلينغ أن احتلال الجيش الإسرائيلي «الصهيوني» لـ «قلب الأرض المقدسة» أحدث تحولاً إيجابياً في مشاعر الجمهور الحريدي تجاه الصهيونية الدينية، عززه انغماس أغودات يسرائيل أكثر فأكثر في «اللعبة السياسية». انظر:

Baruch Kimmerling, «Between Hegemony and Dormant Kultur Kampf in Israel,» *Israel Affairs*, vols. 3 and 4 (Spring/Summer 1998), pp. 56-57.

(١٥) انظر: Bernard Reich and David H. Goldberg, *Political Dictionary of Israel* (Lanham: The Scarecrow Press, 2000), p. 7.

الليكود والعمل وحاجتهما الماسة إلى استرضاء الأحزاب الدينية للحصول على تأييدها من أجل البقاء في الحكم، أو لإقرار سياسات معينة، في تحقيق مكاسب مهمة في كلا المجالين، مثيراً حنق الجمهور العلماني وأحزابه.

يتخذ القرارات المهمة في الحزب مجلس يدعى مجلس كبار علماء التوراة (موعيتست غِدولي هَتوراه)، ويجتمع كلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، ويتألف من رؤساء اليشيفوت المهمة، وهم ليتوانيون في معظمهم، ومن رؤساء «البلاطات» الحسيدية، الذين يسمون أدموريم (مفردها أدمور، وتعني السيد المعلم). أمّا السياسات اليومية والرتيبة، وشؤون الحزب والمؤسسات التابعة له، فتتولاها كتلة الحزب في الكنيست ومؤسسات معينة ومنتخبة وفق صيغ معقدة.

يستند أغودات يسرائيل في قوته البرلمانية إلى قاعدة انتخابية بشرية وجغرافية ضيقة، لكن راسخة. وتتكون حالياً من جمهور المتدينين المتزمتين (الحريديم) الأشكنازيين، الذين يقطن معظمهم في القدس، وفي بني براك بالقرب من تل أبيب. وقد أتاحت له هذه القاعدة الانتخابية دائماً الحصول (قبل انشقاق ديغل هتوراه، ومعاً بعد ائتلافهما في يهدوت هتوراه) على عدد تراوح بين ٤ مقاعد و٦ مقاعد في الكنيست، باستثناء الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)، عندما انخفض تمثيله إلى مقعدين فقط، بسبب انشقاق اليهود الشرقيين في الحزب وتأسيسهم حزب شاس.

وقد خاض أغودات يسرائيل انتخابات الكنيست الأول (١٩٤٩) مع المفدال وبوعالي أغودات يسرائيل في إطار الجبهة الدينية الموحدة، وانتخابات الكنيست الثالث (١٩٥٥) والرابع (١٩٥٩) والثامن (١٩٧٣) مع بوعالي أغودات يسرائيل في إطار الجبهة الدينية التوراتية، وانتخابات الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢) وما بعدها مع ديغل هتوراه في إطار كتلة يهدوت هتوراه. أمّا باقي الانتخابات فخاضها منفرداً.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثاني (١٩٥١)-٣؛ الكنيست الثالث (١٩٥٥)-٦ (مع بوعالي أغودات يسرائيل)؛ الكنيست الرابع (١٩٥٩)-٦ (مع بوعالي أغودات يسرائيل)؛ الكنيست الخامس (١٩٦١)-٤؛ الكنيست السادس (١٩٦٥)-٤؛ الكنيست السابع (١٩٦٩)-٤؛ الكنيست الثامن (١٩٧٣)-٤ (مع بوعالي أغودات يسرائيل-٥)؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧)-٤؛ الكنيست العاشر (١٩٨١)-٤؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)-٢؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨)-٥؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢)-٤ (مع ديغل هتوراه)؛ الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦)-٤ (مع ديغل هتوراه)؛

الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)-٥ (مع ديغل هتوراه)؛ الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)-٥ (مع ديغل هتوراه)؛ الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)-٦ (مع ديغل هتوراه)؛ الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)-٥ (مع ديغل هتوراه).

(٥) ديغل هتوراه:

ديغل هتوراه (لواء التوراة) هو حزب متعصب دينياً، يمثل أغلبية الطوائف الليتوانية في العالم الحريدي. أسسه، قبيل انتخابات سنة ١٩٨٨، زعماء الطوائف الليتوانية في أغودات يسرائيل بناء على توجيهات من الحاخام إليعيزر شاخ، رئيس يشيفاه بونيباج في بني براك والزعيم الروحي الأعلى للطوائف الليتوانية آنذاك، بالانشقاق عن حزب أغودات يسرائيل وإنشاء حزب جديد. وقد ثار غضب شاخ على زعامة أغودات يسرائيل، المكونة في أغلبيتها من طوائف حسيدية، بسبب العلاقات الوثيقة التي أقامتها هذه الزعامة مع طائفة حباد الحسيدية، التي ادعى أتباعها أن زعيمهم الديني المقيم بنيويورك، السيد المعلم الحاخام من حركة لوبافيتش مناحم مندل شْنيئورسون، هو «المشيح المنتظر»، ورفضها تكفيرهم وتكفير زعيمهم.

وقد فاز ديغل هتوراه في الانتخابات التي أُجريت سنة ١٩٨٨ بمقعدين في الكنيست، لكنه لم يواصل الانشقاق، وعاد فاتحد مع أغودات يسرائيل في إطار كتلة يهدوت هتوراه، على أن يتم الاندماج الكامل بين الحزبين بعد الانتخابات. وقد أدت الحاجة إلى توحيد العالم الحريدي الأشكنازي دوراً كبيراً في دفع الحزبين إلى رأب الصدع بينهما في ضوء المنافسة القوية من جانب حزب شاس، الممثل للطوائف الحريدية الشرقية، ورفع نسبة الحسم في الانتخابات من ١٪ إلى ١,٥٪ آنذاك. وساعد في التغلب على عقدة «المشيح المنتظر» المزعوم اشتداد المرض على الحاخام من لوبافيتش، وانشغال أتباعه عن أغودات يسرائيل والسياسة عامة بمرضه (توفي سنة ١٩٩٤). ولا تختلف مواقف ديغل هتوراه من مختلف القضايا، عن مواقف أغودات يسرائيل، والتي هي أيضاً مواقف يهدوت هتوراه.

(٦) شاس:

شاس (شومري توراه سفارديم/ السفارديون المحافظون على التوراة) هو حزب ديني متزمت (حريدي). أسسه قبيل انتخابات سنة ١٩٨٤ الأعضاء السفارديون (أبناء الطوائف اليهودية الشرقية) في حزب أغودات يسرائيل، بتشجيع من الحاخام إليعيزر شاخ، الزعيم

الروحي للطوائف الليتوانية، وبمبادرة من الحاخام عوفاديا يوسف، الحاخام الأكبر السابق لليهود السفارديين، احتجاجاً على سيطرة اليهود الأشكنازيين (أبناء الطوائف الغربية) على الحزب ورفضهم إعطاء السفارديين تمثيلاً ملائماً في مؤسسات الحزب وفي قائمة مرشحيه للكنيست.

وقد حصل شاس في الانتخابات التي أُجريت سنة ١٩٨٤ على أربعة مقاعد في الكنيست، في مقابل مقعدين فقط لأغودات يسرائيل، وترسخ وجوده بحصوله في انتخابات سنة ١٩٨٨ على ستة مقاعد، حافظ عليها في انتخابات سنة ١٩٩٢، وارتفع عددها في انتخابات سنة ١٩٩٦ إلى ١٠ مقاعد، وقفزت في انتخابات سنة ١٩٩٩ إلى ١٧ مقعداً، لتنخفض في انتخابات سنة ٢٠٠٣ إلى ١١ مقعداً وتعود إلى الارتفاع في انتخابات سنة ٢٠٠٦ إلى ١٢ مقعداً، ثم إلى الانخفاض في انتخابات سنة ٢٠٠٩ إلى ١١ مقعداً. ويعكس نجاح الحزب في تثبيت قوته البرلمانية وتعزيزها، جزئياً، بروز وتنامي وعي اليهود الشرقيين لقوتهم الانتخابية، ورغبتهم في المشاركة في الحياة السياسية من خلال حزب إثني يمثل تطلعاتهم ومصالحهم. أمّا القفزة التي حققها شاس في انتخابات سنة ١٩٩٩، فكانت استثنائية، وترجع إلى محاكمة زعيم الحزب آنذاك، أرييه درعي، الذي يتمتع بشعبية كبيرة في أوساط اليهود الشرقيين، وإدانته بالتلاعب بأموال الدولة، والحكم عليه بالسجن مدة أربعة أعوام، الأمر الذي اعتبره اليهود الشرقيون مؤامرة من المؤسسة الأشكنازية الحاكمة ضد حزبهم وزعيمه، ودفعهم إلى الالتفاف حول الحزب والتصويت له. وقد استقال درعي من رئاسة الحزب في إثر صدور الحكم عليه، وخلفه في منصب زعيم الحزب الحالي، إلياهو يشاي.

وقد شارك شاس منذ تأسيسه في الحكومات المتعاقبة التي تألفت في إثر الانتخابات المتتالية، سواء كانت برئاسة حزب العمل أو الليكود أو كديما، باستثناء الحكومة التي ألّفها شارون بعد انتخابات سنة ٢٠٠٣، بسبب رفض الأخير تلبية مطالب شاس المالية المتعلقة بمؤسساته التعليمية والاجتماعية. وتدل مشاركة شاس في الحكومات المتعاقبة، بغض النظر عن هوية الحزب الحاكم السياسية ومواقفه تجاه قضايا الأمن والخارجية، على حرص قيادة الحزب على إعطاء الأولويَة للمنافع والمخصصات المالية التي في إمكانه الحصول عليها لمؤسساته وجمهوره، وذلك من خلال ابتزاز المكلف تأليف الحكومة، بما يتلاءم مع شدة حاجته إلى إشراك شاس في الحكم من أجل الحصول على أغلبية برلمانية مقنعة. وقد أثار هذا السلوك، وما زال، استياء شديداً في الوسط السياسي. لكن

هذا الإصرار من شاس على المشاركة في الحكم مهما يكن الحزب الحاكم لا يلغي حقيقة ميله الشديد إلى مواقف اليمين القومي وتفضيله التحالف مع أحزابه، ولا يحجب حقيقة أن قاعدته الانتخابية والحزبية يمينية وصقرية في توجهاتها وميولها السياسية.

وقد تعرض شاس في أواسط سنة ١٩٩٠ لهزة عنيفة بسبب الخلاف الذي نشب داخله بشأن مسألة مع من يجب التحالف: مع الليكود أم مع حزب العمل، على خلفية الأزمة التي أطاحت حكومة الوحدة الوطنية في آذار/ مارس ١٩٩٠. فقد أيد الحاخام شاخ، الذي كان بمثابة المرشد الروحي للحزب، ورئيس الحزب يتسحاق بيرتس، التحالف مع الليكود، بينما أيد الحاخام عوفاديا يوسف، رئيس مجلس حكماء التوراة (السلطة الروحية والسياسية العليا في الحزب)، وسائر زعماء الحزب السياسيين، التحالف مع حزب العمل. وقد اتسع الخلاف لاحقاً وأدى إلى استقالة بيرتس من رئاسة الحزب قبل انتخابات سنة ١٩٩٢، وإلى انقطاع صلة شاخ بالحزب في السنة نفسها في إثر انضمام الأخير إلى حكومة يتسحاق رابين خلافاً لتعليمات الأول. وكرّس تخلي الحاخام شاخ عن شاس الحاخام عوفاديا يوسف زعيماً روحياً أوحد للحزب، وسلطة مطلقة فيه.

تتشابه نظرة شاس الدينية والأيديولوجية وأهدافه العامة، مع نظرة أغودات يسرائيل وأهدافه. ويسعى كلاهما لإرساء الدولة وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية (الهالاخاه). كما يتشابهان في الطابع العام للأنشطة، من حيث تركيزهما على القضايا الدينية والمصالح المادية التي تخص جمهورهما، وإيلاؤهما اهتماماً أقل في برامجهما الانتخابية بقضايا الخارجية والأمن، وذلك من أجل تسهيل مشاركتهما في أي حكومة مستعدة لتلبية مطالبهما الخدماتية. ويتميز شاس إجمالاً بكونه أكثر انفتاحاً على التعاون مع الأحزاب العلمانية والجمهور غير المتدين.

وانطلاقاً من رغبة شاس في المشاركة في الحكم، اكتفى في البرنامج السياسي الذي خاض على أساسه انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)، فيما يتعلق بقضايا الأمن والخارجية (التي تدخل ضمنها قضايا المناطق المحتلة) بالمواقف العامة التالية:

«**تطوير البلد**

[.......]

تدعم حركة شاس تطوير أجزاء البلد كلها: يهودا والسامرة [الضفة الغربية]، والنقب والجليل. وتبعاً لذلك ستعمل الحركة على دفع الموضوعات التالية قدماً:

- مواصلة تطوير الاستيطان في يهودا والسامرة بناء على قرارات الكنيست والحكومة.
- تطوير النقب والجليل من أجل دعم سكان الأطراف.»[١٦]

تتكون قاعدة شاس الانتخابية العريضة في الأساس من أفراد من أبناء الطوائف الشرقية، متدينين وغير متدينين. ويمثل شاس بالنسبة إليهم أكثر من مجرد حزب ديني. وقد وصف مناحم فريدمان، أحد الدارسين البارزين للأحزاب الدينية في إسرائيل، نجاح شاس ودوافع المصوتين له بدقة بقوله: «لقد نجح شاس في فعل ما لم ينجح أحد في فعله عندما تكلم بصوتين: الصوت الأول حريدي... والصوت الثاني طائفي. والطائفية التي يبثها شاس ـ على الرغم من زعامته الحريدية ـ هي طائفية ذات ارتباط بالتقاليد، ولا تُلزم تحديداً بأداء الفرائض الدينية كما هو مألوف في عالم الحريديم. إن الناخب الشرقي الذي صوت لشاس ليس حريدياً، وقد لا يكون حتى من الملتزمين بقدسية السبت. وما خاطبه في شاس هو الصوت الساعي وراء التقاليد... شاس بالنسبة إلى الأشخاص التقليديين [في تفكيرهم]، المتحدرين في أصلهم من شمال إفريقيا، لا يرتسم حزباً دينياً. إنه يمثل التقاليد، الحنين إلى الديار، إلى الماضي الجميل الذي تحطم، أو زال، في الواقع الإسرائيلي.»[١٧]

تتجسد السلطة الدينية والسياسية العليا في شاس في شخص زعيمه الروحي، الحاخام عوفاديا يوسف، ويساعده مجلس حكماء التوراة (موعيتست حاخامي هتوراه)، الذي يتخذ القرارات المهمة، بينما تدير مؤسسات معينة ومنتخبة وكتلة الحزب في الكنيست شؤون الحزب ومؤسساته، وتتخذ قراراته السياسية اليومية.

ويشارك شاس في الحكومة الحالية (٢٠٠٩-) التي يرئسها بنيامين نتنياهو، ويتولى رئيسه إلياهو يشاي، منصبي نائب رئيس الحكومة ووزير الداخلية، ويعقوب مارغي وزارة الخدمات الدينية، وأريئيل أتياس وزارة البناء والإسكان، وكلها وزارات ذات أهمية خاصة.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)-٤؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨)-٦؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢)-٦؛ الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦)-١٠؛ الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)-١٧؛ الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)-١١؛ الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)-١٢؛ الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩)-١١.

---

(١٦) **المصدر:** مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت: http://shas.org.il/node/34 نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٥٧.

(١٧) ياعيل فيشباين، «حمائمية حريدية ـ لا يوجد شيء كهذا»، «دافار»، ٤/ ١١/ ١٩٨٨. توقفت الصحيفة عن الصدور في أواسط تسعينيات القرن الماضي.

ج) حزب الوسط/ كديما

كديما هو حزب حديث، أُسس في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ قبيل انتخابات الكنيست السابع عشر التي أُجريت في ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٦، وكان المبادر إلى تأسيسه أريئيل شارون، رئيس الحكومة وزعيم حزب الليكود ومعسكر اليمين آنذاك، وذلك في إثر انشقاقه عن الليكود مع عدد كبير من وزراء الحزب ونوابه وكوادره القيادية، ومن أبرزهم، بالإضافة إلى شارون نفسه، الوزراء إيهود أولمرت، وتسيبي ليفني، ومئير شطريت، وجدعون عِزرا، ومئير هيرشزون، وتساحي هَنِغْبي، وتبعهم لاحقاً شاؤول موفاز. وانضم إلى الحزب الجديد بعد فترة وجيزة من تأسيسه خليط من الساسة والشخصيات العامة، من اليمين واليسار والوسط، نذكر منهم ثلاثة من كبار قادة حزب العمل، هم شمعون بيرس وحاييم رامون وداليا إيتسيك، ومؤسس حزب شينوي أوريئيل رايخمان. وقد قدم الحزب نفسه للجمهور على أنه يمثل تيار الوسط في الساحة السياسية الإسرائيلية.

ترجع أسباب الانشقاق إلى الخلافات العميقة والمناكفات المتواصلة التي نشأت داخل الليكود بين شارون ومؤيديه وبين صقور الحزب، بزعامة بنيامين نتنياهو، جرّاء مواقف اتخذها شارون واعتبرها الصقور خروجاً عن عقيدة الحزب وثوابته وبرنامجه السياسي، وكانت فعلاً كذلك. وأبرز هذه المواقف قبول شارون بحل الدولتين، الذي يعني القبول بقيام دولة فلسطينية في أجزاء من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإعلانه خطة لانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، وإزالة المستعمرات الموجودة فيه، وتفكيك أربع مستعمرات هامشية في الضفة الغربية، على أن يتبع ذلك في وقت لاحق انسحاب من أجزاء الضفة الغربية وتفكيك المستعمرات النائية والهامشية القائمة فيها مع ضم الكتل الاستيطانية الكبرى إلى إسرائيل، وكل ذلك من خلال رؤية ترمي إلى رسم حدود نهائية لإسرائيل والمحافظة عليها دولة «يهودية وديمقراطية». وبما أن هذا لا يمكن تحقيقه بالاتفاق مع الفلسطينيين، فلا مفرّ، في رأيه، من الانفصال عنهم من جانب واحد، ومغادرة المناطق المحتلة الكثيفة السكان. وقد نفذ شارون فعلاً المرحلة الأولى من خطته بالانسحاب من غزة في آب/ أغسطس ـ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥، على الرغم من أن أغلبية أعضاء الليكود رفضتها.

وبالتزامن مع إعلان الانشقاق وتأسيس الحزب الجديد، اتُّفق على حل الكنيست وإجراء انتخابات مبكرة في ٢٨/ ٣/ ٢٠٠٦. غير أن شارون أصيب في كانون الثاني/

يناير بجلطة دماغية أدخلته في غيبوبة لم يستفق منها، فحل محله في رئاسة الحزب إيهود أولمرت. وبعد أن كانت الاستقصاءات تنبأت لكديما، بزعامة شارون، بالفوز بأربعين مقعداً في الكنيست، أعطته نتائجها الفعلية ٢٩ مقعداً فقط. وعلى الرغم من ذلك كانت هذه أول مرة في تاريخ إسرائيل يتفوق فيها حزب لا ينتمي إلى اليسار أو اليمين، وتأسس قبل فترة وجيزة من الانتخابات، على الأحزاب الأُخرى كافة، ويتخطاها من حيث عدد المقاعد في الكنيست بمسافة كبيرة، ليصبح رئيسه بذلك المرشح حكماً لتأليف الحكومة وترؤسها، بعد أن كان هذا الامتياز حكراً على حزبي العمل والليكود، اللذين انخفض تمثيلهما إلى مستوى غير مسبوق أيضاً (١٩ مقعداً و١٢ مقعداً على التوالي). بل رأى بعض الدارسين في ولادة كديما وفوزه في انتخابات ٢٠٠٦ علامة على تبلور وسط جديد في إسرائيل، مختلف في رؤيته العامة ومواقفه عن الوسط التقليدي المألوف، الذي مثلته في فترات سابقة أحزاب متعددة، وتعبيراً عن ولادة شبه إجماع (consensus) في الوسط السياسي والمجتمع الإسرائيلي عامة، يرفض طروحات اليمين واليسار فيما يتعلق بالمناطق الفلسطينية المحتلة والمستعمرات وحل المشكلة الفلسطينية، ويقبل رؤية شارون وحزبه.

على أي حال، ألّف أولمرت حكومة حازت ثقة الكنيست في ٤/ ٥/ ٢٠٠٦ بأغلبية ٦٥ صوتاً، وشارك فيها، بالإضافة إلى كديما، حزبا العمل وشاس وحزب المتقاعدين، وتولت فيها تسيبي ليفني (كديما) وزارة الخارجية، وعمير بيرتس (رئيس حزب العمل آنذاك)، الذي يفتقر إلى أي خبرة أمنية، وزارة الدفاع. ولم تكد الحكومة تباشر أعمالها حتى أقدمت، رداً على مهاجمة حزب الله دورية عسكرية في شمال إسرائيل وخطف جنديين، على اتخاذ قرار بشن حرب على لبنان بهدف الانتقام من حزب الله وتدمير قوته.

وقد بدأت الحرب في ١٢/ ٧/ ٢٠٠٦، واستمرت ٣٣ يوماً، وكانت نتيجتها بمثابة كارثة على الحكومة وكديما وإسرائيل. وحمّل الرأي العام، وأكثر من لجنة تحقيق رسمية وعسكرية (أهمها لجنة فينوغراد) الحكومة، وخصوصاً رئيسها ووزير الدفاع، والقيادة العسكرية العليا، ولا سيما رئيس هيئة الأركان العامة دان حالوتس، المسؤولية عن الفشل، وارتفعت أصوات كثيرة مطالبة باستقالتهم جميعاً. بادر رئيس الأركان إلى الاستقالة في وقت مبكر، وأُبعد بيرتس عن وزارة الدفاع، وحلّ محله إيهود براك بعد انتخابه رئيساً

لحزب العمل في ١٢/ ٦/ ٢٠٠٧، بينما أصر أولمرت على الاستمرار في منصبه رافضاً الاستقالة. لكن لعنة الحرب الفاشلة، وقضايا فساد وملاحقات قضائية، ومطالبات متواصلة له بالاستقالة، ظلت تلاحقه إلى أن اضطر في ٢١/ ٩/ ٢٠٠٨، بعد أيام من حلول تسيبي ليفني محله في رئاسة كديما، في إثر انتخابات داخلية امتنع من ترشيح نفسه فيها، إلى إعلان استقالته. وكلف رئيس الدولة، شمعون بيرس، ليفني تأليف حكومة بديلة، لكنها فشلت في ذلك، وأوصت بحل الكنيست والذهاب إلى انتخابات عامة مبكرة، تمت الموافقة على إجرائها، وحُدّد يوم ١٠/ ٢/ ٢٠٠٩ موعداً لها.

وبموجب القوانين الأساسية الخاصة بنظام الحكم واصلت حكومة أولمرت المستقيلة القيام بمهماتها بكامل الصلاحيات ريثما تجري الانتخابات وتتألف حكومة جديدة. فأقدم أولمرت قبل فترة قصيرة من انتهاء ولايته على شن حرب أُخرى، على غزة هذه المرة، بدأت في ٢٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ وتوقفت في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩، بعد أن أوقعت آلاف الشهداء والجرحى في صفوف المدنيين الفلسطينيين، وألحقت دماراً واسعاً بالمباني والمنشآت.

وقد جرت الانتخابات في موعدها، وخاضها كديما وهو في وضع حرج من ناحية شعبيته، جرّاء الفشل في حرب لبنان وقضايا الفساد التي لوثت أولمرت وعدداً من وزرائه، وتلاشي التأييد الشعبي لسياسة الانسحاب من جانب واحد التي كانت محوراً أساسياً في استراتيجيا الحزب العامة. ومع ذلك نجح كديما في الانتخابات في المحافظة على قوته البرلمانية، إذ حصل على ٢٨ مقعداً في الكنيست متفوقاً بذلك على منافسه الرئيسي الليكود، الذي حصل على ٢٧ مقعداً. ومع أن هذه النتيجة جعلته الحزب الأكبر، إلّا إن فرصه في تأليف الحكومة كانت معدومة، نظراً إلى تفوق معسكر اليمين القومي ـ الديني على معسكر اليسار ـ الوسط، وإلى ترشيح أكثرية النواب، في المشاورات مع رئيس الدولة، زعيم الليكود، بنيامين نتنياهو، لتأليف الحكومة. وقد عرض نتنياهو، بعد تكليفه، على كديما الاشتراك في الائتلاف الحكومي، لكن تسيبي ليفني رفضت العرض، على الرغم من رغبة بعض أقطاب حزبها في قبوله.

من ناحية التوجه السياسي، يُصنّف حزب كديما، وفقاً للمعايير الإسرائيلية الدارجة، حزباً وسطياً، وذلك لأن برنامجه السياسي ينص، بالنسبة إلى الفلسطينيين، على مبدأ «دولتين قوميتين». وفيما يلي مقتطفات من برنامجه السياسي الذي خاض انتخابات الكنيست الثامن عشر على أساسه:

«المنطلقات

- لشعب إسرائيل حق قومي وتاريخي في أرض إسرائيل كلها.
- من أجل تحقيق الهدف الأعلى ـ تطبيق السيادة اليهودية في دولة ديمقراطية تشكل وطناً قومياً آمناً للشعب اليهودي في أرض إسرائيل ـ من الضروري أن يكون هناك أكثرية يهودية في دولة إسرائيل.
- يتطلب الحسم بين الرغبة في تمكين كل يهودي من السكن في أنحاء أرض إسرائيل كلها، وبين بقاء دولة إسرائيل بيتاً قومياً يهودياً، التنازلَ عن جزء من أرض إسرائيل.
- ليس التنازل عن جزء من أرض إسرائيل تنازلاً عن الأيديولوجيا، وإنما هو تطبيق لأيديولوجيا تسعى لضمان بقاء دولة يهودية وديمقراطية في أرض إسرائيل.
- لدى دولة إسرائيل مصلحة واضحة في تشكيل حدود واضحة في إطار تسوية تضمن المصالح القومية والأمنية لدولة إسرائيل، وتنهي النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني.

«الواقع القائم في الشرق الأوسط

تكافح دولة إسرائيل اليوم ضد جبهة متطرفة إسلامية تقودها إيران وتشمل أيضاً دولاً أُخرى ومنظمات إرهابية كـ 'حماس' وحزب الله. وتعمل القوى المتطرفة على إلحاق الأذى بالمواطنين الإسرائيليين، وتدعو إلى تدمير دولة إسرائيل. إن حكومة بقيادة حزب كديما ستواصل العمل في سبيل القضاء على كل تهديد خارجي يمس الدولة، وكذلك الدفاع عن المواطنين الإسرائيليين. إلى جانب ذلك، ومن أجل الانتصار في الكفاح ضد القوى المتطرفة، على إسرائيل التعاون مع القوى البراغماتية في منطقتنا وفي العالم، ومع الأنظمة المهدَّدة من جانب الإسلام المتطرف. [....]

«مبادىء لإدارة عملية السلام

إن المصلحة في بقاء إسرائيل دولة قومية يهودية تقتضي القبول بالمبدأ الذي فحواه أن انتهاء النزاع سيتم عبر قيام دولتين قوميتين، على أساس الواقع الديموغرافي، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن.

إن المبادئ الأساسية لأي عملية سياسية هي التالي:

'دولتان قوميتان': إن موافقة إسرائيل على إقامة دولة فلسطينية تتوقف بصورة مطلقة على أن تكون تلك الدولة هي الحل القومي النهائي والكامل للفلسطينيين أينما يكونوا، بمن فيهم اللاجئون. وتبعاً لذلك، لن يتم السماح، في إطار أي تسوية، بدخول لاجئين

فلسطينيين إلى إسرائيل.

'العيش بسلام وأمن': يجب أن تكون الدولة الفلسطينية العتيدة نقية من الإرهاب، وأن تعيش في ظل علاقات حسن جوار وسلام مع إسرائيل، وتكون مجردة من السلاح بحيث لا تشكل قاعدة للهجوم ضدها [....] وسيتم تعيين حدود إسرائيل في إطار الاتفاق بشأن الوضع النهائي، وعلى أساس المبادىء التالية:

١. إدخال مناطق ضرورية لأمن إسرائيل [في تلك الحدود].
٢. إدخال أماكن مقدسة للديانة اليهودية وذات أهمية كرمز وطني، وفي مقدمها القدس الموحدة، عاصمة إسرائيل [في تلك الحدود].
٣. إدخال أقصى عدد ممكن من المستوطنين اليهود، مع التركيز على الكتل الاستيطانية.

«النشاط الإسرائيلي في مواجهة مختلف التهديدات

- إن التهديد الإيراني هو أهم التهديدات الماثلة اليوم أمام دولة إسرائيل. وستواصل حكومة كديما العمل بالطرق الممكنة كلها، لمنع إيران من الحصول على السلاح النووي، ولهذا الغرض ستعمل دولة إسرائيل، بالتعاون مع المجتمع الدولي والولايات المتحدة، ومع دول في منطقتنا تتعرض للتهديد الإيراني، من أجل تصعيد الضغط السياسي والاقتصادي على إيران بشكل فوري لوقف مشروعها النووي [....].
- إن الهدف الاستراتيجي لدولة إسرائيل فيما يتعلق بقطاع غزة، على المدى البعيد، هو تقويض سلطة 'حماس'. وتحقيقاً لهذه الغاية ستنتهج إسرائيل أسلوب القيام بخطوات سياسية واقتصادية وعسكرية [....].
- تتطلع إسرائيل إلى التوصل إلى سلام مع سورية من خلال المحافظة على أمن الدولة ومصالحها الحيوية. إلى جانب ذلك، على سورية تغيير أدائها في المنطقة بصورة جوهرية، ووقف دعمها ومساعدتها للمنظمات الإرهابية، والانفصال عن محور القوى المتطرفة. إن التوصل إلى اتفاق مع سورية سيدفع إسرائيل قدماً نحو ترتيب علاقاتها مع لبنان.»[١٨]

(١٨) المصدر: مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
http://kadima.org.il/upload/file/medinit.pdf
نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٥٠ – ١٥١.

التمثيل في الكنيست: انتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)-٢٩؛ انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)-٢٨.

د) معسكر اليسار

يندرج تحت تصنيف معسكر اليسار اليهودي في إسرائيل حالياً (٢٠١٠)، بالمعنى الشائع لهذا المصطلح، حزب العمل الإسرائيلي، الذي يحتل موقعاً في الخريطة الحزبية يمتد من الوسط إلى اليسار، والحركة الجديدة ميرتس الواقعة في أقصى اليسار اليهودي.

(١) حزب العمل الإسرائيلي:

حزب العمل الإسرائيلي (مِفْليغتْ هَعفوداه هَيِسْرَئيليت) هو حزب صهيوني، أُسس سنة ١٩٦٨ من ثلاثة أحزاب كانت تمثل التيار (أو المعسكر) العمالي في الحركة الصهيونية هي: مباي، وأَحْدوت هَعفوداه ـ بوعالي تْسِيون، ورافي. ويُعتبر حزب العمل استمراراً مباشراً لحزب مباي التاريخي الذي أسس سنة ١٩٣٠، إذ إن الجسم الرئيسي لأحدوت هَعفوداه ـ بوعالي تسيون كان في الأصل كتلة انشقت عن مباي سنة ١٩٤٤، ورافي كان في الأصل كتلة انشقت أيضاً عن مباي سنة ١٩٦٥ بزعامة دافيد بن ـ غوريون. وكان الدافع الرئيسي إلى تأسيس الحزب شعور قادة الأحزاب الثلاثة بضرورة توحيد صفوف المعسكر العمالي لمواجهة معسكر اليمين، الذي نجح في توحيد صفوفه قبيل انتخابات الكنيست السادس (١٩٦٥) في إطار كتلة غاحل. وكان أبرز قادة حزب العمل لدى تأسيسه: ليفي إشكول، وغولدا مئير، وبنحاس سابير (من مباي)، ويسرائيل غاليلي، ويغآل ألون، ويتسحاق بن ـ أهرون (من أحدوت هعَفوداه)، وموشيه دايان، وشمعون بيرس (من رافي). وانضم يتسحاق رابين إلى الحزب سنة ١٩٦٨، بعد انتهاء خدمته في الجيش. أمّا بن ـ غوريون، الزعيم التاريخي لمباي وأبرز قادته، فقد أصر على مواصلة الانشقاق، ورفض العودة إلى حزبه القديم/ الجديد. واستكمالاً لتوحيد صفوف المعسكر العمالي، تم سنة ١٩٦٩ تشكيل قائمة انتخابية ـ برلمانية باسم المعراخ (التجمع العمالي)، ضمت حزبي العمل ومبام، لخوض انتخابات الكنيست التي جرت في تلك السنة، مع احتفاظ كل منهما باستقلاليته التنظيمية الحزبية. وقد استمر التجمع العمالي قائماً حتى سنة ١٩٨٤،

عندما انفرط عقده بانسحاب مبام منه احتجاجاً على قبول حزب العمل، الشريك الأكبر والمهيمن في المعراخ، الدخول في حكومة وحدة وطنية مع اليمين.

وقد نجح حزب العمل (في إطار المعراخ) في انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩) وانتخابات الكنيست الثامن (١٩٧٣) في المحافظة على المكانة المتفوقة التي كانت لمباي في النظام الحزبي/ السياسي الإسرائيلي منذ إنشاء دولة إسرائيل. لكنه مُني في انتخابات الكنيست التاسع (١٩٧٧) بهزيمة ساحقة نقلته من سدة الحكم إلى صفوف المعارضة، وأحلت محله في الحكم، لأول مرة في تاريخ إسرائيل، اليمين بزعامة الليكود. وتحسن وضع الحزب نسبياً في انتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)، ونشأت وضعية تكافؤ بينه وبين الليكود من زاوية إمكان تأليف الحكومة، اضطر معها الحزبان إلى التشارك في حكومة وحدة وطنية في إثر تلك الانتخابات، تناوب على رئاستها كل من شمعون بيرس (حزب العمل) ويتسحاق شمير (الليكود). وفضل الحزبان الاستمرار في التشارك في الحكم في إثر انتخابات الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨)، لكن هذه المرة برئاسة شمير وحده، بسبب رجحان كفة اليمين على كفة اليسار في الكنيست الثاني عشر. وقد انفرط عقد هذه الحكومة بانسحاب حزب العمل منها سنة ١٩٩٠.

عاد حزب العمل إلى سدة الحكم (بزعامة يتسحاق رابين) في إثر انتخابات الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢)، ليخسرها في انتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦) بعد اغتيال رابين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥، ويعود إليها بزعامة إيهود براك عقب انتخابات الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)، التي خاضها في إطار قائمة إسرائيل واحدة التي تكونت من حزب العمل وحزبي غيشر وميماد، ليخسرها مرة أُخرى بعد هزيمة براك أمام أريئيل شارون في انتخابات رئاسة الحكومة التي جرت في شباط/ فبراير ٢٠٠١.

عرض شارون بعد فوزه بالمنصب على حزب العمل المشاركة في حكومة وحدة وطنية لمواجهة الانتفاضة الفلسطينية في المناطق المحتلة، فوافق على ذلك. وحصل في الحكومة ذات الأغلبية اليمينية، التي ألّفها شارون، على وزارة الخارجية (شغلها شمعون بيرس)، ووزارة الدفاع (شغلها بنيامين بن ـ إليعيزر)، ووزارات ثانوية أُخرى. وقد لاقت هذه المشاركة معارضة شديدة من عدد من أبرز قادة الحزب، بينهم حاييم رامون وأبراهام بورغ ويوسي بيلين وشلومو بن ـ عامي، لكن شمعون بيرس وبنيامين بن ـ إليعيزر والقادة المؤيدين لهذه الخطوة نجحوا في الحصول على موافقة أغلبية أعضاء اللجنة المركزية للحزب وحيّدوا العناصر المعارضة. وقد منح انضمام حزب العمل إلى هذه الحكومة

شارون إجماعاً وطنياً على الإقدام على اجتياح الضفة الغربية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، في العملية العسكرية التي سُميّت «السور الواقي»، والتي كان الهدف منها القضاء على انتفاضة الأقصى ومحاولة تقويض السلطة الفلسطينية واتفاق أوسلو، بل أكثر من ذلك، فقد أدى حزب العمل دوراً رئيسياً في إدارة الحملة العسكرية وتغطيتها دولياً، من خلال المنصبين الوزاريين المهمين (الدفاع والخارجية) اللذين شغلهما.

لكن في أواخر سنة ٢٠٠٢، ولاعتبارات حزبية داخلية أبرزها ازدياد المعارضة في صفوف حزب العمل للبقاء في الحكومة واقتراب الموعد المقرر لانتخاب رئيس جديد له، أقدم الحزب على الانسحاب من الحكومة، الأمر الذي دفع شارون إلى تقديم استقالة الحكومة، وحلّ الكنيست، والدعوة إلى انتخابات جديدة، أُجريت في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٣. وقد أسفرت هذه الانتخابات، التي خاضها حزب العمل برئاسة عَمْرام متْسناع، عن هزيمة كبرى له، إذ لم يحصل إلّا على ١٩ مقعداً في الكنيست، في مقابل ٣٨ مقعداً حصل عليها منافسه الرئيسي، الليكود (ارتفعت إلى ٤٠ مقعداً بعد اندماج حزب يسرائيل بَعَلياه فيه). فقدم متسناع استقالته من رئاسة الحزب في إثر الهزيمة، وحل محله شمعون بيرس، الذي قاد الحزب في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ إلى الانضمام إلى الائتلاف الحكومي الذي كان شارون ألّفه بعد فوز الليكود في الانتخابات، ولم يُشرك حزب العمل في البداية فيه، لكن دعاه إلى الانضمام إليه لاحقاً.

تراوحت قوة حزب العمل البرلمانية في الفترة الممتدة من انتخابات سنة ١٩٨١ إلى انتخابات سنة ١٩٩٢ بين ٣٩ مقعداً و٤٧ مقعداً في الكنيست، انحدرت إلى ٣٤ مقعداً في انتخابات سنة ١٩٩٦، وإلى ٢٦ مقعداً في انتخابات سنة ١٩٩٩، وإلى ١٩ مقعداً في انتخابات سنتي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، وتدهورت في انتخابات سنة ٢٠٠٩ إلى مجرد ١٣ مقعداً.

لقد تعرض حزب العمل منذ تأسيسه، شأن باقي الأحزاب، لهزات متعددة نجمت عن خلافات داخله بشأن قضايا سياسية أو اجتماعية أو تنظيمية، أو عن تنافس بشأن الزعامة. ونتج من هذه الهزات انسحاب عدد من أهم قادته في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، نذكر منهم، على سبيل المثال، موشيه دايان ولوفا إلياف وشولاميت ألوني ويوسي سريد، وكلهم واصلوا بعد انسحابهم أداء أدوار سياسية بارزة على رأس أحزاب أسسوها أو شاركوا في تأسيسها. ونذكر منهم أيضاً يوسي بيلين وياعيل دايان، اللذين انسحبا من الحزب قبيل انتخابات سنة ٢٠٠٣ وانضما إلى حزب ميرتس، وشلومو بن-

عامي، الذي اعتزل السياسة. وكانت أخطر الهزات من حيث النتائج تلك التي حدثت سنة ١٩٩٤، عندما تمرد على قيادة الحزب عدد من أعضائه ونشطائه (بينهم ٣ أعضاء كنيست) بزعامة حاييم رامون بسبب خلافات تتعلق بالهستدروت. وتم تشكيل قائمة مستقلة بزعامة حاييم رامون، نافست قائمة حزب العمل في انتخابات الهستدروت التي جرت في تلك السنة، ونجحت في أن تهزمها، منهية بذلك سيطرة حزب العمل على الهستدروت، تلك السيطرة التي استمرت بصورة متواصلة قرابة سبعين عاماً. وقد أصدرت قيادة الحزب قراراً بفصل المجموعة المتمردة منه ، لكنها تراجعت عنه بعد بضعة أشهر. وقد عادت المجموعة إلى الحزب في إثر اغتيال يتسحاق رابين سنة ١٩٩٥، لكن بعد أن أفقدت الحزب واحداً من أهم معاقل قوته ونفوذه ومصادر تمويله. وربما لم يقل عن هذه الهزة خطراً ما أعقب انتخاب عمير بيرتس بدلاً من شمعون بيرس رئيساً للحزب في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ وانسحاب الحزب من الائتلاف الحكومي بعد أيام قليلة، إذ أدى هذا الأمر، بالتضافر مع عوامل أُخرى، إلى استقالة حكومة أريئيل شارون وانشقاق هذا الأخير عن الليكود وتأسيسه حزب كديما، وفيما يخص حزب العمل، أدى إلى إقدام عدد من أبرز قادته وأعضائه، وعلى رأسهم شمعون بيرس وحاييم رامون وداليا إيتسيك، إلى الانضمام إلى الحزب الجديد.

شارك حزب العمل في الحكومة التي ألّفها إيهود أولمرت بعد فوز كديما في انتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)، وتولى فيها عمير بيرتس وزارة الدفاع على الرغم من افتقاره إلى أي خبرة أمنية، وبقي في منصبه هذا إلى أن خسر رئاسة الحزب في انتخابات داخلية جرت في أيار/ مايو ٢٠٠٧، وفاز فيها إيهود براك، فأقاله أولمرت وعيّن براك بدلاً منه وزيراً للدفاع. وفي أعقاب انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)، قاد براك حزب العمل إلى المشاركة في الحكومة اليمينية المتطرفة التي ألّفها بنيامين نتنياهو، زعيم الليكود، على الرغم من معارضة مجموعة كبيرة من نواب الحزب ذلك، واحتفظ في هذه الحكومة بمنصب وزير الدفاع.

هذه التغيرات المتتالية في رئاسة حزب العمل (٥ رؤساء منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في سنة ٢٠٠٠: براك؛ متسناع؛ بن-إليعيزر؛ بيرتس؛ براك مرة أُخرى) هي مجرد عارض من أعراض التدهور الحاد والمتسارع في قوته ومكانته ونفوذه في الحياة السياسية الإسرائيلية. ومما يدل على ذلك بوضوح انحدار قوته البرلمانية المطرد في العقدين الأخيرين من ٤٤ مقعداً في انتخابات ١٩٩٢، إلى ٣٤ مقعداً في انتخابات ١٩٩٦، وإلى ٢٦ مقعداً في

انتخابات ١٩٩٩، وإلى ١٩ مقعداً في انتخابات ٢٠٠٣ و٢٠٠٦، وأخيراً إلى ١٣ مقعداً في انتخابات ٢٠٠٩. ومن ناحية المكانة والنفوذ يكفي للدلالة عليهما قبوله بأن يكون شريكاً صغيراً عديم التأثير في حكومة يرئسها بنيامين نتنياهو، ويتولى وزارة الخارجية فيها شخص مثل أفيغدور ليبرمان.

من الناحية الأيديولوجية/ السياسية يلاحَظ أن كثيرين من المختصين كفوا عن اعتبار حزب العمل يسارياً، سواء لجهة موقفه من قضايا الأمن والخارجية، أو لجهة مواقفه من القضايا الاقتصادية/ الاجتماعية، أو لجهة أي الشرائح الاجتماعية يمثل ومن هم في الأساس ناخبوه. وصار هؤلاء المختصون والمحللون يميلون إلى وضعه في خانة الوسط أو يسار الوسط، ولم يعودوا يرون فارقاً كبيراً بينه وبين حزب كديما مثلاً، الذي يصنف نفسه حزباً وسطياً.

نورد فيما يلي مقتطفات من البرنامج السياسي الذي خاض حزب العمل على أساسه انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-):

«**السلام والأمن**

[.......]

ج ـ سيُجري حزب العمل مفاوضات سياسية إلى جانب مكافحة الإرهاب والعنف بصورة حازمة، من أجل ضمان أمن دولة إسرائيل ومواطنيها. وسيعمل حزب العمل على إنهاء المفاوضات مع السلطة الفلسطينية بصورة سريعة على نحو يؤدي إلى إنهاء النزاع وتوقيع اتفاق استناداً إلى المبادىء التالية:

– دولتان قوميتان للشعبين تعيشان جنباً إلى جنب بسلام. وستُقرَّر الحدود بين الدولتين في المفاوضات بين الطرفين. إن الكتل الاستيطانية التي يوجد فيها كثافة سكانية يهودية عالية، ستبقى تحت السيادة الإسرائيلية، بينما ستُخلى مستوطنات يهودا والسامرة [الضفة الغربية] التي لا تقع ضمن الكتل الاستيطانية التي سيجري ضمها [إلى إسرائيل] بناء على تسوية [....]. وسيحرص حزب العمل على إخلاء البؤر الاستيطانية غير القانونية وفقاً للتعهدات الدولية لدولة إسرائيل.

– إن القدس، بأحيائها اليهودية كلها، هي العاصمة الأبدية لدولة إسرائيل، وستبقى كذلك. وسيطبَّق في البلدة القديمة و«الحوض المقدس» نظام خاص يعبر عن خصوصية المكان بالنسبة إلى الأديان الثلاثة. وستبقى الأماكن المقدسة بالنسبة إلى اليهود تحت

الحكم الإسرائيلي. وسيعمل حزب العمل من أجل نيل الاعتراف الدولي بالقدس كعاصمة لإسرائيل.

[.......].

سيعرض حزب العمل مخططاً لسلام إقليمي شامل، من خلال التعامل مع الخطة [المبادرة] السعودية كأساس للمفاوضات الرامية إلى تسوية النزاع بين إسرائيل والدول العربية [....]. وستُحل مشكلة اللاجئين عبر تسوية منطقية، بمشاركة الدول العربية والمجتمع الدولي، لكن من دون منحهم حق العودة. وسيسعى حزب العمل للتوصل إلى اتفاق خلال عامين.

– يرفض حزب العمل الانسحابات من جانب واحد.

د ـ يجب حل النزاع مع سورية عبر اتفاق سلام يستند إلى تنازلات إقليمية وتسويات أمنية. وفي المقابل ستتعهد سورية بإحداث تغيير جوهري في سياستها الإقليمية، وبتطبيع علاقاتها مع إسرائيل بشكل كامل [....]. وسيشمل الاتفاق مع سورية اتفاقاً مع لبنان يؤدي إلى سلام شامل، وإلى تفكيك محور الشر: إيران ـ سورية ـ حزب الله.

هـ ـ يعتبر حزب العمل إيران تهديداً مركزياً يهدد سلام العالم واستقرار المنطقة، ويشكل خطراً محتملاً على بقاء دولة إسرائيل. وسيعمل حزب العمل، بالوسائل الشرعية كلها، من أجل عزل إيران دولياً بالكامل، وإزالة التهديد النووي.

[.......].»[١٩]

أمّا بالنسبة إلى الجانب الاقتصادي/ الاجتماعي، فقد تخلى الحزب منذ زمن طويل عن المبادىء الاشتراكية، وأصبح يدعو بعبارات عامة إلى الحث على عمليات التطوير الاقتصادي والنمو، مع توزيع عادل لثماره على فئات الجمهور كافة، وذلك من منطلق الإقرار بوجود صلة بين عدم المساواة في توزيع المداخيل وبين النمو الاقتصادي. وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والدولة، يدعو الحزب إلى فصل الدين عن السياسة، وضمان حرية الدين والضمير لجميع المواطنين، ويعلن أنه سيعمل على إضفاء الطابع والصبغة اليهوديين للدولة على جميع مناحي الحياة، وتعزيز الهوية اليهودية بوسائل تثقيفية بدلاً من القوانين القسرية.

(١٩) **المصدر**: مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
http://www.avoda.org.il/175-608-HE/Party.aspx
نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٥٥ - ١٥٦.

من ناحية الشرائح الاجتماعية والانتماءات الإثنية والمناطق الجغرافية التي يمثلها حزب العمل، يمكن القول إنه على الرغم من صبغته «اليسارية» وماضيه العمالي، فإنه بات حالياً يمثل الشرائح الموسرة الأشكنازية في المدن الكبرى وفي الكيبوتسات والموشافات التابعة لحركة الكيبوتس الموحد، ولا يحظى إلّا بتأييد قليل في مدن وبلدات التطوير الواقعة في الأطراف، وبتأييد أقل في أوساط الطبقة العاملة المأجورة المكونة في أغلبيتها من اليهود الشرقيين والمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي.

تتكون البنية التنظيمية للحزب من: المؤتمر الذي يشكل السلطة العليا فيه ويجتمع كل بضعة أعوام، أو عندما تدعو الحاجة؛ اللجنة المركزية التي هي السلطة العليا بين مؤتمرين، وتجتمع، عادة، عدة مرات في العام الواحد؛ السكرتاريا المسؤولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر واللجنة المركزية وإدارة شؤون الحزب، وتجتمع كلما اقتضى الأمر ذلك؛ المكتب السياسي الذي يشكل الإدارة التنفيذية العليا للحزب. ويعتمد الحزب نظام الانتخابات الأولية المغلقة لاختيار الرئيس والمرشحين للكنيست، ولعدد من المناصب الحزبية والعامة.

تعاقب على رئاسة الحزب منذ تأسيسه: ليفي إشكول (١٩٦٨- ١٩٦٩)؛ غولدا مئير (١٩٦٩-١٩٧٣)؛ يتسحاق رابين (١٩٧٤-١٩٧٧)؛ شمعون بيرس (١٩٧٧-١٩٩٢)؛ يتسحاق رابين (١٩٩٢-١٩٩٥)؛ شمعون بيرس (١٩٩٥-١٩٩٧)؛ إيهود باراك (١٩٩٧-٢٠٠١)؛ بنيامين بن ـ إليعيزر (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠١- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢)؛ عَمْرام مِتْسناع (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢-أيار/ مايو ٢٠٠٣)؛ شمعون بيرس (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣- تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥)؛ عمير بيرتس (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥-أيار/ مايو ٢٠٠٧)؛ إيهود باراك (أيار/ مايو ٢٠٠٧-).

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست السابع (١٩٦٩)-٤٧ (من مجموع ٥٦ للمعراخ)؛ الكنيست الثامن (١٩٧٣)-٤٣ (من مجموع ٥١ للمعراخ)؛ الكنيست التاسع (١٩٧٧)-٢٨ (من مجموع ٣٢ للمعراخ)؛ الكنيست العاشر (١٩٨١)-٤٠ (من مجموع ٤٧ للمعراخ)؛ الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤)-٣٨ (من مجموع ٤٤ للمعراخ)؛ الكنيست الثاني عشر (١٩٨٨)-٣٩؛ الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢)-٤٤؛ الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦)-٣٤؛ الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)-٢٣ (من مجموع ٢٦ لقائمة إسرائيل واحدة)؛ الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)-١٨ (من مجموع ١٩ لقائمة حزب العمل ـ ميماد)؛ الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)-١٨ (من مجموع ١٩ لقائمة حزب العمل ـ ميماد)؛ الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩)-١٣.

(٢) الحركة الجديدة ميرتْس

حزب تأسس قبيل انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-) من اتحاد مجموعة من الشخصيات العامة البارزة، العاملة في حقول متعددة، بينهم رجال قانون، وإعلاميون، وأكاديميون، وسياسيون، مع حزب ميرتس، ويحتل في الخريطة الحزبية موقعاً في أقصى اليسار اليهودي. وكان الهدف من تأسيسه استقطاب وتمثيل الناخبين الراغبين في تحقيق سلام عادل مع الفلسطينيين والسوريين، والمستائين من مواقف اليمين تجاه العملية السلمية، ومشاريعه الاستيطانية، وسياساته القمعية ضد الشعب الفلسطيني، وأيضاً من تواطؤ حزب العمل مع اليمين من خلال مشاركته في حكوماته والعمل معه على تنفيذ سياساته. وقد أمل مؤسسو الحزب بإعادة الحيوية إلى اليسار المتهالك، وبالحصول على عدد من المقاعد في الكنيست يمكّنهم من التأثير، ولو قليلاً، في السياسات العامة. لكن نتائج الانتخابات خيّبت آمالهم، إذ لم يحصل الحزب إلّا على ثلاثة مقاعد فقط، أي أقل بمقعدين مما حصل عليه ميرتس منفرداً في الانتخابات السابقة.

وبما أن الجسم الأساسي في الحزب مكون من ميرتس، نرى من المفيد أن نلقي أولاً نظرة على هذا الأخير. تشكل ميرتس في آذار/ مارس ١٩٩٢، عشية انتخابات الكنيست الثالث عشر، ككتلة برلمانية ـ انتخابية جمعت ثلاثة أحزاب هي: مبام، وراتس، وشينوي. ولفظة ميرتس عبارة عن أحرف من اسم مبام ومن اسم راتس، وتعني «حيوية»، وتم تبنيها شعاراً انتخابياً للكتلة، ثم أصبح اسمها. وكان الدافع الرئيسي إلى تشكيل الكتلة توحيد قوى السلام اليهودية في إسرائيل الواقعة في الخريطة الحزبية إلى يسار حزب العمل، على أمل زيادة فرص معسكر اليسار لجهة إزاحة الليكود، الحزب الحاكم وقتئذ، عن سدة الحكم. وتحقق ذلك بحصول ميرتس في الانتخابات المذكورة على ١٢ مقعداً، وحصول معسكر اليسار مجتمعاً على أغلبية ضئيلة، لكن كافية لمنع الليكود من العودة إلى الحكم آنذاك. وكان من المتوقع أن تندمج الأحزاب الثلاثة لاحقاً في حزب موحّد، على الرغم من الخلافات الكبيرة في شأن القضايا الاقتصادية/ الاجتماعية بين حزب مبام الاشتراكي النظرة وحزبي راتس وشينوي الليبراليين. لكن المفاوضات بين الأطراف الثلاثة أدت إلى اندماج مبام وراتس فقط في أواخر سنة ١٩٩٧، وإلى انشقاق شينوي إلى شطرين، انضم الأول والأكبر، بزعامة عضو الكنيست أمنون روبنشتاين، إلى الحزب الموحد، وانسحب الثاني، بزعامة عضو الكنيست أبراهام بوراز، من ميرتس محتفظاً باسم شينوي.

وفي إثر انضمام حزب العمل إلى حكومة الوحدة الوطنية برئاسة شارون في ربيع سنة ٢٠٠١، ومشاركته في القمع الوحشي للانتفاضة الفلسطينية، وفي العمل على تقويض الكيان الفلسطيني الناشئ واتفاق أوسلو، أعلن ميرتس أن حزب العمل فقدَ أهليته لتولي قيادة معسكر السلام، وطرح نفسه بديلاً منه، وسعى لتشكيل حزب اشتراكي ـ ديمقراطي مكون منه ومن كل القوى السياسية والمجموعات والعناصر التي لم تفقد الأمل بتحقيق السلام بين الفلسطينيين وإسرائيل. لكن سعيه هذا لم يتكلل بالنجاح، وكان قصارى ما تمخض عنه قائمة انتخابية ـ برلمانية عشية انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) مكونة من ميرتس ومجموعتين صغيرتين، هما: حركة شاحر (فَجْر)، التي كان يوسي بيلين أعلن تأسيسها في حزيران/يونيو ٢٠٠٢ واختفت كلياً من الساحة السياسية لتعاود الظهور بعد انسحاب بيلين وياعيل ديان من حزب العمل عشية الانتخابات، وحزب الخيار الديمقراطي، الذي أسسه عضوا الكنيست رومان برونفمان وألكسندر تسينكر (من قادة «اليهود الروس») بعد انشقاقهما عن يسرائيل بعلياه سنة ١٩٩٦.

فاز ميرتس في انتخابات الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢)، كما ذكرنا أعلاه، بـ ١٢ مقعداً، وانخفض تمثيله في انتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦) إلى ٩ مقاعد، ليرتفع في انتخابات الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩) إلى ١٠ مقاعد، على الرغم من انسحاب شينوي منه. لكنه أصيب في انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) بنكسة كبيرة، إذ فاز بـ ٦ مقاعد فقط، انخفضت إلى ٥ في انتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)، وإلى مجرد ٣ مقاعد في انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩–)، التي خاضها في إطار الحركة الجديدة ميرتس.

وقد ترأست شولاميت ألوني حزب ميرتس لدى تأسيسه، وخلفها يوسي سريد سنة ١٩٩٦، وأعقبه يوسي بيلين في سنة ٢٠٠٤، ثم حاييم أورون الذي انتخب رئيساً للحزب في سنة ٢٠٠٧، وحافظ على منصبه في الحركة الجديدة ميرتس. وقد شارك الحزب في الحكومة التي ألّفها يتسحاق رابين سنة ١٩٩٢، وانتقل إلى المعارضة مع خسارة اليسار الحكم في انتخابات سنة ١٩٩٦، ليعود إلى المشاركة في الحكومة الموسعة التي ألّفها إيهود براك سنة ١٩٩٩، ومن ثم إلى المعارضة مرة أُخرى عقب استقالة حكومة براك سنة ٢٠٠١.

وبالعودة إلى رؤية الحركة الجديدة ميرتس السياسية، نورد فيما يلي مقتطفات من البرنامج السياسي الذي خاضت انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩–) على أساسه:

«العملية السياسية

إن التصريح بأن إسرائيل تريد السلام يجب ألاّ يبقى مجرد كلام فحسب، بل أن يتحول أيضاً إلى أجندة سياسية واضحة. كما أن إطار التسويات اللازمة لتحقيق سلام شامل في الشرق الأوسط معروف وواضح، ويجب أن يتضمن تفصيلات ملموسة وجداول زمنية محددة. إن المصلحة الرئيسية لدولة إسرائيل هي إنهاء الاحتلال في المناطق [المحتلة]. ويجب أن يتم الانسحاب من المناطق في إطار مفاوضات تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وعلى إسرائيل أن تتبنى مبادرة جامعة الدول العربية، والتي دلالتها مصالحة شاملة بين العالم العربي وإسرائيل.

«السلام بين إسرائيل وفلسطين

إن الاحتلال الإسرائيلي للمناطق، وسيطرة إسرائيل على السكان الفلسطينيين فيها، يشكلان كارثة أخلاقية واقتصادية واجتماعية وسياسية بالنسبة إلى إسرائيل. وتشكل الوسائل التي تنتهجها سلطة الاحتلال انتهاكات يومية لحقوق الإنسان: عقوبة جماعية؛ اعتقالات إدارية؛ إغلاقات؛ ممارسات مجحفة أُخرى عديدة. كما تشكل المستوطنات القائمة وراء الخط الأخضر انتهاكاً للقانون الدولي، وتخلق عقبة خطرة تُبعِد التسوية السياسية.

إن الإرهاب الفلسطيني الذي يمس المدنيين الأبرياء يشكل فعلاً عقبة حقيقية أمام التقدم في عملية السلام، لكن يجب عدم تمكين المنظمات الإرهابية من إملاء جدول أعمال القيادات السياسية. والمصلحة الإسرائيلية كانت، ولا تزال، إنهاء الاحتلال وتقسيم البلد عن طريق اتفاق بروحية مبادرة جامعة الدول العربية ومبادرة جنيف. إن الحركة الجديدة ميرتس تدعو إلى العمل على إيجاد الأوضاع التي ستمكّن من الوصول إلى نتيجة في المفاوضات بين الحكومة الإسرائيلية، وبين رئيس السلطة الفلسطينية وممثلي الشعب الفلسطيني المنتخبين.

وفي حال تبين أن من غير الممكن التوصل إلى إنهاء الاحتلال عن طريق اتفاق، سيكون هناك مجال لدراسة سبل أُخرى، بما في ذلك خطوات من جانب واحد يتم تنسيقها [مع الفلسطينيين] مباشرة أو بوساطة طرف ثالث. وقد تدعو الحاجة إلى وجود قوة متعددة الجنسية كجزء من اتفاق ثنائي، أو في حال القيام بخطوة غير ناجمة عن اتفاق.

• سيستند اتفاق السلام إلى حل يقوم على دولتين للشعبين، وستكون أسس هذا الاتفاق:

– إنهاء النزاع ووقف العنف؛

- حدود دائمة على أساس خطوط ١٩٦٧، مع تعديلات مقترنة بتبادل مناطق عن طريق اتفاق؛
- سيكون هناك في القدس عاصمتان للدولتين، تعيشان جنباً إلى جنب؛
- حل متفق عليه لمشكلة اللاجئين؛
- ترتيبات أمنية تمكّن الشعبين من العيش بسلام جنباً إلى جنب

[.......].

- تؤيد الحركة الجديدة ميرتس التفاوض مع أي قيادة فلسطينية منتخبة.
- تعارض الحركة الجديدة ميرتس مسار الخط الحالي لجدار الفصل، على الرغم من أنها لا تعارض مبدئياً إقامة حاجز مادي كحدود دولية على الخط الأخضر. وتدعو الحركة الجديدة ميرتس إلى تفكيك أجزاء الجدار التي تم بناؤها وراء الخط الأخضر. ونظراً إلى أنه من غير الممكن بناء حاجز في القدس على الخط الأخضر، يجب عدم بناء أي جدار فاصل في المدينة. إن أجزاء الجدار التي تم بناؤها، والتي تتسبب بمس حقوق الإنسان الأساسية لسكان المدينة، يجب تفكيكها.

[.......].

«السلام بين إسرائيل وسورية

لدى إسرائيل مصلحة في توقيع اتفاق سلام مع سورية، اتفاق يلغي تهديداً عسكرياً رئيسياً، ويزيل الخوف من حرب مباغتة، كما يمكّن من توقيع اتفاق سلام مع لبنان. ومن شأن الاتفاق بين إسرائيل وسورية أن يؤدي إلى تقليص العلاقة بين سورية وإيران، إن لم يكن إلى قطعها. إن قطع العلاقة بين البلدين يشكل خطوة مهمة لحدّ قوة إيران ونفوذها في الشرق الأوسط، وربما حتى في العالم الإسلامي بأكمله.

- سيستند اتفاق السلام مع سورية إلى الانسحاب الإسرائيلي الكامل من هضبة الجولان، شرط أن يضمن الاتفاق ترتيبات أمنية صارمة، وتأمين تزويد إسرائيل بالمياه، وتطبيع العلاقات بين إسرائيل وسورية.

«السلام مع لبنان

ستسعى إسرائيل للتوصل إلى اتفاق سلام مع لبنان يستند إلى ‹الخط الأزرق›، وستوافق على ما تقرره الأمم المتحدة بشأن تحديد السيادة على منطقة مزارع شبعا. وتدعو الحركة الجديدة ميرتس المجتمع الدولي إلى دعم سيادة الحكومة اللبنانية حصراً

على الأراضي اللبنانية كلها، تبعاً لقرار مجلس الأمن رقم ١٧٠١.

[.......].»[٢٠]

من ناحية الشرائح الاجتماعية والانتماءات الإثنية والمناطق الجغرافية تمثل الحركة الجديدة ميرتس أساساً شرائح أشكنازية موسرة من الطبقة الوسطى وأصحاب الأعمال الحرة والأكاديميين القاطنين في المدن الكبرى، ولا تحظى إلّا بتأييد ضئيل جداً في مدن التطوير التي تسكن فيها أغلبية من اليهود الشرقيين والمهاجرين الجدد.

التمثيل في الكنيست (عدد المقاعد): الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢)-١٢؛ الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦)-٩؛ الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)-١٠؛ الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)-٦. الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)-٥؛ الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩-)-٣.

(٢٠) **المصدر:** مترجم عن العبرية من موقع الحزب في الإنترنت:
http/www.myparty.org.il/aspx/values.pdf
نقلاً عن «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٧٧ (شتاء ٢٠٠٩)، ص ١٥٨- ١٥٩.

خاتمة

يتميز النظام السياسي/ الحزبي الإسرائيلي بوجود عدد كبير من الأحزاب، وهو ما يعكس الانقسامات المتعددة في المجتمع الإسرائيلي: الانقسامات الإثنية بين اليهود الشرقيين والغربيين والمهاجرين الجدد من الاتحاد السوفياتي سابقاً؛ الانقسام بين العلمانيين والمتدينين بشأن هوية الدولة وطابعها؛ الانقسام القومي بين العرب واليهود. كما يعكس الخلافات السياسية في شأن مصير المناطق الفلسطينية المحتلة ومستقبل العلاقات بين إسرائيل والفلسطينيين والعرب.

وقد شهدت إسرائيل في العقود الثلاثة الأولى لقيامها، على الرغم من كثرة الأحزاب وعمق الانقسامات، استقراراً كبيراً في الحكم نجم عن وجود حزب مهيمن(dominant party) على الحكم، وعلى كثير من نواحي الحياة في البلد، هو حزب مباي/ العمل. لكن هذا الحزب، وهو الممثل الرئيسي لتيار اليسار في إسرائيل، فقد هيمنته هذه في انتخابات سنة ١٩٧٧، وحل محله في سدة الحكم حزب الليكود، الممثل الرئيسي لليمين القومي، الذي تحالف مع اليمين الديني، وحكم إسرائيل فترة سبعة أعوام (حتى سنة ١٩٨٤) نجح خلالها في تنفيذ جزء كبير من برنامج اليمين سياسياً واقتصادياً. ونشأت وضعية شبه تكافؤ برلماني بين اليسار واليمين في انتخابات سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٨، كانت محصلتها حكومتي وحدة وطنية، واستمرت هذه الوضعية حتى ربيع سنة ١٩٩٠. وشهد الحكم خلال هذه الفترة استقراراً نسبياً، لكن على حساب حل كثير من المشكلات الكبرى التي واجهتها إسرائيل في تلك الفترة، نظراً إلى اختلاف رؤية كل من الحزبين بشأن الحلول الأكثر ملاءمة لتلك المشكلات.

ومنذ انفراط عقد حكومة الوحدة الوطنية الثانية سنة ١٩٩٠ حتى انتخابات سنة ٢٠٠٩ مرت إسرائيل بحالة من عدم الاستقرار السياسي، تمثلت في عدم إكمال أي كنيست ولايته القانونية، وسقوط الحكومات كلها قبل أوانها، وتوترات اجتماعية حادة على خلفيات إثنية وسياسية (كان أخطر تجلياتها اغتيال رئيس الحكومة يتسحاق رابين سنة ١٩٩٥ على يد متدين يميني متطرف)، فضلاً عن التوترات بشأن العلاقة بين الدين والدولة. واتسمت هذه الفترة أيضاً بانخفاض القوة البرلمانية للحزبين الكبيرين، الليكود والعمل، وبتضخم عدد الأحزاب الصغيرة وقوتها ونفوذها وإفراطها في استخدام نفوذها لفرض شروطها السياسية ومطالبها المصلحية على الحزبين الكبيرين، وبتفاقم ظاهرة الأحزاب الإثنية، وباستمرار

ظهور أحزاب جديدة تمثل الأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل.

وكان أبرز ما اتسم به العقد الأخير ما يلي: **على صعيد الأحزاب**: انشقاق الليكود، وولادة حزب من صلبه (كديما) عرّف نفسه بحزب وسطي، ونجح في استقطاب عدد من أبرز قادة حزبي العمل وشينوي؛ **على صعيد موازين القوى بين اليمين واليسار اليهوديين**: ازدياد قوة معسكر اليمين القومي والديني إلى حد كبير، وفي المقابل ضمور معسكر اليسار اليهودي باطراد حتى انتهى به الحال في انتخابات الكنيست الثامن عشر (٢٠٠٩–) إلى تمثيل في الكنيست لا يتجاوز عدد مقاعده الـ ١٦ مقعداً؛ **على صعيد التوجهات السياسية**: انزلاق المجتمع الإسرائيلي بشكل متواصل نحو اليمين والتطرف أكثر فأكثر.

المراجع

- Arian, Alan and Michal Shamir, eds. *The Elections in Israel, 1992*. Albany: State University of New York Press, 1995.
- ____, eds. *The Elections in Israel, 1996*. Albany: State University of New York Press, 1999.
- Arian, Asher (Alan), ed. *The Elections in Israel, 1977*. New Brunswick: Transaction Books, 1980.
- ____, ed. *Politics in Israel: The Second Generation*. Chatham, N.J.: Chatham House Publisher, 1985.
- ____. *The Second Republic: Politics in Israel*. Chatham, N.J.: Chatham House Publisher, 1998.
- ____ and Michal Shamir, eds. *The Elections in Israel, 2006*. New Brunswick (U.S.A.); London: Transaction Publishers, 2008
- Bernstein, Marver H. *The Politics of Israel: The First Decade of Statehood*. Princeton: Princeton University Press, 1957.
- Caspi, Dan, Abraham Diskin and Edwin Emanuel Gutmann, eds. *The Roots of Begin's Success: The 1981 Israeli Elections*. London and Canberra: St. Martin's Press, 1984.
- Deshen, Shlomo. *Immigrant Voters in Israel*. Manchester: Manchester University Press, 1970.
- Elazar, Daniel J. and M. Ben Mollov, eds. *Israel at the Polls, 1999*. London: Frank Cass, 2001.
- Elazar, Daniel J. and Shmuel Sandler, eds. *Who's the Boss in Israel: Israel at the Polls, 1988-1989*. Detroit: Wayne State University Press, 1992.
- ____. *Israel at the Polls, 1992*. Lanham: Rowman and Littlefield, 1995.
- Fein, Leonard J. *Israel: Politics and People*. Boston: Little, Brown and Co., 1968.
- Freedman, Robert O., ed. *Contemporary Israel: Domestic Politics, Foreign Policy and Security Challenges*. Boulder, Colorado: Westview Press, 2009.
- Hazan, Reuven Y. and Moshe Maor, eds. *Parties, Elections and Cleavages: Israel in Comparative and Theoretical Perspective*. London: Frank Cass, 2000.
- Horowitz, Dan and Moshe Lissak. *The Origins of the Israeli Polity*. Chicago: University of Chicago Press, 1978.
- ____. *Trouble in Utopia: The Overburdened Polity of Israel*. Albany: State

University of New York Press, 1989.
- Isaac, Rael Jean. *Israel Divided: Ideological Politics in the Jewish State*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1976.
- ____. *Party and Politics in Israel: Three Visions of a Jewish State*. New York: Longman, 1981.
- Liebman, Charles S. and Eliezer Don-Yehiya. *Religion and Politics in Israel*. Bloomington: Indiana University Press, 1984.
- Mahler, Gregory S., ed. *Israel After Begin*. New York: State University of New York Press, 1990.
- ____. *Israel: Government and Politics in a Maturing State*. San Diego: Harcourt Brace Jovanovich, 1990.
- Patai, Raphael, ed. *Encyclopedia of Zionism and Israel*. New York: Herzl Press; McGraw-Hill, 1971.
- Penniman, Howard R. and Daniel Elazar, eds. *Israel at the Polls, 1981*. Washington, D.C.: American Enterprise Institute for Public Polity Research, 1986.
- Reich, Bernard and David H. Goldberg. *Political Dictionary of Israel*. Lanham: The Scarecrow Press, 2000.
- Rolef, Susan Hattis, ed. *Political Dictionary of the State of Israel*. New York: Macmillan; London: Collier Macmillan, 1987.
- Sandler, Shmuel, Manfred Gerstenfeld and Jonathan Rynhold, eds. *Israel at the Polls, 2006*. London; NewYork: Routledge, 2008.
- Sprinzak, Ehud. *The Ascendence of Israel's Radical Right*. New York: Oxford University Press, 1991.

الفصل الخامس

المجتمع والتركيب السكاني

عزيز حيدر

مقدمة

يعنى هذا الفصل بدراسة التركيب السكاني والإثني ونظام الضمان الاجتماعي في إسرائيل، وبرصد التحولات والتغيرات التي حدثت في هذه المجالات منذ قيام الدولة، مع محاولة تفسير أسبابها. ستوضح الدراسة أن التطورات التي مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ سنة ١٩٦٧، كانت سريعة وحاسمة في تشكيل التركيب السكاني ـ الإثني والثقافي، وفي تشكل القطاعات المنغلقة على نفسها. وكان من أهم نتائج هذه التطورات الانقلاب السياسي سنة ١٩٧٧، الذي ساهم، بدوره، في تسريع وتيرة التغيرات وتعميق عملية تبلور هذه القطاعات. ويجدر بنا أن نؤكد أن تعديل قانون العودة سنة ١٩٧٠ كان وضع الأساس القانوني لتوسيع حدود الهوية المدنية الإسرائيلية، بحيث تشمل مهاجرين غير يهود، ومن هنا إحداث تحولات جذرية في مضمون الهوية القومية والدينية والمواقف من الهجرة. وغني عن الذكر أن التطورات الداخلية تأثرت أيضاً بعمليات العولمة والأحداث السياسية والعسكرية في المنطقة.

كانت هذه التحولات في معنى ومضمون الهوية مدمجة في عملية تحول شاملة تتمثل في الخصخصة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعولمة، والتي نتج منها اتساع الفجوة بين شرائح المجتمع، واتساع اللامساواة في توزيع الموارد وتغيير نظام الضمان الاجتماعي. وقد شملت عملية الخصخصة والليبرالية الاجتماعية والثقافية نواحي الحياة كافة، وحملت في طياتها الاعتراف بشرعية التعدد الثقافي في إسرائيل، هذا الاعتراف الذي يتناقض مع الفكرة الصهيونية المركزية التي كانت تتمثل في تطبيق سياسة «بوتقة الصهر» ودمج الجوالي. ويعني هذا الاعتراف تكريس تقسيم المجتمع إلى قطاعات إثنية لكل منها مصالح متنوعة، والقبول بمبدأ التنافس بشأن توزيع الموارد الاقتصادية والاجتماعية والنفوذ. وقد أدى تمثيل هذه القطاعات بواسطة أحزاب سياسية خاصة بها إلى تحويلها إلى قطاعات منغلقة على نفسها.[1] وأصبح واضحاً أن قضايا العلاقات بين مختلف الفئات وجماعات الهوية تتلازم مع التحولات الاقتصادية. إن العلاقة الوثيقة بين الاقتصاد وقضايا الهوية تؤدي إلى تحولات في التركيب الإثني للسكان، وإلى أن يعيش المجتمع

(١) غادي يتسيف، «المجتمع القطاعي» (بالعبرية)، (القدس: مؤسسة بياليك، ١٩٩٩)، ص ١٥٠.

الإسرائيلي صراعاً دائماً بين مختلف المجموعات بشأن محاور متعددة متداخلة ومتشابكة ومتقاطعة وبزخم مختلف.[٢]

في هذا السياق، سنرصد بروز ظاهرة من أهم التطورات الاجتماعية التي مر بها المجتمع الإسرائيلي منذ قيام الدولة، تتمثل في بدايات ظهور قطاع إثني جديد هو القطاع الأشكنازي. فحتى وقت قريب، لم يكن تبلور القطاع الذي يمثل نمط حياة الإسرائيليين القدامى وأفكارهم، والذي يتكون من سكان وسط البلد. فالشباب يطورون أمزجة ما بعد حداثية، والمنتمون إلى هذا القطاع هم في معظمهم من المثقفين الذين يدعون إلى إقامة مجتمع غربي «طبيعي». غير أنهم ما زالوا منقسمين على أنفسهم سياسياً، وتمثلهم ثلاثة أحزاب حالياً هي: شينوي وميرتس وإسرائيل الأُخرى. وشهدت السنوات الأخيرة تطوراً مهماً لديهم تمثل في بداية الدعوة إلى تعزيز هوية أشكنازية متباينة عن الهوية الإسرائيلية التي يدّعون أنها سلبتهم تميزهم، وأصبحت تعني مضامين مغايرة للمضامين التي حاول مؤسسو الحركة الصهيونية والدولة والأشكناز ترسيخها. وتحمل هذه الدعوة أهمية خاصة لأنها تعبر عن عدم رضا الإسرائيليين، في معظمهم، الأكثر رسوخاً في أرض المجتمع الإسرائيلي، عن هويتهم وهوية مجتمعهم الخاصة. وفي المقابل هناك دعوة الحريديم إلى تحويل إسرائيل إلى دولة شريعة، التي يقف منها الجمهور الإسرائيلي موقفاً متسامحاً على الرغم من كونها متطرفة.

أشرنا في دراستنا كذلك إلى ظاهرة جديدة أُخرى أخذت تتطور بسرعة في الفترة الأخيرة، تتمثل في تشكيل القطاع الإسرائيلي غير اليهودي الذي نتج من فتح أبواب الهجرة لغير اليهود ومنحهم الجنسية الإسرائيلية. ويشير هذا التحول في السياسة الإسرائيلية نحو الهجرة إلى تحول عميق في الفكر الصهيوني التقليدي، وخصوصاً في قضية صبغة الدولة اليهودية. ومن المؤكد أن هذا التحول، وما سببه من تغيير في التركيب السكاني، سيكون له نتائج بعيدة المدى في كل مجالات الحياة، وبصورة خاصة في قضية تعريف الدولة، والعلاقة بين الدولة والدين. وتشغل ظاهرة الإسرائيليين من غير اليهود بال كثيرين من المفكرين والسياسيين، وبدأت تنال الاهتمام في البحث الأكاديمي، لكن هذه الأبحاث ما زالت قليلة جداً، ومعظمها يتناول الظاهرة بمعناها الديموغرافي.

(٢) داني فيلك، «إسرائيل نموذج ٢٠٠٠: ما بعد الفوردية النيو-ليبرالية»، في: داني فيلك وأوري رام (تحرير)، «حكم رأس المال: إسرائيل في عصر العولمة» (بالعبرية)، (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ومعهد فان لير، ٢٠٠٤)، ص ٣٤ - ٥٦.

أولاً: الهجرة وتحول التركيب السكاني

تعتبر إسرائيل، مثل دول الهجرة الأُخرى في العالم (كندا، الولايات المتحدة، أستراليا، نيوزيلندا)، إحدى الدول البارزة في استيعاب المهاجرين منذ الحرب العالمية الثانية. فقد شكلت الهجرة العامل الرئيسي في إقامة الدولة، وفي زيادة عدد السكان بعد قيامها، ومن ثم في تغيير تركيبة السكان ديموغرافياً وإثنياً. ويشكل قانون العودة لسنة ١٩٥٠ وقانون الجنسية لسنة ١٩٥٢ الأساس القانوني للهجرة والتجنس في إسرائيل، فهما يمنحان التعبير المبدئي لصبغة الدولة اليهودية، وفي الوقت نفسه يبلوران تركيبتها السكانية. فالقانون يمنح الانتماء الإثني اليهودي ثقلاً كبيراً، والجغرافيا ثقلاً ضئيلاً (أي التجنس نتيجة الإقامة).[٣]

في الفترة ١٩٤٨ - ٢٠٠٨، هاجر إلى إسرائيل أكثر من ثلاثة ملايين شخص، شكلوا ٣٧,٥٪ من الزيادة في عدد سكانها الإجمالي، أو ٤٤,٥٪ من الزيادة في عدد السكان اليهود (وحتى ٥٠٪ إذا أضفنا إليهم من هاجر إلى إسرائيل تحت مظلة قانون العودة من دون أن يكون يهودياً، كقسم لا يستهان به من مهاجري الاتحاد السوفياتي سابقاً في تسعينيات القرن الماضي).[٤] ويمكن التمييز بين أربع مراحل هجرة رئيسية إلى إسرائيل:

(١) هجرة ما قبل قيام الدولة.

(٢) الهجرة الجماهيرية من الدول العربية وشرق أوروبا بعد قيام الدولة خلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٢ وسنتي ١٩٥٤ - ١٩٥٥.

(٣) الهجرة في الفترة ١٩٥٦ - ١٩٨٩، وهي هجرة غير منظمة باستثناء هجرة الإثيوبيين.

(٤) هجرة اليهود وغير اليهود من الاتحاد السوفياتي سابقاً ابتداء من سنة ١٩٨٩.

في سنة ١٩٤٨، كان ثلثا سكان البلد اليهود من المهاجرين، بينما انقلبت المعادلة في سنة ٢٠٠٨، وأصبح من ولدوا في إسرائيل يشكلون أكثر من ثلثي السكان.[٥] ومن الجدير بالذكر أن الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية تميز بين بلد الولادة وبلد المنشأ لدى

(٣) يفعات فايس، «كيف حول قانون العودة إسرائيل إلى دولة متعددة الإثنيات»، «تيوريا وبيكورت»، العدد ١٩ (٢٠٠١)، ص ٤٥ - ٦٩.

(٤) المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩» (بالعبرية)، الجدول ٢,٣.

(٥) المصدر نفسه، ٢٠٠٨، الجدول ٢,٢٥.

جدول ١

الهجرة إلى إسرائيل بحسب القارة (١٩٤٨ – ٢٠٠٨)

القارة	العدد	النسبة المئوية
آسيا	٤٣٢,٠٧٦	١٤,٢
إفريقيا	٥٠٣,١٢٦	١٦,٥
أوروبا	١,٨٢٧,٣٥٩	٦٠,٠
أميركا	٢٤٩,٩٥٨	٨,٢
غير معروف	٣١,٥٩٠	١,١
المجموع	٣,٠٤٤,١٠٩	١٠٠,٠

المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩» (بالعبرية)، الجدول ٤,٢.

تصنيفها السكان اليهود. لكن في حين كانت، وما زالت، دلالة مكان الولادة واضحة، لم تعد دلالة تقسيم سكان إسرائيل بحسب المنشأ كذلك. فالإحصاءات تعتبر أن من ولد في إسرائيل من أب مهاجر، هو مثل أبيه، منشأه البلد الأجنبي الذي تمت الهجرة منه. أمّا حفيد المهاجر، فتُعتبر إسرائيل منشأه. ونتيجة ذلك، كان تقسيم السكان اليهود إلى أشكناز وشرقيين، في الخمسينيات من القرن الماضي، قريباً من الواقع بالاعتماد على المعطيات عن مكان ولادة المهاجر، ومكان ولادة الأب. أمّا اليوم، مع مرور الزمن وولادة أحفاد المهاجرين، فلم يعد من الممكن التمييز في الإحصاءات الرسمية بين من ينحدر منهم من أوروبا وأميركا ومن ينحدر من آسيا وإفريقيا.(٦)

في الأعوام السبعة الأولى بعد قيام الدولة، كان أكثر قليلاً من نصف المهاجرين من الشرقيين (آسيا وإفريقيا)، والنصف الآخر من بلاد أوروبية. فمن مجموع ٧٤٢,٠٠٠ مهاجر في الفترة ١٩٤٨ – ١٩٥٤، أتى منهم ٣٧٢,٠٠٠ من آسيا وإفريقيا.(٧) وتميزت الهجرة في تلك الفترة بأنها حدثت على شكل موجات كبيرة، وكانت كل موجة تأتي بأعداد كبيرة من بلد معين، الأمر الذي ساهم في الحفاظ على الصفات الديموغرافية والثقافية لكل جماعة مهاجرة. وهذا ينطبق بصورة خاصة على الهجرة من المغرب قبل أن تحدث الهجرة من الاتحاد السوفياتي سابقاً في تسعينيات القرن الماضي. ففي حين كان الأشكناز

(٦) كارين أميت، «صلاحية التقسيم الإثني إلى شرقيين وأشكناز بين المهاجرين وذريتهم في سوق العمل الإسرائيلية»، «مغاموت»، المجلد ٤٤، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٣ – ٢٨.

(٧) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٤,٢.

يشكلون ٨٠٪ من السكان لدى إقامة إسرائيل، غير أنهم لا يشكلون اليوم سوى ٣٦٪. أمّا نسبة الشرقيين، فقد ارتفعت من ٢٠٪ إلى ٢٩٪، ومن المتوقع أن تكون نسبتهم أعلى فيما لو أضيف عدد الأحفاد الذين ولدوا في إسرائيل، على اعتبار أن معدلات الولادة بين الشرقيين أعلى كثيراً عما هي بين الغربيين. ويدل على ذلك أن نسبة الأشكناز بين مواليد خارج البلد تصل إلى ٧٣٪، بينما تهبط النسبة إلى ٤٣٪ بين مواليده.(٨) ويشكل اليوم المهاجرون من شمال إفريقيا وأبناؤهم الجالية الثانية في حجمها بعد جالية المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً.

جدول ٢

توزع سكان إسرائيل اليهود بحسب الولادة والمنشأ (٢٠٠٨)

(نسبة مئوية)

بحسب مكان الولادة	النسبة
إسرائيل	٧٠,٧
آسيا	٣,٦
إفريقيا	٥,٥
أوروبا ـ أميركا	٢٠,٢
المجموع	١٠٠,٠
بحسب المنشأ	
من أب مولود في إسرائيل	٣٧,٥
آسيا	١٢,٢
إفريقيا	١٥,٥
أوروبا ـ أميركا	٣٤,٨
المجموع	١٠٠,٠

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,٢٥.

من المهم وضع هذه المعطيات عن تنوع خلفيات المهاجرين، واستمرار التمايز فيما بينهم ضمن إطار الأهداف الموضوعة للهجرة أصلاً. فالهجرة إلى إسرائيل تختلف عن حالات أُخرى بأن المهاجرين يصلون إليها بدعوى شعور خاص نحو الدولة التي يهاجرون إليها. فيشعرون بأنهم يعودون إلى وطنهم، وبأن المجتمع يستقبلهم بحفاوة، وتقدم الدولة

(٨) موشيه سيكرون، «ديموغرافيا: سكان إسرائيل، خصائص ووجهات» (بالعبرية)، (القدس: كرمل، ٢٠٠٤)، ص ٥٩.

ومؤسساتها الدعم الذي يمكنهم من البدء من جديد ببناء حياتهم، ومن الاندماج في الدولة. إن إسرائيل تفتح أبوابها لكل يهودي يرغب في الهجرة إليها، وتمنحه الحق في الحصول على الجنسية الإسرائيلية لحظة وصوله إليها. وكانت الدولة، لدى قيامها، كثيرة التدخل في بلورة الفرص واستيعاب المهاجرين في مناحي الحياة كافة. فكانت تزودهم بخدمات متعددة في السنوات الأولى لهجرتهم: المساهمة المادية في السكن الموقت؛ دعم شراء المسكن؛ تعلّم اللغة العبرية؛ التأهيل المهني؛ العمل؛ الإعفاء من الضرائب. وبعد قيام الدولة، مُنحت المؤسسات القائمة على الاستيعاب الوسائل الإدارية، وكذلك القدرة على السيطرة وإملاء السلوك على المهاجرين على أساس أن هذا السلوك يقربهم من المعايير الاجتماعية ـ الثقافية المقبولة من السكان القدامى، ولا سيما من النخب الحاكمة. وقد أُطلق على هذه السياسة «بوتقة الصهر»، وبموجبها كان على المهاجرين أن يلائموا أنفسهم وفق المجتمع خلال فترة قصيرة جداً، من دون اعتبار لرغبتهم وقدرتهم على تجربة عملية التنشئة الشاملة والعميقة.[9] إذاً، فسياسة «بوتقة الصهر» كانت تطمح إلى أن يترك المهاجرون ثقافتهم وينصهروا في الثقافة السائدة في البلد. وبما أن أنماط الحياة السائدة كانت غربية، فقد كان مطلوباً من المهاجرين الشرقيين تبنيها.

لقد أثارت هجرة اليهود الشرقيين، والخوف من عرقلة تطور الدولة إلى دولة عصرية، جدلاً داخل النخب الأشكنازية بشأن الحاجة إلى تغيير سياسة الهجرة في اتجاه تشجيع قدوم مهاجرين من أميركا وأوروبا والاتحاد السوفياتي، وفي اعتماد سياسة انتقائية.[10] ففي سنة ١٩٧٠، جرى تعديل قانون العودة ومنحت الذرية غير اليهودية التي تنتمي إلى أصل يهودي حتى الجيل الثالث الحق في الهجرة. فحدد البند ٤أ، بعد التعديل، أن حق العودة ينطبق أيضاً على ابن أو حفيد أو زوج/ زوجة ليهودي/ ة، حتى لو لم يكونوا يهوداً، وكذلك لأزواج/ زوجات الأبناء والأحفاد.[11] كما منح البند نفسه الحق في الجنسية وحقوق القادم الجديد حتى لو كان الجد أو الأب ميتاً.[12] وبهذا سمح التعديل بهجرة مئات

(٩) موشيه ليساك، «نقاش»، في: موشيه ليساك وإليعيزر ليشيم (تحرير)، «من روسيا إلى إسرائيل: ثقافة وهوية في حالة تحول» (بالعبرية)، (تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ٢٠٠١)، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(١٠) باروخ كيمرلينغ، «مهاجرون، مستوطنون، مولدون» (بالعبرية)، (تل أبيب: علما، وعام عوفيد، ٢٠٠٤)، ص ٢٨٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٢) أوري هوفيرت، «هل نتوقف في المنزلق: من دولة اليهود إلى دولة الشريعة» (بالعبرية)، (كيبوتس داليا: د. ن.، ١٩٩٩)، ص ٢٥٠.

الآلاف من غير اليهود يشكلون نسبة عالية من مجمل المهاجرين، وخصوصاً من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، وما زالت هذه النسبة ترتفع من عام إلى آخر. لذلك يشكل تعديل القانون على النحو المذكور تحولاً جوهرياً عميقاً في الفكر الصهيوني. فهو توجه ليبرالي يمنح الحق في الهجرة والامتيازات المادية لأبناء وأحفاد من زواج مختلط، على الرغم من تعريف الدولة بأنها دولة يهودية ودولة الشعب اليهودي. غير أنه في حين أبدت إسرائيل تسامحاً في مسألة هجرة المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً وتجنيسهم، فإنها كانت أكثر تشدداً مع المهاجرين من إثيوبيا وغيرها في قضية يهوديتهم وأسلوب تهويدهم. وقد باشرت الحكومة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ استقدام أفراد سبط «منشة» من الهند إلى إسرائيل، الذين يصل عددهم الكلي إلى نحو ٥٠٠٠ نسمة، بالإضافة إلى نحو ١٠٠٠ شخص كانوا وصلوا إلى إسرائيل في السنوات السابقة. وقد مر المهاجرون بإجراءات التهويد وفق الطريقة الأورثوذكسية، قبل هجرتهم، وهو الأمر الذي لم يحدث مع جماعات أُخرى مهاجرة إلى إسرائيل.

من الواضح أن من أهم أهداف ونتائج الهجرة اليهودية تحييد أثر التكاثر الطبيعي العربي في الميزان الديموغرافي. وقد انعكس هذا الأمر في التعديل الذي طرأ على تعريف الفئات السكانية في الإحصاءات الرسمية الإسرائيلية. فقبل سنة ١٩٩٥، كانت فئة «العرب» تشمل «الآخرون»، أي غير اليهود (بمن فيهم جماعات صغيرة تنتمي إلى البوذية والهندوسية والسمرة)، كما أن فئة «المسيحيون» لم تكن تميز بين العرب وغير العرب من المسيحيين. لكن هجرة عدد كبير من الروس الذين لم يسجلوا كيهود أدت إلى إعادة النظر في هذه التعريفات ابتداء من المسح السكاني لسنة ١٩٩٥،[13] إذ لم يعد المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء ووزارة الداخلية يدمجان غير اليهود في فئة «العرب» أو فئة «المسيحيون»، وأخذا يميزان بين المسيحيين العرب ومسيحيين آخرين، وأضافا فئتين جديدتين هما فئة «غير مصنفين بحسب الدين» وفئة «آخرون». ومنذ سنة ٢٠٠٢، أضيفت فئة جديدة في العديد من البيانات الإحصائية تحت تسمية «يهود وآخرون» في مقابل «العرب». وما من شك في أن هذه التعديلات الفنية في الظاهر، بالإضافة إلى الهجرة من الاتحاد السوفياتي سابقاً، أدت إلى تقليص عدد العرب ونسبتهم في الإحصاءات الإسرائيلية. فالجدول ٣ يشير إلى أن نسبة السكان العرب (من دون احتساب سكان

(١٣) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠١»، ص ١ - ٢.

القدس العربية) في إسرائيل لا تبلغ إلّا نحو ١٧٪. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن الإحصاءات تشمل منذ سنة ٢٠٠٠ نحو ٥٠٠٠ لبناني مُنحوا الهوية الإسرائيلية، وصنفوا ضمن السكان العرب من دون الإشارة إلى دينهم. وتشير المعطيات إلى هبوط عددهم إلى ٢٥٠٠ شخص في أواخر سنة ٢٠٠٨.[١٤]

جدول ٣

سكان إسرائيل في أواخر سنة ٢٠٠٨ بحسب الفئة (بالآلاف)

المجموع	٧٣٧٤,٠ [كذا]
اليهود	٥٥٦٩,٢
العرب	١٤٨٧,٦
آخرون	٣١٧,١

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,١.
تشمل المعطيات سكان القدس العربية ومحيطها الذين بلغ عددهم ٢٧٨,٣٠٠ نسمة (الجدول ٢,٨). وتشمل هنا فئة «آخرون» المسيحيين غير العرب، وأولئك الذين لا تصنفهم وزارة الداخلية بحسب الدين.

جدول رقم ٤

سكان إسرائيل في أواخر سنة ٢٠٠٨ بحسب الدين (بالآلاف)

المجموع*	٧٣٧٤,٠
اليهود	٥٥٦٩,٢
المسلمون	١٢٤٠,٠
المسيحيون	١٥٣,١
الدروز	١٢١,٩

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,٢.
تشمل المعطيات سكان القدس العربية ومحيطها. وتشمل فئة «المسيحيون» المسيحيين غير العرب.
* يشمل المجموع أولئك الذين لم يصنفوا بحسب الدين، واللبنانيين الذين لم يصنفوا بحسب الدين.

ثانياً: التوزيع الجغرافي للسكان

تأثر التوزيع الجغرافي للسكان في إسرائيل بتدخل الحكومة الكبير في تشكيل الجغرافيا الاستيطانية، وفي توزيع المهاجرين الجدد. وقد خضع هذا التدخل لاعتبارات قومية وأهداف جيو - سياسية وأمنية وأيديولوجية. فأولت الحكومات الأولى، منذ لحظة

(١٤) المصدر نفسه، ٢٠٠٩، الجدول ٢,١.

قيام الدولة، أهمية خاصة للمناطق المحيطية البعيدة عن وسط البلد (الشمال والجنوب)، وفي القدس. كما وجهت اهتماماً خاصاً إلى قضية تهويد الجليل نظراً إلى كونه يشمل الجزء الأكبر من السكان العرب. ويلاحَظ أنه جرّاء سياسة الدولة وبسبب عوامل أُخرى، حدث تحول كبير في توزيع السكان اليهود في مختلف الألوية، في حين حافظ العرب على التوزيع نفسه.

جدول ٥

التغيير في توزيع السكان بحسب الألوية في الفترة ١٩٤٨ - ٢٠٠٨

	١٩٤٨		٢٠٠٨	
	آلاف	النسبة	آلاف	النسبة
المجموع	٨٧٢,٧*	١٠٠,٠	٧٣٧٤,٠	١٠٠,٠
القدس	٨٧,١	١٠,٢	٩١٠,٣	١٢,٣
الشمال	١٤٤,٠	١٦,٨	١٢٤٢,١	١٦,٨
حيفا	١٧٥,١	٢٠,٥	٨٨٠,٠	١١,٩
المركز	١٢٢,٠	١٤,٣	١٧٧٠,٢	٢٤,٠
تل أبيب	٣٠٥,٧	٣٥,٧	١٢٢٧,٠	١٦,٦
الجنوب	٢١,٤	٢,٥	١٠٥٣,٦	١٤,٣
(المستوطنون في) الضفة الغربية	--	--	٢٩٠,٤	٣,٩

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,٦.
* بمن فيهم مجهولو الإقامة.

على الرغم من السياسة المعلنة، فقد أدى تعاظم قوة السوق، وضعف الحكم المركزي، والتعدد الأيديولوجي، وغياب الإجماع على الأهداف، وتأثير عوامل خارجية، إلى تراجع تأثير التخطيط القومي. فقد هبطت، مثلاً، نسبة وحدات السكن التي بنتها الحكومة من مجمل البناء من ٨٢٪ في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٩ إلى ٢٠٪ في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٨٩. ثم عادت فارتفعت مع موجة الهجرة الروسية ولمدة ثلاثة أعوام. وبعد سنة ١٩٩٢ عادت إلى الانخفاض حتى بلغت ٢٣٪ فقط سنة ١٩٩٨.[١٥] إن محصلة التخطيط القومي وتعاظم قوة السوق أديا في الوقت نفسه إلى تركيز المهاجرين القدامى، ومعظمهم من الأشكناز، في وسط البلد والساحل،[١٦] وإلى إبعاد المهاجرين الشرقيين

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٢، الجدول ٢.
(١٦) غداليا أوربـاخ، «تأثير المركزة وتوزيع الحكم في التركيز والتوزيع الجغرافي: توزيع السكان في إسرائيل»، «أوفقيم لجيوغرافيا»، العدد ٥٣ (٢٠٠١)، ص ٤.

عن الوسط إلى المناطق المحيطية في الشمال والجنوب. ويبرز ذلك بوضوح في «بلدات التطوير» والموشافيم التي تميزت بالانسجام في تركيبة سكانها. وعلى الرغم من أن كثيرين من هؤلاء انتقلوا لاحقاً إلى منطقة المركز، فإن هذه المناطق ما زالت مركزاً للأشكناز. وقد توجه معظم المهاجرين في السبعينيات والثمانينيات نحو لوائي المركز والقدس. أمّا مهاجرو التسعينيات، فقد توجه جزء كبير منهم إلى المناطق المحيطية في الشمال والجنوب بسبب توفر شقق السكن، ومبادرة الدولة بتركيز البناء وبأسعار رخيصة في هذه المناطق. وقد أدى هذا إلى تغيير وزن السكان الأشكناز في مختلف الألوية. وبالإضافة إلى الهجرة، فقد أثرت في توزيع السكان عوامل أُخرى بينها: معدلات النمو الطبيعي، والهجرة الداخلية، والهجرة إلى خارج البلد.

جدول ٦

سكان إسرائيل اليهود بحسب المنشأ ولواء السكن، أواسط سنة ٢٠٠٨

	المجموع	النسبة	من أب مولود في إسرائيل	النسبة	آسيا	النسبة	إفريقيا	النسبة	أوروبا وأميركا	النسبة
المجموع	٥٥٢٣,٧	١٠٠,٠	٢٠٤٣,٨	١٠٠,٠	٦٨١,٤	١٠٠,٠	٨٥٩,١	١٠٠,٠	١٩٣٩,٤	١٠٠,٠
لواء القدس	٦١٠,٣	١١,٠	٢٧٢,٢	١٣,٣	٦٧,٠	١٠,٠	٧٤,٩	٨,٧	١٩٦,٢	٩,٨
لواء الشمال	٥٣٥,٤	٩,٧	١٩٥,٦	٩,٥	٤٣,٤	٦,٣	١٠٦,٢	١٢,٩	١٩٠,٢	١٠,٠
لواء حيفا	٦١٤,٨	١١,١	١٨٧,٣	٩,٢	٤٩,٥	٧,٣	١٠٣,٤	١٢,٣	٢٧٤,٦	١٤,٧
لواء المركز	١٥٤١,٥	٢٧,٩	٥٨٢,٨	٢٨,٥	٢٣٠,٩	٣٣,٢	٢٢٧,٧	٢٥,٣	٥٠٠,٠	٢٥,٢
لواء تل أبيب	١١٤١,٦	٢٠,٧	٤٢٤,٢	٢٠,٨	١٩٧,٢	٢٩,٦	١١١,١	١٢,٧	٤٠٩,١	٢١,٥
لواء الجنوب	٨٠٢,٦	١٤,٥	٢٣٥,٢	١١,٥	٧٠,٣	١٠,٣	٢٠٩,٤	٢٥,٠	٢٨٧,٧	١٥,٠
الضفة الغربية	٢٧٧,٢	٥,٠	١٤٦,٣	٧,٢	٢٣,١	٢,٢	٢٦,٣	٢,٨	٨١,٥	٣,٨

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢٣ ,٢.

تشير الملاحظات السابقة إلى توجه عام، إذ إن الإحصاءات الرسمية تعتبر، كما ذكرنا، أحفاد المهاجرين المولودين في البلد إسرائيليي المنشأ، ولا تميز من ينحدر منهم من أوروبا وأميركا ممن ينحدر من آسيا وإفريقيا. على كل حال، يتضح من الجدول ٦ أن نسبة الجيل الثاني من مواليد إسرائيل (أبناء مواليد إسرائيل) والتي تبلغ نحو ٣٧٪ من سكان البلد اليهود عالية جداً في مدن المركز والقريبة منها، وفي المستعمرات في الضفة الغربية. ذلك بأنهم يتركزون في أقضية القدس والرملة وصفد وطبرية. ويعود سبب التركيز

في صفد وطبرية والقدس إلى استيطان هؤلاء تاريخياً في هذه المناطق، قبل قيام الدولة. أمّا اليهود من منشأ أوروبي - أميركي، الذين يشكلون نحو ٣٥٪ من السكان اليهود، فيتركزون في منطقتي حيفا وتل أبيب وقضاء عسقلان (أي مناطق الساحل) بنسبة أعلى من نسبتهم القطرية. وأمّا اليهود من منشأ إفريقي، فإن تركيزهم أعلى من نسبتهم القطرية (١٥,٥٪) في أقضية صفد وعسقلان وبئر السبع.

بالنسبة إلى طبيعة التجمع السكني، فإن سكان البلد يعيشون في ١١٩٣ تجمعاً سكانياً، منها ٢١٤ تجمعاً مدينياً و٩٧٩ قرية. وتعتبر إسرائيل من الدول التي تتميز بنسبة عالية جداً من السكان المدينيين؛ فعند إقامة الدولة كان هناك مدينة واحدة تجاوز عدد سكانها ١٠٠,٠٠٠ نسمة، في حين أن اليوم ثمة ١٣ مدينة يسكن فيها ٤٤٪ من سكان الدولة.[١٧] فقد ارتفعت نسبة سكان التجمعات المدينية من ٨٤,٣٪ سنة ١٩٦١ إلى ٩١,٦٪ سنة ٢٠٠٨. غير أن الهجرة الداخلية وسياسة التوزيع السكاني أدتا إلى هبوط نسبة سكان المدن الكبرى في الفترة نفسها من ٣٣,٨٪ إلى ٢٥,٢٪. وكان الهبوط في نسبة سكان تل أبيب وحيفا واضحاً، بينما سُجل ارتفاع في نسبة سكان القدس. ومن الملاحَظ أن سكان المدن الكبرى أخذوا في تركها والانتقال للسكن في مستعمرات صغيرة بالقرب منها منتجة مراكز مدينية كبيرة أقل اكتظاظاً. وتسارعت هذه العملية في التسعينيات وعبرت عن أوضاع اقتصادية جيدة والبحث عن نوعية حياة أفضل. أكبر هذه المراكز هو تل أبيب ومحيطها، حيث يسكن نحو ثلاثة ملايين نسمة، ثم حيفا ومحيطها، حيث يسكن مليون نسمة تقريباً.

تعيش الأغلبية العظمى من سكان إسرائيل في تجمعات سكنية يزيد عدد سكانها عن ألفي نسمة، تعرّف رسمياً بأنها مستعمرات مدينية. وتقسم مناطق البلد إلى مدينية أو قروية بحسب كثافة السكان فيها، حيث يعيش ٢٧٪ من السكان في قضاءي تل أبيب وحيفا اللذين يتميزان بنسبة عالية من السكان المدينيين (تل أبيب ١٠٠٪، حيفا ٩٨٪) والكثافة السكانية فيهما عالية. وتعتبر تركيبة السكان في ثلاثة أقضية (بيتح تكفا، رحوفوت، القدس) مدينية أكثر من المعدل القطري، والكثافة السكانية فيها عالية أيضاً. وهناك أربعة أقضية (الشارون، الرملة، الخضيرة، عكا)، تعتبر «نصف مدينية» لأنها تشمل مدناً وتجمعات قروية، وتساوي نسبة السكان المدينيين فيها النسبة القطرية. أمّا الأقضية الستة الباقية (صفد، طبرية، مرج

(١٧) سيكرون، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٤.

ابن عامر ـ يزراعيل، الجولان، عسقلان، بئر السبع)، فهي ذات صبغة قروية. وعلى الرغم من وجود مدينة في كل منها، فإن نسبة السكان المدينيين فيها أقل من النسبة القطرية، وكثافة السكان فيها منخفضة.(١٨)

جدول ٧

توزيع سكان إسرائيل على التجمعات السكانية بحسب نوعها وحجمها (بالآلاف)

	١٩٦١		٢٠٠٨	
	عدد السكان	النسبة المئوية	عدد السكان	النسبة المئوية
المجموع العام	٢١٧٩,٤	١٠٠,٠	٧٣٧٤,٠	١٠٠,٠
تجمعات مدينية	١٨٣٧,٥	٨٤,٣	٦٧٥٧,٥	٩١,٦
مدن فوق ٢٠٠,٠٠٠ نسمة	٧٣٦,٦	٣٣,٨	١٨٥٦,٣	٢٥,٢
– القدس	١٦٧,٤	٧,٧	٧٦٣,٦	١٠,٣
– تل أبيب ـ يافا	٣٨٦,١	١٧,٧	٣٩٢,٥	٥,٣
– حيفا	١٨٣,٠	٨,٤	٢٦٤,٨	٣,٦
– ريشون لتسيون	–		٢٢٦,١	٣,١
– أسدود	–		٢٠٩,٢	٢,٨
مدن ٥٠,٠٠٠ – ١٩٩,٩٩٩ نسمة	١٤٤,٨	٦,٦	٢٠٨٢,٢	٢٨,٢
مدن ٢٠٠٠ – ٤٩,٩٩٩ نسمة	٩٥٦,١	٤٣,٩	٢٨١٨,٩	٣٨,٢
تجمعات قروية	٣٤١,٩	١٥,٧	٦١٦,٢	٨,٣
موشافيم	١٢٤,٦	٥,٧	٢٥٨,١	٣,٥
كيبوتسات	٧٧,١	٣,٥	١٢٦,٧	١,٧
تجمعات قروية أُخرى	١٠٧,١	٤,٩	١٦٦,٩	٢,٣
خارج التجمعات السكنية	٣٣,٢	١,٥	٦٤,٦	٠,٩

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,١٢.

تواصلت في السنوات الأخيرة وجهات الهجرة الداخلية المعروفة منذ فترة طويلة، إذ توجد ثلاث مناطق كانت الهجرة إليها إيجابية، هي لواء المركز ولواء تل أبيب والضفة الغربية. وكانت أعلى نسبة من الهجرة إلى الضفة الغربية، إذ بلغت ١٥ بالألف. أمّا أكثر المدن جاذبية، فكانت بيتح تكفا والرملة ورحوفوت؛ ومعظم من استقر فيها من سكان البلد القدامى (مواليد البلد والمهاجرون إليها قبل سنة ١٩٩٠)، بسبب ارتفاع مستوى

(١٨) المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، «التقرير الاجتماعي، ٢٠٠٣» (بالعبرية)، ص ٧.

المعيشة فيها، وكون نوعية الحياة فيها أفضل من المدن الكبيرة، وكذلك قربها من الوسط. وهناك أربعة ألوية هاجر منها السكان هي: القدس، ولواء الشمال (وخصوصاً مدينتي صفد وطبرية)، ولواء حيفا (بصورة خاصة مدينة حيفا) ولواء الجنوب (ولا سيما مدينة بئر السبع).(١٩) أمّا الهجرة السلبية، فمصدرها الأقضية القروية البعيدة عن الوسط، وهي ناتجة من تنقل مهاجري التسعينيات،(٢٠) الأمر الذي يعني أن المهاجرين الجدد يتنقلون في اتجاهين متعاكسين: منهم من ينتقل من المناطق البعيدة عن الوسط (وخصوصاً جنوب البلد) إلى المناطق الساحلية، ومنهم من يترك الوسط إلى مناطق بعيدة (ولا سيما شمال البلد).

ثالثاً: التركيب الإثني للسكان

تتميز تركيبة المجتمع الإسرائيلي بتعدد الجماعات التي تختلف في خصائصها الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية: فسكان إسرائيل اليهود يشكلون فسيفساء من أصول متعددة وثقافات وتقاليد متنوعة. ومن الشائع تصنيف هذه الجماعات بحسب الانتماء الإثني الذي يشير إلى المنشأ الإثنو ـ جغرافي، ودرجة التدين وطبيعته، والشريحة الاقتصادية ـ الاجتماعية. ومن الممكن أن ندرج ضمن كل جماعة جماعات ثانوية تختلف فيما بينها في قضايا جوهرية. فضمن جماعة الأشكناز، يبرز المهاجرون الروس كفئة مميزة، في حين ينقسم المتدينون إلى عدة فئات تبرز بينها جماعة الحريديم بخصائص اجتماعية وثقافية واقتصادية واضحة. كما أن الحريديم أنفسهم ينقسمون إلى شرقيين وغربيين بناء على بلد الأصل. وقد تم تمييز فئة المتدينين ـ القوميين في السنوات الأخيرة كجماعة إثنية مختلفة. أمّا تعبير «الشرقيون»، فهو يضم جماعات متنوعة من شمال إفريقيا وآسيا حافظت على خصائصها وحدودها الاجتماعية، مع تفاوت درجة اندماجها في المجتمع. ويشكل الإثيوبيون، بدورهم، فئة ذات خصائص مميزة، ولا ينتسبون إلى أي من الفئات والجماعات المذكورة.

منذ هجرة اليهود الشرقيين، وخصوصاً من المغرب، عكس تعبير «الشرخ الإثني» الفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والمهنية بين الشرقيين والغربيين. ويتم التمييز

(١٩) المصدر نفسه، الجدول ٧؛ «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٦»، الجدول ٢,٥.

(٢٠) أورباخ، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

في الإحصاءات الرسمية بين مواليد آسيا وإفريقيا ومواليد أوروبا وأميركا كأن المجموعتين تشكلان وحدتي تحليل أساسيتين، على الرغم من الالتباس الجاري اليوم جرّاء ارتفاع نسبة أحفاد المهاجرين من كلا المجموعتين واعتبارهم إسرائيليي المنشأ. ومنذ السنوات الأولى للدولة، تبنت النخب سياسة بيروقراطية وثقافية واستيطانية لتقزيم تأثير الهجرة سياسياً وثقافياً في بلورة الهوية الجماعية، ولضمان استمرار هيمنة النظام السياسي الذي تبلور في فترة الاستيطان.[٢١] ووضعت سياسة الاستيعاب الأسس لتقسيم العمل الإثني في إسرائيل: فالأشكناز شغلوا الوظائف السياسية والعامة (موظفون، مدرسون، خدمة اجتماعية، الجيش وغيرها)، بينما عانى الشرقيون جرّاء فقر مواردهم الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، الأمر الذي أدى إلى ضعفهم وبقائهم مهمشين.[٢٢] وقد كان لهذه السياسة تأثير بعيد المدى. فحتى عندما تم التراجع عن سياسة «بوتقة الصهر»، والانتقال إلى موقف التعددية الثقافية، استمرت الفجوات في الاتساع وحافظت الحدود الإثنية على دلالتها.

يعرّف الشرقيون أنفسهم بأنهم في معظمهم يهود تقليديون أو محافظون، لكن هذا التعريف لا يعني أنهم جماعة منسجمة في درجة تدينها وتقليديتها. ففي طرف، ثمة شرائح يمكن أن تصنف مع الفئات العلمانية، وفي طرف آخر، هناك شرائح يمكن أن تعتبر جزءاً من المتدينين الحريديم، وكانت في الأساس ردة فعل ثقافية وسياسية من الجيل الثاني والثالث على أسلوب الاستيعاب المذل الذي استخدمته الدولة مع الجيل الأول.[٢٣]

بدأت تظهر في السبعينيات نخبة شرقية نشأت وتبلورت بمبادرة الأورثوذكس الليتوانيين، لكنها تركتهم وابتعدت عنهم على خلفية الشعور بالتمييز والفوقية والتقوقع الإثني من جانب الحريديم الأشكناز. وهكذا تبلورت حركة جديدة دمجت بين تراثها الشرقي والعناصر التي تبنتها من الأورثوذكسية الشرق ـ أوروبية. وقد زود اتحاد السفارديم المحافظين على التوراة، الذي عرف لاحقاً باسم شاس، هذه النخبة بالبنية التحتية السياسية والموارد المادية. وكان من أهم انتصاراتها نجاحها في السيطرة على مجلس الحاخامين الأعلى في الانتخابات التي جرت في شباط/ فبراير ١٩٩٨. من هنا كان تطور شاس ليصبح أهم حزب قام على أساس إثني شرقي، وقد حافظ على طابعه كحركة دينية حتى

(٢١) تسيبي تسميرت، «على جسر ضيق: التعليم في إسرائيل في سنوات الدولة الأولى» (بالعبرية)، (سديه بوكر: مركز تراث بن ـ غوريون؛ بئر السبع: جامعة بن ـ غوريون، ١٩٩٧).

(٢٢) كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣٠١.

أواسط التسعينيات، ثم أخذ يبرز طابعه الإثني الشرقي في أعقاب اتهام قائده الكارزمي أرييه درعي بالفساد وبمحاكمته. وأدعى شاس أن هذه المحاكمة تعكس الظلم الإثني الذي يعاني جرّاءه اليهود الشرقيون، فشن، بالتعاون مع المتدينين القوميين، حملة ضارية على محكمة العدل العليا في بداية سنة ١٩٩٩. وقد استطاع أن يحرز نصراً كبيراً في انتخابات الكنيست ابتداء من سنة ١٩٩٩ مستخدماً بشكل بارز الشعور بالتمييز ضد الشرقيين.

في المقابل، ظهرت في السنوات الأخيرة حركة شرقية علمانية على خلفية تراجع الهيمنة العلمانية ـ الأشكنازية. وارتبط نشوؤها بمحاولة الشرقيين ذوي الميول العلمانية الانخراط في النخبة الحاكمة عن طريق الاندماج في شرائح الطبقة الوسطى الإسرائيلية. واتبعت هذه النخبة استراتيجيا تمثلت في السكن في الضواحي والمناطق الأشكنازية، والاستثمار في التعليم الأكاديمي والمبادرات الاقتصادية لضمان الحراك المهني الاقتصادي، كما استخدمت استراتيجيا الزواج المختلط.[٢٤] وهكذا نشأت نخبة شرقية سياسية واقتصادية وثقافية تشبه في خصائصها الطبقة الوسطى الأشكنازية، قادت شبه ثورة شرقية ـ علمانية نخبوية منذ أواسط التسعينيات. فقد كان ظهور حركة «القوس الديمقراطي الشرقي» استمراراً للثورة الثقافية التي بدأها الشرقيون في أواخر السبعينيات. ورافقتها حركة ثقافية قوية في مجال المسرح ونشر الكتب، وحركة نسوية شرقية «أحوتي». وقد تكللت هذه الثورة بتغيير السياسة في جهاز التربية والتعليم الذي أقره الوزير يتسحاق ليفي سنة ١٩٩٨، وبتكريس «التعددية الثقافية» في التعليم والإعلام ومجالات أُخرى. لكن نجاح حركة «القوس الديمقراطي الشرقي» بقي محدوداً.[٢٥]

نتج من تغلغل الشرقيين في مؤسسات الدولة المتعددة وإحياء ثقافتهم وقوتهم السياسية المتصاعدة شعور الأشكناز بالخوف من تراجع قوتهم وهيمنتهم. واشتد هذا الشعور أكثر عندما تبين أن المهاجرين من روسيا لم ينضموا إلى الأشكناز، وإنما اعتبروا أنفسهم جالية متميزة من الإسرائيليين جميعاً، واتجهوا نحو تنظيم أنفسهم سياسياً وكرسوا اختلافهم الاجتماعي والثقافي في شتى المجالات. كما أن تصاعد قوة المتدينين الحريديم من أصل غربي شكل مصدر خوف لدى الأشكناز العلمانيين من استمرار هيمنتهم على المجتمع الإسرائيلي.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٣١٣.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٣١٥.

رابعاً: القطاع الإثني الأشكنازي

على هذه الخلفية، شهدت الفترة ما بعد أواخر تسعينيات القرن العشرين توسعاً في الفعاليات التي تبرز تشكل القطاع الإثني الأشكنازي في المجتمع الإسرائيلي. ويمكن اعتبار هذه الظاهرة من أهم التطورات التي شهدتها إسرائيل منذ عهد الاستيطان حتى الآن. فهي تحمل أبعاداً سياسية واجتماعية وثقافية واقتصادية مهمة جداً، إذ تؤشر إلى انحسار الهيمنة الأشكنازية بصفتها النمط الثقافي والاجتماعي الذي يعكس الشخصية الإسرائيلية المركزية، أي النمط الذي يفترض أن يقترب منه المهاجرون غير الأشكناز ويتقمصوه. لقد فرض الأشكناز على الإسرائيليين ثقافة لا تميز بينهم وبين الصهيونية والدولة، وادعوا لفترة طويلة أنهم غير واعين لمنشئهم الأشكنازي، ويحاولون تمويه معنى الأشكنازية عن طريق خطاب يشوه معنى الانتماء. لكن سلوك الأشكناز ملموس من دون إظهار الانتماء، فهم يعلنون أنهم إسرائيليون وبذلك تنصهر الأشكنازية في الهوية الإسرائيلية ويتم إقصاء الشرقي. ويطهر النظام الأشكنازي من الانتماء الإثني، بينما المؤسسات كلها، بما فيها الجيش، تتسم بالتراتبية بحسب المنشأ.(٢٦)

إن التحول في الوعي الأشكنازي في السنوات الأخيرة جاء على خلفية تبلور القطاعات الإثنية في إسرائيل، وكردة فعل على الهجمة التي بدأها الشرقيون والمتدينون ضد هيمنة الأشكناز على جميع مجالات الحياة، وضد التطابق بين الأشكنازية والدولة. كذلك كانت العولمة من محفزات البحث عن ميزات الهوية الأشكنازية، فقد جعلت من البحث عن الهوية ضرورة وجودية في مواجهة عملية النسيان والتسطيح التي تقزم الإنسان إلى مجرد كيان مستهلك. هذه العودة إلى التراث والهوية تشكل ردة فعل على شعور الأشكناز بأنهم دفعوا ثمناً باهظاً حين اختاروا طريق خلق الشخصية الإسرائيلية اليهودية ـ الصهيونية الجديدة البديلة من شخصية اليهودي في الشتات، وتعميق الجماعية في سبيل تقديس الدولة. فقد أدى ذلك إلى شيوع السطحية في العلاقات والتمويه، وإلى تغييب الهويات الحقيقية، التي يختبئ تحتها غياب التسامح والتضامن.(٢٧)

يتكون الأشكناز من فئتين رئيسيتين هما: المهاجرون الذين أتوا من غرب أوروبا

(٢٦) أورنا ششون ـ ليفي، في ندوة «الأشكنازية، ما هي»، التي عقدت في معهد فان لير ـ القدس، ١٩/٦/٢٠٠٦ (بالعبرية).

(٢٧) شلوميت لير، «يقظة الأشكناز»، www.notes.co.il/lir/18070.asp (الدخول في ٤/ ٢/ ٢٠١٠).

ووسطها وذريتهم، والمهاجرون من شرق أوروبا وذريتهم. وقد اختلفت الفئتان في خصائص أساسية، إذ كانت الأولى تميل إلى الاندماج في المجتمعات الأوروبية، بينما اتجهت الثانية إلى العزلة والتقوقع. كما أنهما تختلفان في تفسير الشريعة اليهودية، وفي الشعائر الدينية، وخصوصاً بسبب نشوء التيار الإصلاحي والتيار المحافظ في غرب أوروبا. أمّا ما يوحدهم، فهو لغة البيديش والثقافة التي نشأت حولها. وكان يهود الفئة الأولى ينظرون إلى يهود شرق أوروبا، بولندا وروسيا والدول المجاورة لها، على أنهم أدنى ثقافة وتعليماً، غير أن أغلبية الفوارق بينهما غابت بعد الحرب العالمية الثانية. لكن الأشكناز الذين هاجروا إلى إسرائيل أتوا من دول أُخرى، مثل الولايات المتحدة وكندا ومصر والصين وأستراليا، وهؤلاء جميعاً أصولهم أوروبية. وعلى الرغم من الاختلافات بين الأشكناز، فإن ما يميزهم السحنة الأوروبية والثقافة ولغة البيديش. وقد أتوا إلى البلد مع ثقافة غربية وتعليم غربي وقيم اجتماعية وسياسية غربية.

إن النخب السياسية والاجتماعية والثقافية والإعلامية في إسرائيل هي في أغلبيتها من أصول أشكنازية. فالحركة الصهيونية هي حركة أشكنازية أوروبية في أساسها، وكان معظم المهاجرين إلى فلسطين حتى سنة ١٩٤٨ من أوروبا. وقد نتج من ذلك أن النظام السياسي الذي قام في إسرائيل تأسس على النخب الأشكنازية التي حافظت على مواقعها من جيل إلى آخر حتى اليوم، على الرغم من انحسار هيمنتها المطلقة في إسرائيل. وهناك إجماع بين الباحثين على أن هناك انسجاماً بين التحصيل الجامعي والميول السياسية السائدة في اليسار الإسرائيلي الأشكنازي، التي تدعم الليبرالية في القضايا الدينية والاجتماعية وحقوق الإنسان. غير أنه يلاحَظ في العقد الأخير تحولات في التقسيم بين الميول السياسية والمنشأ. ويظهر ذلك بصورة خاصة في التوجه الليبرالي بين الحركات الشرقية، مثل حركة «القوس الديمقراطي الشرقي». ويبدو أن الانتماء الإثني أقوى من الانتماء الديني، إذ ينتمي الأشكناز الحريديم إلى حزب يهدوت هتوراه، بينما يدعم الشرقيون حزبي الليكود وشاس. ويلاحَظ أن الاختلاف الديني ودرجة التدين بين الأشكناز هما أكثر بروزاً مما بين الشرقيين. فبين الأوائل نجد الحريديم المتطرفين، ومنهم جماعة ناطوري كارتا التي تعارض وجود دولة إسرائيل من منطلقات دينية، ونجد العلمانيين المتطرفين الذين يعارضون الدين بشكل مطلق، لكن لا نجد مثل هذا الاختلاف بين الشرقيين.

بدأت النشاطات التي تهدف إلى تنمية الهوية الأشكنازية وتعزيزها في أواخر التسعينيات. وشملت هذه الفعاليات إنتاج أفلام سينمائية وتلفزيونية ونشر كتب ومقالات

وعقد ندوات ومؤتمرات وجدلاً مستمراً في وسائل الإعلام وبشكل بارز جداً في مواقع الإنترنت. وتراوحت هذه النشاطات بين الكشف عن الخطيئة التي ارتكبها الأشكناز ضد الشرقيين عندما فرضوا مبدأ الوحدة الثقافية والاجتماعية المتمثل في سياسة «بوتقة الصهر»، وبين البحث عن الخصائص الاجتماعية والثقافية المميزة للأشكناز وتراثهم وقيمهم الاجتماعية والعادات والتقاليد، وعن الفوارق بين الفئات التي تشكل مجتمعة الجماعة الأشكنازية. كما تبين أن تعلم اللغة اليديشية أصبح من النشاطات البارزة التي يقوم بها الشباب من أصل أشكنازي.

من الملاحَظ أن الفعاليات والنشاطات المترددة والخجولة في بدايتها بدأت تأخذ منحى مختلفاً في سنة ٢٠٠٥، فقد تحولت إلى نشاطات واسعة الانتشار، لا تتورع عن مواجهة الخطاب الشرقي، ولا تأخذ في الاعتبار ردات الفعل المرتقبة في المجتمع الإسرائيلي. ففي تلك السنة نشرت ميراف روزنتال ـ مرمورشتاين كتاباً هو الأول من نوعه في تاريخ الحركة الصهيونية وإسرائيل تحت عنوان: «الموضوع: أشكنازيم».[28] وتصرح الكاتبة أن كتابها يشكل مواجهة مع «الخطاب الشرقي الجديد»، ومحاولة لـ«اختراق طوق النقد الذي يحيط بالأشكناز»،[29] والذي تمثله حركة شاس من جهة، وحركة المثقفين الشرقيين، «القوس الديمقراطي الشرقي»، والحركة النسوية الشرقية، «أحوتي»، من جهة أُخرى. وتدعي أن ثمة خطاباً شرقياً عن الأشكناز، في حين أن الجدل بشأن الشرقيين مرفوض شعبياً و«عيب» بالمعايير الإسرائيلية. وتقول الكاتبة إن الخطاب الشرقي «لا يهدف إلى بناء مجتمع عادل، وإنما هو موجه ضد الأشكناز»[30] كجماعة، وهو خطاب خطر لأنه «يطالب بوضوح بالاندماج الثقافي في الشرق الأوسط»،[31] الأمر الذي يعني تحويل إسرائيل إلى ديكتاتورية إسلامية ـ أصولية متخلفة ومظلمة.[32] وتعبر الكاتبة عن شعور الأشكناز بأن الشرقيين من الحريديم والعلمانيين يتسلطون على الدولة، وترى أن الأشكناز يبلورون هوية قطاعية إثنية بسبب الهجوم عليهم. عملياً، لا تعرّف الكاتبة الأشكنازية ولا تبحث في السيرورات التاريخية والسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، بما فيها

(٢٨) ميراف روزنتال ـ مرمورشتاين، «الموضوع: أشكنازيم» (بالعبرية)، (تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٥).
(٢٩) المصدر نفسه، ص ٨.
(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٢.
(٣١) المصدر نفسه.
(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٤.

التوتر بين الدولة والمجتمع، والتي أنتجت المجتمع القطاعي، لكنها تصور الأشكناز أنهم محاصرون وضحايا الهجوم الشرقي. وإلى جانب كتاب روزنتال ـ مرمورشتاين، من الجدير بالإشارة إلى أنه صدر أيضاً في أواخر سنة ٢٠٠٥ فيلم سينمائي عنوانه «الأشكناز»، يروي قصة مجموعة من الشباب يرغبون في العودة إلى جذورهم الأشكنازية التي محتها الكارثة والصهيونية، كون هذه الأخيرة هدفت إلى خلق الإسرائيلي الجديد الذي ينكر تراثه الأشكنازي. ويُبرز الفيلم الشباب كأناس مضطرين إلى العيش في إسرائيل مع إسرائيليين آخرين هم الشرقيون، وكضحايا وأقلية مضطهدة تتعرض هويتها وحتى وجودها للخطر.[33]

وفي تموز/ يوليو ٢٠٠٥، حدث تطور مهم آخر في تبلور القطاع الإثني الأشكنازي، إذ أُعلن نشوء «الحركة من أجل هوية أشكنازية»، والتي بدأت تنشر برامجها من خلال موقع خاص بها في الإنترنت، وعرّفت «وثيقة النقاط العشر» هدفها بأنه «صوغ وتعريف مفاهيم أشكناز، أشكنازيين، وأشكنازية بطريقة متجددة وخلاقة في ضوء التحولات التي يمر بها الشعب اليهودي في الألفية الجديدة.»[34] وترى الحركة أن الأشكناز هم أقلية في إسرائيل ليس بالمعنى العددي، لكن بسبب ما تسميه الاضطهاد الثقافي. فهم يشعرون بأنهم أقلية في خطر، وبأنهم يدفعون إلى الزاوية في كثير من الحالات: الجيش، والمدرسة، والشارع، والباص، وبرامج التلفزيون وغير ذلك.[35] كما ترى أنه حدث انقلاب بطيء أصبح من خلاله الشرقي ممثلاً للهوية الإسرائيلية وليس الأشكنازي كما كان في السابق. ومن المثير أن الحركة تدعي أن «من السهل في السياسة الداخلية عرض الهوية الشرقية على أنها تعبر أكثر عن الهوية الإسرائيلية، بينما من السهل عرض الأشكنازية في الخارج على أنها الممثل الأمين للهوية الإسرائيلية.»[36]

تُعدّ ظاهرة بروز القطاع الإثني الأشكنازي والبحث عن هوية قطاعية من جانب الفئة التي ما زالت تعتبر الفئة المهيمنة على الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية في إسرائيل، من أهم التطورات التي شهدها المجتمع الإسرائيلي منذ نشوء الحركة الصهيونية. وهي تعكس بوضوح التحولات العميقة التي حدثت في تركيبة المجتمع، وخصوصاً نتيجة تأثير الهجرة. وكما أشرنا، كان للمهاجرين الروس وأسلوب اندماجهم ومواقفهم من

(٣٣) «هآرتس»، ٢١/ ١٠/ ٢٠٠٥.
(٣٤) «وثيقة النقاط العشر»، http://www.ashkenaz.org.il/wordpress/?p=3 (الدخول في ٦/ ٢/ ٢٠١٠).
(٣٥) «الأشكناز كأقلية»، http://www.ashkenaz.org.il/wordpress/?p=53 (الدخول في ٦/ ٢/ ٢٠١٠).
(٣٦) المصدر نفسه.

المجتمع الإسرائيلي أثر كبير في تطور هذه الظاهرة. ويضاف إلى ذلك هجرة الإثيوبيين التي أثرت إلى حد كبير في التصور الذاتي للمجتمع الإسرائيلي ومدى استعداد فئاته المتعددة لاستيعاب مهاجرين مختلفين تماماً عن سائر أفراد المجتمع.

خامساً: المهاجرون الجدد ـ الإثيوبيون والروس

تحمل هجرة الإثيوبيين والروس مضامين مهمة بسبب أثرها الكبير في كل من التركيبة السكانية والإثنية، والحياة الاجتماعية، والنظامين السياسي والاقتصادي، واتجاهات التطور في المجتمع الإسرائيلي، وبصورة خاصة بسبب إثارتها قضايا مصيرية تتعلق بتعريف الفرد والجماعات والدولة.

أ) المهاجرون الإثيوبيون

بدأت قصة الهجرة من إثيوبيا سنة ١٩٧٣ عندما قرر الحاخام الأكبر السفاردي عوفاديا يوسف، خلافاً لموقف الحاخام الأكبر الأشكنازي شلومو غورين، أن طائفة «بيتا يسرائيل» الإثيوبية تعتبر طائفة يهودية، وأن لأعضائها الحق في الهجرة إلى إسرائيل. غير أنه حتى سنة ١٩٧٧ لم يتجاوز عدد المهاجرين من إثيوبيا إلى إسرائيل المئات، ثم وصل في السنوات ١٩٧٧ - ١٩٨٣ إلى نحو ٦٠٠٠ مهاجر بشكل متقطع. وفي سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٥، نظمت الحكومة الإسرائيلية ما سمي «عملية موشيه» لجلب أكثر من ٧٠٠٠ مهاجر. وتواصلت الهجرة بشكل متقطع حتى سنة ١٩٩١، عندما تم تنظيم ما سمي «عملية سليمان» التي جلب فيها نحو ١٥,٠٠٠ نسمة دفعة واحدة. وبعد ذلك تتابعت الهجرة على أساس فردي. وفي أواسط سنة ٢٠٠٨، بلغ عدد الإسرائيليين من أصل إثيوبي ١٠٦,٩٠٠ نسمة، بينهم ٣٦,٣٠٠ من مواليد البلد.(٣٧)

يختلف الإثيوبيون عن سكان إسرائيل اليهود من ناحية المظهر ولون البشرة والشك في يهوديتهم. ولذلك فهم يعكسون تجديداً ويضيفون إلى التنوع السكاني بعداً جديداً يمثل حاجزاً يصعّب اندماجهم الاجتماعي. إضافة إلى ذلك، فإن سياسة الاستيعاب التي نفذتها حكومات إسرائيل نحوهم شكلت عاملاً مهماً في تحديد مكانتهم ونوعية اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي. فقد كان الاستيعاب على أساس جماعي وليس فردي، الأمر

(٣٧) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,٢٤.

الذي أدى إلى تبعيتهم للمؤسسات الرسمية، وأوجد صعوبة لدى الأفراد في امتلاك موارد وأدوات للتكيف وفق المجتمع الجديد.

(١) السكن:

جرى تسكين المهاجرين الإثيوبيين، في البداية، في مراكز الاستيعاب التي تعتبر عالماً مغلقاً بعدة معان: شكل السكن (مساكن متحركة موقتة)؛ السياج المحيط الذي يفصلهم عن العالم؛ اللغة التي يستخدمها الموظفون؛ تعليلات أيديولوجية لتبرير فرض نوع السكن (حماية السكان في المراكز)؛ وسائل عزل اجتماعية (جماعة مختلفة عن الآخرين ومنسجمة داخلياً)؛ وسائل التواصل مع الخارج.(٣٨) وعاملت السلطات المختصة المهاجرين في مراكز الاستيعاب كفئة اجتماعية منفردة خاصة، فقسمتهم إلى جماعات بحسب علاقات القربى والسن والجنس، وأنشأت من أجلهم مؤسسات لعلاج المشكلات الاجتماعية، وخصصت لهم ميزانيات على أساس حاجاتهم الخاصة. وبعد فترة طويلة أمضاها المهاجرون الإثيوبيون في مراكز الاستيعاب، كانوا يُنقلون إلى أماكن سكن ثابتة في أنحاء البلد. لكن سياسة توزيعهم على مناطق متعددة فشلت عملياً، فتكونت جوالٍ كبيرة في عدد من أماكن السكن، الأمر الذي ساهم في عرقلة الاندماج.(٣٩) أضف إلى ذلك أن كثيراً ما كانت عملية إسكانهم تواجه معارضة من سكان الأحياء التي يتم توطينهم فيها.

(٢) التعليم:

كان المهاجرون من إثيوبيا في معظمهم صغار السن (نحو ٦٠٪ تحت سن ٢٤ عاماً). ولذلك كانت قضية التعليم القضية الأساسية الأولى التي تتطلب معالجة: فقد ألحق ٩٥٪ من الأولاد في مدارس التعليم الحكومي ـ الديني، بناء على قرار حكومي مسبق، من دون أخذ رأي ذويهم في الموضوع. وأدخل عدد كبير منهم مدارس دينية داخلية معروفة بمستواها التعليمي المتدني، وتم توجيه عدد منهم إلى التعليم المهني وعزلهم تماماً عن سائر الطلاب. والنتيجة أن تحصيلهم التعليمي بقي أدنى كثيراً من تحصيل

(٣٨) إستر هيرتسوغ، «البيروقراطية والمهاجرون من إثيوبيا» (بالعبرية)، (تل أبيب: تشريكوبر، ١٩٩٨)، ص١٩.

(٣٩) غادي بن ـ عازار، «كما النور في الجرة: هجرة واستيعاب يهود إثيوبيا» (بالعبرية)، (القدس: رؤوفين ـ ماس، ١٩٩٢)، ص٦٤ ـ ٦٥.

الإسرائيليين،(٤٠) وأن عدد من استطاعوا الالتحاق بالتعليم العالي كان قليلًا جداً، ومن استطاع تحقيق ذلك وجد صعوبة كبيرة في الاستمرار في الدراسة والحصول على لقب.

لقد ساهمت صعوبة التأقلم الاجتماعي لدى التلاميذ الإثيوبيين في الصعوبات التي واجهوها في تحصيلهم العلمي. وهذا ناتج، بدوره، من موقف سائر الإسرائيليين تجاههم. فالمعارضة التي كان بعض الإسرائيليين يبديها، وما زال، بشأن التعايش مع المهاجرين الإثيوبيين كانت تشمل مقاعد الدراسة أيضاً. وكان يتمثل ذلك في رفض بعض إدارات المدارس تسجيل الأولاد من أصل إثيوبي. وإذا ما ضمت مدارس معينة أكثرية إثيوبية، كان الإسرائيليون يعتبرونها مدارس متدنية في المستوى، ويحاولون إبعاد أبنائهم عنها،(٤١) حتى إن في بعض الحالات ترك الأولاد الإسرائيليون المدارس التي التحق بها الأولاد الإثيوبيون، الأمر الذي كان يؤدي، بدوره، إلى أن يصبح هؤلاء الأغلبية في تلك المدارس.(٤٢)

(٣) العمل:

كانت أصعب مشكلة واجهها الإثيوبيون هي الاندماج في سوق العمل. وهكذا فقد تحولوا إلى أقلية ضعيفة وفقيرة ومميز ضدها،(٤٣) الأمر الذي جعلهم يبادرون إلى أعمال احتجاج ضد السياسة المتبعة نحوهم قياساً بالسياسة المتبعة تجاه المهاجرين الروس. وقد تحسنت أوضاع بعضهم بعد سنوات من الهجرة في أعقاب نجاحهم في التعليم وتأهيلهم مهنياً وإتقانهم اللغة العبرية، وخصوصاً الشباب تحت سن الأربعين عاماً.(٤٤) ويعمل كثيرون منهم داخل الجالية الإثيوبية وفي خدمتها.

(٤) الدين:

مع بداية موجات الهجرة الجماعية من إثيوبيا، وبما أن عادات المهاجرين الدينية كانت مختلفة، وخصوصاً في قضايا الحلال والحرام، وهي أشبه بعادات اليهود العلمانيين، رأى المتدينون الأورثوذكس أن الاعتراف بيهودية القادمين الجدد كان يعني الاعتراف

(٤٠) المصدر نفسه، ص٦٧.
(٤١) «هآرتس»، ٣٠/ ٥/ ٢٠٠٦.
(٤٢) المصدر نفسه.
(٤٣) بن - عازار، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٨ - ١٤٠.
(٤٤) إستر بنيطة وغيلا نوعم، «يهود إثيوبيا تحت الأضواء» (بالعبرية)، (القدس: معهد دراسة الرعاية في التعليم، والجامعة العبرية، ١٩٩٧)، ص٨٦.

بالتعددية في اليهودية، الأمر الذي قد يضطرهم إلى الاعتراف بالمحافظين والإصلاحيين، وفي النهاية بالعلمانيين. ونتيجة ذلك، أصرت الحاخامية على ضرورة تهويد مهاجري إثيوبيا من جديد بحسب الأصول المتبعة في الشريعة اليهودية، مستغلة القانون الذي يمنحها صلاحية أن تكون الجهة الوحيدة المخولة اتخاذ القرار بالنسبة إلى وضع اليهود الشخصي. فاضطر ٧٠٠٠ من المهاجرين الأوائل الخضوع لطقوس التهويد المفروضة عليهم. لكن قيادة الهجرة الكبيرة في حملة موشيه سنة ١٩٨٥ رفضت بشدة الشروط المفروضة، فتنازلت القيادات الدينية في إسرائيل عن قرار التهويد الجماعي، إلّا إن المهاجرين رفضوا من جانبهم أي شروط أُخرى مهما تكن، ولم يتم حل الإشكالات كلها حتى اليوم. فعلى الرغم من تسجيل الإثيوبيين يهوداً، فرضت الحاخامية في حالات تسجيل الزواج إعادة التهويد بحسب القواعد الأورثوذكسية. فأدى الوضع إلى احتجاج الإثيوبيين حتى تم التوصل إلى اتفاق وسط ضمن تسجيل حالات الزواج من دون التعرض لقضية يهودية المهاجر.(٤٥) ويتبين من آخر المعطيات المتوفرة أن نحو ١١,٠٠٠ مهاجر من إثيوبيا حصلوا على الجنسية الإسرائيلية، لكنهم لم يسجلوا يهوداً.(٤٦)

(٥) الهوية:

واجه المهاجرون الإثيوبيون مشكلة تحديد هويتهم الدينية والثقافية بعد الهجرة. فقد تبين أن معظمهم لم يستطع الاندماج في المجتمع الجديد، وعانى جرّاء أزمة هوية عميقة. غير أن الأبحاث الميدانية تبين أن الشباب الذين خدموا في الجيش استطاعوا اجتياز أزمة الهوية بصورة أسهل نسبياً، وأنهم بلوروا هوية إسرائيلية إلى جانب الاستمرار في التماثل مع القيم المركزية في الثقافة الإثيوبية، مثل الصورة الذاتية الإيجابية، والاستمرارية التاريخية، والشعور بالانتماء. لكن الهوية اليهودية التي ما زالت موضع شك وخلاف تشكل جرحاً مفتوحاً، وتؤخر بلورة الهوية الجديدة.(٤٧) وتعبر مسألة الهوية عن درجة خيبة أمل مهاجري إثيوبيا من المجتمع الإسرائيلي، فقد توقعوا أن يصبحوا جزءاً من التيار المركزي في المجتمع الإسرائيلي، لكن وجدوا أنفسهم أقلية مختلفة في نمط حياتها ولون بشرتها وعاداتها، الأمر الذي ولد لديهم شعوراً بالإحباط والمعاناة وتشويشاً في

(٤٥) هوفيرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٣.
(٤٦) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٦»، الجدول ٢,٢٣.
(٤٧) مالكا شبتاي، «أخي الأقرب: مسيرة هوية جنود مهاجرين من إثيوبيا» (بالعبرية)، (تل أبيب: تشيركوبر، ١٩٩٩)، ص٢٠٥ - ٢٠٦.

الهوية.(٤٨) فواجهوا مشكلات كثيرة في التأقلم والاندماج، وخصوصاً من حيث التنظيم الاجتماعي، والعلاقات داخل العائلة، ودور الوالدين في التربية، وتقسيم العمل، ومكانة المرأة، وكبار السن، ونمط السكن، ومشكلة اللغة، والانتقال إلى مؤسسات تعليم حديثة.

أقام الإثيوبيون عدداً من الجمعيات والتنظيمات للمطالبة بحقوقهم وخدمة أبناء الجالية. وقد توحدت هذه المؤسسات سنة ١٩٩٠ تحت سقف «اتحاد منظمات المهاجرين الإثيوبيين» الذي حصل على اعتراف بصفته ممثلاً رسمياً لهم. كما نظموا العديد من التظاهرات وفعاليات الاحتجاج ضد سياسة التمييز التي اتبعتها الدولة من وجهة نظرهم، وهم يحوّلون، عادة، الاحتفال بعيد «سيجاد» إلى نشاط احتجاجي.(٤٩) غير أن عددهم وفقرهم وخصائصهم الثقافية والاجتماعية لا تمنحهم فرصة تشكيل قوة سياسية مؤثرة.(٥٠) وفي هذا الصدد، اختلف وضع الإثيوبيين عن وضع المهاجرين الروس في أن الأولين كانوا معنيين بالاندماج في المجتمع الإسرائيلي وحتى الانصهار في النسيج الاجتماعي للمجتمع اليهودي بأسرع ما يمكن. لكن تبين لهم أنه حتى لو استطاعوا تحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، فإنهم سيبقون جماعة مختلفة بشكل واضح، وأن الحدود بينهم وبين بقية الإسرائيليين أبرز من الحدود بين الجماعات الأُخرى التي تكوّن هذا المجتمع. وليس أدل على التمييز العنصري ضدهم الفضيحة التي كشفت في أواخر سنة ٢٠٠٦ عن امتناع الدوائر الصحية المعنية من استخدام الدم الذي يتبرعون به بدعوى الخطر من أنهم يحملون مرض نقص المناعة (الإيدز).(٥١)

في الخلاصة، من الجدير بالقول إن قبول السلطات السياسية والدينية بهجرة جماعة تتميز باختلاف كبير عن الإسرائيليين ترك أثره في المجتمع الإسرائيلي من ناحية التصور الذاتي والهوية الجماعية، وخصوصاً فيما يتعلق بتعميق فكرة التعدد الثقافي. كما أن منح الجنسية الإسرائيلية، قبل بت قضية يهودية المهاجرين نهائياً، أثار مسألة يهودية الدولة بكل ثقلها وأبعادها. فقد كانت هذه أول مرة يمنح فيها مهاجرون الجنسية قبل أن تحسم مسألة انتمائهم الديني، الأمر الذي يعني الفصل بين الهوية المدنية والدين على الرغم

(٤٨) غ. سبيكتور، «خطوط عريضة للموجهين في الإشراف على الآباء» (بالعبرية)، (القدس: وزارة التربية والثقافة والرياضة، ١٩٩٩)، ص٢٣.

(٤٩) «هآرتس»، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦.

(٥٠) كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٨.

(٥١) «يديعوت أحرونوت»، ١/ ١١/ ٢٠٠٦.

من الأهمية الكبيرة للموضوع في الأيديولوجيا الصهيونية. لذلك فإن تأثير هذه الهجرة قد يكون كبيراً على المدى البعيد، وخصوصاً في مسألة يهودية الدولة، وفي حل دوامة «من هو اليهودي»، وفي حسم العلاقة بين الدين والدولة. وقد تكرست مسألة الفصل بين الجنسية المدنية والانتماء الديني لاحقاً مع وصول أعداد كبيرة من المهاجرين غير اليهود من الاتحاد السوفياتي سابقاً.

ب) المهاجرون الروس

شكلت هجرة الروس خلال تسعينيات القرن الماضي الموجة الأكبر في تاريخ موجات الهجرة إلى إسرائيل، وكانت الأكثر تأثيراً في تغيير تركيبة السكان. وعلى الرغم من عدد سكان الدولة الكبير، مقارنة بعددهم عند وصول الهجرة الجماهيرية في بداية الخمسينيات، فإن الصفات الديموغرافية والثقافية للمهاجرين الروس تركت بصمات خاصة على سكان الدولة.

(١) خصائص الهجرة الروسية:

تميزت الهجرة الروسية الأخيرة بعدد من الخصائص نذكر منها ما يلي:

- عدد المهاجرين: في حين وصل إلى البلد في السبعينيات نحو ١٦٠,٠٠٠ من المهاجرين الروس،(٥٢) جاء في التسعينيات نحو ٨٣٠,٠٠٠ مهاجر، وفي الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٨، ١٥٥,٠٠٠ مهاجر تقريباً.(٥٣)
- أطفال المهاجرين يشكلون نسبة متدنية جداً، في مقابل نسب عالية من كبار السن والنساء والمطلقات والعائلات صغيرة الحجم والعائلات أحادية الوالدين.
- انتماء المهاجرين إلى الطبقة الوسطى والطبقة الوسطى ـ العليا مهنياً. فنسبة المتعلمين وأصحاب المهن بينهم عالية قياساً بسكان المنشأ وسكان إسرائيل: نسبة ذوي تعليم ١٣ عاماً وأكثر بينهم لحظة وصولهم تصل إلى ٥٥٪، في مقابل ٢٨٪ من سكان إسرائيل. وهناك نسبة عالية بين هؤلاء من الأكاديميين وذوي المهن الحرة والمهن التقنية.
- مهاجرو التسعينيات علمانيون في الأساس، خلافاً للهجرات السابقة، إذ إن قسماً منهم يحمل قيماً ثقافية خالية من أي بعد يهودي، ديني أو علماني. كما أن كثيرين ممن سجلوا كيهود لم يعترف بكونهم هكذا بحسب الشريعة، وهم بعيدون جداً عن أي خلفية

(٥٢) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ١٩٨٠».

(٥٣) المصدر نفسه، ٢٠٠٩، الجدول ٤,٤.

ثقافية يهودية. لذلك لم تكن هذه هجرة صهيونية في الصميم، الأمر الذي تسبب بالعديد من المشكلات والعقبات أمام فرص اندماجهم الاجتماعي: عدم معرفة التاريخ واللغة؛ الغربة الثقافية؛ صعوبة الاندماج في مجتمع تنافسي.(٥٤)

- المهاجرون في أغلبيتهم غير مبالين بمسألة الهوية.(٥٥) أمّا الهوية اليهودية، فكانت بالنسبة إليهم مجرد هوية رمزية خالية من المضامين الدينية والثقافية. إلّا إن البيئة المحيطة في بلادهم الأصلية ميزتهم كيهود، وكانوا هم أنفسهم ينفردون بخصائص معينة، منها شبكات علاقاتهم الداخلية، وكونهم مسجلين رسمياً كيهود في هويتهم الشخصية.
- النسبة العالية من الزواج المختلط: وصلت هذه النسبة إلى ٥٨,٣٪ من الرجال اليهود و٤٧,٦٪ من اليهوديات، الذين تزوجوا في سنة ١٩٨٨، عشية هجرتهم إلى إسرائيل.(٥٦) أمّا بالنسبة إلى الذين بقوا هناك ولم يهتموا بالهجرة إلى إسرائيل، فقد ارتفعت نسبة الزواج المختلط سنة ١٩٩٤ إلى ٦٣٪ بين الرجال اليهود، بينما هبطت إلى ٤٤٪ بين النساء.(٥٧)

(٢) الهجرة غير اليهودية:

إن عدداً غير قليل بين المهاجرين لم يكن يهودياً قط، وقد أتى إلى إسرائيل استناداً إلى التعديل في قانون العودة سنة ١٩٧٠. ووصل عدد المهاجرين في الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠١، الذين لم يسجلوا كيهود في سجلات وزارة الداخلية، إلى نحو ٢٠٤,٠٠٠، أي أنهم شكلوا ٢٥٪ من مجمل المهاجرين.(٥٨) أمّا في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨، فربما بلغ عددهم نحو ٥٠,٠٠٠.(٥٩) كما أن هناك إمكاناً أن يكون عدد غير اليهود أكثر كثيراً من المعطيات

(٥٤) «إسرائيل: مجتمع متعدد الثقافات» (بالعبرية)، (كريات بيالك: كلية غوردون للتربية، ١٩٩٨)، ص ٣٩.
(٥٥) أريبه حسكين، «التكيف والهوية لدى المهاجرين من الاتحاد السوفياتي (سابقاً): المسجلين غير - يهود مقارنة بالمهاجرين اليهود» (بالعبرية)، رسالة ماجستير (القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠١)، ص٨.
(٥٦) المصدر نفسه.
(٥٧) Mark Tolts, «The Jewish Population in Russia, 1989-1995,» *Jews in Eastern Europe*, vol. 3, no. 31 (1996).
(٥٨) Central Bureau of Statistics, *Immigrant Population from the USSR (Former): Selected Data, 2000-2001* (Jerusalem, 2004), table 13.
(٥٩) استناداً إلى «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,٢٥، عن طريق طرح عدد اليهود (٨٥,٣٠٠) من عدد «اليهود وآخرون» (١٣٧,٠٠٠) ممن هاجروا إلى إسرائيل في الفترة ٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ من أوروبا وأميركا، على افتراض أن يكون المهاجرون الأوروبيون والأميركيون من غير دول الاتحاد الأوروبي سابقاً سجلوا كيهود.

التي ينشرها المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء للأسباب التالية:

- هناك ظاهرة واسعة من تزييف الوثائق لإثبات يهودية المهاجر.
- لا تشمل المعطيات المنشورة من لم يتقدموا بطلبات لإصدار بطاقة هوية، ونسبة غير اليهود بين هؤلاء عالية.
- بحسب المصادر الصحافية ومصادر الحاخامية، لم يكن هناك تدقيق في وثائق المهاجرين وخصوصاً في السنوات الأولى.(٦٠)

يستدل من ذلك أن عدداً كبيراً من الروس هو مهاجرون وليس «قادمين جدد»، وهو التعريف الإسرائيلي بالمهاجرين اليهود. كما أن عدداً لا يستهان به منهم جاء من مركز الاتحاد السوفياتي سابقاً، حيث تم هدم الأطر الجماعية لليهود منذ زمن بعيد. ومما يثبت هذا الاستنتاج أنه بالاعتماد على أبحاث سابقة كان السبب الرئيسي في الهجرة لدى ٥٩٪ منهم اقتصادياً و٢٠٪ منهم سياسياً.(٦١) من هنا، يبدو واضحاً أن هجرتهم كانت نتيجة ضائقة: فالحافز الرئيسي للهجرة، بين اليهود وغير اليهود من المهاجرين على السواء، هو البحث عن مستوى حياة أفضل.

(٣) الاستيعاب:

كان من أهم العوامل التي ساهمت في بلورة مكانة المهاجرين الروس سياسة الاستيعاب التي اتبعت في حالتهم. فقد تخلت الدولة عن سياسة الاستيعاب الجماعي لمصلحة الاستيعاب الفردي، أو المباشر، الذي يحصر تدخل الدولة في المرحلة الأولى فقط، أي لدى وصول المهاجرين، وينقل مسؤولية الاستيعاب من المؤسسة إلى المهاجر نفسه.(٦٢) وبحسب هذه السياسة، يحصل المهاجرون على «سلة» تشمل مبلغاً من المال وخدمات لمدة عام، بما فيها تعلم اللغة العبرية، الأمر الذي يمكنهم من اختيار استراتيجيات متعددة فيما يخص مكان السكن، ومكان العمل، ومجال التأهيل المهني.(٦٣) بعد ذلك يبدأ المهاجر حياته العادية مع تواصل دعم مؤسسات الدولة المتنوعة.

(٦٠) حسكين، مصدر سبق ذكره، ص٢٣.
(٦١) سبينة ليسيتسة ويوحنان بيرس، «مهاجرو الاتحاد السوفياتي سابقاً: بلورة هوية والاندماج»، «سوسيولوجيا يسرائيليت»، المجلد ٣، العدد١ (٢٠٠٠/ ٢٠٠١)، ص ٧ - ٣٠.
(٦٢) موشيه سيكرون وإليعيزر ليشيم (تحرير)، «بروفيل هجرة: عملية استيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ١٩٩٠ - ١٩٩٥» (بالعبرية)، (القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٨)، ص ٤٤٨ - ٤٥٠.
(٦٣) نواح ليفين-إفشتاين وموشيه سميونوف، «الهجرة والتراتب الطبقي في إسرائيل»، في: حانا هيرتسوغ (تحرير)، «مجتمع في المرآة» (بالعبرية)، (تل أبيب: رموت، وجامعة تل أبيب، ٢٠٠٠)، ص١٠٣.

وبهذا فإن المركز السياسي الإسرائيلي يكون تخلى عن سياسة «بوتقة الصهر» التقليدية الرسمية في حالة المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً. وأكبر مثل لذلك هو سياسته نحو اللغة الروسية. ففي الماضي طمح المركز السياسي إلى إلغاء استخدام اللغات الأجنبية، لغات المهاجرين، حتى اليديش التي كانت اللغة الأم لكثير من القيادات السياسية. أمّا المهاجرون الروس فقد حظوا بمعاملة مغايرة تماماً. فالمؤسسات الرسمية والمحال التجارية ووسائل الإعلام أوجدوا أجهزة للتعامل باللغة الروسية.

(٤) السكن:

في بداية وصول المهاجرين لم تستطع سوق المساكن تلبية حاجاتهم. لذلك توجهت الشرائح الفقيرة منهم إلى الأطراف البعيدة عن الوسط. أمّا الشرائح ذات الموارد فقد استقرت في وسط البلد. وقد دلت الأبحاث على أن مشروع التطوير في مجال البناء والتخطيط، في الخمسينيات والتسعينيات، استخدم الحيز من أجل تراتب المجتمع على أساس إثني بواسطة تخصيص المناطق المحيطية لاستيعاب السكان الفقراء نسبياً. فمقارنة سياسة توزيع السكان والإسكان نحو الشرقيين في الخمسينيات بالسياسة نفسها في التسعينيات تبين أن التغيير في سياسة الاستيعاب كان شكلياً فقط، إذ استمرت الدولة، عملياً، في العمل لمصلحة الجماعة المهيمنة. وتبين أن «الهيمنة القومية قادرة على المرونة والتغير حتى بثمن الخضوع للأهداف النيو ـ ليبرالية المتمثلة في الخصخصة والعولمة.»(٦٤)

حتى سنة ١٩٩٦، كان توزيع المهاجرين على المناطق مشابهاً لتوزيع سكان الدولة القدامى. وبعد الاستقرار، توجه المهاجرون إلى السكن في المناطق المحيطية بحثاً عن فرص عمل وتكاليف حياة أقل. لذلك فإن نسبتهم في هذه المناطق البعيدة عن مركز البلد عالية نسبياً: فهناك نحو ٦٠٪ من المهاجرين الروس استوطنوا في مناطق مركز البلد والمدن الكبرى (ألوية القدس والمركز وتل أبيب وحيفا)، في مقابل ٧١٪ من مجمل سكان البلد، ٢٣٪ في جنوبه (في مقابل ١٤,٧٪)، و١٢٪ في الشمال (في مقابل ١٠٪)، و٣٪ في الضفة الغربية (في مقابل ٤,٥٪).(٦٥) وهناك نحو ٥٠٪ منهم تسكن في المدن الكبرى وهي

(٦٤) تسفاديا إيريز وأورن يفتاحيل، «الدولة والحيز ورأس المال: المهاجرون في إسرائيل والتراتب الاجتماعي ـ المكاني»، في: داني فيلك وأوري رام (تحرير)، مصدرسبق ذكره، ص ٢٢٠.

(٦٥) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٦»، الجدول ٢,٢٢.

نسبة أعلى كثيراً من نسبة السكان القدامى الذين يقطنون فيها.(٦٦) وتشير آخر المعطيات عن توزيع المهاجرين الروس إلى أن أكبر عدد منهم سكن في المدن العشر الكبرى في إسرائيل، وأنهم يشكلون أكثر من ٣٠٪ من سكان ٢٢ بلدة تطوير وموشاف.(٦٧) وسهلت أنماط السكن على المهاجرين في التسعينيات إقامة جوالٍ منفردة خاصة، والسكن بأعداد كبيرة في كل مدينة، ويشكلون نسبة عالية من سكانها، وفي بعضها تحولوا إلى أكثرية.

(٥) العمل:

استطاع عدد من المهاجرين بفضل مستواه الدراسي ومهاراته المهنية العالية الاندماج بسرعة في سوق العمل. غير أن عدداً لا يستهان به منهم، وعلى الرغم من تأهيله المهني، اضطر إلى القبول لحظة وصوله بأعمال ذات دخل قليل ومكانة متدنية، بسبب غياب العلاقات الاجتماعية، وعدم معرفة اللغة، وضعف الخبرة بسوق العمل الإسرائيلية وقدومه في فترة بطالة عالية في البلد.(٦٨) وقد سببت هذه الصعوبات، وخصوصاً لدى ذوي المهن الحرة، شعوراً بالاغتراب العميق نحو إسرائيل، وانغلاقاً في الغيتو الروسي الذي يجدون فيه كل ما يحتاجون إليه.(٦٩) فأقاموا في سنة ١٩٩٢ رابطة خاصة بهم باسم «المنتدى الصهيوني»، بادر إلى نشاطات اقتصادية وثقافية وأعمال احتجاج واسعة من أجل تحسين شروط استيعابهم.

(٦) التعليم:

كان أصعب ما اعترض المهاجرين مشكلة تعليم أبنائهم. فقد واجه الطلاب الروس، بصورة خاصة، مشكلة التأقلم وفق أساليب التدريس وأهدافها، وإقامة العلاقات الاجتماعية مع سائر الطلاب. كما واجهوا مشكلة النقص في الفعاليات الثقافية والفنية. وبيّنت الاستطلاعات بين الطلاب أن أقلية فقط من أبناء المهاجرين ومن سائر الإسرائيليين

(٦٦) Central Bureau of Statistics, *Immigrant Population from the USSR (Former): Selected Data, 1998* (Jerusalem, 2000), table 7.

(٦٧) وزارة الاستيعاب، شعبة نظم المعرفة، «توزيع المهاجرين في الفترة ١/ ١/ ١٩٨٩ - ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٤، بحسب مكان السكن» (بالعبرية)، (القدس: ٢٠٠٤).

(٦٨) ميخال ألون ـ بارئيل، «استيعاب مهاجري الاتحاد السوفياتي سابقاً في سوق العمل» (بالعبرية)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ودائرة دراسات العمل، ٢٠٠٣)، ص ١.

(٦٩) موشيه سيكرون، «رأس المال الاجتماعي في حيازة المهاجرين واستيعابهم في سوق العمل»، في: سيكرون وليشيم، مصدر سبق ذكره.

ترغب في إقامة علاقات اجتماعية متبادلة.(٧٠) ومن الناحية العملية، هناك فعلاً عزلة اجتماعية داخل المدارس، ويقيم أفراد كلتا المجموعتين علاقات داخل جماعتهم ويتجاهلون وجود أفراد المجموعة الأُخرى. فيرى الولد الإسرائيلي المتوسط المهاجرين من خلال آراء مسبقة، ويتهمهم بالعزلة والقوقعة وعدم الاختلاط، وفي الوقت نفسه يعتبرهم أذكياء ونشيطين وقادرين على المنافسة. كذلك يحمل الطلاب الروس آراء سلبية عن الإسرائيليين.(٧١) وقد أبدى المهاجرون عدم رضا ونقداً شديداً بشأن معاملة أبنائهم في المدارس، ووجدوا أنه لا يوجد في إسرائيل جهاز تعليم يوفر حلولاً تربوية تلائم مشكلات الشبيبة من المهاجرين، الأمر الذي حدا عدداً من الأكاديميين المهاجرين على إنشاء شبكة تعليم مكملة باللغة الروسية تدعى «موفيت»، وهي موجهة إلى أبناء المهاجرين، سواء الجدد منهم أو القدامى.

(٧) مواقف الإسرائيليين:

أثارت هجرة الروس جدلاً حاداً بسبب طبيعتها، وما سببته من شعور بالخطر للعديد من الفئات التي تخوفت على مصالحها ومكاسبها.(٧٢) فقد عكست الهجرة الروسية تناقضاً حاداً في مواقف الإسرائيليين بين مصالحهم الجماعية ومصالحهم الفئوية. فمن جهة، شكلت الحاجة الماسة إلى المهاجرين في مواجهة «الخطر الديموغرافي» العربي وجهاً داعماً لقبول هذه الهجرة. ومن جهة أُخرى، وبما أن الهجرة كانت تضم أعداداً كبيرة من اليهود العلمانيين ومن غير اليهود، فقد شكل المهاجرون خطراً على الصبغة اليهودية للدولة وعلى الهوية الجماعية، وخصوصاً لدى المتدينين، ولا سيما بين الحريديم منهم. كما أن فئات كبيرة من الإسرائيليين كانت تشعر بأن ليس من واجبها أن تقبل تقاسم موارد الدولة مع مهاجرين لا ينتمون إلى اليهودية ديناً وثقافة. وبالنسبة إلى أغلبية الجماعات الإثنية، ولدت الهجرة تخوفاً من فقدان قوتها النسبية في المجتمع. فالشرقيون تخوفوا من فقدان مكاسبهم السياسية ومواقعهم التي احتلوها منذ السبعينيات. أمّا الأشكناز القدامى، فقد خاب أملهم بانضمام المهاجرين إليهم والحصول على الدعم السياسي والاجتماعي

(٧٠) تمار هوروفيتس، «أعرف من أين جئنا: الخلفية التاريخية ـ الاجتماعية للمهاجرين الروس» (بالعبرية)، (القدس: وزارة الاستيعاب، ١٩٩٨)، ص ٣٩٩.

(٧١) ططار وآخرون، «دراسة قضايا مختارة عن استيعاب التلاميذ المهاجرين في المدارس الابتدائية وفوق الابتدائية» (بالعبرية)، (القدس: الجامعة العبرية، ومعهد دراسة الرعاية في التربية، ١٩٩٧).

(٧٢) ليساك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.

والثقافي في مواجهة الشرقيين والمتدينين، بعد أن تبين أن المهاجرين يتجهون نحو تشكيل جماعة إثنية ذات مصالح خاصة بها. واعترى الشعور بالخطر النخبة الأشكنازية، والطبقة الوسطى العلمانية التي تميل، عادة، إلى ما يسمى في القاموس الإسرائيلي اليسار، بسبب مواقف المهاجرين الروس اليمينية ـ القومية. ورأى آخرون فيهم منافسين وخطراً على قوتهم السياسية. وفي المقابل، لم يكن الروس مستعدين للتماثل مع اليسار الذي يذكّرهم بالنظام السوفياتي، وفي الوقت نفسه تخوفوا من المعسكر اليميني بسبب تحالفه مع المتدينين، ومن أيديولوجيته القومية ـ الدينية.(٧٣)

إضافة إلى ما سبق، تحمل الهجرة الروسية تهديداً للسكان من الشرائح الاجتماعية – الاقتصادية الدنيا، نظراً إلى التنافس بشأن الموارد، وكذلك تحمل تهديداً للمتعلمين نظراً إلى التنافس بشأن أماكن العمل، الأمر الذي كان له تأثير في تطور المواقف والآراء النمطية السلبية المسبقة عن الروس، إن على المستوى الفردي أو الجماعي.(٧٤) وتبيّن الاستطلاعات أن موقف الإسرائيليين من المهاجرين كان في البداية إيجابياً وحماسياً. وكلما كان الوقت يمر والاحتكاك يتحول إلى جزء من الحياة اليومية، كانت الحماسة تخف. وبدأت تظهر مواقف سلبية من المنافسة بشأن الوظائف وميزانيات الرفاه.(٧٥) ويتضح من الأبحاث أيضاً أن الجمهور الإسرائيلي، في معظمه، يرى أن المهاجرين هم أقل جماعة تستحق مساعدات الدولة، لذا، يتوقع منهم تقديم تنازلات وإبداء مرونة في التكيف، في حين تصرف المهاجرون بشكل معاكس لهذه التوقعات.(٧٦) وأظهر بحث أجري على طلاب جامعيين إسرائيليين أنهم يشعرون بالخطر من المهاجرين الروس أكثر من الشعور بالخطر من الإثيوبيين، ويقوّمون الأخيرين بشكل أكثر إيجابية في المجال الاجتماعي، لكن يقوّمون الروس في مجال التحصيل العلمي بشكل أكثر إيجابية. وبصورة عامة، أبدى المبحوثون مواقف أكثر سلبية نحو الروس.(٧٧)

(٧٣) ليسيتسة وبيرس، مصدر سبق ذكره.

(٧٤) «إسرائيل: مجتمع متعدد الثقافات»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤.

(٧٥) إليعيزر ليشيم، «مواقف الإسرائيليين من مهاجري التسعينيات»، «بيطاحون سوسيالي»، العدد ٤٠ (١٩٩٣).

(٧٦) «إسرائيل: مجتمع متعدد الثقافات»، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.

(٧٧) يوسف شورتسولد وميخال طور ـ كسفا، «العلاقة بين الشعور الكامن بالتهديد وبين الآراء المسبقة عن مهاجري الاتحاد السوفياتي سابقاً والإثيوبيين»، «مغاموت»، المجلد ٣٨، العدد ٤ (١٩٩٧)، ص ٥٠٤ – ٥٢٧.

لا ريب من أن المهاجرين أنفسهم يساهمون بقسط كبير في بلورة العلاقات مع المجتمع، إذ إن بعض الجماعات بينهم يندمج بسرعة فيه، بينما تبقى جماعات أُخرى مختلفة ومنعزلة.[٧٨] غير أن المواقف التي يتخذها سائر الإسرائيليين تجاه المهاجرين تساهم، بدورها، في إثارة مشاعر الاغتراب وتعزز التماسك الداخلي فيما بينهم.[٧٩]

(٨) التطور الاجتماعي ـ الثقافي والهوية:

على الرغم من اختلاف المهاجرين الروس في الانتماء الديني والثقافة، وقدومهم من دول ومناطق متعددة، وتنوعهم الطبقي والمهني، وفي مستوى التعليم، فإنهم يشكلون أكبر جماعة إثنية مهاجرة تتكلم لغة واحدة وتنظر إلى نفسها كجماعة واحدة مميزة ـ الروس ـ وينظر الإسرائيليون إليهم بالطريقة نفسها. لقد جاء المهاجرون الروس مع وعي إثني متبلور، الأمر الذي عرقل عملية قبولهم الواقع الإسرائيلي واندماجهم فيه. وكانت معاناة غير اليهود نتيجة ذلك أكثر من اليهود، وثبت أنهم فعلاً مختلفون من ناحية إتقان اللغة العبرية ومستوى الحياة والشعور بالانتماء. ومع ذلك ليس هناك فارق بين المهاجرين اليهود وغير اليهود في درجة الرضا عن الحياة في البلد، وفي درجة الشعور بالانتماء، لكن غير اليهود يبدون أكثر ميلاً إلى ترك إسرائيل والعودة إلى بلادهم.[٨٠]

على العموم، حافظ المهاجرون على خصائصهم الاجتماعية والثقافية: فهم يسكنون في مناطق حيث يوجد عدد كبير منهم. وقد بادروا، معتمدين في ذلك على البنية التحتية التي أقامها أسلافهم الذين أتوا من الاتحاد السوفياتي في السبعينيات والثمانينيات، إلى إقامة الأطر الخاصة بهم في المجالات كافة. وفي حين أنهم يستخدمون اللغة العبرية كوسيلة اتصال بسائر الإسرائيليين، وخصوصاً في سوق العمل، فلم يكفّوا في حياتهم الاجتماعية والثقافية عن استخدام اللغة الروسية، كما استخدموا وسائل إعلام باللغة نفسها. وقد ساعدهم في ذلك عددهم الكبير والسوق الاستهلاكية الخاصة بهم ووسائل الإعلام المتوفرة بلغتهم. ونتج من العدد الكبير والطلب المتزايد على منتوجات ثقافية باللغة الروسية ومنتوجات غذائية خاصة بهم، سوق إثنية خاصة كرست حدود الهوية

(٧٨) تمار هوروفيتس وإليعيزر ليشيم، «مهاجرو الاتحاد السوفياتي في الأفق الثقافي الإسرائيلي»، في: سيكرون وليشيم (تحرير)، مصدر سبق ذكره.

(٧٩) كيمرلينغ ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢١.

(٨٠) فايس ، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦.

الروسية إثنياً وثقافياً.[٨١] كما أن الوضع الذي سهل وعزز العزلة الاجتماعية والثقافية للمهاجرين الروس تمثل في أنهم جاؤوا بعد فتح أبواب الدول، التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ووجود إمكان التواصل والتبادل معها. فقد مكن تطور أنظمة الاتصالات الدولية المهاجرين من الاستمرار في الاستهلاك الثقافي المباشر من مصادر هذه الثقافة.[٨٢]

لقد رافقت عملية بناء الأطر القطاعية خلافات حادة في شأن هدفها، وخصوصاً هويتها الثقافية والسياسية. من جهة، ثمة من يميل إلى العزلة وتثبيت حدود ثقافية ورمزية واضحة تفصله عن قطاعات المجتمع الإسرائيلي. ومن جهة أُخرى، يوجد الذين يحاولون التوصل إلى موقف وسط يمكنهم من الاندماج بدرجة معينة في المجتمع الجديد والمحافظة على عناصر أساسية من التراث الثقافي الروسي.[٨٣] هناك من يعتقد أن الحيرة نابعة من تبني المهاجرين مركبات ثقافية يهودية وإسرائيلية بشكل انتقائي، مع محاولة المحافظة على تقاليد ثقافية روسية. وقد بينت الأبحاث والاستطلاعات أن المهاجرين الروس يعرفون هويتهم كيهود، ويصرون على تأكيد خصوصيتهم وعلمانيتهم كروس.[٨٤] كما أظهرت الأبحاث أن ثلثي المبحوثين يعتقدون أنه من المهم الحفاظ على ثقافة البلد الأم. ووجد باحثان آخران أن المهاجرين اليهود يرون أولاً أن هويتهم يهودية، وثانياً أنهم مهاجرو الاتحاد السوفياتي سابقاً، وأمّا الهوية الإسرائيلية فتأتي ثالثاً.[٨٥] وقد أكد هذه النتائج بحث آخر تبين منه أن المهاجرين يدرجون الهوية الإسرائيلية في المرتبة الأخيرة، إذ إن ٨٪ فقط تتماثل أولاً مع الإسرائيليين، بينما الهوية المفضلة هي الروسية، وبعدها بفارق قليل الهوية اليهودية.[٨٦] هذه الأمور كلها تعني أنهم لا يصرون على العزلة والتقوقع، لكن، في الوقت نفسه، يرفضون الانصهار في المجتمع الإسرائيلي، ويطالبون بشرعية الحفاظ على خصوصيتهم، والاندماج بصفتهم جماعة علمانية ذات هوية ثقافية خاصة.

(٨١) كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص ٤١٠.

(٨٢) هوروفيتس، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٣ - ٢٩١؛ ليساك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨.

(٨٣) ليساك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٧.

(٨٤) م. تسيماح ور. ويزيل، «مواقف المهاجرين نحو اتحادات المهاجرين: الوعي، والاتصال، والحصول على الخدمات ودرجة الرضا» (بالعبرية)، (تل أبيب: داحاف، ١٩٩٧)؛ م. تسيماح ور. ويزيل، «تأقلم مهاجري رابطة الشعوب في إسرائيل، ١٩٩٠ - ١٩٩٨» (بالعبرية)، (تل أبيب: داحاف، ١٩٩٩).

(٨٥) هوروفيتس وليشيم، مصدر سبق ذكره.

(٨٦) ي. بيرس وس. ليسيتسة، «مهاجرو رابطة الشعوب: بلورة هوية وعمليات الاندماج» (بالعبرية)، (تل أبيب: مركز يتسحاق رابين لدراسة المجتمع الإسرائيلي، ٢٠٠٠).

وقد توصلت الأبحاث جميعها إلى الاستنتاجات نفسها بشأن مسألة الهوية: فالمهاجرون في معظمهم في مرحلة تشكيل هوية جديدة، وخصوصاً المثقفين الذين يناقشون بحدة هذه القضية. فبلورة الهوية الجديدة تتضمنها الحيرة بشأن مركبات متعددة: سوفياتية؛ روسية؛ يهودية؛ إسرائيلية، الأمر الذي يصعّب عملية بلورة هوية ذاتية.(٨٧)

تدل المؤشرات على أن المهاجرين الروس، خلافاً للتوقع في عملية الاندماج الثقافي والاجتماعي، وعلى الرغم من العراقيل، نجحوا في الاندماج في المنظومات الاقتصادية والمهنية والسياسية الإسرائيلية.(٨٨) فمبادراتهم الاقتصادية كانت أكبر من حجمهم، وقدرتهم على مراكمة الموارد كانت فوق ما توقعته النخب الإسرائيلية. غير أن تقرير «مقياس الديمقراطية» لسنة ٢٠٠٩، الذي أصدره المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، أشار إلى أن اندماج المهاجرين الروس في إسرائيل كان جزئياً وفي مجالات معينة. فقد بيّن التقرير ما يلي: إن المهاجرين في معظمهم لم ينجحوا في الاندماج في أعمال تلائم مؤهلاتهم العلمية والمهنية، وكذلك في الحفاظ على مكانتهم الاقتصادية والاجتماعية التي كسبوها في بلد المنشأ؛ إن نحو نصف الشباب من أصل روسي لا يرغب في البقاء والعيش في إسرائيل، و٧٤٪ لا يريدون لأبنائهم أن يعيشوا فيها؛ إن الجمهور الإسرائيلي طور آراء نمطية سلبية عن المهاجرين الروس تتعلق بحقيقة يهوديتهم، وبدورهم في نشر الجريمة.(٨٩)

لقد أدى تبلور جالية ذات خصائص مميزة، وذات عدد غفير، إلى تشكل تنظيمات سياسية تقوم اليوم بدور مهم في النظام السياسي، وتؤثر في مركز اتخاذ القرار.(٩٠) ويشبه المهاجرون الروس بذلك المتدينين الحريديم، لكن يتميزون منهم بسرعة الاندماج في وقت قصير جداً. وعلى الرغم من تقلبات التحالفات الانتخابية التي قد تضعف التمثيل المباشر للأحزاب الروسية في الكنيست، مثلما جرى في انتخابات سنة ٢٠٠٣، فإن القوة السياسية لأصوات الروس تبقى لافتة للنظر.(٩١) وفي انتخابات الكنيست سنة ٢٠٠٩،

(٨٧) ليساك، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٣.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

(٨٩) Asher Arian, Michael Philippov, Anna Knafelman, *The 2009 Israeli Democracy Index : Auditing Israeli Democracy, Twenty Years of Immigration from the Soviet Union* (Jerusalem: The Israel Democracy Institute, 2009), pp. 73, 76.

(٩٠) ليساك، مصدر سبق ذكره، ص٢٦١.

(٩١) كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٩.

حصل حزب يسرائيل بيتينو، الذي يمثل أساساً المهاجرين الروس بزعامة أفيغدور ليبرمان، على ١٧ مقعداً في الكنيست. لكن من الجدير بالذكر أن الحزب حاول جاهداً إظهار نفسه حزباً إسرائيلياً يمثل جميع الإسرائيليين، وأن الحقائب الوزارية التي يشغلها ممثلوه في الائتلاف الحكومي لا تمثل مصالح قطاعية إثنية، كما كان الوضع في الحكومات السابقة.

خلاصة، يمكن القول إن مهاجري الاتحاد السوفياتي سابقاً، وعلى الرغم من نجاحهم في الاندماج الاقتصادي ـ السياسي، وبعد مرور ما يقارب العقدين على هجرتهم، ما زالوا في نظر الإسرائيليين «مهاجرين» و«روس»، وكذلك ما زالوا ينظرون إلى أنفسهم بالطريقة نفسها. ولعل خصائصهم الثقافية ودوافع هجرتهم وأوضاع استيعابهم وعلاقاتهم بالسكان القدامى تجعل منهم جماعة لا تختلف عن جماعات المهاجرين في أي بلد آخر، أي كما هو الحال في أي هجرة، يمكنهم أن يختاروا أي استراتيجيا للتأقلم ابتداء من الرغبة في الانصهار في مجتمع المستقبل، وحتى في المحافظة على هويتهم الثقافية المميزة.(٩٢) ويبقى السؤال مطروحاً عن اقتناع العلمانيين الليبراليين في إسرائيل بأن المهاجرين الروس سيتحولون بعد جيل إلى يهود بالمعنى القومي، أو على الأقل سيتحولون إلى إسرائيليين بالمعنى المدني.

سادساً: المتدينون والعلمانيون

منذ قيام الدولة حتى اليوم، حدثت تحولات ديموغرافية واجتماعية وثقافية وسياسية عميقة أدت إلى إضعاف الصفة العلمانية للهوية الجماعية الصهيونية وتعزيز المركبات الدينية. وقد حدث ذلك بفضل حراك الجماعات الدينية من الهامش الثقافي والسياسي نحو المركز، وتحولها إلى قوة سياسية حاسمة. ولم تنبع قوة المتدينين في إسرائيل من قوتهم العددية، وهي ضئيلة نسبياً، وإنما في الأساس من تبني الحركة الصهيونية عناصر معينة في اليهودية واعتبارها مركبات أساسية في الهوية القومية، ومن ارتباط حق العودة وحقوق المواطنة بالانتماء اليهودي. وقد كانت دائماً قضية علاقة الدين بالمجتمع وبالدولة

(٩٢) ن. زيلبيرغ، «المثقفون اليهود ـ الروس: البحث عن أنماط جديدة من الاندماج»، «يهود الاتحاد السوفياتي في دور التحول»، المجلد٤، العدد ١٩ (٢٠٠٠)، ص ١٩٦ - ٢١٢؛ J.T. Shuval, «The Dynamic of Diaspora: Theoretical Implications of Ambiguous Concepts,» Unpublished Paper, Conference on «Diasporas and Ethnic Migrants in 20th Century Europe» (Berlin: Humboldt University, May 20-23, 1999).

مطروحة في أجندة الجمهور والساحة السياسية قبل قيام الدولة وبعده.

ليس في الإمكان تحديد نسبة المتدينين في المجتمع الإسرائيلي إلّا من خلال تعريف الذات عند الإجابة عن أسئلة الاستطلاعات؛ فالحدود بين المحافظين والمتدينين، من جهة، وبين العلمانيين، من جهة أُخرى (ولا سيما الذين يحافظون على التقاليد)، هي حدود متقطعة وغير واضحة من زاوية عقيدتهم وسلوكهم الديني (القيام بالفروض). أمّا الحدود الواضحة فهي بين الحريديم والمعادين للدين.[93] لكن ليس في الإمكان تجاهل العلاقة الواضحة بين الانتماء الإثني ونوع العلاقة بالدين ودرجة التدين، إذ إن ٧٠٪ من الذين يصرحون أنهم يقومون بالفروض الدينية هم من الشرقيين، بينما الذين يصرحون أنهم لا يقيمون أياً من الفروض هم في معظمهم من الأشكناز ذوي التعليم الثانوي والعالي.[94]

جدول ٩

توزيع السكان اليهود، أبناء ٢٠ عاماً فما فوق
بحسب درجة التدين (٢٠٠٧)

حريديم	٧,٨٪
متدينون	٩,٥٪
محافظون	٣٩,٠٪
غير متدينين، علمانيون	٤٣,٤٪

المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، «التقرير الاجتماعي، ٢٠٠٧»، ص ٦٨، الجدول ١٣.

وقد كانت، وما زالت، مظاهر الشرخ الديني ـ العلماني متنوعة وتغطي المجالات المركزية للواقع الإسرائيلي: ففي المجال الاجتماعي هناك جماعات متميزة ومختلفة في درجة التزامها التقاليد الدينية والشريعة ونمط الحياة. وفي المجال السياسي ثمة أحزاب دينية وأُخرى علمانية يشكل موضوع الدين مجالاً مهماً من مواقفها وأساساً للتعبئة السياسية. أمّا في المجال القانوني فهناك صراعات ومحاولات متبادلة لترسيخ المواقف المتناقضة عن طريق التشريع. هذا الوضع يعقد الصراع بين أطراف عديدة وبشأن محاور متعددة، ويجعل الشرخ العلماني ـ الديني معقداً وتحليله مهمة صعبة. لذلك سنحاول التركيز على القضايا الخلافية بين المتدينين والعلمانيين من خلال دراسة تطور العلاقة بين الطرفين

(٩٣) كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٨.
(٩٤) المصدر نفسه، ص ١٩٠.

وطرح محاور الشرخ بينهما.

أ) تطور علاقة المتدينين بالعلمانيين

مرت علاقات المتدينين بالعلمانيين بثلاث مراحل هي:

(١) المرحلة الأولى:

امتدت منذ قيام الدولة حتى حرب ١٩٧٣. وكان العلمانيون في هذه المرحلة في حالة نشوة ويشعرون بالقوة في إثر نجاحهم في إقامة الدولة والانتصارات العسكرية التي حققوها، غير أنهم حافظوا في مجال علاقتهم بالمتدينين على الضمانات التي كان بن ـ غوريون أعطاهم إياها سنة ١٩٤٧ في الوثيقة المعروفة بوثيقة الوضع الراهن. تضمنت الوثيقة التزام قدسية السبت والأكل الحلال في المؤسسات الرسمية، واستمرار تبعية الأحوال الشخصية للشريعة اليهودية، واستقلالية تيارات التعليم الديني. وعلى الرغم من غموض لغة الوثيقة وعموميتها، فإن الأنظمة والترتيبات التي قامت بالاستناد إليها بعد قيام الدولة كانت واضحة ومنحت المتدينين امتيازات للتأثير في حياة الإسرائيليين في كثير من المجالات، وخصوصاً الأحوال الشخصية، وتطبيق قانون الخدمة في الجيش، والتزام تمويل مؤسسات المتدينين. وقد استطاع المتدينون منع وضع دستور للدولة في الجمعية التأسيسية التي انتخبت في سنة ١٩٤٩ لهذا الغرض.

إن وثيقة الوضع الراهن لم تمنع من وقوع صدامات بين المتدينين والعلمانيين بسبب الخلاف بشأن تعليم المهاجرين الشرقيين والسفر يوم السبت في القدس. وتكررت هذه الصدامات في مناسبات عديدة ولسنوات طويلة. وفي كل مرة كانت الحكومة تتوصل إلى حلول في مصلحة المتدينين. وقد أظهرت كل الأحداث العنيفة التي بادر إليها المتدينون أنها تصدر عن تخوفهم من المحيط العلماني.[95] وكانت مشكلة تعريف «من هو اليهودي»، بحسب «قانون العودة»، من القضايا الأساسية التي لم تجد لها حلاً حتى اليوم. ولم تفلح جهود المتدينين الأورثوذكس في فرض رأيهم في موضوع التهويد.

(٢) المرحلة الثانية:

بدأت هذه المرحلة بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، واتسمت بهجمة قوية للمتدينين الذين استغلوا حالة الأزمة التي سادت بين الجمهور الصهيوني العلماني جرّاء

(٩٥) يئير شيلغ، «المتدينون الجدد: نظرة حالية إلى المجتمع المتدين في إسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: كيتر، ٢٠٠٠)، ص ٢٨٣.

الهزة التي تسببت بها الحرب. فطوروا نضالهم الذي لم يعد يقتصر على المطالبة بنمط حياة ديني، مثل حرمة السبت والأحوال الشخصية، أو تخصيص ميزانيات، بل تعدى ذلك إلى التأثير في السياسة الخارجية والأمن من أجل إجراء تغيير جوهري ومبدئي وسريع في ثلاثة مجالات تشكل جوهر وجود الدولة: زعزعة كل من صلاحيات الجهاز القضائي، وتراث الجيش، وشرعية التعليم الحكومي، والاستهتار بالقيم الديمقراطية الإنسانية مع السعي لإدخال القيم الأخلاقية الأورثوذكسية ـ القومية تحت شعار «العودة إلى الجذور».[٩٦]

أدى الانقلاب السياسي سنة ١٩٧٧ إلى تحول كبير في مكانة المتدينين، لأنه منح أحزابهم قوة مساومة كبيرة في أعقاب تشكيل كتلتين سياسيتين متوازنتين (العمل والليكود). وفي الوقت نفسه، تطورت الأوضاع داخل معسكر أحزاب المتدينين، إذ عاد حزب أغودات يسرائيل إلى الحكومة لأول مرة منذ سنة ١٩٥٢، إلى جانب المفدال الذي كان الممثل الأقوى للمتدينين في الكنيست والحكومة منذ قيام الدولة، والذي حصل في انتخابات سنة ١٩٧٧ على ثلثي مقاعد المتدينين. وابتداء من انتخابات سنة ١٩٨١، بدأ المفدال يفقد قوته لمصلحة الأحزاب الحريدية ولحزب شاس الذي استطاع تجنيد أصوات المحافظين وأصوات أُخرى على أساس إثني بحت. وقد استمرت قوة حزب المفدال في الهبوط حتى غيابه نهائياً في انتخابات الكنيست سنة ٢٠٠٩. أمّا أغودات يسرائيل، فقد استغل موقعه في الائتلاف الحكومي لتحقيق إنجازات مهمة في مجال سن قوانين تفرض على الجمهور الإسرائيلي سلوكاً بحسب معايير المتدينين، وإعفاء طلاب اليشيفوت من الخدمة العسكرية، وتحصيل موارد مادية كبيرة لتمويل مؤسساتهم، وخصوصاً في جهاز التعليم.

كان هذا النجاح متعلقاً جزئياً بكون العلمانيين منقسمين اجتماعياً وسياسياً، بينما تتميز الجماعات الدينية بالتضامن وتشابه المصالح. غير أن القوانين العديدة المستندة إلى الشريعة اليهودية أثارت تذمر الجمهور العلماني لأنها بدأت تؤثر في حياته اليومية. وتزامن ذلك مع مرور المجتمع الإسرائيلي بتحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية تمثلت في تأكيد قيمة الفرد والمصالح الفردية على حساب الانتماءات الجماعية وإيثار الجماعة، الأمر الذي فاقم الشعور بالاستغلال. من هنا زاد تذمر الجمهور العلماني من فرض معايير سلوك دينية، ومن تخصيص موارد كثيرة للمتدينين الذين لا يقدمون خدمة للدولة. فلجأ العلمانيون إلى محكمة العدل العليا ونجحوا في استصدار قرارات قضائية في مجال

(٩٦) هوفيرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

الحريات الشخصية، وبادر ممثلوهم في الكنيست إلى سن قوانين أساسية من شأنها أن تؤكد حقوق المواطن في مواجهة المعايير الدينية، مثل «قانون كرامة الإنسان وحريته»، و«قانون حرية العمل». كما استطاعوا إفشال مبادرات المتدينين بتعديل «قانون التهويد» وتعريف من هو اليهودي، بينما لم ينجحوا في مسألة الحد من تخصيص الموارد الضخمة لتمويل مؤسسات المتدينين.

أظهرت حادثة اغتيال يتسحاق رابين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ الهوة العميقة التي تفصل بين الطرفين، وساهمت بنفسها في تعميقها، حتى إنه كان هناك في الصحافة الحريدية من يدعو شعائر الذكرى التي كانت تقام سنوياً بـ«المهرجان» ويستهزئ من مشاعر الحزن التي كان يجرى التعبير عنها فيها.[٩٧] وقد كسب المتدينون في هذه الفترة قوة بسبب التحولات التي مر بها اليمين العلماني الذي قدم لهم التنازل تلو الآخر، وأخذ يدعم مطالبهم ويقترب من توجهاتهم. ففي انتخابات الكنيست في ربيع سنة ١٩٩٦، كان واضحاً أن صبغة حزب الليكود المنتصر تغيرت: فقد وقف على رأس نضال المستوطنين المتدينين ـ القوميين وتبنى وجهات نظرهم المشيحانية الدينية.[٩٨]

(٣) المرحلة الثالثة:

بدأت مع انتخاب بنيامين نتنياهو سنة ١٩٩٦، واتسمت بدعم المتدينين المشيحانيين وبينهم من هم خارج الكنيست، مثل أعضاء حركة «حباد» ومستوطني المناطق. وبهذا أصبح التقاطب الثقافي والمفاهيمي بين الواقعية والديمقراطية من جهة، وبين المشيحانية وسيادة الشريعة من جهة أُخرى، حاداً جداً. وتطرفت الأحزاب الأورثوذكسية المتدينة في اتجاهين: فقد تحولت إلى أحزاب متعصبة قومياً وسياسياً، وزاد تعصبها لنمط الحياة المتدين على الطريقة الحريدية.[٩٩] وقد انعكس هذا التطور بوضوح في تصعيد حدة الصراع بين المتدينين والعلمانيين في العقد اللاحق، على الرغم من التهدئة النسبية في إثر اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية.

وقد برز للعيان التمييز لمصلحة المتدينين في جميع مجالات الحياة، وحصولهم على امتيازات إضافية مرة بعد أُخرى. وتبين المعطيات الرسمية أنه ينفق على الطالب الحريدي

(٩٧) حافا عتسيوني ـ هليفي، «بلاد ممزقة» (بالعبرية)، (كفار سابا؛ تل أبيب: أريبه مئير، ومودان، ٢٠٠٠)، ص١٢.

(٩٨) هوفيرت، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١٩.

ثلاثة أمثال ما ينفق على الطالب اليهودي و١٢ مرة ما ينفق على الطالب العربي.(١٠٠) وفي المقابل ارتفع عدد الشباب الذين لا يخدمون في الجيش ويحصلون على مخصصات مادية من مصادر حكومية متعددة. وفي سنة ١٩٩٩، وصل عدد الحريديم، الذين يحصلون على دعم مالي من مؤسسة التأمين الوطني ومن مصادر حكومية ولا يخدمون في الجيش، إلى نحو ٠٠٠ , ٦٠،(١٠١) وتبين معطيات بداية سنة ٢٠٠٦ أن عددهم بلغ ٠٠٠ , ٨٥ تقريباً.(١٠٢)

على الرغم من تعاظم قوة المتدينين، في ظل حكم نتنياهو، فإنهم فشلوا في الصراع الذي خاضوه في سنة ١٩٩٧ لسن «قانون التهويد» بهدف منع التهويد بأنماط مغايرة للطرق الأورثوذكسية. كما فشلوا في تعديل تعريف من هو اليهودي ضمن «قانون العودة» على خلفية تخوفهم من الهجرة المنتظرة من روسيا، فقد طالبوا بتعديل بند ٤ب من القانون بحيث ينص على أن التهويد الوحيد الذي يسمح بالهجرة هو التهويد بحسب الشريعة الأورثوذكسية.(١٠٣) وفي السنوات اللاحقة شنوا حملات ضارية ضد هجرة غير اليهود الذين يستغلون «قانون العودة» للهجرة والحصول على الامتيازات التي يستحقها المهاجرون الجدد.(١٠٤) وقد أوعز وزراء الداخلية من صفوفهم (حاييم شابيرا ويوسف بورغ) إلى موظفي الداخلية أن يسجلوا كيهود فقط من تهودوا بحسب الشريعة، الأمر الذي يعزز الشكوك في شأن يهودية نحو ثلث مهاجري الاتحاد السوفياتي سابقاً. وفي هذا الإطار، تميزت معركة الانتخابات سنة ١٩٩٩ بالصراع بشأن التحكم في وزارة الداخلية بين حزب شاس وحزب يسرائيل بعلياه.(١٠٥) وبرز في هذا الصراع بصورة خاصة حركة شاس، وهو ما يجعلنا نعتقد أن مواقفها الحادة ضد الهجرة تحمل أيضاً طابعاً إثنياً وليس دينياً فقط.

ما زالت هذه المحاولات من جانب المتدينين مستمرة حتى الآن. وقد تنازلوا عن مطلب التهويد بحسب الشريعة الأورثوذكسية بأن قدموا مشروعاً لتعديل «قانون العودة» لا يعترف إلّا بيهودية من كانت أمه يهودية، أي يلغي بند التهويد، بغض النظر عن نوعه،

(١٠٠) «هآرتس»، ٦/ ٨/ ٢٠٠٤.
(١٠١) لجنة طال، «لجنة صوغ الاتفاق في موضوع تجنيد طلاب اليشيفوت» (بالعبرية)، (القدس، نيسان/ أبريل ٢٠٠٠)، ص ٣٨٠.
(١٠٢) شاحار إيلان، «أين اختفى ٢٠ ألف طالب يشيفوت»، «هآرتس»، ٢/ ٢/ ٢٠٠٦.
(١٠٣) شاحار إيلان، «هآرتس»، ١٤/ ١١/ ١٩٩٨.
(١٠٤) يوسي يونه، «الحق في الاختلاف» (بالعبرية)، (القدس؛ تل أبيب: معهد فان لير، والكيبوتس الموحد، ٢٠٠٥)، ص ١٤٨ - ١٥٣.
(١٠٥) كيمرلينغ، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

كأساس للهجرة والحصول على الجنسية اليهودية.(١٠٦) وفي مقابل محاولات المتدينين، هناك محاولات من جانب العلمانيين لتعديل «قانون العودة» لكن في اتجاه معاكس، أي بتوسيع تعريف من هو اليهودي حتى الجيل الرابع بدل الثالث كما ينص القانون اليوم.(١٠٧) في أعقاب ذلك اقتنعت القيادة المتدينة بأنها بالغت في طلباتها، وفي فرض نمط الحياة الديني على العلمانيين، الأمر الذي تسبب بنفور هؤلاء وحشد طاقاتهم في معارضة المتدينين. لذلك بدأ بعضهم يقتنع بإمكان التنازل عن بعض القضايا، بما فيه الموافقة على الزواج المدني.(١٠٨) ومن هنا لم تصدر في السنوات القليلة اللاحقة أي مبادرة إلى سن قوانين دينية، في حين تسود الجمهور المتدين حالة تعبئة، لكن الصدام يجري مع غلاة المجتمع الحريدي وليس مع مَن هم في الوسط.(١٠٩)

غير أن المتدينين بادروا إلى سن قوانين لإعادة «الوضع الراهن» بعد أن تم نقضه بواسطة قوانين أو قرارات صادرة عن المحكمة العليا. وقد وجهوا طاقاتهم بصورة خاصة إلى تقويض شرعية محكمة العدل العليا التي كانت أصدرت عدداً من الأحكام ضدهم، وأهمها القرار الصادر في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٨ بأن الاتفاق الخاص بتأجيل تجنيد طلاب اليشيفوت ليس قانونياً، ولا يمكن إقراره إلّا عن طريق سن قانون. وقد أدلى بعض زعماء الحريديم بتصريحات أطلقوا فيها أوصافاً متطرفة ضد القضاة، ووصلت قمة الهجوم إلى تهديد حياة رئيس المحكمة أهرون براك، عبر الادعاء أن موجة نازية تسود إسرائيل برعاية المحكمة العليا.(١١٠) كذلك لجأ المتدينون إلى الامتناع من تنفيذ قرارات المحكمة، وحتى إلى إصدار فتاوى تنفي شرعيتها. وفي عدد من المناسبات تبين أن محكمة العدل العليا تراجعت أمام الحريديم، وحاولت المراوغة والتملص من إصدار أحكام يمكن أن تثير غضبهم.

تسبب رفض المتدينين لشرعية المحكمة العليا بتأجيج الصراع من جانب العلمانيين على اعتبار أنها ملجأهم الأخير في وجه المد الديني. ويبدو، كما أشرنا، أن المتدينين شعروا بأنهم تجاوزوا حدودهم بقدر قد يؤدي إلى توحيد المجتمع بأكمله ضدهم، الأمر الذي يهدد

(١٠٦) «هآرتس»، ٢١/ ١١/ ٢٠٠٦.
(١٠٧) المصدر نفسه، ٣/ ١٢/ ٢٠٠٦.
(١٠٨) شيلغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤.
(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.
(١١٠) «كول هشبوع»، ٢٥/ ٩/ ١٩٩٧.

امتيازاتهم. في أعقاب ذلك لوحظ أن الحريديم، وعلى رأسهم حزب شاس، بدأوا يتبنون موقف المفدال التاريخي في التمييز بين نشاطات الترفيه يوم السبت والعمل.[١١١] وقد دل ذلك على قناعات جديدة لديهم بأنهم لا يستطيعون فرض أنفسهم ومعتقداتهم على الحياة العامة. فقد تبين من استطلاع قام به معهد برندمان أن ٣٢٪ من الجمهور البالغ في إسرائيل يتسوق أيام السبت، وأن المشتريات تساوي ٢,٥ مليار شيكل.[١١٢] وأثرت هذه الحقائق في مواقف المتدينين، الأمر الذي حدا عضو الكنيست ناحوم لانغنتال من المفدال على أن يقدم مشروع قانون يمنع المحال التجارية من العمل يوم السبت، في حين لا يتعرض القانون للنشاطات الثقافية والترفيه. لكن القانون واجه معارضة قوية من الطرفين، وهو ما يدل على عمق الفجوة بينهما.

وتشير نتائج استطلاع أجري سنة ٢٠٠٠ إلى حدة الصراع بين المعسكرين في هذه الفترة. إذ صرح ٥٤٪ من الإسرائيليين أن الشرخ الديني ـ العلماني هو الأعمق في إسرائيل، بينما اعتقد ٢٤٪ فقط أن الشرخ اليهودي ـ العربي هو الأعمق. لكن في السنة التي تلت، انقلبت الصورة، إذ قال ٤٩٪ إن الشرخ اليهودي ـ العربي هو الأعمق، بينما اعتقد ٢٧٪ أن الشرخ الديني ـ العلماني هو كذلك. أمّا بقية الشروخ الاجتماعية والطبقية فكانت أقل أهمية بكثير.[١١٣] ويعني هذا أن الانتفاضة الفلسطينية الثانية قربت بين الطرفين إلى درجة ما، لأنها جعلت الجمهور الإسرائيلي أكثر محافظة في مسألة التنازل عن المناطق المحتلة.[١١٤] لكن ذلك لم يضع حداً للصدام بين المتدينين والعلمانيين، بل إن الأعوام اللاحقة شهدت العديد من الصدامات بين الطرفين على المستوى المحلي. فقد هيمن الصراع بين المعسكرين المتدين والعلماني على انتخابات الكنيست منذ سنة ١٩٩٩ حتى سنة ٢٠٠٣. وقد ظهرت لأول مرة محاولات لتنظيم الجمهور العلماني في مواجهة القوة السياسية للمتدينين ممثلة في حزب شينوي برئاسة يوسف (تومي) لبيد الذي يركز في برنامجه فقط على مقاومة هيمنة المتدينين. وانضم إلى هذا التحرك كثيرون من المهاجرين الروس المتضررين من فرض القوانين الدينية في قضايا التجنس والأحوال

(١١١) المصدر نفسه.

(١١٢) نوريت أراد، «السبت ـ ملك التسوق»، «يديعوت أحرونوت»، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠١.

(١١٣) آشر كوهين، «من التسليم إلى التصعيد» (بالعبرية)، (القدس؛ تل أبيب: شوكين، ٢٠٠٣)، ص ١٠.

(١١٤) لورا زرميبسكي، «الشرخ الديني ـ العلماني في نظر القيادات وصناع الرأي العام في إسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات، ٢٠٠٢)، ص ١٤

الشخصية.[١١٥] وبرز الصراع بين المعسكرين على أشده في انتخابات الكنيست سنة ٢٠٠٣، التي أظهرت مدى استياء الجمهور العلماني من حصول المتدينين على كثير من الامتيازات، واستعداده لأن يدعم حزباً يركز برنامجه الانتخابي على تطبيق قانون الخدمة الإجبارية على المتدينين، وإلغاء امتيازاتهم، والحد من فرض معايير السلوك الدينية على العلمانيين. وهكذا حصل حزب شينوي على ١٥ مقعداً، وتحول إلى الكتلة البرلمانية الثالثة في الكنيست.

من هنا كثرت المبادرات إلى التوصل إلى عَقْد اجتماعي وخصوصاً من جانب الصهيونية المتدينة المعنية بالعيش بسلام مع الطرفين. لكن الصراع عاد إلى السطح نتيجة تنفيذ خطة الانفصال الأحادي الجانب والانسحاب من قطاع غزة سنة ٢٠٠٥. فإخلاء المستعمرات شكل تحدياً حاداً مختلفاً تماماً، ليس فقط بسبب الموقف الأيديولوجي اليميني الذي تتبناه الأغلبية العظمى من رجال الدين في الصهيونية المتدينة، بل أيضاً لأن الموقف مشحون بمضمون عملي بالنسبة إلى آلاف الجنود وأفراد الشرطة المتدينين، وإلى سكان المستعمرات أنفسهم. فقد فرض على هؤلاء أن يقوموا بعمل ممنوع بحسب الشريعة اليهودية، الأمر الذي أدخلهم في وضع صعب ومحرج بين خيار رفض الأوامر العسكرية أو تنفيذ أوامر تتناقض ومعتقداتهم. ويتبين أن رجال الدين الذين عاشوا معظم سنوات حياتهم في الغرب هم أكثر تطرفاً وأكثر قبولاً لفكرة رفض الأوامر لأسباب عقائدية من رجال الدين الذين عاشوا في إسرائيل.

ب) محاور العلاقة بين المتدينين والعلمانيين

يمكن الاستنتاج من التطورات المشار إليها حدوث تحول في السياسة المتعلقة بعلاقة الدين بالدولة في التسعينيات وفي العقد الحالي: من سياسة توافقية إلى سياسة مواجهة؛ من الامتناع من حسم الخلافات والتنازل والحلول التوافقية إلى سياسة تصعيد الأزمة والبحث عن الحسم الواضح ونقض الاتفاقات السابقة. فالأسباب الرئيسية للخلاف بقيت كما كانت، وخوف كل طرف من الآخر يتصاعد، وكل طرف يعيش في عالم مناقض لعالم الطرف الآخر. وعلى الرغم من الهدوء الذي قد يسود في لحظات معينة، فإن كل طرف منشغل بتحصين نفسه ومنع التأثير من الطرف الآخر، لأن كليهما يشعر بأن الآخر راكم من القوة بالقدر الذي يجعله الطرف المهيمن.

(١١٥) شيلغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.

في دراسة عن الشرخ الديني ـ العلماني استندت إلى مقابلات مع القيادات من كل الأطراف، برز مدى الخوف الذي يشعر به كل طرف من بقية الأطراف: يتخوف الحريديم من المؤثرات الخارجية ومن الحلول الوسط. فهم يشعرون بأنهم يعيشون في حصار لأن المجتمع من حولهم يحاول القضاء على نمط حياتهم. لذلك فهم يرتدعون عن إقامة علاقات مع الآخرين ويرفضون السياسات الآتية من الخارج والمتعلقة بهم.(١١٦) أمّا المتدينون القوميون فيخافون من أن تفقد إسرائيل طابعها اليهودي عن طريق انتشار العلمانية، وهو ما يزيد في شعورهم بالاغتراب نحو العلمانيين. هذا من جهة، ومن جهة أُخرى فإنهم يتخوفون من كون الجمهور العلماني اليوم أكثر علمانية من السابق وأقل استعداداً للتوصل إلى حلول وسط مع المتدينين، إضافة إلى المخاوف من تعزيز قوته نتيجة الهجرة الروسية. وما يعزز الخوف هو أنهم يرون أن التزام العلماني بـ«أرض إسرائيل» أخذ يضعف، كما تبين من اتفاق أوسلو. وهم عادة لا يميزون العلمانية الليبرالية من العلمانية القومية.

ومن الجدير بالذكر أن هناك هوة كبيرة بين الصهيونية المتدينة والحريديم في نظرتهما إلى اليهود العلمانيين وإلى دولة إسرائيل. ففي حين ترى الصهيونية المتدينة أن إسرائيل هي تحقيق حلم استمر ٢٠٠٠ عام، يرى الحريديم فيها نقيض هذا الحلم، إذ يرون أنفسهم غرباء بين اليهود، أو غرباء في الأرض المقدسة ولا يعترفون بهوية يهودية علمانية. إلّا إن نضالهم لسن قوانين دينية في دولة لا يعتبرونها يهودية هو انحراف عن أيديولوجيا الانعزال، وقيادتهم عاجزة عن تفسير ذلك. وكما يبدو فإن الشعور بالمصير المشترك مع الأخوة الضالين هو الذي يتغلب على الأيديولوجيا المتطرفة التي تهدف إلى الحفاظ على الحريديم عن طريق الانعزال عن الأغلبية العلمانية.(١١٧)

بعكس الطرفين السابقين، يخاف العلمانيون من فرض نمط الحياة الديني، ومن اتخاذ يوم السبت يوم راحة رسمياً، ومن قضايا الحلال، ومن صلاحية المحاكم الشرعية في الأحوال الشخصية. ويتزايد خوفهم بسبب غياب دستور للدولة، وكذلك وثيقة حقوق المواطن، الأمر الذي يسهل سن قوانين دينية في ظل تراجع الصهيونية العلمانية وتعاظم قوة المتدينين السياسية. ومن هنا فإن العلمانيين يشعرون بأنهم يعيشون في حالة حصار

(١١٦) زرمييسكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣.
(١١٧) أهارون روز، «ما لهم ولهذه المشكلة»، «هآرتس»، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٦.

بسبب هجوم المتدينين المتواصل على النظام الديمقراطي.(١١٨) كما يرون أن الحريديم بالذات يبتزون الحكومات المتعاقبة ليحصلوا على موارد لتابعيهم ولمؤسساتهم الدينية والتربوية بدل الاهتمام بالمصلحة العامة.(١١٩) إن خوف العلمانيين من تعاظم هذه القوة هو خوف من تحول موازين القوى في المستقبل بسبب التكاثر الديموغرافي في المجتمع المتدين، وبسبب ظاهرة العودة إلى الدين، وخصوصاً انضمام شرائح اجتماعية كاملة إلى المجتمع الحريدي، كتلك المرتبطة بحزب شاس. وهذه الشرائح لا تتقوقع في غيتو، كما هو الحال بالنسبة إلى الحريديم التقليديين، وإنما توجد في كل مكان من البلد وحتى في قلب الأحياء العلمانية. كذلك يحس العلمانيون بعدم الأمان بسبب شعورهم بانطفاء وهج الهوية الصهيونية. ويرى الصحافي أمنون دنكنير أن اهتزاز الهوية لديهم نابع من الابتعاد عن الثقافة اليهودية كأساس للهوية، الأمر الذي ينتج فراغاً في الثقافة والهوية العلمانيتين، وهو ما يؤدي، بدوره، إلى عدم الأمان، وإلى ردات الفعل العدائية نحو المتدينين، الذين يتميزون من العلمانيين، من وجهة نظر الأخيرين أنفسهم، بهوية واضحة ومبلورة.(١٢٠)

نلاحظ مما سبق أن كل جماعة تشعر بأنها أقلية محاصرة ومضطهدة، لذا تتزايد المخاوف لدى الأطراف كافة، الأمر الذي يقلل فرص التوصل إلى حلول وسط في معظم القضايا الخلافية. ومن الملاحَظ أن أغلبية هذه القضايا لم تحل، وأنها تعود فتظهر على السطح بوتائر سريعة وأكثر زخماً. ونعتقد أن زيادة الانعزال بين مختلف الفئات، ولا سيما المتدينة والعلمانية، يقلل فرص العودة إلى التفاهم الذي ساد عند قيام الدولة، وإلى التوصل إلى ديمقراطية توافقية تضمن لكل طرف العيش بحسب النمط الذي يختاره، منعزلاً عن الأطراف الأُخرى. وكما أشرنا، فإن ردة فعل كل طرف على هذا الوضع هو الانعزال عن الآخر.(١٢١) لكن الانعزال في السكن والتعليم والعمل وحتى الخدمة في الجيش لم يجدِ في تخفيف الصراع لثلاثة أسباب جوهرية هي:

- الخلاف الجذري في القضايا المصيرية، وخصوصاً قضية تعريف من هو اليهودي، و«قانون العودة» والتجنيس، وقضية الأرض والسلام.
- الخلاف بشأن واجبات المواطنة (الخدمة العسكرية والضرائب).

(١١٨) زرمييسكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
(١١٩) المصدر نفسه، ص ١٦.
(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١٧.
(١٢١) شيلغ، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٧.

• الخلاف بشأن تقاسم موارد الدولة (ولا سيما مؤسسات التعليم والمؤسسات الاجتماعية ومخصصات الضمان الاجتماعي).

في بحث قام به يئير شيلغ،(١٢٢) لمصلحة المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، شمل ١٩ من أكثر الحاخامين بروزاً في إسرائيل، وجد أن هناك ثلاث قضايا مركزية تنتج الفجوة الواسعة بين الخطاب الديمقراطي الإسرائيلي وبين مواقف رجال الدين، هي: الموقف من القوانين المعارضة للتوراة؛ الموقف من غير اليهود؛ الموقف من النساء. وتبين أن قضية حقوق غير اليهود هي بين القضايا الثلاث الأكثر صعوبة لأن الخطاب الصهيوني - المتدين تبنى في العقود الثلاثة الماضية موقفاً يمينياً متطرفاً من قضية «أرض إسرائيل الكاملة»، بينما حاول التوصل إلى حلول وسط مع العلمانيين في القضايا الأُخرى. كما أن موقف العلمانيين ضد العرب والفلسطينيين، وخصوصاً منذ اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية، يمنح مواقف المتدينين المتطرفة ضدهم شرعية. فالديمقراطية لا تعني الحريديم ولا تعتبر قضية مبدئية، لأن ما يعنيهم هو قيم التوراة، بينما رجال الدين في الصهيونية المتدينة قبلوا الدولة اليهودية العلمانية والديمقراطية. وهناك خلاف داخلي بينهم يتعلق بمسألة حل التوتر بين الديمقراطية والشريعة، مع أنهم يتفقون على أن قوانين التوراة هي الأهم. من جهة أُخرى، على الرغم من الموقف المبدئي ضد القوانين الإسرائيلية، فإن رجال الدين لا يحرضون أتباعهم على معارضة القوانين معارضة فعالة، لأن هذه القوانين لا تمسهم عملياً كونهم يعيشون في عالمهم المغلق الخاص بهم. لكن «قانون العودة» يبقى القضية الخلافية التي لا تغيب بسبب علاقته بمسألة «من هو اليهودي».

فقضية «من هو اليهودي» ما زالت القضية الأهم في العلاقات بين المتدينين والعلمانيين بعد أكثر من خمسة عقود على قيام الدولة، وتسبب كثيراً من المشكلات في مجالات الحقوق المدنية والأحوال الشخصية. وما زالت المؤسسة الحاخامية تضع عراقيل كثيرة أمام من يرغبون في التهويد وتشترط شروطاً صعبة. وهي ترفض بشكل قاطع أسلوب رجال الدين المحافظين والإصلاحيين. ويمكن التقدير أن هذا الخلاف احتد في العقدين الأخيرين بسبب علاقته الجوهرية بقضية الهجرة إلى إسرائيل ومنح غير اليهود الجنسية الإسرائيلية، الأمر الذي يزيد في إمكانات التزاوج بينهم وبين اليهود.(١٢٣)

(١٢٢) يئير شيلغ، «حكم الحاخامين»، «هآرتس»، ٢٧/٩/٢٠٠٦.

(١٢٣) آشر كوهين، «انصهار إسرائيلي: انصهار غير اليهود في المجتمع اليهودي الإسرائيلي ومضاعفاته على الهوية الجماعية» (بالعبرية)، (رمات غان: جامعة بار - إيلان، ومركز رفوفورط، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤).

ومن الممكن اعتبار المجال القانوني أهم مجالات الصراع حالياً، على الرغم من أن الحركة الصهيونية كانت تنازلت منذ مرحلة ما قبل الدولة عن مبدأ فصل الدين عن الدولة. فالجدل بشأن سيادة القانون المدني ممثلاً في الكنيست أم سيادة الشريعة لم يتوقف، ومر بمراحل من الصعود والهبوط، ووصل إلى درجة الغليان في التسعينيات.(١٢٤) وتعزى هذه الصراعات بين الطرفين إلى ثنائية القوانين التي سنها الكنيست والتي تنبع من التزاوج بين الدين والقومية الحديثة: فالقوانين في إسرائيل هي من جهة ديمقراطية - ليبرالية، ومن جهة أُخرى هي دينية - شرعية، ولذلك فهي ليست ديمقراطية بشكل كاف في نظر قسم من المجتمع، وهي ليست يهودية وشرعية بشكل كاف في نظر قسم آخر. وفي نظر الفئة الأولى يعتبر إبقاء الأحوال الشخصية خارج مجال القضاء المدني وإخضاعها لقوانين الشريعة والمحاكم الدينية هو انحراف متطرف عن كل المبادئ المتعارف عليها في الديمقراطيات الليبرالية.

تتعلق كل هذه الخلافات عملياً بالخلاف بشأن العلاقة بين اليهودية كقومية واليهودية كدين وإمكان الفصل بينهما، وهو ما يؤدي إلى شرخ عميق في الهوية الجماعية المشتركة. وقد عتم هذا الشرخ على الشرخ الإثني الذي يبرز في التنظيم السياسي وأنماط التصويت.(١٢٥) وقد قاد هذا الشرخ المضاعف (الإثني والديني) إلى إيجاد معسكرين يتعمق الخلاف الثقافي بينهما إلى درجة الانكسار، وهو ليس مجرد خلاف في موقف سياسي. فالانتماء إلى أحدهما يعني اتخاذ مواقف وتبني سلوكيات في الموضوعات كافة. فالخلاف في القضايا الدينية ليس فقط بشأن نمط حياة الفرد، بل أيضاً بشأن صبغة الدولة وجوهر المجتمع. كذلك الخلاف في الموقف السياسي يمثل فارقاً شاسعاً في الهوية ووجهات نظر أساسية متناقضة: القيم التي يجب أن تسود في دولة إسرائيل؛ الحق في الوجود في البلد؛ الاندماج في العالم الغربي ونتائجه على صبغة الدولة.(١٢٦) ويتذمر العلمانيون من أن أصوات المتدينين تقرر القضايا المصيرية، مثل السلام والحرب، في حين هم لا يخدمون في الجيش ويحصلون على مخصصات من ميزانيات الدولة أكثر من أي فئة أُخرى.

(١٢٤) هوفيرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.

(١٢٥) عزيز حيدر، «التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل: دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية» (رام الله: مدار، ٢٠٠٥).

(١٢٦) هوفيرت، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.

يوجد بين المتدينين والعلمانيين خلاف أساسي بشأن نوعية النظام السياسي والقيم التي يجب أن تسوده. ويعارض ثلثا الحريديم النظام الديمقراطي، لكن يعتبرون الديمقراطية أداة ووسيلة لتحقيق مصالحهم. فهم يسعون لإقامة نظام أوتوقراطي بحسب الشريعة، ويفضلون حكومة غير ديمقراطية تنسجم مع مواقفهم، بينما يفضل ثلاثة أرباع العلمانيين حكومة ديمقراطية حتى لو كانوا يعارضون مواقفها.(١٢٧) ويفضل مصوتو شاس دولة شريعة على الدولة الديمقراطية، على الرغم من أن سدس هؤلاء فقط هو حريديم.(١٢٨) وقد استنتج بيرس وياعار ـ يوختمان «أن العلمانية هي المتغير الأقوى في تأثيره في المواقف. فتأثيره مثابر بشكل قاطع، إذ يرافق العلمانية التسامح والميل إلى تفضيل الديمقراطية على القومية. كما تقوى الاتجاهات الحمائمية ويهبط الوعي بالخطر الأمني، أي أن الطبقة الوسطى، المتعلمة والعلمانية، هي الأكثر ميلاً نحو الديمقراطية.»(١٢٩) في المقابل، إن درجة التدين هي المتغير الأكثر تأثيراً في الموقف من الديمقراطية بين المتدينين، إذ إن ٩٠٪ من الحريديم تساند المواقف غير الديمقراطية. وبناء على ذلك يتخذ الحريديم مواقف سلبية من مؤسسات الدولة، وخصوصاً من الجهاز القضائي. فهم ينظرون إلى محكمة العدل العليا على أنها عدوهم الرئيسي، والمؤسسة الوحيدة التي تحظى بثقتهم هي الجيش.(١٣٠)

ينتج من الخلاف بين المعسكرين انقسام واضح في المواقف السياسية. فحتى سنوات قليلة كان الاعتقاد السائد أن الحريديم الليتوانيين (ديغل هتوراه) والشرقيين (شاس) يتمسكون بمواقف سياسية معتدلة، وأنهم مستعدون للانسحاب من الأراضي المحتلة في سبيل عدم إراقة الدماء. لكن عدداً من الأبحاث والاستطلاعات يفند هذا الاعتقاد، ويكشف أن الحريديم هم الجمهور الأكثر تطرفاً في اليمين الإسرائيلي، فهم أكثر يمينية حتى من الصهيونية المتدينة (المفدال). وقد صوت ٩٨٪ منهم لنتنياهو في انتخابات سنة ١٩٩٦، وفي انتخابات سنة ١٩٩٩ صوت ٩٩,٧٪ لمصلحته في المستعمرات الحريدية.(١٣١) كما

(١٢٧) يوحنان بيرس وإفرايم ياعار ـ يوختمان، «بين الاتفاق والخلاف: الديمقراطية والسلام في الوعي الإسرائيلي» (بالعبرية)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩٩٨)، ص ٧٧.

(١٢٨) سيبر فلوتسكي، «يريدون دولة شريعة»، «يديعوت أحرونوت»، ملحق السبت، ٢٥/ ٩/ ١٩٩٩.

(١٢٩) بيرس وياعار ـ يوختمان، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(١٣٠) شاحار إيلان، «حريديم: محدودو الضمان» (بالعبرية)، (تل أبيب: كيتر، ٢٠٠٠)، ص ٤٢.

(١٣١) المصدر نفسه، ص٢٥ – ٢٨.

تبين الاستطلاعات، مرة بعد أُخرى، أن الجمهور الحريدي هو الجمهور الوحيد في إسرائيل الذي يتبنى مواقف يمينية بنسبة مئة في المئة، وهو الأكثر معارضة لعملية السلام.(١٣٢) وأكد استطلاع قامت به جمعية «غيشر» ومعهد «موتاغيم» أن المتدينين والعلمانيين يعيشون في واقع مختلف تماماً، إذ إن ٩٪ فقط من الحريديم و٢٢٪ من المتدينين يرون أن اغتيال رابين هو الحدث الأبرز في شرح الجمهور، في مقابل ٤٦٪ من العلمانيين. بعكس ذلك فإن ٦٠٪ من الحريديم والمتدينين يرون أن إخلاء المستعمرات هو الحدث الأكثر أهمية في شرخ الجمهور، في مقابل ٤١٪ من العلمانيين.(١٣٣)

يُبرز الشرخ العلماني ـ الحريدي كأن كلا المعسكرين يعيش في عالم مناقض للآخر منذ ولادته حتى نهاية حياته.(١٣٤) وقد وصل بهما الأمر إلى نفي أحدهما للآخر وإلغائه. ويتهم الحريديم حزب العمل بالكفر،(١٣٥) لكن على العكس من ذلك يرون في اليمين حليفاً، ويقدرون القيادات العسكرية المتدينة حتى لو لم تطبق قواعد الحلال. ويظهر أن الولاء لـ«أرض إسرائيل» ورفض عملية السلام تحولا إلى معيار أهم في تقدير الإنسان والقائد من موقفهما من فروض الدين ودرجة أخلاقياته.(١٣٦)

سابعاً: الضمان الاجتماعي والأوضاع الصحية

بما أن المجتمع الإسرائيلي هو مجتمع مهاجرين مستوطنين جاؤوا من شتى بقاع الأرض، ومختلفين اختلافاً واضحاً في خلفياتهم الثقافية والاجتماعية والطبقية، وبما أن هجرتهم كانت ذات خلفية أيديولوجية ولم تكن هجرة عادية، فقد كان من الطبيعي أن تقدم الدولة حداً أدنى من الخدمات، فتوفر درجة من الرفاه الاجتماعي والاقتصادي، إلى جانب الأمن، يضمنان بقاء المهاجرين في البلد واستمرار تدفق آخرين جدد. وقد ترافق هذا الواقع مع ثقافة وأيديولوجيا القيادات الأولى للحركة الصهيونية، وخصوصاً تلك القيادات التي نشأت في أوروبا الشرقية، ومع توفر الموارد اللازمة الضرورية لانتهاج نظام اجتماعي اشتراكي. أمّا التحولات التي مر بها هذا النظام منذ عقدين، وبصورة خاصة منذ أواسط

(١٣٢) المصدر نفسه، ص٢٦.

(١٣٣) «هآرتس»، ١٧/ ١١/ ٢٠٠٦.

(١٣٤) عتسيوني ـ هليفي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.

(١٣٥) مناحم راهاط، «شاس: الروح والقوة» (بالعبرية)، (تل أبيب: ألفا، ١٩٩٨)، ص٤٤.

(١٣٦) إيلان، «حريديم...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦.

التسعينيات، فقد نتجت من عدد من التطورات الجوهرية التي مرت بها الدولة: تحوّل في النظام السياسي أدى إلى تغير نمط القيادة بحيث شاركت في الحكم قيادات ذات توجه ليبرالي في الاقتصاد؛ في الوقت نفسه، تكريس القطاعات الإثنية لاعباً أساسياً في السياسة وتوزيع موارد الخدمات والرفاه الاجتماعي؛ نضوب الموارد الاقتصادية الضرورية لاستمرار نظام الرفاه الاجتماعي ـ الاشتراكي؛ تصاعد معارضة شرائح اجتماعية لتوزيع الموارد على قطاعات سكانية تراها طفيلية.

لقد كانت التحولات البارزة في الاقتصاد السياسي الإسرائيلي على النحو التالي: توسع السوق الحرة؛ التقليل من تنظيم سوق العمل؛ تقليص نفقات الدولة؛ انفتاح أكثر على الاقتصاد العالمي. ورافقت هذه التحولات تغيرات اجتماعية ـ سياسية، مثل تعزيز الطبقة الوسطى الجديدة، وشيوع الفردانية، وتدني الاستعداد للتجند بهدف بناء الدولة وخدمتها. وقد ساهم تضافر هذه التحولات البنيوية والسياسية والأيديولوجية في إضعاف دولة الرفاه من الناحية السياسية، لكن تقليصها لم يكن بالحدة المعلنة. فمثلما أن لبرلة الاقتصاد الإسرائيلي لم تكن كاملة وحملت كثيراً من التناقضات، كذلك كانت التحولات في دولة الرفاه.[١٣٧] على أي حال، انعكس انحسارها في خصخصة الخدمات وتقليص المخصصات ووضع العقبات البيروقراطية أمام مستحقي المخصصات والمساعدات. من هنا فهذه الدولة تحولت من دولة رفاه شمولية تلتزم رعاية مستوى ونوعية حياة لجميع السكان عن طريق منح خدمات عامة، إلى دولة رفاه انتقائية تمنح ضماناً للفئات التي تعجز عن البقاء.[١٣٨] وشملت السياسة الاجتماعية الجديدة التركيز على برامج إعادة التأهيل المهني والتشغيل، لكن أبرز التحولات كان تعزيز سياسة توزيع الموارد على أساس قطاعي ـ إثني (المتدينون، الشرقيون، شاس، المهاجرون الجدد، الروس).

نجم هذا التطور الأخير، أي التوزيع على أساس قطاعي، عن تكريس التضامن الإثني وتحوله إلى قاعدة أساسية في التنظيم السياسي، وهو عملياً جزء من سياسات الاحتواء للقيادات السياسية القطاعية، وثمن التحالفات التي تعقدها الأحزاب الكبيرة

(١٣٧) زئيف روزنهاك، «أزمة دولة الرفاه الإسرائيلية والعولمة: خطوط لتحليل مقارن»، في: موشيه نأور (تحرير)، «الدولة والمجتمع المحلي» (بالعبرية)، (القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ٢٠٠٤)، ص ٥١.

(١٣٨) أبراهام دورون، «التقرير السنوي عن الفقر في إسرائيل: وسائل الإعلام وردات الفعل في النظام السياسي»، في: فيلك ورام (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١ - ١٦٣.

لضمان تأليف الحكومة. وقد تسبب هذا بحدوث تطورات متناقضة في سياسة الرفاه الاجتماعي، بالإضافة إلى التزام الدولة استيعاب المهاجرين، مهما تكن أعدادهم، وازدياد الشرائح الفقيرة التي تعتمد بدرجة كبيرة على مخصصات الضمان الاجتماعي وخدمات الدولة. كما يجدر أن نذكر أن هذه الشرائح الفقيرة والطفيلية منها تشكل القاعدة الشعبية لأحزاب اليمين، وخصوصاً الليكود، الأمر الذي يضع هذا الأخير في تناقض: التجاوب مع متطلبات هذه الشرائح المادية في مقابل دعمها السياسي، وفي الوقت نفسه الدعوة إلى تعميق الخصخصة والاتجاه الليبرالي في الاقتصاد. وقد دفع الليكود ثمناً سياسياً باهظاً لقاء سياساته الاقتصادية والاجتماعية في انتخابات الكنيست السابع عشر سنة ٢٠٠٦. ومن أوجه التناقض في التحول نحو السوق الحرة: سن وتطبيق قانون التأمين الصحي سنة ١٩٩٥؛ تحسين نظام ضمان الدخل من أجل خفض نسبة الفقر؛ تطبيق قانون التعليم الخاص، الذي سن سنة ١٩٨٨ بعد تأجيله فترة طويلة؛ سن وتطبيق قانون مساواة ذوي الاحتياجات الخاصة منذ سنة ١٩٩٨.

أ) الضمان الاجتماعي

كانت التطورات الديموغرافية العامل الأهم في تطور الخدمات. فقد ارتفع عدد السكان بصورة كبيرة نتيجة التكاثر الطبيعي، والهجرة في التسعينيات، والارتفاع المتواصل في معدل حياة الفرد. ويفسر العامل الديموغرافي ٦٠٪ من الارتفاع في ميزانية الخدمات الاجتماعية للفرد: ففي الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ ارتفع عدد العائلات التي تحصل على مخصصات الأولاد من ٥٣٣,٠٠٠ إلى ٩٩٣,٠٠٠، وعدد المسنين من ٤٥١,٠٠٠ إلى ٧٣٢,٠٠٠ (بسبب النسبة العالية من كبار السن بين المهاجرين من روسيا، إلى جانب ارتفاع معدل حياة الفرد)، وعدد مستحقي الخدمات الشخصية من ٢٨,٠٠٠ إلى ١٢٩,٠٠٠، وعدد ذوي الاحتياجات الخاصة من ٧٤,٠٠٠ إلى ١٩٧,٠٠٠، وعدد مستحقي ضمان الدخل من ٣٢,٠٠٠ إلى ١١٤,٠٠٠، مع هبوط عدد مستحقي رسوم بطالة من ٥١,٠٠٠ إلى ٤٧,٠٠٠.[١٣٩] وقد أدت هذه التطورات إلى ارتفاع الإنفاق على الخدمات الشخصية، وخصوصاً على ذوي الاحتياجات الخاصة بحيث وصل إلى

(١٣٩) طوبيا حوريف ويعقوف كوب (تحرير)، «تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية، ٢٠٠٨» (بالعبرية)، (القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠٠٩)، ص ٢٠٦.

٦,٢ مليارات شيكل في سنة ٢٠٠٧.[١٤٠]

شكل الإنفاق على الخدمات الاجتماعية الحصة الكبرى في ميزانية الدولة. وقد تواصل ازدياده بمعدل ٥,٥٪ سنوياً، حتى وصل إلى أكثر من نصف مجمل إنفاق الحكومة. ففي سنة ٢٠٠٢، بلغت نسبة الإنفاق ٥٤,٢٪، وهي تقريباً ضعف ما كان عليه في بداية الثمانينيات.[١٤١] إلّا إن سياسة تقليص الخدمات الاجتماعية، وخصوصاً المخصصات، أدت إلى تراجع حصتها من إنفاق الدولة إلى ٥٠,٧٪ في سنة ٢٠٠٨.[١٤٢] فقد تقلص حجم المخصصات الاجتماعية من ٤٤ مليار شيكل سنة ٢٠٠١ إلى ٣٩,٩ مليار شيكل سنة ٢٠٠٥، ثم ارتفع إلى ٤٣,٧ مليار شيكل سنة ٢٠٠٨.[١٤٣]

ترتفع حصة مخصصات التأمين الوطني بنسبة ٤٪ سنوياً، وقد وصلت إلى نحو ٤٠٪ من الإنفاق على الخدمات الاجتماعية. ويشكل الإنفاق على المخصصات للمواطنين ٩,٣٪ من مجمل الإنتاج القومي بعد أن كان ٥,٥٪ في سنة ١٩٨٠.[١٤٤] لكن تقليص المخصصات منذ سنة ٢٠٠٢ تسبب بهبوط كبير وصل إلى ١٢,٤٪ حتى سنة ٢٠٠٥. ويتبين من المعطيات أن أكثر أنواع المخصصات هبوطاً في هذه الفترة كانت مخصصات الأولاد (٤٥٪)، ورسوم البطالة (٤٨٪)، وضمان الدخل (٢٦٪)، بينما ارتفعت مخصصات ذوي الاحتياجات الخاصة بنسبة ١٧٪.[١٤٥] فقد تم خفض المخصصات وميزانيات الرفاه خمس مرات منذ سنة ٢٠٠٢، ولذلك هبطت مخصصات التأمين الوطني بنسبة ١٤,٥٪، وتقلصت ميزانية وزارة الرفاه بـ ٣٢٪.[١٤٦] ونتيجة التحولات في سياسات الضمان الاجتماعي تحولت مؤسسة التأمين الوطني من مؤسسة كانت تعاني عجزاً في الميزانيات إلى مؤسسة تملك فائضاً في الدخل. وكان فائض مدخول التأمين الوطني على المدفوعات (من الجباية والتزامات الدولة) ١,٥٧٨ مليار شيكل في سنة ٢٠٠٠، ارتفع إلى ٦,٤٠٠

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٩٢.

(١٤١) يعقوف كوب، (تحرير)، «تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية، ٢٠٠٢» (بالعبرية)، (القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠٠٢)، ص ٥٢.

(١٤٢) حوريف وكوب، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١٤٤) جاك حبيب، «قضايا وتطورات في دولة الرفاه الإسرائيلية»، «بيطاحون سوسيالي»، العدد ٥٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٥٦.

(١٤٥) حوريف وكوب، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.

(١٤٦) يغئال بن-شلوم ويتسحاق سبطو، «دولة الرفاه في إسرائيل إلى أين»، «دوائر العدل»، العدد ١٠ (٢٠٠٦)، ص ٥ - ٨.

مليارات شيكل سنة ٢٠٠٥.[١٤٧] ومن الملاحَظ أنه في السنوات الأخيرة، أخذ يقل الإنفاق على الضمان الاجتماعي عن المبالغ التي تقر في الميزانية.

إلى جانب التطورات المذكورة في تقديم الخدمات، حدث تطور آخر في السياسة الاجتماعية يتمثل في توسع عملية خصخصة تقديم الخدمات، أي أن مؤسسات الدولة لا تقدم هذه الخدمات بشكل مباشر، وإنما تقدمها شركات ومؤسسات خاصة بتمويل من الدولة.

ب) الأوضاع الصحية

كان سن قانون التأمين الصحي الحكومي سنة ١٩٩٥ جزءاً من التطورات التي وسعت مجال الخدمات الاجتماعية. وقد ألزم القانون جميع المواطنين بالتأمين، ولم يعد طوعياً كما كان في السابق. ونظراً إلى أن ضريبة التأمين الصحي هي نسبة مئوية (٤٪) من الدخل، فإن ذوي الدخل العالي يساهمون أكثر من غيرهم في تكاليف الإنفاق على الخدمات الصحية، من دون أن يعني ذلك حل مشكلة العجز في الإنفاق. وفي الفترة ١٩٩٠ - ٢٠٠٢ كان الارتفاع في متوسط الإنفاق على الفرد أعلى من نصيب الفرد في الإنتاج، لكنه كان أقل من معدلات الارتفاع في دول الاتحاد الأوروبي. غير أن هذا الارتفاع توقف منذ سنة ٢٠٠٢، بل عاد إلى الهبوط. وقد بلغ الإنفاق على الخدمات الصحية في إسرائيل ٨,٦٪ من الإنتاج القومي الإجمالي سنة ٢٠٠٢ وهبط إلى ٧,٩٪ سنة ٢٠٠٧.

منذ سنة ٢٠٠٣ انخفضت حصة الإنفاق على الخدمات الصحية من الدخل القومي المحلي على الرغم من ارتفاعه وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، بعكس السنوات السابقة التي شهدت ارتفاعاً متواصلاً في الإنفاق في ظل انخفاض المعدلين المذكورين.[١٤٨] أمّا حصة القطاع العام في تمويل الخدمات الصحية فمستمرة في الانخفاض. وقد وصلت مساهمة القطاع الخاص إلى ٣٠٪، وهي أعلى نسبة في الدول المتطورة التي تمنح حق الحصول على الخدمات على حساب القطاع العام. وتبين من الاستطلاع الاجتماعي أن أكثر من خمس المستطلعين يضطر إلى التنازل عن أنواع معينة من العلاج بسبب تكلفته. ولذلك فإن المواطنين، بحسب الاستطلاع السنوي، يرون أن الجهاز لا يحقق المساواة،

(١٤٧) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٦»، الجدول ٧,١٤.

(١٤٨) حوريف وكوب، مصدر سبق ذكره، ص١٥٣-١٥٤.

وأن مستوى الخدمات في تدن مستمر.(١٤٩) وربما يعود ازدياد اللامساواة إلى أن تطبيق قانون التأمين الصحي سنة ١٩٩٥ أدى إلى خصخصة الخدمات الصحية، الأمر الذي حسن مستوى الخدمات للشرائح الميسورة.(١٥٠)

على الرغم من اتساع الفجوة بين الشرائح الاجتماعية العليا والشرائح الدنيا في مؤشرات الوضع الصحي، واضطرار المواطنين إلى المشاركة في نصيب كبير في الإنفاق على الخدمات، فإن هناك حقيقة مهمة تبقى وهي أن كمية الخدمات الصحية ومستواها أديا إلى تحسن الأوضاع الصحية عامة بحسب المؤشرات المستخدمة في قياسها. كما أن درجة رضا الجمهور الإسرائيلي عن مستوى الخدمات الصحية أعلى منها في دول متطورة جرت المقارنة بها في استطلاعات الرأي.

في بداية التسعينيات، هبط معدل وفاة الأطفال في إسرائيل حتى وصل إلى ٣,٩ بالألف سنة ٢٠٠٧. وفي المقابل استمر الارتفاع في معدلات الحياة حتى بلغ ٨٢ عاماً للنساء و٧٩ عاماً للرجال.(١٥١) ويعتبر معدل الحياة في إسرائيل من أعلى المعدلات في العالم الغربي، لكن معدل وفيات الأطفال هو أيضاً من أعلى المعدلات، وخصوصاً قياساً بالدول السكاندينافية. ويلاحَظ أن الفجوة بين مناطق السكن والتجمعات السكانية في المؤشرات الصحية ما زالت بارزة: فمعدلات العمر الأعلى المتوقع هي في لواء القدس، وأمّا الأدنى فهي في لواءي الجنوب والشمال. كما أن أعلى معدل للعمر المتوقع سجل في مستعمرات الضفة الغربية. ويصل الفارق بين المعدلات العالية والمتدنية إلى ثمانية أعوام.(١٥٢) وقد وجد أن هناك تلاؤماً بين التدرج الاجتماعي ـ الاقتصادي لمكان السكن، وبين معدل الوفيات عامة ومعدل وفيات الأطفال خاصة.(١٥٣)

في المحصلة النهائية، يمكن القول إنه على الرغم من توسيع مجالات الخدمات الاجتماعية والنسبة العالية من الإنفاق عليها من الميزانيات الحكومية، فقد تعمق لدى المواطنين شعور بعدم اليقين بالنسبة إلى التطورات الاجتماعية، وذلك بسبب تفاقم

(١٤٩) كوب، مصدر سبق ذكره، ص ٥٤.

(١٥٠) عمير شموئيلي وغروس رويطال، «اللامساواة في الحالة الصحية بسبب الفجوة في الدخل في إسرائيل في التسعينيات»، «بيطاحون سوسيالي»، العدد ٥٩ (أيار/مايو ٢٠٠١)، ص ٦٤ - ٧٥.

(١٥١) حوريف وكوب، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣ - ١٧٤.

(١٥٢) وزارة الصحة، «بروفيل صحي ـ اجتماعي لأماكن السكن في إسرائيل، ١٩٩٨ - ٢٠٠٢» (بالعبرية)، (القدس، ٢٠٠٤)، ص ٤١.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ٤٤ - ٤٥.

المشكلات الاجتماعية الناتجة من التطورات السريعة في الاقتصاد والمجتمع. وهناك شعور بعدم اليقين أيضاً بسياسة الرفاه جرّاء تغير وتجدد الأيديولوجيات والأوضاع الاقتصادية والفكر الاجتماعي، وكذلك نتيجة غياب النقاش الجدي في هذه السياسات، مقارنة بالاهتمام بقضايا السياسة الخارجية والأمن، والأسلوب غير الثابت في تحديد السياسة.(١٥٤) وعلى الرغم من انحسار دولة الرفاه في إسرائيل، فإنه لا يمكن الحديث عن إمكان إلغائها، ولو أن هناك تقليصاً للفئات المستحقة للخدمات والمخصصات، وإنما يمكن الحديث عن تحول نظام الضمان الاجتماعي من نظام شمولي إلى نظام انتقائي وقطاعي، فدولة الرفاه هي نظام مؤسساتي غير قابل للإلغاء. فما دام النظام السياسي يحافظ على جوهره الديمقراطي ـ الليبرالي، ستستمر دولة الرفاه في كونها أساساً مركزياً في الاقتصاد السياسي للرأسمالية المتطورة، ذلك بأن نشاط هذه الدولة بحد ذاته ينتج جماعات اجتماعية، وزبائن متعددين يطورون مصالح سياسية ومؤسساتية لاستمرار النظام. وتتشكل هذه الجماعات الاجتماعية وتبني نفسها كقوة سياسية حول وظيفتين من وظائف دولة الرفاه، أي توزيع الموارد والعمل، إذ إن عدداً كبيراً من الناس يحصل على دخل، إمّا بصفة مستحق للمخصصات والخدمات، وإمّا بصفة عامل في جهاز دولة الرفاه. وتخشى النخبة السياسية فقدان دعم هذه الشرائح الاجتماعية الواسعة، ولذلك نجد فجوة واسعة بين الأيديولوجيا وتجسيدها عملياً، كما نلاحظ تراجعاً عن سياسات بعد أن كان يتم تطبيقها.(١٥٥)

(١٥٤) حبيب، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.

(١٥٥) روزنهاك، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- حيدر، عزيز. «التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل: دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية». رام الله: مدار، ٢٠٠٥.

ثانياً: باللغة العبرية

- **كتب**

- «إسرائيل: مجتمع متعدد الثقافات». كريات بيالك: كلية غوردون للتربية، ١٩٩٨.
- ألون ـ بارئيل، ميخال. «استيعاب مهاجري الاتحاد السوفياتي سابقاً في سوق العمل». تل أبيب: جامعة تل أبيب، ودائرة دراسات العمل، ٢٠٠٣.
- إيلان، شاحار. «حريديم: محدودو الضمان». تل أبيب: كيتر، ٢٠٠٠.
- بن ـ عازار، غادي. «كما النور في الجرة، هجرة واستيعاب يهود إثيوبيا». القدس: رؤوفين ـ ماس، ١٩٩٢.
- بنيطة، إستر وغيلا نوعم. «يهود إثيوبيا تحت الأضواء». القدس: معهد دراسة الرعاية في التعليم، والجامعة العبرية، ١٩٩٧.
- بيرس، يوحنان وإفرايم ياعار ـ يوختمان. «بين الاتفاق والخلاف: الديمقراطية والسلام في الوعي الإسرائيلي». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩٩٨.
- ______ وسبينة ليسيتسة. «مهاجرو رابطة الشعوب: بلورة هوية وعمليات الاندماج». تل أبيب: مركز يتسحاق رابين لدراسة المجتمع الإسرائيلي، ٢٠٠٠.
- تسميرت، تسيبي. «على جسر ضيق: التعليم في إسرائيل في سنوات الدولة الأولى». سديه بوكر: مركز تراث بن ـ غوريون؛ بئر السبع: جامعة بن ـ غوريون، ١٩٩٧.
- تسيماح، م. ور. ويزل. «مواقف المهاجرين نحو اتحادات المهاجرين: الوعي، والاتصال، والحصول على الخدمات ودرجة الرضا». تل أبيب: داحاف، ١٩٩٧.
- ______. «تأقلم مهاجري رابطة الشعوب في إسرائيل، ١٩٩٠ – ١٩٩٨». تل أبيب: داحاف، ١٩٩٩.
- حسكين، أريبه. «التكيف والهوية لدى المهاجرين من الاتحاد السوفياتي (سابقاً): المسجلين غير ـ يهود مقارنة بالمهاجرين اليهود». رسالة ماجستير. القدس: الجامعة العبرية، ٢٠٠١.
- حوريف، طوبيا ويعقوف كوب (تحرير). «تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية، ٢٠٠٨». القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠٠٩.

- راهاط، مناحم. «شاس: الروح والقوة». تل أبيب: ألفا، ١٩٩٨.
- روزنتال ـ مرمورشتاين، ميراف. «الموضوع: أشكنازيم». تل أبيب: عام عوفيد، ٢٠٠٥.
- زرمبيسكي، لورا. «الشرخ الديني ـ العلماني في نظر القيادات وصناع الرأي العام في إسرائيل». القدس: معهد فلورسهايمر لدراسة السياسات، ٢٠٠٢.
- سبيكتور، غ. «خطوط عريضة للموجهين في الإشراف على الآباء». القدس: وزارة التربية والثقافة والرياضة، ١٩٩٩.
- سيكرون، موشيه. «ديموغرافياً: سكان إسرائيل، خصائص ووجهات». القدس: كرمل، ٢٠٠٤.
- ______ وإليعزر ليشيم (تحرير). «بروفيل هجرة: استيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ١٩٩٠ – ١٩٩٥». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٨.
- شبتاي، مالكا. «أخي الأقرب: مسيرة هوية جنود مهاجرين من إثيوبيا». تل أبيب: تشيركوبر، ١٩٩٩.
- ششون ـ ليفي، أورنا. في ندوة «الأشكنازية، ما هي»، التي عقدت في معهد فان لير ـ القدس، ١٩/٦/٢٠٠٦.
- شيلغ، يئير. «المتدينون الجدد: نظرة حالية إلى المجتمع المتدين في إسرائيل». القدس: كيتر، ٢٠٠٠.
- ططار وآخرون. «دراسة قضايا مختارة عن استيعاب التلاميذ المهاجرين في المدارس الابتدائية وفوق الابتدائية». القدس: الجامعة العبرية، ومعهد دراسة الرعاية في التربية، ١٩٩٧.
- عتسيوني ـ هليفي، حافا. «بلاد ممزقة». كفار سابا؛ تل أبيب: أربيه مئير، ومودان، ٢٠٠٠.
- فيلك، داني وأوري رام (تحرير). «حكم رأس المال: إسرائيل في عصر العولمة». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ومعهد فان لير، ٢٠٠٤.
- كوب، يعقوف (تحرير). «تخصيص الموارد للخدمات الاجتماعية، ٢٠٠٢»، القدس: مركز طاوب لدراسة السياسات الاجتماعية في إسرائيل، ٢٠٠٢.
- كوهين، آشر. «من التسليم إلى التصعيد». القدس؛ تل أبيب: شوكن، ٢٠٠٣.
- ______. «انصهار إسرائيلي: انصهار غير اليهود في المجتمع اليهودي الإسرائيلي ومضاعفاته على الهوية الجماعية». رمات غان: جامعة بار ـ إيلان، ومركز رفوفورط، الطبعة الثانية، ٢٠٠٤.
- كيمرلينغ، باروخ. «مهاجرون، مستوطنون، مولدون» . تل أبيب: علما، وعام عوفيد، ٢٠٠٤.
- لجنة طال. «لجنة صوغ الاتفاق في موضوع تجنيد طلاب اليشيفوت». القدس، نيسان/ أبريل ٢٠٠٠.
- ليساك، موشيه وإليعزر ليشيم (تحرير). «من روسيا إلى إسرائيل: ثقافة وهوية في حالة تحول». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ٢٠٠١.
- المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء. «التقرير الاجتماعي»، سنوات متعددة. القدس.
- ______. «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي». سنوات متعددة. القدس.

- نأور، موشيه (تحرير). «الدولة والمجتمع المحلي». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ٢٠٠٤.
- هوروفيتس، تمار. «أعرف من أين جئنا: الخلفية التاريخية ـ الاجتماعية للمهاجرين الروس». القدس: وزارة الاستيعاب، ١٩٩٨.
- هوفيرت، أوري، «هل نتوقف في المنزلق: من دولة اليهود إلى دولة الشريعة». كيبوتس داليا: د. ن.، ١٩٩٩.
- هيرتسوغ، إستر. «البيروقراطية والمهاجرون من إثيوبيا». تل أبيب: تشريكوبر، ١٩٩٨.
- هيرتسوغ، حانا (تحرير). «مجتمع في المرآة». تل أبيب: رموت، وجامعة تل أبيب، ٢٠٠٠.
- وزارة الاستيعاب، شعبة نظم المعرفة. «توزيع المهاجرين في الفترة ١/ ١/ ١٩٨٩ - ٣٠/ ٩/ ٢٠٠٤، بحسب مكان السكن». القدس، ٢٠٠٤.
- وزارة الصحة. «بروفيل صحي ـ اجتماعي لأماكن السكن في إسرائيل، ١٩٩٨ - ٢٠٠٢». القدس، ٢٠٠٤.
- يتسيف، غادي. «المجتمع القطاعي». القدس: مؤسسة بياليك، ١٩٩٩.
- يونه، يوسي. «الحق في الاختلاف». القدس؛ تل أبيب: معهد فان لير، والكيبوتس الموحد، ٢٠٠٥.

• **صحف**

- «كول هشبوع».
- «هآرتس».
- «يديعوت أحرونوت».

• **مقالات**

- أراد، نوريت. «السبت ـ ملك التسوق». «يديعوت أحرونوت»، ٢٧/ ١٢/ ٢٠٠١.
- أميت، كارين. «صلاحية التقسيم الإثني إلى شرقيين وأشكناز بين المهاجرين وذريتهم في سوق العمل الإسرائيلية». «مغاموت»، المجلد ٤٤، العدد ١ (٢٠٠٥)، ص ٣ - ٢٨.
- أورباخ، غداليا. «تأثير المركزة وتوزيع الحكم في التركيز والتوزيع الجغرافي: توزيع السكان في إسرائيل». «أوفقيم لجيوغرافيا»، العدد ٥٣ (٢٠٠١).
- إيريز، تسفاديا وأورن يفتاحيل. «الدولة والحيز ورأس المال: المهاجرون في إسرائيل والتراتب الاجتماعي ـ المكاني». في: داني فيلك وأوري رام (تحرير). «حكم رأس المال: إسرائيل في عصر العولمة». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ومعهد فان لير، ٢٠٠٤.
- إيلان، شاحار. «أين اختفى ٢٠ ألف طالب يشيفوت». «هآرتس»، ٢/ ٢/ ٢٠٠٦.

- بن ـ شلوم، يغئال ويتسحاق سبطو. «دولة الرفاه في إسرائيل إلى أين». «دوائر العدل»، العدد ١٠ (٢٠٠٦).
- حبيب، جاك. «قضايا وتطورات في دولة الرفاه الاسرائيلية»، «بيطاحون سوسيالي»، العدد ٥٦ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩).
- دورون، أبراهام. «التقرير السنوي عن الفقر في إسرائيل: وسائل الإعلام وردات الفعل في النظام السياسي». في: داني فيلك وأوري رام (تحرير). «حكم رأس المال: إسرائيل في عصر العولمة». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ومعهد فان لير، ٢٠٠٤.
- روز، أهارون. «ما لهم ولهذه المشكلة». «هآرتس»، ١٠/ ١١/ ٢٠٠٦.
- روزنهاك، زئيف. «أزمة دولة الرفاه الإسرائيلية والعولمة: خطوط لتحليل مقارن». في: موشيه نأور (تحرير). «الدولة والمجتمع المحلي». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ٢٠٠٤.
- زيلبيرغ، ن. «المثقفون اليهود ـ الروس: البحث عن أنماط جديدة من الاندماج». «يهود الاتحاد السوفياتي في دور التحول». المجلد ٤، العدد ١٩ (٢٠٠٠).
- سيكرون، موشيه. «رأس المال الاجتماعي في حيازة المهاجرين واستيعابهم في سوق العمل». في: موشيه سيكرون وإليعيزر ليشيم (تحرير). «بروفيل هجرة: استيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ١٩٩٠ - ١٩٩٥». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٨.
- شموئيلي، عمير وغروس رويطال. «اللامساواة في الحالة الصحية بسبب الفجوة في الدخل في إسرائيل في التسعينيات». «بيطاحون سوسيالي»، العدد ٥٩ (أيار/ مايو ٢٠٠١).
- شورتسولد، يوسف وميخال طور ـ كسفا. «العلاقة بين الشعور الكامن بالتهديد وبين الآراء المسبقة عن مهاجري الاتحاد السوفياتي سابقاً والإثيوبيين». «مغاموت»، المجلد ٣٨، العدد ٤ (١٩٩٧).
- شيلغ، يئير. «حكم الحاخامين». «هآرتس»، ٢٧/ ٩/ ٢٠٠٦.
- فايس، يفعات. «كيف حول قانون العودة إسرائيل إلى دولة متعددة الإثنيات». «تيوريا وبيكورت»، العدد ١٩ (٢٠٠١)، ص ٤٥ - ٦٩.
- فلوتسكي، سيبر. «يريدون دولة شريعة». «يديعوت أحرونوت»، ملحق السبت، ٢٥/ ٩/ ١٩٩٩.
- فيلك، داني. «إسرائيل نموذج ٢٠٠٠: ما بعد الفوردية النيو ـ ليبرالية». في: داني فيلك وأوري رام (تحرير). «حكم رأس المال: إسرائيل في عصر العولمة». تل أبيب: الكيبوتس الموحد، ومعهد فان لير، ٢٠٠٤.
- ليساك، موشيه. «نقاش». في: موشيه ليساك وإليعيزر ليشيم (تحرير). «من روسيا إلى إسرائيل: ثقافة وهوية في حالة تحول». تل أبيب الكيبوتس الموحد، ٢٠٠١.
- ليسيتسة، سبينة ويوحنان بيرس. «مهاجرو الاتحاد السوفياتي سابقاً: بلورة هوية والاندماج».



«سوسيولوجيا يسرائيليت»، المجلد ٣ العدد ١ (٢٠٠٠/ ٢٠٠١)، ص ٧ - ٣٠.

- ليشيم، إليعيزر. «مواقف الإسرائيليين من مهاجري التسعينيات». «بيطاحون سوسيالي»، العدد ٤٠ (١٩٩٣).
- ليفين - إفشتاين، نواح وموشيه سميونوف. «الهجرة والتراتب الطبقي في إسرائيل». في: حانا هيرتسوغ (تحرير). «مجتمع في المرآة». تل أبيب: رموت، وجامعة تل أبيب، ٢٠٠٠.
- هوروفيتس، تمار وإليعيزر ليشيم. «مهاجرو الاتحاد السوفياتي في الأفق الثقافي الإسرائيلي». في: موشيه سيكرون وإليعيزر ليشيم (تحرير). «بروفيل هجرة: استيعاب المهاجرين من الاتحاد السوفياتي سابقاً، ١٩٩٠ - ١٩٩٥». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٨

ثالثاً: باللغة الإنكليزية

- Arian, Asher, Michael Philippov, Anna Knafelman. *The 2009 Israeli Democracy Index: Auditing Israeli Democracy, Twenty Years of Immigration from the Soviet Union*. Jerusalem: The Israel Democracy Institute, 2009.
- Central Bureau of Statistics, *Immigrant Population from the USSR (Former): Selected Data, 1998*. Jerusalem, 2000.
- ____. *Immigrant Population from the USSR (Former): Selected Data, 2000-2001*. Jerusalem, 2004.
- Shuval, J.T. «The Dynamic of Diaspora: Theoretical Implications of Ambiguous Concepts.» Unpublished Paper. Conference on «Diasporas and Ethnic Migrants in 20th Century Europe.» Berlin: Humboldt University, May 20-23, 1999.
- Tolts, Mark. «The Jewish Population in Russia, 1989-1995.» *Jews in Eastern Europe*, vol. 3, no. 31 (1996).

رابعاً: مواقع الإنترنت

- «الأشكناز كأقلية» http://www.ashkenaz.org.il/wordpress/?p=53
- لير، شلوميت. «يقظة الأشكناز» www.notes.co.il/lir/18070.asp
- «وثيقة النقاط العشر» http://www.ashkenaz.org.il/wordpress/?p=3

الفصل السادس

الفلسطينيون في إسرائيل

أسعد غانم و مهند مصطفى

مقدمة

الفلسطينيون في إسرائيل هم جزء من الشعب العربي الفلسطيني في انتمائهم الوطني، ومن سكان فلسطين الأصليين الذين تحولوا إلى أقلية في وطنهم في أعقاب نكبة ١٩٤٨، كما أنهم جزء من الأمة العربية، من حيث انتمائهم القومي والحضاري والثقافي. ويشكل هؤلاء أقلية تبلغ نسبتها ١٧٪ من الشعب الفلسطيني والنسبة نفسها من مجموع المواطنين في إسرائيل. وقد نشأ الوضع السائد سياسياً واقتصادياً وثقافياً، في صفوف هذه الأقلية، عن الصراع العربي ـ الصهيوني، وعليه، فإنها جزء من الصراع في المنطقة.

يتناول هذا الفصل أهم التطورات في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل على مستوى العلاقة مع الدولة، وعلى مستوى الديناميات السياسية الداخلية داخل المجتمع، فيبدأ بعرض معطيات إحصائية عامة عن الفلسطينيين في إسرائيل، ثم يتطرق إلى سياسة الدولة التمييزية تجاههم. وبعد ذلك، يعالج التيارات الأيديولوجية ـ السياسية التي ينضوون تحت لوائها، ويفحص درجة مشاركتهم في الانتخابات الإسرائيلية ودلالتها. وأخيراً يعرض محاولتهم لتشكيل تنظيم جماعي يحمل رؤية مستقبلية.

أولاً: معطيات عامة

أ) السكان

بلغ عدد السكان الفلسطينيين في إسرائيل ١,٢٠٠,٠٠٠ نسمة، في بداية سنة ٢٠٠٩ (لا يشمل ذلك القدس والجولان المحتلين)، وهم يشكلون ما نسبته ١٧٪ من عدد سكان إسرائيل البالغ قرابة ٧ ملايين نسمة (من دون السكان العرب في القدس الشرقية)،(١) ويتوزعون بحسب الديانة إلى: ٨٢٪ مسلمين؛ ١٠٪ مسيحيين؛ ٨٪ دروز. أمّا بحسب الموقع الجغرافي، فهم يشكلون: ٥١,٥٦٪ من السكان في لواء الشمال؛ ٢٢,١٣٪ من السكان في لواء حيفا؛ ٨٪ في لواء المركز؛ ٩,٣٪ في لواء تل أبيب؛ ١٣,٦٪ في لواء الجنوب. ولهذا التوزيع السكاني إسقاطات على سياسات الحكومة الإسرائيلية التي تسعى دائماً لتهويد الأرض ومنع تكون أكثرية عربية في منطقة جغرافية محددة. ويبلغ

(١) انظر أعلاه: فصل المجتمع والتركيب السكاني، الجدولان ٣ و٤، ص ٢٦٠.

المعدل العام للنمو السكاني العربي ٣٪ (الشمال ٢,٥٪؛ حيفا ٢,٥٪؛ المركز ٣,٠٪؛ تل أبيب ٢,٩٪ الجنوب ٥,٥٪)، كما يتوزع الفلسطينيون بحسب الجنس إلى ٥١٪ ذكوراً و٤٩٪ إناثاً. وتشير المعطيات إلى أن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل تتكون أساساً من أعمار شابة، إذ تشكل الفئة العمرية حتى ٢٥ عاماً ٥٩,١٪ من مجموع السكان العرب، بينما يبلغ متوسط الأعمار ١٩,٧ عاماً.(٢)

ويعيش نحو ٩٤٪ من مجموع السكان الفلسطينيين في مجمعات سكانية مدينية وقروية، منهم ٨٤٪ في البلدات والمدن العربية؛ و٨٪ في القرى غير المعترف بها. والقرى الأخيرة هي مجمعات سكنية لا تعترف بها إسرائيل، الأمر الذي يؤدي إلى إقصاء القاطنين فيها عن المعطيات الرسمية للدولة، وإلى حرمانهم من الخدمات الأساسية للمواطنين، وأغلبية هذه التجمعات موجودة في منطقة الجنوب. وفي سنة ٢٠٠٨، كان ٤٣,٧٪ من العرب يسكنون في بلديات (في مقابل ٨٠٪ من اليهود)؛ ٤٧,٧٪ يعيشون في إطار مجالس محلية (في مقابل ٩,٣٪ من اليهود)؛ ٣,٨٪ في إطار مجالس إقليمية؛ الباقي يعيش في قرى غير معترف بها، وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٣١٪ من السكان العرب في النقب يعيشون في قرى غير معترف بها.(٣)

ب) معطيات اقتصادية اجتماعية(٤)

تشير إحصاءات مؤسسة التأمين الوطني الإسرائيلي (انظر الجدول ١) إلى أن ٤٩,٤٪ من العائلات العربية كانت تعيش دون خط الفقر في سنة ٢٠٠٨، في مقابل ١٥,٣٪ من العائلات اليهودية. وترتفع النسبة قليلاً إذا أُحتسب الفقر بين الأفراد، لا بل تشهد قفزة ملموسة فيما يخص الأطفال، إذ إن ٦٢,١٪ من الأطفال العرب كانوا يعيشون دون خط الفقر، في مقابل ٢٣,٦٪ من الأطفال اليهود. وتعود الفجوة بين النسب الخاصة بالعائلات وتلك الخاصة بالأطفال إلى كون عدد الأطفال في العائلات الفقيرة يفوق بشكل ملموس عددهم في العائلات غير الفقيرة. وهذا واضح بالنسبة إلى العرب في

(٢) راسم خمايسي، «المجتمع العربي في إسرائيل: السكان، المجتمع، الاقتصاد» (القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٩)، ص ٢٦.
(٣) المصدر نفسه.
(٤) بالنسبة إلى التعليم في المجتمع العربي، انظر أدناه: فصل التعليم، ص ٤٠٩ - ٤١٠.

الألوية الثلاثة المشمولة بالبحث (بما فيها منطقة القدس الشرقية)، وبالنسبة إلى اليهود في لواءي القدس وتل أبيب.(٥) ويشير الجدول ١ أيضاً إلى أن نسبة الفقر بين العرب تتخطى كثيراً النسبة لدى اليهود. ومع أن العائلات العربية لم تكن تشكل في سنة ٢٠٠٨ إلّا ١٣,٦٪ من العائلات في إسرائيل، غير أن العائلات الفقيرة العربية تشكل ٣٣,٨٪ من العائلات جميعها في إسرائيل،(٦) بينما يشكل الأطفال العرب نحو ٥٠٪ من مجموع الأطفال دون خط الفقر في إسرائيل.(٧)

جدول ١
نسبة الفقر لدى العرب واليهود بحسب الألوية
(سنة ٢٠٠٨)

النسبة في:	بين العائلات العربية	بين الأفراد العرب	بين الأطفال العرب
القدس	٥٩,٠	٦٣,٢	٧٢,٧
الشمال	٤٥,٧	٤٧,٦	٥٦,٢
حيفا	٤٣,٢	٤٦,٥	٥٦,٢
المجمل لدى العرب	٤٩,٤	٥٣,١	٦٢,١
النسبة في:	بين العائلات اليهودية	بين الأفراد اليهود	بين الأطفال اليهود
القدس	٢٣,٧	٣٠,٩	٤٤,٨
الشمال	١٨,٥	١٦,٦	١٩,٣
حيفا	١٣,١	١٢,٩	١٧,٩
المركز	٩,٠	٨,٧	١١,٥
تل أبيب	١٣,٥	١٤,٦	٢٢,١
الجنوب	٢١,٣	٢٠,٢	٢٥,٦
المجمل لدى اليهود	١٥,٣	١٦,٤	٢٣,٦

المصدر: National Insurance Institute, *Poverty and Social Gaps: Annual Report*, 2008 (Jerusalem: 2009), p. 22.

ملاحظة: تشتمل المعطيات على المستوطنين في الضفة الغربية وعلى الفلسطينيين في القدس الشرقية، وليس هناك معطيات محددة خاصة بالعرب ألّا في ألوية القدس والشمال وحيفا.



(٥) National Insurance Institute, *Poverty and Social Gaps: Annual Report*, 2008 (Jerusalem, 2009), p. 22, available at: http://www.btl.gov.il/English%20Homepage/Publications/Poverty_Report/Documents/poverty%20report%202008.pdf
(٦) Ibid., p. 19.
(٧) إمطانس شحادة، «بطالة وإقصاء: الأقلية الفلسطينية في أسواق العمل في إسرائيل» (حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٤).

في سنة ٢٠٠٦، بلغ متوسط الدخل الإجمالي للأسرة العربية ٧٥٩٠ شيكلاً شهرياً،[٨] في الوقت الذي بلغ معدل الدخل الشهري للأسرة اليهودية ١٣,٢٤٥ شيكلاً (الجدول ٢). وبلغ متوسط الأجر الشهري الذي يتلقاه الأجير العربي الواحد ٥٣٤٦ شيكلاً، في مقابل ٨٢٧٠ شيكلاً للأجير اليهودي. وفي حين يتعادل عدد الأجراء اليهود الذكور وعدد الأجيرات اليهوديات (نحو مليون أجير لكل جنس)، فإن عدد الأجيرات العربيات (نحو٦٨,٤٠٠) لا يشكل ألّا ٢٤٪ من عدد الأجراء العرب الكلي (نحو ٢٨٥,٠٠٠). لكن بينما يتعادل متوسط الأجر في الساعة للذكور مع متوسط الأجر في الساعة للإناث تقريباً لدى العرب (٢٩,٦ شيكلات و٣١,١ شيكل على التوالي)، يوجد فارق ملموس بين الذكور (٥٤,٠ شيكلاً) والإناث (٤١,٨ شيكلات) في الوسط اليهودي.[٩]

جدول ٢

متوسط دخل الأسرة سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٦ (بالشيكل)

	٢٠٠١		٢٠٠٦	
	عرب	يهود	عرب	يهود
الدخل الصافي	٧٢٢٢	٩٨٦٠	٦٦١٤	١٠,٧٢٥
الدخل الإجمالي	٨٨١٩	١٢,٨٨٨	٧٥٩٠	١٣,٢٤٥
النسب المئوية				
الدخل الإجمالي	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
١) من العمل	٧٣,١	٧٧,٠	٧٦,٨	٧٥,٣
منها: العمل المأجور	٧٦,٧	٨٦,٦	٧٩,٦	٨٥,٢
٢) من التقاعد وصناديق التأمين	٢٦,٦	٢٠,١	٢٢,٣	٢٠,٠

المصدر: Israel Central Bureau of Statistics, «Arab Households: Expenditure and Income, 2006,» table F, available at: http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page_eng.html?publ=44&CYear=2006&CMonth=1#100

بطبيعة الحال، لا تعني هذه النسب بحسب الجنس أن النساء العربيات يتميزن من اليهوديات بأنهن يتمتعن بتكافؤ الأجر مع إخوانهن العرب في الوظائف المتشابهة، بل يعني، كما يؤكد الجدولان ٣ و٤، أن النساء العربيات اللاتي يشاركن في سوق العمل (وهن يشكلن أقلية بالنسبة إلى النساء العربيات القادرات على العمل) يعملن في فروع اقتصادية

(٨) تضم الأسرة الأفراد الذين يسكنون تحت سقف واحد ولديهم ميزانية واحدة للمأكل.

(٩) Israel Central Bureau of Statistics, «Income Survey, 2008,» table 25, available at: http://www.cbs.gov.il/webpub/pub/text_page_eng.html?publ=11&CYear=2008&CMonth=1

(وخصوصاً في فرع التربية والتعليم وفي المهن التقنية والمكتبية) ذات مكانة أعلى من الفروع (كالصناعة والبناء) التي يعمل فيها الذكور العرب. وتنعكس دونية العمالة العربية جلياً في توزيعها بحسب المهن (الجدول ٤)، إذا قورنت، مثلاً، نسبة العمالة العربية في الصناعة والبناء (٣٩,١٪) بنسبة العمالة اليهودية في المهن ذاتها (١٤,٥٪). وينبع هذا الواقع من أنماط تقسيم العمل التي تحددها، إلى حد كبير، السياسات الحكومية والممارسات العنصرية المتبعة ضد الفلسطينيين في إسرائيل، إضافة إلى إغلاق سوق العمل المركزية (اليهودية) في وجههم، إلى حد كبير، وتفضيل العمال اليهود والمهاجرين الجدد والعمالة الأجنبية. وفي المقابل، فان سوق العمل العربية المحلية صغيرة وغير متطورة وتفتقر إلى الصناعات الكبيرة والحديثة، الأمر الذي يحد قدرتها على استيعاب عرض قوى العمل العربية. وتشير المعطيات إلى أن قرابة ٥٠٪ من العمال العرب يعملون خارج مناطق سكناهم، أي في المناطق اليهودية.

جدول ٣

توزيع العمالة بحسب الفروع الاقتصادية في سنة ٢٠٠٨
(بالنسبة المئوية)

	عرب			يهود
	ذكور	إناث	مجمل	مجمل
زراعة	٣,٦	٢,٢	٣,٣	١,٥
صناعة	١٧,٤	٥,٦	١٤,٦	١٥,٣
كهرباء ومياه	٠,٦	–	٠,٤	٠,٨
بناء	٢٤,٦	١,٤	١٩,٠	٣,٥
تجارة	١٨,٥	١١,٦	١٦,٨	١٣,٣
خدمات فنادق ومطاعم	٦,٦	٣,٢	٥,٨	٤,٦
مواصلات واتصالات	٧,٠	١,٢	٥,٦	٦,٥
بنوك وتأمين	٠,٦	–	٠,٦	٤,١
قطاع الأعمال	٦,٦	٥,٨	٦,٤	١٥,٣
إدارة عامة	٢,٤	٢,٥	٢,٥	٥,٢
تربية وتعليم	٥,١	٤٣,٤	١٤,٣	١٢,٧
صحة ورفاه اجتماعي	٣,٦	١٦,٨	٦,٨	١٠,٤
خدمات اجتماعية	٢,٩	٣,٩	٣,٢	٥,٠
خدمات منزلية	–	١,٤	٠,٣	١,٨
المجمل	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩» (بالعبرية)، الجدول ١٢,١٢.

أمّا بالنسبة إلى مشاركة الأقلية العربية في سوق العمل في سنة ٢٠٠٨، فقد كانت ٤٢٪، في مقابل ٥٩,٢٪ في الوسط اليهودي، ومن حيث الجنس، بلغت نسبة المشاركة عند الرجال العرب ٦٢,٤٪، وعند النساء العربيات لم تتعد النسبة ٢١,١٪. غير أنه يجب أن نلاحظ أنه كلما زادت سنوات التعليم، ارتفع إمكان المشاركة العربية في سوق العمل، إذ إن نسبة الذين أكملوا ما بين ١٣ و١٥ عاماً دراسياً بلغت نحو ٥٠٪ سنة ٢٠٠٨، وللذين أكملوا ١٦ عاماً فما فوق بلغت٧٦,٤٪.(١٠) وفيما يخص نسبة البطالة (والتي تشتمل على كل الذين يبحثون عن عمل وهم على استعداد لمباشرة العمل إن وجدوا ما يلائمهم)، فقد بلغت ٧,٥٪ عند الرجال العرب، و١١,٤٪ لدى النساء العربيات، في مقابل ٥,٤٪ و٦,٢٪ على التوالي لدى اليهود.

جدول ٤
توزيع العمالة بحسب المهنة سنة ٢٠٠٨
(بالنسبة المئوية)

المهنة	عرب			يهود		
	ذكور	إناث	مجمل	ذكور	إناث	مجمل
مهنة أكاديمية	٧,٢	١٢,٥	٨,٥	١٦,٠	١٥,١	١٥,٥
أصحاب المهن الحرة والمهن التقنية	٥,٤	٣٠,٤	١١,٤	١٣,٤	١٨,٩	١٦,١
مديرون	٢,٥	١,٠	٢,١	١٠,٤	٥,٠	٧,٧
عمال الأعمال المكتبية	٣,٨	١٦,٨	٦,٩	٨,٦	٢٧,٠	١٧,٧
وكلاء وموظفو مبيعات وعمال الخدمات	١٦,١	٢٤,٢	١٨,٠	١٧,٦	٢٤,٣	٢٠,٩
عمال مهرة في الزراعة	٢,٧	٠,٥	٢,٢	٢,١	٠,٣	١,٢
عمال مهرة في الصناعة والبناء	٥٠,٤	٣,٥	٣٩,١	٢٥,٢	٣,٨	١٤,٥
عمال غير مهرة	١٢,٠	١١,١	١١,٨	٦,٨	٥,٨	٦,٣
المجمل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ١٢,١٨.

ثانياً: سياسات الدولة تجاه مواطنيها الفلسطينيين

تعتبر إسرائيل نتاجاً لعمليتين تاريخيتين ما زالتا حتى يومنا هذا تشكلان المكونات الأساسية في نظامها، وهما: أولاً، تُعد إسرائيل وليدة عملية استعمار كولونيالي إحلالي يسعى لفصل أهل الوطن الأصليين عن أرضهم وبلدهم واستبدالهم بغيرهم، أو، على

(١٠) انظر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ١٢,١٠.

الأقل، بناء غربة بينهم وبين وطنهم؛ ثانياً، تشكلت إسرائيل، وما زالت، من نظام تفوق يهدف، ولا يزال، إلى حفظ التفوق الإثني لليهود في إسرائيل. ولذا، فإن المقولة بأن النظام الإسرائيلي مبني على التوازن بين طابعه اليهودي وطابعه الديمقراطي عند تحديد السياسات تجاه المواطنين الفلسطينيين، لا أساس له من الصحة على أرض الواقع، وإنما تقوم إسرائيل على أساس من التفضيل الواضح للمبنى الإثني اليهودي ولطابعه ومضمونه.

لم تعترف إسرائيل لفترة طويلة بالهوية القومية العربية الفلسطينية للمواطنين العرب، ولم تعتبرهم مواطنين متساوي الحقوق، وإنما تعاملت معهم كطوائف دينية وأقليات من جهة، وكرعايا من الدرجة الثانية من جهة أُخرى. وقد تناول كثير من الأدبيات الأكاديمية مسألة تحليل طبيعة النظام السياسي في دولة إسرائيل عامة، ووضعية الأقلية العربية فيها خاصة. وفي الأعوام الأخيرة ازدادت حدة النقاش بشأن هذا الأمر، وخصوصاً عن العلاقة الوثيقة بين النظام السياسي الإسرائيلي وواقع الفلسطينيين فيه، وساهم عدد لا يستهان به من الباحثين العرب في هذا النقاش، فكانوا الأكثر نقداً لتحليل النظام الإسرائيلي وأساليب تعامله مع أبناء الأقلية، كما أنهم أبرزوا إشكاليات نظام الحكم وتناقضاته. ومن النظريات التي نوقشت نظرية الإثنوقراطية(١١) التي تبرز هيمنة المجموعة الإثنية اليهودية في الدولة ودونية الأقلية الفلسطينية، فرأى البعض أن العلاقة بين الطبيعة الكولونيالية والديمقراطية هي التناقض البنيوي الأول لما يسمى الديمقراطية الإسرائيلية، وأن العلاقة بين الأمة والقومية والدين والمواطنة هي منبع التناقض البنيوي الثاني في الديمقراطية اليهودية. فدولة إسرائيل ليست يهودية فقط بحكم الأغلبية اليهودية فيها، بل أيضاً بحكم كونها دولة اليهود، أي أن إسرائيل بحكم رؤيتها وتعريفها لذاتها ليست دولة جزء كبير من مواطنيها، بل إنها في الوقت ذاته دولة كثيرين ليسوا مواطنين فيها بعد.

تعكس حالة الأقلية العربية الفلسطينية وضع أقلية قومية غير فعالة في دولة إثنية ذات نظام حكم إثنوقراطي، والمقصود بذلك أنها دولة تؤمّن وطناً قومياً لإحدى المجموعات الإثنية الموجودة في المجتمع، وتظلم بشكل منهجي سائر المجموعات. وتسيطر الأغلبية في هذا النظام على منظومات وأجهزة الحكم المتعددة، وتستعمل قوتها لحرمان الأقلية من المساواة الشخصية والجماعية.(١٢) صحيح أن إسرائيل تمكّن مواطنيها الفلسطينيين

(١١) أسعد غانم، «الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية» (رام الله: مدار، ٢٠٠٥).

(١٢) As'ad Ghanem, *The Palestinian-Arab Minority in Israel: A Political Study* (New York: State University of New York Press, 2001).

من حيث المبدأ من ممارسة حقوقهم الأساسية، مثل حق الانتخاب والترشح لمؤسسات الدولة، والتعبير عن الرأي، والتمتع بحرية التنقل والتنظيم، لكن من ناحية أُخرى، تحافظ الدولة على فوقية اليهود في جميع المجالات، وتتخذ إجراءات عديدة تهدف إلى استثناء المواطنين العرب كمواطنين متساوين، من خلال التمييز ضدهم في كثير من مجالات الحياة ومرافقها وعلى عدة صعد. وعلى المستوى المجتمعي، تدعم الأغلبية اليهودية الدولة الإثنية وسياستها تجاه المواطنين العرب، الأمر الذي يشكل ضماناً لاستمرار الدولة في ممارسة وظيفتها الإثنية التي تتعامل مع اليهود كفوقيين ومع العرب كدونيين. ويكفل هذا الدعم استقرار الدولة الإثنية، وهو ما يجعل الأمور أكثر صعوبة بالنسبة إلى الأقلية، ويبعث لها برسالة تشير إلى ضآلة إمكان تغيير الوضع ضمن الظروف الديموغرافية والسياسية السائدة، كما أنه يساهم في مضي الأقلية نحو وضع متأزم، أو في بحثها عن حلول ثورية لمكانتها داخل نظام الحكم.

فقد بدأت في التسعينيات من القرن الماضي، وخصوصاً في مرحلة ما بعد انتفاضة القدس والأقصى في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، عملية تفكير مجددة في ماهية الإطار الإسرائيلي، وفيما إذا كان من الممكن تحقيق التطلعات الجماعية والفردية من خلال المواطنة الإسرائيلية المعطاة. وبدأت إعادة تقويم للتطلعات المستقبلية وللطرق النضالية التي اتبعت حتى أواخر القرن الماضي. ومن أهم ما حدث كان عملية تفكير في كيفية الانطلاق من الوضع الحالي إلى وضع بديل، وخصوصاً في ضوء انتهاء فترة اتفاق أوسلو والتعثر التام للحلول المبنية على أساس تطبيق القرارات الدولية بشأن حل القضية الفلسطينية. فقد أدرك الفلسطينيون في إسرائيل أن حل قضيتهم من خلال إقامة دولة فلسطينية لن يحسّن مكانتهم المدنية والسياسية في الدولة اليهودية، بل إن هذه المكانة تتعلق في الدرجة الأولى بتغيير طابع الدولة الإثني وإقامة مبنى سياسي جديد. فهناك من يتبنى فكرة «دولة المواطنين»، وثمة من يقترح إقامة دولة ثنائية القومية داخل إسرائيل، أو في فلسطين التاريخية، وقسم آخر يختار العزوف عن مناقشة مسألة العلاقة مع الدولة ويتمسك بسياسات هوية مثلما تفعل الحركة الإسلامية، وقسم رابع لا يزال يتمسك بخطاب المساواة، وإن كان متقدماً عن خطاب المساواة «البدائي» في إطار الدولة اليهودية.[١٣]

لم تكن إسرائيل الرسمية والشعبية لترضى بالتحولات الاجتماعية ـ السياسية في

(١٣) عن مواقف النخبة الفلسطينية، راجع: هنيدة غانم، «نحو بناء أمة من جديد: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: ماغنس، ٢٠٠٩).

صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وبما يتعلق بخطابهم السياسي، فبالإضافة إلى نهجها المألوف منذ عقود، ابتكرت وسائل جديدة للتضييق عليهم، وفيما يلي نعرض الأوجه الرئيسية لسياسة التضييق، المألوف منها والمستجد.

أ) المستوى السياسي

من أجل الحفاظ على النظام الإثنوقراطي قامت الدولة إجمالاً باتباع عدة قواعد مركزية لتعاملها مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، وتتلخص هذه السياسات بما يلي:

١. قطع صلة الهوية بين الفلسطينيين في إسرائيل وباقي أجزاء الشعب الفلسطيني والأمتين العربية والاسلامية، وبناء مجموعة جديدة «عربية إسرائيلية».
٢. منع الفلسطينيين في إسرائيل من التواصل المادي والمعنوي مع إخوتهم في قطاع غزة والضفه الغربية، بما فيها القدس، وخصوصاً فيما يتعلق بالأماكن المقدسة التي تمثل رمزاً روحياً جامعاً للفلسطينيين.
٣. منع تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل خارج ما ترسمه الدولة، وحصره إن أمكن في التنظيم البرلماني وضمن قيود شديدة، والتدخل في منع أي إمكان جدي لنسبة كبيرة من الفلسطينيين في إسرائيل من أن تنخرط في العمل السياسي خارج البرلمان المرتكز على العمل الشعبي والنضال الجماهيري.
٤. ضرب أي قيادة جدية تحاول تنظيم الفلسطينيين في إسرائيل، أو تحاول تبني رؤية مناهضة لتسليم الأقلية بالسيطرة اليهودية على الدولة ومقدراتها ومواردها.
٥. إجبار الفلسطينيين في إسرائيل على القبول بتوزيع موارد الدولة بحسب المفتاح الإثني لا بحسب المواطنة.

وفي إطار هذه السياسة الإسرائيلية، شهدت السنوات الأخيرة من تسعينيات القرن الماضي وطوال العقد الأول من هذا القرن ارتفاعاً كبيراً في معدلات العنصرية والعداء ضد الفلسطينيين.[١٤] فقد كانت ردة الفعل الإسرائيلية عنيفة على أحداث الروحة في خريف سنة ١٩٩٨، وأحداث أم السحالي في ربيع سنة ١٩٩٩، وأحداث ذكرى يوم الأرض في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٠، وما تبعها من مواجهات بين الطلبة العرب وقوات

(١٤) أسعد غانم ومهند مصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الاثنية» (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٩).

الأمن في الجامعات الإسرائيلية،[١٥] ووصل هذا الصدام إلى ذروته في أحداث انتفاضة القدس والأقصى في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، عندما قتلت قوات الأمن والشرطة ١٢ مواطناً عربياً. وعلى الرغم من نشر تقرير لجنة التحقيق الرسمية التي أقيمت في إثرها (لجنة أور على اسم رئيسها القاضي تيودور أور)، والتي اعترفت بأن الشرطة تتعامل مع المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل كأعداء، فإنها حاولت إيجاد نوع من التوازن بشأن مسؤولية الأحداث بين الشرطة والمواطنين العرب، كما أن تقرير قسم التحقيق مع رجال الشرطة «ماحاش» الذي صدر في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥ لم يوصِ بتقديم أي لائحة اتهام ضد أي شرطي في قضية مقتل المواطنين العرب الاثني عشر. وقد قتلت الشرطة منذ الأحداث حتى سنة ٢٠٠٨ ثمانية عشر مواطناً فلسطينياً، وقامت المؤسسة الأمنية الإسرائيلية باعتقال قيادة الحركة الإسلامية (الشق خارج البرلمان)، ورئيس حركة أبناء البلد، وبفتح ملفات سياسية ضد أغلبية أعضاء الكنيست العرب، وملاحقة نشطاء سياسيين من مختلف الأحزاب العربية.[١٦]

ب) الأرض وتوزيع الحيز

سنتطرق هنا إلى السياسات في مجال توزيع الأراضي وخطط التطوير القطرية واللوائية، كمثال للتمييز المستمر ضد الفلسطينيين في إسرائيل. فالأغلبية الساحقة من الأراضي العائدة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل صودرت على مدى أعوام منذ قيام الدولة، وحُولت في معظمها إلى أراضي دولة، تديرها بصورة مركزية لجان تنظيم قطرية ومناطقية، تضم تمثيلاً ثابتاً لوزارة الدفاع ووزارة البناء والإسكان والوكالة اليهودية وهكيرن هكييمت (الصندوق القومي اليهودي). وتهدف هذه السياسة، بما فيها القوانين التي سنت في مجال الأراضي وفي مجال قواعد إثبات الملكية، إلى إلغاء إمكان عودة اللاجئين الذين طُردوا أو نزحوا تحت رحى الحرب والاستيلاء على أراضيهم وأملاكهم ونقلها إلى الاستيطان الجديد. ويتمثل السعي الإسرائيلي للسيطرة على الحيز وتهويد المكان في النهج التالي تجاه الأقلية العربية:

١. تقليص الانتشار الجغرافي للأقلية العربية وقصر وجودها في معازل وغيتوات

(١٥) خولة أبو بكر وداني رابينوفيتش، «جيل منتصب القامة» (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٤).

(١٦) أسعد غانم ومهند مصطفى، «دولة ضد مواطنيها: حالة اعتقال قادة الحركة الإسلامية في إسرائيل» (أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٤).

محصورة ومكتظة تسهل السيطرة عليها والتحكم في مصيرها.

٢. مصادرة الأراضي العربية التي يتم إجلاء العرب عنها، إذا وجدت السلطة إلى ذلك سبيلاً، أو فرض القيود الشديدة التي تمنع أو تحد من استعمالها والتصرف فيها لمصلحة أصحابها.

٣. بناء الحواجز والمعوقات أمام توسع البلدات والتجمعات العربية، سواء أكان بالذرائع الطبيعية (المحميات والأحراج)، أم الاصطناعية (الشوارع الالتفافية والمستعمرات والمعسكرات وغيرها).

٤. عدم إتمام الخرائط الهيكلية الخاصة بالبلدات العربية، الأمر الذي يجعل إمكان توجّه مواطنيها إلى طلب رخص بناء بحسب القانون والحصول عليها غير وارد.

٥. تجاهل دوائر التخطيط الإسرائيلية حاجات الجمهور العربي لدى تخطيط المناطق المجاورة للبلدات العربية.

٦. الإبقاء على أوضاع التخلف الاقتصادي والبطالة والفقر في البلدات والتجمعات العربية.

٧. اتباع سياسة الفصل العنصري بواسطة منع العرب من السكن في البلدات اليهودية المتطورة، ومنع إقامة بلدات عربية جديدة، أو إعادة إعمار أي قرية مهجورة.

وفي هذا الإطار ما زالت دولة إسرائيل ماضية بلا هوادة في تنفيذ سياسة هدم البيوت العربية عامة، وبيوت السكان البدو في النقب خاصة، بذريعة البناء غير المرخص، إلى درجة أن الحكومة قررت في ٢٥ آذار/ مارس ٢٠٠٣ إقامة «الوحدة العليا للمراقبة وتطبيق القانون في قضايا التنظيم والبناء والأراضي»، وهي في الواقع «مديرية هدم» تحددت أهدافها بحسب القرار على النحو التالي: «السعي لتكثيف الرقابة وفرض قوانين التنظيم والبناء ومنع الاستعمالات غير القانونية للأراضي العامة، وتوحيد أجهزة الرقابة.» وأوكلت إلى هذه الوحدة مسؤولية تنفيذ قرارات هدم المنازل العربية في منطقة النقب الذي يشكل أهم الميادين التي يدور فيها الصراع بشأن الأرض.[١٧] وتأتي سياسة هدم البيوت ضمن المحاولات الإسرائيلية لتهويد المكان والأرض، واقتلاع السكان الأصليين منهما، فالأرض كانت، ولا تزال، محور الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وما فتئت دولة إسرائيل تحاول بشتى الوسائل السيطرة على أكبر قدر ممكن من الأراضي العربية، ولا سيما عن

(١٧) نمر سلطاني، «إسرائيل والأقلية الفلسطينية، ٢٠٠٣» (حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٤)، ص ٢٥.

طريق شرعنة هذه العملية بواسطة قوانين إسرائيلية، محاولة بذلك تثبيت واقع استيلائها على القرى العربية وأراضيها.

ج) التمييز القانوني

في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، أقر الكنيست قانونين أساسيين أكد فيهما أن الهدف «تثبيت قيم دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية.»[18] ومع توقيع اتفاق أوسلو، وخصوصاً بعد انتفاضة القدس والأقصى في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، ازدادت الحاجة في التعامل مع المواطنين الفلسطينيين إلى تأكيد الطابع اليهودي للدولة، فانتقلت إسرائيل إلى مرحلة جديدة من التمييز القانوني إزاء الفلسطينيين بطرق صريحة، أو ضمنية، وإلى التوضيح القانوني الرسمي لمسألة الدولة اليهودية. ونشير فيما يلي إلى عدد من الأمثلة المعبرة:[19]

(١) قانون ضمان إسقاط حق العودة لسنة ٢٠٠١: ينص القانون على عدم إعادة اللاجئين (الفلسطينيين) إلى مناطق دولة إسرائيل ألّا بمصادقة مسبقة لأغلبية مطلقة من أعضاء الكنيست (٦١ عضو كنيست).

(٢) قانون تمديد سريان أنظمة الطوارئ (السفر إلى خارج البلد) (تعديل رقم ٧) لسنة ٢٠٠٢: سُن هذا القانون بغية منع تنظيم زيارات لفلسطينيين من مواطني إسرائيل لسورية من أجل لقاء أقربائهم الذين لم يروهم طوال نصف قرن.

(٣) قانون أساسي: الكنيست (تعديل رقم ٣٥) لسنة ٢٠٠٢: جاء هذا التعديل ليضيف إلى المادة ٧أ من القانون ما يمنع ترشيح قائمة أو شخص لانتخابات الكنيست «إذا ما تضمنت أهداف أو أعمال القائمة أو أعمال الشخص بشكل صريح أو ضمني أحد الأمور التالية:

١. «نفي وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية ديمقراطية.

٢. «تحريض على العنصرية.

٣. «تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو منظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل.»

(٤) قانون الأحزاب (تعديل رقم ١٣) لسنة ٢٠٠٢: أضيفت إلى القانون الأصلي مادة جديدة تنص على أن «تأييد الكفاح المسلح، لدولة عدو أو لمنظمة إرهابية، ضد

(١٨) انظر أعلاه: فصل النظام القانوني، ص ١٢٥.
(١٩) نمر سلطاني، «مواطنون بلا مواطنة» (حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٣)، ص ١٥.

دولة إسرائيل» يشكل ذريعة لمنع تسجيل المجموعة كحزب بحسب القانون.

(٥) قانون الانتخابات للكنيست ولرئاسة الحكومة (تعديل رقم ٤٦) لسنة ٢٠٠٢: جاء هذا التعديل ليكمل التعديل رقم ٣٥ للقانون الأساسي: الكنيست، السابق الذكر، إذ يفرض على المرشح لانتخابات الكنيست أن يصرح ما يلي: «أتعهد بالإخلاص لدولة إسرائيل والامتناع عن العمل بما يخالف المبادئ المذكورة في المادة ٧أ لقانون أساس: الكنيست.»

(٦) قانون حصانة أعضاء الكنيست، حقوقهم وواجباتهم (تعديل رقم ٢٩) لسنة ٢٠٠٢: نص هذا التعديل على أن عضو الكنيست لا يتمتع بالحصانة البرلمانية، وبالتالي يكون مسؤولاً جنائياً أو مدنياً، إذا قام بعمل، بما في ذلك لفظياً، يتضمن «نفي وجود دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي»، أو «نفي الطابع الديمقراطي للدولة»، أو «التحريض على العنصرية بسبب لون أو انتماء عرقي أو أصل قومي ـ إثني»، أو «تأييد الكفاح المسلح لدولة معادية أو عمل إرهابي ضد دولة إسرائيل أو ضد يهود أو عرب بسبب يهوديتهم أو عروبتهم، في البلاد أو في خارجها.»

(٧) قانون برنامج الطوارئ الاقتصادي (تعديلات تشريعية بهدف تحقيق أهداف الميزانية والسياسة الاقتصادية للسنتين الماليتين ٢٠٠٢ و٢٠٠٣) لسنة ٢٠٠٣: يتطرق القانون إلى تقليص مخصصات الأولاد التي تدفعها مؤسسة التأمين الوطني للعائلات التي لا «خدمة استحقاق» لها. ويعرّف القانون خدمة الاستحقاق بأنها الخدمة في قوات الأمن، الأمر الذي يميز عملياً بين الأطفال اليهود والأطفال العرب.

(٨) «قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لسنة ٢٠٠٣». سُنّ هذا التشريع في ٣١ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ كي يضفي صبغة قانونية على قرار حكومي كان صدر في أيار/ مايو ٢٠٠٢ من أجل وضع عراقيل شديدة أمام جمع شمل العائلة العربية التي يكون أحد أفرادها (الزوج أو الزوجة) فلسطينياً من سكان المناطق المحتلة، وذلك للحؤول دون حصوله على الجنسية الإسرائيلية، أو حتى على رخصة إقامة بإسرائيل بحسب قانون الدخول إلى إسرائيل.[20] بكلام آخر: يمنع هذا القانون المواطنين العرب داخل إسرائيل من حقوق أساسية بديهية، إذ يحدد لهم بمن يمكنهم الزواج وإقامة عائلة، كما في استطاعة الدولة الفصل بين أفراد العائلة الواحدة في حال عدم اكتمال إجراءات جمع الشمل قبل العمل بهذا القانون، وفي أغلب الأحيان تطول تلك الإجراءات أعواماً عديدة لدى وزارة الداخلية. غير أن القانون أعطى وزير الداخلية صلاحية منح رخصة إقامة أو

(٢٠) سلطاني، «إسرائيل والأقلية الفلسطينية...»، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.

الجنسية إذا «اقتنع أن مقدم الطلب يتماهى مع دولة إسرائيل وأهدافها»، أو «قام بعمل ذي معنى في سبيل أمن إسرائيل أو اقتصادها أو أي مجال هام بالنسبة إلى الدولة.» بطبيعة الحال، يمثل هذا الاستثناء صيغة ملطفة لتسمية المتعاونين وعملاء دولة إسرائيل. وأخيراً، نظراً إلى طابع القانون التمييزي الفظ والمتعارض حتى مع القوانين الأساسية الإسرائيلية، فقد نص على أنه يسري لعام واحد. لكن هذا القانون، من جهة أُخرى، أعاد بيد ما سحبه بيد أُخرى، إذ منح الحكومة صلاحية تمديده، بموافقة الكنيست، كلما ارتأت ذلك، ولمدة أقصاها عام كل مرة.(٢١)

وفي السنوات ٢٠٠٣ ـ ٢٠١٠، شهد القانون التمديدات المتوقعة،(٢٢) تخللها تعديلان من الكنيست نفسه، الأول في تموز/ يوليو ٢٠٠٥، والثاني في آذار/ مارس ٢٠٠٧. وفي القانون المعدل الأول، لطّف الكنيست الصيغة الأصلية التي كانت تمنع مطلقاً أي فلسطيني من تقديم طلب جمع الشمل، فمنح الرجال فوق سن ٣٥ عاماً والنساء فوق سن ٢٥ عاماً إمكان تقديم طلب بهذا الشأن. وتضمن القانون تعديلاً آخر ذا دلالة، إذ نص على أنه يحرم كل فلسطيني الحصول على تصريح إقامة بإسرائيل إذا رأت أجهزة الأمن أن من شأنه هو، أو من شأن أحد أفراد عائلته أن يشكل تهديداً لأمن الدولة. وفسر القانون في مادته ٣د معنى أحد أفراد العائلة، فأوضح أنه الزوج، أو أحد الأبوين، أو أحد الأبناء، أو الأخ، أو الأخت، أو أزواجهم، الأمر الذي يشكل نوعاً من العقاب الجماعي للعائلة كافة.(٢٣) وعلى الرغم من التبرير الأمني، فإنه بات واضحاً أن القانون يهدف إلى الحفاظ على سيطرة أكثرية يهودية في الدولة، وقد ورد هذا على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية، أريئيل شارون، إذ قال إن هدف القانون هو فقط الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية «مع أكثرية يهودية ساحقة.»(٢٤) أمّا القانون المعدل لسنة ٢٠٠٧، فقد أضاف إلى الفلسطينيين سكان المناطق المحتلة، مواطني إيران ولبنان وسورية والعراق كأشخاص محرومين من الإقامة والتجنس في حال تزوجوا بأحد الفلسطينيين في إسرائيل.(٢٥)

(٢١) انظر نص «قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لسنة ٢٠٠٣»، في:
http://www.knesset.gov.il/laws/special/eng/citizenship_law.htm

(٢٢) انظر مثلاً قرار التمديد الذي وقّعه رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو في ٢١ تموز/ يوليو ٢٠١٠، في:
http://www.nevo.co.il/Law_word/law06/tak-6913.pdf

(٢٣) انظر نص القانون المعدل في:
http://www.adalah.org/features/famuni/lawBill27jul05.pdf

(٢٤) Aluf Benn, «PM Defends Tighter Immigration Laws, » *Ha'aretz*, 23/5/2005.

(٢٥) انظر نص القانون المعدل في:
http://www.knesset.gov.il/Laws/Data/law/2092/2092.pdf

أمّا قضائياً، فقدم مركز عدالة (المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل) مع مؤسسات أُخرى، في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، التماساً لدى المحكمة العليا الإسرائيلية من أجل إلغاء قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر مؤقت) لسنة ٢٠٠٣ بسبب انتهاكه حق مواطني إسرائيل في جمع شملهم مع أزواجهن الفلسطينيين وزوجاتهم الفلسطينيات من سكان الأراضي المحتلة. ولم تصدر المحكمة قرارها ألّا بعد ثلاثة أعوام رفضت فيه الالتماس المذكور، إذ اعتبرت الأقلية في المحكمة (خمسة قضاة من مجموع أحد عشر قاضياً) أن القانون يخرق حقوقاً دستورية. وفي الجانب المقابل، لم يتردد القاضي ميخائيل حيشين في قول إن سكان الأراضي المحتلة «مواطنون أعداء، وهم يشكلون بهذه الصفة مجموعة خطرة على مواطني إسرائيل وسكانها»، ولذلك رأى أن هناك ملاءمة بين الخرق ـ إن وجد ـ والمخاطر الأمنية. وقد أيد أربعة قضاة تبريرات القاضي حيشين الرافض للالتماس، بينما اصطف قاض سادس إلى جانب الرفض بحجة أن القانون ما هو ألّا قانون موقت.(٢٦) وبعد إصدار القانون المعدل لسنة ٢٠٠٧، عادت عدالة فقدمت التماسات أُخرى في قضايا مماثلة، إلّا إن المحكمة لم تبتها حتى أواخر سنة ٢٠١٠.

(٩) قانون الجنسية (تعديل رقم ٩) لسنة ٢٠٠٨. لا يحمل هذا القانون طابعاً موقتاً بخلاف قانون الجنسية والدخول إلى إسرائيل (أمر موقت) السالف الذكر. فيمنح التعديل رقم ٩ لقانون الجنسية إمكان سلب جنسية أي مواطن يتهم «بخرق الولاء لدولة إسرائيل»، شرط ألّا يبقى هذا الشخص بلا جنسية بعد سحب جنسيته الإسرائيلية. ويعرّف التعديل خرق الولاء بـ «العمل الإرهابي»، أي عمل يشكل خيانة بحسب القانون الجنائي، أو الحصول على جنسية أو حق الإقامة الدائمة بأي من الدول أو المناطق التالية: إيران؛ أفغانستان؛ لبنان؛ ليبيا؛ السودان؛ سورية؛ العراق؛ باكستان؛ اليمن؛ مناطق قطاع غزة؛ ومنح القانون صراحةً المحكمة الحق في أن تتخذ قرارها بسحب الجنسية بالخروج عن قوانين الأدلة.(٢٧) فقد جاء تعديل قانون الجنسية على خلفية معارضة الفلسطينيين في إسرائيل للحرب على لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦، وما اعتُبر تماثلهم مع أعداء الدولة.

(٢٦) انظر: إمطانس شحادة، «إسرائيل والأقلية الفلسطينية، ٢٠٠٥» (حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٦)؛ وأيضاً ملخص القرار في موقع مركز عدالة:
http://www.adalah.org/newsletter/eng/may06/fet.pdf

(٢٧) إمطانس شحادة، «إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير مدى الكرمل الدوري للرصد السياسي» (حيفا: مدى الكرمل، د.ت.). انظر:
http://www.mada-research.org/UserFiles/file/PMP%20PDF/PMP-ARB/pmp1-final.pdf

(١٠) القانون الأساسي: الكنيست (تعديل رقم ٣٩) لسنة ٢٠٠٨. يحرم هذا التعديل المواطن الإسرائيلي الترشح للكنيست إذا زار دولة معادية خلال فترة سبعة أعوام قبل ترشحه، و«يُعتبر أنه بعمله هذا يؤيد الكفاح المسلح ضد دولة إسرائيل، ما لم يثبت عكس ذلك.»[٢٨]

بالإضافة إلى القوانين التي سنت في الكنيست، كان هناك عدة اقتراحات قوانين لم تنجز، وما زالت في طور الإعداد والبحث الأولي، على سبيل المثال:[٢٩] (١) اقتراح قانون أساسي: أراضي إسرائيل، تقدم به عضو الكنيست شاؤول يهلوم من حزب المفدال (المتدينون الوطنيون) بهدف منع المواطنين العرب من شراء أراضي دولة، أو استعمالها لبناء البيوت عليها؛ (٢) مشروع تعديل قانون الجنسية، تقدم به عضوا الكنيست أليكس ميلر ودافيد روتيم من حزب يسرائيل بيتينو سنة ٢٠٠٩، يفرض إضافةَ تصريح ولاء للدولة شرطاً للحصول على المواطَنة، هذا نصه: «ألتزمُ بالإخلاص والولاء لدولة إسرائيل كدولة يهودية، وصهيونية وديمقراطية، ولرموزها وقيمها، وخدمة الدولة كلما طولبتُ بذلك، بخدمة عسكرية، أو بخدمة بديلة تندرج في القانون»؛ (٣) مشروع تعديل قانون التعليم الرسمي، تقدم به أعضاء كنيست من حزب يسرائيل بيتينو سنة ٢٠٠٩ يفرض تعليم موضوع تاريخ أرض إسرائيل والصهيونية في جميع المدارس الرسمية، بما في ذلك التعليم العربي، من أجل فرض عملية «الأَسْرَلَة» عليهم؛ (٤) مشروع قانون أُطلِق عليه اسم قانون النكبة من أجل «حظر إحياء يوم استقلال دولة إسرائيل كيوم فاجعة»، وقد قدمه حزب يسرائيل بيتينو سنة ٢٠٠٩.

ثالثاً: التيارات الأيديولوجية ـ السياسية العربية

يمكن تقسيم انتماء الفلسطينيين في إسرائيل إلى أربعة تيارات سياسية/ عقائدية يرتكز كل منها على منظومة خاصة من القيم والمواقف وطرق التنظيم، وسيتم فيما يلي التعريف بهذه التيارات على التوالي: التيار العربي ـ الإسرائيلي؛ التيار الشيوعي؛ التيار القومي والوطني؛ التيار الإسلامي.

(٢٨) المصدر نفسه.

(٢٩) يعتمد هذا الجزء على تقارير الرصد السياسي لمركز مدى الكرمل انظر: إمطانس شحادة، «تقارير الرصد السياسي الدوري» (حيفا: مدى الكرمل، ٢٠١٠).

جدول ٥

تصويت العرب في انتخابات الكنيست (١٩٤٩ - ٢٠٠٩)

السنة	نسبة التصويت	الحزب الشيوعي/ الجبهة الديمقراطية	الحركة التقدمية	التجمع	القائمة العربية الموحدة**	حزب العمل	قوائم عربية ملحقة	أحزاب صهيونية أخرى
١٩٤٩	٧٩	٢٢				١٠	٢٨	٤٠
١٩٥١	٨٦	١٦				١١	٥٥	١٨
١٩٥٥	٩٠	١٥				١٤	٤٨	٢٣
١٩٥٩	٨٥	١١				١٠	٤٢	٣٧
١٩٦١	٨٣	٢٢				١٠	٤٠	٢٨
١٩٦٥	٨٢	٢٣				١٣	٣٨	٢٦
١٩٦٩	٨٠	٢٨				١٧	٤٠	١٥
١٩٧٣	٧٣	٣٧				١٧	٢٧	١٩
١٩٧٧	٧٤	٥٠				١١	١٦	٢٣
١٩٨١	٦٨	٣٧				٢٩	١٢	٢٢
١٩٨٤	٧٢	٣٢	١٨			٢٦	-	٢٤
١٩٨٨	٧٤	٣٣	١٥		١١ (الحزب الديمقراطي العربي لوحده)	١٦	-	٢٥
١٩٩٢	٧٠	٢٣	٩		١٥ (الحزب الديمقراطي العربي لوحده)	٢٠	-	٣٣
*١٩٩٦	٧٨	٣٧			٢٧	١٨	-	١٧
*١٩٩٩	٧٥	٢٢		١٧	٣١	٨		٢٢
*٢٠٠٣	٦٢	٢٩		٢٢	١٩	٨		٢٢
٢٠٠٦	٥٦	٢٥		٢١	٢٨	١٣		١٣
٢٠٠٩	٥٣	٢٨		٢٢	٣٢	٥		١٣

المصدر: أسعد غانم ومهند مصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الاثنية» (رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٩)؛ إفرايم ليفي وإريك رودنتسكي، «تقرير انتخابات ٢٠٠٩»(بالعبرية)، (تل أبيب: مركز موشيه دايان، ٢٠٠٩)، ص ١٧-٢٠.

As'ad Ghanem, *The Palestinian-Arab Minority in Israel, 1948-2000: A Political Study* (New York: Suny Press, 2001).

* في سنة ١٩٩٦ خاض الحزب الشيوعي/ الجبهة الديمقراطية الانتخابات في قائمة واحدة مع التجمع، وخاض الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية الانتخابات في قائمة مشتركة. وفي سنة ١٩٩٩، تحالف التجمع مع الحركة العربية للتغيير. وفي سنة ٢٠٠٣، تحالف الحزب الشيوعي/ الجبهة الديمقراطية مع الحركة العربية للتغيير.

**تضم القائمة العربية الموحدة الحزب الديمقراطي العربي والحركة الإسلامية البرلمانية والحركة العربية للتغيير.

أ) التيار العربي ـ الإسرائيلي

يرضى هذا التيار بمكانة الفلسطينيين كأقلية، ويندمج في النظام القائم، ويعترف بالمركب الإسرائيلي في هوية الفلسطينيين، ولا يطالب بإدخال تعديلات جوهرية على طابع الدولة، ولا يطرح مطلباً واضحاً للاعتراف بالعرب كأقلية قومية عربية فلسطينية.

(١) تطوره:

كان الواقع الذي تمخض عن حرب ١٩٤٨ صعباً للغاية بالنسبة إلى الفلسطينيين الذين وجدوا أنفسهم في دولة إسرائيل. فقد عاشوا صدمة الهزيمة العربية، وتم فرض المواطنة الإسرائيلية عليهم عنوة، إضافة إلى وضعهم تحت الحكم العسكري. وكان النشاط السياسي في صفوفهم شبه معدوم، واقتصر على الحزب الشيوعي الإسرائيلي. وقد شجع الواقع الاجتماعي/ الاقتصادي للفلسطينيين، الذين بقوا من دون قيادة قطرية بعد سنة ١٩٤٨، على ظهور تيار بين الزعماء التقليديين الذين طمحوا إلى الانخراط في الأحزاب الصهيونية، وخصوصاً في الحزب الحاكم مباي، بدعوى تمثيل مصالح العرب فيها، ومن أجل الوصول إلى الكنيست. وكان هذا الانخراط إمّا من خلال تشكيل قوائم عربية ملحقة بالأحزاب الصهيونية، وإمّا كأفراد انتموا إلى هذه الأخيرة. غير أن ظاهرة القوائم الملحقة فشلت سريعاً في حالة مبام، واختفت تماماً في حالة مباي (حزب العمل لاحقاً) مع انتخابات الكنيست العاشر التي جرت سنة ١٩٨١، فبرز في أواخر الثمانينيات الحزب الديمقراطي العربي الذي أنشأه عبد الوهاب دراوشه بعد أن انفصل عن حزب العمل على خلفية الانتفاضة الأولى. ورمَزَ هذا الانفصال إلى تغييرات مهمة في هذا التيار بالنسبة إلى طابع ولهجة المطالب من الحكومة، حتى إنه يمكن القول إن هذا التيار اقترب من التيارات العربية الأُخرى. أمّا بالنسبة إلى انخراط الأفراد العرب المباشر في الأحزاب الصهيونية، فبعد أن اقتصر الأمر على مبام بعد سنة ١٩٥٤، امتد إلى حزب العمل في بداية السبعينيات، وحتى إلى أحزاب اليمين الإسرائيلي، مثل الليكود. وفيما يلي تعريف بوضع الفلسطينيين في القوائم الملحقة، وداخل الأحزاب الصهيونية، في الحزب الديمقراطي العربي.

أ ـ القوائم الملحقة: في البداية، لم ترغب الأحزاب الصهيونية، وعلى رأسها مباي، في ضم العرب كأعضاء متساوين إلى صفوفها، فقامت بتشجيع عدد من زعماء

الحمائل والطوائف والأقاليم على تشكيل قوائم ملحقة عشية كل جولة انتخابية من أجل تجيير أصوات الناخبين العرب لمصلحة هذه القوائم التي من شأنها، في حال نجاح ممثليها في الانتخابات، أن تصوت تلقائياً إلى جانب الحزب الصهيوني الذي تتبعه. وقد أتاح هذا الأمر للزعماء التقليديين الظهور في الوسط العربي بقوائم «شبه عربية» تحمل أسماء رنانة، مثل: القائمة الديمقراطية لعرب إسرائيل؛ الزراعة والتطوير؛ التعاون والأخوة؛ التقدم والتطوير، وغيرها. وفي الحقيقة، لم ينجح إلّا حزب مباي في رعاية قوائم ملحقة تحظى بتمثيل في الكنيست، على الرغم من مسعى مشابه من مبام وحتى من حزب الصهيونيين العموميين. وكانت لهذه القوائم قوة انتخابية كبيرة في فترة الحكم العسكري، وحصلت على عدد من المقاعد وصلت في الكنيست الرابع (١٩٥٩) إلى ستة. لكن مع رفع الحكم العسكري بدأ الدعم لهذه القوائم بالانحسار، وتوقف تمثيلها في الكنيست سنة ١٩٨١.(٣٠)

ب ـ الفلسطينيون داخل الأحزاب الصهيونية: كان حزب مبام أول حزب صهيوني يفتح صفوفه أمام الأعضاء العرب، ويقوم بنشاطات متنوعة للشبيبة والبالغين من أبناء الأقلية الفلسطينية، واهتم بمنح تمثيل للعرب في قائمة مرشحيه للكنيست.(٣١) ولم يحذو حزب العمل حذوه إلّا سنة ١٩٧٣، بعد قيامه بخطوة أولى سنة ١٩٧٠ عندما وافق على استيعاب العرب الذين يخدمون في أجهزة الأمن أعضاء فيه. ولحقه حزب حيروت، وسائر الأحزاب اليهودية التي بدأت بضم الأعضاء العرب إلى صفوفها.(٣٢) وقد تأثر الدعم الانتخابي العربي للأحزاب الصهيونية بالعديد من المتغيرات المرتبطة بمواقف تلك الأحزاب من العرب، وبمدى سيطرتها على زعماء الحمائل والطوائف، وبوجود القوائم الملحقة (انظر الجدول ٥). ففي السنوات ١٩٤٩ ـ ١٩٧٣، تقاسمت القوائم الملحقة والأحزاب الصهيونية فيما بينها الأصوات التي دعمت التيار العربي ـ الإسرائيلي وذلك بفارق ضئيل. إلّا إنه مع سحب الأحزاب الصهيونية دعمها للقوائم الملحقة، واستيعاب

(٣٠) رعنان كوهين، «تطور التنظيم السياسي وأنماط التصويت لدى الأقلية العربية في إسرائيل»، رسالة ماجستير (بالعبرية)، (تل أبيب: قسم تاريخ الشرق الأوسط، جامعة تل أبيب، ١٩٨٥)، ص ٧٤. انظر أيضاً أعلاه: فصل نظام الحكم، ص ٧٨.

(٣١) سارة أوستسكي وأسعد غانم، «التصويت العربي لانتخابات الكنيست الـ ١٤» (بالعبرية)، (غفعات حفيفا: مركز دراسات السلام، ١٩٩٦)، ص١٣٨-١٤٠.

(٣٢) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩.

الأعضاء العرب في صفوفها، بدأت هذه الأحزاب بتجنيد الدعم المباشر لها. ففي انتخابات ١٩٧٧، حصلت الأحزاب الصهيونية على أكثر من ثلثي أصوات الناخبين التابعين لهذا التيار، وفي انتخابات ١٩٨١، حصلت على ٨٠٪ منها، الأمر الذي أدى إلى اختفاء ظاهرة القوائم الملحقة من المشهد الانتخابي الإسرائيلي.

أمّا بالنسبة إلى القوة الانتخابية للتيار العربي ـ الإسرائيلي بين الفلسطينيين في إسرائيل، فقد تراوحت بين ٧٢٪ و٨٩٪ (تصويت للأحزاب الصهيونية وللقوائم الملحقة مجتمعةً) في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، عندما لم يكن للتيار أي منافس غير الحزب الشيوعي. وبدأ تراجع التيار في انتخابات سنة ١٩٧٣ (٦٣٪)، فانخفضت النسبة إلى ٥٠٪ في سنة ١٩٧٧، ثم عادت إلى ٦٣٪ في سنة ١٩٨١.

ومع اختفاء القوائم الملحقة سنة ١٩٨٤، تدنت النسبة مرة أُخرى إلى ٥٠٪. وفي انتخابات الكنيست الثاني عشر سنة ١٩٨٨، ترشح الحزب الديمقراطي العربي، فأدى الأمر إلى هبوط نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية إلى ٤١٪ من الأصوات الصالحة. وبعد ذلك، استمر الهبوط بانتظام، باستثناء انتخابات سنة ١٩٩٢ (٥٣٪)، فتراجعت نسبة التصويت العربي للأحزاب الصهيونية من ٣٥٪ في سنة ١٩٩٦ إلى ١٨٪ سنة ٢٠٠٩. وربما يعود الاستثناء سنة ١٩٩٢ إلى التعبئة لمصلحة حزب العمل، وخصوصاً حزب ميرتس، وإفشال الليكود بقيادة يتسحاق شمير (الذي كان رئيس الحكومة عشية الانتخابات) في الوقت الذي كانت تجري مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية في واشنطن. وهكذا يمكن القول إن الاتجاه العام الذي ساد منذ بداية الثمانينيات هو التوجه نحو التصويت للأحزاب العربية، أو للأحزاب العربية ـ اليهودية غير الصهيونية.

جـ ـ الحزب الديمقراطي العربي: في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٨، وعلى خلفية أحداث الانتفاضة الأولى في الضفة الغربية وقطاع غزة، أعلن عضو الكنيست عبد الوهاب دراوشه استقالته من حزب العمل ومن كتلة الحزب في الكنيست. وبعد استشارة عدد من رؤساء المجالس المحلية والأكاديميين، اتخذ دراوشه قراراً بإقامة حزب جديد في إسرائيل، يطرح نفسه كحزب عربي، ويعمل على تمثيل الجمهور العربي بطموحاته وقضاياه. وبعد أشهر قليلة، عُقد المؤتمر التأسيسي للحزب الديمقراطي العربي بمشاركة نحو ٦٠٠ من الشخصيات البارزة في الوسط العربي. وقد ساعد هذا المؤتمر في إبراز التأييد والدعم الواسعين اللذين يحظى بهما الحزب في الوسط العربي. وتضمن برنامجه

شرحاً لمنطلق إقامة حزب عربي في إسرائيل يحظى بأصوات الفلسطينيين، ويمثل مصالحهم بخلاف الأحزاب اليهودية التي لا يهمها إلّا استغلال قوتهم الانتخابية من أجل مصالحها. وشمل البرنامج المطالبة بتحقيق المساواة للعرب في إسرائيل، إضافة إلى إقامة الدولة الفلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل كحل للقضية الفلسطينية. وخاض الحزب انتخابات الكنيست في السنة ذاتها، فحصل على ١١٪ من الأصوات العربية تمثلت في مقعد واحد في الكنيست، شغله رئيسه عبد الوهاب دراوشه. وفي الانتخابات التالية سنة ١٩٩٢، حصل على ١٥٪ من الأصوات العربية (مقعدان).[٣٣] كما حظي مرشحو الحزب بنتائج طيبة في الانتخابات المحلية سنة ١٩٩٣، ففاز منهم ستة رؤساء مجالس وسبعة وأربعون عضواً.[٣٤]

يعود النجاح الذي حققه الحزب الديمقراطي العربي إلى تركيزه على معالجة القضايا اليومية، كالتربية والصحة والتطوير المحلي، نتيجة التمييز المتواصل ضد الفلسطينيين في إسرائيل، من دون أن ينسى الإشارة إلى الموضوع الفلسطيني العام. وقد تجاهل الحزب، في برنامجه وخطابات قياداته، الطابع الصهيوني للدولة، وركز عوضاً عن ذلك على تحقيق الإنجازات الفعلية والتأثير من داخل المؤسسة الحاكمة.[٣٥] غير أن الحزب، وخصوصاً بتحالفه اللاحق مع التيار الإسلامي البرلماني، استطاع أن يقترب من الطروحات التي تمثل المطالب المركزية للفلسطينيين في إسرائيل.

(٢) مميزاته:

تتميز الأيديولوجيا العامة للتيار العربي ـ الإسرائيلي من باقي التيارات بعدد من الأسس،[٣٦] هي:

أ ـ تنظيم الصفوف داخل المؤسسة الصهيونية، أو السعي للانضمام إلى الائتلاف الحكومي: بعكس التيارات الأُخرى التي تتقبل إقامة الأجسام العربية المستقلة وتدعمها، أو تلك التي تدعم العمل اليهودي ـ العربي غير الصهيوني، يرى الناطقون بلسان التيار العربي ـ الإسرائيلي أن لا خيار للفلسطينيين في إسرائيل سوى العمل والنضال من داخل المؤسسة الصهيونية، مدّعين أن أمراً كهذا فقط يؤدي إلى نتائج ملموسة ويتيح الفرصة

(٣٣) Ghanem, *The Palestinian Arab Minority*,1948-2000, op. cit.

(٣٤) أوستسكي وغانم، مصدر سبق ذكره.

(٣٥) Ghanem, *The Palestinian Arab Minority*, 1948-2000, op. cit.

(٣٦) Ibid.

للتأثير في اتخاذ القرارات وتوزيع الموارد. ومنذ نهاية الثمانينيات، يتمحور هذا التيار أساساً حول الأفراد العرب المنتمين إلى الأحزاب الصهيونية، وحول ناخبيهم من الجمهور العربي في إسرائيل.

ب ـ المساواة على رأس سلم الأفضليات: يرى الناطقون بلسان هذا التيار أن مهمتهم الأساسية هي النضال من أجل المساواة المدنية، وأن التقدم في هذا المسار هو الأهم، مع الملاحظة أن سائر القضايا، وعلى رأسها حل الصراع وتأثيره في التعايش، بدأ يتعاظم ويحتل مكاناً مركزياً في طروحاتهم.

جـ ـ البراغماتية واللهجة المهاودة: يعترف مؤيدو التيار العربي ـ الإسرائيلي بحقيقة أن الدولة ذات أغلبية يهودية، ويتقبلون النظام القائم، مكتفين بتغييرات محدودة في مكانة الفلسطينيين في إسرائيل وبإنجازات ملموسة في القضايا المدنية. وتنبثق هذه التحولات من رؤيتهم البراغماتية، لكن، هنا أيضاً، احتدت عبر السنوات مطالبهم بإجراء التغييرات وبتحقيق الأهداف والمصالح التي اعتبروها حيوية بالنسبة إلى العرب في إسرائيل.

ب) التيار الشيوعي

يستمد هذا التيار أفكاره من الأيديولوجيا الماركسية/ الشيوعية، ويطمح إلى تنظيم صفوفه على قاعدة ثنائية القومية كتصور استراتيجي، وكنهج حياتي أساسي، ويدعم إدخال تغييرات جذرية على طابع الدولة وتحويلها إلى دولة علمانية ديمقراطية، ويشدد على كون الفلسطينيين في إسرائيل هم فلسطينيون ـ إسرائيليون من حيث الهوية. وفيما يلي تعريف بتطور التيار الشيوعي وأهدافه ورؤيته ومميزاته.

(١) تطوره:

في بداية العشرينيات من القرن الماضي، أُسس الحزب الشيوعي الفلسطيني، وكان يضم خلال فترة الانتداب عدداً من العرب الفلسطينيين، مع أن أعضاءه كانوا في أغلبيتهم من المهاجرين اليهود. وفي بداية الأربعينيات، انفصل عن الحزب الأعضاء العرب في معظمهم، وأقاموا تنظيماً شيوعياً قومياً سموه عصبة التحرر الوطني.[37] غير أن التنظيمين عادا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٨، بعد إقامة دولة إسرائيل، فاتحدا تحت تسمية الحزب

(٣٧) إيلي ريخس، «الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية» (بالعبرية)، (تل أبيب: هكيبوتس همؤحاد، ١٩٩٣)، ص٢٥-٢٧.

الشيوعي الإسرائيلي (ماكي). وشرع الحزب في العمل على تجنيد الدعم في صفوف مواطني الدولة العرب واليهود على السواء. لكن في بداية الأمر، كان جل أعضائه وناخبيه من اليهود بسبب تأييد الاتحاد السوفياتي لقيام دولة إسرائيل. ومع اصطفاف الحكومة الإسرائيلية إلى جانب الولايات المتحدة في الحرب الباردة، وخصوصاً مع التقارب بين مصر والكتلة الاشتراكية وصفقة الأسلحة التشيكوسلوفاكية لمصر، تناقص تأييد اليهود للحزب الشيوعي، وتعاظم تأييده في صفوف العرب، وإلى تحوله، بالتدريج، إلى حزب «عربي» من حيث التوجه والطابع.

ومن العوامل التي ساهمت في هذا التحول بين الفلسطينيين في إسرائيل كون الحزب الشيوعي هو الحزب العربي ـ اليهودي الوحيد الذي يتمتع بوضع شرعي على الساحة الإسرائيلية ويحظى بتمثيل في الكنيست من جهة، ومن جهة أُخرى، كونه حزباً معارضاً غير صهيوني يدافع عن حقوق الفلسطينيين، ويعارض مجمل المواقف والسياسات الإسرائيلية، الخارجية والداخلية، ويطالب إسرائيل بإعادة اللاجئين، والتوقف عن مصادرة الأراضي، والعمل على تحقيق السلام مع الدول العربية المجاورة، وتحقيق الشق الثاني من قرار التقسيم لسنة ١٩٤٧ المتعلق بإقامة دولة عربية فلسطينية.[38] غير أن هذه المواقف لم تحل دون عمله في أوضاع صعبة من التشتت والخوف اللذين سادا صفوف الفلسطينيين بعد النكبة وفي ظل الحكم العسكري القاسي المفروض على المدن والقرى العربية في تلك الأيام. فقد مُنع توزيع صحف الحزب وقراءتها، ووُضعت قيود عديدة على نشيطيه في الوسط العربي للحؤول دون سعيهم لضم أعضاء جدد إلى صفوفه. وتدل المعارك الانتخابية الثلاث في الخمسينيات على أنه لم يحصل إلّا على ١٦٪ من أصوات الفلسطينيين كحد أقصى (انظر الجدول ٥)، في حين استطاع أن يجمع ٢٢٪ من أصواتهم في انتخابات سنة ١٩٦١، مع بداية تراجع الحكم العسكري.

شهدت بداية الستينيات أزمة عميقة داخل الحزب الشيوعي الإسرائيلي تواجَه فيها، من جهة، الأعضاء اليهود بأكثريتهم، ومن جهة أُخرى، الأعضاء العرب أساساً بمساندة أقلية من الأعضاء اليهود. فحصل انشقاق بين المجموعتين حافظت فيه الأولى على اسم الحزب، وأطلقت الثانية على نفسها اسم القائمة الشيوعية الجديدة (راكح). وكان واضحاً أن من أهم أسباب الانقسام الميول الصهيونية للمجموعة الأولى، والميول القومية العربية

(٣٨) المصدر نفسه، ص٢٨-٣٠؛ صبري جريس، «العرب في إسرائيل» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣)، ص ٣٠٤-٣٠٩.

للمجموعة الثانية. وأشارت نتائج الانتخابات للكنيست السادس (١٩٦٥) التي جرت بعد الانشقاق، إلى خروج حزب راكح منتصراً في تنافسه مع ماكي بشأن أصوات الفلسطينيين، وكذلك ازدياد عدد أصوات الناخبين بصورة عامة. فقد صوت للقائمة ٢٣٪ من العرب الذين شكلوا نسبة ٧٥٪ من مصوتيها، وحصلت على ثلاثة مقاعد في الكنيست. وفي المقابل، فاز ماكي بمقعد واحد، وصوت له ما يقل عن ٠,٥٪ من العرب.[٣٩] واختفى ماكي عن الساحة السياسية بعد انتخابات الكنيست السابع (١٩٦٩)، في حين بدأ التأييد الشعبي لراكح في صفوف الفلسطينيين بالتعاظم، وبلغ أوجه في انتخابات سنة ١٩٧٧، إذ حصل فيها على أكثر من نصف الأصوات العربية الصالحة. غير أن مكانة الحزب أخذت تشهد، منذ منتصف الثمانينيات، تدهوراً معيناً، إذ بدأ الأعضاء بتركه بشكل متواصل، بالإضافة إلى تفاقم أزمة القيادة. وقد تراوحت نسبة الأصوات العربية في الانتخابات التي جرت في سنة ١٩٨١ وفي سنة ٢٠٠٦ بين ٣٧٪ و٢٥٪، وفي انتخابات ٢٠٠٩ بلغت ٢٨٪ (الجدول ٥). ومع ذلك، من السابق أوانه تأبين الحزب كقوة سياسية أساسية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل.

(٢) أهدافه ورؤيته:

ترتكز المواقف الأساسية للتيار الشيوعي على الفرضية القائلة إن التعايش يحدث داخل الدولة بين مَن هم متساوون. ومن هنا، تدعو الحاجة إلى النضال من أجل توزيع الموارد بشكل متساو بين العرب واليهود وتحقيق المساواة التي من شأنها المساهمة في رفع مستوى التعايش. ويرى التيار الشيوعي أن في هوية الفلسطينيين في إسرائيل مركبين متكاملَين هما: قومي ـ عربي ـ فلسطيني من ناحية، ومدني إسرائيلي من ناحية أُخرى، ويرفض الفكرة القائلة إن هناك تناقضاً فيما بينهما. غير أن الحزب يرفض بشكل قاطع التنظيم على أساس قومي عربي، إذ ينظر إلى هذا الأمر على أنه نزعة انفصالية تضر بنضال الفلسطينيين. ويرى في الصهيونية العقبة الأساسية أمام تحقيق المساواة، ويعتبر أن إمكانات تحقيق المساواة تبقى معدومة ما دام بقيت الصهيونية الأيديولوجيا الرسمية لدولة إسرائيل. لذا، يجب إقصاء الصهيونية عن مكانتها كأيديولوجيا رسمية، بالإضافة إلى إلغاء طابع الدولة اليهودي. ويعتبر الحزب الصراع الإسرائيلي ـ العربي حجر عثرة أمام تطوير الدولة والمنطقة، وعليه، يجب بذل أقصى الجهود من أجل حل القضية الفلسطينية

(٣٩) ريخس، مصدر سبق ذكره، ص٣٤.

وإقامة دولة فلسطينية، تكون القدس الشرقية عاصمتها، إلى جانب دولة إسرائيل. ويؤيد الشيوعيون كل وسائل النضال البرلمانية وغير البرلمانية التي تعجل في تحقيق الأهداف الفلسطينية، لكن يشددون على أهمية النضال ضمن إطار القانون ومن خلال التعاون مع اليهود الراغبين في ذلك، ويعتبرون أن النضال غير القانوني يشكل ذريعة في يد السلطة ويضر بالنضال الفلسطيني.

(٣) مميزاته:

يتميز الشيوعيون من باقي التيارات بعدد من الأسس هي:

أ ـ تنظيم الصفوف على أساس يهودي ـ عربي مناهض للصهيونية: ينظم الشيوعيون صفوفهم على أساس متساو بين اليهودي والعربي. ويعتبرون هذا الأمر أفضل السبل لإنجاح نضال الفلسطينيين في إسرائيل.

ب ـ السلام والمساواة كهدفين مركزيين: يرى الشيوعيون أن مهمتهم الأساسية تحقيق المساواة بين العرب واليهود، وإحلال السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. ولا يقبل الشيوعيون الادعاء القائل إن التقدم في أحد المجالين قد يضر بفرص التقدم في المجال الآخر، وإنما على العكس.



جـ ـ تغييرات راديكالية: على العكس من التيار العربي ـ الإسرائيلي، تُعتبر مطالب التغيير لدى الشيوعيين أكثر راديكالية، فهم يطالبون بتغيير طابع الدولة اليهودي/ الصهيوني بشكل قاطع، في حين يتجاهل التيار هذا الموضوع، ويكتفي بالمطالبة بتغييرات جزئية، ويبدي استعداداً للتنازل في كثير من الموضوعات من أجل تدعيم قضايا الفلسطينيين في إسرائيل. غير أن التزام راكح التنظيم على أساس يهودي ـ عربي، والتعاون الضروري مع اليهود، وحتى مع الصهيونيين منهم في الفترة الأخيرة، يؤدي إلى لجم مواقفهم المطروحة. وعلى عكس التيارين القومي والإسلامي، يصل التزام التعايش لدى الشيوعيين إلى درجة عالية، على الرغم من مطالبتهم بتغيير مضامينه.

د ـ اللهجة الحادة: تُعتبر اللهجة العامة التي يعبر فيها الشيوعيون عن مطلبهم بالتغييرات لهجة حادة، مقارنة بلهجة التيار العربي ـ الإسرائيلي، كما تتضمن أسلوباً صارماً لتنفيذ التغييرات اللازمة، وتستخدم مصطلحات قاسية، مثل: التمييز العنصري ضد العرب؛ «الأبارتهايد»؛ الاحتلال التعسفي. ويعتبر التيار العربي ـ الإسرائيلي أن هذه اللهجة تسبب حالة من الاغتراب والنفور بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية.

ج) التيار القومي والوطني

يستمد هذا التيار مبادئه الأيديولوجية من مبادئ الحركة القومية العربية بصورة عامة، والمبادئ الوطنية الفلسطينية بصورة خاصة. وينتظم هذا التيار على أساس قومي عربي، على الرغم من أنه لا يمانع التنظم تكتيكياً على أساس يهودي ـ عربي مشترك. ولا يتقبل التيار القومي النظام القائم، وينتقل في مواقفه من عدم الاعتراف بالدولة إلى الاعتراف المرتبط بتحقيق الحكم الذاتي للعرب في إسرائيل كأساس لنظام ثنائي القومية في الدولة. وقد انتظم أعضاؤه في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي في الجبهة العربية وفي حركة الأرض، وفي السنوات التي تلتها في حركة أبناء البلد وفي الحركة التقدمية، ومنذ التسعينيات في التجمع الوطني الديمقراطي. وفيما يلي تعريف بتطور هذا التيار وبمميزاته.

(١) تطوره:

نما هذا التيار في فترة الانتداب البريطاني على فلسطين، ضمن الإطار العام للمجتمع الفلسطيني، متخذاً توجهين أساسيين: طمح الأول إلى الاندماج في التوجه العربي العام، وطور علاقات تنظيمية مع تيارات سورية وعربية. أمّا التوجه الثاني فشدد على الخصوصية الفلسطينية، وعلى ضرورة تقوية الحركة الوطنية الفلسطينية على حساب الانتماء السوري والعربي. وفي إثر حرب ١٩٤٨، أصيب التيار القومي بضربة قاسية، إن بشكله العربي أو بشكله الوطني، وغادر قادته في معظمهم البلد، أو قتلوا خلال الحرب. ولم يظهر التيار القومي في إسرائيل إلّا في نهاية العقد الأول من إقامة الدولة، لكنه لم يستطع منذ ذلك الحين حتى اليوم تشكيل تيار تنظيمي موحد ومتكاتف، بسبب تشتت الفلسطينيين وانعزالهم عن العالم العربي وباقي أجزاء الشعب الفلسطيني، بالإضافة إلى سياسة السيطرة الإسرائيلية.(٤٠) وفيما يلي التشكيلات الرئيسية للتيار منذ الخمسينيات.

أ ـ الجبهة العربية ـ الشعبية: أدى فرض الحكم العسكري على المدن والقرى العربية، وممارسة الرقابة الصارمة على الفلسطينيين في إسرائيل بعد النكبة إلى فشل كل

(٤٠) As'ad Ghanem, «State and Minority in Israel: The Case of the Ethnic State and the Predicament of its Minority,» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 21, no.3 (1998).

المحاولات التي جرت في العقد الأول من قيام دولة إسرائيل لإقامة حزب عربي.(٤١) وكانت المحاولة الجدية الأولى هي إقامة الجبهة العربية في ٦ حزيران/ يونيو ١٩٥٨ من خلال اجتماعين، أحدهما في الناصرة والآخر في عكا، وذلك بسبب منع سلطات الحكم العسكري عدداً من الأشخاص من حضور الاجتماع المقرر في عكا. وتم في إثر الاجتماعين اختيار أعضاء سكرتارية الجبهة تمثل فيها التياران النشيطان في الشارع العربي في ذلك الحين، وهما الشيوعيون، والقوميون ـ الناصريون. أمّا أهداف الجبهة، فكانت العمل على: إلغاء الحكم العسكري؛ عودة اللاجئين إلى أماكن سكناهم؛ إلغاء سياسة التمييز بين المواطنين؛ تحقيق المساواة. وواجه نشيطو الجبهة معاملة عدائية من طرف الحكم العسكري الذي حاول بشتى الطرق إبعاد المؤيدين ومنعهم من المشاركة في فعالياتها، واضطر المنظمون إلى تغيير اسم «الجبهة العربية»، بعد تدخل مسؤول اللواء الذي ادعى، اعتماداً على تعليمات من فترة الانتداب، أن الاسم عنصري، وعليه أصبح اسمها «الجبهة الشعبية». غير أن التركيبة المزدوجة للجبهة كانت السبب الرئيسي في تفتتها سريعاً واستقالة أعضاء التيار القومي الذين أقاموا حركة الأرض، على خلفية الخلافات والنزاعات بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والرئيس العراقي عبد الكريم قاسم الذي كان مقرباً من الشيوعيين.(٤٢)

ب ـ حركة الأرض: أعلنت المجموعة القومية، التي انفصلت عن الجبهة العربية ـ الشعبية، نيتها العمل كمجموعة عربية. وفي نيسان/ أبريل ١٩٥٩، تم إنشاء حركة الأرض، في إشارة إلى العلاقة القوية بين الفلسطينيين وأرضهم. وبادرت الحركة إلى عقد الاجتماعات واللقاءات في البلدات العربية المتعددة، ودعت إلى توحيد وتنظيم صفوف الفلسطينيين على قاعدة قومية عربية، من خلال العودة إلى الأيديولوجيا الناصرية التي وصلت إلى أوج انتشارها في مطلع الستينيات. كما أصدرت عدداً من النشرات حمل كل عدد منها عنواناً مختلفاً، مثل: «عطر الأرض» و«ندى الأرض» و«أسرار الأرض» و«أخبار الأرض»، وذلك بسبب عدم حصولها على رخصة من السلطات لإصدار نشرة ناطقة باسمها بانتظام. ومن أجل ضمان المصادر المادية والتمويل، أقامت شركة اقتصادية قامت ببيع أسهمها للأعضاء ولبعض مؤيديها. وشملت نشاطاتها التوجه نحو الأمين

(٤١) حبيب قهوجي، «العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨» (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢)، ص ٤٢٣-٤٢٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٣٩-٤٤٦؛ جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٦.

العام للأمم المتحدة، والصحافيين الأجانب، والدبلوماسيين، وممثلي الدول الأجنبية في البلد، تشرح فيها المشكلات التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل نتيجة سياسة السلطة تجاههم.(٤٣)

وواجهت الحركة معاملة قاسية من السلطات التي ادعت أن المجموعة الجديدة تهدف إلى تحريض الفلسطينيين ضد الدولة، فأخذت تصدر أوامر تقيد حركة نشيطيها. غير أن هؤلاء قرروا في فترة لاحقة التسجيل كحزب سياسي يشدد في برنامجه على العلاقة بين الفلسطينيين في إسرائيل وبين العالم العربي عامة والشعب الفلسطيني خاصة، وعلى ضرورة حل القضية الفلسطينية بشكل يتلاءم وطموحات الشعب الفلسطيني والأمة العربية. وعندما تقدمت الحركة بطلب تسجيلها كحزب، عملت السلطات على إنهاء الموضوع جذرياً، إذ قامت بمنع المؤسسين من التنظم بحجة أن تنظيمهم «يمس بوجود دولة إسرائيل.»(٤٤) واستأنف أعضاؤها القرار أمام محكمة العدل العليا، لكن بلا جدوى. وتم بعد ذلك اعتقال عدد من قيادييها، وإعلان، استناداً إلى أنظمة الطوارئ، أن الحركة وشركتها الاقتصادية جسمان غير قانونيين يحظر نشاطهما. واستعملت السلطات هذه الإجراءات مرة أُخرى سنة ١٩٦٥، عندما منعت أعضاء حركة الأرض من الاشتراك تحت اسم القائمة الاشتراكية في انتخابات الكنيست السادس.(٤٥)

جـ ـ حركة أبناء البلد: صعقت الهزيمة العربية في حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ التيار القومي الفلسطيني، لكن، من ناحية أُخرى، أدت نتائجها إلى لقاء مجدد بين الفلسطينيين في إسرائيل وشريحة مركزية من الشعب الفلسطيني أصبحت تحت السيطرة الإسرائيلية. وقادت هذه العلاقة المتجددة إلى نهضة قومية فلسطينية في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وإلى تواصل مع تيارات متعددة في الحركة الوطنية الفلسطينية، الأمر الذي شكل أرضاً خصبة لإقامة حركة يسارية ماركسية قومية فلسطينية في مطلع السبعينيات، سمّيت أبناء البلد. تأسست الحركة سنة ١٩٧٢ في أم الفحم في المثلث، ودعت مباشرة إلى مقاطعة انتخابات الكنيست، وفي الوقت نفسه إلى المشاركة في الانتخابات المحلية. ففازت بمقعد واحد من مجموع خمسة عشر مقعداً في المجلس المحلي في أم الفحم سنة ١٩٧٣، وهو ما شكل بالنسبة إليها إنجازاً ونقطة انطلاق للنشاط القطري، فأقامت فروعاً لها في البلدات

(٤٣) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٩- ٣٢٢؛ قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٥.
(٤٤) قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٥٩.
(٤٥) جريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٤ - ٣٢٨؛ قهوجي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧٣.

الأُخرى، مثل الطيبة وعارة وعرعرة. وفي الانتخابات المحلية سنة ١٩٧٨، ضاعفت الحركة تمثيلها في أم الفحم، وفازت بمقعد واحد في كل من الطيبة، وكابول، ومعليا، وباقة الغربية. ووصل تمثيلها في انتخابات سنة ١٩٨٣ إلى تسعة مقاعد في مختلف المجالس المحلية.(٤٦) وشكلت انتخابات سنة ١٩٨٩ نكسة بالنسبة إلى حركة أبناء البلد؛ إذ هبط تمثيلها هبوطاً ملحوظاً، وحصلت على ثلاثة مقاعد فقط، وخسرت في تلك الانتخابات التمثيل في أم الفحم التي تحولت في هذه الأثناء إلى مدينة. لكن الحركة استعادت بعض قوتها وتمثيلها في الانتخابات المحلية التي جرت في سنة ١٩٩٣، إذ فازت بثمانية مقاعد؛ اثنان منها في أم الفحم واثنان في مجلس الجديدة ـ المكر.(٤٧) وشهدت التسعينيات هبوطاً عاماً في نشاطها، وتحالف أعضاؤها عشية الانتخابات التي جرت في أيار/ مايو ١٩٩٦ مع بعض القوى الوطنية الأُخرى وأقاموا حزباً جديداً باسم التجمع الوطني الديمقراطي.

ومن الجدير بالذكر أن حركة أبناء البلد كانت ركزت نشاطها في صفوف الطلبة في الجامعات الإسرائيلية المتعددة تحت اسم الحركة الوطنية التقدمية. فقد شكلت المؤسسات الأكاديمية التي تحميها قوانين خاصة، إضافة إلى الشباب المتحمس، أرضاً خصبة للعمل ولنشر أفكار وتعزيز التزام العمل الوطني في صفوف الطلبة على أمل أن يواصل هؤلاء نشاطهم بعد عودتهم إلى مدنهم وقراهم. وعملت الحركة في الوقت نفسه على حل المشكلات الطالبية في السكن والتعليم والنشاط الثقافي والاجتماعي، وتنافست بشأن مقاعد لجان الطلبة العرب في الجامعات منذ تأسيسها في مطلع السبعينيات، بعد أن كان الحزب الشيوعي يسيطر على هذه اللجان. ومع أن الحركة الوطنية التقدمية استطاعت الفوز بمعظم المقاعد في الانتخابات التي جرت سنة ١٩٧٦ للجنة الطلبة العرب في جامعة القدس،(٤٨) إلّا إن قوتها انحسرت في نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات في مقابل تعاظم قوة الحزب الشيوعي.

د ـ الحركة التقدمية: بدأت الحركة التقدمية نشاطها في حدود بلدية الناصرة، عندما قرر بعض نشيطي راكح/ الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة الانفصال عنها

(٤٦) يعقوف لنداو، «العرب في إسرائيل: دراسات سياسية» (بالعبرية)، (تل أبيب: معراخوت، ١٩٩٣)، ص ٧٨.
(٤٧) أوستسكي وغانم، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.
(٤٨) ريخس، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

بسبب خلافات في وجهات النظر مع الفرع المحلي والكتلة التي أدارت البلدية في حينه. وتنافست الحركة ضد الجبهة في الانتخابات المحلية سنة ١٩٨٣، فحصلت على ٤ مقاعد من مجموع ١٧ مقعداً تشكل المجلس البلدي،(٤٩) واعتبرت هذه النتيجة إنجازاً محفزاً للعمل والتنظم على المستوى القطري. وفي سنة ١٩٨٤، انضم إلى المبادرة العديد من الشخصيات الجماهيرية، والأكاديميين، ورؤساء السلطات المحلية، والطلبة الجامعيين، وأُعلن إقامة الحركة التي تحالفت بدورها مع مجموعة ألترنتيفا (البديل) اليهودية، لتشكلا معاً القائمة التقدمية للسلام، وتخوضا انتخابات الكنيست الحادي عشر لسنة ١٩٨٤. وقد ركزت الحركة التقدمية في برنامجها الانتخابي على دعمها لتحقيق المساواة الكاملة للعرب في إسرائيل مشددة على انتمائهم القومي الفلسطيني،(٥٠) وطالبت إسرائيل بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وأيدت إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل. وقد لاقى تركيز الحركة على «الجذور الفلسطينية للفلسطينيين في إسرائيل» آذاناً صاغية لدى الجمهور العربي في معظمه، وحدث تحول في تعريف الأحزاب لهوية الفلسطينيين، وخصوصاً في صفوف الحزب الشيوعي.

حصلت الحركة التقدمية في انتخابات الكنيست سنة ١٩٨٤ على نحو ١٨٪ من أصوات الفلسطينيين، وفي انتخابات سنة ١٩٨٨ على ١٥٪، ثم تراجعت نسبة مؤيديها إلى ٩٪ في انتخابات سنة ١٩٩٢ (نظر الجدول ٥)، فخسرت فيها المقعد الوحيد الذي كانت فازت به في الدورتين السابقتين. وربما يعود هذا التراجع إلى سوء التنظيم، والافتقار إلى العمل على تجنيد الأعضاء وبناء الفروع، أو إصدار جريدة تنطق بلسانها بشكل دوري، وأيضاً إلى كون التشديد المتكرر على الهوية القومية الذي أصبح بمثابة تحصيل حاصل لدى الجمهور جاء على حساب الاهتمام بالقضايا اليومية التي يعاني جرّاءها الفلسطينيون في إسرائيل. وبهذا أنهت الحركة التقدمية، بشكل متناقض، دورها على الساحة.

هـ ـ التجمع الوطني الديمقراطي: أقيم التجمع سنة ١٩٩٥ كإطار تنظيمي للتيار العربي الفلسطيني في صفوف الفلسطينيين في إسرائيل، وتشكل من بعض القوى اليسارية

(٤٩) لنداو، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤-٨٥.

(٥٠) Nadim Rouhana, «Collective Identity and Arab Voting Patterns,» in *The Elections in Israel, 1984*, edited by Asher Arian and Michal Shamir (Tel Aviv: Ramot Publishing, 1986).

الصغيرة التي عملت في الماضي داخل البلدات العربية، كأبناء البلد، وكحركة ميثاق المساواة التي أسسها عزمي بشارة، إضافة إلى الأعضاء السابقين في الحركة التقدمية، وعدد من التنظيمات المحلية، مثل الحزب الاشتراكي في المغار، وحركة الأنصار من أم الفحم، وحركة النهضة من الطيبة، وحركة أبناء الطيرة، وشخصيات شعبية أُخرى. وحصل التجمع على مصادقة تسجيله حزباً سياسياً. ويعرض نشيطو التجمع حزبهم على أنه الممثل للتيار القومي العربي الفلسطيني في إسرائيل، ويطالب بتغيير تعريف دولة إسرائيل كدولة يهودية، وتحويلها إلى دولة كل مواطنيها، وكذلك بإعطاء الأقلية العربية في إسرائيل مكانة خاصة ومعترفاً بها، وذلك من خلال حكم ذاتي يُمكّنها من إدارة شؤونها الخاصة بنفسها. وتعتبر هذه الطروحات متميزة، وعلى الرغم من شعبيتها لدى الفلسطينيين، فإنها لم تُطرح في السابق على شكل برنامج سياسي تقف من ورائه كتلة كبيرة تطالب بتطبيقه.

خاض التجمع انتخابات سنة ١٩٩٦ بالتحالف مع راكح، فحصلا على ٣٧٪ من الأصوات العربية (كان راكح حاز في الانتخابات التي سبقتها، أي سنة ١٩٩٢، ٢٣٪ من الأصوات). وفي انتخابات ١٩٩٩، تحالف التجمع مع الحركة العربية للتغيير (بقيادة أحمد طيبي)، فحصلا على ١٧٪ من الأصوات العربية. أمّا في الدورات الانتخابية الثلاث التي شهدها العقد الأول من القرن الجديد (٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩)، فكانت حصة التجمع بين ٢١٪ و٢٢٪ من أصوات الناخبين العرب (الجدول ٥).

(٢) أهدافه:

يرتكز المفهوم الأساسي للتيار القومي والوطني على الفرضية القائلة إن الفلسطينيين في إسرائيل هم فلسطينيون بكل ما تحتويه الكلمة من معنى، ولا يختلفون عن بقية الفلسطينيين من حيث انتمائهم القومي. وانطلاقاً من هذه الحقيقة، سيتحدون مع سائر أبناء الشعب الفلسطيني، سواء أكان الأمر من خلال إطار سياسي موحد، أم عن طريق الرغبات والطموحات المشتركة. وبناء على هذا التصور، يفضل هذا التيار حلاً سياسياً يقتضي إقامة دولة فلسطينية علمانية ديمقراطية على كامل تراب فلسطين الانتدابية، يحيا فيها العرب واليهود بمساواة مطلقة. ويشكل النضال من أجل المساواة الذي حصل على الشرعية في فكر التيار القومي، واتسع عبر السنوات، جزءاً من النضال من أجل التحرر القومي. ويساهم التقدم في هذا المضمار في تطوير الوسط العربي، مانحاً إياه

الوسائل للانخراط في النضال القومي للشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية. ومن أجل تحقيق هذه الأهداف دعم أعضاء هذا التيار التنظم على أساس قومي عربي فلسطيني، غير أنهم رأوا إضافة إلى ذلك أن هناك حاجة إلى النضال العربي اليهودي المشترك، وحتى إلى إمكان التعاون مع الصهيونيين في المستويات العملية، لكن شرط أن يحمل كل عمل مشترك معهم طابعاً معادياً للسياسة الإسرائيلية، يساهم في القضاء على الجهاز الإسرائيلي وبناء القاعدة لمجتمع علماني ديمقراطي.

(٣) مميزاته:

يتميز هذا التيار بالأمور التالية:

أ ـ التنظم على أساس معاد لإسرائيل: انتظم أعضاء هذا التيار على أساس قومي عربي مناهض لإسرائيل، يتنكر للنظام الإسرائيلي، ولوجود الدولة، ويطالب بالعمل على إقامة الدولة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني. ويتعارض هذا الطرح مع طروحات التيارات الأُخرى التي تعتبر نفسها جزءاً من الجهاز الإسرائيلي.

ب ـ هوية فلسطينية وقومية فلسطينية كهدفين مركزيين: لا يرى هذا التيار فارقاً في هوية الفلسطينيين في إسرائيل يميزهم من سائر أبناء الشعب الفلسطيني. ويعتبر أن مهمته الأساسية هي النضال من أجل هذا المفهوم الذي باعتقاده سيؤثر مستقبلاً في سائر القضايا التي تتعلق بالتعايش المشترك، وسيقرر مستقبل جميع سكان البلد.

جـ ـ تغييرات ثورية راديكالية: إن مطالبة هذا التيار بإقامة الدولة الديمقراطية العلمانية على كامل أرض فلسطين، تعتبر مطلباً غير واقعي في نظر سائر التيارات ومعظم الفلسطينيين، كما تعتبرها الأغلبية اليهودية تآمرية وموجهة ضد اليهود في الأساس.

د ـ اللهجة الحادة: عُرضت مطالب هذا التيار بلهجة بالغة الصرامة والحدة، مقارنة بالتيار العربي ـ الإسرائيلي وحتى بالتيار الشيوعي، فوصف إقامة دولة إسرائيل بالمؤامرة الإمبريالية التي شاركت في حوكها الرجعية العربية، وكذلك الوضع القائم في المنطقة بأنه استعمار يجب مكافحته والعمل على إلغائه الكامل. ولم يستبعد هذا التيار استعمال العنف وسيلة نضال مشروعة لدى العرب في إسرائيل، كما فضل التنظم على أساس قومي عربي، من دون درجة عالية من التزام التعاون مع اليهود، أو الرغبة في الانخراط

في السياسة الإسرائيلية. لكن من الواضح أنه مر بتغييرات كثيرة منذ بداية بلورته، يدل بعضها على وجود فهم أدق للجهاز الإسرائيلي ولإمكانات العمل داخله.

د) التيار الإسلامي

يرتكز هذا التيار على قيم ومبادئ الدين الإسلامي، ويدعو إلى التنظم على أساسه. كما يراعي الواقع الذي تكوّن داخل الدولة، ويشدد على المركب الديني في هوية الفلسطينيين في إسرائيل. وفيما يلي عرض لتطوره ومميزاته.

(١) تطوره:

تأسس أول فرع لحركة الإخوان المسلمين في القدس سنة ١٩٤٦. غير أن الفترة ما بعد النكبة لم تشهد أي نشاط لتنظيمات إسلامية في صفوف الفلسطينيين مواطني إسرائيل. ومع التواصل الجاري بعد حرب ١٩٦٧ بين الفلسطينيين في إسرائيل وفلسطينيي الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث نشطت حركات إسلامية أصولية، ومع تمكُّن عدد من الشبان العرب من مواصلة تحصيلهم في الكليات والمعاهد الدينية الإسلامية في الضفة الغربية، نشأت أوضاع جديدة لنمو إسلام سياسي في صفوف الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. وكانت بدايات هذا النمو مبادرة خريجي المعاهد الإسلامية، منهم عبد الله نمر درويش خريج المدرسة الإسلامية في نابلس سنة ١٩٧١، إلى إقامة نشاطات غير منظمة في بلداتهم، وفي سائر البلدات التي يقطن فيها المسلمون (في المثلث أولاً، ثم في الجليل، وبعد ذلك في النقب) شملت إلقاء مواعظ دينية في المساجد، ولقاءات في الأعياد والمناسبات الإسلامية.[٥١] وضِمن هذا التيار الإسلامي العريض، تأسست في سنة ١٩٧٩ منظمة سرية شبه عسكرية تحت اسم أسرة الجهاد، آمن أعضاؤها بالجهاد المسلح ضد اليهود ودولة إسرائيل، لكن سرعان ما انتهت هذه الظاهرة مع إلقاء القبض على قادتها في سنة ١٩٨٠ والحكم عليهم بالسجن. وبعد هذه التجربة، تطورت الحركة الإسلامية كحركة دينية اجتماعية سياسية، وفي سنة ١٩٨٣ ظهرت حركة الشباب المسلم التي بادرت إلى إقامة جمعيات في كل بلدة تقريباً يسكنها مسلمون، واستعانت بالمساجد على تنظيم اللقاءات، والدعوة إلى العودة إلى الدين الحنيف، وإلى الانخراط في عمل الحركة وجمع التبرعات.

(٥١) توماس مئير، «الشباب المسلم في إسرائيل» (بالعبرية)، (غفعات حفيفا: معهد الدراسات العربية، ١٩٨٩)، ص ١٠-١١.

ترتكز المبادئ التي طورها أعضاء هذا التيار على المصادر والتفسيرات الإسلامية، وعلى شعار «الإسلام هو الحل» في نضالهم من أجل التغيير. ويتصدر هذا الشعار نشرات الحركة الإسلامية، ويرافق مناسبات الحركة الاحتفالية، بالإضافة إلى المناسبات العامة للفلسطينيين، مثل يوم الأرض. وتؤمن الحركة بالحل الإسلامي للقضية الفلسطينية وبإقامة الدولة الإسلامية على كامل التراب الفلسطيني. غير أن قادتها يدركون أن هذا الحل غير واقعي في الوقت الحاضر، ولا يعارض قسم منهم قيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبما أن حلاً إسلامياً للقضية الفلسطينية يعتبر بعيد المنال، تركز الحركة الإسلامية على مطالبة السلطات بتحرير أملاك الوقف الإسلامي وبحق الطائفة في إدارة شؤونها، وعلى إقامة «المجتمع العصامي» والنهوض بالأوضاع الاجتماعية للفلسطينيين في إسرائيل. لذا، عملت منذ تأسيسها على توفير الخدمات الضرورية للمجتمع المحلي في البلدات التي نشطت فيها،[٥٢] فأقامت جهازاً تعليمياً موازياً للتعليم الرسمي، وأنشأت المكتبات وغرفاً لأجهزة الكومبيوتر والمراكز الجماهيرية والروضات قبل التعليم الإلزامي، وافتتحت عيادات طبية، ومؤسسات لمعالجة المدمنين على المخدرات وتأهيلهم. كما سيطرت على مشاريع جباية الزكاة لتمويل نشاطاتها، إضافة إلى تجنيد الأموال من المصادر الحكومية، ولا سيما في البلدات التي أدارت مجالسها المحلية.

يرتبط نشاط الحركة الإسلامية على المستوى المحلي بتوجهها المتمثل في خوض معترك السلطات المحلية. وقد بدأ هذا التوجه سنة ١٩٨٤ عندما تنافست بشأن رئاسة السلطة المحلية في قرية كفر برا في المثلث وفازت بها. ومنذ ذلك الحين حتى اليوم، تلاقي مشاركة أعضائها في انتخابات المجالس المحلية نجاحات متفاوتة، لكن، في جميع الأحوال، إجماعاً داخل الحركة، على عكس الموقف من انتخابات الكنيست. ففي السنوات ١٩٨٤ – ١٩٩٢، كانت قيادات الحركة ترفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية لأنها كانت تعتبر أن من شأن هذا التوجه أن يضفي الشرعية على دولة إسرائيل. لكن بعد الاعتراف المتبادل بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٩٣، اختلف قادة الحركة بشأن التطورات المستجدة، وتفاقم الخلاف في سنة ١٩٩٦ بشأن المشاركة في انتخابات الكنيست التي كان من المقرر إجراؤها في ربيع تلك السنة. فانقسمت

(٥٢) Issam Abu Raya, «Developmental Leadership: The Case of the Islamic Movement in Um-Alfahim, Israel,» MA Thesis (Worcester, Mass.: Clark University, 1989).

الحركة إلى جناحين:[٥٣] الجناح «الشمالي» بقيادة رائد صلاح الذي دعا إلى مقاطعة الانتخابات، والجناح «الجنوبي» بقيادة إبراهيم صرصور الذي قرر التحالف مع الحزب الديمقراطي العربي، فحصلا على ٢٧٪ من الأصوات العربية (الجدول ٥)، وفاز كل شريك بمقعدين.

اليوم، وبعد أن ترسخت الحركة الإسلامية وتجذرت، وحتى تمأسست، من الواضح أنها تواجه تحديات جدية، منها: موقف السلطات والأغلبية اليهودية العدائية؛ المعارضة العلمانية في صفوف الجمهور العربي في إسرائيل. وتقلل هذه التحديات إمكان تصدرها العمل على المستوى القطري، وتؤكد حاجتها إلى البحث عن حلفاء أقل تديناً داخل صفوف الفلسطينيين وعلى الساحة الإسرائيلية.

(٢) مميزاته:

يتميز هذا التيار بالأمور التالية:

أ ـ **التنظم على أساس عربي إسلامي ديني:** يؤيد الناطقون باسم التيار التنظم على أساس قومي عربي، لكن يفضلون التنظم على أساس طائفي ـ إسلامي. وهنالك اختلافات بشأن المشاركة في انتخابات الكنيست.

ب ـ **الهوية الإسلامية غاية مركزية:** يشدد التيار الإسلامي على المركب الديني في هوية الفلسطينيين، ويرى في تعزيزه هدفاً مركزياً، من دون التنكر، طبعاً، لسائر مركبات هوية الفلسطينيين كعرب وفلسطينيين ومواطنين في دولة إسرائيل.

جـ ـ **اللهجة الحادة:** ولد التيار الإسلامي، الذي نضج في الثمانينيات، ضمن واقع جديد من تاريخ الفلسطينيين في إسرائيل، الأمر الذي مكن الناطقين بلسانه من طرح مطالبهم من السلطة والأغلبية اليهودية بلهجة حادة في القضايا التي تتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي، أو الخارجي، ولم يترددوا في استعمال اللهجة الحادة ذاتها في مطالبتهم إخوانهم الفلسطينيين بالعمل من أجل أنفسهم ومستقبلهم.

(٥٣) أوستسكي وغانم، مصدر سبق ذكره.

رابعاً: المشاركة السياسية والانتخابات العامة (٢٠٠١-٢٠٠٩)

أظهرت نتائج الانتخابات لرئاسة الحكومة سنة ٢٠٠١ وانتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) والسابع عشر (٢٠٠٦) والثامن عشر (٢٠٠٩) عمق الاستقطاب بين الأغلبية اليهودية والأقلية العربية في إسرائيل، ومدى تفاقم الشعور بالغربة تجاه الدولة ومؤسساتها ورموزها. وجاءت المعارك الانتخابية على خلفية سياسات حكومية وأحداث ساهمت في تعميق شعور الفلسطينيين في إسرائيل بالغربة تجاه الدولة ومؤسساتها المتعددة، أهمها: مقتل اثني عشر مواطناً عربياً في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ وصدور تقرير لجنة أور؛ ملاحقة القيادات العربية وأعضاء الكنيست العرب في معظمهم بسبب مواقفهم السياسية؛ تصاعد وتيرة خطاب «الترانسفير» (الطرد الجماعي للعرب) على المستوى السياسي والشعبي، متمثلاً في الحديث عن نزع المواطنة عن قسم من المواطنين العرب للحفاظ على أغلبية عددية يهودية مهيمنة في الدولة؛ الحديث جهاراً (في برنامج انتخابي واضح لحزب يسرائيل بيتينو برئاسة أفيغدور ليبرمان) عن تبادل وضم مناطق من منطقة المثلث إلى السلطة الفلسطينية، الأمر الذي أكد للعرب أن مواطنتهم رهن للمقايضة من طرف سياسيين إسرائيليين.[٥٤]

سنركز في هذا القسم على تحليل موقف أصحاب حق الاقتراع العرب من انتخابات رئاسة الحكومة سنة ٢٠٠١ والانتخابات البرلمانية التي جرت في السنوات ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ و٢٠٠٩، وهم يشكلون ١٣٪ من مجمل أصحاب حق الاقتراع في إسرائيل، وهي أقل من نسبتهم السكانية العامة في الدولة التي تبلغ ١٧٪. وسنتطرق بداية إلى سلوك الفلسطينيين الذين شاركوا في الانتخابات المذكورة، ثم إلى الذين امتنعوا من التصويت.

أ) توجهات المصوتين الفلسطينيين للكنيست

أكدت نتائج الانتخابات البرلمانية الثلاثة الهبوط المستمر في نسبة التصويت للأحزاب الصهيونية، كما شرحنا أعلاه.[٥٥] وهكذا حصلت الأحزاب العربية (سواء

(٥٤) انظر أعلاه، ص ٣٢٤؛ آشر أريان، «مقياس الديمقراطية الإسرائيلية» (بالعبرية)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٥).

(٥٥) انظر أعلاه، ص ٣٣٤.

تلك التي اجتازت نسبة الحسم، أو التي لم تستطع تجاوزها) على ٧٠٪ (٢٠٠٣) و٧٤٪ (٢٠٠٦) و٨٢٪ (٢٠٠٩) من أصوات الناخبين العرب (الجدول ٥). وقد تنافس في هذه الانتخابات ثلاث كتل أساسية هي:

(١) القائمة العربية الموحدة:

تتكون القائمة من ثلاثة أحزاب هي الحركة الإسلامية البرلمانية، والحزب الديمقراطي العربي، والحركة العربية للتغيير. في البداية، استطاعت القائمة أن تصور نفسها قائمة وحدوية عريضة تمثل المجتمع العربي، وترافق تكوين هذا الانطباع بتوزيع المرشحين على أساس جغرافي. غير أن تمثيلها في الكنيست هبط إلى مقعدين في سنة ٢٠٠٣، ثم ارتفع في انتخابات ٢٠٠٦ إلى أربعة مقاعد، وكذلك في انتخابات سنة ٢٠٠٩.

(٢) التجمع الوطني الديمقراطي وحلفاؤه:

حصل التجمع وحلفاؤه، أي الحزب القومي العربي برئاسة محمد كنعان، وجبهة العمل الوطني برئاسة هاشم محاميد، في انتخابات سنة ٢٠٠٣ و سنة ٢٠٠٦ على ثلاثة مقاعد في الكنيست. وعلى الرغم من الأزمة التي ألمت به بسبب غياب قائده عزمي بشارة بعد مغادرته البلد في ربيع سنة ٢٠٠٧، استطاع التجمع في انتخابات ٢٠٠٩، أن يحافظ على تمثيله بحصوله على ثلاثة مقاعد أيضاً، كما أنه نجح في إيصال أول امرأة عربية إلى الكنيست من خلال حزب عربي، هي السيدة حنين زعبي.

(٣) الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة:

فاز الحزب الشيوعي/ الجبهة الديمقراطية على ثلاثة مقاعد في الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) بعد تحالفه مع الحركة العربية للتغيير. وحافظ على العدد ذاته في الكنيست السابع عشر من دون تحالفه مع الحركة المذكورة، لا بل أثبت أن إدراج مرشح يهودي (دوف حنين) في مكان مضمون حتى لو كان على حساب مرشح عربي لن يبعد المصوتين العرب عن الجبهة. ويعود ذلك إلى أن النواة التنظيمية الصلبة للحزب الشيوعي لا تزال مؤثرة في الجبهة التي استطاعت خلال انتخابات ٢٠٠٩ أن تزيد تمثيلها البرلماني إلى أربعة مقاعد.

ب) الامتناع من المشاركة في انتخابات الكنيست

تشير معطيات المشاركة في انتخابات الكنيست منذ سنة ١٩٤٩ حتى سنة ٢٠٠٩

(الجدول ٦) إلى ثبات في درجة زيادة معدلات الامتناع من التصويت في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية بين الفلسطينيين في إسرائيل بشكل أكبر مما هو عليه في الوسط اليهودي، وكذلك إلى تزايد حاد ومنتظم في نسبة الممتنعين في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. فقفزت هذه النسبة من ٢٥٪ سنة ١٩٩٩، إلى ٣٨٪، ثم إلى ٤٤٪، وأخيراً إلى ٤٧٪ في انتخابات ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ و٢٠٠٩ على التوالي. وقد عبر الامتناع من المشاركة بكثافة في الانتخابات البرلمانية عن أزمة العمل السياسي العربي بصورة عامة، والبرلماني بصورة خاصة. وهناك من يعتقد أن تصويت العرب في الأعوام الأخيرة هو تصويت احتجاجي، لكن لا يمكن إغفال أن الامتناع أيضاً كان مقاطعة وتعبيراً احتجاجياً عن الأوضاع الداخلية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، وعن السياسات الحكومية تجاه العرب.

من الصعب الادعاء أن الامتناع من المشاركة في التصويت كان أيديولوجياً بشكل جارف، وفي الوقت نفسه، لا يمكن تغييب بعده السياسي ووصفه بمصطلحات، مثل اللامبالاة. لقد أشار بعض الأبحاث واستطلاعات الرأي إلى أن المقاطعة الأيديولوجية هامشية في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل،(٥٦) وانطلق هذا الادعاء من أن المشاركة الانتخابية تشكل إحدى تجليات «الأسرلة» والتحديث التي مر بها المجتمع الفلسطيني، وأن المشاركة السياسية أصبحت تعبيراً عن هاتين العمليتين. ربما تكون العلاقة بين نسبة التصويت وعملية التحديث صحيحة بصورة عامة، لكن ليس في حالة المجتمع الفلسطيني الذي تطور بشكل مأزوم لا بصورة طبيعية، وبالتالي مرَ بعملية تحديث جزئية ومشوهة. وإنْ لم نسلم بالحالة الفلسطينية الخاصة، لا يمكننا أن نفسر لماذا كانت نسبة التصويت مرتفعة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي (مثلاً، ٩٠٪ في انتخابات سنة ١٩٥٥)، عندما لم تكن عملية التحديث والأسرلة إلّا في مراحلها الأولى.

(٥٦) نديم روحانا وآخرون، «تصويت بدون صوت: الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية» (حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٤).

جدول ٦

مشاركة العرب في انتخابات الكنيست (١٩٤٩-٢٠٠٩)

الكنيست	نسبة التصويت عند العرب	نسبة المقاطعة عند العرب	نسبة التصويت العامة
١٩٤٩	٧٩	٢١	٨٦,٩
١٩٥١	٨٦	١٤	٧٥,١
١٩٥٥	٩٠	١٠	٨٢,٨
١٩٥٩	٨٥	١٥	٨١,٦
١٩٦١	٨٣	١٧	٨١,٦
١٩٦٥	٨٢	١٨	٨٣,٠
١٩٦٩	٨٠	٢٠	٨١,٧
١٩٧٣	٧٣	٢٨	٧٨,٦
١٩٧٧	٧٤	٢٦	٧٩,٢
١٩٨١	٦٨	٣٢	٧٨,٥
١٩٨٤	٧٢	٢٨	٧٩,٨
١٩٨٨	٧٤	٢٦	٧٩,٧
١٩٩٢	٧٠	٣٠	٧٧,٤
١٩٩٦	٧٨	٢٢	٧٩,٣
١٩٩٩	٧٥	٢٥	٧٨,٧
٢٠٠١*	١٩	٨١	٦٢,٣
٢٠٠٣	٦٢	٣٨	٦٧,٨
٢٠٠٦	٥٦	٤٤	٦٣,٢
٢٠٠٩	٥٣	٤٧	٦٢

* نتائج انتخابات رئاسة الحكومة فقط.

المصدر: ليفي ورودنتسكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ - ٢٠.

بعد أحداث انتفاضة الأقصى في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، كشف القمع البوليسي للمتظاهرين العرب أن الجهاز السياسي الإسرائيلي يتعامل مع المواطنين العرب كأعداء. وبغض النظر عن الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت إلى اندلاع المواجهات بين العرب والشرطة، فإنها شكلت منحى سياسياً مهماً في التفكير والسلوك السياسي للأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل، وأهم ما في ذلك ظهور بدايات تفكير جدية في إعادة بناء هذه الأقلية وتنظيمها ومأسستها. وبرز ذلك جلياً بمناسبة تنظيم انتخابات رئاسة الحكومة في

شتاء سنة ٢٠٠١ التي وضعت الناخبين العرب، إن أرادوا أن يدلوا بأصواتهم، أن يختاروا بين إيهود براك، رئيس الحكومة العمالية المسؤول عن القمع البوليسي في تشرين الأول/ أكتوبر، وبين أريئيل شارون الليكودي. فقد أظهر امتناع العرب الجارف من المشاركة في هذه الانتخابات أن المقاطعة نمط من أنماط الاحتجاج، وهكذا تحولت في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين من تعبير احتجاجي صامت إلى تعبير احتجاجي صارخ. وظهرت جهات تنادي بالمقاطعة كنوع من العمل السياسي، ومقدمة لتنظيم الأقلية العربية، ومن أبرزها الحركة الإسلامية بقيادة رائد صلاح، واللجنة الشعبية لمقاطعة الانتخابات التي شُكلت قبيل انتخابات رئاسة الحكومة سنة ٢٠٠١، ونشطت في انتخابات سنة ٢٠٠٣، وانتظمت بشكل أفضل في انتخابات ٢٠٠٦. وتضم اللجنة أجساماً سياسية مقاطِعة للانتخابات، مثل حركة أبناء البلد، وشخصيات أكاديمية وجماهيرية وإعلامية فاعلة على الساحة العربية.

(١) مؤشرات الاستطلاعات:

في استطلاع أجرته جامعة حيفا في آذار/ مارس ٢٠٠٦، لتقدير نسب الممتنعين من التصويت بحسب الفئات المجتمعية، يتضح أن مجموعة المتدينين والمتدينين جداً، الذين قاموا بتعريف أنفسهم بأنهم فلسطينيون لا إسرائيليون، هم أكثر القطاعات التي تقاطع الانتخابات (٣٣,٣٪ و٣٨,٥٪ من المقاطعين على التوالي)، الأمر الذي ينسجم مع المقاطعة الأيديولوجية التي تمثلها كل من الحركة الإسلامية وحركة أبناء البلد، ثم تلا هاتين المجموعتين الشبيبة من الفئة العمرية ١٨-٢٤ عاماً، بمعدل ٢٩,٣٪ من المقاطعين. وأوضح الاستطلاع أن ٥٣,٨٪ ممن يشعرون بقربهم من الحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح ينوون مقاطعة الانتخابات، في مقابل ٦,٣٪ من المؤيدين للتجمع، و٢١,٢٪ للجبهة. وتنخفض نسبة الذين ينوون المقاطعة إلى ١٣,٨٪ إذا تحالفت الأحزاب ضمن قائمة موحدة، الأمر الذي يؤكد وجود مقاطعة أيديولوجية.

ومن الجدير التوقف عند فرضية تشكيل قائمة عربية موحدة، فقد أثار هذا الموضوع عشية انتخابات الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦) نقاشاً قوياً على الساحة السياسية العربية، بسبب الرفع القانوني لنسبة الحسم من ١,٥٪ إلى ٢٪، وهبوط ثابت ومستمر في نسب المشاركة العربية في الانتخابات، وإمكان عودة الأحزاب الصهيونية إلى الشارع العربي بقوة. وتأثر الشارع العربي بهذا النقاش، لا بل حوّله إلى مطلب شعبي مطروح على

الأحزاب. وفي استطلاع أجراه مركز موشيه دايان، أعرب ٦٠٪ من المصوتين العرب عن نيتهم التصويت لهذه القائمة، الأمر الذي يؤدي إلى هبوط نسبة المترددين من ١٦,٢٪ إلى ٦٪ فقط. أمّا في استطلاع مركز مدى الكرمل السنوي الثاني، فظهر أن ٨٦٪ من العرب في الداخل صرحوا أنهم سيصوتون لقائمة عربية موحدة، وأنه في حال خوض الانتخابات بقوائم منفردة، تبدو نتيجة الفرضية مغايرة، أي تنخفض نسبة التصويت إلى ٦٣,٣٪، في حين يقاطع ١٢,٨٪، وتصل نسبة المترددين إلى ٢٣,٩٪.[٥٧] ويُذكَر أن الأحزاب كلها عبرت عن موافقتها على إقامة قائمة عربية واحدة، لكنها لم تتخذ خطوات جدية في سبيل تحقيق هذا الأمر الذي بقي مجرد شعار تختبئ خلفه مصالح حزبية، وخلافات سياسية وشخصية أحياناً.

(٢) أشكال الامتناع من المشاركة في انتخابات الكنيست:

ظهر في النقاش السياسي العربي الداخلي بشأن هذا الموضوع أن ثلاثة تيارات أساسية تتقاسم الجمهور الذي لا يشارك في انتخابات الكنيست.

أ ـ المقاطعة الأيديولوجية: أشارت الأبحاث إلى وجود حركتين سياسيتين تقاطع الانتخابات على أساس أيديولوجي بين الفلسطينيين في إسرائيل هما حركة أبناء البلد، والحركة الإسلامية برئاسة الشيخ رائد صلاح منذ سنة ١٩٩٦. ويعتقد التيار الأيديولوجي أن المشاركة في الانتخابات تضفي الشرعية على ديمقراطية الدولة، وأنه لا يمكن تغيير أوضاع الفلسطينيين في إسرائيل من خلال الدولة.

ب ـ المقاطعة السياسية: وهي نمط الامتناع الذي ظهر بشكل كبير بعد المقاطعة الجارفة لانتخابات رئاسة الحكومة سنة ٢٠٠١، في إثر أحداث تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠. وتعبر هذه المقاطعة عن عدد من التوجهات لدى الفلسطينيين في إسرائيل، منها: احتجاج سياسي على أوضاعهم؛ شعور بعدم قدرة المبنى البرلماني على إحداث التغيير المنشود في هذه الأوضاع؛ احتجاج على عدم حل القضية الفلسطينية؛ غياب الحزب الملائم بين الأحزاب العربية؛ ضرورة إعادة بناء الهيئات التمثيلية للعرب، واعتبار العمل السياسي البرلماني عائقاً أمام إعادة تنظيم المجتمع العربي. ويعتبر هذا النمط من المقاطعة الأكبر بين مجمل الممتنعين من التصويت، وقد انتشر بعد استمرار المحاولات لنزع الشرعية عن الصوت العربي، وإخراجه من دائرة التأثير.

(٥٧) غانم ومصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل...»، مصدر سبق ذكره.

جـ ـ اللامبالاة: وهي الامتناع من المشاركة في الانتخابات النابع من انعدام الاهتمام بالعمل السياسي والمشاركة السياسية، لا لدوافع أيديولوجية أو سياسية، وإنما لدوافع شخصية تتعلق باعتبار يوم الانتخابات يوم راحة وترفيه وغيرهما من الأسباب التي ناقشتها الأدبيات السياسية، وخصوصاً في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأميركية.

جدول ٧
أشكال الامتناع من المشاركة في انتخابات الكنيست(بالنسبة المئوية)

	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦
مقاطعة لأسباب أيديولوجية	١٠,٨	١١,٤	٩	٢,٩
مقاطعة لأسباب سياسية	٣٦	٣٨	٣٥	٥١,٣
لامبالاة	١٨	٢٣,٣	٢٠	١٤,٦
أُخرى	٣٥,٢	٢٧,٣	٣٦	٣١,٢

المصدر: غانم ومصطفى، «الفلسطينيون في إسرائيل...»، مصدر سبق ذكره.

(٣) دلالات مقاطعة الانتخابات:

كان السلوك السياسي للفلسطينيين في إسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي يتضمن في حينه المعادلات التالية:

أولاً: إن التصويت للأحزاب العربية والمشاركة في الانتخابات يعبران عن احتجاج سياسي على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل، ويؤكدان الابتعاد عن التصويت الحمائلي للأحزاب الصهيونية وللقوائم العربية الملحقة بها.

ثانياً: إن المشاركة في الانتخابات البرلمانية بصورة عامة، والتصويت للأحزاب العربية بصورة خاصة، هما جزء من وعي قوة المواطنة الكامنة. أمّا الامتناع فيمثل بالضرورة استنزافاً لهذه القوة.

ثالثاً: إن العمل البرلماني عمل مجدٍ، والسياسة البرلمانية قادرة على إحداث تغيير في مكانة الفلسطينيين، حتى على مستوى الحقوق المطلبية.

في مقابل الحالة الفلسطينية في إسرائيل في الثمانينيات والتسعينيات، يتضح أن العقد الأول من القرن الحالي شهد تحولاً تاريخياً غير مسبوق من حيث نمط التعامل مع التصويت، وأساساً من حيث مضمونه الحقيقي الذي يعبر عن إرادة سياسية للمقاطعين في معظمهم تناقض وتخالف خياراتهم السابقة، متحدية بذلك المؤسسة الإسرائيلية والمؤسسة

السياسية الحزبية العربية البرلمانية. أمّا المعادلات الجديدة التي تنطوي عليها مقاطعة الانتخابات والتي يمكن اعتبارها بمثابة رد على المعادلات السابقة، فهي:

أولاً: إن الاحتجاج على مكانة الفلسطينيين في إسرائيل، سواء على مستوى القدرة على التأثير السياسي، أو على مستوى القضايا المدنية، يتم التعبير عنه من خلال الامتناع، أو المقاطعة التي لم تعد عفوية ومنظمة، وإنما هناك تيارات سياسية وحركات تنظيمية تقوم بقيادة هذا التوجه المقاطِع أو الممتنع، ويتم أدلجة وتأصيل خطاب المقاطعة من خلال مفردات سياسية تعزز وجوده النظري، وتفند الأسس التي قامت عليها المعادلة الأولى السابقة.

ثانياً: تحولت المقاطعة أو الامتناع والتخلي عن العمل البرلماني إلى محاولة لإعادة تعريف المواطنة، والمفاوضة من جديد بشأن مضامينها. وهناك تيار راديكالي لا يبغي من خلال المقاطعة تعريف المواطنة من جديد، بل هي بالنسبة إليه أفرغت من مضمونها، وعليه، ثمة حاجة إلى البحث عن بدائل أُخرى.

ثالثاً: تثبت نسب المقاطعة الآخذة في الازدياد أن هنالك تراجعاً في ثقة الفلسطينيين بالعمل السياسي البرلماني كأداة لتغيير مكانة الفلسطينيين في إسرائيل. والمقاطعة ليست احتجاجاً على مكانة الأقلية الفلسطينية فقط، بل احتجاج على السياسة البرلمانية أيضاً، إذ يرى المقاطعون أن هناك في المقابل برامج سياسية خارج ـ برلمانية يمكن أن تحقق ما لا يستطيع العمل البرلماني تحقيقه.

تمثل المقاطعة تعبيراً عن شعور بعدم التأثير أولاً، وعن وجود أزمة سياسية ثانياً. وينبع الشعور بعدم التأثير من العقبات البنيوية التي يضعها النظام الإثني الإسرائيلي أمام المطالب العربية، سواء على مستوى الحقوق الجماعية، أو على مستوى الحقوق اليومية. كما تبرز الأزمة السياسية كون الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست عاجزة عن تحقيق مطالب المواطن الأساسية، أو عن المشاركة في عملية اتخاذ القرارات السياسية من خلال العمل البرلماني، حتى لو عرضت الأحزاب المعنية نفسها كأنها جزء من عملية تحدي السلطة ومعارضتها. ولا يرى المواطن العربي اختلافات جوهرية بين الأحزاب العربية الممثلة في الكنيست، ولا يلاحِظ أن من شأن مشروع سياسي عملي إعادة تنظيم الجماهير العربية في الدولة، وإنما يلاحظ تراجع الأداء الحزبي والعمل التنظيمي والسياسي للأحزاب العربية، وتخليها عن أداء دور حقيقي في الشارع، وتجاهلها قطاعات واسعة في عملية التمثيل السياسي، وخصوصاً النساء.

خامساً: التنظيم الجماعي للفلسطينيين في إسرائيل ووثيقة «التصور المستقبلي»

أ) اللجان القطرية العربية

في مطلع سنة ١٩٧٤، نُشر تقرير عن السلطات المحلية العربية أعدته لجنة برئاسة سامي جرايسي، أكدت فيه وجود فجوة هائلة في حجم المساعدات والمخصصات الحكومية المقدمة للوسطين اليهودي والعربي. وفي حزيران/ يونيو من السنة نفسها، أقيمت اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، لهدف معلن هو العمل على الصعيد البلدي، من أجل تحقيق المساواة، ولا سيما في حجم ومستوى المنح والمساعدات التي تقدمها الحكومة إلى السلطات المحلية العربية. ثم جاءت أحداث يوم الأرض التي وقعت في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٧٦، لتشكل منعطفاً حاداً في مسيرة اللجنة التي حصرت نشاطها حتى ذلك الوقت في المجالات البلدية، كالصحة والتعليم والميزانيات على المستوى البلدي المحلي. وبدأت اللجنة منذ ذلك التاريخ بالتدخل في مسائل تتعلق بالأقلية الفلسطينية في إسرائيل بصورة عامة، بما في ذلك مشكلات تخص فلسطينيين ليسوا جزءاً من أي سلطة بلدية، ومشكلات عامة مطروحة على بساط البحث، وضمنها مسائل سياسية وأيديولوجية. فقد وجهت اللجنة، على خلفية أحداث يوم الأرض، مذكرة رسمية إلى رئيس الحكومة في ذلك الوقت، يتسحاق رابين، شددت فيها على حق الأقلية الفلسطينية في الاعتراف بها رسمياً كأقلية قومية، وكجزء من الشعب الفلسطيني، وليس فقط كأقليات دينية وثقافية تضم مسلمين ومسيحيين ودروزاً، كما طالبت بإعادة الأراضي التي صادرتها الدولة لأصحابها من أبناء الأقلية العربية.

وفي سنة ١٩٨٠ طرأ تطور مهم آخر على نشاطات اللجنة عندما قررت، على أرضية الاغتيالات التي ارتكبها تنظيم إرهابي يهودي ضد رؤساء البلديات في الضفة الغربية في حزيران/ يونيو، إعلان يوم إضراب عام للفلسطينيين في إسرائيل احتجاجاً على الحادث المذكور، وعلى استمرار الاحتلال، وتضامناً مع الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات والأراضي المحتلة في كفاحها ضد الاحتلال الإسرائيلي. وقد كان هذا أول حدث مركزي تتدخل فيه اللجنة بشكل مباشر فيما يتعلق بقضية الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، وبمجمل القضية الفلسطينية، متخذة موقفاً واضحاً يساند إقامة دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب إسرائيل.

وحدث تحول جوهري آخر في مسيرة لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية على أرضية حرب لبنان سنة ١٩٨٢، بإعلان إقامة لجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل، كهيئة عليا ينضوي في إطارها، إضافة إلى رؤساء السلطات المحلية، أعضاء الكنيست العرب، وأعضاء اللجنة المركزية في الهستدروت، وممثلو الحركة الإسلامية، وحركة أبناء البلد، وممثلو اتحاد الطلبة الجامعيين العرب واتحاد الطلبة الثانويين العرب، وممثل المجلس القطري لأولياء الأمور العرب، وممثلو الفلسطينيين في المدن المختلطة. وبحكم ما تنطوي عليه هذه اللجنة من بعد تمثيلي واسع فقد اعتبرت بمثابة برلمان، أو هيئة تمثيلية واسعة للفلسطينيين في إسرائيل تشكل أعلى جهة مسؤولة عن إدارة شؤونهم الحياتية، بما في ذلك قيادة نضالهم وتحركاتهم وجهودهم الهادفة إلى تحقيق المساواة مع الأغلبية اليهودية في الدولة. وقد جاءت المبادرة إلى إقامة لجنة المتابعة من رئيس لجنة رؤساء السلطات المحلية حينذاك، إبراهيم نمر حسين، الذي علل هذه الخطوة بالحاجة إلى الوحدة ورص الصفوف.

انبثقت من لجنة المتابعة لجان فرعية تعنى بتحسين وتطوير أوضاع المواطنين العرب في مجالات معينة، أهمها ثلاث لجان هي: التعليم؛ الوضع الاجتماعي؛ الوضع الصحي. وتضم كل لجنة منها أعضاء يمثلون لجنة المتابعة العليا، ونشيطين وخبراء في المجال المحدد الذي تعالجه اللجنة، بينما يترأس كل لجنة شخص مهني يستعين بخبراء في مجال عملها ليسوا بالضرورة أعضاء فيها. وتقوم هذه اللجان مرة كل بضع سنوات بتنظيم مؤتمر في ميدان تخصصها، إضافة إلى حملات إعلامية مصحوبة بممارسة الضغط على السلطات لحملها على معالجة هذه المجالات بشكل أفضل مما هو عليه الحال.

ومنذ أوائل التسعينيات طرأ تدهور على مكانة لجنة المتابعة ومركزها، وبالتالي على مكانة اللجان المتفرعة منها، وذلك جرّاء عدة عوامل، أهمها:

(١) تحولت اللجنة، التي قادت نضال العرب في قضايا المساواة والسلام، بسرعة من هيئة لحل المشكلات ومحاولة الوصول إلى أوسع تفاهم ووفاق، إلى هيئة يتبارز ويتجادل فيها ممثلو الهيئات والقوى السياسية المتعددة من دون القدرة على طرح أو اقتراح طرق ملائمة وسليمة للتصدي للمشكلات العويصة التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل.

(٢) كانت القرارات تُتخذ بالإجماع لا بالأغلبية، وهو تعبير عن عجز ورغبة في الإبقاء على ما هو قائم والسعي للحفاظ على الوئام الداخلي على حساب طرح ومواجهة المسائل الجوهرية، وأخذ القرارات الحاسمة بشأنها.

(٣) كون أعضاء لجنة المتابعة هم في معظمهم رؤساء سلطات محلية انتخبوا لمناصبهم أساساً استناداً إلى انتمائهم الحمائلي، وليس ملاءمتهم لإدارة شؤون مدنهم وقراهم، أضعف مكانة اللجنة وشأنها في نظر الجمهور العربي العام الذي أصبح، خلافاً لرؤساء السلطات المحلية، أكثر عصرية ومراساً بمرور الزمن.

(٤) لم تعبأ اللجنة، وخصوصاً لجانها الفرعية، بتحسين وتطوير طرق عملها والارتقاء بمستوى مطالبها من السلطات. فقد كان من الواجب أن تنتقل مطالب اللجنة إلى مستوى آخر يرتبط بالمطالب الجوهرية في المجالات التعليمية والاجتماعية والصحية والتمثيلية للأقلية الفلسطينية كمجموعة قومية لها حق أساسي في إدارة شؤونها التعليمية والاجتماعية بصورة مستقلة، كجزء من مواطني إسرائيل. لقد وجدت هذه اللجان نفسها غير مستعدة، بل مقيدة من نواح معينة، بسبب اعتبارات وعوامل بنيوية.

لقد بُذلت جهود ومساع في السنوات الأخيرة بهدف مأسسة لجنة رؤساء السلطات المحلية ولجنة المتابعة العليا لشؤون العرب في إسرائيل، وهو ما يشكل بداية الطريق في اتجاه تفعيل اللجنتين وزيادة نجاعتهما وعملهما كممثلَين لمصالح الفلسطينيين في إسرائيل.

ب) التصور المستقبلي

وفي كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ خطت اللجنة القطرية خطوة جدية إلى الأمام عندما نشرت ما يسمى بـ «التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل»، وبهذا فقد أدرجت في جدول أعمالها وعلى طاولة البحث رؤيتها الجماعية بالنسبة إلى مستقبل الفلسطينيين في إسرائيل. فكانت هذه المبادرة إشارة واضحة إلى بداية تغيير جدي في وضع اللجنة ورؤيتها لدورها في قيادة الفلسطينيين في إسرائيل، من حيث وضع برنامج واضح وإيجابي يتعامل مع ما يجب إنجازه وليس فقط مع ما ترفضه القيادات العربية بالنسبة إلى التمييز من جانب المؤسسة الحاكمة. والحقيقة أنه، إلى جانب هذه الوثيقة، صدرت خلال الفترة ذاتها ثلاثة نصوص تُعرف كلها بـ «وثائق التصور المستقبلي»، وهي: وثيقة مركز مساواة بعنوان «دستور متساو للجميع» الصادرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦؛ وثيقة «الدستور الديمقراطي» الصادرة عن مركز عدالة في آذار/ مارس ٢٠٠٧؛ «وثيقة حيفا» الصادرة عن مركز مدى الكرمل في أيار/ مايو ٢٠٠٧. ولعل صدور هذه الوثائق في فترة تقل عن عام يعبر عن حالة ذات دلالة في مسيرة الفلسطينيين في إسرائيل. وسنركز

هنا على وثيقة التصور المستقبلي الصادرة عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية لكونها الوثيقة الصادرة عن هيئة تمثيلية.

(١) مقاصد وثيقة التصور المستقبلي:

تعلن الوثيقة أن العرب الفلسطينيين في إسرائيل «بحاجة إلى جمع الصياغات المختلفة الموجودة في التعريف الذاتي لكياننا ولطبيعة علاقتنا مع الدولة ومع شعبنا الفلسطيني وإلى ربطها من أجل تكوين رؤية متماسكة ومتكاملة ومتجانسة قدر الإمكان؛ تعريف ذاتي يشمل جميع المجالات الوجودية ـ السياسي منها والثقافي والاقتصادي والتربوي والحيزي والاجتماعي، وتبلوره معظم التيارات والتوجهات السياسية والفكرية والبحثية.»(٥٨) وتعدد الوثيقة المنطلقات التي خضع لها صوغ رؤيتها للعقدين المقبلين:

- العرب الفلسطينيون في إسرائيل هم «أهل الوطن الأصليون ومواطنون في الدولة وجزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية والفضاء الثقافي العربي والإسلامي والإنساني.»
- انقطع العرب الفلسطينيون في إسرائيل عن سائر الشعب الفلسطيني وعن العالم العربي، وأُرغموا على حمل جنسية الدولة الإسرائيلية بعد إقامة الدولة ، وعانوا جرّاء سياسات تمييز بنيوية حادة وتهديد بالترحيل.
- وعلى الرغم من ذلك كله فإن الفلسطينيين في إسرائيل حافظوا «على هويتنا وثقافتنا وانتمائنا الوطني وتنظيم صفوفنا ورصها، لقد ناضلنا ونناضل من أجل تحقيق السلام العادل والشامل والدائم في المنطقة وحل قضية اللاجئين الفلسطينيين حلاً مقبولاً وعادلاً وفقاً للقرارات الدولية وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة.»
- إن «تعريف الدولة بأنها دولة يهودية واستعمالها للديمقراطية لخدمة يهوديتها» يقصي الفلسطينيين في إسرائيل ويضعهم في تصادم مع طبيعة وماهية الدولة التي يعيشون فيها.
- تهدف بلورة تصور مستقبلي استراتيجي للفلسطينيين في إسرائيل إلى الإجابة عن السؤال التالي: «مَن نحن وما الذي نريده لمجتمعنا؟»؛ إلى «تنظيم الصفوف وإيجاد نقاط الالتقاء لوجهات النظر والمعتقدات والرؤى المختلفة والمتناقضة أحياناً على

(٥٨) انظر نص الوثيقة في: «التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل» (الناصرة: اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسرائيل، ٢٠٠٦)، ص ٣.

أساس الثوابت والمصالح الوطنية»؛ إلى التأثير في جدول الأعمال الإسرائيلي؛ إلى إثارة النقاش «نحو المجتمع الفلسطيني في الخارج، ونحو الدولة والمجتمع اليهودي والرأي العام العربي والعالمي.»[59]

(٢) المطالب الواردة في الوثيقة:

تضمنت الوثيقة مطالب الفلسطينيين في إسرائيل في ثمانية مجالات أساسية. يتعلق المجال الأول بالهوية الجماعية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل وبعلاقتهم بالدولة، وورد في الوثيقة عن هذا الموضوع ما يلي: «في الوقت الذي يحافظون فيه على هويتهم العربية الفلسطينية، يتطلعون إلى تحقيق المواطنة الكاملة في الدولة ومؤسساتها وتحقيق إدارة ذاتية مؤسساتية تضمن لهم حق إدارة شؤونهم الخاصة كمواطنين في مجالات التعليم والثقافة والدين، كجزء لا يتجزأ من الدولة والمواطنة الإسرائيلية، بالإضافة إلى سعيهم لتحقيق المساواة مع الأغلبية اليهودية»، على أن تكون هذه الإدارة الذاتية مبنية على أساس «الديمقراطية التوافقية»، التي هي «بمثابة نظام يجسّد وجود مجموعتين قوميتين في الدولة، اليهود والفلسطينيين، يضمن المشاركة الحقيقية في السلطة والموارد واتخاذ القرار لكلتا المجموعتين.» ويتطلب هذا التوجه «إقرار الدولة بمسؤوليتها عن النكبة الفلسطينية»، وضرورة «شروعها في العمل على إصلاح ما حدث»، و«إقرار الدولة بكونها وطناً مشتركاً لمواطنيها من العرب الفلسطينيين واليهود»، وبأن للعرب الفلسطينيين في إسرائيل «مكانة خاصة في مؤسسات المجتمع الدولي.»[60]

تطمح الوثيقة في المجال الثاني المتعلق بالمكانة الحقوقية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل «إلى تحقيق المساواة والشراكة الفعليتين على المستوى القومي ـ الجماعي، وإلى مكافحة ظروف التبعية الرسمية والتبعية الاقتصادية التي يعاني منها العرب الفلسطينيون على حد سواء.» وفي المجال الثالث عن سياسة الأراضي والتخطيط والبناء للعرب الفلسطينيين في إسرائيل، تطالب الوثيقة بـ «إلغاء كافة قوانين المصادرة والأنظمة والإجراءات التي تميز ضد الأقلية العربية...؛ تغيير سياسة إسرائيل في مجالات الأراضي والتخطيط، بدءاً عبر الاعتراف بالغبن التاريخي الذي حلّ بالأقلية العربية الفلسطينية.» وأوضحت الوثيقة في المجالات الرابع والخامس والسادس على التوالي استراتيجيا التنمية الاقتصادية،

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٥-٦.
(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٠-١١.

واستراتيجيا التنمية الاجتماعية، والرؤية التربوية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل.[61]

أمّا بالنسبة إلى المجال السابع المخصص للثقافة العربية الفلسطينية في إسرائيل، فقد جاء فيه أن «'فلسطين التاريخية' هي الوطن، ووحدة المكان، حتى وإن كان مجزأً سياسياً ومحتلاً وممزقاً، تبقى هي الأرض التي يلتقي عليها المبدعون الفلسطينيون، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون في المنافي أو في الوطن.» وأخيراً، تطرق المجال الثامن إلى العمل المؤسساتي والعمل السياسي، مركزاً على ضرورة «بناء المؤسسات الوطنية وتوضيح أدوارها الداخلية وعلاقتها بالمؤسسات الحكومية والسلطات المحلية المنتخبة والمبادرات الفردية والقطاع الخاص والمؤسسات الحزبية»، وداعياً إلى «تطوير وتعزيز العلاقات والنشاطات مع دول ومنظمات على الساحة الدولية، بما في ذلك المجتمعات اليهودية، من أجل التشديد على أهمية الاعتراف الدولي باحتياجات المجتمع العربي القومية والثقافية والاقتصادية والسياسية؛ تطوير آليات عمل لتوثيق العلاقة وتطويرها مع باقي أجزاء الشعب الفلسطيني، والعالم العربي على أساس التواصل الوطني والثقافي دون المس بالمكانة الخاصة لمجتمعنا محلياً وإقليمياً.»[62]

(٣) ردات الفعل على الوثيقة:

أُجري خلال صيف سنة ٢٠٠٨ بحث ميداني أكاديمي من أجل فحص الدعم الشعبي لمبادئ التصور المستقبلي لدى الفلسطينيين في إسرائيل. وشمل الاستطلاع عينة من ٥٠٠ شخص من سن ١٨ عاماً فما فوق، من نحو ٣٠ قرية ومدينة عربية، ومن مدن أخرى ساحلية، أو مختلطة عربية ـ يهودية؛ فتبين من نتائج الاستطلاع أن الفلسطينيين في إسرائيل يؤيدون في أغلبيتهم الساحقة (أكثر من ٩٠٪) المضامين التي وردت في التصور.[63]

أثار إعلان هذه الوثيقة جدلاً حاداً داخل المجتمع الإسرائيلي وهجوماً غير مسبوق من الصحافة الإسرائيلية، ومن سياسيين وأكاديميين، تمحور في الأساس حول إصدار الوثيقة، وأقل حول مضامينها. ولعل أكثر ما أزعج المجتمع الإسرائيلي كان المطالبة بتغيير صيغة النظام القائم، والتجرؤ على هذا المطلب، أي أن المجتمع الإسرائيلي تفاجأ

(٦١) المصدر نفسه، ص ١٢-٢٩.
(٦٢) المصدر نفسه، ص ٣٠-٣٩.
(٦٣) See: As'ad Ghanem and Mohanad Mustafa, «Coping with the Nakba : The Palestinians in Israel and the ‹Future Vision› as a Collective Agenda,» *Israel Studies Forum*, vol. 24, no. 2 (2009), pp. 52-66.

بفشل سياسات الاستعمار الذهني المعمول به حيال الأقلية الفلسطينية على مدار السنوات السابقة. وعلى ما يبدو يعكس هذا الإعلان، بغض النظر عن المضمون، عدم تذويت شامل لحالة الدونية التي ترغب فيها المؤسسة الإسرائيلية.

خلاصة

تطفو إلى السطح لدى الفلسطينيين في إسرائيل في الآونة الأخيرة أكثر من أي وقت مضى تحديات استراتيجية سيكون لشكل التعامل معها تأثيرات وتداعيات على مستقبلهم. ومن أهم هذه التحديات ما يلي:

أ) مسألة العلاقة بالأكثرية اليهودية والدولة

إن استمرار الدولة في ممارسة وظيفتها الإثنية بتعاملها مع اليهود كفوقيين ومع العرب كدونيين يبعث إلى الأقلية برسالة تشير إلى ضآلة إمكان تغيير الوضع ضمن الظروف الديموغرافية والسياسية السائدة. ويساهم وضع كهذا في دفع الأقلية نحو وضع متأزم، أو يساهم في بحثها عن حلول ثورية لمكانتها داخل نظام الحكم.

ب) العلاقة بالحركة الوطنية الفلسطينية

على الرغم من أن مكانة العرب في إسرائيل جزء لا يتجزأ من القضية الفلسطينية، فإن العملية السلمية بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية تجاهلت تماماً هذا الجانب. ويكمل هذا التجاهل النهج الذي اعتمدته المنظمة تجاه الفلسطينيين في إسرائيل طوال السنوات، والذي يعبر عن مدى التفاعل المتدني بين الطرفين، إذ إن العرب في الداخل لم يكونوا شركاء في إقامة المؤسسات الوطنية والسياسية التي أنشئت في المهجر للفلسطينيين خلال الستينيات، كما أن الحركة الوطنية الفلسطينية لم تر في همومهم الوطنية موضوعاً رئيسياً على جدول الأعمال الوطني. وتعاملت الدولة دائماً مع كل ضائقة ممكنة للأقلية العربية على أنها مسألة إسرائيلية داخلية، أمّا المنظمة فلم تطرح، من جانبها، قضايا تتعلق بالعرب في إسرائيل على طاولة المفاوضات، كما أنهم في المقابل لم يمارسوا ضغطاً من أجل اتخاذ خطوات كهذه، ربما لأنهم أدركوا أن أي خطوة في مثل هذه الحساسية قد تؤدي إلى تعطيل العملية السلمية برمتها ومس علاقاتهم بالدولة.

لقد تطور مركز الحركة الوطنية الفلسطينية في الشتات، ثم في الضفة الغربية وقطاع

غزة. أمّا الفلسطينيون في إسرائيل فكانوا على هامش مبنى مختلف المؤسسات التابعة للحركة الوطنية الفلسطينية. فالسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية والقطاع تشكل، عملياً، قيادة الكيان السياسي في هاتين المنطقتين، وستواصل الحركة الوطنية تطورها وإنشاء مؤسساتها ضمن هذا الإطار. وإزاء ذلك ستشتد أزمة الفلسطينيين في الداخل، إذ لن يتمكنوا من أن يصبحوا جزءاً من هذا المركز، أو شركاء في إقامة المؤسسات الوطنية، وقد يصح الافتراض أن الحركة الوطنية الفلسطينية ومركز الكيان الفلسطيني لن يرغبا، هما أيضاً، في استيعابهم كشركاء متساوين في الحركة الوطنية الفلسطينية، حتى لو لم يكن ذلك إلّا خشية تعقيد العلاقات بين هذا الكيان ودولة إسرائيل، علماً بأن كلاً من الأغلبية اليهودية ومؤسسات الدولة ستعارض هذه الخطوة. وسيبقى الفلسطينيون في إسرائيل على هامش التطورات الفلسطينية المركزية، ولن يكون لهم مناص في هذه الأوضاع من إعادة صوغ هويتهم كفلسطينيين كي يتمكنوا من التغلب على هذه الضائقة.

ج) التماسك الوطني الداخلي

يعيش الفلسطينيون في إسرائيل وضعاً خطراً نتيجة انعدام الانسجام الداخلي وحالة انقسامات حادة على أسس سياسية وطائفية وعائلية وفئوية أُخرى. وترتكز هذه الحالة على أوضاع معيشية صعبة ومقلقة في عدة مجالات، أهمها: نمو ديموغرافي مرتفع إلى جانب انتشار الفقر والضائقة الاقتصادية؛ تبلور هوية إسرائيلية ـ فلسطينية جزئية؛ غياب تصور مبلور بشأن المستقبل المنشود للعرب كجزء من مواطني إسرائيل؛ التعقيد الملازم لوضعهم الاجتماعي والسياسي الداخلي؛ عملية دمقرطة عوجاء وأزمة ثقافية عميقة.

تُعتبر عدم قدرة الفلسطينيين في إسرائيل على مجابهة واقعهم المأزوم، على المستويات الثلاثة، الحالة السياسية الملازمة لوضعهم في العقد الأخير. فمن الواضح أن إسرائيل الرسمية، والتي تعتقد أنها قدمت تنازلات «أكثر من اللازم» في مسألة مستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، ليست مستعدة لقبول أي حلول وسط في شأن مستقبلها كدولة يهودية، تستند إلى الحفاظ على التفوق العرقي لليهود كعامل أساسي، وهي بالتالي مستعدة لسحق ما تبقى من علامات المواطنة بالنسبة إلى مواطنيها الفلسطينيين. كما أن القطيعة السياسية بين الفلسطينيين في الداخل والحركة الوطنية الفلسطينية، فعلاً، وليس فقط من خلال الخطاب السياسي، هي التهديد الأكبر للجانب الآخر من الوجود الفلسطيني في إسرائيل. وفي هذا المجال ليس هنالك أي جهد يستحق الذكر من جانب الفلسطينيين في

إسـرائيل أو قياداتهم، ويضاف هذا كله إلى الوضع المفتت داخلياً وحالة عدم الانسـجام كمجموعة واحدة.

أخيراً، يتعلق نجاح نضال الفلسطينيين في إسرائيل بشرط أساسي هو انتظامهم فيها كمجموعـة وطنيـة ذات أهـداف موحـدة، واسـتعمال الوسـائل المدروسـة من أجل تدعيم الأهداف الموضوعة (طبعاً من خلال المحافظة على التعددية والنقاش الداخلي المفتوح). ويعتبر تنظيم الجمهور المهمة الأساسية للقيادة السياسية للفلسطينيين في إسرائيل. وربما تكون الخطوة الأولى في عملية التغيير في وضع الفلسطينيين في إسرائيل إقامة هيئة عليا لتمثيلهم، يتم انتخابها مباشرة من الجمهور الفلسطيني في الداخل بحيث تكون نتيجة الثقة المباشرة للمصوتين الفلسطينيين، وليس بشكل غير مباشر عن طريق انتخابات السلطات المحلية، أو انتخابات بواسـطة الكنيسـت. وعلى هذا الجسـم التمثيلي الأعلى أن يشـكل إطاراً ملائماً لنقاش جدي بشـأن مسـألة مكانة الفلسـطينيين ومسـتقبلهم في إسـرائيل. ومن شـأن إنشـاء هذا الجسـم إثارة قضايا جمهور منتخبيه بأسـلوب منظم وأساسـي، وتصميم الرؤية الواضحة عن المكانة المفضلة للفلسـطينيين في إسـرائيل، وتطوير وسـائل نضالية مؤثرة وسبل تجنيد الجمهور الفلسطيني كي يتحول إلى شريك في تعزيز المكانة اللائقة به.



المراجع

أولاً: باللغة العربية

- أبو بكر، خولة وداني رابينوفيتش. «جيل منتصب القامة». رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٤.
- «التصور المسـتقبلي للعرب الفلسـطينيين في إسـرائيل». الناصرة: اللجنة القطرية لرؤسـاء السـلطات المحلية العربية في إسرائيل، ٢٠٠٦.
- جريس، صبري. «العرب في إسرائيل». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٣.
- خمايسي، راسم. «المجتمع العربي في إسرائيل: السكان، المجتمع، الاقتصاد». القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٩.
- روحانا، نديم وآخرون. «تصويت بدون صوت: الأقلية الفلسطينية في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية». حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٤.
- سلطاني، نمر. « مواطنون بلا مواطنة». حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٣.
- ـــــ. «إسرائيل والأقلية الفلسطينية، ٢٠٠٣». حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٤.
- شحادة، إمطانس. «إسرائيل والأقلية الفلسطينية: تقرير مدى الكرمل الدوري للرصد السياسي». حيفا: مدى الكرمل، د.ت.
- ـــــ. «بطالـة وإقصـاء: الأقليـة الفلسـطينية في أسـواق العمل في إسـرائيل». حيفا: مـدى الكرمل، ٢٠٠٤.
- ـــــ. «إسرائيل والأقلية الفلسطينية، ٢٠٠٥». حيفا: مدى الكرمل، ٢٠٠٦.
- ـــــ. «تقارير الرصد السياسي الدوري». حيفا: مدى الكرمل، ٢٠١٠.
- غانم، أسعد. «الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية». رام الله: مدار، ٢٠٠٥.
- غانم، أسعد ومهند مصطفى. «دولة ضد مواطنيها: حالة اعتقال قادة الحركة الإسلامية في إسرائيل». أم الفحم: مركز الدراسات المعاصرة، ٢٠٠٤.
- ـــــ. «الفلسطينيون في إسرائيل: سياسات الأقلية الأصلية في الدولة الإثنية». رام الله: مركز مدار، ٢٠٠٩.
- قهوجي، حبيب. «العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ ١٩٤٨». بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٧٢.

ثانياً: باللغة العبرية

- أريان، آشر. «مقياس الديمقراطية الإسرائيلية». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠٠٥.

- أوستسكي، سارة وأسعد غانم. «التصويت العربي لانتخابات الكنيست الـ١٤». غفعات حفيفا: مركز دراسات السلام، ١٩٩٦.
- ريخس، إيلي. «الأقلية العربية في إسرائيل بين الشيوعية والقومية العربية». تل أبيب: هكيبوتس همؤحاد، ١٩٩٣.
- غانم، هنيدة. «نحو بناء أمة من جديد: المثقفون الفلسطينيون في إسرائيل». القدس: ماغنس، ٢٠٠٩.
- كوهين، رعنان. «تطور التنظيم السياسي وأنماط التصويت لدى الأقلية العربية في إسرائيل». رسالة ماجستير. تل أبيب: قسم تاريخ الشرق الأوسط، جامعة تل أبيب، ١٩٨٥.
- لنداو، يعقوف. «العرب في إسرائيل: دراسات سياسية». تل أبيب: معراخوت، ١٩٩٣.
- ليفي، إفرايم وإريك رودنتسكي. «تقرير انتخابات ٢٠٠٩». تل أبيب: مركز موشيه دايان، ٢٠٠٩.
- مئير، توماس. «الشباب المسلم في إسرائيل». غفعات حفيفا: معهد الدراسات العربية، ١٩٨٩.
- المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء. «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩».

صحف:

- *Ha'aretz.*

ثالثاً: باللغة الإنكليزية

- Abu Raya, Issam. «Developmental Leadership: The Case of the Islamic Movement in Um-Alfahim, Israel.» MA Thesis. Worcester, Mass.: Clark University, 1989.
- Ghanem, As'ad. «State and Minority in Israel: The Case of the Ethnic State and the Predicament of its Minority.» *Ethnic and Racial Studies*, vol. 21, no. 3 (1998).
- —. *The Palestinian-Arab Minority in Israel: A Political Study.* New York: State University of New York Press, 2001.
- —. *The Palestinian-Arab Minority in Israel, 1948-2000: A Political Study*. New York: Suny Press, 2001.
- — and Mohanad Mustafa. «Coping with the Nakba: The Palestinians in Israel and the 'Future Vision' as a Collective Agenda.» *Israel Studies Forum*, vol. 24, no. 2 (2009), pp, 52-66.
- Israel Central Bureau of Statistics. «Arab Households: Expenditure and Income, 2006.»
- —. «Income Survey, 2008.»
- National Insurance Institute. *Poverty and Social Gaps: Annual Report, 2008.* Jerusalem, 2009.
- Rouhana, Nadim. «Collective Identity and Arab Voting Patterns.» In *The Elections in Israel, 1984*. Edited by Asher Arian and Michal Shamir. Tel Aviv: Ramot Publishing, 1986.

مواقع في الإنترنت:

- www.adalah.org
- www.btl,gov.il
- www.cbs.gov.il
- www.knesset.gov.il
- www.mada-research.org
- www.nevo.co.il

الفصل السابع

التربية والتعليم والبحث العلمي

خالد أبو عصبة

لا يختلف نظام التعليم في إسرائيل عن غيره من الأنظمة الأُخرى، من حيث كونه نظاماً معقداً إلى حد كبير، وذلك بسبب تعدد الوزارات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، في البلد والخارج، التي تتقاسم الأدوار فيه بحسب المرحلة الدراسية أحياناً، وبحسب التخصصات أحياناً أُخرى.[1] ويعتبر القانون المنظِم لعمل جهاز التربية والتعليم، وخصوصاً من ناحية كثرة الاستثناءات الواردة في نطاق تطبيقه، سبباً رئيسياً في تعقيد نظام التعليم. وقد ازداد هذا التعقيد في عقدي السبعينيات والثمانينيات بسبب التطورات التي مر بها، ولا يزال، هذا الجهاز، والتي تعكس التحولات الجوهرية التي يمر بها المجتمع الإسرائيلي نتيجة الخصخصة في معظم نواحي الحياة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بنظام التربية والتعليم والبحث العلمي في إسرائيل من خلال عرض المجالات التالية: تقسيم العمل في جهاز التعليم؛ القاعدة القانونية وتطور سياسات التربية والتعليم؛ الإنفاق على التعليم والبنية التحتية؛ مراحل التعليم؛ أطر التعليم البديل والتعليم المكمل؛ التعددية في نظام التعليم؛ المناهج ومضامين التعليم؛ التعليم العالي؛ مختلف جوانب البحث العلمي. وسيتم استخدام معطيات إحصائية ضرورية لفهم الظواهر الرئيسية المتعلقة بموضوع البحث. ولن يتم التعرض للخلفية التاريخية، أو لمراحل التطور، إلّا بالقدر الضروري لفهم الوضع الحالي، كما لن يتم تناول موضوع نتائج التعليم وآثاره الاجتماعية والاقتصادية إلّا عند اللزوم.

أولاً: تقسيم العمل في جهاز التعليم[2]

يتقاسم عدد كبير من الوزارات والهيئات الرسمية وغير الرسمية المهمات والأدوار في عملية التربية والتعليم في إسرائيل. وثمة تعددية واضحة في ملكية مؤسسات التعليم،

(١) استند هذا الفصل إلى الفصل الذي ألّفه عزيز حيدر، والذي يحمل العنوان ذاته في الإصدار السابق لـ «إسرائيل: دليل عام، ٢٠٠٤». ويود المؤلف أن يشكر خالد عرار على مساعدته في تحديث الفصل.

(٢) تم إعداد هذا القسم استناداً إلى: عوفر براندس، «القفزة الثالثة: تحولات وإصلاحات في جهاز التعليم في التسعينيات» (بالعبرية)، (القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٦).
Haim Gaziel, *Education Policy at Crossroads Between Change and Continuity: Education in Israel in the Past Decade* (Jerusalem: Institute for the Study of Educational System, 1993).

ومصادر تمويلها، وإدارتها، والمناهج التي تدرّسها. وتعتري العلاقات بين السلطة المركزية والهيئات والمنظمات المتعددة المشرفة على التعليم، مساومات متواصلة تؤدي إلى تقسيم عمل تتفاوت درجات وضوحه، وإلى ترتيبات دائمة، أو موقتة، لا ينص عليها القانون. وقبل الخوض في كيفية تقسيم العمل في جهاز التعليم، من المهم، بدايةً، تحديد التيارات التي قام عليها جهاز التعليم في إسرائيل بعد نشوئها، ومهمات العمل في هذا الجهاز، ومدى الرقابة عليه.

أ) تيارات التعليم، ومهمات العمل، والرقابة البرلمانية

يتوزع جهاز التعليم منذ ما قبل قيام الدولة على ثلاثة تيارات رئيسية معترف بها،[٣] وتابعة لحركات سياسية حزبية، وهي:

- التيار العام، الذي ضم الطلاب من أبناء الطبقة الوسطى في المدن والقرى الزراعية (موشافاه)، ومثّل خط التيار السياسي اليميني الفكري.
- التيار العمالي، الذي مثّل فكر الحركة العمالية.
- التيار الديني، الذي استوعب أبناء المتدينين في الحركة الصهيونية، وكان يُعرف باسم همزراحي.

وضمت وزارة المعارف تياراً رابعاً لم يحظ قبل قيام إسرائيل باعتراف رسمي، وهو تيار أغودات يسرائيل الذي يدرّس أبناء المتدينين الأورثوذكس (الحَريديم)،[٤] وما زال قائماً تحت اسم التيار المستقل.

على الرغم من تعدد التيارات والجهات المشاركة في نظام التعليم، ومن التحولات الجذرية التي مر بها هذا النظام، وما زال، نحو توزيع الصلاحيات والخصخصة، فإن الدولة لا تزال تقوم بمهمات أساسية في إدارة جهاز التعليم وتوجيهه، من خلال الوزارات التي تمثل السلطة المركزية، ومن خلال الهيئات غير المركزية. وهذه المهمات هي:

(١) تطبيق القوانين المتعلقة بالتعليم.

(٢) تمويل جهاز التعليم، باستثناء جزء بسيط من المصروفات تغطيه السلطات

(٣) انظر: حاييم غازييل، «سياسات التعليم في إسرائيل ـ نظام وسيرورة»، في: إلعاد بيلد (تحرير)، «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩)، المجلد الأول، ص ٦٧ - ٨٤.

(٤) كلمة حريدي بالعبرية تعني «الورع»، وهي تطلق على المتدين المغالي في التطرف.

المحلية، والذي أخذ يغطيه الأهالي في عقدي السبعينيات والثمانينيات.

(٣) الإشراف على عمل الجهاز والتوجيه والتفتيش في كل ما يتعلق بالإدارة ومناهج التعليم وأساليبه، علماً بأن الدولة أخذت تفقد جزءاً مهماً من صلاحياتها، ولا سيما في مجال الإدارة ووضع المناهج.

(٤) تمويل الجزء الأكبر من تكاليف بناء المدارس والمنشآت المدرسية الأُخرى.

(٥) تعيين المعلمين، إذ إن معلمي التعليم الإلزامي جميعاً موظفون لدى الحكومة.

ب) دور الوزارات

يتم تنفيذ المهمات أعلاه من خلال عدة جهات ، وتمارس وزارات دوراً رئيسياً ومباشراً في ذلك هي: وزارة المعارف؛ وزارة العلوم والتكنولوجيا، إضافة إلى وزارة الثقافة والرياضة؛ وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، بينما تمارس وزارات أُخرى أدواراً غير مباشرة.

(١) وزارة المعارف:

هي المسؤولة، من الناحيتين القانونية والسياسية، عن عمل جهاز التعليم. وكانت سابقاً تشرف على الأنشطة الثقافية والرياضية وحماية الآثار، إلّا إن هذه المسؤوليات انتُزعت منها لمصلحة إنشاء وزارات جديدة فرضتها اعتبارات الائتلافات الحكومية منذ مطلع تسعينيات القرن الماضي. ويقوم عمل الوزارة على الأسس التالية:

(أ) تقسيم جهاز التعليم العبري إلى ثلاثة أقسام هي:

- جهاز التعليم الحكومي: وهو الجهاز الرئيسي الذي يضم الأغلبية العظمى من المدارس ومؤسسات التعليم.
- جهاز التعليم الحكومي الديني: ويتبع مديره لوزير المعارف مباشرة، لا للمدير العام للوزارة، ويحق لمدير الجهاز عدم تنفيذ قرارات المدير العام في أمور كثيرة.
- جهاز التعليم المستقل: مثال مدارس الأحزاب الدينية الأورثوذكسية، ويتميز من غيره من الأجهزة بأن الدولة لا تتدخل في أموره إلّا في حالات نادرة.

(ب) السيطرة على جهاز التعليم العربي: حولت الوزارة جميع مدارسه إلى مدارس حكومية، باستثناء المدارس التابعة للطوائف المسيحية، والتي تخضع للوزارة من حيث التفتيش والإشراف ومضمون المنهاج. ويعمل جهاز التعليم العربي تحت المسؤولية المباشرة لدائرة المعارف العربية التابعة للمدير العام للوزارة. فهي التي تقوم بتعيين مديري المدارس والمعلمين، ودفع الرواتب، وتقرير المنهاج، والتفتيش. وليس لهذه الدائرة ميزانية

خاصة، وإنما تتكون ميزانيتها من مجموع المخصصات التي يحولها كل قسم في الوزارة إلى المؤسسات التعليمية مباشرة. وحتى سنة ١٩٨٧، كان رئيس الدائرة ومعظم الموظفين فيها، وحتى قسم من المفتشين، من اليهود. وتميزت الدائرة بأنها كانت تقوم بعملها من مكاتبها الرئيسية في القدس، ولم يكن لها مكاتب فرعية في أنحاء إسرائيل. وبعد ذلك التاريخ، نُقل كثير من صلاحياتها إلى المكاتب اللوائية في المدن الرئيسية التي تدير شؤون التعليم العبري.

(جـ) تقسيم البلد إلى ستة ألوية، يتبع كل منها مباشرة لمقر الوزارة في القدس

(د) اعتماد الوزارة مبدأ الفصل بين الحقل الإداري والحقل التعليمي والمنهاج، بحيث يتبع الحقل الثاني السكرتاريا التربوية التي تعيّنها الوزارة، والتي تعمل بصورة مستقلة عن الإدارة.

(هـ) اعتبار وزارة المعارف الجهة الوحيدة المخولة منح الترخيص لأي مؤسسة تزاول أي نشاط تعليمي، ولها وحدها حق الاعتراف الرسمي بشهاداتها.

(و) امتلاك الوزارة، بالنيابة عن الحكومة، صلاحية تمويل الفعاليات التربوية والتعليمية التي تقع على عاتق السلطات المحلية، وذلك بنسب مختلفة تحددها قدرة السلطة المحلية وفقاً لتصنيفها.

(٢) وزارة العمل والرفاه الاجتماعي:

تعتبر الوزارة الثانية بعد وزارة المعارف من حيث المهمات والأدوار التي تقوم بها في حقل التربية والتعليم. فهي الجهة الرئيسية المسؤولة عن:

(أ) تمويل تطوير حضانات الأطفال في سن ٣ - ٤ أعوام. لكن نُقل جزء كبير من هذه المهمة إلى وزارة المعارف.

(ب) توفير الخدمات المساندة (الاجتماعية والاقتصادية والرفاه التربوي) للمدارس.

(جـ) تمويل مؤسسات التعليم المهني والتأهيل المهني للكبار وللجنود المسرحين من الجيش، وإدارتها والإشراف عليها.

(د) رعاية الأولاد والشبيبة الذين يحتاجون إلى التعليم الخاص: تعليم المتخلفين عقلياً؛ مؤسسات تعليم وإيواء الجانحين والعرضة لخطر الجنوح، والأولاد المتسربين من أطر التعليم الرسمية.

(هـ) إدارة مؤسسات التعليم الداخلية (بالاشتراك مع وزارة المعارف).

إضافة إلى هذه المهمات برز مؤخراً دور الوزارة في دعم وتمويل مؤسسات التعليم التابعة للأحزاب الدينية بطرق غير مباشرة كما سنوضح لاحقاً.

(٣) وزارة الثقافة والرياضة:

في سنة ١٩٩٣، ولاعتبارات سياسية تتعلق بالائتلاف الحكومي، أنشئت وزارة مستقلة للثقافة أُسندت إليها الجوانب الثقافية من عمل وزارة المعارف، مثل السينما، والمسرح، والموسيقى. واستمر هذا الوضع حتى سنة ١٩٩٦، فعادت هذه الأخيرة لتشمل التعليم والثقافة والرياضة. ومرة أُخرى، أقيمت سنة ١٩٩٩ وزارة جديدة أُسندت إليها المهمات المتعلقة بتطوير العلوم، وضمت إليها كل الأقسام التي كانت تتبع وزارة الثقافة سابقاً، إضافة إلى نقل قسم الرياضة من وزارة المعارف ووحدة «هيلا» (وحدة استعداد إسرائيل لعصر المعلوماتية) من ديوان رئيس الحكومة. ويمكن تحديد مهمات هذه الوزارة في مجال التربية والتعليم أنه يختص بالتعليم العالي والبحث العلمي. وفي سنة ٢٠٠٩، مع تأليف حكومة بنيامين نتنياهو، تم فصل الوزارة إلى وزارتين: وزارة العلوم والتكنولوجيا، ووزارة الثقافة والرياضة.

(٤) وزارة العلوم والتكنولوجيا:

تشتمل مسؤولية هذه الوزارة على كل ما يتعلق بمجال تطوير العلوم والتكنولوجيا، بما فيها تحديد سياسات البحث العلمي والتكنولوجي، وتجنيد الموارد البشرية في المجال العلمي وتشغيلها، وكذلك مسؤولية البحث العلمي في وكالة الفضاء الإسرائيلية.

(٥) وزارة الصحة:

تلتزم تقديم الخدمات الصحية في المدارس، وتساهم في تدريب المتخصصين بالطب والتمريض والمهن الطبية المساندة، وهي الجهة المسؤولة عن منح تراخيص العمل في هذه المهن. كما تدعم هذه الوزارة بعض المشاريع التربوية المتعلقة بالتربية الصحية، مثل: برامج الوقاية الصحية، وتنمية أساليب التعامل مع الأمراض الناتجة من السلوك غير الصحي.

(٦) وزارة الاستيعاب:

توفر الرعاية لأبناء المهاجرين الجدد.

(٧) وزارة الدفاع:

تقوم بتأهيل الضباط وتعليم مهن فنية، إلى جانب المبادرة بتنفيذ مشاريع تعليمية وثقافية لفئات محددة في الجيش، مثل مشروع «ليبي» لتعليم المجندين من أبناء اليهود

الشرقيين.

(٨) **وزارة الإسكان:**

تشارك في بناء المؤسسات التعليمية، والملاعب ومباني الرياضة، بالاشتراك مع وزارة المعارف ومشروع هبايس (اليانصيب الخيري الحكومي).

ج) دور الهيئات الأُخرى

(١) **السلطات المحلية:**

تعتبر السلطات المحلية من أهم الهيئات الفاعلة في التربية والتعليم، نظراً إلى علاقتها بالفعاليات التربوية والتعليمية التي تجري في إطار سلطتها، ومن المهمات التي تقوم بها:

(أ) إقامة حضانات الأطفال في سن ٣ – ٤ أعوام وصيانتها.

(ب) تقديم الخدمات للمدارس الابتدائية، كتشغيل موظفي السكرتاريا والأذنة ومساعدات المربيات في روضات الأطفال وتزويد المؤسسات بالأجهزة، كما يتبعها قسم من المدارس ما فوق المرحلة الابتدائية، مثلما هي الحال في مدن تل أبيب وحيفا وبئر السبع.

(جـ) إدارة المدارس الثانوية، وتعيين المعلمين والموظفين فيها.

(د) إدارة مؤسسات التعليم غير الرسمي، وتعليم الكبار.

(هـ) تسجيل التلاميذ في المدارس في جميع المراحل، ومراقبة تطبيق قانون التعليم الإلزامي بواسطة «ضباط دوام» معينين.

(و) تحديد حاجات السكان إلى المدارس ومؤسسات التعليم.

(ز) المحافظة على أمن التلاميذ وسلامتهم، وتقديم الخدمات الاجتماعية والاستشارية والنفسية والصحية.

تعاظم دور السلطات المحلية في إدارة وتفعيل المؤسسات التعليمية بشكل كبير في العقدين الأخيرين على حساب وزارة المعارف، إضافة إلى دورها الكبير في تقديم البرامج التعليمية الإضافية (التعليم الرمادي)، وتدخلها في وضع مناهج التعليم وتمويل البرامج التعليمية والثقافية في المراكز الجماهيرية.

(٢) **الوكالة اليهودية:**

تقوم الوكالة اليهودية بدور مهم في جهاز التعليم العبري، الأمر الذي يساهم في تعميق الفجوة التي تفصله عن جهاز التعليم العربي، وذلك على النحو التالي:

(أ) تشارك في تمويل مؤسسات التعليم العالي.

(ب) تساهم مساهمة كبيرة في بناء حضانات الأطفال والمدارس الشاملة (أقيم معظم هذه المدارس في مدن التطوير التي يسكنها اليهود الشرقيون).

(جـ) تملك عدداً كبيراً من مؤسسات التعليم الداخلية فوق الابتدائية التي تستوعب أعداداً كثيرة من أبناء المهاجرين الجدد.

(د) تمول مشاريع تربوية خاصة. فعلى سبيل المثال، قامت الوكالة بتمويل ٤٠٪ من تكاليف ترميم الأضرار في قطاع التعليم والناتجة من الحرب على لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦.

(٣) **الهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود):**

تقوم الهستدروت بدور مهم جداً في عملية التربية والتعليم، وذلك من خلال الجهاز الرسمي والمؤسسات غير الرسمية. فهي تملك مؤسسات كثيرة لمختلف الأعمار، يختص معظمها بحقول تعليمية محددة على النحو التالي:

(أ) التعليم من خلال منظمة «نعمات» (منظمة النساء العاملات والمتطوعات)، التي تملك نحو ٣٠٠ حضانة أطفال. وتقوم هذه المنظمة بدور مهم في مجال التدريب المهني للنساء، وتوفر لهن الخدمات الاستشارية والقضائية في أماكن العمل، وتساند العائلات أحادية الوالدين، إلى جانب الإشراف على بعض المدارس التكنولوجية ومؤسسات التأهيل المهني.

(ب) التدريب والتعليم المهني: تتبع للهستدروت شبكة «عَمال»، التي تعتبر الشبكة الثانية من حيث الأهمية في مجال التعليم المهني في المرحلة الثانوية. فهي تنشئ المدارس المهنية والفروع التكنولوجية في المدارس الشاملة، التي تعتبر جزءاً من المؤسسات الرسمية في جهاز التعليم. كما أن الهستدروت تشارك وزارة العمل في عقد دورات التأهيل والاستكمال المهني للكبار.

(جـ) المدارس الداخلية: تملك الهستدروت عدداً من المدارس الثانوية الداخلية التي يدرس فيها أبناء المهاجرين الجدد وأبناء العائلات الفقيرة من أعضائها.

د) تقسيم العمل بحسب أنواع المؤسسات التعليمية

يستنتج مما سبق، أن هناك تشابكاً في الأدوار بين الجهات التي تنفذ المهمات في مجال التربية والتعليم. لذلك نعيد فيما يلي تصنيف هذه الأدوار بحسب أنواع المؤسسات التعليمية:

(١) حضانات الأطفال في سن ١ - ٣ أعوام:

أغلبية هذه الحضانات مؤسسات خاصة، وتابعة، في معظمها، لمنظمات نسائية منها: منظمة «نِعمات» التي تسيطر على العدد الأكبر من رياض الأطفال، ومنظمة ويزو (المنظمة العالمية للنساء الصهيونيات)، ومنظمة النساء المتدينات التابعة لحزب المفدال «إمونا»، وجمعية «إل ـ همعيان» التابعة لحركة «شاس». وقد أخذت السلطات المحلية وهيئات شعبية تقوم بدور كبير في إقامة هذه الحضانات. ويذكر أن التربية لمرحلة الطفولة (٠ - ٣ أعوام) لا تقع تحت مسؤولية وزارة المعارف.

(٢) حضانات الأطفال في سن ٣ - ٤ أعوام:

يتبع معظمها السلطات المحلية، وأقل من ثلثها حضانات خاصة يخضع لإشراف وزارة المعارف، ما عدا تلك التي أقامتها الأحزاب الدينية، ولا سيما «الحريدية». وتحصل هذه الحضانات على تمويل جزئي من هذه الوزارة ومن وزارات أُخرى.

في سنة ١٩٨٤، سن الكنيست قانون التعليم المجاني من سن ٣ أعوام وما فوق، لكن تطبيقه أُجل عاماً بعد آخر حتى سنة ١٩٩٩، إذ تم سن قانون جديد نص على أن التطبيق سيكون بالتدريج وفي مهلة أقصاها ١٠ أعوام، أي حتى سنة ٢٠٠٩. وقد أعطيت الأفضلية في التطبيق للبلدات الحدودية، أو لتلك التي تقع في الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي، أو التي تصنف بأنها في «درجة قومية عليا». أمّا في البلدات العربية وعلى الرغم من الحاجة الماسة إلى التربية في مرحلة الطفولة، فإن تطبيق القانون ما زال متعثراً.

(٣) المرحلة الابتدائية:

تنشط فيها حركات الشبيبة، وتحصل على تمويل حكومي، مع أنها تابعة لأحزاب سياسية.

(٤) مرحلة التعليم فوق الابتدائي:

يبرز في هذه المرحلة دور الهيئات الشعبية وصناديق التمويل في تطوير التعليم المهني وإدارته. فشبكة «أورط» تملك ٢٤٪ من مؤسسات التعليم المهني، وشبكة «عَمال» تملك ١٠٪ منها. كما أن المنظمتين تساهمان في إقامة المدارس الشاملة التي تضم فروعاً مهنية.

(٥) المدارس الدينية (يشيفوت):

تابعة كلها لأحزاب دينية ولمنظمات دينية وشعبية. أمّا تمويلها الرئيسي فمصدره

وزارة الأديان ووزارة الرفاه الاجتماعي. وسنوضح لاحقاً أن وزارة المعارف تحولت في العقد الأخير إلى أحد أهم مصادر تمويل هذه المؤسسات بسبب تعاظم قوة الأحزاب الدينية واعتبارات الائتلافات الحكومية.

(٦) التعليم فوق الثانوي:

أغلبية مؤسسات التعليم في هذه المرحلة هي مؤسسات خاصة متخصصة بالتعليم والتأهيل لمهن معينة، وتخضع لإشراف وزارة المعارف أو لوزارة العمل، بالاشتراك مع شركات ومصانع ومؤسسات صحية وأحزاب سياسية وغيرها (انظر القسم عن التعليم العالي).

(٧) معاهد تدريب المعلمين:

يتبع معظمها وزارة المعارف مباشرة، لكن هناك بعض المعاهد التي تتبع الحركات الكيبوتسية، أو جهاز التعليم المستقل (المتدينين الحريديم). وفي الأعوام الأخيرة، أخذ بعض الجهات الخاصة يساهم في إقامة مثل هذه المؤسسات.

ثانياً: القاعدة القانونية وتطور سياسات التربية والتعليم

على الرغم من أن تقاسم المسؤوليات بين الهيئات والمؤسسات الكثيرة المعنية بالتعليم يتم في ترتيبات توافقية خالية من أساس قانوني، فإن العملية التعليمية ككل تتم في ظل قوانين خاصة ووفق سياسة معينة.

أ) القوانين

سن الكنيست ستة قوانين تختص على نحو مباشر بتنظيم جهاز التربية والتعليم في إسرائيل. وقد تعرضت هذه القوانين لكثير من التعديلات، بتأثير التحولات السياسية والاجتماعية، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي. وهي باختصار شديد وبحسب ترتيب صدورها الزمني:(٥)

(١) قانون التعليم الإلزامي لسنة ١٩٤٩:

يفرض هذا القانون على الأولاد جميعاً في المرحلة العمرية ٥ أعوام - ١٥ عاماً

(٥) إدارة الاقتصاد والميزانيات، «جهاز التعليم ـ حقائق ومعطيات» (بالعبرية)، (القدس: وزارة التعليم والثقافة والرياضة، ١٩٩٨)، ص ٧.

الالتحاق بالمدارس، ويكون تعليمهم مجاناً. أمّا بالنسبة إلى سن ١٦ – ١٧ عاماً (الصف الحادي عشر والصف الثاني عشر)، فإن التعليم غير إلزامي، لكنه مجاني، ويتم تمويله من رسوم خاصة تجبيها مؤسسة التأمين الوطني. وتقع مسؤولية تطبيق التعليم الإلزامي، بحسب القانون، على ثلاثة أطراف: وزارة المعارف، والسلطات المحلية، والآباء. كما يلزم القانون الدولة بإقامة مؤسسات التعليم باشتراك السلطات المحلية. وفي تعديلات لاحقة للقانون، عُرّف الولد بأنه من يبلغ عمره ٣ أعوام، وأُضيفت قواعد أُخرى تمنع التمييز على أساس طائفي، وتحظر معاقبة الأولاد لأسباب تتعلق بأعمال الآباء أو بتقصيرهم.

(٢) قانون التعليم الحكومي لسنة ١٩٥٣:

يلزم هذا القانون الدولة بإدارة التعليم في المؤسسات الرسمية كافة، وبالإشراف على المنهاج الذي يقره وزير المعارف، شرط أن يخدم هذا المنهاج ترسيخ القيم التي نص القانون عليها. ويحدد القانون الخطوط العريضة لمضمون التعليم الحكومي الذي يعني التعليم الذي تقدمه الدولة بحسب منهاج أقره الوزير وبإشرافه ورقابته، ولا علاقة له بحزب، أو بطائفة، أو بأي منظمة غير حكومية. فهو يقرر أن هدف التعليم هو التربية على قيم الثقافة الإسرائيلية، وعلى وعي «الكارثة والبطولة» (إبادة النازية لليهود)، والتدريب على العمل الزراعي والحرفي، والتأهيل الطليعي، والتطلع إلى مجتمع مبني على الحرية والمساواة والتسامح والمساعدة المتبادلة وحب الآخرين.

(٣) قانون مجلس التعليم العالي لسنة ١٩٥٨:

يفرض هذا القانون على كل مؤسسة للتعليم فوق الثانوي أن تحصل على ترخيص من مجلس التعليم العالي، ويمنح وزارة المعارف حق التفتيش والإشراف عليها، من دون التزام تمويلها. ويميز هذا القانون بين الاعتراف بالمؤسسة والاعتراف بشهاداتها. وسنتناول التعليم العالي لاحقاً.

(٤) قانون الإشراف على المدارس لسنة ١٩٦٨:

يفرض هذا القانون على مؤسسات التعليم كلها أن تحصل على ترخيص من وزارة المعارف لمزاولة عملية التعليم، ويلزمها القبول بإشراف الوزارة عليها، وبمراقبة عملية التعليم فيها وإرسال مفتشين بشأنها. ويصنف القانون أنظمة الترخيص وشروطه، وإقامة مؤسسات التعليم غير الرسمية وإدارتها.

(٥) قانون التعليم الخاص لسنة ١٩٨٨:

يقرر القانون حق الطالب «المختلف» في الحصول على التعليم وتطوير قدراته ومهاراته، وتحسين أدائه الجسماني والعقلي والنفسي والسلوكي، ومنحه المعرفة والمهارة والعادات التي تسهل قبوله في المجتمع، ودمجه فيه وفي سوق العمل. وبحسب القانون، يُمنح الطالب «المختلف» في الفئة العمرية ٣ أعوام – ٢٠ عاماً تعليماً خاصاً، أي تدريساً وعلاجاً منظماً بما فيه العلاج الطبيعي، والعلاج باللغة (التكلم)، والعلاج بالعمل وعلاجات أُخرى.

(٦) قانون يوم تعليم طويل والتدريس الإثرائي لسنة ١٩٩٧:

يقرر القانون إضافة ساعات تعليم وتربية إلى الساعات المقررة في مؤسسات التعليم، على ألّا تقل ساعات التعليم عن ٤١ ساعة أسبوعياً. ويكون الدوام ثماني ساعات على الأقل على مدى أربعة أيام في الأسبوع، وفي يوم من أيام وسط الأسبوع، يداوم الطلاب حتى خمس ساعات تعليم على الأكثر، أمّا يوم الجمعة، فيبلغ أقصى حد للدوام أربع ساعات.(٦)

ب) سياسات التربية والتعليم

مرت القوانين التي تنظم عملية التربية والتعليم بتعديلات كثيرة، وخصوصاً في العقدين الأخيرين، فهي لم تعكس تغيير كثير من المسلمات المتعارف عليها في هذا المجال فحسب، بل أيضاً تحولاً جذرياً فيها في كثير من الأحيان. ويشير هذا إلى تأثير الضغوط التي تعرّض لها الحكم المركزي من المجتمع وممثلي فئاته المتعددة في المؤسسة التشريعية وفي السلطة التنفيذية.

يعتبر جهاز التعليم جهازاً مركزياً، بحسب قانون التعليم الحكومي لسنة ١٩٥٣، ويتم اتخاذ القرارات بشأنه في إدارة الوزارة. وتعد أعلى سلطة في شؤون التعليم هي السكرتاريا التربوية، التي تتشكل من رؤساء الأقسام الخاضعة لها، مثل: المنهاج؛ جهاز التفتيش القطري؛ وحدة التقويم؛ الوحدات المتعددة التابعة للإدارة. لكن، على الرغم من مركزية الجهاز الحكومي، وعلى الرغم من أن الحكومة تتحمل عبء تمويل التعليم، فإن تدخلها يظل ضعيفاً نسبياً، ويقتصر في كثير من الأحيان على نقاش الميزانية السنوي، وخصوصاً سياسة أجور المعلمين. لكن من جهة أُخرى، تثير قضايا التعليم خلافاً عميقاً

(٦) المصدر نفسه، ص ٧ – ٨.

وجدلاً حاداً، ويشكل دائماً إشغال منصب وزير المعارف في الائتلاف الحكومي أمراً حيوياً في المنافسة بين الأحزاب العلمانية والأحزاب الدينية.(٧) ويعتمد تدخل الجهاز المركزي للتعليم على قوة وزير المعارف ومكانته. ففي العقد الأخير، تأثرت القرارات المتعلقة بسياسات التعليم بتغير الوزير، إذ في إمكانه استبدال طاقم الإداريين ومتخذي القرار.

لم يحدد القانون بوضوح تقسيم العمل بين الحكومة والسلطات المحلية بشأن صيانة المؤسسات، وهو أمر خاضع للمفاوضات والمساومة. ولم يتدخل القانون في شؤون التعليم الثانوي، الذي بقي في مجال مسؤولية السلطات المحلية. ومع مرور الوقت، تعاظم دور السلطات المحلية في المستويين الإداري والتربوي.

أمّا بالنسبة إلى دور الكنيست، فقد كان ضعيفاً على العموم، واقتصر على مناقشة القوانين المقدمة من الحكومة وإقرارها. وعلى الرغم من سن قوانين خاصة بالتعليم، فإنها لا تطبق بالضرورة. فكثيراً ما يتم تأجيل تطبيق قانون معين (قانون التعليم الإلزامي أو قانون يوم التعليم الطويل) بسبب غياب البنية التحتية الإدارية، أو البنية المادية الملائمة، أو يُطبق بعض القوانين على قطاعات سكانية معينة من دون أُخرى، على نحو يخالف نصوصها. فمثلاً، تم إعفاء الكيبوتسات من تطبيق نظام التعليم والمناهج لسنوات طويلة، الأمر الذي سمح لها بأن تقرر بنفسها ما يلائم أوضاعها ومصالحها من هذا النظام. هذا إضافة إلى إعفاء المتدينين (التيار المستقل) من تطبيق معظم القوانين. كما حدث أن قام الكنيست بإلغاء قوانين بعد فترة قصيرة من سنها، متذرعاً بعدم توفر التمويل الكافي.

أمّا لجنة التربية والتعليم في الكنيست، فمع أنها تشكل أداة برلمانية لمراقبة جهاز التعليم برمته، بما فيه المؤسسات التابعة للسلطات المحلية أو للمنظمات الأهلية والتطوعية، فصلاحياتها لا تتعدى تقديم التوصيات للحكومة ولوزارة المعارف، وقراراتها غير ملزمة لأي طرف من الأطراف. لكن على الرغم من أنها لا تملك الأدوات الضرورية لجمع المعطيات وتحليلها،(٨) فقد حاولت في العقد الأخير تطوير أدوات ووسائل عملها والتدخل في العملية التعليمية أكثر من السابق، كالاعتراض على نصوص الكتب المقررة.

شهدت السياسات التعليمية والنقاشات بشأنها عدداً من التطورات منذ قيام الدولة حتى اليوم. ففي العقدين الأولين، لم يكن هناك خلاف كبير بين الأحزاب بشأن السياسة التعليمية ودور التعليم الحاسم والرئيسي في بلورة هوية إسرائيلية جديدة وإضعاف الهويات

(٧) Gaziel, op. cit., p. 45.

(٨) Ibid., p. 46.

السابقة، ما عدا الأحزاب الدينية. وفي أواخر الستينيات، تبين أن جهاز التعليم لم يحقق الأهداف التي أنيطت به، ولم يحقق التوقعات المتعلقة بالدمج الاجتماعي والإثني، وتقليص الفجوة بين مختلف الفئات. لذلك بادرت وزارة المعارف إلى عملية إصلاح واسعة في نظام التعليم (انظر لاحقاً تفصيلات الإصلاح)، بعد أن أقر الكنيست المشروع في تموز/يوليو ١٩٦٨. وقد وضع مخططو الإصلاح في جهاز التعليم أمام نظرهم تحقيق هدفين:

الأول: هدف تربوي ـ اجتماعي، يتمثل في تحسين تحصيل جميع الطلاب، وفي التركيز على تقليص الفجوة بين الطلاب من خلفيات اقتصادية ـ اجتماعية متعددة.

الثاني: هدف اجتماعي ـ ثقافي ـ سياسي، لتحقيق دمج الطلاب من خلفيات متعددة في أطر تعليم مشتركة (دمج اجتماعي ـ إثني).

لازم الإصلاح في جهاز التعليم عمليات التغير في عدة مجالات (تحديث الأسلوب الإداري، إقامة المدارس الشاملة، تحول التعليم المهني إلى تكنولوجي)، ويمكن بيان عدد من التحولات في هذا المجال وهي:

(١) تعاظم قوة المجتمع المحلي والسلطات المحلية، وضعف تبعيتها للسلطة المركزية فيما يتعلق بالتعليم.

(٢) استقطاب اجتماعي ـ قومي يتمثل في اهتمام الأهل بتعليم أبنائهم بحسب معتقداتهم ونظرتهم الاجتماعية والسياسية.

(٣) تأثير التطورات التكنولوجية السريعة؛ إدخال الكومبيوتر إلى المدارس بمبادرة الأهالي والمدرسة والسلطات المحلية.

(٤) تحول في تأهيل المعلمين نحو التخصص المهني.

منذ أواخر السبعينيات، تعاظم دور الأهالي في التأثير في تعليم أبنائهم، ولا سيما في التجمعات السكنية التي تقطن فيها شرائح قوية وغنية. وتعاظمت قوتهم أكثر في الثمانينيات بسبب تقليص الميزانيات في تلك الفترة، وبالتالي زيادة مساهمتهم في تمويل التعليم. من هنا تطورت ظاهرة «التعليم الرمادي»: فقد مول الأهالي برامج تعليم خاصة، وقاموا بالعمل على تحديث المدرسة، وجمعوا التبرعات، وقدموا الاعتراضات والالتماسات على التعيينات، ورفضوا المنهاج المقرر، ومنعوا تقليص أيام التدريس الأسبوعية من ستة إلى خمسة أيام. ومما زاد في قوتهم تدخل لجان الآباء في السياسة، وخصوصاً في الانتخابات المحلية، لضمان تحقيق مصالحهم في تعليم أبنائهم. وتعاظم هذا التدخل مع

تطور المدارس المتخصصة (انظر لاحقاً).

كما حدث تطور جديد نتيجة تدخل أطراف متعددة في عملية التعليم من علماء، وباحثين أكاديميين، ويهود الشتات، وجماعات دينية، وفئات ذات التوجه الأيديولوجي، ورؤساء بلديات، وأعضاء كنيست من الشرقيين الذين يشكلون «اللوبي الاجتماعي».

أدى التطور الاقتصادي - الاجتماعي في إسرائيل، وكذلك تدخل الأطراف المتعددة في العملية التعليمية، في الثمانينيات، إلى تبلور قوى تعارض علناً سياسة الدمج الاجتماعي التي طبقت في أعقاب الإصلاح منذ أواخر الستينيات، وقُدمت إلى الوزارة عدة تقارير توصي بإحداث إصلاحات تتماشى مع التطورات الاجتماعية والثقافية في المجتمع الإسرائيلي، مثل تشجيع المنافسة والتميز، واستقلالية المدرسة، والتنوع القيمي، وحرية اختيار المدرسة. وتشكل التوصيات التي وردت في هذه التقارير مشروعاً لإحداث إصلاح شامل في جهاز التعليم، قد يكون لها مضاعفات اجتماعية وسياسية عميقة. وقد تم تنفيذ جزء من هذه التوصيات، ولا سيما في مجال منح الأهالي والطلاب حرية اختيار المدرسة، وخصوصاً في منطقة تل أبيب.[٩]

تميز عقد الثمانينيات بالتخبط في عدة مجالات. فقد شهد تراجعاً في برامج الدمج، وفي برامج رعاية الفقراء والتعليم التكنولوجي.[١٠] وفي العقد اللاحق بدأت ثورة في جهاز التعليم، وفي أساليبه لتحسين التحصيل العلمي وتوفير الفرص ومنع التسرب، وذلك بالتعاون بين الوزارة والمؤسسات الأكاديمية، وتم تنفيذ مشاريع خاصة في عشرات التجمعات السكانية. وجرى إصلاح شامل في التعليم التكنولوجي في مراحله كافة.[١١] وشمل التحول التعليم غير الرسمي، وخصوصاً للشبيبة، والنشاط الرياضي، وتعليم الكبار. وقد تكون التحولات التالية التي حدثت في مجال مناهج التعليم، ولا سيما في التسعينيات، الأهم بين مجمل التحولات التي مر بها جهاز التعليم، وهي: تنمية مهنية المعلم من خلال زيادة دورات الاستكمال للمعلمين؛ تطبيق تقرير «غداً ٩٨» بهدف التأسيس للموضوعات العلمية والتكنولوجية بما يشمل

(٩) يوسي يونه ويوسي دهان، «جهاز التعليم في مرحلة انتقالية: من جماعية سلطوية إلى فردانية مدنية» في: بيلد (تحرير)، مصدر سبق ذكره، المجلد الأول، ص ١٦٧ - ١٦٨.

(١٠) براندس، مصدر سبق ذكره.

(١١) دان شارون، «التعليم التكنولوجي: جهاز مع قيم متعارضة» في: بيلد (تحرير)، مصدر سبق ذكره، المجلد الثاني، ص ٦٢٥ - ٦٤٨.

الإلمام بالكومبيوتر؛ التمكن من موضوع الرياضيات كأساس للتمكن من الموضوعات العلمية والتكنولوجية؛ تطبيق تقرير «شنهار» الذي حث المدارس الابتدائية على تعميق تعليم الدين والفكر اليهودي والثقافة الإسرائيلية؛ تطبيق تقرير «كرمنتسير» وخطاب المواطنة اليهودية؛ دعم الإدارة الذاتية للمدارس مع الحفاظ على النواة التربوية التي تحدَد من خلال جهاز التعليم المركزي؛ السعي لتغيير امتحانات البغروت والتعليم التكنولوجي.[١٢]

ثالثاً: البنية التحتية والإنفاق على التعليم

يشمل الإنفاق الوطني على التعليم كل مصروفات مؤسسات التعليم العامة والخاصة معاً، من الحضانات حتى التعليم العالي، ومصروفات الأهالي للدروس الخاصة، وكتب التعليم، وكذلك الإنفاق على البناء، واقتناء الأجهزة.

تميزت الثمانينيات بكونها سنوات عجاف بالنسبة إلى ميزانيات التعليم. إذ قامت الحكومة بتقليص الإنفاق على معظم أنواع الخدمات، لتغطية النفقات على المغامرات العسكرية وتوسيع الاستيطان. وكان التعليم من أكثر المرافق تضرراً، فقد انعكس ذلك على البنية التحتية والتحصيل العلمي اللذين لم يتطورا بالمستوى الذي تفرضه الزيادة السكانية، بل إنهما تراجعا مقارنة بالأعوام السابقة. كما نتج من هذا الوضع آثار اجتماعية وسياسية، تمثلت في مشاركة الأهالي في تمويل التعليم، وتعميق تأثيرهم في العملية التعليمية.

منذ أوائل التسعينيات حدث تحول واضح في هذه السياسة، نتيجة ضغوط المجتمع من جهة، ووصول أحزاب ذات توجه مختلف إلى سدة الحكم وتغير الأولويات من جهة أُخرى، إضافة إلى تغير الأوضاع السياسية في المنطقة والعالم. فقد بدأت سياسة جديدة تمثلت في الزيادة الكبيرة في الإنفاق على التعليم، وفي تطوير البنية التحتية. فإذا نظرنا إلى تطور الإنفاق على التعليم (بافتراض أسعار سنة ٢٠٠٥)، نلاحظ أنه ارتفع من ٢٨,٥٠٤ مليار شيكل سنة ١٩٩٠ إلى ٤٥,٢٨١ مليار شيكل سنة ١٩٩٩، أي بزيادة تبلغ نحو ٥٩٪، ثم حدث تباطؤ في السنوات الأخيرة، إذ لم تبلغ الزيادة في الإنفاق بين

(١٢) ليا شغرير، «خطط التعليم وإعداد المعلمين في ظل تغيرات المجتمع الإسرائيلي» (بالعبرية)، (تل أبيب: معهد موفيت لتطوير المحاضرين في الكليات الأكاديمية، ٢٠٠٧).

سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٨، إلّا ٢١٪. ويتأكد هذا التوجه إذا نظرنا إلى ما تمثله نسبة إنفاق الحكومة على جهاز التعليم مقارنة بالناتج القومي المحلي، فنلاحظ أن النسبة ارتفعت من ٧,٩٪ سنة ١٩٩٢ إلى ٩,١٪ سنة ١٩٩٧، لكن هذه النسبة شهدت بعد ذلك انخفاضاً حتى سنة ٢٠٠٠ (٨,٤٪)، ثم صعوداً في سنة ٢٠٠١ وسنة ٢٠٠٢ (٩٪)، فانخفاضاً بعد ذلك: ٨,١٪ في سنة ٢٠٠٦، و٨,٣٪ في سنة ٢٠٠٨، إذ بلغ الإنفاق ٦٠,٢٨٢ مليار شيكل (نحو ١٥ مليار دولار أميركي).(١٣)

أمّا إذا اطلعنا على إحصاءات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، فنلاحظ أن الإنفاق على التعليم في إسرائيل سنة ٢٠٠٦، قدر بـ ٧,٨٪ من الناتج القومي المحلي، في مقابل ٥,٧٪ معدل الإنفاق في دول المنظمة (إيطاليا: ٤,٩٪، الولايات المتحدة: ٧,٤٪). وتعتبر هذه النسبة من أعلى نسب الإنفاق في الدول التي شملها تقرير المنظمة في تلك السنة. أمّا إنفاق الحكومة والسلطات المحلية لوحدها فقد وصل في السنة نفسها إلى ٦,٢٪ من الناتج القومي المحلي، في مقابل ٤,٩٪ في الدول الأعضاء في المنظمة المذكورة. وشكل الإنفاق الحكومي على التعليم في تلك السنة، ما نسبته ١٣,٧٪ من مجمل الإنفاق الحكومي، بينما بلغ في الدول الأعضاء في المنظمة ١٣,٣٪.(١٤) وتفيد معطيات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أيضاً بأن دولة إسرائيل أنفقت في سنة ٢٠٠٦ على الطالب سنوياً ٣٨٠٣ دولارات في المرحلة قبل الابتدائية، و٤٩٢٣ دولاراً في المرحلة الابتدائية، و٥٨٥٨ دولاراً في المرحلة الثانوية. بينما في إيطاليا، مثلاً، تبلغ النفقات على الطالب في المرحلة قبل الابتدائية ٧٠٨٣ دولاراً، وفي المرحلة الابتدائية ٧٧١٦ دولاراً، وفي المرحلة الثانوية ٨٤٩٥ دولاراً. وفي الولايات المتحدة، نلاحظ أن النفقات على الطالب في المرحلة الثانوية تصل إلى ١٠,٨٢١ دولاراً.(١٥)

حدث تحسن في كثافة الصفوف في التسعينات، نتيجة الزيادة في الميزانيات، فقد هبط معدل عدد الطلاب للصف الواحد في جميع المراحل من ٢٨,٥ طالباً في العام الدراسي ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ٢٧,٨ طالباً (في التعليم الابتدائي من ٢٧,٦ إلى

(١٣) المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩» (بالعبرية)، ص ٣٧٤، الجدول ٨,١. تتعلق الأرقام والنسب المذكورة بمراحل التعليم كافة (بما فيها التعليم العالي).

(١٤) Organization of Economic Cooperation and Development, *Education at a Glance, 2009* (Paris, 2009), pp.218, 221, 241.

(١٥) Ibid., p. 20.

٢٦,٩؛ الإعدادي من ٣١,٦ إلى ٣٠,٨؛ الثانوي من ٢٩,٤ إلى ٢٧,٦) في العام الدراسي ١٩٩٧/ ١٩٩٨. كذلك لوحظ تحسن في معدل وحدات التعليم للصف الواحد (وحدة التعليم هي وظيفة مدرس كاملة). فقد ارتفع المعدل في جميع مراحل التعليم من ١,٦٩ وحدة للصف الواحد عام ١٩٩٠/ ١٩٩١ إلى ١,٨٦ وحدة عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨.(١٦) وقد استمر هذا المعدل في الارتفاع حتى عام ٢٠٠٢/ ٢٠٠٣، ليصل إلى ١,٨٩ وحدة، ثم طرأ هبوط في الأعوام الثلاثة الأخيرة. كذلك في حين وصل عدد ساعات التعليم للصف في التعليم الابتدائي إلى ٣٧,٤ ساعة في الأسبوع في العام الدراسي ١٩٨٩/ ١٩٩٠، ارتفع عام ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥ ليصبح ٤٥,٧ ساعة، وهو ما يعتبر دليلاً واضحاً على مدى الإنفاق على التربية.(١٧)

بحسب تقرير جمعية سيكوي (جمعية المساواة في الحقوق) لسنة ٢٠٠٧، يحصل الطالب في التعليم العبري في المرحلة الابتدائية في المعدل على ١,٨٨ ساعة تعليم في الأسبوع، في مقابل ١,٥٦ ساعة تعليم يحصل عليها الطالب العربي في هذه المرحلة التعليمية. أمّا في المرحلة الثانوية فيحصل الطالب في التعليم العبري في المعدل على ٢,٠١ ساعة تعليمية في الأسبوع، في مقابل ١,٧٤ ساعة تعليمية للطالب العربي في المرحلة نفسها. ويلاحَظ أن معدل حجم الصف في التعليم العربي أعلى من معدله في التعليم العبري، ويصل إلى ٣٠,٨ طالباً للصف بصورة عامة (التعليم الابتدائي ٣١,٤، والإعدادي ٣٤,١، والثانوي ٢٩,٧) عام ١٩٩٧/ ١٩٩٨، بينما كان المعدل ٣١,٣ طالباً عام ١٩٩٠/ ١٩٩١، أي أن الفارق في المعدل بين التعليم العربي والتعليم العبري ارتفع في هذه الفترة من ٢,٧ إلى ٣,٠.(١٨) وقد اتسعت هذه الفجوة بين القطاعين في الأعوام الأخيرة. وتستثنى من هذه القاعدة صفوف التعليم الخاص، إذ إن الفجوة تميل إلى أن تكون في مصلحة القطاع العربي. أمّا معدل الوظائف للصف فهو أدنى في التعليم العربي منه في التعليم العبري، ويصل إلى ١,٧٥ وحدة تعليم، في مقابل ١,٨٩ وحدة، ليشكل الفارق ٨٪

(١٦) في التعليم الابتدائي من ١,٣٢ إلى ١,٥٢؛ الإعدادي من ٢,١٥ إلى ٢,٢٤؛ الثانوي من ٢,٣٦ إلى ٢,٤٦. انظر: المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء ووزارة المعارف، «مؤسسات التعليم، ١٩٩٧/ ١٩٩٨» (بالعبرية)، (وزارة المعارف، نشرة رقم ٢٨/ ٢٠٠٠، ٢٠٠٠)، ص١٣.

(١٧) وزارة التربية والتعليم والرياضة، «إدارة الاقتصاد والميزانيات» (بالعبرية)، ٢٠٠٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥.

يشير تقرير جمعية سيكوي لسنة ٢٠٠٧ إلى أن هنالك ثباتاً في الفجوة بين جهازي التعليم فيما يتعلق بمعدل عدد الطلاب. ففي المرحلة الابتدائية بلغ معدل عدد الطلبة في التعليم العبري ٢٤,٤ طالباً في مقابل ٢٩ طالباً في التعليم العربي. وفي التعليم الثانوي وصل معدل عدد الطلبة في التعليم العبري إلى ٢٧,٨ طالباً في مقابل ٣٠,٤ طالباً في التعليم العربي.

ويعرض الجدول التالي الفوارق القائمة في توزيع ساعات التعليم على جهازي التعليم اليهودي والعربي، في المراحل العمرية كافة.

جدول ١

مقارنة معدل ساعات التعليم الأسبوعية للصف والطالب في جهاز التعليم

السنة		١٩٩٤/١٩٩٥		١٩٩٩/٢٠٠٠		٢٠٠١/٢٠٠٢		٢٠٠٢/٢٠٠٣		٢٠٠٥/٢٠٠٦	
		عبري	عربي	عبري	عربي	عبري	عربي	عبري	عربي	عبري	عربي
معدل الساعات للصف	ابتدائي	٤٦,٣	٤٣,٠	٤٧,٢	٤٦,٥	٤٥,٩	٤٤,٥	٤٥,٩	٤٤,٥	٤٦,٨	٤٥,١
	إعدادي	٥٤,٧	٤٧,٦	٥٣,٨	٤٩,٥	٥٥,٨	٤٨,٣	٥٥,٨	٤٨,٣	٥٢,٢	٤٨
	ثانوي	٥٨,٦	٥٣,٣	٥٧,٦	٥٧,٢	٦١,٠	٥٥,٩	٦١,٠	٥٥,٤	٥٥,٦	٥٠,٠
معدل الساعات للطالب	ابتدائي	١,٧٣	١,٤٢	١,٩٢	١,٥٧	١,٨٩	١,٥٢	١,٨٩	١,٥٢	١,٨٤	١,٦٠
	إعدادي	١,٨١	١,٤٣	١,٧٥	١,٥١	١,٨٣	١,٤٦	١,٨٣	١,٤٦	١,٧٣	١,٤٤
	ثانوي	٢,١٢	١,٧١	٢,٢٢	٢,٠٦	٢,٣٣	٢,٠٨	٢,٣٣	٢,٠٨	٢,١٢	١,٧٩

المصدر: وزارة المالية، «ميزانية التعليم»، ٢٠٠٦.

يبين الجدول أعلاه الفوارق في توزيع ساعات التعليم على جهازي التعليم اليهودي والتعليم العربي، على مستوى الصف والطلاب، وذلك على الرغم من أن عدد الطلاب في الصف الواحد في التعليم العربي يزيد عنه في التعليم اليهودي. فبينما يبلغ عدد طلاب الصف في جهاز التعليم العبري ٢٧,٧٩ طالباً، يبلغ في جهاز التعليم العربي ٣١,٨٨ طالباً في الصف، وتبلغ نسبة الاكتظاظ في الصفوف في التعليم اليهودي ٤٪ (صفوف تحوي أكثر من ٤٠ طالباً) في حين تبلغ هذه النسبة ضعفها في جهاز التعليم العربي.[١٩]

يتمتع التعليم الحكومي ـ الديني والمستقل، بعكس التعليم العربي، بامتيازات تظهر نتائجها في حجم الصفوف ووحدات التعليم. فمعدل عدد طلاب الصف في الجهاز

(١٩) مركز أدفا، «التقرير السنوي لمركز سيكوي» (بالعبرية)، (تل أبيب: جمعية سيكوي، ٢٠٠٣)، ص ١٣.

الحكومي ـ الديني يصل إلى ٢٤,٩ طالباً، وفي التعليم المستقل إلى ٢٣,٦ طالباً. كما نلاحظ هذه الفوارق في معدل وحدات التعليم بالنسبة إلى الصف الواحد، إذ يصل في التعليم الحكومي ـ الديني إلى ١,٩٩ وحدة للصف، وينخفض في التعليم المستقل إلى ١,٤٩ وحدة. وهذه الفوارق ليست جديدة، فهي متعارف عليها منذ أعوام طويلة.

أمّا فيما يخص الإنفاق على التعليم بحسب الفئة الاجتماعية، فإنه يشمل الدعم الحكومي لثلاث فئات ذات وضع خاص هي: أبناء الشرائح الاجتماعية الفقيرة؛ أبناء المهاجرين الجدد؛ المتدينون. بالنسبة إلى الفئة الأولى، فإن برامج الرعاية تهدف إلى تحسين أوضاع حياتهم من أجل رفع مستوى تحصيلهم العلمي، الأمر الذي يعود إلى ستينيات القرن الماضي. ففي سنة ١٩٦٣، أنشئ في الوزارة مركز وضع عدداً من الأساليب لتصنيف التلاميذ بين تلاميذ «عاديين» وتلاميذ «بحاجة إلى الرعاية». ويتم التصنيف بحسب منشأ الوالدين، ودخل العائلة وحجمها، ومستوى تعليم الوالد، ومساحة شقة السكن. ووفقاً لهذه المعايير، صنف ٤٢٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية كتلاميذ بحاجة إلى الرعاية. ويلاحَظ أن هذه الصفة تنطبق في ٩٠٪ من الحالات على تلاميذ من أصل شرقي. ويشكل التلاميذ المصنفون في هذه الفئة ٦٨٪ من تلاميذ مدارس التيار الحكومي ـ الديني، وهم يقطنون غالباً في مدن التطوير، وفي المناطق الفقيرة في المدن الكبيرة. وتتمثل سياسة «الرعاية» في اتباع أساليب خاصة في التربية والتعليم، وفي إعداد مناهج خاصة ذات مستوى أدنى من المستوى العادي. وقد تم تأهيل معلمين وموجهين ومرشدين متخصصين لتنفيذ خطة الرعاية، كما أن الجهد لدمج الشرائح الضعيفة تواصل في الفترات اللاحقة بواسطة مشاريع الرعاية، ومشروع الرفاه الاجتماعي والتعليمي، وترميم المناطق السكنية التي تعاني الفقر والضائقة. وشمل هذا النشاط مؤسسات التعليم من الحضانات حتى المدارس الثانوية.

وبالنسبة إلى الطلاب المهاجرين، وخصوصاً من الاتحاد السوفياتي السابق، فإن وزارة المعارف تضع ميزانيات خاصة لاستيعابهم في مؤسسات التعليم. ومنذ سنة ١٩٩٥، تحصل كل مؤسسة تعليم على ميزانية خاصة لكل طالب مهاجر يدرس فيها. كما أن الوزارة تمول المعاهد المتخصصة بتعليمهم اللغة العبرية (أولبانيم)، وتمول برامج تعليمية خاصة بهم في المدارس.[٢٠] وقد بلغت نسبة الطلاب القادمين من الاتحاد السوفياتي ١٣,٥ ٪

(٢٠) براندس، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥ – ١٢٦.

من مجمل الطلاب في المدارس الثانوية في الدولة. وتحصل المراكز الخاصة من أجل استيعابهم وتعليمهم اللغة العبرية والدين والثقافة اليهودية على تمويل من كل من وزارة التربية، ووزارة الرياضة والعلوم، ووزارة الاستيعاب، والوكالة اليهودية.[٢١]

رابعاً: مراحل التعليم

يختلف عدد مراحل التعليم في إسرائيل، من بدايته حتى نهاية المرحلة الثانوية، باختلاف تطبيق نظام الإصلاح. فهو يتكون من خمس مراحل في الأماكن التي طبق فيها نظام الإصلاح، بينما يتكون من أربع مراحل في الأماكن التي ما زالت تطبق النظام القديم. وسيتم عرض هذه المراحل، والإصلاحات التي أجريت على نظام التعليم، في المراحل التالية: الطفولة المبكرة والتعليم قبل الإلزامي؛ المرحلة الابتدائية؛ المرحلة الإعدادية؛ المرحلة الثانوية.[٢٢]

أمّا الفريق المكلف إصلاح جهاز التعليم الإسرائيلي (لجنة دوفرات، ٢٠٠٥)، فقد أوصى بضرورة إلغاء المرحلة الإعدادية، نظراً إلى نتائج الأبحاث التي تؤكد عدم نجاح هذه المرحلة كمرحلة مستقلة، ودعا إلى قيام مرحلتين بحسب البديلين التاليين: الأول مرحلة التعليم الابتدائي من الصف الأول حتى الصف السادس، والتعليم الثانوي من الصف السابع حتى الصف الثاني عشر، والبديل الثاني من الصف الأول حتى الصف الثامن (المرحلة الابتدائية)، ومن الصف التاسع حتى الصف الثاني عشر (المرحلة الثانوية).[٢٣]

أ) مرحلة الطفولة المبكرة والتعليم قبل الإلزامي

تتبع نسبة كبيرة من حضانات الأطفال حتى سن عامين لمؤسسات خاصة، أو لمنظمات نسائية وهيئات أُخرى. وهي لا تحصل على تمويل من الجهات الرسمية، وخصوصاً من وزارة المعارف. كما لا تشرف الوزارة على المناهج، أو على أساليب

(٢١) انظر: خالد أبو عصبة، «جهاز التعليم العربي في إسرائيل: البنية، المضامين، التيارات وأساليب العمل» (رام الله: مدار، ٢٠٠٦).

(٢٢) خالد عرار، «تعليم العرب في إسرائيل بين التطبيع والتمييع»، «رؤى» (رام الله)، العدد ٢٢ (٢٠٠٦).

(٢٣) وزارة المعارف والثقافة، «تقرير لجنة دوفرات للنهوض بجهاز التعليم» (بالعبرية)، (القدس: وزارة المعارف والثقافة، ٢٠٠٥).

التربية والتعليم، أو على تأهيل العاملات فيها. ويتحمل أهالي الأطفال الأعباء المادية كاملة، إلّا في حال مساهمة السلطات المحلية أو مؤسسات أُخرى في نفقاتها. وقد انتشر في الأعوام الأخيرة نوع جديد من هذه الحضانات يسمى «الحضانة العائلية»، التي تمولها جزئياً وزارة العمل والرفاه الاجتماعي بواسطة السلطات المحلية التي تشرف على هذه الحضانات إشرافاً كاملاً. وبالنسبة إلى المهاجرين الجدد، فإن حصة التمويل الحكومي لهذه الحضانات تساوي ٩٠٪ من الأقساط. وعلى الرغم من تكاليف الحضانات المرتفعة، فإن نسبة الأطفال اليهود في سن عامين الذين يلتحقون بها تتخطى إلى حد كبير نسبة الأطفال العرب الملتحقين. ويعود الأمر إلى نقص في البنى التحتية وعدم توفر مصادر التمويل لدى السلطات المحلية العربية.

أمّا التعليم في سن الثالثة والرابعة، فلم يكن جزءاً من التعليم الإلزامي وفق قانون التعليم الإلزامي لسنة ١٩٤٩ الذي حدد بدايته ببلوغ الطفل سن الخامسة. لذلك لم تخصص له ميزانيات. لكن تعديلاً للقانون في سنة ١٩٨٤ جعل بداية التعليم الإلزامي عند بلوغ الطفل سن الثالثة. غير أن هذا التعديل أُجل تطبيقه مرة بعد أُخرى، على الرغم من أن التطبيق تقرر أن يكون بالتدريج على مدى عشرة أعوام. وفي دراسة قام الباحث بإعدادها للجنة متابعة قضايا التعليم العربي، تبين أن المعطيات تشير إلى أن تطبيق هذا القانون سيمتد نحو ٤٠ عاماً وليس ١٠ أعوام.[٢٤] ولهذا السبب، يعمل بعض الحضانات المخصصة لهذه الفئة العمرية بإشراف وزارة المعارف، وبعضها يتبع السلطات المحلية وتموله وزارة العمل والرفاه الاجتماعي، والبعض الأخير يتبع المنظمات النسائية. وفي النوعين الثاني والثالث، يساهم أهالي الأطفال في دفع أقساط بحسب تصنيف وضعهم الاقتصادي، استناداً إلى سياسة معلنة من جانب الحكومة لتشجيع شبكة الحضانات، ودعم توسيعها منذ أوائل السبعينيات. وهناك ٤٩ تجمعاً سكنياً يعفى سكانها من الأقساط (مستعمرات جديدة ومدن تطوير)، بينما يحق للمهاجرين الجدد تغطية حكومية تساوي ٩٠٪ من التكاليف. وفيما يخص الحضانات في الوسط العربي، يتضح أن جزءاً منها يتبع الحركة الإسلامية، تأتي من بعدها الحضانات بإشراف الحزب الشيوعي، وتلك التي تديرها الطائفة المسيحية.[٢٥]

(٢٤) خالد أبو عصبة، «التعليم ما قبل الإلزامي في المجتمع العربي في إسرائيل»، «قضايا التعليم العربي»، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥). تصدر عن لجنة متابعة قضايا التعليم العربي.

(٢٥) خالد أبو عصبة، «التربية للطفولة المبكرة لدى العرب في إسرائيل»، (جت: معهد مسار للأبحاث التربوية والاستراتيجية، ٢٠٠٥).

جدول ٢

الأطفال اليهود والعرب في الحضانات ورياض الأطفال في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

سن الأطفال	الأطفال اليهود				الأطفال العرب			
	حضانات خاصة	حضانات حكومية أو بلدية	المجموع	نسبة المسجلين إلى أبناء سنهم	حضانات خاصة	حضانات حكومية أو بلدية	المجموع	نسبة المسجلين إلى أبناء سنهم
٢	٢٩,٤٠٤	٣٤,٠١١	٦٣,٤١٥	٥٩,٦	٨٦٠	٣٨١٠	٤٦٧٠	١٣,٧
٣	١٦,٧٣٨	٧٤,٣٦٢	٩١,١٠٠	٨٦,١	١٣٩٨	٢٣,٥٠٥	٢٤,٩٠٣	٧٤,٩
٤	٤٩٤١	٩٢,٦٩٠	٩٧,٦٣١	٩٢,٨	١١٣١	٢٨,٠٨٣	٢٩,٢١٤	٨٢,٨
٥	١٥٨٣	٩٦,١٣٣	٩٧,٧١٦	٩٧,١	٢٠٠	٣٦,٠٥٥	٣٦,٢٥٥	٩٤,٥
المجموع	٥٢,٦٦٦	٢٩٧,١٩٦	٣٤٩,٨٦٢	٨٣,٧	٣٥٨٩	٩١,٤٥٣	٩٥,٠٤٢	٦٧,٤

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٣٧٧، الجدول ٨,٤.

ب) المرحلة الابتدائية

تضم هذه المرحلة فئتين من التلاميذ:

الفئة الأولى: تشمل الأطفال في سن ٥ أعوام، إذ يدخل هؤلاء ضمن الفئات التي يفرض عليها التعليم الإلزامي. وهم يتعلمون في رياض للأطفال تدخل رسمياً ضمن المرحلة الابتدائية من ناحية إدارية ومالية، لكن لا تحسب ضمن صفوفها. وتتحمل وزارة المعارف تمويلها، باستثناء قسم بسيط تقوم السلطات المحلية بتمويله من ميزانياتها (توفير المباني والصيانة وأجور مساعدات المربيات). وتقوم الوزارة بالإشراف الكامل عليها مالياً وتعليمياً.

الفئة الثانية: كانت هذه الفئة تشمل، قبل تطبيق نظام الإصلاح سنة ١٩٦٨، جميع التلاميذ من الصف الأول حتى الصف الثامن (٦ أعوام - ١٣ عاماً). وبعد ذلك، أصبح هناك نوعان من المدارس الابتدائية: نوع يسير بحسب النظام القديم ويستمر حتى الصف الثامن، ونوع آخر يستمر حتى الصف السادس، وينتقل بعده التلاميذ إلى المرحلة الإعدادية التي تضم ثلاثة صفوف.

ينتمي معظم المدارس الابتدائية إلى تيار التعليم الحكومي، الذي يتعلم فيه نحو ٥٣,٨٪ من التلاميذ. أمّا تيار التعليم الحكومي - الديني فيضم تقريباً ١٨,٨٪، وتلتحق بقية المدارس بالتيار المستقل التابع للأحزاب الدينية الأورثوذكسية المتطرفة (٢٧,٤٪ من

التلاميذ).[٢٦] وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن قانون التعليم الإلزامي يطبق على نحو ٩٨٪ من الأولاد في السن الملائمة للمرحلة الابتدائية. وقد استعملت حتى الآن طرق كثيرة من أجل تطبيق القانون، نذكر منها:

(١) استخدام «ضباط دوام» من جانب السلطات المحلية لمتابعة مشكلات التلاميذ الذين يتغيبون عن المدرسة، وذلك في محاولة لمنع تسربهم من أطر التعليم الرسمية.

(٢) تعزيز قدرات المدرسة عن طريق الدعم المادي وإضافة قوى عاملة.

(٣) إبعاد التلاميذ المتسربين عن عائلاتهم، وإيواءهم في مدارس داخلية، أو لدى عائلات أخرى تتبناهم.

جدول ٣

المؤسسات والتلاميذ في جهاز التعليم الرسمي

حتى نهاية المرحلة الثانوية عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩

نوع المؤسسة	التعليم اليهودي		التعليم العربي	
	مؤسسات	تلاميذ	مؤسسات	تلاميذ
حضانات	–	٣٤٩,٨٦٢	–	٩٥,٠٤٢
مدارس ابتدائية	٢٠٠٤	٦١٧,٣٨٠	٥٠٥	٢٤٠,٦٦٥
المدارس الإعدادية	٥٠٦	١٨٢,٥١٦	١٣٧	٧١,٥٣٧
المدارس الثانوية	١١٧٧	٢٧٨,٣٩٣	٢٣٩	٧٧,٧٧٣

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٣٧٧، الجدول ٨,٤؛ ص ٣٨٠، الجدول ٨,٧؛ ص ٣٩١، الجدول ٨,١٧.

ج) المرحلة الإعدادية: الإصلاح

في تموز/ يوليو ١٩٦٨ أقر الكنيست برنامج إصلاح هدفه الدمج الاجتماعي وتقليص الفجوة بين الطلاب من خلفيات اقتصادية - اجتماعية متنوعة. وتمثل الإصلاح في إقامة مدارس إعدادية تشمل صفوف السابع والثامن والتاسع، بحيث يدمج فيها التلاميذ الذين درسوا سابقاً في مدارس ابتدائية متنوعة، تميزت كل واحدة منها بانسجامها من حيث منشأ آبائهم ومستوى معيشتهم.

أخطأت خطة الإصلاح هدفها منذ خطوتها الأولى، إذ تم تنفيذها في الأماكن التي ليس من المفروض أن تنفذ فيها، بينما بقيت الأماكن التي تشكل فعلاً حجر عثرة أمام تحقيق الدمج الاجتماعي، مستثناة من تنفيذها. فقد تم تطبيق نظام الإصلاح في كثير من

(٢٦) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٣٨٢، الجدول ٨,٩.

التجمعات السكنية التي تمتاز بالانسجام من حيث المنشأ، وخصوصاً في مدن التطوير، وفي المدن والقرى العربية. وفي حالات أُخرى لم يحدِث النظام الجديد أي تغيير بسبب انتماء التلاميذ إلى تيارات متعددة، لم يكن ممكناً، ولم يكن مخططاً له أن يتم دمجهم في إطار تعليمي واحد. والمثال الأهم لهذا يتعلق بتلاميذ التعليم الحكومي والتعليم الحكومي ـ الديني. أمّا في المدن بصورة خاصة، فقد فشل الإصلاح لأسباب إضافية لم تؤخذ في الحسبان، إذ بدأ تطبيق نظام آخر في الوقت نفسه دعي «نظام التجميع» يتم فيه تقسيم طلاب كل صف إلى مجموعتين من مستويين مختلفين، إضافة إلى الصف الأساسي المشترك (الصف الأم). فالتلاميذ يتعلمون في الصف الأم موضوعات مشتركة من المنهاج العادي المقرر، وينفصلون في موضوعات أُخرى، بحيث تتعلم المجموعة ذات المستوى الأعلى المواد ذاتها المقررة، بينما تتعلم المجموعة الأُخرى أجزاء من هذه المادة، أو مواد أُخرى ذات مستوى أدنى.

وبسبب تطبيق نظام التجميع في المدن، تحولت المجموعات المنفصلة في الصف الواحد إلى صفوف منسجمة، من حيث منشأ التلاميذ ومستوى تحصيلهم. وهكذا، فإن نظام الإصلاح لم يحقق الهدف الذي استحدث من أجله. وقد حدث الشيء نفسه في المدارس الشاملة. ففي هذه الفئة من المدارس لم يكن ممكناً تطبيق النظام بسبب وجود فروع تخصص متنوعة لا يمكن دمج الطلاب الذين يدرسون فيها في الصف نفسه. وبذلك استمرت الصفوف النظرية ـ الأكاديمية في ضم التلاميذ الذين هم من أصل أشكنازي وأبناء النخبة المحلية من الشرقيين. أمّا الصفوف المهنية، فاستمرت في تميزها بأن أكثرية تلاميذها من الشرقيين. وهكذا، ففي بعض المدارس التي دمجت ما بين الغربيين والشرقيين كان كل صف منسجما إثنياً.

رفضت الكيبوتسات تطبيق نظام الإصلاح في مدارسها وحصلت على إعفاء من تعليم أولادها مع أولاد الموشافيم ومدن التطوير القريبة منها، حتى عادت فقررت بنفسها تغيير نظام التعليم في مدارسها سنة ١٩٨٩. كما أن وزارة المعارف أعفت مدارس التيار المستقل (الديني) من تطبيق الإصلاح، في عدد من التجمعات السكنية الآهلة بالشرائح الاجتماعية ـ الاقتصادية العليا. ونتيجة كل هذه الأسباب، فإن المدارس التي تحقق فيها الدمج شملت فقط ٥٦٪ من الطلاب اليهود.(٢٧)

(٢٧) يونه ودهان، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٤ - ١٦٥.

د) المرحلة الثانوية

(١) صفوف المرحلة الثانوية:

تدعى الصفوف الثانوية في النظام الإسرائيلي «المرحلة العليا». وهي تضم ثلاثة صفوف: العاشر، والحادي عشر، والثاني عشر. وبسبب تطبيق نظام الإصلاح في أماكن معينة وعدم تطبيقه في أماكن أُخرى، فإن المؤسسات التي تشملها هذه المرحلة هي من عدة أنواع:

أ – في الأماكن التي لم يطبق فيها الإصلاح، تضم المدارس الثانوية أربعة صفوف بدلاً من ثلاثة، أي التاسع حتى الثاني عشر، وبهذا، فإن التلاميذ يلتحقون بالمرحلة الثانوية مباشرة بعد إنهاء المرحلة الابتدائية التي تضم ثمانية صفوف.

ب – في الأماكن التي طبق فيها نظام الإصلاح بشكل كامل أقيمت مدارس خاصة بالمرحلة الإعدادية منفصلة عن المرحلتين الابتدائية والثانوية. وبذلك، فإن مدارس المرحلة العليا تشكل وحدات (مدارس) منفصلة.

جـ – في أماكن أُخرى طُبق نظام الإصلاح، لكن المرحلة الإعدادية ضُمت إلى المرحلة الثانوية، فتألفت المدرسة الشاملة بذلك من ٦ صفوف تضم المرحلتين معاً. أمّا تقرير لجنة دوفرات فقد حدد مراحل التعليم، وقام بإلغاء المرحلة الإعدادية المنفصلة، وعليه فإن ترخيص البناء للمدارس الجديدة يتحدد وفق معايير تنظيمية تلغي المرحلة الإعدادية.

(٢) التخصصات والمسارات:

أمّا من حيث التخصص، فإن المدارس الثانوية في إسرائيل مصنفة في أربعة أنواع:

أ – **مدارس ثانوية أكاديمية:** يشمل التعليم النظري الأكاديمي فيها مسارين: الأول ذو مستوى أعلى يؤهل التلاميذ لاجتياز امتحانات شهادة البغروت، التي تعتبر شرطاً أساسياً لمتابعة الدراسة في المعاهد العليا والجامعات. والمسار الآخر ذو مستوى أدنى يؤدي إلى شهادة إنهاء داخلية تفيد بأن التلميذ أنهى الدراسة الثانوية، لكن هذه الشهادة لا تؤهله لمتابعة الدراسة في المعاهد العليا والجامعات.

وعلى الرغم من تطبيق نظام الوحدات الذي ألغى تخصص الطلاب بالفرع العلمي، أو بالأدبي، فإن كثيراً من المدارس لا يزال يطبق عملياً هذا التفريع في التخصص بسبب سهولته النسبية، وبسبب عدم توفر الموارد الكافية التي يفترض توفرها كي يتم تطبيق النظام الجديد بحسب الإصلاح في التعليم الثانوي. والحقيقة أن المدارس العربية هي

التي استمرت في تطبيق النظام القديم أكثر من غيرها بسبب شح الموارد.

ب - المدارس المهنية: تختص بتعليم المهن الفنية والتكنولوجيا، وبالتدريب العملي الذي يؤهل الطلاب للالتحاق بسوق العمل مباشرة بعد تخرجهم، أو للالتحاق بالمعاهد فوق الثانوية (انظر لاحقاً القسم عن التعليم المهني).

جـ - المدارس الزراعية: تختص بتعليم الطلاب المواد المتعلقة بالزراعة، وتؤهل عدداً منهم للالتحاق بالمعاهد العليا المختصة، ولا سيما كلية الزراعة في رحوفوت التابعة للجامعة العبرية، أو معهد فولكاني.

د - المدارس الشاملة: استحدث هذا النوع من المدارس سنة ١٩٦٤، بغرض استيعاب أكبر عدد ممكن من أبناء اليهود الشرقيين. لذلك، أقيمت أغلبية هذه المدارس في مدن التطوير، وهي تشمل فرعين رئيسيين: الأول نظري ـ أكاديمي، والآخر مهني.

(٣) الإصلاح في التعليم الثانوي:

على الرغم من هبوط أهمية شهادة البغروت مقارنة بامتحان القبول للجامعات، فإنها لا تزال تعتبر الشرط الأساسي للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، ويُقاس نجاح جهاز التعليم بمدى تأهيله التلميذ لاجتياز الامتحانات الحكومية والحصول على الشهادة. ففي أواسط السبعينيات، ظهرت الحاجة إلى إجراء إصلاح في التعليم الثانوي عن طريق تنويع الموضوعات الدراسية المقدمة للتلاميذ وتوفير الفرص للعدد الأكبر من أجل التقدم للامتحانات واجتيازها، بعد أن كان منهاج التعليم موحداً، والمتطلبات من التلاميذ الذين يتقدمون للامتحان متساوية ومتشابهة إلى حد كبير. واتخذت لذلك الخطوات التالية:

استُحدث في أواسط السبعينيات نظام الوحدات في منهاج التعليم، وبموجبه تقدم المدارس الثانوية للتلاميذ ١٥ موضوعاً دراسياً. وجوهر هذا النظام هو أن كل موضوع دراسي يتألف من خمس وحدات (تُستثنى الموضوعات التكنولوجية التي يمكن للطالب أن يدرس فيها عدداً أكبر من الوحدات تصل إلى عشر وحدات). وتتضمن كل وحدة كمية من المواد يتم تدريسها في ٩٠ حصة خلال ثلاثة أعوام. ويستطيع التلميذ أن يختار عدد الوحدات التي يرغب في دراستها والتقدم للامتحانات فيها. أمّا شهادة البغروت الكاملة، فتتألف من ٢٠ وحدة - ٢٥ وحدة.

سهل نظام الوحدات لعدد كبير من التلاميذ إمكان الحصول على شهادة البغروت، وذلك بسبب ملاءمة المنهاج وفق رغباتهم وقدراتهم، لكنه لم يساهم كثيراً في تحسين

المستوى في عدد كبير من المدارس، ولا سيما في المدارس العربية، التي لا تملك الموارد الكافية لتوفير عدد كبير من الموضوعات في المستويات كافة. فهناك تخصصات لم يستطع التلاميذ دراسة أربع أو خمس وحدات منها، كما تتطلب شروط القبول بالجامعات. وقد أدى ذلك إلى تزايد عدد الحاصلين على شهادة البغروت، لكن الشهادة لا تؤهلهم للالتحاق بالجامعات. كما أن فعالية نظام الإصلاح هبطت بسبب قرار الجامعات أن يكون امتحان القبول للجامعة الشرط الأكثر أهمية، والأثقل وزناً في حساب علامات الطالب المرشح للقبول. وكان لهذا التطور أثر مهم في نظام التعليم العالي في إسرائيل، كما سنوضح لاحقاً.

وبعد مرور عقد من بداية تطبيق نظام الوحدات، أُجري تغيير آخر. فقد تم تقسيم المنهاج الدراسي إلى ثلاثة أقسام: الأول إلزامي يدرسه التلاميذ كافة؛ الثاني اختياري تقوم المدرسة باختيار موضوعاته ومواده بين عدد من الموضوعات التي تطرحها وزارة المعارف؛ الثالث خاص بالمدرسة أو بمجموعة من المدارس، وأُطلق عليه «منهاج مسموح به»، تقوم المدرسة بتحضيره بنفسها، وتحصل على موافقة الوزارة بشأن تدريسه. لم يغير الإصلاح الأخير كثيراً في الوضع القائم من الناحية العملية، وخصوصاً بالنسبة إلى المدارس التي تعاني نقصاً في الموارد، إذ استمرت غالباً في اتباع منهاجها القديم بسبب عدم قدرتها على توفير المدرسين المؤهلين لكثير من الموضوعات الجديدة، وبسبب عدم استطاعتها توفير المنشآت الكافية والأجهزة التي تحتاج إليها موضوعات معينة.

بدأ تطبيق تطوير آخر على نظام الوحدات في العام الدراسي ١٩٩١/١٩٩٢. فقد سمح للتلاميذ بالتقدم لامتحانات البغروت في ٣٢ وحدة بدلاً من ٢٥ كحد أقصى؛ أمّا الحد الأدنى، فقد كان ٢٠ وحدة. وبحسب النظام الجديد، أُلزم التلميذ باختيار موضوع على الأقل من الموضوعات الاختيارية. كذلك تمت تجزئة هذه الموضوعات إلى مجموعتين: مجموعة الموضوعات التكنولوجية، ومجموعة الموضوعات النظرية ـ الأكاديمية. وبهذه الطريقة، أُدخل تعليم الموضوعات التكنولوجية إلى الفروع الأدبية، ولم يعد الفصل بين المسارين حاداً كما كان في السابق. وتعزز هذا الاتجاه في السنوات اللاحقة بعد البدء بتطبيق المنهاج الجديد الذي أوصت به لجنة هراري وسمي برنامج «محار ١٩٩٨»، والذي سنتناوله في عرض تطور المناهج. ويقضي هذا الإصلاح بعدم الفصل التام بين مختلف الموضوعات الدراسية، ويلزم على نحو خاص بإدخال موضوع التكنولوجيا إلى كل الفروع، وإلى مراحل التعليم كافة. وقد تم إدخال موضوع دراسي إلزامي جديد تحت عنوان «العلم والتكنولوجيا»، تدرّس فيه موضوعات الكومبيوتر والإلكترونيات والميكانيكا. كما

أن الإصلاح الجديد يشمل تأجيل الاختصاص في الفرع المهني عاماً واحداً، يتم خلاله توسيع تدريس الموضوعات العلمية العامة (وخصوصاً الرياضيات والفيزياء).

مع استحداث نظام الوحدات، شمل نظام الإصلاح تجديداً مهماً في جانبين: الأول أنه سمح للتلاميذ بتقديم أبحاث أكاديمية بإشراف أساتذة جامعيين، وذلك بدلاً من التقدم لامتحانات البغروت. وقد استفاد من هذا التجديد بصورة خاصة التلاميذ الذين يدرسون في مدارس تتميز بمستواها العالي، لأنهم الأكثر قدرة على استغلال الفرص الجديدة. ونظراً إلى أهمية هذا النظام في إنتاج النخبة الأكاديمية، فقد أقرت الجامعات منح التلاميذ الذين يقدمون الأبحاث علامات إضافية عند حساب معدلاتهم عندما يقدمون طلبات القبول في مؤسسات التعليم العالي. والتجديد في الجانب الآخر هو أن وزارة المعارف سمحت للمدارس بأن تختار، بموافقة من الوزارة، الكتب الدراسية التي ترغب في استخدامها بين مجموعة من الكتب في كل موضوع، وذلك بدلاً من الكتب الدراسية الموحدة بحسب النظام القديم. وتقوم هذه المدارس أحياناً باستخدام كتب متنوعة تتعلق بالموضوع نفسه.

كانت نتيجة الإصلاحات المتعددة في نظام امتحانات البغروت أن أصبح نظام التعليم الإسرائيلي في المرحلة الثانوية يتميز بالتعددية، وكثرة الفرص الممنوحة للتلاميذ لاجتياز الامتحانات بنجاح، لكن ذلك مكن عدداً من الطلاب من الحصول على شهادة البغروت بمستوى متدن، لأن هؤلاء يستطيعون دراسة عدد كبير من الموضوعات بعدد قليل من الوحدات، أي بمستوى منخفض. ولم يتأخر رد الجامعات كثيراً، إذ اتخذت إجراءات لوقف تدفق حملة الشهادات الثانوية إليها، كما ذكرنا سابقاً.

في سنة ١٩٩٥، بدأ تطبيق تحديث جديد في نظام البغروت أساسه:

(١) تجزئة مواد كل موضوع إلى ثلاثة مستويات يستطيع الطالب أن يقدم الامتحان في أي منها، وأن ينتقل إلى مستوى أعلى في موعد لاحق، شرط ألّا يقدم أكثر من أربعة موضوعات في المستوى المتقدم (في التيار الحكومي ـ الديني يستطيع تقديم خمسة موضوعات).

(٢) تحديد مجموع الموضوعات التي يقدم فيها امتحان البغروت بسبعة من الموضوعات الإجبارية، وموضوعين من الموضوعات الاختيارية (في التيار الحكومي ـ الديني ثمانية موضوعات إجبارية وموضوعان اختياريان). وفي كل عام يتم اختيار الموضوعات الإجبارية التي يستطيع الطالب ألّا يتقدم فيها للامتحان عن طريق القرعة.

(٣) التمييز بين نوعين من التقويم النهائي لعلامات الطلاب: تقويم عام وتقويم مدرسي. يتكون التقويم العام من معدل علامات الطالب في امتحان الوزارة ومن علاماته المدرسية. وفي شهادة البغروت لا يميز بين نوعي التقويم.

جدول ٤

الطلاب اليهود والعرب الذين حصلوا على شهادة البغروت من المتقدمين للامتحان عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨

	اليهود		العرب	
	عدد المتقدمين للامتحان	٪ الناجحين	عدد المتقدمين للامتحان	٪الناجحين
المجموع	٦٧,٣٦٢	٥٤,٤	١٧,٤١٧	٤٤,٠
(المجموع سنة ١٩٩٦)	(٥٢,٨٠٩)	(٥١,٧)	(٩٢٣٥)	(٤١,٨)
الفرع: نظري	٤٤,٣٧٩	٥٧,٠	١٠,٥٥١	٤٧,٦
تكنولوجي	٢٢,٠٣٨	٥٠,٦	٦٦٩٢	٣٩,٣
زراعي	٩٢٢	٥٦,٧	ـ	ـ
المنهاج: حكومي	٥١,٦٦٤	٦٢,٠		ـ
حكومي ـ ديني	١٢,٩٣٧	٦٣,٧		ـ
أورثوذكسي متطرف	٢٧٦١	٩,٠		ـ
الجنس: بنين	٣١,٧٥٧	٤٩,٤	٧٥٢٤	٣٥,٤
بنات	٣٥,٦٠٥	٦٠,٢	٩٨٩٣	٥١,٥

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٣٩٨، الجدول ٢٣,٨.

أُدخل تعديل آخر على نظام الوحدات في امتحانات البغروت وتجزئة بعض الموضوعات الأساسية، فقد تم انتهاج نظام الوحدات في اللغة الإنكليزية والرياضيات، إذ يُوزع الامتحان على ثلاثة أقسام مختلفة من حيث المستوى، فالطالب الذي يتقدم إلى استمارات من نوع ١، ٢، ٣، يحصل على ثلاث وحدات في موضوع الرياضيات. أمّا من يتقدم إلى الاستمارات ٣، ٤، ٥ فيحصل على أربع وحدات تعليمية، وهكذا دواليك لغاية إمكان الحصول على خمس وحدات تعليمية، الأمر الذي يمنح الطالب ٢٠ علامة إضافية، والأمر نفسه يطبق على اللغة الإنكليزية. وتطلب الجامعات شهادة بغروت تحوي أربع وحدات لغة إنكليزية كحد أدنى للقبول؛ ولا يتم تصنيف هذه الشهادة بأنها علمية،

إلّا إذا كان الطالب حاصلاً على موضوع علمي بنسبة خمس وحدات، ورياضيات بنسبة ٤ وحدات، أي ما يساوي ٩ وحدات علمية، إلى جانب الموضوعات الأساسية في اللغة العبرية، والتاريخ، والمدنيات، وموضوعات داخلية إلزامية أُخرى، مثل التربية البدنية.

ساهم هذا التحديث كثيراً في منح الخريجين في معظمهم فرصة الحصول على شهادة البغروت، لكن لم يساهم في فتح أبواب الجامعات أمامهم، الأمر الذي زاد الفجوة بين المدارس العاجزة عن تأهيل الطلاب للهدف الرئيسي الذي يسعون له، وبين المدارس الجيدة التي يشكل خريجوها النخبة الأكاديمية في إسرائيل، ويلتحقون بالكليات الجامعية النخبوية، ويحتلون المناصب العليا في الاقتصاد والسياسة والجيش والمؤسسات الاجتماعية. والشيء نفسه حدث في جهاز التعليم العربي؛ فمع أن ٨٤٪ من الطلاب العرب يدرسون في المدارس والفروع الأكاديمية فإن مستوى التدريس فيها متدن. ويوجد ضمن هذا الجهاز عدد من المدارس الثانوية التابعة للكنائس المسيحية في حيفا والناصرة يؤهل معظم طلابه لاجتياز امتحانات البغروت، وكثيراً ما حدث أن المتقدمين اجتازوا كلهم البغروت بنجاح، بينما أغلبية المدارس العربية لا تستطيع أن تضمن نجاح أكثر من ٢٥٪ من الطلاب.

أخيراً، لا بد من الإشارة إلى عنصر جديد لم يكن ذا مغزى حتى التسعينيات من القرن الماضي، وهو ازدياد نسبة الطلاب الذين يمنحون تسهيلات معينة خلال تقدمهم لامتحان البغروت بحجة أنهم يعانون جرّاء عوائق في التعلم. وتتمثل هذه التسهيلات في: الحصول على وقت إضافي يبلغ ٣٥٪ من الوقت المحدد لتقديم المسابقات المتنوعة؛ إمكان الإجابة عن الأسئلة شفهياً بدلاً من أن تكون كتابة؛ خفض عدد أسئلة الامتحان. وفي حين بلغت نسبة الذين حصلوا على مثل هذه التسهيلات ٨,٢٪ من طلاب البغروت في سنة ١٩٩٨، وصلت النسبة إلى ٢٦,١٪ في سنة ٢٠٠٨ (تخطت ٣٩٪ في بعض المدن). ويبدو أنه لا توجد أي مقاييس موضوعية أو جدية في منح هذه التسهيلات، وهو ما ينعكس سلباً على قيمة شهادة البغروت نفسها. لكن من الضروري الإشارة إلى أنه إذا جرت المقارنة بين اليهود والعرب، يتضح أن نسبة الذين منحوا التسهيلات في المجموعة الأولى بلغت ٣١٪، في حين أنها لم تتعد ٨٪ في المجموعة الثانية (٣٪ فقط لدى الطلاب البدو).(٢٨)

(٢٨) Or Kashti, «1 in 3 Jewish Students Gets Special Dispensation on Bagrut,» *Ha'aretz* (English Edition), 9/12/2009.

(٤) التعليم المهني ـ التكنولوجي:

من الضروري التطرق إلى موضوع التعليم المهني ـ التكنولوجي نظراً إلى الأهمية الخاصة التي يحظى بها في إسرائيل، ونظراً إلى نتائجه ومضاعفاته الاجتماعية والاقتصادية والعسكرية. أولى المخططون لنظام التعليم في إسرائيل التعليم المهني أهمية خاصة لسببين: الأول، سد حاجة إسرائيل إلى القوى العاملة الماهرة الضرورية والحيوية لتطوير الصناعة، والقيام بمهمات أساسية في الجيش. والثاني، توفير مسار تعليم يستوعب الطلاب الذين لا يملكون مقومات التعليم فوق ـ الابتدائي لأسباب تتعلق بخلفياتهم الاجتماعية ـ الثقافية، أو لأسباب تعود إلى قدراتهم الشخصية وميولهم، وهكذا فُسح المجال أمام كثيرين منهم لإكمال دراستهم الثانوية.

تحول اسم هذا المسار من التعليم المهني إلى التعليم التكنولوجي، ثم إلى التعليم التكنولوجي ـ العلمي تماشياً مع التحولات التي مر بها. ففي البداية، كان الهدف منه تأهيل عمال مهنيين مهرة للعمل في الصناعة، ولا سيما صناعة المعادن، وأقيمت مدارس متخصصة على مستوى عال (عبارة عن ورشة تعليم). وفي أواسط الخمسينيات، أدخلت مهن الكهرباء والإلكترونيات والكومبيوتر، مع أن الصناعة لم تكن متطورة في ذلك الوقت. ومنذ سنة ١٩٦٣ بدأت مرحلة جديدة بإقامة المدارس الشاملة التي تجمع بين التعليم الأكاديمي والمهني، وأضيفت إليها مسارات كثيرة. وبدأت المرحلة التالية في أواخر الستينيات؛ ففي سنة ١٩٦٩، ألغيت شعبة التعليم المهني في وزارة المعارف، وأُنشئت مكانها شعبة التعليم التكنولوجي لمراحل التعليم كافة، ونُفّذ إصلاح شامل في الجهاز رافقه إدخال الصبغة الأكاديمية واستيعاب مهن «التكنولوجيا العالية». كذلك استحدث جهاز تأهيل الهندسيين والفنيين بعد التعليم الثانوي، وتم الاعتراف بهذه المهن كمهن متوسطة بين مهنة العامل الماهر ومهنة المهندس. وقد توسع تعليم العلوم الطبيعية والدقيقة.

شمل الإصلاح تقسيم المسارات والمستويات تقسيماً جديداً، وأدخلت مناهج تؤهل الطالب لنيل شهادة البغروت، الأمر الذي أدى إلى استيعاب أعداد كبيرة من الطلاب ذوي القدرات العالية والمتدنية على السواء. وجرت عملية تصنيف الطلاب في مرحلتين: في المرحلة الأولى تم فرزهم بين المسار الأكاديمي أو المهني، وفي الثانية وزعوا على المسارات والمستويات داخل المسار المهني نفسه. ومن الناحية العملية كان التصنيف في الحالتين مطابقاً لانتمائهم إثنياً. والمسارات الرئيسية في التعليم المهني هي:

(١) مسار مهني تطبيقي يؤهل الطلاب للحصول على شهادة إنهاء الفرع المهني، تمكنهم من الاندماج في سوق العمل بعد التخرج مباشرة.

(٢) مسار مهني عادي يؤهلهم للحصول على شهادة بغروت جزئية في بعض الموضوعات فقط، وعلى شهادة حكومية تشمل تصنيفهم مهنياً.

(٣) مسار مهني ثانوي ينقسم إلى مستويين: في المستوى الأول يستطيعون التقدم لامتحانات البغروت، والحصول على شهادة توازيها في التعليم الأكاديمي، بحيث يمكنهم متابعة دراستهم العليا بعد ذلك. أمّا المستوى الآخر، فيؤهلهم للحصول على شهادة بغروت جزئية، وعلى شهادة إنهاء الدراسة الثانوية بعد اجتياز الامتحانات الحكومية.

علاوة على هذه المسارات، يقدم بعض المدارس الثانوية المهنية برنامجاً لعامين دراسيين إضافيين (الصف الثالث عشر والصف الرابع عشر)، يؤهل الطالب للحصول على شهادة «فني» أو «هندسي» في موضوعات تكنولوجية متنوعة. وقد بدأت المدارس الثانوية الأكاديمية اتباع هذه الطريقة، وإضافة عام دراسي إلى الدراسة الثانوية (الصف الثالث عشر)، لتمكين الذين لم يتأهلوا منذ البداية للحصول على شهادة البغروت من اجتياز امتحاناتها. وهناك مدارس أُخرى تتبع نظام «الفرصة الثانية»، أي إعطاء الذين لم ينجحوا في امتحانات البغروت فرصة أن يدرسوا، خلال أربعة أشهر إضافية، الموضوعات التي لم يجتازوها، وتأهيلهم لتقديم الامتحانات في فصل الشتاء.

نتيجة تأثير إصلاح سنة ١٩٦٨، وإصلاح امتحانات البغروت سنة ١٩٧٩، الذي ألغى نظام التيارين أدبي/ علمي، واستحدث نظام الوحدات، هبط عدد الطلاب في التعليم التكنولوجي على المدى القصير، الأمر الذي أدى إلى طرح التساؤلات عن نجاعة الاستثمار فيه، وخصوصاً أن تكاليفه الباهظة تسبب انقطاع عدد كبير من الطلاب عن الدراسة. غير أن الحاجة إلى قوى عاملة ذات مهارات عالية تتصف بالمرونة المهنية، وتستطيع تلبية متطلبات الصناعة المتطورة أدت إلى جذب نوعيات جديدة من الطلاب ذوي القدرات العالية من الشرقيين والطلاب المتوسطين من الأشكناز، وخصوصاً أن زيادة ساعات التعليم النظري في مسار البغروت عززت فرص الخريجين للالتحاق بمعهد التخنيون. وفي الوقت نفسه، استمر الطلاب من الشرائح الاجتماعية الفقيرة في الالتحاق بالمسارين اللذين يؤديان إلى تقديم امتحان البغروت. من هنا فإن نتيجة الإصلاح أدت إلى توسيع الفجوة بين هذه المسارات، وبالتالي إلى توسيع الفجوة بين تحصيل الطلاب الشرقيين والطلاب الأشكناز.

مع هذه الإصلاحات المتلاحقة، توقف التعليم المهني عن القيام بدور التأهيل المهني، وتحول إلى جهاز تعليم عام يشمل التكنولوجيا التي، بدورها، تغير شكل تعليمها ومضمونه . فقد بدأت مرحلة التخصص بالإنتاج الذي يعتمد على الكومبيوتر ومعالجة المعلومات. ونصت توصية لجنة هراري في برنامج «محار ١٩٩٨»[(٢٩)] على عدم الفصل بين التكنولوجيا والعلوم، وعلى إدخال التعليم التكنولوجي في مراحل التعليم كافة، وعلى توحيد مناهج التعليم بالنسبة إلى الجميع. كما تم تصنيف العلوم من حيث أهميتها: الرياضيات؛ الفيزياء؛ الكيمياء؛ ثم علم الأحياء. وتطبيقاً للتوصيات، تم تجديد المناهج وإدخال التكنولوجيا إلى الصفوف الدنيا، وتوسيع القاعدة العلمية وإدخالها إلى الدراسة النظرية ـ الأكاديمية. وقد زاد عدد الطلاب في المساقات الغنية بالعلوم والمعارف من نسبة ١٨٪ في سنة ١٩٩٨، الى ٢٧٪ في سنة ٢٠٠٤، وهو تطور لم يشمل المدارس العربية في إسرائيل، نظراً إلى التكاليف الباهظة للنهوض بمثل هذه التخصصات. وتشير الأبحاث إلى أن طلاب المسار العلمي هم أكثر قبولاً في الجامعات، وتفوق معدلاتهم معدلات طلاب المسار التكنولوجي، إذ كانت نسبة الناجحين في امتحانات البغروت سنة ٢٠٠٦، ٧٣٪ من طلاب المسار التكنولوجي، في حين نجح ٨٣٪ من المتقدمين للامتحانات في المسار النظري.

جدول ٥

النسبة المئوية للطلاب اليهود والعرب في المرحلة الثانوية
بحسب الفرع عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩

الفرع	الطلاب اليهود		الطلاب العرب	
عام	١١٧,١٩٩	٪٤٢,١٠	٣٧,١٤٦	٪٤٧,٧٦
المهني ـ التكنولوجي (بما فيه الزراعي)	٢٣,٤٨٥	٪٨,٤٣	٤٣٧٦	٪٥,٦٣
متعدد المسارات	١٣٧,٧٠٩	٪٤٩,٤٦	٣٦,٢٥١	٪٤٦,٦١
مجموع الطلاب	٢٧٨,٣٩٣	٪١٠٠,٠٠	٧٧,٧٧٣	٪١٠٠,٠٠

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٣٩٠ - ٣٩١، الجدول ٨,١٧.

(٢٩) شلوميت عاميحاي، «محار ١٩٩٨ ـ تعزيز العلوم والتكنولوجيا»، في: براندس، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩ - ٢١٤.

بهذا تكون إسرائيل وصلت اليوم إلى نهاية مرحلة التأهيل المهني التخصصي في المرحلة الثانوية، بشكله التقليدي، وانتقلت إلى مرحلة التعليم العام. ولم يعد التعليم المهني أداة أو مساراً لتقدم الشرائح الضعيفة وحراكها.(٣٠) وتبرز هذه الظاهرة على نحو خاص في مدارس التيار الديني، إذ يشكّل الشرقيون ٨٨٪ من طلاب مدارس هذا التيار المهنية، و٩٤٪ من طلاب مدارسه الزراعية. كما أن الطلاب الذين يدرسون في الفروع المهنية، إنما يدرسون في معظمهم في المسارات التي لا تؤدي إلى شهادة البغروت.

خلقت المرحلة الجديدة مشكلة في المجال العسكري، إذ زود جهاز التعليم المهني - التكنولوجي الجيش نوعين من القوى العاملة. يشمل النوع الأول المهندسين والفنيين والباحثين والعلماء، ممن تم تأهيلهم تأهيلاً خاصاً لممارسة البحث العلمي والتكنولوجي في المستقبل (مثل مدرسة الهندسيين التابعة لجامعة تل أبيب ومدرسة بسمات التابعة للتخنيون). ويشمل النوع الثاني العمال المهرة اللازمين لأعمال الصيانة. لكن التحولات الجارية الآن سببت مشكلة تتعلق بنقص القوى العاملة من النوع الثاني (الصيانة)، فالجيش يحتاج إلى أصحاب المهن الميكانيكية والفنيين للصيانة، إذ كان يكيف نفسه ويضع خططه وفق منتوج جهاز التعليم كمياً ونوعياً. أمّا التغيير الجاري فيلزمه بوضع خطط جديدة، وربما يكون ملزماً بالقيام بمهمة التأهيل المهني بنفسه وبحسب ما يحتاج إليه.(٣١)

(٥) أطر التعليم البديل والتعليم المكمل:

يشمل جهاز التعليم في إسرائيل، إلى جانب أطر التعليم العادية التي عرضناها، عدداً من أطر التعليم الرسمية وغير الرسمية، التي تهدف إلى إثراء المعرفة العلمية لدى الطلاب والمتعلمين الكبار. وأشهر أطر التعليم البديل الرسمية هو التدريب المهني للطلاب الذين يتسربون من المدارس العادية الرسمية. ويمكن لهؤلاء أن يلتحقوا بمراكز التدريب المهني التي تقدم دورات مهنية مدة عام واحد أو عامين.

سن الكنيست قانوناً خاصاً بالشبيبة، هو قانون تعليم الشبيبة لسنة ١٩٥٣، الذي يضمن للمتسربين من المدارس حتى سن ١٨ عاماً حقهم في استكمال دراستهم وتدريبهم المهني خلال العمل. ويفرض القانون على أصحاب العمل السماح لهؤلاء بالدراسة في المؤسسات المختصة يوماً واحداً أو يومين في الأسبوع. وتشمل هذه المؤسسات: المدرسة

(٣٠) شارون، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢٥.
(٣١) المصدر نفسه، ص ٦٣٦.

الصناعية؛ المدرسة الصناعية المتعددة الأهداف؛ مدرسة الشبيبة المتعلمة؛ حلقات التدريب بمعسكرات الجيش؛ دورات خاصة بالشبيبة تعقدها مؤسسات متعددة. كما تشمل ١٢ فرعاً مهنياً، يدرّس فيها ١٠٣ مهن متنوعة. أمّا التعليم المكمل وغير الرسمي (أو غير المنهجي)، فهو مخصص لتلاميذ المدارس في مختلف المراحل، وتتولاه المراكز الجماهيرية، وحركات الشبيبة، وجمعية حماية الطبيعة، وبيت الطالب أو بيت الشبيبة. كما أن وزارة المعارف تقدم لطلاب المدارس دروساً مكملة من خلال التلفزة التعليمية، التي تبث خلال ساعات الدوام المدرسية.

يتضح من خلال عرض هذه الأطر أن كلاً من التعليم البديل والمكمل يشكل جزءاً مهماً من جهاز التعليم في إسرائيل، وهو يساهم في تنمية قدرات القوى العاملة، ويقوم بدور كبير في مجال الاستكمال وتدريب الشبيبة على المهن التي تتطلبها السوق انسجاماً مع التحولات التي تمر بها.

خامساً: التعددية في نظام التعليم

يهدف هذا القسم إلى توضيح كيف تعالج السياسة التربوية الإسرائيلية تعددية المجتمع الإسرائيلي المكون من سكان أصليين ومن مهاجرين أتوا من كل حدب وصوب. ثمة سؤالان مركزيان في هذا الصدد هما: إلى أي مدى تهدف السياسة التربوية الرسمية إلى صهر الأطفال والطلبة في بوتقة واحدة، وإلى أي مدى ترضى بتنمية شخصية ثقافية مميزة لدى كل مجموعة تتوق إلى ذلك؟

تشير أدبيات العلوم الاجتماعية إلى وجود فارق بين التعددية (Pluralism) والتعددية الثقافية (Multiculturalism). فالتعددية تصف واقعاً لمبنى اجتماعي ليس إلّا.(٣٢) أمّا التعددية الثقافية، فهي ترتكز في حد أدنى على المبادئ المركزية، مثل: الاستعداد لدى كل مجموعة لتقبل حق المجموعة الأُخرى في الاختلاف، أي المحافظة على ثقافتها والعيش وِفق نمط حياتها الخاص؛ الاحترام المتبادل من خلال تقدير واحترام الخصوصية الثقافية والقومية لكل مجموعة؛ الاعتراف بأهمية المواطنة المشتركة؛ محاولة خلق حد أدنى من القيم المشتركة للمجموعات كافة. غير أن الأمر ليس كذلك بالنسبة إلى إسرائيل. فالهوية

(٣٢) Norris Brock Johnson, «On the Relationship of Anthropology to Multicultural Teaching and Learning,» *Journal of Teacher Education*, vol. 28, no. 3 (1977), pp. 10-15.

الجماعية الإسرائيلية، بما فيها السلم القيمي والتربوي في الدولة، وضعت أسسها النخب الصهيونية في البلد، فهي، إذاً، تشكلت نتيجة موازين القوى السياسية والاقتصادية، وليس نتيجة اتفاق أو وفاق أو إجماع.(٣٣)

وقد كانت من شروط نجاح المشروع الصهيوني قدرته على التغلب على كثرة الهويات والمصالح المتعددة للمجموعات والأفراد من المهاجرين. لذا تم تجنيد التربية الصهيونية لخلق رواية وحيدة تعمل على محو الانتماء التاريخي والثقافي إلى بلاد الأصل لدى المهاجرين، وخصوصاً تلك الثقافات التي تعارضت مع مصالح الصهيونية، أو مع أهدافها.(٣٤) ووفق ذلك تم التعامل مع التوجهات غير الصهيونية جميعها على أنها معادية، وضمنها المجموعات اليهودية الاشتراكية، والمجموعات الليبرالية العلمانية والدينية منها. إذ إن شرط الهيمنة الصهيونية هو تحجيم واقع التعددية الثقافية بشكل منهجي، والتخلص من الهويات الخاصة، والعمل على محو الذاكرة الجماعية لدى المجموعات المتعددة من أجل أن تنسى رابطها التاريخي ببلادها الأصلية. وما كان لها إلّا أن تقوم بذلك لتقوية مشروعها التربوي في خلق «اليهودي الجديد».

بعد مرور مئة عام على الصهيونية، وأكثر من خمسين عاماً على قيام دولة إسرائيل، بقيت قضية التعددية الثقافية قضية مركزية مدرجة في جدول عمل جهاز التربية والتعليم في إسرائيل. وتعتمد قوة نفوذ الأيديولوجيا الصهيونية في الجهاز التربوي الإسرائيلي على سياسة الوحدة الثقافية، وعلى إلغاء الاختلاف والتباين الثقافي. لكن في هذا السياق، يشرح غور-زئيف أن هنالك تعددية ثقافية في التعليم الإسرائيلي، فثمة مجموعات يهودية واسعة موجودة عملياً خارج إطار «الجهاز الرسمي» إدارياً وأيديولوجياً. ونجد لدى المجموعات الدينية رفضاً قاطعاً للمعرفة الغربية المهيمنة. ويتمثّل التعبير عن هذا الرفض في استمرار عمل مختلف التيارات التعليمية وازدياد انتشارها وقوتها. بل نشهد في الأعوام الأخيرة اتساعاً في رقعة التعليم المستقل عن جهاز التعليم الرسمي أو الرسمي الديني، الأمر الذي أثار حفيظة القيمين على الجهاز، كما تبين ذلك من خلال توصيات لجنة دوفرات(٣٥) بضرورة الحد من تطوير ما يسمى التعليم المستقل في إسرائيل (أي

(٣٣) إيلان بابي، «المعاني التربوية للتعددية الثقافية في إسرائيل: بحث حالة البحث التاريخي» (بالعبرية)، (د.م.: د.ن.، ٢٠٠٢).

(٣٤) إيلان غور-زئيف، «فلسفة وسياسة وتربية في إسرائيل» (بالعبرية)، (حيفا: جامعة حيفا، ١٩٩٩)، ص ٢٢ - ٥٧.

(٣٥) وزارة المعارف والثقافة، مصدر سبق ذكره.

ذلك التعليم الذي تديره الجمعيات في المجتمع المدني). لكن قبل أن نتطرق إلى مظاهر التعددية التربوية لدى الوسط اليهودي في إسرائيل، من الضروري عرض تأثير السياسة التربوية الإسرائيلية في الأقلية الفلسطينية.

أ) التعددية على خلفية قومية

هل من الممكن أن تكون ثمة تربية تعترف بالتعددية الثقافية في دولة تعرّف نفسها بأنها أحادية القومية وتمتاز بالطبقية الإثنية القومية؟ اعتبرت الحكومات المتعاقبة في إسرائيل المواطنين العرب خطراً أمنياً، كما أن انتماءهم القومي والديني يشبه الانتماء لدى «العدو الفلسطيني»، الأمر الذي يخرج الجمهور العربي من الإجماع القومي الإسرائيلي، ولا يسمح بأن يتحول المجتمع الإسرائيلي إلى مجتمع مدني تعددي. وفي المقابل، هناك تزايد في رفض شرعية الحيز العام الإسرائيلي عند الجمهور العربي الفلسطيني، في ظل عملية «عصرنة» يمر بها المجتمع الفلسطيني، وتتمثل في ارتفاع المستوى الثقافي والممارسة السياسية، وفي تطور قيادة قطرية شابة بديلة من القيادات التقليدية. انطلاقاً من هذا الواقع، لم تكن سياسة التعليم المتعلقة بالعرب في إسرائيل مبنية يوماً على الاعتراف بحقهم في تطوير هويتهم وتحصيلهم العلمي في ظل تعددية ثقافية إسرائيلية، وإنما أنشأت الدولة جهاز تعليم خاصاً بالعرب (فصل عنه التعليم الدرزي لاحقاً)، وليس في الإمكان الادعاء أن هذا الإجراء هو تطبيق لفكرة التعددية كحق، وإنما هو إجراء فرضته السلطات في تفصيلاته كافة، وهو كذلك عزل مفروض من المرحلة المبكرة في رياض الأطفال حتى نهاية المرحلة الثانوية، إذ لا يبقي للفرد فرصة الخيار، فالتعددية هنا هي تعددية «إجبارية».

إن العزل في جهاز التعليم وفي منهاج التعليم تستغله المجموعة المهيمنة كآلية للسيطرة على مجموعات الأقلية.(٣٦) ففي حين يركز جهاز التعليم العبري على التوجه القومي-الصهيوني، فإن جهاز التربية والتعليم العربي خال من أي توجه قومي عربي، أو وطني فلسطيني، بناء على الفرضية التي تعتبر العرب «خطراً أمنياً»، وأنهم قد يعملون على زعزعة الاستقرار في الدولة. وبصورة عامة، انعكس عدم التماثل في أهداف كل من التعليم العربي والتعليم العبري في الموضوعات التعليمية المتعددة، وخصوصاً في

(٣٦) J.W. Schofield, «School Desegregation and Intergroup Relations: A Review of the Literature,» In G. Grant, ed., *Review of Research in Education,* vol. 17, no. 1 (1991), pp. 335-405.

موضـوع تدريـس اللغـة العربيـة واللغـة العبريـة، وذلك بما للغة من أهمية كمركب مركزي في الثقافة والهوية.[37] ويتبين من دراسة أجراها ماجد الحاج عن مناهج تدريس اللغة العربية واللغة العبرية في المدارس اليهودية والعربية، أن جهاز التعليم الإسرائيلي لم ينجح في خلق قاسم مشترك للتعددية الثقافية. ففي حين عمل التعليم في المدارس العربية من أجل سيطرة الثقافة العبرية وسيادتها، لم يكن هنالك أي محاولة لتعريف الطالب اليهودي بالثقافة والتاريخ والحضارة العربية أو الإسلامية من خلال كتب التدريس، أو كما يقول الحـاج: «يمكـن التوصـل إلـى نتيجـة أن التوجـه الذي تبناه جهاز التعليم الإسـرائيلي حتى اليوم كان توجهاً تربوياً ذا مركزية إثنية وليس تعددية ثقافية، أمّا في المدارس العربية فكان التوجه لتعددية ثقافية مسيطرة.»[38]

وفيمـا يتعلـق بالثقافـة العربيـة، عمـل جهـاز التربيـة والتعليم قدر المسـتطاع على ألّا يسـاهم تدريـس اللغـة العربيـة فـي تقويـة الانتمـاء القومي لدى الطلبة وتعزيزه. ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف تم تعريف أهداف التعليم العربي بشكل عام ومبهم مع تجاهل العوامل القومية.[39] وتشير مراجعة مضامين التدريس أنه ولمدة أعوام عديدة، لم يدرس الطلبة العرب موضوعات أدبية كتبها أدباء وشـعراء فلسـطينيون، وبالذات أولئك الشـعراء الذين أصبحوا رمزاً للحركة الوطنية الفلسـطينية، أمثال محمود درويش. وفي المقابل تم التركيز في تدريس اللغة العبرية في المدارس العربية على إطلاع الطلبة العرب على الثقافة والتاريخ اليهوديين. وفـي المـدارس العبريـة تـم التركيز في تدريس اللغة العبرية على أنها رافعـة للانتمـاء القومـي، ولتعزيـز الهويـة القوميـة. أمّا فيمـا يتعلق بتدريس اللغة العربية في المـدارس العبرية، فالهـدف هـو إكسـاب الطالـب معرفة أساسـية في اللغـة وآدابها، وذلك لتحقيق متطلبات آنية للتعامل مع الواقع العربي،[40] وبالذات مع قضايا متعلقة بالصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وتنعكس هذه السياسة أيضاً في تدريس موضوع التاريخ للطلاب العرب في منهاج

(٣٧) ماجـد الحـاج، «التعليـم لـدى العـرب في إسـرائيل: سـيطرة أم تغيير اجتماعي» (بالعبريـة)، (القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٦).

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) محمد أمارة، «النسيج اللغوي الاجتماعي للفلسطينيين في إسرائيل» (د.م.: د.ن.، ٢٠٠٢).

(٤٠) ماجد الحاج، «التربية للتعددية الثقافية في إسـرائيل في ظل عملية السـلام»، في: مناحم مانتفر وآخرون (محـررون)، «تعدديـة ثقافيـة فـي دولـة ديمقراطية ويهوديـة» (بالعبريـة)، (تل أبيب: جامعـة تل أبيب، ورموت، ١٩٩٨).

يتعقب تاريخ اليهود منذ أيام مملكة داود حتى دولة إسرائيل. وأمّا تاريخ الثقافات والشعوب الأُخرى فقد دمج في مسـيرة تاريخية هي في الأسـاس تاريخ اليهود، من الأمثلة لذلك، في الصف السادس: الشرق الأوسط القديم والعالم الكلاسيكي؛ من التاريخ الإسرائيلي: تكّون الشعب الإسرائيلي؛ فترة الهيكل الأول؛ الهيكل الثاني. وفي الصف الثامن: العصر الحديـث حتـى نهايـة الحـرب العالميـة الأولـى؛ من التاريخ الإسـرائيلي: تاريخ اليهود في أوروبا، وفي سـائر الشـتات حتى بداية الحركة الصهيونية؛ اليهود خلال الحرب العالمية الأولى؛ استيطان اليهود في أرض إسرائيل حتى نهاية الحرب العالمية الأولى.

ب) التعددية على خلفية أيديولوجية

أمّا فيما يخص السياسة التعليمية داخل الوسط اليهودي، فقد كان هناك تعددية في جهاز التعليم الحكومي نفسه تتمثل في استقلالية التعليم الحكومي الديني، وإلى حد كبير جهاز التعليم الخاص بالكيبوتسات. ويمكن التمييز بين نوعين من التعددية: في حالة التعليم الحكومي ـ الديني والكيبوتسات، تعني التعددية البقاء داخل حدود المجتمع، وحتى في مركزه، والتشديد على الصهيونية كقاسم مشترك؛ أمّا في حالة الحريديم فالتعددية تعني البقاء خـارج حـدود المجتمـع. لكـن مـا يميـز حالة الحريديم من حالة العرب، هو أن المجموعة الأولـى انتزعـت حقهـا فـي التعدديـة والاختـلاف في تعليم أبنائها. وتم تجسـيد هذا الحق على المستوى التنظيمي، وعلى مستوى المناهج ومضامين التعليم.[41]

فيما يلي نعرض أهم خصائص التيارات الأيديولوجية في جهاز التعليم العبري.



(١) التعليم الديني:

تعـود بدايـات التعليـم الدينـي إلـى الشـتات اليهـودي فـي أوروبـا. وكان هذا التعليم حريدياً في أساسه، كردة فعل على الانخراط والذوبان في المجتمعات الأوروبية ودول المهجر الأُخرى وحتى في فلسطين. لذلك ركز، منذ بدايته، على التربية لا على التعليم. فالهدف منه ليس اكتساب مهنة، وإنما ترسيخ القيم الدينية اليهودية.

في سـنة ١٩١٨، وصل عدد المدارس الدينية الحريدية إلى ٢٧ مدرسـة، تعلم فيها نحـو ٢٦٠٠ طالـب. وفـي سـنة ١٩٢٠، قـرر مؤتمـر لنـدن منـح التعليم الديني اسـتقلالية،

(٤١) تسـفي لام، «فكـرة التعدديـة وتطبيقاتهـا فـي التعليم الإسـرائيلي»، في: إيلان غـور ـ زئيف (تحرير)، «التعليم في عصر الخطاب ما بعد ـ الحداثي» (بالعبرية)، (القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٦)، ص ٢٠٧ – ٢٢٠.

وشكل هذا القرار أساساً للاتفاقات اللاحقة بين الجانبين، والتي تم تشريعها في قانون التعليم الحكومي لسنة ١٩٥٣.[٤٢] وإذ ذاك بدأ التمييز بين تيار همزراحي (تحول إلى حزب المفدال لاحقاً) الذي بقي داخل الإجماع الصهيوني، وتحول إلى تيار تعليم رسمي، وبين التيار الديني الحريدي الذي بقي مستقلاً. على هذا الأساس ينقسم التعليم الديني إلى تيارين رئيسيين: تيار التعليم الحكومي ـ الديني، وتيار التعليم الحريدي.

أ ـ تيار التعليم الحكومي ـ الديني

١ ـ تطور التعليم الحكومي ـ الديني وواقعه: حتى إعلان الدولة، أقيمت ثلاث يشيفوت[٤٣] تابعة لتيار همزراحي. وكانت منظمة بني عكيفا هي المنظمة الطليعية التي أقيمت إلى جانب منظمة شبيبة همزراحي «نوعم». كما أقام التيار عدداً من رياض الأطفال والمدارس الحديثة. وفي سنة ١٩٤٨، تعلم ١٦٪ من أطفال الروضة، و٢٥٪ من تلاميذ المدارس الابتدائية في مؤسسات دينية. كذلك كان هناك أربع كليات ومعاهد لتأهيل المعلمين والمعلمات.[٤٤] وبعد قيام الدولة، أقام التيار العمالي تياراً تعليمياً دينياً منافساً سماه «بشاط دتي» (القسم الديني). كذلك أقامت حركة حباد الحريدية شبكة تعليم خاصة بها. وبهذا أصبح هناك ٧ تيارات في جهاز التعليم: أربعة منها معترف بها (العام، والعمالي، والحكومي ـ الديني، والتعليم المستقل)؛ بشاط دتي؛ حباد؛ مدارس غير تابعة لتيار محدد.

وفي سنة ١٩٥٣، وصل عدد مؤسسات همزراحي إلى أكثر من ٣٠٠، كان يتعلم فيها نحو ٥٥,٠٠٠ طالب في مختلف المستويات والمراحل.[٤٥] وأقر قانون التعليم لسنة ١٩٥٣ استقلالية جهاز التعليم الحكومي ـ الديني، ليقوم بإدارته «مجلس التعليم الحكومي ـ الديني». وهناك مدير عام لشعبة التعليم الديني في الوزارة، له صلاحيات المدير العام للوزارة نفسها. وفي سنة ١٩٥٤، انضمت ٨٤ مدرسة تابعة لـ «بشاط دتي» العمالي إلى التيار الحكومي ـ الديني، وكذلك ٢٠ مدرسة من أغودات يسرائيل، ومؤسسات

(٤٢) يهودا كيل، «أسس، تاريخ، تخبط التعليم الحكومي ـ الديني وتوسعه»، في: يهودا عزرائيلي (تحرير)، «التعليم الديني في سن بلوغه: ثمانون عاماً من التعليم الديني ـ القومي في أرض إسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: مركز التعليم الديني في إسرائيل، ١٩٨٦)، ص ١٦٦.

(٤٣) للتوسع بشأن تاريخ التعليم ومضمونه في المدارس الدينية (يشيفوت)، انظر: مناحم كلاين، «بار ـ إيلان: أكاديميا ودين وسياسة» (بالعبرية)، (القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٨).

(٤٤) كيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٧١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٨١.

أُخرى غير تابعة لتيارات محددة. وبهذا يمكن القول إن التعليم الحكومي ـ الديني يضم جماعات دينية متنوعة.

في أعقاب سن القانون، أقام المركز العالمي لهمزراحي مركز التربية الدينية في إسرائيل كهيئة شعبية تمثل أهالي الطلاب. ويقوم المركز بتوفير ساعات إضافية للتعليم التوراتي، فضلاً عن الساعات الرسمية، كما أنه ينظم مخيمات صيفية توراتية، ويقيم فعاليات دينية بعد يوم الدراسة داخل المدرسة وخارجها، وينشئ مكتبات دينية بالتعاون مع وزارة الأديان. وبدأ المركز، منذ سنة ١٩٧٣، بإدخال رجال دين (ربانيم) للتعليم في المدارس. كما بادر إلى إنشاء المدارس، وأسس صناديق منح لطلاب الثانوي وفوق الثانوي. وفي سنة ١٩٨٥، أقام معهد الصهيونية المتدينة، وهو يمارس نشاطاً فعالاً في استيعاب المهاجرين الجدد.[٤٦] وحتى أواخر الخمسينيات، تعلم نحو ألف طالب في اليشيفوت الثانوية. وفي سنة ١٩٦٠، أقيمت أول يشيفاه للإناث وتدعى «أولباناة». وبحسب معطيات سنة ١٩٩٨، هناك ٥٤ يشيفاه ثانوية للبنين، و٣٣ أولباناة للبنات، و١٢ أولباناة تابعة لمنظمة بني عكيفا. ووصل عدد الطلاب في جميع المؤسسات إلى ٣٣,٠٠٠ طالب.[٤٧] ويختلف جهاز التعليم الحكومي ـ الديني عن سائر التيارات في أن مدارس الإناث والذكور منفصلة.

٢ ـ منهاج التعليم الحكومي ـ الديني: تدرّس المدارس الدينية منهاجاً خاصاً في موضوعات اليهودية والتراث الفكري الديني. وهناك جزء من النصوص في موضوعات التاريخ والمدنيات والأدب وأرض إسرائيل، مطابق لما يدرّس في الجهاز الحكومي العام، بينما هناك جزء آخر خاص بالمتدينين. هذا ويتم تأهيل المعلمين المتدينين في مؤسسات خاصة بهم، كما تضاف إلى الدراسة اليومية حلقات ودورات لدراسة التوراة بعد الدوام.[٤٨]

تختص اليشيفاه بتعليم التوراة والتلمود والشريعة والفقه. ومنذ أوائل الخمسينيات، استُخدمت في اليشيفاه نصوص من فكر الحاخام كوك، والتي تحولت في الستينيات إلى موضوع تدريس للمراحل العمرية كافة. وتؤكد النصوص مركزية أرض إسرائيل، وأهمية

(٤٦) إليميلخ لاندنر، «مركز التعليم الديني في إسرائيل: صراعات وتحديات»، في: عزرائيلي (تحرير)، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٥.

(٤٧) يعقوف كاتس، «اليشيفوت الثانوية وأولبانات تعليم الإناث في جهاز التعليم فوق الابتدائي»، في: بيلد (تحرير)، مصدر سبق ذكره، المجلد الثالث، ص ١٠٢٧.

(٤٨) متتياهو دغان، «التعليم الحكومي ـ الديني: التوجهات، تطورها وتجسيدها»، في: بيلد (تحرير)، مصدر سبق ذكره، المجلد الثالث، ص ١٠١٤.

العودة إليها، وتقديس فكرة بقائها كاملة، والاستيطان فيها.(٤٩) وساهم فكر الحاخام كوك بالذات في تبني اليشيفوت أيديولوجيا دينية ـ قومية منذ قيام الدولة، تعززت وتطرفت مع مرور الوقت، بحيث تحولت اليشيفوت إلى بؤر للتعصب الديني ـ القومي في العقود الماضية. وساهم في ذلك أن اليشيفاه عادة تكون مدرسة داخلية، ثم وتحت ضغط مارسه الأهالي تحولت إلى مدارس عادية بدوام يومي، أمّا يشيفوت الإناث فهي نصف داخلية، أي تمضي الطالبة فيها ليلتين في الأسبوع.(٥٠)

ب- تيار التعليم الحريدي:

حتى قيام الدولة، تركز التعليم الحريدي في صفد وطبرية والقدس. وبعد قيامها، دخل ضمن اتفاقية الوضع الراهن بين بن ـ غوريون والمتدينين. واتفق على الاعتراف بهذا التيار وتسميته «التعليم المعترف به غير الرسمي»، وقد حصل على دعم حكومي وصل إلى ٦٠٪ من نفقاته، بينما اعتمد كثيراً على تمويل أهالي الطلاب، وعلى التبرعات.(٥١) وفي الوقت نفسه هناك مدارس أُخرى تسمى «مدارس خاصة» لا تحصل على تمويل حكومي، وهي مؤسسات تعليم من الحضانات والتعليم الابتدائي وفوق الابتدائي ومعاهد معلمين ومعلمات وجميعها على شكل يشيفوت، وتضاف إليها مؤسسات التعليم التابعة لحركة شاس في إطار جمعية نبع التعليم التوراتي.

وصل عدد الطلاب في رياض التعليم الحريدي عام ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٢٤,٠٠٠ طفل (التيار المستقل ونبع التعليم التوراتي)، بينما بلغ عدد الطلاب في التعليم الابتدائي (الأول حتى الثامن) ٢٩,٠٠٠ طالب، وفي اليشيفوت (فوق الثانوي) ٣١,٠٠٠ طالب. وقد تضخم عدد طلاب هذا الجهاز تضخماً كبيراً في التسعينيات، وخصوصاً مؤسسات حركة شاس التي ارتفع عدد الطلاب فيها في الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٨ بنسبة ٢٧٪.(٥٢) إن

(٤٩) ديانا سيلبرمان ـ كيلر، «التعليم في مجتمع متعدد الثقافات: حالة التعليم الحكومي ـ الديني»، في: «تعليم الثقافة في مجتمع متعدد الثقافات» (بالعبرية)، (القدس: الجامعة العبرية ـ كلية التربية، ٢٠٠٠)، ص ١٤٦.

(٥٠) كاتس، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢٩.

(٥١) بنيامين شيشرانسكي، «التعليم الحريدي ـ تراث سيناء في أيامنا: الخلفية الفلسفية والفكرية للتعليم الحريدي»، في: بيلد (تحرير)، مصدر سبق ذكره، المجلد الثالث، ص ١٠٣٥ - ١٠٦٠.

(٥٢) فاردا شيفر، «جهاز التعليم الحريدي في إسرائيل ـ التمويل والتفتيش والرقابة» (بالعبرية)، (القدس: معهد فلورسهايمر لأبحاث السياسات، ١٩٩٨)، ص ١٠.

بعض هذه المدارس معترف به، لكنه غير رسمي، وبعضها «معفى»، أي أن الأهل غير خاضعين لقانون التعليم الإلزامي. كما توجد مؤسسات تعليم تسمى «كوكيل»، وهي عبارة عن يشيفاه للرجال المتزوجين، ارتفع عدد الطلاب فيها من ٣٦,٠٠٠ طالب سنة ١٩٩٠ إلى ٧٣,٠٠٠ طالب سنة ١٩٩٧، هذا إضافة إلى ٦٠٠٠ طالب يدرسون نصف دوام. وهؤلاء جميعاً لا يعملون، ويعتاشون على مخصصات الضمان الاجتماعي.(٥٣)

تتلقى هذه المؤسسات دعماً حكومياً، وهو ما يسمح لها بالتمتع بأوضاع تعليم أفضل كثيراً من المتوفرة في المدارس الأُخرى. فحجم الصف لا يتعدى ٢٣ طالباً في مقابل ٢٩ طالباً في التعليم الحكومي، وحجم المؤسسة يبلغ في المعدل ١٧٢ طالباً، في مقابل ٣٥٨ طالباً، كما يظهر ذلك في معدل عدد الطلاب في مقابل كل معلم، إذ يصل العدد إلى ١٩ معلماً في التعليم الحكومي، و١٥ معلماً في التعليم المستقل، و١٣ معلماً في مؤسسات حركة شاس. كذلك يتلقى الطالب في التعليم الحكومي ما معدله ١,٣٦ ساعة تعليم في مقابل ١,٥٦ ساعة في التعليم المستقل، وساعتين كاملتين في مؤسسات حركة شاس.(٥٤) ويدرس ٤٢٪ من طلاب التعليم فوق الابتدائي الحريدي (٣١,٣٨٠) في مدارس داخلية، الأمر الذي يمنحهم امتيازات إضافية، ويرفع تكاليف تعليمهم. فبينما كان الإنفاق على كل طالب فوق الثانوي في إسرائيل يبلغ ١١,٠٠٠ شيكل في سنة ١٩٩٧، أصبحت تكلفة الإنفاق على الطالب في المدارس الداخلية ١٧,٠٠٠ شيكل. لذلك فالحريديم يحصلون على ميزانيات أعلى كثيراً، وخصوصاً من وزارة الأديان. كما أن هذا المبلغ لا يشمل دعم وزارة المعارف لفعاليات هذه المدارس المتعددة، إضافة إلى الميزانيات التي تخصصها السلطات المحلية ووزارة العمل والرفاه الاجتماعي.(٥٥)

تدعم وزارة المعارف ٤١ جمعية حريدية تقدم دروساً دينية خارج أطر التعليم الرسمية، كما تنفق على تعليم التراث اليهودي للقادمين الجدد. وفي سنة ١٩٩٤ أقيمت شعبة خاصة بالتراث الحريدي. أمّا دعم وزارة الأديان لمختلف أطر التعليم وصوره، فقد وصل سنة ١٩٩٨ إلى ٩٦٠ مليون شيكل، ويساوي ٦٢٪ من ميزانية الوزارة.(٥٦)

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١١.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٥٦) مراقب الدولة، «التقرير السنوي لسنة ١٩٩٦، رقم ٤٧» (بالعبرية)، (القدس: مكتب مراقب الدولة، ١٩٩٦)، ص ٢٩٤ - ٣١٩.

أمّا فيما يخص الأبنية، فلم تبدأ وزارة المعارف بتمويل البناء لجهاز التعليم الحريدي إلّا سنة ١٩٩٧، إذ تم بناء ما نسبته ١٦٪ من مجموع ١٣٢٥ صفاً، لكن نصيب الجهاز الفعلي وصل إلى ٢٦٪، بسبب الإضافة التي أقرت له طبقاً للاتفاق على إقامة الائتلاف الحكومي.(٥٧) وفي مقابل الدعم الذي يحصل عليه الحريديم، تفرض وزارة المعارف رقابة على تطبيق شروطها بالنسبة إلى منهاج التعليم وتعيين المعلمين.(٥٨)

(٢) التعليم في الكيبوتس:

تملك الحركة الكيبوتسية مدارس محلية في الكيبوتسات المتعددة، لكن أغلبية مدارسها الثانوية هي مدارس مناطقية، يتجمع تلاميذها من عدد من الكيبوتسات. وظلت مدة الدراسة في هذه المدارس عامين لفترة طويلة، في حين رفضت أن يتقدم تلاميذها لامتحانات البغروت، حتى بدأ بعض مدارس الكيبوتسات التابعة لحزب العمل توفير فرصة التقدم للامتحانات للراغبين فيها منذ ستينيات القرن الماضي. أمّا مدارس كيبوتسات حزب مبام، فقد استمرت في رفضها حتى الأعوام الأخيرة، لكن تزايد عدد الأفراد الذين يرغبون في مواصلة التعليم الجامعي اضطرها إلى توفير فرصة الحصول على شهادة البغروت للتلاميذ كافة.

وهكذا اختفى بعض المظاهر التي كانت تميز التعليم في الكيبوتس، مثل النوم المشترك، وتحول التعليم من تعليم كيبوتسي خاص إلى تعليم يدمج بين تيارات متعددة، وأخذ التلاميذ يأتون من تجمعات سكنية متنوعة، ويشكلون أحياناً الأكثرية في المدرسة. كما تغيرت وظيفة المعلم من مربّ وقائد إلى متخصص ومهني، وانتقل التعليم من تعليم منفتح وشخصي إلى تعليم رسمي، إلى جانب محاولة اختيار وحدات تعليم خاصة تحافظ على التميز والاستقلالية في المنهاج. كذلك حدث تحول في منهاج وأساليب تأهيل المعلمين، وتم القبول بالمعايير الأكاديمية.(٥٩)

ج) تعددية بيئية ـ اجتماعية

حتى الثمانينيات، كان جهاز التعليم مركزياً، ويرفع شعار الدمج بين فئات المجتمع، ويشدد على أن التعليم الحكومي ذو توجه جماعي، ويؤكد المساواة في خدمات التعليم.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٤.
(٥٨) شيفر، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.
(٥٩) موشيه كيرم، «التعليم في الكيبوتس: وضع الخصوصية كوضع الحلم»، في: بيلد (تحرير)، مصدر سبق ذكره، المجلد الثالث، ص ١١٦٧.

لكنه لم يحقق هذا الهدف بسبب التفاوت الواضح في توظيف الموارد بحسب التجمعات السكنية التي تعكس تجمعات إثنية، وفي تفضيل بعض القطاعات على حساب غيرها. كما أن الجهود التي بذلت لتغيير الواقع بواسطة الإصلاحات المتعددة لم تحقق غاياتها، لكن الوضع لم يتوقف عند هذا الحد، فالتطورات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي حدثت في إسرائيل منذ قيامها أدت إلى زيادة الفرز الاجتماعي والأيديولوجي بين الجماعات ذات الموارد المتباينة، والذي انعكس بوضوح في جهاز التعليم من خلال توظيف موارد الأهالي في تعليم أبنائهم، وحتى في المبادرة إلى إقامة مؤسسات تعليم من أنواع جديدة.

(١) التعليم الرمادي:

هو تعليم بواسطة برامج تضاف إلى المنهاج التعليمي الرسمي المقرر من الوزارة، إذ يقع بين التعليم الرسمي والتعليم الخاص في إطار المدرسة، لكن الوزارة لا تبادر به ولا تموله من ميزانياتها، وإنما تأتي المبادرة إلى إضافة هذه البرامج، عادة، من الأهالي، أو من مؤسسات أُخرى. ومن أسباب تطور التعليم الرمادي إعفاء المقتدرين من رسوم التعليم بحسب القانون، إذ أصبح التعليم الثانوي مجانياً، وهو ما مكّن الأهالي من التوظيف في برامج تعليم إضافية. وقد بدأت هذه الظاهرة في مدارس وسط إسرائيل، ووجد غازييل أن هناك تعليماً رمادياً بتمويل من الأهل في ٣٨٪ من المدارس الابتدائية، ثم انتشر حتى الأطراف وشمل التعليم العربي.(٦٠) وقد تضاعف مدى التعليم الرمادي في الفترة ١٩٨٨ – ١٩٩٣، وارتفعت نسبة المدارس التي تستخدم برامج إضافية إلى ٦٣٪ (٩٥٪ في تل أبيب، و ٣١٪ في قضاء حيفا). أمّا في القطاع العربي، فوصلت النسبة إلى ٣٥٪ من المدارس، لكن نسبة من يساهم في النفقات من الأهالي هي ١٠٪ فقط في مقابل ٣٥٪ من المدارس في إسرائيل عامة.(٦١) وإلى جانب الأهالي، يشارك في تمويل البرامج السلطات المحلية والمراكز الجماهيرية والكيبوتس.

(٢) المدارس المحلية المتخصصة:

إضافة إلى المدارس المصنفة ضمن التيارات الثلاثة الأساسية، بدأت في إسرائيل ظاهرة إقامة مدارس ابتدائية محلية، أغلبيتها ذات توجه أيديولوجي، فقد أقيم المئات من

(٦٠) Gaziel, op. cit., p. 76.
(٦١) إريك كوهين وعينات كوهين، «التعليم الرمادي في إسرائيل في التسعينيات» (بالعبرية)، (القدس: لايسس ـ مركز بحث جهاز التعليم، ١٩٩٦)، ص ٣٣.

هذا النوع، وهي تشمل حضانات ورياض الأطفال، والصفين الأول والثاني فقط. وتتّبع هذه المدارس أساليب خاصة في التربية، تتميز بمشاركة الأهالي بشكل مكثف في العملية التربوية والتعليمية وتهدف، عادة، إلى ترسيخ قيم معينة في سن مبكرة، مثل القيم الدينية، أو قيم الكيبوتس، أو الديمقراطية، أو أنها تهدف إلى تنمية مواهب وميول معينة (الفنون، والعلوم، وخصوصاً المواهب الفنية لدى الأطفال).[٦٢] ويذكر أنه في العام الدراسي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ تعلم في أطر للتلاميذ الموهوبين ١٢,٠٨٩ تلميذاً، وهذا العدد يمثل ١٪ - ٣٪ من التلاميذ في المدارس. وتعتبر المدارس المتخصصة إحدى الصور المتطرفة للتعليم الرمادي، وتعتبر فوق مناطقية (تسجيل الطلاب ليس بحسب مكان السكن). وقد أدت هذه التطورات إلى زيادة حدة التناقض بين سياسة الدمج والفرص المتساوية من جهة، وبين الانتقائية والمنافسة من جهة أُخرى.

(٣) التعليم لذوي الحاجات الخاصة:

تعامل جهاز التعليم الإسرائيلي مع فئات معينة من التلاميذ بصفتها ذات حاجات خاصة، وأنشأ مؤسسات تعليم متخصصة لتلبية هذه الحاجات. ومن أهم الفئات المعنية التلاميذ الذين يعانون تخلفاً معيناً. فإلى جانب المدارس الابتدائية العادية، هناك مدارس للتعليم الخاص يلتحق بها التلاميذ الذين يعانون إعاقات لا تسمح لهم بالدراسة في إطار واحد مع التلاميذ العاديين. كما تضم المدارس الابتدائية داخل أسوارها صفوفاً خاصة للتلاميذ الذين يعانون إعاقات عقلية أو نفسية. وبدأ التعليم الخاص منذ إنشاء جهاز التعليم، وفي سنة ١٩٨٨ سن الكنيست قانوناً خاصاً يضمن حقوق هؤلاء الأطفال في التعلم، ويحدد هدف التعليم الخاص أنه موجه إلى تحسين قدرات الأولاد المعوقين، أو غير العاديين، الجسدية والعقلية والنفسية والعلمية، من أجل تأهيلهم للاندماج في سوق العمل، والاعتماد على الذات، ويحق لهؤلاء جميعاً من سن ٣ أعوام إلى ٢٠ عاماً الاستفادة من خدمات التعليم الخاص.[٦٣] ومنذ سنة ١٩٩٤، أصبحت شعبة التعليم الخاص مستقلة.

يلاحَظ وفق الإحصاءات أن التعليم الخاص في جهاز التعليم الإسرائيلي حظي بمكانة خاصة مع الزمن. فتشير المعطيات إلى أنه في العام الدراسي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩

(٦٢) Gaziel, op. cit., pp. 77-78.

(٦٣) عوفر براندس وفارلا نيشر، «متساوون وغير منفصلين: التلاميذ ذوو الحاجات الخاصة»، في: براندس، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.

بلغ عدد التلاميذ من ذوي الحاجات الخاصة في المرحلة الابتدائية وفوق الابتدائية ١٠٦,٢٤٤ تلميذاً،[٦٤] وهو ما يمثل نسبة ١٥٪ من مجموع التلاميذ.[٦٥] أمّا نسبة الطلاب العرب في التعليم الخاص، فتبلغ ٥,٣٦٪ من مجمل الطلاب العرب، الأمر الذي يشير إلى عدم مساواة في عملية المسح وتقديم الموارد المخصصة في المدارس العربية مقارنة بالمدارس اليهودية، إلى جانب عدم الوعي الكافي لدى الأهل بضرورة التعرف على الحالات المحددة، وتسخير هذا القانون لخدمة الطلاب ذوي الحاجات الخاصة.

(٤) المدارس الداخلية:

اعتبر جهاز التعليم أن المهاجرين الجدد وأبناءهم ذوو حاجات خاصة، ويفترض الاعتناء بهم على هذا الأساس، إضافة إلى الطلاب الذين لا تمكّنهم أوضاعهم العائلية من التعلم في المدارس الخاصة. وتتبع المدارس الداخلية في معظمها منظمة «عليات هنوعر» (هجرة الشبيبة)، وقليل منها يتبع منظمات تطوعية أُخرى. ووصل عدد المدارس الداخلية في العام الدراسي ١٩٩٦/ ١٩٩٧ إلى ٢٤١ مدرسة، يتعلم فيها نحو ٤١,٠٠٠ تلميذ، معظمهم (٣٥,٠٠٠) في صفوف المرحلة الثانوية، ويشكلون ١٤٪ من طلاب هذه المرحلة. وهناك جزء كبير منها يشيفوت، ينحدر تلاميذها في أغلبيتهم من أصل شرقي (٦٦٪). وتمتاز إسرائيل بكثرة المدارس الداخلية،[٦٦] باعتبارها الأسلوب الأنجح من غيره في إعادة تنشئة الأولاد وتهيئتهم للتأقلم في إسرائيل، وتجنيد الخريجين للاستيطان، والخدمة العسكرية، والدمج الاجتماعي، وتهيئتهم للقيام بأدوار قيادية، وإدارة الاقتصاد في المجتمع الجديد. أمّا بالنسبة إلى الشرقيين فهو أسلوب لإصلاح الشبيبة «الذين تشوهت هويتهم، أو أنهم بحاجة إلى الرعاية لضمان تحصيلهم العلمي الملائم.»[٦٧]

(٦٤) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٨» ص ٣٨٩، الجدول رقم ٨,١٧.

(٦٥) موقع وزارة التربية والتعليم (الدخول في ١٨/ ٨/ ٢٠٠٩).
http://cms.education.gov.il/EducationCMS/Units/Gifted/Madiniyut/ststis.htm

(٦٦) Meir Uri Gottesman, ed., *Recent Changes and New Trends in Extrafamilial Child Care: An International Perspective* (London: Whiting and Birch, 1994).

(٦٧) يوحنان وُزنر، «نوعية الحياة في المدارس الداخلية للأولاد والشبيبة في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: رموت، ١٩٩٦).

سادساً: المناهج ومضامين التعليم

يبين هذا القسم الجوانب المتعلقة بالمناهج وبمضامين التعليم في جزأين متتاليين.

أ) المناهج

كان هدف المناهج، في العقدين الأولين، نقل التراث وغرس القيم الأساسية في جميع الطلاب، ولذلك كان المنهاج موحداً، وطغت عليه الصبغة الأيديولوجية، وقد وضعه وقرره المفتشون وكبار العاملين في الوزارة. وفي سنة ١٩٦٦، أقيمت في وزارة المعارف شعبة المناهج، التي هدفت إلى توفير مختلف حاجات الجماعات الإثنية المتعددة، وتطوير المناهج على أسس مهنية. وأنيطت مهمة وضع المناهج بطواقم مختصة بالموضوعات إلى جانب مختصين بالمناهج. ووضعت مناهج متنوعة لفئات متعددة بحسب حاجاتها، وقد رافق ذلك إقرار امتحانات البغروت في التعليم المهني، وشهادة دبلوم حكومية ثانوية لمن لا يحصلون على البغروت، وذلك لزيادة الخريجين الشرقيين.

وفي سنة ١٩٨٠، حدث تحول أساسي تمثل في منح المعلم دوراً في وضع المناهج، وكذلك في أسلوب التعليم الفعال الذي يلقي مسؤولية على عاتق الطلاب، إضافة إلى الاعتراف بخصوصية أسلوب المعلم. لكن مشكلة ظهرت جرّاء ذلك، إذ تبين أن المناهج التي وضعها المعلمون هي أدنى في مستواها من تلك التي وضعها المختصون. ومن هنا تقرر تحديد ثلاثة أنواع من المناهج:

(١) **منهاج إجباري**: تضعه الوزارة، ويمكن للمعلم أن يختار منه الأقسام والأسلوب الملائمين.

(٢) **منهاج اختياري**: يضعه مختصون خارجيون، وللمعلم الحق في نقاشهم وإبداء الرأي والملاحظات.

(٣) **منهاج حر**: يضعه المعلم ويقرر المواد وأسلوب تدريسها.

أدى تشجيع استقلالية المدارس في وضع مناهج متنوعة إلى تباين في تلك التي يتعلمها الطلاب إلى حد كبير، الأمر الذي حدا الوزارة على إجراء إصلاح آخر في نظام البغروت سنة ١٩٩٥، بقصد تعزيز القاسم المشترك بين الحاصلين على الشهادة، كما اتخذت في التسعينيات ثلاث خطوات لصنع الإطار الذي يبلور المناهج هي:

(١) تعريف جديد بأهداف التعليم الحكومي.

(٢) تجديد المنهاج المركزي المشترك (Core Curriculum).

(٣) إصدار تعليمات جديدة بتنظيم التعليم في جميع مراحله (توزيع الساعات والخطوط العريضة لتعليم كل موضوع).[٦٨]

يدرس التلاميذ في المرحلة الابتدائية مواد تتلاءم والأهداف العامة التي وضعتها وزارة المعارف، وهي تشمل ١٤ موضوعاً إلزامياً على النحو التالي: الدين اليهودي؛ اللغة العبرية؛ الحساب والهندسة؛ الطبيعة؛ البيئة والزراعة؛ الوطن والمجتمع؛ الجغرافيا؛ التاريخ؛ المدنيات؛ اللغة الأجنبية (إنكليزية أو فرنسية)؛ الأشغال اليدوية والتدبير المنزلي؛ الفنون؛ الموسيقى؛ الرياضة. كما يحق للمدرسة إضافة موضوعات أُخرى تختارها بنفسها.

أمّا بالنسبة إلى المدارس العربية، فالمنهاج الإلزامي يشمل اللغة العربية أيضاً، ويستبدل موضوع الدين اليهودي بموضوع الدين الإسلامي، أو بموضوع الدين المسيحي. وفيما يتعلق بمناهج التعليم الديني على اختلاف أنواعها، فإنها تطبق منهاجاً خاصاً بها. وتضاف إلى المناهج الرسمية برامج وفعاليات خاصة يتم تنفيذها في إطار المدرسة.

يضم المنهاج في المرحلة الإعدادية عشرة موضوعات تعليمية هي: الدين اليهودي؛ اللغة العبرية؛ اللغة الأجنبية (إنكليزية أو عربية)؛ الرياضيات؛ التاريخ والمدنيات؛ الجغرافيا العامة وجغرافيا إسرائيل؛ العلوم الطبيعية؛ موضوعات مهنية متنوعة؛ فنون؛ رياضة. وقد بدأ فرض اللغة العربية كموضوع إلزامي منذ سنة ١٩٨٩، على أن تتحول إلى موضوع إلزامي في المرحلة الثانوية بالتدريج. ويذكر أن الفارق الوحيد بين المدارس العربية والمدارس العبرية هو أن الأولى تدرّس الدين الإسلامي، أو الدين المسيحي، بدلاً من الدين اليهودي، وتعتبر اللغة العربية فيها موضوعاً أساسياً. وتتيح وزارة التربية والتعليم للمدارس اليهودية حرية الاختيار بين تعليم اللغة العربية، أو اللغة الفرنسية كلغة ثالثة، ويتنوع اختيار المدارس بين كل من اللغتين، هذا ويقوم بعض المدارس بتقديم طلابه إلى امتحان البغروت في اللغة العربية، وقد بلغت نسبة الطلاب اليهود ممن تقدموا لامتحانات البغروت في اللغة العربية ٩٪ من مجمل الطلاب اليهود المتقدمين لهذه الامتحانات، في العام الدراسي ٢٠٠٥/٢٠٠٦.

(٦٨) براندس، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤.

ب) مضامين التعليم

إن المجتمع اليهودي داخل إسرائيل كان، وما زال، مجتمع مهاجرين، متعدد الطوائف والأصول العرقية وغير متجانس من حيث اللغة والعادات والتقاليد، الأمر الذي جعل بن ـ غوريون نفسه يقول: «يوجد لنا دولة، لكن ليس أمة.»[٦٩] وقد برز في الأعوام الأخيرة اهتمام خاص لدى الباحثين بالوقوف على «سيرورة» بناء الأمة؛ تلك السيرورة التي يتم خلالها وضع البنية المؤسساتية والفكرية لكيان مجموعة، أو طائفة تعتبر أو تتخيل نفسها كاملة.[٧٠] وأمة كهذه قد تنجح في بناء كيان سياسي، أو دولة، لكن الجمهور الذي تتكون منه يبقى مفتقراً إلى دعم انتمائه القومي، وإلى تشكيل هويته الجماعية، وهنا يأتي دور جهاز التعليم في ذلك الكيان، أو في تلك الدولة، إلى جانب الأجهزة الأُخرى، السياسية والعسكرية والاقتصادية وغير ذلك، من أجل دعم ذلك الانتماء، ومن أجل تشكيل هوية تلك الأمة الجماعية. فدور كهذا يجعل من مسؤولية جهاز التعليم تطوير رواية تاريخية وابتكار رموز وقيم وذاكرات جماعية لتحقيق مبتغاه في «بناء الأمة»،[٧١] وذلك من خلال القوانين والنظم والشعارات المعلنة ومناهج التعليم وكتب التدريس، إضافة إلى الفعاليات التربوية المتعددة[٧٢] التي ترسم حدود «المعرفة المشروعة» وتتجاهل، أو تتناسى، كل ما هو خارج حدود تلك المعرفة.[٧٣]

لكن مثل هذا التوجه في السياسة التعليمية الإسرائيلية شهد مع مرور الوقت عدداً من التحولات سنركز على ما طرأ منها في تعليم التاريخ والمدنيات.

(١) التوجه في تعليم موضوع التاريخ:

وضّح قانون التعليم أن هدف المدرسة هو غرس «قيم الثقافة الإسرائيلية»، و«حب

(٦٩) أوري بن ـ إليعيزر، «أمة ببزة عسكرية وفي حرب: إسرائيل منذ سنواتها الأولى»، «زمنيم»، العدد ٤٩ (١٩٩٤)، ص ٥١.

(٧٠) B. Anderson, *Imagined Communities* (New York: Verso, 1991, revised ed.), pp. 6-7.

(٧١) A.D. Smith, «State Making and Nation-Building,» in *States in History*, edited by J. A. Hall (Oxford: Blackwell, 1986).

(٧٢) M. W. Apple, *Ideology and Curriculum* (New York: Routledge, 1990), p. 64.

(٧٣) إيلان غور ـ زئيف (تحرير)، «الحداثة وما بعد الحداثة والتربية» (بالعبرية)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب، ورموت، ١٩٩٩)، ص ٧ - ٢٥.

الوطن»، و«الولاء لدولة إسرائيل ولشعب إسرائيل.»[٧٤] وتمت ترجمة هذه الأهداف عملياً في المناهج الإجبارية التي شملت موضوعات التوراة، والتاريخ اليهودي والصهيوني، وكذلك في موضوعات الوطن، مثل الجغرافيا والطبيعة والآثار.[٧٥] غير أنه جرى في الأعوام الأخيرة تغيير في وجهة النظر هذه في قسم من مناهج التعليم الجديدة، وفي كتب التعليم التي تطبقها، الأمر الذي يعكس تحول المزاج في المؤسسات الأكاديمية، حتى تحت حكم الليكود وبغض النظر عن هوية الوزير.

كانت عملية نقد مناهج التعليم ومضامينه بدأت منذ أوائل السبعينيات، وخصوصاً في موضوع التاريخ.[٧٦] وبعد ذلك بدأت عملية نقد متواصلة لنصوص تاريخ الصهيونية، أدت إلى حدوث ثورة صامتة في الجامعات، تمثلت في حلول «التاريخ الجديد» مكان «الهستوريوغرافيا» الصهيونية القديمة. وقام بذلك بعض الباحثين في الأكاديميا الإسرائيلية ممن يسمون المؤرخين الجدد أو مؤرخي ما بعد الصهيونية. هذه الثورة في الجامعات هي ثورة على أسس وصف التاريخ اليهودي المتعارف عليها، وبالذات بين مؤرخين ينتمون إلى التيار المركزي الصهيوني في البحث العلمي الإسرائيلي. وتغلغلت هذه الأفكار إلى اللجان المهنية في وزارة المعارف التي يتحكم فيها الباحثون من الجامعات المهمة. وفي بداية التسعينيات، ألقيت على عاتق هذه اللجان مهمة تقويم المواد التي تدرس في موضوعات التاريخ والمدنيات والأدب والآثار، أي تلك التي لها علاقة بالهوية اليهودية.

كان موشيه تسيمرمان، رئيس قسم التاريخ في الجامعة العبرية، هو رئيس اللجنة التي أحدثت التغييرات في منهاج التاريخ للمرحلة الإعدادية سنة ١٩٩٥. وهو يرى أن التاريخ الصهيوني القديم كتب لتلبية حاجات «زبائن» لم تعد قائمة، وبذلك انتهى مفعول منظومة الفرضيات التي شكلت أساس الرواية السابقة.[٧٧] واقترح دراسة التاريخ اليهودي من

(٧٤) «قانون التعليم الحكومي، ١٩٥٣»، في: «كتاب القوانين، ١٣١» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٥٣)، ص ١٣٧.

(٧٥) وزارة المعارف والثقافة، «منهاج التعليم للمدرسة الابتدائية الحكومية والحكومية ـ الدينية، للصف الأول حتى الصف الرابع» (بالعبرية)، (القدس: وزارة المعارف والثقافة، ١٩٥٤)، ص ١، ٣.

(٧٦) يسرائيل بارطال، «تاريخ شعب إسرائيل: كيس اللكمات في العلوم الأدبية»، «كتيدرا»، العدد ٨١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦)، ص ١٧٨.

(٧٧) موشيه تسيمرمان، «جدالات المؤرخين: التجربة الألمانية والتجربة الإسرائيلية»، «تيوريا وبيكورت»، العدد ٨ (١٩٩٦)، ص ٩١ - ٩٢.

خلال مجمل التاريخ العالمي، إذ إن كل جالية يهودية قائمة بذاتها من دون أن تكون لها بالضرورة علاقة بالرواية التاريخية اليهودية التقليدية،(٧٨) الأمر الذي يعني أن التاريخ غير اليهودي أثر في كل جالية يهودية على نحو مختلف. فالتاريخ العالمي، كما يرى تسيمرمان، يؤكد تنوع التجربة اليهودية.(٧٩)

كُتبت كتب التاريخ الجديد من الصف السادس حتى الصف التاسع بحسب الخطة الجديدة التي أعدتها لجنة تسيمرمان سنة ١٩٩٥. وحتى ذلك الوقت، كان طلاب هذه الصفوف يتعلمون تاريخ اليهود منذ أيام مملكة داود حتى دولة إسرائيل، وكان تاريخ الثقافات والشعوب الأُخرى يدمج في مسيرة تاريخية هي في الأساس تاريخ اليهود.(٨٠) أمّا الخطة الجديدة فألغت الأقسام عن التاريخ اليهودي القديم، وأحلت محلها تاريخ الحضارات القديمة، مثل اليونان. ولا يؤتى إلى ذكر اليهود في الخطة الجديدة إلّا في الوحدة الرابعة، من خلال وصف وقوع اليهود تحت الحكم اليوناني.(٨١)

لم يطبق هذا القدر من التغيير الجذري في كتب التاريخ كافة، غير أن بعض هذه الكتب ينم عن تحول جوهري، كما سيتضح من مقارنة كتاب التاريخ الجديد للصف التاسع بالكتب التي سبقته. ففي مقدمة الكتاب،(٨٢) يُذكر أن وجهة النظر اليهودية والأحداث ذات العلاقة بالحركة الصهيونية تم اختزالها وتقليل أهميتها، وهي ليست ذات قيمة إلّا عند بداية عملية السلام. وفي مراجعة لنصوص الكتاب بأكمله، وجد الباحثون أنه لا يصل إلى هذا الحد من تجاهل التاريخ اليهودي والصهيوني، لكن الفارق بينه وبين الكتاب السابق للصف التاسع يبقى شاسعاً: ففي الأول (الذي ألّفه موظفو وزارة المعارف) وصلت نسبة المواد المخصصة لتاريخ الصهيونية، وللكارثة (الإبادة النازية لليهود)، ولإقامة الدولة، إلى ٦٧٪ من مجمل المواد التي يحتويها الكتاب. أمّا في الكتاب الجديد فإن هذه المواد

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٩٣.
(٧٩) المصدر نفسه، ص ٩٢، ١٠٢.
(٨٠) يورام حزوني ودانيئيل بوليسير وميخائيل أورن، «الثورة الصامتة في تدريس تاريخ الصهيونية: بحث مقارن في كتب وزارة المعارف في موضوع القرن العشرين ـ الصف التاسع» (بالعبرية)، (القدس: مركز شاليم، مشروع كتب التعليم، البحث الأول، ٢٠٠٠)، ص ٤٨.
(٨١) وزارة المعارف، «منهاج تعليم التاريخ للصف ٦ ـ الصف ٩ في التعليم الحكومي» (بالعبرية)، (القدس: وزارة المعارف، ١٩٩٥)، ص ١٤٠.
(٨٢) داني يعقوفي، «العالم المتغير» (بالعبرية)، (القدس: وزارة التربية والثقافة والرياضة، ومعالوت، ١٩٩٨)، ص ٥.

تشكل فقط أقل من ٣٠٪ من مجمل المواد، وفي كثير من الحالات هناك تجاهل لتاريخ الصهيونية بشكل مطلق.(٨٣) وفي حين امتد وصف أنشطة الحركات الصهيونية العسكرية على ١٤ صفحة في الكتاب الأول،(٨٤) لم يحظ وصف هذه الأنشطة بأكثر من ٤ كلمات في الكتاب الجديد.(٨٥)

وما يلفت النظر في الكتاب الجديد، مقارنة بالكتب السابقة، هو أنه ينظر إلى التاريخ، ويحلل الأحداث، ويقرر مدى أهميتها، من وجهة نظر عالمية، ويقدم التاريخ الصهيوني ـ اليهودي، ويعرض الأهداف القومية من هذا المنظار. أمّا الكتب السابقة فكانت تقدم هذا التاريخ وتفسره من وجهة نظر أيديولوجية قومية لخدمة هدف أيديولوجي وقومي ضيق. ويضع الكتاب الجديد الحركة الصهيونية والحركة الوطنية الفلسطينية في المستوى نفسه، وخصوصاً بالمعنى الأخلاقي، على اعتبار أنهما حركتان قوميتان تتصارعان بشأن الوطن نفسه.(٨٦) وهناك ذكر لدعاوى الحركتين في حقهما في إقامة الوطن القومي. وفي حين عرضت الكتب السابقة الوقائع من وجهة نظر إيجابيتها أو سلبيتها بالنسبة إلى اليهود، يعرض الكتاب الجديد الوقائع نفسها من وجهة نظر غير متحيزة، بدرجة ما، قيمياً وعاطفياً، وهي وجهة النظر نفسها التي تضفي على الأحداث أهميتها، وتحدد ما يجب تدريسه منها وكيف. فهي تميل إلى الحياد القيمي، وتعرض وجهتي النظر، أو وجهات النظر المتعددة في كل موضوع.

وينص الكتاب الجديد على أن لجوء الفلسطينيين كان جزئياً عملية «طرد»، قامت بها القوى المسلحة اليهودية، وذلك على خلاف الرواية اليهودية التي تروي وقائع دخول الجيوش العربية فلسطين، والأعمال «العدائية» التي نفذها الفلسطينيون.(٨٧) كما نلاحظ أن الرؤية نفسها تتكرر في الحديث عن وقائع حرب ١٩٦٧؛ فالحرب كانت نتيجة «توتر بدأ بإسقاط إسرائيل طائرتي ميغ سوريتين.»(٨٨) وحين نمعن النظر في النصوص التي تتعرض لاحتلال القدس و«توحيدها» سنة ١٩٦٧، نجد أن الكتاب السابق وصف «توحيد

(٨٣) حزوني وبوليسير وأورن، مصدر سبق ذكره.
(٨٤) يوسف أوفك، «ليس على طبق من الفضة: من الوطن القومي إلى الدولة السيادية، ١٩٣٩ - ١٩٤٩» (بالعبرية)، (القدس: وزارة المعارف، ١٩٧٤)، ص ٥٩ - ٧٨.
(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٦٠.
(٨٦) المصدر نفسه، ص ٩٣.
(٨٧) المصدر نفسه، ص ١٢٥، ١٦٦، ١٧٠ - ١٧١.
(٨٨) يعقوفي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٩.

القدس» بأنه نتيجة حرب مع الأردن لم تكن إسرائيل راغبة في خوضها، لكن لم يكن أمامها خيار آخر. أمّا الكتاب الجديد فلا يتعرض لهذه التفصيلات، وإنما يذكرها بشكل مقتضب جداً،(٨٩) كما أنه لا يعطي الانطباع أن مدينة القدس تم توحيدها، كما تروي المصادر الإسرائيلية، وإنما على العكس، يعطي انطباعاً لدى الطالب أن القدس مدينة عربية تم احتلالها.

يؤشر هذا المثال إلى فهم التاريخ الإسرائيلي الحديث بشكل مغاير للفهم التقليدي المتداول في كتب التعليم. غير أن استخدام الكتاب الجديد توقف بقرار من وزيرة المعارف، ليمور ليفنات، سنة ٢٠٠٢، بعد محاولة فاشلة من لجنة التربية والتعليم في الكنيست التدخل لإيقاف تدريسه، وبعد نقد شديد من التيارات السياسية والأكاديمية اليمينية. ومنذ ذلك الحين، جرى التشديد مجدداً على تعزيز التربية للقيم الصهيونية في جهاز التعليم.

في الخلاصة، يمكن القول إن تدريس التاريخ واستخدام كتب التاريخ المدرسية كانا في النهاية محصلة صراع بين مدرستي تفكير مختلفتين: أولاهما، مدرسة النهج الأكاديمي التي تؤكد ضرورة الموضوعية، أو على الأقل ضرورة غياب التحيز. أمّا المدرسة الثانية، فهي مدرسة النهج القومي التي تنظر إلى التعليم كأداة في يد الدولة لغرس القيم القومية، وقد أنتجت محاولة المزج بين هذين النهجين نهجاً جديداً هو النهج التركيبي.(٩٠) ويتحدث إيلي بوديه عن مرحلة التحول التي طرأت منذ سنة ١٩٨٥، والتي دعت إلى توجيه البرنامج التعليمي إلى التعايش السلمي، وذلك تبعاً للحاجة إلى التعامل مع بعض الدول العربية كضرورة وجودية. وإلى إدراج موضوعات جديدة في المنهاج، مثل «التعليم من أجل الديمقراطية»، و«التعددية والتسامح من أجل الآخرين»، و«احترام الأقليات».

(٢) التوجه الجديد في تعليم موضوعي الآثار والمدنيات:

امتدت محاولات كتابة منهاج تعليم عالمي إلى موضوعات أُخرى غير التاريخ، مثل خطة تعليم الآثار للمدارس الثانوية سنة ١٩٩٥. فحتى وقت قصير لم يكن هناك تصور أن في الإمكان تدريس مواد «موضوعية»، وحيادية في هذا الموضوع، ذلك بأن الفكرة

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) إيلي بوديه، «الصراع العربي-الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ٢٠٠٠)»، ترجمة وليد أبو بكر (رام الله: مدار، ٢٠٠٦).

الصهيونية في جوهرها تقوم على الفرضية أن اليهود يعودون إلى أرض إسرائيل التاريخية، وأن البحث في الآثار يهدف إلى ترسيخ هذه الفكرة. أمّا الخطة التي قدمتها لجنة تسفرير، فترى أن الهدف هو تعليم الطلاب الإسرائيليين عن «المجتمعات التي عاشت وأنتجت [حضارة] في الشرق في العهود القديمة»، والتركيز على حضارة الإنسان وتراث الحضارة العالمية. وبين الأهداف العشرة التي تتصدر الخطة، ليس هناك ذكر لليهود، أو للتاريخ اليهودي، أو للثقافة والدين اليهوديين.(٩١)

يتضح هذا التوجه أيضاً في خطة تدريس موضوع المدنيات الجديدة، والتي انتهى إعدادها سنة ١٩٩٤. فالخطة السابقة منذ سنة ١٩٧٦ شملت أربعة أهداف تصب في خدمة ترسيخ الهوية اليهودية: أن يفهم الطالب «علاقات دولة إسرائيل بالشعب اليهودي»، وأن يتعرف على نظريات وأيديولوجيات تساعده في فهم جوهر دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية، وأن يبلور «شعوراً بالتضامن مع الشعب اليهودي»، وأن يدرس الخلفية التاريخية التي أدت إلى قيام دولة إسرائيل.(٩٢) أمّا في الخطة الجديدة، فلم يبق إلّا الهدف الأول وتم إلغاء الأهداف الأُخرى. ونجد هذا التوجه في أحدث كتاب لتدريس موضوع المدنيات، وهو الوحيد الذي أُجيز لتدريس هذا الموضوع في المرحلة الثانوية وعنوانه: «أن نكون مواطنين في إسرائيل: دولة يهودية وديمقراطية». وقد أعد الكتاب طاقم من شعبة المناهج في وزارة المعارف، ويتضمن ١٦٠ صفحة لترسيخ قيمة الديمقراطية والانفتاح، تهدف إلى توضيح أفضلية الديمقراطية على أي نظام آخر.(٩٣) كذلك، ثمة محاولة في الكتاب لإقناع الطالب بأن الدولة القومية ليست هي الدولة التي يجب أن تشكل هدفاً للفرد، لأن هذه التجربة لم تكن ناجحة، وليس هناك مَثَل لدولة قومية يمكن اعتباره مثلاً ناجحاً يقتدى به.(٩٤) وفي الفصل الثاني المخصص لدولة إسرائيل، يبيّن الكتاب أن هناك تيارات وتوجهات نظرية متعددة بشأن تعريف هذه الدولة.(٩٥) أمّا يهودية الدولة، فتظهر

(٩١) وزارة المعارف والثقافة والرياضة، «منهاج تعليم الآثار للمدارس فوق الابتدائية» (بالعبرية)، (القدس، ١٩٩٥)، ص ٥ - ٦.

(٩٢) وزارة المعارف والثقافة، «منهاج تعليم المدنيات للمرحلة العليا» (بالعبرية)، (القدس: وزارة المعارف والثقافة، ١٩٧٦)، ص ٤ - ٥.

(٩٣) حنة إيدين، «أن نكون مواطنين في إسرائيل: دولة يهودية وديمقراطية» (بالعبرية)، (القدس: وزارة المعارف - شعبة المناهج، ومعالوت، ٢٠٠٠)، ص ٢٣٦.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

مـن خـلال تعـداد رموزهـا ومؤسسـاتها فقـط، ولا يلاحَـظ أن المؤلفة بذلت مجهوداً فكرياً لترسيخ فكرة أن تكون الدولة (إسرائيل) «يهودية».

كان التغيير في منهاج التعليم نتيجة مجهود كبير بذله أكاديميون إسرائيليون استطاعوا النفـاذ إلـى مراكـز صنـع القـرار فـي وضع المناهج وخطـط التعليم، وحتى النصوص. وقد بدأت هذه العملية تتغلغل إلى مناهج تعليم الصفوف الابتدائية وخططها.

سابعاً: التعليم العالي

وضعت أسس جهاز التعليم العالي في إسرائيل في العشرينيات، وذلك مع تأسيس معهد التخنيون في حيفا سـنة ١٩٢٤، والجامعة العبرية في القدس سـنة ١٩٢٥. وخلال العقدين اللاحقين لإقامة الدولة، تم إنشاء خمس جامعات جديدة هي: جامعة بار - إيلان؛ جامعة تل أبيب؛ جامعة حيفا؛ جامعة بن - غوريون ؛ معهد وايزمن للعلوم. وفي أواسـط السبعينيات، بدأت الجامعة المفتوحة نشاطها التعليمي، ثم أخذت كليات إعداد المعلمين تتحول إلى مؤسسات تعليم عال وتمنح خريجيها لقباً جامعياً.

كان التعليم العالي في إسرائيل منسجماً ومتساوياً في مستوياته حتى أوائل الثمانينيات. وكان يعني، عادة، التعليم الجامعي فقط. وبسبب نظام الإصلاح تدفقت أعداد كثيرة من الطـلاب علـى الجامعـات، الأمـر الـذي أدى إلـى تعـدد أُطـر التعليـم، وإلى تنـوع كبير في التخصصات ومستوياتها. وكان أهم تطور في هذا الحقل افتتاح عدد كبير من المؤسسات العليا غير الجامعية، وانتشار الكليات الجامعية المرتبطة بالجامعات المعترف بها. وهكذا يمكـن التمييـز بيـن ثلاثـة أنـواع مـن التعليم العالي هي: التعليم فوق الثانوي، والتعليم غير الجامعي، والتعليم الجامعي.

أ) التعليم فوق الثانوي

تُعـدّ مؤسسـات هـذا النـوع فـي أغلبيتهـا معاهـد لتعليـم مهن محددة، وهـي غالباً لا تدرّس أكثر من مهنة واحدة. وتختص هذه المعاهد بتدريس المهن التالية: التعليم؛ الهندسة والتكنولوجيا؛ التمريض؛ المهن الطبية المساعدة؛ الإدارة؛ الاقتصاد؛ المعاملات المصرفية؛ الموسيقى والفنون؛ إرشاد للشبيبة والعمل الاجتماعي. وفي معظم الأحيان، تشرف وزارة العمل والرفاه الاجتماعي على هذا النوع من المعاهد، وتشرف وزارة المعارف أو وزارة الصحة على بعضها.

جدول ٦

طلاب المعاهد فوق الثانوية غير الجامعية
في عام ٢٠٠٧/ ٢٠٠٨ بحسب موضوع الدراسة

الموضوع	عدد المنتسبين		
	تعليم عبري	تعليم عربي	المجموع
تأهيل معلمين	١٥,٣٠٣	-	١٥,٣٠٣
هندسة وتكنولوجيا	٢٩,٠٧٢	١٤٦٨	٣٠,٥٤٠
تمريض	٢٢٢٩	١٩٠	٢٤١٩
مهن طبية مساعدة	١٥٨٥	١١٦	١٧٠١
إدارة وحقوق واقتصاد	٣٩١٩	٤٠	٣٩٥٩
فنون وتصميم	٣٦٥١	-	٣٦٥١
مهن أُخرى	٢٥٢٧	١٩٩	٢٧٢٦
المجموع	٥٨,٢٨٦	٢٠١٣	٦٠,٢٩٩

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٤١٤، الجدول ٣٦,٨.

ب) التعليم العالي غير الجامعي

يشمل هذا النوع عدداً كبيراً من المهن والموضوعات التي تدرّسها مؤسسات حصلت على اعتراف مجلس التعليم العالي. وتستطيع هذه المؤسسات مزاولة التعليم العالي، لكن ليست مؤهلة لمنح اللقب الجامعي. كما أن هناك موضوعات تدرّس في الجامعات، لكنها لا تؤهل للحصول على لقب جامعي.

ج) التعليم الجامعي

هـو المسـار الـذي يـؤدي إلـى الحصـول علـى لقـب جامعـي معترف بـه، ويقدم في عدد من المعاهد والكليات، وفي الجامعات. وتتمتع مؤسسـات التعليم العالي، بموجب القانـون، باسـتقلالية أكاديميـة وإداريـة وماليـة. وعلـى الرغم من أنهـا مُنحت الحرية، فإنها تتبع في ممارسة نشاطاتها التعليمية لإشراف مجلس التعليم العالي. كما تسري على هذه المؤسسات، من الناحية الإدارية، القواعد والنصوص ذات الصلة بقانون الميزانية والتمويل الأساسي لسـنة ١٩٨٥. وتتم المفاوضات في شـأن تحديد أجر وشـروط عمل العاملين

فيها في إطار سياسة الحكومة، ووفقاً لتعليمات المسؤول عن الأجور في وزارة المالية. وتحدد لجنة مشتركة من مسؤولي الوزارات، ومؤسسات التعليم العالي، والاتحاد القطري للطلاب، رسوم التعليم الجامعي.

(١) مجلس التعليم العالي:

أنشئ هذا المجلس استناداً إلى قانون سنة ١٩٥٨، وهو يشكل جهازاً رسمياً في الدولة، تتمثل صلاحياته الأساسية فيما يلي:

١ - منح المؤسسات «تصريحاً» بإقامة مؤسسة للتعليم العالي.
٢ - الاعتراف بالمؤسسة كمؤسسة للتعليم العالي، أي منحها شهادة اعتراف، بعد مصادقة الحكومة عليها، ونشر بيان الاعتراف بها في «الجريدة الرسمية».
٣ - تأهيل مؤسسة معترف بها لمنح لقب أكاديمي.
٤ - الموافقة على تنظيم الدراسة تحت مسؤولية أكاديمية لمؤسسة معترف بها.
٥ - السماح لمؤسسة تعليمية باستخدام التعابير والمصطلحات بموجب قانون مجلس التعليم العالي.
٦ - تقديم الاقتراحات بشأن تأسيس مؤسسات تعليمية وتوسيعها وتطويرها، وكذلك للتعاون بين المؤسسات التعليمية في مجال التعليم والأبحاث.
٧ - تقديم الاقتراحات بشأن تطوير التعليم العالي للحكومة، بواسطة لجنة التخطيط والميزانيات، وكذلك بشأن مشاركة الحكومة ونصيبها في تمويل جهاز التعليم العالي، وفقاً لحاجات المجتمع والدولة، ورفع التوصيات إلى الحكومة بإقامة مؤسسات إضافية للتعليم العالي.
٨ - منح التصاريح لافتتاح فروع لمؤسسات تعليمية أجنبية داخل البلد.
٩ - الاعتراف بألقاب وشهادات مؤسسات معترف بها تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

(٢) المؤسسات المانحة لشهادات معترف بها:

شهدت التسعينيات تحولاً كبيراً وتطوراً ظاهراً في جهاز التعليم العالي في إثر التعديل رقم ١٠ على قانون مجلس التعليم العالي، والذي فتح المجال لإنشاء كليات أكاديمية متنوعة، منها: كليات شاملة، وكليات تكنولوجية، وكليات مهنية. والجديد في هذا التطور أن عدداً من هذه الكليات لم يعتمد على تمويل الحكومة والمؤسسات الرسمية. وفي

أواخر سنة ١٩٩٣، أقرت وزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي خطة شاملة لإقامة الكليات الأكاديمية، واتخذا قرار تخويلها صلاحية منح اللقب الجامعي الأول. والكليات التي أقر إنشاؤها ثلاثة أنواع هي:

١ - الكليات اللوائية: تعتبر فروعاً للجامعات وتعمل بإشرافها، ويقع جميعها في المناطق البعيدة عن وسط البلد، أي في الجليل والنقب.
٢ - كليات تأهيل المعلمين: حتى عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ كان هناك ٦٠ معهداً لإعداد المعلمين،[٩٦] بينها ٢٧ كلية تمنح اللقب الجامعي الأول في التربية.
٣ - الكليات التكنولوجية.

صادقت الحكومة على هذه الخطة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤. وفي بداية سنة ١٩٩٥ وافق الكنيست على تعديل قانون مجلس التعليم العالي الذي أقر أن الكليات هي مؤسسات أكاديمية، وقرر تخصيص الميزانيات الحكومية على الأسس نفسها المتبعة في تمويل الجامعات، ومساواة اللقب الأكاديمي الذي تمنحه الكليات باللقب الجامعي. كما أقر التعديل حق أطراف خاصة في إقامة كليات تمولها مصادر غير حكومية. وكانت أكبر هذه الكليات كلية الإدارة التي أقامتها نقابة الموظفين، والتي اشتهرت بالمستوى الأكاديمي العالي. ونتيجة هذه التطورات على المستوى القانوني، التي جاءت لتمنح التطورات الاجتماعية والإصلاحات في التعليم الثانوي قنوات قانونية، شهد التعليم العالي نهضة لم يسبق لها مثيل. فبحسب المعطيات المتوفرة في موقع مجلس التعليم العالي،[٩٧] توزعت مؤسسات التعليم العالي في عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ على النحو التالي: ٨ جامعات، و٢٧ مؤسسة أكاديمية لا تعتبر جامعات، و٢٧ مؤسسة لتأهيل المعلمين، إضافة إلى مسارات أكاديمية في ٦ كليات لوائية تابعة للجامعات. وبالإضافة إلى هذه المؤسسات، ثمة ١٢ فرعاً لجامعات أجنبية في إسرائيل تحصل على ترخيص لمزاولة نشاطها التعليمي من مجلس التعليم العالي وفقاً للتعديل رقم ١١ من القانون، والذي أُقر في شباط/ فبراير ١٩٩٨. غير أن المجلس يعامل الشهادات التي تمنحها هذه الفروع كما لو أنها صادرة عن الجامعات الأم، فتخضع إذ ذاك لإجراءات طلب المعادلة والمصادقة كأي شهادة أجنبية حصل عليها الطالب من الخارج.

(٩٦) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٨»، ص ٤٢١، الجدول ٨,٤٣.

(٩٧) معطيات من موقع الشبكة التابعة لمجلس التعليم العالي (تاريخ الدخول: ٢٨/ ٩/ ٢٠٠٩): www.che.org.il

(٣) الطلاب:

من الواضح أن مؤسسات التعليم فوق الثانوي والتعليم العالي أصبحت تقوم بدور أكبر من السابق في تأهيل الخريجين للاندماج في سوق العمل الإسرائيلية التي أخذت تلفظ القوى العاملة غير المتعلمة، منذ الثمانينيات، ولا تستوعب الأفواج الجديدة منها، إلى جانب استعاضتها عن العمال غير المهرة بالعمال الأجانب. وقد حدث ذلك، كما ذكرنا، بسبب تدفق أعداد كثيرة من خريجي المدارس الثانوية الذين يسعون للحصول على مهنة من خلال التعليم العالي، وخصوصاً أن الإصلاح في التعليم الثانوي سهل على عدد كثير منهم الحصول على شهادة البغروت.

جدول ٧

عدد الطلاب في الجامعات الإسرائيلية
بحسب التخصص والدرجة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨

التخصص	دبلوم	بكالوريوس	ماجستير	دكتوراه	المجموع
آداب	١٠٤٨	١٥,٣٩٩	٧٥٤٧	٢٦١٩	٢٦,٦١٣
علوم اجتماعية	٨٦	٢٠,٥٩٨	٦٤١٥	١٥٣٦	٢٨,٦٣٥
علوم إدارية	–	٢٤١٥	٦٣١١	٢٠٩	٨٩٣٥
حقوق	–	٣٣٣٨	٢٣٧٨	١٤٠	٥٨٥٦
طب ومهن طبية مساعدة	–	٧٨٨٨	٤٠٥٠	٧٠٥	١٢,٦٤٣
رياضيات وعلوم طبيعية	–	١١,٥٣٦	٤٠٨٣	٣٨٥٠	١٩,٤٧٠[كذا]
زراعة	–	٧٣٥	٥٥٠	٢٨٧	١٥٧٢
هندسة	–	١٣,٧٩٠	٢٤٨٧	٨١٠	١٧,٠٨٨[كذا]
المجموع	١١٣٦[كذا]	٧٥,٦٩٩	٣٣,٨٢١	١٠,١٥٦	١٢٠,٨١٢

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٤٣٠، الجدول ٨,٥١.

لم يكن تدفق الأعداد الكبيرة من المرشحين للالتحاق بالتعليم العالي منسجماً مع رغبة الجامعات الإسرائيلية في المحافظة على المستوى العلمي العالي، وعلى صبغتها النخبوية. وهذا ما حدا بعض الجامعات على التنافس في وضع العراقيل أمام الطلاب

الذين يتقدمون للالتحاق به. وتبرر الجامعات ذلك بسبب الأعداد الكبيرة من الخريجين الأكاديميين الذين يزيدون عن حاجة السوق الإسرائيلية، كما أنها تحصل على دعم كثير بصفتها مؤسسات بحث لا مؤسسات تدريس فقط، وهو ما يقلل اعتمادها على الأقساط التي تجبيها من الطلاب. أمّا العراقيل التي وضعتها الجامعات فتتمثل، إضافة إلى شهادة البغروت، في فرض امتحان قبول يعرف باسم امتحان السيكومتريك (Psychometric Test) تتلخص وظيفته في فحص مدى إمكان نجاح الطالب إذا ما تم قبوله في كلية معينة في أول عام من دراسته. وبناء على هذين المعيارين، يسمح للطالب، أو لا يسمح له، بالالتحاق، وتحدد الموضوعات التي يسمح له بدراستها. ومن الجدير بالذكر أن هنالك نقداً كبيراً بين أوساط الأكاديميين بشأن هذه الآلية.

نتيجة هذه التطورات نلاحظ الزيادة الكبيرة في عدد المرشحين للقبول في مؤسسات التعليم، فقد بلغ عددهم ٣٦,٣٨٣ مرشحاً في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، في حين أن عدد الذين قبلوا منهم في الجامعات والتحقوا بها، فعلاً، بلغ ٢٠,٧٥١ مرشحاً، أي ما نسبته ٥٧٪. أمّا إذا ميزنا بين اليهود والعرب، فنلاحظ أن نسبة المقبولين والملتحقين، فعلاً، من المجموعة الأولى بلغت ٥٩,٤٪، في حين بلغت نسبتهم من الطلبة العرب ٤٦٪. من ناحية أُخرى، تبلغ نسبة من رفض طلبه من المتقدمين اليهود ٢١,٩٪، ونسبة من تقدم ورفض طلبه من العرب ٣٨٪.[(٩٨)] ومن الجدير أن نذكر أن هذه الأعداد والنسب تعتبر عالية مقارنة بالفترات السابقة، وثمة سببان لتفسير ذلك: الأول، الزيادة الطبيعية للسكان، والثاني، أن أعداداً كثيرة من الخريجين من المدارس الثانوية، والمؤهلة للدراسة الجامعية، أصبحت تتجه إلى التعليم لملاءمة معرفتها ومهارتها وفق متطلبات سوق العمل.

إن الازدياد المطرد في عدد الطلاب وفق مستويات اللقب الجامعي يشير إلى الانخفاض النسبي في قيمة الدراسة للقب الجامعي الأول. ويعود تفسير هذا الأمر إلى سياسة مجلس التعليم العالي الهادفة إلى تشجيع قسم من الدارسين للقب الجامعي الأول على الدراسة في الكليات التي جرى تسهيل إنشائها خارج نطاق الجامعات في مختلف مناطق البلد، الأمر الذي أدى إلى الحد من عدد الذين يتقدمون للقبول في الجامعات، وإلى أن الذين يتقدمون يتمتعون بعلامات عالية نسبياً، وهو ما أدى، بدوره، إلى ارتفاع نسبة القبول في الجامعات.

(٩٨) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٤٢٤، الجدول ٨,٤٥.

جدول ٨

عدد طلاب اللقب الأول بحسب طبيعة مؤسسة التعليم الجامعي والتخصص عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨

التخصص	جامعات	كليات أكاديمية	كليات تربية	المجموع
آداب	١٥,٣٩٩	٦٢١٣		٢١,٦١٢
تربية وتأهيل معلمين			٢٣,٤٤٢	٢٣,٤٤٢
علوم اجتماعية	٢٠,٥٩٨	١٧,٤١٤		٣٨,٠١٢
علوم إدارية	٢٤١٥	١٤,٦٠٤		١٧,٠١٩
حقوق	٣٣٣٨	١٢,٤٤٥		١٥,٧٨٣
طب ومهن طبية مساعدة	٧٨٨٨	١٤٧٨		٩٣٦٦
رياضيات وعلوم طبيعية	١١,٥٣٦	٤٣٥٦		١٥,٨٩٢
زراعة	٧٣٥			٧٣٥
هندسة	١٣,٧٩٠	١٤,٦٤٩		٢٨,٤٣٩
المجموع	٧٥,٦٩٩	٧١,١٥٩	٢٣,٤٤٢	١٧٠,٣٠٠

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٤٢٨، جدول ٤٩ ,٨.

تشكل الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب الملتحقين بالمعاهد العليا غير الجامعات، الظاهرة البارزة في العقد الأخير، إذ ارتفع عددهم سنوياً، منذ أواسط الثمانينيات، ٤ أضعاف عددهم في الجامعات. وشكل هؤلاء ٤٣٪ من مجمل طلاب اللقب الأول في جميع المؤسسات في نهاية التسعينيات. أمّا في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، فقد شكلوا ٥٥,٥٪ من مجمل طلاب اللقب الأول.[٩٩] كما يلاحَظ ازدياد عدد الملتحقين بالجامعات الصغيرة (بار - إيلان، وبن - غوريون، وجامعة حيفا)، منذ بداية التسعينيات، إذ أصبحت تحتل المكان الأول في زيادة عدد الطلاب سنوياً. هذا إضافة إلى الزيادة الكبيرة في أعداد الملتحقين بالجامعة المفتوحة، فمنذ أوائل التسعينيات، ارتفع عددهم ثلاثة أضعاف، وتضاعف عدد الحاصلين على اللقب الجامعي منها أربع مرات.

تحتل إسرائيل المكان السابع في العالم (بحسب معطيات سنة ٢٠٠٦) من حيث الإنفاق على الطالب في المعاهد فوق الثانوية والجامعات. فهي تنفق على كل طالب ٩٩٠٢ دولار سنوياً، في حين أن الولايات المتحدة، مثلاً، تنفق ١٩,٤٧٦ دولاراً.[١٠٠]

(٩٩) المصدر نفسه، ص ٤٢٨، الجدول ٤٩ ,٨.

(١٠٠) Organization of Economic Cooperation and Development, op. cit., p. 203.

(٤) الأقلية الفلسطينية:

فيما يخص التعليم العالي في صفوف المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، تشير الإحصاءات إلى تقدم بطيء جداً حتى نهاية التسعينيات من القرن الماضي في عدد الطلاب الذين يلتحقون بالدراسة الجامعية، وإلى زيادة عددهم ونسبتهم مقارنة بالطلاب اليهود منذ بداية هذا القرن. ويشير الجدول ٩ إلى التطور الجاري في هذا المجال من عام ١٩٧٠/ ١٩٧١ إلى سنة ٢٠٠٤. وبحسب المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، وصلت نسبة الطلاب العرب في الجامعات الإسرائيلية في العام الدراسي ٢٠٠٧/٢٠٠٨ إلى ١١,٦٪ من مجموع الطلاب في إسرائيل،[١٠١] غير أن هذه الزيادة لا تتلاءم مع نسبتهم في المجتمع الإسرائيلي. وهناك عدة تفسيرات لعدم ارتفاع نسبة الطلبة العرب في الدراسات العليا عامة، وفي الجامعات منها خاصة.

جدول ٩

نسبة الطلاب العرب في الجامعات في إسرائيل

السنة	النسبة
١٩٧٠-١٩٧١	١,٧
١٩٧٤-١٩٧٥	٢,٩
١٩٨٠-١٩٨١	٤,٧
١٩٨٤-١٩٨٥	٦,٧
١٩٩٠-١٩٩١	٥,٤
١٩٩٦-١٩٩٧	٥,٨
١٩٩٨-١٩٩٩	٥,٧
٢٠٠٢	٦,٤
٢٠٠٤	٨,١

المصدر: عزيز حيدر، «الأقلية العربية في إسرائيل: سكان، مجتمع، اقتصاد» (بالعبرية)، (القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٦)، جدول د١٠، ص ١٣٤.

١ - إمكانات تشغيل محدودة لخريجي الجامعات: إن الحاجز الذي يتوقع الطالب العربي أن يواجهه، إذا حصل على شهادة جامعية، لا يشجعه على الانخراط في التعليم العالي. أمّا بالنسبة إلى الفتيات، فإن أغلبيتهن تفضل الالتحاق بكليات ومعاهد إعداد

(١٠١) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٤٢٩، الجدول ٨,٥٠.

المعلمين، وذلك لسهولة إيجاد عمل في هذا المجال.(١٠٢)

٢ - الوضع الاقتصادي للأسرة: يصعّب هذا الوضع على الأسر العربية دعم أبنائها ومساعدتهم خلال فترة التعليم الجامعي، وخصوصاً في ضوء رسوم التعليم المرتفعة نسبياً، مقارنة بالدخل المتوقع لخريج الجامعة بعد إنهاء دراسته. إضافة إلى ذلك يجب أن نأخذ في الحسبان قلة المصادر والأطر الداعمة للطلاب العرب، سواء أكانت هذه الأطر والمصادر حكومية، أم من الجامعات، أم الصناديق المتنوعة، التي تدعم الطلبة اليهود فقط.

٣ - علامات متدنية في امتحان السيكومتريك: يتم قبول الطلبة في الجامعات الإسرائيلية وفق مقياسين: الأول، معدل شهادة البغروت، وعدد الوحدات الدراسية، وخصوصاً في موضوعي الرياضيات واللغة الإنكليزية، والثاني، علامة امتحان السيكومتريك. ومهما يكن سبب الفجوة في هذا الامتحان بين الممتحنين اليهود والعرب، مثل عدم ملاءمته لغوياً وثقافياً بالنسبة إلى المجموعة الثانية،(١٠٣) فإن الفجوة كبيرة، إذ يبلغ معدل العلامات التي يحصل عليها الطالب اليهودي ٥٥٤ نقطة، في مقابل ٤٣١ نقطة للطالب العربي. وبما أن عدداً من الكليات في الجامعات الإسرائيلية يولي امتحان السيكومتريك وزناً يوازي ١:٣ في مقابل معدل علامات البغروت، فعدد الطلاب العرب الذين يقبلون في الجامعات الإسرائيلية يبقى متدنياً. ومن الجدير بالذكر أنه تقرر سنة ٢٠٠٣ التعامل مع شهادة البغروت بشكل مركزي والتنازل عن إجراء امتحان السيكومتريك، وذلك بهدف توسيع نطاق متناولية (Accessibility) التعليم العالي لأبناء الطبقات والشرائح الضعيفة في المجتمع. لكن بعد أن طرأ ارتفاع معين في عدد المقبولين بين الطلاب العرب نتيجة هذا الإجراء، أعلن رؤساء الجامعات ووزيرة التربية والتعليم العدول عنه في نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ وبصورة مفاجئة.(١٠٤)

٤ - ظاهرة توجه متزايد نحو الجامعات الأردنية: تجدر الإشارة إلى أن الثبات في نسبة الطلبة العرب الذين يدرسون في الجامعات الإسرائيلية رافقه ارتفاع في عدد الطلاب العرب، المقدر بالآلاف، الذين يدرسون في الأردن.

(١٠٢) قصي حاج يحيى، «دراسة تحليلية في معطيات تشغيل الأكاديميين العرب في سوق العمل الإسرائيلي»، «مجلة الرسالة»، العدد ١٤ (٢٠٠٦)، ص ١٤٦ - ١٨٥.

(١٠٣) عن أسباب هذه الفجوات، راجع: خالد أبو عصبة، «تحيز ثقافي في امتحانات السيكومتريك، الموجه إلى المسجلين للدراسة في الجامعات في البلد» (بالعبرية)، (القدس: المركز القطري للامتحانات والتقويم، ١٩٩٥).

(١٠٤) «هآرتس»، ٢٧/ ١١/ ٢٠٠٣.

جدول ١٠

نسبة الطالبات العربيات من مجمل الطلاب العرب في الجامعات (سنوات مختارة)

السنة	النسبة
١٩٧١-١٩٧٢	٨,٩
١٩٧٤-١٩٧٥	٨,١١
١٩٨٤-١٩٨٥	٧,٢٨
١٩٨٨-١٩٨٩	١,٣٥
١٩٩٢-١٩٩٣	٤١
١٩٩٨-١٩٩٩	٤٦,٢
٢٠٠٠-٢٠٠١	٥٢,٧
٢٠٠٣-٢٠٠٤	٥٥,٣
٢٠٠٧	٥٢

المصدر: موقع مركز مساواة (الدخول في ٢٨/ ٨/ ٢٠٠٩)
www.mossawacenter.org

أمّا التغير الملحوظ فيعتبر في التزايد المستمر في نسبة المتوجهات إلى التعليم العالي من الفتيات، بحيث فاقت نسبة الإناث نسبة الذكور ممن توجهوا إلى مقاعد الدراسة الجامعية، وذلك لعدة أسباب، منها الانفتاح الاجتماعي، والرغبة في المساهمة في اقتصاد الأسرة. وفي العام الدراسي الجامعي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، بلغ عددهن ما يقارب ١٧,٠٠٠ طالبة جامعية عربية. وهذا العدد يمثل ٩,٥٪ من مجموع الطالبات الجامعيات في إسرائيل، منهن ١٥,١٣٠ طالبة للقب الأول، و١٥٠٠ طالبة للقب الثاني، و١٣٠ طالبة للقب الثالث، و٢٣٢ طالبة لنيل شهادة التدريس بعد تخرجهن من التعليم العالي وحصولهن على اللقب الأول على الأقل. ويذكر في هذا السياق أن ٤١٪ من الجامعيات العربيات يدرسن في الجامعات، و٤٠٪ في الكليات الأكاديمية للتربية، و١٠٪ في كليات أكاديمية، و٩٪ يدرسن في الجامعة المفتوحة.(١٠٥) أمّا من حيث تقسيم مجالات الدراسة في الجامعات الإسرائيلية، فالنسب هي التالية: ٤٢٪ من الطالبات العربيات يدرسن العلوم الأدبية، و٢٥,٩٪ العلوم الاجتماعية والإنسانية، و١٣,٦٪ مهن طبية مساندة، و٢,١٪ حقوق، و٣,٣٪ طب، و٩,٨٪ رياضيات وعلوم طبيعية، و٣,٨٪ هندسة.(١٠٦)

(١٠٥) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي: التعليم العالي والقوة البشرية»، الموقع الإلكتروني للمكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء (الدخول في ١٠/ ٣/ ٢٠٠٩): www.cbs.gov.il

(١٠٦) عادل مناع، «المجتمع العربي في إسرائيل ٢: سكان، مجتمع، اقتصاد» (بالعبرية)، (القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٨)، ص ١٩٦.

ثامناً: البحث العلمي

يتناول هذا القسم موضوع البحث العلمي من النواحي التالية: قنوات دعمه؛ مؤسساته؛ الإنفاق عليه؛ البحث في الصناعة والمصالح الاقتصادية؛ الإنتاج البحثي.

أ) قنوات دعم البحث العلمي

في سنة ١٩٧٢، أنشئ جهاز خاص لدعم الأبحاث الأساسية، وذلك في إثر قرار اتخذه رئيس الحكومة ووزير التربية والتعليم. وألقيت مسؤولية تنفيذ القرار على عاتق الأكاديمية الوطنية الإسرائيلية للعلوم. وحتى سنة ١٩٧٨، عمل جهاز دعم الأبحاث من خلال ذراعين: ذراع البحث التطبيقي التابعة للمجلس الوطني للبحث والتطوير، وذراع البحث الأساسي التابعة للأكاديمية الوطنية للعلوم. وفي سنة ١٩٧٩، تحولت هذه الذراع الأخيرة إلى صندوق، وأصبحت إدارته من مسؤولية لجنة التخطيط والميزانية (في مجلس التعليم العالي). ومنذ سنة ١٩٨٨، تضخمت ميزانية الصندوق عقب اتفاق بين لجنة التخطيط ووزارة المالية، وأوكل إليه تقديم الدعم للأبحاث في مجالات الإلكترونيات والكومبيوتر والاتصالات، وفي سنة ١٩٨٩، أُطلق عليه اسم الصندوق الوطني للعلوم، وفي الوقت نفسه، تحول إلى جمعية، وأصبح يدار بواسطة مجلس شعبي، وبهذا أمكن زيادة دخله عن طريق تجنيد تبرعات من البلد والخارج.

يقدم الصندوق الدعم للأبحاث التي تجري في مؤسسات التعليم العالي في المجالات التالية: العلوم الدقيقة والتكنولوجيا؛ علوم الحياة والطب؛ الآداب والعلوم الاجتماعية. ويتم الدعم من خلال:

(١) منحة «ألون» للعلماء الشباب المتميزين: هدفها تمكين الجامعات من استيعاب محاضرين شباب.

(٢) منحة «غواسطالا» للعلماء المهاجرين: هدفها تمكين الجامعات من استيعاب العلماء المهاجرين إلى إسرائيل.

(٣) منحة «غواسطالا» لتطوير تدريس العلوم والتكنولوجيا في الجامعات.

(٤) منحة «معوف» للعلماء العرب المتميزين: هدفها استيعاب محاضرين من العرب مواطني إسرائيل في الجامعات.

(٥) منح خاصة للعلماء المهاجرين المتقدمين في السن: هدفها تمكين الجامعات من

تشغيلهم على أساس عقود خاصة.

(٦) منح بحث وتخصص للحاصلين على لقب دكتوراه حديثاً.

(٧) منحة «روتنشترايخ» لطلاب الدكتوراه المتميزين في الآداب.

(٨) ميزانيات لاقتناء الأجهزة العلمية وأجهزة الكومبيوتر.

(٩) تمويل خاص لأبحاث الجينات.

(١٠) تمويل خاص لاقتناء الكتب والدوريات.

(١١) منح متنوعة مخصصة لطلاب الدراسات العليا المتفوقين في مجالات متعددة، وخصوصاً في مجالات التكنولوجيا المتطورة.

إضافة إلى هذه القنوات المخصصة لدعم البحث والباحثين، تشارك لجنة التخطيط والميزانية في ثلاثة صناديق أُخرى هي:

(١) الصندوق المشترك مع لجنة الطاقة النووية: يهدف إلى تشجيع النشاط البحثي المشترك بين مؤسسات التعليم العالي ولجنة الطاقة النووية، وتوسيع القاعدة العلمية التي تحتاج إليها هذه الأخيرة في عملها.

(٢) صندوق الأبحاث المشتركة مع وزارة الدفاع: يهدف إلى تشجيع وتطوير الأبحاث وتوسيع القاعدة العلمية والتكنولوجية ذات الاهتمام المشترك بين الجامعات ووزارة الدفاع.

(٣) صندوق أبحاث التربية الأميركي ـ الإسرائيلي: يخصص المنح لتبادل الباحثين من الجانبين في مجالات التدريس وإجراء الأبحاث وتعميق التخصص.



ينشط في إسرائيل ١٤ صندوقاً لدعم الباحثين المتفوقين، بمن فيهم طلاب الماجستير والدكتوراه. وينصب اهتمامها الأساسي على دمج الباحثين في الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأُخرى، من خلال تقديم الدعم لأبحاثهم التي تعتبر شرطاً أساسياً لاستمرار عملهم في الجامعات.

ب) مؤسسات البحث العلمي

تجرى الأبحاث العلمية والتطبيقية في إسرائيل فيما يقارب ٥٠ مركز أبحاث قطرياً، وفي عدد كبير من مراكز الأبحاث الصغيرة. كما أن هناك مؤسسات ومصانع عديدة تملك وتدير مراكز خاصة بها، إضافة إلى أن بعض الوزارات يقوم بتشغيل باحثين من

أجل القيام بأبحاث في المجالات التي تخدم عمله. وهناك ١٣ وزارة تشغل مسؤولاً عن الأبحاث يدعى العالِم الرئيسي للوزارة، وظيفته توزيع ميزانيات على الباحثين ومراكز الأبحاث. لكن تبقى مراكز الأبحاث في الجامعات هي المنفذ الرئيسي للبحث العلمي، وخصوصاً البحث الأساسي في مجالات العلوم الطبيعية والزراعة والهندسة. ويشترط مجلس التعليم العالي ووزارة التربية والتعليم على الجامعات الدمج ما بين التدريس والبحث من أجل الحفاظ على مستوى أكاديمي مقبول في المدى البعيد. ولذلك فميزانية الجامعة العادية مخصصة أيضاً للأبحاث، وهي تشمل ما يلي: الوقت المخصص للأبحاث ضمن مصروفات الطاقم الأكاديمي؛ اقتناء الأجهزة العلمية؛ الكتب والدوريات؛ صيانة المختبرات وغير ذلك. وبناء على ذلك، يمكن اعتبار الإنجازات التكنولوجية في الصناعة وفي جهاز الأمن نتيجة الأبحاث الأساسية التي كانت أجريت في أعوام سابقة في مؤسسات التعليم العالي.

يلاحَظ من التقارير عن الأبحاث العلمية أن الجامعة العبرية ما زالت تتصدر المؤسسات الأكاديمية في مجالات الآداب والعلوم الاجتماعية والزراعة والطب، وأقل من ذلك في أبحاث الرياضيات والكومبيوتر والعلوم الطبيعية الفيزيائية. وما زال معهد التخنيون يحتل الصدارة في أبحاث الهندسة. ويبرز معهد وايزمن في أبحاث العلوم الطبيعية البيولوجية والفيزيائية. لكن اللافت للنظر هو الدور الذي اضطلع به هذا المعهد في أبحاث التربية، وهو نتيجة مباشرة للتحولات التي حدثت في جهاز التعليم الإسرائيلي، ولا سيما في مجال وضع مناهج التعليم، ونصوص كتب التعليم. ويلاحَظ أن مساهمة الجامعات الصغيرة (بار - إيلان، وبن - غوريون، وحيفا) ما زالت ضئيلة نسبياً، ولم تتحول إلى منافس قوي للمؤسسات الأكاديمية العريقة في مجال البحث، على الرغم من مرور أعوام طويلة على تأسيسها. لكن بعض هذه الجامعات استطاع أن يقطع شوطاً كبيراً، وينتزع حصة كبيرة نسبياً في مجالات بحث محددة. فجامعة بار - إيلان تخصصت بالعلوم الاجتماعية، واستطاعت جامعة بن - غوريون أن تبرز في مجال الأبحاث الطبية.

ج) الإنفاق على البحث والتطوير

تشير المعطيات الرسمية الإسرائيلية إلى تطور ملحوظ في الإنفاق على البحث والتطوير منذ نهاية الثمانينيات من القرن الماضي إلى اليوم. ويتبين، على افتراض أسعار سنة ٢٠٠٥، أن الإنفاق ارتفع ثلاثة أضعاف تقريباً في فترة تقل عن عشرين عاماً، من

١١ مليار شيكل سنة ١٩٩٠ إلى ما يقارب ٣٢ مليار شيكل سنة ٢٠٠٨. ويلاحَظ أيضاً أن إنفاق مؤسسات التعليم العالي على البحث والتطوير لم يتقدم منذ سنة ١٩٩٠ إلى اليوم، وإنما تراجع بشكل كبير بالنسبة إلى مجموع الإنفاق، وخصوصاً مقارنة بقطاع المصالح الاقتصادية. ففي حين كان يمثل ٣٥٪ من مجموع الإنفاق سنة ١٩٩٠، لم يعد يمثل إلّا ١٢٪ منه في سنة ٢٠٠٨. غير أنه من الجدير الإشارة إلى أن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء يجري أحياناً تعديلات على أسس المعطيات التي يحتسبها، وعلى تصنيف المعطيات، الأمر الذي يصعب المقارنة بين سنة وأُخرى، أو فترة وأُخرى.

جدول ١١

تطور الإنفاق على البحث والتطوير المدنيين بحسب الجهة المنفذة

السنة	القطاع المنفذ					
	قطاع المصالح الاقتصادية	مؤسسات حكومية	مؤسسات التعليم العالي	مؤسسات خاصة غير ربحية	المجموع	نسبة الزيادة مقارنة بالفترة السابقة
	(بملايين الشيكلات بحسب أسعار سنة ٢٠٠٥)					
١٩٩٠	٥٥٦٢	١٢٥٧	٣٩٧٦	٤٧٩	١١,٢٧٣ [كذا]	-
١٩٩٥	٨٨٠٥	١٣١٩	٣٧٨٧	٥٥٨	١٤,٤٦٨ [كذا]	٢٨,٣
٢٠٠٠	١٨,٧٠٣	١٥٦١	٣٨٢٥	٦٤١	٢٤,٧٣٠	٧٠,٩
٢٠٠٥	٢٠,٤٠٥	١٢٨٦	٣٨٤٢	٧٩٢	٢٦,٣٢٥	٦,٤
٢٠٠٦	٢١,٥١٩	١٢٤٩	٣٨٤١	٨١٤	٢٧,٤٢٣	٤,٢
٢٠٠٧	٢٤,٥٣٧	١٢٤٠	٣٨٦٣	٨٦٠	٣٠,٤٩٩ [كذا]	١١,٢
٢٠٠٨	٢٥,٦٣٧	١٢٢٧	٣٨٤١	٨٨١	٣١,٥٨٦	٣,٥
	(بملايين الشيكلات بحسب الأسعار الجارية)					
٢٠٠٦	٢٢,٥٠١	١٣٣٨	٣٩٤٠	٨٤٨	٢٨,٦٢٧	
٢٠٠٧	٢٦,٣٦٧	١٤٣٠	٣٩٤٧	٩٠٥	٣٢,٦٤٩	
٢٠٠٨	٢٨,٥١٨	١٥٥٩	٤٢٠٤	٩٩٢	٣٥,٢٧٣	

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٨٨٠، الجدول ٢٦,١.

من الواضح أن إسرائيل، قياساً بدول أُخرى تنتمي إلى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، كانت أنفقت في سنة ٢٠٠٧ على البحث والتطوير المدنيين ما نسبته ٤,٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي، متخطية بذلك دولاً مثل، السويد واليابان والولايات المتحدة، في حين أن السويد تسبقها إذا اعتمدنا معدل ما ينفقه الفرد على البحث والتطوير المدنيين كمقياس. ومن الجدير بالانتباه أن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء يتجاهل المعطيات التي قد تشير إلى البحث والتطوير لأغراض عسكرية، وهو ما يرجح إمكان أن يتعلق جزء مما يصنف تحت البحث والتطوير المدنيين بنشاطات بحثية لأغراض عسكرية.

جدول رقم ١٢

مقارنة بين دول مختارة بالنسبة إلى الإنفاق على البحث والتطوير سنة ٢٠٠٧ (بالدولار الجاري)

البلد	البحث والتطوير المدني والعسكري للفرد	البحث والتطوير المدني			
		للفرد	نسبة من مجموع البحث والتطوير المدني والعسكري	مؤشر البحث والتطوير للفرد (الولايات المتحدة = ١٠٠)	نسبة من الدخل القومي المحلي
الولايات المتحدة	١٢٢١	١٠٨٤	٨٨,٨	١٠٠,٠	٢,٤
إسرائيل	-	١٢٥٩	-	١١٦,١	٤,٨
ألمانيا	٨٧٤	٨٧٤	١٠٠,٠	٨٠,٦	٢,٥
اليابان	١١٥٧	١١٤٣	٩٨,٨	١٠٥,٥	٣,٤
فرنسا	٦٨٠	٦١٥	٩٠,٥	٥٦,٨	١,٩
السويد	١٣٢٠	١٢٨٥	٩٧,٤	١١٨,٦	٣,٥
بريطانيا	٦٤٠	٥٧٢	٨٩,٤	٥٢,٨	١,٦

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٩٤٣، الجدول ٢٢,٢٨.

أمّا إذا اعتبرنا مصادر التمويل، فنلاحِظ أنه في سنة ٢٠٠٦، مول قطاع المصالح الاقتصادية نفسه بنفسه عملياً (٩٥,٤٪)، في حين مولت الحكومة الجزء الأكبر من النشاطات البحثية في مؤسسات التعليم العالي (٥٥,٣٪). وشكل التمويل الآتي من الخارج ١٣,٦٪ من مصادر تمويل هذه المؤسسات، بينما تبوأ مكاناً بارزاً بالنسبة إلى مصادر تمويل المؤسسات الخاصة غير الربحية (٣٠,٦٪).

جدول ١٣

مصادر تمويل البحث والتطوير المدنيين سنة ٢٠٠٦ (بالنسبة المئوية)

الجهة المنفذة / الجهة الممولة	قطاع المصالح الاقتصادية	مؤسسات حكومية	مؤسسات التعليم العالي	مؤسسات خاصة غير ربحية
قطاع المصالح الاقتصادية	٩٥,٤	١٥,٢	٧,٣	١٧,٦
مؤسسات حكومية	٤,٦	٧٦,٨	٥٥,٣	٣٧,٧
مؤسسات التعليم العالي	-	٠,٢	١٥,١	٢,٢
مؤسسات خاصة غير ربحية	-	٢,٦	٨,٧	١١,٩
تمويل خارجي	-	٥,٢	١٣,٦	٣٠,٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
(مقدار الإنفاق بملايين الشيكلات)	(٢٢٥٠١)	(١٣٣٨)	(٣٩٤٠)	(٨٤٨)

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٨٨١، الجدول ٢,٢٦.

د) البحث العلمي في الصناعة

بدأ تشجيع البحث العلمي في المصانع منذ سنة ١٩٧٢، باستحداث دائرة العالِم الرئيسي في وزارة الصناعة والتجارة. وفي سنة ١٩٨٤، سن الكنيست قانون تشجيع البحث والتطوير في المجال الصناعي، متضمناً الحوافز التي ستمنحها الدولة من منح وقروض وإعفاءات، أو تخفيضات ضريبية، في مقابل الاستثمار في البحث والتطوير اللذين من شأنهما أن يؤديا إلى تطوير صناعة تعتمد على العلم والتكنولوجيا، وتساهم في تقوية الاقتصاد وتنمية الصادرات.(١٠٧) ويشير الجدول ١٤ إلى فروع الصناعات التي استثمرت بشكل رئيسي في البحث العلمي. وتتميز إسرائيل بارتفاع نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في قطاع الاتصالات الإلكترونية، إذ تصل إلى ٦٧٪ من مجمل الإنفاق في مقابل ٢١٪ في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.(١٠٨)

(١٠٧) انظر الترجمة الإنكليزية لنص القانون وتعديلاته في موقع العالِم الرئيسي التابع لوزارة الصناعة والتجارة والعمل في:

http://www.tamas.gov.il/NR/exeres/9F263279-B1F7-4E42-828A-4B84160F7684.htm

(١٠٨) Central Bureau of Statistics and Ministry of Industry, Trade and Labour, *Business Research and Development* (Jerusalem, 2009), p. 91, table 30.

جدول ١٤

الإنفاق على البحث والتطوير في فروع صناعية مختارة سنة ٢٠٠٦ (بآلاف الشيكلات)

الفرع	تكاليف عمل	مواد خام	مدفوعات لعناصر خارجية	مصروفات أُخرى (بما فيها التكاليف الإدارية)	المجموع
منتوجات كيماوية	٣٨٥,٥٩٢	٩١,٥٠٦	٥٤٩,٢٤١	٥٣٨,٦٧١	١,٥٦٥,٠١٠
آليات وأجهزة نقل	٤١٧,٧٣٦	١٠٥,٧١١	٢٠٢,٦٩٧	١٢٣,٩١١	٨٥٠,٠٥٥
مركبات إلكترونية	٢٦١,٤٢٩	١٦,٠٧٠	٢٧,٣٢٧	١٨٨,٩٤٥	٤٩٣,٧٧١
أجهزة اتصالات إلكترونية	١,٨٠٥,٩٦٨	١٥٢,٨٧٣	٣٨٨,١٤٠	٨٦٢,٠٢٠	٣,٢٠٩,٠٠٢ [كذا]
أجهزة صناعية للرقابة وأجهزة طبية وعلمية	١,٤٠٠,١٨٥	٤٥٨,٢٤٧	٢٦٠,٣٩٩	٥٥٨,٤٥٦	٢,٦٧٧,٢٨٢ [كذا]

المصدر: Central Bureau of Statistics and Ministry of Industry, Trade and Labour, *Business Research and Development* (Jerusalem, 2009), p.77, table 17.

هـ) الإنتاج البحثي

تستثمر إسرائيل كثيراً من الموارد في البحث العلمي. فالاقتصاد الإسرائيلي مبني على التطور العلمي، والجامعات الإسرائيلية تتبوأ مراكز متقدمة مقارنة بمثيلاتها في العالم. فبحسب مركز الجامعات ذات المكانة العالمية التابع لجامعة شنغهاي والمتخصص بتصنيف الجامعات وفق مقاييس مثل، نشر الأبحاث في دوريات علمية ذات مكانة عالمية، وعدد الإشارات إلى هذه الأبحاث من باحثين آخرين، احتلت الجامعة العبرية المرتبة ٦٤ بين ٥٠٠ جامعة في سنة ٢٠٠٩، وتبوأ كل من المعهد التكنولوجي (التخنيون) وجامعة تل أبيب المرتبة ١٠١، ومعهد وايزمن للعلوم المرتبة ١٥٢، وكل من جامعة بار - إيلان وجامعة بن - غوريون المرتبة ٣٠٣، وجامعة حيفا المرتبة ٤٠٢.(١٠٩) وبحسب تقرير صادر في تموز/ يوليو ٢٠٠٩ عن مركز الأبحاث التابع للمجلس الأعلى للأبحاث العلمية الإسباني (Cybermetrics Lab)، والذي يعتمد على كمية الأبحاث التي تنتجها الجامعات وتنشرها في مواقعها الإلكترونية، وعلى مدى وجودها في الإنترنت، احتلت الجامعة العبرية المرتبة ١٧١ من مجموع نحو ٦٠٠٠ جامعة في العالم، بينما تبوأ التخنيون المرتبة ٢٢١،

(١٠٩) *Academic Ranking of World Universities – 2009,* انظر الموقع (الدخول في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٩): http://www.arwu.org/ARWU2009.jsp

وجامعة تل أبيب المرتبة ٢٣٨، ومعهد وايزمن للعلوم المرتبة ٣١٤.(١١٠)

أمّا بالنسبة إلى عدد الأبحاث المنشورة في مجلات علمية عالمية، فقد كانت تبلغ، سنة ١٩٩٥، بحسب المجلس القومي الأميركي للعلوم، ٥٧٤١ بحثاً، أي ما كان يمثل ١٪ من الإنتاج البحثي العالمي، وفي سنة ٢٠٠٥، قدرت الأبحاث بـ ٦٣٠٩ أبحاث، وهو ما يشير إلى بعض التراجع بالنسبة إلى الإنتاج العالمي (٠,٩٪).(١١١) ويتأكد هذا التراجع النسبي في الإنتاج البحثي الإسرائيلي في خروج إسرائيل من قائمة الدول العشرين الأكثر إنتاجاً في العالم لمصلحة دول جديدة، مثل تركيا وبولندا.(١١٢) من جهة أُخرى، في حين أُجري ما نسبته ٣١,٣ ٪ من الأبحاث سنة ١٩٩١ بالاشتراك مع باحثين من خارج البلد، وصلت النسبة إلى ٣٨,٨٪ في سنة ١٩٩٨، وإلى ٤١,٩ ٪ في سنة ٢٠٠٥. أمّا الباحثون المشاركون من الخارج، فكانوا في معظمهم من الولايات المتحدة، مع تراجع طفيف لمصلحة الأبحاث الإسرائيلية المشتركة مع الدول الأوروبية.(١١٣)

ومن السبل المتبعة لقياس الإنتاج العلمي إجراء مقارنة دولية اعتماداً على معدل الإصدارات البحثية للشخص الواحد بالنسبة إلى عدد السكان في الدولة، وإلى معدل الناتج القومي للشخص. فمنذ مطلع الثمانينيات (١٩٨١ - ١٩٨٥) حتى سنوات الألفية الثالثة، احتلت إسرائيل مكاناً متقدماً في هذا المجال. ففي الفترة ما بين سنة ١٩٩٩ وسنة ٢٠٠٣، احتلت إسرائيل المركز الثالث في الإنتاج العلمي نسبة إلى تعداد السكان وإلى معدل الناتج القومي للفرد، وذلك بعد سويسرا والسويد،(١١٤) لكن موقعها تراجع إلى

(١١٠) انظر الموقع (الدخول في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٩): http://www.webometrics.info/top6000.asp

(١١١) انظر الموقع (الدخول في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٩): http://www.nsf.gov/statistics/seind08/tables.htm

(١١٢) The Times Higher Education, «Top 20 Nations in Output and World Share for the Sciences and Social Sciences,» انظر الموقع (الدخول في ٢٦/ ١١/ ٢٠٠٩): http://www.timeshighereducation.co.uk/story.asp?storyCode=407151&sectioncode=26

(١١٣) Eric Zimmerman, Wolfgang Glänzel and Judit Bar-Ilan, «Scholarly Collaboration Between Europe and Israel: A Scientometric Examination of a Changing Landscape,» *Scientometrics*, vol. 78, no. 3 (March 2009).

(١١٤) دفنه غاتس وآخرون، «مكانة إسرائيل ومعهد التخنيون مقارنة بدول ومعاهد مختارة في العالم وفق معايير بيبليوغرافية» (بالعبرية)، (حيفا: التخنيون، ومعهد شموئيل نئمان للبحث المتقدم في العلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧).

المرتبة الخامسة بعد سويسرا والسويد والدانمارك وفنلندا في سنة ٢٠٠٦.[١١٥]

تتبين ثمار البحث العلمي في التطوير الصناعي والعسكري والإداري، وفي عدة نواح من حياة المجتمع. وليس في الإمكان دائماً رصد هذا الأثر، ولا سيما في المجالات التي يصعب تحويلها إلى قيم كمية، أي في المجالات الاجتماعية والتربوية التي تتأثر بعوامل كثيرة. لكن من الأسهل رصد التأثير في المجالات الصناعية والعسكرية والاقتصادية، ومن هذه المؤشرات طلبات تسجيل براءات الاختراع.

جدول ١٥

طلبات لتسجيل براءات اختراع في إسرائيل في سنوات مختارة

السنة	المجموع	طلبات إسرائيلية	طلبات من خارج إسرائيل
١٩٤٩	٦٣٨	٢١٠	٤٢٨
١٩٧٠	٢٢٩٥	٢٤٧	٢٠٤٨
١٩٨٠	٢٧٧٣	٦٦٩	٢١٠٤
١٩٩٠	٣٩٠٨	١٠٥٢	٢٨٥٦
٢٠٠٠	٦٨٠٢	١٥٩٩	٥٢٠٣
٢٠٠٦	٧٤٢٦	١٦٢٥	٥٨٠١
٢٠٠٧	٧٩٧٧	١٠٤٣	٦٩٣٤
٢٠٠٨	٧٧٠٤	٩٤٥	٦٧٥٩

المصدر: «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، ص ٨٨٦، الجدول ٦, ٢٦.

(١١٥) انظر الموقع (الدخول في ٢٦/١١/٢٠٠٩):
http://www.oecd.org/dataoecd/18/37/41559762.pdf

المراجع

أولاً: باللغة العبرية

- **كتب وتقارير**

- أبو عصبة، خالد. «تحيز ثقافي في امتحانات السيكومتريك الموجه إلى المسجلين للدراسة في الجامعات في البلد». القدس: المركز القطري للامتحانات والتقويم، ١٩٩٥.
- إدارة الاقتصاد والميزانيات. «جهاز التعليم ـ حقائق ومعطيات». القدس: وزارة التعليم والثقافة والرياضة، ١٩٩٨.
- أوفك، يوسف. «ليس على طبق من الفضة: من الوطن القومي إلى الدولة السيادية، ١٩٣٩ – ١٩٤٩». القدس: وزارة المعارف، ١٩٧٤.
- إيدين، حنة. «أن نكون مواطنين في إسرائيل: دولة يهودية وديمقراطية». القدس: وزارة المعارف ـ شعبة المناهج، ومعالوت، ٢٠٠٠.
- بابي، إيلان. «المعاني التربوية للتعددية الثقافية في إسرائيل: بحث حالة البحث التاريخي». د.م.: د.ن.، ٢٠٠٢.
- براندس، عوفر. «القفزة الثالثة: تحولات وإصلاحات في جهاز التعليم في التسعينيات». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٦.
- بيلد، إلعاد (تحرير). «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩.
- «تعليم الثقافة في مجتمع متعدد الثقافات». القدس: الجامعة العبرية ـ كلية التربية، ٢٠٠٠.
- الحاج، ماجد. «التعليم لدى العرب في إسرائيل: سيطرة أم تغيير اجتماعي». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٦.
- حزوني، يورام ودانيئيل بوليسير وميخائيل أورن. «الثورة الصامتة في تدريس تاريخ الصهيونية: بحث مقارن في كتب وزارة المعارف في موضوع القرن العشرين ـ الصف التاسع». القدس: مركز شاليم، مشروع كتب التعليم، البحث الأول، ٢٠٠٠.
- حيدر، عزيز. «الأقلية العربية في إسرائيل: سكان، مجتمع، اقتصاد». القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٦.
- شغرير، ليا. «خطط التعليم وإعداد المعلمين في ظل تغيرات المجتمع الإسرائيلي». تل أبيب: معهد موفيت لتطوير المحاضرين في الكليات الأكاديمية، ٢٠٠٧.
- شيفر، فاردا. «جهاز التعليم الحريدي في إسرائيل ـ التمويل والتفتيش والرقابة». القدس: معهد فلورسهايمر لأبحاث السياسات، ١٩٩٨.

- عزرائيلي، يهودا (تحرير). «التعليم الديني في سن بلوغه: ثمانون عاماً من التعليم الديني ـ القومي في أرض إسرائيل». القدس: مركز التعليم الديني في إسرائيل، ١٩٨٦.
- غاتس، دفنه وآخرون. «مكانة إسرائيل ومعهد التخنيون مقارنة بدول ومعاهد مختارة في العالم وفق معايير بيبليوغرافية». حيفا: التخنيون، ومعهد شموئيل نئمان للبحث المتقدم في العلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧.
- غور ـ زئيف، إيلان (تحرير). «التعليم في عصر الخطاب ما بعد ـ الحداثي». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٦.
- ـــــ (تحرير). «الحداثة وما بعد الحداثة والتربية». تل أبيب: جامعة تل أبيب، ورموت، ١٩٩٩.
- ـــــ. «فلسفة وسياسة وتربية في إسرائيل». حيفا: جامعة حيفا، ١٩٩٩.
- «قانون التعليم الحكومي، ١٩٥٣». في: «كتاب القوانين، ١٣١». القدس، تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٣.
- كلاين، مناحم. «بار ـ إيلان: أكاديميا ودين وسياسة». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٨.
- كوهين، إريك وعينات كوهين. «التعليم الرمادي في إسرائيل في التسعينيات». القدس: لايسس ـ مركز بحث جهاز التعليم، ١٩٩٦.
- مراقب الدولة. «التقرير السنوي لسنة ١٩٩٦، رقم ٤٧». القدس: مكتب مراقب الدولة، ١٩٩٦.
- مركز أدفا. «التقرير السنوي لمركز سيكوي». تل أبيب: جمعية سيكوي، ٢٠٠٣.
- المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء. «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي». القدس، سنوات متعددة.
- ـــــ ووزارة المعارف. «مؤسسات التعليم، ١٩٩٧/ ١٩٩٨». وزارة المعارف، نشرة رقم ٢٨/ ٢٠٠٠، ٢٠٠٠.
- مناع، عادل. «المجتمع العربي في إسرائيل ٢: سكان، مجتمع، اقتصاد». القدس: معهد فان لير، ٢٠٠٨.
- وزارة التربية والتعليم والرياضة. «إدارة الاقتصاد والميزانيات». ٢٠٠٦.
- وزارة المالية. «ميزانية التعليم». ٢٠٠٦.
- وزارة المعارف. «منهاج تعليم التاريخ للصف ٦ ـ الصف ٩ في التعليم الحكومي». القدس: وزارة المعارف، ١٩٩٥.
- وزارة المعارف والثقافة. «منهاج التعليم للمدرسة الابتدائية الحكومية والحكومية ـ الدينية، للصف الأول حتى الصف الرابع». القدس: وزارة المعارف والثقافة، ١٩٥٤.
- ـــــ. «منهاج تعليم المدنيات للمرحلة العليا». القدس: وزارة المعارف والثقافة، ١٩٧٦.

- ـــــ. «تقرير لجنة دوفرات للنهوض بجهاز التعليم». القدس: وزارة المعارف والثقافة، ٢٠٠٥.
- وزارة المعارف والثقافة والرياضة. «منهاج تعليم الآثار للمدارس فوق الابتدائية». القدس، ١٩٩٥
- وُزنر، يوحنان. «نوعية الحياة في المدارس الداخلية للأولاد والشبيبة في إسرائيل». تل أبيب: رموت، ١٩٩٦.
- يعقوفي، داني. «العالم المتغير». القدس: وزارة التربية والثقافة والرياضة، ومعالوت، ١٩٨٨.

• **مقالات**

- بارطال، يسرائيل. «تاريخ شعب إسرائيل: كيس الكلمات في العلوم الأدبية». «كتيدرا»، العدد ٨١ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٦).
- براندس، عوفر وفارلا نيشر. «متساوون وغير منفصلين: التلاميذ ذوو الحاجات الخاصة». في: عوفر براندس. «القفزة الثالثة: تحولات وإصلاحات في جهاز التعليم في التسعينيات». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٦.
- بن ـ إليعيزر، أوري. «أمة ببزة عسكرية وفي حرب: إسرائيل منذ سنواتها الأولى»، «زمنيم»، العدد ٤٩ (١٩٩٤).
- تسيمرمان، موشيه. «جدالات المؤرخين: التجربة الألمانية والتجربة الإسرائيلية». «تيوريا وبيكورت»، العدد ٨ (١٩٩٦).
- الحاج، ماجد. «التربية للتعددية الثقافية في إسرائيل في ظل عملية السلام»، في: مناحم مانتفر وآخرون (محررون). «تعددية ثقافية في دولة ديمقراطية ويهودية». تل أبيب: جامعة تل أبيب، ورموت، ١٩٩٨.
- دغان، متنياهو. «التعليم الحكومي ـ الديني: التوجهات، تطورها وتجسيدها». في: إلعاد بيلد (تحرير). «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩. المجلد الثالث.
- سيلبرمان ـ كيلر، ديانا. «التعليم في مجتمع متعدد الثقافات: حالة التعليم الحكومي ـ الديني». في: «تعليم الثقافة في مجتمع متعدد الثقافات». القدس: الجامعة العبرية ـ كلية التربية، ٢٠٠٠.
- شارون، دان. «التعليم التكنولوجي: جهاز مع قيم متعارضة». في: إلعاد بيلد (تحرير). «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩. المجلد الثاني.
- شيشرانسكي، بنيامين. «التعليم الحريدي ـ تراث سيناء في أيامنا: الخلفية الفلسفية والفكرية للتعليم الحريدي». في: إلعاد بيلد (تحرير). «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩. المجلد الثالث.
- عاميحاي، شلوميت. «محار ١٩٩٨ ـ تعزيز العلوم والتكنولوجيا». في: عوفر براندس. «القفزة

الثالثة: تحولات وإصلاحات في جهاز التعليم في التسعينيات». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٦.

- غازيل، حاييم. «سياسات التعليم في إسرائيل - نظام وسيرورة». في: إلعاد بيلد (تحرير). «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩. المجلد الأول.
- كاتس، يعقوف. اليشيفوت الثانوية وأولبانات تعليم الإناث في جهاز التعليم فوق الابتدائي». في: إلعاد بيلد (تحرير). «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩. المجلد الثالث.
- كيرم، موشيه. «التعليم في الكيبوتس: وضع الخصوصية كوضع الحلم». في: إلعاد بيلد (تحرير). «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩. المجلد الثالث.
- كيل، يهودا. «أسس، تاريخ، تخبط التعليم الحكومي - الديني وتوسعه». في: يهودا عزرائيلي (تحرير). «التعليم الديني في سن بلوغه: ثمانون عاماً من التعليم الديني - القومي في أرض إسرائيل». القدس: مركز التعليم الديني في إسرائيل، ١٩٨٦.
- لام، تسفي. «فكرة التعددية وتطبيقاتها في التعليم الإسرائيلي». في: إيلان غور - زئيف (تحرير). «التعليم في عصر الخطاب ما بعد - الحداثي». القدس: ماغنس، والجامعة العبرية، ١٩٩٦.
- لاندنر، إليميلخ. «مركز التعليم الديني في إسرائيل: صداعات وتحديات». في: يهودا عزرائيلي (تحرير). «التعليم الديني في سن بلوغه: ثمانون عاماً من التعليم الديني - القومي في أرض إسرائيل». القدس: مركز التعليم الديني في إسرائيل، ١٩٨٦.
- يونه، يوسي ويوسي دهان. «جهاز التعليم في مرحلة انتقالية: من جماعية سلطوية إلى فردانية مدنية». في: إلعاد بيلد (تحرير). «يوبيل جهاز التعليم في إسرائيل». القدس: وزارة المعارف والثقافة والرياضة، ١٩٩٩. المجلد الأول.

ثانياً: باللغة العربية

- أبو عصبة، خالد. « التربية للطفولة المبكرة لدى العرب في إسرائيل». جت: معهد مسار للأبحاث التربوية والاستراتيجية، ٢٠٠٥.
- ــــ. «التعليم ما قبل الإلزامي في المجتمع العربي في إسرائيل». «قضايا التعليم العربي»، العدد ٤ (كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥).
- ــــ. «جهاز التعليم العربي في إسرائيل: البنية، المضامين، التيارات وأساليب العمل». رام الله: مدار، ٢٠٠٦.
- أمارة، محمد. «النسيج اللغوي الاجتماعي للفلسطينيين في إسرائيل». د.م. : د.ن.، ٢٠٠٢.

- بوديه، إيلي. «الصراع العربي - الإسرائيلي في كتب التاريخ المدرسية الإسرائيلية (١٩٤٨ - ٢٠٠٠)». ترجمة وليد أبو بكر. رام الله: مدار، ٢٠٠٦.
- حاج يحيى، قصي. «دراسة تحليلية في معطيات تشغيل الأكاديميين العرب في سوق العمل الإسرائيلي». «مجلة الرسالة»، العدد ١٤(٢٠٠٦).
- عرار، خالد. «تعليم العرب في إسرائيل بين التطبيع والتمييع». «رؤى» (رام الله)، العدد ٢٢ (٢٠٠٦).

ثالثاً: باللغة الإنكليزية

- Anderson, Benedict. *Imagined Communities.* New York: Verso, 1991, revised edition.
- Apple, M.W. *Ideology and Curriculum.* New York: Routledge, 1990.
- Central Bureau of Statistics and Ministry of Industry, Trade and Labour. *Business Research and Development.* Jerusalem, 2009.
- Gaziel, Haim. *Education Policy at Crossroads Between Change and Continuity: Education in Israel in the Past Decade.* Jerusalem: Institute for the Study of Educational System, 1993.
- Gottesman, Meir Uri, ed. *Recent Changes and New Trends in Extrafamilial Child Care: An International Perspective.* London: Whiting and Birch, 1994.
- Johnson, Norris Brock. «On the Relationship of Anthropology to Multicultural Teaching and Learning.» *Journal of Teacher Education*, vol. 28, no. 3 (1977).
- Kashti, Or. «1 in 3 Jewish Students Gets Special Dispensation on Bagrut.» *Ha'aretz* (English Edition), 9/12/2009.
- National Science Board. *Science and Engineering Indicators, 1996.* Washington D.C.: Government Printing Office, 1996.
- Organization of Economic Cooperation and Development. *Education at a Glance, 2009.* Paris, 2009.
- Schofield, J.W. «School Desegregation and Intergroup Relations: A Review of the Literature.» In G. Grant, ed. *Review of Research in Education*, vol. 17, no. 1 (1991).
- Smith, A.D. «State Making and Nation-Building.» In *States in History*. Edited by J.A. Hall. Oxford: Blackwell, 1986.
- Zimmerman, Eric, Wolfgang Glänzel and Judit Bar-Ilan. «Scholarly Collaboration

Between Europe and Israel: A Scientometric Examination of a Changing Landscape.» *Scientometrics*, vol. 78, no. 3 (March 2009).

رابعاً: مواقع إلكترونية

- موقع العالِم الرئيسي التابع لوزارة الصناعة والتجارة والعمل في إسرائيل: http://www.tamas.gov.il
- موقع المجلس الأميركي القومي للعلوم: http://www.nsf.gov
- موقع مجلس التعليم العالي الإسرائيلي: www.che.org.il
- موقع «مركز الجامعات ذات المكانة العالمية» التابع لجامعة شنغهاي: http://www.arwu.org/ARWU2009.jsp
- موقع مركز Cybermetrics Lab التابع للمجلس الأعلى للأبحاث العلمية الإسباني: http://www.webometrics.info
- موقع مركز مساواة: www.mossawacenter.org
- موقع المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء: http://www.cbs.gov.il
- موقع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: http://www.oecd.org
- موقع وزارة التربية والتعليم الإسرائيلية: http://cms.education.gov.il

الفصل الثامن

الصحافة والإعلام في إسرائيل

أمل جمال

أضحى الإعلام الإسرائيلي مؤسسة اجتماعية مركزية تضاهي قوتها مؤسسات مركزية أُخرى، مثل المؤسسة السياسية. فقد مر بتحولات عميقة تمثلت في تبدل بنى الملكيات والعلاقات المؤسساتية، وفي ازدياد حدة التنافس بين مُلاك متعددين، وفي تطور عمليات الإخراج والتنفيذ الإعلامية، وفي بروز القنوات الإعلامية الإلكترونية، وخصوصاً التلفزة والإنترنت. وتشكل هذه التحولات جزءاً من سيرورات أشمل في الاقتصاد والسياسة والثقافة، كالخصخصة واللبرلة والعولمة التي مر بها، وما زال، المجتمع الإسرائيلي، والتي أعطت الإعلام قوة غير مسبوقة النظير على مستوى التأثير السياسي والاقتصادي والثقافي. وإذ تعكس هذه التحولات النقلة النوعية في المجتمع الإسرائيلي، فإنها تجعل دراسة الإعلام مدخلاً مهماً لقراءة تحولات أوسع وأعمق.

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بمبنى الصحافة والإعلام في إسرائيل، وما طرأ عليه من تحولات، مع التشديد على مستويين أساسيين: يتمحور المستوى الأول حول مبنى المؤسسة الصحافية والإعلامية، ويتركز الثاني في الوقوف عند المفاهيم والقيم التي يُعبّر عنها في الصحافة والإعلام في إسرائيل. وتعود أهمية التركيز على هذين المستويين معاً إلى أن التطرق إلى مبنى المؤسسة الصحافية والإعلامية فقط، على الرغم من أهميته،[1] لا يكفي لإظهار خصائص هذه المؤسسة وأشكال العلاقة بينها وبين المؤسستين السياسية والعسكرية. بالتالي، فإن إلقاء نظرة متعمقة على عملية بناء الخطاب الصحافي، والإشارة إلى عالم المضامين في المؤسسة الإعلامية، يسهلان فهم وظيفتها السياسية وإظهار خصائصها الثقافية.[2] وبالإضافة إلى ذلك، فإن كشف حجر الأساس الأيديولوجي للسجالات الصحافية، وكشف الوظيفة المركزية للصحافة والإعلام، يمكنان من تحديد

(١) يتفق الباحثون على أن الصحافة والإعلام يشكلان عوامل مهمة في تصميم وجهة النظر الذاتية والعامة للإنسان وعقليته، ولهما تأثير مهم في عملية البناء الاجتماعي والسياسي والثقافي. انظر: Pierre Bourdieu, *On Television* (New York: The New Press, 1998); Todd Gitlin, *The Whole World is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left* (Berkeley: University of California Press, 1980).

(٢) James W. Dearing and Everett M. Rogers, *Agenda Setting* (Thousand Oaks: Sage Publications, 1996); Thomas E. Patterson, «Political Roles of the Journalists,» in *The Politics of News: The News of Politics,* edited by Doris Graber, Denis McQuail and Pippa Norris (Washington D.C.: CQ Press, 1998), pp. 17-32.

الأجندة العامة التي تخدم مصالح سياسية داخلية وخارجية، وفق ما ترتئيه النخبة السياسية الحاكمة.(٣)

سيُعرض هذا الفصل في أربعة أقسام رئيسية، يتم في كل منها التطرق إلى المستويين المذكورين أعلاه. فيتناول القسم الأول الصحافة المكتوبة، وهي الفرع الأقدم، ولها تأثير كبير في المجتمع الإسرائيلي عامة، وفي الثقافة السياسية خاصة على الرغم من تراجعها أمام الإعلام الإلكتروني. ويعالج القسم الثاني موضوع الإرسال العام، مع تركيز على سلطة البث وقناة التلفزة الإسرائيلية الأولى، والذي تربع على عرش البث التلفزي عقدين وأكثر، وعلى السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة، والتي أسست لظهور الإعلام المرسل الخاص، الذي هيمن على الساحة الإعلامية الإسرائيلية في العقدين الأخيرين. أمّا القسم الثالث فيعالج ظاهرة الإنترنت في إسرائيل وتأثيرها في صورة الإعلام عامة. ويتناول القسم الرابع علاقة المؤسستين السياسية والأمنية بالمؤسسة الإعلامية، مركزاً على النواحي الإجرائية وبعض النواحي المضامينية.

أولاً: الصحافة

تصدر في إسرائيل صحف يومية باللغة العبرية، وبلغات غير العبرية، كالروسية والإنكليزية والعربية. وبالإضافة إلى الصحف اليومية، هناك شبكة كبيرة من الصحف الأسبوعية والشهرية، ومجلات دورية شبه محترفة تصدر عدة مرات سنوياً. ويشير الرواج الواسع نسبياً للصحافة العبرية ولمعظم الصحافة المكتوبة بلغات أُخرى إلى مستوى عال من الاستهلاك الإعلامي يميز المجتمع الإسرائيلي، إذ على الرغم من التراجع في نسب القراء، فإن نسبة الاطلاع على الصحافة المكتوبة ما زالت تصل إلى نحو ٥٩٪ بعد أن كانت تبلغ نحو ٨٠٪. وفيما يلي عرض للصحافة التي تصدر باللغة العبرية، وبلغات أُخرى.

أ) الصحافة باللغة العبرية

تنشط في إسرائيل خمس صحف عبرية يومية خاصة ذات رواج كبير، ووضع صحافي واقتصادي مستقر، وهي: «يديعوت أحرونوت»، و«يسرائيل هايوم»، و«معاريف»،

(٣) Dan Caspi, «The Agenda-Setting Function of the Israeli Press,» *Knowledge: Creation, Diffusion, Utilization*, vol. 3, no. 3 (1982), pp. 401-414.

و«هآرتس»، والصحيفة الاقتصادية «غلوبس». وهذه الصحف جميعها علمانية، منها ما يباع ومنها ما يوزع مجاناً، مثل «يسرائيل هايوم» وهي الثانية في نسبة رواجها بعد «يديعوت أحرونوت». ويشير هذا الأمر إلى أن الصحافة في إسرائيل انخرطت في تحولات ميزت دولاً غربية أُخرى، حيث تدنت مكانة الصحيفة الحزبية لتحل مكانها صحافة خاصة ومربحة تعوّل على الإعلانات كمصدر دخلها الأساسي.(٤) وإلى جانب الصحف اليومية التجارية الخاصة، توجد عدة صحف يومية متصلة بأحزاب سياسية، مثل: «هتسوفيه» التي يصدرها حزب المفدال، و«هموديع» التي يصدرها حزب أغودات يسرائيل، و«يتيد نئمان» التي يصدرها حزب ديغل هتوراه، وصحيفة «همفاسير» التي بدأ يصدرها فرع من أغودات يسرائيل بقيادة مئير بوروش في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩. إلى ذلك، يجب إضافة الصحيفة الاقتصادية اليومية «كلكاليست» التابعة لصحيفة «يديعوت أحرونوت» والتي بدأت تصدر في شباط/ فبراير ٢٠٠٩، والصحيفة الاقتصادية اليومية باللغة العبرية «ذي ماركر» التابعة لصحيفة «هآرتس» والتي بدأت تصدر بشكل مستقل تقريباً في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨. سيتناول هذا القسم موضوع الصحافة العبرية من ناحية تطورها التاريخي، ومن ناحية خصائصها.

(١) التطور التاريخي والوظيفة التعبوية:

يبدأ تاريخ الصحافة في إسرائيل في فترة الييشوف (الاستيطان اليهودي خلال الحكم البريطاني)، إذ تأسست خلاله عدة صحف عبرية ما زالت ترافقنا حتى يومنا هذا. ويوم قيام الدولة، كانت تصدر في إسرائيل ١٣ صحيفة يومية،(٥) بالإضافة إلى خمس صحف يومية ظهرت في قسم كان تحت السيطرة الإسرائيلية في القدس. توزعت هذه الصحف بين ملكية خاصة وعامة. ومن الصحف الخاصة البارزة، التي ما زالت تصدر حتى اليوم، صحيفة «هآرتس» التي بدأت بالصدور سنة ١٩١٩، وصحيفة «يديعوت أحرونوت» التي بدأت بالصدور سنة ١٩٣٩؛ ومن الصحف الحزبية التي برزت صحيفة «دافار» التي كانت تابعة للهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود)، وتعبر عن موقف الحزب المهيمن مباي. وقد عملت «دافار» بين السنوات ١٩٢٥ - ١٩٩٦، وأُقفلت بسبب صعوبات

(٤) Denis McQuail, *Mass Communication Theory* (London: Sage, 1994), p. 15.

(٥) مردخاي ناؤور، «الصحافة في السنوات الأولى للدولة»، «كيشر»، العدد ٢٣ (أيار/ مايو ١٩٩٨)، ص ٨٠ - ٨٧.

اقتصادية كانت في قسم منها نتيجة التغييرات في العلاقات بين الهستدروت وحزب العمل، ونتيجة تضعضع وضع المؤسسات الحزبية من ناحية سياسية. وأنشئت صحف حزبية أُخرى، مثل: «حازيت هعام» (جبهة الشعب) التابعة لحركة حيروت، وصحيفة «هيردين»، وأعقبها صدور «همشكيف» في الفترة ١٩٣٨ ـ ١٩٤٩. كما أصدرت غاحل (كتلة حيروت ـ الأحرار)، التي كانت نواة حزب الليكود، صحيفة «هايوم» بين السنوات ١٩٦٦ - ١٩٦٩. وأصدر حزب المفدال (الحزب الديني القومي) صحيفة «هتسوفيه»، التي بدأت تصدر سنة ١٩٣٧، وانخرطت في صحيفة «مكور ريشون» في سنة ٢٠٠٧. أمّا حزب مبام (حزب العمال الموحد)، فقد أصدر «عال همشمار» منذ سنة ١٩٤٣، لكن الصحيفة أقفلت في آذار/ مارس ١٩٩٥. وأصدرت الحركة الشيوعية صحيفة «كول هعام» خلال الفترة ١٩٤٧ - ١٩٧٥.

احتلت الصحافة الحزبية مكانة أساسية في النشاط الإعلامي في فترة البيشوف، وفي بداية أيام الدولة، في حين كانت الصحف الخاصة تواجه صعوبات اقتصادية حادة. وكان هناك ثماني صحف من مجموع إحدى عشرة صحيفة عبرية يومية في الخمسينيات ناطقة باسم الأحزاب، وواقعة تحت تأثيرها المباشر، الأمر الذي ساعد كل حزب في نشر أفكاره، وتجنيد أصوات داعمة في كل حملات الكنيست الانتخابية. ويمكن القول إن تجند الصحافة للصراعات الحزبية لم يحل دون تجندها العام في سبيل المصالح القومية وفق ما خططت له النخبة السياسية والأمنية في تلك الأيام، وخصوصاً بن ـ غوريون. ففي فترة قيام الدولة، كان على الصحافة أن تثبت إخلاصها ومسؤوليتها العامة، وقد طلب بن ـ غوريون هذا بوضوح في قوله: « هذه الدعوة موجهة أولاً إلى الصحافة، لكن ليس إليها فقط ـ بل أيضاً إلى الشعب بأسره... في هذه الساعة نحن بحاجة إلى رقابة حرة ومخلصة، لكن علينا الحذر، علينا وزن أقوالنا وعدم إعطاء العدو معلومات، أو زرع بذور الفتنة والفوضى في شعبنا، وعدم الاستسلام.»(٦)

طوال الفترة الطويلة نسبياً التي استمر فيها نمط العلاقات الإيجابي بين الصحافة والنخبة الحاكمة، راعى معظم الصحف الإسرائيلية قواعد الالتزام القومي على حساب حرية التعبير ونشر المعلومات، وعلى حساب حق الشعب في المعرفة. وعليه يمكن الموافقة على أقوال باحثيّ الإعلام الإسرائيلي، يحيئيل ليمور ورافي مان، أن في فترة

(٦) دافيد بن ـ غوريون، «يوميات حرب» (بالعبرية)، (تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٢)، جزء أ، ص ١٧٢.

الاستيطان اليهودي جرى التأسيس لثلاث مميزات تركت بصماتها على الصحافة العبرية عدة سنوات، وهي:

(١) ازدهار صحافة حزبية ـ أيديولوجية، استعملت كوسيلة سياسية وإعلامية، ولا تهدف إلى الربح.

(٢) تجند الصحف والصحافيين بشكل عام وطوعي للجهد القومي اليهودي لإقامة دولة إسرائيل ودعمها.

(٣) تبني أنماط عمل صحافية مصدرها، بصورة خاصة، صحف يهودية في شرق أوروبا، وصحف غير يهودية في غرب أوروبا.(٧)

تبنت الصحف العبرية جميعاً، ما عدا «كول هعام»، وجهة النظر الصهيونية المهيمنة في المجتمع اليهودي، سواء بالشرح أو بالترويج. وانضمت إلى هذه الجهود الصحافة المكتوبة باللغات الأُخرى التي كانت في الأساس إنكليزية وألمانية، وشرحت سياسة المؤسسة الرسمية في البلد وخارجه. والمثال الواضح لنمط العمل والتجند القومي للصحف والصحافيين هو لجنة محرري الصحف اليومية في إسرائيل، والتي ما زالت تعمل حتى أيامنا هذه. وكانت مهمة اللجنة الأساسية ضمان عدم إطلاع الشعب على المعلومات الحساسة التي تصل إلى الصحافيين.(٨) تأسست اللجنة سنة ١٩٤٢ باسم لجنة الرد، وكان هدفها الأساسي في ذلك الوقت بلورة رد موحد بين الصحف العبرية على سياسة الانتداب، والبحث عن طرق مشتركة لتجاوز الرقابة البريطانية. فكانت اللجنة عملياً ذراع البيشوف المنظّمة. وبعد قيام دولة إسرائيل، أصبحت اللجنة مؤسسة مساعدة في ترسيخ السلطة. وقد تجسد التعبير الرمزي عن مشاركة الصحف في تقديم المصالح القومية على الرسالة الصحافية في إصدار نشرة مشتركة لجميع الصحف في ١٦ أيار/ مايو ١٩٤٨، كرست لإعلان قيام دولة إسرائيل.

وفّر الحكم المركزي من جهته معلومات حساسة وسرية لمحرري الصحف، مثل علاقات إسرائيل الخارجية، والجيش، والأمن، والاقتصاد القومي، والهجرة إلى إسرائيل، مع الافتراض أن يراعي هؤلاء في المقابل مسؤوليتهم القومية. فالمبدأ الذي كان كامناً في وجهة النظر هذه هو أن على الصحف أن تضبط ميلها إلى نشر السبق الصحافي، وأن

(٧) يحيئيل ليمور ورافي مان، «صحافة: جمع معلومات» (بالعبرية)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧).

(٨) تسفي ليفي، «لجنة المحررين: الأسطورة والواقع»، «كيشر»، العدد ١ (أيار/ مايو ١٩٨٧)، ص ١١ - ٣٤.

ترضى بخطوط حمر تمنعها من نشر معلومات حساسة، كتلك التي تعتبر المؤسسة الحاكمة أن نشرها قد يشكل خطراً على أمن الدولة، حتى إذا ما نُشرت هذه المعلومات مسبقاً في الصحف الأجنبية. واعتاد بن-غوريون أن يقابل المحررين في أوقات متقاربة، وسار على هذا النمط فيما بعد رؤساء الحكومة، ووزراء الدفاع، ورؤساء هيئة أركان الجيش. وكون اللجنة تُعد نادياً نخبوياً فخماً، فقد تنافس محررو الصحف بشأن الانضمام إلى صفوفها، وكانوا يلتزمون عدم نشر معلومات وأخبار، حتى لو أن بعضها لم يكن يتعلق بمسائل أمنية، في مقابل الانضمام إلى اللجنة. وحتى الأحداث الرئيسية، التي كانت تُغري كل صحافي بنشرها، مثل الهجوم على مطار بيروت (١٩٦٨)، وتهريب سفينة الصواريخ من ميناء شربورغ (١٩٦٩)، والاستيلاء على جهاز الرادار السوفياتي عبر قناة السويس (١٩٦٩)، لم تصل إلى صفحات الصحف.

وكانت اللجنة وقّعت في سنة ١٩٤٩ اتفاقاً مع الرقابة العسكرية لا يزال سارياً حتى اليوم، لا تنفذ الرقابة بموجبه صلاحيات النقض والعقاب التي تمنحها إياها القوانين والأنظمة على الصحافة اليومية، مثل أوامر الصحافة لسنة ١٩٣٣، وأنظمة الدفاع (الطوارئ) لسنة ١٩٤٥. وفي المقابل، تلتزم الصحف عدم التوجه إلى المحاكم في حال طرأ خلاف بينها وبين الرقابة. وأقيمت هيئة مشتركة من لجنة المحررين والجيش الإسرائيلي ومندوبين عن الجمهور، بمثابة جهاز لحل الخلافات. ومنذ توقيع هذا الاتفاق تم تعديله مرتين، سنة ١٩٦٦ وسنة ١٩٨٦، وفي الحالتين كان التعديل لمصلحة الصحافيين، إلى أن تم تقليص تدخل الجيش في العمل الصحافي رسمياً، فتحول نفوذه في عمل الصحافة إلى النواحي غير الظاهرة، أهمها التأثير في تعيين الصحافيين العسكريين في المؤسسات الصحافية المتعددة، والتحكم في المعلومات، وفرض التعاون على الصحافيين إذا ما رغبوا في الحصول على هذه المعلومات.(٩)

(٢) خصائص الصحافة العبرية:

أ - أفول الصحافة الحزبية العلمانية:

استمرت الصحافة الحزبية في التربع على قمة الإعلام في إسرائيل فترة طويلة. وبدأ هذا الوضع بالتغير في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات، وذلك في إثر حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، التي رأى فيها الإسرائيليون تعبيراً عن مدى صمود الدولة ورسوخها، على

(٩) ناؤور، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤.

الرغم من عدم تقبل العالم العربي لها. وانطلقت سيرورات اجتماعية واقتصادية غيرت ملامح المجتمع الإسرائيلي؛ فتعززت الثقة بالنفس، وتحسن الوضع الاقتصادي بصورة سريعة جداً.

أدى ارتفاع مستوى المعيشة، وانفتاح المجتمع الإسرائيلي على التأثيرات الغربية، وخصوصاً الأميركية، إلى إدخال منطق الأرباح الرأسمالية في الاقتصاد الإسرائيلي. وجعلت النفقات الباهظة لإصدار الصحف، والناتجة من ارتفاع تكلفة الإنتاج بسبب تطور التكنولوجيا الصحافية، أغلبية الأحزاب السياسية تعيد النظر في إصدار صحيفة حزبية. وحاولت الصحف الحزبية ملاءمة نفسها وفق التطورات الجديدة، فتبنت أساليب صحافية من الصحافة الحرة، كتغطية أخبار وتقديم تقارير صحافية. وقد أضفت هذه الخطوة على الصحافة الحزبية صبغة الصحافة الحرة، لكنها أدت إلى محو الميزة الخاصة بها، وبالتالي الحاجة الحزبية إليها. وهذا ينطبق بصورة خاصة على الصحيفتين الحزبيتين «دافار» و«عال همشمار»، إذ أبعد التوجه نحو الاحتراف كلاً منهما عن الحزب الذي يزودها بالدعم المادي. وفي النهاية، أغلقت هاتان الصحيفتان في أواسط التسعينيات. ولم يبق من الصحف الحزبية إلّا التي تصدرها الأحزاب الدينية، لأن الصحافة الخاصة، وهي علمانية أساساً، ليست موجهة نحو أتباع الأحزاب الدينية. والصحف الحزبية العربية، مثل «الاتحاد»، و«صوت الحق والحرية»، و«الميثاق»، و«فصل المقال»، والتي تتوجه إلى القارئ العربي هي استثناء آخر.

ب - صعود الصحافة الخاصة التجارية:

استطاعت الصحافة الخاصة سد الفراغ الذي سببه اضمحلال الصحافة الحزبية.(١٠) لكن هذه العملية لم تتبلور إلّا في بداية السبعينيات، عندما أدت أزمة حرب ١٩٧٣ إلى اهتزاز قوي في الأسس السياسية والميول الأيديولوجية للمؤسسة الحاكمة المهيمنة، بالإضافة إلى توسع دائرة قراء الصحف العبرية نتيجة التزايد المستمر في الناطقين بالعبرية كاللغة الأم. وهبطت الحماسة الأيديولوجية التي ميزت المجتمع الإسرائيلي في مستهل أيام الدولة، الأمر الذي أدى إلى تفضيل الشعب قراءة صحف متحررة من التزامات سياسية، بحيث تقدم له المادة الإعلامية من دون أي ارتباط أيديولوجي محدد. كما أدى دخول أفكار ثقافية واجتماعية واقتصادية أميركية إلى المجتمع الإسرائيلي

(١٠) دان كاسبي، «إعلام وسياسة» (بالعبرية)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧)، ص ١٩.

إلى هبوط ملحوظ في الأيديولوجيا الاشتراكية ـ الجماعية لحزب مباي (حزب العمل)، وإلى تقوية وجهات نظر ليبرالية. وبدأ هذا التوجه بالبروز في كل مستويات الحياة، بما في ذلك عالم الإعلام الذي تطور كمجال يمكن أن يحقق أرباحاً اقتصادية، إضافة إلى استثماره في أغراض سياسية واجتماعية وثقافية.

تميزت فترة الثمانينيات بتثبيت الصحف الخاصة كلاعبة أساسية في المؤسسة الصحافية في إسرائيل. وأصبحت «يديعوت أحرونوت» و«معاريف» و«هآرتس» مجمّعات إعلامية كبرى مسيطرة على استثمارات ضخمة. وعلى الرغم من الاختلاف بينها، فقد استطاعت الصحف الثلاث أن تحافظ على توازن بين مصالحها الاقتصادية، وحاجات المجتمع الإسرائيلي السياسية والدبلوماسية. كذلك، أبدت هذه الصحف درجة كبيرة من المسؤولية الاجتماعية، فقد زودت الجمهور اليهودي معلومات تتلاءم وفق الثقافة السياسية المهيمنة، وبالتالي امتنعت من انتقاد السلطة جذرياً. وشعر الجمهور اليهودي بأن الصحافة الخاصة تقوم بالتغطية الوطنية والملتزمة للأخبار، وهي غير مستعبَدة لمبدأ الربح. وعلى الرغم من حالات توتر بين أصحاب الصحف والمحررين والصحافيين، فإنه ظل محدوداً، وانحصر في مسائل غير متعلقة بالخلافات بشأن المنظور السياسي العام. وعندما كانت الصحف الثلاث تدرك أن اتخاذ مواقف سياسية معينة قد يسبب لها أضراراً اقتصادية، كانت تزود القراء بمنصة آراء واسعة التنوع، وبهذا عبّرت عن آراء ووجهات نظر متنوعة وشائعة لدى الجمهور الإسرائيلي ـ اليهودي، الأمر الذي مكّنها من الوصول إلى قطاعات متعددة، و بالتالي توسيع رواجها.

مكّن كل من الرواج الواسع والتوازن السياسي الظاهر الصحف الخاصة من القيام بمهمات أساسية في التوسط بين المعسكرات والمواقف السياسية المتعددة في المجتمع الإسرائيلي ـ اليهودي، مع استثناء فاضح فيما يتعلق بالجمهور العربي. وأخذت هذه المهمات تخدم المصالح الاقتصادية لأصحاب الصحف، وأدت مع مرور الزمن إلى تقارب مطرد من ناحية المفاهيم والقيم المطروحة. والتشابه الكبير بين الصحيفتين، «يديعوت أحرونوت» و«معاريف»، هو المثال الجيد لعملية يكون فيها احتكار المعلومات وشرح الواقع متركزين في أيدي قلة من الأشخاص.(١١) فالمنافسة الآخذة بالتصاعد بين الصحف جعلتها تخفي نسبة رواجها. لهذا، لا تتوفر لدينا سوى

(١١) Ben H. Bagdikian, *The Media Monopoly* (Boston, Beacon Press, 5th ed., 1997).

معطيات جزئية فقط عن عدد النسخ المبيعة يومياً لكل صحيفة. والمعطيات الواردة فيما يلي هي بحسب طرق حسابية ومصادر متنوعة، لذا فهي ليست دقيقة دائماً:(١٢) في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٠: «معاريف» ٣٣,٠٠٠، «يديعوت أحرونوت» ٢١,٠٠٠؛ في أواسط الخمسينيات (بعد الهجرة اليهودية الكبرى): «معاريف» ٢٠٠,٠٠٠، «يديعوت أحرونوت» ٣٠,٠٠٠؛ في نهاية الستينيات حدث تعادل بين الصحيفتين: ٢٠٠,٠٠٠ لكل واحدة (أيام الجمعة)؛ في سنة ١٩٧٤ (تقرير مدقق حسابات «يديعوت أحرونوت» فقط): ٢٢٠,٠٠٠ يوم الجمعة، ١٦٠,٠٠٠ في يوم عادي؛ في سنة ١٩٨٤ (في الأيام العادية): «يديعوت أحرونوت» ٤٨,٣٪، في مقابل ٣٠,٦ ٪ «معاريف»؛ في سنة ١٩٩١: «يديعوت أحرونوت» ٥٥٠,٠٠٠ (يوم الجمعة) و٢٩٥,٠٠٠ (يوم عادي)، «معاريف» ٢٠٠,٠٠٠ (يوم الجمعة) و٩٠,٠٠٠ (يوم عادي)؛ في سنة ٢٠٠٤: «يديعوت أحرونوت»، ٦٣٠,٠٠٠ (يوم الجمعة)، ٤٥٠,٠٠٠ (يوم عادي)، «معاريف» ٣٠٠,٠٠٠ (يوم الجمعة)، ٢٢٠,٠٠٠ (يوم عادي)، «هآرتس» ١٠٥,٠٠٠ (يوم الجمعة)، ٧٥,٠٠٠ (يوم عادي)، «غلوبس» ٣٠,٠٠٠ في الأيام العادية.

في مقابل هذه المعطيات المتقطعة، نشرت رابطة الناشرين في إسرائيل ثلاثة استطلاعات تتعلق بوسائل الإعلام أجراها معهد جيوكرتوغرافيا في الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٧، كما نشرت بشكل متقطع معطيات أُخرى عن نسبة توزيع الصحف اليومية في جو مشحون يتخلله التعتيم في بعض الحالات، ونقد المعطيات في حالات أُخرى، وذلك لأن هذه المعطيات تحدد سعر الإعلانات في الصحف، الأمر الذي يعود على الصحف بانعكاسات مادية ضخمة. وفيما يلي جدول لبعض المعطيات، تعكس الصعوبة المتزايدة في جمع المعلومات في هذا المجال.

(١٢) المعطيات هي بحسب مقتطفات من: صموئيل لايمان ـ فيلتسيغ، «البندول، المنحدر ودور النشر: 'يديعوت أحرونوت'، ضد 'معاريف' ماضياً، وحاضراً ومستقبلاً»، «كيشر»، العدد ٢٥ (أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص ٤ – ١٩.

جدول ١

توزيع الصحف اليومية الرئيسية في إسرائيل (١٩٩٥ - ٢٠٠٩)

المعطيات بالنسبة المئوية

السنة	«يديعوت أحرونوت»		«معاريف»		«هآرتس»		«غلوبس»		«يسرائيل هايوم»	
	يوم عادي	يوم الجمعة	يوم عادي	يوم الجمعة	يوم عادي	يوم الجمعة	يوم عادي	يوم الجمعة	يوم عادي	يوم الجمعة
١٩٩٥	٥٣,٢	٦٨,٧	٢٤,٦	٢٦,٧	٦,٢	٦,٤	٣,٣	١,٣	-	
١٩٩٦	٤٧,٧	٦١,٩	١٩,٤	٢٣,٥	٦	٦,٢	٢,١	١,٢	-	
١٩٩٧	٤٧,٥	٦٣,٦	١٨,٦	٢٤,٨	٧,٧	٧,٣	٢	١,٣	-	
٢٠٠١	٤٨,٨	-	٢٦,٨	-	٩,١	-	٣,٤	-	-	
٢٠٠٣	٤٤,٦	٥٥,٣	٢٥,٢	٣١,٢	٨,١	٩,٣	٣,٣	٢,٥	-	
٢٠٠٤	٤٣,٧	٥٤,٨	٢٤,٥	٣٠,٦	٧	٩,٢	٣,١	٢,٢	-	
٢٠٠٦	٣٩,٧	٥٠,٧	١٩	٢٤,٥	٦,٥	٧,٨	٢,٧	٢,٥	-	
٢٠٠٧	٣٨,٤	٥٠,٧	١٧	٢١,٩	٧,٤	٨,٤	٣,٤	٢,٧	١٧	
٢٠٠٨	٣٦,٩	٤٨,٩	١٥,٨	٢١	٧,٥	٨,٩	٣,٣	٢,٨	١٧,٤	
٢٠٠٩	٣٥,١	٤٦	١٤,١	١٨,٤	٧,٥	٨,٥	٣,٤	٢,٨	٢٥	

المصدر: المعلومات مستقاة من مصادر متعددة.

تراجعت نسبة قراءة الصحف بشكل قوي، مع الحفاظ على الفوارق بينها، وتراوحت بما يقارب ٥٩٪ في سنة ٢٠٠٨. ويعد ظهور التلفزيون ومن ثم الإنترنت من أهم الأسباب في التراجع المتواصل في مكانة الصحافة اليومية في المجتمع الإسرائيلي. فبعد أن وصل توزيع «يديعوت أحرونوت» إلى ما يفوق نصف مليون عدد في نهاية الأسبوع، تراجعت الصحيفة إلى نحو ٣٠٠,٠٠٠ عدد فقط في الأيام العادية. وكان لظهور الموقع الإلكتروني التابع للصحيفة (Ynet) الأثر الكبير في مكانتها، كما نرى ظاهرة مشابهة في «معاريف» وموقعها (NRG)، وصحيفة «هآرتس» وموقعها. ومن المهم الإشارة أيضاً إلى ظاهرة الصحافة التي تعنى بالشؤون الاقتصادية: «ذي ماركر» ونسبة الاطلاع عليها تصل إلى ٨,٧٪، و«كلكاليست» ٤,٣٪ ومن قبلهما «غلوبس» ٣,٢٪. وهذه الصحف تتوجه إلى النخبة الاقتصادية الآخذة بالتوسع والازدياد، والتي تحولت إلى صاحبة شأن مركزي في كل ما يجري في المجتمع الإسرائيلي في العقدين الأخيرين.

إن تراجع توزيع الصحف اليومية لا يعني فرضاً تراجعاً في تأثيرها، على الرغم من تشكيك بعض كبار المعلقين الإعلاميين في مستقبل الصحف. وقد كتب المعلق المشهور في صحيفة «يديعوت أحرونوت»، ناحوم برنياع مقالة مهمة في هذا المضمار، عرض فيها

مراحل تحضير الصحيفة وما تستهلكه من وقت ومن تكلفة مادية، لكن عند توزيعها، لا يستطيع المستهلك أن يضغط على زر لمحوها، ولا يمكنه أن يحفظ في الكومبيوتر مقالة أعجبته، أو أن يبعثها في البريد الإلكتروني إلى أصدقاء. لذلك يفضل القارئ، اليوم، أن يقرأ الجريدة في موقع الإنترنت بدلاً من شرائها يومياً. ويضيف برنياع أن الصحف تحاول اليوم، وفي جميع أنحاء العالم، إيجاد حل لهذه القضية. فصحيفة مثل «هآرتس» تتخبط في اختيار الطريقة، أو الوسيلة الجديدة التي تساعد في استمرارية الصحيفة المطبوعة، هل هي: تغيير مضامينها؛ تغيير شكلها، أو حجم الصفحة المطبوعة، أو غيرها من التغييرات؟ ويقول برنياع إن التجديدات التي تؤثر في استمرارية الصحيفة لا تؤدي بالضرورة إلى موتها، لكنها تؤثر في عدد القراء الذي يمكن أن يقل، فيتقلص نصيب الصحيفة من سوق الإعلان ويتراجع عدد الصحافيين، وهكذا يقل تأثيرها في الأجندة الوطنية. ومع أن كثيراً مما يقوله برنياع صحيح، إلّا إنه يبدي تخوفاً مبالغاً فيه في الفترة القريبة على الأقل.

فيما يلي تعريف بكل واحدة من الصحف الخاصة في إسرائيل:

١ - «هآرتس»: هي الصحيفة الخاصة الأقدم، وتملكها، منذ تأسيسها، عائلة شوكِن. تبنت «هآرتس» منذ مستهل طريقها مواقف ديمقراطية معتدلة في مجالات اجتماعية واقتصادية، وخطاً «حمائمياً» في موضوعات سياسية وأمنية، كما أظهرت مواقف مستقلة وناقدة في موضوعات شتى. فقد تطلعت الصحيفة إلى التشّبه بصحف غربية، مثل: *Frankfurter Allgemeine, New York Times, Le Monde, Times*. وطورت هيئة التحرير صورة نخبوية للصحيفة تجسدت في مستوى لغوي رفيع، وتحرير رصين، وتنوع في التحليلات المعمقة. وعبّرت «هآرتس» في دعايتها عن نفسها، وعلى امتداد أعوام طويلة، عن أنها «صحيفة لأشخاص يفكرون»، وهي منتشرة وسط النخبة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. ويمكن القول إن قراءها هم من الطبقتين المتوسطة والمتوسطة ـ العليا. لهذا، فهي الصحيفة الخاصة الأقل انتشاراً في إسرائيل، ورواجها يصل إلى ٦٪ من قراء الصحف في يوم عادي وحتى إلى ٧٪ في نهاية الأسبوع.

وعلى الرغم من كون «هآرتس» الصحيفة الأقل انتشاراً في إسرائيل، فإنها ناجحة بفضل شبكة الصحف المحلية والمناطقية التي عملت عائلة شوكِن على تطويرها في التسعينيات. إذ تمتلك شركة هآرتس ١٤ صحيفة محلية ناجحة صحافياً واقتصادياً. كذلك أصدرت الشركة صحيفة يومية «حداشوت» (أخبار) في السنوات ١٩٨٤ـ ١٩٩٣ كي تستطيع منافسة الصحيفتين اليوميتين «يديعوت أحرونوت» و«معاريف». وحظيت

«حداشوت» في مستهل طريقها بنجاح لا يستهان به بفضل تصميمها على شكل «صحيفة صفراء»، تتصدرها أخبار في مجالات متنوعة، منها: القضائية والرياضية والترفيهية، وبفضل الإكثار من الصور والألوان، والكتابة بلغة سهلة وبسيطة. لكن هذه الصحيفة لم تعمر طويلاً، لأن رواجها لم يتخط ٩٪، ولأن، وبحسب استطلاعات الرأي، ظهر أنها ناجحة بين قراء «هآرتس» فقط، أو بين مجموعات ليست في مستوى اقتصادي قوي. لذا تم إقفالها في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٣.

تُعد هآرتس شركة إعلامية قادرة على الحفاظ على صدقيتها وصورتها الرصينة. وبحسب تقارير شركة Dun and Bradstreet لسنة ١٩٩٦، صنفت هآرتس في المرتبة ٧٦ بين مئات الشركات الصناعية في إسرائيل، وقدر مجمل مبيعاتها في السنة ذاتها بـ ٩٦ مليون دولار.(١٣) إلّا إن قيمتها أخذت بالتراجع في الأعوام الأخيرة لأسباب سبق ذكرها، فصنفت في المرتبة ١٣٢ سنة ٢٠٠٨، وقدرت حصيلة مبيعاتها بـ ٤٤٠ مليون شيكل (نحو ١٢٠ مليون دولار).(١٤) ومن الجدير بالذكر أن أوساطاً يمينية متطرفة شنت هجمة شرسة على الصحيفة خلال فترة الانتفاضة الفلسطينية الثانية، واتهمتها بترويج مواقف مؤيدة للفلسطينيين، الأمر الذي أثر في نسبة قرائها.

ومنذ أواخر التسعينيات، تصدر للصحيفة يومياً ترجمة ورقية موجزة باللغة الإنكليزية، مرفقة بإعادة طباعة صحيفة *International Herald Tribune*. وكذلك ثمة موقع ناجح لـ «هآرتس» على شبكة الإنترنت باللغتين العبرية والإنكليزية، وقد تحول إلى مصدر معلومات أساسي، وله أثر كبير في بقائها صحيفة قيادية.

٢ - **«يديعوت أحرونوت»**: هي الصحيفة الأكثر رواجاً في الدولة منذ أواسط السبعينيات، على الرغم من تراجعها في الأعوام الأخيرة. وقد وصل رواجها تقريباً إلى ٥٠٪ في أيام الأسبوع العادية، وإلى ٧٠٪ في نهاية الأسبوع، الأمر الذي نتج من نجاح أصحاب الصحيفة ومحرريها في دمج تشكيلة واسعة من مميزات صحافية وإعلانية في تصميم مريح وخفيف، سهل التداول. فقد احتوت على مقالات تحليلية وموضوعات ترفيهية على حد سواء، وتميز أسلوبها بمعلومات مختصرة، ولغة متوسطة المستوى، وعناوين ملونة. وهي ليست صحيفة صفراء، لكن، في الوقت ذاته، ليست صحيفة نخبوية. فقد رسمت لنفسها صورة شعبية تخاطب طبقات واسعة من الجمهور، الأمر الذي ثبّت

(١٣) «هآرتس»، ١٥/ ٤/ ١٩٩٧.

(١٤) موقع دان وبرادستريت (الدخول في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٩): http://duns100.dundb.co.il

نجاعته في استطلاعات للرأي المرة تلو الأخرى.(١٥) وقد اتبعت الصحيفة طريقة إعادة الكتابة المبنية على عدد من المحررين المتمرسين الذين يتقنون اللغة بشكل ممتاز، والذين يعيدون صوغ كل المقالات بشكل متناسق ومتجانس.(١٦) وقد فصلت الصحيفة، منذ مستهل طريقها، بين ملكيتها وإدارتها، الأمر الذي مكّنها من توفير تعددية أوسع من الآراء من دون تدخلات مباشرة من أصحابها، وتبعتها صحف أُخرى في هذا الأسلوب، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الفصل بين الملكية والإدارة لا يمكن أن يكون مطلقاً أو تاماً. وقد جرى تحول سلبي في هذا المجال في الأعوام الأخيرة، إذ بدأ مالك الصحيفة، أرنون موزس، بالتدخل أكثر في سياسات الصحيفة ومضامينها. وقد برز هذا التدخل بتعيين قريبه رافي غينات محرراً في سنة ٢٠٠٤ عندما تقاعد محررها موشيه فاردي منذ سنة ١٩٨٩. وفي سنة ٢٠٠٧ عُيّن شيلو دي-بير خلفاً لرافي غينات.

صحيفة «يديعوت أحرونوت» هي درة تاج شركة الإعلام الخاصة بعائلة موزس. وتعد هذه الشركة من أكبر مؤسسات الإعلام نشاطاً في إسرائيل. وبحسب تقديرات شركة Dun and Bradstreet، في سنة ١٩٩٦، صنفت الصحيفة في المرتبة الـ ٣٧ بين الشركات الصناعية المئة الرائدة في إسرائيل، وقدرت حصيلة مبيعاتها بنحو ٢٠٠ مليون دولار سنوياً.(١٧) وفي سنة ٢٠٠٨، احتلت المرتبة ٥١، مع مبيعات بلغت ١٢٠٠ مليون شيكل (نحو ٣٤٠ مليون دولار).(١٨) وفي حيازة الشركة شبكة تضم ١٧ جريدة محلية، و٦ مجلات دورية، وصحيفة يومية باللغة الروسية، وداراً للنشر، وشراكة في شركة صاحبة امتياز في إدارة إرسال تلفزي عن طريق الكوابل، وشراكة في شركة للموسيقى، وفي أُخرى تعمل في مجال لافتات الإعلان. كما دخلت الصحيفة عالم الإنترنت ولها موقع إخباري (Ynet).

٣ - **«معاريف»**: تم تأسيسها سنة ١٩٤٨، بمبادرة مجموعة صحافيين انشقت عن «يديعوت أحرونوت». حاولت الصحيفة، منذ تأسيسها، الحفاظ على درجة عالية من الصدقية تجاه المجتمع اليهودي، وعلى تزويد جمهور قرائها بمعلومات تتماشى مع

(١٥) اتحاد الناشرين في إسرائيل، استطلاع رأي لوسائل الإعلام، في السنوات ١٩٩٤-١٩٩٧.

(١٦) ران أديليسط، «الدولة هي أنا»، «مونيطين»، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ١٩٨٤)، ص ٣٤ - ٣٥، ١٧٠ - ١٧٢.

(١٧) «هآرتس»، ١٥/ ٤/ ١٩٩٧.

(١٨) موقع دان وبرادستريت (الدخول في ١٠/ ١٢/ ٢٠٠٩): http://duns100.dundb.co.il

منظور أصحابها، الذين يُعتبرون من ذوي المواقف السياسية القومية المحافظة. وسرعان ما أصبحت الصحيفة الأكثر رواجاً في الدولة خلال الخمسينيات والستينيات والسبعينيات. وتوجهت الصحيفة إلى طبقات مثقفة، وإلى أبناء الشعب من الطبقة المتوسطة ـ العليا، أصحاب وجهات نظر قومية ديمقراطية. وانتشرت بين هذه الطبقة التي انحدر معظم أفرادها من خلفية أشكنازية. وأدت التغيرات في التوزع السكاني في المجتمع الإسرائيلي، وعدم مرونة المحررين (أصحاب الصحيفة)، واعتراضهم على تنوع الآراء الواردة فيها، إلى هبوط في حصيلة مبيعاتها. ورافقت هذا الهبوط أزمات وخلافات داخلية أدت إلى رجوح كفة المنافسة لمصلحة صحيفة «يديعوت أحرونوت»، التي أصبحت الصحيفة الأكثر رواجاً منذ أواسط السبعينيات. لكن «معاريف»، بعد أن خضعت لتعديلات جدية، نجحت في أن تعيد لنفسها بعض مكانتها.

كانت «معاريف» لفترة طويلة ملكية مشتركة ما بين محرريها وصحافييها ومستثمرين خاصين. وفي سنة ١٩٨٨، امتلك رجل الأعمال البريطاني روبرت ماكسويل ثلث أسهم الصحيفة، وبعد موته، بيعت الصحيفة سنة ١٩٩١ لشركة هخشارات هيشوف صاحبة مصالح اقتصادية واسعة في عدة مجالات اقتصادية ومالية والتي كانت تملكها عائلة نمرودي. وبهذا أصبحت الصحيفة الثالثة في إسرائيل ذات الملكية العائلية. وعُيّن آنذاك عوفر نمرودي، ابن رجل الأعمال يعقوف نمرودي صاحب الامتياز، محرراً رئيسياً للصحيفة ورئيس مجلس إدارتها في السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٥، والذي بإدخاله تغييرات شكلية عليها، أخفى الفوارق بينها وبين منافستها «يديعوت أحرونوت».[١٩] وفي كشف نشرته شركة معاريف في مطلع سنة ١٩٩٤، تم تقدير ثمن الصحيفة وشركاتها بنحو ٨٠ مليون دولار.[٢٠] لكن عقب انهيار سوق الأوراق المالية الإسرائيلية، هبطت قيمة الصحيفة إلى نحو ٤٥ مليون دولار سنة ١٩٩٦. واليوم، تقدّر قيمة شركة معاريف أحزكوت، وهي الشركة الأم لصحيفة «معاريف» (وتنتمي بدورها إلى شركة هخشارات هيشوف)، بمبلغ ١٧٤،٤ مليون دولار. وبحسب تقارير شركة Dun and Bradstreet، صنفت «معاريف» في المرتبة الـ ١٤٢ بين مئات الشركات الصناعية في إسرائيل سنة ٢٠٠٨، وقدر مجمل مبيعاتها

(١٩) دان كاسبي ويحيئيل ليمور (تحرير)، «وسائل إعلام عامة في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٨)، ص ٧ - ٥٤.

(٢٠) «هآرتس»، ١٨/ ٣/ ١٩٩٧.

في السنة ذاتها بـ ٤٠٤ ملايين شيكل (نحو ١١٣ مليون دولار).[٢١] ومن أجل توسيع أعمال الصحيفة، شاركت «معاريف» فيما معدله ١٨٪ من شركة تلعاد، صاحبة الامتياز لإدارة قناة التلفزة الثانية، وفي نحو ١٢٪ من شركة متاف للبث التلفزي عن طريق الكوابل. إلّا إن هذه التجارب انتهت في الأعوام الأخيرة لأسباب قانونية وتجارية على حد سواء.

كان يعقوف إيريز محرر الصحيفة خلال الفترة ١٩٩٥ - ٢٠٠٢، التي تميزت بصعوبات نابعة من تورط أصحابها في ملابسات قانونية. وقد اشتهرت الصحيفة بتوجهها المحافظ بعد تعيين أمنون دنكنير محررها في سنة ٢٠٠٢ حتى سنة ٢٠٠٧ والذي تعامل مع صحافييها بقساوة وأقال، أو حاول إقالة، بعض الصحافيين ذوي الآراء المعتدلة، وذلك على خلفية الاجتياح الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية خلال ربيع سنة ٢٠٠٢. وتم تعيين روت يوفال ودورون غلازر محررَين للصحيفة سنة ٢٠٠٧ وخلفهما يوآف تسور في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. لم توقف هذه التغيرات التراجع المستمر في انتشار الصحيفة، التي تحولت إلى المرتبة الرابعة من حيث التوزيع بعد أن تجاوزتها صحيفة «يسرائيل هايوم» التي توزع مجاناً. وتشير المعطيات إلى تدني توزيع صحيفة «معاريف» سنة ٢٠٠٦ بنسبة ١٨٪ في الأيام العادية (١٣٦،٠٠٠ عدد في مقابل ١٦٥،٠٠٠ عدد سنة ٢٠٠٣) وبنسبة ٢٠٪ في نهاية الأسبوع (٢٣٦،٠٠٠ عدد في مقابل ٢٩٦،٠٠٠ عدد سنة ٢٠٠٣)،[٢٢] وإلى خسارة فادحة في الأعوام الأخيرة. وقد أبدى بعض المحللين المقربين من المؤسسة الإعلامية أن ثمة تخوفاً من انهيار الصحيفة.

٤ - «**يسرائيل هايوم**»: صحيفة يومية ذات توجه يميني، بدأت بالصدور في تموز/ يوليو ٢٠٠٧، ويملكها المليونير اليهودي الأميركي، شلدون إيدلسون الذي يعتبر من المقربين الأساسيين لبنيامين نتنياهو. وعلى الرغم من أن الصحيفة توزع مجاناً، فإنها استقطبت صحافيين مخضرمين من أمثال دان مرغليت. كذلك برهنت هذه الصحيفة، التي توزع كباقي الصحف كل أيام الأسبوع، على أنه من الممكن لصحيفة توزع مجاناً أن تكسب ثقة قطاعات واسعة من الجمهور، وأن تدر أرباحاً من الإعلانات. ويشير هذا إلى التحولات التي طرأت على المجتمع الإسرائيلي، إذ تغيرت ثقافة الاستهلاك الإعلامي فيه وأخذ الولاء لصحيفة معينة بالتراجع. ويتم توزيع ٢٥٥،٠٠٠ نسخة من الصحيفة يومياً، منها ١٥٥،٠٠٠ نسخة على المرافق العامة، مثل محطات القطار والمستشفيات

(٢١) المصدر نفسه، ١٥/ ٤/ ١٩٩٧.

(٢٢) «ذي ماركر»، ١/ ٣/ ٢٠٠٧.

والجامعات، و١٠٠,٠٠٠ نسخة على المنازل. ووصلت نسبة اطلاع الجمهور على هذه الصحيفة إلى ٢٥٪ في سنة ٢٠٠٩.

جـ - صعود الصحافة الاقتصادية الخاصة:

١ - **«غلوبس»**: توفر هذه الصحيفة، التي توزع فقط عن طريق الاشتراكات، معلومات وتحليلات عن السوق المالية وسوق العملات والشركات والمراكز المالية، وتعالج السياسات الاقتصادية والمالية. وهي تتوجه إلى النخب الاقتصادية وأصحاب رؤوس الأموال والسياسيين والمحللين الاقتصاديين. تأسست الصحيفة في بداية الثمانينات كمصدر معلومات للمستثمرين في السوق المالية. وفي سنة ١٩٨٤، اشتراها حاييم بار-أون وإليعيزر فيشمان. ومنذ ذلك الحين والصحيفة رائدة في توفير المعطيات والتحليلات الاقتصادية، ولها موقع فعال في الإنترنت.

٢ - **«ذي ماركر»**: بدأت كصحيفة اقتصادية، باستثمار من «هآرتس» في سنة ١٩٩٩، وكان محررها غي رولنيك. ثم تم توسيع التعاون مع «هآرتس» في سنة ٢٠٠١ بالتعاون مع الموقع الاقتصادي الأميركي TheStreet.Com. وقد أُلحقت الصحيفة الاقتصادية بالصحيفة الأم في سنة ٢٠٠٣، وتم دمج الطواقم العاملة في كل منهما. لكنها بدأت تصدر كصحيفة ذات استقلالية معينة في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، وبشكل مستقل تقريباً في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٨. وتصدر الصحيفة كمجلة اقتصادية شاملة في نهاية الأسبوع، كما نجحت في أن تتحول إلى الصحيفة الأكثر مبيعاً بين الصحف الاقتصادية خلال فترة وجيزة. وبحسب مصادر موثوق بها فإن الصحيفة الأم تموَل من أرباح «ذي ماركر».

٣ - **«كلكاليست»**: أسست شركة يديعوت أحرونوت هذه الصحيفة في شباط/ فبراير ٢٠٠٨، كصحيفة اقتصادية تنافس «ذي ماركر» و«غلوبس». وهي تصدر خمسة أيام في الأسبوع، وتحاول أن تصل إلى شرائح اجتماعية واسعة، إضافة إلى الشرائح الاقتصادية التي تقرأ، عادة، الصحيفتين الأُخريين.

د - مركزية الملكية في سوق الصحافة وتصاعد التنافس بينها:

بحسب استطلاع الرأي الذي أجراه مركز حاييم هيرتسوغ للإعلام والمجتمع والسياسة في جامعة تل أبيب سنة ٢٠٠٣، تصل نسبة قراء الصحف اليومية بين الإسرائيليين إلى ٨٥٪، منهم ٤٠٪ يقرأون صحيفة معينة كل يوم، و٤٥٪ يقرأون الصحف بشكل غير

يومي.[٢٣] وبحسب الاستطلاع ذاته، وعلى الرغم من هذه النسبة العالية جداً، فإن ثقة الجمهور بأخبار الصحف ضئيلة مقارنة بأخبار قنوات التلفزة. فقد بيّن الاستطلاع أن ٩٪ فقط من المجيبين يعتقدون أن الأخبار في الصحف هي الأكثر صدقية قياساً بقنوات التلفزة أو الإذاعة، بينما أجاب ٣٨٪ من العينة البحثية أن قنوات التلفزة هي صاحبة الصدقية الأكبر في بث الأخبار.[٢٤] ومع ذلك يبقى رواج الصحف اليومية مصدر قوتها الأساسي. غير أن هذا المعطى تراجع إلى ٥٢,٢٪ في سنة ٢٠٠٧ وإلى ٤٨,٢٪ في النصف الأول من سنة ٢٠٠٩.

تتحكم أربع عائلات في الصحافة اليومية، وتسعى لتوسيع سيطرتها على مجالات التلفزة، والكوابل، وامتيازات الإرسال في قناة التلفزة الإسرائيلية الثانية، والإذاعات الإقليمية، ودور النشر، ولافتات الإعلانات، والمجلات الدورية. وهذه السيطرة على مجالات البث والنشر المتعددة تجعل من أصحاب الصحف المصممين الرئيسيين للرأي العام، وتضع في أيديهم وسيلة ضغط هائلة على الهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد ظهر هذا التأثير في الأعوام الأخيرة بحيث كان لنشر الفضائح الاقتصادية من جهة، والفضائح الجنسية من جهة أُخرى لسياسيين بارزين، مثل رئيس الحكومة السابق إيهود أولمرت، ووزير المالية السابق أبراهام هيرشزون، ورئيس الدولة السابق موشيه كتساف، ووزير العدل السابق حاييم رامون، ربح إعلامي كبير.

وفي ضوء تخوفات الجمهور المتزايدة من المركزية المبالغ فيها للصحافة العبرية في أيدي عدد قليل من الأشخاص، قدمت «اللجنة العامة لقوانين الصحافة» تقريراً للحكومة في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، أوصت فيه بـ«وضع ترتيب خاص في قانون القيود التجارية لسنة ١٩٨٨، لتقييد المركزية في مجال الصحافة المكتوبة، وبألّا يصادق المسؤول عن القيود التجارية، أو محكمة القيود التجارية، بحسب الموضوع، على طلب دمج، أو على ترتيب حصين للصحف ذات الرواج الكبير، إلّا بعد الاقتناع بأنه لولا الدمج، أو الترتيب المقيد، لبرز خطر على استمرارية وجود إحدى الصحف، وبأن يؤخذ في الحسبان ظروف الموضوع، ويكون الدمج أو الترتيب الحصين في مصلحة الجمهور.»[٢٥] وتتطابق

(٢٣) «تقرير رقم ١، مقياس ثقة الجمهور بالإعلام» (بالعبرية)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب؛ مركز حاييم هيرتسوغ للإعلام والمجتمع والسياسة، ٢٠٠٣)، ص ٧.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٩.

(٢٥) «تقرير اللجنة العامة لقوانين الصحافة»، أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧، ص ٤٧؛ «كل العرب» (الناصرة)، ٢١/٥/٢٠٠١.

توصيات اللجنة مع القوانين السارية في الولايات المتحدة وبريطانيا، والتي تعكس تخوفاً من الأخطار التي يمكن أن تنجم عن المركزية في ملكية الصحافة، مع الأخذ في الحسبان أن الصحف تخدم حرية التعبير.

على الرغم من المركزية العالية لملكية الصحافة العبرية في إسرائيل، وربما جرّاءها، فإننا نشهد في الأعوام الأخيرة تصاعداً حاداً في مستوى التنافس بين الصحف الرئيسية. وكون هذه الصحف تُدار كشركات تجارية، فإنها تتخذ استراتيجيات ربحية من أجل خدمة مصالحها. ويلاحَظ هذا الأمر من خلال الإعلام التنافسي الذي يتصارع بشأن لفت انتباه الجمهور، والذي يتخذ أساليب صحافية تثير المشاعر. كما أن صعود جيل شاب من الصحافيين المتأثرين بالعادات الصحافية الغربية دفع الصحف اليومية إلى اختراع طرق إخبارية وأساليب كتابة مرفهة، ليس فقط كي تتنافس فيما بينها، بل أيضاً كي تتنافس مع الإذاعة وقنوات التلفزة ووسائل الإعلام الإلكترونية. ويمكن رؤية تعبير واضح عن هذا الاتجاه في توسع ظاهرة المبادرة من صحافيين كبار أصحاب صدقية عالية إلى إجراء تحقيقات صحافية عن موضوعات ذات أهمية عامة.

على خلفية هذه التطورات، شرعت الصحف اليومية في التسلل الواحدة تلو الأُخرى إلى ما يحدث في إدارة الصحيفة المنافسة. وفي بداية التسعينيات، بدأت الصحيفتان الأكثر تنافساً، «يديعوت أحرونوت» و«معاريف»، نشر تفصيلات شخصية وعائلية عن محرري الصحيفة المنافسة، مع تفادي مس شخصيات ذات مناصب رفيعة المستوى يكون في إمكانها مس الصحيفة في المقابل. ووصلت حرب الصحف إلى ذروتها سنة ١٩٩٥ مع انفجار قضية التنصت التي أُتهم بها محرر «معاريف» الرئيسي، عوفر نمرودي، لتلقي معلومات داخلية عن «يديعوت أحرونوت». وكشفت إدانته مرة أُخرى سنة ٢٠٠١ الخطورة الكامنة في تضخم الصحف وشركات الإعلام التي في حيازتها، كما أنها مست صدقية المؤسسة الصحافية في إسرائيل. إذ عندما يصبح أصحاب الصحف بالذات حدثاً صحافياً، وعندما يضغطون كثيراً على مراسليهم، عندها لا يستطيع الصحافيون توفير المعلومات الصادقة للجمهور. ويصبح الأمر أكثر تعقيداً عندما نأخذ في الحسبان شروط العمل الصعبة المتبعة في معظم الصحف، وسيف الإقالة المسلول فوق رؤوس الصحافيين. فهذا النمط لا يمس فقط جودة المعلومات المزود بها الجمهور، بل يمس بصورة كبيرة السلوك المهني أيضاً. وهنا حثت قضية التنصت المؤسستين القضائية والسياسية على مراقبة ما يجري في عالم الصحافة والإعلام. لكن بما أن الصحافة تملك تأثيراً كبيراً في مستقبل

السياسيين والشخصيات الاجتماعية، فإن استعداد هؤلاء لمواجهة دور النشر وأصحاب الصحف ضئيل.

في هذا السياق، يدعي لايمان ـ فيلتسيغ أننا «نخطو بالتدريج، لكن بصورة منهجية، نحو حكم ناشري الصحف في البلد، إذ إن أصحاب مؤسسات الإعلام، وعلى رأسهم دارا نشر يديعوت أحرونوت ومعاريف، يجعلون صحفهم وباقي قنوات الإعلام القوية والمؤثرة، وسائل مساعدة في دفع مصالحهم الاقتصادية والسياسية، وبهذا يصبحون جهة حاكمة ليست أقل قوة من سلطات الحكم الرسمية.... الوظيفة المركزية للصحيفة، بحسب وجهة نظر (يديعوت أحرونوت) و(معاريف) في نهاية القرن العشرين، هي زيادة الربح الاقتصادي. وهذا الهدف الأساسي هو الذي يوجه عملهما اليومي، لا التعامل المناصر أو الناقد تجاه الطبقة العليا من القادة السياسيين.»[٢٦]

هـ ـ تغييرات في مفهوم «الصحافة المجندة» أو «الملتزمة»:

ترافق هبوط مكانة الصحافة الحزبية التي تلتزم خطاً أيديولوجياً واضحاً وتصاعد قوة الصحافة الخاصة العاملة بحسب أسس السوق، مع هبوط نسبة التجند الأعمى للمصالح العامة للمجتمع اليهودي، وفق ما تعبر عنه النخبة الحاكمة. فقد طرأ بالتدريج عدد من التحولات على مبنى القوى في إسرائيل، وعلى التوجهات الاقتصادية والسياسية، مثل: هبوط قوة حزب العمل الذي حكم في الدولة حتى سنة ١٩٧٧؛ تدني مستوى وحدة المجتمع اليهودي بسبب التنافس الحزبي؛ الاختلافات الداخلية بشأن حرب لبنان سنة ١٩٨٢ وسياسة إسرائيل في الأراضي المحتلة؛ الأزمة الاقتصادية التي حلت بالدولة في أواسط الثمانينيات؛ ازدياد ثقة الدولة بنفسها من الناحية الأمنية واختفاء «التهديد على كيانها». كما وسعت التغييرات في سياسة إسرائيل الخارجية في مطلع التسعينيات، ولا سيما عملية السلام مع الفلسطينيين، الخلافات في المجتمع الإسرائيلي ـ اليهودي، وأدت إلى ارتفاع حدة التوتر بين الأحزاب السياسية المحافظة والأقلية الفلسطينية. هذه الأمور كلها حثت الصحف على التعبير عن النقاشات السياسية المتعددة في الشارع اليهودي، والمجيء بأصوات لم تُسمع من قبل (باستثناء الصوت العربي)، وتطوير صحافة تعنى بإجراء تحقيقات مثيرة في موضوعات شتى.

لكن التغير في توجهات الصحافة اقتصر على السياسة الاجتماعية ـ الاقتصادية ـ

---

(٢٦) لايمان ـ فيلتسيغ، مصدر سبق ذكره، ص ١٢ - ١٣.

الثقافية، وعلى السياسة الداخلية. أمّا فيما يتعلق بالمسائل الأمنية، فقد استمرت الصحافة في التزام المشروع الصهيوني، وعكست رغبات السلطة في تحقيق سياسة صهيونية، مع إبراز الفوارق البسيطة بين المواقف السياسية المتعددة. وبرز هذا الالتزام بصورة خاصة في فترات الأزمات، كفترة الانتفاضة الفلسطينية في نهاية الثمانينيات، أو كفترة انتفاضة الأقصى (منذ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠). وبالتالي، شكلت الصحافة العبرية في إسرائيل لسان حال الحكم، غير معربة عن أي روح نقدية كما هو متوقع من صحافة «حرة».[٢٧] وقد برز هذا التوجه خلال الاجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية وقطاع غزة خلال عملية «السور الواقي» في ربيع سنة ٢٠٠٢، وفي حرب لبنان الثانية في صيف سنة ٢٠٠٦. فعلى الرغم من الانتقادات التي وجهتها الصحافة فيما بعد إلى الحكومة والجيش بسبب إخفاقهما العملاني، فإنها تبنت الموقف الرسمي، ودقت طبول الحرب، وتحولت إلى بوق إعلامي يخدم «مصالح الأمة». كما حدث ذلك في شتاء سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ خلال الحرب الإسرائيلية على غزة، إذ أدت الصحف دوراً رئيسياً في دفع الحكومة إلى اتخاذ مواقف حازمة والقيام بعملية عسكرية.

و - نمو الصحف المحلية:

ظهرت الصحيفة المحلية الأولى سنة ١٩٥٩، في مدينة إيلات البعيدة عن وسط البلد، والتي لم تتطرق إليها الصحافة القطرية تقريباً.[٢٨] ومنذ ذلك الحين، تعززت وترسخت الصحافة المحلية وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من الواقع الصحافي في إسرائيل. فالنمو الاقتصادي السريع جرّاء حرب ١٩٦٧، والتغييرات البنيوية في المجتمع الإسرائيلي، وخصوصاً الازدياد المتنامي في عدد المواطنين، وحاجة الجمهور اليهودي إلى تنوع إعلامي، أمور كلها أدت إلى اهتمام الشركات بالبحث عن أسواق جديدة، الأمر الذي أظهر ضرورة إعلان سلع لإدخالها في المستوى المحلي. كما أن التكاليف الباهظة للإعلان في الصحف القطرية جعلت ناشرين كثيرين يفكرون في إنشاء صحف محلية. وبالإضافة

(٢٧) Gadi Wolfsfeld, *Media and Political Conflict: News from the Middle East* (Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997); Raphael Nir and Itzhak Roeh, «Intifada Coverage in the Israeli Press: Popular and Quality Papers Assume a Rhetoric of Conformity,» *Discourse and Society*, vol. 3, no. 1 (1992), pp. 47-60;
دانيئيل دور، «صحافة تحت التأثير» (بالعبرية)، (تل أبيب: بابل، ٢٠٠١)؛ «هآرتس»، ١٤/ ١/ ٢٠٠٢.

(٢٨) دان كاسبي، «تبعثر وسائل الإعلام في جهاز مركزي: دراسة عن الصحافة المحلية في إسرائيل، ١٩٥٩ - ١٩٨٠»، «الإدارة والسياسة في الحكم المحلي»، العدد ٧ (١٩٨٤)، ص ٢٦ - ٤٢.

إلى الدوافع الاقتصادية، هناك دوافع سياسية ساهم فيها تغيير قانون الانتخابات للبلديات والمجالس المحلية سنة ١٩٧٥، الذي أصبح بموجبه انتخاب رئيس السلطة المحلية مباشراً من المواطنين، لا من ممثلي مختلف الكتل في المجلس، الأمر الذي أدى إلى شخصنة السياسة المحلية وازدياد اهتمام المجتمع بها. هذا، بدوره، شجع على تأسيس الصحف المحلية، لاستعمالها منصة للدعاية الانتخابية لمرشحين للسلطات المحلية، وللجدالات المحلية العنيفة، ولقصص عن شخصيات وأحداث ذات شأن محلي.[٢٩]

نظراً إلى خسارة الصحف القطرية نتيجة توجه المعلنين الصغار إلى الصحف المحلية وتوجه المعلنين الكبار إلى الإذاعة وقنوات التلفزة، ونظراً إلى ازدياد الوعي بوجود فرص اقتصادية قوية في الصحف المحلية، فقد قررت الصحف القطرية الخاصة دخول سوق الصحافة المحلية بكل قوتها. وفي الطليعة كان ناشر «هآرتس» الذي أسس الصحيفة المحلية «كول هعير» في القدس سنة ١٩٧٩. وحظيت الصحيفة الجديدة بنجاح باهر، الأمر الذي جعل عائلة شوكِن تصدر صحيفة محلية في صيغة مشابهة سنة ١٩٨٠ في تل أبيب، أطلق عليها اسم «هعير». وشجع نجاح شبكة شوكِن الصحف اليومية القطرية الأُخرى على إنشاء صحف محلية منافسة. وأدت هذه العملية إلى نمو شبكة صحف محلية متشعبة في أنحاء البلد كافة. وانعكست أهمية الصحف المحلية لا في المستوى الإعلاني فحسب، بل أيضاً دخلت عالم الأخبار السياسية في مناطق متعددة، وسرعان ما أصبحت جزءاً لا يتجزأ من المشهد السياسي. لكن الصحف المحلية بدأت بالتراجع في الأعوام الأخيرة وذلك لأسباب تتعلق بتطور الإنترنت كبديل ناجح من الصحافة. وهنالك نية إقفال شبكة الصحف المحلية التابعة لصحيفة «هآرتس» بعد أن تحولت من مصدر دخل جيد إلى عالة على كاهل الصحيفة، وخصوصاً على ملحقها الاقتصادي «ذي ماركر».

ز - ازدهار الصحافة الدينية والدينية الأورثوذكسية:

ظهرت الصحافة الدينية الأورثوذكسية في شرق أوروبا ووسطها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر كوسيلة دفاعية حديثة لمواجهة التهديدات الحداثية، بعضها ديني لكن غير أورثوذكسي، وبعضها الآخر غير ديني أو ضد الدين. وأصبحت الصحف الأورثوذكسية منصة مركزية للتأثير في الرأي العام اليهودي، فاحتلت بالتدريج مكاناً مركزياً في الخطاب

(٢٩) ساره زيلتسر، «أبواق دعاية محلية»، «هعاين هشفيعيت»، العدد ١٦ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨)، ص ٣٠ - ٣٤.

العام اليهودي في أوروبا، ومن ثم في فلسطين حيث خلقت طابعاً جديداً في مناخ المجتمع اليهودي.(٣٠)

منذ مدة طويلة توجد في إسرائيل ثلاث صحف يومية عبرية منتمية إلى تيارات دينية وحريدية هي: «هتسوفيه»، و«هموديع»، و«يتيد نئمان». بالنسبة إلى «هتسوفيه»، فقد أنشأها الحزب الديني القومي (المفدال) قبل قيام الدولة، وتم دمجها في صحيفة «مكور ريشون» في أواسط سنة ٢٠٠٧، ومن ثم إغلاقها أواخر سنة ٢٠٠٨ كي تعود فتصدر بشكل أسبوعي في حزيران/ يونيو ٢٠٠٩. وعبرت «هتسوفيه» عن المواقف الصهيونية المتدينة (صيغة غوش إيمونيم)، وكانت تُباع بين أعضاء الحزب والمتضامنين مع مواقفه. أمّا «هموديع»، فهي ناطقة باسم حزب أغودات يسرائيل، وتعتبر الصحيفة اليومية الدينية الأقدم انتشاراً، وتُعبر عن مواقف حريدية وغير صهيونية، وتتخذ مواقف صارمة من موضوع الدين والدولة، وتتحدى وجهة النظر الصهيونية. و«هموديع» مخلصة لمواقف أغودات يسرائيل التقليدية، على الرغم من أنها في الأعوام الأخيرة أخذت تتطرق أكثر إلى تحديات العالم العلماني، وإلى مجريات الحياة الدينية المتشددة. وبالنسبة إلى «يتيد نئمان»، فقد تأسست سنة ١٩٨٥ في أعقاب انشقاق الحاخام إليعيزر شاخ، قائد الشعبة الليتوانية في العالم الحريدي، عن حزب أغودات يسرائيل.(٣١) وعلى الرغم من أن الصحيفة يحررها محرر محترف، فقد كان الحاخام شاخ يراقب أعمال التحرير حتى وفاته، بواسطة مساعديه المخلصين. والصحيفة هي مُلك لشركة باسم يتيد نئمان، يتكون مجلس إدارتها من رجال أعمال حريديم، ومن أعضاء اللجنة الروحية المؤلفة من سبعة رؤساء مدارس دينية من تلامذة الحاخام شاخ، والمسؤولة عن المصادقة على صيغة الصحيفة الأخيرة. وعلى الرغم من وفاة الحاخام شاخ، فإن الصحيفة ما زالت تعبر بإخلاص عن أفكاره، إذ إنه يُعد في نظر أتباعه من أعظم شخصيات العصر.

بالإضافة إلى الصحف اليومية، ثمة تشكيلة واسعة من المجلات الأسبوعية والشهرية، باللغتين العبرية واليديشية. والمجلات الأسبوعية المركزية هي: «يوم شيشي»؛ «عيريف

(٣٠) لمزيد من المعلومات عن تاريخ الصحافة الأورثوذكسية وخصوصيتها، انظر: كيمي كابلان، «خطوط لتاريخ الصحافة الأورثوذكسية وتطوراتها وخصائصها» (بالعبرية)، (تل أبيب: جامعة تل أبيب؛ مركز حاييم هيرتسوغ، ٢٠٠٦).

(٣١) مناحم ميخلسون، «صحافة دينية متشددة في إسرائيل»، «كيشر»، العدد ٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠)، ص ١١ - ٢٢.

شبات»؛ «شاعريم»؛ «كفار حباد»؛ «هعداه»؛ «همحنيه هحريدي». وتعتبر مجلة «يوم شيشي» (يوم الجمعة) الأكثر انتشاراً بين المجلات الأسبوعية. وعلى الرغم من تعصبها وهجومها المتكرر على العالم العلماني، فإنها تُطبع في مطابع حديثة تابعة لشبكة شوكِن، ناشرة الصحيفة العلمانية «هآرتس». أمّا مجلة «عيريف شبات» (مساء السبت)، التي تصدر برعاية الصحيفة اليومية الصادرة باللغة الإنكليزية «جيروزالم بوست»، فقد نافست مجلة «يوم شيشي» خلال سنوات عديدة. وتصدر مجلة «همحنيه هحريدي» (المعسكر الحريدي) منذ سنة ١٩٨٠، وتطبع ١٠,٠٠٠ نسخة. وعلى الرغم من تعصب المجلة وهجومها على نمط الحياة العلمانية، فإن محررها، الحاخام يسرائيل إيخلير، مطّلع على الحياة العلمانية ويشارك في برنامج تلفزي وإذاعي يعرض فيه صورة المجموعة التي ينتمي إليها أمام المجتمع الإسرائيلي العلماني.

تتجنب الصحافة الحريدية نشر مقالات يمكن أن تُحرج نمط الحياة الدينية، كمقالات عن نساء، أو كمقالات تستعمل مصطلحات علمانية (ممكن أن ترمز أو تُفسر كجنسية). ولا تتطرق إلى مسائل متعلقة بالترفيه واللهو، مثل الرياضة، أو السينما، أو المسرح. وتتخذ أغلبية الصحف الحريدية، باستثناء «هتسوفيه» المتميزة بطابع صهيوني - ديني، موقفاً نقدياً من الصهيونية، ولا تظهر مؤسسات الدولة المركزية، مثل الكنيست، فيها لأن اسمها مأخوذ من التوراة. ويتميز أسلوب الكتابة في معظم الصحف الحريدية بالنمط الواعظ والمربي. ومن الأهداف المركزية للصحف، فضلاً عن أهداف الربح الاقتصادية، نشر وجهة نظر الجهة التي تصدرها، ومواجهة التأثيرات السلبية لنمط حياة المجتمع العلماني، وتعزيز ثقة القراء الحريديم بأنفسهم ضد التحديات التي يضعها أمامهم هذا النمط من الحياة.

وفي رأي كيمي كابلان أن من أهم مميزات الصحافة الدينية الحريدية، والتي لا تعني أن الصحف الحريدية متشابهة في رسائلها، أو في طريقة تغطيتها وتحليلها، ما يلي:(٣٢)

١ - هنالك لجان روحية مكونة من رجال دين وقادة حريديم يخضع لها محررو الصحف والكتّاب بشأن ما ينشر، أي أن الصلاحية العليا في الصحيفة في يد أشخاص غير مختصين في مجال الإعلام، وقد تكون رقابتهم متشددة جداً، على غرار صحيفة «هميفاكير» التابعة لـ«يتيد نئمان».

٢ - الأغلبية الساحقة من الكتّاب في الصحف الدينية هي من الرجال. وينبع هذا الأمر من

(٣٢) المصدر نفسه.



الادعاء الديني (الحريدي) الرسمي أن وظيفة الكاتب غير ملائمة للنساء. غير أن كابلان يقول إن هنالك بعض النساء التي تكتب في الصحف الدينية، و يتم نشر كتاباتهن بطريقة تغطي على هويتهن النسائية.

٣- «حق الجمهور في ألّا يعرف» - إحدى مسؤوليات محرري الصحف، أو المشرفين عليها، منع نشر معلومات تعتبر غير ملائمة، تضر أو تناقض قيم المجتمع المتدين، أو معلومات يمكن أن تؤثر سلبياً في المجتمع المتدين، مثل: الرياضة، والأزياء، وأمور عن الرجل والمرأة، وتقارير عن أنواع من الإجرام، كالاغتصاب والمخدرات.

٤- الإدراك أن الصحيفة هي بوق لحزب سياسي، وأن هذه وظيفتها المركزية.

٥- إعلان «الحياة كما يجب أن تكون، وليس كما هي». فيتم عرض الموجود بحسب المرغوب فيه، ولذلك يعرض الواقع وأحداثه بشكل سلبي وساخر ومرفوض.

٦- التوجه إلى جمهور قراء ليسوا كلهم حريديم. وعلى الرغم من أن الصحافة الحريدية موجهة علناً إلى المجتمع الحريدي، فإن هناك إدراكاً في الأعوام الأخيرة أن الصحف الحريدية يقرأها إعلاميون يعملون في وسائل الإعلام غير الحريدية.

٧- الصحف الحريدية هي منصة للرد على ما ينشر عن المجتمع الحريدي في وسائل الإعلام غير الحريدية، ولتصفية حسابات جماعية وسياسية داخل المجتمع الحريدي نفسه.

٨- استعمال لغة ومصطلحات من مصادر يعرفها الجمهور الحريدي فقط، الأمر الذي يجعل الصحيفة صعبة على قراء من خارج المجتمع الحريدي.

٩- استعمال لغة شديدة وعنيفة، أو تشبيهات مضحكة فيها نوع من المبالغة من أجل الرد على موقف متباين من داخل المعسكر أو خارجه ، أو من أجل تحديد الخطوط التي تميز المجتمع الحريدي من المجتمع المحيط.

ب) الصحافة باللغات غير العبرية

سيتم التركيز في هذا القسم على الصحافة باللغة الروسية، وعلى الصحافة العربية.

(١) ازدهار الصحافة باللغة الروسية وتراجعها:

بدأت الصحافة المكتوبة باللغة الروسية تصدر في فلسطين قبل قيام دولة إسرائيل، وتعزز موقعها بعد موجة هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي إلى إسرائيل في الفترة التي تلت حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ومن أوائل ما صدر باللغة الروسية، كانت المجلة الأسبوعية «ناشه سطيرنه» (أرضنا)، التي لا تزال تصدر حتى أيامنا هذه. ومع تجدد موجة

هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي ابتداء من سنة ١٩٨٩، ووصول عددهم إلى نحو مليون مهاجر (٢٠٪ من سكان إسرائيل) في سنة ٢٠٠١، حافظ المهاجرون على ما هو مشترك بينهم، وهو اللغة الروسية، وأنشأوا مؤسسات ثقافية كثيرة وشبكة من المنظمات المدنية وأحزاباً ممثلة لمصالحهم، وأصدروا صحفاً خاصة بهم. ويشير كل ذلك إلى رغبتهم في المحافظة على استقلالهم عن بقية المجتمع الإسرائيلي-اليهودي، وإلى ترددهم في ملاءمة أنفسهم وفق نمط سلوك المجتمع الإسرائيلي والاندماج فيه،(٣٣) على الرغم من نجاحهم في احتلال مكانة مهمة فيه.

حتى أواخر التسعينيات، بلغ عدد النشرات باللغة الروسية ١٢٠ نشرة،(٣٤) منها ٤ صحف يومية هي: «ويسطي»؛ «نوفوسطي نادلي»؛ «فارميه»؛ و«ناشه سطيرنه»، ونحو ٦٠ مجلة أسبوعية، و٤٣ مجلة شهرية، ومجلة تصدر كل شهرين، و١٠ مجلات دورية. ومعظم هذه النشرات ملك لشركات الإعلام الثلاث: يديعوت أحرونوت، ومجموعة نوفوسطي، وع.ش.ر. صحافة باللغة الروسية. وتسيطر قواعد السوق على هذه الصحافة، وبالتالي توجد منافسة حادة بين الصحف المتعددة.(٣٥) وتشغّل أغلبيتها عدداً قليلاً نسبياً من المراسلين، وتلقي بالمسؤولية على عدد قليل من الصحافيين، الأمر الذي يؤدي إلى المس بجودة الصحف وأمانتها. أمّا المواد المنشورة في الصحف اليومية فمأخوذة في معظمها من مصادر أُخرى، والقليل فقط من التقارير هو أصلي.

لقد أدت قابلية التفتت لدى كتلة الإعلام باللغة الروسية، والنزعة إلى الاكتفاء بالجمهور الناطق بهذه اللغة، إلى تبني النخبة الإعلامية الروسية استراتيجيا مزدوجة. فمن جهة، دفعت غريزة البقاء إلى تنمية ثقافة انعزالية داخل المجتمع الإسرائيلي، ومن جهة أُخرى، أدت رغبتها في كسب الشرعية لدى المؤسسة السياسية الإسرائيلية إلى أن تطور خطاباً إعلامياً ملتزماً.(٣٦) وهذا التطلع يفسر، ولو جزئياً، الميول اليمينية بين المهاجرين

(٣٣) موشيه ليساك، «جمهور مهاجري الاتحاد السوفياتي: الانعزالية والدمج» (بالعبرية)، (القدس: مركز أبحاث السياسات الاجتماعية، ١٩٩٥).

(٣٤) دان كاسبي ونيلي الياس، «الوجود هنا والشعور هناك: عن الإعلام باللغة الروسية في إسرائيل»، «سوسيولوجيا يسرائيليت». الجزء ٢، العدد ٢(٢٠٠٠)، ص ٤١٥ - ٤٥٥.

(٣٥) أبراهام بن-يعقوف، «الصحافة باللغة الروسية في إسرائيل»، «كيشر»، العدد ٢٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨)، ص ٢ - ١٥.

(٣٦) أبراهام بن-يعقوف، «صحافة باللغة الروسية: غيتو أم جسر؟»، في: «الكتاب السنوي للصحافيين» (بالعبرية)، (تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ١٩٩٨)، ص ٢٣٩ - ٢٤٨.

الروس. فرغبتهم في الاندماج في المجتمع الإسرائيلي مع الحفاظ على تميزهم الثقافي، يجعلهم يتبنون مواقف صارمة، تترجم بدعمهم الخط اليميني المحافظ في السياسة الإسرائيلية.(٣٧) وقد عكست الصحافة باللغة الروسية هذا الوضع المعقد لا في المبنى فحسب، بل في الجوهر أيضاً.

بدأت هذه الصحافة بالتلاشي مع بداية الألفية الثالثة، وذلك نتيجة اندماج الأجيال الصاعدة من المهاجرين الروس في المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي كان متوقعاً كما جرى في السبعينيات من القرن الماضي. لكن لا بد من الإشارة إلى أن قنوات التلفزة باللغة الروسية ما زالت تنجح في استقطاب نسبة عالية من الجمهور الناطق بهذه اللغة، بما في ذلك قنوات تبث عبر الأقمار الصناعية من روسيا.

(٢) ازدهار الصحافة باللغة العربية وتفرعها:

لا تشكل الصحافة العربية في دولة إسرائيل استمرارية مباشرة للصحافة العربية التي ظهرت في فلسطين قبل سنة ١٩٤٨. فقد تطورت بشكل يرتبط بالشروط السياسية التي واجهها الفلسطينيون في إسرائيل. ومع أنها مكتوبة باللغة العربية، غير أنها متأثرة بعلاقات الإنتاج الصحافي والاقتصادي والسياسي في إسرائيل.

ففي مستهل أيام الدولة، نشأت صحافة مكتوبة متأثرة بالمحاولات القوية للمؤسسة السياسية الإسرائيلية للسيطرة على الوعي الجماعي للعرب في إسرائيل، كي يتقبلوا الواقع الجديد كواقع لا مفر منه. وشكّل الإعلام جزءاً من جهاز سلطة متشعب ومعقد، ضم جهاز التعليم والسلطة العسكرية وتنظيمات سياسية يهودية.(٣٨) فقد أنشأت مؤسسات رسمية للدولة، كالأطر الحزبية، صحفاً باللغة العربية تروج وجهات نظرها، حتى إنها وقفت وراء معظم الصحف التي صدرت باللغة العربية في الخمسينيات والستينيات. ففي خريف سنة ١٩٤٨، بدأت الهستدروت إصدار صحيفة باللغة العربية في يافا باسم «اليوم»، واستعملت هذه الأخيرة مكاتب ومطبعة صحيفة «فلسطين» التي كانت تصدر في يافا قبل النكبة. وكانت «اليوم» مقربة جداً من صحيفة «دافار»، فتطلعت

(٣٧) «هآرتس»، ١٢/٦/٢٠٠٢.

(٣٨) ماجد الحاج، «تربية بين العرب في إسرائيل: سيطرة وتغيير اجتماعي» (بالعبرية)، (القدس: ماغنس، ١٩٩٦)؛ Ian Lustick, *The Arabs in the Jewish State : Israel's Control of a National Minority* (Austin: University of Texas Press, 1980).

إلى شرح سياسة الحكومة بين قرائها العرب، إلّا إنها، وفي أعقاب صعوبات اقتصادية نتيجة رواجها المحدود، أقفلت سنة ١٩٦٨. وصدرت مكانها صحيفة جديدة هي «الأنباء»، التي تبنت أسلوباً إعلامياً مماثلاً، ودعت إلى اندماج السكان العرب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في دولة إسرائيل. وبعد سنة ١٩٦٧، توجهت «الأنباء» إلى القراء الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وقد استعملت كل الوسائل من أجل أن تتحول إلى الصحيفة الأكثر شيوعاً في الأراضي المحتلة مستغلة التضييقات التي قام بها الجيش الإسرائيلي حيال قيام أي صوت معارض للاحتلال، الأمر الذي كان جلياً تجاه صحيفتي «الفجر» و«الشعب» اللتين بدأتا بالصدور في الأراضي المحتلة سنة ١٩٧٢. استمرت «الأنباء» في الصدور حتى سنة ١٩٨٤، حين أقفلت على يد عيزر وايزمن، الوزير المكلف ملف المواطنين العرب في ذلك الحين. وفي فترات طويلة قبل إقفال صحيفتي «اليوم» و«الأنباء»، نجح محرروهما، الذين كانوا يهوداً من أصل شرقي، في التلاعب بالأجندة العربية واستقطاب أقلام عربية، والمراوغة من خلال استعمال الاستعارات اللغوية والمهنية الإعلامية.(٣٩)

تبنت هذا الخط الإعلامي أيضاً صحف عربية أصدرتها أحزاب صهيونية. فصحيفة «المرصاد» التابعة لمبام، التي صدرت كمجلة أسبوعية سنة ١٩٥٢، عبرت عن الأيديولوجيا الاشتراكية للحزب، مع الإشارة إلى الحاجة إلى سلام الشعوب في المنطقة وتآخيها. وأضفت «الفجر»، وهي مجلة شهرية تابعة لمبام (١٩٥٨ - ١٩٦١)، على الصحافة باللغة العربية حُسناً وجودة بفضل استقدام رُستم بستوني محرراً، وجذب مراسلين عرب مثقفين، مثل راشد حسين وفوزي الأسمر، دمجوا وجهات نظرهم القومية التي تضمنها كتاباتهم في الأيديولوجيا الاشتراكية التي دعا إليها مبام في حينه. وأصدر حزب أحدوت هعفوداه صحيفة خاصة به باسم «الأمل» سنة ١٩٥٩، كما أصدر حزب الصهيونيين العموميين نشرة «المركز» بشكل غير متواصل منذ سنة ١٩٥٥.

خلقت هذه المحاولات لإصدار صحف باللغة العربية انطباعاً بوجود صحافة عربية في إسرائيل، لكن هدفها الأساسي كان تعزيز قبضة يد الأحزاب الصهيونية على الجمهور العربي، مثلما تطلعت الإذاعة الإسرائيلية باللغة العربية ومن بعدها قنوات التلفزة إلى الهدف

(٣٩) Amal Jamal, *The Arab Public Sphere in Israel: Media Space and Cultural Resistance* (Bloomington: Indiana University Press, 2009)؛ عطا الله منصور، «الصحافة العربية في إسرائيل»، «كيشر»، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٩٠)، ص ٧١ - ٧٧.

نفسه. وبما أن الصحف الحزبية باللغة العربية لم تمثل المتطلبات الحقيقية للجمهور العربي، فقد تلاشت مع تلاشي الصحف الحزبية باللغة العبرية في الستينيات.

تعتبر صحيفة «الاتحاد»، الصحيفة الوحيدة باللغة العربية التي بدأت بالصدور قبل حرب ١٩٤٨، وما زالت تصدر حتى أيامنا هذه.(٤٠) وفي الفترة ١٩٤٤ – ١٩٤٨، كانت مجلة ناطقة باسم عصبة التحرر الوطني الفلسطيني. وعلى الرغم من جذورها الشيوعية، فإنها امتازت بوعي قومي فلسطيني. وبعد سنة ١٩٤٨، أصبحت «الاتحاد» أسبوعية ناطقة باسم الحزب الشيوعي، وهو حزب يهودي - عربي، واضطرت إلى ملاءمة خطها الإعلامي وفق الواقع السياسي الجديد، لكنها استمرت في المناداة بإقامة دولة فلسطينية، وبهذا تبنت خطاً إعلامياً لم يختلف عما تبنته قبل سنة ١٩٤٨. وعلى الرغم من كونها صحيفة حزبية، فقد عبرت بشكل أفضل عن حاجات الجمهور العربي وتطلعاته، كما دمجت بين الأيديولوجيا الشيوعية لحزبها وتغطية نشاطاته، وبين تمثيل صادق لضائقات الجمهور العربي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وتعزز هذا الاتجاه كلما ازداد الدعم العربي للحزب الشيوعي. وبما أن الصحيفة كان يروجها أعضاء الحزب في القرى والمدن العربية، فقد نمت علاقة متكاملة تقريباً بين الحزب وقسم من الجمهور العربي، وهو ما جعل من الصحيفة وسيلة تجنيد ناجحة في يد الحزب للتنافس بشأن أصوات الجمهور العربي، في مقابل تأثير الأحزاب الصهيونية الكبير. وبهذا شكلت الصحيفة منبراً لمعارضة سياسة الحكومة في كل من المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي.(٤١)

شكلت فترة أواسط الثمانينيات مفترق طرق في التاريخ القصير للصحافة العربية في إسرائيل. فصحيفة «الاتحاد» وسعت نطاق عملها، وبدأت بالصدور كصحيفة يومية سنة ١٩٨٣. وفي السنة ذاتها، بدأت تصدر في الناصرة، وبمبادرة خاصة، صحيفة محلية مجانية باسم «الصنارة». ونظراً إلى رواجها لم تعد توزع مجاناً، وأصبحت مجلة أسبوعية قطرية. وفي سنة ١٩٨٧، بدأت مجلة «كل العرب» بالصدور، وهي مجلة أسبوعية خاصة تملكها شركة إعلان عربية - يهودية. وفي أعقاب نجاح هاتين المجلتين الأسبوعيتين، ظهرت في السنة نفسها مجلة أسبوعية أُخرى بعنوان «بانوراما»، وعملت من مدن المثلث، لكنها

(٤٠) مصطفى كبها ودان كاسبي، «من القدس المقدسة حتى النبع»، «بانيم»، العدد ١٦ (٢٠٠٠)، ص ٤٤ – ٥٥.

(٤١) سالم جبران، «الصحافة العربية في إسرائيل: نتاج التغيير، مسرع التغيير»، «كيشر»، العدد ٢٥ (أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص ٨٣ – ٨٧.

تطلعت إلى الوصول إلى أبعاد قطرية، ونجحت في تثبيت نفسها في السوق خلال فترة زمنية قصيرة. كما صدرت مجلتان أسبوعيتان خاصتان هما «الميدان» (١٩٩٩)، و«العين» (٢٠٠٠). وبالإضافة إلى هذه التطورات، صدرت مجلتان أسبوعيتان حزبيتان: الأولى هي «صوت الحق والحرية» (١٩٨٩) التابعة للحركة الإسلامية، والثانية هي «فصل المقال» (١٩٩٣) التابعة لحزب «التجمع الوطني الديمقراطي». وصعّدت هاتان المجلتان الصراع الأيديولوجي والسياسي بين السكان العرب، وشكلتا منافساً قوياً لصحيفة «الاتحاد»، وحدّتا من مكانتها. ففي سنة ٢٠٠١، تساوى عدد قراء المجلتين الأسبوعيتين الأخيرتين مع عدد قراء «الاتحاد».(٤٢) وعكس هذا الاتجاه الهبوط في تأثير الحزب الشيوعي في الشارع العربي، وتعزيز قوة الحركة الإسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي.

ومنذ نهاية الستينيات، توسع التمسك بالهوية والجذور الفلسطينية بين الجمهور العربي في إسرائيل، نتيجة ارتقاء مستوى الثقافة، وارتفاع الدخل، والتحرر من قيود الخوف والفزع من سياسة التفرقة والقمع لحكومات إسرائيل المتعاقبة. كما سرعت العلاقة المتجددة بالفلسطينيين في المناطق التي احتلت بعد حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ عملية التضامن مع النضال الوطني الفلسطيني، وخصوصاً بعد تعزز قوة منظمة التحرير الفلسطينية في العالم العربي والعالم بأسره. وأدت صحيفة «الاتحاد» دوراً مهماً في بناء واقع المجتمع العربي في إسرائيل، وانضمت إليها الصحف الأسبوعية الخاصة والحزبية التي صدرت منذ أواسط الثمانينيات وأوائل التسعينيات. وأدى الصراع المتزايد بشأن تمثيل الجمهور العربي، وبشأن التأثير في ميوله، إلى توسيع الشروخ الداخلية بين السكان العرب، على الرغم من تعمق وعيهم القومي الفلسطيني.

تنعكس الاختلافات بشأن الطريقة «السوية» لنيل المساواة المدنية للعرب كأقلية قومية فلسطينية في إسرائيل، في مبنى الصحافة العربية ومفاهيمها. إذ إن نظرة متعمقة إلى خريطة الصحافة العربية تبيّن أن خضوع الصحافة للاعتبارات الاقتصادية لا يقل عن خضوعها للاعتبارات الأيديولوجية. فنشر إعلانات دعائية لشركات إسرائيلية - يهودية في الصحافة باللغة العربية (لاعتبارات اقتصادية)، إلى جانب مقالات تطالب بإنتاج صورة أيديولوجية وطنية فلسطينية، يشكل مرآة لتعقيدات الحياة العربية العامة في إسرائيل. وقد ميزت هذه الاتجاهات المتناقضة جميع الصحف العربية في تسعينيات القرن الماضي،

(٤٢) استطلاع معهد جيوكرتوغرافيا، «كل العرب» (الناصرة)، ٢١/ ٥/ ٢٠٠١.

وستستمر على الأرجح في مرافقة الجمهور العربي في الأعوام المقبلة.

يبيّن استطلاع شمل عينة ممثلة أجراه الكاتب لمصلحة مركز إعلام في الناصرة المعطيات التالية عن قراءة الصحف العربية في المجتمع العربي - الفلسطيني في إسرائيل.(٤٣)

استناداً إلى معطيات الاستطلاع، ظهر أن نسب الاستهلاك الإعلامي عند السكان العرب تتغير من وسيلة إلى أُخرى. ويبرز التنويع كأحد أبرز مُميزات ثقافة الاستهلاك الإعلامي عند السكان العرب، وهو ينعكس في الاستغلال التام لمبنى الإعلام المُركّب المُتاح لهذه المجموعة السكانية، في أعقاب التغيرات التكنولوجية في العقدين الأخيرين. ويقوم السكان العرب الذين يتقنون في أغلبيتهم لغتين على الأقل، وينتمون إلى حلقات اجتماعية وسياسية وثقافية متعددة، بتطوير ثقافة خاصة من الاستهلاك الإعلامي تتميز بالدمج ما بين البيئة الإعلامية الإسرائيلية والبيئة الإعلامية العربية الآتية من الدول العربية. وبالإضافة إلى ذلك فإن الاستهلاك الإعلامي المُركّب عند الجمهور العربي في إسرائيل هو محلي ولوائي وقطري، ويعكس المكانة المُركّبة للجمهور العربي بين الحيز الإسرائيلي والحيز العربي الخاص به. فبالنسبة إلى الصحافة، تقرأ نسبة كبيرة من العرب الصحف العربية المحلية، إلى جانب الصحف باللغة العبرية. أمّا إذاعياً، فيستمعون إلى محطات عربية تعمل بشكل قانوني، مثل إذاعة «الشمس»، وإلى أُخرى غير قانونية، إلى جانب المحطات العبرية. وأمّا في مجال محطات التلفزة، فلا وجود لقناة تلفزة عربية قطرية، ولذلك فإن الأنماط الاستهلاكية تتوزع بين مشاهدة قنوات التلفزة الإسرائيلية والفضائيات العربية.

وتدل معطيات استطلاع أنماط الاستهلاك الإعلامي وحجم الرضا عن وسائل الإعلام المتعددة على أن نسب قراءة الصحف العربية في أواخر الأسبوع هي أعلى (٤٥٪) من نسب قراءة الصحف اليومية (٩,٣٪). وبما أن أغلبية الصحف العربية هي صحف أسبوعية، فإنه يمكن الاستنتاج أن جمهور القراء العرب لاءَم أنماط قراءاته وفق مبنى سوق الصحافة العربية. من جهة أُخرى، مُنح المُستَبيَنون في الاستطلاع إمكان أن يختاروا ثلاث صحف يقرأونها، وفق أهميتها في نظرهم، وتدل البيانات على أنه يمكن

(٤٣) أمل جمَال، «ثقافة استهلاك الإعلام عند الأقليات القومية: المجتمع العربي في إسرائيل» (الناصرة: إعلام، ٢٠٠٦).

تقسيم الصحف العربية إلى أربع مجموعات وفق نسب قراءتها.(٤٤) تقع في المكانة الأولى (نسب قراءة عالية) صحيفتا «كل العرب» (٢٩,٥٪) و«الصنارة» (٢٦,١٪). وتندرج في المكانة الثانية (نسب قراءة متوسطة) «بانوراما» (١٣,٥٪) و«الاتحاد» (١٥,٨٪). وتشير نتائج الاستبيان إلى أن «صوت الحق والحرية» (٤,٦٪) تحتل المكانة الثالثة (قراءة متدنية). وتقع أخيراً الصحف التالية في المكانة الرابعة (قراءة متدنية جداً): «الميثاق» (٢,١٪)، و«الفجر الجديد» (١,٩٪)، و«الأهالي» (٠,٩٪)، و«حديث الناس» (٠,٦٪)، و«فصل المقال»(٤٥) (٠,٤٪)، و«الأخبار» (٠,٢٪). وهذه المعطيات لا تتبدل فيما يتعلق بالمكانة الأولى التي حددها المُستَبيَنون، وإنما تتبدل جوهرياً، وبالتدريج، فيما يخص مكانة بعض الصحف في المرتبتين الثانية والثالثة.

تتأثر نسب القراءة هذه بالمعطيات الديموغرافية والمواقف السياسية وتلك المتعلقة بالهوية عند جمهور القراء. بيد أن الصحف المتعددة تنجح في الانتشار بين شرائح سكانية متنوعة، وهو ما يُمكّن، في حالات معينة، من تصنيف القراء في فئات اجتماعية محددة. ويشير الاستطلاع إلى أن القارئ العربي يقرأ في المعدل أكثر من صحيفة واحدة، وأن هناك نهجاً واضحاً نحو التنويع بين الصحف العربية. وتدلل قراءة أكثر من صحيفة واحدة بالتوازي على أن قراء الصحف العربية، وسط شرائح سكانية معينة، لا يكتفون بالمعلومات التي يحصلون عليها من صحيفة واحدة. بالإضافة إلى ذلك تجسّد معطيات البحث أن رضا الجمهور العربي عن الصحافة العربية متعلق بالشكل الذي تعكس فيه الصحف حاجاته وحقوقه وهويته. بكلمات أُخرى: يعرب جمهور قراء الصحف العربية عن توقعاته أن تعبر الصحافة عن حاجاته، وأن تمثل مصالحه وتثير مشكلاته. وعلى العموم، فهو يعبر عن مستوى رضا متوسط عن الصحافة العربية. ومن المهم القول في هذا المجال إن هناك فارقاً واضحاً بين الصحف التجارية والصحف الحزبية؛ إذ بينما اتضحت نسبة رضا عال عند قراء الصحف الحزبية، عبّر قراء الصحف التجارية عن نسبة رضا متوسط فيما يخص

(٤٤) من الجدير بالذكر أن المُستَبيَنين لم يميزوا بين الصحف المحلية والصحف القطرية في أجوبتهم. لذلك قد تكون المعطيات المتعلقة بالصحف المحلية متدنية على المستوى القطري، حتى إن كانت الأكثر انتشاراً في مناطق توزيعها. لكن بما أن البحث يتفحص ثقافة الاستهلاك الإعلامي على المستوى القطري، لم نتطرق إلى تحليلات إقليمية.

(٤٥) جدّدت أسبوعية «فصل المقال» صدورها في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، في أثناء إجراء الاستطلاع، وبعد فترة متواصلة من الانقطاع، من الممكن إذ ذاك أن تكون المعطيات المتعلقة بها ليست ذات دلالة.

تمثيل المصالح والحقوق والهوية لدى الجمهور العربي في إسرائيل. كما أن معدل الوقت المستثمر في قراءة الصحف التجارية أقل منه في قراءة الصحف الحزبية.

ثانياً: الإعلام المرسل - الإذاعة والتلفزيون

يبين هذا القسم الأساس القانوني للإعلام المرسل، كما يبين ماهية البث في الإذاعة والتلفزيون.

أ) الأساس القانوني

تنظم الإعلام الإذاعي والتلفزي ثلاثة قوانين هي: قانون سلطة الإذاعة لسنة ١٩٦٥، وقانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة لسنة ١٩٩٠، وقانون خدمات الاتصال السريعة (بيزيك) لسنة ١٩٨٦. في هذا القسم سيتم التركيز على القانونين الأول والثاني، أمّا الثالث فستتم الإشارة إليه في سياق القسم المتعلق بالتلفزيون عن طريق الكوابل.

(١) قانون سلطة الإذاعة لسنة ١٩٦٥:

أُقر القانون بإنشاء سلطة الإذاعة الإسرائيلية من أجل مراقبة إرسال الإذاعة والتلفزيون في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٥، وجرت عليه عدة تعديلات لاحقاً. ومع أن القانون منح الإذاعة الرسمية استقلالية مهنية، إلّا إن الشروط التي نص عليها لطرق تعيين سلطة الإذاعة كان من شأنها إخضاع هذه الأخيرة لسيطرة الحكومة. فبموجب القانون، تتكون سلطة الإذاعة من مجلس عام يتألف من ٣١ عضواً؛ يُعيّن رئيس الدولة ٣٠ عضواً عملاً بتوصية الحكومة، وعضـواً واحـداً بتوصيـة الوكالـة اليهوديـة. وتتولى إدارتها لجنة مؤلفة من ٧ أعضاء يعيّنهم أعضـاء المجلـس العـام مـدة ثلاثـة أعـوام، وتعيّن الحكومة المدير العام لهذه السـلطة مدة خمسـة أعوام، وهو مسـؤول عن تنفيذ قانون سـلطة الإذاعة على المستوى الإداري. وقد أدت المسؤولية المقررة للمجلس العام عن برامج البث ومضامينها في الإذاعة والتلفزيون إلى صراعات سياسية كثيرة بشأن تعيين أعضاء المجلس العام وأعضاء لجنة الإدارة. وعلى الرغـم مـن أن أعضـاء إدارة سـلطة الإذاعـة جـاؤوا فـي معظمهم مـن حلقات متعلقة بعالم الإبداع، كصحافيين وأدباء ومربين وفنانين، فإن انتماءهم السياسي-الحزبي كان واضحاً. أمّا على المستوى الوزاري، فلا يوجد تحديد واضح ودائم للوزير المسؤول في الحكومة عن سـلطة الإذاعة. فمنذ تأسيسـها، انتقلت المسـؤولية عنها باستمرار من مكتب حكومي

إلى آخر، إذ أُنيطت المسؤولية عنها بكل من وزير الاتصال، والشرطة، والمالية، والأديان، والتربية والتعليم، ورئيس الحكومة نفسـه. وفي حالات معينة، أُعطيت المسـؤولية لوزراء بلا حقيبة يعملون في ديوان رئيس الحكومة.

تعرّف المادة الثالثة من قانون سلطة الإذاعة وظيفة السلطة بما يلي:[٤٦] (١) بث برامـج تعليميـة وترفيهيـة ومعلومـات فـي مجالات السياسـة والمجتمع والاقتصاد والثقافة والعلـم والفـن، بهـدف إبـراز حيـاة الدولة ونضالها، وتنميـة مواطنة صالحة، وتعزيز الصلة بالتراث اليهودي؛ (٢) دعم الإبداع العبري والإسرائيلي؛ (٣) البث باللغة العربية لمصلحة السكان الناطقين بالعربية؛ (٤) بث برامج ليهود الشتات؛ (٥) بث برامج لخارج البلد.

وفـي تعديـل القانـون سنة ١٩٦٨، أضيـف بنـد يتعلـق بتأمين إرسـال ذي صدقية في الإذاعة والتلفزيون، ويكون تعبيراً ملائماً عن وجهات نظر متعددة منتشرة بين الجمهور. وقد جاءت هذه الإضافة للتعبير عن الضغوط السياسية من الأحزاب المتعددة، والتي رأت خطراً كامناً في الصلة الوطيدة بين حزب العمل الحاكم وسلطة الإذاعة في ذلك الوقت.

تم تنفيذ الأهداف المتعددة المحددة في القانون من خلال عدد من البرامج الإذاعية مثل: برامج الأخبار («نشـرة الأخبار الخارجية» المذاعة كل يوم في شـبكة ب)؛ برنامج «البحث عن الأقارب» المذاع عدة أيام أسـبوعياً؛ برامج في موضوع اللغة العبرية، وعن أمور النتاج الفني والأدبي والشعر المسرحي والسينما العبرية؛ برامج إخبارية في موضوعات سياسية ودبلوماسية وأمنية كبرنامج «عنيان آحير» (شيء آخر)، وبرنامج «هكول ديبوريم» (كلام في كلام)، وبرنامج «هعراخات متسـاف» (تقويم الوضع). وقد أضفى تكثيف بث الأخبـار هالـة خاصـة علـى تأثيـر الإذاعـة فـي الحيز العام الإسـرائيلي، وفي تصميم مخيلة المجتمع الإسـرائيلي-اليهودي المشـتركة. وكما هو جلي، فإن كل الموضوعات الأمنية المتداولة يجب أن تكون خاضعة للرقابة العسـكرية، وهي عرضة للمنع بدعوى الحفاظ على أسرار الدولة، أو بسبب حساسية أمنية كامنة فيها.[٤٧]

(٢) قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة لسنة ١٩٩٠:

في شـباط/ فبراير ١٩٩٠، أقر الكنيسـت قانون السـلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة، وذلـك بعـد تحضيـرات دامـت ثمانيـة أعـوام تقريباً. وكان القانون يهدف إلى حماية الإنتاج

(٤٦) «قانون سلطة الإذاعة لسنة ١٩٦٥»، «قوانين وغيرها»، جزء ٢٩، ص ١٨٣٤٣.

(٤٧) هيليل نوسيك ويحيئيل ليمور، «رقابة عسكرية في إسرائيل-تسوية موقتة مستمرة بين قيم متضاربة»، «كيشر»، العدد ١٧ (أيار/ مايو ١٩٩٥)، ص ٤٥ - ٦٢.

الإسرائيلي الأصلي عن طريق السماح بإنشاء محطة تلفزة أُخرى ومحطات إذاعة إقليمية خاصة عن طريق المناقصات العامة. وذُكر في مقدمة القانون ما يلي: «حرية المعلومات والتعبير هي من المميزات البارزة للنظام الديمقراطي، ووجود وسائل إعلام متعددة، مثل صحف وتلفزيون وإذاعة، يشكل وسيلة مهمة لتحقيقها. ولا يكتفي الجمهور في إسرائيل بوسائل الإعلام التي تضعها الدولة في تصرفه، فهو يحتاج إلى بث الدول المجاورة، وإلى البث المرسل بواسطة الأقمار الصناعية، وإلى بث الكوابل التابعة لمحطات غير قانونية. هذا إضافة إلى أن الجمهور يُكثر من اقتناء أجهزة الفيديو والأفلام المسجلة، الأمر الذي يؤكد وجود نقص ما في تنوع البرامج المعروضة له اليوم في وسائل الإعلام. وهذا الإقبال على اقتناء الأمور المذكورة يؤدي إلى إهدار العملة الصعبة. وفي كل هذا، طبعاً، لا يوجد تعبير عن الإنتاج التلفزي الإسرائيلي الأصلي، ومن الجهة الأُخرى يوجد تأثير كبير للثقافة الأجنبية.»(٤٨) وقد حددت المادة الخامسة من القانون وظيفة السلطة الثانية وأهدافها بما يشبه ما كان جاء في المادة الثالثة من قانون سلطة الإذاعة لسنة ١٩٦٥، مع إضافة تقييد لم يكن وارداً فيه، وهو «منع بث ما هو غير مصرح به وفق هذا القانون [١٩٩٠].»(٤٩)

ب) الإذاعة

(١) محطة صوت إسرائيل:

أ ـ التطور التاريخي:

في ١٣ آذار/ مارس ١٩٤٠، بدأت محطة صوت إسرائيل بالبث سرياً لتجنب الخضوع لرقابة حكومة الانتداب البريطاني، ولخلق توازن مع محطة صوت القدس البريطانية التي كانت تبث باللغتين العبرية والعربية على حد سواء. وجاء إنشاء محطة إذاعة يهودية بإشراف مؤسسات الييشوف القومية، من أجل تقوية الصراع القومي اليهودي ضد المواطنين الفلسطينيين، وللتعبير عن الرؤية الصهيونية للأحداث والمسائل الاجتماعية والسياسية في تلك الأيام المصيرية في الحرب العالمية الثانية.(٥٠) لكن بث محطة صوت

(٤٨) «قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة لسنة ١٩٩٠»، في: كاسبي، «إعلام وسياسة»، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢ - ١٧٩.

(٤٩) المصدر نفسه.

(٥٠) تسفي غال، «من صوت القدس حتى صوت إسرائيل: ثلاثون سنة إرسال عبري على موجات متوسطة، متأثرون وصاعقون»، في: «الكتاب السنوي للصحافيين» (بالعبرية)، (تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ١٩٦٥)، ص ٢٩٥ - ٣٠٨.

إسرائيل توقف في ١١ حزيران/ يونيو من السنة نفسها لتجنب إلحاق الضرر بالعلاقات بين الييشوف والحكومة البريطانية، وخصوصاً بمجرى الحرب العالمية الثانية، إذ كان من الممكن تفسير استمرار البث خيانة يهودية. وأعيد البث في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٥ بعد أن صعد حزب العمال إلى الحكم في بريطانيا، واتضح أن البريطانيين غير متسرعين في تنفيذ وعودهم خلال الحرب العالمية الثانية لقيادة الييشوف. واستمرت محطة صوت إسرائيل في البث منتقدة حكومة بريطانيا، وممثلة وجهة النظر الصقورية في أوساط أعضاء الييشوف. وقبل قيام الدولة بقليل، ومع سقوط حكومة الانتداب البريطاني، ضُم القسم العبري من محطة صوت القدس، التي كانت محطة رسمية لحكومة الانتداب، إلى محطة صوت إسرائيل.

منذ سنة ١٩٤٨ حتى أيامنا هذه، جرت تغييرات كثيرة في محطة الإذاعة الرسمية لدولة إسرائيل. ففي مستهل الطريق، كان صوت إسرائيل الناطق باسم الدولة، وأصبح العاملون اليهود الذين كانوا يعملون في سلطة الإذاعة البريطانية في فلسطين الانتدابية كلهم موظفين في وزارة الداخلية الإسرائيلية. وأصبحت سلطة البريد مسؤولة عن تقديم خدمات إنشائية؛ كتركيب أجهزة بث وتصليحها. وهكذا أصبح «صوت إسرائيل» وحدة حكومية داخل مركز الإعلام، الذي كان يتبع ديوان رئيس الحكومة في سنة ١٩٥٩. ومع أنه كان من الواضح لكثيرين في تلك الفترة أنه من غير المجدي أن يكون البث خاضعاً لمصالح حزبية، إلّا إنه بسبب هيمنة حزب مباي وشخصية بن ـ غوريون حينئذ، خدمت الإذاعة المصالح الدبلوماسية والسياسية وفق ما كان يراه رئيس الحكومة. وهكذا أصبح صوت إسرائيل «جهاز الدولة الأيديولوجي».(٥١) وأخذ الطاقم الصحافي والفني على عاتقه تنفيذ قواعد اللعبة المفروضة، ولبى طلبات المؤسسة السياسية.(٥٢) وبالتالي، لم تبث أي موضوعات ذات حساسية أمنية أو سياسية إلّا إذا رغبت القيادة السياسية في تسريبها إلى الخارج.

إضافة إلى ذلك، أُنشئت سنة ١٩٥٠ محطة إذاعة باسم صوت صهيون للمنفى بمبادرة من حكومة إسرائيل ونقابة العمال الصهيونية العالمية. وكان هدف المحطة الأساسي

(٥١) إذا صح استعمال مصطلحات الفيلسوف الفرنسي لويس ألتوسير: «أداة فرضية في يد المؤسسة السياسية لدفع آراء قومية»، انظر: Louis Althusser, *For Marx* (London: Verso, 1990).

(٥٢) نيسيم مشعال، «سلطة الإذاعة الإسرائيلية ـ نشاط سياسي»، أطروحة ماجستير (بالعبرية)، (جامعة بار ـ إيلان، ١٩٧٨).

المحافظة على الصلة بين دولة إسرائيل والجوالي اليهودية في المنفى. وكان الاتحاد السوفياتي (سابقاً) أحد الأهداف المركزية للبث، باعتباره مكان وجود مجموعة سكانية يهودية كبيرة تشكل احتياطاً استراتيجياً بكل ما يتعلق بالهجرة المستقبلية إلى إسرائيل. وتم البث من محطة صوت صهيون للمنفى بعدة لغات، وكانت الوكالة اليهودية مسؤولة عن مضامين البث، لا مركز الإعلام التابع لديوان رئيس الحكومة، على خلاف الوضع بالنسبة إلى محطة صوت إسرائيل. واستمر إرسال صوت صهيون للمنفى في البث كوحدة مستقلة حتى سنة ١٩٦٠، عندما ضُم إلى صوت إسرائيل، وذلك جرّاء إصلاح عام في كل ما يتعلق بالبث الإذاعي في إسرائيل.

ب ـ شبكات البث:

في سنة ١٩٦٠، أُجري ترتيب مجدد في البث الإذاعي أدى إلى قيام عدد من الوحدات فيه. فتم إنشاء قناة إرسال جديدة، ريشيت ب (شبكة ب)، لتلبية الطلبات المتزايدة للجمهور الإسرائيلي، وأطلق عليها اسم الموجة الخفيفة، بعكس شبكة أ الثقيلة التي تبث برامج سياسية واجتماعية وثقافية. قدمت الشبكة ب البرامج الإخبارية، إضافة إلى كثير من البرامج الرياضية والموسيقية. ومع مر السنين، أصبحت شبكة ب هي الشبكة المركزية لصوت إسرائيل. وفي أواسط السبعينيات، أقيمت شبكة ج، وهي صوت الموسيقى، تبث موسيقى كلاسيكية وكونسيرتات وحفلات موسيقية وفق الأسلوب الكلاسيكي، مثل الأوبرا. وكان الهدف من إقامة شبكة ج مضاهاة البث غير القانوني لمحطة صوت السلام التي أنشأها داعية السلام أبي ناتان، والتي كانت تبث من على متن سفينة في عرض البحر الأبيض المتوسط، وكان هدفها شد اهتمام المستمعين الإسرائيليين بواسطة بث برامج موسيقية تقدم أحدث الأغاني الأميركية والأوروبية، بحيث يتخلل هذه البرامج بث أخبار ومواقف مناقضة لسياسات الحكومة الإسرائيلية، والداعية إلى السلام مع الدول العربية والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. وفي سنة ٢٠٠٠، قرر المسؤولون عن المحطة تحويلها لتصبح قناة إذاعة لبث الموسيقى العبرية فقط.

أمّا شبكة د التي أنشئت سنة ١٩٥٨ ضمن صوت إسرائيل، فكانت، ولا تزال، موجهة إلى السكان العرب في إسرائيل وفي العالم العربي عامة. وهي تعد ذراعاً إعلامية وإعلانية مركزية لحكومة إسرائيل، هدفها الأساسي تعزيز الصلة بين الجمهور العربي والدولة، وبث رواية بديلة مما تبثه محطات الإذاعة العربية في العالم العربي. وبحسب الاستطلاعات التي

تجريها بنفسها، وتجريها جهات أُخرى، فإن نسبة الاستماع إلى بثها تصل إلى أكثر من ٥٠٪ في أوساط الجمهور العربي في إسرائيل.(٥٣) وفي الفترة الأخيرة (منذ سنة ٢٠٠٠)، صدرت تعليمات واضحة تتعلق بالقاموس اللغوي والمصطلحات التي على المراسلين في هذه المحطة استعمالها، والتي تمنع من إضفاء الشرعية على نضال الفلسطينيين من أجل الاستقلال. ويوجه إلى المحطة نقد عربي قوي كونها لا تفي بالمتطلبات الحقيقية للجمهور العربي، وإنما تخدم مصالح مؤسسات الحكم فقط.

جـ ـ تأثير سلطة الإذاعة في الإذاعة الرسمية:

مع أن سن قانون سلطة الإذاعة لسنة ١٩٦٥ عُرض كخطة حكومية إيجابية تهدف إلى فصل البث الرسمي عن المؤسسة السياسية، وإلى بناء استقلالية المؤسسات الإعلامية، إلّا إن الإذاعة الرسمية بقيت تعكس مصالح الدولة بحسب تعريفها على يد قادتها. فالمؤسسة السياسية تستطيع فرض رقابتها وسلطتها على البث من خلال إقرار تخصيص الميزانيات من جانب الكنيست، وعن طريق تدخل الحكومة في تعيين مدير الإذاعة ومديري مختلف الأقسام.(٥٤) ويقول الصحافي نيسيم مشعال، في بحثه عن سلطة الإذاعة، إن السبب المركزي في سن القانون كان سياسياً وليس التزاماً أيديولوجياً لإعلام مستقل.(٥٥) فقد أدت الصراعات الداخلية في حزب مباي الحاكم إلى ترك دافيد بن ـ غوريون الحزب وإقامته حزب رافي (قائمة عمال إسرائيل) سنة ١٩٦٥. وسبّب عرض الخلافات أمام الجمهور قلقاً لدى كل طرف إزاء سيطرة الطرف الآخر على بث الإذاعة، وخوف الصحافيين العاملين في الشبكة من أن يمسهم سوء إذا ما وقفوا في جانب طرف ضد الآخر. من هنا، تعززت الميول وسط الدوائر المتعددة في الجهاز السياسي إلى منح الإذاعة استقلالية في اعتباراتها الصحافية، مع استمرار تطلع المؤسسة السياسية إلى الحفاظ على مراقبتها الأمور الأمنية والدبلوماسية.

فمنذ إنشاء سلطة الإذاعة وإعطاء استقلالية نسبية للإذاعة وبعد ذلك للتلفزيون، وجد فارق بين مستوى التطرق إلى الخلافات السياسية الداخلية وبين كل ما يتعلق بعلاقات

---

(٥٣) أفيفه زيلتسمان، «دافار»، ٩/ ٣/ ١٩٩٥.

(٥٤) «معاريف»، ٢٦/ ٤/ ٢٠٠٢. تم في آذار/ مارس ٢٠٠٢ عزل موظفين عن مناصبهم لأن مواقفهم لم ترق للحكومة، وعُيّن مكانهم آخرون يتبنون الموقف الحكومي.

(٥٥) المصدر نفسه.

إسرائيل الخارجية. ففي المستوى السياسي الداخلي، تعكس شبكة ب اتجاهات الرأي العام السياسي في المجتمع الإسرائيلي (اليهودي) فقط، وتتغاضى عن فسح المجال لطرح المواقف السياسية والاجتماعية والثقافية في المجتمع العربي في إسرائيل. لهذا تقتصر هذه الشبكة على تلك المواقف التي تعتبر جزءاً من الشرعية الإسرائيلية اليهودية، وخصوصاً الخطاب الرسمي، وشبه الرسمي، الذي تعبر عنه الأحزاب السياسية الصهيونية والقوى الاجتماعية اليهودية. وفي البرامج المتنوعة تُسمع آراء متعددة، وتوجد حوارات، بل جدالات، بين مواقف متضادة في كل ما يتعلق بسياسة الحكومة أو مؤسسات عامة أُخرى في مختلف مجالات الحياة. في هذا المستوى لا يوجد شك في أن الإذاعة تؤدي دور الوساطة المركزي بين الآراء المتعددة لدى الجمهور، وبهذا فهي تقوم بالمحافظة على قنوات إعلام اجتماعية وسياسية مهمة. وفي مقابل هذا، في مستوى السياسة الخارجية والأمن، فالاستماع المستمر إلى إذاعة تبث طوال ساعات اليوم، وملأى ببرامج إخبارية وبرامج تتداول أمور الساعة، يشير إلى الصلة الواضحة بين المواقف الرسمية لحكومة إسرائيل وبين شكل تأطير الأخبار والأجندة السياسية للمحطة التي تمثل بإخلاص الأجندة السياسية للمؤسسة السياسية مع إبراز خاص لخطاب الدولة الرسمي. ومن الجدير بالذكر أن صوت إسرائيل واصل عمله كقسم في ديوان رئيس الحكومة في كل ما يتعلق بالإعلام تجاه الخارج، وخصوصاً في حالات النزاع، كما هو الحال بعد سنة ٢٠٠٠ في انتفاضة الأقصى.

(٢) غلي تساهل (موجات الجيش الإسرائيلي):

هي محطة إذاعة حكومية،(٥٦) أُنشئت سنة ١٩٥٠ كي تخدم جهاز الأمن وجنود الجيش الإسرائيلي. وقد استُهل إرسالها بكلمة رئيس الحكومة ووزير الدفاع حينئذ، دافيد بن ـ غوريون، إذ قال: «البث العسكري، الذي بدأ عمله، يهدف إلى أمرين: أن يشكل جهازاً أمنياً ودفاعياً، ووسيلة اتصال جيدة وسريعة للتجنيد والتدريب، لتسريع عمل قوات الجيش المنتظم وجيش الاحتياط في كل وحدات جيش الدفاع الإسرائيلي، على اليابسة وفي البحر والجو. ويهدف البث إلى أن يكون أيضاً جهاز تربية للشباب والشعب في الجيش، ووسيلة ثقافية مساعدة لاستيعاب المهاجرين، ولترسيخ حضور اللغة وتعزيزها،

(٥٦) بشأن معظم المعلومات عن غلي تساهل، انظر: رافي مان وتسيبي جون ـ غروس، «غلي تساهل: كل الأوقات» (بالعبرية)، (تل أبيب: دار نشر جهاز الأمن، ١٩٩١).

ولاكتساب معرفة البلد وتاريخ الشعب، ولتوحيد أسباط إسرائيل، ولتقوية إرادة قومية ومسؤولية حكومية....» وتم تبني غلي تساهل رسمياً سنة ١٩٦٥، فالمادة ٤٨ من قانون سلطة الإذاعة تمنحها صفة محطة إذاعة رسمية.

تشمل برامج غلي تساهل أخباراً يومية، وبرامج سياسية واقتصادية تعالج أحداث الساعة، وبرامج موسيقية وثقافية، ومجلات إذاعية في موضوعات عسكرية وأمنية. وطورت غلي تساهل برامجها لتتلاءم وفق المنافسة، ووفق عصر التلفزة في نهاية الستينيات، فزادت في ساعات إرسالها، وأقامت مواقع بث جديدة. ومنذ سنة ١٩٧٣ (بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر)، انتقلت المحطة للإرسال ٢٤ ساعة يومياً. وفي فترة حرب لبنان حلت بها أزمة، إذ اتهمها عدد من عمالها وسياسيون من اليمين بأنها تُظهر خطاً إعلامياً متحفظاً من الحرب، وبهذا تمس معنويات الجنود، فتم تشكيل لجنة قامت بفحص الإرسال، وبرأت المحطة من التهم. وخلال حرب الخليج الثانية، بداية سنة ١٩٩١، وبعد أن أُطلقت الصواريخ العراقية نحو إسرائيل، تم توحيد إرسال المحطة مع صوت إسرائيل فترة الحرب فقط. وبما أن المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي هو الناقل للبلاغات العسكرية والأمنية للسكان، فقد تعزز وضع غلي تساهل في أعين الجمهور اليهودي. وبعد عامين تقريباً (خريف سنة ١٩٩٣)، بدأت المحطة البث من قناة إضافية هي غال ـ غلاتس تبث موسيقى وتقارير عن حركة السير بالتعاون مع الشبكة الوطنية للسلامة على الطرق. ومن أجل تأمين مصادر دخل إضافية وانتزاع القليل من الاستقلالية عن وزارة الدفاع، بدأت المحطة ببث إعلانات لشركات وطنية وحكومية لقاء أجر.

يعمل في محطة غلي تساهل جنود جدد إلى جانب مراسلين كبار يُعتبرون عماد الإعلام الإسرائيلي. وخلق هذا الدمج بثاً مهيمناً ومحترفاً من جهة، وأضفى رونقاً شاباً على الإذاعة من جهة أُخرى. كما ساهمت المحطة في إعداد مراسلين وصحافيين ناجحين شقوا طريقهم إلى وسائل الإعلام الأُخرى بعد انتهاء مدة خدمتهم العسكرية. وأدى تطور المحطة المتواصل إلى أن تصبح منافسة لشبكة ب التابعة لصوت إسرائيل؛ فبثهما لبرامج متشابهة تقريباً، يجعلهما تتنافسان بشأن جمهور المستمعين نفسه.

(٣) المحطات الإقليمية:

اعترف قانون السلطة الثانية لسنة ١٩٩٠ في مقدمته بأن «البث الإذاعي لصوت إسرائيل ولغلي تساهل، كونه بثاً قطرياً، لا يلبي دائماً المتطلبات الخاصة لمناطق متعددة

في الدولة، كما أنه توجد في الأماكن البعيدة صعوبات في التقاط هذا البث.»[٥٧] لذلك أجاز القانون إقامة محطات محلية في مختلف المناطق، بعد حصولها على التصريح اللازم. وفي سنة ١٩٩٤، أعلنت السلطة الثانية سبع مناقصات لإقامة محطات إقليمية، ونشرت نتائجها في آذار/ مارس ١٩٩٥، وبدأت المحطات بثها في أيلول/ سبتمبر من السنة نفسها. وفي سنة ١٩٩٧، كان يعمل في إسرائيل ١٤ محطة إقليمية مصرح بها، امتدت من الجليل شمالاً حتى إيلات جنوباً. وتتضمن صلاحية السلطة الثانية فرض قوة البث على كل مدير محطة، من أجل ضمان مستوى استقبال جيد عند الجمهور. وبعد أن كانت المحطات الإقليمية ملزمة ببث الأخبار العامة التي يبثها صوت إسرائيل، أصبح في إمكان كل محطة بث نشرة إخبارية مستقلة، تعبيراً عن الاعتراف الرسمي بوجود موضوعات خاصة في كل منطقة، بما في ذلك أخبار وقضايا يومية. ومن المحطات الإقليمية الأكثر شهرة، نجد راديو للو هفساكاه (إذاعة بلا استراحة) الذي يبث من تل أبيب، وإذاعة القدس بالعبرية، وإذاعة ١٠٦ في الشمال، وإذاعة الشمس بالعربية.

(٤) المحطات غير القانونية:

في خريف سنة ١٩٩٨، كان أكثر من ٣٥ محطة إذاعية غير مصرح بها يعمل في إسرائيل. ومع أن معظمها أُنشئ في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات، إلّا إن الظاهرة كانت موجودة في إسرائيل قبل ذلك بكثير. وقد أشرنا أعلاه إلى محطة صوت السلام التي كانت تبث من على متن سفينة في عرض البحر وبقوة كافية لأن تلتقط في معظم أنحاء البلد، وهي أول محطة إذاعية تجارية في إسرائيل مولت نفسها من الإعلانات. وتتوجه المحطات غير القانونية في أغلبيتها إلى جماهير محددة، وفي أغلب الحالات، تبث البرامج الموسيقية. وهناك أيضاً محطات تبث دعوة دينية، أو تنشر أقوال حاخامين معينين، مثل محطة الإذاعة التابعة لحزب شاس، التي تبث مواعظ الحاخام عوفاديا يوسف على الهواء.

تعتبر المخالفات في مجال الإعلام والصحافة من أكثر المخالفات انتشاراً في إسرائيل.[٥٨] وقد هدد البث غير القانوني أمن الطيران وسلامته، مثلما حدث في ٢٠

(٥٧) «قانون السلطة الثانية ...»، في: كاسبي، «إعلام وسياسة»، مصدر سبق ذكره.

(٥٨) بشأن لائحة جزئية لمخالفات قانون البث والدعاية، انظر: دان بتير، «السلطة الثانية: الأعوام الثمانية الأولى»، في: «الكتاب السنوي للصحافيين» (بالعبرية)، (تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ٢٠٠٠)، ص ٦٣ - ٧٥؛ انظر أيضاً: إيهود شبرنتسك، «رجل مستقيم بحسب نظره: عدم الشرعية في المجتمع الإسرائيلي» (بالعبرية)، (تل أبيب: سِفْرِيات بوعاليم، ١٩٨٦).

أيار/ مايو ١٩٩٦ عندما تم إغلاق مطار بن ـ غوريون بعد تحذيرات سلطة الطيران المتكررة لوزارة الاتصالات بشأن الأخطار التي تسببها الإرسالات غير القانونية.[٥٩] وإلى جانب عدم خضوع المحطات غير القانونية لقواعد تنظيم الإرسال، فهي تخالف قوانين الضريبة (جرّاء الدخل المالي الناتج من الإعلانات)، والضريبة المضافة، وترخيص الأعمال، والتنظيم والبناء، وغيرها.

ظاهرة المحطات غير القانونية موجودة على نطاق واسع في المجتمع العربي أيضاً، فهناك ما لا يقل عن ١٠ محطات إذاعية غير قانونية عربية تبث من الجليل والمثلث، وتعمل بحسب أنماط العمل المألوفة في الوسط اليهودي. وهذه المحطات خاصة وبدائية في معظمها، ومبنية على جني الربح من خلال الإعلانات وبث الموسيقى الشعبية، وجميعها لا يبث أي أخبار أو برامج إخبارية تجنباً لأي صدام مع السلطة. وقد كان إقفال محطة راديو ٢٠٠٠ العربية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، والتي كانت المحطة الإذاعية العربية الوحيدة المرخصة بحسب قانون السلطة الثانية للإذاعة والتلفزيون لسنة ١٩٩٠، سابقة واضحة لجميع أصحاب المحطات الإذاعية غير القانونية. فمحطة راديو ٢٠٠٠ حاولت تغطية الهبة الجماهيرية العربية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ تضامناً مع الانتفاضة الفلسطينية، مع أنه تم تبرير الإقفال بالادعاء الرسمي أنها لا تعمل بحسب الغطاء القانوني.

وفي دراسة عن ظاهرة المحطات غير القانونية في إسرائيل، أدرج يحيئيل ليمور سبعة أسباب لوجودها:[٦٠] (١) تحول مبنى الإرسال من مبنى مركزي ومسيطر عليه بصورة تامة من الدولة إلى مبنى موزع؛ (٢) عدم تمكن المحطات الحكومية من سد متطلبات الجمهور المتنوعة؛ (٣) سياسة السلطات غير المتشددة تجاه إقامة محطات خاصة؛ (٤) سابقة إقامة محطات تلفزة غير قانونية، بدأت في بداية الثمانينيات؛ (٥) نمو الصحافة المحلية وازدهار الإعلان الإقليمي ـ المحلي؛ (٦) التطورات التكنولوجية والهبوط الحاد في أسعار الأجهزة المطلوبة لإنشاء محطات بث؛ (٧) اكتساب خبرة بالإرسال ورصيد مسبق من المستمعين قبل التسابق إلى مزادات المحطات الإقليمية استناداً إلى قانون السلطة الثانية للإذاعة والتلفزيون.

(٥٩) تقرير كيشيف، «الإذاعة غير القانونية في إسرائيل: إعلام بديل أم خطر على الديمقراطية؟» (بالعبرية)، (القدس: كيشيف، ١٩٩٩).

(٦٠) يحيئيل ليمور، «الإذاعة غير القانونية في إسرائيل: الوضع العام» (بالعبرية)، (القدس: معهد سمارط، ١٩٩٨).

يعود التغاضي عن إقفال هذه المحطات إلى تفادي قيام ثورة سياسية وثقافية من جهة، وإلى التهرب من تلبية المتطلبات الإعلامية لفئات معينة من السكان من جهة أُخرى. فقانون السلطة الثانية يسمح بإقامة محطات على أساس إقليمي وليس قطاعي، وهو ما يحد سد المتطلبات الإعلامية لقطاعات سكانية كبيرة، مثل المتدينين، والمتدينين المتشددين، والعرب، والمستوطنين في المناطق المحتلة. وهناك أمثلة عديدة للتهاون في التعامل مع محطات غير قانونية، منها منع إقفال مكاتب قناة ٧ (التي تشكل منصة واضحة لنشر وجهة نظر المستوطنين في الأراضي المحتلة) تفادياً لحدوث غليان وعنف داخليين.(٦١) ويوجد سبب رئيسي آخر هو عدم النظر إلى هذه المحطات كمصدر يهدد الاحتكار الحكومي للإرسال بالنسبة إلى بث الأخبار وأمور الساعة. فهذه المحطات محلية، وإطار جمهورها محدد، وبالتالي لا تستطيع الوصول إلى الجمهور الإسرائيلي كافة. وعلى الرغم من عدم قانونيتها، فإنها تتلقى دعماً غير مباشر من المؤسسة السياسية، وذلك بقبول أعضاء في الكنيست ووزراء بإجراء مقابلات من خلالها.

ج) التلفزيون وتحولات الحيز الإعلامي

(١) التلفزيون الحكومي – القناة الأولى:

يرتبط تاريخ التلفزيون الحكومي في إسرائيل بحرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧. ففي فترة الحرب، وعلى الرغم من قلة عدد مُلّاك أجهزة الاستقبال التلفزية في البلد،(٦٢) تمكن هؤلاء من مشاهدة محطات تلفزة عربية، وبهذا كانوا مطلعين على الأحداث والنقاشات الجارية في العالم العربي. وللرد على الدعاية العربية، قررت حكومة إسرائيل في تموز/ يوليو ١٩٦٧ تكوين طاقم من المختصين لتحضير برنامج لإنشاء تلفزيون حكومي إسرائيلي.

في الأشهر الأولى للإرسال التلفزي، تم تخصيص معظم ساعات الإرسال (ثلاث ساعات من مجموع أربع ساعات) للبث باللغة العربية، وذلك بهدف توجيه دعاية إلى الجمهور العربي في إسرائيل، وفي المناطق المحتلة. وبعد تجربة العام الأول، اتخذ

---

(٦١) تقرير كيشيف، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.

(٦٢) وجد قرابة ١٤,٠٠٠ جهاز استقبال سنة ١٩٦٥ شكلت ٢,٤٪ من المنازل في إسرائيل، و٣٥٦,٠٠٠ جهاز استقبال سنة ١٩٧٠ شكلت ٤٩,٧٪ من المنازل. وفي سنة ١٩٧٣، ارتفع عدد أجهزة الاستقبال إلى ٥٧٩,٠٠٠ شكلت ٧٤,٤٪ من المنازل في إسرائيل. واليوم توجد أجهزة تلفاز في نحو ٩٠٪ من المنازل، ما عدا منازل المتدينين المتشددين.

المسؤولون عن التلفزيون قراراً بالبث باللغة العبرية، مع إضافة ترجمة باللغة العربية، كي يتسنى للمشاهد العربي فهم البرامج الإخبارية والترفيهية المعروضة على الشاشة.(٦٣) وتم الاختبار الأول للبث المباشر في أيار/ مايو ١٩٦٨، وذلك في العرض العسكري الذي أجري بمناسبة حلول ٢٠ عاماً على قيام دولة إسرائيل. وساعد مختصون من شبكة التلفزة الأميركية سي.بي.أس. في نيويورك أطقم التلفزيون الإسرائيلي، وأرشدوا أفرادها إلى كيفية إدارته بصورة محترفة. ومع مرور الزمن، أصبح البث يومياً، واختفت القيود التي ميزت فترة البداية. وبرز هذا التغيير خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، إذ تمت تغطيتها إعلامياً من جانب أطقم التلفزيون الإسرائيلي التي رافقت المعارك، وأصبحت مزوداً رئيسياً بالمعلومات بشأن ما يجري في ساحة القتال.

لم يمر إنشاء التلفزيون الإسرائيلي من دون نقاشات حادة، لأسباب تتعلق باعتبارات دينية، كزيادة إمكان انتهاك حرمة يوم السبت، أو ثقافية، كالتعرض لقيم النمط الاستهلاكي، أو أخلاقية كالتعرض لبرامج مشبعة بلقطات عنف وسرقة ودعارة.(٦٤) من جهة أُخرى، رأى المؤيدون أن التلفزيون يساعد في تقليص الفوارق بين مختلف المجموعات اليهودية من خلال بث برامج ذات مضمون قومي موحد، وأنه يُمكن أن يشكل وسيلة مركزية للدعاية الإسرائيلية بين الجمهور العربي في إسرائيل. بذلك اعتبرت فوائد التلفزيون في النواحي السياسية أكبر كثيراً من التخوف من تأثيراته السلبية في الثقافة الإسرائيلية.(٦٥) وسرعان ما أصبح بث التلفزيون الحكومي بمثابة النار التي تتحلق حولها القبيلة بالنسبة إلى المجتمع الإسرائيلي، وأداة تخدم الشعور الجماعي. وحتى بداية التسعينيات، أي عند إنشاء القناة الثانية للتلفزيون، استمرت القناة الأولى في تشكيل مصدر المعلومات الأساسي للجمهور، ومُزود البرامج الترفيهية المركزي. وعلى سبيل المثال، تعتبر نشرة الأخبار «مباط»، التي تبث في ساعة محددة كل مساء، ما عدا يوم الجمعة، من أبرز وأهم البرامج التي تجذب نسبة عالية من المشاهدين. فحتى سنة ١٩٩٣، كانت نشرة الأخبار «مباط» هي مزودة

---

(٦٣) يريف بن - إليعيزر، «من يخاف التلفزيون» (بالعبرية)، (تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٨٠)، ص ٢٢.

(٦٤) تسفي غيل، «بيت الجواهر» (بالعبرية)، (تل أبيب: سفريات بوعاليم، ١٩٨٦).

(٦٥) إلياهو كاتس وهداسا هاز، «عشرون سنة تلفزيون في إسرائيل: هل توجد لها تأثيرات طويلة المدى؟»، «زمانيم»، العدد ٥٢ (خريف ١٩٩٥)، ص ٨٠ - ٩١؛ أورن توكاتلي، «سياسة الإعلام في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ٢٠٠٠)، ص ٨٥.

الأخبار الوحيدة، ووصلت نسبة مشاهدتها إلى ٧٩٪ في سنة ١٩٩١.[٦٦] وإلى جانب الدور الإعلامي والتربوي، كان للقناة الأولى دور ترفيهي قوي. فمنذ أواسط السبعينيات، تنامى ظهور برامج ترفيهية موجهة إلى أدنى قاسم مشترك للجمهور، وبعدها تم تعزيز برامج تعتمد على دمج الأخبار الجادة والمعلومات الترفيهية معاً،[٦٧] مثل بوبوليتيكا، أو سوغريم شبوع.

على الرغم من مساهمة التلفزيون الحكومي في تعزيز الثقافة السياسية العامة، فإن مدى رضا الجمهور عن أدائه أخذ بالهبوط مع مرور السنين. وبما أنه كان يعتمد في تمويله على المؤسسة السياسية، وليس على الإعلانات التجارية، فلم يستطع دائماً تحسين خدماته بحيث تتلاءم وفق التطورات التكنولوجية. كما أن الدسائس الداخلية في التلفزيون، المبنية على خلفية صراعات سياسية بين مختلف الأحزاب، ساعدت في هبوط مكانته كمصدر معلومات ذي صدقية. إضافة إلى ذلك، فإن تعيين مدير التلفزيون من جانب الحكومة كان يتأثر باعتبارات سياسية، ويؤثر، بالتالي، في البرامج المبثوثة. وتبين مراقبة تعيينات المديرين العلاقة بين الحزب الحاكم ومدير التلفزيون، وتعبيرها عن وجهة نظر الحزب. فعندما يكون الحزب الحاكم في وضع لا يستطيع الاستغناء عن الأحزاب المؤتلفة معه في الحكومة، تؤدي المنافسة بين الأحزاب المشاركة في الحكم إلى تعزيز التعيينات السياسية في الهيئات الحكومية بصورة عامة، وفي سلطة الإذاعة بصورة خاصة. وأخيراً، مكّن انفتاح المجتمع على العولمة، وارتفاع مستوى معيشة العديد من الفئات، من امتلاك وسائل تكنولوجية أتاحت له الاتصال بمصادر معلومات بديلة، وخصوصاً بشبكات التلفزة الأجنبية، مثل الـ BBC والـ CNN، الأمر الذي عزز النقد تجاه التلفزيون الحكومي، والمطالبة بممارسة سياسة أكثر ليبرالية.

أدت هذه العوامل كلها إلى سن قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة لسنة ١٩٩٠، الأمر الذي سمح بإنشاء قناة ثانية تجارية، وإقامة خدمات تلفزية عن طريق الكوابل. وسرعان ما قللت المنافسة في السوق قوة القناة الحكومية، إلى درجة حدوث أزمة

(٦٦) أخذت المعطيات عن نسبة المشاهدة في بداية التسعينيات من: تمار ليبس ورفكا ريبك، «صراع أم ضد أخبار التلفزيون: تحليل حالة اجتماعية سياسية»، في: كاسبي وليمور، مصدر سبق ذكره، ص ٥٣٧ - ٥٥٦.

(٦٧) Neil Postman, *Amusing Ourselves to Death: Public Discourse in the Age of Show Business* (New York: Penguin, 1986).

عميقة يمكن رؤية مؤشراتها في نسبة مشاهدتها قياساً بالقناة الثانية. ومن المهم ذكره أن التلفزيون الحكومي استعمل اسم القناة الأولى لتأكيد موقعه بالنسبة إلى القناة الثانية، وبدأ بملاءمة وضعه سواء من ناحية مواعيد البث، أو تقليد جزء من البرامج الناجحة للقناة المنافسة، أو حتى الاعتماد على الإعلانات من أجل التمويل.[٦٨] انساقت القناة الأولى مدة معينة تقارب الثلاثة أعوام وراء نمط بث القناة التجارية، وبدأت بعرض برامج ترفيهية هدفها الأساسي جذب مشاهدين بحسب مبدأ القاسم المشترك الأدنى، من دون الاهتمام بمستوى البرامج، بحسب ما هو مطلوب من قناة عامة. وقد وصف يارون إزراحي هذا الاتجاه بقوله: «لم تبدِ القناة الأولى أي استعداد لأن تأخذ على عاتقها وظيفة تقرير المعايير، وحتى في حالة وجود رصيد لا يستهان به، مثل 'مباط' [نشرة الأخبار]، أصبحت القناة الأولى أكثر تجارية من كونها قناة عامة.... يجب أن نوضح أن المجتمع الإسرائيلي وافق على وجود تلفزيون تجاري كأمر لا مفر منه في الإعلام، وليس كنموذج للإعلام كله.»[٦٩]

حاولت القناة الأولى القيام بتغييرات جذرية والعودة إلى مسار آخر يتلاءم وفق كونها قناة عامة. لكن محاولاتها باءت في معظمها بالفشل نتيجة اعتراض العاملين فيها، وعدم استعداد وزارة المالية لتقديم العون المالي المطلوب لتنفيذ التعديلات اللازمة، وأهمها تسريح عدد كبير من العاملين في القناة وإحالتهم على التقاعد. غير أن بوادر جديدة بدأت تظهر بعد الاتفاق بين سلطة البث والعاملين فيها في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ على أن يتم تسريح قرابة ٣٠٠ عامل تقني وصحافي من السلطة.[٧٠] وعلى الرغم من هذه المحاولات واستفادتها من التراجع في نسب مشاهدة القناة ١٠، فإن الأزمة ما زالت تعوق عمل القناة الأولى.

(٢) التلفزيون التجاري وصعود الاستهلاك الإعلامي المسَلِي:

أ - القناة الثانية:

بدأت محاولة إقامة قناة تلفزية ثانية في إسرائيل في أواسط السبعينيات. وفي سنة

(٦٨) أفيفه كارول، «قناة مضغوطة»، في: «الكتاب السنوي للصحافيين» (بالعبرية)، (تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ١٩٩٨)، ص ١٠٧ - ١١٠.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٧٠) «ذي ماركر»، ١٠/٨/٢٠٠٩.

١٩٧٨، شُكلت لجنة عامة للبحث في موضوع القناة الثانية. وعلى الرغم من تأييد اللجنة لهذه الفكرة، فإنه لم يتم أي تقدم في هذا الاتجاه حتى سنة ١٩٨٤، عندما أُنشئت في وزارة الإعلام «مديرية إنشاء» شكلت الأساس الإداري والفني لبدء عمل هذه القناة. وعملت مديرية الإنشاء سنوات طويلة تحت ضغوط سياسية كثيرة. وكان بين المعارضين الأساسيين لإقامة القناة الثانية العاملون في التلفزيون الحكومي، وأيضاً ملّاك الصحافة المكتوبة الذين خافوا من أن يتسبب إنشاء قناة كهذه بانتقال الإعلان من الصحافة إلى التلفزيون.

في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦، بدأت القناة الثانية بثها التجريبي، وكانت تابعة لسلطة الإذاعة، الأمر الذي فرض عليها كثيراً من القيود. ثم تغير هذا الوضع مع سن قانون السلطة الثانية لسنة ١٩٩٠، الذي فصل القناة الثانية عن سلطة الإذاعة، وحدد شروط منح امتياز البث وصلاحيات السلطة الثانية. بناء على ذلك، وبعد مناقصة دخلتها سبع شركات متنوعة، مُنحت ثلاث شركات امتياز البث هي: تلعاد وريشيت وكيشيت، وهي مُلك لعدد كبير نسبياً من المستثمرين، وذلك مراعاة للقانون الذي يمنع أي شركة من أن تسيطر على أكثر من ٢٤٪ من الامتياز الواحد، وعلى أكثر من ٣٠٪ من الاستثمار المالي.(٧١) وعلى الرغم من المحاولات لتوزيع السيطرة على مستثمرين كثيرين، فإن تدخل أصحاب الصحف اليومية الخاصة، يعقوف نمرودي («معاريف») وأرنون موزس («يديعوت أحرونوت») وعاموس شوكِن («هآرتس»)، في شركات تلعاد وريشيت وكيشيت، بحسب الترتيب، يظهر التقاطع في ملكية قنوات الإعلام المتعددة في إسرائيل. ومن شأن هذا التقاطع أن يؤثر بكل تأكيد في عرض الأخبار في الصحف وفي القناة الثانية، مع أن القانون فرض شروطاً خاصة بالبرامج الإخبارية، وهي أن يتم إنشاء شركة أخبار منفردة يمتلك أسهمها كل من السلطة الثانية وأصحاب امتياز البث التلفزي، وأن يتم تمويلها، بشكل مباشر أو غير مباشر، من أصحاب الامتياز كافة، وأن يكون بث الأخبار دقيقاً وموثوقاً به ومتوازناً، وألّا تدخل فيه الاعتقادات والآراء الخاصة لمديري الشركة وعمالها وأصحاب أسهمها.(٧٢)

حصلت الشركات صاحبة الامتياز على مدة بث بلغت ستة أعوام، ثم تم تمديدها أربعة أعوام أُخرى. وقد جرت نقاشات عامة بشأن إمكان تحويل الامتياز إلى ترخيص،

(٧١) «هآرتس»، ٢٥/ ٥/ ١٩٩٣.

(٧٢) يوفال كارنائيل، «شركات أخبار ـ الموجود والمطلوب»، في: «الكتاب السنوي للصحافيين» (بالعبرية)، (تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ١٩٩٨)، ص ١١١ – ١١٤.

الأمر الذي يؤدي إلى تمديد لفترة زمنية غير محددة، ويمنع إمكان عرض مناقصات جديدة لتحديد أصحاب امتياز جُدد للأعوام التالية. وفي ٢/ ١٢/ ٢٠٠١، وافقت الحكومة على الانتقال من طريقة الامتياز إلى طريقة ترخيص قنوات التلفزة، لكن شرط مراعاة مبدأ «الأثير المفتوح».(٧٣) ومن الجدير بالذكر أن الشركات صاحبة الامتياز في القناة الثانية عارضت هذا القرار مدعية أن تعرّض السوق لمنافسة جامحة يسبب لها خسارة فادحة نظراً إلى استثماراتها بحسب مناقصات السلطة الثانية. وعلى هذه الخلفية، طرح في سنة ٢٠٠٥ مناقصة جديدة لاختيار أصحاب الامتياز الجدد للقناة الثانية، بعد أن تم الاتفاق على تقليص عدد الشركات التي تشغل القناة إلى اثنتين فقط. وبعد منافسة شديدة تدخلت فيها قوى اقتصادية وسياسية، تم اختيار الشركتين كيشيت وريشيت لعشرة أعوام إضافية وإخراج تلعاد من المنافسة.

لقد أقيمت القناة الثانية بحسب نموذج محطة ITV البريطانية، ويعتمد دخلها على الإعلانات التجارية. فهي، بكل ما في الكلمة من معنى، قناة تجارية. لكن، إلى جانب هذا، يراقبها مجلس عام من أجل التأكد من تنفيذ شروط اتفاقية الامتياز وفقاً للقانون، وللحفاظ على جودة البث، ولكبح الأهداف الربحية لمديري القناة. وقد ادعى نحمان شاي، الذي كان مديراً عاماً للسلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة ورئيس مجلس إدارة شركة الأخبار، أن نموذج القناة الثانية نموذج فريد من ناحية الإشراف الدقيق على قناة تجارية، خلافاً للتجربة البريطانية مع محطة ITV، إذ قال: «في النموذج الإسرائيلي، هناك جهاز ضبط ومراقبة بموجب القانون، يرافق البث من بدايته إلى نهايته، من تحضيره حتى تنفيذه. إن الربط بين الجهاز العام والجهاز الخاص ـ التجاري يولد مخلوقاً مختلفاً جداً، والمتوقع منه ليس واضحاً. هل يكون تجارياً ـ شعبياً، أم يكون ذا جودة ويقوم بكل المهمات العامة التي وصفتها؟»(٧٤)

على الرغم من هذه الأقوال فقد كان من الواضح أن المجلس العام للقناة الثانية لا يستطيع فرض إرادته على أصحاب الأموال والقيّمين على البرامج التي تُبث، الأمر الذي يعكس القوة الفائقة لأصحاب الأموال في المجتمع الإسرائيلي في العقود الأخيرة. وفي بحث شامل عن أداء القناة الثانية، يقول نوعم يورن إنها استطاعت «خدمة الدولة

(٧٣) «معاريف»، ٣/ ١٢/ ٢٠٠١.

(٧٤) نحمان شاي، «قناة ٢ – حتى هنا ومن هنا»، في: راحيل لائيل (تحرير)، «سنة واحدة – قناة ٢: تلفزيون تجاري في إسرائيل» (بالعبرية)، (القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩٩٥)، ص ٣٨ – ٥١.

وأصحاب رؤوس الأموال بشكل متساو.»(٧٥) فمع أن القناة الثانية عُرضت حتى اليوم للجمهور كمن أتت لتزويد القطاعات كلها في المجتمع الإسرائيلي بمتطلباتها، إلّا إنها، وبحسب يورن، تخلق متطلبات أكثر مما تلبي. فهي تبني واقعاً بحسب نموذج الأيديولوجيا السياسية السائدة في إسرائيل، من جهة، وتخلق متطلبات تتلاءم وفق المطالب الاقتصادية لأصحاب الامتياز فيها من جهة أُخرى. وهذا الدمج بين أصحاب الأموال والدولة يؤدي إلى تفوق فكرة الامتثال الإسرائيلي للمؤسسة الحاكمة عن طريق عرض اقتصاد السوق والمنافسة كتعبيرين عن جودة الديمقراطية الإسرائيلية، مع إضعاف الحس النقدي لدى الجمهور وإشغاله ببرامج ترفيهية سطحية. فمنذ أواسط التسعينيات، يستقطب بث القناة الثانية أعلى نسبة مشاهدين من دون عناء. وبيّن استطلاع معهد غالوب سنة ١٩٩٤ أنه بين الساعة ٥ والساعة ٨ مساء، كانت نسبة ١٤,٥٪ من مجموع المشاهدين تشاهد القناة الأولى، في حين كانت نسبة ٤٧,٩٪ تشاهد القناة الثانية. وأمّا بين الساعة ٨ والساعة ١١ مساء، فكانت النسبة ٢٣,٣٪ للقناة الأولى، في مقابل ٥٨,١٪ للقناة الثانية.(٧٦)

لم يتغير الأمر كثيراً في أواخر العقد الأول من هذا القرن، إذ يظهر الجدول ٢ أن البرامج الأكثر مشاهدة هي البرامج التي تبثها القناة الثانية، وهي برامج تسلية في معظمها، ولا سيما برامج «عروض الواقع»، التي تشكل تطوراً مهماً في تاريخ محطات التلفزة التجارية، إذ إن إحدى مميزاتها تكلفتها المنخفضة، بسبب بساطتها وسذاجتها المصطنعة، وكذلك ارتفاع أرباحها. ومن أهم هذه البرامج كوخاف نولاد (ولادة نجم) المبني على نسق البرنامج الأميركي الناجح American Idol، ونولاد لركود (وُلد للرقص)، ورامزور (شارة المرور)، والتي رفعت معدل المشاهدة إلى نسب غير مسبوقة تقارب الـ ٢٥٪. وأظهر بعض الأبحاث التي أجريت على برامج «عروض الواقع» الإسرائيلية أنها تساهم في الإبقاء على الواقع الاجتماعي المهيمن.(٧٧)

(٧٥) نوعم يورن، «قناة ٢ – الحكومية الجديدة» (بالعبرية)، (تل أبيب: ريسلينغ، ٢٠٠١)، ص ١٢.

(٧٦) بشأن أقوال ميخا ليمور، نائب المدير العام للقناة الثانية، انظر: دانا بيرتس، «وعندئذ ما كان عندنا؟»، «أوتوت»، العدد ١٦٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩٤)، ص ٤ – ٨. وفي آخر كل أسبوع تنشر صحيفة «هآرتس» جدولاً يبين نسبة المشاهدة لذلك الأسبوع.

(٧٧) Nelly Elias, Amal Jamal and Orly Soker, «Illusive Pluralism and Hegemonic Identity in Israeli Reality Shows,» *Television and New Media*, vol. 10, no. 5 (September 2009), pp. 375-391.

جدول

تدرج مشاهدة البرامج التلفزية (٢٣/٨/٢٠٠٩ – ٢٩/٨/٢٠٠٩)

البرنامج	القناة – صاحب الامتياز	اليوم	نسبة المشاهدة
كوخاف نولاد ٧	قناة ٢ – كيشيت	الأحد	٢٣,٦
موعادون لايلي – إيريز طال	قناة ٢ – كيشيت	الثلاثاء	١٩,٣
رامزور ٣	قناة ٢ – كيشيت	الثلاثاء	١٨,٦
هيسردوت ـ الفيليبين	القناة ١٠	السبت	١٨,٣
أخبار ٢	قناة ٢	معدل	١٦,٥
موت نجم الريتينغ	القناة ١٠	السبت	١٦,٣
كوخاف نولاد	قناة ٢ – كيشيت	الاثنين	١٥,٨
واحد ضد ١٠٠	قناة ٢ – ريشيت	السبت	١٥,٤
كرة قدم	القناة ١٠	الثلاثاء	١٥,١
أخبار نهاية الأسبوع	قناة ٢	الجمعة	١٤,٤

المصدر: «ذي ماركر»، ٣١ آب/ أغسطس ٢٠٠٩، ص ٢٨.

ب – القناة ١٠:

بدأت القناة ١٠ عملها في ٢٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، وهي أيضاً قناة تجارية بمراقبة عامة، أنشئت بموجب قانون السلطة الثانية لسنة ١٩٩٠. وكان من شروط الامتياز بث برامج من «الفنون النخبوية»، أي برامج ثقافية، بما فيها أفلام درامية ووثائقية إسرائيلية أصيلة، بنسبة تعادل ٥٠ ٪ على الأقل من مجموع برامجها. فكان على القناة ١٠ تلبية هذا الشرط، وفي الوقت ذاته النجاح تجارياً، أي أن تستطيع الحصول على نصيب كاف من سوق الإعلانات، وبالتالي استقطاب نسبة مرضية من المشاهدين مقارنة بالذين يشاهدون القناة الثانية المنافسة. لكن، حتى يومنا هذا، ظهر أن القناة ١٠ لم تتماش مع توقعات الجمهور، ولم تتجاوز نسبة مشاهدتها الـ ٨٪، الأمر الذي أدى إلى خسارات فادحة (نحو ١٠٠ مليون شيكل سنوياً، مع استثمار يفوق المليار ونصف مليار شيكل خلال ٧ أعوام)،(٧٨) وإلى عدم تمكنها من الإيفاء بالتزاماتها الثقافية. ففي سنة ٢٠٠٦، مثلاً،

(٧٨) «هآرتس»، ٢٧/٧/٢٠٠٩؛ ٢٢/١٠/٢٠٠٩.

قامت قناة ١٠ ببث ٨٤ ساعة من فن نخبوي بدلاً من ١٨٠ ساعة سنوياً بحسب التزامها القانوني. لكن لا بد من الإشارة إلى أنها نجحت في أن ترتقي فوق الـ ١٠٪ من نسبة المشاهدين خلال نشرات الأخبار، أو في برامج خاصة، مثل البرنامج الواقعي «هيسَردوت» (صراع البقاء) المبني على البرنامج الأميركي Survival، والذي وصلت نسبة مشاهدته إلى ما يقارب ٣٠٪.

أمّا موقف السلطة الثانية، وهي المشرفة على القناة ١٠ بحسب القانون، فكان التهديد بفرض عقوبات مالية عليها وحتى بإغلاقها وطرح مناقصة جديدة، وبالادعاء أن صاحب الامتياز الذي يسمح لنفسه بصرف أموال على برامج يراها ملائمة، مثل كرة القدم، في إمكانه أن يصرف على فن نخبوي، وأن التجربة تثبت أن فناً نخبوياً يجلب دخلاً جيداً ويرسم صورة إيجابية للقناة. وفي حين دخلت وزارة المالية في مساومات لتقديم يد العون للقناة بواسطة منحها تغطية مالية وإعادة جدولة ديونها، رأى المستشار القانوني للسلطة الثانية، دورون أفني، أن مجلس السلطة غير مخول أن يقبل طلب القناة ١٠ بتمديد امتيازها.[٧٩] غير أن ٥٠٪ من المواطنين الإسرائيليين قالوا أنهم سيشعرون بالنقص إذا تم إغلاقها.[٨٠]

(٣) التلفزيون عن طريق الكوابل:

بدأت شركات الكوابل وصل المنازل بالكوابل سنة ١٩٩١، بناء على تعديل قانون خدمات الاتصال السريعة لسنة ١٩٨٦ الذي سمح بإقامة محطات كوابل وتشغيلها، وكذلك بث تلفزي عن طريق القمر الصناعي. وقد أنشأ وزير الاتصالات، ضمن وزارته، سلطة الكوابل والفضائيات، وحدد الأنظمة التي تسرّع عملية تشغيل الكوابل، وتسمح بالإشراف عليها. ولهذا الغرض تم تقسيم البلد إلى ٣٢ منطقة امتياز مختلفة. وفي كل منطقة، مُنحت شركة واحدة فقط امتيازاً، وهي بدورها ملزمة بالوصول إلى جميع المنازل في المنطقة بحسب قواعد امتيازها. في البداية، نالت الامتياز خمس شركات، هي: عروتسي زهاف؛ متاف؛ غفانيم؛ تيفيل؛ عيدين. وفي سنة ١٩٩١، وصل عدد المنازل المرتبطة بالكوابل إلى ١٤٠,٠٠٠ منزل. وفي سنة ١٩٩٣، وصل العدد إلى ما يقارب ٤٠٪ من المنازل

(٧٩) «ذي ماركر»، ١٤/٨/٢٠٠٩.

(٨٠) «المصدر نفسه»، ٣١/٧/٢٠٠٩.

في المناطق التي مُدت بشبكة الخطوط المطلوبة.[٨١] وفي سنة ١٩٩٤، وصلت النسبة إلى ٦٧٪، وهذا يعني ٨٠٠,٠٠٠ منزل من مجموع ١,٢ مليون منزل في المناطق المعنية. وفي سنة ٢٠٠٧، كان ٩٠٠,٠٠٠ منزل مربوطاً بالكوابل. ويدل هذا الاتساع على حاجة الجمهور القوية إلى قنوات إعلام إضافية، وخصوصاً أنه يتيح مشاهدة أكثر من ٤٠ محطة تلفزية، معظمها أجنبي. وقد أشار بحث كان أجراه غبريئيل فايمن من فرع الاتصال في جامعة حيفا إلى زيادة ملموسة في مدة مشاهدة التلفزيون عند الجمهور بعد الارتباط بالكوابل.[٨٢]

خلال فترة قصيرة، جرت بين الشركات الحاصلة على امتياز صفقات بيع ودمج، الأمر الذي أدى إلى تضاؤل عددها إلى ثلاث. كما أنشأت هذه الشركات شركة مشتركة باسم ICP، بهدف شراء برامج من خارج البلد، والقيام بإنتاج مشترك لبرامج محلية، وكان هذا مناقضاً تماماً لشروط الامتياز.[٨٣] وعززت الشركات الثلاث التعاون فيما بينها عندما بدأت شركة YES، وهي شركة إرسال بواسطة الأقمار الصناعية، البث في مطلع سنة ٢٠٠١. ومن الجدير ذكره أن شركة YES تبث بطريقة رقمية، بحيث يستطيع المشاهد اختيار الفيلم الذي يرغب فيه من أرشيف الشبكة في مقابل رسم معين (خدمة الفيديو بحسب الطلب VOD). ولذا، في آذار/ مارس ٢٠٠٢، حصلت شركات الكوابل على موافقة السلطات على أن تدمج في شركة واحدة، من أجل مواجهة هذه المنافسة الشديدة وملاءمة نفسها وفق عصر البث الرقمي، فأقيمت شركة هوت، التي نجحت بفضل خدمة الـ VOD التابعة لها في أن تقلب ميزان المنافسة مع شركة YES لمصلحتها بعد ستة أعوام من بداية دخولها السوق.[٨٤]

من جهة أُخرى، كانت خطة سلطة الكوابل في سنة ٢٠٠٠ تقضي بإقامة خمس قنوات متخصصة من حيث المضمون أو الجمهور المستهدف: قناة أخبار؛ قناة موسيقى إسرائيلية؛ قناة باللغة العربية؛ قناة باللغة الروسية؛ قناة تراث يهودي. لكن السلطة أقامت قناتين فقط هما قناة الموسيقى والقناة الروسية. وشهدت إقامة قناة أخبار صراعات شديدة

(٨١) غبريئيل فايمن، «الارتباط بالكوابل: بحث تعقب معاني الانتقال إلى تلفزيون متعدد القنوات في إسرائيل»، «مغاموت»، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٦)، ص ٣٩٤ - ٤٠٧.

(٨٢) المصدر نفسه.

(٨٣) كاسبي، «إعلام وسياسة»، مصدر سبق ذكره، ص٥٥.

(٨٤) «ذي ماركر»، ١/١/٢٠٠٧.

ودعاوى قضائية كان أحد أقطابها يورام غلوبس من مجموعة غلوبس، الأمر الذي حال دون إنشاء هذه القناة المتخصصة، ويعود العامل الحاسم، كما يبدو، إلى أن التنافس القائم بين شركات الأخبار المركزية في القناة الثانية والقناة ١٠ وقسم الأخبار التابع للقناة الأولى، لا يسمح بإضافة قناة إخبارية مربحة.(٨٥)

ثالثاً: الإنترنت وتحولات التواصل الاجتماعي

بدأ استخدام الإنترنت بشكل مكثف في إسرائيل في أوائل التسعينيات. وكما هو الوضع في كثير من دول العالم، فقد بادرت إلى ذلك المؤسستان العسكرية والأكاديمية كل واحدة من أجل أغراضها. وتوسع هذا الاستخدام أواسط التسعينيات ليشمل قطاعات واسعة من الجمهور، الأمر الذي أدى إلى إقامة اتحاد الإنترنت في إسرائيل سنة ١٩٩٥. وقد جاء الاتحاد من أجل تشجيع استخدام الإنترنت في القطاعات المجتمعية كافة، وتنظيم العمل الناتج من التوسع المطرد. وكان للاتحاد الصلاحية المطلقة بشأن تحديد المجالات الرئيسية التي تقع ضمن الرمز الخاص بإسرائيل (.il) وتسجيل أسماء النطاق (Domain Name) في الشبكة وتحديد شروط ملكيتها واستخدامها.(٨٦)

أ) البنية التحتية للإنترنت وأنماط الاستخدام في إسرائيل

هنالك مؤسستان تزودان البنية التحتية للإنترنت في إسرائيل هما: هوت إنترنت عن طريق الكوابل، وبيزيك إنترنت عبر خطوط الهواتف. كذلك هناك خمس شركات رئيسية تزود خدمات الإنترنت في إسرائيل، لديها صلة مباشرة بالشبكة العالمية، وهي: (١) سمايل - الإنترنت الذهبي؛ (٢) نتفيجين؛ (٣) بيزيك بينلئومي؛ (٤) براك؛ (٥) الخطوط الذهبية.(٨٧) أمّا عدد أسماء النطاق المسجلة في نهاية سنة ٢٠٠٩، فيقارب ١٦٠,٠٠٠. ويعتبر المجتمع الإسرائيلي من أكثر المجتمعات المنفتحة على استخدام الإنترنت. وتشير إحصاءات أجراها معهد الأبحاث TNS Teleseeker (وهو من أهم مراكز الاستطلاع في إسرائيل ومن أكثرها صدقية) إلى أن ٧٧٪ من منازل السكان اليهود كانت موصولة بالإنترنت في سنة ٢٠٠٨، وكان أكثر من ٤,٣ ملايين شخص من سن ١٣ عاماً

(٨٥) المصدر نفسه، ٢/ ١/ ٢٠٠٧.

(٨٦) انظر: موقع اتحاد الإنترنت في إسرائيل: http: //www.isoc.org.il

(٨٧) نقلا عن: http://www.megavolt.co.il/connecting/ISP/chooseISP.html

وما فوق في إسرائيل يستخدمونه، ٥١٪ منهم من الذكور في مقابل ٤٩ ٪ من الإناث. وكان من مستخدمي الإنترنت ٩٠ ٪ ممن تتراوح أعمارهم بين سن ١٣ عاماً و١٧ عاماً، و٨١ ٪ من ذوي الشهادات العليا.(٨٨)

أمّا استطلاع آخر للرأي عن عينة من السكان اليهود فوق سن ١٨ عاماً، قام به معهد سميث لمصلحة مركز نتفيجين لأبحاث الإنترنت (Net Vision) في جامعة تل أبيب في ربيع سنة ٢٠٠٨، فقد أظهر أن ٦٨٪ من سكان إسرائيل اليهود موصولون بالإنترنت، منهم ٥٦٪ يستخدمونه فعلياً، وأن ٤٥٪ من الرجال و٤٨٪ من النساء يستخدمون الإنترنت بمعدل ٩ ساعات أسبوعياً. كما بيّن الاستطلاع أن أعلى نسبة استخدام بحسب العمر تميز من هم في الفئة العمرية ١٨ - ٢٩، إذ تصل إلى ٦٠٪، وأن ٧٠٪ من العلمانيين و٤٧٪ من المحافظين و٣٥٪ من المتدينين والحريديم يستخدمونه.(٨٩) أمّا معطيات المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء المبنية على عينة من سكان إسرائيل (يهود وعرب) فوق سن ٢٠ عاماً جرى استطلاعهم في سنة ٢٠٠٧، فتشير إلى أن ٦١,٩٪ منهم يستخدمون الإنترنت، أي ٦٥,٨٪ من الذكور و٥٨,٢٪ من الإناث؛ ٨٤٪ من الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤عاماً؛ ٧٦,٦٪ من العلمانيين و٦٠,٦٪ من المحافظين و٦٥,١٪ من المتدينين و٤٣,٤٪ من الحريديم؛ ٦٦,٦٪ من اليهود؛ ٣٦,٩٪ من العرب.(٩٠) لكن ينبغي لنا ألّا نعطي أهمية زائدة للفوارق بين الاستطلاعات المتعددة، إذ تشير كلها إلى استخدام مكثف للإنترنت في إسرائيل، وتؤكد التمايز بين فئة الشباب والمسنين، وبين ذوي الشهادات الجامعية وبقية المجتمع، وبين العلمانيين والمتدينين، لا بل إلى التمايز بين اليهود والعرب.

بالنسبة إلى أوجه استخدام الإنترنت، فقد أجرى مركز نتفيجين في جامعة تل أبيب، استطلاعاً سنة ٢٠٠٦ فحص فيه الوجهين الأولين للاستخدام لدى المستطلَعين. ويبين الجدول ٣ نتائجه. وفي الاستطلاع الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء، يتبين أن ٨٥,٦ ٪ من مستخدمي الإنترنت يقومون بذلك من أجل البحث عن معلومات؛ ٧٧,٨ ٪ للبريد الإلكتروني؛ ٥١,٦ ٪ لتحميل ملفات؛ ٣٨,٥ ٪ للدردشة؛ ٣٧,٢٪ للألعاب.(٩١) ومن

(٨٨) نقلاً عن: http://www.internetworldstats.com/me/il.htm (الدخول في ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩).

(٨٩) http://www.niis.tau.ac.il/page.aspx?pid=217&cid=0&menu=27 (الدخول في ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩).

(٩٠) Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel* (Jerusalem, 2009), p. 460, table 9.7.

(٩١) Ibid.

الجدير بالملاحظة أن الاستطلاعين لا يتبعان التصنيف ذاته، ولا يعطيان بالضرورة الدلالة نفسها لكل عبارة مستعملة.

جدول ٣

أوجه استخدام الإنترنت في سنة ٢٠٠٦

وجه الاستخدام	الاستخدام الأول	الاستخدام الثاني	مجموع الاستخدامين الأولين
بحث عن معلومات	٣٥٪	٣١٪	٦٦٪
بريد إلكتروني	٣٥٪	٢٣٪	٥٨٪
مواقع أخبار	١٦٪	١٢٪	٢٨٪
مواقع استهلاك (مشتريات/ بنوك)	٤٪	١٠٪	١٤٪
دردشة/ مجموعات نقاش	٣٪	٨٪	١١٪
برامج ألعاب	٣٪	٣٪	٦٪
تحميل ملفات موسيقى وأفلام	٣٪	١٪	٤٪
استماع/ مشاهدة الأخبار وبرامج تلفزية	٠,٥٪	١٪	٠,٥٪ [كذا]
قراءة مدونات	-	٠,٥٪	٠,٥٪
استخدام أخر/ غياب استخدام إضافي	-	١٠٪	- [كذا]

المصدر: http://www.niis.tau.ac.il/page.aspx?pid=148&cid=0&menu=27 (الدخول في ٢١/ ١٢/ ٢٠٠٩).

وفيما يخص المواقع التي يزورها مستخدمو الإنترنت في إسرائيل، يتبين، كما يظهر في الجدول ٤، أن المواقع الإخبارية (Nana10، Ynet، Mako، NRG، Walla) هي الأكثر شيوعاً. وتشمل هذه المواقع مجالات متعددة، مثل: أخبار محلية وعالمية، واقتصاد، ورياضة، وثقافة، ومعلومات مفيدة، وعناوين. وأضحى بعض هذه المواقع مصدر دخل مهم لملّاك الصحف اليومية. فعلى سبيل المثال، تشير المعطيات إلى ارتفاع دائم

في مدخول موقع nrg التابع لصحيفة «معاريف» (من ٥,٨ ملايين شيكل سنة ٢٠٠٤ إلى ١١,٣ مليون شيكل سنة ٢٠٠٦). إلّا إن دخل موقع nrg أقل كثيراً من دخل الموقع ynet التابع لـ«يديعوت أحرونوت» (٧٠ مليون شيكل تقريباً)، وموقع walla الذي تشارك فيه «هآرتس» (٧٦ مليون شيكل خلال التسعة أشهر الأولى من سنة ٢٠٠٦).

جدول ٤

مواقع الإنترنت الأكثر شيوعاً في إسرائيل، سنة ٢٠٠٨

الموقع	عدد المستخدمين يومياً	نسبة دخول الموقع من مستخدمي الإنترنت كافة
١ - Ynet	٧٦٠,٠٠٠	٥٩,٩٪
٢ - Walla	٦٧٠,٠٠٠	٦٧,٧٪
٣ - Facebook	٣٢٠,٠٠٠	٥٠,٥٪
٤ - Nana10	١٧٥,٠٠٠	٣٢,٤٪
٥ - Bank Hapoalim	١٥٠,٠٠٠	---
٦ - Panet	١٤٥,٠٠٠	---
٧ - Tapuz	١٤٥,٠٠٠	٢١,٩٪
٨ - Yad2	١٣٠,٠٠٠	٢٥,٩٪
٩ - MSN	١٣٠,٠٠٠	١٩,٦٪
١٠ - The Marker	١٢٥,٠٠٠	١٥,٩٪
١١ - One	١٢٥,٠٠٠	١٥,١٪
١٢ - Mako	١٢٥,٠٠٠	٢٧,٧٪
١٣ - nrg	١٢٠,٠٠٠	٢٢,١٪
١٤ - Yahoo	١٠٥,٠٠٠	١٢,٩٪
١٥ - Globes	١٠٠,٠٠٠	١٤,٨٪
١٦ - Haaretz	٨٥,٠٠٠	١١,٩٪
١٧ - Sport 5	٨٠,٠٠٠	١١,٦٪
١٨ - Wikipedia	٨٠,٠٠٠	---

المصدر: «ذي ماركر»، ١٠/٨/٢٠٠٨، ص ٢٤.

ب) تأثير الإنترنت ووسائل الإعلام الأُخرى

أدى تعميم وصول الإنترنت السريع إلى المنازل في إسرائيل، وتوسع استخدامه، إلى بلوغه موقعاً ينافس فيه وسائل إعلام أُخرى لتلقي الأخبار. ويشير الجدول ٥ إلى أن الإنترنت أصبح المصدر الثاني الأساسي في هذا المجال. ويتخذ التنافس بين وسائل الاتصال المتعددة شكلاً تجارياً يتمثل في السعي للحصول على أقصى حصة من سوق الدعاية والإعلان التي تصرف فيها أموال طائلة، إذ تشير الإحصاءات إلى أن ميزانية الدعاية والإعلان في العالم بلغت نحو ٥٠٠ مليار دولار سنة ٢٠٠٨، وفي إسرائيل مليار دولار تقريباً. وتساوي مصروفات الدعاية في الإنترنت في إسرائيل ١٢٪ من سوق الدعاية والإعلان (نسبتها في العالم تعادل ١٠,١٪)، وشهدت هذه المصروفات قفزة بنسبة ١٩٪ مقارنة بسنة ٢٠٠٧. أمّا المرتبة الأولى من سوق الإعلان، فكانت للتلفزيون (٣٩٪)، الذي تخطى لأول مرة المكانة التي كانت تحتلها الصحافة المكتوبة. وهكذا أصبح الإنترنت واحدة من ثلاث وسائل رائدة للدعاية والإعلان في إسرائيل، متخطياً، مثلاً، الإرسال الإذاعي.(٩٢)

جدول ٥

مصادر المعلومات الإخبارية في إسرائيل، سنة ٢٠٠٦

مصدر المعلومات الإخبارية	مصدر المعلومات الأساسي	مصدر معلومات إضافي	المجموع مصدر أساسي+إضافي
التلفزيون	٣٥٪	٣٨٪	٧٢٪ [كذا]
الإنترنت	٢٦٪	٢٥٪	٥١٪
الصحف المكتوبة	٢٣٪	٢١٪	٤٤٪
الإذاعة	١٤٪	١١٪	٢٥٪

المصدر: http://www.niis.tau.ac.il/page.aspx?pid=148&cid=0&menu=27 (الدخول في ٢١/١٢/٢٠٠٩).

(٩٢) http://www.israelvalley.com/news/2009/01/15/21236/economie-israel-publicite
http://www.zenithoptimedia.com/gff/pdf/Adspend%20forecasts%20December%202009.pdf (الدخول في ٢١/١٢/٢٠٠٩).

رابعاً: علاقة المؤسسة السياسية بالمؤسسة الإعلامية

لم تؤد التعددية في الصحافة والإعلام في إسرائيل إلى تطور سوق إعلامية حرة بعيدة عن القيود البيروقراطية والسياسية، إذ توجد علاقات جدلية بين المؤسسة السياسية والمؤسسة الإعلامية تتأثر بعوامل داخلية وخارجية. ومن أجل توضيح هذه العلاقات، وتحديد معالم السياسات الإعلامية في إسرائيل في بداية الألفية الثالثة، سنعالج في هذا القسم المركبات التنظيمية لسياسات الإعلام في إسرائيل، وتحديداً فيما يتعلق بتدخل الدولة في تصميم سياسة الإعلام، ثم سنبين المركبات الاقتصادية لمسألة الملكية وتأثيراتها في العلاقة ما بين الإعلام والسياسة في عصر الخصخصة وتصاعد تأثير رأس المال في المجتمع الإسرائيلي، وفي النهاية سنتوقف عند بعض خصوصيات السجالات الإعلامية الإسرائيلية.

أ) تدخل الدولة في تصميم سياسة الإعلام

أشار فيليب شليسنغر إلى أن الإعلام الجماهيري نما في إطار دول قومية سيطرت على تطوراته ومضامينه على مدار السنين.(٩٣) ويتحدث شليسنغر في هذا النطاق عن تطور الفضاء الإعلامي الخاضع لسيطرة الدولة وهندستها.(٩٤) وقد جاءت هذه السيطرة من أجل تعريف المضامين الثقافية المصممة للرأي العام ولهويته الجماعية. وعلى الرغم من الانحراف عن هذا النموذج في العقدين الأخيرين، فإن ما زال في إمكاننا التحدث عن تأثير كبير للدولة في سياسة الإعلام بواسطة القوانين ومنح التراخيص والمراقبة. هذه الميزة قوية وخصوصاً في إسرائيل بسبب محاولات الدولة الاحتفاظ لنفسها بقوة التأثير في مجال تنظيم الإعلام، وبوضع أطر واضحة للمضامين الإعلامية أيضاً.

في العقدين الأولين لقيام الدولة، كانت الحكومة الإسرائيلية تتدخل بشكل مباشر في معظم النشاطات الإعلامية. فقد كانت وزارة البريد، ومن بعدها وزارة الاتصالات، مسؤولة عن البث في محطة صوت إسرائيل. كما راقبت الدولة الأنشطة الصحافية بواسطة

(٩٣) Philip Schlesinger, «The Nation and Communicative Space,» in *Media Power, Professionals and Policies,* edited by Howard Tumber (London: Routledge, 2000), pp. 99-115.

(٩٤) Philip Schlesinger, *Media, State and Nation: Political Violence and Collective Identities* (London: Sage, 1991).

لجنتي المحررين والرقابة العسكرية اللتين ما زالتا تعملان حتى أيامنا هذه.[٩٥] وفي أواسط الستينيات، حدث تغيير بنيوي في شكل تدخل الدولة في وسائل الإعلام المبثوثة، فإنشاء سلطة الإذاعة أدى إلى الانتقال من إدارة مباشرة إلى إدارة غير مباشرة لوسائل الإعلام الحكومية. وفي مجال الصحافة، هبطت مكانة الصحافة الحزبية في مقابل تعزيز مكانة الصحافة الخاصة. وتبلورت هذه التحولات في أواسط الثمانينيات مع تعديل قانون خدمات الاتصال السريعة في سنة ١٩٨٦، الذي يشكل بداية عصر الخصخصة لقنوات التلفزة، ومن ثم مع سن قانون السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة لسنة ١٩٩٠.

على الرغم من توقف الدولة عن التدخل المباشر في الإعلام، فإنها حافظت على المراقبة وعلى إمكان تنظيم التحولات على مستوى البرامج. ولأن التحولات في عالم الإعلام الجماهيري لا تسير في خط مستقيم، وفي ضوء غياب إطار تنظيمي شامل لمعالجة جهاز البث للجمهور، حدثت دائماً مواجهات بين جهات البث المتعددة، مثل: المواجهة المتواصلة بين التلفزيون التعليمي وسلطة الإذاعة، والصراعات الشديدة التي وصلت إلى المحاكم بين أصحاب الامتياز في القناة الثانية وقنوات الكوابل وبين سلطة الإذاعة بشأن الحق في عرض دعايات تجارية. ونتيجة عدم وجود سياسة موحدة وواضحة في موضوع الإعلام، جرت أيضاً فوضى في المراقبة الرسمية، انعكست في تدخل لجان كنيست متعددة في مجالات شتى في الصحافة والإعلام بدلاً من حصر المسؤولية في لجنة واحدة. وعلى الرغم من حفاظ الدولة على سلطتها في مراقبة الإعلام المخصخص، فإن هناك تأثيراً صاعداً لأصحاب رؤوس الأموال من أجل التحكم في قطاعات إعلامية متنوعة. لذلك، فإن تعاظم الشعور بأن مؤسسات الدولة، ولا سيما الكنيست، تتدخل في سوق الإعلام، ما هو إلّا انعكاس للصراع القوي بشأن السيطرة.

يشكل قانون المطبوعات لسنة ١٩٣٣، والساري منذ عهد الانتداب البريطاني، مرجعية أساسية تنظم العلاقات الرسمية بين المؤسسة السياسية والصحافة المكتوبة، على الرغم من مناداة الإعلاميين والسياسيين المتكررة بإلغاء هذا القانون، أو بتعديله وملاءمته وفق متغيرات القرن الحادي والعشرين. ويمنح هذا القانون مختلف وزارات الحكومة، وخصوصاً وزارة الداخلية، صلاحية منع إصدار صحف أو إغلاق صحف صادرة (كما حدث في أواسط الثمانينيات ضد «كول هعام» الشيوعية، و«الاتحاد» العربية الشيوعية،

(٩٥) انظر أعلاه، ص ٤٥٩، ٤٦٠.

و«حداشوت»). وعلى الرغم من قلة الحالات التي تم فيها اللجوء إلى هذه الصلاحية، فإنها تشكل أداة ردع. وفي الوقت نفسه، حتى القوانين التي سمحت بخصخصة البث الإذاعي والتلفزي حافظت على صلاحية الدولة في الإشراف والتدخل. فإلى جانب لجنتي المحررين والرقابة العسكرية الهادفتين إلى مراقبة كل ما يُكتب ويُقال، يشكل تخصيص متحدث باسم كل مؤسسة حكومية نوعاً من الرقابة الإضافية. ويستعمل نهج التوجيه الإعلامي (Briefings) وسيلة تمكن المؤسسات الرسمية من السيطرة على المعلومات المنشورة عنها. وفي الحالات التي لا يتعاون فيها المراسلون مع هذا النهج، يستطيع المتحدث منع تزويدهم بالمعلومات، أو عرقلة إمكانات تسلمهم معلومات فورية ذات قيمة كبيرة.

لقد أدت هذه العلاقة بين المؤسسة الحاكمة ووسائل الإعلام إلى نمو ثقافة صحافية برزت في فترتي الانتفاضة الأولى والثانية، إذ تبنت أجهزة الصحافة والإعلام، في معظم الحالات، رواية المتحدث باسم الجيش الإسرائيلي،[٩٦] والذي يشكل مع محطة غلي تساهل نموذجاً للإعلام الموجه في إسرائيل. وقد برز هذا التأثير قوياً وواضحاً خلال الحرب على غزة في شتاء سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. فقد منع الجيش الصحافيين من دخول المناطق التي يتوغل فيها، واكتفى بإعطائهم إرشادات ومعلومات محدودة تخدم رؤيته ومصالحه. ومع أنه توفرت معلومات عن القصف والتدمير والتجاوزات الإسرائيلية من مصادر عربية وأجنبية كانت مقيمة بغزة، إلّا إن الإعلام الإسرائيلي خضع لسياسة الجيش الإعلامية، واكتفى بإبراز المواقف والحالة الإسرائيلية، كما حددها هذا الجيش. وهذه التجربة ما هي إلّا دليل واضح على قدرة الجيش الهائلة على إقناع المجتمع الإسرائيلي برمته بأنه القيّم على مصالحه، وبأنه يمكن أن يثق بالجيش وبـ«أخلاقياته» الحربية، وبأن أي خروقات إعلامية قد تؤدي إلى خسائر في أرواح الإسرائيليين، وإلى مس قدرة الجيش على تنفيذ مهماته.

ب) المركبات الاقتصادية لمسألة الملكية

مع تنامي المتطلبات الإعلامية المتواصل، وتطور سوق عالمية مبنية على التنافس الدولي، لاءمت المؤسسة السياسية في إسرائيل نفسها وفق السوق العالمية. وتمت الملاءمة في مجال الصحافة بصورة سريعة، وذلك بسبب عدم احتكار الحكومة للصحافة المكتوبة،

(٩٦) دور، مصدر سبق ذكره.

ووجود صحف خاصة قبل قيام الدولة، غير أن الأمر لم يكن هكذا في مجال الإعلام المبثوث، لأن الحكومة كانت تسيطر على كل ما يجري في هذا المجال بما في ذلك شبكة الهواتف. لكن في أعقاب التطورات الاقتصادية والسياسية، بدأت منذ أواسط الثمانينيات عملية انتقال السيطرة على وسائل الإعلام من يد الدولة إلى أيد خاصة. وأدى هذا التوجه نحو الخصخصة إلى دخول مكثف لأصحاب رؤوس الأموال في مجال أصبح إحدى دعائم الاقتصاد الإسرائيلي الأساسية. وسرعان ما جرى تركيز قوة كبيرة في يد عدد قليل من الأشخاص وسيطرتهم على عدة وسائل إعلامية، كسيطرة العائلات الثلاث، موزس وشوكن ونمرودي، على مجالات الصحافة اليومية والبث الإلكتروني والتلفزي. وبدا واضحاً احتدام التنافس فيما بين أصحاب رؤوس الأموال، وأيضاً تصاعد تأثيرهم في السياسة والاقتصاد، بما فيها تقرير طبيعة عملية الخصخصة. وقد دعمت الدولة، من جهتها، هذه المصالح عن طريق تسهيلات في التشريع، وعن طريق أنظمة خاصة، وبهذا فهي تجعل نفسها وسيلة في أيدي أصحاب رؤوس الأموال في مقابل حصولها على الشرعية منهم.

ج) الخطاب الإعلامي ومحورية الأيديولوجيا الرسمية

يبرز تحليل الخطاب الإعلامي في إسرائيل الصلة الوثيقة بين النخب العسكرية والسياسية والإعلامية.(٩٧) فقد أدى الإعلام الإسرائيلي تقليدياً دور المتحدث باسم النخبتين السياسية والعسكرية، وخصوصاً في موضوع الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني.(٩٨) ويبيّن بحث يتسحاق روعيه هيمنة الخطاب الصهيوني على ثقافة السياسة الإسرائيلية، وعدم وجود منافسين جديين لهذا الخطاب بين مؤسسات الإعلام العاملة في إسرائيل، باستثناء الصحف العربية التي لا يقرأها الأفراد في المجتمع اليهودي.(٩٩) كما تظهر العلاقة الوطيدة بين السياسة والإعلام بصورة خاصة في نشرات الأخبار، وفي برامج وثائقية تمجد السياسة، مع نقل وجهة نظرها إلى داخل الأُطر الإعلامية.(١٠٠)

(٩٧) حافا عتسيوني - هليفي، «صلة النخبة والديمقراطية في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: سفريات بوعاليم، ١٩٩٣)، ص ١٢٥ - ١٣٦؛ حافا عتسيوني - هليفي، «مكان في القمة: نخبة وصفوة في إسرائيل» (بالعبرية)، (تل أبيب: تشريكوبر، ١٩٩٧).

(٩٨) Wolfsfeld, op. cit.

(٩٩) يتسحاق روعيه، «سبعة مستهلات للتمعن في الإعلام والصحافة»، (بالعبرية)، (بن يهودا: ريخس، ١٩٩٤).

(١٠٠) Tamar Liebes and Yossi Bar-Nachum, «What a Relief: When the Press Prefers Celebration to Scandal,» *Journal of Political Communication*, no. 11 (1994).

توطدت العلاقة بين النخب الثلاث، السياسية والعسكرية والإعلامية، بعد عمل لجنة المحررين رسمياً في أوائل سنة ٢٠٠٢، إذ ارتفع التنسيق ما بين الجيش الإسرائيلي ووحدته الإعلامية وبين محرري الصحف والمحطات الإذاعية والتلفزية ارتفاعاً ملحوظاً. وبدا التنسيق واضحاً من خلال الاتفاق المبرم بين محرري الأخبار في قنوات التلفزة الإسرائيلية وبين الجيش، إذ اشترط هذا الأخير أنه كي يتم إطلاع الصحافيين الإسرائيليين على الأحداث في أرض المعركة، يجب أن تكون الكلمة الأخيرة له في كل ما يبث من على شاشات التلفزة.(١٠١) وتؤدي العلاقة الوطيدة بين المؤسسة العسكرية ووسائل الإعلام إلى خدمة الخطاب العسكري الذي يلبي مصلحة الجيش، وذلك إمّا بالتعتيم الإعلامي وإمّا بالتغطية الإعلامية الانتقائية. وباستثناء بعض الأصوات التي اعترضت على الرضوخ الإعلامي أمام المؤسسة العسكرية، فإن الصحافيين الذين تطرقوا إلى هذا الموضوع، أبدوا، في معظمهم، لا تفهمهم لهذا التوجه فحسب، بل أيضاً اعتبروا أن واجبهم الوطني يملي عليهم قبول الواقع السياسي والعسكري الذي، بدوره، يُخضع كل ما يتعلق بحرية الرأي والتعبير والحق في المعرفة لعقلية الحرب.(١٠٢)

تنقل وسائل الإعلام وجهة نظر المؤسسة السياسية، وبهذا تشكل جزءاً لا يتجزأ من مبنى القوى الموجود في إسرائيل. وتشير أبحاث كثيرة في الإعلام إلى قوة المؤسسة السياسية في تصميم الرأي العام للمجتمع بواسطة وسائل الإعلام العامة،(١٠٣) تساندها في ذلك خصائص المجتمع الإسرائيلي الأيديولوجية والاجتماعية. ويتبين ذلك بصورة خاصة في كيفية تعامل الإعلام مع الأقلية الفلسطينية في دولة إسرائيل، وفي تأثير الأُطر الإعلامية الرسمية في الصورة التي ترسم للفلسطينيين في الخطاب الإعلامي عامة وفي الصحافة المكتوبة خاصة.(١٠٤) كما تشير أبحاث أخرى إلى استقاء المعلومات المتعلقة بالفلسطينيين والعرب من مصادر أمنية، الأمر الذي يحتم نوعيتها وصيغتها بالشكل الذي يتماشى مع مواقف المؤسستين الأمنية والسياسية. وقد بيّنت الأبحاث التي أجرتها

(١٠١) «هآرتس»، ١٨/ ٣/ ٢٠٠٢.

(١٠٢)) محاضرة للصحافي والمحلل السياسي يارون ديكيل في جامعة تل أبيب، ٢٠/ ٥/ ٢٠٠٩.

(١٠٣) Brian McNair, *An Introduction to Political Communication* (London: Routledge, 1995); Dearing and Rogers, op.cit.

(١٠٤) Eli Avraham, Gadi Wolfsfeld and Isaam Aburaiya, «Dynamics in the News Coverage of Minorities: The Case of the Arab Citizens of Israel,» *Journal of Communication Inquiry*, vol. 24, no. 2 (April 2000), pp. 117-133.

جمعية كيشيف عن التغطية الإعلامية لحرب تموز/ يوليو ٢٠٠٦ على لبنان وحرب شتاء سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ على غزة أن الإعلام الإسرائيلي ما كان إلّا مجموعة من المصفقين للجيش الإسرائيلي، يشجعونه على القيام بالهجمات، ويقدمون له التوصيات والنصائح، وينتقدونه إذا لم يبد الشراسة المتوقعة منه، أو إذا أخفق في الأداء المتمثل في القتل والهدم والدمار.(١٠٥)

من الصعب إسناد تأثير الخطاب السياسي الرسمي في وسائل الإعلام إلى أدوات قهرية، إذ من غير الصواب الادعاء أن المؤسسة السياسية، أو المؤسسة الأمنية، تفرض ما ترغب فيه من إملاءات بشكل مباشر على وسائل الإعلام العامة في إسرائيل. فمجال حرية التعبير في إسرائيل يتسع لآراء متعددة عندما لا تتخطى نطاق الشرعية المقبولة من معظم الجمهور اليهودي في البلد. لذا، يستسلم الإعلام إرادياً للمؤسسة السياسية، وهذا الإخلاص نابع من عوامل مترابطة، نذكر منها الشعور بالحصار عند معظم الجمهور اليهودي في إسرائيل، وبأن الدولة لا تزال في خطر. وتشكل الدولة بحسب الأيديولوجيا الصهيونية ليس فقط المعبّر عن حق الشعب اليهودي في تقرير المصير، بل أيضاً ملجأً لهذا الشعب الموجود في حصار وخطر وجودي.(١٠٦) والكارثة التي حدثت في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية ما زالت تعتبر مصدراً أساسياً للمقارنات التاريخية، وسبباً مركزياً في رفع معنويات المجتمع الإسرائيلي.(١٠٧) وتمثل الزيارات لمعسكرات الإبادة في بولندا، التي تنظمها وزارة المعارف للشبان الإسرائيليين، تجسيداً جيداً لمحاولة النخبة السياسية الحفاظ على تعزيز الشعور بوجود الحصار بين أجيال المجتمع الإسرائيلي.(١٠٨) وتظهر دولة إسرائيل، في هذا الشأن، كالأداة التي تضمن أن الكارثة لن تتكرر، وأن الهوية اليهودية مستمرة. وتبدو الدولة، إذاً، أنها جزء لا يتجزأ من الهوية اليهودية الحديثة. لهذا، إذا كان هنالك نقد في وسائل الإعلام للدولة، فهو يأتي من وطنية واضحة خاصة بالدولة، وأي مسٍ بها وبمؤسساتها، وخصوصاً تلك التي تشكل ضمانة لاستمرارية وجودها، مثل

(١٠٥) تقرير كيشيف، «وسائل الإعلام الإسرائيلية والحرب على غزة»، (القدس: كيشيف، ٢٠٠٩).

(١٠٦) أمنون راز ـ كراكوتسكين، «نفي داخل سلطة: لنقد 'سلب النفي' في الثقافة الإسرائيلية»، «تيوريا وبيكورت»، العدد ٤ (خريف ١٩٩٣)، ص ٢٣ - ٥٥.

(١٠٧) Dan Bar-On, *Fear and Hope: Life-Stories of Five Israeli Families of Holocaust Survivors, Three Generations in a Family* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1995).

(١٠٨) توم سيغف، «المليون السابع» (بالعبرية)، (تل أبيب: كيتير، ١٩٩٢).

الجيش، يعني مساً بالهوية الذاتية، وانحساراً في عافية الشعب اليهودي ككل وفي أمنه. ويشارك الإعلام الإسرائيلي في وجهة النظر هذه عن طريق مساهمته في بناء الواقع، في الوقت الذي يقوم بوصف هذا الأخير وبمتابعة تطوراته.

هناك سبب آخر يبرر إخلاص الصحافيين وخضوعهم الحر لرغبات المؤسسة السياسية، وهو مرتبط بتجربتهم الشخصية في إسرائيل؛ فمعظمهم ينحدر من الخلفية الاجتماعية ـ الاقتصادية نفسها التي تنحدر منها النخبة السياسية، وبالتالي، هم أصحاب خبرة تاريخية متشابهة. كما يشترك المراسلون والمحللون العسكريون في أغلبيتهم في خلفية عسكرية وأمنية واحدة. ولهذا تتأثر تأطيراتهم الإعلامية بخبرات الماضي، وهم ينقلون عادة وجهة النظر الأمنية إلى عالم الإعلام، ويخلقون روابط متبادلة ليست شخصية فحسب، بل أيضاً نظرية.

وثمة سبب ثالث لإخلاص وسائل الإعلام للمؤسستين السياسية والعسكرية، وهو مرتبط بعامل اقتصادي. فأصحاب وسائل الإعلام هم، على الأغلب، يهود ـ إسرائيليون عاملون في الحلبة الاقتصادية، ويشكل الاستقرار السياسي والأمني ضمانة لازدهار الإعلام اقتصادياً. وفي هذا ثمة مصلحة مشتركة للنخبة الفعالة في خلق جو استقرار يمكّن أصحاب رؤوس الأموال من إدارة الأعمال، والنخبة السياسية من المحافظة على موقعها كأن كل شيء يجري على ما يرام. أضف إلى ذلك أن وسائل الإعلام تشكل جزءاً مهماً في مبنى الاقتصاد التآلفي الذي ينطوي على روابط متبادلة تخدم مصالح النخبة المهيمنة. ويعتبر مبنى السلطة الثانية للتلفزيون والإذاعة، الذي يتوفر فيه تعاون بين جهات عامة ومستثمرين خاصين، مثالاً لهذا الواقع. فالنخبة السياسية المهيمنة تزود البنية التحتية القانونية لاستثمار رؤوس أموال في مجال الإعلام، وفي المقابل يزود الإعلام الإطار المعبر عن إخلاصه للخطاب السياسي الرسمي. وفي حقيقة الأمر، فإن النخب السياسية والعسكرية والإعلامية متصلة فيما بينها بأكثر من مصلحة واحدة، ولهذا فهي تعتبر جزءاً من مبنى سيطرة يدمج ما بين رؤوس الأموال والدولة.

صحيح أن هناك اتجاهاً واسعاً في الإعلام الإسرائيلي تبرز في إطاره برامج في التلفزيون وفي الإذاعة تهدف إلى تشكيل منصة للنقد الذاتي، مثل برنامج «دوكوميديا» في شبكة ب التابعة لصوت إسرائيل، ولقناة التلفزة الأولى. ومع أن توجه الإعلام نحو نهج «النقد الذاتي» يولد انطباعاً لدى الجمهور عن استقلالية مؤسسات الإعلام، إلّا إن هذه البرامج تبقى في نطاق الخطاب الإعلامي الرسمي. فالتحليل المنهجي لمضامينها

يشير إلى كونها جزءاً لا يتجزأ من مبنى القوى، ولا تشكل جهة نقدية فاعلة لتفكيك جدلية السلطة والنفوذ بين المؤسسات الإعلامية والسياسية والعسكرية. لهذا، فإن برامج النقد الذاتي هي جزء من الثقافة الإعلامية ـ السياسية التي تدمج المعلومات في الترفيه كي تجعل الإعلام منبراً يتصارع بشأنه الممثلون السياسيون، وكأن الإعلام ليس جهة من جهات الموضوع. وتشير هذه الظاهرة إلى صيغة جديدة في إسرائيل تبرز فيها نجوم الإعلام. فبحسب غبرئيل فايمن، نمت في إسرائيل في السنوات الأخيرة طبقة أشراف تلفزية جديدة، لا يكون الانضمام إليها بحسب شجرة النسب أو ثروة روحية أو مادية، وإنما بحسب مقاييس الرواج الإعلامية. وتعتبر هذه الطبقة ظاهرة مميزة للتغييرات في مبنى القوى في المجتمع الإسرائيلي، وهي تعكس قوة الإعلام كمؤسسة ذات تأثير كبير في تصميم الرأي العام، ومن ثم في السياسة. والهدف من توجه مواكب السياسيين والعسكريين ورجال الأعمال إلى برامج ترفيهية وخضوعهم لشروط طبقة أشراف الإعلام، هو الحفاظ على صلتهم بالجمهور والمحافظة على مواقعهم.[١٠٩] فوسائل الإعلام تتيح الفرصة أمام النخبة التقليدية لصعود المنصة والتوجه إلى جماهيرها المستهدفة، وفي المقابل، تستفيد النخبة الإعلامية من استمرارية العمل كمؤسسة مدرة للربح بحسب اعتبارات تجارية.

(١٠٩) غبرئيل فايمن، «موقد السخافات: عن ثقافة التلفزيون في إسرائيل»، «كيشر»، العدد ٢٥ (أيار/ مايو ١٩٩٩)، ص ٩٨ - ١٠٤.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- **صحف:**

- صحيفة «الصنارة» (الناصرة).
- صحيفة «كل العرب» (الناصرة).

- **كتب:**

- جمال، أمل. «ثقافة استهلاك الإعلام عند الأقليات القومية: المجتمع العربي في إسرائيل». الناصرة: إعلام، ٢٠٠٦.
- ______. «القيادات العربية في أخبار الصحافة العربية التجارية في إسرائيل». الناصرة: إعلام، ٢٠٠٦.
- ______ وأميمة ذياب. «تمثيل النساء في أخبار الصحافة العربية التجارية في إسرائيل». الناصرة: إعلام، ٢٠٠٦.

ثانياً: باللغة العبرية

- **كتب:**

- بتير، دان. «السلطة الثانية: الأعوام الثمانية الأولى». في: «الكتاب السنوي للصحافيين». تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ٢٠٠٠.
- بن ـ إليعيزر، يريف. «من يخاف التلفزيون». تل أبيب: عام عوفيد، ١٩٨٠.
- بن ـ غوريون، دافيد. «يوميات حرب». جزء أ. تل أبيب: وزارة الدفاع، ١٩٨٢.
- بن ـ يعقوف، أبراهام. «صحافة باللغة الروسية: غيتو أم جسر؟». في: «الكتاب السنوي للصحافيين». تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ١٩٩٨.
- توكاتلي، أورن. «سياسة الإعلام في إسرائيل». تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ٢٠٠٠.
- الحاج، ماجد. «تربية بين العرب في إسرائيل: سيطرة وتغيير اجتماعي». القدس: ماغنس، ١٩٩٦.
- دور، دانييل. «صحافة تحت التأثير». تل أبيب: بابل، ٢٠٠١.
- روعيه، يتسحاق. «سبعة مستهلات للتمعن في الإعلام والصحافة». بن يهودا: ريخس، ١٩٩٤.
- سيغف، توم. «المليون السابع». تل أبيب: كيتير، ١٩٩٢.
- شاي، نحمان. «قناة ٢ ـ حتى هنا ومن هنا». في: راحيل لائيل (تحرير). «سنة واحدة - قناة ٢: تلفزيون تجاري في إسرائيل». القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ١٩٩٥.

- شبرنتسك، إيهود. «رجل مستقيم بحسب نظره: عدم الشرعية في المجتمع الإسرائيلي». تل أبيب: سفريات بوعاليم، ١٩٨٦.
- عتسيوني-هليفي، حافا. «صلة النخبة والديمقراطية في إسرائيل». تل أبيب: سفريات بوعاليم، ١٩٩٣.
- ـــــ. «مكان في القمة: نخبة وصفوة في إسرائيل». تل أبيب: تشريكوبر، ١٩٩٧.
- غال، تسفي. «من صوت القدس حتى صوت إسرائيل: ثلاثون سنة إرسال عبري على موجات متوسطة، متأثرون وصاعقون». في: «الكتاب السنوي للصحافيين». تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ١٩٦٥.
- غيل، تسفي. «بيت الجواهر». تل أبيب: سفريات بوعاليم، ١٩٨٦.
- كابلان، كيمي. «خطوط لتاريخ الصحافة الأورثوذكسية وتطوراتها وخصائصها». تل أبيب: جامعة تل أبيب؛ مركز حاييم هيرتسوغ، ٢٠٠٦.
- كارنائيل، يوفال. «شركات أخبار-الموجود والمطلوب». في: «الكتاب السنوي للصحافيين». تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ١٩٩٨.
- كارول، أفيفه. «قناة مضغوطة». في: «الكتاب السنوي للصحافيين». تل أبيب: رابطة الصحافيين في إسرائيل، ١٩٩٨.
- كاسبي، دان. «إعلام وسياسة». تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧.
- ـــــ ويحيئيل ليمور (تحرير). «وسائل إعلام عامة في إسرائيل». تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٨.
- ليبس، تمار ورفكا ريبك. «صراع أم ضد أخبار التلفزيون: تحليل حالة اجتماعية سياسية». في: دان كاسبي ويحيئيل ليمور (تحرير). «وسائل إعلام عامة في إسرائيل». تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٨.
- ليساك، موشيه. «جمهور مهاجري الاتحاد السوفياتي: الانعزالية والدمج». القدس: مركز أبحاث السياسات الاجتماعية، ١٩٩٥.
- ليمور، يحيئيل. «الإذاعة غير القانونية في إسرائيل: الوضع العام». القدس: معهد سمارط، ١٩٩٨.
- ـــــ ورافي مان. «صحافة: جمع معلومات». تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ١٩٩٧.
- مان، رافي وتسيبي جون-غروس. «غلي تساهل: كل الأوقات». تل أبيب: دار نشر جهاز الأمن، ١٩٩١
- مشعال، نيسيم. «سلطة الإذاعة الإسرائيلية-نشاط سياسي». أطروحة ماجستير. جامعة بار-إيلان، ١٩٧٨.
- يورن، نوعم. «قناة ٢ -الحكومية الجديدة». تل أبيب: ريسلينغ، ٢٠٠١.

- **تقارير ودراسات ومقالات:**

- أديليسط، ران. «الدولة هي أنا». «مونيطين»، العدد ٤ (نيسان/ أبريل ١٩٨٤).
- بن-يعقوف، أبراهام. «الصحافة باللغة الروسية في إسرائيل». «كيشر»، العدد ٢٤ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٨).
- بيرتس، دانا. «وعندئذ ما كان عندنا؟». «أوتوت»، العدد ١٦٨ (حزيران/ يونيو ١٩٩٤).
- «تقرير رقم ١، مقياس ثقة الجمهور بالإعلام». تل أبيب: جامعة تل أبيب؛ مركز حاييم هيرتسوغ للإعلام والمجتمع والسياسة، ٢٠٠٣.
- تقرير كيشيف. «الإذاعة غير القانونية في إسرائيل: إعلام بديل أم خطر على الديمقراطية؟». القدس: كيشيف، ١٩٩٩.
- ـــــ. «وسائل الإعلام الإسرائيلية والحرب على غزة». القدس: كيشيف، ٢٠٠٩.
- «تقرير اللجنة العامة لقوانين الصحافة». أيلول/ سبتمبر ١٩٩٧.
- جبران، سالم. «الصحافة العربية في إسرائيل: نتاج التغيير، مسرع التغيير». «كيشر»، العدد ٢٥ (أيار/ مايو ١٩٩٩).
- راز-كراكوتسكين، أمنون. «نفي داخل سلطة: لنقد 'سلب النفي' في الثقافة الإسرائيلية». «تيوريا وبيكورت»، العدد ٤ (خريف ١٩٩٣).
- زيلتسر، ساره. «أبواق دعاية محلية». «هعاين هشفيعيت»، العدد ١٦ (أيلول/ سبتمبر ١٩٩٨).
- فايمن، غبريئيل. «الارتباط بالكوابل: بحث تعقب معاني الانتقال إلى تلفزيون متعدد القنوات في إسرائيل». «مغاموت»، العدد ٤ (حزيران/ يونيو ١٩٩٦).
- ـــــ. «موقد السخافات: عن ثقافة التلفزيون في إسرائيل». «كيشر»، العدد ٢٥ (أيار/ مايو ١٩٩٩).
- كاتس، إلياهو وهداسا هاز. «عشرون سنة تلفزيون في إسرائيل: هل توجد لها تأثيرات طويلة المدى؟» «زمانيم»، العدد ٥٢ (خريف ١٩٩٥).
- كاسبي، دان. «تبعثر وسائل الإعلام في جهاز مركزي: دراسة عن الصحافة المحلية في إسرائيل، ١٩٥٩ - ١٩٨٠». «الإدارة والسياسة في الحكم المحلي»، العدد ٧ (١٩٨٤).
- ـــــ ونيلي الياس. «الوجود هنا والشعور هناك: عن الإعلام باللغة الروسية في إسرائيل». «سوسيولوجيا يسرائيليت»، الجزء ٢، العدد ٢ (٢٠٠٠).
- كبها، مصطفى ودان كاسبي. «من القدس المقدسة حتى النبع». «بانيم»، العدد ١٦ (٢٠٠٠).
- لايمان-فيلتسيغ، صموئيل. «البندول، المنحدر ودور النشر: 'يديعوت أحرونوت' ضد 'معاريف' ماضياً وحاضراً ومستقبلاً». «كيشر»، العدد ٢٥ (أيار/ مايو ١٩٩٩).

- ليفي، تسفي. «لجنة المحررين: الأسطورة والواقع». «كيشر»، العدد ١ (أيار/ مايو ١٩٨٧).
- منصور، عطا الله. «الصحافة العربية في إسرائيل». «كيشر»، العدد ٧ (أيار/ مايو ١٩٩٠).
- ميخلسون، مناحم. «صحافة دينية متشددة في إسرائيل». «كيشر»، العدد ٨ (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٠).
- ناؤور، مردخاي. «الصحافة في السنوات الأولى للدولة». «كيشر»، العدد ٢٣ (أيار/ مايو ١٩٩٨).
- نوسيك، هيليل ويحيئيل ليمور. «رقابة عسكرية في إسرائيل - تسوية موقتة مستمرة بين قيم متضاربة». «كيشر»، العدد ١٧ (أيار/ مايو ١٩٩٥).

• صحف:

- «دافار» (تل أبيب)
- «ذي ماركر» (تل أبيب)
- «معاريف» (تل أبيب)
- «هآرتس» (تل أبيب)

ثالثاً: باللغة الإنكليزية

• كتب:

- Althusser, Louis. *For Marx*. London: Verso, 1990.
- Bagdikian, Ben H. *The Media Monopoly.* Boston: Beacon Press, 5th ed., 1997.
- Bar-On, Dan. *Fear and Hope: Life-Stories of Five Israeli Families of Holocaust Survivors, Three Generations in a Family*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1995.
- Bourdieu, Pierre. *On Telivision*. New York: The New Press, 1998.
- Central Bureau of Statistics. *Statistical Abstract of Israel.* Jerusalem, 2009.
- Dearing, James W. & Everett M. Rogers. *Agenda Setting.* Thousand Oaks: Sage Publications, 1996.
- Gitlin, Todd. *The Whole World is Watching: Mass Media in the Making and Unmaking of the New Left*. Berkeley: University of California Press, 1980.
- Jamal, Amal. *The Arab Public Sphere in Israel: Media Space and Cultural Resistance.* Bloomington: Indiana University Press, 2009.

- Lustick, Ian. *The Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin: University of Texas Press, 1980.
- McNair, Brian. *An Introduction to Political Communication.* London: Routledge, 1995.
- McQuail, Denis. *Mass Communication Theory.* London: Sage, 1994.
- Patterson, Thomas E. «Political Roles of the Journalists.» In *The Politics of News: The News of Politics.* Edited by Doris Graber, Denis McQuail and Pippa Norris. Washington D.C.: CQ Press, 1998.
- Postman, Neil. *Amusing Ourselves to Death: Public Discourse in the Age of Show Business.* New York: Penguin, 1986.
- Schlesinger, Philip. *Media, State and Nation: Political Violence and Collective Identities.* London: Sage, 1991.
- ______. «The Nation and Communicative Space.» In *Media Power, Professionals and Policies.* Edited by Howard Tumber. London: Routledge, 2000.
- Wolfsfeld, Gadi. *Media and Political Conflict: News from the Middle East.* Cambridge, UK: Cambridge University Press, 1997.

• دوريات:

- Avraham, Eli, Gadi Wolfsfeld and Isaam Aburaiya. «Dynamics in the News Coverage of Minorities: The Case of the Arab Citizens of Israel.» *Journal of Communication Inquiry*, vol. 24, no. 2 (April 2000).
- Caspi, Dan. «The Agenda-Setting Function of the Israeli Press.» *Knowledge: Creation, Diffusion, Utilization*, vol. 3, no. 3 (1982).
- Elias, Nelly, Amal Jamal and Orly Soker. «Illusive Pluralism and Hegemonic Identity in Israeli Reality Shows.» *Television and New Media*, vol. 10, no. 5 (September 2009).
- Liebes, Tamar and Yossi Bar-Nachum. «What a Relief: When the Press Prefers Celebration to Scandal,» *Journal of Political Communication*, no. 11 (1994).
- Nir, Raphael and Itzhak Roeh. «Intifada Coverage in the Israeli Press: Popular and Quality Papers Assume a Rhetoric of Conformity.» *Discourse and Society*, vol. 3, no. 1 (1992).

الفصل التاسع

الاقتصاد الإسرائيلي

فضل مصطفى النقيب

دخل الاقتصاد الإسرائيلي القرن الحادي والعشرين كاقتصاد قوي متطور له ميزات ثلاث: الأولى، أنه اقتصاد غني يتمتع فيه الفرد بمستوى معيشة يضاهي مستوى معيشة الفرد في الدول الصناعية الغنية.[1] وتشير توقعات خبراء وزارة المالية وبنك إسرائيل المركزي إلى أن النمو الاقتصادي في إسرائيل سيستمر بشكل مستدام لأنه يعتمد أساساً على رأس المال البشري والتقدم العلمي، وعلى وجود مؤسسات دولة تديرها بيروقراطية عقلانية قادرة على انتهاج سياسات اقتصادية من شأنها خلق بيئة مشجعة على الاستثمار والتوسع وحماية النشاط الاقتصادي من الصدمات العارضة وتقلبات الأسواق العالمية. الثانية، أنه اقتصاد منفتح على الأسواق العالمية، ويقيم علاقات تجارية واستثمارية متينة بالتجمعات الاقتصادية الكبرى في الاتحاد الأوروبي وأميركا الشمالية، وبالاقتصادات الصاعدة كالصين والهند. كما أنه يحظى بوجود عالمي مهم في مجال صناعات النمو الجديدة، كصناعة الاتصالات الإلكترونية والمعلومات الرقمية وأجهزة الطب الحديثة، ويؤدي في الوقت نفسه دوراً كبيراً في تصنيع وتصدير الأسلحة بشكل يعود عليه بفوائد اقتصادية وسياسية مهمة. الثالثة، أنه اقتصاد ملتزم بمشروع سياسي يتمتع بتأييد أغلبية التجمعات اليهودية في العالم التي تحتضن مراكز ضغط سياسية تعمل دائماً على تطويع سياسات الدول الكبرى على تقديم العون لإسرائيل، سياسياً واقتصادياً.

لم يتمتع الاقتصاد الإسرائيلي بالوضع الممتاز الذي هو عليه الآن طوال العقود الستة من عمر الدولة. ففي أواسط ثمانينيات القرن الماضي، كانت إسرائيل تعاني أزمة اقتصادية خانقة كادت تهدد نظامها المالي بالانهيار الكامل، كما أنها قبل ذلك بربع قرن تعرضت لأزمة اقتصادية صعبة. وظلت تعاني أعواماً كثيرة جرّاء مشكلة التضخم المالي، فضلاً عن أنها عانت، ولا تزال، جرّاء أزمة البطالة. والسبب الرئيسي وراء تلك الأزمات أن دولة إسرائيل، بحكم التزامها المشروع الصهيوني، ومن أجل تشجيع يهود العالم على

(١) بلغ متوسط دخل الفرد الإسرائيلي في سنة ٢٠٠٩ ما يعادل ٧٥٪ من متوسط دخل أغنى ست عشرة دولة في العالم، و٦٠٪ من متوسط دخل الولايات المتحدة الأميركية، والدخل يقاس بالدولار الدولي المبني على أساس تحييد فوارق الأسعار بين مختلف الدول. انظر:
The World Bank, *World Development Indicators*, 2010.

الهجرة إلى إسرائيل، تعمل دوماً على رفع مستوى معيشة الإسرائيليين إلى حد أعلى مما تسمح به مواردها الذاتية. فعلى سبيل المثال، بينما يصل معدل البطالة إلى أكثر من ١٠٪ أحياناً، نجد أن إسرائيل تستخدم نحو ٣٠٠,٠٠٠ عامل آسيوي وعشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين، وذلك بأن العامل الإسرائيلي يفضل أن يكون عاطلاً عن العمل على أن يعمل في بعض مجالات الزراعة والخدمات والإنشاءات التي يعتبرها غير ملائمة. واختياره هذا ممكن لأن الدولة تضمن نظام تأمين ضد البطالة يوفر له دخلاً معقولاً ما دام بلا عمل. وقد تمكنت الدولة طوال الوقت منذ نشأتها من الاحتفاظ بمستوى معيشة مرتفع لاعتمادها على المساعدات الخارجية (الأميركية بصورة خاصة)، وعلى استغلال الاقتصاد الفلسطيني في داخل إسرائيل، ثم في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ سنة ١٩٦٧. كما أن الفوائد الجمة التي حققتها إسرائيل من العملية السلمية التي انطلقت سنة ١٩٩١، ساعدتها في تحقيق إنجازات هائلة عن طريق الاندماج في الأسواق العالمية في سياق حركة العولمة.

من الطبيعي أن يطرح الوضع الممتاز الذي يعيشه الاقتصاد الإسرائيلي في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين أسئلة مهمة عن مستقبله ومستقبل علاقته باقتصاد الدول العربية المجاورة، ومن أهم هذه الأسئلة:

- ما هي التوقعات المستقبلية لحركة الاقتصاد الإسرائيلي، والى أي حد وصل هذا الاقتصاد إلى مرحلة النمو المستدام كما يعتقد خبراء وزارة المالية والبنك المركزي في إسرائيل؟
- ما هي طبيعة التوجهات الاقتصادية الإسرائيلية في سياق حركة العولمة، وما هي علاقة هذه التوجهات بأولويات المشروع الصهيوني في التوسع الجغرافي والبشري؟
- ما هي طبيعة العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والبلاد العربية، وخصوصاً بالضفة الغربية وقطاع غزة ومصر والأردن، وماذا تحمل من دلالات على مستقبل العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والعالم العربي؟

من الواضح أن الإجابة عن هذه الأسئلة لا تتحقق عبر دراسة الوضع الراهن للاقتصاد الإسرائيلي فحسب، بل إن الأمر يحتاج أيضاً إلى معرفة الكيفية التي تم بها تطور هذا الاقتصاد تاريخياً، والديناميات التي تحكمت في تطور بنيته الداخلية حتى وصل إلى وضعه الراهن. كما أن هذا الأمر ضروري لتكوين فكرة عن إمكانات اتجاهاته المستقبلية. وبناء

على ما تقدم، سنخصص الجزأين الأولين من هذا الفصل لدراسة تاريخية تحليلية للخلفية الاقتصادية ـ السياسية التي تشكل البيئة الواقعية للاقتصاد الإسرائيلي. وسنتناول في الجزء الأول رصد وتحديد الآليات الاقتصادية التي ابتكرها المشروع الصهيوني في فلسطين كشرط لا غنى عنه لإقامة دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، وكموجه ذي تأثير محوري في نشاط الدولة الجديدة الاقتصادي. وسنعرض في الجزء الثاني باختصار المراحل الست التي مر بها الاقتصاد الإسرائيلي منذ قيام الدولة حتى وقتنا الحاضر. أمّا في الجزء الثالث، فسنقدم صورة لبنية الاقتصاد الإسرائيلي كما هي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وسنركز في هذا العرض على ثلاثة موضوعات: اندماج الاقتصاد الإسرائيلي في الأسواق العالمية؛ التقدم العلمي والتقني في إسرائيل؛ وضع الصناعة الحربية. وفي الجزء الرابع سنتطرق إلى العلاقات الاقتصادية بين إسرائيل والدول العربية، وما تشير إليه من إمكانات مستقبلية.

أولاً: الآليات الاقتصادية للمشروع الصهيوني

منذ أن ابتدأ المشروع الصهيوني في فلسطين في الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى وقتنا الحاضر في أوائل القرن الحادي والعشرين، وهو يتوسع باستمرار؛ يتوسع جغرافياً عبر الاستيلاء على الأراضي العربية وبناء مستعمرات يهودية عليها، ويتوسع بشرياً عن طريق إحضار المهاجرين اليهود من أنحاء العالم وتقديم المساعدات الهائلة لهم ودمجهم في المجتمع الإسرائيلي. ولقد تمكن المشروع الصهيوني من الاستمرار في عملية التوسع هذه طوال أكثر من قرن وربع قرن على الرغم من التغييرات الدولية الهائلة التي جرت، إذ نجح في ابتكار علاقة دينامية بين نشاطه السياسي ونشاطه الاقتصادي، بشكل لا يضع فيه أحدهما حدوداً وقيوداً على الآخر، بل على العكس يقوم بتكميله ودعمه وتطويره. فالنشاط السياسي يعمل دوماً على تذليل العقبات الاقتصادية التي تعترض طريق التوسع الصهيوني، بينما يعمل النشاط الاقتصادي دائماً على خلق البيئة الملائمة لرفع سقف الأهداف السياسية وتطويرها لمصلحة التوسع الجغرافي والبشري

وسنعمل هنا على فهم السياق الذي تم فيه ابتكار العلاقة العضوية بين «السياسة» و«الاقتصاد»، والذي أوجد ما ندعوه آليات الصهيونية الاقتصادية، ثم نتابع تطور هذه الآليات عبر المراحل التاريخية التي مر بها المشروع الصهيوني.

أ) مرحلة التأسيس

عندما بدأ النشاط الاستيطاني لليهود في فلسطين، في الربع الأخير من القرن التاسع عشر، كان يفتقد الشروط التي ساهمت في نجاح مشاريع الاستيطان الاستعمارية المعروفة في أميركا الشمالية وجنوب إفريقيا وأستراليا. فالنشاط الاستيطاني اليهودي في فلسطين لم تقم به دولة استعمارية قادرة على التحكم في الأراضي وتوزيعها على مستوطنين أوروبيين، كما جرى في المشاريع الاستعمارية الأوروبية، وإنما بدأته مجموعات صهيونية ليس لها أي قوة عسكرية ذاتية، وكل ما كانت تملكه هو القوة الاقتصادية التي وظفتها للحصول على تأييد الدول الاستعمارية السياسي. كذلك لم يكن في فلسطين أرض حرة غير مملوكة (Free Land)، أي أرض بلا ثمن يتمكن المستوطن من الاستيلاء عليها من دون تكلفة اقتصادية، كما حدث في معظم المشاريع الاستعمارية الاستيطانية. فالأراضي الفلسطينية في الواقع كانت مملوكة وذات قيمة اقتصادية كبيرة، حتى إن متوسط سعر الدونم منها في مطلع القرن العشرين كان يساوي متوسط سعر الدونم من الأراضي الأميركية الريفية.(٢)

إن غياب الشروط الاقتصادية للمشروع الاستعماري في فلسطين هو ما يفسر إخفاق عمليات الاستيطان الأولية في تحقيق أي تقدم ملموس في العقود الثلاثة الأولى من نشاطها (١٨٨٢ - ١٩١٤). ففي أعوام الهجرة اليهودية الكبرى (١٩٠٥ - ١٩١٤)، هاجر من أوروبا إلى أميركا أكثر من مليون يهودي، بينما لم يهاجر إلى فلسطين إلّا ٣٠,٠٠٠ يهودي فقط، غادروا في معظمهم إلى أميركا، بعد أشهر أو أسابيع من وصولهم إلى فلسطين. وكان دافيد بن ـ غوريون في عداد موجة الهجرة الثانية إلى فلسطين، وقد كتب في يومياته فيما بعد قائلاً: «إن نصف المهاجرين ألقى نظرة واحدة على الوضع، ثم عاد إلى أوروبا بالسفينة نفسها.» ويعلق المؤرخ اليهودي هوارد ساشار على ذلك بقوله: «إن ٨٠٪ وليس ٥٠٪ من المهاجرين الذين قدموا في تلك الموجة غادروا فلسطين بعد فترة قصيرة من وصولهم إليها.»(٣)

(٢) انظر:
Baruch Kimmerling, *Zionism and Economy* (Cambridge, Mass.: Schenkman Publishing Company,1983), p. 11.

(٣) انظر: Howard Sachar, *A History of Israel: From the Rise of Zionism to Our Time* (New York: Alfred A. Knopf, 1982), p. 73.

إن النجاح الذي حققته الحركة الصهيونية فيما بعد على طريق الاستيطان الاستعماري في فلسطين تم عبر ابتكار آليات اقتصادية جديدة تختلف عن آليات الاستيطان الاستعمارية الكلاسيكية. وهي لم تبتكر هذه الآليات تلقائياً، أو وفق تصور مجموعة أو حزب، وإنما عبر صراع سياسي وخلال تجارب من الخطأ والصواب، حتى إن الكاتب الإسرائيلي غيرشون شافير يرى أن العقود الثلاثة (١٨٨٢ - ١٩١٤) شهدت ست مراحل متنوعة من الاستيطان اليهودي،(٤) هي:

المرحلة الأولى: بدأت سنة ١٨٨٢، وقام بها مهاجرون من حركة أحباء صهيون الذين شكلوا ما يدعى موجة الهجرة الأولى، وأقاموا مستعمرات قرب صفد ويافا والقدس كانت تحاول تقليد أساليب الزراعة الفلسطينية، لكن المحاولة كانت غير مجدية، ولم تتمكن من تأمين ضرورات الحياة الرئيسية للمستوطنين. كما أن أغلبية موارد منظمة أحباء صهيون كانت تُستنفد في عملية الهجرة وشراء الأراضي ومن دون فائض يدعم اقتصاد المستعمرات.(٥)

المرحلة الثانية: بدأت بتدخل البارون اليهودي الفرنسي إدموند دو روتشيلد لإنقاذ عملية الاستيطان عبر تقديم الدعم المالي والإشراف المباشر على إقامة المستعمرات. واستخدم روتشيلد خبراء فرنسيين لديهم خبرة بالزراعة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر. وبعد عشرة أعوام وإنفاق مبالغ هائلة، انسحب من قيادة النشاط الاستيطاني اليهودي نتيجة فشل النموذج الذي اتبعه، وذلك لافتقار فلسطين إلى شروط إنشاء المزارع الاستعمارية الكبيرة التي تقوم بإنتاج سلع زراعية تباع في الأسواق العالمية.

المرحلة الثالثة: بدأت في مطلع القرن العشرين، عندما استلمت جمعية الاستعمار اليهودي (Jewish Colonization Association) مهمة الإشراف على معظم المستعمرات اليهودية. وكانت الجمعية غير صهيونية، استخدمت سياسة جديدة اعتمدت المعايير الاقتصادية للسوق، الأمر الذي أدى إلى خفض معدلات أجور العمال اليهود حتى وصلت إلى معدلات أجور العمال العرب، فضلاً عن خسارة كثيرين من المهاجرين

(٤) انظر:
Gershon Shafir, *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914* (Cambridge: Cambridge University Press,1989).

(٥) انظر:
Elia Zureik, *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism* (London: Routledge & Kegan Paul, 1979).

اليهود عملهم، إذ وجدوا أنفسهم من غير مورد للرزق، فتركوا فلسطين وعادوا إلى أوروبا بمساعدة الجمعية.

المرحلة الرابعة: جاءت هذه المرحلة نتيجة تأسيس المنظمة الصهيونية العالمية سنة ١٨٩٧، والتي أقامت شبكة عالمية من الأجهزة السياسية النشيطة في أوروبا والعاملة على تشجيع الهجرة اليهودية إلى فلسطين. وفي المؤتمر الصهيوني الخامس في سنة ١٩٠١ تم إقرار تأليف الصندوق القومي اليهودي (Jewish National Fund) بهدف تمويل شراء الأراضي في فلسطين، فابتدأت عملية شراء الأراضي والهجرة من دون اعتبار للوضع الاقتصادي في فلسطين وقدرته الاستيعابية.

المرحلة الخامسة: رافقت هذه التجربة وصول موجة الهجرة الثانية (Second Aliyah)، وكان أفرادها مغايرين جذرياً لأفراد موجة الهجرة الأولى. فقد كان المهاجرون الأوائل من أفراد الطبقة الوسطى ومعهم رأس مال مكّنهم من العيش في المدن كالقدس ويافا والخليل وصفد. أمّا أفراد الموجة الثانية فكانوا في معظمهم من الطبقة العاملة ومتشبعين بالأفكار الاشتراكية والقومية، وكان همهم الأول إيجاد مورد للرزق، فعملوا على تأسيس أحزاب عمالية اشتراكية تدافع عن مصالحهم

المرحلة السادسة: كرست هذه التجربة الأسلوب الصهيوني في الاستيطان، وابتدأت بعقد التحالف بين الأحزاب العمالية والمنظمة الصهيونية، الأمر الذي أدى إلى بناء اقتصاد يهودي في فلسطين يعمل على إيجاد علاقة استعمارية مع الاقتصاد العربي. وقد تم ذلك عبر إحداث تشويه في الأسواق الاقتصادية الثلاث: سوق رأس المال، وسوق الأرض، وسوق العمل.

تم التشويه أولاً في سوق رأس المال بحكم وجود مؤسسات سياسية (الصندوق القومي اليهودي) توزع المال من أجل الاستثمار وفق اعتبارات سياسية. وبذلك تعطلت مهمة سوق رأس المال بتوزيع الأموال على المشاريع الاستثمارية وفق الكفاءة الاقتصادية، إذ إن جزءاً كبيراً من التوزيع أصبح يتم وفق اعتبارات سياسية لا علاقة لها بقوى العرض والطلب في السوق. وحدث التشويه ثانياً في سوق الأرض لأن الصندوق القومي اليهودي كان قادراً على دفع أسعار عالية للأرض لا يستطيع أحد في السوق المحلية مجاراتها أو منافستها. ومن ناحية أُخرى، كان شراء الصندوق الأرضَ يعني أنها أصبحت خاضعة لملكية جماعية (اليهود في العالم)، وأنها سُحبت من «سوق الأرض» في فلسطين، وهو ما أدي، بدوره، إلى رفع أسعار الأراضي وقيام سوق غير مجدية للمضاربات العقارية. أمّا

التشويه الثالث فحدث في سوق العمل على أساس أن العاملين في المستعمرات التعاونية (الكيبوتس) التي تشرف عليها الأحزاب العمالية وتمولها المنظمة الصهيونية، كانوا غير مضطرين إلى دخول سوق العمل أصلاً، كما كانت أجورهم تتحدد وفق معايير ليست لها أي علاقة بالمعايير الاقتصادية لقوى العرض والطلب في السوق.

من المهم أن نلاحِظ أن أسلوب المستعمرات التعاونية، والذي يوصف، عادة، بأنه أسلوب اشتراكي، قام على أساس حقيقتين: الأولى، أن محركه الرئيسي كان رأس المال، ومن دون ذلك كان من المستحيل له أن يستمر أو يتطور؛ الثانية، أنه قام على أساس التمييز العنصري بين العامل اليهودي والعامل العربي، إذ إن الأحزاب العمالية وجدت فيه أفضل وسيلة لضمان حصول العامل اليهودي على الامتيازات التي تغريه بالبقاء في فلسطين.

قاد نجاح تحالف المنظمة الصهيونية والأحزاب العمالية إلى إنشاء مؤسسات اقتصادية أُخرى في قطاعات الصناعة، والتمويل، والتأمين، والخدمات الصحية، اعتمدت أسلوب المستعمرات التعاونية ذاته، أي التشويه الكامل لاقتصاد السوق وتحديد أولويات سياسية من دون الالتفات إلى المعايير الاقتصادية. وهكذا نرى أن الحركة الصهيونية ابتكرت أسلوب الاستيطان اليهودي في فلسطين الذي يتحرك بقوة رأس المال الأجنبي ويعمل على تشويه الاقتصاد العربي. وبفضل ذلك تغلب المشروع الصهيوني في فلسطين على الصعوبات الاقتصادية التي واجهها، فقد تغلب على عقبة عدم وجود أرض حرة بفضل رأس المال الأوروبي الذي مكّنه من شراء الأرض بأسعار مرتفعة. أمّا عقبة وجود سكان مقيمين على الأرض فتم التغلب عليها عن طريق إجلاء الفلاحين عن الأرض التي يشتريها اليهود، وكان من المتعارف عليه في السابق أن الفلاحين يبقون في الأرض عند انتقال ملكيتها.

ب) مرحلة الانتداب البريطاني

لم يكن في إمكان الأسلوب الصهيوني للاستيطان أن ينجح لو أنه اعتمد على قدراته الذاتية. فمع أنه تمكن من حل مشكلة عدم وجود أرض حرة، ووجود سكان أصليين، إلّا إنه كان بحاجة إلى دعم دولة استعمارية ذات قوة عسكرية لتحقيق أهدافه. وتحقق ذلك عبر تحطيم الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى، ووقوع فلسطين تحت الاحتلال البريطاني. فقد أيدت بريطانيا المشروع الصهيوني بإصدارها وعد بلفور سنة

١٩١٧، وبعد أن احتلت جيوشها فلسطين حكمتها بأسلوب الانتداب الذي أقرته عصبة الأمم، والذي تضمن تعهداً بمساعدة اليهود في تأسيس وطن قومي لهم فيها.

كانت سياسة حكومة الانتداب البريطاني بالنسبة إلى الاقتصاد العربي في فلسطين سياسة استعمارية تقليدية، قائمة على أساس بقاء الاقتصاد الفلسطيني منتجاً للسلع الزراعية وللمواد الخام، ومستهلكاً للسلع الصناعية البريطانية. أمّا بالنسبة إلى الاقتصاد اليهودي في فلسطين، فكانت السياسة البريطانية مغايرة لذلك تماماً وقائمة على أساس دعم الصناعة اليهودية حتى على حساب المصالح الاقتصادية للاستعمار البريطاني، الأمر الذي أدى إلى التنديد بهذه السياسة من جانب أصوات بعض الساسة البريطانيين المحافظين.(٦) وقد تمثلت السياسة الاقتصادية الانتدابية المزدوجة تجاه اليهود والعرب في إزالة الضرائب الجمركية عن المواد الضرورية التي تستوردها الصناعات اليهودية، وفي فرض ضرائب جمركية عالية على البضائع الأجنبية التي تنافس الصناعات اليهودية، في الوقت الذي تُركت السلع الصناعية العربية من دون أي حماية. فعلى سبيل المثال، لم يكن هناك أي ضرائب استيراد على زيت الزيتون أو الصابون لأنهما من أهم المنتوجات العربية، بينما كان هناك ضرائب استيراد عالية على الأسمنت والسلع الكيماوية والآلات الكهربائية التي تنتجها الصناعات اليهودية. كما قامت حكومة الانتداب البريطانية بمنح رأسماليين يهود امتيازات احتكارية تمكنوا من خلالها من السيطرة على عصب الاقتصاد الفلسطيني، ومنها شركة الكهرباء (Rotenberg)، وشركة البحر الميت للملح.

وبالإضافة إلى ذلك، قدمت حكومة الانتداب المساعدة والعون إلى آليات الاستيطان اليهودي لإحداث التشويه في الأسواق الاقتصادية الثلاث. فبالنسبة إلى سوق الأرض، ساعدت حكومة الانتداب المجهود الصهيوني في شراء الأراضي عن طريق سن قوانين وضرائب أثقلت كاهل مُلاك الأرض، وخصوصاً أولئك الذين كانوا يعيشون خارج فلسطين في سورية ولبنان، فازدادت عمليات بيع الأراضي العربية لليهود في أثناء فترة الانتداب.(٧) أمّا بالنسبة إلى سوق العمل فإن المجهود الصهيوني الذي شقها إلى سوقين، واحدة يهودية وأُخرى عربية، لاقى دعماً قوياً من حكومة الانتداب التي تبنت سياسة التمييز

(٦) Samih Farsoun with Christina E. Zacharia, *Palestine and the Palestinians* (New York: Westview Press, 1997), p. 3.

(٧) لمزيد من التفصيلات عن موضوع الأرض في أثناء فترة الانتداب البريطاني، انظر: Sami Hadawi, *Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979* (New York: The Caravan Books, 1979), chapter 3; Zureik, op. cit., chapter 3.

في وظائف القطاع العام، فكانت رواتب الموظفين اليهود الذين يعملون في المرافق العامة للحكومة أعلى من الرواتب التي يحصل عليها الموظفون العرب الذين يقومون بأعمال مماثلة، على أساس أن الرواتب كانت تتحدد وفق معدل مستوى المعيشة، لا وفق كفاءة الموظف وإنتاجيته، كما هو متعارف عليه. كذلك، فإن العمال اليهود الذين تستخدمهم حكومة الانتداب كانوا يحصلون على أجور تبلغ أضعاف ما يحصل عليه العمال العرب عند القيام بأعمال مماثلة، ذلك بأن أجور الأخيرين كانت لا تتعدى مستوى معيشة الفلاح الفلسطيني الفقيرة، بينما كانت أجور العمال اليهود تعادل مستوى معيشة اليهودي في المدن الكبرى.(٨) أمّا فيما يتعلق بسوق المال، فقد اعترفت حكومة الانتداب بالمنظمة الصهيونية وبالصندوق القومي اليهودي، وساعدت في إحضار رأس مال أوروبي لليهود في فلسطين، وخصوصاً في الثلاثينيات عندما تسارعت هجرة اليهود الألمان هرباً من النازية. وكان لدى هؤلاء رؤوس أموال كبيرة ساهمت في تأسيس الطبقة الرأسمالية اليهودية في فلسطين، وفي تشييد الصناعة اليهودية التي وجدت فرصتها التاريخية في التوسع الصناعي في أثناء سنوات الحرب (١٩٣٩-١٩٤٥)، وذلك عندما أخذت تنتج كثيراً من السلع الصناعية التي توقف استيرادها بسبب الأوضاع. وتضافرت تلك العوامل لتساعد آليات الصهيونية الاقتصادية المدعومة برأس المال الأوروبي اليهودي، في إنشاء اقتصاد يهودي حديث وصناعي في البلد خلال فترة الانتداب.

الجدول ١

تقديرات سكان فلسطين (١٩٢٢-١٩٤٧)

السنة	العرب (آلاف)	اليهود (آلاف)	نسبة اليهود إلى العرب (٪)
١٩٢٢	٦٩٥,٣	٨٩,٧	١٣
١٩٢٦	٧٥١,٢	١٤٩,٥	٢٠
١٩٣٠	٨٢٦,٢	١٦٤,٨	٢٠
١٩٣٤	٩١٩,٦	٢٥٥,٥	٢٨
١٩٣٨	١,٠٢١,٥	٤٠٣,٠	٣٩
١٩٤٢	١,١٣٥,٣	٤٨٣,٦	٤٣
١٩٤٦	١,٢٩٠,٠	٥٧١,١	٤٥
١٩٤٧	١,٣٣٣,٨	٦٠٩,٠	٤٦

المصدر: Jacob Metzer, *The Divided Economy of Mandatory Palestine* (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), p. 215.

(٨) انظر: Farsoun, op. cit., chapter 3.

جدول ٢

تقديرات الناتج الصافي للعرب واليهود (١٩٢٢-١٩٤٧)

(جنيه فلسطيني)

السنة	العرب (آلاف)	اليهود (آلاف)	نسبة اليهود إلى العرب (٪)
١٩٢٢	٦٦٢٨	١٥٤٩	٢٣
١٩٢٦	٨٣٢٣	٣١٤٣	٣٨
١٩٣٠	٩٣١٠	٥٧١٤	٦١
١٩٣٤	١٣,٣٥٤	١٥,٢٢٠	١١٣
١٩٣٨	١٥,٨٦٨	١٥,٣٤٢	١٠٠
١٩٤٢	٢١,٤٨٦	٢٤,٣٤٢	١١٤
١٩٤٦	٣٠,٠٦٢	٣٤,٥٩٤	١١٥
١٩٤٧	٣٢,٩٩٢	٣٧,٩٧٤	١١٥

المصدر: Ibid., p. 242.

جدول ٣

حجم الإنتاج الصناعي في فلسطين (١٩٢٢-١٩٣٩)

(جنيه فلسطيني بأسعار سنة ١٩٣٦)

السنة	العرب (آلاف)	اليهود (آلاف)	نسبة اليهود إلى العرب (٪)
١٩٢٢	١٢٥٤	٦٦٠	٥٣
١٩٢٦	١٩٠٥	١٤٧٩	٧٨
١٩٣٠	٢٤٠٢	٢٨٧٦	١٢٠
١٩٣٤	٣٠١٩	٧٣٨٥	٢٤٧
١٩٣٩	٣٤٠٠	٩٤٥٣	٢٧٨

المصدر: Ibid., p. 228.

تتضح الأهمية المحورية لفترة الانتداب البريطاني في دعم المشروع الصهيوني، بشكل مكن من تحقيق إقامة دولة يهودية، عند الاطلاع على الجداول الإحصائية ١ و٢ و٣. فبالنسبة إلى عدد السكان، يبين الجدول ١ أنه خلال الأعوام الثلاثين للانتداب، ازداد عدد اليهود في فلسطين سبعة أضعاف (من أقل من ٩٠,٠٠٠ نسمة إلى أكثر من ٦٠٠,٠٠٠ نسمة). أمّا حجمهم النسبي إلى عدد السكان الكلي فازداد من نحو ١١٪ إلى ٣١٪. وفيما يتعلق بالإنتاج الاقتصادي، يتضح من الجدول ٢ أن حجم الإنتاج

اليهودي في بداية الانتداب كان يشكل ١٩٪ من حجم الإنتاج الكلي لفلسطين، وأصبح في نهاية الانتداب يساوي ٥٣٪. والسبب في ذلك هو أن اليهود تمكنوا في أثناء فترة الانتداب من الاستثمار بشكل يفوق أضعاف ما استثمره العرب. فمع أنهم في آخر عام من فترة الانتداب كانوا لا يشكلون أكثر من ٣١٪ من عدد السكان، إلّا إن حصتهم من استثمارات رأس المال كانت نحو ٨٨٪، ومن الإنتاج الصناعي ٨٩٪، ومن عدد العمال الصناعيين ٨٩٪.[٩]

مكن هذا التقدم الصناعي الكبير الحركة الصهيونية من إقامة كل المؤسسات والأطر والأجهزة الضرورية لقيام الدولة، بما في ذلك تجهيز جيش بلغ تعداده ٦٥,٠٠٠ جندي يهودي خلال حرب ١٩٤٨، بينما عجزت سبع دول عربية عن الاشتراك بأكثر من ١٥,٠٠٠ جندي.[١٠] وتمكنت القوة العسكرية الإسرائيلية خلال أشهر من سنة ١٩٤٨ من احتلال نحو ٧٨٪ من أرض فلسطين التاريخية، وتشريد نحو ٧٥٠,٠٠٠ ـ ٨٠٠,٠٠٠ فلسطيني تقريباً، علماً بأن كل ما كان يملكه اليهود من أرض فلسطين عند نهاية الانتداب لم يتجاوز ٧٪، وبأن قرار التقسيم «منح» الدولة اليهودية ٥٥٪ من أرض فلسطين.[١١]

ج) مرحلة الديمقراطية الاشتراكية

عندما قامت دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨، كان للاقتصاد اليهودي في فلسطين طابع الملكية الجماعية أكثر من الملكية الخاصة. فأغلبية الأرض (أكثر من ٩٠٪) كانت خارج نطاق الملكية الخاصة، كما أن أغلبية نشاط القطاع الزراعي كان يتم بالأسلوب التعاوني (الكيبوتس والموشاف). ومن ناحية أُخرى، كانت الحركة الصهيونية والأحزاب العمالية تملك وتشرف على مؤسسات اقتصادية كثيرة صناعية ومالية وخدمات صحية، كما كانت النقابة العامة للعمال اليهود (الهستدروت) تمتلك وتشرف على مؤسسات صناعية ومالية وصحية. وكان لدى الأحزاب العمالية التي استلمت زمام السلطة قناعة قوية بأن بناء الدولة والاستمرار في التوسع الاستيطاني لا يمكن أن يتم عبر اتباع سياسة اقتصادية مبنية على حرية السوق، بل على العكس، كان هناك إيمان عميق عند هذه الأحزاب بضرورة

(٩) Ibid.

(١٠) انظر: Walid Khalidi, ed., *From Haven to Conquest* (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971), pp. 858, 867.

(١١) انظر: Farsoun, op. cit., chap. 4.

الاستمرار في السياسة التي اتبعتها الحركة الصهيونية قبل قيام الدولة، وهو أن يشكل القطاع العام الآلية التي تحرك النشاط الاقتصادي.

أدى نفوذ الأحزاب العمالية إلى تبني إسرائيل في العقود الثلاثة الأولى من عمرها نظاماً هو أقرب ما يكون إلى نظام «الديمقراطية الاشتراكية»، وهو نظام اتبعه كثير من الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، ومبني على أساس شراكة ثلاثية بين رأس المال والعمال والدولة. وفي هذه الشراكة تلتزم المنظمات العمالية تقليص حجم مطالبها النقابية المتعلقة بالأجور وأوضاع العمل في مقابل تعهد رأس المال والدولة باتباع سياسة توظيف كامل لليد العاملة (التزام سياسة مكافحة البطالة)، وكذلك أن يتعهد رأس المال بمراعاة حقوق العمال والاعتراف بشرعية ممثليهم من النقابات العمالية. وتبين من التجارب التاريخية أن قدرة نظام الاشتراكية الديمقراطية على الاستمرار في مناخ نمو وازدهار ومن دون أزمات اقتصادية يعتمد أساساً على قدرة الدولة على الاحتفاظ باستقلالية دينامية تؤهلها لأن تقود عملية تراكم رأس المال وتوزيع الدخل القومي بشكل يضمن بقاء التعايش بين العمل ورأس المال في إطار المصلحة القومية العليا.

إذا دققنا في السجل التاريخي لنظام الديمقراطية الاشتراكية في إسرائيل في العقود الثلاثة الأولى، نرى خليطاً من النجاحات الهائلة على صعيد الاقتصاد الكلي (Macro)، وإخفاقات كثيرة على صعيد الاقتصاد الجزئي (Micro). وبالنسبة إلى النجاحات، فقد كانت هائلة بكل معنى الكلمة، إذ ازداد عدد السكان أربعة أضعاف عما كان عليه عند قيام الدولة. أمّا فيما يتعلق بالناتج القومي الإجمالي، فازداد بمعدل ٩٪ سنوياً، وبذلك يكون دخل الفرد ازداد بمعدل ٤,٥٪ سنوياً. وفي الوقت نفسه، تم التطور والانتقال إلى مجتمع صناعي ذي قدرة تكنولوجية عالية، وأنظمة متقدمة وفعالة في مجالات الصحة والتعليم والضمانات الاجتماعية. وتم ذلك كله بموازاة بناء جيش عصري وقوي وقادر على استعمال أحدث الأسلحة وتطويرها. وأمّا بشأن الإخفاقات على صعيد الاقتصاد الجزئي، فتجلت في ضعف كفاءة الإنتاج، إذ كانت أغلبية المنشآت الاقتصادية التي تملكها الدولة أو الهستدروت غير قادرة على مواصلة الإنتاج من غير دعم حكومي مستمر. كذلك كان هناك كثير من المنشآت الخاصة غير قادر على الإنتاج بلا دعم حكومي مباشر وحماية من المنافسة الأجنبية. لكن هذه الإخفاقات لم تؤثر في النجاحات الإسرائيلية على صعيد الاقتصاد الكلي بفضل ثلاثة عوامل مهمة هي:

أولاً: تمكّن إسرائيل من الحصول على موارد اقتصادية من الخارج باستمرار.

فمواردها تأتي دوماً من مصدرين هما: الأول ما تستولي عليه من أملاك الفلسطينيين وثرواتهم؛ الثاني ما تحصل عليه من مساعدات خارجية من يهود العالم ومن الدول الغربية التي تؤيدها وتدعمها. وعلى الرغم من تفاوت حجم الموارد الخارجية عبر السنوات، فإنه كان دوماً أكثر من ٨٪ من الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل، ووصل في بعض السنوات إلى ٢٥٪.[١٢] وتظهر أهمية المورد الخارجي في الجدول ٤، إذ يتضح أن جزءاً كبيراً من تراكم رأس المال في إسرائيل كان يأتي من ذلك المورد، وفي بعض السنوات، خلال السبعينيات والثمانينيات، كان المورد الخارجي يقوم بتمويل استثمار رأس المال كله وجزء من الإنفاق الاستهلاكي.[١٣]

---

(١٢) انظر:

Ira Sharkansky, *The Political Economy of Israel* (New Brunswick, N. J.: Transaction Books, 1987).

لا يشمل تقدير المساعدات (ما بين ٨٪ و٢٥٪) ما أخذته إسرائيل من أملاك العرب وأراضيهم سنة ١٩٤٨، كما لا يشمل الموارد الاقتصادية التي حصلت عليها في الأراضي المحتلة منذ حرب ١٩٦٧. وليس هناك تقدير دقيق لمجمل خسائر عرب فلسطين سنة ١٩٤٨، وإنما ثمة تقديرات جزئية، منها تقديرات الأمم المتحدة في سنة ١٩٥١.

UN Document A/AC.25/W.81/Rev.2, Annex 5, dated 2 October 1961;

يوسف عبدالله صايغ، «الاقتصاد الإسرائيلي» (بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦)، الفصل الثالث؛

Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine, With Explanatory Notes by Sami Hadawi (Beirut: Research Center, Palestine Liberation Organization, 1970);

Sami Hadawi and Atif Kubursi, *Palestinians Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study* (London: Saqi books,1988);

بالنسبة إلى خسائر العرب في الأراضي الزراعية فقط، قدرها فرانك لويس ما بين ٢,٢ إلى ٢,٦ مليار دولار بأسعار سنة ١٩٣٠.

Frank Lewis, ‹‹Agriculture Property and the 1948 Palestinian Refugees: Assessing the Losses,›› *Explorations in Economic History*, vol. 33 (1996).

أمّا بالنسبة إلى تقدير الموارد الاقتصادية التي حصلت عليها إسرائيل نتيجة احتلالها الضفة الغربية وقطاع غزة، فإنها تقدر ما بين نصف وثلاثة أرباع مليار دولار سنوياً في بداية التسعينيات.

O. Hamed and R. Shaban, ‹‹One - Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation,›› in *The Economics of Middle East Peace*, edited by Stanley Fischer, D. Rodrik and E. Tuma (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1993).

(١٣) تعمل الموارد الخارجية على سد الفجوة ما بين حجم الإنفاق الكلي والناتج الكلي (استهلاك خاص وعام + استثمار خاص وعام – الناتج المحلي الإجمالي)، ولقد حسبت في الجدول ٤ هذه الفجوة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول ٤

فجوة الموارد في الاقتصاد الإسرائيلي (١٩٥٠-٢٠٠٩)

(نسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)

السنة	١٩٥٠	١٩٦٠	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٥	٢٠٠٩
الاستهلاك العام*	٩٢,٢	٨٩,٤	٩٧,٥	٩٧,٦	٩٢,٠	٨٥,٥	٨٥,٩	٨١,٣
الاستثمار العام**	٣١,٠	٢٧,٥	٢٩,٠	٢٣,٦	١٨,٧	٢٣,٦	١٨,٥	١٦,٤
الفجوة	٢٣,٢	١٦,٩	٢٦,٥	٢١,٢	١٠,٧	٩,١	٤,٤	(٢,٣)***

* الاستهلاك العام يشمل الإنفاق الحكومي الاستهلاكي، إضافة إلى الاستهلاك الخاص.
** الاستثمار العام يشمل الإنفاق الحكومي الاستثماري، إضافة إلى استثمار القطاع الخاص.
*** الرقم هنا سالب، الأمر الذي يعني وجود فائض.
المصدر: تم حساب أرقام الجدول من الحسابات القومية في:
Israel Central Bureau of Statistics, *Statistical Abstract of Israel, 2007; 2010.*

ثانياً: القيام بمشاريع ضخمة في المراحل الأولى من بناء الدولة تخص البنية التحتية. وتشكل هذه المشاريع آلة نمو للاقتصاد من خلال إيجاد فرص للاستثمار في كل القطاعات الاقتصادية، إذ تشمل بناء شبكات الطرق والبنية الرئيسية لمصادر الطاقة والاتصالات، ولا تحتاج، بطبيعتها، إلى ضوابط السوق لأنها تخص مرافق معروفة، والاستثمار فيها له عائدات مرتفعة.

ثالثاً: وجود بيروقراطية عقلانية وذات علاقة عضوية بالاقتصاد وتتمتع بالاستقلالية. فلقد تميزت فترة تأسيس الدولة بأن القيادات الحكومية والعسكرية والاقتصادية كانت تأتي في معظمها من دائرة واحدة هي حلقة الأحزاب العمالية، ومن خلفية واحدة كرستها نشاطات الأحزاب العمالية في أثناء فترة الانتداب البريطاني. وكانت تقريباً ذات ثقافة واحدة وشعور مشترك بأنها تخدم هدفاً واحداً، الأمر الذي مكنها من الاحتفاظ بالاستقلالية والقدرة على صوغ مشاريع قومية أكبر وأشمل من المصالح الشخصية أو الفئوية. ويجب أن نلاحظ هنا أن وجود موارد غزيرة تأتي من الخارج وتوضع في تصرف الدولة كان من أهم الأسلحة التي ساعدت البيروقراطية في الاحتفاظ باستقلاليتها، فبدلاً من أن تكون أجهزة الحكومة معتمدة على الضرائب التي تجنيها من رجال الأعمال، كانت على العكس تملك الثروة التي يطمع رجال الأعمال في الحصول على قسم منها بوسائل الدعم الحكومي المتعددة.

في أواسط السبعينيات، أخذ مفعول هذه العوامل الثلاثة (موارد خارجية، مشاريع

ضخمة، بيروقراطية عقلانية مستقلة) يضعف ويتراجع عما كان عليه في السابق. فبالنسبة إلى العامل الأول، وعلى الرغم من أن سيل الموارد الخارجية استمر في الازدياد، فإن دوره في دعم الدولة اقتصادياً تغير لغير مصلحتها. فقد أخذت المساعدات الخارجية تذهب في معظمها إلى الإنفاق العسكري بعد اشتداد وطأة المقاومة العربية ضد التوسع الصهيوني (حرب الاستنزاف، المقاومة الفلسطينية، حرب ١٩٧٣)، الأمر الذي حرم الدولة موارد مهمة كانت تنفقها على النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أُخرى، بدأت تتشكل في إسرائيل بعد حرب ١٩٦٧ صناعة حربية متطورة على علاقة عضوية بصناعات التكنولوجيا العالية، وأصبحت تلك العلاقة تعرف باسم المجمع العسكري ـ الصناعي، الذي أثبت قدرته على انتهاج سلوك مستقل عن الدولة، وعن هيمنة الأحزاب العمالية.

وفيما يتعلق بالمشاريع الكبيرة، أخذت المخاطر والشكوك ترافق الاستثمار فيها، فانتهى معظمها في بداية السبعينيات، وتوقف تأثيرها في أن تكون المحرك الرئيسي للاستثمار، وبالتالي للنمو الاقتصادي الذي أصبح يعتمد على الاستثمار في قطاعات الصناعة التحويلية والبناء والتشييد والخدمات. وهذا الاستثمار الذي يتم فيه توزيع الادخارات وفق معايير الكفاءة الاقتصادية يختلف جذرياً عن الاستثمار في مشاريع البنى التحتية.

وبشأن العامل الثالث المتعلق ببيروقراطية الحكومة التي كانت قادرة على التمتع بالاستقلالية، طرأ تغيير كبير على بنيتها الداخلية، أدى بدوره إلى تغيير في سلوكيتها وفي تضامنها الداخلي. فقد نشأت قيادات جديدة للهستدروت في بيئة تحمل قيم الطبقة الوسطى وطموحاتها، وبعيدة عن الثقافة الاشتراكية التعاونية التي صبغت الجيل السابق من قيادات النقابات العمالية، وفي الوقت نفسه نشأت قيادات سياسية جديدة في إطار ما يعرف بالصهيونية التصحيحية والأحزاب اليمينية، وذات أفق سياسي مغاير جذرياً للأفق السياسي الذي صبغ البيروقراطية الإسرائيلية في العقدين الأولين من نشأة الدولة. ففي إثر انتخابات سنة ١٩٧٧، نجح تآلف الليكود اليميني بتأليف الحكومة الإسرائيلية أول مرة، وفقدت بيروقراطية الحكومة الإسرائيلية حينذاك تماسكها وتضامنها اللذين كانا يشكلان أهم دعامة لاستقلاليتها وقدرتها على توجيه النشاط الاقتصادي وفق الأولويات العامة. وكذلك فُتح الباب أمام أحزاب صغيرة متطرفة لتؤدي دوراً مهماً في الصراع بين أحزاب العمال وأحزاب اليمين. وكان من الطبيعي أن يقود ذلك كله إلى إضعاف دور «الدولة» في نظام الديمقراطية الاشتراكية وقدرتها على توجيه سلوك العمل ورأس المال والقيام

بمهمة الوسيط بينهما، إلى أن توقف هذا الدور كلياً مع بداية الثمانينيات.

وهكذا، يمكن القول إنه في أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات أصبح نظام الديمقراطية الاشتراكية يعاني أزمة مستعصية نابعة من عدم إمكان استمراره كما كان في السابق، لأنه خسر أهم عامل ضروري لوجوده، وهو استقلالية الدولة. وانعكس ذلك على الوضع الاقتصادي، إذ أخذت إخفاقات النظام على الصعيد الجزئي تفرض نفسها على الصعيد الكلي، وخلال عشر سنوات (١٩٧٥-١٩٨٥) انقلب وضع الاقتصاد الكلي من نمو سريع وتطور مستمر صبغ ربع القرن الأول من عمر إسرائيل، إلى وضع يسوده كساد وتضخم وعجز في ميزان المدفوعات التجاري، وإلى ارتفاع معدلات الدين الخارجي.

د) مرحلة التوجه الرأسمالي

قادت الأزمة الاقتصادية، التي استمرت منذ أواسط السبعينيات حتى أواسط الثمانينيات، إلى تبني الحكومة ما عرف ببرنامج الإصلاح الاقتصادي، أو ببرنامج التثبيت (Stabilization Program)، الذي عمل على تقليص حجم الإنفاق الحكومي، وكذلك الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية، وعلى خفض معدلات الأجور. ومثّل هذا البرنامج الذي حقق نجاحات كبيرة طليعة تغيرات مهمة تناولت دور الدولة في الاقتصاد والعلاقة الاقتصادية مع العالم الخارجي، وسارت بالاقتصاد خطوات مهمة على طريق تدعيم الاتجاه الرأسمالي والاندماج في الأسواق العالمية. طبعاً، لم يبدأ التكيف وفق الأسلوب الرأسمالي في إسرائيل في الثمانينيات، فهناك تاريخ طويل لنشوء الأسلوب الرأسمالي اليهودي وترسخه يعودان إلى فترة الانتداب البريطاني، بفضل ما أحضره المهاجرون معهم من رأس مال، والدعم الذي قدمته حكومة الانتداب للاستثمار وتراكم رأس المال اليهودي.

ومع أن الدولة كانت تتبع أساليب الديمقراطية الاشتراكية في العقود الثلاثة الأولى منذ قيامها، إلّا إنها في الوقت نفسه كانت تقدم دعماً كبيراً لرأس المال الخاص من ناحية المساعدات والحماية من المنافسة الأجنبية. وابتدأ نمو النفوذ السياسي لرأس المال في الضائقة الاقتصادية الأولى التي مرت بها إسرائيل في أواسط الستينيات (انظر أدناه). ففي أوائل العقد المذكور، هبط حجم المساعدات الخارجية نسبياً، كما تدنى تدفق المهاجرين عن معدلاته في الخمسينيات، الأمر الذي أدى إلى انكماش اقتصادي تجلى في أواسط الستينيات بارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ معدلات نمو الناتج القومي الإجمالي. وكانت الضحية الأولى لفترة الانكماش والكساد المؤسسات الاقتصادية الصغيرة التي أفلس

كثير منها. وما إن انتهت تلك الفترة حتى برز دور ثلاث مؤسسات اقتصادية عملاقة (Conglomerates) تحتل مركزاً قيادياً في الاقتصاد الإسرائيلي، هي: كور (Koor)، والاستثمارات المحسومة (Discount Investment)، وكلال (Clal). وكانت كل واحدة من هذه المؤسسات تشكل مجمعاً اقتصادياً يرتبط بواحد من المصارف الثلاثة الرئيسية، وهي: لئومي، وهبوعاليم، وديسكاونت. وأدى ذلك إلى تعاظم دور رأس المال بالنسبة إلى دور الدولة والهستدروت، وبرز دور اتحاد الصناعيين كمؤسسة متعاظمة النفوذ والقوة.

وجاءت بعد ذلك حرب ١٩٦٧ التي أعطت رأس المال الإسرائيلي دفعة جديدة، فتمكن من إغراق أسواق الضفة والقطاع بالسلع الصناعية، وحصل على أيد عاملة رخيصة، ووظف، تقريباً، ثلث اليد العاملة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي. كذلك حظي دور رأس المال المتعاظم بتأييد الهستدروت والدولة، إذ أخذت قيادات الأولى تشجع الشركات التابعة لها على الدخول في شراكة مع رأس المال الخاص، كما أخذت الدولة تعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية، وتتحدث عن مزايا الاقتصاد الحر، ومعايير السوق، وقامت، فعلاً، ببيع بعض الشركات الحكومية للقطاع الخاص.

أحدثت الضائقة الاقتصادية في أواسط الستينيات، ثم حرب ١٩٦٧، تطورات اقتصادية أطلق عليها بعض المعلقين ما عرف باسم **وحدة رأس المال**، أي تعاون رأس المال الخاص والعمالي والحكومي في اتجاه إعطاء رأس المال زمام القيادة في النظام الاقتصادي بالتدريج.[١٤] ثم جاءت الأزمة الاقتصادية التي انتهت بتبني الحكومة برنامج الإصلاح لسنة ١٩٨٥. ويمكن القول، بعد مرور نحو ربع قرن على تبني ذلك البرنامج، إن ملامح النظام الجديد تتمثل في: (١) قيادة «رأس المال» للاقتصاد؛ (٢) استعادة استقلالية الدولة عبر تقليص دورها المباشر في الإنتاج والتوزيع، وتعظيم دورها غير المباشر في دعم رأس المال وإيجاد المناخ الملائم للاستثمار والنمو؛ (٣) تدني دور الهستدروت في مهمات المنظمات النقابية التقليدية. وتبيّن معنى الدور الجديد للدولة في التسعينيات في عملية استيعاب نحو مليون مهاجر جديد. فما عادت الدولة تشرف على عملية الاستيعاب مباشرة، كما فعلت في الخمسينيات والستينيات، وإنما قامت بإحضار القروض بضمانات أميركية، وتركت القطاع الخاص يتولى عملية الاستثمار اللازم للاستيعاب. ويجب التوقف

(١٤) Michael Shalev, *Labor and the Political Economy of Israel* (Oxford: Oxford University Press,1992), p. 295.

هنا لملاحظة أنه ما كان في إمكان الدولة الإشراف مباشرة على عملية استيعاب المهاجرين في التسعينيات، كما في العقود السابقة، إذ كانوا على درجة عالية من الثقافة والخبرة ولم يعد من الممكن إدماجهم في الاقتصاد عن طريق أعمال يشرف عليها القطاع العام مباشرة (زراعة وإنشاءات عامة) مثلما حدث في الماضي. فاستيعابهم كان بحاجة إلى المجالات المتنوعة في القطاع الخاص، وحتى المساعدة التي قدمتها الحكومة لهم من أجل السكن، تمت عن طريق قيام القطاع الخاص ببناء المساكن والمرافق الضرورية.

وهكذا، يتضح أن تقييد دور القطاع العام، أو انتقال الاقتصاد من نظام «الديمقراطية الاشتراكية» إلى نظام «الرأسمالية» تم وفق تطور المشروع الصهيوني لا خارج ذلك التطور. بكلام آخر: إن الرأسمالية لن تضع حدوداً على التوسع الصهيوني، بل على العكس، إنها النظام الأكثر ملاءمة له في الوقت الراهن.

ثانياً: التطور التاريخي للاقتصاد الإسرائيلي (١٩٤٨-٢٠٠٩)

مر على قيام دولة إسرائيل ستة عقود، ويمكن القول إن السمات العامة لاقتصادها طوال هذه المدة هي: النمو والتطور والتقدم. فقد ازداد عدد السكان ستة أضعاف تقريباً، وبينما كان متوسط دخل الفرد اليهودي يساوي ضعفين ونصف ضعف دخل الفرد العربي في فلسطين سنة ١٩٤٧، فإنه يبلغ الآن نحو خمسة عشر ضعف دخل الفرد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة. باختصار، في حين نشأت إسرائيل كدولة من الدول النامية في غرب آسيا، فقد تفوقت الآن (العقد الأول من القرن الحادي والعشرين) بالنسبة إلى مستوى المعيشة على كثير من الدول الأوروبية كإسبانيا واليونان والبرتغال، وهي في طريقها إلى أن تصبح مماثلة لبريطانيا وإيطاليا. وهناك ملاحظة لا يستطيع المدقق في تطور الاقتصاد الإسرائيلي تجاهلها، وهي ارتباط النمو الاقتصادي بالهجرة. فمعدلات النمو العالية كانت دوماً ملازمة لمعدلات الهجرة العالية، ونظرة واحدة إلى الجدول ٥ توضح هذه النقطة. فأعلى معدلات نمو حدثت في الخمسينيات والستينيات عندما سجل تزايد السكان (الهجرة) معدلات عالية، وأقل معدلات نمو كانت في الثمانينيات مع أقل معدلات تزايد سكاني، ولم يستعد النمو زخمه القديم إلّا في التسعينيات مع تدفق موجة الهجرة الروسية.

مر الاقتصاد الإسرائيلي خلال نصف القرن الماضي بمراحل وانعطافات تاريخية مهمة، وسنعمل على رصد هذه التطورات من خلال ست مراحل أساسية هي:

أ) فترة التقشف والتأسيس (١٩٤٨-١٩٥٤)

عند قيام الدولة سنة ١٩٤٨، ركزت الحكومة الإسرائيلية على ثلاث أولويات. تمثلت الأولى في تأسيس جيش قوي وعصري قادر على استعمال أحدث الأسلحة وعلى الحركة السريعة. وهذا ما قاد الحكومة إلى إعطاء الإنفاق العسكري أولوية مطلقة. أمّا الثانية فكانت استيعاب المهاجرين، فقد تدفق على إسرائيل ١٠٠,٠٠٠ مهاجر سنة ١٩٤٨، وتضاعف هذا العدد سنة ١٩٤٩، كما تضاعف بعد ثلاثة أعوام ونصف عام من عمر الدولة (أواخر سنة ١٩٥١). وأمّا الثالثة، فكانت بناء مؤسسات الدولة الجديدة، مثل مؤسسات الخدمات المدنية، والمصرف المركزي، ومؤسسة الضمان الوطني، والإذاعة وغيرها. وقامت الحكومة أيضاً بتأمين النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة بالموارد الطبيعية. أمّا من ناحية التنمية الاقتصادية، فقد انصب اهتمامها على التنمية في القطاع الزراعي وموارد المياه وبناء المستعمرات.

ب) فترة النمو السريع (١٩٥٤-١٩٧٢)

في هذه الفترة بدأ تدفق رأس المال الأجنبي عن طريق التعويضات الألمانية،[١٥] فأحدث، مع زيادة اليد العاملة بفعل الهجرة، نمواً سريعاً في النشاط الاقتصادي. فبينما كان معدل نمو الناتج القومي الإجمالي في الفترة الماضية أقل من ٢٪، قفز في هذه الفترة إلى ١٧٪، وأدى ذلك إلى زيادة الاستهلاك الشخصي بمعدل ٩٪.[١٦] وانتهى في هذه الفترة النمو الكبير للزراعة بحكم استغلال الأراضي المتاحة

---

(١٥) في ١٠ أيلول/ سبتمبر، وقّعت حكومة إسرائيل مع حكومة ألمانيا الغربية اتفاقية تقوم الأخيرة بموجبها بدفع تعويضات عن جرائم الحرب التي ارتكبتها ألمانيا النازية ضد اليهود، قسم من التعويضات تدفعها ألمانيا للحكومة الإسرائيلية (وصل في الفترة ١٩٥٣-١٩٦٤ مبلغ ٨٥٠ مليون دولار)، والقسم الثاني منها شخصي تدفعه ألمانيا لأشخاص كانوا يقيمون بها، ثم هاجروا إلى إسرائيل (ما زالت تدفع سنوياً لهؤلاء الأشخاص وذويهم حتى الآن. وعلى سبيل المثال، بلغت قيمة التعويضات في السنوات ١٩٨٣ - ١٩٨٩ مليارين و٨٤٧ مليون دولار). انظر: Yair Aharoni, *The Israeli Economy: Dreams and Reality* (London: Routledge, 1991), p. 279.

(١٦) Ibid.

كافة. وبدأ النمو الاقتصادي يعتمد بصورة رئيسية على الصناعة، كما بدأ قطاع الخدمات ينمو بمعدلات عالية، وكذلك قطاع التشييد والبناء. وكان هذا النمو يتم بإشراف الحكومة التي أخذ دورها يتعاظم. ففي حين كانت حصة الإنفاق الحكومي من الناتج القومي الإجمالي لا تتجاوز ٢٣٪ في سنة ١٩٥٠، أصبحت ٣٨٪ سنة ١٩٦٠، ووصلت إلى ٦٥٪ سنة ١٩٧٠. ومن المهم أن نلاحظ هنا أن النمو الاقتصادي السريع، الذي وصل إلى حدود نمو الناتج المحلي الإجمالي ١٠,٢٪ في الخمسينيات، و٨,٤٪ في الستينيات، وهي معدلات عالية جداً، قد تم بفضل رأس المال الأجنبي الذي حصلت عليه إسرائيل كمنح، سواء من ألمانيا على شكل تعويضات، أو من يهود العالم على شكل تبرعات. فخلال فترة النمو هذه لم يعتمد تراكم رأس المال على الادخار المحلي، وذلك على أساس أن الادخار المحلي كان سالباً طوال الفترة (الجدول ٤).

ج) فترة الكساد والتضخم (١٩٧٣-١٩٨٥)

بدأت فترة الركود والتضخم في الاقتصاد الإسرائيلي بعد حرب ١٩٧٣، إذ تراجع النمو بمعدلات عالية عن الفترة السابقة، حتى إنه بلغ الصفر في بعض السنوات، ولم يتجاوز طوال هذه الفترة ٣٪ سنوياً. وفي الوقت نفسه حدث تضخم مالي وارتفاع مستمر للأسعار، وعجز كبير في ميزانية الحكومة، وميزان المدفوعات التجاري. من المتعارف عليه في كثير من الدراسات السياسية والتقارير الصحافية أن ضخامة تكاليف حرب ١٩٧٣، وما أحدثته من ارتباك في النشاط الاقتصادي والارتفاع المفاجئ في أسعار النفط هما السببان الرئيسيان في الكساد. ولا شك في أن ارتفاع حجم الإنفاق العسكري، الذي بات يقتطع من الناتج القومي الإجمالي أكثر من ٣٠٪، أثر في النشاط الاقتصادي، إضافة إلى تأثير الارتفاع الهائل في أسعار النفط. غير أن هذين العاملين، على أهميتهما، لا يشكلان السبب في الأزمة الاقتصادية. فالأزمة في الواقع ابتدأت في أواسط الستينيات، لكنها لم تستفحل بحكم حرب ١٩٦٧ وما قدمته للاقتصاد الإسرائيلي من أسواق جديدة، ويد عاملة رخيصة. لكن عندما انتهى مفعول ذلك، بدأ الاقتصاد يتجه نحو الكساد، حتى إن معدلات النمو في الاستثمار بدأت بالانحدار قبل حرب ١٩٧٣ والسبب الرئيسي هو انتهاء مفعول العوامل الثلاثة المهمة، أي المساعدات الخارجية، ومشاريع البنى التحتية الضخمة، والبيروقراطية العقلانية المستقلة، والتي منعت التشوهات الجزئية في الاقتصاد من التأثير في الإنجازات الكلية.

د) فترة الإصلاح الاقتصادي (١٩٨٥-١٩٨٩)

استمر الكساد والتضخم من أواسط السبعينيات حتى أواسط الثمانينيات، وتفاقمت الأزمة بسبب وصول حزب الليكود إلى الحكم واتباعه سياسة اقتصادية غير مسؤولة. وأخذ الاقتصاد يعاني جرّاء الارتفاع المستمر للأسعار، وفي حدود عالية جداً، وجرّاء عجز هائل في ميزان المدفوعات التجاري، حتى كاد الوضع يهدد بانهيار مالي كامل. غير أن ما ساعد في تجنب الكارثة وصول مساعدة أميركية طارئة بمقدار مليار ونصف مليار دولار،[17] ثم تأليف حكومة وحدة وطنية (العمل-الليكود) تبنت برنامج الإصلاح الاقتصادي في ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥. واشتمل برنامج الإصلاح على ثلاث نقاط هي: خفض كبير في الإنفاق الحكومي؛ قبول الهستدروت خفض أجور العمال الحقيقية؛ قبول الشركات الرأسمالية خفض الأرباح. وبفضل ذلك تمكنت الحكومة من تقليص دعم المواد الاستهلاكية، وكذلك دعم كثير من المنشآت الاقتصادية سواء أكانت تابعة للحكومة أم للهستدروت أم للقطاع الخاص. وتوقف العمل ببرنامج رفع الأجور التلقائي وفق ارتفاع الأسعار، وفرضت ضرائب جديدة على الذين يعملون لحسابهم، كما تم إلغاء بعض المنافذ التي كانت تساعد أصحاب العمل في التهرب من دفع الضريبة.

حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي نجاحاً كبيراً بالنسبة إلى مشكلة التضخم، فبينما كان معدل ارتفاع الأسعار سنوياً يبلغ ١٩٥٪ في الفترة ١٩٨١-١٩٨٥، انخفض إلى ١٨٪ في السنوات ١٩٨٦-١٩٩٠. كما تراجع حجم العجز في ميزانية الحكومة إلى أقل من ٢٪ من الناتج القومي الإجمالي، بعد أن كان وصل إلى ١٢٪ قبل تطبيق البرنامج. وشهدت الفترة ١٩٨٧-١٩٨٨ عودة النمو عبر فورة اقتصادية تحسنت فيها أوضاع الاقتصاد بصورة

---

(١٧) عندما استفحلت الأزمة الاقتصادية وتهدد النظام المالي الإسرائيلي بالانهيار، عمد وزير الخارجية الأميركي، جورج شولتس، إلى تأليف لجنة من الخبراء الاقتصاديين لمتابعة تطورات الأزمة وتقديم التقارير له، وسميت اللجنة باسم مجموعة التنمية الاقتصادية المشتركة (Joint Economic Development Group /JEDG)، وعهد برئاستها إلى أستاذ الاقتصاد المعروف في معهد ماسشوستس للتكنولوجيا ستانلي فيشر. ومن الجدير بالذكر أن فيشر هو الذي عهد إليه فيما بعد برئاسة اجتماعات الاقتصاديين الإسرائيليين والفلسطينيين والأردنيين التي عقدت في جامعة هارفرد من أجل وضع تصور للتعاون الاقتصادي بين الأطراف الثلاثة، وأصدرت بعد ذلك تقريراً، أصبح يعرف باسم تقرير هارفرد. انظر:
Stanley Fischer et al, eds., *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition* (Cambridge, Mass.: MIT Press, 1994).

عامة. إلّا إن هذه الفورة توقفت سنة ١٩٨٩ بفعل سياسة الحكومة النقدية، التي أدت إلى ارتفاع تكلفة الاستثمار، وأيضاً بسبب انتفاضة الشعب الفلسطيني وما أحدثته من ارتباك في الاقتصاد الإسرائيلي.

هـ) فترة نمو التسعينيات

بعد مضي نحو خمسة أعوام على تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي وما نجم عن ذلك من حل مشكلة التضخم، ثم السير في طريق الخصخصة وتقليص حجم القطاع العام، والانفتاح على الأسواق العالمية عن طريق خفض القيود على حرية حركة البضائع من إسرائيل واليها، ابتدأت إسرائيل عقد التسعينيات مع عاملين مهمين أحدثا تأثيرات مهمة في مجمل النشاط الاقتصادي بشكل أعاد معدلات النمو العالية التي شهدها عقدا الخمسينيات والستينيات.

(١) موجة الهجرة الروسية إلى إسرائيل:

تدفقت هجرة جماعية إلى إسرائيل لم تشهد مثيلاً لها منذ الخمسينيات. فبينما كان معدل الهجرة السنوي طوال الثمانينيات لا يتجاوز ١٣,٠٠٠ مهاجر، حضر إلى إسرائيل سنة ١٩٩٠ نحو ٢٠٠,٠٠٠ مهاجر، وفي سنة ١٩٩١ حضر ١٧٦,٠٠٠ مهاجر، وبعد ذلك أصبح المعدل السنوي للهجرة طوال العقد يتراوح ما بين ٦٠,٠٠٠ و٧٠,٠٠٠ مهاجر، الأمر الذي أحدث ازدياداً ملحوظاً في عدد السكان. فبينما كان معدل زيادة السكان سنوياً طوال الثمانينيات لا يتعدى ١,٧٪ قفز في التسعينيات إلى ٢,٣٪، كما أدت الهجرة إلى زيادة مهمة في تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري. فبالنسبة إلى الشق الأول، تمكنت إسرائيل من اقتراض عشرة مليارات دولار بأسعار فائدة متدنية (بسبب ضمانات أميركية)، وهو ما مكّنها من القيام بعملية استيعاب المهاجرين وفتح أبواب العمل أمامهم. أمّا بالنسبة إلى الشق الثاني، فقد تميزت الهجرة بأنها تختلف نوعياً عن موجة الهجرة في الخمسينيات، إذ إنها ضمت مهاجرين ذوي ثقافة ومهارات فنية متقدمة، وهو ما أدى إلى زيادة حجم رأس المال البشري في إسرائيل زيادة مهمة.

(٢) آثار العملية السلمية في الشرق الأوسط:

أمّا العامل الثاني، فكان العملية السلمية في الشرق الأوسط ـ انطلقت من مؤتمر مدريد في سنة ١٩٩١ وتكرست بتوقيع اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل

سنة ١٩٩٣، ثم اتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل سنة ١٩٩٤ ـ التي قدمت فرصة تاريخية لإسرائيل ساعدتها في قطع شوط كبير على طريق الاندماج في الأسواق العالمية في آفاق العولمة. فقد كان معروفاً طوال السبعينيات والثمانينيات أن هناك ثلاث عقبات أمام اندماج اقتصاد إسرائيل في الاقتصاد العالمي: الأولى، هي المقاطعة العربية التي كانت تمنع العديد من الشركات الأميركية والأوروبية من التعامل مع إسرائيل؛ الثانية، هي عدم وجود علاقات دبلوماسية بين إسرائيل وكثير من بلاد آسيا وإفريقيا وخصوصاً الصين والهند؛ الثالثة، هي أجواء عدم الاستقرار التي كرسها الصراع العربي ـ الإسرائيلي في المنطقة بشكل جعل اقتصاد المنطقة (وضمنه الاقتصاد الإسرائيلي) مكاناً غير ملائم للاستثمار الأجنبي.

لقد قدمت العملية السلمية لإسرائيل الفرصة التاريخية لقطع مسافة كبيرة في طريق التخلص من هذه العقبات الثلاث. فعندما أعلن مجلس التعاون الخليجي في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٤ أن دوله لم تعد معنية بالعمل وفق قيود المقاطعة الثانوية لإسرائيل (Secondary Boycott)، تم فتح الباب أمام كثير من الشركات متعددة الجنسية كي تتعامل مع إسرائيل من دون أن تتعرض لخسارة الأسواق العربية. وخلال عام واحد من توقيع اتفاق أوسلو، أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع عشرين دولة، وبعد ذلك استمرت في إقامة علاقات مع بلاد أُخرى في آسيا وإفريقيا. وكان من أهم ما حدث انفتاحها على أسواق الصين والهند. ومن ناحية أُخرى، عندما أخذت الدول العربية تعقد مع إسرائيل مؤتمرات قمم اقتصادية هدفها إقامة تعاون وتنسيق اقتصادي على الصعيد الإقليمي، شاع جو من التفاؤل بمستقبل العملية السلمية خفف كثيراً أجواء عدم الاستقرار بشكل شجع الشركات العالمية على الإقدام على الاستثمار في إسرائيل. فبينما كان حجم الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل في أي وقت قبل العملية السلمية يقل عن نصف مليار دولار، قفز بعدها حتى أصبح ما بين ثلاثة مليارات وأربعة مليارات دولار في السنة.

مكّن تفاعل هذين العاملين (موجة الهجرة وآثار العملية السلمية) مع نتائج الإصلاح الاقتصادي من أن يحقق الاقتصاد الإسرائيلي معدلات نمو عالية في السنوات ١٩٩٠-١٩٩٦، تراجعت قليلاً في السنوات الثلاث التالية (١٩٩٧-١٩٩٩)، وبشكل جعل من حقبة التسعينيات فترة نمو وازدهار أدت بالاقتصاد الإسرائيلي إلى أن يحتل مكانة مرموقة في الاقتصاد العالمي، فأخذت صادراته من السلع ذات التقنية العالية تكتسب سمعة عالمية، وأصبح مستوى معيشة الفرد فيه يضاهي معيشة الفرد الأوروبي.

و) الاقتصاد الإسرائيلي في مطلع القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٠–٢٠٠٩)

دخل الاقتصاد الإسرائيلي القرن الحادي والعشرين بعد نحو عشرة أعوام من النمو المستمر بمعدلات عالية. واعتمد هذا النمو على تزايد متسارع في عملية تراكم رأس المال بشقيه المادي والبشري، واتباع الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة سياسات اقتصادية تهدف في الدرجة الأولى إلى خلق مناخ يشجع رأس المال المحلي والأجنبي على الاستثمار والإنتاج والتجارة. وشهد أول ثلاثة أرباع من سنة ٢٠٠٠ نمواً عالياً في كل المجالات، لكن اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية في أواخر أيلول/ سبتمبر أوقفه وحل محله تراجع وانكماش. وكان من مظاهر ذلك الانكماش تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية، وتقلص النشاط السياحي، وتدني معدل الاستثمار في معظم القطاعات الاقتصادية. وتشير تقارير صحافية إلى أن حجم هذه الاستثمارات سنة ٢٠٠١ تقلص إلى نصف ما كان عليه سنة ٢٠٠٠، وفي النصف الأول من سنة ٢٠٠٢ بلغ مجموع الاستثمارات الأجنبية في إسرائيل ٦٠٠ مليون دولار في مقابل ١,٨ مليار دولار للمدة نفسها في سنة ٢٠٠١، وكذلك ازداد نزوح الأموال الإسرائيلية للاستثمار في الخارج. ففي النصف الأول من سنة ٢٠٠٢ ازداد حجم الاستثمار الإسرائيلي في الخارج بمقدار ١,٨ مليار دولار، قياساً بمبلغ ٤٠٠ مليون دولار في النصف الأول من سنة ٢٠٠١. كما أن أجواء عدم الاستقرار أثرت في السياحة، وأوردت تقارير صحافية أن عدد السياح الأجانب في إسرائيل تناقص إلى نصف عدده قبل الانتفاضة.

يوضح الجدول ٦ أنه بينما كان الناتج المحلي الإجمالي سنة ٢٠٠٠ ينمو بالمعدل الكبير غير الاعتيادي (٨,٧)، تراجع في سنتي ٢٠٠١ و٢٠٠٢ بمعدل ٠,٩. وبينما كان متوسط نصيب الفرد من الدخل يساوي ١٩,٢٠٠ دولار سنة ٢٠٠٠ تراجع إلى ١٦,٦٠٠ سنة ٢٠٠٢. وهناك دراسة أصدرها بنك إسرائيل المركزي تبين أن حجم خسائر الاقتصاد الإسرائيلي من بداية انتفاضة الأقصى حتى نهاية سنة ٢٠٠١ (أي خلال ١٥ شهراً) بلغ ١٢ مليار شيكل، أي ما يعادل ٢,٧ مليار دولار. وتشير الدراسة إلى أن خسائر الاقتصاد الإسرائيلي في عام واحد من انتفاضة الأقصى يعادل ضعف خسائره في أول سنة للانتفاضة الأولى (١٩٨٨/ ١٩٨٩).

لم تحصل الانتفاضة على أي دعم عربي عسكري أو سياسي. فقام الجيش الإسرائيلي بإعادة احتلال الضفة الغربية في ربيع وصيف سنة ٢٠٠٢. ثم أخذ في بناء الجدار الفاصل

مطوقاً بذلك المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية في الضفة، الأمر الذي عمل على تقليص قدرة المقاومة الفلسطينية وشل حركتها. كما ظهرت داخل القيادة الفلسطينية في الضفة الغربية عناصر تعارض استمرار الانتفاضة، فاستعاد المجتمع الإسرائيلي جو الهدوء النسبي داخل إسرائيل، وكذلك الاقتصاد قدرته على النمو منذ نهاية سنة ٢٠٠٣، وسجل معدلات عالية في سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥. وفي سنة ٢٠٠٦، عاد متوسط دخل الفرد إلى المستوى الذي كان عليه قبل اندلاع الانتفاضة. وتميز النمو الذي بدأ في أواخر سنة ٢٠٠٣ بثلاث ميزات:

(١) اعتماده بشكل رئيسي على التزايد المتسارع في حجم الصادرات الإسرائيلية، وخصوصاً صادرات منتوجات صناعة التكنولوجيا العالية.

(٢) رافقه خفض في معدل البطالة عن العمل. ففي سنة ٢٠٠٥ هبط المعدل إلى أقل من ١٠٪، واستمر هذا الهبوط في السنوات ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨ عند حدوث الأزمة المالية العالمية.

(٣) رافقه تحسن ملحوظ في مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية. فهناك تدني في عجز ميزانية الحكومة وهبوط في حجم الدين العام، كما زاد لأول مرة في تاريخ إسرائيل حجم صادراتها سنة ٢٠٠٦ عن حجم الاستيراد، وسجل ميزان المدفوعات التجاري فائضاً بعد أن كان يعاني العجز المزمن.

جدول ٥

معدل نمو متوسط دخل الفرد الإسرائيلي (١٩٥٠–٢٠٠٩)*

الفترة	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو عدد السكان	معدل نمو متوسط دخل الفرد
١٩٥٠–١٩٥٩	١٠,٢	٥,٧	٤,٥
١٩٦٠–١٩٦٩	٨,٤	٣,٠	٥,٤
١٩٧٠–١٩٧٩	٥,٦	٢,٧	٢,٩
١٩٨٠–١٩٨٩	٣,٣	١,٨	١,٥
١٩٩٠–١٩٩٩	٥,٥	٣,٠	٢,٥
٢٠٠٠–٢٠٠٦	٣,٤	٢,٠	١,٤
٢٠٠٨–٢٠٠٩	٥,٥	١,٨	٣,٧

* الدخل محسوب بالأسعار الحقيقية وسنة الأساس هي ١٩٩٥.

المصدر: Israel Central Bureau of Statistics, op. cit., 2005; 2010.

جدول ٦

الاقتصاد الإسرائيلي في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

السنة	١٩٩٠-١٩٩٩*	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٤	٢٠٠٦	٢٠٠٩
عدد السكان (بالملايين)	٥,٥	٦,٣	٦,٦	٦,٨	٧,١	٧,٤
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (٪)*	٥,٥	٨,٧	(٠,٩)	٤,٨	٥,١	٠,٧
متوسط دخل الفرد (بالدولارات)	١٦,٠٠٠	١٩,٢٠٠	١٦,٦٠٠	١٨,٠٠٠	١٩,٩٠٠	٢٦,٢٠٠
نسبة البطالة (٪)	٨,٧	٨,٨	١٠,٣	١٠,٤	٨,٤	٧,٦
نسبة التضخم (٪)**	١٠,٠	٠,٠	٦,٥	١,٢	(٠,١)	٣,٩
التصدير (مليارات الدولارات)	٢٢,٨	٣٩,٤	٣٢,٤	٤٣,٤	٥٣,٦	٦١,٦
الاستيراد (مليارات الدولارات)	٢٨,٢	٤٠,٣	٣٦,١	٤٣,٦	٥٣,٠	٥٨,٢

* الأرقام في هذه الخانة هي متوسط الفترة .

** الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

المصدر: The World Bank, *World Development Indicators, 2007; 2009.*

ز) تأثير الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) في الاقتصاد الإسرائيلي

اجتاحت العالم في سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨ أزمة اقتصادية كبيرة وصفها كثيرون من المحللين الاقتصاديين بأنها أخطر أزمة اقتصادية يمر بها العالم منذ أزمة «الكساد العظيم» (The Great Depression) في ثلاثينيات القرن الماضي. ابتدأت الأزمة في الولايات المتحدة الأميركية عندما انفجرت «فقاعة» أسواق العقار،[١٨] الأمر الذي تسبب بانخفاض قيمة البيوت السكنية نحو ٣٠٪ من قيمتها في مدة أشهر قليلة، والذي تسبب، بدوره،

(١٨) تحدث الفقاعة (Bubbles) في الأسواق عندما ترتفع أسعار الأصول (أسهم أو بيوت أو أرض) إلى حدود عالية جداً بالنسبة إلى المداخيل. وفي هذه الحالة يشعر حملة الأصول بأن قيمة ثروتهم ازدادت، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنفاق وتوسع النشاط الاقتصادي. وعندما تنفجر الفقاعة وتهبط أسعار الأصول يحدث العكس.

بحدوث أزمة سيولة في كثير من المصارف وبيوت المال، ثم بتراجع خطر في أسعار الأسهم والأوراق المالية.

لقد أدى هذا كله إلى انهيار بعض أكبر وأقدم بيوت المال في نيويورك، الأمر الذي استدعى تدخل الحكومة الأميركية لتقديم القروض العاجلة إلى المؤسسات المالية التي أصبحت مهددة بالانهيار. ومن الطبيعي أن تنتقل الأزمة إلى خارج الولايات المتحدة بحكم العلاقات المالية المتبادلة مع كل بلاد العالم الأُخرى والتي تعززت وتضاعفت في العقدين السابقين بحكم حركة العولمة واتجاه معظم دول العالم نحو مزيد من الانفتاح على الأسواق العالمية. فشملت الأزمة البلاد الأوروبية كافة، ثم امتدت إلى بلاد آسيا وأميركا الجنوبية، وكانت دول الخليج العربي من أكثرها تضرراً، بحيث بلغت خسارتها نحو ٤٠٪ من قيمة استثماراتها المالية في أميركا وأوروبا واليابان. ومع نهاية سنة ٢٠٠٨ انتقلت الأزمة إلى الاقتصاد الحقيقي، فحدث انكماش عالمي في النشاط الاقتصادي، وتراجع النمو في معظم دول العالم، وسجل متوسط الناتج المحلي الإجمالي للعالم تراجعاً بمقدار ٢,٢٪. ومن اللافت للنظر أن خسارة الاقتصاد الإسرائيلي كانت ضئيلة جداً مع أن درجة اندماجه في الأسواق العالمية أصبحت عالية جداً في الأعوام السابقة. ويتضح من الجدول ٧ أن خسارة الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل كانت في سنة ٢٠٠٩ أقل كثيراً من متوسط الخسارة العالمية، وأيضاً أقل مما خسرته بسبب الانتفاضة الفلسطينية في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٢، وهو دليل على تحسن أداء الاقتصاد الإسرائيلي وتعاظم قدرته على مواجهة الصدمات الاقتصادية.

جدول ٧

تأثير الأزمة المالية العالمية في الاقتصاد الإسرائيلي

البند	٢٠٠١-٢٠٠٢	٢٠٠٨	٢٠٠٩
الناتج المحلي الإجمالي	(٠,٤)	٤,٠	٠,٧
نصيب الفرد من الناتج	(٢,٥)	٢,٢	(١,١)
معدل البطالة	٩,٨	٦,١	٧,٦
متوسط الناتج العالمي	١,٣	١,٨	(٢,٢)

المصدر: Bank of Israel, *Annual Report*, 2009.

ثالثاً: حجم الاقتصاد الإسرائيلي وبنيته الهيكلية

سنعرض في هذا الجزء حجم الاقتصاد الاسرائيلي وبنيته الهيكلية في أواسط العقد الأول من القرن الحادي والعشرين. وفي هذا المجال سنهتم بمستوى معيشة الفرد الاسرائيلي ومقارنتها بمستوى معيشة الفرد العربي في الدول العربية المجاورة، وبمستوى معيشة الفرد الأوروبي والأميركي. أمّا بالنسبة إلى بنية الاقتصاد فسنهتم بدور الدولة فيه ودور القطاع الخاص، وكذلك بالتطورات التي يمر بها في سياق عمليات التأقلم التي يقوم بها لتحقيق الاندماج في الأسواق العالمية. فنتناول موضوعات الخصخصة وتحرير التجارة الخارجية والدور الذي يقوم به الاقتصاد الإسرائيلي في اقتصاد العالم العربي في سياق ما عرف بالعملية السلمية. وسنفرد مقاطع خاصة بموضوعات لها أهمية كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي في الوقت الراهن، وهي صناعة التكنولوجيا العالية، والصناعة الحربية، والتطور الجاري في موضوع توزيع الدخل القومي والفساد السياسي.

أ) حجم الاقتصاد الإسرائيلي ومستوى معيشة الفرد

وصل حجم الاقتصاد الإسرائيلي في سنة ٢٠٠٨ إلى مستوى عال جداً، إذ أصبح حجم الإنتاج القومي، أو الدخل القومي، نحو ٢٠٠ مليار دولار، أي أن متوسط دخل الفرد زاد عن ٢٧,٠٠٠ دولار، وهو مستوى أعلى من مستوى معيشة الفرد في كل من إسبانيا واليونان والبرتغال.

ويشير الجدول ٨، الخاص بالسنة المذكورة، إلى تفاوت كبير بين حجم الاقتصاد الإسرائيلي واقتصاد الدول العربية المجاورة (مصر وسورية ولبنان والأردن). فمع أن عدد سكان إسرائيل يساوي ٦,٥٪ من عدد سكان الدول العربية المجاورة (٧,٣ ملايين في مقابل ١١٢ مليوناً)، فإن حجم الإنتاج الإسرائيلي يعادل نحو ٧٥٪ من مجموع الإنتاج لدى الدول العربية الأربع. أمّا متوسط دخل الفرد الإسرائيلي فإنه يساوي ١٢ ضعف متوسط الدخل المرجح للفرد العربي في الدول العربية المذكورة.

هناك بعض المبالغة في هذه المقارنة، وذلك بأنها لا تأخذ في الاعتبار أن الأسعار تختلف من بلد إلى آخر، كما أن متوسط دخل الفرد لا يعطي فكرة صادقة عن القوة الشرائية التي يتمتع بها. ولهذا، يفضل اعتماد الدولار الدولي(١٩) مقياساً لمستوى المعيشة، إذ

(١٩) أرقام «الدولار الدولي» تحسب على أساس ما يعرف بمفهوم تماثل القوة الشرائية (Purchasing Power Parity)، التي تعني أن السلع المتماثلة المنتجة في مختلف البلاد يجب أن تعطى قيمة متماثلة بالدولار (أو أي عملة تُستخدم من أجل المقارنة).

إنه بخلاف الدولار العادي يأخذ بعين الاعتبار اختلاف الأسعار. وهكذا يبين الجدول ٨ أن التفاوت بين إسرائيل والدول العربية في نطاق هذا القياس أقل من السابق مع أنه يبقى كبيراً. فحجم الناتج الإسرائيلي يساوي ٣٢٪ من حجم الناتج العربي للدول الأربع، ومتوسط دخل الفرد الإسرائيلي يبلغ تقريباً خمسة أضعاف المتوسط المرجح لدخل الفرد العربي. ويعكس ارتفاع مستوى معيشة الفرد الإسرائيلي نفسه في نواحي الحياة كافة، ولهذا، نجد فارقاً كبيراً بين الفرد الإسرائيلي والفرد العربي في مجالات استخدام الطاقة، والاتصالات، والمعلومات، وتتضح هذه الفوارق في الجدولين ٩ و١٠.

جدول ٨

حجم الاقتصاد الإسرائيلي قياساً بالبلاد العربية المجاورة (٢٠٠٨)

	إسرائيل	مصر	سورية	الأردن	لبنان
عدد السكان (بالملايين)	٧,٣	٨١,١	٢٠,٦	٥,٩	٤,٢
معدل نمو عدد السكان (٪)	١,٨	١,٨	٢,٥	٣,٢	٠,٧
الدخل القومي الإجمالي (بمليارات الدولارات)	٢٠٢,١	١٦٢,٣٠	٥٥,٢	٢١,٢	٢٩,٣
نصيب الفرد (بالدولارات)	٢٧,٦٥٢	١٩٩١	٢٦٨٢	٣٥٦٩	٦٩٧٨
الدخل القومي الإجمالي (بمليارات الدولارات الدولية)	٢٠٠,٦	٤٤٦,٠	٩٢,٤	٣٣,٨	٤٩,٢
معدل الفرد (بالدولار الدولي)	٢٧,٤٥٠	٥٤٧٠	٤٤٩٠	٥٧٢٠	١١,٧٥٠

المصدر: The World Bank, op. cit., 2009.

جدول ٩

متوسط استهلاك الطاقة لدى الفرد (٢٠٠٧)

	كيلوواط في الساعة (KWH)	نسبة خسارة النقل والتوزيع من الإنتاج (٪)
مصر	١٣٨٤	١٢
سورية	١٤٦٩	٢٤
لبنان	٢١٥٤	١٥
الأردن	١٩٥٦	٩
إسرائيل	٧٠٠٢	٣

المصدر: Ibid.

ومن أخطر الدلائل التي يشير إليها الجدول ١٠ هو موضوع الكومبيوتر الشخصي لأهميته بالنسبة إلى مستقبل انتقال المعلومات وزيادة كفاءة الإنتاج. فهو يبين أنه كان لدى كل ١٠٠٠ شخص في إسرائيل ٧٤١ جهاز كومبيوتر، في سنة ٢٠٠٤، بينما يصل المتوسط العربي المرجح إلى ٥٢ جهاز كومبيوتر فقط. وإذا ما استمرت هذه الفجوة، فإنها ستتسع في المستقبل بين الاقتصاد العربي واقتصاد إسرائيل بدلاً من أن تضيق.

جدول ١٠

اتصالات ومعلومات (٢٠٠٤)

	لكل ألف شخص					
	صحف يومية	تلفزة (٪)*	كومبيوتر	إنترنت	هاتف	
					ثابت	محمول
مصر	٣١	٩٥	٣٢	٥٤	١٠٥	١٣٠
سورية		٨٠	٣٢	٤٣	١٢٦	١٤٣
لبنان	٦٣	٩٣	١١٣	١٦٩	٢٥١	١٧٨
الأردن	٧٤	٧٩	٥٥	١١٠	١٢٦	١١٣
إسرائيل		٩٣	٧٤١	٤٧١	١٠٥٧	٤٤١

* نسبة الأُسر التي تملك تلفازاً.
المصدر: Ibid., 2007.

ب) البنية الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلي

توضح الجداول أدناه التطور الكبير الذي حدث في البنية الهيكلية للاقتصاد الإسرائيلي في ربع القرن الماضي، والذي جرى على ثلاثة محاور هي :

أولاً: تضاؤل أهمية الزراعة: وهو التطور الذي يرافق عادة التقدم الصناعي. فمن الملاحَظ تراجع أهمية القطاع الزراعي، وازدياد أهمية الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وفي العمالة وفي التصدير. فبينما كانت الزراعة تقدم للناتج المحلي الإجمالي ٦,١٪، وتستخدم من العمالة ٥,٧٪، وتساهم في ٩,٠٪ من الصادرات لسنة ١٩٨٠، أصبحت في سنة ٢٠٠٤ تساهم في مقدار ١,٧٪ فقط في الناتج المحلي الإجمالي، وتستخدم النسبة نفسها فقط من العمالة، وتشارك في ٣,٩٪ من الصادرات.

ثانياً: ازدياد أهمية قطاع الخدمات: في أواخر الثمانينيات، ازدادت أهمية قطاع الخدمات على حساب القطاعات الأُخرى، وهذا التطور يرافق، عادة، مرحلة متأخرة من

التقدم الاقتصادي. فبعد اكتمال التصنيع والانتقال إلى الصناعات ذات التكنولوجيا العالية، والاندماج في الأسواق العالمية وازدياد أهمية التصدير، تأخذ الخدمات المالية والتأمينية والمعلوماتية والتسويقية دوراً مهماً وضرورياً، وهو ما حدث في الاقتصاد الإسرائيلي، إذ أصبح قطاع الخدمات، في مطلع القرن الجديد، يساهم في أكثر من ثلاثة أرباع الناتج المحلي الإجمالي ويستخدم النسبة ذاتها تقريباً من اليد العاملة.

ثالثاً: نمو صناعات التكنولوجيا العالية: أمّا القطاع الصناعي فشهد تطوراً مهماً في الأعوام الماضية. وإذا أخذنا بتصنيف منظمة التجارة الدولية، فإن هذا القطاع يصنف إلى ثلاث فئات هي: صناعة التكنولوجيا العالية؛ صناعات مختلطة؛ صناعات تقليدية.[٢٠] ويشير الجدول ١٦ إلى زيادة أهمية صناعات التكنولوجيا العالية، إذ في حين كانت نسبة مساهمتها في الإنتاج الصناعي تبلغ ٣٨٪ سنة ١٩٩٠، أصبحت ٤٨٪ في سنة ٢٠٠٤، بينما تراجعت مساهمة الصناعات التقليدية في الفترة نفسها من ٣٥,٨٪ إلى ٣٠,٩٪.

جدول ١١

حصص القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي
(١٩٨٠-٢٠٠٤) (٪)

القطاع	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الزراعة	٦,١	٢,٣	١,٥	١,٧
الصناعة التحويلية	١٦,٨	٢١,٩	١٧,٦	١٤,٤
كهرباء ومياه ومنشآت	١٠,٦	٨,٧	٧,٠	٧,١
خدمات	٦٦,٥	٦٧,١	٧٤,٠	٧٦,٨

المصدر: Bank of Israel, op. cit., 2006.

جدول ١٢

حصص القطاعات الاقتصادية من العمالة
(١٩٨٠ - ٢٠٠٤) (٪)

القطاع	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الزراعة	٥,٧	٣,٩	١,٥	١,٧
الصناعة	٢٩,٥	٢٦,٤	٢٤,٦	٢١,٥
الخدمات	٦٤,٨	٦٩,٧	٧٤,٥	٧٦,٨

المصدر: Ibid., 2007.

(٢٠) تستخدم الأولى التكنولوجيا بشكل مكثف، والثانية بشكل متوسط، أمّا الأخيرة، فتستخدمها بشكل محدود.

جدول ١٣

حصص القطاعات الاقتصادية من الصادرات
(١٩٨٠-٢٠٠٤) (٪)

القطاع	١٩٨٠	١٩٩٠	١٩٩٨	٢٠٠٤
الزراعة	٩,٠	٧,٦	٤,٣	٣,٩
المعادن	١,٢	١,٥	١,٢	١,٣
الصناعة	٤٧,٤	٥٧,١	٦٧,٠	٧٤,٠
الخدمات	٤١,٩	٣٤,٠	٢٧,٢	٢٠,٨

المصدر:
World Trade Organization, *Trade Policy Review – Israel*, WT/TPR/58, 1999; WT/TPR/S/157/Rev.1, 2006.

جدول ١٤

التوزيع السلعي للصادرات الإسرائيلية
(١٩٩٠-٢٠٠٤) (٪)

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤
أطعمة	٨	٢,٦	٢,٩
مواد خام زراعية	٣	١,٢	١,٠
وقود	١	٠,٧	١,٣
معادن	٢	٠,٥	٠,٥
سلع صناعية	٨٧	٩٤,١	٩٤,٣

المصدر: Ibid.

جدول ١٥

التوزيع السلعي للواردات الإسرائيلية
(١٩٩٠-٢٠٠٤) (٪)

السنة	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤
الاطعمة	٨,٠	٥,٤	٦,١
مواد خام زراعية	٢,٠	١,٠	١,٠
وقود	٩,٠	١٠,٠	١١,٥
معادن	٣,٠	١,٩	١,٨
سلع صناعية	٧٧,٠	٨١,٣	٧٨,٩

المصدر: Ibid.

جدول ١٦

تطور بنية الصناعة الإسرائيلية
(١٩٩٠-٢٠٠٤) (٪)

السنة	١٩٩٠	١٩٩٧	٢٠٠٤
صناعات تقنية عالية (١)	٣٨	٤٣,٦	٤٨,٠
صناعات مختلطة (٢)	٢٣,٤	٢٢,٧	٢٠,٦
صناعات تقليدية (٣)	٣٥,٨	٣٢,٧	٣٠,٩

(١) تشمل صناعات التقنية العالية الكيماويات ومنتوجات النفط والأجهزة الإلكترونية والمحركات الكهربائية وأجهزة الاتصالات الإلكترونية ومعدات المواصلات.
(٢) تشمل الصناعات المختلطة الجواهر والمناجم والمقالع والمنتوجات المعدنية ومنتوجات البلاستيك والمطاط.
(٣) تشمل الصناعات التقليدية النسيج والثياب والطباعة والنشر والورق والطعام والشراب والدخان والأخشاب والجلود.

المصدر: Ibid., 1999; 2006.

ج) تكيف الاقتصاد الإسرائيلي وفق إطار العولمة والتقدم التكنولوجي

عكس التغيير الذي تم في هيكلة الاقتصاد الإسرائيلي، إلى جانب دينامية التطور والتقدم في الصناعة الإسرائيلية، جهود التكيف وفق مستجدات الاقتصاد العالمي. وتعلقت هذه المستجدات في عقد التسعينيات بمحورين: يتمثل الأول في ظاهرة العولمة التي تعني ازدياد اندماج الأسواق فيما بينها عن طريق رفع القيود الجمركية عن حركة التجارة بين البلاد المتعددة، وتقليص القيود على حركة رأس المال، وكذلك اتجاه عالمي نحو خفض دور الدولة في الاقتصاد، وإعطاء القطاع الخاص وحركة الاستثمارات الأجنبية مزيداً من الحرية. ويتمثل المحور الثاني في العملية السلمية في الشرق الأوسط، التي شهدت جهوداً حثيثة من الولايات المتحدة الأميركية لتطبيع علاقات إسرائيل الاقتصادية مع العالم العربي. وسنعرض في هذا القسم جهود التكيف الإسرائيلية وفق هذه المستجدات عبر سبعة عناوين هي: الخصخصة؛ تحرير التجارة الخارجية؛ العملية السلمية في الشرق الأوسط؛ التقدم العلمي وصناعة التكنولوجيا العالية؛ الصناعة الحربية؛ توزيع الدخل القومي والفساد.

(١) الخصخصة:

في أواخر ستينيات القرن الماضي، بدأت الحكومة الإسرائيلية عملية الخصخصة، أي بيع بعض المنشآت الاقتصادية التي يملكها القطاع العام للقطاع الخاص، وذلك

بعد أن أظهرت الضائقة الاقتصادية سنة ١٩٦٦ الضعف الذي يعانيه بعض مؤسسات القطاع العام، لكن ذلك كان على مستوى ضيق ومن دون أفق أيديولوجي. أمّا التزام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، سواء أكانت يسارية أم يمينية، موضوع خصخصة القطاع العام بشكل واسع، فقد بدأت منذ أواسط الثمانينيات، وذلك تمشياً مع أيديولوجيا تحرير الأسواق، والتزام برنامج الإصلاح الاقتصادي. وتشمل عملية الخصخصة في إسرائيل ثلاث مهمات متباينة وإن كانت مترابطة بعضها ببعض: تتمثل الأولى في بيع المنشآت الاقتصادية التي تملكها الحكومة، والتي كانت تشمل ١٢٪ من أكبر ١٠٠ شركة صناعية سنة ١٩٨٥. وتتمثل الثانية في تحديث وخصخصة الشركات التي تملكها الهستدروت، والتي كانت تشكل ٣٥٪ من أكبر ١٠٠ شركة صناعية في السنة نفسها. أمّا الثالثة، فتتمثل في خصخصة المصارف الخمسة الكبرى التي تهيمن على معظم النشاط المالي في إسرائيل، والتي أصبحت الحكومة تسيطر على نشاطاتها منذ سنة ١٩٨٣ بعد حدوث أزمة في القطاع المصرفي الإسرائيلي تدخلت في إثرها الحكومة ودفعت مليارات الدولارات لإنقاذ المصارف.

بالنسبة الى المهمتين الأولى والثانية، تم إنهاء احتكار القطاع العام، والسماح للقطاع الخاص بالعمل في مجالات كثيرة، كالطاقة والاتصالات والتعليم والصحة. وتمكنت الحكومة خلال عشر سنوات (١٩٨٦-١٩٩٦) من بيع ٦٨ شركة. أمّا الشركات الكبرى فلم تتمكن من بيعها، وذلك بسبب مجموعة عوامل، منها: كان الوزراء المسؤولون يعارضون أحياناً عملية البيع، كونها تفقدهم جزءاً مهماً من مصادر قوتهم؛ كانت اللجنة المالية في الكنيست، التي يجب أخذ موافقتها، تعارض عملية البيع أحياناً لأسباب استراتيجية (مثلاً، بالنسبة إلى الشركات التي تؤدي دوراً في استغلال الموارد الطبيعية)، وأحياناً أُخرى لأسباب أيديولوجية (لأن المشترين لم يظهروا تأييداً كافياً للأيديولوجيا الصهيونية). غير أن عملية الخصخصة عادت فتسارعت في الأعوام الأخيرة، ويقدر أنه حتى أواسط سنة ٢٠٠٥ تمت خصخصة ٨٩ شركة حكومية (بما فيها الشركات الـ ٦٨ المذكورة أعلاه)، ومن أهم الشركات التي لم تعد الحكومة تملكها هي: شركة الطيران «إل ـ عال»، وشركة الملاحة «زيم»، وشركة الاتصالات «بيزيك»، و«شركة الكهرباء الإسرائيلية»، وغيرها. وفي سنتي ٢٠٠٥ و٢٠٠٦ سارت إجراءات خصخصة منشآت تكرير النفط في حيفا وأسدود.

أمّا بالنسبة الى المهمة الثالثة، والمتعلقة بخصخصة قطاع المصارف، فهي عملية معقدة، وتسير ببطء، وذلك لأهمية ذلك القطاع في الاقتصاد الإسرائيلي. وتتألف السوق المالية في إسرائيل من ٢٤ مصرفاً تجارياً ومصرف استثماري وتسعة مصارف رهن عقاري ومؤسسات متخصصة أُخرى. وتتصف السوق بأن لدى خمسة مصارف كبرى حصة ٩٠٪ من النشاط المالي وهي: لئومي؛ هبوعاليم؛ إسرائيل ديسكاونت؛ همزراحي؛ فيرست إنترناشيونال. ويتركز ما بين ثلثي وثلاثة أرباع النشاط المالي كله في المصارف الثلاثة الأولى، وليس هناك اتفاق قومي على الصورة التي يجب أن يأخذها القطاع المصرفي في المستقبل. ففي أواسط التسعينيات، كان موقف البنك المركزي مغايراً لموقف وزارة المالية. كما أن بيع أسهم المصارف الإسرائيلية لا يبدو جذاباً بالنسبة إلى المستثمرين، وخصوصاً الأجانب، بسبب الوضع الخاص الذي تتصف به هذه المصارف، والذي يحول دون انتقال السيطرة على المصرف بمجرد انتقال ملكية أغلبية أسهمه.[٢١] ومع ذلك، فإن عملية خصخصة المصارف تسير ببطء، وإن كانت تسارعت بعد سنة ١٩٩٧، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق السلام مع الفلسطينيين.

(٢) تحرير التجارة الخارجية:

تؤدي التجارة الخارجية دوراً محورياً في الاقتصاد الإسرائيلي. فالصناعة الإسرائيلية تعتمد، بصورة رئيسية، على استيراد المواد الخام والسلع الوسيطة من الخارج . لذا، فهي بحاجة إلى صادرات كبيرة تؤمن لها نقداً أجنبياً لتسديد نفقات الاستيراد. وقد تبنت الدولة، منذ تأسيسها، سياسة دعم الصادرات بوسائل عديدة كانت تتماشى مع طبيعة كل مرحلة يمر بها الاقتصاد الإسرائيلي. ومن الممكن التمييز بين أربع مراحل متنوعة لسياسة إسرائيل التجارية كما يلي:

المرحلة الأولى: استمرت منذ تأسيس الدولة في سنة ١٩٤٨ حتى مطلع الستينيات، وكان الهدف الأول منها تشجيع الصناعات التي تنتج سلعاً تحل محل السلع المستوردة،

(٢١) لا تعطي قوانين المصارف الإسرائيلية حامل الأسهم قوة تصويت متلائمة مع عدد أسهمه. فمن يملك أغلبية الأسهم لا يملك أغلبية الأصوات عند اتخاذ قرارات تحتاج إلى تصويت. إذ إن معظم الأصوات يحتفظ به القانون لحاملي الأسهم المؤسسة (Founding Shares). فعلى سبيل المثال، إن صندوق الائتمان اليهودي للاستعمار (Jewish Colonial Trust) هو مؤسس بنك لئومي، ومع أنه كان لا يملك في أواسط التسعينيات، أكثر من ٢٪ من الأسهم، إلّا إن له الحق في ٧٥٪ من أسهم التصويت.

وقد اتبعت الدولة في هذه المرحلة كل أساليب حماية الصناعة الوطنية ودعم التصدير، من جمارك عالية على الاستيراد وحتى منع استيراد كثير من السلع التي يمكن إنتاجها محلياً.

المرحلة الثانية: امتدت من مطلع الستينيات حتى سنة ١٩٧٥، واتسمت بصفة التحرير الاسمي للتجارة، إذ أخذت الحكومة تسمح باستيراد العديد من السلع التي كان يمنع استيرادها في الفترة السابقة، لكن بعد فرض تعرفة جمركية عالية عليها، أمّا دعم التصدير، فقد اتخذ الأسلوب المباشر بتقديم الدعم المادي لصناعات التصدير.

المرحلة الثالثة: امتدت منذ سنة ١٩٧٥ حتى مطلع التسعينيات، وشهدت الانفتاح الحقيقي على الأسواق العالمية. وقد بدأت هذه المرحلة بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة مع المجموعة الأوروبية سنة ١٩٧٥. وبعد عشرة أعوام، وقّعت اتفاقية مماثلة مع الولايات المتحدة الأميركية، فكانت الأولى من نوعها التي تعقدها واشنطن مع دولة أجنبية، حتى إنها سبقت عقد اتفاقية مماثلة بين الولايات المتحدة وجارتها كندا. ومن جهة أُخرى، شهدت هذه المرحلة بداية الاهتمام بصناعات التصدير محركاً رئيسياً للنمو الاقتصادي.

المرحلة الرابعة: دُشنت سنة ١٩٩١ عندما قُلصت التعرفة الجمركية على البضائع كلها بشكل تصبح بعد خمسة أعوام ٨٪ من السعر فقط.

وعلى الرغم من كل ذلك فإن الدولة الإسرائيلية تقوم بحماية الصناعات المحلية من المنافسة الأجنبية عبر اتباع أساليب كثيرة تعرف بالعوائق غير الضريبية، وتشتمل على استعمال المقاييس والمعايير والمفاضلة في الضرائب وما يدعى مقاومة الإغراق (Antidumping)، وهو حق الدولة في منع بيع سلع أجنبية في أسواقها إذا كانت تباع بأسعار أقل من تكلفتها. ويتضح من الجدولين ١٧ و١٨ أن تجارة إسرائيل الخارجية هي في الدرجة الأولى مع أوروبا الغربية وأميركا الشمالية، مع ازدياد مطرد في الأعوام الأخيرة مع دول شرق آسيا.

من الممكن القول إن إسرائيل نجحت في دمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي. فحجم الصادرات الإسرائيلية في سنة ٢٠٠٤ بلغ ٤٢,٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي، كما أن التركيب السلعي للتجارة الإسرائيلية يعكس طبيعة الاقتصاد الصناعية. ففي حين شكلت السلع الصناعية ولا سيما سلع التكنولوجيا العالية معظم الصادرات، بلغت السلع الاستثمارية والمواد الخام أكثر من ٨٠٪ من الاستيراد في سنة ٢٠٠٤.

جدول ١٧

التوزيع الجغرافي للصادرات الإسرائيلية
(١٩٨٠-٢٠٠٤) (٪)

السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤
أوروبا*	٥٢,٣	٤١,٠	٣٣,٢	٣٦,٢
أميركا**	٢١,٦	٣٢,٣	٤١,٢	٣٩,١
آسيا	١١,٧	١٦,٤	١٨,٥	١٦,٤
بلاد أُخرى	١٤,٥	١٠,٢	٧,١	٨,٣

* تشمل كل دول أوروبا الشرقية والغربية.
** تشمل الولايات المتحدة وكندا وبلاد أميركا الجنوبية
المصدر: Ibid.

جدول ١٨

التوزيع الجغرافي للاستيراد الإسرائيلي
(١٩٨٠-٢٠٠٤)

السنة	١٩٨٠	١٩٩٠	٢٠٠٠	٢٠٠٤
أوروبا	٤٩,٧	٦١,٦	٥٣,٠	٥٣,٢
أميركا	٢٢,١	١٩,٩	٢٠,٥	١٦,٩
آسيا	٢,٥	٧,٠	١٤,٦	١٧,٤
بلاد أُخرى	٢٥,٨	١١,٤	١٢,٠	١٢,٥

المصدر: Ibid.

(٣) العملية السلمية في الشرق الأوسط:

قادت الولايات المتحدة مسيرة السلام التي انطلقت من مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ على أنها عملية لها **إطار** و**مضمون**: الإطار هو مقايضة الأرض بالسلام، وإنهاء حالة الصراع بين إسرائيل والبلاد العربية وإقامة علاقات طبيعية بينهما. والمضمون هو إقامة تعاون وتنسيق إسرائيلي ـ عربي في مجال التنمية الاقتصادية على مستوى إقليمي يمهد لدمج اقتصاد منطقة الشرق الأوسط في الاقتصاد العالمي، ويعمل على رفع المستوى الاقتصادي لشعوب المنطقة كافة.

وقد برز بعد ذلك توافق وتناغم بين الولايات المتحدة وإسرائيل، على أنه من الضروري قطع خطوات مهمة وأساسية على طريق صنع **المضمون** كي يتم التوصل إلى **الإطار** النهائي للسلام. وكانت حجة الطرفين تنطلق من المقولة بأن تحقيق سلام بين

إسرائيل وأي بلد عربي في الجوار يبقى عرضة للانتكاس ما دامت الأوضاع الاقتصادية في ذلك البلد العربي تعاني جرّاء أمراض التخلف الاقتصادي والفقر والبطالة، وهي أمور تشكل بيئة خصبة لنمو أفكار التطرف ومعاداة السلام. ومن ناحية أُخرى، أصر الطرفان على أن تذليل العقبات التي ما زالت تعترض عملية السلام لا يتم إلّا عن طريق ازدهار اقتصادي في المنطقة على أرضية التعاون العربي ـ الإسرائيلي، إذ إن السلام عندها يتوطد على الأرض الصلبة للمصالح المشتركة.

كان هذا التركيز على **المضمون** كطريق للوصول إلى **الإطار** وراء إصرار الولايات المتحدة وإسرائيل على تشكيل **مسار متعدد الأطراف** إلى جانب المسارات الثنائية بين الأخيرة وكل من سورية ولبنان والأردن وفلسطين. وأنيط بهذا المسار المتعدد البحث في خمسة موضوعات إقليمية تشكل الأمور الاقتصادية محور ثلاثة منها :التنمية الاقتصادية، والمياه، والبيئة. وبعد أسابيع من عقد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير وإسرائيل سنة ١٩٩٣، عقدت الولايات المتحدة مؤتمراً دولياً ضم ٤٢ دولة، أقر تقديم مساعدات مالية لإعادة إعمار اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة، وإنشاء إطار مؤسساتي لإيصال تلك المساعدات والإشراف على صرفها من خلال البنك الدولي.

وبعد توقيع معاهدة وادي عربة للسلام بين الأردن وإسرائيل سنة ١٩٩٤، شعرت الولايات المتحدة بأن السير في طريق خلق المضمون الاقتصادي لا يسير بالسرعة المطلوبة وفق أسلوب **المسار المتعدد الأطراف**، فعملت على تجاوزه واعتماد أسلوب آخر هو أسلوب القمم الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا (الدار البيضاء/ ١٩٩٤؛ عمّان/ ١٩٩٥؛ القاهرة/ ١٩٩٦؛ الدوحة/ ١٩٩٧). وكانت تلك المؤتمرات تظاهرات عالمية لم يسبق لها مثيل، إذ كان يجتمع فيها ملوك ورؤساء ووزراء ورجال أعمال وأكاديميون من دول العالم الصناعي المتقدم وإسرائيل والبلاد العربية وبلاد أُخرى كثيرة. وكان هدف الجميع إيجاد مناخ تعاون إسرائيلي ـ عربي يعمل على دمج أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في الأسواق العالمية. وأنشىء في تلك المؤتمرات إطار مؤسساتي للتعاون الاقتصادي الإقليمي على مستوى الحكومات والشعوب. فضم المستوى الأول لجنة مركزية تمثل الحكومات في المنطقة، وأمانة تنفيذية أنيطت بها مهمة تحديد مشاريع إقليمية قابلة للتنفيذ على مستوى المنطقة. أمّا المستوى الثاني فضم غرفة تجارية إقليمية، ومجلساً للأعمال التجارية، كما شُكل مجلس سياحة إقليمي، وجرى تبني فكرة تأسيس «بنك للتعاون والتنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

في أثناء ذلك، قامت مؤسسات دولية وأكاديمية في الولايات المتحدة وأوروبا والبلاد العربية وإسرائيل بعقد المؤتمرات وإعداد الدراسات التي تفحص الواقع الاقتصادي للدول العربية وإسرائيل، وتقترح رؤى وخططاً ومشاريع تهدف إلى إحداث تغيير نوعي في اقتصاد المنطقة يعتمد حرية التبادل التجاري، وحرية تنقل رؤوس الأموال، والتعاون على تشييد البنى التحتية في مجال الطاقة والمواصلات والاتصالات والبيئة، وإقامة المشاريع الصناعية المشتركة. وقد قام بتلخيص كل ذلك شمعون بيرس في كتابه المشهور «الشرق الأوسط الجديد» (*The New Middle East*).

ومنذ البداية، ظهر في الاهتمام الأميركي ـ الإسرائيلي بالمضمون الاقتصادي للعملية السلمية، تركيز خاص على ضرورة البدء بإقامة تكتل اقتصادي يُدمَج فيه اقتصاد كل من إسرائيل والأردن وفلسطين (في الضفة الغربية وقطاع غزة). ولقد بادرت مدرسة جون كنيدي في جامعة هارفرد إلى دعوة اقتصاديين أكاديميين من فلسطين والأردن وإسرائيل ليعملوا بإشراف اقتصاديين أميركيين على تحديد مستقبل التعاون الاقتصادي بين بلادهم. وعُقد هذا المؤتمر قبل توقيع اتفاق أوسلو، ثم اعتُمد بعد ذلك كثير من توصياته في الاتفاقية الاقتصادية بين إسرائيل ومنظمة التحرير التي وقِّعت في باريس سنة ١٩٩٤.[٢٢]

بعد اتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة، أخذ الحديث عن التكتل الاقتصادي الثلاثي (الأردن، فلسطين، إسرائيل) يأخذ طابعاً سياسياً، وبدأت الصحف الإسرائيلية تتحدث عن أنه سيشكل نواة «الشرق الأوسط الجديد»، وأن الفوائد الاقتصادية التي سيحققها ستعمل بؤرة جذب بالنسبة إلى البلاد العربية الأُخرى التي ما زالت مترددة في مواكبة مسيرة السلام والاندماج في النظام الاقتصادي الجديد. وفي مؤتمر قمة عمّان لسنة ١٩٩٥، كثر الحديث عن فلسطين كسنغافورة جديدة، وعن عمّان كمركز للشرق الأوسط الجديد، وعن الشرق الأوسط الجديد كتكتل اقتصادي شبيه بالاتحاد الأوروبي.

ومع مرور الأيام، اتضح بشكل لا يقبل الشك فيه أن هناك شيئاً جوهرياً وأساسياً تفتقر إليه مقولة المضمون الاقتصادي للعملية السلمية، ومقولة الشرق الأوسط الجديد، والتكتل الثلاثي، وبؤرة الجذب، وهو أن المواطن الفلسطيني، أو الأردني، لا يشعر بأي تحسن في وضعه الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فدخلُ المواطن الفلسطيني في الضفة والقطاع تراجع عما كان عليه قبل العملية السلمية، وازدادت معدلات البطالة وانتشار الفقر. فمعدل دخل الفرد الفلسطيني في الضفة والقطاع بالأسعار الحقيقية لسنة ١٩٩٨ هو

(٢٢) انظر: Fischer, op.cit.

أقل مما كان عليه سنة ١٩٩٤. كذلك، فان الضائقة الاقتصادية التي مر بها الأردن في أواخر الثمانينات وبعد حرب الخليج لم تتراجع بفعل فوائد السلام، وإنما على العكس، ازدادت إلى حدود كبيرة حتى وصلت في أواخر التسعينيات إلى بطالة تزيد على ٢٠٪، وتفاقم حجم الدين الخارجي لأكثر من ٧ مليارات دولار. وفي المقابل، شهد الاقتصاد الإسرائيلي بعد مسيرة السلام نمواً هائلاً أعاد إلى الأذهان النمو الذي مر به عقب تأسيس الدولة في الخمسينيات. ففي التسعينيات، وخصوصاً بعد توقيع اتفاق أوسلو، أخذ الاقتصاد الإسرائيلي ينمو بمعدل ٦٪ سنوياً، وبينما كان معدل دخل الفرد سنة ١٩٩٢ نحو ١٢,٠٠٠ دولار، أصبح في سنة ١٩٩٧ أكثر من ١٦,٠٠٠ دولار.

هذا التباين الهائل في نتائج اقتصاد السلام على الفلسطينيين والأردنيين من ناحية، وعلى إسرائيل من ناحية أُخرى، لم يكن هو الأمر المثير في الموضوع، لكن ما كان مثيراً في الواقع هو أن الفلسطينيين والأردنيين تصرفوا بعد اتفاق أوسلو ومعاهدة وادي عربة بروح الشرق الأوسط الجديد الذي دعت إليه إسرائيل، ووفق الاتفاقيات الاقتصادية التي أبرموها معها. وفي هذا السياق، أدلت الاقتصادية الإنكليزية، إيما مورفي، بالقول: «بينما فهم السياسيون العرب اقتصاد السلام في إطار التعاون الإقليمي بينهم وبين إسرائيل، كرس الإسرائيليون اقتصاد السلام ليمكّنهم من التقدم في طريق العولمة.»(٢٣)

كان من المتوقع وفق البروتوكول الاقتصادي بين إسرائيل ومنظمة التحرير سنة ١٩٩٤، واتفاقية التجارة والتعاون الاقتصادي بين الأردن وإسرائيل سنة ١٩٩٥، أن يتضاعف حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكل من فلسطين والأردن. لكن ما جرى هو العكس، فما زال حجم الاستيراد الفلسطيني من إسرائيل يزداد كما كان عليه الأمر في سنوات الاحتلال، أمّا التصدير الفلسطيني لإسرائيل فلم يطرأ عليه أي زيادة بعد سنوات السلام. ومن المفارقات الغريبة، أنه عندما كان شمعون بيرس يتحدث عن أهمية التبادل التجاري في الشرق الأوسط الجديد، كانت إسرائيل تقيم سداً عالياً على معبري بيت حانون وكرني بينها وبين غزة مجهزاً بالأجهزة الإلكترونية والكلاب البوليسية لوضع العراقيل أمام الصادرات الفلسطينية. وطبعاً، فوجئ الأردنيون وهم يرون إسرائيل ترفض

(٢٣) انظر:
Emma Murphy, «The Arab-Israeli Peace Process: Can the Region Benefit from the Economics of Globalization ?» in *Economic and Political Impediments to Middle East Peace*, edied by J.W.Wright and Laura Drake (New York: ST. Martin's Press, Inc., 2000).

فتح الأبواب أمام الصادرات الزراعية الأردنية بشكل معاكس للاتفاق الذي وقّعوه معها. وتتذرع إسرائيل، طبعاً، بأن العراقيل التي تضعها أمام الصادرات الفلسطينية تعود إلى اعتبارات أمنية، وأن رفضها للصادرات الأردنية يعود إلى مقاييس صحية. لكن الواقع يشير إلى أن الذريعتين وهميتين، على أساس أن العراقيل التي تضعها أمام الصادرات الفلسطينية انتقائية، فهي تسمح لشاحنة فيها مواد يحتاج إليها المنتج الإسرائيلي بالمرور عبر المعبر بسرعة. أمّا الشاحنات التي تشمل بضائع منافسة للبضائع الإسرائيلية، فإنها تضطر إلى الانتظار فترات طويلة. وأمّا المقاييس الصحية، فمن المعروف أن إسرائيل تستعملها لحماية المنتج الإسرائيلي، لا لحماية المستهلك الإسرائيلي.(٢٤)

وهنا يبرز السؤال المحوري وهو: لماذا قادت الولايات المتحدة وإسرائيل كل تلك التظاهرات العالمية (مؤتمرات القمم الاقتصادية)، وعقدت كل تلك المؤتمرات الأكاديمية، وأسست معاهد اقتصاد السلام إذا كانت إسرائيل غير مهتمة بالمضمون الاقتصادي للعملية السلمية؟ وما هو الهدف الحقيقي من وراء كل تلك المظاهر؟ لقد اتضح أن الهدف الحقيقي كان ما وصفته الصحافة الأميركية بأنه «إعادة تأهيل إسرائيل عالمياً»، وهو هدف يتطلب تحقيق أمرين: الأول، إنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل؛ والثاني، إشاعة جو يطمئن الشركات العالمية إلى أن السلام في الشرق الأوسط أصبح حقيقة لا رجوع عنها كي تُقبل على الاستثمار في إسرائيل. وقد تحقق هذا الهدف خلال ثلاثة أعوام تقريباً على محاور ثلاثة:

المحور الأول: إقامة إسرائيل علاقات دبلوماسية مع بلاد لم تكن تقيم علاقات معها بسبب الصراع العربي ـ الإسرائيلي. فخلال عام واحد بعد توقيع اتفاق أوسلو، أقامت إسرائيل علاقات دبلوماسية مع ٢٠ دولة، وكان واضحاً أنها تولي دول جنوب شرق آسيا اهتماماً خاصاً. فبينما كان حجم الصادرات الإسرائيلية إلى تلك البلاد لا يتجاوز ١٢٪ من مجموع حجم صادراتها لسنة ١٩٨٠، أصبح في أواخر التسعينيات يقارب ١٧٪.

المحور الثاني: فتح أسواق البلاد التي كانت تلتزم قوانين المقاطعة العربية لإسرائيل أمام البضائع الإسرائيلية. وبدأت هذه البلاد تقيم مع إسرائيل مشاريع مشتركة تتراوح ما بين صناعة الماكينات الزراعية وصناعة الأسلحة. كما أن الشركات الإسرائيلية أخذت تبيع أسهمها في أسواق الأسهم المحلية في تلك البلاد. وازداد حجم التبادل التجاري بين إسرائيل وكوريا الجنوبية نحو ٥٠٪ في السنوات ١٩٩٤ - ١٩٩٦ ، كما أصبحت

(٢٤) انظر:
N. Halvi, «International Trade,» A Paper Presented to the Conference on Sustaining Middle East Peace through Regional Cooperation,1994.

الصين مستورداً رئيسياً للسلاح والتكنولوجيا الاسرائيليين.

المحور الثالث: إقدام الشركات المتعددة الجنسية على الاستثمار في إسرائيل، الأمر الذي سيكون له أهمية كبيرة في الأمد البعيد. فمن المعروف أنه خلال السبعينيات والثمانينيات أقدمت إسرائيل على محاولات كثيرة (عقد مؤتمرات في إسرائيل لرجال الأعمال اليهود) من أجل إغراء رأس المال الأميركي والأوروبي للاستثمار فيها، لكنها لم تحقق أي فائدة، وذلك بسبب المقاطعة العربية لها وأوضاع عدم الاستقرار في المنطقة. وبعد سنة ١٩٩٤، تغير الوضع، فأتت الشركات العالمية إلى إسرائيل لأنها رأت في الاقتصاد الإسرائيلي شريكاً في التمويل والاستثمار والبحث العلمي. وهي لا تقيم مصانعها في إسرائيل من أجل السوق المحلية الإسرائيلية، لكن لأنها تتخذ من هذه السوق بوابة لأسواق الشرق الأقصى أولاً، ولأسواق الشرق الأوسط ثانياً. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن الشركات التالية قامت ببناء مصانع أو مراكز لها في إسرائيل بعد سنة ١٩٩٤: Intel; Motorola; Westinghouse; General Motors; Daimler Benz; Cablet; Wireless; Salmon Brothers; Siemens.

طبعاً، إن ما حققته إسرائيل من المسيرة السلمية كان متناسقاً ومتناغماً مع الهدف الأميركي الحقيقي من عملية السلام. فالسياسة الأميركية عملت، منذ أيام الرئيس جورج بوش الأب، على توطيد ما دعاه النظام العالمي الجديد، الذي يعتمد في الدرجة الأولى على عولمة الاقتصاد، وفتح الأسواق أمام الرأسمالية الأميركية، والذي يتطلب، بدوره، حل المشكلات الإقليمية كلها وإقامة أنظمة أمنية إقليمية تخضع للهيمنة الأميركية، وهو المعنى الحقيقي **للمضمون الاقتصادي** للعملية السلمية، أي تأهيل إسرائيل عالمياً كي تصبح المركز الرئيسي لاقتصاد العولمة في الشرق الأوسط. أمّا موضوع التكامل والاندماج الاقتصادي للمنطقة، فقد كان عملية تضليل.

حدث تغير كبير في الوضع بعد تعثر التسوية السلمية نتيجة عدم التزام الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة (١٩٩٦-٢٠٠٠) تنفيذ ما وقّعته من اتفاقات مع الفلسطينيين، وخصوصاً في موضوعي الانسحاب من الأراضي الفلسطينية وإطلاق المعتقلين. والأهم من كل ذلك، هو استمرار إسرائيل في مصادرة الأراضي الفلسطينية، وبناء المستعمرات اليهودية والطرق الالتفافية التي توصل تلك المستعمرات بعضها ببعض، وتمزق أوصال التواصل الجغرافي للضفة الغربية، ثم بنت الجدار العنصري الفاصل في الضفة. ونتيجة ذلك توقف العمل على الأطر التي انبثقت جميعها من مؤتمرات القمم الاقتصادية في

مجال التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والبلاد العربية. وبالتالي، جاءت انتفاضة الأقصى في أواخر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠، فاستعملت إسرائيل كل أساليب القمع لديها، واحتلت بدباباتها شوارع المدن والقرى والمخيمات، وفرضت منع التجول لأيام وأسابيع، حتى إن النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وغزة توقف كلياً فترات طويلة.

(٤) التقدم العلمي في إسرائيل:

حققت إسرائيل في نصف القرن الماضي إنجازات هائلة في مجالات التقدم العلمي والصناعي بشكل جعل منها مركزاً لتصدير بعض المنتوجات الصناعية ذات التكنولوجيا العالية، كما جعل من جامعاتها ومؤسسات البحث العلمي فيها مركزاً يتمتع بسمعة عالمية، وعلى اتصال دائم بأهم مراكز البحث العلمي في العالم. ويرجع الفضل في تحقيق هذه الإنجازات إلى أربعة عوامل مهمة مترابطة بعضها ببعض.

العامل الأول: هو النظام السياسي المبني على وجود سلطات ثلاث (تشريعية وتنفيذية وقضائية)، ولكل منها استقلالها التام وحرية ممارسة دورها بشكل كامل وفعال، وعلى وجود صحافة حرة ونقابات عمال مستقلة. فعمل ذلك كله على إيجاد جو من الحرية الكاملة لنشوء مؤسسات أكاديمية وعلمية تنبض بالحياة والنشاط وتحفز الإبداع والبحث والتطور.

العامل الثاني: هو وجود إجماع قومي على فرض أولويات الاهتمام برعاية رأس المال البشري وتطويره. فمنذ أن قامت إسرائيل والحكومات المتعاقبة تلتزم أولويات الاستثمار في رأس المال البشري في مجالات الصحة والتعليم والرعاية الاجتماعية. كما أن الحكومات المتعاقبة استمرت في إعطاء البحث العلمي أولوية مطلقة في مجالاته النظرية والتطبيقية كافة. ونتج من كل ذلك تقدم مستمر لليد العاملة في مجال اكتساب الخبرات وإتقان استعمال أساليب التكنولوجيا الحديثة. ويوضح الجدول ١٩ أن نسبة إنفاق اسرائيل على البحث العلمي من الناتج القومي الإجمالي هي أعلى نسبة في العالم. كما يبين الجدول ٢٠ التقدم المتسارع الذي حققته اليد العاملة بالنسبة إلى التأهيل العلمي، إذ يكفي أن نلاحظ أنه في سنة ١٩٨٧ كان عدد الذين أنهوا أكثر من ١٣ عاماً دراسياً هو أقل من ثلث عدد اليد العاملة، وأن عددهم أصبح أكثر من النصف في سنة ٢٠٠٥.

العامل الثالث: هو استمرار تدفق المهاجرين، وخصوصاً ما حدث في التسعينيات من القرن الماضي، فقد تم استيعاب مليون مهاجر من روسيا ذوي مستوى ثقافي أعلى من متوسط المستوى الثقافي في إسرائيل.

العامل الرابع: هو العلاقة الخاصة التي تربط إسرائيل بالولايات المتحدة الأميركية، وما ينتج منها من نقل أساليب التكنولوجيا الأميركية الحديثة إلى إسرائيل قبل أن تنتقل إلى أي بلد آخر، وكذلك قدرة الصناعات الإسرائيلية الحديثة على استعمال أساليب تكنولوجية تضمن وفورات الحجم الكبير، وذلك لقدرتها على النفاذ إلى السوق الأميركية الكبيرة.

تضافرت هذه العوامل بشكل جعلت من إسرائيل بلداً متقدماً جداً في مجالات العلوم التطبيقية. وكما يدل الجدول ٢٠، فإن اليد العاملة الإسرائيلية ذات تحصيل علمي عال وعلى المستوى العالمي. وأمّا التقدم التكنولوجي الذي حققته إسرائيل والذي، كما سنرى لاحقاً، جعل منها مركزاً ريادياً في بعض المنتوجات الصناعية الحديثة، فيعود إلى رعاية الدولة للبحث العلمي بما تقدمه من دعم للشركات التي تخصص جزءاً من نفقاتها للبحث والتطور، وكذلك لرعايتها البحث العلمي في الجامعات.

جدول ١٩

نسبة الإنفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٨)[٢٥]

البلد	النسبة المؤية من الناتج المحلي الإجمالي
إسرائيل	٤,٧٤
اليابان	٣,٤٥
كوريا الجنوبية	٢,٦٤
الولايات المتحدة	٢,٦٧
سنغافورة	٢,٦١
كندا	٢,٠٣
المملكة المتحدة	١,٨٤
الصين	١,٤٩
مصر	٠,٢٣

المصدر: The World Bank, op. cit., 2009.

جدول ٢٠

عدد الأعوام الدراسية لليد العاملة الإسرائيلية (١٩٨٧ -٢٠٠٥)(٪)

الأعوام الدراسية	١٩٨٧	١٩٩٥	٢٠٠٥
+١٦	١٥,٩	١٩,٤	٢٧,٥
١٣-١٥	١٦,٩	٢٢,١	٢٦,١
١١-١٢	٣٥,٩	٣٧,٠	٣٤,١
٠-١٠	٣١,٣	٢١,٢	١٢,٣

المصدر: Bank of Israel, op. cit., 2007.

(٢٥) للمقارنة انظر أعلاه: الجدول ١٢ في فصل التربية والتعليم والبحث العلمي.

(٥) صناعات التكنولوجيا العالية:

بالإضافة إلى البيئة الملائمة التي تتمتع بوجود يد عاملة ذات ثقافة عالية ومراكز بحث متقدمة، فإن نمو صناعة التكنولوجيا العالية في إسرائيل يعود إلى عاملين مهمين: يتمثل الأول في احتضان المؤسسة العسكرية لهذه الصناعة. فتاريخياً، نشأت أكثرية شركات التكنولوجيا العالية كشركات قطاع عام بإشراف وزارة الدفاع من أجل إنتاج أنظمة متطورة للسلاح. وفي السبعينيات والثمانينيات، تطورت الصناعة في أجواء ارتباطها بالمؤسسة العسكرية فيما عرف بالمجمع العسكري ـ الصناعي. ومن مميزات هذا المجمع أنه يشكل مجموعة ضغط قوية تعمل دائماً على تكييف سياسات الدولة الاقتصادية وفق مصالحها، كما تعمل على إيجاد أسواق جديدة لتصدير منتوجاتها. أمّا العامل الثاني، فيتمثل في الدعم الحكومي الذي رعى صناعات التكنولوجيا العالية عن طريق الدعم المباشر. وكمؤشر إلى ذلك، تم في أواخر الثمانينيات إنشاء وزارة العلوم والتكنولوجيا، واستحداث دائرة «العالِم الرئيسي» في وزارة الصناعة والتجارة. ومن أهم فروع الصناعة العالية، فرع صناعة المعدات الإلكترونية والكهربائية التي وصل إنتاجها في أواخر التسعينيات إلى نحو خمس إنتاج القطاع الصناعي. وفي مطلع القرن الحادي والعشرين، أصبحت صناعة الإلكترونيات أهم فرع في القطاع الصناعي، ونمت خلال الفترة ١٩٩٨ - ٢٠٠٤ بمعدل ٤,٩٪ سنوياً، وصدّرت في سنة ٢٠٠٤ نحو ٨٥٪ من إنتاجها. وتأخذ دول شرق آسيا المكان الأول في الصادرات الإلكترونية الإسرائيلية (٣٧٪)، تتبعها الولايات المتحدة الأميركية (٣٥٪)، ثم الدول الأوروبية (١٦٪). وأهم فروع صناعة الإلكترونيات هي:

- Fiber - optics
- Electro - Optic inspection system for printed circuit boards
- Thermal managing, night automated manufacturing system
- Electronic components
- Equipment for the semiconductor industry
- Industrial equipment
- General electronic equipment
- Electronic assembly services

كذلك أحرزت صناعة «البرمجيات» تقدماً كبيراً في إسرائيل مكنها من تبوء مكانة

قيادية في الأسواق العالمية، وخصوصاً بالنسبة إلى المنتوجات التالية:

- Data management software.
- Educational software
- Computer security systems

وعمل في صناعة الإلكترونيات والبرمجيات سنة ٢٠٠٤ نحو ٥٧,٠٠٠ موظف، منهم ٦٤٪ عالِم ومهندس وتقني. ويظهر الجدول ٢١ تطور النشاط الإنتاجي والتصديري لصناعة الإلكترونيات الإسرائيلية في السنوات الماضية. وتشير تقارير البنك المركزي الإسرائيلي إلى أن حصة إسرائيل في السوق الأميركية والأوروبية للتكنولوجيا العالية ارتفعت في سنة ٢٠٠٦ إلى ١,٢٪ بعد أن كانت ٠,٦٪ في سنة ١٩٩٥.[٢٦]

جدول ٢١

تطور صناعات المعدات الإلكترونية الإسرائيلية (١٩٩٨-٢٠٠٤)*

	١٩٩٨	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
الإنتاج الصناعي (نسبة التغير السنوي/ ٪)							
معدات الاتصالات الإلكترونية	١٠,٥	٨,٨	١٦,٠	(١٦,٨)	(١٤,٦)	(٨,٤)	٢١,٧
معدات كهربائية ومكونات إلكترونية	٣,٩	٨,٤	٤٣,١	(٩,٢)	(٨,١)	٤,١	٧,٢
محركات إلكترونية	١٠,٤	٠,١	٢,٠	(١٠,٩)	(٢,٧)	١,١	(٣,٠)
مجموع الصناعة التحويلية	٢,٨	١,٤	١٠,٠	(٥,٠)	(١,٩)	(٠,٣)	٦,٦
التصدير (نسبة التغيير السنوي/ ٪)							
معدات طبية وللاتصالات والتحكم	١٨,٨	١٧,٢	٣٩,٣	(١١,٢)	(١٨,٢)	٧,٢	٢٥,٢
مكونات إلكترونية	٧	٥,٤	١٥٨,١	(١٥,٧)	(٢١,٤)	(١٣,٥)	١١,٧
محركات إلكترونية	٢٢,٨	(٣,٥)	١٠,٠	٠,٧	٠,٢	(١٩,٧)	٣,٤
مجموع الصناعة التحويلية	١١,٦	٧,١	٣١,٦	(٤,٨)	(٥,٦)	٢,٢	٦,٩

* الأرقام بين قوسين هي أرقام سالبة.

المصدر: World Trade Organization, op. cit., 2006.

(٦) الصناعة الحربية:

(٢٦) انظر التقرير الشهري للبنك عن التطورات الاقتصادية (أيار/ مايو ٢٠٠٧).

يمكن القول إن الصناعة الحربية تطورت عبر مراحل ثلاث هي:

المرحلة الأولى: بدأت قبل إقامة الدولة. فبعد تأسيس الهاغاناه كمنظمة عسكرية يهودية في العشرينيات، أنشئ ما كان يعرف باسم الصناعات العسكرية الإسرائيلية (تاعس)، شركة مسؤولة عن صناعة السلاح. كما كانت دائرة المشتريات في الهاغاناه مسؤولة عن عملية الحصول على السلاح، سواء من فلسطين أو من الخارج.[٢٧] وكل ما قامت تاعس به في تلك الفترة هو تصنيع الأسلحة الخفيفة وفحص بعض الأجهزة الحربية البسيطة وتعديله. وبعد تأسيس الدولة، أخذت صناعة الأسلحة أولوية قومية عالية، وخصوصاً أنه كان هناك حاجة إلى إدخال تعديلات على الطائرات والدبابات المستوردة من الخارج لتكييفها وفق الحاجات المحلية المناخية والطوبوغرافية، وأيضاً وفق الدروس التي اكتسبها الجيش الإسرائيلي من الممارسة الفعلية.

المرحلة الثانية: تلت هذه المرحلة حرب ١٩٦٧. فبعد أن أوقفت فرنسا توريد الأسلحة إلى إسرائيل معاقبة لها على بدء العدوان على مصر، اتخذت الحكومة الإسرائيلية قراراً استراتيجياً بتوسيع صناعة الأسلحة في اتجاه تقليص حجم الاعتماد على مصادر خارجية، وذلك في ظل العلاقة الأميركية ـ الإسرائيلية الخاصة التي تطورت بصورة كبيرة بعد الحرب، وأصبحت فيها الولايات المتحدة المورد الرئيسي للأسلحة إلى إسرائيل. وكان من أهم نتائج هذا القرار الاستراتيجي إحداث تغييرات مهمة في أولويات التعليم والبحث العلمي والتخصصات التقنية الدقيقة. وفي تلك الفترة تم تدشين العمل لصنع الطائرة المقاتلة ـ قاذفة القنابل المعروفة باسم كفير، وكذلك صنع الدبابة مركافا. وشهد عقد السبعينيات توسعاً كبيراً في الصناعة الحربية، فبينما كان حجم مبيعات شركة الصناعات الجوية الإسرائيلية يبلغ ٤٠ مليون دولار سنة ١٩٦٨ أصبح ١٩٠ مليون دولار سنة ١٩٧٣.

المرحلة الثالثة: تلت هذه المرحلة حرب ١٩٧٣، إذ جرى تغير نوعي في صناعة الأسلحة. فبعد أن كانت صناعة تهتم بشكل رئيسي بتوفير الأسلحة للجيش الإسرائيلي، أصبحت بعد الحرب صناعة رئيسية تساهم مساهمة أساسية في حجم الصادرات الإسرائيلية. وتمكنت الصناعة الحربية الإسرائيلية من تحقيق هذه القفزة النوعية بواسطة

(٢٧) للاطلاع على نشأة المؤسسة العسكرية اليهودية في فلسطين، انظر: وليد الخالدي، «بناء الدولة اليهودية، ١٨٩٧-١٩٤٨: الأداة العسكرية»، «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩)، ص ٦٥-١٠٣.

المساعدات الأميركية الهائلة التي مكنتها من تخصيص موارد اقتصادية كبيرة للإنتاج الحربي، ومن الحصول على آخر تطورات التكنولوجيا الأميركية. كما أن سماح الولايات المتحدة لإسرائيل ببيع السلاح للجيش الأميركي، فتح أمامها أبواب التصدير إلى السوق الأميركية في البداية، وإلى أسواق دول حلف الناتو بعد ذلك.

وفي أواخر التسعينيات، احتلت صناعة الأسلحة مركزاً رئيسياً في تركيبة الاقتصاد الإسرائيلي، وأدت دوراً محورياً في رسم السياسات الإسرائيلية، سواء على صعيد التوجهات الاستراتيجية العسكرية، أو التوجهات الاقتصادية والعلاقات الدولية. ودعمت هذه الصناعة ترسانة عسكرية هائلة قدّر أنها تحوي ما بين ١٠٠ و٢٠٠ رأس نووي، والطائرات المقاتلة أف ١٥ وأف ١٦ المؤهلة لحمل رؤوس نووية استراتيجية صغيرة قادرة على ضرب أي منطقة في الشرق الأوسط. كما أنها صنّعت طائرات كفير المقاتلة، وأدخلت تعديلات مهمة على طائرات أف ١٦، وكذلك كل أنواع الصواريخ الحربية، أي أرض - أرض، وأرض - جو، وجو - جو، وبحر - جو، وتمكنت من تصنيع صاروخ حيتز (سهم) الذي يعترض الصواريخ المهاجمة ويحطمها. وعند نجاح استعمال هذا الصاروخ، فإنه سيكون الأول من نوعه، وسيحاول كثير من البلاد شراءه.

وتصنّع إسرائيل أيضاً كل أنواع الأجهزة الإلكترونية العسكرية، وأجهزة التشويش، وأنظمة توجيه الصواريخ، وأجهزة الرؤية الليلية، وأجهزة تكنولوجيا الليزر، وأجهزة سلامة النيران في الدبابات والطائرات. ومن أهم إنجازات صناعة الأسلحة الإسرائيلية، دبابة مركافا التي اكتسبت شهرة كبيرة.[(٢٨)] وبالإضافة إلى ما تقدم، فإن إسرائيل تصنّع قوارب بحرية حربية سريعة تسمى رِشِف تحمل صواريخ غبريئيل (بحر - بحر) في مقدمها، أو صواريخ هاربون في وسطها. كما تقوم بصنع أجهزة لاكتشاف الغواصات البحرية.

لا توجد أرقام موثوق بها عن حجم الصادرات الحربية الإسرائيلية. فهناك إجماع بين المراقبين والمعلقين على أن الأرقام الرسمية الإسرائيلية غير صحيحة. وتشير أكثر التقديرات إلى أن حجم الصادرات الحربية كان في نهاية الستينيات لا يزيد على ١٥-٣٠

(٢٨) تستعمل إسرائيل الآن الجيل الثالث والجيل الرابع من دبابة مركافا، وهي متطورة جداً. وكانت إسرائيل تدعي أن هذه الدبابة لا تحطَم، إلاّ إنه في حرب صيف سنة ٢٠٠٦ على لبنان، تمكنت المقاومة اللبنانية بقيادة حزب الله من تدمير أكثر من ٥٠ دبابة من مجموع ٤٠٠ مركافا شاركت في الهجوم الإسرائيلي. وتحدثت تقارير صحافية بعد ذلك عن قيام بعض الدول بإلغاء عقودها الموقعة مع إسرائيل لشراء الدبابة. وبعد ذلك عملت إسرائيل على تقوية وسائل حماية الدبابة.

مليون دولار سنوياً، وأنه ارتفع بعد ذلك بمعدل ٢٥٪ تقريباً في السنة ليصل إلى أكثر من مليار دولار في أواسط عقد الثمانينيات، وإلى نحو ٢ مليار دولار في أواخره، ثم وصل في التسعينيات إلى ما يقارب ٣ مليارات دولار، وأصبح يشكل نحو ٢٠٪ من مجموع الصادرات الإسرائيلية (ما عدا الألماس). وفي نهاية العقد الأول من القرن الحالي، بلغت الصادرات ٣,٥ مليارات دولار.[(٢٩)] وتقوم إسرائيل بتصدير الأسلحة بشكل رئيسي إلى الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية، كسويسرا وألمانيا وبلجيكا وهولندا، وإلى كثير من البلاد الإفريقية. وفي أواخر التسعينيات، أصبحت الصين من الأسواق المهمة التي تستورد الأسلحة من إسرائيل. كذلك تشكل تركيا سوقاً مهمة، وخصوصاً بعد أن تم توقيع اتفاق التعاون العسكري بين البلدين في شباط/ فبراير ١٩٩٦، وبعد أن بدأت إسرائيل تقوم بعمليات تحديث دبابات أم ٦٠ الأميركية التي يستعملها الجيش التركي. وفي الأعوام الأخيرة أخذت الهند تستورد من إسرائيل بعض أنظمة السلاح المتطورة.

(٧) توزيع الدخل القومي والفساد:

من الطبيعي أن يرافق التغيير الكبير الذي حدث في الاقتصاد السياسي للمجتمع الإسرائيلي ـ الانتقال من نظام الديمقراطية الاشتراكية إلى النظام الرأسمالي ـ تغير مهم في توزيع الدخل القومي لمصلحة رأس المال. وكان هذا التغيير في إسرائيل كبيراً وشاملاً بحكم أنه جرى في مناخ حركة العولمة المنحازة أصلاً إلى مصلحة رأس المال. وتدل المؤشرات كلها على أن الفئات الغنية في المجتمع الإسرائيلي حققت نمواً متسارعاً في دخلها على حساب الفئات الفقيرة. ويمكن رصد ثلاثة تطورات عملت على إحداث هذا التغيير في توزيع الدخل القومي:

أولاً: التغيير في السياسة الضرائبية الذي عمل على خفض نسبة الضرائب على أرباح الشركات. ففي سنة ١٩٨٦ كانت هذه النسبة تساوي ٦١٪ وأصبحت في سنة ٢٠٠٤ تساوي ٣٢٪ فقط.

ثانياً: الانحسار الكبير الذي حدث لنفوذ الهستدروت الاقتصادي والسياسي. فقد ضعفت قدرتها على التفاوض مع أرباب العمل من أجل رفع أجور العمال. ومن ناحية أُخرى، وضعت الدولة حداً للحماية الآلية من ارتفاع الأسعار والتي كان يتمتع بها العمال

(٢٩) انظر: http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/industry.htm

وذوو الدخل المحدود.

ثالثاً: التقليص الكبير فيما يتعلق بمصاريف الحماية الاجتماعية، وخصوصاً المساعدات المقدمة لكبار السن والأطفال والعاطلين عن العمل والنساء المسؤولات عن عائلاتهن.

نتيجة هذه التغييرات، انخفض الوزن النسبي لدخل الفئات الفقيرة وارتفع وزن دخل الفئات الغنية. ففي سنة ١٩٩٠ كان دخل أغنى ١٠٪ من السكان يساوي ٢٥٪ من الدخل القومي، وارتفع في سنة ٢٠٠٢ فأصبح ٣٠٪. من ناحية أُخرى، بينما كان معامل جيني بالنسبة إلى إسرائيل يساوي ٠,٤٩٨ في سنة ١٩٩٠، أصبح ٠,٥٢٨ في سنة ٢٠٠٢.[٣٠] وإذا نظرنا إلى وضع الدول الصناعية الغنية في العالم، نجد أن هناك دولة واحدة فقط يكون فيها توزيع الدخل أسوأ من إسرائيل.[٣١]

وعلى مستوى آخر، فإن استمرار إسرائيل في القمع الإنساني والاستغلال الاقتصادي للشعب الفلسطيني في مناخ التخلي عن نظام الديمقراطية الاشتراكية، وما رافقه من انحسار مفاهيم التضامن والتعاون المجتمعي، وسيادة مفاهيم الرأسمالية في التنافس، وأولوية المصلحة الفردية، والانفتاح على الأسواق العالمية، وثقافة الشركات متعددة الجنسية، أمور كلها أشاعت جواً من الفساد في مؤسسات القطاع العام، وفي ممارسات رجال الأعمال في القطاع الخاص. فبينما كان الشعور العام في العقود الثلاثة الأولى من عمر الدولة بأن الفساد في اسرائيل، كدولة ومجتمع، هو حالات فردية استثنائية نادرة، وبأن تصرفات الأغلبية من موظفي الدولة ومن رجال الأعمال هي تصرفات نظيفة وشفافة تصدر عن ثقافة الرواد المثالية، نجد أن الشعور العام في العقدين الماضيين انقلب كلياً وأصبح يشك في تصرفات كل مَن في يده قوة، سواء في الحكومة، أو في الشركات الكبيرة. ويعكس هذا الشعور واقعاً موضوعياً، إذ إن أخبار فضائح استغلال السلطة أصبحت أخباراً عادية تغطي صفحات الجرائد بشكل يومي.

(٣٠) مقياس جيني (Gini) يستعمل لقياس درجة عدالة توزيع الدخل القومي. والمقياس يتراوح بين الصفر والواحد. الصفر يشير إلى المساواة المطلقة في توزيع الدخل، والواحد يشير إلى الظلم والإجحاف وعدم المساواة.

(٣١) انظر: Yoav Peled, «Profits or Glory,» *New Left Review* (29 September/October 2004).

جدول ٢٢

الفساد (٢٠٠٦-٢٠٠٩)*

البلد	٢٠٠٦	٢٠٠٩
فنلندا	٩,٦ (١)	٨,٩ (٦)
كندا	٨,٥ (١٤)	٨,٧ (٨)
الولايات المتحدة	٧,٣ (٢٠)	٧,٥ (١٩)
الإمارات العربية المتحدة	٦,٢ (٣١)	٦,٥ (٣٠)
قطر	٦,٠ (٣٣)	٧,٠ (٢٢)
إسرائيل	٥,٩ (٣٤)	٦,١ (٣٢)
مصر	٣,٣ (٧٠)	٢,٨ (١١١)
العراق	١,٩ (١٦٠)	١,٥ (١٧٦)

* يتراوح المقياس بين عشرة وصفر، وتدل علامة عشرة على عدم وجود فساد، ويشير الرقم بين قوسين إلى ترتيب البلد.

المصدر: Transparency International, *Annual Report, 2006; 2009.*

فعلى سبيل المثال لا الحصر، حقق المدعي العام مع رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير العدل، في سنة ٢٠٠٦، في تهم فضائح جنسية ومالية. وفي سنة ٢٠١٠ أيضاً حقق مع وزير الخارجية ومع رئيس حكومة سابق في تهم الفساد واستغلال النفوذ. ويشير الجدول ٢٢ إلى أن إسرائيل تحتل المركز الثاني والثلاثين بين ١٧٦ دولة في مقياس تفشي الفساد الذي تعده موسسة الشفافية العالمية. ويعني هذا أن ترتيب إسرائيل يأتي بعد الدول الصناعية الغنية وبعد بعض دول العالم الثالث. وفي هذا المجال يجب الإشارة إلى أن النظام السياسي في إسرائيل يتمتع بفصل حقيقي للسلطات، إذ يتمتع القضاء باستقلال كامل يسمح بملاحقة الفاسدين ومحاكمتهم حتى لو كانوا في مراكز حكومية رفيعة المستوى.

المراجع

أولاً: باللغة العربية

- الخالدي، وليد. «بناء الدولة اليهودية، ١٨٩٧-١٩٤٨: الأداة العسكرية». «مجلة الدراسات الفلسطينية»، العدد ٣٩ (صيف ١٩٩٩).
- صايغ، يوسف عبد الله. «الاقتصاد الإسرائيلي». بيروت: مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٦.

ثانياً: باللغة الإنكليزية

- Aharoni, Yair. *The Israeli Economy: Dreams and Reality*. London: Routledge, 1991.
- Bank of Israel. *Annual Report, 2006; 2007; 2009.*
- Farsoun, Samih with Christina E. Zacharia. *Palestine and the Palestinians.* New York: Westview Press, 1997.
- Fischer, Stanley et al, eds. *Securing Peace in the Middle East: Project on Economic Transition.* Cambridge, Mass.: MIT Press, 1994.
- Hadawi, Sami. *Bitter Harvest: Palestine between 1914-1979.* New York: The Caravan Books, 1979.
- ——— and Atif Kubursi. *Palestinians Rights and Losses in 1948: A Comprehensive Study*. London: Saqi books, 1988.
- Halvi, N. «International Trade.» A Paper Presented to the Conference on Sustaining Middle East Peace through Regional Cooperation, 1994.
- Hamed, O. and R. Shaban. «One - Sided Customs and Monetary Union: The Case of the West Bank and Gaza Strip under Israeli Occupation.» In *The Economics of Middle East Peace*. Edited by Stanley Fischer, D. Rodrik and E. Tuma. Cambridge, Mass.: MIT Press, 1993.
- Israel Central Bureau of Statistics. *Statistical Abstract of Israel. 2005; 2007; 2010.*
- Khalidi, Walid, ed. *From Haven to Conquest*. Beirut: Institute for Palestine Studies, 1971.
- Kimmerling, Baruch. *Zionism and Economy.* Cambridge, Mass.: Schenkman Publishing Company, 1983.

- Lewis, Frank. «Agriculture Property and the 1948 Palestinian Refugees: Assessing the Losses.» *Explorations in Economic History*, vol. 33 (1996).
- Metzer, Jacob. *The Divided Economy of Mandatory Palestine.* Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
- Murphy, Emma. «The Arab-Israeli Peace Process: Can the Region Benefit from the Economics of Globalization ?» In *Economic and Political Impediments to Middle East Peace.* Edited by J.W.Wright and Laura Drake. New York: ST. Martin's Press, Inc., 2000.
- Peled, Yoav. «Profits or Glory.» *New Left Review* (29 September/October 2004).
- Sachar, Howard. *A History of Israel: From the Rise of Zionism to our Time*. New York: Alfred A. Knopf, 1982.
- Shafir, Gershon. *Land, Labor and the Origins of the Israeli-Palestinian Conflict, 1882-1914*. Cambridge: Cambridge University Press, 1989.
- Shalev, Michael. *Labor and the Political Economy of Israel*. Oxford: Oxford University Press, 1992.
- Sharkansky, Ira. *The Political Economy of Israel.* New Brunswick, N.J.: Transaction Books, 1987.
- The World Bank, *World Development Indicators, 2007; 2009; 2010.*
- Transparency International. *Annual Report, 2006; 2009*. Berlin.
- United Nations. UN Document A/AC.25/W.81/Rev.2, Annex 5, dated 2 October 1961.
- *Village Statistics, 1945: A Classification of Land and Area Ownership in Palestine.* With Explanatory Notes by Sami Hadawi. Beirut: Research Center, Palestine Liberation Organization, 1970.
- World Trade Organization. *Trade Policy Review – Israel*, WT/TPR/58, 1999; WT/TPR/S/157/Rev.1, 2006.
- Zureik, Elia. *The Palestinians in Israel: A Study in Internal Colonialism.* London: Routledge & Kegan Paul, 1979.

الفصل العاشر

المؤسّسة الأمنيّة والعسكريّة

عوض منصور

مقدمة

دخلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية القرن الحادي والعشرين وهي تواجه معضلة عالقة: كيف تبني قوة قادرة على التعامل مع تحديات أمنية حالية ومستقبلية في آن واحد، وكيف تحافظ على جهوزيتها من حيث الإمكانات والتشكيلة لمواجهة جميع ما تراه من تهديدات.[١] غير أن الحرب على لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦، والحرب على غزة في شتاء سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، أظهرتا أن الكيان الإسرائيلي لم يحسن التكيف وفق الوقائع الجديدة في البيئة الاستراتيجية التي تواجهه. ووفق بعض المحللين الإسرائيليين، يمر هذا الكيان بأزمة لم يسبق لها مثيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي.[٢] لذا، عدا الاهتمام الأميركي، فإن هذه المرحلة الحرجة تحظى باهتمام أوروبي أيضاً، كما بدا واضحاً في الترتيبات الأمنية الدولية في الجنوب اللبناني وفي عرض البحر الأبيض المتوسط في إثر حرب سنة ٢٠٠٦، والتفاف ستة زعماء من الدول الأوروبية حول رئيس الحكومة الإسرائيلية، إيهود أولمرت، خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في ١٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩ بعد إعلان وقف إطلاق النار على غزة. وكما يشير التقرير المرحلي للجنة فينوغراد التي كُلفت مراجعة الأداء السياسي والعسكري الإسرائيلي خلال الحرب على لبنان، فإن القضايا التي أثارتها الحرب تمس وجود الدولة، وتتطلب مشاركة جميع مكوناتها، وخصوصاً المجتمع، لاجتياز الأزمة التي نتجت منها.[٣] وقد انعكس هذا في التحول في العقيدة القتالية لدى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بشأن تحديد الدور الواقع على كاهلها من أجل استرجاع هيبتها على المستويين المحلي والإقليمي.[٤]

يهدف هذا الفصل إلى التعريف بالمؤسسة الأمنية والعسكرية الإسرائيلية من خلال عرض وتشخيص وضع إسرائيل الاستراتيجي ومفهومها للأمن القومي والفرضيات الأمنية

---

(١) Shaul Mofaz, «The IDF toward the Year 2000,» *Strategic Assessment*, vol. 2, no. 2 (October 1999).

(٢) Yair Sheleg, «An Endangered State,» *Ha'aretz*, 3 /9 /2006.

(٣) «Summary of the Winograd Committee Interim Report» (hereinafter «Winograd Report»), *Jerusalem Post*, 30/4/2007, points nos. 4, 19.

(٤) The Public Committee Against Torture in Israel (PCATI), *No Second Thoughts: The Changes in the Israeli Defense Forces' Combat Doctrine in Light of «Operation Cast Lead»* (Jerusalem: PCATI, November 2009).

للمؤسسة العسكرية، والعلاقات العسكرية المدنية. كما يتناول المعلومات عن المؤسسة العسكرية والأمنية وفروعها، والتحديات للردع الإسرائيلي، والعلاقات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية في الخارج، وأخيراً يتطرق إلى بعض نقاط الضعف والقوة.

أولاً: الوضع الاستراتيجي العام

كشف التقرير المرحلي للجنة فينوغراد في أواخر نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ عن ظواهر معضلة استراتيجية يواجهها مشروع الدولة الصهيونية، وهي أن الانهماك في حرب مستديمة ضد السكان الأصليين الفلسطينيين للسيطرة على أرض فلسطين وتحويلها إلى «موطن صهيوني»، تختلف استراتيجياً عن حربها على الحدود، وأن احتلال الأراضي الفلسطينية أحدث تأكلاً مزمناً وممتداً في أداء المؤسسة الأمنية، بحيث لا يصلح استخدام الجيش في الحرب الأولى (صراع استعماري بشأن فلسطين لإقامة الموطن الصهيوني) للتوصل إلى حسم عسكري في الحرب الثانية (حفاظ على أمن الحدود).(٥) لذا، وبعد ستة عقود من إقامة الدولة، فإن المشروع الصهيوني(٦) واجه خيارين: يتمثل الأول في محاولة الخروج من مرحلة حسم صنع الوجود، على غرار نماذج مشاريع استعمارية استيطانية أُخرى، وذلك من خلال تواصل التطهير العرقي للفلسطينيين والحصول على اعتراف إقليمي بوجود هذا الكيان كـ «أمر واقع»، الأمر الذي يشكل تغافلاً عن مصير نماذج مماثلة لم تستطع حسم هذه المرحلة وانتهت بالفشل، مثل نظام روديسيا/ زيمبابوي، ونظام الأبارتهايد العنصري

(٥) Aluf Benn, «A Very, Very Painful Response,» *Ha'aretz Week's End*, 4/5/ 2007; Uzi Benziman, «Planning the Previous War,» *Ha'aretz*, 9/5/2007; Gideon Levy, «Being Killed Without Knowing Why,» *Ha'aretz*, 1/4/2007; Ze'ev Schiff, «The Conspicuously Absent Issue,» *Ha'aretz*, 4/5/2007.

(٦) Gabriel Kolko, «Israel's Last Chance,» *The Jewish Institute for National Security Affairs*, 17/3/2007;

عن المشروع الصهيوني الاستعماري الاستيطاني، راجع:

Maxime Rodinson, *Israel: A Colonial Settler State* (New York: Monad, 1973); Lorenzo Veracini, *Israel and Settler Society* (London: Pluto Press, 2006), pp. 1-2; Jonathan Cook, *Disappearing Palestine: Israel's Experiments in Human Despair* (London & New York: Zed Books, 2008), p. 198;

وعن تعريف الدولة الاستعمارية الاستيطانية ومختلف مراحلها وكيف تختلف عن الاستعمار، راجع:

Ronald Weitzer, *Transforming Settler States: Communal Conflict and Internal Security in Northern Ireland and Zimbabwe* (Berkeley: University of California Press, 1990), chapter 2, «The Pillars of Settler Rule,» pp. 24-41.

في جنوب إفريقيا، وإيرلندا الشمالية. وينطوي الخيار الثاني على استباق الفشل بالتخلي عن المشروع الصهيوني والتوصل إلى شراكة في الحكم مع الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين، كما جرى في جنوب إفريقيا سنة ١٩٩٤، وفي إيرلندا الشمالية في أيار/ مايو ٢٠٠٧. ويتطلب الخيار الأول محاسبة داخلية للمؤسستين العسكرية والسياسية بسبب عدم قدرتهما على تحقيق «حسم استراتيجي» في الصراع مع الفلسطينيين منذ سنة ١٩٤٨، وعلى إيصال المجتمع الصهيوني إلى العيش «الطبيعي» في الإقليم كباقي مجتمعات دول أُخرى بعد سبع حروب. وأمّا الخيار الثاني فيتطلب تحولاً جذرياً في نظام الحكم الإسرائيلي ومجتمعه بحيث يتخلى عن الصهيونية،(٧) و/ أو ضغطاً خارجياً غير مسبوق لتوصيل المشروع نفسه إلى الانهيار. وبعد حرب لبنان سنة ٢٠٠٦، اتبعت إسرائيل توجهاً آخر هو محاولة التحايل على المشكلة،(٨) أي إيجاد سبل أُخرى لتحقيق الهدف من دون مراجعة جدوى تحقيق الهدف نفسه وثمنه، وهو ما يشير إلى استمرارية في اتباع الخيار الأول.

تُعتبر إسرائيل «دولة وضع راهن»(٩) تعتمد على السياق الجيو ـ استراتيجي الذي تشكل خلال حرب ١٩٤٨ حين أعلنت الحركة الصهيونية قيام الدولة الصهيونية على جزء من أرض فلسطين، والقبول الدولي الذي لحق هذا، بالإضافة إلى «الأمر الواقع» الذي فُرض على الإقليم جرّاء اتفاقيات الهدنة مع دول الجبهة عند انتهاء الحرب.(١٠) هذه الحالة تختلف عن دول أنشأتها شعوبها على مواقعها الجغرافية الأصلية، فهي الدولة الوحيدة في العالم التي يعتبر جيرانها أن وجودها غير شرعي وغريب في المنطقة(١١) كما أنها الوحيدة التي يُطرح بقاؤها للنقاش في الإعلام.(١٢) لذا، فإن استمرارية «الوضع

(٧) Uri Davis, *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within* (South Africa: Media Review Press, 2003).

(٨) Yair Lapid, «The Era of Miracles is Over,» *Ynetnews*, 9 /5 /2007.

(٩) Avi Kobe, «Israeli War Objectives into an Era of Negativism,» in *Israel's National Security Towards the 21st Century*, edited by Uri Bar-Joseph (London: Frank Cass, 2001), pp. 176, 183;

وعن مفهوم «دولة وضع راهن»، راجع:

Emanuel Wald, *The Wald Report: The Decline of Israeli National Security Since 1967.* (Boulder, Colorado: Westview Press, 1987, 1992), pp. 206-208.

(١٠) Ibid., p.14.

(١١) Jonathan Spyer, «The Impact of the Iraq War on Israel's National Security Conception,» *Middle East Review of International Affairs* (*MERIA*), vol. 9, no. 4 (December 2005).

(١٢) Sheleg, op. cit.

الراهن» الناتج من حرب ١٩٤٨ يعتمد على الحفاظ على الردع وعلى اللاتوازن في القوة لمصلحتها في المنطقة. وبالتالي، فإن أي توجهات إصلاحية سياسية في دول المنطقة التي ربما تؤدي إلى تشكيك في هذا «الأمر الواقع» الذي حدث في سنة ١٩٤٨[١٣] قد تؤثر في هذا السياق الجيو ـ استراتيجي، ولا بد من أن تُقرأ كتهديدات أمنية من الطراز الذي يمس ديمومة الكيان الصهيوني. ويحاول الكيان الصهيوني إذ ذاك التوصل إلى حالة «تعايش»[١٤] مع الدول في الجوار ليضمن وجوده في المنطقة على الرغم من تقلبات النظم السياسية. وفي الحالات التي يشعر هذا الكيان بأنه أصبح من الصعب الحفاظ على ردعه، وبالتالي الحفاظ على «الوضع الراهن»، فإنه يفتعل تعديلاً في المناخ الجيو ـ استراتيجي لصنع «وضع راهن جديد»[١٥] يعيد فيه احتكاره للردع، ويحافظ على تواصل وجوده في المنطقة. وقد انعكس عدم ثقة الدولة الصهيونية بأن وجودها حُسم نهائياً على مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي ضمناً، فتم ربط حالة الوجود بتوجب الدفاع «عن كل شيء من أي شيء.»[١٦] وقد خلق عامل «الدفاع عن كل شيء من أي شيء» إشكالية أُخرى هي «عدم اليقين بالأمن القومي» الذي يتمثل في عدم القدرة على التالي: قراءة المتغيرات وتشخيص الخصم وتحديد هويته وأهدافه وقدراته وتوقيت بروز تهديداته؛ تحديد ما قد يترتب على التهديدات من متطلبات للرد عليها؛ تحديد معنى النصر بعد المواجهة العسكرية.[١٧] لقد انحصر معنى «كل شيء» في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي في التهديدات التي قد تأتي من الدول فقط، إذ كما يشير التقرير المرحلي للجنة فينوغراد، ساد الاعتقاد أن المواجهة مع عناصر غير الدول لا تؤدي إلى حروب ولا إلى أزمة وجود،[١٨] الأمر الذي زاد في صعوبة تحديد كيفية توزيع موارد الدولة،

(١٣) Uri Bar-Joseph, «Introduction.» in *Israel's National Security Towards the 21st Century*, edited by Uri Bar-Joseph (London: Frank Cass, 2001), p. 2.

(١٤) Henry Kissinger, *Diplomacy* (New York: Simon and Schuster, 1995), p. 527.

(١٥) هذا التآكل في الوضع الراهن كان عاملاً في حروب ١٩٥٦ و١٩٦٧ و١٩٨٢. وبعد الاندحار من الجنوب اللبناني في سنة ٢٠٠٠، وعدم التوصل إلى حسم استراتيجي من خلال المفاوضات مع الفلسطينيين، راجع:
Zaki Shalom and Yoaz Hendel, «Conceptual Flaws on the Road to the Second Lebanon War,» *Strategic Assessment*, vol. 10, no. 1 (June 2007).

(١٦) Wald, op. cit., p. 243.

(١٧) Emily Goldman, «New Threats, New Identities and New Ways of War: The Sources of Change in National Security Doctrine,» in Bar-Joseph, ed., op. cit., p. 44.

(١٨) «Winograd Report,» op. cit., points nos. 19-20.

وكذلك تحديد تحالفاتها. ونجد أنه من أساسيات العقيدة الأمنية الإسرائيلية توفر رعاية دولة عظمى تساندها في الحفاظ على «الوضع الراهن» وعند صنع «وضع راهن جديد».[١٩]

خرجت إسرائيل من حرب ١٩٤٨ باتفاقيات الهدنة مع الدول العربية المجاورة، والتي تحولت بعد عقود إلى تسويات على جبهتين: المصرية في سنة ١٩٧٩، والأردنية في سنة ١٩٩٤. إلّا إن ثلاث جبهات عالقة رافقت العبور إلى القرن الحادي والعشرين هي: الجبهة الداخلية مع الفلسطينيين، والجبهة الشمالية مع لبنان، والجبهة الشمالية الشرقية مع سورية. والملاحَظ أن الجبهتين الأولى والثانية مرتبطتان بخصمين ليسا دولتين، الأمر الذي كان له تداعيات على أداء المؤسسة الأمنية والعسكرية في مواجهة تحدياتها في مستهل القرن الحالي.

ثانياً: مفهوم الأمن القومي والتحديات

يعرض هذا القسم مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي لدى محللين إسرائيليين ويقارنه بالتحديات المستجدة في السنوات الأخيرة. وتكشف المفارقة بين المفهوم والتحديات بعض الفرضيات عن الحرب نفسها، وفي قراءات البيئة الاستراتيجية، ومكانة أسلحة الدمار الشامل ودورها في العقيدة العسكرية. وتتأكد الحاجة إلى هذا العرض بسبب تباين إسرائيلي في التوفيق بين مفهوم الأمن والمستجدات في البيئة الاستراتيجية، كما بدا واضحاً إلى حد ما في التعامل مع انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠)، وواضحاً كل الوضوح في الحرب على لبنان (٢٠٠٦)، ومن ثم في الحرب على غزة (٢٠٠٨/ ٢٠٠٩).

أ) مفهوم الأمن القومي وفق محللين إسرائيليين

تعرّف عقيدة الأمن القومي بصورة عامة بأنها مجمل السياسات العسكرية والدبلوماسية والاجتماعية التي غرضها حماية وتصنيف وخدمة مصالح أمن الدولة القومي.[٢٠] وفي الحالة الإسرائيلية، هنالك درجة من البراغماتية في تحديد ماهية الأمن القومي ومفاهيمه، تؤدي إلى مرونة في التصرف المتعلق بشؤون الأمن، لكنها تؤدي أيضاً إلى غياب عقيدة أمنية

(١٩) David Rodman, «Israel's National Security Doctrine: An Introductory Overview,» *MERIA*, vol. 5, no.3 (September 2001).

(٢٠) Ibid.

قومية متماسكة ومترابطة منطقياً تخضع لمراجعة دورية وفق أحكام دستورية.[٢١] ويمكن تقسيم العوامل التي تحويها «العقيدة الأمنية القومية»، بحسب المحللين الإسرائيليين، إلى قيود وردود عليها. فالقيود هي: الموقع الجغرافي، ومحدودية القدرة البشرية، والتهديدات التقليدية في مقابل التهديدات غير التقليدية، واعتبارات مجتمعية. أمّا الردود عليها فهي: الردع، ورعاية قوة عظمى، وحرب مناورة هجومية، والنوع في مقابل الكم، والاعتماد على المبادرة الذاتية.

منذ سنة ٢٠٠٠، برز قيدان آخران هما تهديد الوجود، و«عقيدة الأمن القومي ذاتها»،[٢٢] اللذان لم يكونا يعتبران هكذا في السابق، لكن فرضا نفسيهما في ظل انتفاضة الأقصى وبقيا من دون ردود، لأنه لا يوجد إقرار رسمي بهما. فالاعتراف بهما يستوجب، كنتيجة، إعادة تعبئة المجتمع الإسرائيلي بشأن أيديولوجيا موحدة، وإعادة هيكلة المؤسسة الأمنية الإسرائيلية وعلاقتها بالقيادة السياسية.

ان «الدفاع عن كل شيء من أي شيء» في مفهوم الأمن القومي الإسرائيلي، والذي ولّد «الأمن القومي الغامض»، أحدث أيضاً استقراءات بدلاً من قراءات للبيئة الاستراتيجية. فيتم، مثلاً، اعتبار أن صراعاً مع خصم معين حسم لمصلحة الجهة الإسرائيلية، كما حدث بالنسبة إلى الجبهة الشمالية بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في سنة ٢٠٠٠، ثم تعود الجبهة فتسخن وتُجر إلى حرب كما حدث في صيف سنة ٢٠٠٦. وحتى عند بروز تحذيرات مسبقة، فإنه يتم تغافلها في هذا الإرباك في المفاهيم كما جرى قبل أشهر من الحرب المذكورة، عندما أعرب رئيس لجنة الأمن الإسرائيلي السابق، يوفال شتاينيتس، عن حاجة المؤسسة الأمنية إلى إعادة تقويم فرضياتها المتعلقة بمفهوم الأمن وقوتها العسكرية.[٢٣]

(١) القيود الضاغطة على مفهوم الأمن الإسرائيلي:

أ ـ الموقع الجغرافي: غياب العمق الاستراتيجي

أثر هذا العامل محورياً في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، ويمكن تقسيمه إلى مرحلتين: قبل سنة ١٩٦٧ وبعدها. فقد خرجت الدولة الصهيونية من حرب ١٩٤٨ بحدود من الصعب

(٢١) Stuart Cohen, «An Exchange on Israel's Security Doctrine,» *MERIA*, vol. 5, no. 4 (December 2001).

(٢٢) Goldman, op. cit., p. 50.

(٢٣) Ari Shavit, «We Could Lose the Next War,» *Ha'aretz*, 20 /4 /2006.

حمايتها، إذ كانت أراضي الدولة تتميز بالطول وبمسافات عرض قصيرة، الأمر الذي يسهل بترها بعضها عن بعض في حالة هجوم مرتقب، كما كانت الأراضي سهلية ساحلية خالية من التضاريس ومكشوفة أمام سلسلة الجبال الممتدة من الشمال إلى جنوب وسط فلسطين، الأمر الذي جعل المناطق الحيوية، مثل المراكز السكانية والصناعية والعسكرية، مكشوفة أمام أي هجوم ممكن من جيوش عربية، أو من مجموعات مسلحة. ويعني هذا الوضع أن التعرض لنزاع متدني الوتيرة لفترة ممتدة سيلحق بالمجتمع الإسرائيلي خسائر كبيرة، وأن التعرض لحرب كاملة قد يهدد وجود الكيان بأكمله. من هنا رأى مخطط الأمن الإسرائيلي أن ما من إمكان للاكتفاء بوضع دفاعي وانتظار هجوم واختراق من جيوش غازية، نظراً إلى غياب عنصرين حيويين هما: العمق الاستراتيجي (الحيز المكاني) الذي يتيح للجيش أن يتصدى لهجوم جيش غاز، وعامل الوقت (الحيز الزمني) الذي يسمح للجيش الإسرائيلي بإعادة تشكيل قواته من وضع دفاعي إلى هجومي لصد الجيش الغازي إلى الحدود. لذا توجب نقل أي معركة إلى أرض الخصم، وكذلك «الرد على هجوم مرتقب» بالمبادرة إلى الهجوم ضد الخصم تحت مسميات «الوقاية» و«الاستباق». فكانت حرب ١٩٥٦ «وقائية» هدفها عرقلة مستوى التسلح الذي وصلت إليه مصر، من خلال العدوان الثلاثي عليها، وحرب ١٩٦٧ «استباقية» هدفها تدمير القدرات العسكرية للدول العربية المجاورة لعدم تمكينها من شن هجوم على إسرائيل. وأمّا بالنسبة إلى العمليات العسكرية المخترقة للحدود من صنف النزاعات متدنية الوتيرة، فنظراً إلى عدم توفر الإمكانات والقدرات البشرية التي تسمح بحماية محكمة للحدود، يرتكز الرد على ضربات انتقامية و«تعاون» الدول المجاورة على جلب الأمن إلى هذه الحدود، من خلال فرض خسائر على جيوش ومجتمعات هذه الدول التي تأتي منها المجموعات المسلحة.[٢٤]

أوجدت حرب ١٩٦٧ «وضعاً راهناً» جديداً بعد أن احتلت إسرائيل أراضي جديدة (سيناء، والضفة الغربية، وقطاع غزة، والجولان)، الأمر الذي منحها شيئاً من العمق الاستراتيجي وحدوداً مكونة من عوائق طبيعية، مثل هضبة الجولان، ونهر الأردن، وقناة السويس، تكون صعبة الاختراق من جيوش غازية. فقد وفرت صحراء سيناء في سنة ١٩٧٣ بصورة خاصة العمق الاستراتيجي ـ الحيز المكاني والزمني ـ لاستيعاب الهجوم المصري، ومن ثم الرد عليه مستخدمة الإمدادات العسكرية من الولايات المتحدة. وقد

(٢٤) Rodman, op. cit.

تأثرت العقيدة العسكرية الإسرائيلية بهذا التغيير، إذ إن الحروب التي بادرت إليها فيما بعد كانت على لبنان في سنة ١٩٨٢ وسنة ٢٠٠٦ للحصول على «عمق استراتيجي» في أرضه. ففي المحاولة الأولى استطاع الجيش الإسرائيلي استحداث عمق استراتيجي (الحزام الأمني) في الجنوب اللبناني مع إنشاء ميليشيات أنطوان لحد (جيش لبنان الجنوبي) لإبعاد الهجمات الفلسطينية، ومن ثم هجمات المقاومة اللبنانية. إلّا إن هذه المحاولة فشلت وانهارت بعد نزوح الجيش الإسرائيلي من الجنوب اللبناني في سنة ٢٠٠٠، وانهيار الميليشيات بقيادة سعد حداد. أمّا المحاولة الثانية لإيجاد عمق استراتيجي في تلك المنطقة فكانت في تموز/يوليو ٢٠٠٦ ولم تحقق أهدافها.[٢٥]

وفيما يتعلق بالصراعات ذات الوتيرة المتدنية في فلسطين، وفرت كل من الضفة الغربية وقطاع غزة العمق الاستراتيجي للرد على المقاومة الفلسطينية للاحتلال في الانتفاضة الأولى في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١، إذ واصل المجتمع الإسرائيلي حياته اليومية في أراضي فلسطين المحتلة منذ سنة ١٩٤٨ من دون التأثر بما يجري في الضفة والقطاع. إلّا إن المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً بعد مجزرة الحرم الإبراهيمي في الخليل سنة ١٩٩٤، أثرت في عمق المجتمع الإسرائيلي من خلال العمليات الاستشهادية. فقد أدت الصراعات ذات الوتيرة المتدنية في فلسطين المحتلة وفي الجنوب اللبناني، ومع التغير في أولويات المجتمع الإسرائيلي وعدم استطاعة الخيار العسكري الإسرائيلي إنهاء هذا النوع من الصراعات، إلى تغيير في العقيدة الأمنية الإسرائيلية، إذ أُدخل عامل الانكماش من أراض من دون التخلي عنها استراتيجياً، أي «الانسحاب الأحادي الجانب»[٢٦] من الجنوب اللبناني في أيار/مايو ٢٠٠٠، ومن قطاع غزة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ بعد محاصرته بجدار، وكذلك الانكماش في الضفة الغربية عن طريق بناء جدار الفصل. ونتيجة بناء الجدار، تعالج المؤسسة العسكرية مشكلتين في آن واحد: فمن جهة، تتخلى عن الوجود العسكري داخل مناطق ذات كثافة سكانية مقاوِمة؛ ومن جهة أُخرى، بما أن الضفة الغربية تمتد على طول فلسطين المحتلة في المنطقة الوسطى، فتحمي المؤسسة العسكرية هذه المنطقة الحيوية للدولة خلف عائق يبلغ علوه ٨ أمتار وارتداد يبلغ عرضه

(٢٥) Ze'ev Schiff, «Let's get real,» *Ha'aretz*, 20/10/2006.

(٢٦) Mark Heller, «Weighing Israel's Options Now,» in *Lebanon on Hold: Implications for Middle East Peace*, edited by Rosemary Hollis and Nadim Shehadi (London: The Royal Institute of International Affairs, 1996), pp. 52-55.

٥٠ متراً وخنادق لإعاقة المدرعات الثقيلة كالدبابات.[٢٧]

إن هذا التغيير في العقيدة الأمنية من التركيز على احتلال أراض لتوفير الأمن إلى التركيز على تدمير قدرات الخصم العسكرية وضرب البنى التحتية الاقتصادية والسياسية، جعل لإسرائيل نوعين من الحدود: داخلية مع السكان الأصليين ـ الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة ـ وخارجية مع الدول المجاورة التي تنقسم بدورها إلى حدود باردة نتيجة الاتفاقات السياسية مع كل من مصر والأردن، وحدود فاترة مع سورية، وحدود ساخنة مع لبنان.

ب ـ محدودية القدرة البشرية

لقد جعلت قلة عدد سكان المجتمع الإسرائيلي قياساً بالدول العربية من الصعب الحفاظ على جيش محترف كبير على غرار الأخيرة، إذ كان هذا سيؤثر سلباً في قدرته على بناء اقتصاد قوي. لذا بني الجيش على نمط ميليشيات مكونة من عدد محدد من المحترفين، ومعززة بعدد كبير من الجنود الذين يقومون بالخدمة الإجبارية، وكلتا المجموعتين متضمنة عدداً محدوداً من جنود الاحتياط، الأمر الذي سمح بالحفاظ بصورة عامة على أدنى عدد ممكن من الجنود في أوقات اللاحرب. وقد انعكست محدودية القدرة البشرية في العقيدة الأمنية أيضاً، فهي تسعى لتفادي خوض حرب على أكثر من جبهة من شأنها أن تشتت القوات كما جرى في حرب ١٩٧٣ عندما فُرض على الجيش الإسرائيلي أن يقاتل على جبهتين، السورية والمصرية، بالتوازي في بداية الحرب، إلى أن تمت ملاءمة مجريات الحرب مع العقيدة الأمنية الإسرائيلية بمساعدة الدولة العظمى، الولايات المتحدة الأميركية. فاستطاع الجيش الإسرائيلي تهدئة الجبهة المصرية في منتصف الحرب للتفرغ بعد ذلك للقوات السورية في الجولان، أي حوّل الحرب من جبهتين في آن واحد إلى معارك على كل منهما بالتتالي.

(٢٧) عن الانكماش الاستعماري، راجع:
Ian Lustik, *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza* (Ithaca: Cornell University Press, 1993);
وعن الدلالة السياسية للجدار، انظر:
Shaul Arieli, «Disengagement, the 'Seam' Zone and Alternative Conflict Management,» *Strategic Assessment*, vol. 7, no. 2 (August 2004).
وعن الدلالة العسكرية للجدار، راجع:
http://www12.georgetown.edu/sfs/isim/pages/Human%20Rights%20Forum%20Pages/Isreal.html; http://stopthewall.org/photos/627.shtml; http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/fence-imagery.htm.

في التسعينيات، أورد عسكريون آراء بشأن تقليص المؤسسة العسكرية إلى جيش «أصغر وأذكى» بحيث يتحول إلى جيش محترف وفعال. ويعود سبب ذلك أولاً إلى ازدياد عدد السكان الإسرائيليين إلى نحو خمسة ملايين، وهو ما أتاح المجال للتركيز على قوة عددية محترفة، وثانياً لأن التحول الذي تشهده حروب القرن الحادي والعشرين يتطلب كفاءات تقنية محددة لا تتوفر في جنود الاحتياط بمستواهم التعليمي، وكذلك متابعة التطورات التكنولوجية والحفاظ على جهوزية الجيش في مختلف أقسامه، مثل سلاح الجو والبحر والاستخبارات. كما أن المؤسسة العسكرية افترضت أن زمن الحروب التقليدية التي بحاجة إلى عدد كبير من الجنود قد ولّى. غير أن هذه الخطط لتقليص الجيش جمدت في إثر حرب لبنان (٢٠٠٦).

جـ ـ التهديدات التقليدية في مقابل التهديدات غير التقليدية

منذ إقامة الدولة، يرى القادة الإسرائيليون أنهم يواجهون ثلاثة أنواع من التهديدات هي: الأول صراع متدني الوتيرة، والثاني حرب كاملة، والثالث تهديد أسلحة الدمار الشامل. ويختلف مدى تأثير هذه التهديدات في العقيدة الأمنية الإسرائيلية بين الفترة ما قبل حرب ١٩٧٣ وما بعدها. فقبل سنة ١٩٧٣، تركزت العقيدة الأمنية الإسرائيلية على تهديد الحرب الكاملة واعتبارها العامل الأساسي الذي يهدد وجود الدولة. وبعد هذه السنة استمر، إلى حد ما، اعتبار إمكان حرب كاملة يشكل تهديداً للوجود، إلّا إن الصراعات المتدنية الوتيرة، وأسلحة الدمار الشامل برزتا كتهديدين ملحوظين.[٢٨] وأدى هذا إلى اجتياح لبنان في سنة ١٩٨٢، ومن ثم تكريس موارد إضافية للمؤسسة الأمنية الإسرائيلية لتشكيل وحدات «شمشوني» و«دوفدوفان» و«المستعربين» لمواجهة المقاومين الفلسطينيين في الانتفاضة الفلسطينية الأولى في السنوات ١٩٨٧ – ١٩٩١، ووحدة «إغوز» الخاصة للتصدي لحزب الله في التسعينيات، وكتيبة «كفير» التي شُكلت لمواجهة انتفاضة الأقصى في أواخر سنة ٢٠٠٥.[٢٩] ومع انتشار الأسلحة الكيماوية في المنطقة منذ الثمانينيات، ورداً على إمكان التعرض لضربة أولى بأسلحة دمار شامل، ركز الجيش الإسرائيلي على القدرة على تحقيق «ضربة ثانية» رادعة . لكن هذا النوع من الأسلحة وإمكان إطلاقه بواسطة الصواريخ أدخل

(٢٨) Alex Fishman, «The Changing Face of the IDF: The Security Agenda and the Ballot Box,» *Strategic Assessment*, vol. 8, no. 4 (February 2006); www.tau.ac.il; Rodman, op. cit.

(٢٩) Amos Harel, «Staying on their Guard,» *Ha'aretz*, 23 /3 /2007.

إلى العقيدة الأمنية الإسرائيلية سياسة التعامل مع دول المحيط التي ليس لديها حدود مباشرة معها، مثل العراق، وليبيا، وإيران.

د ـ اعتبارات مجتمعية

منذ عقدين، ونفقات الدولة تسخّر للدفاع على حساب الإنفاق على الفئات الضعيفة في المجتمع الإسرائيلي، الأمر الذي أدى إلى تأكل شبكة الأمان الاجتماعي. وفي أواخر التسعينيات، واجه المخططون العسكريون معضلة التوفيق بين المتطلبات الأمنية ومطالب المجتمع الإسرائيلي الذي تغيرت نظرته تجاه المؤسسة الأمنية،[٣٠] وتراجعت رغبته في المشاركة في الحروب، وخصوصاً بعد حرب لبنان في سنة ١٩٨٢، وبالتحديد العمليات التي تؤدي إلى وقوع خسائر بشرية في صفوفه. وتطورت المشكلة لتشكل أزمة في عقيدة الأمن القومي،[٣١] وبدأت مجموعة من جنود الاحتياط ترفض الخدمة في الجيش في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال انتفاضة الأقصى.[٣٢] لذا رأى المخططون في المؤسسة العسكرية أنه بات من الضروري بناء جيش محترف، وتقليص الاعتماد على جنود الاحتياط الذين يأتون إلى الجيش حاملين قيمهم المدنية.[٣٣] وبدا المجتمع الإسرائيلي يعاني جرّاء «إجهاد نتيجة الصراع» يقلص قدرته على التحمل في ظل صراع عربي ـ إسرائيلي ممتد، وحروب متكررة لا تنتهي،[٣٤] وأصبح فاقد الثقة بمؤسسات الدولة الرئيسية، العسكرية منها والسياسية، ومحكمة العدل العليا، والإعلام، وازداد شعوره بعدم استقرار الوجود. وبيّن استطلاع للرأي العام الإسرائيلي أُجري بعد حرب ٢٠٠٦ شعوراً بالتشاؤم إزاء السنوات الست اللاحقة.[٣٥] وحتى بعد صدور تقرير فينوغراد المرحلي عن الحرب، كان احتجاج المجتمع الإسرائيلي دون مستوى المرحلة الحرجة التي وصل

(٣٠) Cohen, op. cit.; Fishman, op. cit.

(٣١) Yagil Levy, «A Dangerous Reform,» *Ha'aretz*, 4 /9 /2006.

(٣٢) «Split Widens over Israeli Reservists,» *BBC News*, 1 /2 /2002; Barbara Plett, «Reservists' Rebellion Highlights Cracks,» *BBC News*, 2 /2 /2002.

(٣٣) Gabriel Ben-Dor et al, «Israel's National Security Doctrine under Strain: The Crisis of the Reserve Army,» *Armed Forces and Society*, vol. 28 (2002), pp. 233–255.

(٣٤) Efraim Inbar, «Israel's Predicament in a New Strategic Environment,» in *The National Security of Small States in a Changing World*, edited by Efraim Inbar and Gabriel Sheffer (London: Frank Cass ,1997), p. 170.

(٣٥) Ephraim Yaar and Tamar Hermann, «Six Straight Years of Pessimism,» *Ha'aretz*, 7/11/2006.

إليها مشروع الدولة الصهيوني. وتقلص عدد الذين يرغبون في الالتحاق بخدمة الجيش بنسبة الربع خلال العام الذي تلا هذه الحرب.[٣٦] وتركت هذه العوامل مجتمعة أثرها في الحرب الأخيرة على غزة، إذ يمكن القول إن مجريات الحرب من حيث التعليمات والأداء العملاني صُممت لتتلاءم مع طبيعة المخاوف والإجهاد نتيجة الصراع اللذين يعاني جرّاءهما المجتمع الإسرائيلي بصورة عامة، وخُططت وفق فرضيات معينة في المفهوم الإسرائيلي للحرب.

(٢) ردود على القيود:

أمّا أبرز الردود على القيود التي ذكرت فهي: الردع؛ رعاية قوة عظمى؛ حرب مناورة هجومية؛ النوع في مقابل الكم؛ الاعتماد على المبادرة الذاتية.

أ ـ الردع

اعتبرت إسرائيل كونها «دولة وضع راهن» أن أي هجوم عليها هو تحدٍ لهذا الوضع الذي تعتمد عليه في وجودها. ففي حالة تعرضها لهجوم مفاجئ، يكون عليها لا صد المهاجم فحسب، بل أيضاً تكبيده خسائر فادحة وهزيمته وإجباره على الفرار، ليكون ذلك عبرة أمام سائر الدول، وكي تبيّن أنها قادرة، بالإضافة إلى حماية الحدود، على حماية تركيبة الوضع الراهن. وقد بنت إسرائيل مكانتها الرادعة من خلال وضع «خطوط حمر» تحذّر الخصم من تجاوزها ملوحة برد عسكري صارم. فمثلاً، اعتبرت دخول أي جيش إلى الأردن، أو فرض حصار على خطوطها البحرية بمثابة إعلان حرب. لذا، فإنها وظفت الردع، بما فيه إبراز صورتها كقوة مستبدة، لحماية مصالح أمنها القومي.[٣٧] وفي هذا السياق، تم استخدام نوعين من الردع: الأول هو ردع بالحرمان، وهدفه حرمان الخصم من أي مكاسب عسكرية، ولا سيما استرجاع أراضٍ. والثاني هو ردع بالعقاب، أي من خلال إلحاق أضرار جسيمة واحتلال أراضٍ سعياً لتحقيق حسم عسكري.[٣٨] أمّا في مجال الحرب غير التقليدية فاتبعت مفهوم «الانتقام الرهيب» في حال تعرضها للضرب بأسلحة الدمار الشامل. وفي حالة النزاع المتدني الوتيرة، استعملت نهج الرد غير المتكافئ والمفرط في استخدام العنف.

(٣٦) Amos Harel, «Army of Half the People,» *Ha'aretz*, 1 /1 /2010.

(٣٧) Rodman, op. cit.

(٣٨) Ariel Levite, *Offense and Defense in Israeli Military Doctrine*, Jaffee Center for Strategic Studies, Study no. 12 (Jerusalem: The Jerusalem Post, 1989), pp. 127-128.

ب ـ رعاية قوة عظمى

يأتي هذا العامل رداً على إدراك القادة الإسرائيليين أنهم لن يستطيعوا الوصول إلى اكتفاء ذاتي كامل، كون دولتهم صغيرة ولا تحتمل العزلة الدولية في وقت الحرب، ولا تتحمل حرباً مركزة فترة طويلة. لذا يتطلب أمن إسرائيل القومي رعاية قوة عظمى واحدة على الأقل توفر لها قدراتها الدبلوماسية في المحافل الدولية، مثل مجلس الأمن، والاقتصادية في دعم استمرارية الكيان، والعسكرية في ضمان تفوقها النوعي والتكنولوجي.

تعتمد إسرائيل على الولايات المتحدة لضمان التفوق التكنولوجي لأسلحتها مقارنة بدول الجوار.[٣٩] فمثلاً، وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية يمتلك طائرات مقاتلة، مثل أف ١٦، وأُخرى راصدة كطائرة الأواكس، فإن هذه الطائرات تتفاوت بشكل شاسع من حيث قدراتها التكنولوجية. أمّا من حيث مقدار الدعم العسكري وغير العسكري الذي حصلت إسرائيل عليه من الولايات المتحدة منذ سنة ١٩٧٣، فوصل إلى ١,٦ تريليون دولار أميركي حتى سنة ٢٠٠٢.[٤٠] أمّا طلب المعونات منذ سنة ٢٠٠٦ حتى سنة ٢٠١٠، فملخصه في الجدول ١. ومن الواضح أن قيمة المساعدات العسكرية في ازدياد ملحوظ،[٤١] إذ ارتفعت نحو ٧٤٠ مليون دولار في السنوات المذكورة. ومن الجدير بالملاحظة أيضاً أن في سنة ٢٠٠٧ أُقرت زيادة في حجم المساعدات بـ ٦ مليارات دولار حتى سنة ٢٠١٨، وهذا سيمكّن إسرائيل من شراء أحدث المعدات العسكرية الأميركية، بما في ذلك طائرات أف ٣٥ الحديثة، بالإضافة إلى استخدام الولايات المتحدة أكثر من ربع هذه المساعدات لشراء معدات عسكرية إسرائيلية لنفسها، وهو ما يعني إنعاش الصناعات العسكرية المحلية.[٤٢]

هذا يدل على عمق الالتزام الأميركي إزاء إنجاح المشروع الصهيوني وترويجه كنموذج مزدهر، إذ إن معدل دخل الفرد الإسرائيلي هو ١٤,٠٠٠ دولار، الأمر الذي يضع إسرائيل في المرتبة السادسة عشرة من أغنى دول العالم.[٤٣] من ناحية أُخرى، فإنه

(٣٩) Jeremy M. Sharp, «U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2011 Request,» *CRS Report for Congress* (Washington D. C.: Congressional Research Service), 15 June 2010, p. 3.

(٤٠) David R. Francis, «Economist Tallies: Swelling Cost of Israel to US,» *The Christian Science Monitor* (Boston), 9/12/2002.

(٤١) Roni Bart, «Israel and American Aid: Continue Forward or Reverse Course,» *Strategic Assessment*, vol.10, no.1 (June 2007).

(٤٢) Sharp, op.cit., p. 3.

(٤٣) Stephen Zunes, «The Strategic Functions of U.S. Aid to Israel,» *Washington Report on Middle East Affairs* (January 2007); http://www.wrmea.com/html/us_aid_to_israel.htm

مؤشر إلى تكلفة محاولة إتمام المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني، وخصوصاً في ظل غياب موارد طبيعية في فلسطين المحتلة يمكن تحويلها إلى رصيد لدعم المشروع. فالمشاريع الاستعمارية الاستيطانية تاريخياً مكلفة جداً، فهي تحتاج إلى مبالغ لتشغيل المجتمعات الاستيطانية وتطويرها لتجذب مهاجرين جدداً، بالإضافة إلى تكاليف لخوض معارك متكررة مع الشعوب الأصلية والحفاظ على التفوق التقني في السلاح للتعويض عن النقص العددي للمستعمرين قياساً بأمم المناطق المستعمَرة.(٤٤)

جدول ١

مساعدات الولايات المتحدة الأميركية إلى إسرائيل للأعوام المالية ٢٠٠٦-٢٠١١
(بملايين الدولارات)

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١
دعم اقتصادي	٢٣٧,٦	١٢٠,٠	--	--	--	--
تمويل عسكري	٢,٢٥٧,٢	٢,٣٤٠,٠	٢,٣٨٠,٥	٢,٥٥٠,٠	٢,٧٧٥,٠	٣,٠٠٠,٠
دعم إنساني: الهجرة إلى إسرائيل	٤٠,٠	٤٠,٠	٣٩,٧	٣٠,٠	٢٥,٠	٢٥,٠
المجموع	٢,٥٣٤,٨	٢,٥٠٠,٠	٢,٤٢٠,٢	٢,٥٨٠,٠	٢,٨٠٠,٠	٣,٠٢٥,٠

المصدر: Sharp, op. cit., p. 4.

وتحتاج إسرائيل إلى دعم دولة عظمى في الحروب التي تخوضها، وفي الحد من التدخل الدولي إلى أن يتم تحقيق الأهداف، أو تثبيت نتائج هذه الحروب في مجلس الأمن. ففي الحروب التي بدأتها إسرائيل، حصلت أولاً على موافقة القوة العظمى الراعية، مثلاً فرنسا في سنة ١٩٥٦، والولايات المتحدة في سنة ١٩٦٧ وسنة ١٩٨٢. أمّا في الحروب التي فُرضت على إسرائيل، مثل حرب الاستنزاف ١٩٦٩-١٩٧٠ وحرب ١٩٧٣، فقد أُخضع الرد العسكري الإسرائيلي لمصالح السياسة

(٤٤) انظر:
L. S. Stavrianos, *The Global Rift: The Third World Comes of Age.* (New York: William Morrow & Co. Inc., 1981), pp. 258-259; Jon E. Lewis, ed., *The Mammoth Book of Native Americans: The Story of the America's Original Inhabitants in All its Beauty, Magic, Truth and Tragedy* (London: Constable & Robinson Ltd., 2004), p. 206; Henry Reynolds, *Dispossession: Black Australians and White Invaders* (Australia, Sydney: Allen & Unwin Pty Ltd., 1989), p. 9.

الخارجية الأميركية.(٤٥) وأمّا بعد سنة ١٩٧٣، فيلاحَظ دور أميركا في إبعاد مصر عن المواجهة من خلال معاهدة السلام المصرية ـ الإسرائيلية، وتمكين إسرائيل من الاستفراد بسورية والمقاومة الفلسطينية في لبنان.(٤٦)

كان الدور الأميركي، كقوة عظمى، رئيسياً في الجهود الحثيثة للحفاظ على وضع راهن ملائم لإسرائيل نتيجة فشلها العسكري في الحرب على لبنان سنة ٢٠٠٦. فتدخلت الولايات المتحدة لإعادة ترميم جميع الجبهات الإسرائيلية لتوفير بيئة استراتيجية تستقر بها، ولو موقتاً. كما دعمت حرب إسرائيل على غزة ووفرت لها السياق السياسي لتحويل عدم قدرة الحصول على حسم استراتيجي إلى سياق سياسي يحتوي إنجازات صمود المقاومة في غزة. وعلى الجبهة الحدودية الساخنة، أي اللبنانية والسورية، أصدر مجلس الأمن قرارين، القرار ١٧٠١ والقرار ١٧٥٧، جاءا تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، الأمر الذي جعل أي مساس باستقرار هذه المناطق بمثابة تهديد للسلم والأمن الدوليين، وأناط بالمجتمع الدولي مسؤولية التدخل بقوات مسلحة لفرض الاستقرار على الجبهتين اللبنانية والسورية. وبهذا تكون إسرائيل حققت، ولو موقتاً، ضماناً دولياً «يُحيِّد» جبهتها الشمالية من أي هجوم، ويعزز قدرتها على التفرغ للمباشرة بعملية عسكرية ضد إيران فيما لو قررت ذلك. وتظل المؤسسة العسكرية الإسرائيلية بحاجة إلى القدرة العسكرية الأميركية لضمان نجاح عملية عسكرية على دولة، مثل إيران، ولتثبيت استقرار الوضع الراهن الذي في سياقه يستمر المشروع الصهيوني في الوجود. فإسرائيل تعتمد على قدرة الولايات المتحدة على ضرب الأهداف النووية في إيران باستخدام منظومة الضربة العالمية.(٤٧)

جـ ـ حرب مناورة هجومية

بما أن إسرائيل لا تتحمل، لا جغرافياً ولا بشرياً ولا اقتصادياً، أن تظل في موقع دفاعي منتظرة مبادرة الخصم إلى الهجوم، سعت للتحكم في توقيت شن وإنهاء الحروب ومدتها. لذا اتبعت النهج الهجومي في خوض الحروب لتكون في أرض الخصم. كما سعت لإنهاء الحروب قبل تدخل الجهود الدبلوماسية الدولية لمصلحة العرب. فبعد

(٤٥) Rodman, op. cit.

(٤٦) Kissenger, op.cit., p. 741; Kobe, op. cit., pp.176 -201.

(٤٧) Noam Ophir, «From Missouri to Natanz: US Global Strike Capability,» *Strategic Assessment*, vol. 10, no. 1 (June 2007).

حرب ١٩٥٦، تضمن هذا النوع من الحرب الهجومية مفهوم تفوق ثنائي في سلاح الجو وسلاح الدبابات. وتم تطبيق هذا النهج في حرب ١٩٦٧ وفي حرب ١٩٧٣ على الرغم من الخسائر في بداية الأخيرة. كذلك استمرت المؤسسة العسكرية في اتباع هذا النهج، لكن مع تعديلين حتى سنة ٢٠٠٤: الأول هو مزج القوة المستخدمة في الجيش وتوسيعها لتشمل المدفعية، والهندسة، والمشاة، بما يتضمن تحديد دور كل منها في التخطيط العملاني والتكتيكي. والثاني هو اعتماد أكبر على القصف لتحقيق الأهداف العسكرية، ولا سيما في حرب لبنان ١٩٨٢. غير أنه في التسعينيات، وخصوصاً في مواجهة المقاومة في الجنوب اللبناني، أدركت المؤسسة العسكرية، إلى حد ما، محدودية قابلية التحرك كرد على تطور ساحة المعركة المعاصرة في المنطقة.[٤٨] وفي ظل هذا التغير التقني، أخذ الجيش الإسرائيلي يؤجل تطبيق هذا المفهوم ليقوم بحملة قصف تمهيدية مكثفة مستخدماً الصواريخ القصيرة والطويلة المدى براً وبحراً وجواً ضد الأهداف العسكرية والسياسية والصناعية، وذلك بهدف إضعاف الخصم إلى حد يكبّد أقل الخسائر عند تنفيذ حرب مناورة هجومية. وهذا التغيير هو أيضاً ناتج من العامل المجتمعي الإسرائيلي الذي يفرض على الجيش تقليص الخسائر البشرية إلى أقصى حد.

د ـ النوع في مقابل الكم

جاء تركيز القيادة العسكرية الإسرائيلية على التفوق النوعي رداً على واقع أنها لن تستطيع السباق مع العالم العربي من حيث عدد جنود والأسلحة في المجال التقليدي. وبما أنها اعتبرت أن القوة البشرية الإسرائيلية تتمتع بلياقة بدنية أفضل، وبمستوى علمي أعلى، وبدوافع أقوى من العرب، فقد سعت لتنمية هذا «التفوق» بأساليب عديدة، إذ ركزت على حسن اختيار الضباط، بمن فيهم الطيارون، وعلى تدريبهم وتدريب سائر المقاتلين تدريباً مكثفاً وبشكل يدفعهم إلى المبادرة على المستوى العملاني والتكتيكي في ميدان المعركة. أمّا من ناحية التفوق في السلاح، فالجيش مزود بأسلحة متطورة جداً.[٤٩] وقد توصل الجيش إلى التفوق التكنولوجي جواً بعد حرب ١٩٦٧ فقط، عندما بدأت الولايات المتحدة بتزويد إسرائيل طائرات مقاتلة للجبهة الأمامية. كذلك حصل سلاح البحر على التفوق التكنولوجي بعد هذه الحرب، عندما أدخلت قاذفات صواريخ جديدة وسريعة مزودة

(٤٨) Rodman, op. cit.

(٤٩) Ibid.

بصواريخ مضادة للسفن. وفي المجال البري، حاز الجيش التفوق بعد حرب ١٩٧٣ بفضل الصناعات العسكرية المتنوعة، مثل دبابة مركافا، والمدرعات، والمدافع.

خلال العقدين ونصف عقد الأخيرين، كانت ترسانة الجيش الإسرائيلي تشمل نحو ٨٠٠ طائرة، و٤٠٠٠ دبابة، و٢٠٠٠ قطعة مدفعية، الأمر الذي جعلها من الأضخم في العالم. لكن التوجه نحو «جيش أصغر وأذكى» أدى إلى تقليص هذه الأرقام في بداية القرن الحادي والعشرين. وكان لهذا التفوق النوعي في القوة البشرية والسلاح انعكاس لمصلحة الدولة في معارك ممكنة ضد جيش عربي، إلّا إنه لم يحمِ إسرائيل من نكسات عند نشوب حروب بمعناها الكامل عليها، وفي الصراعات المتدنية الوتيرة. ففي الحالات الأخيرة، لم يستطع هذا التفوق أن يجلب الحسم الاستراتيجي بإلحاق ضربة قاضية بالخصم.[٥٠]

هـ ـ الاعتماد على المبادرة الذاتية

يتعلق عامل الاعتماد على المبادرة الذاتية بميادين ثلاثة: القوة البشرية؛ التدريب والعقيدة؛ الأسلحة. بالنسبة إلى القوة البشرية، يمكن القول إن إسرائيل لم تكن بحاجة إلى قوة بشرية قتالية من الخارج إلّا في حالات ثلاث. حدثت الأولى في حرب ١٩٤٨ عندما ساهم متطوعون يهود وغير يهود في المواقع التي تطلبت خبرات ومهارات محددة لدى الجيش الإسرائيلي الناشئ، وكان دورهم أساسياً في حسم الحرب. أمّا الحالة الثانية، فكانت في حرب ١٩٥٦ حين طلبت إسرائيل من فرنسا أن تحط طائرات فرنسية على المدرجات الإسرائيلية لتوفير غطاء جوي داخلي إن تعرضت المدن الإسرائيلية لهجوم مصري. وجرت الحالة الثالثة في حرب الخليج (١٩٩٠) عندما تم تركيب بطاريات باتريوت هولندية وأميركية لتعترض ضربات صاروخية من العراق على المدن الرئيسية، وتبين أن مفعولها كان نفسياً أكثر منه عملانياً. واستنتج محللون إسرائيليون من هذه الحالات أن الجيش الإسرائيلي اعتمد على ذاته في قوته البشرية.[٥١]

بالنسبة إلى التدريب والعقيدة، درس قليلون من ضباط الجيش الإسرائيلي في كليات عسكرية غربية، وتدرب عدد منهم مع جيوش غربية لاكتساب المهارات في استخدام الأسلحة المتطورة تكنولوجياً. وقد اتبعت المؤسسة العسكرية نهج «التجربة والخطأ» في

(٥٠) Ibid.

(٥١) Ibid.

التوصل إلى معرفتها بالتعامل مع كل من الصراع المتدني الوتيرة، والحرب بمعناها الكامل على المستويين التنفيذي والتكتيكي، وأسلحة الدمار الشامل. أمّا من حيث الأسلحة، فعلى الرغم من أن القطاع الصناعي الإسرائيلي يستطيع إنتاج القسم الأعظم مما يحتاج إليه الجيش، وعلى الرغم من أن ذلك يجعل إسرائيل بين الدول الأوائل المصدرة للسلاح، فإن الصناعة الإسرائيلية لا تستطيع تلبية كل ما يحتاج إليه الجيش من حيث العدد والمهل وبعض المجالات، مثل محركات الطائرات أو الغواصات.

ب) تحديات مستجدة على مفهوم الأمن القومي والردع الإسرائيلي

تتمحور تحديات مفهوم الأمن القومي والردع الإسرائيلي في ثلاث جبهات: (١) الجبهة الداخلية، أي الفلسطينية؛ (٢) الجبهة الحدودية، أي الدول التي لها حدود مباشرة مع إسرائيل وهي لبنان، وسورية، والأردن، ومصر؛ (٣) جبهة دول الطوق الثاني، أي الهند، وباكستان، وإيران، والعراق، والسعودية، والسودان، وليبيا. وقد تمثلت أبرز هذه التحديات في: الجبهة الداخلية في انتفاضة الأقصى والحرب على غزة؛ الجبهة الحدودية في الحرب على لبنان؛ جبهة الطوق الثاني في التحدي النووي الإيراني والإمدادات الموجهة إلى غزة عبر السودان.

(١) الجبهة الداخلية:

إن الشعار الصهيوني «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» هو في الواقع هدف استراتيجي سعت الحركة الصهيونية، وفيما بعد الدولة، لتحقيقه، على غرار سائر النماذج الاستعمارية الاستيطانية، وبطرق متعددة، ولا سيما باستخدام القوة بأشكالها المتعددة. وبعد فشل المحاولة العسكرية الشاملة لإخضاع الشعب الفلسطيني للشروط الإسرائيلية مع اجتياح المدن الفلسطينية في نيسان/ أبريل ٢٠٠٢، عملت إسرائيل على إعادة تدوير هذا الشعار الصهيوني كي يتضمن انكماشاً جغرافياً من المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية العالية في المناطق المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وحصاراً للسكان في مناطق متقطعة وراء جدار الفصل، مع إعطاء المستوطنين في الضفة الغربية دوراً أكبر في استهداف الفلسطينيين وأملاكهم بعد قيام الجيش الإسرائيلي بتصفية و/ أو تحييد النشيطين الفلسطينيين الحاصلين على خبرة باستخدام السلاح، ريثما يتم الاستمرار في تطبيق استراتيجيا «أرض بلا شعب لشعب بلا أرض» على سائر أرض فلسطين المحتلة، من خلال التطهير العرقي بالتدريج لترسيم الحدود «الدائمة» للدولة. وجاء هذا التحول في

سياق برامج إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وتقليص عدد الجنود ٢٠٪ نتيجة التغيرات في أولويات المجتمع الإسرائيلي،[٥٢] وضمن تصور دور الجيش الإسرائيلي لنفسه في القرن الحادي والعشرين. فإسرائيل ما عادت تتحمل انهماك عدد كبير من الجنود في الحفاظ على الاحتلال، في حين يلبي الانكماش (والجدار) حاجة المؤسسة العسكرية إلى الاقتصاد في تكريس هذه الأعداد الكبيرة لهذا الغرض.[٥٣] لكن صواريخ المقاومة الفلسطينية من غزة شكلت تحدياً من نوع آخر للمؤسستين العسكرية والسياسية الإسرائيليتين إزاء تقويم أدائهما أمام المجتمع الإسرائيلي.

أ ـ حرب «متدنية الوتيرة»

اعتبرت إسرائيل أن الصراع مع الفلسطينيين هو «نزاع متدني الوتيرة»،[٥٤] إذ إن احتلال الأرض في سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧ لم يتطلب عمليات إعادة احتلال، وإنما إعادة بسط السيطرة للرد على العنف داخل الحدود، مع ما يعني ذلك من انزلاق دور الجيش من حماية الدولة من تهديدات خارجية إلى مهمات أشبه بمهمات شرطية. وقد تم تشكيل وحدات خاصة متعددة في الجيش من أجل أن يبقى التصدي للعنف حكراً عليه، إذ إن أي عنف يمارسه السكان الأصليون للتصدي للمشروع الاستعماري الاستيطاني يعتبر «إرهاباً». وإزاء هذا التصنيف في الصراع، اتبع الجيش الإسرائيلي نهج الرد غير المتكافئ والمفرط في استخدام العنف،[٥٥] وفي انتفاضة الأقصى بصورة خاصة استخدم ثلاث استراتيجيات عملانية هي:[٥٦]

١ - استراتيجيا «الإخضاع»: اتبعت في الأشهر الأخيرة من حكومة إيهود براك في أواخر سنة ٢٠٠٠ بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. وتمثلت في إخضاع الفلسطينيين كي يقبلوا الموقف الإسرائيلي، على أمل أن تكون المواجهة معهم قصيرة ليتم بعدها إرغامهم على قبول ما طرحه براك في كامب ديفيد في آب/ أغسطس ٢٠٠٠،[٥٧] إلّا إن هذه

---

(٥٢) Fishman, op. cit.; Imri Tov, «Economy in a Prolonged Conflict: Israel 2000-2003,» *Strategic Assessment*, vol. 6, no. 1 (May 2003).

(٥٣) Fishman, op. cit.

(٥٤) Yezid Sayegh, «The Limits of Coercion,» in *Lebanon on Hold: Implications for Middle East Peace*, edited by Rosemary Hollis and Nadim Shehadi (London: The Royal Institute of International Affairs, 1996), p.42

(٥٥) Rodman, op. cit.

(٥٦) Gabriel Siboni, «The Military Battle against Terrorism: Direct Contact vs. Standoff Warfare,» *Strategic Assessment*, vol. 9, no. 1 (April 2006); www.tau.ac.il

(٥٧) Or Honig, «The End of Israeli Military Restraint Out with the New, in with the Old,» *Middle East Quarterly*, vol. 14, no. 1 (Winter 2007).

الاستراتيجيا فشلت.

٢-استراتيجيا «الاستنزاف»: نُفذّت لدى تولي أريئيل شارون رئاسة الحكومة في سنة ٢٠٠١ وبصورة خاصة في سنة ٢٠٠٢، وهدفت إلى إنهاك الفلسطينيين وإظهار ثمن الهزيمة العالي كي «يتعلموا» أن استخدام العنف في استراتيجيتهم لن يؤدي إلى أي نجاح.(٥٨) واضطر الجيش في صيف سنة ٢٠٠١ إلى أن يستعد لفتح مراكز في دول متعددة في العالم من أجل استدعاء إسرائيليين إلى الخدمة تحسباً لما قد يحدث في مواجهة انتفاضة الأقصى.(٥٩) وقد أُنهك الاقتصاد الإسرائيلي،(٦٠) وحدث تآكل في ميزانية الجيش، وتأثرت جهوزيته وتدريبه (لم تتضح إرهاصاتها إلّا في الحرب على لبنان سنة ٢٠٠٦)، كما اضطرت الحكومة في أواخر سنة ٢٠٠٢ إلى طلب مزيد من المساعدات المالية لإنقاذ الاقتصاد الإسرائيلي. وبعد فشل هذه الاستراتيجيا اضطر شارون إلى الاعتراف، في أواسط سنة ٢٠٠٣، بأن ما يجري في الضفة الغربية هو احتلال لا يمكن أن يستمر.(٦١)

٣-«إدارة الصراع»: امتدت من الفترة الأخيرة من رئاسة شارون من أواسط سنة ٢٠٠٣ وخطة الفصل عن قطاع غزة حتى رئاسة إيهود أولمرت في بداية سنة ٢٠٠٦ وقبل حرب لبنان الثانية. فبعد فشل «استراتيجيا الاستنزاف»، دعم كل من رئيس الحكومة شارون ونائبه، في حينه، إيهود أولمرت، خطة «الانسحاب الأحادي الجانب». وخلافاً للاستراتيجيتين السابقتين، فإن هذه تسعى لتثبيت «واقع أمني معقول»، بحيث يحل الردع الجوي محل الوجود على الأرض،(٦٢) ويفرض حل على الفلسطينيين يتمثل، في أحسن الأحوال، في «دولة» حكم ذاتي فلسطيني على أقل من ٤٠٪ من الأراضي التي احتلت منذ سنة ١٩٦٧، ويتطلب، في أسوأ الأحوال، حرباً أُخرى مع الفلسطينيين لدفعهم إلى الأردن ومصر، وذلك من أجل حسم الصراع الاستعماري الاستيطاني بشأن أرض فلسطين

(٥٨) Yoram Peri, «The Israeli Military and the Israeli-Palestinian Relations,» *Peacewatch*, vol. 8, no. 5 (August 2002).

(٥٩) «Israel Prepares for International Call-Up,» *BBC News*, 21 /7 /2001.

(٦٠) International Institute for Strategic Studies, *The Military Balance, 2003*, p. 274; Tov, op. cit.

(٦١) Rebecca Trounson and Megan K. Stack, «Sharon Redefines Israeli 'Occupation'/After Political Furor, He Amends his Statement,» *Los Angeles Times*, 28/5/2003.

(٦٢) Honig, op. cit.

مع الشعب الفلسطيني.(٦٣)

وبعد الانتخابات الفلسطينية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦، وفوز حركة «حماس» بالأغلبية في المجلس التشريعي، استُخدمت استراتيجيا الحصار الاقتصادي، فأصبح الفلسطينيون أول شعب محتل يحاصر اقتصادياً ويقاطَع دولياً. وبعد سيطرة «حماس» على قطاع غزة في حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، هدفت المساعي الأميركية إلى تهدئة الجبهة الداخلية الإسرائيلية في منطقة الضفة الغربية التي أصبحت تحت سيطرة حركة «فتح»، ليتفرغ الجيش الإسرائيلي، وبقيادة وزير الدفاع الإسرائيلي الجديد، إيهود براك، لمحاولة تصفية المقاومة الفلسطينية وحركة «حماس» في غزة، ممهداً بحرب استنزاف وحصار دامت عاماً ونصف عام تلتها حرب شاملة.

ب ـ مواجهة صواريخ قسّام

أُطلقت أول صواريخ قسّام من غزة على مدينة سديروت في ٢٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٢، وهي أول مرة تُستخدم فيها هذه الصواريخ ضد أهداف خارج القطاع. ولا تكمن أهمية هذه الصواريخ الاستراتيجية في التكنولوجيا المستخدمة، وإنما في مزجها بين كثافة الاستخدام وغياب إجراءات مضادة فعالة.(٦٤) كما أن لها أثراً نفسياً في الإسرائيليين الذين يتعرضون لهذه الهجمات،(٦٥) الأمر الذي يؤدي إلى ضغط هؤلاء على المؤسسة العسكرية من خلال الحكومة والمحاكم لمعالجة هذه الظاهرة الجديدة.

على الرغم من عمليات القصف والاغتيالات التي نفذها الجيش الإسرائيلي ضد قطاع غزة، فإن إطلاق الصواريخ لم يتوقف. ففي سنة ٢٠٠٦، مثلاً، وقع نحو ١٠٠٠ صاروخ قسام على مستعمرة سديروت وضواحيها.(٦٦) فاضطر الجيش، وبضغط من السكان، إلى اتخاذ إجراءات تحصين أبنية المستعمرات المحيطة بالقطاع، لكن التحصين اقتصر عملياً على المؤسسات التعليمية.(٦٧) كما أنه بحث عن أساليب تكنولوجية تسمح

(٦٣) Weitzer, op. cit., Chapter 2, p. 25; Jennifer Jackson - Preece, «Ethnic Cleansing as an Instrument of Nation-State Creation: Changing State Practices and Evolving Legal Norms,» *Human Rights Quarterly*, vol. 20 (1998), pp. 817-842.

(٦٤) Aluf Benn, «The Year of the Rocket,» *Ha'aretz*, 4 /1 /2007.

(٦٥) Yossi Melman, «The Missile Threat,» second in series, *Ha'aretz*, 25 /8 /2006.

(٦٦) Yossi Melman, «The Missile Threat,» first in series, *Ha'aretz*, 24 /8 /2006.

(٦٧) Yuval Yoaz, «State: Can't Guard Sderot Schools from Qassams,» *Ha'aretz*, 14/11/2006; Benn, «The Year...,» op. cit.

بتدمير الصواريخ المطلقة قبل وصولها إلى الهدف، عُرفت بمنظومة «القبة الحديدية». وفي حين طالبت جهة باستيراد مدافع ليزر ناوتيلوس من الولايات المتحدة، دافعت جهة أُخرى عن تطوير صواريخ رفائيل المصنوعة إسرائيلياً. ورأى المؤيدون لمنظومة ناوتيلوس أن الدولة بحاجة إلى ٢٠ مدفعاً من هذه المنظومة لتوفير حماية شاملة ضد صواريخ قسّام في مناطق النقب حول قطاع غزة، وضد صواريخ الكاتيوشا في المناطق الشمالية، علماً بأن مدى كل بندقية ليزر يبلغ ١٠ كم، وأن التكلفة الإجمالية تصل إلى ١,٢٥ مليار دولار. ورأى بعض المؤيدين أنه يمكن، ولتقليص هذه التكلفة، وضع عدد أقل من هذه المدافع بالقرب من المواقع الاستراتيجية للدولة، مثل مراكز المدن، والمصانع البتروكيماوية فقط.[٦٨] إلّا إن الجهات الأمنية اعترضت على منظومة ناوتيلوس لأنها لا تستطيع أن تصيب مجموعة كبيرة من الصواريخ تطلق في آن واحد، ولأنها تتطلب نصب ما بين ٤٠ و٥٠ مدفعاً لحماية الجليل ومنطقة الجنوب، الأمر الذي سيكلف مليارات الدولارات، كما أن فاعلية المنظومة قد تتأثر بالعوامل الجوية كالضباب.[٦٩] وقررت الحكومة في أواخر سنة ٢٠٠٧ التوجه نحو تطوير الخيار الثاني بتكلفة ٨١١ مليون شيكل ليكون جاهزاً للعمل في سنة ٢٠١٠.[٧٠] غير أنه تبين أن هذه المنظومة لن توفي بالغرض لأن سرعة صواريخ قسّام أكبر من سرعة ردة فعل المنظومة رفائيل (هيئة تطوير الوسائل القتالية) في قيد التطوير. فاضطرت الحكومة الإسرائيلية في سنة ٢٠٠٨ إلى مراجعة موقفها السابق من منظومة ناوتيلوس، بالإضافة إلى إمكان اقتنائها رشاشاً ثقيلاً مضاداً للقذائف من نوع فالانكس الأميركي الصنع.[٧١] وفي سنة ٢٠١٠، قال وزير الدفاع الإسرائيلي إن منظومة رفائيل ستتطلب بضع سنوات قبل أن تصبح منظومة محكمة مكونة من نحو ٢٠ بطارية ضد الصواريخ على الجبهتين الشمالية والجنوبية.[٧٢]

(٦٨) Melman, «The Missile Threat,» second in series, op. cit.
(٦٩) Yitzhak Benhorin, «Israel to Abandon Nautilus?» *Ynetnews*, 9 /10 /2006.
(٧٠) Yuval Azoulay, «Cabinet Approves Budget for Missile Defense System,» *Ha'aretz*, 24/12/2007.
(٧١) «Barak Rethinking 'Iron Dome' Defense System in Face of Gaza Rockets,» *Ha'aretz*, 16/3/2008.
(٧٢) Jack Khoury, «Iron Dome Rocket Defense System Will Take Years to Deploy,» *Ha'aretz*, 11/1/2010.

ج ـ الحرب الشاملة على غزة

إزاء الشك في فعالية المنظومات الدفاعية المضادة للصواريخ، بقي هناك مَن يطالب بمزيد من العمليات العسكرية الإسرائيلية، مثل عملية «أمطار الصيف» التي نفذت قبل حرب لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦ وعملية «سحب الخريف» التي نفذت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦. ثم جاءت الحرب على غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨. وما ميّزها من باقي الحروب، أنه منذ أول أيام القصف صنفها ممثلون في الحكومة الإسرائيلية على أنها «حرب شاملة». وفي هذا النوع من الحروب، يُستهدف المدنيون لدفعهم، من خلال توسيع عملية الإبادة، إلى الضغط على المقاومين للاستسلام. ويستمر هذا القتل، والتدمير السياسي والاقتصادي، والإنتاجي، والثقافي، والمالي، حتى تحقيق هذا الهدف.[٧٣] ووفق هذا التعريف، فإن الحرب الشاملة على غزة بدأت فعلياً مع قرار الحكومة الإسرائيلية بتصنيف قطاع غزة كـ«كيان معاد» في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧،[٧٤] وبفرض الحصار عليه. فهذه الخطوة تعد مرحلة من مراحل الحرب الشاملة، كما أن القصف والعدوان على غزة شكّلا مرحلة أُخرى طبق فيها الجيش ما سماه بـ «عقيدة الضاحية» مشيراً إلى ما حل بالضاحية الجنوبية في بيروت في أثناء الحرب على لبنان سنة ٢٠٠٦، حين تم اعتبار المناطق السكانية للمدنيين «قواعد عسكرية» وعرضة للإزالة.[٧٥] وهذا مخالف للقوانين الإنسانية الدولية.[٧٦]

ضمن مفهوم الحرب الشاملة، يتعين على الطرف الذي يقوم بحرب كهذه أن يتحكم في وتيرة التصعيد، وهو ما لم يستطع الجيش الإسرائيلي السيطرة عليه طوال فترة الحرب (وكذلك في الحرب على لبنان سنة ٢٠٠٦). فبعد القصف المكثف على غزة في الأيام الأولى من الحرب، تردد الجيش الإسرائيلي في الانتقال إلى المرحلة البرية، الأمر الذي كشف عدم رغبة القادة العسكريين الإسرائيليين في دفع الثمن الحقيقي لتحقيق «واقع أمني جديد».[٧٧] وجاء هذا نتيجة صمود المقاومة وتجاوزها الضربة الأولى التي كان الغرض

(٧٣) Léon Douhet, *La guerre totale* (Paris: Nouvelle Librairie Nationale, 1918), p. 8f.
(٧٤) Barak Ravid and Shlomo Shamir, «Cabinet Declares Gaza 'Hostile Territory',» *Ha'aretz*, (20/9/2007).
(٧٥) PCATI, op. cit.
(٧٦) «Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict» (Goldstone Report) September 2009, available at: http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/9/docs/UNFFMGC_Report.pdf.
(٧٧) Israel Harel, «Like in Lebanon, in Gaza Israel Blinked First,» *Ha'aretz*, 1/1/2009.

منها كسرها. واضطرت المؤسسة العسكرية والحكومة إلى إنهاء الحرب بعد ثلاثة أسابيع من جانب واحد. فعلى الرغم من التفوق العسكري والعددي لدى الجيش الإسرائيلي الحديث، ومشاركة عشرات الآلاف من الجنود، فقد تبين أن تحقيق أهداف الحرب سيحتاج من خمسة أشهر إلى عام من العمليات البرية بسبب شدة الاحتكاك وجهوزية وكثافة كمائن المقاومة الفلسطينية المكونة من بضعة آلاف مقاتل فقط. وفي ظل هذا الفشل العسكري، سارعت الحكومة الإسرائيلية إلى الولايات المتحدة لصنع إنجاز ما، من خلال تسويق اتفاقية منع تهريب السلاح إلى قطاع غزة التي أُبرمت بسرعة في واشنطن قبل يوم من قرار إنهاء الحرب، وفي الأيام الأخيرة من ولاية إدارة بوش. وتضمنت الاتفاقية مراقبة التنقلات في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن والمحيط الهندي وشرق إفريقيا، بما فيها السودان، بمشاركة الولايات المتحدة ودول الحلف الأطلسي.(٧٨) وقد جاءت هذه الاتفاقية كما حدث في نهاية حرب لبنان سنة ٢٠٠٦، مع اختلاف، وهو أنه في حالة لبنان تم إعادة الإعمار بعد الحرب، أمّا في غزة فجرى تعزيز الحصار كمرحلة أُخرى من مراحل تواصل الحرب الشاملة.

(٢) الجبهة الحدودية:

أ ـ حرب «متدنية الوتيرة» على الجبهة اللبنانية

بالنسبة إلى الجنوب اللبناني، الصراع هو بشأن أرض لا تحتلها إسرائيل، إلّا في مواقع حدودية محددة، وقد أُتبعت فيها سياسة الاحتواء باستخدام تركيبة الوحدات الخاصة في الجيش لتنفيذ عمليات عسكرية في عمق الحدود. لكن حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ وضعت الجيش الإسرائيلي أمام نوع جديد من الحرب التي جمعت ما بين «حرب عصابات» وحرب «جيش غير نظامي». فبينما تعتمد حرب العصابات على مبدأ الكر والفر، أي هجوم على الخصم، ثم العودة إلى القواعد في الخلف، ابتكر حزب الله ما يمكن تسميته مبدأ «الكر والاختفاء» باستدراج الخصم إلى مواقع داخل العمق اللبناني، ومن ثم الهجوم عليه والاختفاء في شبكة أنفاق معدة مسبقاً. وفي مواقع أُخرى تم تطبيق ما يمكن تسميته مبدأ «الكر حتى الشهادة» استطاعت فيه المقاومة أن تبطئ، بقتال مطول ومنتظم، تقدم كتيبة إسرائيلية بحيث لا يتعدى وتيرة ٣ منازل في ٢٤ ساعة. كما استطاع المقاومون أن يعوقوا

(٧٨) Barak Ravid, «Israel's Cabinet to Vote Saturday on Unilateral Gaza Truce,» *Ha'aretz*, 17/1/2009.

تقدم الدبابات الإسرائيلية في عدة مواقع، مثل بنت جبيل ومارون الراس، بالإمعان في الأهداف لضمان أفضل استخدام للصواريخ من نوع كورنيت المضادة للدبابات. وبحسب أقوال جنود إسرائيليين، فإن مستوى أداء مقاتلي حزب الله كان بمثابة جنود محترفين، على الرغم من اللاتكافؤ في العتاد والعدد.(٧٩)

فاجأ هذا الأداء المؤسسة العسكرية، فتغيرت وتراجعت جرّاء ذلك أهداف الحرب عدة مرات في أثناء المعارك، الأمر الذي أحدث تأكلاً في عدة نقاط أساسية في العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي، ومن أهمها الإنجاز السريع لأهداف الحرب. فأداء المقاومة قاد إلى صعوبة إنهاء الحرب بسرعة وبحسم عسكري وسياسي. كما أن حزب الله انتزع التحكم في التصعيد(٨٠) خلافاً للعقيدة القتالية الإسرائيلية التي توجب سيطرة إسرائيلية على وتيرة التصعيد. والأدهى من ذلك، فإن الجنود الإسرائيليين فقدوا، من شدة الإرباك، توازنهم القتالي، الأمر الذي أدى إلى قتل بعضهم البعض،(٨١) كما أن هيئة الأركان والسلطة السياسية فقدتا القدرة على التفكير الاستراتيجي لوضع خطة لتحقيق أهداف تتوافق مع الإمكانات التي تتيحها البيئة الاستراتيجية في أثناء الحرب، وخصوصاً بعد نفاد الخطط المعدة مسبقاً.(٨٢) وفي نهاية الحرب، لم يحقق الجيش الإسرائيلي أهدافه، وكانت هذه أول مرة في تاريخ الحروب التي خاضها، والتي لم ينه فيها صِداماً عسكرياً بنصر واضح.(٨٣)

فبعد استنفاد الخطط الحربية التي أُقرت قبل أربعة أشهر من الحرب، وجدت إسرائيل في الأسبوع الأول أنها بحاجة إلى إمدادات بالذخيرة من الولايات المتحدة، ومضطرة إلى تمديد فترة الحرب إلى أسبوعين إضافيين بضغط أميركي، عدا تغيير أهداف الحرب، كي تتيح لواشنطن الوقت الكافي لبذل جهود مكثفة في إطلاق مشروع قرار لمجلس الأمن يجهض الانعكاسات الميدانية لصمود المقاومة والشعب اللبناني. وفي الساعات الستين الأخيرة قبل صدور قرار مجلس الأمن القاضي بوقف إطلاق النار، كان قادة المؤسسة العسكرية يحاولون جاهدين إثبات أن «العقيدة القتالية المحدثة» قادرة على تحقيق حسم عسكري إذا تكررت المحاولات. إلّا إن هذه المحاولات اعتبرت هدراً، وقتل ٣٣ جندياً إسرائيلياً في

(٧٩) «Hizbullah Tougher than Chechens, Russian-Born Israeli Soldiers Say,» WorldTribune. Com, 15/8/2006.

(٨٠) «Winograd Report,» op. cit., point no. 15 (b).

(٨١) *Ha'aretz*, 24 /7 /2006.

(٨٢) «Winograd Report,» op. cit., points nos. 10 (e) (f), 12 (c), 13 (c).

(٨٣) Shalom and Hendel, op. cit.

تلك الحملة البرية الواسعة.[٨٤] وما جرى في حرب لبنان أنه تم استقراء الوضع الميداني بناء على تشكيلة الجيش الإسرائيلي بدلاً من ملاءمة التشكيلة وفق المتطلبات الميدانية.

في واقع الأمر، كان الجيش الإسرائيلي يخوض حرباً على جبهتين: الأولى هي ضد المقاومة اللبنانية، والثانية هي الصراع مع تنظيمه الهيكلي الجديد غير الملائم،[٨٥] وهو ما أدخل المؤسستين العسكرية والسياسية في إجهاد مبكر بعد فشل تحقيق الأهداف. وترك هذا الفشل الشارع الإسرائيلي في مواجهة أزمة ثقة بالمؤسستين العسكرية والسياسية، ولا سيما أن الأخيرة برئاسة حزب كديما أصبحت بلا هدف يوجهها بعد أن كانت راهنت على نتائج الحرب. بالنتيجة، من غير الدقيق من وجهة نظر تحليلية حصر هذه الحرب ضمن مفهوم الحرب اللامتكافئة (asymmetrical warfare) التي غرضها إحداث تآكل في القدرة القتالية في الميدان بحيث لا تؤدي إلّا إلى تغيرات على مستوى السياسة المتبعة فقط،[٨٦] من دون إحداث خلل أو هزة في علاقة الثقة بين النظام السياسي والمؤسسة العسكرية والمجتمع، بل كانت الحرب من النوع الذي يؤدي إلى فقدان الاتزان والثقة بالمبادئ الأيديولوجية، وبجدوى أهداف وجود الدولة (كما حدث لدى الكيان الصهيوني)، والذي يمكن وصفه بأنه يمثل «ارتجاج منظومي» (systemic concussion). إن فكرة الارتجاج تشرح بشكل أوضح ما جرى في منظومة الكيان الصهيوني، وبالتالي يمكن تصنيف حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ على أنها نوع جديد من الحرب، «الحرب المنظومية» (systemic warfare)، التي تتم بين نظامين (أو أكثر)، مثل نظام المقاومة الذي بناه حزب الله والنظام الاستيطاني الاستعماري الصهيوني، والمنتصر (على الرغم من الثمن في الأرواح والعتاد والأملاك) هو الذي يحافظ على تماسكه في الميدان وفي السياسة وأمام قاعدته الشعبية خلال الحرب وبعدها، أي أن جوهر هذا الصراع يكمن في التركيز على إحداث ارتجاج في ترابط مكونات منظومة الآخر. وقد احتاجت إسرائيل إلى مساندة ودعم من حليفتها الولايات المتحدة لتحافظ على تماسك منظومة كيانها. أمّا حزب الله، فاستطاع أن يحافظ على تماسك منظومته بكل مكوناتها في أثناء الحرب وبعدها على الرغم من الضغوط

(٨٤) Nir Hasson, Fadi Eyadat and Jack Khoury, «Parents of Soldiers who Died on War's Last Day,» *Ha'aretz*, 22/4/2007.

(٨٥) Ze'ev Schiff, «Lessons of War /Officers that Are Just Execs,» *Ha'aretz*, 17 /10 /2006.

(٨٦) Beatrice Heuser, «Clausewitz's Ideas of Strategy and Victory,» in *Clausewitz in the Twenty-First Century*, edited by Hew Strachan and Andreas Herberg-Rothe (New York: Oxford University Press, 2007), pp. 138-162.

المكثفة والممتدة التي جاءت من خارج الحزب، من مستويات عديدة إقليمية ودولية.

ب ـ الصواريخ الباليستية والجوالة

المفاجئة الأُخرى في حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ جاءت من بروز دور الصواريخ الباليستية. فلأول مرة منذ سنة ١٩٤٨، تعرض ما نسبته ١٥٪ من الحيز المكاني الإسرائيلي إلى ٤٢٠٠ صاروخ على مدى شهر كامل خلال الحرب.[٨٧] ووصل العدد إلى أكثر من ٢٤٠ صاروخاً في اليوم الواحد قبل نهاية الحرب في عمق «الجبهة الداخلية». ولأول مرة أيضاً، أُبطل عنصر أساسي من العقيدة القتالية للجيش الإسرائيلي، وهو نقل المعركة إلى أرض العدو. فميدان الحرب كان في الساحتين اللبنانية والإسرائيلية، ووصل بعض الصواريخ إلى مواقع استراتيجية في المنطقة الشمالية، وإلى مدن طبرية والناصرة وحيفا، على بعد يتراوح ما بين ٣٥ و٤٢ كم من الحدود اللبنانية. وساد المجتمع الإسرائيلي شعور عام بأن الدولة تخلت عنه. ومن اللافت أن العكس تماماً حدث خلال الحرب على الجبهة اللبنانية، فقد صمد الشعب اللبناني وتحمل الضربات الإسرائيلية المتكررة. وقد حمل التحدي الذي تمثله صواريخ حزب الله الحكومة الإسرائيلية إلى التسريع في إيجاد الحلول الملائمة بعد الحرب. فتقرر تطوير منظومة رفائيل (القبة الحديدية) المضادة للصواريخ قصيرة المدى. أمّا بالنسبة إلى الصواريخ متوسطة المدى، فقد تستخدم منظومة حيتز، بالإضافة إلى منظومة باتريوت التي تم استخدامها لمواجهة صواريخ سكود العراقية في حرب الخليج الثانية سنة ١٩٩١.[٨٨]

بالنسبة إلى الدول الحدودية الأُخرى، وامتداداً للمفهوم الأمني «الدفاع عن كل شيء من أي شيء»، وعلى الرغم من وجود معاهدات مع كل من مصر والأردن، فإن المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لم تكف عن التخوف من انقلابات سياسية في المنطقة، ومن حروب تقليدية تهدد وجود الدولة إذا جرى تحالف مصري ـ سعودي من الجنوب، وتحالف سوري ـ إيراني من الشمال. كما أن سورية أخذت العبرة من حرب لبنان سنة ٢٠٠٦، فطورت الجيش وسلحته بناء على دراستها للحرب.[٨٩] وقام سلاح الجو الإسرائيلي

(٨٧) Melman, «The Missile Threat,» second in series, op. cit.

(٨٨) Rodman, op. cit.

(٨٩) Yoav Stern, «Assad: We are Preparing for Israeli Attack,» *Ha'artez*, 8/10/2006; Ze'ev Schiff, «Syria Rearms, Moves Troops Closer to Golan Heights Border,» *Ha'artez*, 22/2/2007.

بقصف منشأة عسكرية سورية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ بذريعة أنها بداية منشأة نووية.[٩٠]

(٣) جبهة دول الطوق الثاني:

يعود التعاون الهندي ـ الإسرائيلي إلى التسعينيات من القرن الماضي، ويهدف إلى بناء قدرات ردعية في منطقة مطلة من الجهة الشرقية على الخليج العربي، وخصوصاً أن الهند قوة نووية. أمّا باكستان فهي دولة إسلامية تملك أسلحة نووية، لكن تم إشغالها بأمور داخلية.[٩١] وبالنسبة إلى السعودية، هناك تخوف في الجيش الإسرائيلي من حصولها على أحدث الأسلحة الأميركية التي قد تخرق الميزان العسكري العربي ـ الإسرائيلي. وفيما يخص ليبيا، أُعلن في أواخر سنة ٢٠٠٣ تخلي هذا البلد عن برنامجه النووي، وعن تحديد الصواريخ التي قد يقتنيها بما لا يتعدى مدى ٣٠٠ كم. أمّا السودان، فتم حد دوره في دعم المقاومة في غزة بعد قصف مواقع على أراضيه في أوائل سنة ٢٠٠٩.[٩٢]

تعتبر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن إيران تشكل تهديداً لها من حيث مشروعها النووي والصواريخ التي لها القدرة على الوصول إلى فلسطين المحتلة. وزاد القلق الإسرائيلي بعد أن رجح محللون أن إيران حصلت على صواريخ أرض–أرض (بي أم ٢٥) من كوريا الشمالية بمدى ٢٥٠٠ كم، وهي المسافة الهوائية بين إيران وفلسطين.[٩٣] كما طورت إيران صواريخ شهاب ٣ التي يبلغ مداها من ١٣٠٠ كم إلى ٢٠٠٠ كم، ويبدو أنها تعمل على تطوير صواريخ شهاب ٤، بالإضافة إلى تجربة إطلاق صاروخ كافوشغار ضمن برنامجها الفضائي.[٩٤] والتخوف في إسرائيل لا من ضربة إيرانية بأسلحة غير تقليدية فحسب، بل أيضاً من كون إيران قوة إقليمية تتحدى الوضع الراهن الذي من خلاله ترى إسرائيل مكاناً لوجودها، وخصوصاً، في ظل عدم قدرة الدول العربية في المنطقة على إقامة توازن عربي ـ إيراني.[٩٥] لذا فإن إسرائيل تلوح بضربة استباقية ضد إيران لاسترجاع ردعها بعد أن فقدته في حرب لبنان سنة ٢٠٠٦، وهذا رهن بضمانات من

(٩٠) «Israel Admits Air Strike on Syria,» *BBC News*, 2 /10 /2007.
(٩١) *The Military Balance, 2009*, op. cit., pp. 329-330.
(٩٢) Yossi Melman and Yoav Stern, «ABC: IAF Attacked 3 Times in Sudan,» *Ha'aretz*, 31/3/2009.
(٩٣) Ze'ev Schiff, «Iran Procures Missiles Capable of Hitting Europe,» *Ha'aretz*, 27/4/2006.
(٩٤) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 233.
(٩٥) Efraim Inbar, «The Need to Block a Nuclear Iran,» *MERIA*, vol. 10, no. 1 (March 2006).

القوة العظمى والمجتمع الدولي، والتزامهما حماية وجودها خلال عملية عسكرية من هذا النوع وبعدها.[٩٦]

ج) فرضيات الأمن القومي الإسرائيلي بين المفهوم والتحديات

لقد افترضت المؤسسة العسكرية لمشروع الدولة الصهيونية، ضمناً وعلى مر العقود، أنه يمكن تجاوز مرحلة حسم صنع الوجود بالردع؛ ردع الشعب الأصلي في فلسطين، وردع الإقليم بـ«حتمية الهزيمة» في أي محاولة لتحدي وجود هذا الكيان، واعتبرت أن الدول فقط هي التي يمكن أن تشكل تهديداً للوجود.[٩٧] غير أن حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ كشفت ضعف هذا الردع في حال رفض الخصم الخضوع لهذه المعادلة، وجاءت حرب غزة سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ لتزيد في كشفه على الرغم من مضي عام ونصف عام على تدريب الجيش والتغيير في تشكيلاته.

(١) فرضيات عن الحرب

يعتمد فهم المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لعملية خوض الحرب على إقرار الطرف المستهدَف بعدم جدوى القتال أمام جيش حديث وذي قدرة تدمير عالية. وتأتي الضربة الأولى المكثفة وبوتيرة تدميرية عالية كي يرتبك الخصم ويخشى مزيداً من القتل والتدمير، وبالتالي، من أجل أن يقبل حسماً مُبكّراً لنتائج الحرب. وهذا الإجراء يخفي فرضية إسرائيلية في مفهوم الحرب، وهي أن في الإمكان خوض حرب بلا قتال، وبالتالي من دون خسائر في أرواح الجنود، اعتماداً على التدمير فقط.[٩٨] وهذا النهج ينسجم أيضاً مع ما اتبعته كيانات استعمارية أُخرى.[٩٩]

فرضية خوض حرب بلا قتال انكشفت في حرب لبنان سنة ٢٠٠٦، وبدت واضحة تماماً في الحرب على غزة سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. فقد افترضت المؤسسة العسكرية في حرب لبنان أن الضربة الجوية الأولى والواسعة فعلت فعلها، وأن أي خطوة برية تالية ستكون بمثابة تأكيد بسط السيطرة. لكن المؤسسة العسكرية، وبالتالي المؤسسة السياسية الإسرائيلية، فوجئت بأن القوات البرية واجهت احتكاكاً شرساً مع المقاومة، الأمر الذي

(٩٦) Aluf Benn, «Obama's Atomic Umbrella,» *Ha'aretz*, 11 /12 /2008.
(٩٧) Bar-Joseph, «Introduction,» op. cit., pp. 3-4; Rodman, op. cit., section on deterrence.
(٩٨) PCATI, op. cit., pp. 22-28.
(٩٩) S.C. Ukpabi, «British Colonial Wars in West Africa: Image and Reality,» *Civilisations*, vol. XX (1970), pp. 383,384; Martin Van Creveld, *Technology and War From 2000 B.C. to the Present* (London: Brassey's, 1991), pp. 229-230.

حوّل ما كان يُفترض أن يكون بسطاً آلياً للسيطرة إلى معارك طاحنة لتحقيق السيطرة. وعندها وجدت القوات البرية الإسرائيلية نفسها مكشوفة من دون مساندة جوية مباشرة، إذ تم منع استخدام المروحيات الإسرائيلية القتالية بسبب صواريخ المقاومة منذ الأيام الأولى من الحرب حتى قبيل وقفها. وفي سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، خاض الجيش الإسرائيلي الحرب على غزة بعد أخذ العبر من حرب لبنان، ومع ذلك بقيت هذه الفرضية قائمة، أي إمكان خوض حروب بلا قتال.

افترض الجيش الإسرائيلي أن إسقاط ما يزيد على مئة طن من القنابل على مواقع متعددة في قطاع غزة في اليوم الأول سيشل مركزية القيادة و«عقل» المقاومة الفلسطينية. إلّا إنه وجد نفسه مرتبكاً من ارتداد الصدمة عليه. فالضربة الأولى لم تأت مفعولها، أي شلّ الخصم و جعله بلا إرادة. وبذلك أعادت المقاومة في غزة سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ (كما في لبنان سنة ٢٠٠٦) الحرب إلى مضمونها، صراع إرادات، بالإضافة إلى صراع قدرات. وبذلك اضطر الجيش إلى اللجوء إلى خطط بديلة تتطلب القتال الميداني لاستكشاف انعكاسات خطاب المقاومة على المستوى العملاني الميداني. وعندما تبين أن أعداداً من الجنود الإسرائيليين كانوا سيلقون حتفهم من أجل استكشاف هذا الخطاب العملاني للمقاومة، انكمش على فرضيته ورُدِع عن خوض معارك قتالية مباشرة مع المقاومة في غزة. ولذلك فإن الخطاب الذي انغمرت فيه القوات البرية للجيش الصهيوني كان مع الذات (التخوف من تكبد خسائر بشرية في أثناء المعارك)، بدلاً من أن يكون جدلاً ميدانياً عملانياً مع الخصم. لذا أعلن رئيس هيئة الأركان، غابي أشكنازي، أن الخدمة العسكرية والمدنية ستشمل شرائح المجتمع كافة، بما فيها الفئات التي لم تكن تخدم في السابق. وهذا مؤشر إلى أن تشكيلة القوات البرية قد تتكون من وحدات استكشافية من غير اليهود لتستخدم في كشف الخطاب العملاني الميداني في هذا النوع من المعارك مع المقاومة، من أجل تفادي خسائر في أرواح الجنود اليهود الذين سيتحكمون عن بعد في أجهزة وآليات استكشافية متعددة أُخرى.[(١٠٠)]

(٢) فرضيات في قراءة البيئة الاستراتيجية:

أشار تقرير فينوغراد المرحلي إلى أن الأزمة التي تواجهها الدولة يمكن أن تكون

(١٠٠) Amos Harel, «Israel Plans to Recruit Hundreds of New Arab Police,» *Ha'aretz*, 17/12/2009.

وجودية، وأن حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ أظهرت فشل مفهوم الأمن القومي في معالجة هذه الأزمة.[(١٠١)] وعلى الرغم من هذه الإشارة في التقرير، فإنه لا يبدو أن المؤسستين الأمنية والسياسية تتعاملان مع جوهر التهديد على مستوى استراتيجيا الوجود، وإنما على المستوى التكتيكي والعملاني والإداري والمصالح المتعلقة بالبقاء في الحكم فقط. وقد طالب وزير دفاع سابق بـ«إعادة هيكلة الجيش من الأعلى إلى الأسفل»،[(١٠٢)] ودعا محلل إسرائيلي إلى تغيير في مفهوم الأمن القومي،[(١٠٣)] وطالب محلل آخر بـ«ثورة في الاستراتيجيا»، للتوفيق بين النوعين من الخصوم، الدول وغير الدول،[(١٠٤)] وطالب آخر بعقيدة قتالية جديدة.[(١٠٥)] وكشفت هذه الحرب أنه في أوضاع محددة ودقيقة في إمكان عناصر غير الدول إحداث تآكل بين كل من المؤسسة العسكرية والمؤسسة السياسية والمجتمع الإسرائيلي في أثناء الحرب. على سبيل المثال، تمنت شريحة من المجتمع المضطرة إلى الخدمة في الجيش بأن تُضرب تل أبيب بصواريخ حزب الله كي تشعر المدينة، ولا سيما الشريحة التي تعتذر عن الخدمة العسكرية، بأن الدولة تخوض حرباً.[(١٠٦)] كما أن سياسة النفقات العسكرية التي تلت الحرب جاءت على حساب الحاجات المجتمعية. فبعد الحرب زاد الإنفاق على الدفاع، ومع ذلك حصلت المؤسسة العسكرية على أقل مما طلبته من الميزانية لإعادة ترميم الجيش.[(١٠٧)]

أصبحت إسرائيل أكثر اعتماداً على دعم دولة عظمى لتصمم لها السياق السياسي الذي يعيد قولبة الإخفاق العسكري المتمثل في غياب الحسم العسكري والإنجازات الاستراتيجية. وقد جرى ذلك في حرب سنة ١٩٧٣ من خلال الإمدادات الأميركية خلال الحرب والعملية السياسية التي أدت إلى المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. أمّا في حرب لبنان الثانية سنة ٢٠٠٦، فكان السياق الذي وفرته الدولة العظمى هو قرار مجلس الأمن ١٧٠١ بتاريخ ١١ آب/ أغسطس ٢٠٠٦ الذي من خلاله تم تدويل حماية إسرائيل في جبهتها

(١٠١) «Winograd Report,» op. cit., point 19.

(١٠٢) Moshe Arens, «They Have to Go,» *Ha'aretz*, 7/11/2006.

(١٠٣) Israel Harel, «Back to the Preemptive Strike,» *Ha'aretz*, 21/9/2006.

(١٠٤) Ze'ev Schiff, «We Need Strategic Revolution,» *Ha'aretz*, 1/9/2006.

(١٠٥) Reuven Pedatzur, «Wanted: A New Combat Doctrine,» *Ha'aretz*, 3/9/2006.

(١٠٦) Bradley Burston, «Death to Yuppiestan, or Nasrallah Was Right,» *Ha'aretz*, 18/8/2006.

(١٠٧) Tal Levy, «Another Casualty of the War: The Minimum Wage Increase – Draft 2007 Budget Estimates that the War Cost in the Range of NIS 13 Billion to NIS 14,5 Billion,» *Ha'aretz*, 15/10/2006.

الشمالية. ففي ظل فشل إسرائيل في قراءة البيئة الاستراتيجية، وفي «القضاء» على حزب الله و«حماس»، أصبحت معتمدة أكثر على القوة الراعية في تحديد دورها الإقليمي إلى حين توفر الفرصة لإعادة صيانة مفهومها للأمن القومي و/أو دورها العسكري الوظيفي.

د) مكانة أسلحة الدمار الشامل ودورها في العقيدة العسكرية

بدأ البرنامج النووي الإسرائيلي في أواخر الخمسينيات، ونجم عنه إنتاج أول قنبلة نووية سنة ١٩٦٨ بدعم فرنسي.(١٠٨) فبعد المشاركة في حرب ١٩٥٦، أدت فرنسا دوراً رئيسياً في بناء المفاعل النووي في ديمونة في النقب. وقد ساهم كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وألمانيا والنرويج وجنوب إفريقيا (تحت النظام العنصري السابق) والبرتغال والهند(١٠٩) في جعل إسرائيل قوة نووية. ويبدو أن هذه الأخيرة تعمل على إنتاج ما بين أربعة واثني عشر رأساً نووياً في السنة، وهو ما يجعلها تمتلك سادس أكبر ترسانة نووية في العالم. ويقدر البعض عدد الرؤوس النووية المصنوعة في المنشآت الإسرائيلية بما يزيد على ٤٠٠ رأس نووي عادي وحراري، بما في ذلك قنابل نيوترونية، وقذائف مدفعية مزودة برؤوس نووية.(١١٠) ويعمل في منشآت ديمونة النووية نحو ٢٧٠٠ عالم ذرة وتقني وإداري، يوزعون فيما بينهم مهمات تصنيع مواد اليورانيوم والبلوتونيوم والتريتيوم وتخصيبها، وجمعها في رؤوس نووية.

من الذرائع التي تستخدمها إسرائيل لتبرير قدرتها النووية نذكر: (١) ردع هجوم تقليدي واسع؛ (٢) ردع جميع المستويات من الهجمات غير التقليدية (كيماوية، بيولوجية، نووية)؛ (٣) استباق هجوم نووي؛ (٤) مساندة هجوم تقليدي استباقي ضد موجودات نووية معادية؛ (٥) مساندة هجوم تقليدي استباقي ضد موجودات غير نووية معادية (تقليدية، كيماوية، بيولوجية)؛ (٦) حرب قتال نووي؛ (٧) الدمار كخيار أخير («خيار شمشون»).(١١١) فحيازة إسرائيل لكل أنواع الأسلحة النووية يجعلها قادرة على توظيفها

(١٠٨) Seymour Hersh, *The Samson Option* (London: Faber and Faber, 1991), p. 179.

(١٠٩) Warner D. Farr, «The Third Temple's Holy of Holies: Israel's Nuclear Weapons,» *The Counterproliferation Papers: Future Warfare Series No. 2* (Alabama: Maxwell Air Force Base, September 1999).

(١١٠) «Israel,» *Jane's Sentinel: Security Assessment Eastern Mediterranean* (London, August 2001- January 2002), p. 260.

(١١١) Louis Rene Beres, «Israel's Bomb in the Basement: A Revisiting of 'Deliberate Ambiguity' vs. 'Disclosure',» in *Between War and Peace: Dilemmas of Israeli Security*, edited by Efraim Karsh. (London: Frank Cass, 1996).

في المستويين العملاني والتكتيكي، بالإضافة إلى المستوى الاستراتيجي، الأمر الذي يثير قلقاً لدى محللين في الغرب إزاء إمكان انقلاب في الحكم، أو في الجيش الإسرائيلي من جهة يمينية متطرفة قد تستسهل استخدام الأسلحة النووية في القتال، وخصوصاً مع صعود عدد المتدينين المتطرفين الذين يخدمون في الجيش الإسرائيلي وفي رتب قيادية، ومع رفضهم تنفيذ مهمات، مثل إخلاء مواقع استيطانية.(١١٢)

من جهة أُخرى، كي يكون الردع النووي جديراً بالصدقية، وجب امتلاك القدرة على ضربة ثانية، أي القدرة على الرد بضربة نووية بعد تلقي الضربة الأولى. ولدى إسرائيل القدرة على إطلاق الرؤوس النووية في حيازتها بالوسائل التالية: أكثر من ٢٠٠ صاروخ من طراز «يريحو ١» (مداه ٤٥٠ كم)، و«يريحو ٢» (مداه ١٥٠٠ كم)، و«يريحو ٣» (مداه ٤٨٠٠ كم)؛(١١٣) صواريخ «غبرييل» بحر - بحر؛ صواريخ مركبة على متن ثلاث غواصات للمياه العميقة من نوع دولفين؛(١١٤) قاذفات تكتيكية بعيدة المدى، مثل أف ١٥ آي، وأف ١٦ آي. أمّا المناطق التي قد تبعد عن مدى الغواصات، كمناطق بحر قزوين، فإن الصواريخ طويلة المدى والطائرات، تشكل بمجموعها منظومة لتوجيه ضربة استباقية.(١١٥) ويمتد مدى مرمى السلاح الجوي الإسرائيلي من باكستان إلى المغرب، ومن كازاخستان إلى تشاد، ومن روسيا إلى السودان، ومن أوكرانيا إلى الصومال، ومن إيطاليا إلى اليمن، ليغطي المعابر المائية جميعها لمنطقة فيها أكبر مخزون للنفط والغاز في العالم، بما فيها حوض بحر قزوين في آسيا الوسطى وشبه الجزيرة العربية. وفي حال توفر قواعد جوية للتزود بالوقود في كازاخستان والهند وإريتريا، يصل مدى الطائرات إلى نحو ٤٠٠٠ كم عن فلسطين المحتلة.

في ظل تآكل الردع الإسرائيلي نتيجة حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ والحرب على غزة سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، أصبحت إسرائيل تعتمد أكثر على تقنياتها الحربية لإقامة ردع تكتيكي، وعلى أسلحة الدمار الشامل لإقامة ردع استراتيجي. إلّا إن الردع الاستراتيجي، بما فيه الحفاظ على «الوضع الراهن» الذي يحدد استمرار وجود إسرائيل في المنطقة، يعتمد على

(١١٢) Ed Blanche, «Is the Myth Fading for the Israeli Army?» *Jane's Intelligence Review,* Part 1, vol. 8, no. 12 (December 1996), pp. 547-550; Part 2, vol. 9, no. 1 (January 1997), pp. 25-28.

(١١٣) Farr, op. cit., Appendix A: Estimates of the Israeli Nuclear Arsenal.

(١١٤) «Israel,» *Jane's Sentinel*, op. cit., p. 260; Farr, op. cit.

(١١٥) راجع: http://www.globalsecurity.org.wmd/israel/doctrine.htm

أن يكون امتلاك هذا النوع من الأسلحة حكراً على إسرائيل.(١١٦) لذا، ومع الحديث عن الخيار النووي الإيراني، مال الخطاب الإسرائيلي من «الغموض» بشأن امتلاك ترسانة نووية (كانت إسرائيل لا تنفي امتلاكها هذه القدرات ولا تؤكدها)، إلى التحدث عن إمكان استخدامها علناً ضد إيران.(١١٧) وهذا انعكس، مثلاً، فيما قيل على لسان رئيس الحكومة الإسرائيلية السابق، إيهود أولمرت، إن لإسرائيل القدرة على إلحاق أضرار بخصومها في المنطقة بواسطة أسلحة نووية، وإن في إمكانها إعاقة البرنامج النووي الإيراني بهجوم صاروخي يتضمن ألف صاروخ توماهوك على مدى عشرة أيام.(١١٨) ويعتبر الغرض من الخروج عن سياسة الغموض رفع وتيرة الردع للتعويض عن فقدان الردع بالأسلحة التقليدية. وفي حال حصلت إيران، أو طورت قدرة عسكرية نووية، فإن هذا سيدخل إسرائيل في مسابقة مكلفة جداً لإقامة ردع وردع مضاد على المستويات التكتيكية والاستراتيجية، وبنهج مختلف كلياً عن النهج المتبع حتى الآن في حروبها التقليدية. فنهج «التجربة والخطأ» لاكتساب الخبرة لا يصلح على المستوى الاستراتيجي النووي. وهذا ما يربك القادة الإسرائيليين إزاء توجيه ضربة إلى إيران.

ثالثاً: المؤسسة العسكرية والأمنية

أ) خطط إعادة هيكلة الجيش (٢٠٠٠-٢٠٠٩)

سعت المؤسسة العسكرية لإعادة تشكيل الجيش بعد سنة ٢٠٠٠ ليكون مكوناً من جيش أصغر ومتخصص، وركزت على مفهوم تحقيق النصر في الحرب بدلاً من السعي وراء حسم عسكري في ساحة المعارك.(١١٩) وقد اختزلت هذه الجهود في ثلاث خطط على الأقل، وجاءت كل واحدة منها لتلغي ما سبقها نتيجة اعتبارات اقتصادية ومستجدات في البيئة الاستراتيجية. لذا يمكن تقسيم خطط التغيرات إلى الفترة ما قبل حرب لبنان وما بعدها.

(١١٦) Benjamin Miller, «The Concept of Security: Should it be Redefined?» in *Israel's National Security Towards the 21st Century*, edited by Uri Bar-Joseph (London: Frank Cass, 2001), pp. 31-32.

(١١٧) Amos Harel, «Think Tank: Israel Could Attack Iran's Nuclear Program Alone,» *Ha'aretz*, 2/1/2007; Uzi Mahnami and Sarah Baxter, «Revealed: Israel Plans Nuclear Strike on Iran,» *The Sunday Times*, 7/1/2007.

(١١٨) «Olmert: Missile Raid Would Harm Iran Nuclear Plans,» *Ha'aretz*, 28 /4 /2007.

(١١٩) Kobe, op. cit., pp. 190-191.

(١) من سنة ٢٠٠٠ حتى حرب لبنان سنة ٢٠٠٦

(خطتا «كيلا» و«كيشت»):

في أوائل القرن الحادي والعشرين، وضعت المؤسسة العسكرية خطة سميت «كيلا» للتوفير في نفقاتها استجابة لعوامل مجتمعية تضغط في اتجاه الإنفاق على خدمات الصحة والتعليم. ودخلت الخطة في حيز التنفيذ سنة ٢٠٠٣، وتضمنت تقليص عدد الجيش الإسرائيلي بنسبة ٢٠٪، ضمن تغيير جذري في تركيبته وطابعه وعقليته وهيكليته. فقد خفضت الخدمة الإجبارية في الجيش إلى عامين على ما نسبته ٢٠٪ من الجنود، وكذلك مدة التدريب والدورات. ففي سنة ٢٠٠٥، قلصت الدورات للقوات الجوية بنسبة ٢٥٪ باستثناء دورة الطيارين، ومُددت دراسة الطلاب العسكريين من عام إلى عامين للحصول على تدريب احترافي قبل أن ينالوا شهادة قيادة مجموعة قتالية، وذلك لتقليص عددهم في كليات الضباط. ومع أواخر سنة ٢٠٠٥ تم إنهاء خدمة ٤٥٠٠ جندي. وبدأ الجيش بتطبيق قانون الاحتياط المعدل قبل إقراره في الحكومة لتقليص عدد جنود الاحتياط بضعة آلاف في سنة ٢٠٠٦. وقد كان لبعض هذه التغييرات تأثير سلبي في القدرات القتالية لديه.(١٢٠) لكن الخطة لم تكن مرنة بما فيه الكفاية لتستوعب حاجات مستقبلية، وإنما كانت مقيدة بميزانية تبلغ نحو ٩,٦٣ مليارات دولار. وبعد عامين من تنفيذها، تراجعت ميزانيتها إلى نحو ٨,١ مليارات دولار، أي أقل من المبلغ المطلوب.(١٢١) وفي سنة ٢٠٠٥ ألغيت الخطة لا بسبب استقرار جديد في البيئة الاستراتيجية، وإنما بسبب قيود مالية في السنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٥، وخصوصاً مع تكثيف العمليات العسكرية لاحتواء انتفاضة الأقصى والمشاريع الأمنية، مثل جدار الفصل.

مع مجيء دان حالوتس، وهو من سلاح الطيران، رئيساً جديداً لهيئة الأركان العامة في حزيران/يونيو ٢٠٠٥، جمد بعض التغييرات خلال سنة ٢٠٠٦، منه ما يتعلق بدور القوات البحرية، وحجم القوات الجوية، والجدوى من استمرارية تصنيع دبابة مركافا.(١٢٢) وبدأ العمل على تصميم خطة بديلة تضمنت أكبر إعادة هيكلة مرت بها المؤسسة العسكرية الإسرائيلية في تاريخها وسميت بخطة «كيشت».(١٢٣) وكان من المفروض أن تنفذ

(١٢٠) Fishman, op. cit.

(١٢١) Ibid.

(١٢٢) Ibid.

(١٢٣) *The Military Balance, 2007*, op. cit., p. 228.

خلال فترة أقصاها سنة ٢٠١٢، لكن التنفيذ لم يكتمل بسبب حرب لبنان.[١٢٤] ووضع حالوتس ثلاثة مبادئ لتغييرات في هيئة الأركان وقيادة القوات البرية هي: (١) فصل قوات الوحدات العملانية عن وحدات هيئة الأركان؛ (٢) العمل على أن يتم بناء الجيش من داخل الوحدات؛ (٣) وضع حد للمسؤولية المباشرة لهيئة الأركان عن إدارة القوات البرية. وكان تطبيق هذه المبادئ يعني أن أبرز التعديلات سيترك جل أثره في القوات البرية، وسيعيد هيكلتها بهدف توحيدها ضمن جسم عملاني واحد، وخلق عقيدة قتالية جديدة تمثل هذا الدمج. فقد قامت شعبة التكنولوجيا واللوجستية في هيئة الأركان في ٢٦/١٢/٢٠٠٥ بتحويل وحداتها العملانية إلى القوات البرية، وبتقليص عدد الموظفين، كما أُخضعت ثمانية فيالق (ضمنها فيلق الإشارات، وفيلق المدفعية والمعدات الحربية، وفيلق إدارة الموظفين) إلى القوات البرية. وتم تشكيل واستحداث وإلغاء بعض الفرق (مثلاً إخضاع فيلق الهندسة إلى فيلق المدرعات) وإحداث تغيير في الهرم القيادي. كذلك دمجت دورات الضباط لتكون دورة موحدة (مثل دورة الاستخبارات الميدانية وفيلق المدفعية ـ كذلك في جميع الاستخبارات التكتيكية). فقائد المظليين وضابط المشاة توليا مسؤولية معسكرات التدريب الأساسي والمشترك لجميع كتائب المشاة وقيادة القوات البرية التي أطلق عليها «مجموعة القوات الخاصة» والتي تتضمن الوحدات التالية: دوفدوفان؛ ماغلان؛ أوكيتز؛ إغوز؛ لوتار.[١٢٥] وقد حولت هذه التشكيلة القوات البرية النظامية إلى وحدات خاصة غير نظامية مسنودة بترسانة القوات الجوية والبحرية، لكن غير مدربة على قتال مكثف الوتيرة.[١٢٦]

بعد وقوع حرب لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦، انتقدت لجنة سابير، التي كلفت تقويم الحرب، هذه التغييرات، وبيّنت أنها تمت بطريقة فردية وغير منهجية، الأمر الذي أدى إلى تشويش جسيم وهدر للقدرات في أثناء الحرب. فتفكيك الفرق العسكرية إلى مجموعات أصغر للتركيز على العمليات العسكرية في الضفة الغربية وقطاع غزة أدى إلى وضع وكأن حرب لبنان لا تتعدى كونها عملية عسكرية محلية لا تستدعي تجميع فرق عسكرية، ولا تستدعي حتى استدعاء الاحتياط. وانتقدت اللجنة تسليم قيادة فرق

(١٢٤) Ze'ev Schiff, «Ashkenazi to Annul Halutz's Organizational Changes to IDF,» *Ha'aretz*, 27/2/2007; Pedatzur, op. cit.

(١٢٥) Fishman, op. cit.

(١٢٦) Schiff, «Ashkenazi to Annul…,» op. cit.

عسكرية لقادة لم يحصلوا على التدريب والتأهيل الكافي، وخصوصاً في القوات البرية، بالإضافة إلى العُطْل في عملية الإمدادات والذخيرة، وأساسيات أُخر من مأكل ومشرب، ووقود، وإجلاء الجرحى وظاهرة المدرعات المعطلة. وبصورة عامة انتقدت اللجنة هيئة الأركان لعدم القدرة على تحديد أهداف الحرب، وتدخلها في الأمور التكتيكية، وإعطاء أوامر غامضة وغير محددة،[١٢٧] فضلاً عن الاعتماد المبالغ فيه على سلاح الجو في مواجهة حزب الله والتأخير في استدعاء فرق الاحتياط.

(٢) بعد حرب لبنان (خطة «تيفين لسنة ٢٠١٢»):

في هذا السياق، جاء رئيس هيئة الأركان الجديد، غابي أشكنازي، في بداية سنة ٢٠٠٧، فألغى الخطط السابقة، وأعاد النظام القديم مع بعض التعديلات، كالتراجع عن الاعتماد كلياً على التفوق الجوي لحسم جميع أنواع الحروب، وخصوصاً النزاعات متدنية الوتيرة، وزيادة عدد القوات البرية وتكثيف تدريبها والعودة إلى الاعتماد على قوات الاحتياط.[١٢٨] وتمثلت هذه في خطة «تيفين لسنة ٢٠١٢» لتغطي السنوات ٢٠٠٨-٢٠١٢، وتصورت أربعة إمكانات تهديد هي: حرب تقليدية مع سورية؛ هجوم بالصواريخ من إيران؛ عدم استقرار في الدول «المعتدلة» المجاورة؛ إرهاب غير متماثل مع هجمات بالصواريخ. وتضمنت الخطة صيانة وتطوير تسع قدرات رئيسية هي: (١) دبابات حديثة؛ (٢) القدرة على توجيه ضربات دقيقة؛ (٣) التفوق الجوي من خلال تطوير طائرات أف ١٥ وطائرات بلا طيار من طراز هال؛ (٤) القدرة على الوصول إلى مناطق بعيدة بواسطة طائرات يمكن تزويدها بالوقود جواً؛ (٥) تفوق استخباراتي؛ (٦) اعتماد برنامج «تساياد» الرقمي للقيادة والتحكم (الذي يشبك القوات البرية والجوية والبحرية في برنامج رقمي عسكري يعطي صوراً وخرائط لمسارح العمليات العسكرية المتعددة كي تظهر أمام القادة العسكريين ووزير الدفاع ورئيس الحكومة)؛[١٢٩] (٧) تفوق بحري؛ (٨) منظومات مضادة للصواريخ؛ (٩) توسيع مخزون الذخائر الطارئ.[١٣٠]

ووفق الخطة، سيحصل الجيش على مئات من المدرعات لنقل الجنود من طراز نامير

(١٢٧) Ibid.

(١٢٨) Amos Harel, «Chief of Staff: Reserves are the IDF's Main Strength,» *Ha'aretz*, 20/3/2007.

(١٢٩) *The Military Balance, 2006*, op. cit., p. 179.

(١٣٠) Ibid., 2009, p. 236.

(مصممة على قاعدة مركافا)، ومئات من العربات من طراز سترايكر ٨ × ٨، وعشرات من دبابات مركافا ٤، وعشرات من الطائرات التكتيكية بلا طيار. وجاء هذا التركيز على القوات البرية على حساب تطور القوات الجوية، إذ تم تقليص طلبية طائرات الضرب المشترك المقاتلة (Joint Strike Fighter) من ١٠٠ إلى ٢٥ خلال الأعوام الخمسة اللاحقة مع إمكان الحصول على ٢٥ أُخرى في الفترة التي تليها. كما أن طلب سرب إضافي من مروحيات أباتشي آي أتش ـ ٦٤ دي المقاتلة تقلص إلى ست مروحيات، وتقرر تطوير طائرات التزود بالوقود الحالية من طراز كي ـ سي ٧٠٧ بدلاً من شراء طائرة جديدة. أمّا القوات البحرية، فنصت الخطة على أن يتم تخصيص ٢٥٠ مليون دولار للحصول على واحدة من مركبتين تحمل صواريخ متعددة الأغراض بزنة ٢٠٠٠ طن الى ٣٠٠٠ طن مصممة على غرار مركبة مستخدمة في القوات البحرية الأميركية للقتال على السواحل، ومن صنع شركة لوكهيد مارتن.[١٣١]

احتاجت المؤسسة العسكرية إلى ثلاثين شهراً بعد حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ لإعادة تجهيزاتها من أسلحة وذخيرة في مخازن الجيش الإسرائيلي إلى المستوى الذي كان عليه قبل الحرب.[١٣٢] وبينما كانت خطط إعادة الهيكلة التي وضعت قبل الحرب تسعى لتقليص نفقات المؤسسة العسكرية، إلّا إن الجيش الإسرائيلي وجد نفسه يزداد عبأ على ميزانية الدولة. ففي سنة ٢٠٠٦ بلغت الميزانية العسكرية ٣٣,٧ مليار شيكل[١٣٣] وفي سنة ٢٠٠٧ ارتفعت إلى ٥٠,٦ مليار شيكل،[١٣٤] الأمر الذي أدخل المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في المعضلة نفسها التي حاولت تفاديها في سنة ٢٠٠٠، وهي معضلة الجمع ما بين المتطلبات المجتمعية من الدولة من جانب، ومتطلبات المؤسسة الأمنية الإسرائيلية من جانب آخر. لذا اقتضى الأمر رعاية دولة عظمى مرة أُخرى لمعالجة الموقف. وفي آب/ أغسطس ٢٠٠٧ تبين أن إسرائيل ستحصل على زيادة بنسبة ٢٥٪ من المساعدات العسكرية من الولايات المتحدة، وبالتالي ستحصل على ٣٠ مليار دولار من المساعدات

(١٣١) Ibid., p. 237.
(١٣٢) Amos Harel, «Peretz to Decide this Month on New IDF Rocket Defense System,» *Ha'aretz*, 4/1/2007.
(١٣٣) *The Military Balance, 2006*, op. cit., p. 179; Ibid., 2007, p. 216.
(١٣٤) Zvi Zerahiy, «NIS 50.6 bn 2007 Defense Budget Okayed in Preliminary Vote,» *Ha'aretz*, 31/12/2006.

على مدى عشرة أعوام.[١٣٥]

ب) هيكلية الجيش الإسرائيلي وفروعه وأنظمة الأسلحة الأساسية

لمعالجة المشكلات الناتجة من التعديلات في تشكيلة الجيش في خطتي «كيلا» و«كيشت» وفي أعقاب حرب لبنان سنة ٢٠٠٦، تم إعادة القوات البرية وسلاح الجو وسلاح البحر التي تشكل مجتمعة الجيش الإسرائيلي إلى قيادة هيئة الأركان العامة. ويعتبر رئيس هيئة الأركان القائد الأعلى للقوات المسلحة، ويحمل رتبة فريق وهي أعلى رتبة في الجيش الإسرائيلي، وهو مسؤول أمام وزير الدفاع. وطرأ تعديل على مدة تولي هذا المنصب مع تعيين غابي أشكنازي، بحيث أصبحت أربعة أعوام بدلاً من ثلاثة.[١٣٦] وبهذا التعيين روعي الرأي القائل بضرورة أن يكون رئيس هيئة الأركان خدم في القوات البرية كقائد فرقة، بعد تجربة دان حالوتس الفاشلة.[١٣٧] وبناء على توصيات تقرير لجنة فينوغراد المرحلي، تم تشكيل لجنة توجيه يترأسها قائد هيئة أركان سابق، لتحسين عملية اتخاذ القرار بالأمور الأمنية والدبلوماسية من خلال تعزيز مجلس الأمن القومي،[١٣٨] وتعزيز دور وزارة الخارجية في القرارات الأمنية، وتأهيل أعضاء المجلس الوزاري. كما تقرر إنشاء كلية دراسات عسكرية لضباط الرتب العالية في الجيش لمعالجة «الثقب الأسود في المعرفة» الذي ظهر خلال حرب لبنان سنة ٢٠٠٦.[١٣٩]

يقع مركز قيادة هيئة الأركان الإسرائيلي في تل أبيب، في حين تتوزع مراكز قيادات القطاعات على الشكل التالي: قيادة القطاع الشمالي (تجاه لبنان وسورية) في صفد؛ قيادة القطاع الأوسط (تجاه الأردن) في مستعمرة نفيه يعقوف ـ القدس؛ قيادة القطاع الجنوبي (تجاه قطاع غزة ومصر) في بئر السبع. ويحمل أعضاء هيئة الأركان، وعددهم أربعة وعشرون عضواً، رتبة لواء في معظمهم، ومنهم المسؤولون عن الأمور «الاحترافية»، مثل الإدارة والتدريب والتخطيط، وقادة القوة البشرية والأمور اللوجستية والاستخبارات، وقادة

(١٣٥) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 236.
(١٣٦) Gideon Alon, «Cabinet Unanimously Approves Gabi Ashkenazi as New IDF Chief,» *Ha'aretz*, 4/2/2007.
(١٣٧) Schiff, «Ashkenazi to Annul...,» op. cit.
(١٣٨) Ze'ev Schiff, «Some Serious Thoughts on Syria,» *Ha'aretz*, 2 /3 /2007.
(١٣٩) Shahar Ilan, «Probe Urges IDF to Open Military Studies Academic Institute,» *Ha'aretz*, 3/7/2007.

القطاعات، وقادة القوات الجوية والقوات البحرية والقوات البرية. وقائد القوات البرية مسؤول عن التدريب وتطوير التجهيزات والعقيدة العسكرية للفيالق البرية المكونة من المظليين والمشاة والمدرعات والمدفعية وسلاح الهندسة. أمّا القيادة العملانية للقوات البرية فهي سلسلة قيادات منفصلة ابتداء من رئيس هيئة الأركان ومباشرة إلى قادة القطاعات الثلاثة الذين يمارسون بدورهم قيادتهم على الفرق والألوية كل في قطاعه، ويشرفون على الشُعب المسؤولة عن القوة البشرية والعمليات والتدريب والتجهيز. وتمتد سلطة قائد القطاع إلى أمن المستعمرات في قطاعه، ولا سيما الموجودة قرب الحدود. لكن بعد حرب لبنان يبدو أن قوات شرطة حرس الحدود أصبحت تقوم بالحراسة الداخلية، وتسلمت الشرطة المدنية بعض المهمات، مثل الحواجز الطيارة في الطرق القريبة من المستعمرات وبعض المناطق في الضفة الغربية في وقت يتم التركيز على تدريب مكثف للجنود.[١٤٠] وينسق قائد القطاع في أثناء القتال مع وحدات القوتين البحرية والجوية النشيطتين في قطاعه، ومع قيادة «الجبهة الداخلية» التي أنشئت سنة ١٩٩٢ مكان الدفاع المدني، كما سنرى لاحقاً.

يتكون الجيش الإسرائيلي من قوات نظامية موضوعة في الخدمة الفعلية، وقوامها نحو ١٦٨,٠٠٠ فرد، إلى جانب ٤٠٨,٠٠٠ عنصر من الاحتياط.[١٤١] ويخدم ضباط الاحتياط مدة ثمانية وأربعين شهراً، بينما يخدم الجنود الذكور فترة تتراوح ما بين أربعة وعشرين شهراً إلى ستة وثلاثين شهراً. وتخدم الإناث فترة أربع وعشرين شهراً.[١٤٢] ويشكلن نسبة جيدة من مجموع القوات المسلحة الإسرائيلية. وكانت أكثريتهن تؤدي مهمات مكتبية في أواخر القرن الماضي، إلّا إنه في السنوات الأخيرة تم إدخال بعضهن في مهمات استخباراتية ومهمات مساندة وقتالية.[١٤٣] ويأتي ضباط الجيش الإسرائيلي جميعاً من الطبقة الراقية والمتعلمة التي تشكل ٣٠٪ من مجمل الشعب الإسرائيلي،[١٤٤] غير أنه في السنوات الأخيرة زادت نسبة الملتحقين بالوحدات القتالية والقيادية، مثل لواء غولاني،

(١٤٠) Amos Harel and Avi Issacharoff, «What a Difference a Year Makes – or Not,» *Ha'aretz Week's End*, 13/7/2007.

(١٤١) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 249; *Data on Israel According to Foreign Publications* (Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 2006), p. 11.

(١٤٢) *The Military Balance, 2007*, op. cit., p. 228; Fishman, op. cit.

(١٤٣) Amos Harel, «Is the IDF Ready for Women in Combat?» *Ha'aretz*, 29/4/2007.

(١٤٤) Gideon Sheffer, «IDF Service-Where is it Going?» *Strategic Assessment*, vol. 3, no. 4 (January 2001), p. 1.

من فئة المتدينين والمستوطنين والمهاجرين الجدد، بينما فضلت العناصر من الفئة المرفهة في المجتمع الإسرائيلي الالتحاق بوحدات الاستخبارات والكومبيوتر، مثل وحدة ٨٢٠٠ الاستخباراتية.[١٤٥]

(١) القوات البرية:

يبلغ عدد القوات البرية الإسرائيلية، في الخدمة الفعلية، نحو ١٣٣,٠٠٠ عنصر.[١٤٦] أمّا قوات الاحتياط فقد زاد عددها من ٣٨٠,٠٠٠ شخص في سنة ٢٠٠٧ إلى ٥٠٠,٠٠٠ شخص في سنة ٢٠٠٩.[١٤٧] وتنقسم القوات في الجيش الإسرائيلي وفق مهماتها إلى ثلاث قيادات قطاعات، كما هو موضح في الجدول المرفق.[١٤٨] ويعتمد الجيش الإسرائيلي بصورة كبيرة على القوات الخاصة للقيام بمهمات عسكرية متنوعة سواء في فلسطين المحتلة، أو في مناطق أُخرى. ففي فيلق الهندسة لسلاح البر توجد كتيبة هندسية للعمليات الخاصة تدعى يهالوم مكونة من خمس وحدات خاصة فرعية هي: يائيل لعمليات هدم في مناطق بعيدة؛ سامور للبحث عن الأنفاق وتدميرها؛ هيفتزيك للآليات الإلكترونية والتفجيرات؛ ميدرون موشلاغ للاختراقات في المناطق بعيدة العمق؛ فرقة إزالة المتفجرات. هذا بالإضافة إلى وحدة سييرت متكال ٢٦٩ التي تقوم بعمليات اختراق لمواقع الخصم والتصفيات، وتتلقى أوامرها مباشرة من رئيس هيئة الأركان. أمّا وحدة سييرت ١٣ فتقوم بمهمات خاصة بحرية، ووحدة ٦٦٩ تقوم بمهمات الإنقاذ. هذا بالإضافة إلى وحدتي بالسار ٧ و١٨٨ للمهمات الاستطلاعية في عمق المناطق الحدودية، إلى جانب وحدة إغوز المخصصة للمناطق اللبنانية، ووحدة دوفدوفان (المستعربين) التي تقوم بعمليات رصد واختطاف في القطاع الأوسط. بينما خصصت وحدة لوتار بصورة خاصة لمحاربة الإرهاب في منطقة إيلات، ووحدة يامان للمهمات البحرية، ووحدة شالداغ ٥١٠١ من سلاح الجو التي تقوم بمهمات دعم جوي في الجنوب.[١٤٩]

(١٤٥) Harel, «Army of Half ...,» op. cit.

(١٤٦) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 249.

(١٤٧) Ibid.; *Data on Israel...*, op. cit., p. 11.

(١٤٨) راجع: *The Military Balance, 2009*, op. cit.; www.fas.org; www.armyrecognition.com

تم تجميع المعلومات عن تشكيلات قيادات القطاعات من مصادر متعددة، لكن التشكيلة النهائية غير متوفرة للعلن، كما أنها قد تتغير وفق المتطلبات الميدانية.

(١٤٩) «Israel,» *Jane's Sentinel*, op.cit., p. 263; www.strategypage.com; www.globalsecurity.org

جدول ٢
ألوية القوات البرية

القيادة	قيادة لواء الشمال			قيادة لواء الوسط			قيادة لواء الجنوب		
المقر	صفد			مستعمرة نفيه يعقوف/ القدس			بئر السبع		
القطاع:	القطاع الشمالي (بيسان، طبرية، جبل الشيخ، الجولان، الجليل حتى نتانيا جنوباً)			القطاع الأوسط (الضفة الغربية والقدس، منطقة الشفيلا، غوش دان، شواطئ البحر والمدن الساحلية، بما فيها تل أبيب)			القطاع الجنوبي (المنطقة المحيطة بقطاع غزة والمعابر والحواجز، صحراء النقب، وادي عربة، إيلات)		
الفرق الرئيسية	الكتائب المتفرعة	الوحدات الخاصة المتفرعة	الفرق الرئيسية	الكتائب المتفرعة	الوحدات الخاصة المتفرعة	الفرق الرئيسية	الكتائب المتفرعة	الوحدات الخاصة المتفرعة
←	ساعار مي-غولان ٧ ←	سييرت ٧ و١٨٨ استطلاعية	فرق الضفة الغربية			أوغدة عازة ←	كاتيف شمالاً، غيفين جنوباً ←	التجوال الصحراوية
غاعاش ٣٦ (مدرع)←	براك ١٨٨ ←	ماحتس ٦٠٥*	←	إكفوت هيرتسل ٤٠١ ← (مدرع)	سييرت ٤٠١	←	ساغي غرباً، شاهام (مدفعية) احتياط	
←	غولاني ١ ←	إغوز	هبلدا ١٦٢ ← (مدرع)	ناحل ٩٣٣ (مشاة)		←	بني أور ٤٦٠ (مدرع/ تدريب)	
غاليل ٩١ (فني) ←	هاريف ٢٩٩ (مشاة) ←	ألبينيستم ° (مشاة)	←	كفير ٩٠٠ ← (مشاة)	دوفدوفان	عمود هائِش ٣٦٦ (مدرع) ←	غفعاتي ٨٤ (مشاة)	
احتياط (مدرع) ←	هماباتز ٣١٩		هائيش ٩٨ (مظليين) ←	الثعبان الطائر ٣٥ ←	سييرت ٥١٧٣	←	عمود هائِش ٢٠٩ (مدفعية)	
←	شمال الجولان ٥٠٠١		←	هنيشر هشحور ٢٢٦		←	هارئِل (مدرع)	
احتياط (دعم لوجستي) ←	لبنان ٥٠٠٢		←	حيتزي هئيش ٥٥١		٢ × احتياط (مدرع) ←	سيناي ٢٥٢، وكتيبة أُخرى ←	هناد منطقة إيلات
←	جنوب الجولان ٥٠٠٣		←	هود هأنيت ٦٢٣		جنوب غرب ٥٠٠٥ (دعم)		
			←	شاؤلي ميرون ٦٤٦		جنوب ٥٠٠٦ (دعم) (احتياط)		
			٣ × احتياط (٢ مدرع +١ دعم)				إيدوم ٨٠ (معابر الأردن ومصر)	
	الإشارات			الإشارات			الإشارات	
	شاهاف**			نيتسان**			نيشر**	
	الهندسة*			أساف ٦٠١*			لاهف*	
تنسيق مع سلاح الجو، والبحر، والاستخبارات العسكرية								

*هندسة حربية ** استخبارات ميدانية ° متخصصة بالقتال في الجبال ← التفرع من فرقة إلى كتيبة إلى وحدة

إن القوات الإسرائيلية ممكننة بشكل كبير، إذ إنها تملك نحو ٣٥٠٠ دبابة.(١٥٠) إلّا إن حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ كشفت محدودية إمكان استخدامها أمام صواريخ متطورة مضادة للدروع، مثل كورنيت أ تي ١٤، و أر بي جي فامبير، وميتز أ تي١٣ والتي يصل مداها إلى ٥ كم.(١٥١) فبينما يملك الجيش الإسرائيلي بين ١٥٠٠ ـ ١٨٣٠ دبابة مركافا،(١٥٢) تبين أن هناك حاجة إلى استبدال الدبابات القديمة، بما فيها مركافا ٣، بمركافا ٤ التي لم يكن يمتلك منها إلّا ٨٠ دبابة فقط في سنة ٢٠٠٦. لذا، باشر الجيش تصنيع العشرات منها سنوياً لتغطية حاجته، ووصل عددها إلى ١٧٥ دبابة في سنة ٢٠٠٨. أمّا الدبابات الأُخرى من النوع المتوسط ودون ذلك فعددها يتراوح ما بين ٨٢٢ ـ ١٠٤٠ دبابة أم ٦٠ ماغاش، و٣٦٠ دبابة أم ٦٠ أ ١؛ و٢٦١ دبابة تي آي ٦٧ (تي ٥٥ مطورة)؛ وما بين ٢٠٠ إلى ٧٩٠ دبابة سنتوريون، و٢٠٠ إلى ٥٦١ دبابة أم ٤٨ أ ٥ . وأمّا المدرعات الاستطلاعية من نوع أر بي واي ١ رامتا وفخس فعددها ٤٠٨ مدرعات.

يبلغ مجموع ناقلات الجند أكثر من ١٠,٤١٩ ناقلة، ويوازي أقل من ضعف مجموع ناقلات الجند لدى كل من مصر وسورية والأردن معاً. وتشكل ناقلات الجند من فئات أم ١١٣ وأم ٢ وأم ٣ الأغلبية العظمى من العربات المصفحة، إذ يبلغ عددها من طراز أم ١١٣ بين ٥٥٠٠ و٦١٣١، وأمّا الناقلات من نوع أخزريت (تي ٥٥) فعددها ٢٧٦ ناقلة.(١٥٣) وبالنسبة إلى الآليات الخفيفة نسبياً، بدأ الجيش الإسرائيلي استلام المجموعة الأولى من ٥٠٠ مركبة متعددة المهمات ستورم ٢ أم ٢٤٢ ذات الدفع الرباعي لتحل محل ستورم ١ أم ن٢٤٠،(١٥٤) بالإضافة إلى تشكيلة من مركبات دفع رباعي ومدرعات جديدة بدأت تُستخدم في سنة ٢٠٠٨، وخصوصاً في عمليات مداهمات واغتيالات في

(١٥٠) Global Security, «Ground Forces Order of Battle-Army,»http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/army-orbat2.htm; *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 249.

(١٥١) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 209; Amos Harel and Aluf Benn, «Damascus Close to Multi-Million Dollar Deal to Buy Modern Anti-Tank Missiles from Russia,» *Ha'aretz*, 22/2/2007.

(١٥٢) *The Military Balance, 2007*, op. cit., p. 228; *Data on Israel...*, op. cit., p. 12; Global Security, «Israel – Army Equipment,» http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/army-equipment.htm

(١٥٣) Global Security, «Israel – Army Equipment...,» op. cit.; *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 249.

(١٥٤) هناك بعض الاختلاف في تقديرات المصدرين.
The Military Balance, 2007, op. cit., p. 213.

الضفة الغربية.

منذ حرب ١٩٧٣ تعمل إسرائيل على إمداد جنودها بأحدث الصواريخ. فقد قامت مصانعها بإنتاج صواريخ مضادة للدروع توجه بوسائل متعددة، مثل الليزر أو الأسلاك، من أحدثها صاروخ Gil الذي يطلق من الكتف. وتملك إسرائيل ترسانة كبيرة ومتنوعة من الصواريخ الموجهة ضد الدروع، ومنها تاو ودراغون. كما أن الجيش الإسرائيلي مجهز بوسائط للدفاع الجوي تشمل صواريخ تطلق من الكتف، مثل ستينغر وسام وريد آي، ومدافع متعددة العيارات، أهمها المدفع الروسي ز س يو ٢٣ شيلكا الرباعي الفوهات والذاتي الحركة، والمدفع الأميركي الصنع فولكان السداسي الفوهات من عيار ٢٠ ملم.

يحتل سلاح المدفعية المستوى ذاته تقريباً من الأهمية التي تمثلها المدرعات في الجيش الإسرائيلي، إذ يملك ما بين ٦٢٠ و٨٩٦ مدفعاً ذاتي الحركة، و٤٥٦ مدفعاً يُجر خلف العربات، بالإضافة إلى ٢٥٠ مدفع هاون ثقيل، بعضها ذاتي الحركة، وبين ١٠٠ و٢٢٤ راجمة صواريخ من عيارات تتراوح ما بين ١٢٢ ملم و٢٩٠ ملم.[١٥٥] وفي ترسانة المدفعية الإسرائيلية، أجهزة ورادارات تحديد مصادر النيران المعادية والتحكم الناري، مثل AN/PPS-15 وAN/TPQ-37 الأميركية الصنع، بالإضافة إلى جهاز EL/M-2140. ومنذ سنة ٢٠٠٧ تم الحصول على ١٧ بطارية أم آي أم ٢٣ بي هوك مطورة، و٦ بطاريات حتس/حتس ٢ مزودة برادار غرين باين وستروس تري، حيث مناطق الإطلاق في حديرا في شمال البلد وفي بلماحيم في وسط البلد، ونظام رادار أميركي يوكوم أ أن/تي بي واي ٢ أكس في منطقة نفاطيم جنوبي شرقي بئر السبع.[١٥٦]

(٢) سلاح الجو:

تُحدد كيفية استخدام سلاح الجو نجاعته في تحقيق أهداف استراتيجية.[١٥٧] ولا يشير الكم إلى مدى قوة هذا السلاح في عصرنا هذا، إذ إن الثورة التكنولوجية أوجدت معايير جديدة تصنف على أساسها الطائرات الحربية والقوات الجوية. فالطائرات اليوم هي عبارة عن أنظمة إلكترونية تؤمن للطيار القدرة على المناورة، وكشف الأهداف المعادية جواً وبراً وبحراً وتدميرها، من مسافات بعيدة، والتعامل مع النيران المعادية وتفاديها.

(١٥٥) *Data on Israel...*, op. cit., p. 14.

(١٥٦) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 249.

(١٥٧) Guy Rolruk, «Shoot First, Add Later,» *Ha'aretz*, 15/10/2006.

وتملك إسرائيل من طائرات وتكنولوجيا متطورة ما يمكّنها من شن غارات شبيهة جداً بتلك التي شنتها قوات الحلف الأطلسي ضد يوغسلافيا، بحيث تمكنت في فترة وجيزة من تدمير دفاعات العدو وإخضاعه من دون خسائر تذكر.[١٥٨] وقد اعتمد مفهوم الأمن الإسرائيلي على التفوق الجوي لحسم الحرب مع الدول وغير الدول. إلّا إن حربي لبنان وغزة بيّنتا أن هذه الفرضية لا تصلح بالضرورة في حال عدم كون الخصم دولة، وأن للمعنويات القتالية والمستوى التدريبي والتنظيم والقناعة بغاية القتال، دوراً في تحديد نتائج معارك تستخدم فيها التكنولوجيا.[١٥٩] وأثار هذا الأمر مخاوف الضباط في سلاح الجو الإسرائيلي من أن يتم كبح هذا السلاح في مقابل التركيز على تعزيز القوات البرية، على الرغم من التهديدات التي اعتبروا أنها تصدر عن سورية وحتى عن مصر. غير أن المشروع النووي الإيراني استخدم كذريعة لتزويد سلاح الجو الإسرائيلي وتعزيزه بطائرات قاذفة ذات مدى بعيد من نوع أف ١٦ أ وأف ١٥ أ والتي يمكن أن تصل إلى ٥٠٠٠ كم من دون التزود بوقود إضافي، وقد تم التعاقد مع شركة لوكهيد مارتن الأميركية لإمداد الجيش بـ ٢٥ طائرة من نوع أف ١٥ أ و١٠٢ طائرة من نوع أف ١٦ أ في سنة ٢٠٠٩ كمساعدات عسكرية من الولايات المتحدة.[١٦٠]

يمتلك سلاح الجو الإسرائيلي أضخم عدد من طائرات أف ١٦ خارج الولايات المتحدة،[١٦١] ووصل عددها إلى ٣١٩ طائرة، بالإضافة إلى ٨٧ طائرة أف ١٥.[١٦٢] وبحسب المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، فإن عدد الطائرات المؤهلة للقتال من مختلف الأنواع في سلاح الجو الإسرائيلي ارتفع من ٤٠٢ طائرة في سنة ٢٠٠٧ إلى ٤٣٥ طائرة في سنة ٢٠٠٩ كالتالي: ١٦٨ طائرة مقاتلة من أنواع أف ١٦ أ (العدد ٩٠) وبي (العدد ١٦)، وأف ١٥ أ (العدد ٢٧) وبي (العدد ٧) وسي (العدد ١٧)، ودي (العدد ١١)، وآي (العدد ٢٥). أمّا مجموع الطائرات القاذفة فعددها ٢٦٧ طائرة من أنواع أف ١٥ آي (العدد ٢٥)، وأ ٤ أن (العدد ٣٩)، وأف ١٦ سي (العدد ٥٢) ودي

(١٥٨) انظر: «إسرائيل: دليل عام، ٢٠٠٤» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤)، ص ٥٠٧-٥٠٨.

(١٥٩) Yair Evron, «Deterrence and its Limitations,» *Strategic Assessment*, vol. 9, no. 2 (August 2006).

(١٦٠) Global Security, «Israel-IAF Equipment,» http://www.globalsecurity.org/military/world/iaf-equipment.htm.

(١٦١) «Israel Buys 53 More US Jet-Fighters,» *BBC News*, 7/9/2001.

(١٦٢) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 250.

(العدد ٤٩) وآي (العدد ١٠٢)، وما يزيد عن ٢٠٠ طائرة احتياطية من نوع أ ٤ وأف ٤ وكفير سي ٧. يضاف إلى ما سبق ست طائرات استطلاعية من نوع أر سي ١٢ دي؛ ١١ طائراة مزودة بأنظمة الرصد والإنذار المبكر والتشويش الإلكتروني من أنواع بي ٧٠٧، وجلفستريم جي ٥٥٠، وأ سي ١٣٠ أتش هيركوليس؛ ثلاث طائرات آي أ آي ١١٢٤ سيسكان للدوريات البحرية؛ ٥٤ طائرة من أنواع متنوعة لأغراض النقل والتزويد بالوقود جواً، مثل بي ٧٠٧، وهيركوليس، وإيسلاندر، وبيتش، وعرافا. أمّا المروحيات فتتضمن ١٠٣ مروحيات قتالية من أنواع كوبرا أ أتش ١ ئي (العدد ١٦)، وأ أتش ١ أف (العدد ٣٩)، وأباتشي أ أتش ٦٤ أ (العدد ٣٠)، وأ أتش ٦٤ دي (العدد ١٨)، وسبع مروحيات من نوع أ أس ٥٦٥ أس أ المضاد للغواصات؛ و٦٣ مروحية استنادية من أنواع سي ستاليون سي أتش ٥٣ دي (العدد ٤١) وبلاك هوك أس ٧٠ أ (العدد ٢٤).[١٦٣]

تُسلّح الطائرات المقاتلة بأحدث صواريخ موجهة جو ـ جو الأميركية من طراز أمرام وسايدوايندر وسبارو، التي تستطيع إصابة طائرات معادية من مسافات بعيدة تصل إلى ٧٠ كم، كما تسلح بصواريخ موجهة جو ـ جو مصنوعة إسرائيلياً، مثل بايثون وشافرير. ويملك سلاح الجو الإسرائيلي ترسانة مهمة من صواريخ موجهة جو ـ أرض، والقنابل الموجهة بالليزر أو الرادار أو عبر الأقمار الصناعية، مثل صواريخ هيل فاير، وسترايك، وول أ، ومافريك، وبوبآي، وصواريخ هارم المخصصة لتدمير الرادارات بجميع أشكالها، ومن ارتفاعات لا تصل إليها المضادات الأرضية. كما أنها تمتلك قنابل جَيْدام خارقة الملاجئ والخنادق الحصينة تزن كل منها ٢٢٦٨ كغم. وقد استخدمت في حرب لبنان في سنة ٢٠٠٦، حتى إن الولايات المتحدة زودت الجيش الإسرائيلي ١٠٠ قنبلة من هذا النوع خلال الحرب.[١٦٤] وفي سنة ٢٠٠٤ حصل سلاح الجو الإسرائيلي على ٥٠٠٠ «قنبلة ذكية» من الولايات المتحدة، بما فيها أنواع متعددة من قنابل خارقة للملاجئ والخنادق الحصينة بزنات متنوعة تتراوح ما بين ٥٠٠ و١٠٠٠ كغم والموجهة إمّا بالليزر وإمّا بالأقمار الصناعية.[١٦٥]

ويملك سلاح الجو الإسرائيلي أسطولاً كبيراً من الطائرات بلا طيار، وهي من الصناعات الإسرائيلية، وتصدّر إلى جيوش أُخرى. ومن أهم أنواعها: دليلة، وهاربي،

(١٦٣) Ibid., pp. 250-251; Ibid., 2007, p. 229.

(١٦٤) Ibid., 2007, p. 213.

(١٦٥) Aluf Benn, «U.S. to Sell Israel 5000 Smart Bombs,» *Ha'aretz*, 21 /9 /2004.

وهانتر، وسامسون، وسكاوت، وسيرشر، وهيرمس.[١٦٦] وتُستخدم هذه الطائرات لأغراض متعددة على أرض المعركة بفضل ما تملك من مزايا، مثل صغر حجمها وصعوبة التقاطها على شاشة الرادار والأجهزة التقنية للرصد والاتصال المزودة بها، كما تزود بصواريخ جو ـ جو أو جو ـ أرض لمهمات هجومية. وقد تم استخدامها خلال انتفاضة الأقصى لاغتيال عناصر من المقاومة الفلسطينية، وخصوصاً في قطاع غزة. كما يملك سلاح الجو ما يفوق ٦٦ صاروخ للدفاع الجوي منها: صواريخ حيتس ٢ و٣ (السهم) الذي طورته إسرائيل بمساعدة أميركا، وباتريوت، وولكان، وتشابارال، وستنغر، وهوك.[١٦٧] ولدى إسرائيل أيضاً صواريخ من طراز يريحو سبق ذكرها أعلاه.

يقدر عدد أفراد سلاح الجو الإسرائيلي في الخدمة الفعلية بنحو ٣٤,٠٠٠ شخص، يُضاف إليهم ٥٥,٠٠٠ عند التعبئة العامة.[١٦٨] وتوزع الطائرات العسكرية الإسرائيلية على القواعد التالية: رمات دافيد ورامون وحيفا في الشمال؛ سدي دوف واللد وحتسور وبلماحيم وتل نوف في الوسط؛ حتساريم ونفاطيم وعوفداه في الجنوب.[١٦٩] وهناك قواعد جوية صغيرة لحالات الطوارئ والتدريب والاحتياط. لكن بعد حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ تقرر نقل عدد من القواعد إلى جنوب البلد، ونقل خدمات النقل الجوي الثقيل والوحدات الجوية القتالية والاستخباراتية من مطار اللد إلى نفاطيم.[١٧٠] وفي حال تعرضت المطارات الإسرائيلية لهجوم، فهناك شارع عابر إسرائيل (شارع رقم ٦) الممتد على طول فلسطين التاريخية من شمالها إلى جنوبها أعدت أجزاء منه لإمكان هبوط طائرات حربية بحجوم متنوعة، وليكون خط إمدادات بين المواقع العسكرية والمراكز الحيوية الإسرائيلية ووسيلة النقل منها واليها.[١٧١]

(٣) سلاح البحر:

حصلت المؤسسة العسكرية الإسرائيلية من ألمانيا على خمس غواصات من

(١٦٦) *The Military Balance, 2007*, op. cit., p. 229.

(١٦٧) Ibid.

(١٦٨) Ibid., 2009, p. 249.

(١٦٩) Global Security, «Israel Army Bases,» http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/army-bases.htm

(١٧٠) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 233.

(١٧١) Shavit, «We Could Lose ...,» op. cit.

نوع دولفن.[١٧٢] تستطيع أن تحمل صواريخ مزودة رؤوساً نووية، مثل صواريخ كروز وتوماهوك وصواريخ مطورة إسرائيلياً كيريحو. وتتميز هذه الغواصات بتطورها وسهولة قيادتها، ويبلغ حجمها ضعف حجم غواصات غال القديمة والتي يمتلك سلاح البحر اثنتين منها. وبهذا ستعزز المؤسسة العسكرية الإسرائيلية قواعدها المائية المتحركة لإطلاق صواريخ تعتبر أقل تكلفة من استخدام سلاح الجو.[١٧٣] من جهة أُخرى، يمتلك سلاح البحر ثلاثة زوارق صاروخية كبيرة من طراز إيلات (ساعر ٥ كورفيت الأميركية الصنع) وعشرة زوارق صاروخية سريعة من طراز حيتس أو ساعر ٤,٥ ومن طراز ريشف أو ساعر ٤، و١٩ زورقاً هجومياً سريعاً من طراز سوبر دفورا، و١٥ زورقاً لدورية السواحل طراز دبور، و٢ طراز شالداغ، بالإضافة إلى سبعة زوارق خافرات سواحل، ومركبتين برمائيتين، ومركبتين مساندتين لوجستيتين، وسفينة مساندة من طراز كاتلر للحرب الخاصة. وتشكل صواريخ بحر ـ بحر المضادة للسفن من طراز غبريئيل وهاربون التسليح الأساسي لأغلبية الزوارق الصاروخية، بالإضافة إلى صواريخ من نوع براك الإسرائيلية الصنع والتي تعد السلاح الأساسي لصد الصواريخ المضادة للسفن إلى جانب المدفع عيار ١٧٦ ملم.[١٧٤] أمّا الذراع الجوية لسلاح البحر الإسرائيلي فتقتصر على مهمات استطلاعية بطائرات سيسكان الإسرائيلية الصنع، ومهمات إنقاذ ومراقبة بواسطة المروحيات، وعمليات إنزال على سواحل البحر الأبيض المتوسط.[١٧٥]

ويضم سلاح البحر نحو ٩٥٠٠ بحار في الخدمة الفعلية، يرتفع عددهم بـ ١٠,٠٠٠ عند التعبئة العامة.[١٧٦] وتتوزع القطع البحرية على أربعة موانئ هي: حيفا، وعتليت، وأسدود، وإيلات. وتسعى المؤسسة العسكرية الإسرائيلية منذ بضع سنوات لتمكين سلاح البحر من أن يكون قوة استراتيجية رادعة في توجيه ضربة ثانية، ومن أن يقوم بجميع المهمات الأمنية في كل من البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي. وعلى الرغم من قلة عدد قطع الأسطول الإسرائيلي مقارنة بأساطيل عربية، فإن التفوق

(١٧٢) «Germany Sells Israel More Dolphin Subs,» *Defense Industry Daily*, 11/1/2010, http://www.defenseindustrydaily.com/germany-may-sell-2-more-dolphin-subs-to-israel-for-117b-01528/

(١٧٣) Shavit, «We Could Lose...,» op. cit.

(١٧٤) *The Military Balance, 2002*, op. cit., p. 96; Ibid., 2007, p. 228.

(١٧٥) Global Security, «Israel – Navy,» http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/navy.htm

(١٧٦) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 249.

التكنولوجي للمعدات الإلكترونية، والرادارات، وأجهزة التحكم الناري يمنح إسرائيل تفوقاً نوعياً. وتستمد القوات البحرية الإسرائيلية عقيدتها العسكرية وتكتيكاتها من البحرية الملكية البريطانية.

(٤) الجبهة الداخلية:

في سنة ١٩٩٢، أنشئت قيادة الجبهة الداخلية، أو جبهة القيادة الخلفية، لتحل مكان جهاز الدفاع المدني الذي أنشئ في أعقاب حرب ١٩٧٣ والذي أظهر عجزاً كبيراً في التعامل مع ضربات صواريخ سكود العراقية خلال حرب الخليج الثانية.[١٧٧] وتأتي الجبهة الداخلية ضمن هيكلية الجيش الإسرائيلي وتملك صلاحيات واسعة. فمهمتها الأساسية حماية المدنيين من خطر الحرب بالأسلحة التقليدية وغير التقليدية، وهي تشرف على تمرينات للمدنيين على سبيل الوقاية والحماية والإسعاف الأولي،[١٧٨] وتنسق مع وحدة الفيلق الطبي وشعبة التكنولوجيا واللوجستية في الجيش.[١٧٩] وتعمل قيادة الجبهة الداخلية ضمن «العقيدة» الصادرة عن وزارة الأمن الإسرائيلي والمبنية على مفهوم «المساحة الآمنة»، وهي مكان عملي، سهل الوصول إليه، يمكنه أن يوفر لمن يلجأ إليه حماية لبضع ساعات من أسلحة تقليدية وغير تقليدية. وينعكس هذا بصورة خاصة في قوانين البناء، فعلى المباني جميعها أن توفر في تصميمها ملاجئ واقية من الحرب الكيماوية والجرثومية وفق معايير هندسية محددة.[١٨٠]

غير أن حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ كشفت عدم جهوزية الجبهة الداخلية بصورة عامة في التعامل مع أحداث عسكرية، أو حوادث طبيعية، مثل الزلازل، تؤدي إلى أعداد كبيرة من الإصابات. ويعود هذا الفشل إلى عملية إعادة هيكلة الجيش الإسرائيلي[١٨١] وتقليص نفقاته خلال السنوات الأخيرة. فقيادة الجبهة الداخلية سلمت بعض المسؤوليات، مثل

(١٧٧) Global Security, «Israel – Homefront,» http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/homefront.htm

(١٧٨) Martin Van Creveld, *The Sword and the Olive: A Critical History of the Israeli Defense Force* (New York: Public Affairs, 1998), p. 332.

(١٧٩) راجع موقع الجيش الإسرائيلي:
http://www1.idf.il/dover/site/mainpage.asp?sl=EN&id=4&unit=13479&srch=&bScope=True

(١٨٠) Federation of American Scientists, «Israel – Homefront Command,» http://www.fas.org/nuke/guide/israel/agency/homefront.htm

(١٨١) Schiff, «Ashkenazi to Annul...,» op. cit.

صلاحية استخدام الملاجئ، للسلطات المحلية في البلدات الإسرائيلية، في حين أن وزارة الداخلية لم تخصص ميزانيات لهذه السلطات لصيانة الملاجئ. أمّا في منطقة شمال إسرائيل، فقد كانت القيادة الشمالية مسؤولة عن أمن المدنيين لا الجبهة الداخلية، الأمر الذي أحدث تداخلاً وإرباكاً في تلبية مطالب السكان.[١٨٢] ولذلك، تم في أعقاب الحرب تطوير عقيدة الجبهة الداخلية ليتضمن مفهوم «الحفاظ على نسيج الحياة» خلال الأزمات، بحيث يستطيع الإسرائيليون، مثلاً، استدعاء مراسل من قيادة الجبهة الداخلية، أو السلطة المحلية، للحصول على الأدوية من الصيدليات. وثمة نقاش بشأن تسليم وزارة الأمن مسؤولية إدارة الجبهة الداخلية والتنسيق مع مختلف الجهات لحماية الأمن الداخلي حتى سنة ٢٠١٢، في ظل الإعداد لمواجهة مع إيران.[١٨٣]

ج) الاستخبارات الإسرائيلية

(١) الاستخبارات العسكرية:

تعرف الاستخبارات العسكرية أيضاً باسم أمان، وتقوم برفع تقارير استخباراتية مفصلة إلى رئيس الحكومة تُستخدم في المستويين التكتيكي الميداني والاستراتيجي العسكري، منها التقارير اليومية، وتقديرات عن مخاطر الحرب وعن قدرات قوات الخصم، ومعلومات عن مواقعه العسكرية والاستراتيجية وتحركات جيوشه. وتستخدم في عملها وسائط وأجهزة إلكترونية للتنصت على اتصالات الخصم، ومعدات اتصال كالطائرات بلا طيار لمراقبة منشآت الخصم وتحركاته، والأقمار الصناعية لجمع المعلومات بسرعة كبيرة.[١٨٤] كما تقوم باستجواب أسرى الحرب. وتتألف الاستخبارات العسكرية من وحدات صغيرة من سلاحي الجو والبحر للاستطلاعات الجوية. أمّا وحدات البحرية فتقوم برصد التحركات في البحر الأبيض المتوسط وترفع دراسات عن مهمات قصف من جانب سلاح البحر وإنزال على الشواطئ.

وتقوم فرق الاستخبارات الميدانية بعمليات عبر الحدود، بما فيها عمليات اغتيال تستهدف الزعماء السياسيين أو العسكريين في الأساس. وتنفَّذ هذه العمليات إمّا بواسطة

(١٨٢) Ze'ev Schiff, «The Home Front is not Prepared,» *Ha'aretz*, 6 /3 /2007.

(١٨٣) Ruth Sinai and Aluf Benn, «PMO Drafts Plan to Maintain 'Fabric of Life' in any Future War,» *Ha'aretz*, 6/3/2007.

(١٨٤) Israel, «*Jane's Sentinel*, op. cit., p. 280; Federation of American Scientists, «Aman: Military Intelligence,» http://www.fas.org/irp/world/israel/aman/

المروحيات الهجومية من طراز كوبرا أو أباتشي، وإمّا بواسطة الصواريخ المضادة للدروع. وقد نفذت عمليات الاغتيال هذه بصورة مكثفة خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وهناك أسراب خاصة في صفوف سلاح الجو تعرف باسم أسراب الاغتيال، وهي تعمل بالتنسيق التام مع الاستخبارات العسكرية.[١٨٥] أمّا وحدة الاستطلاع لهيئة الأركان (سييرت متكال)، فهي الوحدة الأساسية للتجسس وتنفيذ عمليات مناهضة للمقاومة. وهناك مواقع عديدة للمراقبة وللاستخبارات الإلكترونية موجودة في هضبة الجولان، بما فيها موقع هار أفيتال الذي يراقب سورية، وموقع آخر على جبل الشيخ يراقب سورية ولبنان.[١٨٦]

يقدر عدد عناصر الاستخبارات العسكرية بـ ٧٠٠٠ عنصر[١٨٧] وتخضع قيادتها لإشراف وزير الدفاع. وهي تعمل بالتنسيق التام مع فرق الاستخبارات الميدانية التابعة لفرق وقطاعات عسكرية، ولها دائرة متخصصة بالعلاقات الخارجية تنسق مع أجهزة استخباراتية أجنبية، ومع الملحقين العسكريين الإسرائيليين في الخارج. وعلى الرغم من كل هذا فقد حدث فشل استخباراتي في تحديد قدرات حزب الله قبل حرب لبنان سنة ٢٠٠٦ وفي أثنائها، إذ كانت الاستخبارات العسكرية والشين بيت مسؤولتين عن جمع المعلومات وتقويم البيئة الاستراتيجية، وخصوصاً بعد الخروج من لبنان سنة ٢٠٠٠.[١٨٨]

(٢) الموساد:

يقع ضمن مهمات الموساد مراقبة وجمع المعلومات بشرياً، والقيام بمهمات سرية، ومنع عمليات تخريب ضد المصالح الإسرائيلية، مع التركيز على دول ومنظمات عربية حول العالم. كما أن عناصرها نشيطة في دول الاتحاد السوفياتي سابقاً، وفي دول الغرب والأمم المتحدة. يوجد المقر الرئيسي للموساد في تل أبيب، ويقدر عدد موظفيه بـ ١٢٠٠ شخص. ومنذ سنة ١٩٩٦، لم تعد هوية رئيس الموساد سرية، وتخضع قيادتها لسلطة رئيس الحكومة الإسرائيلية مباشرة. وتضم المؤسسة عدداً من الدوائر، أكبرها دائرة جمع المعلومات (التجسس)، وهي مقسمة إلى مكاتب «جغرافية» لإدارة عناصرها في «محطات» حول العالم. وهناك دائرة العمل السياسي والتنسيق مع أجهزة استخبارات دول صديقة،

(١٨٥) Barbara Opall-Rome, «Israeli Gunship Crews Train for Assassination Missions,» *Defense News* (26 November – 2 December 2001).

(١٨٦) Federation of American Scientists , «Aman: Military Intelligence,» op. cit.

(١٨٧) Ibid.

(١٨٨) Yossi Melman, «The Intelligence Didn't Reach the Troops,» *Ha'aretz*, 3 /5 /2007.

ومع دول ليس لها علاقات دبلوماسية عادية مع إسرائيل. وفي بعض «المحطات» الكبيرة، يعمل تحت غطاء السفارة مسؤولون لخدمة دائرة جمع المعلومات، وآخرون لخدمة دائرة العمل السياسي والتنسيق. أمّا الدائرة الثالثة، فهي دائرة المهمات الخاصة أو «متسادا» التي تقوم بمهمات الاغتيالات، والتخريب، ومهمات شبه عسكرية، ومشاريع الحرب النفسية. وتليها دائرة «لاب» المسؤولة عن الحرب النفسية والدعاية ومهمات الخداع، ودائرة الأبحاث التي تنتج المعلومات الاستخباراتية وتقارير يومية وملخصات أسبوعية وتقارير شهرية مفصلة، وهي مقسمة إلى خمسة عشر مكتباً لبلاد معينة منها: الولايات المتحدة؛ كندا؛ أوروبا الغربية؛ أميركا اللاتينية؛ الاتحاد السوفياتي سابقاً؛ الصين؛ إفريقيا؛ المغرب؛ ليبيا؛ العراق؛ الأردن؛ السعودية؛ الإمارات العربية المتحدة؛ إيران. كما أن لدى الموساد المكتب «النووي» المتعلق بالأسلحة الخاصة وأمور أُخرى ذات علاقة؛ بالإضافة إلى مكتب التكنولوجيا لتطوير التقنيات لاستخدامها في المهمات.[١٨٩] وتعتبر إسرائيل من أكثر دول العالم استخداماً لعمليات الاغتيال امتداداً لعقيدتها العسكرية الهجومية، والمبنية على مبدأ نقل المعركة إلى أرض الخصم، وبسبب الدعم الشعبي الذي تلقاه تلك العمليات في الشارع الإسرائيلي.[١٩٠] ومن المفيد أن نذكر أنه بعد اغتيال عماد مغنية من حزب الله في سورية في شباط/فبراير ٢٠٠٨، بدأت خلايا للموساد في لبنان تنكشف، الأمر الذي انعكس سلباً على أدائها في ذلك البلد.[١٩١]

(٣) الشين بيت:

تعتبر مهمات الشين بيت (المعروفة أيضاً باسم الشاباك) شبيهة بتلك المنوطة بالموساد، مع فارق أساسي هو أنها محصورة داخل فلسطين المحتلة. وتعتبر الشين بيت أكثر الأجهزة نشاطاً في مجال محاولة وقف عمليات المقاومة في جميع أنحاء فلسطين والتصدي للانتفاضة، ولا سيما منذ الانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧. وقد قامت بعدة عمليات اغتيال ضد نشيطين وقادة فلسطينيين خلال انتفاضة الأقصى منفردة أو بالتعاون

(١٨٩) Federation of American Scientists, «Mossad: The Institute for Intelligence and Speciale Tasks,» http://www.fas.org/irp/world/israel/mossad/

(١٩٠) Kevin O'Brien, «The Use of Assassination as a Tool of State Policy: South Africa's Counter-Revolutionary Strategy, 1979-1992,» Part 1, *Terrorism and Political Violence*, vol. 10, no. 2 (Summer 1998), pp. 86-105.

(١٩١) «Two Suspected Lebanon Spies Flee to Israel,» *Ha'aretz*, 18 /5 /2009.

مع الاستخبارات العسكرية، وخصوصاً عندما يُصفّى الهدف من الجو.[١٩٢] ومن القادة الذين استشهدوا خلال انتفاضة الأقصى، أبو علي مصطفى، وعبد العزيز الرنتيسي، والشيخ أحمد ياسين، وربما الرئيس ياسر عرفات متسمماً. وحتى إنها كانت تقوم بعمليات خطف واغتيال داخل الأراضي اللبنانية خلال فترة الاحتلال (١٩٨٢-٢٠٠٠).[١٩٣] وتخضع الشين بيت لإشراف رئيس الحكومة الإسرائيلية مباشرة. ويعتقد أن الجهاز مكون من ثلاث دوائر تنفيذية وخمس دوائر مساندة. وأهم دوائرها دائرة الشؤون العربية المسؤولة عن العمليات ضد مقاومة الاحتلال، والتدمير السياسي، والحفاظ على قوائم وبيانات لمن تعتبرهم عرباً معادين. كما تضم وحدات لتجنيد الجواسيس في صفوف الفلسطينيين بالإضافة إلى وحدات المستعربين، أو «ميستاعرفيم»، التي تقوم بالتغلغل في صفوف الفلسطينيين بهدف التجسس واعتقال النشيطين أو تصفيتهم. أمّا الدائرة الثانية وهي دائرة الشؤون غير العربية فكانت مقسمة أقساماً، أحدها لشؤون الدول الشيوعية، وآخر للدول غير الشيوعية في العالم، وتعمل على مراقبة السفارات والاستخبارات الأجنبية واختراقها، والتجسس على البعثات الدبلوماسية داخل إسرائيل. كما تقوم عناصرها باستجواب المهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً وأوروبا الشرقية. وبالإضافة إلى هذه الدوائر هناك دائرة الأمن الوقائي المسؤولة عن حماية المباني الحكومية والسفارات، والمراكز الحيوية والمنشآت الصناعية العسكرية الإسرائيلية، والمنشآت العِلْمية والصناعية، وشركات الطيران الإسرائيلية.[١٩٤]

(٤) أجهزة الاستخبارات الفرعية:

هناك أيضاً أجهزة استخبارات فرعية تابعة لوزارات أو مؤسسات حكومية تقوم بجمع المعلومات، وإجراء تحاليل مختصة لخدمة هدف أو أهداف محددة، وهي:

- **مركز الأبحاث والتخطيط الاستراتيجي**: تابع لوزارة الخارجية، ويقوم بإعداد تقارير مفصلة وتحاليل لواضعي سياسة الحكومة الإسرائيلية.
- **مكتب العلاقات العِلْمية (ليكيم)**: كُلف سرقة معلومات علمية بهدف تطوير

(١٩٢) Opall-Rome, op. cit.

(١٩٣) Thomas Indinopulos, «Shin Bet's Blind Side,» *International Journal of Intelligence and Counterintelligence,* vol. 10 (1997-1998), p. 92.

(١٩٤) Federation of American Scientists, «Shabak: Shin Bet – Israel Security Service,» http://www.fas.org/irp/world/israel/shin_bet/

الصناعة الحربية الإسرائيلية، وكان تابعاً لوزارة الدفاع الإسرائيلية، ويُعتقد أنه أغلق سنة ١٩٨٦ بضغط أميركي بعد فضيحة الجاسوس الأميركي جوناثان بولارد الذي مرر معلومات مهمة، بما فيها صور أقمار صناعية لأهداف سوفياتية آنذاك وعن المفاعل النووي العراقي،(١٩٥) من البنتاغون إلى عناصر من المكتب في السفارة الإسرائيلية في واشنطن. ويؤكد بعض المصادر أن المعلومات التقنية التي كان يجمعها ليكيم أصبحت تجمعها سرياً وعلنياً وحدة في وزارة الخارجية.(١٩٦) وتسربت معلومات عن وجود عميل إسرائيلي، على الأقل، في البنتاغون مرر معلومات حساسة عن إيران إلى إسرائيل من خلال جهازي ليكيم ومالماب.(١٩٧)

ـ **مكتب السلطة الأمنية لوزارة الدفاع (مالماب)**: يرجح أنه أنشئ سنة ١٩٩٧، ويتكون من نحو ١٠٠ عنصر. ويشرف المكتب على الأمن داخل المصانع العسكرية الإسرائيلية ومؤسسات الدولة، ويعمل على التحقق من العاملين فيها ومنع التعرض لعمليات تجسس من الخارج. ومن الذين تعرضوا لهذا النوع من المتابعة، مردخاي فانونو، كاشف أسرار المشروع النووي الإسرائيلي في ديمونة بعد إطلاقه في نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، وأفنير كوهين مؤلف كتاب «إسرائيل والقنبلة»، وعمال يطالبون بتعويضات جرّاء إصابتهم بالسرطان نتيجة عملهم في مصانع عسكرية كانت تختبر ملابس وقائية ضد غازات سامة.(١٩٨) بالإضافة إلى ذلك، يقوم المكتب ببعض المهمات الخارجية، مثل التجسس على المصانع العسكرية في الغرب، بهدف تعزيز مكانة الصناعات المحلية،(١٩٩) كما أنه وقّع مع ٣٩ دولة اتفاقيات لمنع اختراقات أمنية وتسرب أسرار في مجالات التصنيع والتعاون العسكري.(٢٠٠)

(١٩٥) Farr, op. cit.

(١٩٦) Federation of American Scientists, «Lekem: Bureau of Scientific Relations,» http://www.fas.org/irp/world/israel/lekem/; «Israel,» *Jane's Sentinel,* op. cit., p. 284.

(١٩٧) «A Mole Called Mega,» *Jane's Foreign Report*, 29/9/2004, http://www.janes.com/security/international_security/news/fr/fr040929_1_n.shtml

(١٩٨) http://www.strategypage.com/qnd/israel/articles/19991211.aspx;Yossi Melman, «Prof. Uzi Even Vetoed as Consultant on Vanunu Case,» Ha'aretz, 15/5/2004; Federation of American Scientists, «Letter by Avner Cohen, 8/3/2001,» http://www.fas.org/sgp/news/2001/03/cohen.html

(١٩٩) «Israel,» *Jane's Sentinel*, op. cit., p. 284; http://www.strategypage.com/qnd/israel/articles/19991211.aspx

(٢٠٠) Yossi Melman, «Israel Signed Secret Security Pacts with 39 States,» *Ha'aretz*, 15/8/2001

ـ **لجنة الأمن القومي (مالال)**:(٢٠١) لجنة دائمة في الحكومة الإسرائيلية تشرف على المجالات الخارجية والأمنية، بما في ذلك إعداد مسودات لقوانين متعلقة بمجالات الأمن، والتجنيد في حالات الطوارئ، والمهمات الخاصة للشاباك ومهمات أُخرى لها علاقة بالاستخبارات، والإشراف على الوزارات ذات العلاقة، وإقرار ميزانيتها. والحكومة ملزمة بأن تحصل على موافقة هذه اللجنة في مسائل متعلقة بنشاطات طارئة قد تنجم عنها حرب. وتعتبر اجتماعات هذه اللجنة سرية للغاية ويخضع لنفوذها العديد من اللجان الفرعية.

ـ **طاقم ضد الإرهاب (لوتار)**: يخضع لمجلس الأمن القومي، ويشرف على إنشاء تعاون دولي ضد الإرهاب، ويدرس استراتيجيات وتكتيكات ما يعتبره مؤسسات إرهابية، ويعمل على حماية الإسرائيليين في الخارج، ويشرف على نقاط التفتيش على المعابر الحدودية مع الأردن ومصر.

ـ **مكتب العلاقات مع اليهود** في مجموعة الدول المستقلة (الاتحاد السوفياتي سابقاً) ودول البلطيق (**ناتيف**).

ـ أجهزة أُخرى تتبع نهج عمل مطابق للأجهزة السرية: **الوحدة المركزية للتحقيقات الخاصة (ياملام)**، وهي ضمن جهاز الشرطة العسكرية؛ **وحدة التحقيق في الجرائم الدولية (ياهبال)**، وهي ضمن جهاز الشرطة المدنية.(٢٠٢)

د) دور الصناعة العسكرية

دخلت الصناعة العسكرية الإسرائيلية القرن الحادي والعشرين وهي تتسم بتناقضات بنيوية وتضارب مصالح. فمن جهة، كان الغرض من إنشائها تلبية متطلبات الجيش الإسرائيلي العسكرية. لكن الأخير فضّل أحياناً عديدة شراء معدات جاهزة ضمن رزمة المساعدات الأميركية بدلاً من الاستثمار في مشاريع البحث والتطوير التي يمكن أن تكلف أكثر من حيث المال والوقت. وهذا جرى، مثلاً، مع مشروع طائرات لافي التي أُلغي تصنيعها في سنة ١٩٨٧ تحت ضغط من الولايات المتحدة وسلاح الجو

(٢٠١) Sami Rosen, «Israeli Police Accounted for the Secret Services on Litvinenko's Case,» *Axis Information and Analysis,* 12/11/2006, http://www.axisglobe.com/article.asp?article=1160.

(٢٠٢) Ibid.

الإسرائيلي.(٢٠٣) غير أن المؤسسة العسكرية تعتمد على الصناعة الإسرائيلية في عدد من المجالات، مثل: أقمار صناعية للاستطلاع؛ صواريخ قاذفة متوسطة المدى وطويلة المدى قابلة لحمل رؤوس نووية؛ صواريخ موجهة تطلق من الجو ومن السفن ومن الأرض؛ طائرات بلا طيار؛ منظومة مضادة للصواريخ؛ دبابات وأسلحة مدفعية؛ منظومات إلكترونية متنوعة من رادارات، وأجهزة اتصالات، وأجهزة رؤية ليلية.(٢٠٤)

حاولت الصناعات العسكرية الإسرائيلية إيجاد أسواق جديدة لتصدير معداتها وخبرتها، وخصوصاً بعد تراجع الطلبات الأجنبية للأسلحة الإسرائيلية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وتعتبر إسرائيل تصدير الأسلحة استمراراً للدبلوماسية، فهي تُستخدم كمدخل لإنشاء تحالفات وتعاون صناعي وبحثي مشترك مع دول متعددة، بما فيها دول أوروبا الشرقية التي انضمت حديثاً إلى الاتحاد الأوروبي، وهذا من أجل تحديث المنظومات العسكرية الجوية والبرية السوفياتية الصنع في هذه الدول.(٢٠٥) وكانت صفقات الأسلحة التي أُبرمت في سنة ٢٠٠٩ كالتالي: تزويد كولومبيا ٢٤ طائرة من طراز كفير سي١٠؛ إمداد تركيا بـ ١٠ طائرات بلا طيار من طراز هيرون، وتحديث ١٧٠ دبابة من نوع أم ٦٠ أ ١ ومركافا ٣؛ حصول البرازيل على ١٤ طائرة بلا طيار من طراز هيرون.(٢٠٦)

ورد في تقرير لمنظمة العفو الدولي أن أربع شركات صناعات عسكرية إسرائيلية ضمن قائمة من مئة شركة في العالم تخالف القوانين الدولية في تجارة الأسلحة بتشجيعها دول مستوردة على انتهاك حقوق الإنسان. والشركات الأربع هي: «الصناعات الجوية الإسرائيلية ـ تاعا»؛ هيئة تطوير الوسائل القتالية – رفائيل؛ منظومة إلبيت؛ «الصناعات العسكرية الإسرائيلية ـ تاعس». وبحسب التقرير فإن ثلثي الصناعات العسكرية الإسرائيلية مخصص للتصدير.(٢٠٧)

---

(٢٠٣) Sharon Sadeh, «Israel's Beleaguered Defense Industry,» *MERIA*, vol. 5, no. 1 (March 2001).

(٢٠٤) Rodman, op. cit.

(٢٠٥) Uzi Eilam, «Europe's Eastward Expansion: The Challenge for Israel,» *Strategic Assessment*, vol. 6, no. 4 (February 2004).

(٢٠٦) *The Military Balance, 2008*, op.cit., p. 200; Ibid., 2009, pp. 56, 59, 200; Cnaan Liphshiz, «Brazil Under Fire for Spending $350 Million on Israeli Drones,» *Ha'aretz*, 8/1/2010.

(٢٠٧) Yossi Melman, «Four Israeli Firms Join Global Arms Dealers' List,» *Ha'aretz*, 15/10/2006.

هـ) العلاقات العسكرية ـ المدنية

في الدول المستقرة، تخضع المؤسسة العسكرية للسياسة التي تضعها الحكومة المدنية. ومن هذا المنطلق تتسم تركيبة المجتمع بأنها مكونة من مدنيين، منهم مَن يلتحق بالجيش للخدمة الإجبارية، أو للخدمة الاختيارية، بحسب النظام المتبع، ومن ثم يعودون إلى المجتمع. وفي هذه الحالة لا تؤدي الخدمة في الجيش إلى التخلي عن القيم المدنية. أمّا في حالة إسرائيل، وبسبب كونها «دولة وضع راهن»، وبالتالي في حالة عدم استقرار مزمن، يفوق اعتبار الأمن الاعتبارات الأُخرى كافة. والخدمة في الجيش الإسرائيلي إجبارية، إلّا لفئات معينة من المجتمع، مثل المتدينين وفلسطينيي ١٩٤٨ وأفراد يستطيعون التملص من الخدمة بحجج متعددة. ومن الأهداف الرئيسية لخدمة الإسرائيليين في الجيش قولبة رؤيتهم وفق المبادئ الصهيونية التي تعزز الرؤية بإقامة دولة لليهود على أرض فلسطين، واعتبار السكان الأصليين الفلسطينيين امتداداً للمحيط العربي المعادي لهذا المشروع، الأمر الذي يستوجب استخدام العنف بوسائله المتنوعة لحماية المشروع الصهيوني من الزوال. فالخدمة في الجيش تُخرّج عناصر بذهنية عسكرية صهيونية وتبقيهم جنوداً مُستَمدنين عندما يعودون إلى المجتمع الإسرائيلي، أي أن القيم العسكرية تكون سائدة على القيم المدنية في تقويمهم الأمور. لكن من الجدير أن نلاحظ أنه مع «الإجهاد نتيجة الصراع» الذي بدأ المجتمع الإسرائيلي يعاني جرّاءه منذ أواخر التسعينيات، لم تعد مبادئ المشروع الصهيوني الحافز الموحّد لجميع قطاعات المجتمع الإسرائيلي، فاستوجب العمل على إعادة تثقيف الفئة الشابة في المدارس الحكومية بالمبادئ الصهيونية من جديد.

مهما يكن من أمر، تبقى الخدمة في الجيش الإسرائيلي بمثابة موطئ للوصول إلى مناصب عليا في النظام السياسي الإسرائيلي. كما تسيطر العقلية العسكرية على العقلية المدنية في الحكومة الإسرائيلية المدنية والمنتخبة من المجتمع الإسرائيلي. أضف إلى ذلك أن المؤسسة العسكرية تشارك مباشرة في صنع القرارات الحكومية الرئيسية. وينطبق هذا الأمر بصورة خاصة على قرارات الحرب والسلام، وعلى السياسة المتبعة تجاه السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧. ففي هذه الحالة الأخيرة، تفرض إسرائيل سيطرتها الاستعمارية الاستيطانية من خلال حكومة عسكرية تعمل كذراع لوزارة الدفاع الإسرائيلية، وتستأثر بصلاحيات واسعة في التشريع والقضاء. ويشكل نظام السيطرة هذا نظام حكم منفصل عن النظام السياسي المدني المتمثل في الكنيست.

رابعاً: العلاقات الأمنية والعسكرية والاستراتيجية بالخارج

أ) الولايات المتحدة الأميركية

امتداداً لمفهوم الأمن القومي الإسرائيلي الذي يستوجب حماية دولة عظمى ورعايتها، حرصت إسرائيل على احتكار علاقتها المميزة بالولايات المتحدة بعد أن كانت فرنسا تقوم بهذا الدور حتى حرب ١٩٦٧. ويبقى التعاون الأمني والعسكري والاستراتيجي بين البلدين لا مثيل له مقارنة بدول أُخرى تعتبر حليفة الولايات المتحدة. فعدا أنها تتلقى أكبر حجم من المساعدات الأميركية سنوياً، كما رأينا أعلاه، وبامتيازات خاصة، مثل إمكان استخدام هذه المعونات للأبحاث والتطوير، قررت الولايات المتحدة في بداية سنة ٢٠١٠ مضاعفة قيمة الذخيرة والمعدات العسكرية التي تخزنها في إسرائيل والتي بلغت ٨٠٠ مليون دولار لاستخدامها من جانب أي من الطرفين عند الضرورة،[٢٠٨] وهذا يدل على أن العلاقة بينهما هي أكثر من تحالف بين شركاء. فالتفهم الذي تبديه الولايات المتحدة تجاه حليفتها في موضوع المفاوضات مع الفلسطينيين منذ عقدين، بالإضافة إلى عدم استطاعة هذه الحليفة تصفية حزب الله في حرب ٢٠٠٦ والمقاومة الفلسطينية في غزة في حرب ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ قد يجعل هذه العلاقة عُرضة لإعادة التقويم إذا ما كانت مبنية فقط على فكرة أن إسرائيل رصيد استراتيجي لأميركا في المنطقة. بل على العكس، تدعم واشنطن موقف إسرائيل وتغض الطرف عن تجاوزاتها المتعددة، ولا سيما الاستيطان، كما تقر زيادة المعونات للأعوام العشرة المقبلة وتغطية التكاليف الاقتصادية والعسكرية الناجمة عن الحربين.[٢٠٩] لذا يبدو أن العلاقة أعمق من تحالف استراتيجي بين بلدين.

هنا لا بد من عرض ما هو العنصر المشترك بين الحليفين. أُنشئ كلاهما من مشاريع استعمارية استيطانية، كل في فترة وبقعة جغرافية خاصة. فالولايات المتحدة الأميركية ترى في إسرائيل ماضيها، والثانية ترى في الأولى مستقبلها، وكلتاهما، عملياً، ترى أن الأمم الأصلية أكانت أميركية متمثلة فيمن سُمُّوا الهنود الحمر أم الشعب الفلسطيني، هي أمم لا تستحق التمثيل السياسي،[٢١٠] أو حتى العيش، في حال لم تصطف جانباً، أو

(٢٠٨) Amos Harel, «U.S. to Store $800m in Military Gear in Israel,» *Ha'aretz*, 11/1/2010.

(٢٠٩) Sharp, op. cit., p. 4.

(٢١٠) Susan Strange, *States and Markets* (London: Biddles Limited, 1989), p. 53.

لم تقبل عملية صنع وجود لهذه النماذج الاستعمارية الاستيطانية.[٢١١] من هذا المنطلق تتفهم الولايات المتحدة أن الصراع بين المشروع الصهيوني والفلسطينيين هو صراع من نوع الحرب الشاملة، كما كانت حروبها مع الهنود الحمر حروباً شاملة تهدف إلى نتيجة صفرية، أي تحقيق نصر مطلق لطرف واحد فقط بإلغاء الوجود الجماعي للآخر، إمّا بالاستسلام، وإمّا بالإبادة (وهذا قياساً بالحروب المحدودة، بحيث يمكن التوصل إلى حل وسط بين طرفين). وفي هذا النوع من الحروب لا يتم التمييز بين المقاتلين والمدنيين فكلاهما يمثل الخصم، أمّةً، وشعباً، وعرقاً.[٢١٢] وبحكم مقتضيات هذا النوع من الحرب، تصبح السياسة أداة خاضعة للحرب بدلاً من أن تكون الحرب خاضعة للعملية السياسية، على غرار الحروب المحدودة، وبالتالي تصبح المعاهدات والاتفاقيات التي توفر أوقات سلم مع الأمم الأصلية أدوات لكسب الوقت من أجل استعادة القوة وإعادة التموضع واستكمال سلب أراض لبناء بؤر استعمارية جديدة وشن حروب أُخرى لاحقة حتى تحقيق النتيجة الصفرية.[٢١٣]

من المحللين مَن يعتبر أنه في الولايات المتحدة تم ابتكار هذا النوع من الحروب الشاملة في القرن السابع عشر، بينما كانت أوروبا تخوض حروباً محدودة فيما بينها.[٢١٤] لذا تتفهم أميركا الحرب الإسرائيلية الشاملة على الفلسطينيين وأهميتها في إتمام مرحلة حسم صنع وجود الكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة. وبما أن الولايات المتحدة نفسها استخدمت أوقات السلم مع الأمم الأصلية لاستكمال حسم صنع وجودها، عندما خرقت ٣٧٠ معاهدة في التسعين عاماً الأولى بعد إعلان استقلالها من الاستعمار البريطاني[٢١٥] (حتى حسم آخر معركة في سنة ١٨٩١ بعد مضي ٣٠٠ على المقاومة من

(٢١١) Edward Said. *Orientalism.* (London: Penguin Books, 1995), pp. 205-206; Jürgen Osterhammel, *Colonialism* (Princeton, N.J.: Markus Wiener Publishers, 1999), pp. 108-110.

(٢١٢) راجع:

Yehuda L. Wallach. *The Dogma of the Battle of Annihilation: The Theories of Clausewitz and Schlieffen and their Impact on the German Conduct of Two World Wars* (Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1986), p. 242.

(٢١٣) Beatrice Heuser, *The Bomb: Nuclear Weapons in their Historical, Strategic and Ethical Context* (New York: Pearson Education Inc., 2000), p. 114.

(٢١٤) Russell F. Weigley, «American Strategy from its Beginnings through the First World War,» in *Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age*, edited by Peter Paret (New Jersey: Princeton University Press, 1986, 1994), pp. 408-443.

(٢١٥) Lewis, op.cit, pp. 204-206.

جانب الأمم الأصلية)،[(٢١٦)] فإنها تتفهم أيضاً المصالح الإسرائيلية في استخدام العملية السياسية مع الفلسطينيين لحسم حربها الشاملة معهم. لذا تسعى الولايات المتحدة لتوفير أكبر حيز سياسي ممكن يتيح للإسرائيليين استخدامه كأداة للحرب الشاملة، ويتيح لأميركا أن تسعى لتحقيق أهدافها المحدودة في المنطقة. هذه العلاقة أشبه بعلاقة أخ كبير بأخيه الأصغر عندما يكونان من أصل واحد، ويكون الأكبر مسؤولاً عن حياة الأصغر حتى لو عصى الأخير وتمرد «عن جهل».

ب) الاتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي

في أواخر سنة ٢٠٠٦، دعا أفيغدور ليبرمان، عندما كان وزيراً للشؤون الاستراتيجية في حكومة إيهود أولمرت، إلى أن تسعى إسرائيل للانضمام إلى حلف شمال الأطلسي و/ أو الاتحاد الأوروبي كي تواجه تحدياتها الأمنية ضمن إطار دولي قوي. غير أن هناك من ينقض مثل هذا الطرح على أساس أن هذه الخطوة تقيد حرية عمل إسرائيل في القيام بعمليات عسكرية، إذ قد توجب عليها التشاور مع الدول الحليفة، أو حتى الحصول على موافقتها، إذا ما أرادت الرد على حروب متدنية الوتيرة، أو اضطرت إلى استخدام قدراتها النووية لدى تعرضها لهجوم يهدد وجودها. كما أن الدول الحليفة ربما تتأخر في الرد على هجوم على إسرائيل إذا كانت منهمكة في صراعات في أماكن أُخرى في العالم. والرأي السائد في إسرائيل أن انضمامها إلى الحلف الأطلسي ربما لا يعزز ردعها استراتيجياً، وأن الخيار الأمثل هو تعزيز التعاون العملي مع هذا الحلف.[(٢١٧)]

تتعاون إسرائيل مع الاتحاد الأوروبي في خمسة مجالات ذات أبعاد عسكرية هي: ١) الصناعات العسكرية بغية التصدير، وخصوصاً إلى دول أوروبا الشرقية التي انضمت إلى الاتحاد؛ ٢) تطوير التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج العسكري والمدني؛ ٣) الأبحاث ضمن إطار اتفاقيات الاتحاد الأوروبي التكنولوجية؛ ٤) الأبحاث طويلة المدى؛ ٥) الرد على الاعتداءات الممكنة.[(٢١٨)] وقد شاركت إسرائيل في تدريبات القيادة الأوروبية المشتركة للرد على حالات طوارئ، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، في سكوبيه في

---

(٢١٦) Ibid., p. 311.

(٢١٧) «Avigdor Lieberman: Israel Should Press to Join NATO, EU,» *Ha'aretz*, 1/1/2007; Zaki Shalom, «Israel and NATO: Opportunities and Risks,» *Strategic Assessment*, vol. 7, no. 4 (March 2005).

(٢١٨) Shalom, op. cit.

مقدونيا إلى جانب سبع دول من الحلف الأطلسي، وعشر دول ممن دخل مع الحلف في مجموعة «الشراكة في السلام»، والأردن، وبحضور الإمارات العربية المتحدة، وروسيا، ومنظمة الصليب الأحمر الدولي، والمفوضية العليا للاجئين في الأمم المتحدة كمراقبين. كما شاركت إسرائيل لأول مرة في تدريبات بحرية مشتركة مع الحلف الأطلسي في البحر الأسود على ساحل رومانيا في أواخر حزيران/ يونيو ٢٠٠٦، وفي تدريبات جوية مع دول أوروبية متعددة في إيطاليا في الشهر نفسه، شهدت انسحاب السويد منها اعتراضاً على المشاركة الإسرائيلية.[(٢١٩)]

ج) الصين

يهدف التوجه الإسرائيلي نحو الصين إلى ضرورة بناء علاقات مع دولة مرشحة أن تصبح قوة عالمية في العقود المقبلة، ونظراً إلى النفوذ المتزايد للصين في منطقة الشرق الأوسط الكبرى الناتج من سعيها لإقامة علاقات وطيدة مع الدول المصدرة للنفط في الوقت الذي لا تملك أسطولاً بحرياً قادراً على حماية الممرات المائية لحاملات النفط من تدخل أميركي.[(٢٢٠)] وقد بدأت العلاقات الدبلوماسية الرسمية مع الصين في سنة ١٩٩٢، في ظل مفاوضات السلام العربية ـ الإسرائيلية، مع أن التبادل العسكري كان قائماً سرياً في العقد ما قبل ذلك. وتطورت العلاقات التجارية الإسرائيلية ـ الصينية باطراد إلى أن فاقت ٤ مليارات دولار سنة ٢٠٠٧.[(٢٢١)] لكن التبادل العسكري بين البلدين مر باضطراب، إذ تم تجميد الصادرات العسكرية الإسرائيلية لطائرات فالكون للإنذار المبكر إلى الصين في أواخر سنة ٢٠٠٠ نتيجة ضغوط أميركية تحاول الحفاظ على التفوق العسكري النوعي لمصلحة تايوان. وفي الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥، نشبت أزمة أُخرى بين الولايات المتحدة وإسرائيل عندما اعترضت الأولى على نية إسرائيل تحسين طائرات بلا طيار من طراز هاربي المصممة لاستهداف منظومات رادار كانت باعتها للصين في التسعينيات.[(٢٢٢)]

---

(٢١٩) *The Military Balance, 2006*, op. cit., pp. 53, 148.

(٢٢٠) Richard Russel, «China's WMD Foot in the Greater Middle East,» *MERIA*, vol. 9, no. 3 (September 2005); Barry Rubin, «China's Middle East Strategy,» *MERIA*, vol. 3, no. 1 (March 1999).

(٢٢١) «China- Israel Bilateral Trade,» http://www.israeltrade.org.cn/english/doing_business_with_china/bilateral_trade/000052

(٢٢٢) «Israel 'Freezes Arms Exports to China',» *BBC News*, 2/1/2003; P. R. Kumaraswamy, «At what Cost Israel-China Ties?» *Middle East Quarterly*, vol. 13, no 2 (Spring 2006).

د) تركيا

يحمل التحالف مع تركيا بعداً جيو ـ استراتيجياً لأنها تملك جيشاً ضخماً وحديثاً، وتنتمي إلى الحلف الأطلسي، وتتشارك في الحدود مع كل من وسورية والعراق وإيران. فاعتماد سورية على المياه التي تنبع من تركيا، وأي تعاون عسكري تركي ـ إسرائيلي (كقيام طائرات إسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي لقصف منشأة عسكرية سورية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ بذريعة أنها بداية مشروع نووي) من شأنهما أن يردعا الحكم السوري في تحركاته السياسية والعسكرية.(٢٢٣) كما يمكن لتركيا أن تسهل التدخل الإسرائيلي في كردستان العراق، وبالتالي في مستقبل العراق نفسه (كورود أخبار عن قيام قوات خاصة إسرائيلية بالمرور عبر تركيا لتدريب مجموعتين من جنود أكراد شمال العراق).(٢٢٤) أمّا بالنسبة إلى إيران، فيمكن لتركيا أن توفر مساراً جوياً لضربة إسرائيلية ممكنة.(٢٢٥)

يعود التعاون العسكري الإسرائيلي ـ التركي إلى خمسينيات القرن الماضي، لكن انهيار الاتحاد السوفياتي أوجد أوضاعاً جديدة أدت إلى توثيق التعاون بين البلدين تمثل في توقيع اتفاق عسكري سنة ١٩٩٦ تضمن ما يلي: تنظيم مناورات مشتركة بحرية وجوية؛ قيام المقاتلات الإسرائيلية بطلعات تدريبية في الأجواء التركية؛ استخدام قاعدة إنجرليك الجوية القريبة من الحدود العراقية ـ السورية.(٢٢٦) وفي سنة ٢٠٠٥، مثلاً، نظم الطرفان مناورات عسكرية مشتركة،(٢٢٧) وذُكر أن سرباً من طائرات مقاتلة إسرائيلية أف ١٦ توجد أحياناً في قاعدة أكينسي التركية.(٢٢٨) ومن جهة أُخرى، يشكل الجيش التركي سوقاً مهمة للصناعات العسكرية الإسرائيلية. ففي سنة ٢٠٠٢ باعت إسرائيل للجيش التركي منظومات إنذار من الصواريخ، و٨٠ منظومة أ سي أم للمروحيات، وصوراً من القمر الاصطناعي للتجسس الإسرائيلي، كما سعت لبيع تركيا قمراً اصطناعياً من إنتاج مصانع

(٢٢٣) Ephraim Kam, «Syria's National Security Concept in the Wake of Peace Treaty with Israel,» *Strategic Assessment*, vol. 2, no. 4 (February 2000).

(٢٢٤) «Report: Former IDF Commandos Secretly Trained Kurdish Soldiers,» *Ha'aretz*, 20/9/2006.

(٢٢٥) Shalom, op. cit.; Mahnami and Baxter, op. cit.

(٢٢٦) Ilan Berman, «Israel, India and Turkey: Triple Entente?» *Middle East Quarterly*, vol. 9, no. 4 (Fall 2002).

(٢٢٧) «Turkey,» Jaffee Center for Strategic Studies, 24/5/2006, p. 3, http://www.tau.ac.il/jcsslbalance/Turkey.pdf

(٢٢٨) *The Military Balance, 2007*, op. cit., p. 94.

الطيران الإسرائيلية.(٢٢٩) وفي سنة ٢٠٠٤، تم تحديث طائرات من طراز أف ٤ وأف ٥ لدى الجيش التركي، وتزويده أيضاً بـ ١٠٨ طائرات استطلاعية من طراز هاربي. وفي سنة ٢٠٠٥، بدأت الصناعات العسكرية الإسرائيلية بتحديث دبابات تركية من طراز أم ٦٠، وفي سنة ٢٠٠٨ اتفق على تزويد الجيش التركي بعشر طائرات بلا طيار من طراز هيرون.(٢٣٠)

غير أن سلسلة من التطورات أخذت تعكر صفو العلاقة التركية ـ الإسرائيلية بالتدريج، وهي: الانتصار الانتخابي لحزب العدالة والتنمية بزعامة رجب أردوغان سنة ٢٠٠٢؛ استياء الشارع التركي من السياسة الإسرائيلية تجاه انتفاضة الأقصى الفلسطينية وتعاطفه مع الشعب الفلسطيني؛ رفض الحكومة التركية إعطاء الغزو الأميركي للعراق سنة ٢٠٠٣ تسهيلات لوجستية؛ تعثر المفاوضات الهادفة إلى انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي؛ إفشال إسرائيل للوساطة التركية بين تل أبيب ودمشق؛ الموقف النقدي من الحصار الإسرائيلي لغزة والحرب الدامية على القطاع في سنة ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩. وبدأ التوتر السياسي بين البلدين يلقي بظلاله على مستوى تحالفهما الاستراتيجي، فامتنعت تركيا مثلاً من المشاركة في المناورات الجوية المشتركة في خريف سنة ٢٠٠٩. وبلغت الأزمة بين الطرفين مستوى لم يسبق له مثيل في ربيع سنة ٢٠١٠، عندما أوقعت البحرية الإسرائيلية في عرض البحر الأبيض المتوسط ٩ قتلى بين مواطنين أتراك كانوا يشاركون في مسعى دولي لفك الحصار عن غزة ضمن ما سمي أسطول الحرية.

هـ) الهند

يحمل التحالف مع الهند هو الآخر بعداً جيو ـ استراتيجياً. فهي قوة نووية إقليمية غير إسلامية تطل على المنطقة الشرقية من دول الخليج وموارد النفط، كما أن لها جيشاً كبيراً يشكل سوقاً مهمة لصناعات إسرائيل العسكرية، ويمكنها أن تحل محل السوق العسكرية التركية. وفي رأي بعض المحللين، يسعى سلاح البحر الإسرائيلي لتأمين قواعد بحرية لوجستية في المحيط الهندي، وخصوصاً للغواصات، من أجل بناء عمق استراتيجي رادع يعوض عن عدم وجود عمق كهذا محلياً.(٢٣١)

(٢٢٩) Yiftah Shapir, «Satellite Technology in the Middle East,» *Strategic Assessment*, vol. 7, no. 1 (May 2004).

(٢٣٠) «Turkey,» op. cit.

(٢٣١) *The Military Balance, 2007*, op. cit., p. 260; Ibid., 2005, p. 409; Harsh Pant, «India-Israel Partnership: Convergence and Constraints,» *MERIA*, vol. 8, no. 4 (December 2004).

أقامت الهند علاقات دبلوماسية مع إسرائيل في سنة ١٩٩٢، على خلفية تعاون سابق في مجال الاستخبارات وشراء أجهزة إلكترونية للتجسس. ومنذ النصف الثاني من التسعينيات، كان القيد الأساسي في المبيعات العسكرية الإسرائيلية للهند يتمثل في عدم ممانعة الولايات المتحدة بأن تسرَّب إلى طرف ثالث معرفة وتقنيات أميركية استخدمت لتطوير مشاريع إسرائيلية معينة، وخصوصاً عندما تتشابه هذه مع مشاريع الطرف الثالث. فهذه كانت الحال، مثلاً، بالنسبة إلى الطائرات القتالية الخفيفة الهندية ومشروع طائرة لافي الإسرائيلية، وكذلك دبابة أرجون الهندية و مركافا الإسرائيلية، وصواريخ بريثفي الهندية ويريحو ١، وآجني الهندية ويريحو ٢.[٢٣٢] فالولايات المتحدة لم توافق على إمداد الهند بصواريخ حيتز الإسرائيلية،[٢٣٣] إلّا إنها وافقت على صفقة إسرائيلية ـ هندية لبيع خمسة طائرات فالكون للإنذار المبكر ابتداء من سنة ٢٠٠٧.[٢٣٤]

مهما يكن من أمر، كانت مجالات التعاون بين البلدين تتضمن في أواخر التسعينيات ما يلي: تحديث الصواريخ وترسانة الطائرات القتالية الخفيفة الهندية؛ بناء الدبابات القتالية الهندية من طراز أرجون، وتحديث دبابات تي ٥٢. وفي سنة ٢٠٠٣، زار رئيس الحكومة الإسرائيلية آنذاك، أريئيل شارون، الهند معززاً العلاقات بين الحكومتين، ولا سيما في مكافحة ما تعتبرانه الإرهاب من خلال التعاون الاستخباراتي، وتدريبات مشتركة لقوات خاصة نخبوية. وفي سنة ٢٠٠٨، أتاحت إسرائيل لسلاح الجو الهندي استئجار حيز من القمر الاصطناعي للاستطلاع العسكري أوفيك ٥، وإطلاق صاروخ تيكسار من تصميم إسرائيلي من المركز الهندي لأبحاث الفضاء.[٢٣٥] وفي بداية سنة ٢٠٠٩، أبرم الطرفان صفقة بقيمة ٦٠٠ مليون دولار لشراء رادارات إسرائيلية من نوع أيروستات، منها اثنان لسلاح البحر الهندي وأربعة لسلاح الجو الهندي، بالإضافة إلى ٣٠٠ صاروخ من منظومة براك للدفاع الجوي من على متن سفن.[٢٣٦]

(٢٣٢) P.R. Kumaraswamy, «Strategic Partnership Between Israel and India,» *MERIA*, vol. 2, no. 2 (May 1998).

(٢٣٣) Shmuel Rosner and Aluf Benn, «Israel May Opt for U.S.-Made Missile over Arrow System,» *Ha'aretz*, 2/1/2007.

(٢٣٤) Pant, op. cit.

(٢٣٥) *The Military Balance, 2009*, op. cit., p. 338.

(٢٣٦) Yossi Melman, «India, Israel Closing Weapons Deals Worth $600 Million,» *Ha'artez*, 21/1/2009.

خاتمة

قبل عقدين كانت الدولة الصهيونية ترى أنها تواجه تهديداً بحرب تقليدية فقط، لكنها تجد نفسها اليوم تواجه ثلاثة تهديدات إضافية هي: تهديد بحروب غير متكافئة من المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية؛ تهديد بصواريخ بعيدة المدى؛ تهديد نووي. ويشكل كل واحد من هذه التهديدات تحدياً لمفهوم إسرائيل الأمني ولإمكان إنجاز حسم استراتيجي مع كل من خصومها، ويتطلب ترسانة عسكرية محددة، وتشكيلة جيش محددة، مع ما يعني ذلك من تكاليف، مالياً وبشرياً ومجتمعياً.[٢٣٧] وهذا يتناقض مع الرؤية التي كان الجيش الإسرائيلي وضعها لنفسه للقرن الحادي والعشرين والتي تتمثل في جيش صغير وذكي، ومع خططه لإعادة هيكلته، من أجل تقليص عبئه على ميزانية الدولة. وبدلاً من تقليص الاعتماد على المساعدات من الولايات المتحدة، زاد هذا الاعتماد بسبب حرب لبنان، وبذريعة التهديد النووي من إيران. وكون المؤسسة العسكرية تواجه أزمة في صدقيتها في تحقيق الانتصارات، فقد تستخدم آخر ما لديها من ردع غير تقليدي هو الخيار النووي في العملية العسكرية المخططة لإيران بهدف صنع «وضع راهن جديد» يجعل منها «الدولة العظمى الصغيرة».

(٢٣٧) Bart, op. cit.

المراجع

باللغة الإنكليزية

كتب:

- Bar-Joseph, Uri. «Introduction.» In *Israel's National Security Towards the 21st Century*. Edited by Uri Bar-Joseph. London: Frank Cass, 2001.
- Beres, Louis Rene. «Israel's Bomb in the Basement: A Revisiting of `Deliberate Ambiguity' vs. `Disclosure'.» In *Between War and Peace: Dilemmas of Israeli Security*. Edited by Efraim Karsh. London: Frank Cass, 1996.
- Cook, Jonathan. *Disappearing Palestine: Israel's Experiments in Human Despair*. London & New York: Zed Books, 2008.
- *Data on Israel According to Foreign Publications*. Tel Aviv: Jaffee Center for Strategic Studies, 2006.
- Davis, Uri. *Apartheid Israel: Possibilities for the Struggle Within*. South Africa: Media Review Press, 2003.
- Douhet, Léon. *La guerre totale*. Paris: Nouvelle Librairie Nationale, 1918.
- Goldman, Emily. «New Threats, New Identities and New Ways of War: The Sources of Change in National Security Doctrine.» In *Israel's National Security Towards the 21st Century*. Edited by Uri Bar-Joseph. London: Frank Cass, 2001.
- Heller, Mark. «Weighing Israel's Options Now.» In *Lebanon on Hold: Implications for Middle East Peace*. Edited by Rosemary Hollis and Nadim Shehadi. London: The Royal Institute of International Affairs, 1996.
- Hersh, Seymour. *The Samson Option*. London: Faber and Faber, 1991.
- Heuser, Beatrice. *The Bomb: Nuclear Weapons in their Historical, Strategic and Ethical Context*. New York: Pearson Education Inc., 2000.
- ——.«Clausewitz's Ideas of Strategy and Victory.» In *Clausewitz in the Twenty-First Century*. Edited by Hew Strachan and Andreas Herberg-Rothe. New York: Oxford University Press, 2007.
- Inbar, Efraim. «Israel's Predicament in a New Strategic Environment.» In *The National Security of Small States in a Changing World*. Edited by Efraim Inbar and Gabriel Sheffer. London: Frank Cass, 1997.
- International Institute for Strategic Studies. *The Military Balance , 2009*. February 2009.

- ——. *The Military Balance, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008*. London: International Institute for Strategic Studies.
- «Israel,» *Jane's Sentinel: Security Assessment Eastern Mediterranean*. London, August 2001 -January 2002.
- Kissinger, Henry. *Diplomacy*. New York: Simon and Schuster, 1995.
- Kobe, Avi. «Israeli War Objectives into an Era of Negativism.» In *Israel's National Security Towards the 21st Century*. Edited by Uri Bar-Joseph. London: Frank Cass, 2001.
- Levite, Ariel. *Offense and Defense in Israeli Military Doctrine*. Jaffee Center for Strategic Studies, Study no. 12; Jerusalem: The Jerusalem Post, 1989.
- Lewis, Jon E., ed. *The Mammoth Book of Native Americans: The Story of the America's Original Inhabitants in All its Beauty, Magic, Truth and Tragedy*. London: Constable & Robinson Ltd., 2004.
- Lustik, Ian. *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank- Gaza*. Ithaca: Cornell University Press, 1993.
- Miller, Benjamin. «The Concept of Security: Should it be Redefined?» In *Israel's National Security Towards the 21st Century*. Edited by Uri Bar-Joseph. London: Frank Cass, 2001.
- Osterhammel, Jürgen. *Colonialism*. Princeton, N.J.: Markus Wiener Publishers, 1999.
- «Report of the United Nations Fact Finding Mission on the Gaza Conflict» (Goldstone Report) September 2009, available at: http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrcouncil/specialsession/ 9/docs/UNFFMGC_Report.pdf.
- Reynolds, Henry. *Dispossession: Black Australians and White Invaders*. Australia, Sydney: Allen & Unwin Pty Ltd., 1989.
- Rodinson, Maxime. *Israel: A Colonial Settler State*. New York: Monad, 1973.
- Said, Edward. *Orientalism*. London: Penguin Books, 1995.
- Sayegh, Yezid. «The Limits of Coercion.» In *Lebanon on Hold: Implications for Middle East Peace*. Edited by Rosemary Hollis and Nadim Shehadi. London: The Royal Institute of International Affairs, 1996, pp.42-46.
- Stavrianos, L.S. *The Global Rift: The Third World Comes of Age*. New York: William Morrow & Co. Inc., 1981.
- Strange, Susan. *States and Markets*. London: Biddles Limited, 1989.
- The Public Committee Against Torture in Israel (PCATI). *No Second Thoughts:*

The Changes in the Israeli Defense Forces' Combat Doctrine in Light of «Operation Cast Lead.» Jerusalem: PCATI, November 2009.

- Van Creveld, Martin.*Technology and War From 2000 B.C. to the Present.* London: Brassey's, 1991.
- ——. *The Sword and the Olive: A Critical History of the Israeli Defense Force.* New York: Public Affairs, 1998.
- Veracini, Lorenzo. *Israel and Settler Society.* London: Pluto Press, 2006.
- Wald, Emanuel. *The Wald Report: The Decline of Israeli National Security Since 1967.* Boulder, Colorado: Westview Press, 1987, 1992.
- Wallach, Yehuda L. *The Dogma of the Battle of Annihilation: The Theories of Clausewitz and Schlieffen and their Impact on the German Conduct of Two World Wars.* Westport, Connecticut: Greenwood Press, 1986.
- Weigley, Russell F. «American Strategy from its Beginnings through the First World War.» In *Makers of Modern Strategy from Machiavelli to the Nuclear Age.* Edited by Peter Paret. New Jersey: Princeton University Press, 1986, 1994.
- Weitzer, Ronald. *Transforming Settler States: Communal Conflict and Internal Security in Northern Ireland and Zimbabwe.* Berkley: University of California Press, 1990.

دوريات:

- «A Mole Called Mega.» *Jane's Foreign Report*, 29/9/2004. available at: http://www.janes.com/security/international_security/news/fr/fr040929_1_n.shtml
- Arieli, Shaul. «Disengagement, ‹the Seam Zone›, and Alternative Conflict Management.» *Strategic Assessment*, vol. 7, no. 2 (August 2004).
- Bart, Roni. «Israel and American Aid: Continue Forward or Reverse Course.» *Strategic Assessment*, vol. 10, no. 1 (June 2007).
- Ben-Dor, Gabriel et al. «Israel's National Security Doctrine under Strain: The Crisis of the Reserve Army.» *Armed Forces and Society*, vol. 28 (2002).
- Berman, Ilan. «Israel, India and Turkey: Triple Entente?» Middle East Quarterly, vol. 9, no. 4 (Fall 2002).
- Blanche, Ed. «Is the Myth Fading for the Israeli Army?» Part 1. *Jane's Intelligence Review*, vol. 8, no. 12 (December 1996); Part 2, vol. 9, no. 1 (January 1997).
- «China -Israel Bilateral Trade.» available at: http://www.israeltrade.org.cn/english/ doing_ business_with_china/ bilateral_trade/000052

- Cohen, Stuart. «Portrait of the New Israeli Soldier.» *MERIA*, vol. 1, no. 4 (December 1997).
- ——. «An Exchange on Israel's Security Doctrine.» *MERIA*, vol. 5, no. 4 (December 2001).
- Eilam, Uzi. «Europe's Eastward Expansion: The Challenge for Israel.» *Strategic Assessment*, vol. 6, no. 4 (February 2004).
- Evron, Yair. «Deterrence and its Limitations.» *Strategic Assessment*, vol. 9, no. 2 (August 2006).
- Federation of American Scientists. «Aman: Military Intelligence.» http://www.fas.org/irp/world/israel/aman/
- ——. «Israel – Homefront Command.» http://www.fas.org/nuke/guide/israel/agency/homefront.htm
- ——. «Lekem: Bureau of Scientific Relations.» http://www.fas.org/irp/world/israel/lekem/
- ——. «Letter by Avner Cohen, 8/3/2001.» http://www.fas.org/sgp/news/2001/03/cohen.html
- ——. «Mossad: The Institute for Intelligence and Special Tasks.» http://www.fas.org/irp/world/israel/mossad/
- ——. «Shabak: Shin Bet – Israel Security Service.» http://www.fas.org/irp/world/israel/shin_bet/
- Fishman, Alex. «The Changing Face of the IDF: The Security Agenda and the Ballot Box.» *Strategic Assessment*, vol. 8, no. 4 (February 2006).
- Germany Sells Israel More Dolphin Subs.» *Defense Industry Daily*, 11/1/2010. available at: http://www.defenseindustrydaily.com/germany-may-sell-2-more-dolphin-subs-to-israel-for-117b-01528
- Global Security. «Israel – Homefront.» http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/homefront.htm
- ——. «Israel Army Bases.» http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/army-bases.htm
- ——. «Israel - Army Equipment.» http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/army-equipment.htm
- ——. «Israel - IAF Equipment.» http://www.globalsecurity.org/military/world/iaf-equipment.htm
- ——. «Israel – Navy.»

http://www.globalsecurity.org/military/world/israel/navy.htm

- ——. «Ground Forces Order of Battle-Army.» http.//www.globalsecurity.org/military/world/israel/army-orbal2.htm
- Honig, Or. «The End of Israeli Military Restraint Out with the New, in with the Old.» *Middle East Quarterly*, vol. 14, no. 1 (Winter 2007).
- Inbar, Efraim. «The Need to Block a Nuclear Iran.» *MERIA*, vol. 10, no. 1 (March 2006).
- Indinopulos, Thomas. «Shin Bet's Blind Side.» *International Journal of Intelligence and Counterintelligence*, vol. 10, (1997-1998).
- Jackson-Preece, Jennifer. «Ethnic Cleansing as an Instrument of Nation-State Creation: Changing State Practices and Evolving Legal Norms.» *Human Rights Quarterly*, vol. 20 (1998).
- Kam, Ephraim. «Syria's National Security Concept in the Wake of Peace Treaty with Israel.» *Strategic Assessment*, vol. 2, no. 4 (February 2000).
- Kumaraswamy, P.R. «India and Israel Evolving Strategic Partnership.» *Mideast Security and Policy Studies*, no. 40 (September 1998).
- ——. «Strategic Partnership Between Israel and India.» *MERIA*, vol. 2, no. 2 (May 1998).
- ——.«At What Cost Israel- China Ties?» *Middle East Quarterly*, vol. 13, no. 2 (Spring 2006).
- Mofaz, Shaul. «The IDF toward the Year 2000.» *Strategic Assessment*, vol. 2, no. 2 (October 1999).
- O'Brien, Kevin. «The Use of Assassination as a Tool of State Policy: South Africa's Counter-Revolutionary Strategy, 1979-1992.» Part 1. *Terrorism and Political Violence,* vol. 10, no. 2 (Summer 1998).
- Opall-Rome, Barbara. «Israeli Gunship Crews Train for Assassination Missions.» *Defense News* (26 November - 2 December 2001).
- Ophir, Noam. «From Missouri to Natanz: US Global Strike Capability.» *Strategic Assessment*, vol. 10, no. 1 (June 2007).
- Pant, Harsh. «India-Israel Partnership: Convergence and Constraints.» *MERIA*, vol. 8, no. 4 (December 2004).
- Peri, Yoram. «The Israeli Military and the Israeli-Palestinian Relations.» *Peacewatch*, vol. 8, no. 5 (August 2002).
- Rodman, David. «Israel's National Security Doctrine: An Introductory Overview.»

MERIA, vol. 5, no. 3 (September 2001).

- Rosen, Sami. «Israeli Police Accounted for the Secret Services on Litvinenko's Case.» *Axis Information and Analysis,* 12/11/2006. http://www.axisglobe.com/article.asp?article=1160.
- Rubin, Barry. «China's Middle East Strategy.» *MERIA*, vol. 3, no. 1 (March 1999).
- Russel, Richard. «China's WMD Foot in the Greater Middle East.» *MERIA*, vol. 9, no. 3 (September 2005).
- Sadeh, Sharon. «Israel's Beleaguered Defense Industry.» *MERIA,* vol. 5, no. 1 (March 2001).
- Shalom, Zaki. «Israel and NATO: Opportunities and Risks.» *Strategic Assessment*, vol. 7, no. 4 (March 2005).
- —— and Yoaz Hendel. «Conceptual Flaws on the Road to the Second Lebanon War.» *Strategic Assessment*, vol. 10, no. 1 (June 2007).
- Shapir, Yiftah. «Satellite Technology in the Middle East.» *Strategic Assessment*, vol. 7, no. 1 (May 2004).
- Sharp, Jeremy M. «U.S. Foreign Assistance to the Middle East: Historical Background, Recent Trends, and the FY2011 Request.» *CRS Report for Congress*. Washington D. C.: Congressional Research Service, 15 June 2010.
- Sheffer, Gideon. «IDF Service-Where is it Going?» *Strategic Assessment*, vol. 3, no. 4 (January 2001).
- Siboni, Gabriel. «The Military Battle against Terrorism: Direct Contact vs. Standoff Warfare.» *Strategic Assessment*, vol. 9, no. 1 (April 2006).
- Spyer, Jonathan. «The Impact of the Iraq War on Israel's National Security Conception.» *MERIA*, vol. 9, no. 4 (December 2005).
- Tov, Imri. «Economy in a Prolonged Conflict: Israel 2000-2003.» *Strategic Assessment*, vol. 6, no. 1 (May 2003).
- «Turkey.» Jaffee Center for Strategic Studies, 24/5/2006, p. 3. available at: http://www.tau.ac.il/jcsslbalance/Turkey.pdf
- Ukpabi, S.C. «British Colonial Wars in West Africa: Image and Reality,» *Civilisations*, vol. XX (1970).
- Zunes, Stephen. «The Strategic Functions of U.S. Aid to Israel.» *Washington Report on Middle East Affairs* (January 2007). available at: http://www.wrmea.com/html/us_aid_to_israel.htm

الفصل الحادي عشر

السياسات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة

غريغوري خليل

مقدمة

الشعب أم الأرض*

خرجت إسرائيل، بعد أن خمدت نيران حرب ١٩٦٧، مزهوة بانتصارها الكاسح. ففي فترة لا تتجاوز الستة أيام هزمت إسرائيل الجيوش السورية والأردنية والمصرية هزيمة نكراء، واحتلت، بالتالي، مرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وسيناء. وحققت، بعملها هذا، ما كان يبدو إنجازاً عصياً على التحقيق، إذ تمكنت الدولة الفتية، وفي زمن يقل عن فترة جيل واحد بعد المذبحة النازية، من «توحيد» مدينة القدس وفرض سيادتها عليها.(١)

في سياق الانتصار هذا لم تكن الأمور سهلة مع وجود مشكلة كبرى تطعن الميثولوجيا الصهيونية في الصميم، وتعرّي مثاليتها الطوباوية. هذه المشكلة هي ـ في الأمس واليوم وغداً ـ الشعب الفلسطيني بذاته. فقيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨ أسس لنكبة الفلسطينيين، فقد نزح، أو هُجّر، ثلاثة أرباع السكان الأصليين عن بيوتهم في تلك السنة، ولم يسمح لهم بالعودة قط إلى ما أصبح يعرف بـ«الدولة اليهودية». وفي أعقاب سنة التأسيس هذه، كان سهلاً على إسرائيل، عن طريق عدم السماح للاجئين الفلسطينيين بالعودة، أن تحافظ على أغلبية يهودية.

لكن الأمر تغير بعد حرب ١٩٦٧. فعلى الرغم من حدوث الموجة الثانية من اللجوء الفلسطيني وموجة من الاقتلاع الداخلي، فإن الفلسطينيين بقوا في معظمهم في بيوتهم، وصارت إسرائيل بين ليلة وضحاها تتحكم فيما يربو على مليون شخص من غير اليهود ـ من الفلسطينيين. وكان يمكن أن يعني ضم المناطق المحتلة حديثاً إعطاء هذا العدد الكبير من السكان غير اليهود حق التصويت، أي إنهاء زمن حكم «الدولة الديمقراطية اليهودية». لكن إسرائيل لم تكن ميالة إلى التخلي عن المناطق المحتلة أيضاً، فقد قال قادتها إن الأراضي التي تم احتلالها حديثاً هي مناطق ذات أهمية أمنية لصد الجيوش العربية المعادية، واعتقدوا أن هذه الأراضي العربية يمكن أن تستخدم ورقة سياسية ضاغطة في التعامل مع الدول العربية المحيطة.

(*) كُتب هذا الفصل بالإنكليزية وترجمه إلى العربية موسى خوري، جامعة بير زيت.

(١) في بعض أقسام هذا الفصل تمت الاستفادة من فصل خالد عايد، «الوجود الاستيطاني في الأراضي المحتلة»، في: «إسرائيل: دليل عام، ٢٠٠٤» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤).

مع ذلك، كان هناك تبرير أكثر عمقاً للاحتفاظ بالمناطق المحتلة والاستيطان فيها. وظل هذا التبرير قائماً وقوياً حتى في الأوقات التي صار واضحاً لكثيرين من الإسرائيليين أن بقاء الاحتلال في هذه المناطق ليس إلّا عبئاً أمنياً وسياسياً، ولا يصب في المصلحة الإسرائيلية. ويستغل هذا التبرير الإيمان اليهودي نفسه. فبعد أن كانت الحركة الصهيونية، تاريخياً، حركة علمانية، وبعد أن استنكر اليهود المتدينون المشروع الصهيوني كمشروع بغيض، إلّا إن قيام دولة إسرائيل في أعقاب مجزرة ستة ملايين يهودي خلال الحرب العالمية الثانية، بدأ يُحدث تغييراً في النظرة إلى المشروع الصهيوني حتى بين الذين يعدون من أشد المتدينين. ومع احتلال الضفة الغربية (تطلق عليها إسرائيل رسمياً وحتى الآن مناطق يهودا والسامرة)، ومع «إعادة توحيد» مدينة القدس، آمن كثيرون من اليهود المتدينين بالمشروع الصهيوني. ومنذ ذلك الحين، أي منذ حرب ١٩٦٧، آمنت هذه الأقلية اليهودية بأن النصر غير المتوقع ليس إلّا علامة من الله تعلن نهاية الأيام وقدوم المشيح المنتظر. لقد آمن هؤلاء بأن التحضير لمقدم المشيح المنتظر واجب مقدس، ويستلزم تحقيق خلاص أرض إسرائيل ـ كل أرض إسرائيل.

وبدأت، بِدَفعٍ من هذا الإيمان ولاعتبارات استراتيجية، حركة استيطانية قوامها بغاية البساطة: الاستيلاء على أكبر قدر من الأرض بأقل عدد ممكن من الفلسطينيين، أو الاستيلاء على الأرض من دون الناس. هذا الأسلوب لم يكن، طبعاً، أسلوباً جديداً قط، لكن استفاد من دروس المستوطنين الصهيونيين الأوائل، ومن الكيبوتسات العلمانية قبل قيام دولة إسرائيل. ومع ذلك، تختلف حركة الاستيطان هذه أن في مركزها أقلية دينية تتحرك بقوة وبدفع من الإيمان بالمشيح المخلص، وأن أفراد هذه الأقلية يتمتعون بدعم ومساندة كل من الوزراء الإسرائيليين ورموز القادة السياسيين والأطياف السياسية منذ بدء احتلال سنة ١٩٦٧.[٢] إن الاستيلاء على الأرض من دون ناس والتحكم في الآخرين

(٢) لمراجعة جيدة لتاريخ حركة الاستيطان منذ سنة ١٩٦٧ إلى الفترة المسماة فترة «فك الارتباط» بغزة، انظر:
Idith Zertal and Akiva Eldar, *Lords of the Land: The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967 – 2007* (New York: Nation Books, 2007).
وللوقوف على تحليل معمق لبدايات حركة الاستيطان، وكيف أثرت فئة المستوطنين الصغيرة بمهارة في السياسات الإسرائيلية الرسمية، انظر كذلك:
Gershom Gorenberg, *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967 – 1977* (New York: Times Books, 2006).

تلخيص لقصة مشروع الاستيطان الإسرائيلي المتواصل، بلا هوادة حتى الآن، في مناطق الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

يلقي هذا الفصل نظرة عامة على مشروع الاستيطان الإسرائيلي من حيث التطور التاريخي، وخلق الحقائق على الأرض، والأطر القانونية الإسرائيلية والدولية ذات العلاقة، كما يبين مجموعة السياسات السلبية المقرونة بالاستيطان الإسرائيلي للأراضي العربية: كيف تعاملت إسرائيل مع الناس الذين بقوا في مناطقهم، وتحديداً الفلسطينيين الذين اقتُلعوا من أرضهم وشُتتوا، وفي حالات كثيرة حوصروا لمصلحة توسيع المستعمرات الإسرائيلية.

أولاً: المشروع الاستيطاني وإطاره القانوني

ليس هناك خلاف في أن الاستيطان في الأراضي المحتلة غير شرعي في نظر القانون الدولي. غير أن التفسير الإسرائيلي للقانون الدولي، في المقابل، يعتبر أن المستعمرات المقامة في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ تتمتع بالشرعية. إن فهم الفارق بين ما يقوله القانون الدولي وبين التفسير الإسرائيلي لهذا القانون أمر مهم لفهم الآليات «القانونية» التي استعانت بها إسرائيل على تأسيس مجمل مشروعها الاستيطاني.

أ) المعيار القانوني الدولي

ثمة شبه إجماع في المجتمع الدولي على أن المستعمرات الإسرائيلية غير شرعية. ويجد هذا الموقف القانوني أساسه في مصادر القانون الدولي كافة، بما فيها القانون الدولي الوضعي، والمعاهدات، والقانون الدولي العرفي، وممارسات الدول، وآراء ذوي الاختصاص من علماء القانون وَجِهات حكومية فاعلة في هذا الميدان. إذ إن الإطار القانوني الدولي الذي يحكم حالة الاستيطان هو «قانون الاحتلال»، والذي ينص على أن المنطقة المحتلة هي بصورة عامة المنطقة التي تسيطر عليها فعلياً قوة عسكرية أجنبية.[٣] في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وبشكل أكثر وضوحاً بعد الحرب العالمية الثانية

(٣) للوقوف على أحكام القانون الدولي الخاصة بالاحتلال، انظر:
Palestine Liberation Organization, Negotiations Affairs Department, «Spurious Equivalence: The Absence of Israel's Occupation in the Press,» 2004, available at: http://www.nad-plo.org/inner.php?view=facts_others_f23p
(آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

وتأسيس الأمم المتحدة، أصبح عدم جواز حيازة الأراضي بالقوة قاعدة قطعية في القانون الدولي، وصارت ركيزة أساسية في رسم النظام العالمي الجديد، ومبدأً مركزياً في ميثاق الأمم المتحدة. وقد انطلقت هذه الحماية الخاصة ضد حيازة الأرض بالقوة من الافتراض أن الجيش الغازي لسلطة محتلة سيكون في وضع مثالي لخرق هذه القاعدة. وبناء على ذلك، اعتُبرت أشكال الاحتلال كلها، سواء أكانت شرعية أم غير شرعية، موقتة في طبيعتها، وحُظّر على القوة المحتلة مصادرة أراض، باستثناء حالات تبرَّر عسكرياً، وأُلزمت القوة المحتلة بحماية المواطنين المدنيين تحت سيطرتها، وبتأمين معيشتهم. وبالتالي، تحظر الالتزامات العامة التي ينص عليها القانون الدولي على إسرائيل الاستيطان في الأراضي الفلسطينية، لأن هذا الاستيطان، وبحدوده الدنيا، يشكل خرقاً للقاعدة التي تمنع مطلقاً من الاستيلاء على أراض بالقوة.

تتطرق أحكام اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، واتفاقيات جنيف لسنة ١٩٤٩، بشكل صريح، إلى مسألة الاستيطان. فعلى سبيل المثال تنص المادة ٤٩، الفقرة ٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، على أنه «على القوة المحتلة ألّا ترحّل أو تنقل قطاعات من سكانها المدنيين إلى المناطق التي تحتلها.» وبالإضافة إلى ذلك، أعاد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التأكيد مراراً أن المستعمرات الإسرائيلية غير شرعية، وهذه المواقف تمت مراجعتها وتأكيدها وبالإجماع من محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري بشأن بناء الجدار في الأراضي الفلسطينية التي احتُلت في سنة ٢٠٠٤. ففي حين اعتبرت المحكمة بأكثرية ١٤ عضواً، في مقابل رأي مخالف واحد (رأي توماس بورغينتال/ Thomas Buergenthal من الولايات المتحدة)، أن الجدار غير قانوني، إلّا إن القضاة جميعهم، بمن في ذلك القاضي المخالف وفي الفقرة التاسعة من رأيه، اعتبروا أن المستعمرات الإسرائيلية كلها غير قانونية.(٤)

لابد من أن نذكر أخيراً أن البعثات الدبلوماسية للدول لدى إسرائيل تتخذ كلها تقريباً من تل أبيب مقراً وليس القدس، وتحديداً لأن هذه الدول لا تعترف بمساعي إسرائيل لضم مدينة القدس الشرقية وتعدها أرضاً محتلة.(٥) كذلك يشير هذا التوجه إلى ما يسمى

---

(٤) International Court of Justice, *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion (*I.C.J. Reports, 2004*)*, available at: http://www.icj-cij.org/docket/files/131/1671.pdf (آخر زيارة في ١/ ٩/ ٢٠٠٩).

(٥) لتحليل معمق للقانون الدولي كما ينطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة، انظر:
Ardi Imseis, «On the Fourth Geneva Convention and the Occupied Palestinian Territory,» *Harvard International Law Journal*, no. 44 (2003).

بمسؤولية الطرف الثالث الذي يلزمه القانون الدولي بألاّ يقدم العون والمساعدة لأي خرق جسيم للقانون الدولي. وقد أقرت محكمة العدل الدولية أن دول العالم كلها ملزمة بالامتناع من مساعدة إسرائيل في بناء الجدار والمستعمرات، وبالتأكد من إذعانها للقانون.

ب) الأدوات القانونية الإسرائيلية

في حين تتسم أحكام القانون الدولي بشأن الاستيطان نوعاً ما بالبساطة، يبدو الموقف القانوني الإسرائيلي بهذا الشأن أكثر تعقيداً. فقد حاولت إسرائيل أن توفق بين توجهها الرسمي إلى ضم منطقة القدس واستيطان أجزاء من الأراضي المحتلة من جهة، وبين شهية بعض دوائرها الساعية لتوسيع حيز الاستيطان من جهة أُخرى، وبين رغبتها في أن تكون عضواً محترماً في مجتمع الدول الغربية من جهة ثالثة.

أدت هذه الاعتبارات مجتمعة إلى قيام إسرائيل، بعيد حرب ١٩٦٧، بضم منطقة تشمل القدس الشرقية ووضعها تحت سيادتها بحجة توحيد شقي المدينة. أمّا بالنسبة إلى سائر المناطق المحتلة، فإن إسرائيل اعتبرتها، من الناحية القانونية وخلافاً للاعتقاد العام، «محتلة». وقد اعترفت محكمة العدل العليا الإسرائيلية مراراً وتكراراً بأن إسرائيل تحتل الضفة الغربية وقطاع غزة بصفتها «طرفاً في نزاع»، وبأن المنطقتين واقعتين تحت احتلالها العسكري. حتى إن إسرائيل التي وقّعت اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ وصادقت عليها، رأت أن الأحكام الإنسانية التي تتضمنها اتفاقية لاهاي لسنة ١٩٠٧، والتي جرى تأكيدها في اتفاقية جنيف، أصبحت بمثابة عرف دولي وواجبة التطبيق. لكن المسؤولين الإسرائيليين ادعوا أن اتفاقية جنيف لا تنطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة، لأن لا المملكة الأردنية الهاشمية ولا جمهورية مصر العربية كانتا تتمتعان بسيادة شرعية على المنطقة الواقعة تحت سيطرتهما بين سنة ١٩٤٨ وسنة ١٩٦٧. انطلاقاً من هذا الادعاء، أكد القادة الإسرائيليون أنهم لن يحترموا إلّا الأحكام الإنسانية التي تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة (والتي تتعلق بالسكان القاطنين في هاتين المنطقتين)، وأنهم غير ملزمين ببقية أحكام القانون الدولي المتعلقة بالمناطق الواقعة تحت الاحتلال، الأمر الذي سمح للقائد العسكري لكل من المنطقتين بالاستيلاء على الأرض، وبتسهيل الاستيطان، وبتغليف هذين الأمرين بلباس «قانوني» تعددت أشكاله بحسب الوضع والضرورة.

من أهم الإجراءات الأولى المؤسِسة لصلاحيات الحكم العسكري، إعلان المنشور رقم ١ في ٧ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ «بشأن تقلد السلطة من قِبل جيش الدفاع الإسرائيلي.»

وتلاه فوراً المنشور رقم ٢ «بشأن أنظمة السلطة والقضاء»، الذي نص على أن القوانين التي كانت قائمة في الضفة الغربية تظل نافذة المفعول «بالقدر الذي لا تتعارض فيه مع هذا المنشور أو أي منشور أو أمر» يصدر عن قائد القوات الإسرائيلية في الضفة. كما نص على أن «كل صلاحية من صلاحيات الحكم، التشريع، التعيين والإدارة مما يتعلق بالمنطقة [الضفة] أو بسكانها تُخول منذ الآن إليّ [قائد القوات الإسرائيلية] فقط.»(٦)

خلال الأشهر القليلة التي تلت الاحتلال، أصدرت السلطات العسكرية سلسلة من الأوامر غطت مختلف نواحي الحياة في الضفة الغربية (وغيرها من الأراضي المحتلة)، بما فيها عدد من الأوامر العسكرية التي أضفت الطابع «القانوني» على عمليات الاستيلاء اللاحقة على مساحات كبيرة جداً من الأراضي منها، على سبيل المثال: الأمر «بشأن تعليمات الأمن» الصادر بموجب المنشور رقم ٣ لسنة ١٩٦٧، والذي يمنح القائد العسكري، بين أمور أُخرى، سلطة مصادرة أراض لأغراض عسكرية وإعلان مساحات معينة «كمساحة مغلقة»؛ الأمر رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ «بشأن الأموال المتروكة ـ الممتلكات الخصوصية» الذي يضع أملاك من غادروا المنطقة قبل حزيران/ يونيو ١٩٦٧، أو خلاله، بإشراف «مسؤول» يعيّنه الحاكم العسكري لإدارتها؛ الأمر رقم ٥٩ لسنة ١٩٦٧ «بشأن أملاك الحكومة» الذي يضع هذه الأملاك في تصرف الحاكم العسكري.(٧) إلى جانب هذه الأوامر، منح الحاكم العسكري نفسه صلاحية إصدار قرار باعتبار أي قطعة أرض من أملاك الحكومة، ويضع مسؤولية إثبات العكس على الطاعن بالقرار، الأمر الذي سمح باعتبار «الأراضي الميرية»، بحسب القانون العثماني لسنة ١٨٥٨، أملاكاً حكومية، وبالاستيلاء على أي ملكية خاصة غير مسجلة في السجل العقاري.(٨)

لقد وفرت الأوامر العسكرية والتفسيرات الآحادية الجانب للقانون الدولي وللتشريعات السارية في الضفة الغربية وقطاع غزة قبل احتلالهما، الآليات المبررة لإضفاء طابع قانوني على استيلاء ما يقارب ٤٠٪ من أراضي الضفة الغربية وإقامة المستعمرات

---

(٦) انظر نص المنشورين في: جيش الدفاع الإسرائيلي، «مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية» (بالعبرية والعربية)، العدد ١، ١١/ ٨/ ١٩٦٧، ص ٣. من الجدير بالذكر أن إجراءات مماثلة أعلنت في قطاع غزة.

(٧) Meron Benvenisti, *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies* (Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Research, 1984), pp. 30-35.

(٨) من المعروف أن عشية الاحتلال كانت السلطات الأردنية أتمت تسجيل ثلث مساحة الضفة الغربية فحسب.

عليها ونقل المدنيين الإسرائيليين إليها. وقد أدت الأوامر والإجراءات الإسرائيلية إلى أوضاع معقدة على مستوى التطبيق. ففي حين أن إسرائيل لم تطبق القانون الإسرائيلي رسمياً في الضفة الغربية وقطاع غزة خارج منطقة القدس الشرقية، الأمر الذي ينطوي نظرياً على تطبيق قانون الاحتلال على الفلسطينيين وعلى المستوطنين الإسرائيليين على حد سواء، إلّا إن المستعمرات بمستوطنيها أُخضعت، من الناحية العملية، للقانون الإسرائيلي. ويرى بعض المراقبين في عملية الإخضاع هذه شكلاً من أشكال «الضم بحكم الأمر الواقع.»

ثانياً: استراتيجيا الاستيطان الإسرائيلية

يوجد اليوم ما يقارب ٥٠٠,٠٠٠ مستوطن إسرائيلي في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، وفي مرتفعات الجولان، أي واحد من مجموع ستة أشخاص يعيشون في المناطق المذكورة هذه. وبدأت حركة الاستيطان الإسرائيلية في مناطق الضفة الغربية مباشرة بعد حرب ١٩٦٧. ففي خلال أسابيع وسّعت إسرائيل حدود بلدية مدينة القدس الشرقية المحتلة، التي تضم البلدة القديمة، أكثر من عشرة أضعاف ـ من ٦,٢ كيلومترات مربعة إلى ٧٢ كيلومتراً مربعاً ـ وبدأت بالتوطين في القدس الشرقية في المنطقة التي تدعى التلة الفرنسية وفي البلدة القديمة.(٩) وأدت حركة الاستيطان المبكرة في القدس الشرقية والبلدة القديمة إلى إقامة مستعمرة غربي مدينة بيت لحم في منطقة تطلق عليها إسرائيل غوش عتسيون. ومع بداية السبعينيات من القرن الماضي، أُقيمت المستعمرات في مرتفعات الجولان السورية، وفي شبه جزيرة سيناء، وفي قطاع غزة، وسائر الضفة الغربية. ويذكر أنه لا توجد مستعمرات اليوم في الأراضي المصرية، أو في قطاع غزة، إذ تم تفكيكها كما سيوضّح لاحقاً.

أ) الواقع العددي الراهن للمستعمرات والمستوطنين

المستعمرات هي منشآت مدنية تابعة لقوة محتلة، تقوم ببنائها في مناطق واقعة تحت احتلالها. وتتراوح المستعمرات الإسرائيلية من حيث الحجم من مقطورة موضوعة

---

(٩) لنظرة عامة مختصرة على وضع القدس الشرقية المحتلة، انظر: منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، «الوضع القانوني للقدس الشرقية المحتلة»، في الموقع التالي: http://www.nad-plo.org/ar/inner.php?view=facts_jerusalem_oejls (آخر زيارة في ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٩).

في مكان ما إلى موقع بعدد محدود من السكان الدائمين، أو من دون سكان دائمين، أو إلى مدن آهلة فيها مراكز تجارية للتسوق وجامعات وفنادق وبنية تحتية حديثة وعشرات الآلاف من السكان الدائمين. وتبنى المستعمرات بالقوة، وتفرض بالإكراه على السكان المحليين، وتوفر المؤسسة العسكرية الإسرائيلية حمايتها. وغالباً ما تضم المستعمرات قواعد عسكرية، علماً بأن كثيراً منها بدأ كمنشأة عسكرية أصلاً.

وتتراوح التقديرات بشأن عدد المستعمرات بين ما يقارب الـ ١٠٠ إلى ما يزيد عن ٤٠٠. ويعترف مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان، بتسيلم، وهو جهة مرجعية معتمَدة بشأن أعداد المستعمرات، بوجود ١٣٣ مستعمرة، منها ١٢ مستعمرة في منطقة القدس الشرقية، إضافة إلى نحو ١٠٠ بؤرة استيطانية «عشوائية».[١٠] ويضاف إلى هذا العدد ٣٠ مستعمرة لم يرصدها المركز في الجولان المحتل.

وتعود التناقضات القائمة بشأن العدد الحقيقي للمستعمرات إلى اختلاف في تعريفها. فمنذ إعلان ضم القدس الشرقية في سنة ١٩٨٠ ـ وهي خطوة يعتبرها المجتمع الدولي غير قانونية[١١] ـ تعتبر إسرائيل مستعمرات هذه المدينة أحياء إسرائيلية. كذلك هناك عدد من المستعمرات التي تسمى بؤراً، والتي لا تحصيها مصادر إسرائيلية رسمية، عادة، كمستعمرات، وبالتالي، يظل عددها الدقيق عصياً على التحديد. وأخيراً، كثيراً ما كانت إسرائيل تتجنب نقد المجتمع الدولي بشأن توسعها الاستيطاني من خلال الادعاء أنها لا تبني مستعمرات جديدة، وإنما تكتفي بإضافة أحياء جديدة إلى مستعمرات قائمة لمراعاة ما تسميه «النمو الطبيعي». وفي كثير من الأحيان، كانت هذه الأحياء الجديدة المضافة غير لصيقة بالمستعمرات التي يُفترض أن تكون جزءاً منها، الأمر الذي يدفع العديد من المراقبين الدوليين إلى اعتبارها مستعمرات قائمة بذاتها.

في نهاية سنة ٢٠٠٨، كان هناك ما يزيد على ٥٠٠,٠٠٠ مستوطن في مناطق الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي مرتفعات الجولان، منهم ٢٩٠,٤٠٠ مستوطن

(١٠) انظر:

B'Tselem, «Land Expropriation and Settlements,» http://www.btselem.org/English/Settlements (آخر زيارة في ٣٠ آب/ أغسطس ٢٠٠٩).

(١١) انظر، على سبيل المثال، القرار رقم ٤٧٨ الصادر عن مجلس الأمن سنة ١٩٨٠، والذي لا يعترف بقرار إسرائيل تطبيق القانون الإسرائيلي على القدس، في الموقع:

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/399/71/IMG/NR039971.pdf?OpenElement (آخر زيارة في ١٠/ ٤/ ٢٠١٠).

موجودون في الضفة الغربية، باستثناء القدس التي يصل عدد المستوطنين فيها إلى ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن، وهناك نحو ٢٠,٠٠٠ مستوطن في مرتفعات الجولان.[١٢] وخلال السنة نفسها، بلغ المعدل السنوي لنمو سكان المستعمرات في الضفة الغربية أكثر من ثلاثة أضعاف نسبة نمو السكان في إسرائيل ـ ٥,١٪ في مقابل ١,٦٪ لنمو السكان اليهود في إسرائيل.[١٣]

ب) أساليب إنشاء المستعمرات

تبعت حركة الاستيطان بعد سنة ١٩٦٧ الاستراتيجيا ذاتها التي كانت الحركة الصهيونية اعتمدتها منذ ما قبل سنة ١٩٤٨، أي خلق الحقائق على الأرض على طريقة «حوماه ومغدال» («السور والبرج»، الأول للحماية والثاني للمراقبة) في النصف الثاني من ثلاثينيات القرن الماضي، الذي شهد الثورة الفلسطينية ضد الانتداب البريطاني والمشروع الصهيوني. فقد كان هدف استراتيجيا السور والبرج «استيطان مناطق جديدة.... والوصل بين المناطق المعزولة (في الجليل الأسفل)، الأمر الذي يؤدي إلى توسيع حدود البلد وبلورتها إزاء إمكان تقسيمه.»[١٤] وقد حافظت هذه الاستراتيجيا على خطوطها الرئيسية بعد إقامة إسرائيل، إنْ في مناطق الجليل التي استولت إسرائيل عليها خلافاً لقرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة سنة ١٩٤٧، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة ومرتفعات الجولان التي احتلتها في سنة ١٩٦٧.

ومع أن المستعمرات الإسرائيلية هي في أغلبيتها بلدات يقطن فيها المدنيون، إلّا إن الاعتبارات العسكرية كثيراً ما استخدمت ذريعة لتأسيس هذه الحقائق على الأرض. ويذكر في هذا السياق أن العديد من المستعمرات بدأ على شكل «يشيفوت» في القواعد العسكرية، أو على شكل بركسات تستخدم، في الظاهر، أماكن لسكن عائلات الجنود.

بسبب الطبيعة السياسية الحساسة للمستعمرات الإسرائيلية، لم يحصل العديد منها على تفويض حكومي مسبق، فقد كان المستوطنون يستولون أحياناً على قمم الجبال

(١٢) المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء، «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,٦، ص ٩٨-٩٩. ملحوظة: إسرائيل لا تعرّف المستوطنات الإسرائيلية في القدس الشرقية بأنها مستوطنات، والتعداد السكاني لهذه التجمعات مأخوذ من التنقيب في إحصاءات الأحياء السكنية المعروفة بأنها مستوطنات.

(١٣) المصدر نفسه، الجدول ٢,٤، ص ٩٢.

(١٤) روت بيرلمان وأليكس باين، «الاستيطان اليهودي في الجليل»، «سكيراه حودشيت»، المجلد ٢٧، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٠)، ص ٣٦ ـ ٤٤.

والتلال، وكانوا يتعرضون، في بعض الأوقات، للطرد منها على يد الجيش. غير أن تصرف المستوطنين كان يحدث، في معظم الأحيان، بدراية كاملة من الحكومة وبرضاها، حتى عندما كانت تبدي معارضة أولية لبناء مستعمرات جديدة، وقد تم توثيق ذلك مؤخراً في أدبيات إسرائيلية تناولت تاريخ الحركة الاستيطانية.(١٥)

أقيم عدد من المستعمرات الإسرائيلية الواقعة خارج منطقة القدس على شكل بؤر لا تمتلك ترخيصاً مسبقاً من الحكومة الإسرائيلية. على سبيل المثال، أُسست واحدة من أكبر المستعمرات في الضفة الغربية، معاليه أدوميم، في سنة ١٩٧٥ كمخيم عمل لـ ٢٢ عائلة،(١٦) واليوم يقطن فيها أكثر من ٣٥,٠٠٠ ساكن، وتتمتع باعتراف الحكومة الإسرائيلية، كما أنها مقبولة من طرف كثير من الإسرائيليين باعتبارها مدينة إسرائيلية. وعلى غرار معاليه أدوميم تماماً، بدأ كثير من المستعمرات على شكل قاطرة، ثم حظي لاحقاً باعتراف الحكومة الإسرائيلية ودعمها. ومن الجدير بالذكر أن تاليا ساسون، المحامية في مكتب المدعي العام الإسرائيلي، قدمت في آذار/ مارس ٢٠٠٥ تقريراً لرئيس الحكومة، في حينه، أريئيل شارون، بيّنت فيه أن الوزارات الإسرائيلية كلها تواطأت على خرق القانون الإسرائيلي عن طريق صرف ملايين الشيكلات من أجل دعم قيام «البؤر الاستيطانية غير الشرعية.»(١٧) وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن المستعمرات كلها، سواء المعترف بها، أو أغلبية المستعمرات «غير الشرعية»، تتلقى حماية من الجيش الإسرائيلي.

وتقدم الحكومة الإسرائيلية، إضافة إلى بناء البنى التحتية التي تربط المستعمرات بإسرائيل ـ أي الشوارع وشبكات المياه والاتصال وشبكات الكهرباء ـ منافع مهمة للإسرائيليين الذين يبدون رغبة في العيش داخل المستعمرات. وتتضمن هذه المنافع قروضاً مخففة لشراء الشقق يتم الإعفاء من تسديدها إذا أمضى المستوطن وقتاً طويلاً

(١٥) Zertal and Eldar, op.cit.; Gorenberg, op.cit.

(١٦) Geoffrey Aronson, «Grab and Settle: The Story of Ma'ale Adumim,» Foundation for Middle East Peace, *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 15, no. 3 (May-June 2005), available at: http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-15/no.-3/PDF (آخر زيارة في ٣٠/٨/٢٠٠٩).

(١٧) Talya Sasson, «Summary of the Opinion Concerning Unauthorized Outposts,» 10 March 2005, available at:http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+ and+Rulings/Summary+of+Opinion+Concerning+Unauthorized+Outposts+-+Talya+Sason+Adv.htm (آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

في المستعمرة، وخدمات اجتماعية، ومساعدة في إيجاد فرص عمل.(١٨) وفور اعتراف الحكومة الإسرائيلية رسمياً بمستعمرة معينة، تقوم وزارة الإسكان علناً، وبالتعاون مع وزارات أُخرى ومع المجلس المحلي للمستعمرة ومع الجيش الإسرائيلي، بإدارة تطوير التجمع الاستيطاني عن طريق استدراج العطاءات وعقود الخدمات وفقاً للخطة التطويرية المعتمدة.

ج) مسوغات الاستيطان الاستراتيجية

كان يغآل ألون، الذي كان يشغل منصب وزير العدل في سنة ١٩٦٧، أول من عرض على الحكومة الإسرائيلية بعد شهر فقط من الاحتلال خطة استيطانية شاملة عرفت بـ «مشروع ألون». ومع أن أيّاً من الحكومات الإسرائيلية لم تتبنّ هذا المشروع رسمياً، إلّا إنه ظل الإطار الأساسي الذي يعيّن الأماكن المثالية لإقامة المستعمرات تحت ذريعة حماية المصالح الأمنية الإسرائيلية. وقد دعا مشروع ألون إلى «إقامة سلسلة من المراكز الاستيطانية، برعاية الجيش الإسرائيلي، على امتداد غور الأردن، وحول القدس وجبل الخليل.»(١٩) وكانت المواقع المختارة مواقع استراتيجية، إذ تقع على قمم التلال، أو في تقاطعات طرق حرجية تتيح تفوقاً استراتيجياً على المناطق الفلسطينية المجاورة، أو في مناطق أراضيها خصبة زراعياً، أو في مناطق توفر وصولاً إلى مصادر المياه، كما هي الحال في شمال الضفة الغربية وشمالي بيت لحم. إذا كان الأمر كذلك فلا عجب، إذاً، من أن خريطة المستعمرات كما هي اليوم تشبه ترسيمة مشروع ألون، بالإضافة إلى المستعمرات التي أقيمت تحت ذرائع دينية، وخصوصاً بعد انتصار حزب الليكود في انتخابات سنة ١٩٧٧.

عندما أقيمت أول مستعمرة إسرائيلية في الفترة التي تلت سنة ١٩٦٧ كانت حركة الاستيطان تشبه إلى حد كبير حركة استيطان الصهيونيين الأوائل: خلق الحقائق على الأرض، وبناء مجتمع بالتدريج حول هذه الحقائق وتعزيز السيطرة. لكن هذا التشابه لم يكن إلّا على مستوى الشكل، إذ سرعان ما دخلت على خط الاستيطان أقلية منظمة بين

(١٨) Yehezkel Lein and Eyal Weizman, *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank* (Jerusalem: B'Tselem, ٢٠٠٢).

(١٩) للاطلاع على النص الكامل للمشروع، انظر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، «مشاريع التسوية الإسرائيلية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨: دراسة توثيقية نقدية» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨)، ص ٦٠-٧٥.

التيارات اليهودية المتدينة كانت مقتنعة بأن نجاح الحركة الصهيونية العلمانية، ونجاح إسرائيل في احتلال ما تطلق عليه مناطق يهودا والسامرة (الضفة الغربية)، والذي يتضمن القدس الشرقية، لم يكونا إلّا إشارة إلهية إلى أن نهاية الأيام أزِفت. فقد أعلن الحاخام تسفي يهودا كوك، القائد الروحي والسياسي لحركة غوش إيمونيم، أن «استيطان أرض إسرائيل يوازي في أهمية وزنه وزن التوراة.»[٢٠]

إن ملاحظة التحوّل الذي شهدته الحركة الصهيونية من حركة علمانية قومية إلى حركة دينية بامتياز أمر ضروري لفهم تطور النشاط الاستيطاني بعد سنة ١٩٦٧. ومع ذلك لم تكن حركة الأقلية هذه لتحقق النجاح الذي حققته من دون مساعدة القادة العلمانيين، وبلا مسوّغ علماني لبناء المستعمرات. فقد كان في إمكان قادة إسرائيل، لو أرادوا، أن يكتفوا، في نهاية الأمر وببساطة، بالتحكم في المناطق المحتلة بفضل آلتهم العسكرية، من غير الحاجة إلى دفع المدنيين الإسرائيليين في اتجاه استيطانها. وقد ادعى المسؤولون الإسرائيليون أن الاحتلال والاستيطان يشكلان طريقة لعرض تفوق إسرائيل العسكري في المنطقة، الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى ابتزاز تنازلات من الدول العربية المجاورة. وادعى آخرون أن الاستيطان المدني للأراضي المحتلة يعد إجراء أمنياً من طرف إسرائيل. فبالإضافة إلى توفير منطقة أمنية عازلة أمام أي هجوم بري مستقبلي من طرف الدول العربية المجاورة، كان وجود تجمعات مدنية يشكل داعمة للجيش في مناطق عملياته، كحماية للجنود، ويمكّن من إدارة حملات عسكرية بصورة أكثر نجاعة. ويُذكر أن محكمة العدل العليا الإسرائيلية كانت تدعم، في البداية، هذا المسوّغ. أمّا التبرير الأخير في السجل التاريخي الخاص بحركة الاستيطان، وهو تبرير حمل لواءه بصورة خاصة أريئيل شارون ويغآل ألون، فقد تمثل في مقولة الحؤول دون إمكان إقامة دولة فلسطينية في «أرض إسرائيل».

ثالثاً: تطور حركة الاستيطان الإسرائيلية

أ) فترة ١٩٦٧ – ١٩٧٧

تمتد موجة الاستيطان الأولى من سنة ١٩٦٧ إلى سنة ١٩٧٧، أي في زمن حكم

(٢٠) Zertal and Eldar, op.cit., p. 63.

حزب العمل. وكانت البداية في قلب البلدة القديمة في القدس، عندما جرى تدمير حي المغاربة في إبان الحرب، وطرد سكانه، وبناء ساحة مفتوحة مكانه وإقامة الحي اليهودي. كما بوشر بناء المستعمرات في هذه الفترة في منطقة القدس التي جرى إلحاقها بالسيادة الإسرائيلية، إضافة إلى ثلاثين مستعمرة أقيمت في مناطق أُخرى من الضفة الغربية، ولا سيما في غور الأردن (تحت ذرائع أمنية)، وغوش عتسيون جنوبي بيت لحم (تحت ذريعة أن المنطقة كانت موقعاً لأربع مستعمرات يهودية قبل سنة ١٩٤٨، وأشهرها كفار عتسيون). يُذكر أن المبادر إلى إقامة كفار عتسيون كان حنان بورات، أحد مؤسسي حركة غوش إيمونيم الاستيطانية، الذي حصل على موافقة رئيس الحكومة ليفي إشكول بشأن البدء ببناء المستعمرة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧.

منح تأسيس مستعمرة كفار عتسيون الحركة الاستيطانية قوة دفع ملموسة لتثبيت جدول أعمالها وتنفيذه، مع ما يمثله ذلك من ضغط فعال على الحكومة الإسرائيلية عند الضرورة. وتجدر الإشارة هنا إلى نصرين مؤزرين حققتهما حركة الاستيطان في الخليل وسبسطية (شمالي غربي نابلس). ففي نيسان/ أبريل ١٩٦٨، حاول عشرات المستوطنين التوطن في قلب مدينة الخليل. وبعد عدد من المحاولات في الأشهر اللاحقة، أقرت الحكومة الإسرائيلية سنة ١٩٦٩ بناء مستعمرة على الجانب الشرقي من المدينة، سميت كريات أربع. وتعد حالة سبسطية هي الأُخرى نقطة تحوّل في حركة الاستيطان.[٢١] فقد كان المستوطنون أجروا ما يقارب من سبع محاولات لاستيطان منطقة نابلس («شيخيم» التوراتية)، لكن في كل مرة كان يتم إجلاؤهم عن أي موقع يقيمون به. غير أنه في نهاية سنة ١٩٧٥، تمركز مئات من المستوطنين قريباً من سبسطية، فحصلوا على موافقة الحكومة على أن يُنقلوا إلى موقع عسكري مجاور، ريثما يتم تحديد موقع المستعمرة النهائي.

ومن الجدير بالذكر أيضاً أن أكبر مستعمرة في الضفة الغربية اليوم، معاليه أدوميم، أنشئت في تلك الفترة، وكذلك بنيت أولى المستعمرات في كل من قطاع غزة وسيناء والجولان.

ب) فترة ١٩٧٧ – ١٩٩٠

على الرغم من أن العديد من سياسيي حزب العمل، ومنهم شمعون بيرس، قام باحتضان قادة الاستيطان من أجل الحصول على مكاسب سياسية، فإنه كان واضحاً أن

(٢١) انظر، بصورة عامة، نقلاً عن: Gorenberg, op.cit.

نشطاء الاستيطان يفضلون حزب الليكود على حزب العمل. وفي هذا الصدد، يمكن القول إن حزب الليكود بزعامة مناحم بيغن فاز في انتخابات سنة ١٩٧٧، جزئياً على الأقل، بفضل موقف الحزب من الاستيطان، وبسبب تعهده بزيادة الدعم لحركة غوش إيمونيم والمستوطنين. وفعلاً، عندما استلم الليكود السلطة، انطلق في تصوره لمستقبل المناطق المحتلة من مفهوم «أرض إسرائيل الكاملة»، وبنى على الواقع الذي سبق أن أوجده حزب العمل على الأرض، لا من أجل ترسيخه فحسب، بل أيضاً من أجل محو حدود ٤ حزيران/ يونيو ١٩٦٧.

جاء «مشروع دروبلس»، الذي نُشر في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، والذي يحمل اسم رئيس دائرة الاستيطان في المنظمة الصهيونية، متتياهو دروبلس، ليعكس هذا التصور الليكودي في بعده الاستيطاني، بقدر ما كان مشروع ألون يعكس التصور العمالي في المقابل. ويهدف المشروع، الذي يحمل عنوان «الخطة الرئيسية لتطوير الاستيطان في يهودا والسامرة، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٣»، إلى إقامة نحو ٧٠ مستعمرة، مجتمعية ومدينية، في الضفة الغربية خلال خمسة أعوام، و تكثيف المستعمرات القائمة، بحيث يصل مجموع المستوطنين إلى عدد يتراوح بين١٢٠,٠٠٠ و١٥٠,٠٠٠ في نهاية الخطة. وهو يقوم على أساس مجموعة من المبادئ، منها: (١) إن الاستيطان في شتى أنحاء «أرض ـ إسرائيل» هو من أجل الأمن، وهو حق لليهود؛ (٢) يجب توزيع المستعمرات في كتل استيطانية مترابطة (٢٢ كتلة)، ومن الممكن توسيع بعض المستعمرات المجتمعية ودمجها، وبالتالي، تحويل كل كتلة منها إلى مدينة استيطان واحدة؛ (٣) عدم الاقتصار على توزيع المستعمرات في محيط التجمعات السكانية العربية فحسب، بل بينها أيضاً.(٢٢) إن تحقيق مشروع كهذا استلزم من الليكود اتخاذ جملة من الإجراءات والخطوات، تتجاوز كثيراً تلك التي كان حزب العمل تبناها في عهده، مثل:

- الاستغلال المكثف للأوامر العسكرية الصادرة خلال الحكم العمالي، من أجل الاستيلاء على مساحات واسعة من الأراضي وتخصيصها لأغراض الاستيطان. فقد استولى الليكود، بموجب الأمر رقم ٥٩ السالف الذكر، مثلاً، خلال سبعة أعوام، على نحو ٣٥٠,٠٠٠ دونم من أراضي الضفة، باعتبارها «أملاك حكومة»، قياساً بـ ١٠٠,٠٠٠ دونم

(٢٢) للاطلاع على تفصيلات هذا المشروع، ومشاريع ليكودية أُخرى حتى سنة ١٩٨٤، انظر: خالد عايد، «الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤» (نيقوسيا، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦)، ص ٨٦ ـ ١١٠.

استولى المعراخ عليها خلال عشرة أعوام، بموجب الأمر نفسه. وقد كان أهرون براك، الذي كان حينذاك المستشار القضائي للحكومة (١٩٧٥-١٩٧٨)، الرجل الذي ساهم في إيجاد الآلية القانونية لتسهيل مصادرة الأراضي في الضفة الغربية بحجة أنها «أراضي دولة».

- تشريع نشاط حركة غوش إيمونيم، والاعتراف رسمياً بجناحها الاستيطاني «أمناه». ففي العام الأول فقط من عهد الليكود، أقامت الحركة أغلبية المستعمرات الاثنتي عشرة التي عرضتها على الحكومة الجديدة في مشروع «طوارئ». وعادت غوش إيمونيم فقدمت في أواخر سنة ١٩٧٨ مشروعاً شاملاً لنشر المستعمرات المجتمعية والمدينية في مختلف أنحاء الضفة الغربية. وقد أقيم، فعلاً، حتى سنة ١٩٨١ نحو ٣٩ مستعمرة، كانت أغلبيتها الساحقة برعاية «أمناه».(٢٣)
- فسح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص للمساهمة في النشاط الاستيطاني، وزيادة الحوافز المالية الممنوحة للمستوطنين.

أثمرت سياسة حزب الليكود الاستيطانية هذه بصورة واضحة، فقد أقيم في الأعوام الأربعة الأولى من حكمه ٥١ مستعمرة في الضفة الغربية، أي أكثر من ضعفي عدد المستعمرات التي أقامتها الحكومة العمالية خلال عشرة أعوام. وارتفع عدد المستوطنين في الضفة الغربية (باستثناء القدس) من بضعة آلاف سنة ١٩٧٧، إلى نحو ٤٥,٠٠٠ مستوطن سنة ١٩٨٤.(٢٤) ولم يقتصر نجاح الليكود الاستيطاني على الناحية الكمية، بل شمل الناحية النوعية أيضاً، أي بروز الاستيطان المديني. وقد تمثل ذلك في إقامة المدن والبلدات والأحياء الاستيطانية، وفي الاستيطان داخل المدن الفلسطينية و/ أو حولها، مثل: الخليل ونابلس ورام الله، وخصوصاً القدس. كما تمثل في بناء الأطر الإدارية الضرورية للمستعمرات المدينية (المجالس البلدية والمحلية والإقليمية)، وما رافق ذلك من خطوات مثل: مسح الأراضي غير المسجلة لمصلحة المستعمرات؛ إقامة شبكة طرق خاصة بالمستعمرات ومرتبطة بإسرائيل؛ إقامة نظام قانوني منفصل خاص بالمستعمرات... إلخ.(٢٥)

(٢٣) دافيد نيومان، «مسارات الاستيطان اليهودي في المناطق»، «سكيراه حودشيت»، المجلد ٣٤، العدد ٣/ ٤ (٥/ ٥/ ١٩٨٧).

(٢٤) المصدر نفسه؛ أوريئيل بن عامي، «دافار»، ٤/ ٢/ ١٩٨٥.

(٢٥) للتفصيلات، انظر: عايد، «الاستعمار الاستيطاني...»، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ ـ ٨٣.

ومن الجدير بالذكر أن التطورات السياسية، التي شهدتها الفترة الممتدة من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٩٠، لم تكبح النشاط الاستيطاني، بل على العكس. فعلى الصعيد الخارجي، أدى مسار كامب ديفيد (الإسرائيلي ـ المصري في السنوات ١٩٧٧ – ١٩٨٢) إلى تعويض التنازلات الإسرائيلية في سيناء (بما فيها تفكيك مستوطنة ياميت) بتكثيف الاستيطان في الضفة الغربية. وعلى الصعيد الداخلي، عنى التنافس بين حزبي الليكود والعمل أن يقوم كلاهما بتقديم مساعدة نشيطة لحركة المستوطنين، أكان ذلك خلال حكم الليكود، أم في إطار الحكم الائتلافي بين الحزبين (١٩٨٤-١٩٩٠). وأخيراً، على صعيد المواجهات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، شهدت فترة الانتفاضة الأولى التي اندلعت في أواخر سنة ١٩٨٧، وبحجة معاقبة الشعب الفلسطيني المنتفض، توسعاً مستمراً في الاستيطان، وخصوصاً في القدس ومحيطها، وشهدت هذه الفترة كذلك بداية مأسسة نظام الإغلاقات الذي سيُناقش بالتفصيل لاحقاً.

ج) فترة ١٩٩٠ – ٢٠٠٠

في أواخر سنة ١٩٩٠، آخر سني عمر الائتلاف الليكودي ـ العمالي الأول، كان في الضفة الغربية (باستثناء القدس) نحو ١٥٠ مستعمرة، يقطن فيها ٩٠,٠٠٠ مستوطن يهودي تقريباً. ومع استفراد الليكود بالحكم مجدداً، وتدفق المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي السابق، تبنت الحكومة الليكودية خطة استيطانية شاملة قدمها وزير البناء والإسكان الجديد أريئيل شارون. وقد أدى هذا فعلاً إلى قفزة استيطانية ملموسة. ففي حين بُدئ ببناء ١٣٢٠ وحدة سكنية في سنة ١٩٨٩ و١٨٠٠ في سنة ١٩٩٠، قفز العدد إلى ٩٠٠٠ وحدة سكنية في سنة ١٩٩١.[٢٦] وفي سنة ١٩٩٢، وصل عدد المستوطنين إلى ١١٠,٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية (من دون القدس) وقطاع غزة، في حين بلغ عددهم في القدس ١٤١,٠٠٠ نسمة.[٢٧] لنلاحظ هنا أن عقد مؤتمر مدريد سنة ١٩٩١ والمفاوضات التي تلته لم يحولا دون استمرار النشاط الاستيطاني، وقد أدى ذلك إلى تصادم رئيس الولايات المتحدة جورج بوش الأب، ووزير خارجيته جيمس بيكر، برئيس الحكومة في حينه يتسحاق شمير.

(٢٦) Foundation for Middle East Peace, *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 2, no. 5 (September 1992), p. 5.

(٢٧) Foundation for Middle East Peace, «Settlement Facts,» available at: http://www.fmep.org/reports/special-reports/a-guide-to-israeli-settlements-in-the-occupied-territories/settlement-facts (آخر زيارة في ١٩/ ٥/ ٢٠١٠).

لعل التوتر الأميركي ـ الإسرائيلي ساهم في انتصار حزب العمل برئاسة يتسحاق رابين في انتخابات حزيران/ يونيو ١٩٩٢، والذي وافق، من أجل تحسين علاقته بواشنطن، على تجميد جزئي لبناء المستعمرات شمل ٦٦٨١ وحدة سكنية. لكن القرار تضمن استثناءين مهمين: يتعلق الأول باستحالة التجميد لنحو ١٠,٠٠٠ وحدة سكنية في مناطق متعددة، بدعوى أنها في مراحل متقدمة من البناء، وأن الأعمال تنجزها شركات بناء خاصة ومقاولون في إطار عقود سبق توقيعها. أمّا الاستثناء الثاني، فكان مبنياً على تمييز ابتدعه رابين بين مستعمرات سياسية ومستعمرات أمنية، مدعياً أن التجميد يسري على الأولى وليس على الثانية التي تشمل القدس الكبرى وغور الأردن وغوش عتسيون، وهو تصور ينسجم، إلى حد بعيد، مع مشروع ألون.[٢٨]

أدت المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية، كما هو معروف، إلى توقيع اتفاق أوسلو في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ الذي نص على مرحلة انتقالية تدوم خمسة أعوام، لكن لم يعالج موضوع مستقبل المستعمرات، وإنما صنّفها كمسألة تناقش في المرحلة النهائية إلى جانب موضوعات القدس، واللاجئين، والأمن، والمياه، والحدود، وأبقاها ضمن الولاية الجغرافية الإسرائيلية. كما أن الاتفاق لم ينص صراحة على تجميد الاستيطان خلال المرحلة الانتقالية، بل اكتفى بالنص على التزام كل طرف الامتناع من القيام بأي خطوة من شأنها أن تجحف بالحل النهائي. من ناحية أُخرى، مهد الاتفاق لقيام السلطة الوطنية الفلسطينية التي تسلمت زمام الإدارة والأمن في مناطق ذات كثافة سكانية فلسطينية صنفت مناطق «أ» (وصلت إلى ما يقارب ١٨٪ من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ٢٠٠٠)، إلى جانب مناطق «ب» (نحو ٢٢٪) تتمتع فيها السلطة الفلسطينية ببعض الصلاحيات الأمنية. وفي الحالتين، يستطيع الفلسطينيون أن يبنوا في هذه المناطق من دون الحصول على إذن من إسرائيل. أمّا بالنسبة إلى ما تبقى من الأراضي المحتلة ـ المنطقة «ج» ـ فقد احتفظت إسرائيل بزمام الحكم إدارياً وأمنياً فيها، فلا يستطيع الفلسطينيون البناء فيها بلا إذن من السلطات العسكرية الإسرائيلية (لا يحصلون عليه في أغلب الأوقات).

في المحصلة، يعني هذا أنه لم يكن من شأن النص الحرفي لاتفاق أوسلو أن يمنع التوسع الاستيطاني في المنطقة «ج». هكذا قرأت إسرائيل الاتفاق حتى لو كانت قراءتها

(٢٨) «دافار»، ٢٤/ ٧/ ١٩٩٢. وانظر أيضاً: Foundation for Middle East Peace, *Report on Israeli Settlement*... op.cit.

تتعارض مع روح النص. وبالإضافة إلى ذلك، وبحجة النص على المسؤولية الإسرائيلية عن المستعمرات القائمة وعن أمن المستوطنين، شرعت إسرائيل في بناء الطرق الالتفافية السريعة والجسور والأنفاق التي تربط المستعمرات القائمة بإسرائيل وفيما بينها، الأمر الذي أنشأ شبكة مواصلات مندمجة في أغلب الأحيان في الشبكة الإسرائيلية، ووفر بنية تحتية متكاملة للمستعمرات وسهّل توسيعها، لكن في المقابل فاقم من تمزق الإقليم الفلسطيني. وهكذا بينما عاش المستوطنون في معظمهم وحتى هذا الوقت في القدس الشرقية، أصبح كثير من المستعمرات في الضفة الغربية، بعد توقيع الاتفاق، أكثر جذباً للإسرائيليين العاديين «غير الأيديولوجيين»، وللمهاجرين القادمين من دول الاتحاد السوفياتي سابقاً. ولم تعد المستعمرات بمجملها نقاطاً ساخنة في مناطق مواجهة، لكن صارت تجمعات حديثة تتمتع بأمن مشابه لأمن أي منطقة سكنية في إسرائيل، وصار السكن في أبنيتها ذات الجودة العالية وأسعارها الرخيصة ـ إذا ما نظرنا إلى المحفزات المادية التي قدمتها إسرائيل لمن يسكن مستعمرة من هذه المستعمرات ـ مغرياً ولا يقاوم.

نظراً إلى كل ما سبق، كان مسار أوسلو، وهذا من المفارقات، نعمة للمستعمرات وللمستوطنين.[٢٩] فمن سنة ١٩٩٢ حتى سنة ٢٠٠٠، نمت المستعمرات إلى أعلى معدل في تاريخها، إذ قفز عدد المستوطنين من نحو ١١٠,٠٠٠ مستوطن إلى ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن، يضاف إليهم ١٧٢,٠٠٠ مستوطن في منطقة القدس.[٣٠] ومن الجدير بالملاحظة أن الجهد الاستيطاني لم يتركز في تلك الفترة على إقامة مستعمرات جديدة، وإنما على توسيع المستعمرات القائمة. غير أن هناك مستعمرة رئيسية جديدة جرى تأسيسها في سنة ١٩٩٧ وهي مستعمرة هار حوما المقامة على جبل أبو غنيم بين القدس وبيت لحم. وتجدر الإشارة أيضاً إلى أن النمو الاستيطاني السريع في التسعينيات من القرن الماضي كان مدعوماً من الليكود والعمل معاً، وبتشجيع من رؤساء الحكومات الذين

(٢٩) لمزيد من المعلومات المعمقة بشأن العلاقة بين اتفاق أوسلو والتوسع الإسرائيلي في المستعمرات، انظر:
Palestine Liberation Organization, Negotiations Affairs Department, «Negotiations Primer,» 2008, available at: http://www.nad-plo.org/news-updates/magazine.pdf
(آخر زيارة في ١/ ٩/ ٢٠٠٩).

(٣٠) Foundation for Middle East Peace, «Comprehensive Settlement Population, 1972-2008,» available at: http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/comprehensive-settlement-population-1972-2006 (آخر زيارة في ١/ ٩/ ٢٠٠٩).

تعاقبوا على سدة الحكم، من يتسحاق رابين إلى إيهود براك مروراً بشمعون بيرس وبنيامين نتنياهو. حتى إن المذبحة التي كان باروخ غولدشتاين اقترفها في شباط/ فبراير ١٩٩٤ في الحرم الإبراهيمي في الخليل، والتي راح ضحيتها ٢٩ فلسطينياً خلال تأديتهم الصلاة، لم تقنع رئيس الحكومة رابين ـ شريك في عملية أوسلو في الجانب الإسرائيلي ـ بضرورة التجميد الفعلي للاستيطان، أو على الأقل سحب ما لا يتعدى ٤٠٠ مستوطن من قلب مدينة الخليل.

د) فترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠

مع فشل مفاوضات كامب ديفيد في تموز/ يوليو ٢٠٠٠، واندلاع الانتفاضة الثانية في أيلول/ سبتمبر، والمواجهات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي كان طابعها العسكري يزداد باطراد، بدأت مرحلة جديدة فيما يخص النشاط الاستيطاني والسيطرة الإسرائيلية على الأرض. فقد نتجت من الانتفاضة في العامين الأولين آثار متناقضة. فمن جهة، تقلصت الزيادة المطردة السابقة في أعداد المستوطنين، لا بل غادر بعضهم المستعمرات القائمة. لكن، من جهة أُخرى، لم يحدث التباطؤ والتراجع أساساً إلّا في عمق الضفة الغربية، وبقدر ما كان الأمر يتعلق بمستعمرات علمانية. فالمستعمرات التي كانت ملتصقة بالكيان الإسرائيلي لم تتأثر كثيراً، وتلك التي كانت مقامة على أساس أيديولوجي ـ ديني استطاعت الحفاظ على ميزان إيجابي بين القادمين والمغادرين.[٣١]

لقد حاولت سلطات الاحتلال والهيئات الاستيطانية أن تواجه هذه التأثيرات التي أحدثتها الانتفاضة في عملية الاستيطان. فجرى تعزيز الحراسة على المستعمرات، وعلى الطرق الالتفافية الخاصة بالمستوطنين، وعلى المركبات التي تقلهم. ومع انتخاب أرئيل شارون رئيساً للحكومة في شباط/ فبراير ٢٠٠١، انتعشت ظاهرة بناء مستعمرات صغيرة من المقطورات (الكرافانات) وُصفت بالمستعمرات «العشوائية». لكن التطور الأكثر خطورة كان القرار الذي أُتخذ في أواسط سنة ٢٠٠٣ بإقامة «جدار الفصل» بذريعة حماية المستعمرات، وتوفير الأمن للمستوطنين، والحؤول دون التسلل الفلسطيني إلى الأراضي الإسرائيلية، سواء أكان السبب القيام بعمليات عسكرية، أم انتحارية، أم البحث عن عمل. وقد كانت هذه المبررات تلاقي تجاوباً لدى الرأي العام الإسرائيلي الذي كان يدعو إلى الفصل بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

(٣١) انظر: «هآرتس»، ٨/ ٨/ ٢٠٠١.

غير أن بناء الجدار داخل أراضي الضفة الغربية وليس على حدود الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، يشير إلى أن دوافع أُخرى لا تقل أهمية عما سبق أدت دوراً رئيسياً في قرار التشييد. فالجانب الغربي لجزء من الجدار يسمح بتوثيق التواصل الجغرافي ـ العمراني بين عدد من المستعمرات والكيان الإسرائيلي، الأمر الذي يعني عملياً ضمه إلى إسرائيل، وتيسير أمر التوسع الاستيطاني. كما أن للجدار وظيفة أُخرى تتعلق بالتضييق على االسكان الفلسطينيين سنعالجها لاحقاً. ومن الجدير بالملاحظة أن في السنة التالية (٢٠٠٤) أقرت محكمة العدل الدولية في رأيها الاستشاري المذكور أعلاه أن مقاطع الجدار التي أقيمت داخل الضفة الغربية هي كلها غير شرعية، ويجب إزالتها.[٣٢] ومع ذلك، استمر توسيع المستعمرات في طول الضفة الغربية وعرضها، وعلى جانبي الجدار ـ مع غلبة في التوسع على الجانب الغربي منه.

كان موضوع الاستيطان عولج بشكل صريح على المستوى الدبلوماسي ـ السياسي في ربيع سنة ٢٠٠٣، عندما عملت الولايات المتحدة على ما يعرف بخريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، وهي وثيقة مقسمة إلى ثلاث مراحل تتضمن نظرياً خطوات عملية وتبادلية لإعادة إنعاش المسار التفاوضي الفلسطيني ـ الإسرائيلي. في المرحلة الأولى من خريطة الطريق، كان مطلوباً من الطرف الفلسطيني، بين أمور أُخرى، أن يضع نهاية لـ«العنف والإرهاب»، وكان مطلوباً من الطرف الإسرائيلي أن يجمد النشاط الاستيطاني، بما فيه النمو الطبيعي، وأن يفكك المستعمرات «العشوائية» المقامة بعد سنة ٢٠٠١. وقد وافق الطرفان على خريطة الطريق، غير أن الحكومة الإسرائيلية، بزعامة أريئيل شارون، أرفقت موافقتها بعدد من التحفظات المخالفة لنص الخريطة، أهمها شرط قيام الجانب الفلسطيني بتنفيذ تعهداته المتعلقة بالأمن كمتطلب مسبق لأي إجراء إسرائيلي. وبما أن خريطة الطريق كانت تفتقر إلى آلية محايدة تراقب الالتزام المتزامن للطرفين، وبما أن إسرائيل عيّنت نفسها الطرف المراقب للأداء الفلسطيني، فكان من السهل عليها تبرير مواصلة التوسع الاستيطاني بحجة تقصيرات السلطة الفلسطينية.[٣٣]

(٣٢) International Court of Justice, op.cit.

(٣٣) بشأن نص خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، انظر الموقع: http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2989783.stm. أمّا نص التحفظات الإسرائيلية، فهو متوفر في الموقع: http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/road1.html (آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

وفي صيف سنة ٢٠٠٥، حدث تطور آخر ذو أبعاد سياسية ـ عسكرية ـ استيطانية، ألا وهو قرار حكومة شارون «فك الارتباط» بقطاع غزة، أي الانسحاب العسكري من داخله، وإزالة كل المستعمرات فيه، بما فيه إجلاء ما يقارب ٨٥٠٠ مستوطن، وتفكيك أربع مستعمرات في شمال الضفة الغربية. غير أنه رافقت هذه الخطوات، على أهميتها، خطوات أُخرى ذات مغزى استراتيجي هي: تشديد الحصار العسكري ـ التمويني على قطاع غزة وفصله سياسياً وبشرياً عن الضفة الغربية بغية تكريس كل الجهود لتثبيت الأقدام الإسرائيلية في هذه المنطقة الأخيرة.[٣٤] ففي الوقت الذي تم إجلاء بعض المستوطنين في إطار فك الارتباط، تسارع معدل التوسع الاستيطاني في الضفة الغربية. إن خطة فك الارتباط التي حظيت بمباركة إدارة الرئيس جورج بوش، تضمنت هي بالذات بنداً صريحاً عن نية الحكومة الإسرائيلية التعجيل في بناء ما تسميه «الجدار الأمني»، الأمر الذي مهد، ضمنياً، لتكثيف المستعمرات في مناطق الضفة الغربية، وعلى وجه التحديد داخل مدينة القدس وفي محيطها.[٣٥] أمّا حركة غوش إيمونيم الاستيطانية، التي عارضت فك الارتباط بصراحة، فقد رأت فيه أيضاً وسيلة لتقوية التحكم في الضفة الغربية، بما في ذلك القدس.[٣٦]

عادت المستعمرات فأصبحت مسألة ساخنة سياسياً مرة أُخرى مع عقد مؤتمر أنابوليس (ماريلاند) في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧ الذي دعا إليه الرئيس الأميركي جورج بوش، وشارك فيه ممثلون عن الدول العربية وبعض الدول الأوروبية وإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وذلك من أجل استئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. وكانت النتيجة بياناً مقتضباً باسم «إعلان أنابوليس». وهذا الإعلان، الذي كان مقتضباً أيضاً من ناحية المضمون، شهد موافقة الولايات المتحدة الأميركية على القيام بدور الرقابة على التزامات الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني وفق المرحلة الأولى لخريطة الطريق التي

(٣٤) انظر:
PLO, Negotiations Affairs Department, «Gaza 'Disengagement' Plan: Gaza Still Occupied,» 2005, available at:
http://www.nad-plo.org/inner.php?view=facts_gaza_GAZA%20STILL%20OCCUPIED (آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

(٣٥) عن النص الكامل لخطة فك الارتباط مع رسائل متبادلة بين أريئيل شارون وجورج بوش، انظر الموقع التالي: http://www.mideastweb.org/disengagement.htm (آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

(٣٦) Zertal and Eldar, op.cit.; Gorenberg, op.cit.

أعاد الإسرائيليون والفلسطينيون تجديد التزامها.[٣٧] ومع ذلك، وفي العام التالي لإعلان أنابوليس ومقارنة بالعام الذي سبقه، ارتفعت العطاءات الجديدة للمستعمرات الإسرائيلية ما يقارب الـ ١٧٠٠٪.[٣٨]

بصورة عامة، شهدت هذه الفترة أكبر زيادة في نسبة المستوطنين، وشهدت، في ظل فورة توسع المستعمرات هذه، عودة الحماسة الدينية المرتبطة بمقولات عودة المشيح المنتظر، الأمر الذي شكّل تحولاً عن تيار العلمانية الذي كان صاعداً خلال سنوات اتفاق أوسلو. وإذا كان عدد المستوطنين مع بداية الانتفاضة الثانية في سنة ٢٠٠٠ يبلغ نحو ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن (باستثناء القدس)، فقد تعدى عددهم ٣٠٠,٠٠٠ مستوطن في سنة ٢٠٠٩.[٣٩] أمّا في منطقة القدس، فبعد أن كان عددهم ١٧٢,٠٠٠ مستوطن في سنة ٢٠٠٠، أصبح نحو ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن سنة ٢٠٠٩. وبحسب منظمة بتسيلِم، أصبح ما نسبته ٤٢,٢٪ من مساحة الضفة الغربية، باستثناء القدس الشرقية، تحت ولاية مجلس الاستيطان خلال هذه الفترة.[٤٠]

رابعاً: مسح للمستعمرات الإسرائيلية الحالية

كما ذكرنا أعلاه، يوجد اليوم ما يقارب ٥٠٠,٠٠٠ مستوطن في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية، وفي مرتفعات الجولان. وفي سنة ٢٠٠٥، تم إجلاء المستوطنين كلهم من قطاع غزة وعددهم ٨٠٠٠، ودمرت في إثر ذلك ٢١ مستعمرة، إضافة إلى إجلاء ٥٠٠ مستوطن من شمال الضفة الغربية كانوا يسكنون ٤ مستعمرات معزولة.

(٣٧) «إعلان أنابوليس، ٢٠٠٧»، موجود في الموقع: http://www.guardian.co.uk/world/2007/nov/27/israel.usa1 (آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

(٣٨) PLO, Negotiations Affairs Department, «Summary of Israeli Road Map Violations Since Annapolis 28 November 2007-27 November 2008,» 2009, available at: http://www.nad-plo.org/news-updates/Isr%20RM%20Violations%201%20yr%20summary%20(28%20Nov%2007%20-%2027%20Nov%2008)%20FINAL(3).pdf (آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

(٣٩) انظر موقع صحيفة «هآرتس» http://www.haaretz.com/print-edition/news/idf-more-than-300-000-settlers-live-in-west-bank-1.280778

(٤٠) Lein and Weizman, op. cit.

أ) مرتفعات الجولان السورية

ضمت إسرائيل مرتفعات الجولان السورية في سنة ١٩٨١، وهو أمر رفضه المجتمع الدولي في حينه ولم يعترف به. وفي نهاية سنة ٢٠٠٨، بلغ عدد المستوطنين في الجولان ١٧,٦٠٠ مستوطن موزعين على ٣٣ مستعمرة، في مقابل ٢٢,٨٠٠ مواطن سوري.[٤١]

ب) الضفة الغربية

الأغلبية العظمى من المستوطنين الإسرائيليين تسكن في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وفيما يلي نلقي نظرة عامة على بعض المناطق المهمة المقامة فيها المستعمرات في الضفة الغربية، والتي ستكون أشمل وأكثر وضوحاً في الملحق الذي يضم الجداول والخرائط.

(١) منطقة القدس الشرقية ومحيطها (مع رام الله وبيت لحم):

يعيش ما يقرب من ٢٠٠,٠٠٠ مستوطن في منطقة القدس الشرقية المحتلة وضواحيها. ويوجد في المنطقة المتروبوليتانية هذه ثلاثة أطواق من المستعمرات. يضم الطوق الأول مستعمرات في البلدة القديمة والمناطق بمحاذاتها مباشرة. وفي سنة ٢٠٠٩، كان هناك طفرة في النشاط الاستيطاني هنا ترافق مع زيادة في هدم البيوت التابعة للفلسطينيين، أو العرضة للهدم، وخصوصاً في منطقة سلوان في جوار البلدة القديمة.[٤٢] هذا، وقد تم الكشف في السنة نفسها عن مخطط إسرائيلي مدعوم من الحكومة لترسيخ سيطرة المستوطنين على منطقة الحوض المقدس في القدس الشرقية.[٤٣] وتتكون هذه الخطة من شبكة من الحدائق العامة ومسارب المشي التي ستؤدي إلى تشريد الفلسطينيين وزيادة عدد المستوطنين ـ ومن الجدير بالذكر أن سكان الحوض المقدس منهم مَن هم ذوو أيديولوجيا متطرفة.

يقع الطوق الثاني من المستعمرات في القدس في منطقة حدود البلدية، بحسب

(٤١) «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩»، الجدول ٢,٧. انظر أيضاً: Foundation for Middle East Peace, «Settlements in the Golan heights,» available at: http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/settlements-in-the-golan-heights

(٤٢) من أجل معلومات حديثة وشاملة عن الاستيطان الإسرائيلي في القدس، انظر موقع إر ـ أميم في الإنترنت: www.ir-amim.org (آخر زيارة ١/٩/٢٠٠٩).

(٤٣) المصدر نفسه

التعريف الإسرائيلي لهذه الحدود. وهذه المستعمرات، مثل غيلو وبسغات زئيف وهار حوما، كبيرة جداً وتُعدّ أحياء سكنية تابعة للقدس بحسب القانون الإسرائيلي. ويخدم هذا الطوق هدفاً استراتيجياً هو فصل القدس الشرقية عن بقية الضفة الغربية، الأمر الذي يقطّع أوصال منطقة القدس الشرقية المتروبوليتانية. وفي السنوات الأخيرة ارتفع عدد السكان المتدينين اليهود في القدس بصورة كبيرة، لكن، مع ذلك، يبقى كثير من مستعمرات الطوق الثاني آخر التجمعات العلمانية في المدينة.

يشكل الطوق الثالث من المستعمرات حماية خارجية حول القدس، ويضم ما يسمى بكتلة غفعون إلى الشمال من المدينة، وكتلة أدوميم إلى الشرق منها، وكتلة عتسيون إلى جنوبي غربي المدينة. وتقع مستعمرة معاليه أدوميم، أكبر مستعمرات الضفة الغربية، ضمن كتلة أدوميم، وتمتد ولايتها الإقليمية على مساحة تفوق مساحة تل أبيب. وتشمل المستعمرة منطقة صناعية هي ميشور أدوميم التي تضم مصانع متعددة تُصدّر منتوجات بعضها إلى الخارج. إن ما يدعى منطقة E-1 بين معاليه أدوميم والقدس شكّل نقطة جدل دبلوماسية، فالمعارضون للمشروع الاستيطاني يقولون إن هذه المنطقة التي تصل معاليه أدوميم بالقدس ستحول دون إمكان ولادة عاصمة فلسطينية في القدس الشرقية. وعلى الرغم من الانتقادات الدولية فقد بدأت إسرائيل ببناء مركز شرطة كبير في منطقة E-1 في سنة ٢٠٠٧. ومن المقرر أن يلتف الجدار حول حدود الولاية الإقليمية لمستعمرة معاليه أدوميم، وهو ما يمثل تغلغلاً في عمق الضفة الغربية يبلغ نحو ١٤ كيلومتراً. وبفضل التشكيل الجغرافي للمنطقة، وهي حافة جبلية ينتهي انحدارها في غور الأردن، سيقطع طريق سير الجدار ومستعمرة معاليه أدوميم الضفة الغربية إلى قسمين: واحد شمالي والآخر جنوبي.

تحتوي كتلة عتسيون الاستيطانية على مجموعات متعددة من المستعمرات، يقطن فيها نحو ٤٥,٠٠٠ مستوطن يتوزعون بين المغالين في أورثوذكسيتهم في مستعمرة بيتار عيليت، وبين مستوطنين علمانيين في مستعمرة إفرات. وتقع كتلة عتسيون، التي تتربع فوق مياه جوفية ومصادر مياه غذت حوض القدس منذ عصور الرومان، داخل المنطقة الغربية لمحافظة بيت لحم. وتصل مساحتها إلى نصف أراضي محافظة بيت لحم مع فارق مهم أن الأراضي التي تسيطر عليها زراعية في أغلبيتها. ويعيش في هذه المنطقة ما يقرب من ٢٠,٠٠٠ فلسطيني كانوا في يوم ما مزارعين في معظمهم، لكن الآن لا يستطيعون أن يكسبوا رزقاً معقولاً بسبب تقلص مصادر المياه والأسواق والنمو الاستيطاني المتسارع.

(٢) شمال الضفة الغربية:

يشكل شمال الضفة الغربية ـ أو السامرة ـ المنطقة التي تقع فيها أكثر المستعمرات عنفاً من الناحية الأيديولوجية، والمستوطنون فيها مسؤولون عن ترهيب التجمعات الفلسطينية المجاورة، مثل مستعمرة يتسهار التي تقع في محيط مدينة نابلس. ومن كبرى المستعمرات في هذه المنطقة مستعمرة أريئيل التي تتغلغل في عمق الضفة الغربية مسافة تبلغ ٢٢ كم، أي ما يشكل ٤٥٪ من المسافة بين الحدود الغربية للضفة وحدودها الشرقية، ويسكنها مستوطنون يحملون أيديولوجيات متباينة. ومع ذلك كان لموقع أريئيل ومستعمرات أُخرى مجاورة تأثير كبير في التجمعات الفلسطينية القريبة، مثل سلفيت التي تأثر اقتصادها بصورة كبيرة نتيجة القيود على الحركة لمصلحة المستوطنين هناك.

هناك عدد آخر من المستعمرات في شمال الضفة الغربية، أي في منطقة قلقيلية التي تأذت كثيراً من التوسع الاستيطاني والجدار الذي يقطّع أوصالها ويجعل من الصعوبة بمكان على التجمعات السكانية، مثل جيوس وحبلة، الوصول إلى الأسواق والحصول على العمالة والخدمات الاجتماعية المتوفرة داخل مدينة قلقيلية. وبالإضافة إلى ذلك، تجدر الإشارة إلى أن الأراضي الزراعية ومصادر المياه موجودة في المناطق العسكرية المغلقة، وخاضعة لسيطرة المستوطنين.

(٣) اللطرون:

تسيطر كتلة موديعيم الاستيطانية على وادي اللطرون الغني بمصادر المياه والأراضي الزراعية. ويقطن في الكتلة ما يقرب من ٣٠,٠٠٠ مستوطن. وقد صودرت أراض من سبع قرى فلسطينية في هذه المنطقة لشق الطريق السريع رقم ٤٤٣ الذي يعتبر أسرع طريق بين القدس وتل أبيب.

(٤) الخليل:

يعيش أكثر المستوطنين خطراً وسط مدينة الخليل، وعددهم الذي يصل إلى ٤٠٠ مستوطن يفرض حَجْراً على ١٢٠,٠٠٠ فلسطيني هناك. ولدى أغلبية المستوطنين هنا توجهات أيديولوجية، وكثير منهم جاء إلى إسرائيل من دول غربية. وقد أغلقت القوات الإسرائيلية، وإلى أجل غير مسمى، السوق القديمة في المدينة بسبب العنف الذي تسبب به المستوطنون ضد الفلسطينيين. وتقع مستعمرة كريات أربع بجانب المدينة مباشرة.

(٥) أريحا/ غور الأردن:

منطقة غور الأردن بكاملها منطقة عسكرية مغلقة، يبلغ عدد مستوطنيها نحو ٥٠٠٠ شخص، وقد استوطن فيها عدد ممن تم إجلاؤهم من مستعمرات غزة. وإنتاج معظم المستعمرات هو زراعي أساساً، ويُصدَّر إلى الأسواق الأوروبية غالباً. أمّا التجمعات الفلسطينية في هذه المنطقة فتواجه صعوبات جمة بسبب عزلها عن سائر المواطنين الفلسطينيين الذين يحظر عليهم الوصول إليها كونهم لا يحملون بطاقة هوية خاصة بهذه المنطقة.(٤٤)

خامساً: السيطرة على الناس: أثر الاستيطان في الفلسطينيين

عندما احتلت إسرائيل الضفة الغربية وقطاع غزة في سنة ١٩٦٧، عمل الإسرائيليون، الذين تجندوا في الحملات الاستيطانية، كل ما وسعهم كي يتجاهلوا الحقيقة، أي مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين كانوا يعيشون على الأرض نفسها، والذين أصبحوا فجأة تحت السيطرة الإسرائيلية. فقد كان هذا التجاهل المتعمَد نابعاً من الرغبة الشديدة في الاستيلاء على ما تبقى من فلسطين الانتدابية بحجة «تحقيق خلاص أرض إسرائيل.» فبالنسبة إلى المستوطنين، لم يكن الفلسطينيون، الموصوفون بـ «غير المنظورين»،(٤٥) سوى أظلال ـ عقبة لن تصمد أمام قوة التطلعات الصهيونية. وبالتساوق مع ارتفاع عدد المستوطنين والمستعمرات، جاءت الزيادة في مصادرة الأرض من الفلسطينيين المدنيين وفي معاناتهم، وفي تفاقم القمع وتصاعد الهجمات الإرهابية ضدهم، من سلطات الاحتلال ومن المستوطنين على حد سواء.

غير أنه كلما كانت أعداد المستوطنين تزداد والقمع يتفاقم، كان عدد الفلسطينيين ينمو أيضاً، وذلك على الرغم من سياسة الترحيل البطيء التي اتبعتها إسرائيل بشتى الأساليب البيروقراطية والاقتصادية، وكان الرفض والنضال الفلسطينيان يتعمقان يوماً بعد يوم. وفي سنة ١٩٨٧ وبعد هبات عديدة، وبدلاً من أن يبقى الفلسطينيون في الظل، ثاروا ضد الجيش

(٤٤) PLO, Negotiations Affairs Department, «A Village in the Way: Al-Aqaba and the Grab of the Jordan Valley,» 2006, available at: http://www.nad-plo.org/facts/col-sett/meskiyout2.pdf (آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

(٤٥) Gorenberg, op. cit.

الإسرائيلي الذي كان يتحكم في كل جانب من جوانب حياتهم، وكذلك ضد المستوطنين الذين كانوا يسرقون أراضيهم ويعتدون عليهم وعلى أملاكهم. وواجهت إذ ذاك الرؤية الصهيونية مشكلة: إن الذين أُريد لهم أن يرحلوا، أو أن يبقوا قانعين، ظلوا صامدين في المكان، ولم يعد من الممكن الاستيلاء على أرضهم من دون اعتبار آثاره البعيدة والقريبة. لا يعني هذا أنه كان من شأن الانتفاضة أن تضع بالضرورة حداً للاستيطان، وإنما أن المنطق النهائي للاستيطان، وهو ضم الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى إسرائيل، لا بد من أن يقود عاجلاً أو آجلاً إمّا إلى أقلية يهودية تتحكم في أكثرية عربية غير مستسلمة في ظل دولة تمتد من البحر إلى النهر، وإمّا إلى طرد الفلسطينيين من وطنهم. وفي حين نادى بعض العناصر الأكثر تطرفاً في السياسة الإسرائيلية بالترحيل القسري الجماعي للفلسطينيين، كان الرد الرسمي الإسرائيلي يتجنب الخوض في الدلالات البعيدة المدى للاستيطان، ويعتمد على القوة العسكرية لمواجهة لا التحرك الفلسطيني النضالي فحسب، بل أيضاً حركة السكان اليومية بجوانبها المعيشية والاجتماعية. ولذا سعت القوة العسكرية لفرض منظومة تحكّم تتضمن مراقبة الفلسطينيين والتضييق عليهم وضبط تنقلاتهم.

لقد تضمنت منظومة التحكّم هذه آليات «قانونية» وإجراءات إدارية ووقائع مادية على الأرض تمثلت في سن أوامر عسكرية، وفرض تصاريح للتنقل، وإقامة حواجز وعقبات مادية، والاستفادة من مواقع المستعمرات. تُعرف هذه المجموعة من التدابير بـ «نظام الإغلاق» الذي يشكل تغييراً ملموساً في حياة الفلسطينيين اليومية. فقبل الانتفاضة الأولى، كان الفلسطينيون قادرين على السفر ما بين الضفة الغربية وإسرائيل وقطاع غزة ـ على الرغم من إيقافهم على الحواجز الإسرائيلية وتعرضهم لممارسات الاحتلال. وقد فُرض نظام الإغلاق بالتدريج، وكان أي إنشاء لمستعمرة جديدة، أو أي تطور سياسي (مثل مسار أوسلو وإقامة السلطة الفلسطينية في مناطق «أ» المفصولة بعضها عن بعض)، أو أي حادث أمني (مثل العمليات العسكرية الفلسطينية في التسعينيات وخلال الانتفاضة الثانية) يمنح الحجة لتقليص الحركة الفلسطينية وإحكام نظام الإغلاق. واليوم ثمة جيل بأكمله من الفلسطينيين كبر وهو لا يعرف واقعاً آخر غير الإغلاق، أي أن جيلاً من الفلسطينيين، أغلبيته على الأقل، لم يرَ في حياته ما هو أبعد من التجمعات التي يعيش فيها: الغزيّون يعرفون غزة، وأهل الخليل يعرفون مدينتهم، وأهل شمال الضفة يعرفون شمال الضفة، ولا أحد منهم يعرف القدس، أو إسرائيل، أو بقية العالم العربي، ومعظمهم لا يعرف بعضه بعضاً.

أ) المستعمرات بصفتها آليات تحكّم

للإغلاق في الضفة الغربية (وداخل قطاع غزة سابقاً) بنية تحتية مادية متطورة تتيح إمكانات تحكّم هائلة، ويتمثل الجزء الأبرز من آلية التحكم هذه في المستعمرات نفسها. فالمستعمرات، عادة، تقام في مناطق استراتيجية، وتقع غالباً على قمم المرتفعات، الأمر الذي يتيح لها التحكم في المناطق المحيطة التي يسكنها الفلسطينيون. وهي علاوة على هذا الأمر الأمني تتموضع في مناطق استراتيجية حيث الاستفادة من المصادر الطبيعية. على سبيل المثال، تتمتع كتلتا غوش عتسيون الاستيطانية وكرني شومرون بالقدرة على الوصول إلى مصادر مياه عالية الجودة وأراض زراعية. وتُستخدم المستعمرات في محيط القدس، من جهتها، وسيلة لفصل القدس الشرقية عن سائر مناطق الضفة الغربية.

يستخدم الإسرائيليون/ المستوطنون، حصرياً في الغالب/ أو لهم الأفضلية، الشوارع الرئيسية في الضفة الغربية، وهو ما يؤثر في حركة الفلسطينيين، وفي إمكان وصولهم إلى أراضيهم، وكذلك في نمو التجمعات السكانية الفلسطينية. كثير من هذه الشوارع الرئيسية «محمي» بأسوار وجدر على الجانبين لمنع الفلسطينيين من السير عليها، أو حتى قطعها. من ناحية أُخرى، قامت إسرائيل ببناء بعض الطرق البديلة والأنفاق لـ «استخدام الفلسطينيين فقط» بغية تعميق الفصل بين حركة مرور المستوطنين وحركة المرور الفلسطينية. وتبين أن كثيراً من هذه الطرق البديلة والأنفاق غير صالح لاستخدام المواصلات التجارية. وفي حين أن الإغلاق مكّن المستوطنين من الاستيلاء على مزيد من الأرض، فقد تسبب بأوضاع شديدة الصعوبة بالنسبة إلى السكان الفلسطينيين.

إن المستعمرات، وبحسب معظم المصادر الدولية، تعتبر السبب الرئيسي (وأحد الوسائل الرئيسية) في نظام الإغلاق. وقد قام البنك الدولي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، إلى جانب مؤسسات أُخرى تابعة للأمم المتحدة، ومؤسسات دولية أُخرى، بمراقبة الإغلاق بشكل مستفيض في الأعوام الأخيرة. وقد أجمعت تقارير هذه المؤسسات وباستمرار على أن أنماط الإغلاق هي بمثابة آليات لتيسير التوسع في المستعمرات، ولم تُصمم لحماية المصالح الأمنية الإسرائيلية، كما تدعي إسرائيل.[٤٦]

(٤٦) http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:21052069~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:294365,00.html;www.ochaopt.org (آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

ب) الجدار والمناطق المغلقة

بعد سنة ١٩٦٧، كانت السلطات العسكرية الإسرائيلية حددت نوعين من المناطق المغلقة داخل الضفة الغربية يحظر الزراعة فيها: «محميات طبيعية» و«مناطق إطلاق نار» (أو مناطق عسكرية يحظر دخولها أيضاً). وتبلغ مساحة هذه المناطق اليوم نحو ٢٨٪ من مساحة الضفة. ومع بناء الجدار، المذكور أعلاه، يضاف معوق آخر لحركة الفلسطينيين وسكنهم، إذ تصبح المناطق التي تقع بينه وبين خط الرابع من حزيران/ يونيو ١٩٦٧، الذي كان يفصل إسرائيل عن الضفة الغربية (أو ما يطلق عليه الإسرائيليون «الخط الأخضر»)، مناطق عسكرية مغلقة تبلغ ١٠ ٪ من مساحة الضفة. إن نسبة ٢٠٪ فقط من الجدار تسير على الخط الأخضر، ويمر ما تبقى (أو مخطط له أن يمر) داخل أراضي الضفة الغربية، وأحياناً يقطع تقريباً نصف المسافة ما بين نهر الأردن والخط الأخضر. قد تكون هذه النسب موضع خلاف، أو تباين، بين الباحثين ومراكز الأبحاث، إذ ربما يكون هناك بعض التداخل بين الأرقام، وذلك بأن بعض المصادر يستثني، لدى تعريفه الضفة الغربية، منطقتي القدس الشرقية واللطرون.

بصورة عامة، يعوق الجدار الحياة العائلية والاجتماعية والاقتصادية والتجارية، كما أنه يخرق حقوقاً أساسية، مثل حق الإقامة والسكن والملكية والتنقل. ففي بعض التجمعات، كالقدس وبيت لحم، يمر الجدار بين الأحياء السكنية الفلسطينية. وفي كثير من التجمعات الزراعية يفصل بين المزارعين وأرضهم، فلا يستطيعون العناية بحقولهم إلّا إذا حصلوا على التصاريح اللازمة من السلطات العسكرية وفي الأوقات المحدودة التي تفتح خلالها بوابات العبور. وهذه التصاريح، وبحسب سلسلة من التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة، لا تمنح عادة، وعندما تمنح لا يعترف بها بالضرورة الجنود على نقاط التفتيش. أمّا المواطنون الفلسطينيون الذين يقيمون بين الجدار والخط الأخضر، فهم أيضاً لا يستطيعون المكوث في منازلهم إلّا إذا منحتهم السلطات العسكرية تصريحاً خاصاً عليهم تجديده كل بضعة أشهر. وتهدف هذه الإجراءات، طبعاً، فضلاً عن خنق بعض التجمعات الفلسطينية (مثل قلقيلية وبعض أحياء القدس الشرقية) داخل جدر تحيط بها من الجهات كافة، إلى تشجيع المواطن الفلسطيني على النزوح.

ج) الحواجز ونظام التصاريح

إن حركة الفلسطينيين مقيدة بشبكة من نقاط التفتيش والحواجز الإسرائيلية، لا

تنحصر في بوابات العبور بين الضفة الغربية وإسرائيل، ولا في البوابات المقامة في مداخل المستعمرات (ومنها داخل مدينة الخليل)، أو في المناطق العسكرية، أو في الجدار، بل يمكن أن تفصل قرية عن أُخرى في الجوار، أو أن تقام على طريق رئيسي. وقد لخص تقرير لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة التابع للأمم المتحدة معوقات الحركة القائمة في نهاية تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩ على الشكل التالي: «...كان هناك ما مجموعه ٥٧٨ من معيقات الحركة داخل أراضي الضفة الغربية (أي باستثناء معابر الخط الأخضر) من بينها ٦٩ حاجز تفتيش مأهولة بالجنود بشكل دائم، و٢١ 'حاجز تفتيش جزئي' و٤٨٨ من معيقات الحركة غير المأهولة بالجنود (متاريس طرق، متاريس ترابية، جدران ترابية، حواجز طرق، وبوابات وخنادق). من بين ٦٩ نقطة تفتيش مأهولة بالجنود بشكل دائم، تقع ٣٧ منها على طول الجدار...»(٤٧)

أمّا طريقة التحكم في الحركة الفلسطينية، فقد جرى تحديدها وفق الوضع القانوني المعترف به للفرد من السلطات الإسرائيلية. فهذا الوضع القانوني هو الذي «يقرر» ما هي الحقوق والامتيازات التي يمكن أن يتمتع بها الفرد، أو القيود المفروضة عليه. فمواطنو دولة إسرائيل من اليهود، وإلى حد ما الفلسطينيون الإسرائيليون والفلسطينيون المقدسيون الذين يحملون نوعاً من الهوية تعتبر بطاقة إقامة دائمة إسرائيلية، لا يحتاجون إلّا إلى بطاقة الهوية للمرور على الحواجز بين إسرائيل والطرق الرئيسية في الضفة الغربية التي يسيطر عليها الجيش، والتي غالباً ما تؤدي إلى المستعمرات. أمّا الدخول إلى مناطق السلطة الفلسطينية، فمحظور عليهم مبدئياً مع استثناءات تحددها السلطات العسكرية لفترات قد تقصر، أو تطول، ولمناطق محددة (كالسماح للمقدسيين بالذهاب إلى المدن القريبة من القدس، مثل رام الله وبيت لحم، أو كالسماح للفلسطينيين الإسرائيليين بالتسوق في مدن شمال الضفة)، وبوسائل نقل محددة. وهكذا، بصورة عامة، لا تحتاج الفئات المذكورة إلى تصاريح فردية غير بطاقة الهوية.

إن نظام التصاريح ينطبق أساساً على الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية ـ باستثناء القدس الشرقية ـ وفي قطاع غزة، ويحملون بطاقات هوية صادرة عن السلطة

(٤٧) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، «متابعة تطورات التنقل وحرية الوصول في الضفة الغربية»، تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، في الموقع:
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_access_2009_november_arabic.pdf (آخر زيارة في ٢/ ٦/ ٢٠١٠).

الوطنية الفلسطينية، على أن تكون البطاقات متوافقة مع سجل السكان الذي تحتفظ إسرائيل به بحسب اتفاق أوسلو. وتمنح الهوية حاملها حق السكن إمّا في الضفة الغربية، وإمّا في قطاع غزة، لكن ليس في المنطقتين معاً، الأمر الذي يتعارض مع اتفاق أوسلو الذي يعترف بأن المنطقتين تشكلان وحدة إقليمية واحدة، وهو ما يعني أن المواطن يحتاج إلى تصريح إسرائيلي للانتقال من منطقة إلى أُخرى، والذي يحدد ساعات التنقل ومدة الإقامة بالمنطقة الأُخرى، وكثيراً ما لا تتعدى هذه المدة يوماً واحداً أو أياماً معدودة. وفي أمر عسكري رقم ١٦٥٠ صدر في ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٩، وأصبح ساري المفعول في ١٣ نيسان/ أبريل ٢٠١٠، يُعتبر متسللاً «الشخص الذي يدخل المنطقة بطريقة غير قانونية بعد تاريخ سريان الأمر، أو الشخص الموجود في المنطقة وغير الحاصل على تصريح قانوني».(٤٨) الأمر الذي يهدد بصورة خاصة حاملي هوية قطاع غزة الساكنين في الضفة الغربية، علماً بأن الذي يرغب في تغيير مكان إقامته من قطاع غزة إلى الضفة الغربية، أو في الاتجاه المعاكس، يحتاج إلى القيام بمعاملات شاقة لا تثمر في أغلب الأحيان. أمّا تصاريح الزيارة الممنوحة للتنقل بين المنطقتين، فعددها شهد تقلصاً متواصلاً منذ سنة ١٩٩٤ حتى اليوم.

في الواقع، إن العديد من العائلات الفلسطينية تأثر مباشرة بسبب هذا النظام المعقد من السياسات التي لا تتعلق فقط بأهالي غزة القاطنين في الضفة الغربية، بل أيضاً بأفراد أتوا من الخارج (غالباً من الأردن) للزيارة واستقروا في الضفة الغربية وتزوجوا وأنجبوا أولاداً من دون أن يحصلوا على بطاقات هوية. ولأن هذه البطاقات مهمة جداً لأغراض التنقل داخل الضفة، يقدّر عدد المحصورين بآلاف الأشخاص في مناطق لا تتعدى مساحتها بضعة كيلومترات، ومحكومين بالخوف من الإبعاد عن أزواجهم وأطفالهم إذا ما تم ضبطهم على الحواجز من دون وثائق ثبوتية.

كما هو معلوم، يحتاج المواطن الفلسطيني القاطن في الضفة الغربية إلى تصريح لدخول إسرائيل، أو لزيارة القدس الشرقية، بحجة أن الحكومة الإسرائيلية تعتبر المدينة التي ضمتها منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٧ جزءاً من الدولة، وكذلك لدخول بعض المناطق داخل الضفة الغربية نفسها، مثل مناطق المستعمرات، أو تلك الواقعة خلف الجدار، كما ذكرنا. وقد فرضت سلطات الاحتلال في أوقات متعددة من العقد الأول من القرن الحادي

(٤٨) بشأن الترجمة الإنكليزية لنص الأمر العسكري، انظر الموقع:
http://www.hamoked.org.il/items112301.pdf

والعشرين، وبحسب تقديرها للوضع الأمني، الحصول على تصاريح من أجل التنقل بين مدينة فلسطينية وأُخرى. ويوضح التصريح طبيعة الصلاحية المعطاة ومنطقة سريانه ومدته والشروط المرتبطة به كإمكان، أو عدم إمكان، استعمال وسيلة نقل خاصة. كما أخضعت سلطات الاحتلال منح التصريح في كثير من الأحيان لشرط الحصول المسبق على بطاقة هوية «ممغنطة» تقوم هي بإصدارها (وليس السلطة الفلسطينية) إلى من يتقدم بطلب من أجل ذلك، وعلى أن يكون مرضياً عنه إسرائيلياً من وجهة النظر الأمنية. ويبدو أن عدد الذين حصلوا على البطاقة الممغنطة قفز من ٢٠٠٠ شخص سنة ٢٠٠٥ إلى ١٢٠,٠٠٠ شخص في سنة ٢٠٠٧.(٤٩)

ومن الجدير بالملاحظة أن منح التصريح يعتمد على معايير كثيرة، مثل الجنس، والسن، والوضع العائلي، ومكان الإقامة، والمهنة، والغرض من الطلب. ومن الطبيعي أن تفتح هذه التبعية شبه المطلقة لسلطات الاحتلال ولأجهزته شهية المسؤول عن منح التصريح، فيشترط أحياناً العمالة لإسرائيل في مقابل موافقته. ولا تتوقف الاعتباطية عند هذا الحد، إذ كثيراً ما تُلغى التصاريح فجأة، فتتوجب إعادة الكرة مع ما يعني ذلك من هدر وقت المواطن وأعصابه. أخيراً، يبقى الجندي المناوب على نقطة التفتيش سيد الموقف، فيستطيع الحؤول دون مرور المواطن لفترة قد تبلغ ساعات، ويستطيع تمزيق التصريح لأي سبب، فضلاً عن توجيه الإهانات إليه وإلى أفراد عائلته. وبما أن المركبات الفلسطينية تحمل لوحات لونها مختلف عن لون اللوحات الإسرائيلية للمستوطنين، فلا يتأخر الجندي المناوب على الحواجز المشتركة للمجموعتين في التعامل معهما بتمييز فاضح.

لا شك في أن العامل الرئيسي وراء تقييد حركة المواطنين الفلسطينيين داخل الضفة الغربية (إن على نقاط التفتيش والسواتر المنشأة ونظام التصاريح)، يتمثل في حماية المستوطنين، والمستعمرات القائمة، أو تلك التي يجري التخطيط لإقامتها. ويبرز هذا الأمر بوضوح لا في بناء الجدار، أو في مناطق المستعمرات فحسب، بل أيضاً في عدد من الطرق الرئيسية داخل الضفة الغربية التي حُصر استعمالها في المستوطنين، وأُقفلت تماماً أمام حركة الفلسطينيين، الأمر الذي يضطرهم إلى اللجوء إلى طرق فرعية تضاعف مراراً المسافة التي يجب اجتيازها بين قرية وأُخرى في جوارها.

وقد ردّت تقارير البنك الدولي والأمم المتحدة سبب الأزمة الإنسانية والاقتصادية في المناطق الفلسطينية المحتلة إلى منظومة الإغلاق التي لا يستطيع الفلسطينيون بسببها

(٤٩) أميره هاس، «التطلع نحو بطاقة ممغنطة»، «هآرتس»، ٩/٥/٢٠٠٧.

أن يعيشوا حياة عادية، وأن يطوروا اقتصادهم ضمن سوق فلسطينية موحدة، ناهيك عن الاتّجار مع العالم الخارجي. ونتيجة ذلك، يواجه الاقتصاد الفلسطيني أوضاعاً صعبة جداً، ويعاني الفلسطينيون جرّاء معدلات فقر مرتفعة في مناطقهم. وبسبب الإغلاق لا يستطيع الفلسطينيون الوصول إلى مركز الاقتصاد الفلسطيني تاريخياً (القدس الشرقية)، ولا إلى مصادر المياه والإفادة منها، ولا إلى الحقول لأغراض الرعي، الأمر الذي يعوق تطور التجمعات السكانية الطبيعي. إن الأثر الاقتصادي للإغلاق في الفلسطينيين يمكن قياسه، إضافة إلى معدلي الفقر والبطالة، من خلال تدني منسوب مجمل الناتج المحلي منذ سنة ١٩٩٣، وخصوصاً منذ سنة ٢٠٠٠. وفي هذه الأثناء تطور، في المقابل، اقتصاد المستعمرات بصورة كبيرة. فمنتوجات المستوطنين غير خاضعة ـ ولا سيما المحاصيل الزراعية ـ للقيود نفسها التي تخضع لها المنتوجات الفلسطينية، وقد ترتب على ذلك أن منتوجات بعض المستعمرات أرخص من المنتوجات الفلسطينية، وأحياناً تستطيع أن تنافسها حتى في المناطق الفلسطينية.

د) البناء

الفئة الأخيرة وذات شأن من منظومة الإغلاق تشمل القيود التي تتعلق بالبناء. من المهم هنا التمييز بين المناطق «أ» و«ب» من جهة والمناطق «ج» من جهة أُخرى بحسب اتفاق أوسلو. ففي المناطق «أ» و«ب»، التي تشكل نحو ٤٠٪ من مساحة الضفة الغربية، لا يحتاج الفلسطينيون إلى تصاريح من السلطات الإسرائيلية لأغراض تشييد الأبنية (كالمنازل والمدارس)، ولأغراض إنشاءات البنية التحتية (مثل شق الطرق وتأهيلها وتهيئة البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات)، وإنْ كان استيراد المواد والأجهزة الضرورية للقيام بهذه الأعمال (وكذلك الحصول على ترددات الاتصالات في المجال الكهرومغناطيسي) يبقى خاضعاً لموافقة إسرائيل ولابتزازها. أمّا الوضع في المناطق «ج» (نحو ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية)، فهو أشد قسوة إلى حد كبير. فالمناطق «ج»، أو بالأحرى المنطقة «ج» (لأنها تتمتع بتواصل إقليمي خلافاً للمناطق «أ» و«ب» المقطعة الأوصال)، تتضمن المناطق المغلقة، منها العسكرية والمحميات الطبيعية والمستعمرات، والتي تبتلع ٧٠٪ من مناطق «ج» (أو ما يعادل ٤٤٪ من الضفة الغربية). وكما رأينا أعلاه، فإن الحركة الفلسطينية في المناطق المغلقة مقيدة إلى حد كبير. أمّا البناء الفلسطيني فيها فمحظور تماماً.

لكن ماذا عن نسبة الـ ٣٠٪ المتبقية من المناطق «ج» (أو ١٨٪ تقريباً من مساحة الضفة الغربية)؟ إن نحو ١٥٠ قرية تقع أراضيها برمتها في هذه المناطق، وأكثر من ٤٠٠ قرية يقع جزء من مساحتها المبنية فيها أيضاً. وتشير التقديرات إلى أن نحو ١٥٠,٠٠٠ مواطن فلسطيني يسكن فيها. وبحسب اتفاق أوسلو، احتفظت إسرائيل بصلاحية منح تصاريح البناء فيها، لكن، كما يوضح تقرير للأمم المتحدة، ثمة سلسلة من العوامل «تلغي فعلياً إمكانية الحصول على ترخيص بناء. وتتضمن هذه العوامل انعدام المخططات التفصيلية الكافية للقرى الفلسطينية، والتفسير المقيد الذي تتبناه الإدارة المدنية الإسرائيلية للمخططات القديمة القائمة، والصعوبات التي يواجهها الفلسطينيون، في بعض الحالات، في إثبات ملكيتهم للأرض المراد إقامة البناء عليها.... لا تسمح الإدارة المدنية الإسرائيلية من الناحية الفعلية للفلسطينيين بالبناء بحرية سوى في أقل من واحد بالمئة من مساحة المنطقة 'ج' ومعظم هذه الأراضي أقيمت عليها مبان بالأصل.»[٥٠]

إن حظر إسرائيل الفعلي للبناء في المنطقة «ج» لا يستهدف الأفراد الفلسطينيين فحسب، بل يمس أيضاً إمكان تشييد المدارس ودور الأطفال والنوادي والمراكز الطبية، والاعتناء بالبنية التحتية في القرى، الأمر الذي يعرقل قيام السلطة الفلسطينية بتأدية المهمات التي يعترف بها أصلاً اتفاق أوسلو (كالتعليم والصحة والشباب) بالنسبة إلى المنطقة «ج». وقد أدى الحظر الإسرائيلي فيما يخص البناء الفردي إلى أن يقوم الفلسطينيون بالبناء على أي حال، الأمر الذي تتخذه السلطات الإسرائيلية ذريعة للإقدام على هدم المنازل المشيدة من دون ترخيص. ومن الملاحَظ أن تطوراً خطراً حدث سنة ٢٠٠٧ إذ اعتبر الأمر العسكري رقم ١٥٨٥ القيام بالبناء غير المرخص أنه جريمة يمكن أن يعاقب عليها بالسجن عامين.[٥١] وتشير المعلومات الرسمية الإسرائيلية إلى أنه جرى هدم ٢٤٥٠

(٥٠) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، «تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة ج في الضفة الغربية»، كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٦، في الموقع: http://www.ochaopt.org/documents/specialfocusdecember_23_12_2009_arabic.pdf (آخر زيارة في ٢/ ٦/ ٢٠١٠).

(٥١) Bimkom-Planners for Planning Rights, «The Prohibited Zone: Israeli Planning Policy in the Palestinian Villages in Area C,» p. 39, June 2008, available at: http://eng.bimkom.org/_Uploads/23ProhibitedZone.pdf (آخر زيارة في ٢/ ٦/ ٢٠١٠).

مبنى في الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٩٧ وسنة ٢٠٠٩،[٥٢] يضاف إليها ٣٠٠٠ قرار بالهدم لم تنفذ بعد.[٥٣] ومن الجدير بالذكر أن «اللجنة الإسرائيلية ضد هدم البيوت» تقدر أن ٢١,١٤٥ بيتاً فلسطينياً هدم في الضفة الغربية (بما فيها القدس)، وفي قطاع غزة، منذ بداية الاحتلال سنة ١٩٦٧ حتى سنة ٢٠٠٩.[٥٤]

أخيراً، إن حظر البناء في المنطقة «ج» يمس مباشرة المدن والقرى الفلسطينية الواقعة في المناطق «أ» و«ب»، إذ يحول دون إمكان التخطيط الإقليمي لربط هذه المدن والقرى فيما بينها بالبنى التحتية الضرورية، كالطرق وشبكات المياه والكهرباء.

هـ) القدس الشرقية

منطقة القدس الشرقية جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية بحسب القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ومع ذلك، وبسبب قيام إسرائيل بضم هذه المنطقة، فإنها تطبق فيها منظومة فريدة من سياسة التحكم في سكانها الفلسطينيين. لقد كانت القدس تشكل مع مدينة رام الله إلى الشمال ومدينة بيت لحم إلى الجنوب وحدة متروبوليتانية واحدة تمثل ثلث الحراك الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين. وقد مزقت الإجراءات الإسرائيلية هذه الوحدة الطبيعية وجعلت منها شظايا مبعثرة، الأمر الذي أدى إلى ضرب القدس كمركز اقتصادي، وإلى تراجع شديد للتبادل التجاري ليس فقط بينها وبين محيطها في الضفة الغربية، بل أيضاً بين محافظة رام الله ـ البيرة ومحافظة بيت لحم. فالقدس الشرقية مفصولة عن محيطها أولاً بالجدار، وثانياً بالحواجز العسكرية التي لا تسمح بالعبور إلّا لحملة التصاريح المحظوظين من أهل الضفة الغربية، وثالثاً بسلسلة من المستعمرات تحاصر منطقة القدس وتجعل من التجمعات السكنية فيها جزراً منعزلة بعضها عن بعض.

لأبناء القدس الشرقية حالة خاصة مقارنة بحالة المواطنين الفلسطينيين في مناطق الضفة الغربية الأُخرى. فبطاقات الهوية التي يحملونها تتيح لهم الإقامة بإسرائيل ما دامت

(٥٢) Ibid.

(٥٣) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، «أزمة التخطيط في القدس الشرقية: تقرير حول ظاهرة البناء 'غير المرخص'»، نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، ص ١١، في الموقع: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_arabic.pdf (آخر زيارة في ٢/ ٦/ ٢٠١٠).

(٥٤) انظر الموقع: http://www.icahd.org/eng/articles.asp?menu=6&submenu=2&article=517 (آخر زيارة ١/ ٩/ ٢٠٠٩).

القدس «مركز» سكنهم. ومع ذلك يواجه الفلسطينيون المقدسيون، بسبب عزلة القدس التي فرضها الاحتلال وتدني الفرص الاقتصادية فيها، صعوبات متزايدة في العيش الكريم. فكثيرون منهم اضطروا إلى البحث عن عمل في مناطق أُخرى في الضفة الغربية، الأمر الذي يعرضهم لخطر فقدان بطاقتهم و«الحق» في الإقامة بالقدس. وهذا الخطر يهدد كل من مكث خارج المدينة من أجل العمل أو الدراسة أو أي أسباب أُخرى مدة تزيد على سبعة أعوام، أو لم يستطع إثبات إقامته الفعلية بالمدينة، فيطرد إلى الضفة الغربية، أو حتى خارجها. وتشير الإحصاءات الإسرائيلية إلى أن وزارة الداخلية سحبت منذ سنة ١٩٦٧ حتى سنة ٢٠٠٧ بطاقات هوية ٨٥٥٨ مواطناً مقدسياً، في حين سحبت سنة ٢٠٠٨ لوحدها ٤٥٧٧ بطاقة هوية، أي ما يساوي ٢١ ضعف المعدل السنوي للأعوام الأربعين السابقة.(٥٥)

أمّا فيما يخص البناء، فوضع المقدسيين يشبه وضع المواطنين الفلسطينيين في المنطقة «ج»، من حيث صعوبة، أو استحالة، الحصول على التصاريح الإسرائيلية، والبناء غير المرخص، وهدم الأبنية غير المرخصة من جانب بلدية القدس. وفي السنوات ٢٠٠٠ - ٢٠٠٨، جرى هدم ٦٧٠ بناية يملكها فلسطينيون في المدينة، في حين صدر ١٥٠٠ قرار هدم لم ينفذ بعد.(٥٦) وبالإضافة إلى هذه الممارسات الإسرائيلية، لا يجري تسريع وتيرة امتداد أحياء المستعمرات، وتضييق الخناق على الأحياء العربية (بما فيها هدم منازل ملاصقة لمستعمرات)، وتشييد أبنية للمستوطنين داخل الأحياء العربية فحسب، بل أيضاً طرد الفلسطينيين من منازلهم لإسكان المستوطنين (مثل حي الشيخ جراح).(٥٧)

يترتب على المقدسيين، بما أنهم يعتبرون مقيمين بإسرائيل، دفع الضرائب الباهظة. ومع إنهم يحصلون على تأمينات اجتماعية، إلّا إن حصتهم من خدمات البلدية لا تتلاءم بتاتاً مع ما يتوجب عليهم دفعه من ضرائب وغرامات. فالبنى التحتية في الأحياء العربية مهملة إلى حد بعيد، بما فيها المدارس التابعة للبلدية والطرق وشبكات المياه والصرف الصحي.

و) قطاع غزة

لم يُلحق الإغلاق أذى بأي مكان آخر شبيهاً بالأذى الذي ألحقه بالقطاع. وقبل أن تنسحب إسرائيل من داخل القطاع في صيف سنة ٢٠٠٥، كان يعيش في هذه المنطقة

(٥٥) «هآرتس»، ٢/١٢/٢٠٠٩.

(٥٦) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، «أزمة التخطيط في القدس الشرقية...» مصدر سبق ذكره، ص ٢، ١٩.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٤.

الساحلية الصغيرة نحو ٨٠٠٠ مستوطن إسرائيلي بين ١,٣ مليون فلسطيني، أغلبيتهم من اللاجئين. وكان المستوطنون يتحكمون في ٢٠٪ من الأرض، وهي نسبة عالية، نظراً إلى عددهم القليل من ناحية، ونظراً إلى حقيقة أن القطاع يأتي في الترتيب السادس ضمن المناطق الأكثر كثافة سكانية في العالم من ناحية أُخرى. كما كان الفرد الواحد من هؤلاء المستوطنين يستهلك ٧٠٠٪ من كمية المياه المخصصة للفرد الفلسطيني في الوقت الذي ترى منظمة الصحة العالمية أن ٦٤٪ من الأمراض المنتشرة بين الفلسطينيين هناك سببها شح نوعية المياه الجيدة المتوفرة لديهم. كذلك فإن الحواجز العسكرية الإسرائيلية داخل القطاع وفي محيطه، بالإضافة إلى كتل المستعمرات، كانت تقسمه ثلاثة أقسام منفصلة بعضها عن بعض، الأمر الذي كان يجعل التنقل الفلسطيني داخله أمراً صعباً، وتنقل السكان بين غزة والضفة الغربية يعتمد على التصاريح التي أصبح الحصول عليها شبه مستحيل.

بعد أن تم إجلاء المستوطنين من قطاع غزة، توصلت إسرائيل والسلطة الفلسطينية إلى مجموعة من البروتوكولات، عرفت باسم اتفاقية الحركة والعبور، بعد وساطة قام بها مندوب اللجنة الرباعية للسلام في الشرق الأوسط جيمس ولفنسون (James Wolfensohn) ووزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس. وكان الهدف من الاتفاقية تحديد إجراءات المرور بين قطاع غزة وإسرائيل والضفة الغربية من جهة، وبين القطاع ومصر، بمشاركة أوروبية من جهة أُخرى، لكنها لم تطبق إلّا جزئياً في البداية، وأصبحت حبراً على ورق بعد أشهر قليلة،(٥٨) بل جرى تشديد الإغلاق على قطاع غزة. وكون إسرائيل ظلت تتحكم في حدود القطاع جميعها، بما في ذلك معبر رفح ـ نقطة العبور الفلسطينية المصرية ـ وكذلك في المجالين جواً وبحراً، وكون الأشخاص العابرين إليه أو الخارجين منه خاضعين في النهاية، هم وبضائعهم بالضرورة، للسيطرة الإسرائيلية، أمور كلها تعني أن قطاع غزة بقي أرضاً محتلة كما هي الحال بالنسبة إلى الضفة الغربية.(٥٩)

(٥٨) من أجل مراجعة عامة لاتفاقية الحركة والعبور والتي تتضمن معلومات عن كل مناطق العبور في غزة وأثر الإغلاق في الاقتصاد الفلسطيني، انظر:

PLO, Negotiations Affairs Department, «The Agreement on Movement and Access: The Costs of Non-Implementation,» 2006, available at: http://www.nad-plo.org/facts/gaza/FS%20AMA%20(November%202006)%20FINAL.pdf

(آخر زيارة في ١/٩/٢٠٠٩).

(٥٩) PLO, Negotiations Affairs Department, «Gaza 'Disengagement' Plan ...,» op. cit.

بعد فوز حركة «حماس» في الانتخابات التشريعية في غزة، تفاقمت إجراءات تضييق الإغلاق على القطاع. فلم تسمح إسرائيل إلّا لأنواع محددة من البضائع (تصفها بالبضائع «الإنسانية») بالدخول إليه، وهو ما يعني أن البضائع التي لا ترد في قائمة ما هو مسموح به هي محظورة افتراضاً، كمواد البناء والمواد التي تُستخدم في إنشاءات البنية التحتية، وكذلك ما تعتبره إسرائيل من الكماليات في الملابس والمأكولات. وقد لخص تقرير للأمم المتحدة إجراءات الحصار الإسرائيلية على قطاع غزة كالتالي:

- «إغلاق معبر كرني وهو المعبر الأكبر والمجهز بأفضل التجهيزات التجارية باستثناء حزام ناقل مستخدم لنقل الحبوب.
- قيود شاملة على استيراد المواد الصناعية والزراعية فضلاً عن مواد البناء.
- تعليق جميع الصادرات تقريباً.
- تخفيض الكميات المسموح بدخولها من الوقود مثل البنزين والديزل وغاز الطبخ والوقود الصناعي (يستعمل في تشغيل محطة توليد الكهرباء الوحيدة في غزة).
- فرض حظر عام على تحرك الفلسطينيين عبر معبر إيرز وهو المعبر الوحيد للمسافرين إلى الضفة الغربية، باستثناء عدد محدود من 'الحالات الإنسانية'.
- إغلاق معبر رفح الذي تسيطر عليه مصر بشكل مباشر، باستثناء بعض الأحيان التي يكون فيها مفتوحاً لفترات زمنية قصيرة .
- انحسار كبير في مناطق الصيد والزراعة التي يمكن للفلسطينيين الوصول إليها.
- فرض قيود على تحويل الأموال إلى البنوك في غزة.»[٦٠]

أمّا نتائج الحصار، فقد ذكر التقرير أنه أدى إلى ما يلي: تدمير مصادر كسب الرزق الكريم؛ المس بالأمن الغذائي؛ تدهور الأمن؛ الحؤول دون إعادة الإعمار؛ استفحال أزمة الطاقة؛ تدهور البنية التحتية الصحية والمائية؛ تدمير التعليم.[٦١]

---

(٦٠) انظر: الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة، «محاصرون: تأثير عامين من الحصار على الجانب الإنساني في قطاع غزة»، آب / أغسطس ٢٠٠٩، ص ٢، في الموقع: http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Gaza_impact_of_two_years_of_blockade_August_2009_arabic.pdf

(آخر زيارة في ٤/ ٦/ ٢٠١٠). وبشأن الموقع الإلكتروني الخاص بـ «مسلك: مركز للدفاع عن حرية الحركة» (وهو مركز قانوني إسرائيلي)، انظر أيضاً: www.gisha.org

(٦١) الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، «محاصرون...»، مصدر سبق ذكره، ص ٣-٤.

ملحق ١

المستعمرات في القدس الشرقية

الاسم	عدد السكان							المساحة (بالدونم)
	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	
بسغات زئيف	٣٦,٤٦٩	٣٨,٦٨٤	٣٩,٧٤٧	٤٠,٦٦٥	٤١,٢٠٨	٤١,٦٥٣	٤١,٨٨٢	٥٤٦٧
رَمات إشكول	٢٩١٧	٣٠٤٦	٣١٢٣	٣١٨٠	٣٢٥٢	٣٢٩٩	٣٣١٦	٣٩٧
رَمات شلومو	١١,٣٤٨	١٢,٨٢٢	١٣,٣٩٠	١٣,٨٨٨	١٤,٣١٨	١٤,٦٥٨	١٤,٩١١	١١٢٦
رَموت ألون	٣٧,٩٣٤	٣٨,٩٩٢	٣٩,٣٨٣	٤٠,٠٢٧	٤٠,٣٦٧	٤٠,٨٣٧	٤١,٤٤٨	٤٩٧٩
سنهدريا هامورحيفيت	٥٠١٨	٤٩٩٤	٤٩٩٩	٥٠٢١	٥٠٨٤	٥٠٣٤	٥٠٠١	٣٧٨
شرق تالبيوت	١٢,٨٤٥	١٢,٥٩١	١٢,٤٣٩	١٢,٢٣٨	١٢,١٥٨	١٢,٠٧٨	١٢,٢٤١	١١٩٥
غفعات شابيرا (التلة الفرنسية)	٨١٩٣	٦٦٣١	٦٦٢٨	٦٦٣٠	٦٥٨٩	٦٧٢٤	٦٨٩٧	٢٠١٨
غفعات همطوس وهار حوما	٧٦٣	١١٢٥	٢١٥٢	٣٣٥٤	٤٦٠٤	٦٠٤٠	٧٥٤٥	٢٥٢٣/٣١٠
غفعات همفتار	٢٩١٢	٢٩٤٨	٢٩٥٨	٢٩٥٩	٢٩١٢	٢٩٠١	٢٨٦٠	٥٨٨
غيلو	٢٧,٦٣٧	٢٧,٥٦٩	٢٧,٤٢٥	٢٧,٣٠٩	٢٧,٢٥٨	٢٧,١٧٣	٢٧,٠٨٧	٢٨٥٩
المدينة القديمة، الحي اليهودي	٢٢٧٩	٢٣٤٨	٢٣٨٧	٢٤٥١	٢٤٧٦	٢٥٤٦	٢٥٥٥	١٢٢
معلوت دفنا، كريات أربيه	٣٦٤٥	٣٦١٧	٣٦٦٤	٣٦٤٧	٣٦٧٥	٣٧٦٥	٣٧٣٥	٣٨٠
نفي يعقوف	٢٠,٢٨٨	٢٠,٢٥٠	٢٠,٣٠٦	٢٠,٢١٨	٢٠,١٥٦	٢٠,١٤٩	٢٠,٢٣٠	١٧٥٩
هار هتسوفيم (المنطقة الصناعية)	_	١٢٣٦	١٢٤٦	غير متوفر	غيرمتوفر	غير متوفر	غير متوفر	٦٥٣
المجموع	١٧٢,٢٤٨	١٧٥,٦١٧	١٧٨,٦٠١	١٨١,٥٨٧	١٨٤,٠٥٧	١٨٦,٨٥٧	١٨٩,٧٠٨	٢٤,٧٥٤

المصدر: http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/settlements-in-east-jerusalem

ملحق ٢
المستعمرات في الضفة الغربية

الاسم	عدد السكان										تاريخ التأسيس	الإقليم
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨		
أدوراه	٢٩١	٢٧١	٢٥٣	٢٠٥	١٩١	١٨٦	٢٠٦	٢٢٠	٢٤٨	٢٤٨	١٩٨٣	جبل الخليل
أرغمان	١٥٥	١٦٤	١٦٠	١٦٧	١٦٩	١٦٦	١٦٦	١٦٦	١٧٠	١٦٦	١٩٦٨	غور الأردن
أريئيل	١٥,١٠٠	١٥,٦٠٠	١٦,٠٠٠	١٦,٣٠٠	١٦,٥٠٣	١٦,٤١٤	١٦,٥٢٠	١٦,٤٣٢	١٦,٦١٣	١٦,٧١٦	١٩٧٨	السامرة
أسفر (متساد)	٣٥٦	٣٦١	٣٠٨	٢١٨	٢٣٢	٢٧٥	٢٥٨	٢٥٧	٢٦٣	٢٥٣	١٩٨٤	جبل الخليل
إشكولوت	١٤٨	١٧١	٢٠٩	٢٢٠	٢٢٠	٢٣١	٢٢٥	٢٢٥	٢٢٩	٥١٨	١٩٨٢	جبل الخليل
إفرات	٦٢٣٠	٦٤٣٠	٦٥٠٠	٦٨١٠	٧٠٣٧	٧٢٧٣	٧٤٢٨	٧٧١٤	٨٠١٥	٨١٦٧	١٩٨٠	كتلة عتسيون
أفني حيفتس	٦٩٥	٧٨٥	٨٣٨	٨٩١	٩٦٤	١٠٣٨	١١٢٧	١٢٤٧	١٣٢٨	١٣٥٧	غير متوفر	السامرة
ألفي منشيه	٤٤١٠	٤٥٨٠	٥٠٠٠	٥٢٥٠	٥٣٤٧	٥٤٣٣	٥٥٤١	٥٨٢٦	٦١٦٤	٦٦٣٣	١٩٨٣	السامرة
إلكانا	٢٩٤٠	٢٩٩٠	٣٠٣٠	٣٠٣٠	٣٠٥٠	٢٩٨٣	٢٩٦٣	٢٩٦٨	٣٠٠٠	٣٠٩٨	١٩٧٧	السامرة
ألموغ	١٥٦	١٦٧	١٥٩	١٥٥	١٤١	١٤٢	١٥٩	١٩٢	١٨٨	١٩٧	١٩٧٧	غور الأردن
إليعيزر	٧٤٧	٧٨٤	٧٨٩	٧٩٦	٨٨٢	٩٩٣	١١٣١	١١٤	١٥٤٧	١٧٠٦	١٩٧٥	كتلة عتسيون
أورانيت	٤٧٨٠	٥٠٧٠	٥١٥٠	٥١٩٠	٥٣١٦	٥٤٥٨	٥٥٨٥	٥٧٨٢	٥٩٨٧	٦٣٢٨	١٩٨٤	السامرة
إيتَمار*	٥١١	٥٤١	٥٦٢	٥٣٤	٥٥٧	٦٠٠	٦٥١	٦٩٨	٧٥٠	٧٨٥	١٩٨٤	السامرة
إيلون شفوت	٢٢٣٠	٢٦٨٠	٢٨٨٠	٣٠٣٠	٣١٤٦	٣٢٢٩	٣٢٩١	٣٣٠٠	٣٢٩١	٣٢٩٨	١٩٧٠	كتلة عتسيون
إيلون موريه	١٠٥٠	١٠٦٠	١٠٣٠	١٠٦٠	١٠٩٧	١١٥٢	١٢١٢	١٣١٤	١٣٢٢	١٣١٥	١٩٧٩	السامرة
بات عاين	٥٧٢	٦١٠	٦٦٥	٦٨٥	٧٦٧	٧٩٦	٨٠٤	٨٦٦	٩٠٦	٩٥٠	١٩٨٩	السامرة

الاسم	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	تاريخ التأسيس	الإقليم
بتسائيل	٢٢٨	٢٢٤	٢٢٠	٢١٦	٢١٣	٢١٥	٢١٥	٢١٤	٢١٧	٢١١	١٩٧٥	غور الأردن
بدوئيل	٨٣٤	٨٨٥	٨٩٩	١٠١٠	١٠٨٨	١٢١٩	١١١٣	١١١٦	١١٦٨	١٢٢٧	١٩٨٤	السامرة
براخاه	٧١٤	٧٥٢	٧٨٣	٨١٧	٨٨٠	_	١٠٩٤	١١٨٢	١٢٧٥	١٣٦٤	١٩٨٢	السامرة
برقان	١٠٨٠	١١٥٠	١١٦٠	١٢٠٠	١٢١٧	١٢١٥	١٢٣١	١٢٥٧	١٢٦٧	١٣١٧	١٩٨١	السامرة
بساغوت	١٠٣٠	١٠٩٠	١٠٧٠	١١٨٠	١٢٧٨	١٣٨٨	١٤٦٤	١٤٨٩	١٥٤٥	١٦٢٣	١٩٨١	بنيامين
بِكَعوت	١٤٤	١٤٤	١٥٣	١٤٧	١٤٥	١٥٢	١٥٦	١٧٧	١٧٥	١٧٣	١٩٧٢	غور الأردن
بْني حيفر (معاليه حيفر)	٢٦٦	٣٠٤	٣٣٩	٣٥٥	٣٧٦	٣٧٧	٣٧٥	٣٩٢	٣٩٦	٤٢١	١٩٨٢	جبل الخليل
بيت أربيه	٢٣٣٠	٢٣٨٠	٢٤١٠	٢٤٨٠	٢٥٢٢	٣٤٤٦	٣٤٥٧	٣٥٠٢	٣٦٠٦	٣٧٦٧	١٩٨١	السامرة
بيت إيل	٣٨٠٠	٤١٢٠	٤٢٤٠	٤٤١٠	٤٢٧	٤٧٦٣	٤٩٦٧	٥١٦٣	٥٢٨٨	٥٤١٣	١٩٧٧	بنيامين
بيت حورون	٧٢٠	٧٧٢	٨٢٢	٨٢٦	٨٢٢	٨٢٥	٨٤٨	٩٠٠	٩٧٩	١٠٣٤	١٩٧٧	بنيامين
بيت هعرفا	٤٥	٥٥	٥٩	٥٢	٥٤	٦٩	٨٣	٨٧	١٠٢	٩٦	١٩٨٠	غور الأردن
بيتار عيليت	١٢,٧٠٠	١٥,٨٠٠	١٧,٣٠٠	٢٠,٢٠٠	٢٢,٩٢٦	٢٤,٨٩٥	٢٦,٩٩٦	٢٩,١٢٦	٣٢,١٨٢	٣٤,٨٢٩	١٩٨٥	كتلة عتسيون
تسوفيم (تسوفين)	٧٩٤	٨٥٧	٨٩٠	٩٩٧	١٠٤٠	١٠٤٨	١٠٤٣	١٠٨٢	١١٤٣	١١٨١	غير متوفر	السامرة
تكوّاع	٩٤٨	٩٨٠	٩٩٨	١٠٤٠	١١١٦	١١٧٩	١٢٤٣	١٣٤٣	١٤٥٥	١٦٣٥	١٩٧٧	كتلة عتسيون
تومر	٣٠٧	٣٠٨	٣٠٣	٣٠٣	٢٩٨	٢٩٦	٢٨١	٢٨٢	٢٩٠	٢٨٢	١٩٧٨	غور الأردن
تيلم	١٠١	٩٧	٩٣	٧٦	١٢٧	١٤١	١٥٢	١٦٧	١٩٢	١٧٦	١٩٨١	جبل الخليل
تيني (معاليه أوماريم)	٥٨٠	٥٦١	٥٣٤	٥٢٥	٥٦٣	٥٣٨	٥٣٢	٦٥٠	٦٥٨	٦٧٣	١٩٨٣	جبل الخليل
حِرميش	٢٧٢	٢٧٩	٢٥٦	٢٤٦	٢٢٩	٢٢٩	٢١٢	٢٠٢	٢٠١	٢١٠	١٩٨٢	السامرة
حشْمونائيم	١٧٧٠	١٨٣٠	_	١٩٥٠	٢٠٩٧	٢٢٣٥	٢٢٢٥	٢٣٥٩	٢٥٠٦	٢٥٩١	١٩٨٥	بنيامين

حغاي	٤٠٥	٤٠٦	٣٩٦	٣٧٤	٣٨٨	٤٢٩	٤٥٢	٤٧٧	٥٤٥	٥٥٢	١٩٨٤	جبل الخليل
حَلَميش	١١٠٠	٩٢٢	٨٩٤	٨٩٥	٩١٥	٩٣١	٩٤١	٩٧٥	٩٥٦	٩٨١	١٩٧٧	بنيامين
حمدات ناحال	غير متوفر	_	٧٤	٩٢	١٠٧	١٢٠	١٤٠	١٤٧	١٦٣	١٦٣	١٩٨٠	غور الأردن
حمرا	١٤٩	١٤٧	١٤٣	١٣٦	١٣١	١٢٥	١٣٢	١٣٢	١١٩	١١١	١٩٧١	غور الأردن
جِنانيت	٤٣٢	٤٨١	٥٩١	٦٣٩	٦٦٩	٧٠٧	٧٦٠	٧٧٩	٨١١	٨٦٤	١٩٨١	السامرة
حومش*	١٦٣	١٥٩	١٣٦	١٥٣	١٥٦	١٨١	٠	٠	٠	٠	١٩٨٠	السامرة
حيبرون (الخليل)**	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	١٩٨٠	
دوليف	٨٥٠	٨٨٠	٩٠٧	٩٠٩	٩٧٣	٩٦٣	١٠٣٤	١١٠٠	١١٥٤	١٢٣٠	١٩٨٣	بنيامين
رفافاه	٣٨٩	٥٠٤	٥٥٢	٦٣٣	٧٠٣	٧٣٨	٨٢٧	٩٠٩	٩٨٩	١٠٧٥	١٩٩١	السامرة
روش تسوريم	٢٩٠	٢٦٥	٢٤٤	٢٤٧	٢٦٣	٢٩٨	٣٦٤	٤٢٢	٤٧٠	٥٥٠	١٩٦٩	كتلة عتسيون
روعي	١٣٣	١٤١	١٣١	١٢٢	١١٨	١١٥	١١٧	١٢٨	١٢٦	١٢٢	١٩٧٦	غور الأردن
ريحان	١٠٠	١٢٠	١٢٥	١٣١	١٢٩	١٤٨	١٥٠	١٥٣	١٥٨	١٧١	١٩٧٧	السامرة
ريمونيم	٤٧٤	٤٩٩	٥١٠	٥٠٩	٥١٢	٥٣٦	٥٦١	٥٦٥	٦١٩	٦٠٢	١٩٧٧	بنيامين
سا- نور*	٥٤	٥٢	٥٤	٤٣	٥٥	١١٢	٠	٠	٠	٠	١٩٨٢	السامرة
سلعيت	٣٧٧	٤١٠	٤٢٥	٤٣٩	٤٤١	٤٤٣	٤٤٧	٤٢٩	٤٧٤	٤٦٥	١٩٧٧	السامرة
سوسيا	٤٦٨	٤٨٢	٥٢٥	٥٨٥	٦٤٣	٦٦٣	٧٠٠	٧٣٧	٧٥٤	٧٩٢	١٩٨٣	جبل الخليل
شاني	٤٩٠	٤٨٣	_	٤٣٠	٤٣٨	٤٤٣	٤٢٤	٤١٦	٤١٧	٤٣١	١٩٨٩	جبل الخليل
شدموت محولا	٤٠٠	٣٩٩	٤٤٩	٤٨٧	٥٠٧	٥١٧	٥١٦	٥٣٦	٥٤٢	٥٣٨	١٩٧٨	
شَعاريه تكفا	٣٢٢٠	٣٣٨٠	٣٥٠٠	٣٦٥٠	٣٦٩٢	٣٦٨٥	٣٧٠٩	٣٧٧٣	٣٩٣١	٤٠٨٤	١٩٨٢	السامرة
شفي شومرون	٥٦٩	٥٧٣	٥٢٥	٥٦٣	٦٠٤	٥٣٩	٦٠٦	٦٣١	٦٥٠	٦٩٢	١٩٧٧	السامرة

شِمْعة	٢٦٣	٢٩٦	٣٣٦	٣٤٠	٣٥٧	٣٤٤	٣٤٩	٣٦٨	٣٧٠	٣٧٦	١٩٨٥	جبل الخليل
شيكد	٤٦٨	٤٩٧	٥٢٢	٥٣٩	٥٢٤	٥٠٩	٥٢٧	٥٣٦	٥٢٥	٥٤٦	١٩٨١	السامرة
شيلو	١٤٩٠	١٥٨٠	١٦٢٠	١٧١٠	١٨١٠	١٨٢٥	١٩٤٥	٢٠٦٨	٢١٧١	٢٣٠٣	١٩٧٩	بنيامين
طلمون	١١٥٠	١٢٥٠	١٣٥٠	١٥١٠	١٦١٨	١٧٦٠	١٩٦٤	٢١٣٥	٢٣٥٠	٢٥٦٣	١٩٨٩	بنيامين
عالي زهاف	٣٥٥	٣٩١	٤٠٨	٤١٤	٤٢٤	٤٢٩	٦٨٤	٧٢٣	٧٧٢	٨٥١	١٩٨٢	السامرة
عطيرت	٢٨٧	٣٠٢	٣٠٧	٣٢٠	٣٤٩	٣٥٠	٣٧٣	٤٠٦	٤٣٨	٤٦٩	١٩٨١	بنيامين
علمون	٦٧٢	٦٩٨	٧٠٦	٧٢١	٧٢٦	٧٣٩	٧٦٢	٨٠٨	٨٥٤	٩٢٥	١٩٨٢	بنيامين
عمانوئيل	٣١٥٠	٣٠٤٠	٢٧٠٠	٢٣٥٠	٢٤٥٥	٢٥٨٥	٢٥٨٣	٢٦٧٨	٢٧٧٥	٢٨٩٠	١٩٨٢	السامرة
عوتنيئيل	٥٥٣	٥٦٠	٥٧١	٦١٩	٦٩٨	٦٩٢	٧٤٧	٧٥٢	٧٦٣	٧٥٨	١٩٨٣	جبل الخليل
عوفرا	١٨٧٠	١٨٨٠	٢٠٢٠	٢٠٦٠	٢٢١٤	٢٢٦٤	٢٣٨٤	٢٥٣١	٢٦٦٤	٢٧٣٥	١٩٧٥	بنيامين
عوفريم	٦٢٣	٦٨٦	٧٦٣	٨١٠	٨٧٠	دُمجت مع بيت أريه	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	١٩٨٩	بنيامين
عينس إفرايم	٥٠٠	٥٢٥	٥٧٥	٦٠٦	٦١٧	٦٢٧	٦٤٢	٦٧٩	٧٠٤	٧١٦	١٩٨٥	السامرة
عيلي	١٧٣٠	١٩٠٠	١٨٣٠	١٩٦٠	٢٠٥٨	٢٣٠٨	٢٤٢٠	٢٥٣٠	٢٦٢٥	٢٧٧١	١٩٨٤	السامرة
عيناف	٥٠٤	٥٠٠	٤٩٨	٤٩٢	٤٧٣	٤٦٨	٥٣٨	٥٧١	٥٦٩	٥٦٨	١٩٨١	السامرة
غفعات زئيف	١٠,٠٠٠	١٠,٣٠٠	١٠,٥٠٠	١٠,٦٠٠	١٠,٧٩٠	١٠,٦٣٥	١٠,٦٥٦	١٠,٧٩٦	١٠,٨٧٣	١١,٠٦٣	١٩٨٢	بنيامين
غفعون هَحَدشاه	١١٨٠	١١٩٠	١٢٢٠	١٢٢٠	١٢٢٤	١١٧٩	١١٤٧	١١٨١	١١٩٢	١١٦٦	١٩٨٠	بنيامين
غلغال	١٦٤	١٨٠	١٧١	١٦١	١٦٢	١٦٤	١٦٤	١٦٢	١٤٨	١٤٠	١٩٧٠	غور الاردن
غنيم*	١٤٩	١٥٨	١٥٢	١٤٧	١٣٩	١٤٧	٠	٠	٠	٠	١٩٨٣	السامرة
غيتيت	١٠٩	١٠٠	١٠٢	٩٥	١١٩	١٦١	١٩١	٢١٤	٢١٤	٢٣١	١٩٧٣	غور الاردن
غيفع بنيامين(آدام)	٧٠٧	١٠٢٠	١٣٠٠	١٥٧٠	١٨٠١	٢٠٣٢	٢٤٣٦	٣١٨٣	٣٥٧٤	٣٧٣١	١٩٨٣	بنيامين

فيرد يريحو	١٥٥	١٦٤	١٥٧	١٥٧	١٦١	١٦١	١٥٦	١٨٠	١٩٠	١٨٨	١٩٨٠	بنيامين
كاليا	٢٦٢	٢٦٠	٢٦٤	٢٥٧	٢٦٠	٢٦٠	٢٧١	٢٦٦	٢٧٤	٢٨١	١٩٦٨	غور الأردن
كدوميم	٢٥٤٠	٢٦٦٠	٢٧٠٠	٢٨٠٠	٢٩٣٤	٣٠١٠	٣٠٨٧	٣٢٠٨	٣٣٨٢	٣٤٦٣	١٩٧٥	السامرة
كديم*	١٣٨	١٤٨	١٣٣	١٢٥	١٢٨	١٤٢	٠	٠	٠	٠	١٩٨٣	السامرة
كرمي تسور	٤٢٢	٤٨١	٥٠٤	٥٧٩	٦٢٣	٦٦٥	٧١٣	٦٩٦	٧٢٩	٧٥٧	١٩٨٤	كتلة عتسيون
كرميل	٢٥٢	٢٤٦	٢٨٠	٣٠١	٣٢١	٣١٩	٣٣٠	٣٥٧	٣٧٨	٣٩٢	١٩٨١	جبل الخليل
كرني شومرون	٥٥٩٠	٥٨٩٠	٦٠٤٠	٦١٠٠	٦٠٩٣	٦١٧٠	٦٢٨٠	٦٣٣٣	٦٤٣٩	٦٥٥٩	١٩٧٨	السامرة
كريات أربع	٦٢٤٠	٦٣٨٠	٦٤٠٠	٦٥٨٠	٦٦٠٥	٦٦٥١	٦٨١٩	٦٩٥٨	٧٠٣٩	٧٢٢٦	١٩٧٢	جبل الخليل
كريات نِتافيم	٢٤٠	٢٤٩	٣٠٦	٣٤٤	٣٨٤	٤١٩	٤٣٨	٤٧٢	٤٧٩	٥٤٥	١٩٨٢	السامرة
كفار أدوميم	١٥٩٠	١٦٩٠	١٧٥٠	١٧٩٠	١٨٦٦	٢٠٠٦	٢١٢٧	٢٣١٢	٢٥٤٢	٢٦٨٦	١٩٧٩	بنيامين
كفار تبوّاح	٣٥٢	٣٤٧	٣٨٧	٤٤٦	٥٢٣	٥٩٣	٦٤٨	٧٢١	٧٩٨	٨٦٧	١٩٧٨	السامرة
كفار عتسيون	٤٢١	٤٢٧	٤٠٢	٤٠٨	٤٠٤	٤١٦	٤٢٢	٤٤٨	٤٥٥	٤٧٦	١٩٦٧	كتلة عتسيون
كوخاف هشاحر	١٠٨٠	١١٥٠	١٢٥٠	١٣٠٠	١٣٦٧	١٣٦٥	١٤٤٩	١٥٣٠	١٦١٩	١٦٩٠	١٩٧٧	بنيامين
كوخاف يعقوف (أبير يعقوف)	١٢٦٠	١٦٤٠	٢٤١٠	٣٢٥٠	٣٨١٩	٤٣٨٩	٤٩١٩	٥٢٦٨	٥٦٢٧	٥٩٢٦	١٩٨٤	بنيامين
كيدار	٣٩٣	٤٤٧	٥٣٨	٥٨٥	٦٢٤	٦٥٨	٧٢٨	٧٨٢	٨٠١	٨٥٢	١٩٨٤	بنيامين
لابيد	–	–	–	٢١١٠	٢١٧٦	٢٢٠٠	٢٣٠٠	٢٢٦٥	٢٣٤٣	٢٣٤٤	غير متوفر	بنيامين
ماعون	٢٦٥	٢٨٣	٣٠٠	٣٢٠	٣٢٧	٣٠٨	٣٤٧	٣٧٠	٣٨١	٤١٧	١٩٨١	جبل الخليل
متتياهو	١٤١٠	١٣٨٠	١٣٧٠	١٣٨٠	١٣٦٥	١٣٤٧	١٣٥٣	١٣٥٥	١٣٧١	١٣٨٢	١٩٨١	بنيامين
متساودوت يهودا	٤١٢	٤٢٢	٤١٧	٤٢٠	٤١٢	٤٢٥	٤٣١	٤٦٢	٤٧٤	٤٦٩	١٩٨٠	جبل الخليل

متسبيه شاليم	٢٠٨	٢١٠	٢٠٧	١٩١	١٩٣	١٩٢	١٨٠	١٦٩	١٧١	١٧٢	١٩٧١	مغيلوت
متسبيه يريحو	١١٦٠	١٢١٠	١٣١٠	١٣٧٠	١٤٣٠	١٤٦٩	١٥٣٦	١٦٤١	١٧٠١	١٧٩٢	١٩٧٨	بنيامين
محورا	١٢٠	١١٣	١١٩	١١٩	١٢٥	١١٩	١٢٠	١١٤	١١٢	١١٧	١٩٧٣	غور الأردن
محولا	٣١٥	٣٠٦	٣٤٢	٣١١	٣٢٧	٣٦٠	٣٦٢	٣٥١	٣٥٧	٣٧٣	١٩٦٨	غور الأردن
مسوءة	١٤٠	١٤٨	١٤٣	١٤٢	١٤٥	١٤٠	١٣٦	١٤٢	١٣٦	١٤٣	١٩٧٠	غور الأردن
معاليه أدوميم	٢٣,٨٠٠	٢٤,٩٠٠	٢٥,٨٠٠	٢٦,٥٠٠	٢٧,٢٥٩	٢٨,٩٢٣	٣٠,١٦٢	٣١,٧٥٤	٣٣,٠١٩	٣٣,٨٢١	١٩٧٥	بنيامين
معاليه إفرايم	١٤٦٠	١٤٨٠	١٣٩٠	١٤٣٠	١٤٤٣	١٤٥٦	١٤٢٣	١٣٨٤	١٣٧٧	١٣٩٠	١٩٧٠	غور الأردن
معاليه شومرون	٤٨٦	٥٢٧	٥٠٤	٥٢٧	٥٣٣	٥٤٩	٥٧٤	٥٧٠	٥٧٧	٥٨٢	١٩٨٠	السامرة
معاليه عاموس	٣٤٢	٣٣٦	٣٠٠	٢٥٨	٢٩٩	٣١٩	٣٤٠	٣٤٤	٣٢٦	٣٤٨	١٩٨١	كتلة عتسيون
معاليه ليفونا	٤٤٧	٤٤٥	٤٤٢	٤٦٢	٤٩٧	٥١٤	٥٤٥	٥٥٦	٥٥٩	٥٨٤	١٩٨٣	بنيامين
معاليه مخماش	٧٥٣	٨٢٦	٩٠٥	٩٤٥	٩٨٠	١٠٥٥	١١٢٦	١١٨٤	١٢٩٩	١٢٦١	١٩٨١	بنيامين
مغدال عوز	٢٨٠	٢٨٩	٢٨٢	٢٦٨	٢٩٨	٣١٣	٣٣٤	٣٤٥	٣٣٢	٣٤٧	١٩٧٧	كتلة عتسيون
مِغداليم	١٥٠	١٥٤	١٥٣	١٤٣	١٥٢	١٥١	١٥٠	١٤٢	١٣٩	١٣٨	١٩٨٤	السامرة
منورا (كفار حورانيم)	٣٣٢	٧٦٨	٩٧١	١٢٤٠	١٤٠٩	١٦١٠	١٨٠٤	١٩١٧	٢٠٢٨	٢١٧٢	١٩٩٨	غور الأردن
موديعين ـ عيليت	١٣,٠٠٠	١٦,٤٠٠	١٩,٢٠٠	٢٢,٠٠٠	٢٤,٢٩٠	٢٧,٣٨٦	٣٠,٤٨٤	٣٤,٤٨٢	٣٨,٠٤٧	٤١,٨٦٩	١٩٨١	
ميفو حورون	٤٩٤	٤٩٧	٥٣٧	٥٩٩	٧١٢	٨٢٧	٩٥٠	١٠٣٧	١١٦٩	١٣٢٧	١٩٧٠	بنيامين
ميفو دوتان	٣١٤	٣١٠	٢٩٥	٢٧٩	٢٨٩	٢٨٧	٣٠٣	٣١١	٣١٥	٣١٣	١٩٧٨	السامرة
ناحَليئيل	٢٣٠	٢٤٤	٢٢١	٢٣١	٢٤٨	٢٨٢	٢٦٤	٢٧٨	٣٣٥	٣٧٤	١٩٨٤	بنيامين
نِتيف هَغدود	١٤٣	١٣٩	١٣٣	١٣٢	١٢٠	١٣٢	١٢٧	١٢٥	١١٤	١٠٨	١٩٧٦	غور الأردن

نعاليه	١٠٥	١٣٧	٣٣٤	٤٩٢	٥٥٦	٦٠٠	٦٢٣	٦٥٥	٧١٠	٧٤٩	تقريباً ١٩٨١	في بنيامين
نعران	٤٥	٥٦	٥٨	٥٦	٥٢	٥٣	٤٩	٥٢	٥٦	٥٤	١٩٧٧	غور الأردن
نعماه (نوعومي)	١٣٣	١٢١	١٣٣	١٢٩	١٢٣	١٢٧	١٣٠	١٢٩	١٢٨	١٢٢	١٩٨٢	غور الأردن
نغوهوت	غير متوفر	٤٠٩	_	٨٥	١٣٤	١٣٥	١٥٠	١٧٢	١٨٢	١٩٤	١٩٨٢	جبل الخليل
نفي دانييل	٨٦٨	٩٣٣	٩٧٧	١٠٢٠	١٠٧٣	١٢٢٥	١٤٦٧	١٦٠٩	١٧٦٠	١٨٨٣	١٩٨٢	كتلة عتسيون
نوفيم	٣٦٢	٣٨٥	٣٣٨	٤٠٢	٣٩٨	٤١٤	٤٠٠	٤٠٩	٤٠٦	٤١٠	١٩٨٧	السامرة
نوكديم	٥٢٦	٦١١	٦١٨	٦١٥	٦٤٦	٦٧٤	٧٢٩	٧٨٢	٨٢٨	٨٨٦	١٩٨٢	كتلة عتسيون
نيلي	٦٦٦	٧٢١	٧٥٤	٧٦٩	٨٠٦	٨٢٩	٨٥٢	٨٨٦	٩١٢	٩١٣	١٩٨١	بنيامين
هار آدار (غفعات هرادار)	١٣٨٠	١٤٢٠	١٥٧٠	١٧٣٠	١٨٣٩	٢٠٧٤	٢٢٦٠	٢٤٣٨	٢٧٤٣	٣١١٥	١٩٨٦	بنيامين
هار غيلو	٣٦٣	٣٦٩	٣٦٤	٣٥٧	٣٦٥	٣٧١	٣٨١	٤١٥	٤٦٢	٤٧٩	١٩٧٢	كتلة عتسيون
يافيت	١١٨	١٢٥	١٢٢	١٠٢	٩٥	١٠١	٩٩	١٠٤	١١١	١٢٧	١٩٨٠	غور الأردن
ياكير	٧٦٥	٨٢٢	٨٣٤	٨٦٢	٩٣٢	٩٦٠	٩٨٤	١٠٢٥	١٠٨٨	١١٢٩	١٩٨١	السامرة
يتسهار	٣٢٨	٣٢٩	٣٤٢	٣٩٨	٤٤٠	٥٣٤	٥٩٠	٦٧٣	٧٤٣	٨٦٤	١٩٨٣	السامرة
بيطاف	١٠٧	١١٤	١٣٣	١٣٩	١٣٦	١٤١	١٥٦	١٧٥	١٨٧	٢٢٧	١٩٧٠	غور الأردن
المجموع	١٧٧,٤١١	١٩٢,٩٧٦	١٩٨,٥٣٥	٢١٤,٧٢٢	٢٢٥,٩٥٧	٢٣٧,٩٨٧	٢٤٩,٤٧٧	٢٦٣,٨٣٧	٢٧٦,٤٦٢	٢٩٥,٣٨٠		

المصدر:
http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/settlements-in-the-west-bank-1

* تم إخلاء هذه المستعمرات في آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

** تم الجمع بين أعداد مستوطني مدينة الخليل ومستوطني كريات أربع.

ملحق ٣
المستعمرات في قطاع غزة*

الاسم	عدد السكان						تاريخ التأسيس
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	
إيلي سيناي	٣٢٤	٣٣٤	٣٤٤	٣٤٧	٣٤٩	٣٨٩	١٩٨٢
بدولاح	١٩٧	١٨٤	١٨٠	١٨٩	١٨٧	١٩١	†١٩٨٦/١٩٨٢
بني عتسمون	٤٧٥	٤٩٧	٥٤٧	٥٦٦	٥٩٢	٦٤٦	١٩٧٩
بئات ساديه	١٩٦	١١٠	١١٠	١١٠	١١٧	١١٩	١٩٨٩
دوغيت	٥٣	٦١	٦٦	٦٥	٦٦	٦٨	١٩٩٠
رفيح يام	١٢٧	١٢٩	١٣٤	١٢٨	١١٦	١٢٢	١٩٨٤
غان أور	٢٦١	٢٦٧	٢٦٩	٢٧٤	٢٧٠	٣٠٠	†١٩٨٣/١٩٨٢
غاني طال	٢٧٧	٢٨٧	٢٧٩	٢٧٣	٢٧٥	٣٠٠	†١٩٧٩/١٩٧٧
غديد	٢٥٩	٢٨٩	٢٧٢	٢٩٨	٢٨٩	٣٢٤	١٩٨٢
قطيف	٢٩٦	٣١٧	٣٢٩	٣٣٨	٣٦٩	٣٩٤	١٩٧٨
كفار دَروم	٢٤٢	٢٤٤	٢٧٦	٣٢٤	٣٨٠	٤٧٥	†١٩٩٠/١٩٧٠
كفار يام	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر	غير متوفر
موراغ	١٤٢	١٤٦	١٥١	١٧٠	١٨٦	٢٢١	†١٩٨٧/١٩٨٢/١٩٧٢
نتساريم	٢٩٧	٣٤٧	٣٨٦	٤٠٩	٤٣٢	٥٢١	†١٩٩٢/١٩٨٠/١٩٧٢
نفي دكاليم	٢٢٣٠	٢٢٨٠	٢٣٧٠	٢٤٧٠	٢٥٦٣	٢٦٣٦	†١٩٨٣/١٩٨٢/١٩٨٠
نيتسر حزاني	٣٠١	٣١٢	٣١٤	٣١٦	٣٣٠	٣٦٩	†١٩٧٧/١٩٧٣
نيسانيت	٧٥٠	٨٧٤	٩٣٢	١٠٠٠	١٠٣٥	١١٢٠	†١٩٨٥/١٩٨٤/١٩٨٢
المجموع	٦٣٣٧	٦٦٧٨	٦٩٥٩	٧٢٧٧	٧٥٥٦	٧٨٢٦	

المصدر: http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/settlements-in-the-gaza-strip-1

* تم إخلاء مستعمرات غزة في سنة ٢٠٠٥.

† التاريخ الأول: أوردته دائرة الاستيطان في المنظمة اليهودية؛ التاريخ الثاني: أورده «يشع»، مجلس المجتمعات اليهودية في يهودا والسامرة (الضفة الغربية) والقطاع؛ التاريخ الثالث: من حركة « السلام الآن».

ملحق ٤
المستعمرات في هضبة الجولان

الاسم	عدد السكان								تاريخ التأسيس
	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	
أفني إيتان	٢٧٦	٢٩٠	٣٢٤	٣٣٧	٣٥٧	٤١٨	٤٦٨	٤٦٨	١٩٧٨
أفيك	٢٠٣	٢١٩	٢٢٦	٢٣٥	٢١٠	٢١٥	٢١٦	٢١٢	١٩٦٧
ألوني هَبَشان	١٨١	١٩٢	٢١٤	٢٥١	٢٥٥	٢٧١	٢٨٦	٢٩١	١٩٨١
أنيعام	٢٧٧	٢٩٣	٣٠٠	٣٧٩	٣٨٤	٤١٤	٤٦٢	٤٩٤	١٩٧٨
أوديم	–	٩٣	٩٣	٩٣	٩٥	١٠٣	١٠٣	١٠٣	١٩٨١
أورطال	٢٢٦	٢٤٨	٢٥٥	٢٥٨	٢٥٤	٢٤٣	٢٣٨	٢٥٥	١٩٧٨
إيل روم	٢٩٢	٢٨٨	٢٧٢	٢٦٧	٢٦٩	٢٧٤	٢٧١	٢٦٣	١٩٧١
إيليعاد	٢٣٣	٢٤٢	٢٣٥	٢٤٧	٢٥٦	٢٦٤	٢٧٢	٢٧٥	١٩٦٨
بْني-يهودا	٨٨٧	٩١٧	٩٢٩	٩٧١	٩٩١	١٠٢١	١٠٣٦	١٠٠٩	١٩٧٢
حاد-نيس	٣٣٢	٣٦٥	٣٩٤	٤٣٩	٤٦١	٤٨٢	٥١٠	٥٩٣	١٩٨٧
حِسبين	١١٧٠	١١٧٠	١١٧٠	١٢٦٢	١٢٧٣	١٣١٢	١٣٦٩	١٣٧٤	١٩٧٣
رَمات مغشيميم	٤٤٥	٤٣٦	٤٣٩	٤٨٣	٤٨٧	٥٠٠	٥١٧	٥٤٧	١٩٦٨
رَموت	٤٥٧	٤٧٦	٤٦٨	٤٧٢	٤٨٠	٤٧٨	٤٨٧	٤٧٠	١٩٧٠
سِنير	–	٢٨٠	٢٧٢	٣٨٤	٤١٤	٤٢٤	٤٥٠	٤٦٧	١٩٦٧
شاعل	٢٠٦	٢١٦	٢٢٢	٢٣٠	٢٢٩	٢٣٠	٢٢٥	٢٣٠	١٩٧٦
عين زيفان	٢٥١	٢٣٣	٢١٧	٢١٤	٢٢٩	٢١٦	٢١٣	١٩٧	١٩٦٨
غشور	١٤٥	١٣٩	١٣٤	١٩٢	٢٢٦	٢١٥	٢٠٤	٢١٨	١٩٧١
غِفعات يوآف	–	٤٦٦	٣٥٢	٣٩٨	٣٩٧	٤٣٦	٤٥٢	٤٥٨	١٩٦٨
كتسرين	٦٠٦٠	٦١٦٠	٦١٠٠	٦٣٥٧	٦٥٣٥	٦٤٧٩	٦٤٤٤	٦٥١٨	١٩٧٧
كِدْمات تْسفي	٢٧٣	٢٧٦	٣٠٠	٣٤١	٣٥٣	٣٧١	٣٧٣	٣٧٥	١٩٨٥
كفار حاروف	٢٤٠	٢٤١	٢٣١	٢٣٩	٢٨٥	٣٠٦	٣١٢	٣١٩	١٩٧٤
كناف	٢٠١	٢١٩	٢٤٦	٢٨٥	٣٠٢	٣١٩	٣٣٣	٣٤٥	١٩٨٥
كيشِت	٤٤٥	٤٤١	٤٦٨	٥٠١	٥٢٤	٥١٧	٥٢٦	٥٤٩	١٩٧٤
كيلع ألون	غير متوفر	٦٢	٥٩	٥٨	٧١	١٠٦	١٠٤	١٦٢	١٩٨٤
مِروم هغولان	٣٦١	٣٨٤	٣٦٥	٤١١	٤٦٩	٤٩٥	٤٩٧	٥١٩	١٩٦٧
مَعاليه غَمْلا	٢٥٤	٢٥٣	٢٦٠	٣٠٦	٣٠٩	٣٤٠	٣٥٧	٣٨٨	١٩٧٦
ميتسار	٤٨	٥٥	٥٢	٤٤	٥٢	٥٦	٦٥	٦١	١٩٨١
ميفو حاما	٣٥٦	٣٦٣	٣٤٣	٣٢٥	٣٢٩	٣٣٦	٣٣٩	٣٣٨	١٩٦٨
ناطور	–	–	–	–	–	–	–	١٢٩	١٩٨٠
نفي أطيف	١٥٣	١٥٦	١٨٤	١٦٧	١٧٣	١٧٤	١٧٥	١٧٥	١٩٧٢
نِؤوت غولان	٢٠٧	٢١٩	٢٤١	٢٩١	٣٠٣	٣٣٤	٣٥٠	٣٧٧	١٩٦٧
نوف	٣٨٢	٤١٣	٤٢٤	٤٨٤	٥٠٤	٥١٠	٥٢٩	٥٢٩	١٩٧٣
يونتان	٢٣٦	٢٥٠	٢٧١	٣٤٤	٣٤٧	٣٥٢	٣٥٣	٣٧٥	١٩٧٦
المجموع	١٥,٣١٣	١٥,٩٥٥	١٦,٠٢٠	١٧,٢٦٥	١٧,٨٢٣	١٨,١٠٥	١٨,٦٩٢	١٩,٠٨٣	

المصدر: http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/settlements-in-the-golan-heights

ملحق ٥

تطور عدد السكان في المستعمرات (١٩٧٢ – ٢٠٠٨)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	القدس الشرقية	هضبة الجولان	المجموع
١٩٧٢	١١٨٢	٧٠٠	٨٦٤٩	٧٧	١٠,٦٠٨
١٩٨٣	٢٢,٨٠٠	٩٠٠	٧٦,٠٩٥	٦٨٠٠	١٠٦,٥٩٥
١٩٨٥	٤٤,١٠٠	١٩٠٠	*١٠٣,٩٠٠	٨٧٠٠	١٥٨,٧٠٠
١٩٨٩	٦٩,٨٠٠	٣٠٠٠	١١٧,١٠٠	١٠,٠٠٠	١٩٩,٩٠٠
١٩٩٠	٧٨,٦٠٠	٣٣٠٠	١٣٥,٠٠٠	١٠,٦٠٠	٢٢٧,٥٠٠
١٩٩١	٩٠,٣٠٠	٣٨٠٠	١٣٧,٣٠٠	١١,٦٠٠	٢٤٣,٠٠٠
١٩٩٢	١٠١,١٠٠	٤٣٠٠	١٤١,٠٠٠	١٢,٠٠٠	٢٥٨,٤٠٠
١٩٩٣	١١١,٦٠٠	٤٨٠٠	١٥٢,٨٠٠	١٢,٦٠٠	٢٨١,٨٠٠
١٩٩٥	١٣٣,٢٠٠	٥٣٠٠	١٥٧,٣٠٠	١٣,٤٠٠	٣٠٩,٢٠٠
١٩٩٦	١٤٢,٧٠٠	٥٦٠٠	١٦٠,٤٠٠	١٣,٨٠٠	٣٢٢,٥٠٠
١٩٩٧	١٥٤,٤٠٠	٥٧٠٠	١٦١,٤١٦	١٤,٣٠٠	٣٣٥,٨١٦
١٩٩٨	١٦٣,٣٠٠	٦١٠٠	١٦٥,٩٦٧	١٤,٩٠٠	٣٥٠,٢٦٧
١٩٩٩	١٧٧,٤١١	٦٣٣٧	١٧٠,١٢٣	١٥,٣١٣	٣٦٩,١٨٤
٢٠٠٠	١٩٢,٩٧٦	٦٦٧٨	١٧٢,٢٥٠	١٥,٩٥٥	٣٨٧,٨٥٩
٢٠٠٢	٢١٤,٧٢٢	٧٢٧٧	١٧٥,٦١٧	١٦,٥٠٣	٤١٤,١١٩
٢٠٠٣	٢٢٤,٦٦٩	٧٥٥٦	١٧٨,٦٠١	١٦,٧٩١	٤٢٧,٦١٧
٢٠٠٤	٢٣٤,٤٨٧	٧٨٢٦	١٨١,٥٨٧	١٧,٢٦٥	٤٤١,٨٢٨
٢٠٠٥	٢٥٨,٩٨٨	٠	١٨٤,٠٥٧	١٧,٧٩٣	٤٦٠,٨٣٨
٢٠٠٦	٢٦٨,٤٠٠	٠	١٨٦,٨٥٧	١٨,١٠٥	٤٧٣,٣٦٢
٢٠٠٧	٢٧٦,٤٦٢	٠	١٨٩,٧٠٨	١٨,٦٩٢	٤٨٤,٨٦٢
٢٠٠٨	٢٩٥,٣٨٠	٠	غير متوفر	١٩,٠٨٣	غير متوفر

المصدر: http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/comprehensive-settlement-population-1972-2006

* بيانات سنة ١٩٨٦.

ملحق ٦

مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

تقييد الحيّز في المنطقة «ج» في الضفة الغربية

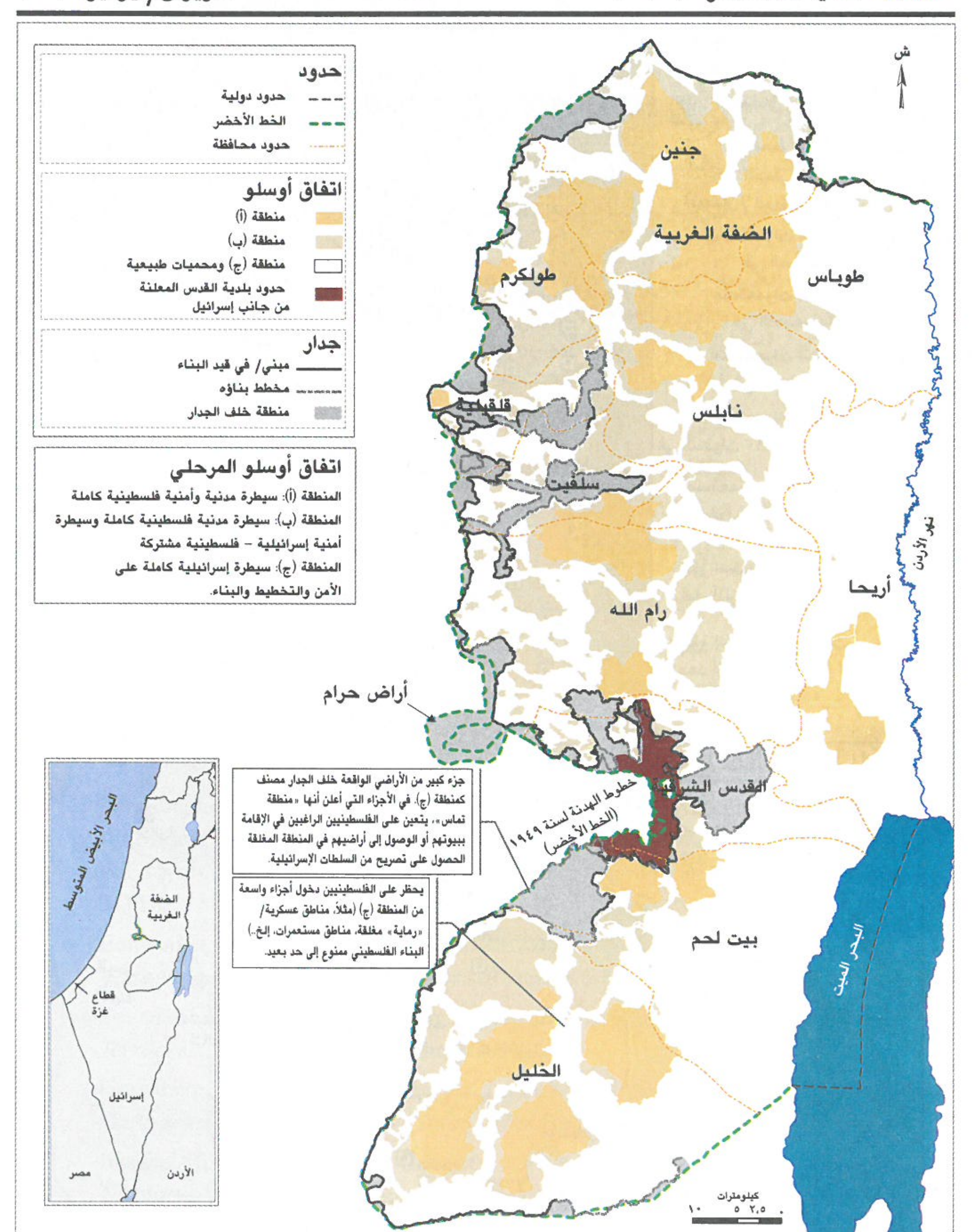
كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية

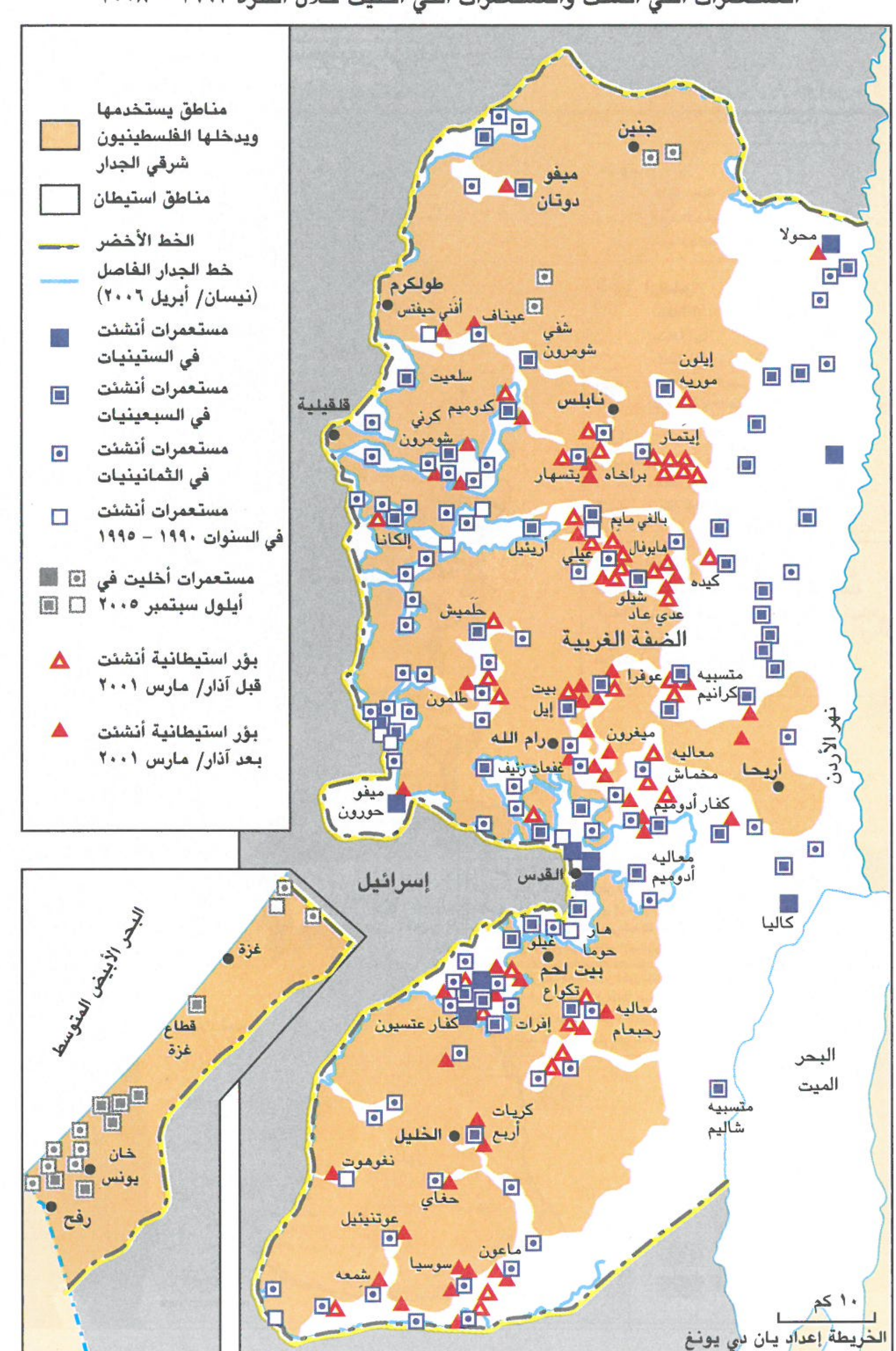
خريطة عامة
لقطاع غزة
كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٩

البحر الأبيض المتوسط
شمال غزة
غزة
المنطقة الوسطى
خان يونس
رفح
إسرائيل
مصر

معبر
حدود محافظة
الخط الأخضر
منطقة مبنية إسرائيلية
منطقة مبنية
مخيم لاجئين



المستعمرات التي أنشئت والمستعمرات التي أخليت خلال الفترة ١٩٦٧ - ٢٠٠٨



المراجع

أولاً: باللغة العربية

- عايد، خالد. «الاستعمار الاستيطاني للمناطق العربية المحتلة خلال عهد الليكود، ١٩٧٧ ـ ١٩٨٤». نيقوسيا، قبرص: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٦.
- مؤسسة الدراسات الفلسطينية. «مشاريع التسوية الإسرائيلية، ١٩٦٧ ـ ١٩٧٨: دراسة توثيقية نقدية». بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٨.

ثانياً: باللغة العبرية

- بن عامي، أوريئيل. «دافار»، ٤/ ٢/ ١٩٨٥.
- بيرلمان، روت وأليكس باين. «الاستيطان اليهودي في الجليل». «سكيراه حودشيت»، المجلد ٢٧، العدد ٢ (شباط/ فبراير ١٩٨٠).
- جيش الدفاع الإسرائيلي. «مناشير، أوامر وتعيينات صادرة عن قيادة قوات جيش الدفاع الإسرائيلي في منطقة الضفة الغربية» (بالعبرية والعربية). العدد ١، ١١/ ٨/ ١٩٦٧.
- المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء. «كتاب الإحصاء السنوي الإسرائيلي، ٢٠٠٩».
- نيومان، دافيد. «مسارات الاستيطان اليهودي في المناطق». «سكيراه حودشيت»، المجلد ٣٤، العدد ٣/ ٤ (٥/ ٥/ ١٩٨٧).
- هاس، أميره. «التطلع نحو بطاقة ممغنطة». «هآرتس»، ٩/ ٥/ ٢٠٠٧.

ثالثاً: باللغة الإنكليزية

- Aronson, Geoffrey.«Grab and Settle: The Story of Ma'ale Adumim.» Foundation for Middle East Peace. *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 15, no. 3 (May-June 2005). http://www.fmep.org/reports/archive/vol.-15/no.-3/ PDF.
- Benvenisti, Meron. *The West Bank Data Project: A Survey of Israel's Policies*. Washington D.C.: American Enterprise Institute for Public Research, 1984.
- Foundation for Middle East Peace. *Report on Israeli Settlement in the Occupied Territories*, vol. 2, no. 5 (September 1992).
- Gorenberg, Gershom. *The Accidental Empire: Israel and the Birth of the Settlements, 1967 – 1977*. New York: Times Books, 2006.
- Imseis, Ardi. «On the Fourth Geneva Convention and the Occupied Palestinian Territory.» *Harvard International Law Journal*, no. 44 (2003)

- Lein, Yehezkel and Eyal Weizman. *Land Grab: Israel's Settlement Policy in the West Bank*. Jerusalem: B'Tselem, 2002.
- Zertal, Idith and Akiva Eldar. *Lords of the Land: The War over Israel's Settlements in the Occupied Territories, 1967- 2007*. New York: Nation Books, 2007.

رابعاً: مواقع الانترنت

- «إعلان أنابوليس، ٢٠٠٧».
http://www.guardian.co.uk/world/2007/nov/27/israel.usa1
- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة. «أزمة التخطيط في القدس الشرقية: تقرير حول ظاهرة البناء (غير المرخص)». نيسان / أبريل ٢٠٠٩، ص ١١.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_planning_crisis_east_jerusalem_april_2009_arabic.pdf
- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة. «محاصرون: تأثير عامين من الحصار على الجانب الإنساني في قطاع غزة». آب / أغسطس ٢٠٠٩، ص ٢.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_Gaza_impact_of_two_years_of_blockade_August_2009_arabic.pdf
- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة. «متابعة تطورات التنقل وحرية الوصول في الضفة الغربية». تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٩.
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_movement_access_2009_november_arabic.pdf
- الأمم المتحدة، مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الأراضي الفلسطينية المحتلة. «تقييد الحيز: سياسة تخطيط المناطق التي تطبقها إسرائيل في المنطقة ج في الضفة الغربية». كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩، ص ٦.
http://www.ochaopt.org/documents/specialfocusdecember_23_12_2009_arabic.pdf
- خريطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط.
http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/2989783.stm
- خطة فك الارتباط مع رسائل متبادلة بين أريئيل شارون وجورج بوش.
http://www.mideastweb.org/disengagement.htm
- القرار رقم ٤٧٨ الصادر عن مجلس الأمن سنة ١٩٨٠.
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/399/71/IMG/NR039971.pdf?OpenElement
- منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات. «الوضع القانوني للقدس الشرقية المحتلة».

http://www.nad-plo.org/ar/inner.php?view=facts_jerusalem_oejls
- نص الأمر العسكري (باللغة الإنكليزية).
http://www.hamoked.org.il/items112301.pdf
- «هآرتس». http://www.haaretz.com/print-edition/news/idf-more-than-300-000-settlers-live-in-west-bank-1.280778
- Bimkom- Planners for Planning Rights. «The Prohibited Zone: Israeli Planning Policy in the Palestinian Villages in Area C.» p. 39, June 2008. http://eng.bimkom.org/_Uploads/23ProhibitedZone.pdf
- B'Tselem. «Land Expropriation and Settlements.» http://www.btselem.org/English/Settlements
- Foundation for Middle East Peace. «Comprehensive Settlement Population, 1972-2008.» http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/comprehensive-settlement-population-1972-2006
- Foundation for Middle East Peace. «Settlement Facts.» http://www.fmep.org/reports/special-reports/a-guide-to-israeli-settlements-in-the-occupied-territories/settlement-facts
- Foundation for Middle East Peace. «Settlements in the Golan heights.» http://www.fmep.org/settlement_info/settlement-info-and-tables/stats-data/settlements-in-the-golan-heights
- International Court of Justice, *Legal Consequences of the Construction of a Wall in the Occupied Palestinian Territory, Advisory Opinion*. I.C.J. Reports, 2004. http://www.icj-cij.org/docket/files/131/1671.pdf
- «Israeli Cabinet Statement on Road Map and 14 Reservations» (May 25, 2003). http://www.jewishvirtuallibrary.org/jsource/Peace/road1.html
- Palestine Liberation Organization, Negotiations Affairs Department. «Spurious Equivalence: The Absence of Israel's Occupation in the Press.» 2004
http://www.nad-plo.org/inner.php?view=facts_others_f23p
- PLO, Negotiations Affairs Department. «Gaza 'Disengagement' Plan: Gaza Still Occupied.» 2005.
http://www.nad-plo.org/inner.php?view=facts_gaza_GAZA%20STILL%20OCCUPIED
- PLO, Negotiations Affairs Department. «A Village in the Way: Al-Aqaba and the Grab of the Jordan Valley.» 2006.
http://www.nad-plo.org/facts/col-sett/meskiyout2.pdf
- PLO, Negotiations Affairs Department. «The Agreement on Movement and Access:

The Costs of Non-Implementation.» 2006.

http://www.nad-plo.org/facts/gaza/FS%20AMA%20(November%202006)%20FINAL.pdf

- Palestine Liberation Organization, Negotiations Affairs Department. «Negotiations Primer.» 2008.

  http://www.nad-plo.org/news-updates/magazine.pdf

- PLO, Negotiations Affairs Department. «Summary of Israeli Road Map Violations since Annapolis 28 November 2007-27 November 2008.» 2009.

  http://www.nad-plo.org/news-updates/Isr%20RM%20Violations%201%20yr%20summary%20(28%20Nov%2007%20-%2027%20Nov%2008)%20FINAL(3).pdf.

- Sasson, Talya. «Summary of the Opinion Concerning Unauthorized Outposts.» 10 March 2005. http://www.mfa.gov.il/MFA/Government/Law/Legal+Issues+and+Rulings/Summary+of+Opinion+Concerning+Unauthorized+Outposts+-+Talya+Sason+Adv.htm
- www.gisha.org
- www.ir-amim.org
- www.ochaopt.org
- http://www.icahd.org/eng/articles.asp?menu=6&submenu=2&article=517
- http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/COUNTRIES/MENAEXT/WESTBANKGAZAEXTN/0,,contentMDK:21052069~pagePK:141137~piPK:141127~theSitePK:294365,00.html

ملحق

الشخصيات البارزة في إسرائيل[1]

خالد فرّاج

(١) استفاد هذا الملحق في بعض أجزائه من الملحق الذي يحمل العنوان ذاته في: «إسرائيل: دليل عام، ٢٠٠٤» (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٠٤).

أشكنازي، غابي (١٩٥٤-)

عسكري. ولد لأب بلغاري وأم سورية، ودرس في مدرسة داخلية تابعة للجيش الإسرائيلي. وفي سنة ١٩٧٢ تجند في الخدمة العسكرية ضمن لواء غولاني، وشارك في حرب ١٩٧٣، وعملية عنتيبي في أوغندا سنة ١٩٧٦، وعملية الليطاني في الجنوب اللبناني سنة ١٩٧٨، وحرب لبنان سنة ١٩٨٢. وحين بلغ السادسة والعشرين رقي إلى قائد الكتيبة ٥١ التابعة للواء غولاني، ثم عُيّن على التوالي: نائباً لقائد اللواء خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢؛ قائداً للواء سنة ١٩٨٧؛ قائداً لوحدة الارتباط مع لبنان سنة ١٩٩٢؛ قائداً للقطاع الشمالي سنة ١٩٩٨؛ نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة سنة ٢٠٠٢. وفي سنة ٢٠٠٥، خسر أشكنازي السباق لتولي رئاسة الأركان لمصلحة دان حالوتس الذي كان حينها قائداً لسلاح الجو، إلّا إنه حصل على المنصب بعد استقالة الأخير في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، بسبب ما اعتُبر فشله في الحرب على لبنان سنة ٢٠٠٦. وكانت المهمة الأساسية التي أنيطت بأشكنازي إعادة تأهيل الجيش، وتطبيق الدروس المستفادة من الحرب.

على الرغم من نزعة أشكنازي التزام الصمت في الأمور السياسية، فإن اسمه ارتبط باتهامات تتعلق بموضوعات احتلالية. فخلال الانتفاضة الأولى، تصدى لمحاولات إدانة بعض الجنود بسبب ضرب الفلسطينيين. وعندما كان قائداً لوحدة الارتباط مع لبنان، وكذلك عندما كان قائداً للقطاع الشمالي، أشرف على نشاطات جيش لبنان الجنوبي، مع ما يعني ذلك من تحمل مسؤولية تصرفات هذا الأخير. ومن المعروف أيضاً أنه حذر من مخاطر تنفيذ قرار الانسحاب أحادي الجانب من لبنان سنة ٢٠٠٠، من دون أن تمنعه تحذيراته من إتمام عملية الانسحاب. ومنذ توليه رئاسة هيئة الأركان، أشرف على إعادة بناء الجيش بعد هزة حرب لبنان، وقاد الحرب على غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨. ومن المفروض أن ينهي مهماته كقائد الجيش في شباط/ فبراير ٢٠١١.

إشكول، ليفي (١٨٩٥-١٩٦٩)

سياسي. ولد في أوكرانيا، وانضم في صباه إلى حركة تسعيري تسيون (شباب صهيون) في فيلنا. هاجر إلى فلسطين سنة ١٩١٤، وتطوع خلال الحرب العالمية الأولى في الكتيبة العبرية التي حاربت إلى جانب بريطانيا. وشارك إشكول في تأسيس مستعمرة دغانيا ب،

وانضم إلى منظمة الهاغاناه في العشرينيات من القرن الماضي. وخلال الحرب العالمية الثانية، تولى الإدارة المالية للهاغاناه، ونشط في مجال شراء السلاح، حتى إن دافيد بن ـ غوريون عيّنه المدير العام لوزارة دفاع في قيد الإنشاء خلال حرب ١٩٤٨. وبعد انتهاء الحرب، عُين أميناً مالياً للوكالة اليهودية ورئيساً لشعبة الاستيطان، وكان أحد البارزين في تنظيم الهجرة الكبيرة لليهود إلى فلسطين.

وفي سنة ١٩٥١، دخل إشكول الكنيست على قائمة حزب مباي العمالي، وظل عضواً فيه حتى وفاته. وفي السنة ذاتها، عُيّن وزيراً للزراعة في حكومة بن ـ غوريون الثالثة، لكن سرعان ما انتقل إلى حقيبة المالية، وتولاها أكثر من عشرة أعوام. وفي سنة ١٩٦٣، خلف بن ـ غوريون في رئاسة الحكومة وتولى في الوقت ذاته وزارة الدفاع. ثم خاض انتخابات الكنيست السادس سنة ١٩٦٥ على رأس قائمة التجمع العمالي (المعراخ)، ففازت القائمة بـ ٤٥ مقعداً، وهو ما أهّله تأليف الحكومة الجديدة بسهولة. غير أن حكومته تعرضت سنة ١٩٦٦ لموجة من الانتقادات اللاذعة بسبب التراجع الاقتصادي الذي أصاب المرافق الاقتصادية. وعشية حرب ١٩٦٧، اضطر إلى تكليف موشيه دايان وزارة الدفاع بسبب اتهامه بالتردد في اتخاذ القرارات. لم يكن إشكول صاحب مبادرات سياسية أو استراتيجية، وإنما كان، إلى جانب مواهبه الإدارية العملية، يدير الأزمات بحسب الضغوط المفروضة عليه.

أفنيري، أوري (١٩٢٣-)

صحافي وسياسي. ولد في باكوم بألمانيا، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٣. وانضم فترة قصيرة إلى صفوف إيتسل (المنظمة الصهيونية العسكرية المتطرفة)، لكنه انسحب منها سنة ١٩٤١ بسبب أيديولوجيتها وطرق عملها. ومنذ ذلك الحين، أخذ يبلور أفكاره أن اليهود في فلسطين يشكلون أمة عبرية سامية من الجدير بأن تتحالف مع الأمة العربية ضد الاستعمار، كونها هي أيضاً أمة سامية. لكن هذا التوجه الفكري لم يمنع أفنيري من التطوع في لواء غفعاتي وفي وحدة كوماندوس، «ثعالب شمشوم» خلال حرب سنة ١٩٤٨.

عمل أفنيري بعد الحرب في الصحافة، وأسس مجلة أسبوعية هي «هعولام هزيه» («هذا العالم») سنة ١٩٥٠، استفز فيها الإجماع الإسرائيلي في كثير من القضايا (العلاقة بين الدين والدولة، والحقوق المدنية، ووضع العرب في إسرائيل، وإقامة دولة فلسطينية)، بأسلوب ساخر وفضائحي. وإلى جانب نشاطه الصحافي، قام بتأسيس حركة العمل السامية سنة ١٩٥٦، ثم أعلن سنة ١٩٦٥ تأسيس حزب سياسي باسم مجلته، ففاز بمقعد واحد في

الكنيست السادس (١٩٦٥ ـ ١٩٦٩)، وبمقعدين في الكنيست السابع (١٩٦٩ ـ ١٩٧٣).

في أعقاب حرب حزيران/ يونيو، دعا أفنيري إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي الفلسطينية التي احتلتها، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإقامة دولة فلسطينية. فبدأ بإجراء اتصالات بشخصيات من المنظمة، توجت في لقائه ياسر عرفات في بيروت خلال حصار سنة ١٩٨٢. ومنذ هذه الفترة، عمق مواقفه المؤيدة لاعتراف إسرائيل بالمنظمة وقيام دولة فلسطينية، مروراً بإدانة الاستيطان وأعمال الجيش الإسرائيلي القمعية، ومساندة الانتفاضتين الأولى والثانية، من دون أن ينجح في تشكيل قوة ذات وزن في الحياة الحزبية الإسرائيلية، أو في الكنيست، على الرغم من محاولاته المتعددة. وفي صيف سنة ٢٠٠٩، عبر أفنيري عن معارضته للحملة الدولية الداعية إلى مقاطعة إسرائيل، مبرراً موقفه أن الوضع الإسرائيلي ـ الفلسطيني يختلف تماماً عن وضع جنوب إفريقيا في فترة التمييز العنصري.

ألّف العديد من الكتب عن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، منها: «١٩٤٨: قصة جندي، الطريق الدامي إلى القدس» (بالعبرية وترجم إلى الإنكليزية بعنوان: *1948: A Soldier's Tale, The Bloody Road to Jerusalem*)؛ «إسرائيل في حلقة مفرغة» (*Israel's Vicious Circle*)؛ «صديقي العدو» (*My Friend, The Enemy*).

أولمرت، إيهود (١٩٤٥-)

سياسي. ولد في فلسطين، ودرس القانون في الجامعة العبرية في القدس، ومارس المحاماة فترة قصيرة. بدأ نشاطه السياسي في الجامعة في صفوف خلية تابعة لحزب حيروت، لكنه ترك الحزب سنة ١٩٦٦ مع مجموعة بزعامة شموئيل تمير، اعتراضاً على أسلوب مناحم بيغن في قيادة الحزب، لتشكيل حزب جديد يدعى المركز الحر. وفي سنة ١٩٧٣، خاض انتخابات الكنيست الثامن ونجح فيها ضمن قائمة المركز الحر الذي كان أسس مع حيروت تحالف الليكود لخوض هذه الانتخابات. وفي سنة ١٩٧٥، ساهم أولمرت في إقامة المركز المستقل ضمن تحالف مع الليكود، وفاز بمقعد في الكنيست التاسع والعاشر والحادي عشر (١٩٧٧-١٩٨٨). وبعد تعرض حزبه لزعزعة وانشقاقات، انضم مع من تبقى منه إلى حزب حيروت سنة ١٩٨٥، ففاز بمقعد في كل من الكنيست الثاني عشر والثالث عشر والرابع عشر (١٩٨٨-١٩٩٩). وعُيّن في حكومة الوحدة الوطنية، برئاسة يتسحاق شمير، وزيراً بلا حقيبة سنة ١٩٨٨، وكُلف

رعاية شؤون الأقليات وبعض المهمات السياسية. كما شغل منصب وزير الصحة في السنوات ١٩٩٠-١٩٩٢. وفي سنة ١٩٩٣ شارك في انتخابات بلدية القدس، فترأس البلدية في ولايتين متتاليتين حتى سنة ٢٠٠٣، خاض بعدها انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٦). وبعد فوزه فيها، دخل حكومة أريئيل شارون نائباً له ووزيراً للصناعة والتجارة، ثم وزيراً للمالية. ولمّا انشق شارون عن الليكود في أواخر سنة ٢٠٠٥ لتأسيس حزب كديما، انضم إليه أولمرت وسرعان ما أصبح رئيساً للحكومة بالوكالة في إثر إصابة شارون بجلطة دماغية في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦. وفي آذار/ مارس، خاض كديما بزعامة أولمرت انتخابات الكنيست السابع عشر، ففاز بالعدد الأكبر من المقاعد، الأمر الذي سمح له بتأليف الحكومة.

وفي صيف سنة ٢٠٠٦، بادر إلى الحرب على لبنان كردة فعل على عملية اختطاف حزب الله جنديين إسرائيليين، لكن بعد انتهاء الحرب، واجه انتقادات شديدة لفشله في إدارتها. وعلى الرغم من إجرائه مفاوضات التسوية النهائية مع القيادة الفلسطينية ضمن مسار قمة أنابوليس التي عقدت في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧، فإن مواقفه واستمرار الاستيطان في عهده، لم يسمحا بأي تقدم سياسي. وفي أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، وفي إثر تزايد الضغوط عليه جرّاء ضلوعه في قضايا فساد، وفوز تسيبي ليفني برئاسة حزب كديما، أعلن استقالته من رئاسة الحكومة. لكن بسبب فشل ليفني في تأليف حكومة جديدة، استمر في منصبه إلى بعيد انتخابات الكنيست التي جرت في شباط/ فبراير ٢٠٠٩. وفي أواخر سنة ٢٠٠٨ بدأت الحرب على غزة.

أيالون، عامي (١٩٤٥-)

عسكري وسياسي. ولد في فلسطين، وتخرّج من كلية المجتمع في جامعة بار ـ إيلان، وأكمل دراسته في الإدارة العامة في جامعة هارفرد. وخدم في وحدة الكوماندوس في سلاح البحر الإسرائيلي، ونال وساماً تقديرياً لامتيازه بغزو الجزيرة الخضراء المصرية في البحر الأحمر في تموز/ يوليو ١٩٦٩. وتولى عدة مناصب منها: قائد سفن عسكرية في البحر الأحمر خلال حرب ١٩٧٣؛ قائد الكوماندوس البحري؛ نائب قائد سلاح البحر. وبالتالي، عُيّن قائداً لسلاح البحر في تموز/ يوليو ١٩٩٢ حتى سنة ١٩٩٦، ثم رئيساً لجهاز الأمن العام (الشاباك) خلفاً لكرمي غيلون، الذي استقال من منصبه عقب اغتيال يتسحاق رابين، وقد بقي في رئاسة الشاباك حتى سنة ٢٠٠٠. وفي انتخابات الكنيست

السابع عشر سنة ٢٠٠٦، انتخب عضواً على قائمة حزب العمل، وتنافس مع إيهود براك بشأن رئاسة الحزب في الانتخابات الداخلية في أيار/ مايو ٢٠٠٧، لكنه خسر أمام خصمه. ثم شغل منصب وزير بلا حقيبة في حكومة إيهود أولمرت في سنة ٢٠٠٧ وسنة ٢٠٠٨، وفي السنة التالية فقد مقعده في الكنيست، مع التراجع الانتخابي لحزب العمل. وكان أيالون وضع في صيف سنة ٢٠٠٣ بالاشتراك مع سري نسيبة، رئيس جامعة القدس، صيغة لحل القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الإسرائيلي، عرفت باسم وثيقة نسيبة ـ أيالون.

إيتام، إيفي (١٩٥٢-)

عسكري وسياسي. يحمل شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وقد عمل قائداً لعدد من الوحدات العسكرية، منها لواء غولاني ولواء غفعاتي خلال الانتفاضة الأولى. وفي سنة ٢٠٠٠ ترك الجيش، إذ انضم إلى الحزب الديني القومي (المفدال) وأصبح زعيمه. وفي سنة ٢٠٠٢، عيّنه شارون وزيراً بلا حقيبة، ثم وزيراً للبنية التحتية. دخل الكنيست سنة ٢٠٠٣ وشارك في حكومة شارون وزيراً للإسكان، غير أنه استقال منها بعد طرح شارون خطته للانفصال عن قطاع غزة سنة ٢٠٠٤، على الرغم من بقاء المفدال في الائتلاف الحكومي. فشكل مع يتسحاق ليفي الحزب الديني القومي المتجدد، الذي بات يعرف لاحقاً باسم أحي، والذي انضم إلى حزب الاتحاد الوطني في سنة ٢٠٠٥. وفي انتخابات سنة ٢٠٠٦، فاز إيتام بمقعد في الكنيست ضمن قائمة الاتحاد الوطني ـ الحزب الديني القومي. عرف بعدائه الشديد للفلسطينيين، ووصف عرب ١٩٤٨ بـ «السرطان»، ونادى صراحة بطرد الفلسطينيين من الضفة الغربية. وفي سنة ٢٠٠٢، دعا علناً إلى قتل ياسر عرفات.

إيتان، رفائيل (١٩٢٩-٢٠٠٤)

عسكري. ولد في فلسطين، وانضم سنة ١٩٤٦ إلى قوات البالماخ، وشارك خلال حرب ١٩٤٨ في معارك القدس، ثم التحق بالخدمة العسكرية الدائمة في الجيش سنة ١٩٥٤، وساهم في حربي ١٩٥٦ و١٩٦٧ على الجبهة المصرية، وفي حرب ١٩٧٣ على الجبهة السورية. وتقديراً لإنجازاته العسكرية خلال هذه الحرب، رُقي إلى رتبة لواء، وعُيّن قائداً للقطاع الشمالي في الجيش الإسرائيلي. وفي سنة ١٩٧٨، عُين رئيساً لهيئة الأركان العامة. وقد شارك خلال فترة رئاسته في التخطيط لتدمير المفاعل الذري العراقي في سنة

١٩٨١، ولاجتياح لبنان في سنة ١٩٨٢. وجهت إليه لجنة كهان للتحقيق في مذابح صبرا وشاتيلا لوماً شديداً، إلّا إنها لم تتخذ أي قرار فعلي بفصله، أو أي توصية قانونية بحقه، علماً بأن مهمته كرئيس لهيئة الأركان كانت على وشك الانتهاء.

أسس إيتان حزب تسومِت مباشرة بعد إنهاء خدمته في الجيش، ودخل الكنيست سنة ١٩٨٤، بعد تحالفه مع حزب هتحيا بقيادة غئولا كوهين لفترة قصيرة، ثم فاز في انتخابات ١٩٨٨ و١٩٩٢. وتولى منصب وزير الزراعة في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١. وفاز مرة أُخرى في انتخابات ١٩٩٦ بعد أن انضم إلى القائمة المشتركة المكونة من كل من حزب الليكود وغيشر وتسومت، فتولى منصب نائب رئيس الحكومة، ووزارتي الزراعة وشؤون البيئة في حكومة بنيامين نتنياهو الأولى. وجهت إليه النيابة العامة تهمة الاستفادة من وثائق الجيش الإسرائيلي لأغراض سياسية تخصه؛ فجرت عملية نزع حصانته وتقديمه للمحاكمة أواخر سنة ١٩٩٦، غير أن المحكمة برأت ساحته من هذه التهمة. لم يستطع إيتان تجديد تحالفه الانتخابي مع الليكود سنة ١٩٩٩، ولم تفز قائمته تسومت بأي مقعد في انتخابات تلك السنة، فاعتزل الحياة السياسية. وتوفي غرقاً على شواطئ عسقلان في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤. وقد عرف عن إيتان عداؤه للعرب واستخدامه ألفاظاً بالغة العنصرية تجاههم.

إيتسيك، داليا (١٩٥٢-)

سياسية. ولدت في القدس لعائلة من أصل عراقي. تحمل شهادة بكالوريوس، ومارست مهنة التدريس سنوات طويلة، وانطلق نشاطها العام ضمن نقابة المعلمين العامة. كانت عضواً في الهيئة الإدارية لسلطة الإذاعة والتلفزيون في الفترة ١٩٨٨-١٩٩١. وانتخبت لعضوية بلدية القدس، وأصبحت نائبة رئيس البلدية، والمسؤولة عن ملف التربية والتعليم فيها. وفي سنة ١٩٩٢ دخلت الكنيست الثالث عشر على قائمة حزب العمل، وتولت رئاسة لجنة العلوم والتطوير التكنولوجي. وبعد انتخابات ١٩٩٩، عُينت وزيرة شؤون البيئة في حكومة إيهود براك. وفي إثر هزيمته في انتخابات رئاسة الحكومة في شباط/ فبراير ٢٠٠١، كانت من أشد المتحمسين لانضمام حزب العمل إلى حكومة الوحدة الوطنية برئاسة أريئيل شارون، وتولت منصب وزيرة الصناعة والتجارة فيها. تركت إيتسيك حزب العمل سنة ٢٠٠٥، وانضمت إلى كديما برئاسة شارون، ومع فوز الحزب في انتخابات سنة ٢٠٠٦، انتخبت رئيسة الكنيست. وبهذه الصفة، أصبحت

القائم بأعمال رئيس الدولة في بداية سنة ٢٠٠٧ بعد تجميد صلاحيات الرئيس الإسرائيلي موشيه كتساف مدة ثلاثة أشهر، عقب اتهامه بقضايا اغتصاب وتحرش جنسي. وهي عضو في الكنيست الثامن عشر المنتخب سنة ٢٠٠٩ ضمن قائمة حزب كديما.

أيزنكوت، غادي (١٩٦٠-)

عسكري. درس التاريخ في جامعة تل أبيب، ثم تابع دراسته في الكلية الحربية في الولايات المتحدة الأميركية. تولى عدة مهمات في الجيش الإسرائيلي، منها: قيادة وحدة مشاة في جيش الاحتياط حتى سنة ١٩٩٣، ثم قيادة لواء غولاني في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٨، عُين بعدها سكرتيراً لرئيس الحكومة إيهود براك. وفي سنة ٢٠٠٣، عُين قائداً لفرقة «يهودا والسامرة»، التي انتشرت في الضفة الغربية، ثم رئيساً لشعبة العمليات في هيئة الأركان العامة في سنة ٢٠٠٥، فقائداً للقطاع الشمالي في سنة ٢٠٠٦، خلفاً للواء أودي أدام الذي استقال عقب فشل الجيش في حربه ضد حزب الله في لبنان. اقترن اسم أيزنكوت بـ «استراتيجيا الضاحية» التي فحواها أن إسرائيل، في أي مواجهة مقبلة مع حزب الله، ستعتبر لبنان كله عدوها، وستستخدم قوة غير متكافئة، وستلحق به دماراً هائلاً من دون اكتراث للمدنيين، كما حدث في الضاحية الجنوبية لبيروت خلال الحرب الأخيرة. وقد جرى تطبيق استراتيجيا التدمير هذه في قطاع غزة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨.

بار-ليف، حاييم (١٩٢٤-١٩٩٤)

عسكري وسياسي. ولد في النمسا، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٩. درس إدارة الأعمال والاقتصاد في الولايات المتحدة، والعلوم السياسية في فرنسا. تجند بار-ليف في البالماخ (القوة الضاربة للهاغاناه) سنة ١٩٤٢، واشترك في حرب ١٩٤٨. شغل عدة مناصب عسكرية مهمة، منها: قائد القطاع الشمالي؛ قائد لواء غفعاتي؛ قائد لواء مدرعات (وكان ذلك في حرب ١٩٥٦)؛ قائد سلاح المدرعات؛ رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة؛ نائب رئيس هيئة الأركان العامة (خلال حرب ١٩٦٧). وخلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٢، تولى رئاسة هيئة الأركان، وفي نهايتها اعتزل الخدمة العسكرية، لكنه استدعي فترة قصيرة خلال حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ قائداً ضد الجبهة المصرية. وقد عُرف بار-ليف خلال رئاسته هيئة الأركان بإشرافه على إقامة ما سمي «خط بار-ليف»،

وكان عبارة عن سلسلة من التحصينات العسكرية على امتداد قناة السويس، لكنه لم يجدِ نفعاً في الحرب التي بادر إليها الجيش المصري.

التحق بار-ليف بحزب العمل سنة ١٩٧٢، وفاز بمقعد في الكنيست في انتخابات كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣، وتولى وزارة التجارة والصناعة (١٩٧٢-١٩٧٧)، ووزارة الشرطة (١٩٨٤-١٩٩٠). وكان الأمين العام لحزب العمل من سنة ١٩٧٨ إلى سنة ١٩٨٤. ثم عُين سفيراً لإسرائيل لدى روسيا سنة ١٩٩٣، وتوفي في السنة التالية.

براك، أهَرون (١٩٣٦-)

قانوني. ولد في ليتوانيا، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٤٧. درس الحقوق في الجامعة العبرية وحصل على درجة دكتوراه، وحاضر في هذه الجامعة، وعُين عميداً لكلية الحقوق فيها (١٩٧٤-١٩٧٥). تولى منصب المستشار القانوني للحكومة سنة ١٩٧٥، وأعطى هذا المنصب مكانة مميزة في النظام القضائي الإسرائيلي. كما شارك في المفاوضات المتعلقة باتفاق كامب ديفيد بين إسرائيل ومصر. وعُين قاضياً في المحكمة العليا سنة ١٩٧٩، وأصبح رئيسها سنة ١٩٩٥. عرف عنه الدينامية القضائية المتمثلة في تدخل السلطة القضائية في الشؤون العامة في فترته، كما أنه ساهم في «الثورة الدستورية» سنة ١٩٩٢، التي كان من شأنها إعطاء مكانة خاصة للقوانين الأساسية الإسرائيلية. تميز بتفكيره الليبرالي من خلال قراراته القضائية المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في إسرائيل، والحماية النسبية لحقوق الأقلية الفلسطينية فيها. لكن قراراته أعطت الضوء الأخضر لبعض الممارسات القمعية للسلطات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة. اعتزل براك القضاء سنة ٢٠٠٦.

براك، إيهود (١٩٤٢-)

عسكري وسياسي. ولد في فلسطين. تخرّج من الجامعة العبرية حاملاً درجة بكالوريوس في موضوعي الفيزياء والرياضيات، ثم تابع دراسته في جامعة ستانفورد في الولايات المتحدة. التحق بالجيش الإسرائيلي في سن السابعة عشرة، وساهم في تأسيس وقيادة شعبة العمليات الخاصة التابعة لهيئة الأركان العامة، وهي شعبة كوماندوس سرية عرفت باسم سَييرِت متكال. وشارك في حرب ١٩٦٧، وقاد كتيبة دبابات على جبهة سيناء في حرب ١٩٧٣. كذلك تولى عملية اغتيال كمال ناصر وكمال عدوان وأبو يوسف النجار في بيروت في سنة ١٩٧٣، متنكراً في زيّ امرأة. عُين خلال الثمانينيات، تباعاً:

رئيساً لقسم التخطيط في الجيش الإسرائيلي؛ رئيساً لشعبة الاستخبارات؛ قائداً للقطاع الأوسط؛ نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة؛ رئيساً لشعبة العمليات في الجيش. ثم تولى رئاسة هيئة الأركان سنة ١٩٩١.

انضم براك إلى حزب العمل مطلع سنة ١٩٩٥، بعد أن أنهى خدمته العسكرية، وتولى منصب وزير الداخلية في حكومة رابين، وبعد اغتيال هذا الأخير عُين وزيراً للخارجية في حكومة شمعون بيرس. كما تولى رئاسة الحملة الانتخابية لحزب العمل قبيل انتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦-١٩٩٩)، غير أن الحزب، الذي كان يرئسه شمعون بيرس، مني بالهزيمة. وفي سنة ١٩٩٧ انتخب براك رئيساً لحزب العمل، متفوقاً على منافسيه: يوسي بيلين وإفرايم سنيه وشلومو بن-عامي. وفي سنة ١٩٩٩، ترشح لمنصب رئاسة الحكومة ضمن نظام الانتخابات المباشرة لهذا المنصب، وشكل قائمة يسرائيل أحاد (إسرائيل واحدة) لخوض انتخابات الكنيست الخامس عشر، وهي قائمة مكونة من حزب العمل وغيشر (جسر) بقيادة دافيد ليفي، وميماد (حركة دينية معتدلة). ففاز براك برئاسة الحكومة، وألّف حكومته الائتلافية واحتفظ لنفسه بمنصب وزير الدفاع.

وفي أيار/ مايو ٢٠٠٠، نفذ براك القرار بانسحاب أحادي الجانب من الجنوب اللبناني. وشارك في المفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية في كامب ديفيد في صيف السنة نفسها برعاية الرئيس الأميركي، بيل كلينتون، الأمر الذي جعل ثلاثة أحزاب (شاس والمفدال ويسرائيل بعلياه) تنسحب من الائتلاف الحكومي، بالإضافة إلى استقالة وزير الخارجية دافيد ليفي. وبهذا أصبح الائتلاف يستند إلى ٦١ عضو كنيست فقط. وبعد أن فشلت مفاوضات كامب ديفيد، واندلعت الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي عرفت بانتفاضة الأقصى، أعلن براك استقالته من رئاسة الحكومة، ودعا إلى انتخابات مبكرة للتنافس بشأن هذا المنصب. غير أنه خسر الانتخابات لمصلحة منافسه من حزب الليكود أريئيل شارون، فقرر، ولو موقتاً، اعتزال السياسة. وفاز مجدداً برئاسة حزب العمل سنة ٢٠٠٧، وتولى منصب وزير الدفاع في حكومة إيهود أولمرت، وتقلد المنصب نفسه في حكومة نتنياهو التي أُلّفت في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

ومن الجدير بالذكر أن براك عارض إعلان المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي سنة ١٩٩٣، وأعطى النشاط الاستيطاني دفعة قوية كرئيس حكومة، ثم كوزير للدفاع، وقد عرف عنه ميله إلى العمل المنفرد وعدم قدرته على العمل المشترك.

بن ـ إليعيزر، بنيامين (١٩٣٦–)

عسكري وسياسي. ولد في البصرة بالعراق، وهاجر إلى دولة إسرائيل سنة ١٩٥٠. خريج مدرسة القيادة والأركان وكلية الأمن الوطني. خدم في الجيش الإسرائيلي فترة تقارب ثلاثين عاماً، وتولى قيادة فرقة شاكيد. ساهم في إنشاء جيش لبنان الجنوبي المتعاون مع إسرائيل، وكان ضابط ارتباط مع ميليشيا القوات اللبنانية في أثناء الحرب الأهلية اللبنانية. وشغل منصب الحاكم العسكري للضفة الغربية المحتلة في الفترة ١٩٧٨–١٩٨١، ومنسق أنشطة الحكومة في المناطق المحتلة خلال الفترة ١٩٨٣–١٩٨٤. وبعد انتهاء خدمته العسكرية انضم إلى قائمة ياحد مع عيزر وايزمن، ودخل الكنيست الحادي عشر سنة ١٩٨٤، ثم انتخب للكنيست الثاني عشر على قائمة حزب العمل بعد انضمامه هو ووايزمن إلى هذا الحزب، ومنذ ذلك الحين حتى انتخابات سنة ٢٠٠٩، ظل في الكنيست على القائمة نفسها.

وفي السنوات ١٩٩٢–١٩٩٦ شغل بن ـ إليعيزر منصب وزير الإسكان والبناء في حكومة يتسحاق رابين، وفي حكومة شمعون بيرس بعد مقتل رابين. أمّا في حكومة إيهود براك (١٩٩٩–٢٠٠١) فتولى منصب نائب رئيس الحكومة ووزير الاتصالات، ثم منصب وزير البناء والإسكان بعد انسحاب المفدال من الائتلاف الحكومي في صيف سنة ٢٠٠٠. كما شارك مع حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية التي ألّفها شارون في آذار/ مارس ٢٠٠١، وتولى وزارة الدفاع فيها، وعرف بمواقفه المتشددة والعسكرية في مواجهة انتفاضة الأقصى. وبعد تخلي إيهود براك عن رئاسة حزب العمل أصبح زعيمه، غير أنه هزم في الانتخابات الداخلية أمام عمرام متسناع في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢. وأصبح بن ـ إليعيزر وزير البنية التحتية في حكومة إيهود أولمرت، ثم وزيراً للصناعة والتجارة في حكومة بنيامين نتنياهو في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

بن ـ غوريون، دافيد (١٨٨٦–١٩٧٣)

سياسي. ولد في بولندا، وانضم وهو هناك إلى الحركة الصهيونية، وبصورة خاصة إلى حزب عمال صهيون. وفي سنة ١٩٠٦هاجر إلى فلسطين، وفور وصوله، شارك في إنشاء فرع للحزب، ونجح في إدخال البند التالي في برنامجه: «يسعى الحزب للاستقلال السياسي للشعب اليهودي على هذه الأرض.» وفي سنة ١٩١١، سافر إلى إستانبول لدراسة الحقوق، لكن الحرب العالمية الأولى التي اندلعت في صيف سنة ١٩١٤ فاجأته وهو في فلسطين، فاستأنف نشاطه الصهيوني، الأمر الذي حدا السلطات التركية على طرده من البلد

سنة ١٩١٥ بسبب شكها في أنه ينتمي إلى منظمة صهيونية سرية معارضة للإمبراطورية العثمانية. فسافر إلى الولايات المتحدة، ونشط في الأوساط اليهودية هناك. وفي سنة ١٩١٧، انخرط في الكتائب اليهودية التابعة للقوات المسلحة البريطانية وتوجه معها إلى فلسطين.

وفي فلسطين استأنف بن ـ غوريون نشاطه السياسي، فكان من المبادرين إلى تأسيس الحزب الصهيوني الاشتراكي/ أحدوت هعفوداه (وحدة العمل) سنة ١٩١٩، ومن مؤسسي الهستدروت (النقابة العامة للعمال اليهود)، وكان السكرتير العام الأول لها في الفترة ١٩٢١–١٩٣٥، ثم شارك في تأسيس حزب بوعالي إيرتس يسرائيل (مباي) (عمال أرض إسرائيل) سنة ١٩٣٠، وترأسه مدة خمسة وثلاثين عاماً. وفي السنوات ١٩٣٥–١٩٤٨، شغل منصب المدير العام للوكالة اليهودية. ومع التحولات السياسية الناجمة عن الكتاب الأبيض البريطاني سنة ١٩٣٩ واندلاع الحرب العالمية الثانية، توجه بن ـ غوريون إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٤٢ وحصل على دعم الحركة الصهيونية الأميركية لإعلان ما سمي برنامج بلتمور الذي طالب بإقامة كومنولث يهودي في فلسطين، والذي كان مؤشراً إلى التحول من النفوذ البريطاني إلى النفوذ الأميركي فيما يخص تأييد المشروع الصهيوني.

قاد بن ـ غوريون من سنة ١٩٤٢ إلى سنة ١٩٤٨ النشاط العسكري والسياسي والدبلوماسي الذي أدى إلى قيام دولة إسرائيل، وكان أول رئيس لحكومتها، وأول وزير دفاع لها. وقد تولى منصب رئاسة الحكومة تسع مرات، ومنصب وزير الدفاع عشر مرات، ومنصب وزير مواصلات مرة واحدة. ومع أن حكومته استقالت سنة ١٩٦٣ على خلفية فضيحة «لافون»، التي بدأت بفشل عملية تجسس إسرائيلية على مصر سنة ١٩٥٤، لكن مكانته كسياسي ومؤسس لدولة إسرائيل لم تتزعزع.

بيرتس، عمير (١٩٥٢–)

نقابي وسياسي. ولد في المغرب، وهاجرت عائلته إلى دولة إسرائيل سنة ١٩٥٦، واستقرت بمدينة سدروت. بدأ بيرتس نشاطه السياسي سنة ١٩٨٣ بتنافسه بشأن رئاسة المجلس المحلي لهذه البلدة ضمن قائمة حزب العمل، ففاز بها وظل رئيسه حتى سنة ١٩٨٩. وحصل على مقعد في الكنيست منذ دورة سنة ١٩٨٨ حتى دورة سنة ٢٠٠٩. وفي سنة ١٩٩٤، تحالف مع حاييم رامون للتنافس بشأن زعامة الهستدروت، وذلك في قائمة مستقلة عن حزب العمل، فأُبعد الاثنان عن الحزب. غير أنهما ربحا رهانهما، إذ

فاز رامون برئاسة الهستدروت، في حين أصبح بيرتس نائبه. وفي إثر اغتيال رابين في سنة ١٩٩٥، عـاد الاثنـان إلـى أحضـان حـزب العمل، فاسـتقال رامـون من منصبه، وحل محله بيرتس الذي ظل رئيساً للهستدروت حتى سنة ٢٠٠٥.

وفي سـنة ١٩٩٩، انسـحب بيرتس من حزب العمل، وشـكل قائمة انتخابية مسـتقلة باسم عام إحاد (شعب واحد)، نالت في الكنيست الخامس عشر مقعدين (١٩٩٩)، وفي الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣) ثلاثة مقاعد. وفي أواسط سنة ٢٠٠٤، انضم مجدداً إلى حزب العمل، وتنافس ضد شـمعون بيرس بشـأن رئاسـة الحزب، ففاز بها في نهاية سـنة ٢٠٠٥، ودعا إذ ذاك إلى انسحاب حزب العمل من الائتلاف مع حكومة أريئيل شارون، الأمـر الـذي تسـبب بالدعـوة إلـى انتخابـات برلمانية جديدة فـي آذار/ مارس ٢٠٠٦. ومع انضمـام حـزب العمـل إلـى الحكومـة الائتلافيـة بزعامة كديما، شـغل بيرتس منصب وزير الدفـاع، لكـن عقـب فشـله فـي إدارة الحـرب علـى لبنان صيف سـنة ٢٠٠٦، خسـر وزارة الدفاع ورئاسة حزب العمل أمام خصمه إيهود براك.

بيرس، شمعون (١٩٢٣-)

سياسي. ولد في بولندا، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٤، ودرس في مدرسة زراعية. وفـي سـنة ١٩٤٣، انتخـب الأميـن العـام لحركـة هنوعـر هعوفيد (الشـبيبة العاملة). وعلى الرغم من الصفة السياسية المصبغة عليه، فإن تاريخ حياته يبين دوره الأمني والعسكري. ففي الفترة ١٩٤٧-١٩٤٩، كان مسؤولاً عن مشتريات الأسلحة والتجنيد في هيئة أركان الهاغاناه، وفي سـنة ١٩٤٨، عُيّن فترة وجيزة رئيسـاً لخدمات سـلاح البحر. أمّا في سـنة ١٩٥٢، فعُين قائماً بأعمال المدير العام لوزارة الدفاع الإسرائيلية، وفي السنة التالية أصبح المدير العام حتى سنة ١٩٥٩. وخلال هذه الفترة، عمل على هيكلة وزارة الدفاع، وبادر إلى إنشاء الصناعات الجوية والمشروع النووي الإسرائيلي، وكان مسؤولاً عن إنشاء العلاقات الخاصة مع فرنسا، وأدى في هذا الإطار دوراً رئيسياً في التخطيط للعدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦.

دخل بيرس الكنيست سنة ١٩٥٩، وعُين نائباً لوزير الدفاع (١٩٥٩-١٩٦٥). وفي سـنة ١٩٦٥، اسـتقال مـن منصبـه وانضـم مـع موشـيه دايـان إلـى حزب رافي الذي شـكله بـن-غوريـون. وبـرز كسياسـي سـنة ١٩٦٨ عندمـا أدى دوراً حاسـماً فـي توحيـد أحزاب مباي ورافي وأحدوت هعفوداه في حزب العمل. وبعد أن شغل مناصب وزارية متعددة،

تولى وزارة الدفاع سـنة ١٩٧٤. وترأس حزب العمل سـنة ١٩٧٧، مع حدوث الانقلاب السياسي في إسرائيل الذي شهد انتصار الليكود في الانتخابات. وفي السنوات ١٩٨٤-١٩٩٠، عاد بيرس إلى الحكم ضمن حكومات ائتلافية مع حزب الليكود تولى فيها رئاسة الحكومة مدة عامين، ونيابة رئاسـة الحكومة، ووزارة الخارجية، ووزارة المالية. وعندما انتصر يتسحاق رابين في انتخابات سنة ١٩٩٢، تولى بيرس وزارة الخارجية، فقام بالمبادرة إلى المفاوضات السرية، التي أدت إلى اتفاق أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية. وبعد اغتيال رابين في أواخر سنة ١٩٩٥، حل بيرس محله. وتجسدت سياسته خلال هذه الفترة في واقعتين حدثتا خلال النصف الأول من سنة ١٩٩٦: الأولى تنفيذ عملية اغتيال يحيى عياش (المعروف بالمهندس)، من حركة المقاومة الإسلامية («حماس»)، الأمر الذي دفع المقاومة إلى الرد بسلسلة من العمليات الاستشهادية داخل إسرائيل؛ الثانية تصعيد القتال في الجنوب اللبناني، وهو ما قاد إلى مذبحة قانا. وفي انتخابات الكنيسـت سـنة ١٩٩٦، خسر بيرس أمام بنيامين نتنياهو.

رشح بيرس نفسه لمنصب رئيس الدولة في ربيع سنة ٢٠٠٠، غير أنه خسر في مقابل مرشح الليكود موشيه كتساف. ولمّا فاز أريئيل شارون برئاسة الحكومة سنة ٢٠٠١، انضم بيرس إليها وزيراً للخارجية (٢٠٠١-٢٠٠٢). ومع أنه نظرياً بقي متمسكاً بآرائه السلمية في ظل هذه الحكومة، إلّا إنه عملياً كان يدعم مواقفها ضد الفلسطينيين، إضافة إلى تبريرها على الصعيد الدولي. وفي نهاية سنة ٢٠٠٢، استقال من الحكومة مع زملائه الوزراء من حزب العمل. ومع فشـل الحزب في انتخابات سـنة ٢٠٠٣ بقيادة عَمْرام متسـناع، اختير رئيسـاً موقتاً في أعقاب اسـتقالة هذا الأخير، لكنه خسـر الرئاسـة أمام منافسـه عمير بيرتس في نهاية سـنة ٢٠٠٥، فانضم إلى حزب كديما الذي شـكله شـارون وخاض الانتخابات البرلمانية إلى جانب الزعيم الجديد لكديما، إيهود أولمرت، في سـنة ٢٠٠٦. وبعد فوز الحـزب شـغل بيـرس منصـب نائـب أول لرئيـس الحكومـة أولمرت، ووزيـر تطوير النقب والجليل. وفي السـنة التالية، بعد تنحي موشـيه كتسـاف من رئاسـة الدولة، فاز شـمعون بيرس بهذا المنصب.

بيغن، مناحم (١٩٤٢-١٩٩٢)

سياسي. ولد في بولندا، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٤٢. درس الحقوق في بولندا، وكان نشيطاً في حركة بيتار (وهي منظمة صهيونية شبابية متطرفة شبه عسكرية) ومن تلامذة

زئيف جابوتنسكي، المفكر الصهيوني الذي كان يؤمن بدولة يهودية تقام على ضفتي نهر الأردن. ثم هرب من الزحف الألماني إلى بولندا، وتطوع في كتيبة بولندية شكلت في الاتحاد السوفياتي بعد أن احتل الألمان جزءاً من هذا البلد، الأمر الذي أتاح له الوصول مع الكتيبة إلى أرض فلسطين سنة ١٩٤٢.

وفي أواخر سنة ١٩٤٣، تولى بيغن قيادة منظمة إيتسل (المنظمة العسكرية القومية) وهي حركة صهيونية عسكرية سرية متطرفة، وسرعان ما وجهها إلى القيام بعمليات إرهابية ضد العرب والانتداب البريطاني في فلسطين، الأمر الذي أدى إلى ملاحقته من القوات البريطانية، وإلى انقسامات داخل المعسكر الصهيوني. وبعد إعلان دولة إسرائيل، كان على بيغن وأنصاره مواجهة التخلي عن السلاح لمصلحة الجيش الإسرائيلي، فأقاموا في صيف سنة ١٩٤٨ حركة حيروت (حركة الأحرار/ الليكود فيما بعد)، وهي حركة سياسية يمينية، مثّلها بيغن في الكنيست مدة تزيد على ثلاثين عاماً، وبقي في المعارضة من سنة ١٩٤٩ حتى سنة ١٩٦٧ عندما تم تأليف حكومة وحدة وطنية لاتخاذ قرار الحرب. وفي سنة ١٩٧٠، انسحب من الحكومة تعبيراً عن اعتراضه على قبولها مشروع وليم روجرز، لكنه عاد إليها رئيساً بعد فوز حزبه في الانتخابات سنة ١٩٧٧. فتميزت رئاسته للحكومة بالتوصل إلى اتفاقية سلام مع مصر وانسحابه من سيناء (١٩٧٩-١٩٨١)، وبالتشدد في الموضوع الفلسطيني، فاقترح الحكم الذاتي في الأراضي المحتلة (١٩٧٨-١٩٨١)، وأرسل الجيش لغزو لبنان سنة ١٩٨٢، بتشجيع من وزير الدفاع في حكومته أريئيل شارون. وقد أدى فشل مشروع بيغن السياسي في لبنان جرّاء مذابح صبرا وشاتيلا وخسائر الجيش الإسرائيلي إلى استقالته واعتزاله السياسة في أواخر سنة ١٩٨٣.

بيلين، يوسي (١٩٤٨-)

سياسي. ولد في تل أبيب، ودرس العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، وحصل على دكتوراه في العلوم السياسية. بدأ نشاطه السياسي العام متحدثاً رسمياً باسم حزب العمل ومساعداً لزعيم الحزب شمعون بيرس خلال السنوات ١٩٧٧-١٩٨٤، ثم تولى منصب سكرتير الحكومة (١٩٨٤-١٩٨٦)، والمدير العام لوزارة الخارجية (١٩٨٦-١٩٨٨). وحصل على مقعد في الكنيست (١٩٨٨-١٩٩٩) ضمن كتلة حزب العمل، وأصبح نائباً لوزير المالية من سنة ١٩٨٨ حتى سنة ١٩٩٠، ثم نائباً لوزير الخارجية (١٩٩٢-١٩٩٥)، أي في الوقت الذي برز كأحد المبادرين إلى المفاوضات السرية مع

منظمة التحرير الفلسطينية وأحد صانعي اتفاق أوسلو. وفي حكومة رابين (١٩٩٥) تولى منصب وزير الاقتصاد والتخطيط، وتنافس ضد إيهود براك بشأن رئاسة الحزب سنة ١٩٩٧، لكنه خسر أمام هذا الأخير الذي عيّنه وزيراً للعدل فيما بعد عندما تولى رئاسة الحكومة (١٩٩٩-٢٠٠١). وخلال توليه وزارة العدل، لم يتخذ موقفاً واضحاً وعملياً بشأن حق أهالي إقرت وبرعم في العودة إلى قريتيهم الشماليتين الحدوديتين اللتين أجلاهم عنهما الجيش الإسرائيلي في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٨ مدعياً أن الإجلاء أمر موقت.

بعد فوز أريئيل شارون في انتخابات رئاسة الحكومة في شباط/ فبراير ٢٠٠١، عارض بيلين دخول حزب العمل في حكومة الوحدة الوطنية، فانسحب من الحزب، وفي سنة ٢٠٠٣ انضم إلى ميرتس وفاز برئاسة الحركة خلال السنة التالية. فعاد إلى الكنيست في سنة ٢٠٠٦، لكنه استقال من رئاسة الحركة في أواخر سنة ٢٠٠٨، ولم يترشح لانتخابات الكنيست في بداية السنة التالية. ومن الجدير بالذكر أن بيلين صاغ مع عدد من السياسيين الفلسطينيين والإسرائيليين وثيقة اتفاق جنيف في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

تمير، ياعيل (يولي) (١٩٥٤-)

أكاديمية وسياسية. نالت دكتوراه في الفلسفة السياسية من جامعة أكسفورد، وعملت محاضرة في دائرتي التربية والفلسفة في جامعة تل أبيب. كذلك ساهمت في تأسيس حركة السلام الآن سنة ١٩٧٨، ونشطت في حركة راتس في النصف الأول من الثمانينيات. وفي سنة ١٩٩٥، انضمت إلى حزب العمل، وتقربت من معسكر إيهود براك في أعقاب انتخابات الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦)، واعتُبرت مستشارته في الشؤون التربوية. وعلى الرغم من أنها لم تفز في الانتخابات البرلمانية سنة ١٩٩٩، فإن براك عيّنها وزيرة الاستيعاب في الحكومة التي ألّفها بعد انتصاره الانتخابي في تلك السنة. وفي إثر الانتخابات الخاصة برئيس الحكومة في شباط/ فبراير ٢٠٠١ والتي فاز فيها أريئيل شارون، اعترضت تمير على انضمام حزب العمل إلى حكومة هذا الأخير، وأنهت مهماتها في وزارة الاستيعاب. فازت في انتخابات الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣)، والسابع عشر (٢٠٠٦) والثامن عشر (٢٠٠٩) على قائمة حزب العمل. وفي سنة ٢٠٠٦، عُينت وزيرة التربية والتعليم في حكومة أولمرت، وفي أواسط نيسان/ أبريل ٢٠١٠، تخلت عن مقعدها في الكنيست.

جابوتنسكي، زئيف فلاديمير (١٨٨٠-١٩٤٠)

سياسي. ولد في أوديسا بروسيا، ودرس الحقوق في جامعات سويسرا وإيطاليا. كانت بداياته في العمل العام مراسلاً لبعض الصحف الروسية. وفي أعقاب مذبحة كيشينيف سنة ١٩٠٣ التحق بالحركة الصهيونية، وأسس «منظمة الدفاع الذاتي اليهودية» التي دعت إلى استعمال العنف لحماية التجمعات اليهودية في روسيا، وشارك في المؤتمر الصهيوني السادس في مدينة بازل سنة ١٩٠٣. وخلال الحرب العالمية الأولى، التحق بالوحدات العسكرية البريطانية التي احتلت فلسطين. وبعد الحرب مباشرة، سعى لتسليح وتدريب مجموعة من اليهود، معتبراً توجه القادة الصهيونيين مرناً أكثر من اللازم. أُلقي القبض عليه في ربيع سنة ١٩٢٠، وحكم عليه بالسجن مدة خمسة عشر عاماً، لكن سرعان ما أفرج عنه في صيف تلك السنة بسبب الضجة التي سبّبها الحكم في الأوساط الصهيونية. وفي السنة ذاتها، انتخب عضواً في الجمعية المنتخَبة (أسيفات هنفحاريم) الممثلة للتجمع اليهودي في فلسطين، وفي السنة التالية أصبح عضواً في مجلس المنظمة الصهيونية التنفيذي.

وفي سنة ١٩٢٣، انسحب جابوتنسكي من المجلس، وأسس حركة بيتار الشبابية وحركة الصهيونيين التصحيحيين التي نادت بتوضيح صريح للهدف الصهيوني، ألا وهو إقامة دولة يهودية على ضفتي نهر الأردن، مع ما يستلزم ذلك من إقامة ما سماه الجدار الحديدي، أي قوة عسكرية يهودية في وجه العرب الذين لن يسلموا، في رأيه، بالسيطرة الصهيونية على فلسطين. فحدت هذه المواقف سلطات الانتداب على منعه من العودة إلى فلسطين في إثر سفره إلى الخارج سنة ١٩٣٠. وكان جابوتنسكي من الداعين والمشجعين على تنفيذ عمليات هجرة غير شرعية لليهود نحو فلسطين ابتداء من سنة ١٩٣٢، حتى إنه توصل إلى الاتفاق مع قادة بولندا والمجر ورومانيا على إجلاء الجوالي اليهودية فيها بالكامل وتهجيرها إلى فلسطين. ومع اندلاع الثورة الفلسطينية في النصف الثاني من الثلاثينيات، قامت التنظيمات التابعة له بعمليات إرهابية دموية ضد المواطنين الفلسطينيين.

توفي في شباط/ فبراير ١٩٤٠ في الولايات المتحدة، ونقل رفاته إلى القدس سنة ١٩٦٤ بعد سنوات طويلة من معارضة القادة الإسرائيليين لذلك، علماً بأن جابوتنسكي يعتبر الأب الروحي والسياسي لحركة حيروت التي تزعمها مناحم بيغن.

حالوتس، دان (١٩٤٨-)

عسكري. ولد في مستعمرة حاجور في منطقة الشارون لأبوين من أصل إيراني، وحصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة تل أبيب. انخرط في الجيش الإسرائيلي سنة ١٩٦٦، وأنهى دورة تدريبية للطيران سنة ١٩٦٨. وشارك في معارك حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية وفي حرب ١٩٧٣. وفي سنة ١٩٧٨ ترك الجيش، لكنه استدعي إلى صفوف سلاح الجو خلال الحرب على لبنان سنة ١٩٨٢. وتم تعيينه سنة ١٩٨٦ رئيساً لوحدة العمليات في مشروع طائرة لافي للصناعات العسكرية. وفي الفترة ١٩٨٨-١٩٩١، تولى رئاسة دائرة الوسائل القتالية في سلاح الجو. وعُين في سنة ١٩٩١ قائداً للقاعدة الجوية حتسور، وفي سنة ١٩٩٩ رئيساً لدائرة العمليات العسكرية في القيادة العامة، وفي سنة ٢٠٠٠، قائداً لسلاح الجو الإسرائيلي. وقد أشرف على عملية اغتيال صلاح شحادة، أحد كبار القياديين في حركة «حماس» في تموز/ يوليو ٢٠٠٢، والتي ذهب ضحيتها عدد كبير من المدنيين، وعلى عملية اغتيال مؤسس حركة «حماس» الشيخ أحمد ياسين في آذار/ مارس ٢٠٠٤، بواسطة الطيران الحربي.

وفي سنة ٢٠٠٥، عُين حالوتس رئيساً للأركان العامة في الجيش الإسرائيلي، خلفاً لموشيه يعلون. ومن المهمات البارزة التي أشرف عليها، تنفيذ خطة الانسحاب من قطاع غزة، وتفكيك المستعمرات فيه خلال صيف تلك السنة، والحرب على لبنان في صيف سنة ٢٠٠٦. وقد أدى الفشل العسكري في هذه الحرب إلى تحميله المسؤولية واستقالته من رئاسة هيئة الأركان في كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧.

حزان، نعومي (١٩٤٦-)

أكاديمية وسياسية. ولدت في القدس. حصلت على بكالوريوس وماجستير في العلوم السياسية من جامعة كولومبيا، وعلى شهادة دكتوراه من الجامعة العبرية في القدس. عملت محاضرة في العلوم السياسية، وشغلت منصب رئيسة معهد ترومان في الجامعة العبرية. لها عدة مؤلفات في السياسة الإفريقية والسياسة الإسرائيلية. برزت حزان في مجال تعزيز مكانة المرأة والحقوق الاجتماعية والحرية الدينية والحوار الفلسطيني - الإسرائيلي. ومثّلت حزب ميرتس في الكنيست من سنة ١٩٩٢ إلى بداية سنة ٢٠٠٣، كما تولت نيابة رئاسة الكنيست في السنوات ١٩٩٦-٢٠٠٣. عادت إلى النشاط الاجتماعي سنة ٢٠٠٣، وعُينت في السنة نفسها رئيسة لجمعية حمدات، وهي منظمة تعمل من أجل

الحرية الدينية في إسرائيل والاعتراف بالمذاهب اليهودية غير الأورثوذكسية.

حنين، دوف (١٩٥٨-)

سياسي وأكاديمي. ولد في بيتح تكفا، وحصل على بكالوريوس في الحقوق من الجامعة العبرية، وعلى دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة تل أبيب، ثم عمل محامياً وتبنى قضايا متعلقة برفض الخدمة العسكرية في الجيش وبحقوق الإنسان في إسرائيل وفي الأراضي المحتلة. كذلك عمل في منظمات تناضل للحفاظ على البيئة، وترأس مشروع العدالة البيئية في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب خلال السنوات ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٦. منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي، كان من قادة الحزب الشيوعي الإسرائيلي، وانتخب بصفته هذه في الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦) والثامن عشر (٢٠٠٩). وفي سنة ٢٠٠٨، تنافس بشأن رئاسة بلدية تل أبيب بدعم من القائمة العربية ـ اليهودية في يافا ومن حزب الخضر، لكنه خسر، إذ حصل على ٣٤ ٪ من الأصوات.

دايان، موشيه (١٩١٥-١٩٨١)

عسكري وسياسي. ولد في فلسطين، وانخرط في الهاغاناه في سن مبكر. وفي سنة ١٩٣٦، حصل على تدريب عسكري على يد الضابط البريطاني أورد وينغيت كي تساهم الهاغاناه مع القوات البريطانية في قمع الثورة الفلسطينية. وفي سنة ١٩٤١، انضم إلى القوات البريطانية العاملة في لبنان وسورية ضد قوات حكومة فيشي الفرنسية. ثم خدم في الهاغاناه حتى حرب ١٩٤٨ التي شارك فيها كقائد كتيبة، كما شارك في مفاوضات الهدنة مع الأردن. وفي سنة ١٩٤٩، عُين قائداً للقطاع الجنوبي، وبعد ثلاثة أعوام، قائداً للقطاع الشمالي. وفي سنة ١٩٥٣ عُين رئيساً لهيئة الأركان العامة، وقاد حرب ١٩٥٦ بهذه الصفة. وكان خلال عمله في القيادة العسكرية من أنصار القيام بأعمال استفزازية ضد العرب من أجل جرهم إلى الحرب، وتدمير قواتهم فوق أراضيهم والاحتفاظ بالتفوق العسكري الإسرائيلي.

سُرح دايان من الجيش سنة ١٩٥٨، فبدأ نشاطه السياسي في حزب مباي العمالي، وحاز مقعداً في الكنيست سنة ١٩٥٩، وظل محتفظاً به حتى سنة ١٩٨١. كذلك تولى وزارة الزراعة من سنة ١٩٥٩ حتى سنة ١٩٦٤ عندما انفصل عن رئيس الحكومة ليفي إشكول، وتبع دافيد بن ـ غوريون في حزب جديد باسم رافي. غير أنه عاد إلى الحكومة

تحت ضغط الرأي العام عشية حرب ١٩٦٧ كوزير للدفاع، وكمنقذ من تردد إشكول ورئيس هيئة الأركان العامة يتسحاق رابين. لكن بالقدر نفسه التي عزيت انتصارات هذه الحرب إليه، فإن نكسات حرب تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣ عزيت إليه أيضاً، فاضطر إلى الاستقالة كوزير للدفاع سنة ١٩٧٤، لكنه انضم سنة ١٩٧٧ كوزير للخارجية إلى الحكومة الأولى التي ألّفها مناحم بيغن بعد هزيمة حزب العمل، منهياً بذلك ارتباطه بهذا الحزب.

نشط دايان في المفاوضات السرية والعلنية التي آلت إلى معاهدة السلام مع مصر سنة ١٩٧٩. وكان يأمل من ذلك بالتعويض عن تعنته في القسم الأكبر من حياته. لكن بيغن، بعد إنجاز السلام المنفصل مع مصر، أعاد أوراق التفاوض في الموضوع الفلسطيني (مشروع الحكم الذاتي) إلى الفئات المتعنتة في حكومته، ولم يعد بحاجة إلى دايان الذي كان يرغب في التقدم في هذا الموضوع أيضاً. فاستقال هذا الأخير من الحكومة.

دايان، ياعيل (١٩٣٩-)

سياسية، كاتبة وناشطة نسوية. هي ابنة موشيه دايان. درست موضوع العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس ثلاثة أعوام، ثم درست موضوع العلوم الطبيعية في الجامعة المفتوحة. لقد تميزت بالعمل من أجل مكانة المرأة وحقوق الإنسان وبدعوتها إلى السلام. فهي من زعماء حركات السلام التالية: السلام الآن، وبات شالوم، والمركز الدولي للسلام، ومجلس السلام والأمن. كذلك انخرطت في العمل السياسي المباشر في حزب العمل، وحصلت على مقعد في الكنيست ممثلة للحزب من سنة ١٩٩٢ إلى سنة ٢٠٠٣، فكانت رئيسة لجنة تعزيز مكانة المرأة، وعضواً في لجنة الخارجية والأمن وقائمة بأعمال رئيسها، وفي لجنة الدستور والقانون والقضاء. غير أنها خسرت مقعدها في انتخابات ٢٠٠٣، ثم انضمت مع يوسي بيلين إلى ميرتس، لكن لم تحظ بدخول الكنيست السادس عشر. وفي سنة ٢٠٠٤، ترأست لائحة ميرتس للانتخابات البلدية في تل أبيب، وفازت بالعضوية.

درعي، أرييه (١٩٥٩-)

سياسي. ولد في مكناس بالمغرب، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٦٨. درس في المعاهد الدينية في القدس، وأصبح حاخاماً. أدار سنة ١٩٨٣ المعهد الديني ليف بانيم (قلب الأولاد) في القدس. وكان من مؤسسي حركة شاس سنة ١٩٨٤، وشغل

منصب السكرتير العام للحزب، وكان من المقربين للزعيم الروحي لشاس الحاخام الأكبر عوفاديا يوسف. تولى وزارة الداخلية من سنة ١٩٨٨ إلى سنة ١٩٩٢، ثم فاز في انتخابات الكنيست الثالث عشر (١٩٩٢-١٩٩٦)، واحتفظ بحقيبة وزارة الداخلية حتى أواسط سنة ١٩٩٣، عندما اضطُر إلى الاستقالة بسبب اتهامه بالرشوة واختلاس الأموال العامة لمصلحة جمعيات تابعة لحركة شاس وتقديمه إلى المحاكمة. وعلى الرغم من نزع الحصانة البرلمانية عنه خلال دورة الكنيست الثالث عشر، فإنه حافظ على نفوذه في وزارتي الداخلية والأديان، ودفع بقضايا حزبه إلى سلم الأولويات، واستطاع دخول الكنيست الرابع عشر (١٩٩٦-١٩٩٩). وفي سنة ٢٠٠٠، صدر الحكم عليه بالسجن مدة ثلاثة أعوام، لكنه أُطلق في سنة ٢٠٠٢ بعد ٢٢ شهراً.

ديختر، آفي (١٩٥٢-)

عسكري وسياسي. ولد في عسقلان، ودرس موضوعي علم النفس والإجرام في جامعة بار ـ إيلان، وإدارة الأعمال في جامعة تل أبيب. خدم في وحدة سييرت متكال، وهي وحدة مختارة في الجيش الإسرائيلي، قبل أن ينضم إلى جهاز الأمن العام (الشاباك)، ليكون من كبار المسؤولين عن القسم العربي فيه. وفي سنة ١٩٩٢، عُيّن مسؤول القطاع الجنوبي في الجهاز المذكور، وبعد اغتيال يتسحاق رابين، أصبح رئيس قسم الحماية فيه. وفي سنة ٢٠٠٠ عيّنه إيهود براك، رئيس الحكومة آنذاك، رئيساً للشاباك.

في أواسط سنة ٢٠٠٥، أنهى ديختر خدمته رئيساً للشاباك، فانضم إلى حزب كديما، وانتخب عضواً في الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦)، وأصبح بعد فوز هذا الحزب في الانتخابات وزيراً للأمن الداخلي، ثم أُعيد انتخابه على قائمة كديما في سنة ٢٠٠٩.

ديسكن، يوفال (١٩٥٦-)

عسكري ورجل أمن. خدم في الجيش الإسرائيلي. وفي سنة ١٩٧٨، جُند في جهاز الشاباك وخدم في منطقة نابلس، ثم في بيروت وصيدا خلال حرب لبنان سنة ١٩٨٢. وفي سنة ١٩٨٤، أصبح منسقاً لمنطقة نابلس في الجهاز المذكور، وفي سنة ١٩٨٩، توسعت مهماته لتشمل جنين وطولكرم أيضاً. أمّا في سنة ١٩٩٠، فانضم إلى قسم الشؤون العربية في الشاباك ليصبح رئيس القسم في سنة ١٩٩٤. وفي سنة ١٩٩٧، عُين قائداً لمنطقة القدس في الشاباك، ثم نائباً لرئيسه (٢٠٠٠-٢٠٠٣)، وبعد أن أمضى فترة دراسية، أصبح رئيسه خلفاً لآفي ديختر في أواسط سنة ٢٠٠٥.

رابين، يتسحاق (١٩٢٢-١٩٩٥)

عسكري وسياسي. ولد في فلسطين، ودرس الزراعة في مدرسة خضوري، وتلقى دورات تأهيل عسكرية في إطار كتائب البالماخ (القوة الضاربة) التي التحق بها سنة ١٩٤٠، ثم درس في الكلية الحربية للقيادة والأركان في بريطانيا مدة عام واحد. خدم رابين في البالماخ في إبان حرب ١٩٤٨ كقائد لواء هرئيل على جبهة القدس، وكمسؤول عن إجلاء السكان العرب من اللد والرملة. وفي سنة ١٩٤٩، شارك في محادثات الهدنة مع مصر في رودس، لكنه انسحب قبل مراسم توقيع الاتفاقية بسبب معارضته لها. وبعد قيام دولة إسرائيل، شغل مناصب رفيعة المستوى في الجيش الإسرائيلي منها: قائد القطاع الشمالي (١٩٥٦-١٩٥٩)؛ رئيس شعبة العمليات ونائب رئيس هيئة الأركان العامة (١٩٥٩-١٩٦٤)؛ رئيس هيئة الأركان (١٩٦٤-١٩٦٨). وقاد الجيش الإسرائيلي خلال حرب ١٩٦٧، بعد أن مر بانهيار عصبي في الأيام التي سبقت الحرب.

بعد تقاعد رابين من الجيش سنة ١٩٦٨، عُين سفيراً لإسرائيل لدى الولايات المتحدة، فساهم هو وهنري كيسنجر (مستشار الرئيس الأميركي في شؤون الأمن القومي) في إرساء العلاقات الاستراتيجية بين البلدين. وعندما عاد إلى إسرائيل في ربيع سنة ١٩٧٣، نشط في حزب العمل، فدخل الكنيست في أواخر تلك السنة، وعُين وزيراً للعمل في حكومة غولدا مئير سنة ١٩٧٤. وعقب سقوط هذه الحكومة في ضوء مسؤوليتها عن نتائج حرب ١٩٧٣، ترأس رابين حكومة جديدة في حزيران/يونيو ١٩٧٤، وتوصل خلال فترة ولايته، وبوساطة أميركية، إلى الاتفاق المرحلي مع مصر سنة ١٩٧٥، إضافة إلى توقيع أول مذكرة تفاهم استراتيجية بين إسرائيل والولايات المتحدة. وقبيل إجراء انتخابات برلمانية مبكرة في أيار/مايو ١٩٧٧، اضطر إلى الاستقالة من رئاسة حزب العمل كردة فعل على كشف احتفاظ زوجته بحساب بالدولار في الولايات المتحدة.

بعد فوز حزب الليكود في الانتخابات، مارس رابين نشاطه السياسي في الكنيست في صفوف المعارضة. غير أنه خلال غزو لبنان سنة ١٩٨٢ دعم وزير الدفاع، أريئيل شارون. وعندما تولى وزارة الدفاع في حكومتي الوحدة الوطنية (١٩٨٤-١٩٩٠)، أشرف على إنشاء منطقة الحزام الأمني في الجنوب اللبناني. وخلال الانتفاضة الأولى التي اندلعت سنة ١٩٨٧، انتهج رابين سياسة قمعية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وفي انتخابات سنة ١٩٩٢، قاد حزب العمل إلى الفوز، فتولى رئاسة الحكومة وأبرم اتفاق

أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية (١٩٩٣-١٩٩٥)، ووقّع معاهدة سلام مع الأردن (١٩٩٤)، لكنه أُغتيل في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ في تل أبيب على يد متطرف يهودي.

رامون، حاييم (١٩٥٠-)

سياسي. ولد في يافا، ودرس الحقوق في جامعة تل أبيب، ومارس مهنة المحاماة فترة من الزمن. وبرز كسياسي من خلال نشاطه كعضو كنيست عن حزب العمل ابتداء من الكنيست العاشر (١٩٨٣) إلى الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣). شارك في حكومة يتسحاق رابين وزيراً للصحة (١٩٩٢-١٩٩٤)، وأجرى إصلاحات مهمة في القواعد المتعلقة بصندوق المرضى. غير أنه تمرد على حزبه في أيار/ مايو ١٩٩٤، فخاض انتخابات الهستدروت في قائمة مستقلة وفاز برئاستها. لكنه عاد إلى حزب العمل بعد اغتيال رابين، وتولى وزارة الداخلية في حكومة شمعون بيرس قصيرة العهد (١٩٩٥-١٩٩٦)، كما أنه تولى الوزارة نفسها في حكومة إيهود براك من أواخر سنة ٢٠٠٠ حتى سقوطها بعد أشهر قليلة. عارض مشاركة حزب العمل في الائتلاف الحكومي عندما ألّف أريئيل شارون حكومته في آذار/ مارس ٢٠٠١، وسعى للفوز برئاسة الحزب في السنة التالية بلا طائل.

وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥، بعد أن انضم حزب العمل إلى حكومة أريئيل شارون، أصبح رامون وزيراً بلا حقيبة، لكنه خرج منها مع وزراء حزبه في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها ، ليعلن في الشهر نفسه انضمامه إلى حزب كديما الذي أسسه شارون. ومع فوز رامون في الانتخابات البرلمانية في آذار/ مارس ٢٠٠٦، أصبح وزيراً للعدل في حكومة إيهود أولمرت، إلّا إنه اضطر إلى الاستقالة في صيف السنة ذاتها على خلفية اتهامه بالتحرش جنسياً بإحدى العاملات في ديوان رئيس الحكومة. وفي بداية سنة ٢٠٠٧، حكمت المحكمة عليه بعقوبة العمل في خدمة اجتماعية، عاد بعدها في تموز/ يوليو ٢٠٠٧، فشغل منصب نائب رئيس الحكومة. فاز رامون في انتخابات شباط/ فبراير ٢٠٠٩، غير أنه استقال من الكنيست في الصيف.

روبنشتاين، إلياكيم (١٩٤٧-)

قانوني. ولد في فلسطين، ودرس الحقوق في الجامعة العبرية، وعمل في المحاماة فترة من الزمن. كان من المساهمين في تأسيس الحركة الاستيطانية غوش إيمونيم، كما

ساعد موشيه دايان في كتابة بيانه الدفاعي أمام لجنة إغرانات التي شكلت في إثر حرب ١٩٧٣ للنظر في تقصير المسؤولين الإسرائيليين. وفي مقابل هذه الخدمة عيّنه دايان نائب المدير العام لوزارة الخارجية عندما تولاها في سنة ١٩٧٧. وشارك روبنشتاين في المفاوضات التمهيدية لاتفاق كامب ديفيد واتفاق السلام بين إسرائيل ومصر، وترأس الوفد الإسرائيلي في المفاوضات مع الوفد الأردني/ الفلسطيني خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٣. شغل روبنشتاين عدة مناصب هي: سكرتير الحكومة سنة ١٩٩٤؛ قاض في المحكمة المركزية في القدس (١٩٩٥-١٩٩٧)؛ المستشار القضائي للحكومة (١٩٩٧-٢٠٠٤)؛ قاض في المحكمة العليا. ولروبنشتاين مواقف سياسية يمينية متطرفة.

ريفلين، رؤوفين (١٩٣٩-)

سياسي. ولد في القدس، ودرس الحقوق في الجامعة العبرية، وعمل مدة من الزمن في المحاماة. وكان نشيطاً في حركة بيتار، ثم في حزب حيروت. احتل تحت راية الليكود مقعداً في دورة الكنيست الثانية عشرة (١٩٨٨-١٩٩٢)، ثم في الدورة الرابعة عشرة والدورات اللاحقة. تولى رئاسة كتلة الليكود سنة ١٩٩٩، وشغل منصب وزير الاتصالات في حكومة شارون (٢٠٠١-٢٠٠٣). ترأس الكنيست السادس عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٦)، وكان من المنددين الرئيسيين بخطة شارون للانسحاب من غزة، ثم عاد رئيساً للكنيست بعد انتخابات سنة ٢٠٠٩.

زئيفي، رحبعام (١٩٢٦-٢٠٠١)

عسكري وسياسي. ولد في فلسطين. انضم إلى كتائب البالماخ (القوة الضاربة) سنة ١٩٤٤، وساهم في حرب ١٩٤٨ كضابط استخبارات في لواء يفتاح، ثم شغل المناصب التالية في الجيش: رئيس هيئة أركان القطاع الجنوبي (١٩٥٥-١٩٥٧)؛ مساعد رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة (١٩٦٤-١٩٦٨)؛ قائد القطاع الأوسط (١٩٦٨-١٩٧٣)؛ رئيس شعبة العمليات في هيئة الأركان العامة (١٩٧٤).

بعدما ترك زئيفي الجيش، عمل مستشاراً لرابين في شؤون «مكافحة الإرهاب والاستخبارات» (١٩٧٤-١٩٧٧). وفي سنة ١٩٨١، تولى إدارة متحف أرض إسرائيل في تل أبيب، وشغل هذا المنصب طوال عشرة أعوام. وفي تلك الفترة، أخذ يلقي خطابات علنية عن موضوع «الترانسفير» (التهجير) للفلسطينيين من أراضيهم في الضفة الغربية

وقطاع غزة. كما أسس حزباً يمينياً متطرفاً باسم موليدت (وطن) فاز من خلاله بمقعد في الكنيست سنة ١٩٨٨، وظل عضواً فيه إلى حين وفاته. وفي سنة ١٩٩١، عُين وزيراً بلا حقيبة في حكومة يتسحاق شمير، إلّا إنه استقال منها في بداية سنة ١٩٩٢، على خلفية انزعاجه من مشاركة إسرائيل في مفاوضات مدريد للسلام. ولدى تأليف حكومة شارون سنة ٢٠٠١، تولى وزارة السياحة. وفي تشرين الأول/ أكتوبر من السنة نفسها، اغتالته خلية تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رداً على اغتيال الجيش الإسرائيلي الأمين العام للجبهة أبو علي مصطفى.

سريد، يوسي (١٩٤٠-)

سياسي وصحافي. ولد في فلسطين، ودرس الصحافة إلى جانب العلوم السياسية والاجتماعية. عمل فترة مراسلاً ومحرراً في قسم الأخبار في محطة «صوت إسرائيل» بالعبرية، ثم ناطقاً باسم مباي سنة ١٩٦٤، وتولى منصب سكرتير رئيس الحكومة ليفي إشكول لقضايا الصحافة (١٩٦٤-١٩٦٥). احتل مقعداً في الكنيست خلال السنوات ١٩٧٤-٢٠٠٦. وكان في المرحلة الأولى (حتى سنة ١٩٨٤) في قائمة حزب العمل، ثم انفصل عنه بسبب استعداد هذا الأخير للدخول في حكومة وحدة وطنية مع الليكود. فانضم سريد إلى حزب راتس (قائمة حقوق المواطن) الذي اندمج في حزب ميرتس سنة ١٩٩٢. وتولى سريد منصب وزير شؤون البيئة في حكومة رابين ـ بيرس (١٩٩٢-١٩٩٦)، ثم وزير المعارف في حكومة براك (١٩٩٩-٢٠٠٠)، لكنه استقال في حزيران/ يونيو على خلفية مساومة بين إيهود براك وحركة شاس على حساب مواقف ميرتس العلمانية. كذلك استقال سريد من منصب رئيس حزب ميرتس سنة ٢٠٠٣، بسبب فشل الحزب في انتخابات الكنيست، ثم اعتزل الحياة السياسية سنة ٢٠٠٦. يكتب مقالات بانتظام في صحيفة «هآرتس».

شارنسكي، أناتولي (١٩٤٨-)

سياسي. ولد في أوكرانيا، ودرس الفيزياء في موسكو، وسعى للهجرة إلى إسرائيل سنة ١٩٧٣، ولمّا رفضت السلطات السوفياتية منحه تأشيرة مغادرة إلى إسرائيل، شرع في نشاط صهيوني سري، إلى أن أُلقي القبض عليه سنة ١٩٧٧ ونُفي إلى سيبيريا. ثم أُفرج عنه سنة ١٩٨٦ في صفقة تبادل جواسيس بين المعسكرين الغربي والشرقي، فهاجر مباشرة إلى

إسرائيل. وفي سنة ١٩٩٥، أقام حركة يسرائيل بعلياه، واحتل مقعداً في الكنيست (١٩٩٦-٢٠٠٦). وعُين وزيراً للصناعة والتجارة في حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩). وفي سنة ١٩٩٩، أصبح وزيراً للداخلية في حكومة براك، لكنه استقال في صيف سنة ٢٠٠٠، احتجاجاً على إمكان إعادة تقسيم القدس نتيجة المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية في كامب دافيد، ثم عاد وزيراً للبناء والإسكان في حكومة شارون الأولى(٢٠٠١-٢٠٠٣)، ووزيراً لشؤون القدس في حكومة شارون الثانية سنة ٢٠٠٣، لكنه استقال من منصبه في أيار/ مايو ٢٠٠٥، احتجاجاً على خطة الانسحاب من قطاع غزة. وفي سنة ٢٠٠٩، أصبح شارنسكي رئيساً للوكالة اليهودية.

شارون، أريئيل (١٩٢٨-)

عسكري وسياسي. ولد في فلسطين، ودرس التاريخ وعلوم الاستشراق في الجامعة العبرية في القدس، والحقوق في جامعة تل أبيب. خدم في الهاغاناه قبل قيام دولة إسرائيل، وتولى لاحقاً عدة مناصب عسكرية، منها: قائد لواء غولاني (١٩٤٩-١٩٥٠)؛ مؤسس وقائد الوحدة ١٠١ التي دمجت لاحقاً في لواء المظليين (١٩٥٣-١٩٥٧)، والتي كانت مسؤولة، بين أمور أُخرى، عن اعتداءين دمويين على مخيم البريج في قطاع غزة وعلى قرية قبية في الضفة الغربية؛ قائد مدرسة المشاة (١٩٥٨-١٩٦٢)؛ قائد القطاع الشمالي (١٩٦٤-١٩٦٥)؛ قائد فرقة مدرعات على الجبهة المصرية خلال حرب ١٩٦٧؛ قائد القطاع الجنوبي (١٩٦٨-١٩٧٣)، بما فيه قطاع غزة المحتل، حيث مارس قمعاً دموياً ضد الشعب الفلسطيني. وعندما عبر الجيش المصري قناة السويس في بداية حرب ١٩٧٣، استُدعي شارون إلى الخدمة على الجبهة المصرية، فكان وراء فتح ثغرة في الدفاعات المصرية واجتياز الجيش الإسرائيلي قناة السويس إلى ضفتها الغربية.

بدأ شارون حياته السياسية بالانضمام إلى حزب الأحرار في كتلة غاحل، وبادر إلى إقامة حزب الليكود اليميني سنة ١٩٧٣، فدخل الكنيست على قائمته بعد الانتخابات التي جرت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٧٣. وفي إثر خلافات مع زعامة الليكود، أسس شارون حزب شلوم تسيون الذي لم يفز إلّا بمقعدين في انتخابات سنة ١٩٧٧، فعاد إلى الليكود. وأتاح له هذا الأمر دخول الحكومة برئاسة مناحم بيغن الذي عيّنه وزيراً للزراعة (١٩٧٧-١٩٨١)، ثم وزيراً للدفاع (١٩٨١-١٩٨٣). وكان في هذا المنصب الأخير المحرك الرئيسي وراء غزو لبنان سنة ١٩٨٢ وصولاً إلى بيروت من أجل التخلص

من منظمة التحرير الفلسطينية وإخراجها من لبنان بالكامل. لكن بيغن أقاله سنة ١٩٨٣ في إثر تقرير لجنة تحقيق رسمية حمّلته المسؤولية «غير المباشرة» عن مذابح صبرا وشاتيلا، إلّا إنه أبقاه وزيراً بلا حقيبة (١٩٨٣-١٩٨٤). واستلم شارون في الحكومات المتعاقبة وزارة الصناعة والتجارة (١٩٨٤-١٩٨٨)، ووزارة البناء والإسكان (١٩٨٨-١٩٩٢)، الأمر الذي مكنه من تخصيص الموارد لنشاط استيطاني مكثف في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

خلال الفترة اللاحقة (١٩٩٢-١٩٩٦)، استمر شارون، وهو في المعارضة، في نهجه المعادي للشعب الفلسطيني. فعارض اتفاق أوسلو، وامتنع من التصويت لدى المصادقة في الكنيست على معاهدة السلام الأردنية ـ الإسرائيلية. وعندما عاد الليكود إلى الحكم برئاسة بنيامين نتنياهو، تولى وزارة البنية التحتية (١٩٩٦-١٩٩٨)، ثم وزارة الخارجية (١٩٩٨-١٩٩٩). ثم جلس مرة أُخرى في مقاعد المعارضة (١٩٩٩-٢٠٠١)، وكانت زيارته الاستفزازية للحرم القدسي الشريف في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٠ الشرارة التي أشعلت انتفاضة الأقصى. وعقب استقالة إيهود براك، تنافس شارون بشأن منصب رئيس الحكومة في انتخابات مباشرة جرت في بداية سنة ٢٠٠١، ففاز وألّف حكومة وحدة وطنية مع حزب العمل قام من خلالها بتصعيد السياسة القمعية تجاه الشعب الفلسطيني، وبإعادة احتلال مناطق خاضعة للحكم الذاتي الفلسطيني. وعلى الرغم من فشله في إخضاع الشعب الفلسطيني، وفشله في المجال الاقتصادي، فإن انتخابات سنة ٢٠٠٣ أعادته إلى رئاسة الحكومة. فواصل شارون سياسته القمعية، وضمنها الإضعاف المنهجي للسلطة الفلسطينية ومحاصرة مقر رئيسها ياسر عرفات في رام الله. ومن أجل التسبب بفصل قطاع غزة سياسياً عن الضفة الغربية، وتكثيف الاستيطان في هذه المنطقة، ابتكر خطة الانسحاب منه وتفكيك المستعمرات وتشديد الحصار عليه. فتم تنفيذ الخطة في صيف سنة ٢٠٠٥ على الرغم من معارضة بعض أركان حزبه. وفي الخريف التالي، استقال من رئاسة الليكود وأعلن تشكيل حزب كديما. غير أنه أصيب بجلطة دماغية ودخل في غيبوبة منذ مطلع سنة ٢٠٠٦.

شاريت، موشيه (١٨٩٤-١٩٦٥)

سياسي. ولد في أوكرانيا، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٠٩، ثم ذهب إلى إستانبول لدراسة القانون، لكنه لم يكمل دراسته بسبب اندلاع الحرب العالمية الأولى، وعمل في الجيش التركي مترجماً. وبعد الحرب عاد إلى فلسطين فانضم إلى التيار العمالي

في الحركة الصهيونية، وعمل في قسم الشؤون العربية في الهيئات التمثيلية الصهيونية، ونشط في عمليات شراء الأراضي. وكان يتكلم العربية بطلاقة. وفي سنة ١٩٣٣، ترأس الدائرة السياسية في الوكالة اليهودية، واستمر في هذا المنصب حتى سنة ١٩٤٨، عندما أصبح وزير خارجية الدولة الوليدة، وظل محتفظاً بهذه الحقيبة حتى سنة ١٩٥٦. وتقلّد شاريت منصب رئيس الحكومة من سنة ١٩٥٣ إلى سنة ١٩٥٥، وهي المدة التي فصلت بين فترتي دافيد بن ـ غوريون في رئاسة الحكومة. وبعد تخلي شاريت عن وزارة الخارجية سنة ١٩٥٦، حافظ على مقعده في الكنيست حتى وفاته.

شمير، يتسحاق (١٩١٥-)

عسكري وسياسي. ولد في بولندا، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٥. درس القانون في جامعة وارسو وفي الجامعة العبرية في القدس، لكنه لم يكمل دراسته الجامعية. نشط في منظمة إيتسل (١٩٣٦-١٩٤٠)، ثم التحق بأبراهام شتيرن الذي انشق عن إيتسل مؤسساً منظمة ليحي ورافضاً فكرة مهادنة بريطانيا خلال حربها ضد ألمانيا النازية. وكان شمير عضواً في القيادة العليا للمنظمة الجديدة ومسؤولاً عن العمليات فيها. وقد اعتقله البريطانيون مرتين. عمل شمير في القطاع الخاص بعد قيام دولة إسرائيل، ثم خدم في مؤسسة الاستخبارات الخارجية، الموساد (١٩٥٥-١٩٦٥).

وفي سنة ١٩٧٠، انضم شمير إلى حزب حيروت، ودخل الكنيست سنة ١٩٧٣ (وبقي عضواً فيه حتى سنة ١٩٩٢). وعندما انتصر الليكود في انتخابات سنة ١٩٧٧، تقلد رئاسة الكنيست، لكنه دعي إلى حكومة مناحم بيغن سنة ١٩٨٠ كوزير للخارجية خلفاً لموشيه دايان المستقيل. وفي سنة ١٩٨٣، بعد استقالة بيغن واعتزاله السياسة، ترأس شمير الحكومة إلى حين إجراء انتخابات الكنيست في السنة التالية. غير أن الكنيست الجديد لم يأت بنتائج حاسمة، فجرى تأليف حكومة ائتلافية ترأسها شمعون بيرس في المرحلة الأولى وشمير نفسه في المرحلة التالية (١٩٨٦-١٩٨٨). وظل في هذا المنصب بعد انتخابات سنة ١٩٨٨ حتى سنة ١٩٩٢ عندما اعتزل الحياة السياسية بسبب فشله في انتخابات الكنيست التي أجريت في تلك السنة. وقد برز شمير، كرئيس حكومة، بتمسكه الملحوظ بفكره اليميني، وإفشاله جهود عضو حكومته شمعون بيرس الآيلة إلى التوصل إلى تفاهم مع الأردن بشأن القضية الفلسطينية، واتخاذه المواقف المتعنتة في المفاوضات الناجمة عن مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط.

عوز، عاموس (١٩٣٩-)

أديب وكاتب. ولد في القدس، ودرس الأدب العبري والفلسفة في الجامعة العبرية، ثم درّس الأدب العبري في جامعة بن ـ غوريون في النقب، وله مداخلات سياسية. نشر كثيراً من القصص القصيرة والروايات التي نالت شهرة واسعة داخل إسرائيل وخارجها، ويعتبر من أشهر الكتّاب اليهود. نادى بضرورة البحث عن حل مع الفلسطينيين، وهو يدعم حل الدولتين. كذلك شارك في نشاطات حركة السلام الآن، وكان قريباً من حزب العمل، إلّا إنه ساند حركة ميرتس في التسعينيات من القرن الماضي، وكذلك مبادرة إسرائيل إلى الحرب على الجنوب اللبناني في صيف سنة ٢٠٠٦ بحجة الدفاع عن النفس، ثم دعا بعد نحو ثلاثة أسابيع من اندلاعها إلى وقف إطلاق النار، واتخذ الموقف المتقلب نفسه من الحرب على قطاع غزة في أواخر سنة ٢٠٠٨.

غالئون، زهافا (١٩٥٦-)

سياسية. ولدت في فيلنا (ليتوانيا) بالاتحاد السوفياتي سابقاً، وهاجرت إلى إسرائيل سنة ١٩٦٠. انضمت إلى حركة ميرتس واحتلت مقعداً في الكنيست من سنة ١٩٩٩ إلى سنة ٢٠٠٩ ضمن قائمة الحركة. وفي سنة ٢٠٠٧، تنافست بشأن رئاسة ميرتس، داعية إلى اتخاذ مواقف واضحة مما يخص حقوق الإنسان، وحقوق المرأة، ورفض القيود الدينية على المجتمع الإسرائيلي. كذلك نشطت في حركة السلام الآن، وساهمت في تأسيس مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان (بتسيلم)، وترأسته فترة معينة.

غروسمان، دافيد (١٩٥٤-)

كاتب وأديب. ولد في القدس، ودرس موضوعي الفلسفة والمسرح في الجامعة العبرية، وعمل مقدم برامج في محطة «صوت إسرائيل» بالعبرية. كذلك كتب في الأنواع الأدبية المتنوعة للأطفال والشبيبة، وخصوصاً في مجال الرواية، وعالج في كتاباته مسألة الاحتلال الإسرائيلي، والتحكم في الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولا سيما في كتابه «الزمن الأصفر» الذي اشتهر عالمياً ونشر سنة ١٩٨٧، ثم نشر كتاباً آخر بعنوان «الحاضرون الغائبون» سنة ١٩٩٣، يصف فيه واقع العرب الغريب في إسرائيل من خلال تغييبهم عن الواقع الإسرائيلي.

فيشر، ستانلي (١٩٤٣-)

اقتصادي. ولد في زامبيا. وحصل على شهادة دكتوراه في الاقتصاد من معهد ماسشوستس للتكنولوجيا سنة ١٩٦٩، فدرّس فيه من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ١٩٨٨. بعد ذلك، تبوأ وظائف عالية في البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ثم عمل نائب رئيس مجموعة سيتي ـ غروب. وفي أيار/ مايو ٢٠٠٥، أخذ الجنسية الإسرائيلية في الوقت الذي تم تعيينه محافظاً لبنك إسرائيل المركزي مدة خمسة أعوام. وفي أيار/ مايو ٢٠١٠، تم تجديد التعيين فترة إضافية. وقد استطاع فيشر الحفاظ على استقرار العملة الإسرائيلية والوضع المالي الإسرائيلي على الرغم من الأزمة المالية العالمية.

فيلنائي، متان (١٩٤٤-)

عسكري وسياسي. ولد في القدس، ودرس التاريخ العام في جامعة تل أبيب. وخدم مدة طويلة في الجيش الإسرائيلي، وخصوصاً في وحدات المظليين. كان قائداً لمنطقة بيروت قبل الانسحاب الإسرائيلي منها في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٢. وفي أواخر سنة ١٩٩٤، أصبح نائب رئيس هيئة الأركان العامة، ورئيساً لشعبة العمليات. ولمّا تبين له أن وزير الدفاع حينها، يتسحاق مردخاي، لن يعيّنه رئيساً للأركان، أعلن إنهاء خدمته في الجيش، وانخرط في العمل السياسي في حزب العمل، ويحتل مقعداً في الكنيست بلا انقطاع منذ سنة ١٩٩٩. عُين وزيراً للعلوم والرياضة في حكومة براك في آب/ أغسطس ١٩٩٩، وبقي في منصبه هذا في حكومة شارون الأولى (٢٠٠١-٢٠٠٢)، كما انضم إلى حكومة شارون الثانية في بداية سنة ٢٠٠٥ وزيراً بلا حقيبة، ثم وزيراً للعلوم والتكنولوجيا، وشغل منصب نائب وزير الدفاع في حكومتي أولمرت (٢٠٠٧-٢٠٠٩) ونتنياهو (٢٠٠٩-).

كتساف، موشيه (١٩٤٥-)

سياسي. ولد في يزد بإيران، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥١، ودرس الاقتصاد والتاريخ في الجامعة العبرية في القدس، ثم بدأ نشاطه السياسي في الأوساط الجامعية. مارس مهنة التعليم مدة من الزمن، وكان مراسلاً لجريدة «يديعوت أحرونوت». وتولى رئاسة السلطة المحلية في مستعمرة كريات ملاخي. وبالتالي، حصل على مقعد في الكنيست من سنة ١٩٧٧ إلى سنة ٢٠٠٠ ضمن قائمة حزب الليكود، وتولى بعض المهمات الوزارية، منها نائب وزير البناء والإسكان (١٩٨١-١٩٨٤)؛ وزير العمل والرفاه

الاجتماعي (١٩٨٤-١٩٨٨)؛ وزير المواصلات (١٩٨٨-١٩٩٢)؛ نائب رئيس الحكومة ووزير السياحة (١٩٩٦-١٩٩٩)، إلى أن انتخب رئيساً للدولة في سنة ٢٠٠٠.

في سنة ٢٠٠٦، بدأت الشرطة الإسرائيلية تحقق معه بشأن اتهامات بالتحرش الجنسي قدمها ضده بعض النساء اللاتي عملن في مكتبه في وزارة السياحة وفي ديوان الرئاسة. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٧، أُعلن أن النيابة العامة تنظر في اتهامه بالاغتصاب والتحرش الجنسي. وإذ ذاك، جُمدت مهماته كرئيس للدولة مدة ثلاثة أشهر، وأخذت مكانه رئيسة الكنيست داليا إيتسيك. وبعد مفاوضات مع النيابة العامة، استقال كتساف من منصبه في ١ تموز/ يوليو ٢٠٠٧، بدل الانتظار إلى انتهاء ولايته في ١٥ من الشهر نفسه. وفي ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠، دانته المحكمة بارتكاب جريمتي الاغتصاب والتحرش الجنسي.

كهانا، مئير (١٩٣٢-١٩٩٠)

رجل دين وسياسي. ولد في الولايات المتحدة، ودرس القانون الدولي في نيويورك، إلى جانب متابعته العلوم الدينية اليهودية، وارتقى إلى درجة الحاخامية؛ فعمل حاخاماً للطائفة اليهودية في هوارد بيتس في كوينز (١٩٥٧-١٩٥٩). كما أسس وحرر المجلة الأسبوعية اليهودية «جويش برس» (١٩٦٥-١٩٦٩). وكان كهانا تربى في أسرته على الأفكار الصهيونية المتطرفة، ونشط في حركة بيتار الشبيبية. وفي سنة ١٩٦٨، أسس عصبة الدفاع اليهودية اليمينية التي اعتمدت اللجوء إلى العنف وسيلة عمل للدفاع عن الطائفة اليهودية في البلد الذي تقيم به ضد من كانت العصبة ترى أنه يعادي الطائفة.

وعندما هاجر كهانا إلى إسرائيل سنة ١٩٧١، أسس حزب كاخ (هكذا) الذي سرعان ما مارس العنف ضد الفلسطينيين في الأراضي المحتلة وفي إسرائيل، ودعا إلى طردهم من بلدهم، كما دعا إلى منع زواج اليهودي بغير اليهودي، وإعطاء الشريعة اليهودية الأولوية على قوانين الدولة. وقد مثل كهانا حزبه في الكنيست سنة ١٩٨٤، بعد أن هزم مرتين في الانتخابات السابقة. غير أنه منع من الترشح في انتخابات سنة ١٩٨٨، لأنه بحسب تعديل للقانون اعتُمد قبيل موعد الانتخابات، اعتبر حزب كاخ حزباً عنصرياً، وبالتالي لا يستطيع تقديم مرشحين. وعاد كهانا إلى نشاطه غير البرلماني في نيويورك محرضاً ضد العرب والفلسطينيين، إلى أن اغتاله مواطن مصري في نيويورك سنة ١٩٩٠، ودُفن في القدس. أمّا حركته العنصرية (كاخ) فما زالت تعمل على الرغم من إخراجها من القانون كحركة سياسية، أو كحزب سياسي.

كوليك، تيدي (١٩١١-٢٠٠٧)

سياسي. ولد في المجر، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٣٥، حيث ساهم في تأسيس كيبوتس عين غيف عند بحيرة طبرية، وأصبح المختار هناك. أوكلت إليه الوكالة اليهودية في بريطانيا بعض المهمات السرية، وكُلِّف أيضاً إجراء مفاوضات سرية مع النازيين لإنقاذ يهود ألمانيا. كذلك عمل في الاستخبارات البريطانية خلال الحرب العالمية الثانية، ويبدو أنه كان بعد الحرب مخبراً لديها، كاشفاً لها معلومات عن منظمتي إيتسل وليحي. وفي سنة ١٩٤٧، عُين رئيساً لبعثة المشتريات العسكرية للهاغاناه في الولايات المتحدة، وكانت له مساهمة كبيرة في إقامة العلاقات بين الاستخبارات الإسرائيلية والأميركية بعد إقامة الدولة. عيّنه بن-غوريون مديراً لديوانه بين سنة ١٩٥٢ وسنة ١٩٦٣. وعندما أسس الأخير حزب رافي بعد انشقاقه عن مباي انضم إليه، وتولى رئاسة قائمة الحزب الجديد في انتخابات بلدية القدس سنة ١٩٦٥، وفاز فيها.

ومع احتلال مدينة القدس خلال حرب ١٩٦٧، شارك كوليك في القرار المتعلق بإجلاء العرب عن الحي اليهودي وحي المغاربة في المدينة القديمة، وبهدم حي المغاربة بالكامل لتشييد ساحة واسعة في مقابل حائط المبكى. كما أشرف خلال توليه رئاسة البلدية على إقامة الأحياء اليهودية على الأراضي المصادرة من مُلاكها العرب، على الرغم من ادعائه المحافظة على التعايش بين العرب واليهود في المدينة. وقد ترك كوليك أثره في القدس من حيث تغيير معالم المدينة، وإقامة عشرات المباني والمؤسسات فيها، كما أحدث نوعاً من التوازن بين المتدينين اليهود والعلمانيين فيها، وبقي في رئاسة بلدية القدس حتى سنة ١٩٩٣، وتوفي في بداية سنة ٢٠٠٧.

كوهين، ران (١٩٣٧-)

سياسي. ولد في بغداد، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥١، وعاش في كيبوتس غان شموئيل حيث ترعرع على الأفكار الصهيونية واليسارية. حصل على بكالوريوس في الفلسفة والاقتصاد من جامعة تل أبيب، وتولى بعض المناصب في مؤسسات الكيبوتس القطري وحزب مبام. وعندما تشكل المعراخ (التجمع العمالي) من حزب العمل ومبام سنة ١٩٦٩، انسحب من مبام وساهم في إقامة حركة شيلي، ثم عمل على ضمها إلى حركة راتس. وفي سنة ١٩٨٤ دخل الكنيست ضمن راتس، ومن ثم ضمن حزب ميرتس حتى سنة ٢٠٠٩. وقد شغل بعض المناصب الوزارية، مثل نائب وزير الإسكان سنة

١٩٩٢، ووزير التجارة والصناعة (١٩٩٩-٢٠٠٠) في حكومة براك، إلى حين استقالته مع زملائه من ميرتس بسبب النزاع مع حزب شاس ضمن الائتلاف الحكومي الذي ألّفه براك. فاعتزل الحياة السياسية ولم يرشح نفسه للكنيست في سنة ٢٠٠٩.

لبيد، يوسف (تومي) (١٩٣١-٢٠٠٨)

صحافي وسياسي. ولد في يوغسلافيا، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٤٨، وحصل على شهادة في الحقوق من جامعة تل أبيب. انضم إلى هيئة جريدة «معاريف»، وأصبح من صحافييها المرموقين. تولى خلال الفترة ١٩٧٩ ـ ١٩٨٤، إدارة سلطة الإذاعة في إسرائيل. وقد عرف، وخصوصاً في برامجه المتلفزة ، بأسلوبه اللاذع والاستفزازي، وشارك، مثلاً، بشكل مستمر في البرنامج الإعلامي المعروف «بوبوليتيكا»، وكان فيه من أقوى المناقشين والمثيرين لموضوعات ساخنة تجري على الساحتين الإسرائيلية والعالمية والصراع العربي ـ الإسرائيلي. أمّا في مجال السياسة، فقد ترأس لبيد حزب شينوي (التغيير) الوسطي سنة ١٩٩٩ وخاض الانتخابات التي جرت في تلك السنة، هادفاً إلى مواجهة الأحزاب المتدينة (ولا سيما حزب شاس)، ورافضاً فرض هذه الأحزاب القيود الدينية على حياة الناس في إسرائيل، ومنادياً بالعلمانية وفصل الدين عن الدولة. فحصل الحزب بقيادته على ٦ مقاعد، لكن في انتخابات سنة ٢٠٠٣، قفزت قوة الحزب إلى ١٥ مقعداً، الأمر الذي سمح له بدخول حكومة شارون نائباً لرئيس الحكومة ووزيراً للعدل، بادعاء أنه يمثل الجناح السياسي المعتدل في هذه الحكومة اليمينية. غير أن العلاقات توترت بينه وبين شارون في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ على خلفية رفضه تخصيص أموال طائلة للمتدينين، فاستقال هو ورفاقه في شينوي من الحكومة. وعشية الانتخابات للكنيست سنة ٢٠٠٦، حدث انشقاق في حزب شينوي، فأعلن لبيد دعمه لأبراهام بوراز الذي أسس حزب الصهيونية العلمانية، لكن هذا الحزب وحزب شينوي الأساسي لم يصلا إلى نسبة الحسم في الانتخابات. لذا، اعتزل لبيد السياسة بعد ذلك.

ليبرمان، أفيغدور (١٩٥٨-)

ولد في كييف بأوكرانيا، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٧٨، حيث درس العلاقات الدولية في الجامعة العبرية في القدس. وانضم إلى حزب حيروت، وأظهر نشاطاً من خلاله في الأوساط الطالبية في الجامعة العبرية. تقرب من نتنياهو، وساعده في تجنيد

أصوات تؤيده في مؤتمر الليكود أواخر الثمانينيات من القرن الماضي، كما ساهم في انتخاب نتنياهو لرئاسة الحكومة في انتخابات سنة ١٩٩٦، وتقديراً لعمله هذا عيّنه الأخير مديراً لديوانه. وقد أدار ليبرمان ديوان رئيس الحكومة بشكل ديكتاتوري، ووُجهت إليه تهم بالفساد والمخالفات الجنائية بشأن السعي من أجل تعيين مقرب له مستشاراً قانونياً للحكومة، إلّا إن النيابة أغلقت ملف التحقيق معه لقلة الأدلة.

قدم ليبرمان استقالته من الليكود سنة ١٩٩٩، وأسس حزباً جديداً أطلق عليه اسم يسرائيل بيتينو (إسرائيل بيتنا)، معتمداً على أصوات الروس من المهاجرين. فحاز منذ ذلك الحين حتى انتخابات سنة ٢٠٠٩ مقعداً في الكنيست. غير أنه ائتلف مع الليكود في حكومة شارون، الذي عيّنه وزيراً للبنى التحتية في آذار/ مارس ٢٠٠١، لكنه قدم استقالته بعد عام تقريباً، ثم عاد إلى الحكومة بعد انتخابات سنة ٢٠٠٣ فتولى وزارة المواصلات في حكومة شارون الثانية، وكذلك استقال منها في سنة ٢٠٠٤ بسبب معارضته خطة الانفصال عن غزة. ولثالث مرة، في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦، عُين وزيراً للشؤون الاستراتيجية في حكومة أولمرت، واستقال منها في بداية سنة ٢٠٠٨ احتجاجاً على مسار المفاوضات الذي دشنه مؤتمر أنابوليس في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٧. وفي انتخابات ٢٠٠٩، أصبحت كتلة ليبرمان ثالث كتلة في الكنيست نتيجة فوزها بخمسة عشر مقعداً، الأمر الذي أدى إلى تعيينه وزيراً للخارجية.

يعتبر ليبرمان من اليمينيين المتطرفين الذين تفوّهوا بعبارات عنصرية ضد العرب الفلسطينيين داخل إسرائيل، بمن فيهم أعضاء الكنيست العرب، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، وضد دول عربية وإسلامية. وهو وراء تقديم مشاريع قوانين عنصرية في الكنيست الإسرائيلي في دورته بعد سنة ٢٠٠٩، كما يعارض المفاوضات الفلسطينية ـ الإسرائيلية التي يرعاها الرئيس الأميركي براك أوباما، ويدعو إلى تغيير أسس المفاوضات كي تؤدي إلى التخلص من الجزء الأكبر من الفلسطينيين مواطني إسرائيل وضمهم إلى الدولة الفلسطينية.

ليبكين ـ شاحك، أمنون (١٩٤٤-)

عسكري وسياسي. ولد في تل أبيب، ودرس التاريخ في الجامعة هناك، كما تابع دراسات عسكرية في الكليات التابعة للجيش الإسرائيلي. التحق بوحدة كوماندوس سنة ١٩٦٢، واشترك في معركة الكرامة في آذار/ مارس ١٩٦٨، وفي عملية اغتيال القادة الفلسطينيين الثلاثة في بيروت في نيسان/ أبريل ١٩٧٣. وعُين قائداً للقطاع الأوسط (١٩٨٣-١٩٨٦)،

ثم رئيساً لشعبة الاستخبارات (١٩٨٦-١٩٩١)، وبالتالي نائباً لرئيس هيئة الأركان العامة (١٩٩١-١٩٩٥)، وأخيراً، رئيس هيئة الأركان (١٩٩٥-١٩٩٨). وكان رابين كلّفه في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٣ ترؤس الفريق الإسرائيلي في التفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية بشأن تطبيق إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو) الذي وقّع في واشنطن في الشهر السابق.

عندما تم تسريح ليبكين ـ شاحك من الجيش في سنة ١٩٩٨ دخل الحياة السياسية، وشكل مع كل من دان ميريدور ويتسحاق مردخاي، المنسحبين من حزب الليكود، حزب الوسط من أجل خوض انتخابات الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩)، لكن الحزب الجديد نال ستة مقاعد فقط. شارك ليبكين ـ شاحك في الائتلاف الحكومي الذي ألّفه براك كوزير للسياحة، ثم تولى حقيبة المواصلات في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠.

لكن مع انتخاب أريئيل شارون رئيساً للحكومة عن طريق الانتخاب المباشر، انسحب ليبكين ـ شاحك من الكنيست الخامس عشر في آذار/ مارس ٢٠٠١ تاركاً الحلبة السياسية.

ليفنات، ليمور (١٩٥٠-)

سياسية. ولدت في حيفا، ودرست الآداب في جامعة تل أبيب. بدأت نشاطها السياسي من خلال حركة أرض إسرائيل الكاملة في مطلع سبعينيات القرن الماضي، وانتخبت رئيسة اتحاد الطلبة في جامعة تل أبيب سنة ١٩٧٢. تنقلت بين مجالات عمل متعددة إلى أن تركز نشاطها ضمن حزب الليكود، فاحتلت مقعداً في الكنيست من سنة ١٩٩٢ حتى الدورة الثامنة عشرة (٢٠٠٩-) على قائمته. تولت ليفنات حقيبة الاتصالات في حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩)، ثم حقيبة التربية والتعليم في حكومة شارون الأولى سنة ٢٠٠١، وفي حكومته الثانية سنة ٢٠٠٣، إلّا إنها استقالت من حكومة الأخير في بداية سنة ٢٠٠٦ مع زملائها في الليكود الذين رفضوا الانضمام إلى حزب كديما الذي شكله شارون. وبعد انتخابات سنة ٢٠٠٩، عُينت وزيرة الثقافة والرياضة في حكومة نتنياهو الثانية. وليفنات معروفة بمواقفها المتزمتة والمتشددة في الموضوع الفلسطيني، وتجاه الفلسطينيين في إسرائيل.

ليفني، تسيبي (١٩٥٨-)

سياسية. ولدت في تل أبيب، وتحمل شهادة بكالوريوس في الحقوق من جامعة بار ـ إيلان. خدمت في الجيش وهي برتبة ملازم أول. وقد عملت في السنوات ١٩٨٠-١٩٨٤

في مؤسسة الموساد، ربما في الخارج ضمن وحدة عملانية. ويبدو أيضاً أنها عملت بعد ذلك مدة تقارب عشرة أعوام في المجال القانوني. وفي أواسط التسعينيات من القرن الماضي انخرطت في العمل السياسي في الليكود، وخاضت انتخابات سنة ١٩٩٦، لكنها لم تنجح، وإنما عُينت المديرة العامة للشركات الحكومية (١٩٩٦-١٩٩٩) في حكومة نتنياهو الأولى. غير أنها احتلت مقعداً في الكنيست الخامس عشر (١٩٩٩-٢٠٠٣) والسادس عشر (٢٠٠٣-٢٠٠٦) على قائمة الليكود، وفي الكنيست السابع عشر (٢٠٠٦-٢٠٠٩) والثامن عشر (٢٠٠٩-) على قائمة كديما. فعُينت ليفني وزيرة للتعاون الإقليمي في حكومة شارون الأولى سنة ٢٠٠١، وبعد ذلك، شغلت عدة مناصب وزارية في حكومته الثانية، منها: وزارة استيعاب المهاجرين؛ وزارة الإسكان والبناء؛ وزارة العدل؛ وبرزت كشخصية قوية في الحكومة.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، انضمت ليفني إلى حزب كديما برئاسة شارون، وبعد انتخابات سنة ٢٠٠٦ وفوز هذا الحزب فيها، عُينت نائبة لرئيس الحكومة إيهود أولمرت ووزيرة الخارجية (٢٠٠٦-٢٠٠٩). وفي صيف سنة ٢٠٠٨، انتخبت ليفني رئيسة لحزب كديما محل أولمرت في إثر تزايد الضغوط على هذا الأخير جرّاء ضلوعه في قضايا فساد. ومع أن أولمرت أعلن استقالته من رئاسة الحكومة في ٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٨، وكُلفت ليفني في اليوم التالي تأليف حكومة جديدة، إلّا إنها أعلنت في نهاية الشهر التالي عجزها عن تأليف حكومة تحظى بالأغلبية في الكنيست. لذا، استدعى هذا الأمر إجراء انتخابات نيابية مبكرة في آذار/ مارس ٢٠٠٩، فحاز كديما على أعلى عدد من المقاعد، لكن معسكر اليمين جعل الميزان يميل إلى مصلحة زعيم الليكود نتنياهو في مهمة تأليف الحكومة. فترأست ليفني المعارضة، ولم تتمكن في الفترة اللاحقة من تجميع الأوراق لمصلحتها في الحلبة السياسية الإسرائيلية.

ليفي، دافيد (١٩٣٧-)

سياسي. ولد في الرباط بالمغرب، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٧. ومع أن مهنته الأصلية هي عامل بناء، ويحمل شهادة ثانوية فقط، إلّا إنه برز في المجال السياسي، واعتبر خلال فترة طويلة أقوى ممثل للطوائف اليهودية الشرقية في إسرائيل.

احتل ليفي مقعداً في الكنيست منذ سنة ١٩٦٩ حتى سنة ٢٠٠٦، وقد مارس نشاطه السياسي ضمن حزب الليكود حتى سنة ١٩٩٥، ثم ضمن حزب غيشر (جسر) الذي أسسه

وتزعمه. فتحالف في مرحلة أولى مع الليكود (١٩٩٦-١٩٩٩)، ثم مع حزب العمل (١٩٩٩-٢٠٠٠)، وأخيراً عاد إلى الليكود (٢٠٠٣)، وقد أضرت هذه التقلبات بمكانته لدى الرأي العام الإسرائيلي. شغل ليفي مناصب وزارية عديدة، منها: وزير الاستيعاب والهجرة (١٩٧٧-١٩٨١)؛ وزير البناء والإسكان (١٩٧٩-١٩٩٠)؛ نائب رئيس الحكومة (١٩٨١-١٩٩٢، ١٩٩٦-١٩٩٨)؛ وزير الخارجية (١٩٩٠-١٩٩٢، ١٩٩٦-١٩٩٨، ١٩٩٩-٢٠٠٠)؛ وزير بلا حقيبة (٢٠٠٢). وبالنسبة إلى موقفه من القضية الفلسطينية، فهو يحتل مكانة وسطى بين حزب العمل والليكود.

مئير، غولدا (١٨٩٨-١٩٧٨)

سياسية. ولدت في روسيا، وهاجرت مع عائلتها إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٠٦، حيث درست في مدرسة لإعداد المعلمات، ونشطت في حركة عمال صهيون ابتداء من سنة ١٩١٥. وفي سنة ١٩٢١هاجرت مئير مع زوجها إلى فلسطين، لكنها لم تعمل في مجال التدريس، وإنما باشرت حياتها العملية موظفة في الهستدروت. كذلك كانت سكرتيرة في مجلس النساء العاملات سنة ١٩٢٨، وسافرت في مهمة ممثلة المجلس إلى الولايات المتحدة مدة سنتين (١٩٣٢-١٩٣٤). وعند عودتها، شغلت منصب أمينة سر لجنة العمل، ثم أمينة سر القسم المكلف تحديد السياسات في الهستدروت. وفي سنة ١٩٤٦، ترأست القسم السياسي في الوكالة اليهودية. وكانت السفيرة الأولى لدولة إسرائيل في موسكو (١٩٤٨-١٩٤٩).

أمّا على صعيد النشاط السياسي بعد قيام الدولة، فكانت مئير عضواً في حزب مباي (وفي المعراخ والعمل اللذين خلفاه)، وشغلت بهذه الصفة مقعداً في الكنيست (١٩٤٩-١٩٧٤). وتقلدت مناصب حكومية عدة مرات، منها: وزيرة العمل (١٩٤٩-١٩٥٦)، وزيرة الخارجية (١٩٥٦-١٩٦٦)، رئيسة الحكومة (١٩٦٩-١٩٧٤). وقد استقالت من رئاسة الحكومة سنة ١٩٧٤ على خلفية نتائج حرب ١٩٧٣، مع أن الاستنتاجات التي توصلت إليها اللجنة التي حققت في أسباب خسارة إسرائيل في هذه الحرب لم تحمّل مئير المسؤولية بشكل مباشر. لكن تعنتها إزاء كل المحاولات الدولية الهادفة إلى التقريب بين وجهات النظر المصرية ـ الإسرائيلية على طريق تسوية الصراع العربي ـ الإسرائيلي في السنوات ١٩٧١-١٩٧٣، ساهم إلى حد كبير في قرار مصر بالمبادرة إلى الحرب، ناهيك عن موقفها من الشعب الفلسطيني وإعلانها أن لا وجود له.

متسناع، عَمْرام (١٩٤٥-)

عسكري وسياسي. ولد في فلسطين، ودرس الجغرافيا في جامعة حيفا، ويحمل شهادة ماجستير في العلوم السياسية. انضم إلى الجيش الاسرائيلي سنة ١٩٦٣، وخدم في سلاح المدرعات. وشارك في حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، كما شارك في غزو لبنان سنة ١٩٨٢، لكنه انتقد خلاله الأهداف والطريقة التي كان أريئيل شارون، وزير الدفاع آنذاك، يدير فيها الحرب. وفي السنوات ١٩٨٦ -١٩٩٠، أي خلال الانتفاضة الأولى، كان متسناع القائد العسكري للضفة الغربية.

أنهى متسناع خدمته العسكرية سنة ١٩٩٣، ليستهل حياته المدنية رئيساً لبلدية حيفا، وهو المنصب الذي بقي فيه لغاية سنة ٢٠٠٢، عندما قرر خوض معركة رئاسة حزب العمل تحت شعار الانسحاب من حكومة الوحدة الوطنية والعودة إلى مسار المفاوضات مع الشعب الفلسطيني، ففاز على بنيامين بن-إليعيزر، وزير الدفاع في حينه. غير أن الفشل الذريع الذي لحق بالحزب في انتخابات سنة ٢٠٠٣ بقيادته، وعدم تمكنه من إمساك زمام الأمور داخله، أديا إلى استقالته من رئاسة الحزب.

مردخاي، يتسحاق (١٩٤٤-)

عسكري وسياسي. ولد في العراق، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٤٩، ودرس التاريخ في جامعة تل أبيب، وحصل على شهادة ماجستير في العلوم السياسية من جامعة حيفا. وتلقى علومه العسكرية في كلية القيادة والأركان في إسرائيل وبريطانيا، وخدم في الجيش الإسرائيلي فترة طويلة (١٩٦٢-١٩٩٥). وبعد أن أنهى خدمته العسكرية، مارس نشاطه السياسي ضمن حزب الليكود، فدخل الكنيست على قائمة هذا الأخير سنة ١٩٩٦، وشغل منصب وزير الدفاع في حكومة بنيامين نتنياهو الأولى. إلّا إنه انسحب منها في بداية سنة ١٩٩٩، وشارك في إقامة حزب الوسط، فقاد لائحته في انتخابات أيار/ مايو ١٩٩٩. وإذ ذاك، انضم مردخاي وزيراً للمواصلات إلى الحكومة الجديدة التي ألّفها إيهود براك. غير أنه اضطر إلى الاستقالة من الحياة البرلمانية والحكومة في أواسط سنة ٢٠٠٠ بسبب اتهامه بالقيام بأعمال تناقض الأخلاق والآداب عندما كان في الجيش.

مزوز، مناحم (١٩٥٥-)

قانوني. ولد في تونس، ودرس القانون في الجامعة العبرية في القدس. بدأ عمله

في وزارة العدل سنة ١٩٨٠. وعمل مستشاراً قانونياً في شؤون المفاوضات مع الأردن والسلطة الفلسطينية من سنة ١٩٩١ إلى سنة ١٩٩٥. وفي السنة الأخيرة، عُين نائباً للمستشار القضائي، وفي سنة ٢٠٠٤، عيّنه وزير العدل آنذاك، يوسف لبيد، المستشار القضائي للحكومة. وبعد انتهاء مهمته في كانون الثاني/ يناير ٢٠١٠، تم تقويم دوره في هذا المنصب بشكل متناقض، فمن جهة، أشرف على ملاحقة شخصيات سياسية، مثل عُمري شارون، ابن أريئيل شارون، وموشيه كتساف، وإيهود أولمرت، وتساحي هنغبي، وأتاح للفلسطينيين في إسرائيل شراء أراض من الصندوق القومي اليهودي. ومن جهة أُخرى، لم يجرؤ على ملاحقة أريئيل شارون في قضية فساد، وكان مستعداً لأن تجري النيابة العامة مساومة مع كتساف في موضوع الاعتداء الجنسي، وأيد التعديل على قانون الجنسية الذي يحول عملياً دون زواج الفلسطينيين في إسرائيل بفلسطينيين من الأراضي المحتلة، وكذلك بناء الجدار الفاصل في الضفة الغربية.

موفاز، شاؤول (١٩٤٨-)

عسكري وسياسي. ولد في طهران، وهاجر إلى إسرائيل سنة ١٩٥٧. يحمل شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة بار ـ إيلان. انخرط في وحدة المظليين في الجيش الإسرائيلي، وشارك في حروب ١٩٦٧ و١٩٧٣ و١٩٨٢. والتحق من بعدها في كلية القيادة والأركان التابعة لمشاة البحرية الأميركية (المارينز) في كوانتيكو بفرجينيا. فترقّى بعد عودته في الدرجات والمناصب العسكرية، منها: قائد فرقة المظليين (١٩٨٦-١٩٨٨)؛ قائد فرقة الجليل (١٩٩٠-١٩٩٢)؛ قائد منطقة الضفة الغربية (١٩٩٣-١٩٩٤)؛ قائد القطاع الجنوبي (١٩٩٤-١٩٩٦)؛ رئيس قسم التخطيط في هيئة الأركان العامة (١٩٩٦-١٩٩٧)؛ نائب رئيس هيئة الأركان العامة (١٩٩٧)؛ رئيس هيئة الأركان العامة (١٩٩٨-٢٠٠٢). وكان موفاز من أبرز المسؤولين الذين حددوا السياسة القمعية المتبعة تجاه انتفاضة الشعب الفلسطيني التي اندلعت سنة ٢٠٠٠، لا على الصعيد العسكري فحسب، بل على الصعيد السياسي أيضاً.

أنهى موفاز خدمته في الجيش في تموز/ يوليو ٢٠٠٢. فانخرط في حزب الليكود، وعيّنه شارون وزيراً للدفاع في تشرين الثاني/ نوفمبر من السنة نفسها، وهو التعيين الذي جدده بعد تأليفه حكومته الجديدة في أعقاب انتخابات سنة ٢٠٠٣. ومع انفصال شارون عن الليكود وتأسيسه حزب كديما في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥، حاول موفاز أن يرث

زعامة الليكود، وعندما اتضح أن لا أمل له بذلك، انضم إلى الحزب الجديد. واحتل مقعداً في الكنيست في انتخابات سنة ٢٠٠٦ وسنة ٢٠٠٩. وشارك في حكومة أولمرت سنة ٢٠٠٦ وزيراً للمواصلات. وفي سنة ٢٠٠٨، تنافس مع تسيبي ليفني بشأن رئاسة حزب كديما، لكنه فشل.

ميريدور، دان (١٩٤٧-)

سياسي. ولد في القدس، ودرس الحقوق في الجامعة العبرية. عُين سكرتيراً للحكومة خلال السنوات ١٩٨٢ ـ ١٩٨٤. احتل مقعداً في الكنيست على قائمة الليكود (١٩٨٤-١٩٩٩)، ثم ممثلاً لحزب الوسط (١٩٩٩-٢٠٠٣)، ليعود إلى الكنيست في دورته الثامنة عشرة (٢٠٠٩-) ضمن قائمة الليكود. وتولى حقيبة العدل بين سنة ١٩٨٨ وسنة ١٩٩٢ في الحكومتين اللتين ترأسهما يتسحاق شمير. وفي سنة ١٩٩٦، عُين وزيراً للمالية في حكومة نتنياهو الأولى، لكن لم يمضِ عام إلّا وقدم استقالته على خلفية تعارض وجهات نظرهما بشأن سير عمل الحكومة. وفي أواخر سنة ١٩٩٨، انسحب من الليكود وشكل حزب الوسط مع أمنون ليبكين ـ شاحك ويتسحاق مردخاي على أمل الفوز في انتخابات رئاسة الحكومة المباشرة. وعلى الرغم من دخول حزب الوسط في الائتلاف الحكومي سنة ١٩٩٩، فإن ميريدور لم يحظ بنصيب في حكومة براك. وعليه، أعلن تأييده لشارون في انتخابات رئاسة الحكومة سنة ٢٠٠١. ومع أنه لم ينجح في انتخابات سنة ٢٠٠٣ وسنة ٢٠٠٦، إلّا إنه عاد فانتُخب في الكنيست سنة ٢٠٠٩، وعُين وزيراً لشؤون الاستخبارات والطاقة النووية في حكومة نتنياهو الثانية.

نافون، يتسحاق (١٩٢١-)

سياسي. ولد في القدس، ودرس الأدب العبري والإسلام والأدب العربي في الجامعة العبرية في القدس. شغل مناصب إدارية مهمة، مثل: مدير الدائرة العربية في الهاغاناه (١٩٤٦-١٩٤٩)؛ السكرتير السياسي لوزير الخارجية موشيه شاريت (١٩٥١-١٩٥٢)؛ السكرتير السياسي لرئيس الحكومة دافيد بن ـ غوريون (١٩٥٢-١٩٦٣)، قبل أن ينخرط في النشاط الحزبي والبرلماني. فدخل حزب مباي (حزب العمل لاحقاً)، واحتل مقعداً في الكنيست (١٩٦٥-١٩٧٨)، قبل أن ينتخب رئيساً للدولة (١٩٧٨-١٩٨٣). كان نافون من الداعين إلى البدء بالتفاوض مع الفلسطينيين، وليس مع الأردن، وكان من المصرين

على إقامة لجنة للتحقيق في مجزرة صبرا وشاتيلا، حتى إنه هدد بالاستقالة إذا لم تعين مثل هذه اللجنة. وعلى الرغم من الشعبية الواسعة التي حظي بها، فإنه اكتفى بدورة رئاسة واحدة، وعاد إلى مهماته في حزب العمل، واحتل مقعداً في الكنيست (١٩٨٤-١٩٩٢) وتقلد حقيبة وزارة المعارف والثقافة من سنة ١٩٨٤ إلى سنة ١٩٩٠. واعتزل النشاط السياسي بعد انتهاء دورة الكنيست الثاني عشر.

نتنياهو، بنيامين (١٩٤٩-)

سياسي. ولد في القدس، وتابع جزءاً من تعليمه الابتدائي والثانوي في الولايات المتحدة، ثم أكمل في معهد ماسشوستس للتكنولوجيا دراسة الهندسة المعمارية وإدارة الأعمال. وبعد تخرجه وعودته إلى إسرائيل سنة ١٩٧٧ أنشأ معهد يوناتان على اسم شقيقه الذي قتل في عملية عنتيبي (أوغندا) سنة ١٩٧٦، فجعل من المعهد منبراً له في إطار إجراء الندوات الدولية والأبحاث عما يسمى بالإرهاب. وإذ وثق علاقته بموشيه أرنس، أحد زعماء حزب الليكود ووزير الدفاع الإسرائيلي، تولى بفضل هذا الأخير منصبين دبلوماسيين هما: قنصل عام في السفارة الإسرائيلية في واشنطن (١٩٨٢-١٩٨٤)، وسفير إسرائيل في الأمم المتحدة (١٩٨٤-١٩٨٨).

بعدما أنهى نتنياهو مهمته هذه، انخرط في الحياة السياسية الإسرائيلية العامة ضمن حزب الليكود، واحتل مقعداً في الكنيست من سنة ١٩٨٨ إلى الدورة الثامنة عشرة (٢٠٠٩-)، وعُين نائباً لوزير الخارجية (١٩٨٨-١٩٩١). وفي سنة ١٩٩٣، تولى رئاسة الحزب، وعبأ الرأي العام الإسرائيلي ضد اتفاق أوسلو، الأمر الذي ساهم في خلق المناخ المؤدي إلى اغتيال يتسحاق رابين. وفي سنة ١٩٩٦، انتصر نتنياهو على شمعون بيرس في معركة رئاسة الحكومة التي جرت أول مرة عن طريق الانتخاب المباشر، لكنه اضطر إلى التفاوض مع السلطة الفلسطينية في إطار مسار أوسلو (اتفاقية الانسحاب من الخليل في بداية سنة ١٩٩٧، واتفاقية واي بلانتيشن سنة ١٩٩٨ بشأن مزيد من الانسحابات من أراضي الضفة الغربية). وإلى جانب ذلك، لم يستطع نتنياهو الإمساك بحزبه وبالأحزاب المؤتلفة معه، فاضطر إلى خوض انتخابات مبكرة سنة ١٩٩٩، هزم فيها لمصلحة إيهود براك من حزب العمل. وإذ ذاك، استقال من الكنيست ومن زعامة الليكود لمصلحة أريئيل شارون.

لكن نتنياهو عاد إلى المسرح السياسي سنة ٢٠٠٢. وعلى الرغم من تنافسه مع شارون بشأن رئاسة حزب الليكود، فإنه شغل منصب وزير الخارجية في الأشهر الأخيرة

من حكومة هذا الأخير (تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ ـ شباط/ فبراير ٢٠٠٣)، كما دعم شارون في الانتخابات العامة سنة ٢٠٠٣، وتولى وزارة المالية في حكومته، وعمل في هذا المنصب في اتجاه الخصخصة في القطاع العام وتقليص عجز الحكومة قدر الإمكان. وفي سنة ٢٠٠٤/ ٢٠٠٥، عارض خطة شارون المتعلقة بالانفصال عن قطاع غزة، وبقي في الليكود بعد تأسيس حزب كديما. وفي انتخابات سنة ٢٠٠٦ لم يحصل الليكود بقيادته سوى على أحد عشر مقعداً، إلّا إنه فاز بـ ٢٧ مقعداً في انتخابات سنة ٢٠٠٩، فألّف حكومة إسرائيل الثانية والثلاثين.

هليفي، إفرايم (١٩٣٤-)

أمني. ولد في لندن، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٤٨، حيث درس الحقوق في الجامعة العبرية في القدس. بدأ عمله في الموساد سنة ١٩٦١، وتولى مهمات متابعة أحوال الجوالي اليهودية التي تعيش في ضائقة، وكيفية تنظيم عمليات هجرتها إلى إسرائيل، وكان مسؤولاً عن عملية موشيه لتهجير يهود الفلاشا من إثيوبيا إلى إسرائيل في الثمانينيات من القرن الماضي. وشارك رابين في مفاوضاته السرية مع الأردن، وقام بدور بارز في تحضير التسوية السلمية مع هذا البلد. وفي سنة ١٩٩٥ أنهى مهماته في الموساد، بعد أن كان نائباً للرئيس مدة خمسة أعوام. وفي السنة التالية، عُين سفيراً لإسرائيل في الاتحاد الأوروبي. إلّا إنه استُدعي إلى إسرائيل لمعالجة فضيحة خالد مشعل في سنة ١٩٩٧، فعُين بعدها رئيساً للموساد في آذار/ مارس ١٩٩٨، خلفاً لداني ياتوم المستقيل. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، ترأس مجلس الأمن القومي، وكان مستشاراً لشارون، لكنه استقال في حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، لأنه لم يستطع إقناع الأخير ببعض مواقفه.

هيرتسل تيودور (١٨٦٠-١٩٠٤)

صاحب الفكر الصهيوني السياسي الأول، ومؤسس المنظمة الصهيونية العالمية. ولد في بودابست. وفي سنة ١٨٧٨، هاجر مع عائلته إلى فيينا، حيث درس الحقوق، لكنه لم يعمل في هذا المجال وانشغل بكتابة القصص الأدبية، ومن ثم بالكتابة في الصحف. وكان هيرتسل علمانياً ومؤيداً لفكرة اندماج اليهود في مجتمعاتهم المتعددة. إلّا إنه تأثر، وهو مراسل لمجلة نمساوية في باريس سنة ١٨٩٤، بجو اللاسامية المحيط بقضية محاكمة ألفرد درايفوس، الضابط اليهودي الفرنسي المتهم بالخيانة لمصلحة ألمانيا. وقادت هذه

المحاكمة هيرتسل إلى الاعتقاد أن إيجاد حل لمشكلات اليهود في العالم لن يأتي إلّا عن طريق إقامة دولة يهودية في فلسطين، وعبر عن أفكاره هذه في كتابه: «دولة اليهود» الصادر سنة ١٨٩٦.

كان هيرتسل وراء عقد المؤتمر الصهيوني الأول في بازل (سويسرا) سنة ١٨٩٧، وإنشاء المنظمة الصهيونية العالمية خلاله، وعقد المؤتمرات الستة الأولى. كما أنه تجند لإجراء الاتصالات المكثفة باليهود الأغنياء والمسؤولين العثمانيين والبريطانيين وغيرهم، محاولاً إقناعهم بدعم مشروعه. ولم تؤد هذه الاتصالات إلى نتائج ملموسة، ما عدا اقتراحاً بريطانياً في سنة ١٩٠٣ بإقامة حكم ذاتي يهودي في أوغندا. فتبنى هيرتسل هذا الاقتراح، لكنه أثار عاصفة من الاحتجاج عندما عرضه على المؤتمر السادس.

هيرتسوغ، يتسحاق (١٩٦٠-)

سياسي. ولد في تل أبيب، ويحمل بكالوريوس في الحقوق من جامعة تل أبيب. مارس مهنة المحاماة، كما انضم إلى حزب العمل، وكان على قائمته في انتخابات سنة ١٩٩٩، لكنه لم يحظَ بمقعد في الكنيست، فعيّنه رئيس الحكومة الجديد إيهود براك سكرتيراً للحكومة (١٩٩٩-٢٠٠١). وفي سنة ١٩٩٩، برز اسمه مع براك في فضيحة خرق أحكام القانون المتعلقة بتمويل الأحزاب، لكن ملف القضية بحقه أغلق لعدم وجود أدلة. وحصل على مقعد في الكنيست من دورته السادسة عشرة (٢٠٠٣-٢٠٠٦) إلى الدورة الثامنة عشرة (٢٠٠٩-). وفي سنة ٢٠٠٥ عمل وزيراً للبناء والإسكان في حكومة شارون الأولى، وشغل منصب وزير السياحة في حكومة أولمرت (٢٠٠٦-٢٠٠٧)، ثم منصب وزير الشؤون الاجتماعية (٢٠٠٧-٢٠٠٩)، وعُين وزير الرفاه والخدمات الاجتماعية في حكومة نتنياهو سنة ٢٠٠٩.

وايزمن، حاييم (١٨٧٤-١٩٥٢)

سياسي. ولد في روسيا، وهاجر إلى بريطانيا سنة ١٩٠٤، ومن ثم إلى فلسطين سنة ١٩٣٦. درس الكيمياء في سويسرا وألمانيا، وانخرط مبكراً في الأنشطة الصهيونية. وعندما وصل إلى بريطانيا، أصبح عضواً في المجلس الصهيوني العام، في الوقت الذي كان يمارس مهنته كباحث كيميائي. وخلال الحرب العالمية الأولى، دعم وايزمن قوات الحلفاء في المجال العلمي، الأمر الذي أتاح له إقامة شبكة من العلاقات بالمسؤولين

البريطانيين، والمشاركة في المداولات التي تمخض عنها وعد بلفور سنة ١٩١٧. وترأس وايزمن الوفد الصهيوني إلى مؤتمر باريس الذي عقد سنة ١٩١٩ لإملاء شروط السلام بعد هزيمة ألمانيا والإمبراطورية العثمانية، وفي السنة التالية، ترأس المنظمة الصهيونية العالمية، ثم انتخب رئيساً للوكالة اليهودية سنة ١٩٢٩. ومنذ ذلك الحين، وبسبب علاقته المميزة بالحكومة البريطانية، كان رصيده يعلو وينخفض لدى الحركة الصهيونية وفق تطور علاقات هذه الأخيرة بالسلطات الانتدابية. ومع تحول مركز ثقل الحركة الصهيونية إلى فلسطين، وتوجهها الدبلوماسي نحو أميركا على حساب بريطانيا خلال الحرب العالمية الثانية، تحول دور وايزمن من مبادر إلى مساند، الأمر الذي انعكس في انتخابه أول رئيس لدولة إسرائيل بعد قيامها، وهو منصب رمزي.

وايزمن، عيزر (١٩٢٤-٢٠٠٥)

عسكري وسياسي. ولد في فلسطين. التحق بمدرسة القيادة والأركان التابعة لسلاح الجو البريطاني، وخدم في هذا السلاح كطيار خلال الحرب العالمية الثانية، وعاد بعدها إلى فلسطين فساهم في إنشاء القوة الجوية للهاغاناه، ثم في العمليات الأولى التي قام بها سلاح الجو الإسرائيلي خلال حرب ١٩٤٨. وبعد قيام إسرائيل مباشرة، تقلد وايزمن مناصب عليا في الجيش، منها: رئيس دائرة العمليات في سلاح الجو، ورئيس هيئة أركان سلاح الجو، وقائد سلاح الجو، ورئيس شعبة العمليات، ونائب رئيس الأركان.

عندما ترك وايزمن الجيش في أواخر سنة ١٩٦٩، مارس نشاطه السياسي ضمن حزب غاحل (حزب حيروت، ثم الليكود فيما بعد). وفي سنة ١٩٧٧، قاد حملة الليكود الانتخابية التي أدت إلى انتصار مناحم بيغن. فعيّنه هذا الأخير وزيراً للدفاع، الأمر الذي سمح له بأن يكون من المسؤولين البارزين في التفاوض مع مصر بعد زيارة السادات للقدس. ومنذ ذلك الحين، أصبح وايزمن أكثر اعتدالاً في مواقفه السياسية. وفي سنة ١٩٨٠، انسحب من حكومة بيغن واعتزل الحياة السياسية، لكنه عاد إليها سنة ١٩٨٤، وأنشأ حزباً جديداً (ياحد)، وخاض الانتخابات بالتحالف مع حزب العمل، وعُين وزيراً بلا حقيبة في حكومة الوحدة الوطنية التي أُلّفت في إثر الانتخابات. وفي سنة ١٩٨٦، انضم أخيراً إلى حزب العمل.

انتخب وايزمن رئيساً للدولة سنة ١٩٩٣، وأعيد انتخابه سنة ١٩٩٨، لكنه اضطر إلى الاستقالة سنة ٢٠٠٠ بسبب الكشف عن فضيحة مالية.

يحيموفيتش، شلي (١٩٦٠-)

صحافية وسياسية. ولدت في كفار سابا، وحازت شهادة بكالوريوس في العلوم السلوكية من جامعة بن ـ غوريون في النقب. عملت صحافية ومقدمة برامج متلفزة في السنوات ١٩٨٦ - ٢٠٠٥. ولذلك، كانت تتمتع بالشهرة عندما انضمت إلى حزب العمل في أواخر سنة ٢٠٠٥. وقد بررت دخول المعترك السياسي بفوز عمير بيرتس بزعامة حزب العمل وبروز فرصة تأكيد جدول الأعمال الاقتصادي ـ الاجتماعي على حساب طغيان الموضوع الأمني. وحصلت على مقعد في الكنيست في انتخابات سنة ٢٠٠٦ وسنة ٢٠٠٩.

يشاي، إلياهو (١٩٦٢-)

سياسي. ولد في القدس، وانخرط في حزب شاس، وكان عضواً في مجلس بلدية القدس (١٩٨٧-١٩٨٨)، ومساعداً لوزير الداخلية أرييه درعي (١٩٨٨-١٩٩٠)، والسكرتير العام لحزب شاس (١٩٩٠-١٩٩٦). حل محل درعي كزعيم سياسي للحزب بقرار من الزعيم الروحي، الحاخام عوفاديا يوسف، في أعقاب التهم التي تعرض لها درعي. واحتل مقعداً في الكنيست منذ سنة ١٩٩٦ حتى الدورة الثامنة عشرة (٢٠٠٩-). وتولى حقيبة العمل في حكومة نتنياهو الأولى (١٩٩٦-١٩٩٩) وفي حكومة براك (١٩٩٩-٢٠٠٠) التي استقال منها في صيف سنة ٢٠٠٠، مع سائر وزراء شاس لمعارضتهم الخطوات السياسية التي اتخذها براك في مفاوضاته مع الفلسطينيين. ودخل في الائتلاف الحكومي مع شارون في آذار/مارس ٢٠٠١، وعُين نائباً لرئيس الحكومة، ووزيراً للداخلية فيها، لكنه استقال مع بقية أعضاء حزبه من حكومة شارون الأولى في حزيران/يونيو ٢٠٠٢. ولم ينضم حزب شاس إلى حكومة شارون الائتلافية سنة ٢٠٠٣، مع الصعود الموقت لحزب شينوي بزعامة يوسف لبيد. وبعد انتخابات سنة ٢٠٠٦، دخل يشاي حكومة أولمرت وزيراً للصناعة والتجارة والعمل، وفي سنة ٢٠٠٩، شغل منصب وزير الداخلية في حكومة نتنياهو الثانية. وقد عبر يشاي في هذا المنصب عن مواقف عنصرية تجاه المهاجرين غير اليهود، حتى إنه دعا إلى طرد أولادهم ولو كانوا ولدوا في إسرائيل.

يعلون، موشيه (١٩٥٠-)

عسكري وسياسي. ولد في كريات حاييم بالقرب من حيفا، ودرس العلوم السياسية في جامعة حيفا. التحق في شبابه بالحركة العمالية الشبابية. وأنهى خدمته العسكرية الإجبارية سنة ١٩٧١، وبعد أن شارك في حرب ١٩٧٣، التحق بالخدمة الدائمة في الجيش

ضمن وحدة المظليين وفي سييرت متكال. عُين رئيساً لقسم الاستخبارات العسكرية، في سنة ١٩٩٥، وقائداً للقطاع الأوسط، بما يشمل الضفة الغربية، سنة ١٩٩٨، ورئيساً لهيئة الأركان سنة ٢٠٠٢. وظل في هذا المنصب الأخير حتى سنة ٢٠٠٥. عرف يعلون بمواقفه المتطرفة تجاه الفلسطينيين، فقد صرح مباشرة بعد تعيينه رئيساً لهيئة الأركان أن الفلسطينيين سرطان يجب استئصاله.

وفي سنة ٢٠٠٨، انضم يعلون إلى الليكود وحصل على مقعد في الكنيست سنة ٢٠٠٩، وشغل منصب وزير الشؤون الاستراتيجية في حكومة شارون الثانية.

يوسف، عوفاديا (١٩٢٠-)

رجل دين يهودي. ولد في بغداد، وهاجر إلى فلسطين سنة ١٩٢٣، ودرس في معهد ديني في البلدة القديمة بالقدس، وأصبح حاخاماً عندما كان عمره ٢٠ عاماً. وأصبح عضواً في المحكمة الحاخامية اليهودية في القاهرة خلال الفترة ١٩٤٧ -١٩٥٠، ثم عُين حاخاماً للجالية السفاردية في تل أبيب سنة ١٩٦٨، والحاخام الأكبر لهذه الطائفة في إسرائيل من سنة ١٩٧٣ حتى سنة ١٩٨٣. وبعد أن أنهى مهماته كحاخام أكبر، أشرف على انشقاق الأعضاء السفارديين من حزب أغودات يسرائيل، وأسس حركة شاس لكسب التمثيل السياسي لليهود الشرقيين في إسرائيل. فترأس مجلس كبار علماء التوراة لهذه الحركة، من أجل تحديد الخطوط السياسية لحزب شاس في تعامله داخل الكنيست والحكومة في حال ائتلافه فيها. ويبدو بوضوح أنه صاحب الكلمة الأخيرة في كيفية تصويت أعضاء شاس بالنسبة إلى القضايا الاجتماعية والسياسية. ويتمتع بمكانة عالية كزعيم روحي في أوساط مؤيدي شاس، فيلجأون إليه لنيل بركته وتوجيهاته.

وقد عبر عوفاديا يوسف عن مواقف متعنتة تجاه المحاكم الإسرائيلية بسبب الحكم القضائي بحق الزعيم السياسي لحركة شاس أرييه درعي الذي كان متهماً بقضايا فساد. كذلك أثار استغراب العديد من الأوساط العلمانية والدينية اليهودية عندما صرح في سنة ٢٠٠٠ أن مذبحة اليهود على يد النازية هي جزاء من الله بسبب خطاياهم. وبالنسبة إلى الموضوع الفلسطيني، كانت مواقفه متناقضة، ففي حين أبدى في عدد من المرات تأييده للمسار السلمي وتجميد الاستيطان من أجل «الحفاظ على الأرواح» والحؤول دون سفك الدماء، عبر مرات عديدة عن مواقف عنصرية تجاه العرب والفلسطينيين لم تخلُ من دعوة إلى القتل.

فهرست

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(خ)

(د)

(ذ)

(ر)

(ز)

(س)

(ش)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ي)



مؤسسة عربية مستقلة لا تتوخى الربح تأسست في بيروت عام ١٩٦٣ غايتها التوثيق والبحث العلمي في مختلف جوانب القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني.

إنتاج المؤسسة ونشاطاتها

أ ـ الإدارة العامة

يشرف على إدارة المؤسسة مجلس أمناء يتألف من أربعين شخصية من معظم الأقطار العربية، يجتمع مرة في السنة، ويتولى رسم السياسة العامة للمؤسسة، وتخطيط برامجها البحثية والنشرية، وتأمين الموارد المالية، والمصادقة على موازنة المؤسسة السنوية. ينتخب المجلس لجنة تنفيذية تشرف على أعمال المؤسسة ما بين اجتماعاته، ويعاونها المدير العام ومديرو المكاتب ولجان أهمها اللجنة المالية ولجنة الأبحاث ولجنة الموارد المالية.

ب ـ المكاتب

مكتب بيروت: مقر المؤسسة، ومركز المعلومات والتوثيق، وإنتاج منشورات المؤسسة بالعربية. **مكتب واشنطن**: أنشئ عام ١٩٧٦ ويصدر مجلة وكتباً بالإنكليزية. **ممثل في باريس**: يعنى بنشر كتب تصدرها المؤسسة بالفرنسية. **مكتب القدس**: أنشئ عام ١٩٩٥ في القدس الشرقية باسم: مؤسسة الدراسات المقدسية. يعمل حالياً في رام الله ويصدر مجلتين وكتباً ويشكل حلقة الوصل مع الداخل الفلسطيني.

ج ـ الدوريات

(١) «**مجلة الدراسات الفلسطينية**» (١٩٩٠ ـ): فصلية تصدر عن مكتبي بيروت والقدس وتوزع في البلاد العربية والعالم. (٢) *Journal of Palestine Studies* (١٩٧١ ـ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في واشنطن وتنشرها وتوزعها University of California Press. (٣) ***Jerusalem Quarterly*** (١٩٩٨ ـ): فصلية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، متخصصة بشؤون المدينة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. (٤) «**حوليات القدس**» (٢٠٠٣ ـ): دورية تصدر عن مكتب المؤسسة في القدس الشرقية، وتعنى بتاريخ مدينة القدس ومجتمعها وثقافتها. (أصدرت المؤسسة في باريس عام ١٩٨١ مجلة ***Revue d'études palestiniennes*** وتوقفت عن الصدور عام ٢٠٠٨).

د ـ الكتب

تقر لجنة الأبحاث في اجتماعاتها الدورية برنامجاً نشرياً سنوياً. وقد أصدرت المؤسسة أكثر من ٦٠٠ كتاب باللغات العربية والإنكليزية والفرنسية، معظمها ذو طابع مرجعي بحثي وتوثيقي، ويصدر بعضها بالإنكليزية بالاشتراك مع جامعة كولومبيا في نيويورك وأكسفورد في بريطانيا وغيرهما، وبالعربية بالاشتراك مع جامعات ومراكز أبحاث في فلسطين والبلاد العربية.

هـ ـ المحاضرات والندوات

(١) **محاضرة قسطنطين زريق السنوية** في بيروت بالعربية أو الإنكليزية وتتناول قضايا عربية أساسية. (٢) **ندوة برهان الدجاني السنوية** في بيروت أو عمّان وتعالج موضوعاً عربياً رئيسياً في السياسة أو الاقتصاد. (٣) **ندوة ينظمها مكتب واشنطن** في إطار مؤتمر MESA الذي يعقد سنوياً في الولايات المتحدة. (٤) **ندوات عامة ومغلقة** تنظمها لجنة الأبحاث وتعالج قضايا راهنة تتصل بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني.

و ـ مركز المعلومات والتوثيق

يتألف المركز من مكتبة قسطنطين زريق في بيروت وموقع المؤسسة على الإنترنت (**www.palestine-studies.org**). وتعتبر المكتبة أكبر مكتبة متخصصة بالقضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الصهيوني وبالشؤون اليهودية والصهيونية في الوطن العربي. وتحتوي على أكثر من سبعين ألف مجلد ومئات الدوريات والصحف بلغات متعددة. ويرتادها الباحثون والإعلاميون وغيرهم، وخدماتها متاحة في موقع المؤسسة على الإنترنت. ويحتوي الموقع أيضاً على تعريف بالمؤسسة وفروعها ونشاطاتها وإنتاجها، ويتيح الاطلاع على محتويات مكتبتها ومقالات مجلاتها، كما يتيح شراء منشوراتها بطريقة سهلة وآمنة.

ز ـ مالية المؤسسة

تقوم الموازنة السنوية للمؤسسة على إيرادات مبيع منشوراتها والتبرعات غير المشروطة وريع وقفيتها.

ح ـ الحصول على منشورات المؤسسة

تُطلب منشورات المؤسسة من مقرها ومكاتبها ووكلاء التوزيع والمكتبات في لبنان والبلاد العربية والعالم ومن موقعها على الإنترنت.

عنوان المؤسسة في بيروت: شارع أنيس النصولي، متفرع من فردان، ص. ب.: ٧١٦٤-١١، الرمز البريدي ٢٢٣٠ ١١٠٧ ـ بيروت، لبنان، هاتف: ٨٠٤٩٥٩-١-٠٠٩٦١، فاكس: ٨١٤١٩٣-١-٠٠٩٦١، Email: sales@palestine-studies.org

هذا الكتاب

يعرّف بالواقع الإسرائيلي الراهن بمختلف جوانبه: السياسية والقانونية والأيديولوجية والإعلامية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والاستراتيجية. وإذ يهدف إلى أن يكون مرجعاً موجزاً موثوقاً به، فهو ينتهج أسلوباً وصفياً وتحليلياً معاً، مستخرجاً معلوماته من المصادر الأولية - وهي إسرائيلية في أغلب الأحيان - ومرفقاً شروحه بالجداول الإحصائية والخرائط. ويشكل الكتاب تحديثاً شاملاً لدليل إسرائيل الذي صدر سنة ٢٠٠٤.

إن المساهمين في تأليف هذا الكتاب خبراء فلسطينيون تلقى بعضهم تحصيله العلمي في الجامعات الإسرائيلية، وبالتالي فهم يقدمون مزيجاً ضرورياً من الالتصاق الأمين بالواقع ومن رؤية عربية أصيلة خالصة.

المساهمون

موسى أبو رمضان - خالد أبو عصبة - يوسف جبارين - أمل جمال - عزيز حيدر - أحمد خليفة - غريغوري خليل - رائف زريق - أسعد غانم - خالد فراج - مهند مصطفى - عوض منصور - كميل منصور - فضل النقيب


ISBN 978-9953-453-42-2

$ 26.00

